

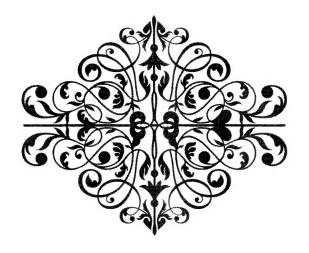
للامام الأعظر أبي حنيفة التعمان والما

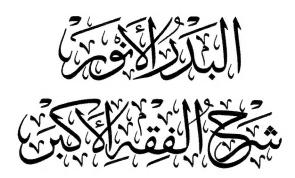
نضال آله رَشَّى

ڮڒڵۺڒڸۺڹ ڮٳ؞ڒڶۺڒڸۺڗڮۺۺڿڒۅٳۺۊڮ









البدرُ الأنور شرحُ الفقه الأكبر نضال آله رشّي الطبعة الأولى ٢٠١٧ م جميع الحقوق محفوظة باتفاق وعقد



جَّالُمُ النَّهُ وَالِلِّهُ يَنْ لِلنَّشَةُ وَالتَّوْدُيْعُ

عيّان، الأردن، تلفاكس: 0096264615859

جميع الحقوق محفوظة لايسمح بإعادة وإصدار هذا الكتاب أو أي جزءمنه أو تجزئة في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطى سابق من الناشر.

all rights resrved.no part of this book may be reproduced in a retrieval orcopid in any from or by any means without prior written permission from the publishar.

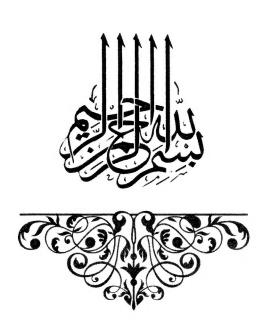


للإمام الأعظم أبي حَنيفَة النّعمان ضِيعَهُ

تألیف نضال آله رَشّی









بِسْسِلِ إِللَّهُ ٱلرَّحْمَزِ ٱلرَّحِيدِ

قَالَ الإِمَامُ الأَعظَمُ أَبُو حَنِيفَةَ النُّعَمَانُ ١٠٠ أَصلُ التَّوحِيدِ وَمَا يَصِحُّ الإعتِقَادُ عَلَيهِ، يَجِبُ أَن يَقُولَ: آمَنتُ بِاللهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَاليَوم الآخِرِ، وَالبَعثِ بَعدَ الموتِ، وَالقَدَرِ خَيرِهِ وَشَرِّهِ مِنَ اللهِ تَعَالَى، وَالْحِسَابِ، وَالميزَانِ، وَالجَنَّةِ، وَالنَّارِ، حَتُّ كُلُّهُ، وَاللهُ تَعَالَى وَاحِدٌ لَا مِن طَرِيقِ العَدَدِ، لَكِن مِن طَرِيقِ أَنَّهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَم يَلِد، وَلَم يُولَد، وَلَم يَكُن لَهُ كُفُواً أَحَدٌ، لَا يُشبهُ شَيئًا مِنَ الأَشيَاءِ مِن خَلقِهِ، وَلَا يُشبِهُهُ شَييءٌ مِن خَلقِهِ، لَم يَزَل، وَلَا يَزَالُ بِأَسهَائِهِ، وَصِفَاتِهِ، الذَّاتِيَّةِ وَالفِعلِيَّةِ، أَمَّا الذَّاتِيَّةُ: فَالْحَيَاةُ، وَالقُدرَةُ، وَالْعِلْمُ، وَالْكَلَامُ، وَالسَّمعُ، وَالْبَصَرُ، وَالْإِرَادَةُ، وَأَمَّا الفِعلِيَّةُ: فَالتَّخلِيقُ، وَالتَّرزِيقُ، وَالإِنشَاءُ، وَالإِبدَاعُ، وَالصُّنعُ، وَغَيرُ ذَلِكَ مِن صِفَاتِ الفِعلِ، لَم يَزَل، وَلَا يَزَالُ بِصِفَاتِهِ، وَأَسَائِهِ، لَم يَحَدُث لَهُ صِفَةٌ، وَلَا اسمٌ، لَم يَزَل عَالِمًا بِعِلمِهِ، وَالعِلمُ صِفَةٌ فِي الأَزَلِ، قَادِراً بِقُدرَتِهِ، وَالقُدرَةُ صِفَةٌ فِي الأَزَلِ، وَخَالِقاً بِتَخلِيقِهِ، وَالتَّخلِيقُ صِفَةٌ فِي الأَزَلِ، وفَاعِلاً بِفِعلِهِ، وَالفِعلُ صِفَةٌ فِي الأَزَلِ، وَالْفَاعِلُ هُوَ اللهُ تَعَالَى، وَالْفِعلُ صِفَةٌ فِي الأَزَلِ، وَالمَفْعُولُ خَلُوقٌ، وَفِعلُ اللهِ تَعَالَى غَيرُ خَلُوقٍ، وَصِفَاتُهُ فِي الأَزَلِ غَيرُ مُحَدَثَةٍ، وَلَا خَلُوقَةٍ، وَمَن قَالَ: إِنَّهَا خَلُوقَةٌ، أو مُحَدَثَةٌ، أَو وَقَفَ، أَو شَكَّ فِيهَا، فَهُوَ كَافِرٌ بِاللهِ تَعَالَى، وَالقُرآنُ كَلَامُ اللهِ تَعَالَى، فِي المصَاحِفِ مَكتُوبٌ، وَفِي القُلُوبِ مَحفُوظٌ، وَعَلَى الأَلسُنِ مَقرُوءٌ، وَعَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ مُنَزَّلٌ، وَلَفظُنَا بِالقُرآنِ، وَكِتَابَتُنَا، وَقِراءَتُنَا لَهُ خَلُوقٌ، وَالقُرآنُ غَيرُ غَلُوتٍ، وَمَا ذَكَرَهُ اللهُ تَعَالَى فِي القُرآنِ عَن مُوسَى عَلَيهِ السَّلَامُ وَغَيرِهِ مِنَ الأَنبِياءِ الكِرَامِ عَلَيهِم السَّلَامُ، وَعَن فِرعَونَ، وَإِبلِيسَ فَإِنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ كَلَامُ اللهِ تَعَالَى إِخبَاراً عَنهُم، وَكَلَامُ اللهِ تَعَالَى غَيرُ مَحَلُوقٍ، وَكَلَامُ مُوسَى وَغَيرِهِ مِنَ المخلُوقِينَ مَحَلُوقٌ، وَالْقُرِآنُ كَلَامُ اللهِ تَعَالَى لَا كَلَامُهُم، وَسَمِعَ مُوسَى عَلَيهِ السَّلَامُ كَلَامَ اللهِ تَعَالَى كَمَا

في قَولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَكُلُّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾[النساء:١٦٤] وَقَد كَانَ اللهُ تَعَالَى مُتَكَلِّمًا وَلَمْ يَكُن كَلَّمَ مُوسَى، وَقَد كَانَ اللهُ تَعَالَى خَالِقَاً فِي الأَزَلِ وَلَمْ يَخِلُق الْحَلقَ، فَلَمَّا كَلَّمَ اللهُ مُوسَى كَلَّمَهُ بِكَلَامِهِ الذِي هُوَ صِفَةٌ فِي الأَزَلِ، وَصِفَاتُهُ كُلُّهَا بِخِلَافِ صِفَاتِ المخلُوقِينَ، يَعلَمُ لَا كَعِلمِنَا، وَيَقدِرُ لَا كَقُدرَتِنَا، وَيَرَى لَا كَرُؤيَتِنَا، وَيَتَكَلَّمُ لَا كَكَلَامِنَا، وَيَسمَعُ لَا كَسَمعِنَا، نَحنُ نَتكَلَّمُ بِالآلَاتِ وَالحُرُوفِ، وَاللهُ تَعَالَى يَتكلَّمُ بِلَا آلَةٍ وَلَا حُرُوفٍ، وَالحُرُوفُ نَحَلُوقَةٌ، وَكَلَامُهُ تَعَالَى غَيرُ مَحَلُوقٍ، وَهُوَ شَيءٌ لَا كَالأَشْيَاءِ، وَمَعنَى الشَّيِءِ إِثْبَاتُهُ بِلَا جِسم، وَلَا جَوهَرٍ، وَلَا عَرَضٍ، وَلَا حَدَّ لَهُ، وَلَا ضِدَّ لَهُ، وَلَا نِدَّ لَهُ، وَلَا مِثْلَ لَهُ، وَلَهُ يَدُّ، وَوَجِهُ، وَنَفْسٌ كَمَا ذَكَرَ اللهُ فِي القُرآنِ، فَهَا ذَكَرَ اللهُ فِي القُرآنِ مِن ذِكرِ اليَدِ، وَالوَجهِ، وَالنَّفسِ، فَهُوَ لَهُ صِفَاتٌ بِلَا كَيفٍ، وَلَا يُقَالُ: إِنَّ يَدَهُ قُدرَتُهُ أَو نِعمَتُهُ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِبطَالَ الصِّفَةِ، وَهُوَ قَولُ أَهلِ القَدرِ وَالاِعتِزَالِ، وَلَكِن يَدُهُ صِفَةٌ بِلَا كَيْفٍ، وغَضَبُهُ وَرِضَاهُ صِفَتَانِ مِن صِفَاتِهِ بِلَا كَيْفٍ، خَلَقَ اللهُ الأَشْيَاءَ لَا مِن شَيءٍ، وَكَانَ اللهُ تَعَالَى عَالِمًا فِي الأَزَل بِالأَشْيَاءِ قَبلَ كَونِهَا، وَهُوَ الذِي قَدَّرَ الأَشيَاءَ وَقَضَاهَا، وَلَا يَكُونُ فِي الدُّنيَا، وَلَا فِي الآخِرَةِ شَيءٌ إِلَّا بِمَشِيئَتِهِ، وَعِلمِهِ، وَقَضَائِهِ، وَقَدَرِهِ، وَكَتبِهِ فِي اللَّوحِ المحفُوظِ، وَلَكِن كَتَبَهُ بِالوَصفِ لَا بِالحُكم، وَالقَضَاءُ، وَالقَدَرُ، وَالمشِيئَةُ، صِفَاتُهُ فِي الأَزَلِ بِلَا كَيفٍ، يَعلَمُ تَعَالَى المعدُومَ فِي حَالِ عَدَمِهِ مَعدُومَاً، وَيَعلَمُ أَنَّهُ كَيفَ يَكُونُ إِذَا أُوجَدَهُ، وَيَعلَمُ اللهُ تَعَالَى الموجُودَ فِي حَالِ وُجُودِهِ مَوجُودًاً، وَيَعلَمُ أَنَّهُ كَيفَ يَكُونُ فَنَاؤُهُ، وَيَعلَمُ اللهُ تَعَالَى القَائِمَ فِي حَالِ قِيَامِهِ قَائِمًا، فَإِذَا قَعَدَ عَلِمَهُ قَاعِدًا فِي حَالِ قُعُودِهِ مِن غَيرِ أَن يَتَغَيَّرَ عِلمُهُ أُو يَحِدُثَ لَهُ عِلمٌ، وَلَكِنَّ التَّغَيُّرَ وَالإِختِلَافَ يَحِدُثُ فِي المخلُوقِينَ، خَلَقَ اللهُ الخَلقَ سَلِيماً مِنَ الكُفرِ وَالإِيمَانِ، ثُمَّ خَاطَبَهُم، وَأَمَرَهُم، وَنَهَاهُم، فَكَفَر مَن كَفَر بِفِعلِهِ، وَإِنكَارِهِ، وَجُحُودِهِ، بِخِذلَانِ اللهِ تَعَالَى إِيَّاهُ، وَآمَنَ مَن آمَنَ بِفِعلِهِ، وَإِقرَارِهِ، وَتَصدِيقِهِ، بِتَوفِيقِ اللهِ تَعَالَى إِيَّاهُ، وَنُصرَتِهِ لَهُ، أَخرَجَ ذُرِّيَّةَ آدَمَ مِن صُلبِهِ، فَجَعَلَهُم

عُقَلَاءَ، فَخَاطَبَهُم، وَأَمرَهُم بِالإِيمَانِ، وَنَهَاهُم عَنِ الكُفرِ، فَأَقَرُّوا لَهُ بِالرُّبُوبِيَّةِ، فَكَانَ ذَلِكَ مِنهُم إِيهَانًا، فَهُم يُولَدُونَ عَلَى تِلكَ الفِطرَةِ، فَمَن كَفَرَ بَعدَ ذَلِكَ فَقَد بَدَّلَ وَغَيَّرَ، وَمَن آمَنَ وَصَدَّقَ فَقَد ثَبَتَ عَلَيهِ وَدَاوَمَ، وَلَم يُجِبرِ أَحَدًا مِن خَلقِهِ عَلَى الكُفرِ، وَلَا عَلَى الإِيمَانِ، وَلَا خَلَقَهُم مُؤمِناً، وَلَا كَافِرَاً، وَلَكِن خَلَقَهُم أَشخَاصَاً، وَالإِيمَانُ وَالكُفْرُ فِعلُ العِبَادِ، يَعلَمُ اللهُ مَن يَكفُرُ فِي حَالِ كُفرِهِ كَافِرَاً، فَإِذَا آمَنَ بَعدَ ذَلِكَ عَلِمَهُ مُؤمِناً فِي حَالِ إِيمَانِهِ وَأَحَبَّهُ، مِن غَيرِ أَن يَتَغَيَّرَ عِلْمُهُ وَصِفَتُهُ، وَجَمِيعُ أَفعَالِ العِبَادِ مِنَ الْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ كَسبُهُم عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَاللهُ تَعَالَى خَالِقُهَا، وَهِيَ كُلُّهَا بِمَشِيئَتِهِ، وَعِلْمِهِ، وَقَضَائِهِ، وَقَدَرِهِ، وَالطَّاعَاتُ كُلُّهَا مَا كَانَت وَاجِبَةٌ بِأَمرِ اللهِ تَعَالَى، وَمَحَبَّتِهِ، وَبِرِضَائِهِ، وَعِلمِهِ، وَمَشِيئَتِهِ، وَتَقدِيرِهِ، وَقضَائِهِ، وَالمَعَاصِي كُلُّهَا بِعِلمِهِ، وَقَضَائِهِ، وَتَقدِيرِهِ، وَمَشِيئَتِهِ، لَا بِمَحَبَّتِهِ، وَلَا بِرِضَائِهِ، وَلَا بِأُمرِهِ، وَالأَنبِياءُ عَلَيهُم السَّلَامُ كُلُّهُم مُنَزَّهُونَ عَن الصَّغَائِرِ، وَالكَبَائِرِ، وَالكُفرِ، وَالقَبَائِح، وَقَد كَانَت مِنهُم زَلَّاتٌ وَخَطَايَا، وَمُحَمَّدٌ عَلَيهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَبدُهُ، وَحَبِيبُهُ، وَرَسُولُهُ، وَنَبِيُّهُ، وَصَفِيُّهُ، وَمُنتَقَاهُ، وَلَمَ يَعبُد الصَّنَمَ، وَلَمَ يُشرِك بِاللهِ طَرفَةَ عَينٍ قَطُّ، وَلَم يَرتَكِب صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً قَطُّ، أَفضَلُ النَّاسِ بَعدَ النَّبِيِّ عَلَيهِ السَّلَامُ أَبُو بَكرِ الصِّدِّيقُ، ثُمَّ عُمَرُ بِنُ الْخَطَّابِ الفَارُوقُ، ثُمَّ عُثَمَانُ بِنُ عَفَّانَ ذُو النُّورَينِ، ثُمَّ عَلِيُّ بِنُ أَبِي طَالِب المرتَضَى، رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنهُم أَجَمِعِينَ، عَابِدِينَ عَلَى الحَقِّ، وَمَعَ الحَقِّ، نَتَوَلَّاهُم جَمِيعًا، وَلَا نَذَكُرُ أَحَدًا مِن أَصحَابِ رَسُولِ اللهِ عَلَيهِ السَّلَامُ إِلَّا بِخَيرٍ، وَلَا نُكفِرُ مُسلِمًا بِذَنبِ مِنَ الذُّنُوبِ وَإِن كَانَت كَبِيرَةً إِذَا لَم يَستَحِلُّهَا، وَلَا نُزِيلُ عَنهُ اسمَ الإِيمَانِ، وَنُسَمِّيهِ مُومِناً حَقِيقَةً، وَيَجُوزُ أَن يَكُونَ مُؤمِناً فَاسِقاً غَيرَ كَافِرِ، وَالمسحُ عَلَى الْخُفَّينِ سُنَّةٌ، وَالتَّرَاوِيحُ فِي لَيَالِي شَهرِ رَمَضَانَ سُنَّةٌ، وَالصَّلَاةُ خَلفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِر مِنَ المؤمِنِينَ جَائِزَةٌ، وَلَا نَقُولُ: إِنَّ المؤمِنَ لَا يَضُرُّهُ الذُّنُوبُ، وَلَا نَقُولُ: إِنَّهُ لَا يَدخُلُ النَّارَ، وَلَا نَقُولُ: إِنَّهُ يَخِلُدُ فِيهَا وَإِن كَانَ فَاسِقًا، بَعدَ أَن يَخرُجَ مِنَ الدُّنيَا مُؤمِنَاً، وَلَا

نَقُولُ: إِنَّ حَسَنَاتِنَا مَقَبُولَةٌ، وَسَيِّئَاتِنَا مَغَفُورَةٌ، كَقَولِ المرجِئَةِ، وَلَكِن نَقُولُ: مَن عَمِلَ حَسَنَةً بِجَمِيعِ شَرَائِطِهَا، خَالِيَةً عَنِ العُيُوبِ المفسِدَةِ، وَلَم يُبطِلهَا بِالكُفرِ، والرِّدَّةِ، حَتَّى خَرَجَ مِن الدُّنيَا مُؤمِناً فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى لَا يُضَيِّعُهَا، بَل يَقبَلُهَا، وَيُثِيبُهُ عَلَيهَا، وَمَا كَانَ مِنَ السَّيِّئَاتِ دُونَ الشِّركِ، وَالكُفرِ، وَلَم يَتُب عَنهَا صَاحِبُهَا حَتَّى مَاتَ مُؤمِناً فَإِنَّهُ فِي مَشِيئَةِ اللهِ تَعَالَى، إِن شَاءَ عَذَّبَهُ، وَإِن شَاءَ عَفَى عَنهُ وَلَم يُعَذِّبهُ بِالنَّارِ أَبَدَاً، وَالرِّيَاءُ إِذَا وَقَعَ فِي عَمَلِ مِنَ الأَعْمَالِ فَإِنَّهُ يُبطِلُ أَجرَهُ، وَكَذَلِكَ العُجبُ، وَالآيَاتُ لِلأَنبِيَاءِ، وَالكَرَامَاتُ لِلأَولِيَاءِ، وَأَمَّا الَّتِي تَكُونُ لِأَعدَائِهِ، مِثلَ إِبلِيسَ، وَفِرِعَونَ، وَالدَّجَّالِ، عِمَّا رُوِيَ أَنَّهُ كَانَ وَيَكُونُ لَهُم لَا نُسَمِّيهَا آيَاتٍ، وَلَا كَرَامَاتٍ، وَلَكِن نُسَمِّيهَا قَضَاءَ حَاجَاتٍ، وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ اللهَ تَعَالَى يَقضِي حَاجَاتِ أَعدَائِهِ استِدرَاجَاً لَهُم، وَعُقُوبَةً، فَيَغَتَرُّونَ، وَيَزدَادُونَ طُغيَانَاً وَكُفرَاً، وَذَلِكَ كُلُّهُ جَائِزٌ، مُمكِنٌ، لَا يَستَحِيلُ، كَانَ اللهُ تَعَالَى خَالِقًا قَبلَ أَن يَخلُقَ، وَرَازِقًا قَبلَ أَن يَرزُقَ، وَاللهُ تَعَالَى يُرَى فِي الآخِرَةِ، وَيَرَاهُ المؤمِنُونَ وَهُم فِي الجَنَّةِ بِأَعِيْنِ رُؤُوسِهِم، بِلَا تَشبِيهٍ، وَلَا كَيفِيَّةٍ، وَلَا يَكُونُ بَينَهُ وَبَينَ خَلقِهِ مَسَافَةٌ، وَالإِيمَانُ هُوَ الإِقرَارُ وَالتَّصدِيقُ، وَإِيمَانُ أَهل السَّمَاءِ وَالأَرضِ لَا يَزِيدُ وَلَا يَنقُصُ، وَالمؤمِنُونَ مُستَوُونَ فِي الإِيمَانِ وَالتَّوحِيدِ، مُتَفَاضِلُونَ فِي الْأَعَمَالِ، وَالإِسلَامُ هُوَ التَّسلِيمُ وَالإِنقِيَادُ لِأَوَامِرِ اللهِ تَعَالَى، وَمِن طَرِيقِ اللَّعُغَةِ فَرَقٌ بَينَ الإِيمَانِ وَالإِسلَامِ، وَلَكِن لَا يَكُونُ إِيمَانٌ بِلَا إِسلَامٍ، وَلَا إِسلَامٌ بِلَا إِيمَانٍ، وهُمَا كَالظُّهرِ مَعَ البَطنِ، وَالدِّينُ اسمٌ وَاقِعٌ عَلَى الإِيمَانِ، وَالإِسلامِ، وَالشَّرَائِعِ كُلِّهَا، نَعرِفُ اللهَ تَعَالَى حَقَّ مَعرِفَتِهِ كَمَا وَصَفَ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ بِجَمِيع صِفَاتِهِ، وَلَيسَ يَقدِرُ أَحَدٌ أَن يَعبُدَ اللهَ تَعَالَى حَقَّ عِبَادَتِهِ كَمَا هُوَ أَهلٌ لَهَا، وَلَكن يَعبُدُهُ بِأُمرِهِ كَمَا أَمَرَ، وَيَستَوِي المؤمِنُونَ كُلُّهُم فِي المعرِفَةِ، وَاليَقِينِ، وَالتَّوكُّلِ، وَالمحَبَّةِ، وَالْحَوْفِ، وَالرَّجَاءِ، وَالْإِيمَانِ فِي ذَلِكَ، وَيَتَفَاوَتُونَ فِيهَا دُونَ الْإِيمَانِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ، وَاللهُ تَعَالَى مُتَفَضِّلٌ عَلَى عِبَادِهِ، عَادِلٌ، قَد يُعطِي مِنَ الثَّوَابِ أَضعَافَ مَا يَستَوجِبُهُ

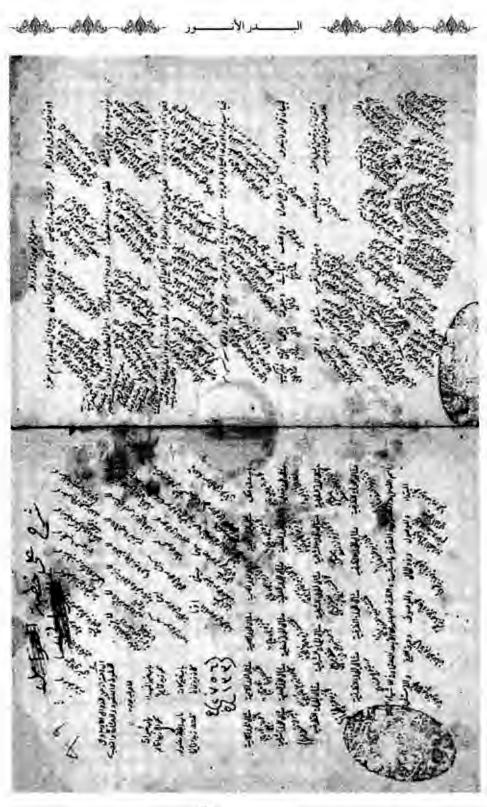
-ec ~868-~868-~8688-سيد في المنظمة ــدر الأنــ العَبدُ تَفَضُّلاً مِنهُ، وَقَد يُعَاقِبُ عَلَى الذَّنبِ عَدلاً مِنهُ، وَقَد يَعفُو فَضلاً مِنهُ، وَشَفَاعَةُ الأَنبِيَاءِ عَلَيهِم السَّلَامُ حَتُّ، وَشَفَاعَةُ النَّبِيِّ عَلَيهِ السَّلَامُ لِلمُؤمِنِينَ المذنبِينَ، وَلِأَهل الكَبَائِرِ المستَوجِبينَ العِقَابَ حَتُّ، وَوَزِنُ الأَعْمَالِ بِالميزَانِ يَومَ القِيَامَةِ حَتُّ، وَحَوضُ النَّبِيِّ عَلَيهِ السَّلَامُ حَقُّ، وَالقِصَاصُ فِيهَا بَينَ الخُصُوم بِالحَسَنَاتِ يَومَ القِيَامَةِ حَقُّ، فَإِن لَم يَكُن لَكُم حَسَنَاتٌ فَطَرحُ السَّيِّئَاتِ عَلَيهِم حَتٌّ جَائِزٌ، وَالجَنَّةُ وَالنَّارُ نَحَلُو قَتَانِ اليَومَ، لَا تَفنيَانِ أَبَدًاً، وَلَا تَمُوتُ الحُورُ العِينُ أَبَدًاً، وَلَا يَفنَى عِقَابُ اللهِ وَلَا ثَوَابُهُ سَرِ مَدَاً، وَاللهُ تَعَالَى يَهدِي مَن يَشَاءُ فَضلاً مِنهُ، وَيُضِلُّ مَن يَشَاءُ عَدلاً مِنهُ، وَإِضلَالُهُ خِذَلَانُهُ، وَتَفْسِيرُ الخِذَلَانِ أَن لَا يُوَفِّقَ العَبدَ إِلَى مَا يَرضَاهُ عَنهُ، وَهُوَ عَدلٌ مِنهُ، وَكَذَا عُقُوبَةُ المخذُولِ عَلَى المعصِيَةِ، وَلَا يَجُوزُ أَن نَقُولَ: إِنَّ الشَّيطَانَ يَسلُبُ الإِيمَانَ مِنَ العَبدِ المؤمِنِ قَهرًا وَجَبرًا، وَلَكِن نَقُولُ: العَبدُ يَدَعُ الإِيمَانَ، فَحِينَئِذٍ يَسلُبُهُ مِنهُ الشَّيطَانُ، وَسُؤَالُ مُنكرٍ وَنَكِيرٍ حَتُّ كَائِنٌ فِي القَبرِ، وَإِعَادَةُ الرُّوحِ إِلَى الجَسَدِ فِي قَبرِهِ حَقُّ، وَضَغطَةُ القَبرِ وَعَذَابُهُ حَقُّ كَائِنٌ لِلكُفَّارِ كُلِّهِم، وَلِبَعضِ عُصَاةِ المؤمِنِينَ، وَكُلُّ شَيءٍ ذَكَرَهُ العُلَمَاءُ بِالفَارِسِيَّةِ مِن صِفَاتِ اللهِ تَعَالَى فَجَائِزٌ القَولُ بِهِ سِوَى اليَدِ بِالْفَارِسِيَّةِ، وَيَجُوزُ أَن يُقَالَ: بُرُوي خُدَاي بِلَا تَشْبِيهٍ، وَلَا كَيفِيَّةٍ، وَلَيسَ قُربُ اللهِ تَعَالَى وَلَا بُعدُهُ مِن طَرِيقِ طُولِ المسَافَةِ وَقِصَرِهَا، وَلَكِن عَلَى مَعنَى الكَرَامَةِ وَالْحَوَانِ، وَالمطِيعُ قَرِيبٌ مِنهُ بِلَا كَيفٍ، وَالعَاصِي بَعِيدٌ مِنهُ بِلَا كَيفٍ، وَالقُربُ، وَالبُعدُ، وَالْإِقْبَالُ، يَقَعُ عَلَى المنَاجِي، وَكَذَلِكَ جِوَارُهُ فِي الْجَنَّةِ، وَالوُّقُوفُ بَينَ يَدَيهِ بِلَا كَيفٍ، وَالقُرآنُ مُنَزَّلٌ عَلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ فِي المصَاحِفِ مَكتُوبٌ، وَآيَاتُ القُرآنِ فِي مَعنَى الكَلَام كُلُّهَا مُستَوِيَةٌ فِي الفَضِيلَةِ وَالعِظَم، إِلَّا أَنَّ لِبَعضِهَا فَضِيلَةَ الذِّكرِ وَالمذكُورِ مِثلَ آيَةِ الكُرسِيِّ؛ لِأَنَّ المذكُورَ فِيهَا جَلَالُ اللهِ تَعَالَى، وَعَظَمَتُهُ، وَصِفَاتُهُ، فَاجتَمَعَت فِيهَا فَضِيلَتَانِ: فَضِيلَةُ الذِّكرِ، وَفَضِيلَةُ المذكُورِ،

وَلِبَعضِهَا فَضِيلَةُ الذِّكرِ فَحَسبُ، مِثلُ قِصَّةِ الكُفَّارِ وَلَيسَ لِلمَذكُورِ فِيهَا فَضلٌ وَهُم

الكُفَّارُ، وَكَذَلِكَ الأَسمَاءُ وَالصِّفَاتُ، كُلُّهَا مُستَوِيَةٌ فِي العِظَمِ وَالفَضلِ، لاَ تَفَاوُتَ بَينَهُمَا، وَوَالِدَا رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ مَاتَا عَلَى الكُفرِ، وَعَمُّهُ أَبُو طَالِبٍ مَاتَ كَافِرَاً، وَقَاسِمٌ، وَطَاهِرٌ، وَإِبرَاهِيمُ، كَانُوا بَنِي رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ، مَاتَ كَافِرَاً، وَقَاسِمٌ، وَطَاهِرٌ، وَإِبرَاهِيمُ، كَانُوا بَنِي رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ، وَأَمُّ كُلتُوم رَضِي اللهُ عَنهُنَّ كُنَّ جَيعًا بَناتِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ، وَإِذَا أَشكَلَ عَلَى الإِنسَانِ شَيءٌ مِن دَقائِقِ التَّوجِيدِ فَإِنَّهُ يَنبَغِي صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ، وَإِذَا أَشكَلَ عَلَى الإِنسَانِ شَيءٌ مِن دَقائِقِ التَّوجِيدِ فَإِنَّهُ يَنبَغِي صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ، وَإِذَا أَشكَلَ عَلَى الإِنسَانِ شَيءٌ مِن دَقائِقِ التَّوجِيدِ فَإِنَّهُ يَنبَغِي مَن اللهُ عَلَيهِ السَّلَهُ، وَلا يَسَعُهُ أَن يَعتَقِدَ فِي الْحَالِ مَا هُو الصَّوابُ عِندَ اللهِ تَعَالَى إِلَى أَن يَعِدَ عَالِمًا فَيَسَالُهُ، وَلا يَسَعُهُ أَنْ يَعتَقِدَ فِي الْحَالِ مَا هُو الصَّوابُ عِندَ اللهِ تَعَالَى إِلَى أَن يَعِدَهُ وَمَالُوعُ السَّلَهُ، وَلا يَسَعُهُ أَن يَعتَقِدَ فِي الْحَالِ مَا هُو الصَّوابُ عِندَ اللهِ تَعَالَى إِلَى أَن يَجِدَ عَالِمًا فَيَسَالُهُ، وَلا يَسَعُهُ وَمَن رَدَّهُ فَهُو مُبْتَدِع ضَالٌ، وَخُرُوجُ الدَّجَالِ، وَيَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ، وَطُلُوعُ الشَّمسِ مِن مَغرِبِهَا، وَنُزُولُ عِيسَى عَلَيهِ السَّلَامُ مِن السَّمَاءِ، وَسَائِرُ عَلَامَاتِ يَومِ القِيَامَةِ، وَسَائِرُ عَلَامَاتٍ يَومِ القِيَامَةِ، عَلَى مَا وَرَدَت بِهِ الأَخْبَارُ الصَّحِيحَةُ حَقُّ كَائِنٌ، وَاللهُ تَعَالَى يَهِدِي مَن يَشَاءُ إِلَى مَل يَشَاءُ إِلَى مَا وَرَدَت بِهِ الأَخْبَارُ الصَّحِيحَةُ حَقٌّ كَائِنٌ، وَاللهُ تَعَالَى يَهِدِي مَن يَشَاءُ إِلَى مَل مَرَاطٍ مُستقِيمِ.

-20-20-20-20-2





- 10 W

1371818661

~.8\$\$\$~~.8\$\$\$~~.8\$\$\$.~

ميرمخلوف وكلام مويس وغيره من المخلوقين مخلوق والظران فال فرالما من مكته فباراعتم وكلم المه تعاله رفى الناوب محفوظ وع السلام وعن فرعون وابليد أن ذاك كل كلام اللعنما أ المالي فالترات عن موا رق من الابنيا عليهم الصلاة ~ ほしいとという ان عبر جالوق وماذاره

لعمل صغنته في الازل والمعمول زل فالناعل هوالله تعالى والغدره صغ لك فها فيوكاف

はないというないしょうからか 3. الديد و وجدوينس كاذكرال من ع و لي التران ولاميال ان يد مقدي عائم مالان فند الطال الصنة و هم عالم لده صفة بالاليف وغ وكان السمة لمحاكا فالاذ المرامة المرامة

من السيدر الأنسور من المنافقية البيدر الأنسور من المنافقية من المنافقي

من اللفروالانمام علم فاساوا فالمكلافقد

الدائد عدد وسايا المعدد في المعدد في المعدد في المعالمة ومن المعالمة والمعالمة المعدد في المعدد في المعدد في المعدد في المعدد في المعالمة والمعالمة والمعال

15.

دمون میلید خیام میلاد خیام فاقد وال مالدوسی همی الدر فاقد وال مالدوسی فیاه میلاد خیام فی در مید داسی میلاد خیام میلاد خیام فی در مید داسی میلاد خیام و است گرد میا الدو خیال میلاد خیام و مید دام میا الدو خیال میلاد خیام و مید دام میا الدو خیال میاد خاصی میا الدو خیال میلاد خاصی میا الدو خیال مید دام میا الدی میا و حال ایج د فاحی میا الدی میا و حال ایج د و میت و حین میا الدی میا و حال اید دام میلادی م سي السيدر الأنسور سي المسيد البيدية

水

معيكا مسية وعاد وصاب الماسانة الماسانة وعاد مينا ما الماسانة وعناد مينا دونيا ما الماسانة الماسانة الماسانة والدرما الماسانة والدرما الماسانة والدرما الماسانة والدرما الماسانة والدرما الماسانة وماسانة وماس

ابوایدالمدین مغواسی میاد المایدالمدین مغواسی میاد المایدی اعتاد این است و با است می با است و با است می با است و با است می سي السيدر الأنسور من المناس ال

بعدان يخرج من الدنيا مومنا ولا

مندوالماه ه خلايمونا جر منا كنمنة جاية ومكوميا جر ماليمول ان المعن المعنواك مندال وسيات مجنولا منداله وسياتا مجنولا المنية وعينها باللاوالية المنية وعينها باللاوالية وينيه على ومناه باللاوالية وينيه على ومناه باللاوالية ويناه على ومناه باللاوالية ويناه على ومناه باللاوالية ويناه على ومناه باللاوالية ويناه على ومناه باللاوالية

3

Single of the state of the stat

0 % 14 (2%)

مندنسيداميد السيطاند وسؤاله التعم الداعيد فيضو حية طفظ التعم الداعيد فيضو حية طفظ التديو عذابه حي طريق طولي الدولابيد في طريق طولي الدولابيد في طريق طولي الدولابيد والماصيسيد ميذالا بنالد المجلعة والمؤان والمفيد والدعار في جائية والمحقول باغ بدب في المنة والموان ميز لله جواره

السااهوالمالية وشناعة النما المفته المنهاء المنهاء والمالك المنها المنهاء متها المنها المنها المنها المنهاء والمالك المنهاء متها المنهاء متها المنهاء متها المنهاء متها المنهاء متها المنهاء متها المنهاء والمنهاء والمنها

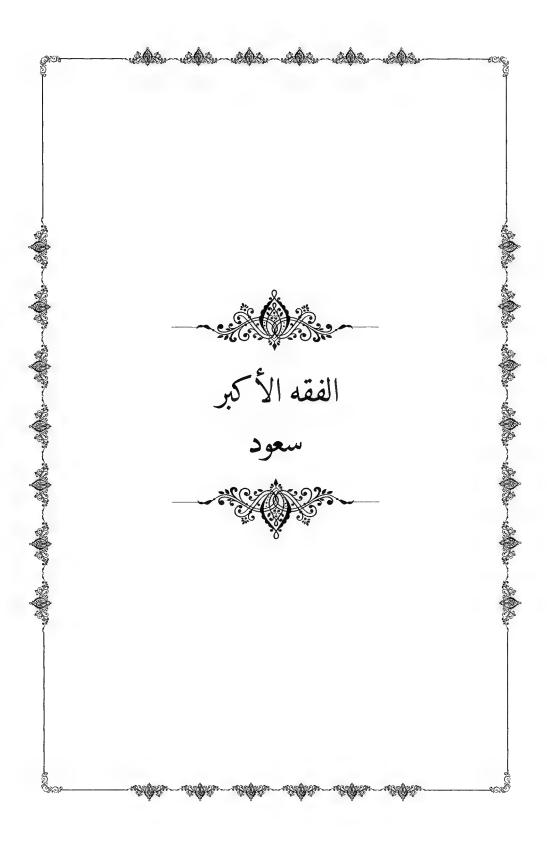
-608--608--608-

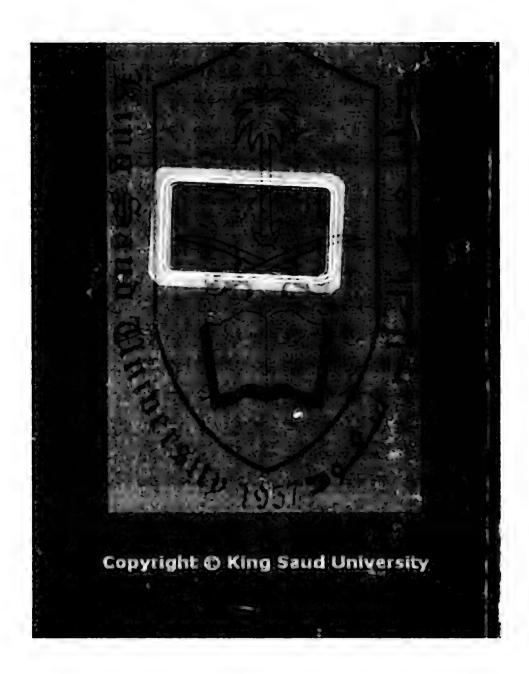
-202-202-202-

گفر المحترو قاسوطا موابرهم كانو بخدره قاسوطا موابرهم كانو دخاليت كاندي ميما يات ديوالة دخاليت فالتحيد فاد ميخ الخالم العلب والامور بالوقوت ديم مينوع مثال وخوم المخال مياجوج وغاجوج وعالوم التخال مناسمة في مناردة واسم عليادة وياجوج وغاجوج وعاد ما دوالت مناسمة في مناردة

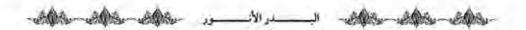
المدوموق اكما مسمليد والا الدان فيحمالك مكاسمومة فالمنياء والمفاع والماماعياسة ومة فيالميوية فالمفاع ومواتدانا وبالميوية فالمفاعد ومواتدانا وبا منيامات مصاد الدارونيا فيا منيامات مصاد الدارونيا وبالميوية الكارمانية الدارونيا وبالميوية والماروية المفا وبالميوية والماروية المفا والمناه مناوية والمارة المارة والمناه مناوية والمارة والمارة والمناه مناوية والمارة والمارة





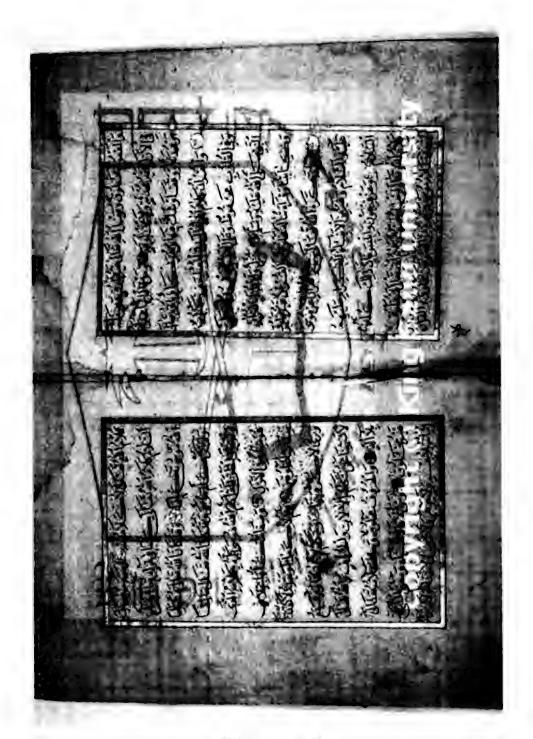


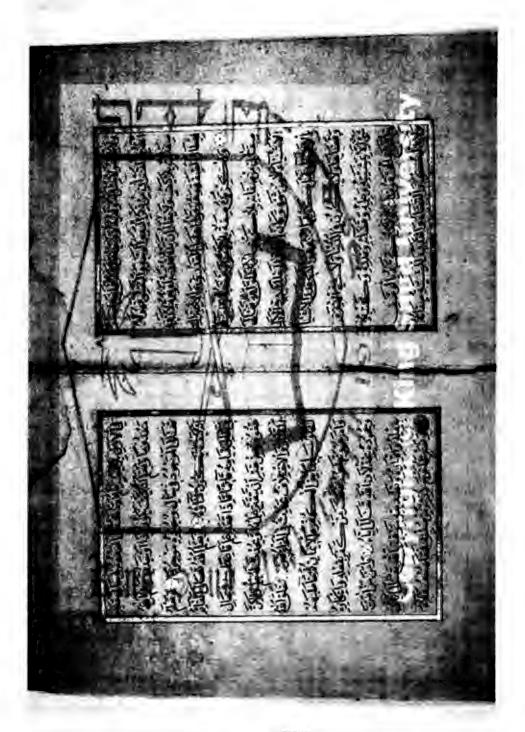


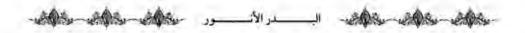




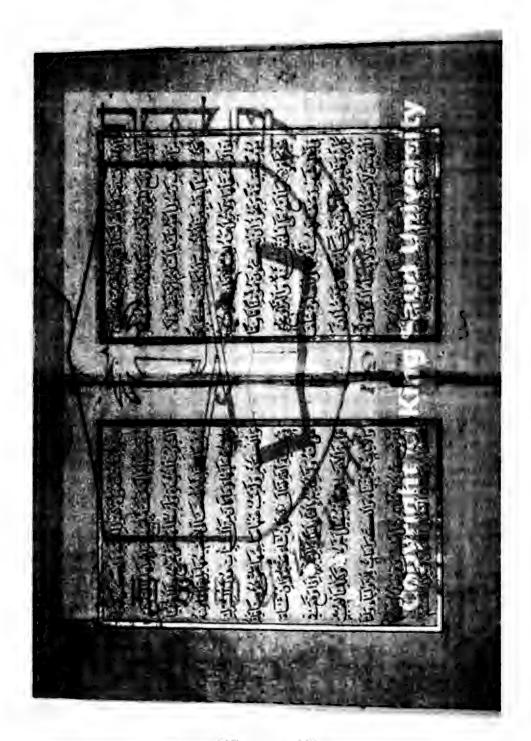


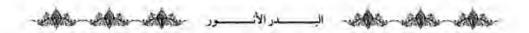








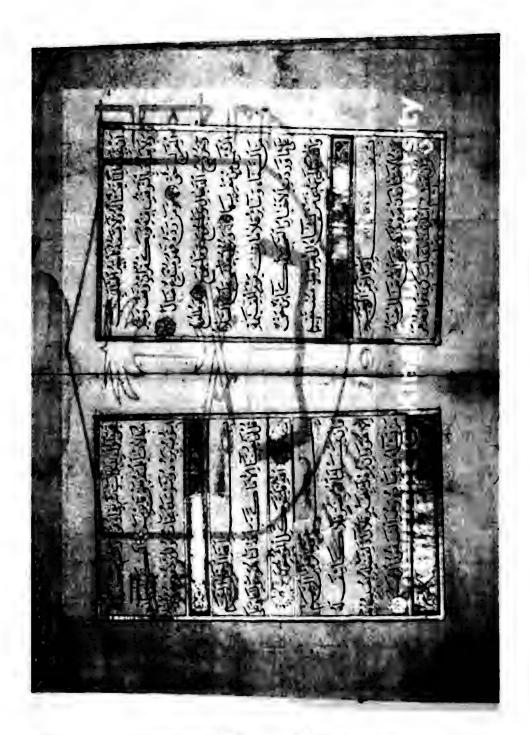














بِسْدِينَ الْمُؤْرِّالِيَ الْمُؤْرِّالِيَّالِي الْمُؤْرِّالِيَّالِيِّ الْمُؤْرِّالِيَّالِيِّ الْمُؤْرِّالِيِّالِيَّالِيِّ الْمُؤْرِّلِيِّ الْمُؤْرِّلِيِّ الْمُؤْرِّالِيِّلِيِّ الْمُؤْرِّلِيِّ الْمُؤْرِّلِيِّ الْمُؤْرِّلِيِّ الْمُؤْرِّلِيِّ الْمُؤْرِّلِيِّ الْمُؤْرِّلِيِّ لِلْمُؤْرِّلِيِّ الْمُؤْرِّلِيِّ الْمُؤْرِّلِيِّ لِلْمُؤْرِّلِيِّ لِلْمُؤْرِّلِيِّ لِلْمُؤْرِيلِيِّ لِلْمُؤْرِّلِيِّ لِلْمُؤْرِّلِيِّلِيِّ لِلْمُؤْرِقِيلِيِّ لِلْمُؤْرِقِيلِيِّ لِلْمُؤْرِقِيلِيِّ لِلْمُؤْرِقِيلِيِّ لِلْمُؤْرِقِيلِي الْمُؤْرِقِيلِي الْمُولِيلِي الْمُؤْرِقِيلِي الْمُؤْرِقِيلِي الْمُؤْرِقِيلِي الْمُؤْرِ

لَا كَيفَ، وَلَا أَينَ، وَلَا مَتَى، وَلَا إِمَ، فَهُوَ الذِي كَيَّفَ الكَيفَ، وَأَيَّنَ الأَينَ، وَهُوَ الأَوَّلُ بِلَا بِدَايَةٍ، وَالآجُرُ بِلَا نِهَايَةٍ، وَالدَّائِمُ بِلَا زَوَالٍ، وَالظَّاهِرُ فَلَيسَ فَوقَهُ وَهُوَ الأَوَّلُ بِلَا بِدَايَةٍ، وَالآجُرُ بِلَا نِهَايَةٍ، وَالدَّائِمُ بِلَا زَوَالٍ، وَالظَّاهِرُ فَلَيسَ فَوقَهُ شَيءٌ، وَسِعَ كُلَّ شَيءٍ عِلْمَا، لَا يَعزُبُ عَنهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي شَيءٌ، وَالبَاطِنُ فَلَيسَ دُونَهُ شَيءٌ، وَسِعَ كُلَّ شَيءٍ عِلْمَا، لَا يَعزُبُ عَنهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاءِ وَلَا فِي الأَرضِ، وَخَلَقَ كُلَّ شَيءٍ فَقَدَّرَهُ تَقدِيراً، وَعَدَ وَلِيَّهُ بِالنَّصِرِ، وَأَوعَدَ عَدُونَهُ بِالنَّعْرِ،

وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى أَفضَلِ خَلقِهِ وَأَعلَمِهِم بِهِ وَأَتقَاهُم لَهُ سَيِّدِنَا مُحُمَّدٍ صَاحِبِ الشَّفَاعَةِ وَالإِسرَاءِ وَالمعرَاجِ، مَنْ أَرسَلَهُ اللهُ تَعَالَى رَحَمَّ لِلعَالَمِينَ، فَبَلَّغَ الرِّسَالَةُ، وَنَصَحَ الأُمَّةَ، وَرَفَعَ الغُمَّةَ، وَجَاهَدَ فِي الله حَقَّ الجِهَادِ، وَعَلَى آلِهِ الطَّيبِينَ، وَصَحَابَتِهِ أَجْعِينَ، وَمَنْ سَارَ عَلَى هَدْيِهِ إِلَى يَومِ الدِّينِ، عَدَدَ خَلقِهِ، وَرِضَا نَفْسِه، وَرَضَا نَفْسِه، وَرِضَا نَفْلِهِ إِلَى يَومِ الدِّينِ، عَدَدَ خَلقِه، وَرِضَا نَفْسِه، وَرِنَا تَعْفِه، وَمِدَادَ كَلِهَ إِنَهُ عَرْشِهِ، وَمِدَادَ كَلِهَ إِنهِ، كُلَّهَا ذَكَرَهُ الذَّاكِرُونَ، وَغَفَلَ عَن ذِكْرِهِ الغَافِلُونَ.

أُمَّا بَعدُ:

فَإِنَّ غَايَةَ الغَايَاتِ، وَمُنتَهَى السَّعَادَاتِ، وَأَسمَى الْمُرَادَاتِ، مَعرِفَةُ الله تَعَالَى، وَقَد رَفَعَ اللهُ تَعَالَى أُنَاساً فَعَرَفُوهُ، وَمِنْ أُولَئِكَ القَوْمِ إِمَامُ الفُقَهَاءِ، وَفَقِيهُ الأَئِمَّةِ

أَبُو حَنِيفَةَ النُّعَهَانُ ﴿ فَأَتَقَنَ عِلمَ الكَلَامِ حَتَّى صَارَ يُشَارُ إِلَيهِ بِالبَنَانِ، وَنَاظَرَ فِرَقَ المبتَدِعَةِ فَغَلَبَهُم بِالحُجَّةِ والبُرهَانِ، ثُمَّ عَلَّمَ أَصحَابَهُ ذَلِكَ العِلمَ، وَأَملَى ﴿ هَذَا الْكِتَابَ وهو: «الفِقْه الأَكبَر». الكِتَابَ وهو: «الفِقْه الأَكبَر».

تنبية: يُخطِئ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، وَلَا يُمَيِّزُونَ بَينَ «الفِقه الأَبسَط» رِوَايَة الإِمَامِ أَبِي مُطِيعِ البَلخِيِّ، وَ«الفِقه الأَكبَر» رِوَايَة الإِمَامِ حَمَّادِ بنِ الإِمَامِ أَبِي حَنِيفَة عَنهُ، فأَمَّا رَوَايَةُ أَبِي مُطِيعٍ فَتُسَمَّى بـ «الفِقه الأَبسَط»، وَأَمَّا رِوَايَةُ الإِمَامِ حَمَّادٍ فَتسَمَّى «الفِقه الأَكبَر»؛ تَفرِقَةً بِينَهُمَا؛ لأَنَّ حَمَّاداً أَقرَبُ إِلَى الإِمَامِ الأَعظم عَمْ مِن أَبِي مُطيعٍ.

وهَذَا الْكِتَابُ قَد أَملَاهُ الإِمَامُ الأَعظَمُ ﴿ رَدًّا عَلَى الْمُعَتَزِلَةِ وَغَيرِهِم، وَلَمَ يُنكِرْهُ أَحَدٌ مِن أَهلِ المذهَبِ وَلَا مِن غَيرِهِم إِلَّا شِرْذِمَةٌ لَا يُؤْبَهُ بِقَولِهِم.

وَكَيفَ يَصِحُّ فِي الأَذْهَانِ شَيءٌ إِذَا احتَاجَ النَّهَارُ إِلَى دَلِيلِ

ثُمَّ إِنِّ كُنتُ قَد نَظَرتُ قَدِيهًا في «شَرِحِ المَلَّا عَلِي القَارِي»، فَأَلفَيتُ فِيهِ زَلَّاتٍ وَمُتَابَعَاتٍ لِإِبنِ أَبِي العِزِّ الحَشَوِيِّ، المُنتَسِبِ إِلَى مَذَهَبِ الإِمَامِ الأَعظَمِ ﴿ وَلَاتٍ وَمُتَابَعَاتٍ لِإِبنِ أَبِي العِزِّ الحَشَوِيِّ، المُنتَسِبِ إِلَى مَذَهَبَ الإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ ﴿ فَأَحَاطَت بِي الْحَوَاطِرُ وَتَسَوَّرَتنِي أَن أَشرَحَهُ مُحَرِّراً مَذَهَبَ الإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ ﴿ وَتَسَوَّرَتنِي أَن أَشرَحَهُ مُحَرِّراً مَذَهَبَ الإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ وَاللَّهِ عَلَى اللَّهُ لِإِمَامِ المُعْدَى أَبِي مَنصُورٍ ﴿ اللَّهِ الذِي جَمَعَ وَالذِي اسْتَهَرَ بِالمَدْهِ بِ المَاتُورِيدِيِّ نِسبَةً لإِمَامِ المُعْدَى أَبِي مَنصُورٍ ﴿ اللَّهِ الذِي جَمَعَ كَلامَ الإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَذَلَّلَ عَلَيهِ وَفَرَّعَ، وَبِهِ تَفَنَّنَ وَنَافَحَ أَهلَ الأَهوَاءِ وَقَرَّعَ، ثُمَّ كَلَامَ الإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَذَلَّلَ عَلَيهِ وَفَرَّعَ، وَبِهِ تَفَنَّنَ وَنَافَحَ أَهلَ الأَهوَاءِ وَقَرَّعَ، ثُمَّ كَلَامَ الإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَذَلَّلَ عَلَيهِ وَفَرَّعَ، وَبِهِ تَفَنَّنَ وَنَافَحَ أَهلَ الأَهوَاءِ وَقَرَّعَ، ثُمَّ تَقَادَمَ العَهدُ، وَضَعُفَ الجِدُّ، وَاختَلَطَ حَابِلُنَا بِنَابِلِ الأَشَاعِرَةِ، وَلَم يَعُد يُفَرِّقُ بَينَهُمَا إِلَّا الكِبرِيثُ الأَحْرُيثُ الْأَلْكِرِيثُ الأَحْرُ

فَعَزَمتُ عَلى جَمعِ دُرَرِ كَلَامٍ أَئِمَّتِنَا وَغَيرِهِم، وَنَظمِهَا عِقْدَاً فَرِيداً، ثُمَيِّزاً مَذَهَبَنَا مِن غَيرِهِ، لَعَلِّي بِصُحبَتِي الكِرَامَ أُعَدُّ مِنهُم، وَجَاءَتِ البِشَارَةُ، وَلَاحَتِ الإِشَارَةُ، ثُمَّ مِن غَيرِهِ، لَعَلِّي بِصُحبَتِي الكِرَامَ أُعَدُّ مِنهُم، وَجَاءَتِ البِشَارَةُ، وَلَاحَتِ الإِشَارَةُ، ثُمَّ مَعَانِيهِ، جَاءَ بِفَضلِ الله تَعَالَى وَتَوفِيقِهِ قُرَّةَ عَينٍ لِأَهلِ الفَضلِ وَالتَّوفِيقِ، فَسَيَحمَدُهُ مُعَانِيهِ،

بعد فَهم مَعَانِيهِ، وَعِندَ الصَّبَاحِ يَحَمَدُ القَومُ السُّرَى، وَقَد ضَمَّنتُهُ تَحَقِيقَاتٍ نَفِيسَةً فَتَحَ الكَرِيمُ أَقْفَاهَا، وَمَا أَنَا إِلَّا طُفَيلِيُّ نَالَ مِن مَوَائِدِ الأَئِمَّةِ فُتَاتاً.



اَبَيَانُ الخِلَافِ بَيْنَنَا مَعَاشِرَ الْمَاتُرِيدِيَّةِ وَبَينَ الأَشَاعِرَةِ]

ثُمَّ الخِلَافُ الذِي بَينَنَا وَبَينَ السَّادَةِ الأَشَاعِرَةِ وَهُم الفَرِيقُ الثَّانِي مِن أَهلِ السُّنَّةِ وَالجَّاعَةِ؛ إِذ أَهلُ الحَقِّ بَينَ هَذَينِ المذهبِينَ: الماتُرِيدِيَّةِ، وَهُم الحَنفِيَّةُ وَمَنْ وَافَقَهُم، وَالأَشَاعِرَةِ، وَهُم المالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ وَفُضَلَاءُ الحَنَابِلَةِ؛ في خَسِينَ مَسأَلَةً وَافَقَهُم، وَالأَشَاعِرَةِ، وَهُم المالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ وَفُضَلَاءُ الحَنَابِلَةِ؛ في خَسِينَ مَسأَلَةً تَقرِيباً لَا تَقتَضِي تَبْدِيعاً وَلَا تَفْسِيقاً وَلَا تَكْفِيراً، وَقَد حَاوَلَ بَعضُهُم أَن يَجعَلَ الخِلافَ فيها لَفْظيًّا، لَكِنَّ سَهمَهُ طَاشَ عَنِ الرَّمِيَّةِ، بَلِ الخِلافُ في أَكثرِهَا حَقِيقِيُّ.

قَالَ العَلَّامَةُ البَيَاضِيُّ: وَمَا قِيلَ: إِنَّ مُعظَمَ خِلَافِهِ _ أَي الأَشعَرِيِّ _ مِنَ الخِلَافِيَّاتِ اللَّفظِيَّةِ وَهَمُّ، بَل مَعنَوِيُّ، لَكِنَّهُ فِي التَّفَارِيعِ التي لَا يَجِرِي في خِلَافِهَا التَّبدِيعُ. اهـ (۱).

-203-203-203-

⁽١) «إشارات المرام» (ص: ١٢).

احْدُمُ عِلْمُ التَّوْحِيدِ]

وَأَمَّا حُكمُ هَذَا العِلمِ، فَفَرضُ كِفَايَةٍ كَمَا أَشَارَ إِلَيهِ الإِمَامُ الأَعظَمُ ﴿ وَسَيْتَلَى عَلَيك نَصُّهُ، وَصَرَّحَ بِهِ العُلَمَاءُ؛ كَإِمَامِ الْحَرَمَينِ، وَالْحَلِيمِيِّ، وَالْبَيهَقِيِّ، وَالغَزَالِيِّ، وَالرَّافِعِيِّ، وَالنَّوَوِيِّ، وَابنِ عَسَاكِرَ، وَالطِّيبِيِّ، وَالمَحلِّيِّ، وَالهَيتَمِيِّ، وَكَذَا صَرَّحَ بِهِ في «المُلتَقَط»، وَ«التَّتَارِ خَانِيَّة».

وَأَمَّا مَا قِيلَ فِي ذَمِّهِ، فَمَحمُولٌ عَلَى كَلَامِ أَهلِ البِدَعِ وَالأَهوَاءِ، وَمَا يَقُولُهُ بَعضُ المُنكِرِينَ مِن أَنَّ السَّلَفَ لَم يَخُوضُوا فِيهِ، فَجَوَابُهُ مَا قَالَهُ الإِمَامُ الأَعظَمُ حَيثُ قَالَ: «وَأَصحَابُ مُحَمَّدٍ عَلِي إِنَّهَا لَم يَدخُلُوا فِيهِ؛ لأَنَّ مَثْلَهُم كَقُومٍ لَيسَ بِحَضْرَتِهِم مَنْ يُقَاتِلُهُم، فَلَا يَتكَلَّفُونَ السِّلاحَ، وَنَحنُ قَدِ ابتُلِينَا بِمَن يَطعَنُ عَلَينَا، وَيَستَحِلُّ مَنْ يُقَاتِلُهُم، فَلَا يَتكَلَّفُونَ السِّلاحَ، وَنَحنُ قَدِ ابتُلِينَا بِمَن يَطعَنُ عَلَينَا، وَيستَحِلُّ الدِّمَاءَ مِنَّا، فَلَا يَسَعُنَا أَن لَا نَعلَمَ مَنِ المُخْطِئُ مِنَّا وَمَنِ المُصِيبُ، وَأَن لَا نَدُبَّ عَن الشِّلاح. اهد (۱).

وَمُرَادُهُ بِالقِتَالِ القِتَالُ المعنوِيُّ، وَبِالسِّلَاحِ العِلمُ، وَقُوَّةُ المَحَاجَّةُ، وَإِقَامَةُ البَرَاهِينِ مَأْخُوذَا مِن قُولِهِ ﷺ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِن أُمَّتِي يُقَاتِلُونَ عَلَى الحَقِّ ظَاهِرِينَ إِلَى يَومِ القِيَامَةِ» رَوَاهُ مُسلِمٌ (٢)، قَالَ البُخَارِيُّ: وَهُم أَهلُ العِلمِ. اهـ (٣)، وَالغَلَبَةُ بِالبُرْهانِ أُو بِالسِّنَانِ كَمَا في «عُمدَةِ القَارِي» (نُهُ.

⁽١) ينظر: «العالم والمتعلم» (ص: ٩).

⁽۲) «صحيح مسلم» (۱۵٦) (۲٤٧).

⁽٣) «صحيح البخاري» (٩/ ١٠١).

⁽٤) ينظر: «عمدة القاري» للعيني (٢٥/ ١٤١).

وَقَالَ الْإِمَامُ الْعِزُّ بنُ عَبدِ السَّلَامِ: وَلَيسَ الكَلَامُ فِي هَذَا بِدَعَةً قَبِيحَةً، وَإِنَّمَا الكَلَامُ فِي هَذَا بِدَعَةً قَبِيحَةً، وَإِنَّمَا الكَلَامُ فِيهِ بِدْعَةٌ حَسَنَةٌ وَاجِبَةٌ لَمَّا ظَهَرَت الشُّبهَةُ، وَإِنَّمَا سَكَتَ السَّلَفُ فِيهِ إِذْ لَمَ الكَلَامُ وَيُهِ إِذْ لَمَ يَكُن فِي عَصرِهِم مَنْ يَحِمِلُ كَلَامَ الله وَكَلَامَ رَسُولِهِ عَلَى مَا لَا يَجُوزُ حَمَّلُهُ. اهـ(١).

* لَطِيفَةٌ: رَوَى الإِمَامُ الْحَافِظُ ابنُ عَسَاكِرَ عَن الإِمَامِ أَبِي مُحَمَّدِ الجُوينِيِّ وَالِدِ الْمَامِ الْحَرَمَينِ أَنَّهُ قَالَ: رَأَيتُ إِبرَاهِيمَ الْحَلِيلَ عَلَيهِ السَّلَامُ في المنَامِ فَأَهوَيتُ لِأَن أُقبَّلَ رِجْلَيهِ، فَمَنعَنِي مِن ذَلِكَ تَكَرُّماً لِي، فَاستَدبَرتُ فَقبَّلتُ عَقبيهِ، فَأَوَّلتُ الرِّفعَةَ وَالبَرَكَةَ تَبقَى في عَقِبِي، ثُمَّ قُلتُ: يَا خَلِيلَ الله، مَا تَقُولُ في عِلمِ الكَلَامِ؟ فَقالَ: يُدفَعُ بِهِ الشَّبَهُ وَالأَبَاطِيلُ. اهـ (٢).

⁽۱) ينظر: «الفتاوي» للعز ابن عبد السلام (ص: ٥٦).

⁽٢) «تبيين كذب المفتري» (ص: ٣٥٦).

سُهُ مَ قَالَ: فَأَخَذتُ فِي التَّصَانِيفِ وَالنُّصْرَةِ، وَأَظهَرتُ المذهبَ، فَهَذَا سَبَبُ رُجُوعِهِ عَن مَذَاهِبِ الإعتِزَالِ. اهـ(١). وَمَعلُومٌ أَنَّ رُؤيَا الأَنبِيَاءِ حَتُّ.

-202-202-202-

(١) «تبيين كذب المفتري» (ص: ٤٢-٤٣) ببعض اختصار وبيان.

وَبَعدُ: فَهذا أَوَانُ الشُّرُوعِ بِالمَقْصُودِ، فأقول:

ابيانُ أصلِّ التَّوْحيد]

قَالَ الإِمَامُ الأَعظَمُ، وَالحَبْرُ البَحرُ الْمُقَدَّمُ، إِمَامُ الأَئِمَّةِ، فَقِيهُ اللَّةِ، أَبُو حَنِيفَة النُّعَهَانُ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنهُ وَأَرضَاهُ، وَجَعَلَ الفِردُوسَ الأَعلَى مُتَقَلَّبَهُ وَمَثوَاهُ: أَصلُ النُّعَهَانُ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنهُ وَأَرضَاهُ، وَجَعَلَ الفِردُوسَ الأَعلَى مُتَقَلَّبَهُ وَمَثوَاهُ: أَصلُ النُّعَهَانُ رَضِي اللهِ، وَمَلائِكتِهِ،......

قُولُهُ: (أَصلُ التَّوجِيدِ) وَهُو الإِيمَانُ بِالمبدَأِ وَالمعَادِ، خَبَرٌ لِمُبتَدَأٍ مَحَذُوفٍ؛ أَي: هَذَا، هَذَا أَصلُ التَّوجِيدِ وَمَا يَصِحُّ... هَذَا، هَذَا أَصلُ التَّوجِيدِ وَمَا يَصِحُّ... هَذَا، وَالإِشَارَةُ لِمَا فِي الذِّهنِ، فَهِي مَجَازيَّةُ؛ تَنزِيلاً لِلمَعْقُولِ مَنزِلَةَ المحسُوسِ، وَمَعنَى وَالإِشَارَةُ لِمَا فِي الذِّهنِ، فَهِي مَجَازِيَّةُ؛ تَنزِيلاً لِلمَعْقُولِ مَنزِلَةَ المحسُوسِ، وَمَعنَى الأَصلِ لُغَةً: أَسَاسُ الشَّيءِ؛ كَأُصلِ الحَائِط، حَتَّى قِيلَ: أَصلُ كُلِّ شَيءٍ مَا يَستَنِدُ وُجُودُ ذَلِكَ الشَّيءِ إِلَيهِ. اهـ (١).

وَالتَّوحِيدُ لُغَةً: الحُكمُ بِأَنَّ الشَّيءَ وَاحِدٌ، أَو العِلْمُ بِأَنَّ الشَّيءَ وَاحِدٌ (٢).

وَشَرِعاً: اعتِقَادُ عَدَمِ الشَّرِيكِ في الأُلُوهِيَّةِ وَخَوَاصِّهَا للهِ جَلَّ شَأَنْهُ. اهـ (٣).

وَأَرَادَ بِالأُلُوهِيَّةِ: وُجُوبَ الوُجُودِ، وَبِخَوَاصِّهَا: الأُمُورَ المتفَرَّعَةَ عَلَيهِ مِن كَونِهِ خَالِقاً لِلمَوجُودَاتِ، مُدَبِّراً لِلعَالَمِ، مُستَحِقًاً لِلعِبَادَة. كَذَا في «دُستُور العُلَمَاءِ» (أ).

⁽١) ينظر: «مقاييس اللغة» لابن فارس، و «لسان العرب»، و «المصباح المنير» مادة: (أصل).

⁽٢) ينظر: «التعريفات» للجرجاني (ص: ٦٩)، و«شرح المقاصد» للتفتازاني (١/ ٢٧).

⁽٣) ينظر: «شرح المقاصد» للتفتازاني (٢/ ٦٤).

⁽٤) ينظر: «دستور العلماء» (١/ ٣٧).

قُولُهُ: (وَمَا يَصِحُّ الإعتِقَادُ عَلَيهِ)؛ أي: مَا يَصِحُّ وَيَجِبُ عَقْدُ القَلبِ وَإِبرَامُهُ عَلَيهِ مِنَا تَفَرَّعَ عَلَى الأَصلِ ثَابِتًا عَنِ الشَّارِعِ بِالتَّصْدِيقِ وَالثَّبُوتِ عَلَى أَنَّهُ حَقُّ، وَالصِّحَّةُ أَعَمُّ مِنَ الجَوَازِ وَالوُجُوبِ، فَأَصلُ الاعتِقَادِ هُوَ الإِيمَانُ بِالمبدَأِ وَالمعَادِ المَشَارُ إِلَيهِ بِالإِيمَانِ بِالله وَاليومِ الآخِرِ، وَأَصلُ الدِّينِ هُوَ التَّوحِيدُ المَشَارُ إِلَيهِ بِقُولِهِ المَشَارُ إِلَيهِ بِالإِيمَانِ بِالله وَاليومِ الآخِرِ، وَأَصلُ الدِّينِ هُوَ التَّوحِيدُ المَشَارُ إِلَيهِ بِقُولِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ ﴾ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ ﴾ [الأنبيء: ٢٥]، وأصلُ التَّوحِيدِ هُو اعتِقَادُ عَدَمِ الشَّرِيكِ للهِ تَعَالَى المَشَارُ إِلَيهِ بِقُولِهِ تَعَالَى المَشَارُ إِلَيهِ بِقُولِهِ تَعَالَى المَشَارُ إِلَيهِ بِقُولِهِ وَالسَّدَى: ﴿ فَاعْلَمُ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ ﴾ [عمد: ١٩]، وألإعتِقَادُ يَأْتِي بِمَعنَى الرَّبُطِ، وَالصَّدُوتِ، وَالصِّدُقِ، وَالإِبرَامِ.

وَمَعنَى كَلَامِهِ ﴿ فَهُ: هَذَا الْحَاضِرُ فِي ذِهْنِي مِمَّا سَأَذَكُرُهُ وَأُمْلِيهِ هُوَ أَصلُ التَّوْحِيدِ وَمَا يَصِحُّ اعتِقادُهُ مِنْ فُرُوعِهِ المبنِيَّةِ عَلَيهِ.

قُولُهُ: (يَجِبُ) بَدَلٌ مِن قَولِهِ: «أَصلُ التَّوحِيدِ»؛ أَي: يُفتَرَضُ فَرْضَ عَيْنٍ، وَلَا يُشتَرَطُ فِيهِ تَعيِينُ نِيَّةِ الفَرْضِ؛ لِكُونِهِ مُتَعَيِّنَاً غَيرَ مُتَنَوِّعٍ إِلَى فَرضٍ وَنَفْلٍ كَمَا في «التَّحرِير» وَ «شَرْحَيهِ» (۱).

(أَن يَقُولَ) بِلِسَانِهِ قَولاً مُوَافِقاً وَمُطَابِقاً لِمَا صَدَّقَ بِهِ بِجَنَانِهِ، وَإِلَّا فَلَا يَكُونُ إِيهَانَاً، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِالله وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُوْمِنِينَ ﴾ [البقرة: ٨]، نَفَى سُبحَانَهُ أَن يَكُونَ الذِي قَالُوهُ بِأَلسنَتِهِم إِيهَاناً إِذَا خَالَفَتْهُ قُلُوهُ بِأَلسنَتِهِم أَلهَامُ اللهِ القَولَ وَلَم يُقَيِّدُهُ، فَشَمِل مَا إِذَا عَلِمَ مَعنَاهُ أَو لَم يَعلَم، قُلوبُهُم، أَطلَقَ الإِمَامُ القولَ وَلَم يُقيِّدُهُ، فَشَمِل مَا إِذَا عَلِمَ مَعنَاهُ أَو لَم يَعلَم، لَكِن إِن كَانَ يَعلَمُ أَنَّهُ الإِسلَامُ، صَّحَ وَإِلّا فَلَا كَهَا نَصَّ عَلَيهِ القُهُستَانِيُّ، فَلَا يَكفِي عَلَى اللهِ اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ وَشَطرُهُ عَلَى اللهِ وَشَطرُهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ يَهُ وَشَطرُهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ وَشَطرُهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ وَشَطرُهُ عَلَى اللهِ عَلَا يَعْلَى وَشَطرُهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى وَشَطرُهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى المَعْمَالُولُو المَعْلَى الْعَلَى الْمُ اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ

⁽۱) ينظر: «التقرير والتحبير» لابن أمير الحاج (۳/ ۳۱۱)، و«تيسير التحرير» لأمير بادشاه (۲/ ٤).

فَمَن صَدَّقَ بِقَلبِهِ وَلَم يُقِرَّ بِلِسَانِهِ مَعَ انتِفَاءِ المانِع لا يَكُونُ مُؤمِناً عِندَ الإِمَامِ ال أَمَّا إِن مَنَعَهُ مَانِعٌ؛ كَالْحَرَسِ وَالإِكرَاهِ، فَهُوَ مُؤمِنٌ بِالإِتِّفَاقِ.

-248-248-248-

⁽١) ينظر: «شرح المقاصد» للتفتازاني (٢/ ٢٤٨).

- [بيانُ مَعْنَى الإِيمانِ]

قَولُهُ: (آمَنتُ)؛ أي: صَدَّقتُ مُذْعِناً.

فإِن قِيلَ: فَمِن أَينَ زِيدَ الإِذْعَانُ مَعَ أَنَّ الإِيمَانَ هُوَ التَّصدِيقُ؟

قُلتُ: الإِذَعَانُ - وَهُوَ الإِنقِيَادُ - مَأْخُوذٌ مِنَ الإِسلَام، وَمِن حَقِيقَةِ الإِيمَانِ، قَالَ العَلَّمَةُ التَّفْتَازَانِيُّ: وَالإِسْلامُ هوَ الانْقِيادُ وَالْخُضُوعُ لأَّلُوهِيَّتِه، وَذَا لَا يَتحقَّقُ إِلَّا بِقَبُولِ الأَمْرِ وَالنَّهْي. اهـ (١).

أَقُولُ: يُؤَيِّدُهُ قَولُهُ تَعَالَى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيهَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيهًا ﴾ [النساء: ٦٥]، أقسَمَ البَارِي سُبحَانَهُ بِذَاتِهِ العَلِيِّ نَافِياً إِيهَا نَهُم حَتَّى يُحَكِّمُوا النبيَّ عَلَيْهِ فِيهَا وَقَعَ مِنَ الإختِلَافِ بَينَهُم، ثُمَّ يَرضَوا بحُكْمِهِ بَاطِناً، وَيَنقَادُوا لِقَضَائِهِ ظَاهِراً.

فَلَمَّا كَانَ الإِسلَامُ فِي اللَّغَةِ: الإنقِيَادَ المتعلِّقُ بِالجُوَارِحِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلَكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا ﴾ [الحجرات: ١٤]، وَشَرعاً: الإنقِيَادَ وَالْحُضُوعَ وَقَبولَ قُولِ الرَّسُولِ عَيَيْ ، وَكَانَ الإِسلَامُ وَالإِيمَانُ مُتَّحِدَينِ كَالبِطانَةِ مَعَ الظِّهَارَةِ؛ لِرُجُوعِهِمَا إِلَى مَعنى الإعتِرَافِ، وَالإنقِيَادِ، وَالإِذعَانِ، وَالقَبُولِ، وَذَلِكَ حَقِيقَةُ التَّصدِيقِ، كَانَ مَا هُمَا وَمَرجعُهُمَا وَاحِداً، وَثَبَتَت تِلكَ الزِّيَادَةُ.

ثُمَّ الشَّرَائِعُ إِن كَانَ تَبلِيغُهَا بِلَفظِ الإِخبَار، فَالإِيهَانُ فِيهَا بِالتَّصدِيقِ، وَإِن كَانَ التَّبلِيغُ أَوَامِرَ وَنَوَاهِيَ، فَالإِيهَانُ يَكُونُ بِالإِنقِيَادِ، فَالتَّصدِيقُ لِلأَخبَارِ، وَالإِنقِيَادُ لِلتَّامِدِيقُ لِلأَخبَارِ، وَالإِنقِيَادُ لِلتَّامِدِيقُ لِلأَخبَارِ، وَالإِنقِيَادُ لِلأَوَامِرِ وَالنَّوَاهِي، وَمِن هُنَا كَانَ الإِيهَانُ وَالإِسلَامُ بِطَانَةً وَظِهَارَةً.

⁽١) ينظر: «شرح المقاصد» للتفتازاني (٢/ ٢٦٠).

وَ «الله » عَلَمٌ عَرَبِيٌ غَيرُ مُشتَقً مِنْ أَصلٍ أُخِذَ مِنهُ، وَعَلَيهِ الجُمهُورُ، مِنهُم الإِمَامُ الأَعظَمُ، وَمُحَمَّدُ بنُ الحَسَنِ، وَالشَّافِعِيُّ، وَالخَلِيلُ بنُ أَحَمَدَ الفَرَاهِيدِيُّ، وَغَيرُهُم، رَوَى هِشَامٌ عَن مُحَمَّدِ بنِ الحَسَنِ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى قَالَ: سَمِعتُ أَبَا حَنِيفَةَ وَغَيرُهُم، رَوَى هِشَامٌ عَن مُحَمَّدِ بنِ الحَسَنِ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى قَالَ: سَمِعتُ أَبَا حَنِيفَةَ يَقُولُ: اسمُ الله الأَعظَمُ هُو اللهُ. اهم، وَأَكثَرُ العَارِفِينَ عَلَى ذَلِكَ، حَتَّى إِنَّهُ لَا ذِكرَ عِندَهُم لِصَاحِبِ مَقَامٍ إِلَّا الذِّكرُ بِهِ. اهم (۱).

وَلَمَّا كَانَ الإِيمَانُ هُوَ الإِذَعَانَ لِحُكمِ المخبِرِ، وَقَبُولَهُ وَاعتِقَادَهُ صَادِقًا لَمَ يَنفَع العِلمُ بِصِدْقِ المُخبِرِ وَنِسبَةُ الصِّدقِ إِلَيهِ فَحَسْبُ، بَل لَا بُدَّ مَعَهُ مِنَ الإِذعَانِ وَالإِيمَانُ كَمَا أَفَادَهُ حُجَّةُ الإِسلَامِ الغَزَالِيُّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى. اهـ(٢).

فَالإِيهَانُ هُو الْإعتِقَادُ الزَّائِدُ على العِلمِ دَلِيلُهُ قَولُهُ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ ﴾ [البقرة: ١٤٦]، وقولُهُ سبحانَه: ﴿وَجَحَدُوا إِلْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ ﴾ [البقرة: ١٤٦]، وقولُهُ سبحانَه: ﴿وَجَحَدُوا جَهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ﴾ [النمل: ١٤]، وقولُ سَيِّدِنَا مُوسَى لِفِرعَونَ: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنزَلَ هَـؤُلاء إِلاَّ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ ﴾ [الإسراء: ١٠١]، فَلَم يَكُ هَوُلاء بِاليَقِينِ

⁽١) ينظر: «التقرير والتحبير» لابن أمير الحاج (١/٥).

⁽٢) ينظر: «شرح العقائد النسفية» للتفتازاني (ص: ٧٨).

وَالفَرقُ بَينَ الإِيقَانِ، وَالتَّصدِيقِ، وَالمعرِفَةِ: أَنَّ التَّصدِيقَ لَا يَستَلزِمُ الإِيقَانَ؛ كَمَن شَاهَدَ المعجِزَةَ فَإِنَّهُ يَحُمُلُ لَهُ العِلْمُ اليَقِينِيُّ بِأَنَّ مُظهِرَهَا نَبِيُّ، وَمِعَ ذَلِكَ قَد لَا يُصَدِّقُهُ، فَاليَقِينُ الضَّرُورِيُّ قَد يَحُمُلُ، وَلَا يَلزَمُ مِنهُ حُصُولُ التَّصْدِيقِ الإحتِيَارِيِّ، وَاليَقِينُ وَاليَقِينُ قَد يَكُونُ مُتَأَخِّراً عَن التَّصدِيقِ كَمَا فِي أَحوَالِ الآخِرَةِ، فَإِنَّهُ لَا يَحَمُلُ اليَقِينُ وَاليَقِينُ قَد يَكُونُ مُتَأَخِّراً عَن التَّصدِيقِ كَمَا فِي أَحوَالِ الآخِرَةِ، فَإِنَّهُ لَا يَحَمُلُ اليَقِينُ عَيلُ البَّي عَيِّةِ فِي الدُّنيَا، وَالشَّيءُ لَا يَتقَدَّمُ عَلَى نَفسِهِ، فَعُلِمَ مِنهُ أَنَّ اليَقِينَ غَيرُ الإِيهَانِ، وَأَمَّا التَّصدِيقُ وَالمعرِفَةُ فَلَيسَا بِمُتِّحِدَينِ؛ لأَنَّ التَّصدِيقَ رَبطُ القَلْبِ وَعَقدُهُ بِأَنَّهُ كَذَا، فَهَذَا الرَّبطُ أَمرٌ كَسْبِيُّ القَلْبِ وَعَقدُهُ بِأَنَّهُ عَلَى مَا عَلِمَهُ مِن إِخبَارِ المُخْبِرِ أَنَّهُ كَذَا، فَهَذَا الرَّبطُ أَمرٌ كَسْبِيُّ القَلْبِ وَعَقدُهُ بِأَنَّهُ عَلَى مَا عَلِمَهُ مِن إِخبَارِ المُخْبِرِ أَنَّهُ كَذَا، فَهَذَا الرَّبطُ أَمرٌ كَسْبِيُّ يَتُعَرَّ بِاختِيَارِ المَصرِ عَلَى مَا عَلِمَهُ مِن إِخبَارِ المُخْبِرِ أَنَّهُ كَذَا، فَهَذَا الرَّبطُ أَمرٌ كَسْبِيُّ يَشُعُ بِاختِيَارِ المَصرِ عَلَى شَيءٍ بِدُونِ اختِيَارٍ، فَإِنَّهُ يَحُمُلُ لَهُ مَعرِفَةُ المُبصرِ بِأَنَّهُ حَجَرٌ أُو غِيرُ ذَلِكَ مِن غَيرٍ رَبُطِ القَلْبِ وَعَقْدِهِ بِأَنَّهُ كَذَلِكَ، فَالمعرِفَةُ لَيسَت بإِيهانٍ.

-203-203-203-

اللإيمانِ عِنْدنا رُكْنَان]

ثُمَّ اعْلَم - عَلَّمَنَا اللهُ تَعَالَى وَإِيَّاكَ - أَنَّ لِلإِيهَانِ عِندَنَا رُكْنَينِ عَلَى الصَّحِيحِ: الأَوَّل: التَّصدِيقُ بِالقَلبِ مَعَ الإِذْعَانِ وَهُوَ الرُّكنُ الأَصلِيُّ، وَهَذَا الرُّكنُ لَا يَقْبَلُ الشُّقُوطَ بِحَالٍ.

الثّاني: الإِقْرَارُ بِاللّسَانِ مَعَ القُدْرَةِ عَلَيهِ، وَهُو رُكنٌ زَائِدٌ؛ كَالقِرَاءَةِ فِي الصَّلَاةِ، فَإِنَّهُ يَقْبُلُ السُّقُوطَ بِالعُدْرِ كَمَا سَيَأْتِي، هَذَا هُو الصَّحِيحُ مِن مَذَهَبِ الإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ عَنِيهَ، وَأَمَّا مَا قَالَهُ الإِمَامُ النُّورُ الصَّابُونِيُّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى في «البِدَاية» مِن أَنَّ الإِمَامُ قَد نَصَّ فِي كِتَابِ «العَالِم وَالمَتَعَلِّم» عَلَى أَنَّ الإِقرَارَ شَرطٌ لِإِجرَاءِ أَنَّ الإِمَامُ الدُّنيوِيَّةِ، وَلَيسَ شَطراً لِلإِيمَانِ، وَكَذَلِكَ العَلَّمَةُ أَبُو حَفْصِ الغَزْنَوِيُّ فِي «شَرحِ عَقِيدَةِ الطَّحَاوِيِّ»، وَالعَلَّمَةُ البَابَرِيُّ فِي «شَرحِ وَصِيَّةِ الإِمَام» (الإِمَام» (الإَمَام) (المُعَلِقُ أَن شَاءَ اللهُ تَعَالَى.

وَكَأَنَّهُمْ عَنَوا بِنَصِّهِ ﴿ قَولَهُ: ﴿ وَمَنْ آمَنَ بِقَلبِهِ وَلَمْ يَتَكَلَّم بِلِسَانِهِ كَانَ عِندَ الله مُؤمِناً ﴾ ، وفيهِ نَظُرٌ ؛ لأَنَّ الإِمَامَ إِنَّا ذَكَرَهُ في مَعْرِضِ الإسْتِدلَالِ لَا في مَعْرِضِ التَّنْصِيصِ حَتَّى يُدَّعَى نَصِّيَّتُهُ ، فَإِنَّهُ ﴿ استَدَلَّ عَلَى أَنَّ الأَصلَ في صِحَّةِ الكَلامِ وَالأَعْمَالِ إِنَّا هُو الإِيمَانُ ؛ لأَنَّهَا مَبنِيَّةٌ عَلَى الإِيمَانِ الذِي في القَلبِ، وَصِحَّتُهَا بثُبُوتِهِ ، وَالكَلامُ وَالأَعْمَالُ لَا بُدَّ مِن كُونَهَا مُطَابِقَةً لَمَا في القَلْبِ وَمَبنِيَّةً عَلَيهِ ، وَإِلَّا كَانَ نِفَاقاً وَالكَلامُ وَالأَعْمَالُ لَا بُدَّ مِن كُونَهَا مُطَابِقَةً لَمَا فِي القَلْبِ وَمَبنِيَّةً عَلَيهِ ، وَإِلَّا كَانَ نِفَاقاً لَا إِيمَانًا ؛ فَإِنَّهُ ﴿ وَالْكَلامِ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنَ القَلْبِ وَمَنْ آمَنَ بِلِسَانِهِ وَلَمْ يُوقِمِنْ بِقَلْبِهِ لَمْ يَكُن عِندَ الله مُؤمِنًا ، وَمَنْ آمَنَ بِلِسَانِهِ وَلَمْ يُوقِمِنْ بِقَلْبِهِ لَمْ يَكُن عِندَ الله مُؤمِنًا ، وَمَنْ آمَنَ بِلِسَانِهِ وَلَمْ يُوقِمِنْ بِقَلْبِهِ لَمْ يَكُن عِندَ الله مُؤمِنًا ، وَمَنْ آمَنَ بِلِسَانِهِ وَلَمْ يُوقِمِنْ بِقَلْبِهِ لَمْ يَكُن عِندَ الله مُؤمِنًا ، وَمَنْ آمَنَ بِلِسَانِهِ وَلَمْ يُومِنْ بِقَلْبِهِ لَمْ يَكُن عِندَ الله مُؤمِنًا ، وَمَنْ آمَنَ بِلِسَانِهِ وَلَمْ يُقَامِهُ فَا يَكُن عِندَ الله مُؤمِنًا ، وَمَنْ آمَنَ بِلِسَانِهِ وَلَمْ يُومِنْ بِقَلْبِهِ لَمْ يَكُن عِندَ الله مُؤمِنًا ، وَمَنْ آمَنَ بِلِسَانِهِ وَلَمْ يُقَامِعُ وَمِنْ بِقَلْبِهِ لَهُ يَكُن عِندَ الله مُؤمِنًا ، وَمَنْ آمَنَ بِقَلْبِهِ وَلَمْ الْمُؤْمِنُ الْقَلْبِ وَلَهُ الْقَلْمِ وَلَا لَا لَا لَالْمُ الْمَالِ الْكَلَامِ لَا يَكُونُ الْمَالِقُومِنْ إِلَى الْمُؤْمِنُ الْمَالِقُ وَلَمْ الْمَالِي الْقَلْمِ وَلَمْ الْمَالِ الْكَلَامِ اللهُ اللهِ اللّهُ الْمَالَ الْمُؤْمِنُ الْمَالِ الْكُلِلْ الْمَالَ الْقَالَاءِ الْمُؤْمِنُ الْمَالَ الْمَالَ الْمُؤْمِنَا ، وَمَنْ الْمَنْ الْمُؤْمِنُ الْمِؤْمِنُ الْمَالَ الْمُؤْمِنُ الْمِلْمُ الْمِلْمُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمَالُولُ الْمُؤْمِنُ الْمِؤْمِنُ الْمَالَ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمِلْمُ اللْمُؤْمِنُ الْمِؤْمِنُ الْمَالَا الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِ

⁽١) ينظر: «البداية» للصابوني (ص: ٨٧)، و «شرح العقيدة الطحاوية» للغزنوي (ص: ١١٩)، و «شرح وصية الإمام أبي حنيفة» للبابري (ص: ٥١).

يَتَكَلَّم بِلِسَانِهِ كَانَ عِندَ الله مُؤمِناً. اهم، ف «مِن» في قَولِهِ: «لَا يَكُونُ إِلَّا مِنَ القَلبِ» ابتِدَائِيَّةٌ؛ أَي: أَنَّ ابتِدَاءَ ثُبُوتِ الأَعْمَالِ وَالأَقْوَالِ وَكُونَهُ مُعْتَبَراً شَرِعاً لَا بُدَّ لَهُ مِن سَبْقِ ثُبُوتِ الإَعْمَالِ وَالأَقْوَالِ وَكُونَهُ مُعْتَبَراً شَرِعاً لَا بُدَّ لَهُ مِن سَبْقِ ثُبُوتِه، فَالمعنَى أَنَّ الأَصلَ في ثُبُوتِ الأَعْمَالِ سَبْقِ ثُبُوتِ الإَيمَانُ الذِي في القَلبِ، فَإِذَا وُجِدَ صَحَّ مَا بُنِي عَلَيهِ مِنَ الأَعْمَالِ وَالأَقْوَالِ مَرْعاً إِنَّهَا هُوَ الإِيمَانُ الذِي في القَلبِ، فَإِذَا وُجِدَ صَحَّ مَا بُنِي عَلَيهِ مِنَ الأَعْمَالِ وَالأَقْوَالِ، وَإِلَّا فَلَا.

وَقُولُهُ: ﴿ وَلَمْ يَتَكَلَّمْ بِلِسَانِهِ ﴾ يَحَتَمِلُ أَن يُرَادَ بِهِ العَاجِزُ ؛ كِالأَخْرَسِ وَالمُكرَهِ ، وَقُولُهُ: ﴿ وَلَمْ يَتَكَلَّم ﴾ حَيثُ لَم يَقُل: وَلَم يُقِرَّ بِلِسَانِهِ ، وَالمحتَمِلُ كَيفَ وَإِلَيهِ الإِشَارَةُ بِقَولِهِ: ﴿ وَلَمْ يَتَكَلَّم ﴾ حَيثُ لَم يَقُل: وَلَمْ يُقِرَّ بِلِسَانِهِ ، وَالمحتَمِلُ كَيفَ يَكُونُ نَصَّا ؟! بَل ظَاهِرُ كَلَامِهِ ﴿ يَكُلُ عَلَى أَنَّ الإِقرَارَ رُكُنٌ زَائِدٌ يَقبَلُ السُّقُوطَ كَالَ العُدْرِ ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ مُؤْمِناً عِندَ الله تَعَالَى ، واللهُ تَعَالَى أَعلَمُ .

وَتَقرِيرُهُ: أَنَّ الأَصلَ في «مَا» أَن يُسأَلَ بِهَا عَن حَقِيقَةِ الشَّيءِ وَمَاهِيَّتِهِ، وَلَا بُدَّ أَن يَكُونَ الجوابُ مُوَافِقاً للسُّوَالِ، فَلَيَّا كَانَ السُّوَالُ عَن حَقِيقَةِ الإِيمَانِ كَانَ مَا أَجَابَهُ بِهِ الإِمَامُ ﷺ هُوَ حَقِيقَةَ الإِيمَانِ، وَقَد جَعَلَ الإِقرَارَ مِنهَا، وَمَمَّا يدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيضاً أَنَّ الإِمَامُ ﷺ وَمَمَّا يدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيضاً أَنَّ الإِمَامَ قَد قَسَّمَ النَّاسَ في الكِتَابِ نَفسِهِ ثَلَاثَةَ أَقسَامٍ:

الْأَوَّل: مَنْ يُصَدِّقُ بِالله وَبِهَا جَاءَ مِن عِندِ الله بِقَلبِهِ وَلِسَانِهِ.

الثَّانِي: مَنْ يُصَدِّقُ بِلِسَانِهِ وَيُكَذِّبُ بِقَلبِهِ.

⁽١) ينظر: «العالم والمتعلم» (ص: ١٣).

سي البيدر الأنسور سي المستقل ا

الثَّالِثُ: مَنْ يُصَدِّقُ بِقَلبِهِ وَيُكذِّبُ بِلِسَانِهِ. اهـ (١٠)

فَلُو كَانَ الإِيمَانُ هُوَ التَّصْدِيقَ وَحدَهُ، لَجَعَلَهُم أَصنَافاً أَربَعَةً، وَلَم يَفعَل، وَقَالَ الإِيمَانُ إِقرَارٌ بِاللّسَانِ وَتَصدِيقٌ بِالْجَنَانِ. اهـ ('')، قَدَّمَ الإِقرَارُ عِلَى التَّصدِيقِ مَعَ أَنَّهُ فَرْعُهُ، وَقَد عُلِمَ أَنَّ تَقدِيمَ الفَرعِ عَلَى الأصلِ خِلَافُ الأصلِ، فَلَا التَّصدِيقِ مَعَ أَنَّهُ فَرْعُهُ، وَقَد عُلِمَ أَنَّ تَقدِيمَ الفَرعِ عَلَى الأصلِ خِلَافُ الأصلِ، فَلَا التَّصدِيقِ مَعَ أَنَّهُ فَرْعُهُ، وَقَد عُلِمَ أَنَّ تَقدِيمَ الفَرعِ عَلَى الأصلِ خِلَافُ الأصلِ، فَلَا التَّصدِيقِ مَعَ أَنَّهُ وَلَيسَ شَرطَهُ، وَاللهُ تَعَالَى أَلَّهُ مِن أَن يَكُونَ لِحِكْمَةٍ وَنُكْتَةٍ، وَكَأَنَّهُ لِيُفِيدَ أَنَّهُ شَطْرُهُ وَلَيسَ شَرطَهُ، وَاللهُ تَعَالَى أَعلَمُ، وَسَيأتِي مِثلُهُ آخِرَ الكِتَابِ إِن شَاءَ اللهُ تَعَالَى.

فَإِن قِيلَ: كَيفَ عَرَّفَ الإِمَامُ ﴿ الإِيمَانَ بِأَنَّهُ التَّصدِيقُ، وَالمعرِفَةُ، وَاليَقِينُ، وَالإِقرَارُ، وَالإِسلَامُ، وَهِذِهِ أُمُورٌ مُغَايِرَةٌ لِلإِيمَانِ؟

فَالجَوَابُ: أَنَّ الإِيهَانَ تَصْدِيقٌ وَلَا بُدَّ فِيهِ مِن سَبْقِ التَّصَوُّرِ، وَهُو المعرِفَةُ التي هِيَ إِدْرَاكُ المفرَدِ، وَمُحَرَّدُ التَّصْدِيقِ، وَهُوَ الحُكْمُ دُونَ قَطْعٍ وَجَزْمٍ وَإِذْعَانٍ غَيرُ كَافٍ هِيَ إِدْرَاكُ المفرَدِ، وَمُجَرَّدُ التَّصْدِيقِ، وَهُو الحُكْمُ دُونَ قَطْعٍ وَجَزْمٍ وَإِذْعَانٍ غَيرُ كَافٍ في صِحَّةِ الإِيهَانِ شَرْعاً، فزَادَ عَلَيهُ اليَقِينَ وَالإِسلامَ؛ لأَنَّ اليَقِينَ هُو العِلْمُ بِأَنَّ الأَمْرَ كَذَا، وَالإِسلامَ هُو الإِنقِيَادُ وَالإِذَعَانُ، فَعَادَ الأَمْرُ إِلَى مَا كَذَا، وَالإِسلامَ هُو الإِنقِيَادُ وَالإِذَعَانُ، فَعَادَ الأَمْرُ إِلَى مَا عَرَّفَنَاهُ قَبْلُ بِأَنَّهُ التَّصْدِيقُ مَعَ الإِذَعَانِ، وَالْحَمدُ للهِ المَنَّانِ.

* فَائِدَةٌ: اختَلَفَ عُلمَاؤُنا رَحِمَهُم اللهُ تَعَالَى فِي أَنَّهُ هَل يَجُوزُ أَن يُقَالَ: الإِيمَانُ
 خَلُوقٌ أَو لَا؟

ذَهَبَ أَئِمَّةُ بُخَارَى بِأَجَعِهِم وَكَذَا أَئِمَّةُ فَرْغَانَةَ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ مُطلَقًا حَتَّى قَالُوا: لَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ خَلفَ مَنْ يَقُولُ بِخَلْقِ الإِيهَانِ، وَهُوَ قَولُ الإِمَامِ أَحَمَدَ ابنِ حَنبَلٍ كَهَا رَوَاهُ عَنهُ الخَلَّلُ فِي «العَقِيدَة»، حَيثُ قَالَ: مَنْ قَالَ: إِنَّ الإِيهَانَ خَلُوقٌ فَقَد كَفَرَ. اهـ "".

⁽١) ينظر: «العالم والمتعلم» (ص: ١٣).

⁽۲) ينظر: «وصية الإمام أبي حنيفة» بشرح البابري (ص: ١٤١).

⁽٣) ينظر: «العقيدة» رواية الخلال (ص: ١١٧).

وَأَمَّا أَهُلُ سَمَر قَندَ فَذَهَبُوا بِأَجْمِهِم إِلَى القولِ بِخَلْقِهِ حَتَّى جَهَّلُوا مَنْ قَالَ: إِنَّهُ غَيرُ خَلُوقٍ، وَالذِي يَظَهَرُ مِن تَعلِيلِ الفَرِيقَينِ بَعدَ اتِّفَاقِهِم عَلَى أَنَّ فِعْلَ العَبدِ فَعُلُ العَبدِ فَعَلُ العَبدِ وَتَصدِيقُهُ وَإِقرَارُهُ خَلُوقٌ: أَنَّ الجِلَافَ لَيسَ فِي كُونِ الإِيهَانِ الذِي هُوَ فِعلُ العَبدِ وَتَصدِيقُهُ وَإِقرَارُهُ خَلُوقًا، وَلَكِن لَمَّا كَانَ إِطلَاقُ القولِ بِخَلقِ الإِيهَانِ يُفْضِي إِلَى القَوْلِ بِخَلْقِ إِيهَانِ اللهِ عَلَى القَوْلِ بِخَلْقِ إِيهَانِ اللهِ عَلَى اللهُ إِيهَانِ اللهِ إِيهَانِ اللهِ إِيهَانِ اللهُ إِيهَانَ اللهُ إِيهَانَ اللهِ إِيهَانَ اللهُ يَهانُ وَيُفْضِي كَذَلِكَ إِلهَ القَوْلِ بِخَلقِ فِعلِ الله تَعَالَى ؛ إِذ وَصَفَ نَفَسَهُ سُبحَانَهُ بِالإِيهَانِ، وَيُفْضِي كَذَلِكَ إِلَى القَوْلِ بِخَلقِ فِعلِ الله تَعَالَى ؛ إِذ إلا إِيهَانِ جِهَتَانِ: ﴿ اللهِ يَعَانِ الله تَعَالَى ؛ إِذ إللهِ جَهَتَانِ : ﴿ اللهِ يَعَانِ اللهُ تَعَالَى ؛ وَيُفْضِي كَذَلِكَ إِلهَ القَوْلِ بِخَلقِ فِعلِ الله تَعَالَى ؛ إِلا إِيهَانِ جِهَتَانِ :

الأُولى: هِدَايَةُ الله تَعَالَى وَتَوفِيقُهُ لِلعَبدِ، وَهُوَ فِعلُهُ سُبحَانَهُ.

الثَّانِيَةُ: تَصِدِيقُ العَبدِ وَإِقرَارُهُ، وَهُوَ فِعلُ العَبدِ، مَنَعُوا ذَلِكَ لِذَلِكَ.

قَالَ الإِمَامُ أَبُو المُعِينِ النَّسَفِيُّ: الإِيمَانُ لَيسَ كُلُّهُ مِنَ الله إِلَى العَبدِ عَلَى مَا هُوَ الجَبْرُ، وَلَا مِنَ اللهِ التَّعرِيفُ وَالتَّوفِيقُ وَالْجِدَايَةُ وَالإِعطَاءُ، وَمَرجِعُهَا إِلَى اللهُ عَلَى مَا هُوَ القَدَرُ، بَل مِنَ الله التَّعرِيفُ وَالتَّوفِيقُ وَالْجِدَايَةُ وَالْعَصْدُ وَالإِعطَاءُ، وَمَرجِعُهَا إِلَى التَّكوِينِ، وَهُوَ غَيرُ نَحُلُوقٍ، وَمِنَ العَبدِ المعرِفَةُ وَالقَصْدُ وَالإِهتِدَاءُ وَالقَبُولُ. اهـ(١).

وَقَالَ العَلَّامَةُ ابنُ نُجَيمٍ: وَمَن قَالَ: إِنَّ الإِيمَانَ نَحُلُوقٌ فَهُوَ كَافِرٌ، كَذَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الفَتَاوَى، وَهُوَ مَحُمُولٌ عَلَى أَنَّهُ بِمَعنَى هِدَايَةِ الرَّبِّ، وَأَمَّا فِعلُ العَبِدِ فَهُوَ مَحْلُوقٌ. اهـ(٢٠).

وَقَالَ الْإِمَامُ ابنُ عَسَاكِرَ: وَقَالَتِ المعتَزِلَةُ، وَالجَهْمِيَّةُ، وَالنَّجَّارِيَّةُ: الْإِيمَانُ عَثُلُوقٌ عَلَى الْإِطلَاقِ، فَسَلَكَ _ خَلُوقٌ عَلَى الْإِطلَاقِ، فَسَلَكَ _

⁽١) ينظر: «شرح المقاصد» للتفتازاني (٢/ ١٣٢).

⁽٢) ينظر: «البحر الرائق» لابن نجيم (٥/ ١٣٤).

أي: الإِمَامُ الأَشعَرِيُّ - طَرِيقَةً بَينَهُمَا، وَقَال: الإِيمَانُ إِيمَانُ إِيمَانٌ للهِ فَهُوَ قَلِيمٌ؛ لِقَولِهِ: ﴿الْمُؤْمِنُ اللَّهَيْمِنُ﴾ [الحشر: ٢٣]، وَإِيمَانٌ لِلخَلْقِ، فَهُوَ خَلُوقٌ. اهـ(١).

وَمِن هُنَا يُعلَمُ وَجْهُ تَقيِيدِ السَّلَفِ ﴿ «القُرآن» بـ «كَلامُ الله»، في قَولِم، «القُرْآنُ كَلامُ الله غيرُ خَلُوقٍ»، فَمَنْ دَقَّقَ في كَلامِهِم وَحَقَّقَ مَعنَاهُ تَبَيَّنَ لَه وَجْهُ التَّقيِيدِ، وَهُوَ أَنَّهُم لَمَا قَالُوا: «القُرآنُ» شَمِلَ الدَّالَ، وَهُوَ الحُرُوفُ المَحتُوبَةُ وَالمقْرُوءَةُ عَازَاً أَو اشْتِرَاكاً لَفظِيًّا، وَشَمِلَ المدلُولَ، وَهُوَ الصِّفَةُ القَائِمَةُ بِالله تَعَالَى، وَالتي هِي عَازَاً أَو اشْتِرَاكاً لَفظِيًّا، وَشَمِلَ المدلُولَ، وَهُوَ الصِّفَةُ القَائِمَةُ بِالله تَعَالَى، وَالتي هِي كَلامُهُ النَّفييُّ القَدِيمُ، فَلِدَفْعِ هَذَا الإِيمَامِ قَيَّدُوا الإِطلاقَ بِقَولِمِم: «كَلامُ الله»؛ أي: كَلامُهُ النَّفييُّ؛ رَفْعاً لِلمَجَازِ أَو مَنعاً مِنَ الاشْتِرَاكِ اللَّفظِيِّ، بَل قَد أُوجَبَ عُلَمَاءُ المذهبِ النَّفييَّ؛ رَفْعاً لِلمَجَازِ أَو مَنعاً مِنَ الاشْتِرَاكِ اللَّفظِيِّ، بَل قَد أُوجَبَ عُلَمَاءُ المذهبِ اللهُ تَعَالَى وقَالُوا: لَو حَلَفَ بِالقُرْآنِ لَا يَكُونُ التَّقييدَ بِذَلِكَ حَكَمَا سَيَأْتِي إِن شَاءَ اللهُ تَعَالَى - وَقَالُوا: لَو حَلَفَ بِالقُرْآنِ لَا يَكُونُ يَمِيناً؛ لأَنَّهُ حَلَفَ بِغيرِ الله تَعَالَى؛ كَذَا في «البَدَائِعِ»، وَ «الهِدَايةِ»، وَغيرِهِمَا (٢)، وَلُو لَمَ يَكُن خَلُوقًا لَكَانَ يَمِيناً.

ف (القُرآنُ) مُبتَدَأً، وَ (كَلَامُ الله) بَدَلُ مِنْهُ؛ أي: القُرآنُ الذِي هُوَ كَلَامُهُ النَّفسِيُّ غَيرُ خَلُوقٍ، وَيَحْتَمِلُ أَن يَكُونَ ((كَلَامُ الله) خَبرَاً لـ ((القُرآنُ)، وَ (غَيرُ خَلُوقٍ) خَبرَاً بعدَ خَبرٍ، فَيَكُونُ ((القُرآنُ) بِمَعنَى المقْرُوءِ، وَهُو المعنَى القَائِمُ بِالله تَعَالَى، المدلُولُ عَلَيهِ بِالحُرُوفِ، وَلَفظُ ((المعنَى) في كَلَامِ عُلَمائِنا يُطلَقُ وَيُرادُ بِهِ الصِّفَةُ القَائِمةُ بِذَاتِهِ تَعَالَى، وَيُطلَقُ وَيُرادُ بِهِ الصِّفَةُ القَائِمةُ بِذَاتِهِ تَعَالَى، وَيُطلَقُ وَيُرادُ بِهِ الصِّفَةُ القَائِمةُ بِذَاتِهِ تَعَالَى، وَيُطلَقُ وَيُرادُ بِهِ مَعنَى الآياتِ، وَكَذَلِكَ لَفظُ ((المقرُوءِ) يُطلَقُ عَلَى الحَاصِلِ بِللهُ النَّفْسِقُ، فَتَنَبَّهُ لَهُ فَإِنَّهُ وَيُطلَقُ عَلَى المدلُولِ عَليهِ بِحُرُوفِ القُرآنِ، وَهُو الكَرُوفُ المقرُوءَةُ، ويُطلَقُ عَلَى المدلُولِ عَليهِ بِحُرُوفِ القُرآنِ، وَهُو الكَلَامُ النَّفْسِقُ، فَتَنَبَّهُ لَهُ فَإِنَّهُ دَقِيقٌ يُخرِجُكَ مِن إِشكَالَاتٍ كَثِيرَةٍ.

⁽١) ينظر: «تبيين كذب المفتري» لابن عساكر (ص: ١٥١).

⁽٢) ينظر: «بدائع الصنائع» للكاساني (٣/٨)، و «الهداية» للمرغيناني (٢/٣١٨).

وَعَوْدَاً عَلَى بَدْءٍ نَقُولُ: إِطلَاقُ الإِمَامِ ﴿ قُولَهُ: ﴿ يَجِبُ أَن يَقُولَ ﴾ يَشمَلُ مَا إِذَا كَان الإِيَانُ عَنِ استِدلَالٍ وَعَن تَقلِيدٍ.

قَالَ الإِمَامُ الصَّابُونِيُّ: اختَلَفَ أَهلُ القِبلَةِ في صِحَّةِ إِيهَانِ المَقلِّدِ، قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَسُفيَانُ الثَّورِيُّ، وَمَالِكُ، وَالأَوزَاعِيُّ، وَعَامَّةُ الفُقَهَاءِ وَأَهلُ الحَدِيثِ حَنِيفَةَ، وَسُفيَانُ الثَّورِيُّ، وَمَالِكُ، وَالأَوزَاعِيُّ، وَعَامَّةُ الفُقَهَاءِ وَأَهلُ الحَدِيثِ رَحِمَهُم اللهُ: صَحَّ إِيهَانُهُ، وَلَكِنَّهُ عَاصٍ بِتَركِ الإستِدلَالِ... وَالصَّحِيحُ مَا عَلَيهِ عَامَّةُ اللهِ العِلمِ اللهُ: صَحَّ إِيهَانُهُ، وَلَكِنَّهُ عَاصٍ بِتَركِ الإستِدلَالِ... وَالصَّحِيحُ مَا عَلَيهِ عَامَّةُ أَهلِ العِلمِ اللهِ المِيهَ اللهُ العِلمِ اللهِ المِيهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ ال

وَقَالَ الإِمَامُ أَبُو اليُسْرِ البَزْدَوِيُّ: قَالَ عَامَّةُ أَهلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعةِ: إِنَّ المقلِّدَ مُؤمِنٌ حَقِيقَةً، وَهُوَ الذِي اعتَقَدَ جَمِيعَ أَركَانِ الإِسلَامِ، وَأَقَرَّ بِهَا مِن غَيرِ دَلِيلِ. اهـ(٢).

وَقَد استَدَلَّ لَهُ الإِمَامُ الغَزَالِيُّ ﴿ يَقُولِهِ: صَاحِبُ الشَّرْعِ صَلَوَاتُ الله عَلَيهِ لَمَ يُطَالِب العَرَبَ فِي مُخَاطَبَتِهِ إِيَّاهُم بِأَكْثَرَ مِنَ التَّصْدِيقِ، وَلَم يُفَرِّقْ بَينَ أَن يَكُونَ ذَلِكَ بِإِيمَانٍ تَقلِيدِيٍّ أَو تَيَقُّنٍ بُرْهَانِيٍّ، وَهَذَا مِمَّا عُلِمَ ضَرُورَةً مِن مَجَارِي أَحوالِهِ عَيَالِهِ فِي بِإِيمَانٍ تَقلِيدِيٍّ أَو تَيَقُّنٍ بُرْهَانِيٍّ، وَهَذَا مِمَّا عُلِمَ ضَرُورَةً مِن مَجَارِي أَحوالِهِ عَيَالِهِ فِي تَزكِيتِهِ إِيمَانَ مَنْ سَبَقَ مِن أَجلَافِ العَرَبِ إِلَى تَصدِيقِهِ مِن غَيرِ بَحْثٍ وَلَا بُرهَانٍ، بَلْ بِمُجَرَّدِ قَرِينَةٍ وَمُخَيِّلَةٍ سَبَقَت إِلَى قُلُومِهِم فَقَادَتَهَا إِلَى الإِذْعَانِ لِلحَقِّ وَالإِنقِيَادِ لِلصَّدِقِ، فَهَوُلَاءِ مُؤمِنُونَ حَقَّا.اهـ (٢).

وَمَا نُقِلَ عَن الإِمَامِ أَبِي الْحَسَنِ الأَشْعَرِيِّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى مِن عَدَمِ صِحَّةِ إِيهَانِ المَقَلِّدِ فَلَيْسَ عَلَى ظَاهِرِهِ، بَل هُوَ مَحُمُولٌ عَلَى أَنَّهُ مُؤمِنٌ غَيرُ كَامِلِ الإِيهَانِ، قَالَ العَلَّامَةُ التَّفَتَازَانِيُّ: لَكِن ذَكَرَ عَبدُ القَاهِرِ البَعْدَادِيُّ أَنَّ هَذَا _ أَي: المَقَلِّدَ _ وَإِن

⁽١) ينظر: «البداية» للصابوني (٨٩).

⁽٢) ينظر: «أصول الدين» للبزدوى (ص: ١٥٥)

⁽٣) ينظر: «الاقتصاد في الاعتقاد» للغزالي (ص: ١٤).

لَم يَكُن عِندَ الأَشعَرِيِّ مُؤمِناً عَلَى الإطلاقِ فَلَيسَ بِكَافِرٍ؛ لِوُجُودِ التَّصدِيقِ، لَكِنَّهُ عَاصٍ بِتَركِهِ النَّظَرَ وَالإستِدلَالَ.اهـ (١)، وَعَلَيهِ يَكُونُ الأَشعَرِيُّ مُوَافِقاً لِلجُمهُورِ.

ثُمَّ في قَولِ الإِمَامِ ﴿ اَمَنتُ » دُونَ «أشهدُ » إِشَارةٌ إِلَى أَنَّهُ لَا يُشْتَرطُ ذَلِكَ كَمَا لَا تُشتَرَطُ الشَّهَادَتَانِ ، قَالَ العَلَّامَةُ البَيَاضي: سَوَاءٌ كَانَ الإِقرَارُ بِلَفظِ «أشهدُ» ، أو «عَلِمتُ » ، أو «عَلِمتُ » ، أو بغيرِ العَرَبيَّةِ مَعَ إِحسَانِهَ ، أو بِتَركِ الفِعلِ «شَهِدتُ » ، أو «عَلِمتُ » ، أو «عَلِمتُ » ، أو بغيرِ العَرَبيَّةِ مَعَ إِحسَانِها ، أو بِتَركِ الفِعلِ مَلْ وَعلِ «أَسْهَدُ » أو «شَهِدتُ . . » إلخ - كَمَا دَلَّ عَلَيهِ قَولُهُ عَلَيْهِ: «أُمرتُ أَن أُقَاتِلَ اللهُ عَلَى فَعلِ «أَسْهَدُ » أو «شَهِدتُ . . » إلخ - كَمَا دَلَّ عَلَيهِ قَولُهُ عَلَيْهِ: «أُمرتُ أَن أُقَاتِلَ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ هُولُوا: لَا إِلهَ إِلَّا اللهُ » () ، وَذَلِكَ أَنَّ الإِيمَانَ وَالإِسلامَ وَاحِدٌ بِاتِّفَاقِ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلهَ إِلَّا اللهُ » () ، وَذَلِكَ أَنَّ الإِيمَانَ وَالإِسلامَ وَاحِدٌ بِاتِّفَاقِ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلهَ إِلَّا اللهُ » () ، وَذَلِكَ أَنَّ الإِيمَانَ وَالإِسلامَ وَاحِدٌ بِاتِّفَاقِ أَهلِ السُّنَةِ وَاجْمَاعَةِ ، خِلَافاً لِلحَشُويَّةِ وَالظَّاهِرِيَّةِ وَبَعضِ المُعتزِلَةِ ، وَإِنَّمَا احْتَلَفَ أَهلُ الشُّنَةِ فِي أُنَّهُمْ إِلهَا مُتَرَادِفَانِ ، وَعَلَيهِ جُمْهُورُ المَاتُرِيدِيَّةٍ ، وَإِمَّا مُتَلَازِمَانِ ، وَعَلَيهِ جُمُهُورُ المَاتُريدِيَّةِ ، وَإِمَّا مُتَلَازِمَانِ ، وَعَلَيهِ جُمُهُورُ الأَشَاعِرَةِ .

قَالَ الإِمَامُ الأَعظَمُ ﴿ لَا يَكُونُ إِيمَانٌ بِلَا إِسلَامٍ، وَلَا يُوجَدُ إِسلَامٌ بِلَا إِيمَانٍ، فَهُمَا كَالظَّهِرِ مَعَ البَطنِ. اهـ (٣).

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو اليُسرِ البَرْدَوِيُّ: قَالَ أَهلُ السُّنَّةِ: الْإِيمَانُ لَا يَنفَصِلُ عَنِ الإِسلَام، وَالْإِسلَامُ عَنِ الْإِيمَانِ. اهـ ''.

وَقَالَ الإِمَامُ الصَّابُونيُّ: الإِيمَانُ وَالإِسلَامُ وَاحِدٌ عِندَنَا. اهـ (٥٠).

⁽١) ينظر: «شرح المقاصد» للتفتازاني (٢/ ٢٦٥).

⁽٢) ينظر: «إشارات المرام» للبياضي (ص: ٤٢-٤٣)، والحديث أخرجه البخاريُّ في «صحيحه» (٢٠)، ومسلم في «صحيحه» (٢٠) (٣٢).

⁽٣) ينظر: «الفقه الأكبر» (ص: ٥٧).

⁽٤) ينظر: «أصول الدين» للبزدوي (ص: ١٥٧).

⁽٥) ينظر: «البداية» للصابوني (ص: ٩١).

وَقَالَ العَلَّامَةُ ابن الهُهُمم، وَقَدِ اتَّفَقَ أَهلُ الحَقِّ وَهُم فَرِيقَا الأَشَاعِرَةِ وَالْحَنَفِيَّةِ عَلَى أَنَّهُ لَا إِيهَانَ بِلَا إِسلَام وَعَكسهُ. اهـ(١).

وَقَالَ العَلاَّمَةُ التَّفتازانِيُّ: الجُمهُورُ عَلَى أَنَّ الإِسلَامَ وَالإِيمَانَ وَاحِدٌ. اهـ (٢).

أَقُولُ: دَلِيلُهُ قَولُهُ عَلَيْهُ: «هَل تَدرُونَ مَا الإِيمَانُ؟» قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعلَمُ، قَالَ: «شَهَادَةُ أَلَّا إِلهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحْمَّداً رَسُولُ الله، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَصومُ رَمضَانَ» "، فَقَد جَعَلَهُمَا عَلَيْهُ وَاحِداً.

أَمَّا حَدِيثُ: «أَخْبِرِنِي عَنْ شَرَائِعِ الإِسلَامِ، كَمَا جَاءَ فِي رِوَايَةِ الإِمَامِ أَبِي حَنِيفةَ هُمُ مُضَافٍ؛ أَي: أَخبِرِنِي عَنْ شَرَائِعِ الإِسلَامِ، كَمَا جَاءَ فِي رِوَايَةِ الإِمَامِ أَبِي حَنِيفةَ هُو «مُسنَدِهِ»: «ثُمَّ قَالَ: مَا شَرائِعُ الإِسلَامِ؟ قَالَ: إِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ...» فِي «مُسنَدِهِ»: «ثُمَّ قَالَ: «آمَنتُ بِالله، وَمَلَائِكَتِهِ...» إِلخ، أو النُّطقُ بِالشَّهَادَتَينِ وَاحِدُ، إلله أَنَّ الأُوَّلَ تَفْصِيلِيُّ، وَالثَّانِي إِجَمَالِيُّ جَامِعٌ، فَبِأَيٍّ مِنهُمَا نَطَقَ مُعْتَقِداً مَعناهَا، صَحَّ إِلَّا أَنَّ الأُوَّلَ تَفْصِيلِيُّ، وَالثَّانِي إِجَمَالِيُّ جَامِعٌ، فَبِأَيٍّ مِنهُمَا نَطَقَ مُعْتَقِداً مَعناهَا، صَحَّ إِيانُهُ وَإِسلَامُهُ؛ لأَنَّ مَنْ آمَنَ بالله فَقَد آمَنَ بِمَا جَاءَ مِن عِندِ الله، وَمَنْ آمَنَ برَسُولِ الله فَقَد آمَنَ بِمَا أَنْ عَنْ الله فَقَد آمَنَ بِهِ رَسُولُ الله فَقَد آمَنَ بِهَا أَنْ اللهُ فَقَد آمَنَ بِهِ رَسُولُ الله فَقَد آمَنَ بِهِ اللهُ فَقَد آمَنَ بِهِ رَسُولُ الله فَقَد آمَنَ بِهِ مَا الله فَقَد آمَنَ بِهِ رَسُولُ الله فَقَد آمَنَ بِهِ مَا عَلَى اللهُ فَقَد آمَنَ إِلَا اللهُ فَقَد آمَنَ بِهِ مَنْ الله فَقَد آمَنَ بَاللهُ فَقَد آمَنَ بِهِ اللهُ فَقَد آمَنَ إِلَا اللهُ فَقَد آمَنَ إِلَا اللهُ فَقَد آمَنَ إِلَيْ اللهُ فَقَد آمَنَ بِهِ رَسُولُ الله فَقَد آمَنَ إِلَا اللهُ اللهُ اللهُ فَقَد آمَنَ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

ثُمَّ هَل تُشتَرَطُ عِندَنَا الشَّهَادَتَانِ في حَقِّ كُلِّ كَافِرٍ؟ فِيهِ تَفصِيلٌ، قَالَ العَلَّامَةُ الطَّحْطَاوِيُّ:

⁽١) ينظر: «المسايرة» لابن الهمام (٢/ ١٨٦).

⁽٢) ينظر: «شرح المقاصد» للتفتازاني (٢/ ٢٥٩).

⁽٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٨٧)، ومسلم في «صحيحه» (١٧) (٢٤).

⁽٤) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٨) (١).

⁽٥) «مسند الإمام أبي حنيفة» (ص: ١٥٢).

تَنبِيهُ: لَا يُشتَرطُ عِندَنَا فِي إِسلَامِ الكَافِرِ لَفظُ الشَّهَادَتَينِ وَلَا تَرتِيبُهُمَا؛ لأَنَّهُم نَصُّوا عَلَى أَنَّ مَنْ أَنكَرَ الصَّانعَ، جَلَّ وعَلَا، إِسلامُهُ بِ «لا إلهَ إلا اللهُ»، ومَنْ أَقَرَّ بالوَحْدانيَّةِ وأَنكَرَ الرِّسالةَ لُحَمَّدٍ ﷺ يَدخُلُ الإِسلامَ بِ «مُحَمَّدٌ رَسُولُ الله». اهـ (١). بالوَحْدانيَّةِ وأَنكَرَ الرِّسالةَ لُحَمَّدٍ ﷺ يَدخُلُ الإِسلامَ بِ «مُحَمَّدٌ رَسُولُ الله». اهـ (١)

وَأَمَّا مَن أَنكَرَ عُمُومَ رِسَالَتِهِ ﷺ؛ كَالعِيسَوِيَّةِ -وَهُم قَومٌ مِنَ اليَهُودِ في العِرَاقِ يُنسَبُونَ إِلَى عِيسَى الأَصفَهَانِيِّ اليَهُودِيِّ-: فَلَا بُدَّ مِنَ الإِقْرَارِ بِهَا، وَلَا يَكفِيهِ العَرَاقِ يُنسَبُونَ إِلَى عِيسَى الأَصْفَهَانِيِّ اليَهُودِيِّ-: فَلَا بُدَّ مِنَ الإِقْرَارِ بِهَا، وَلَا يَكفِيهِ أَنْ الكُفَّارَ خَسَةُ أَن يَقُولَ: مُحَمَّدٌ رَسُولُ الله؛ لأَنَّهُم يُقَيِّدُونَهَا بِالعَرَبِ، وَالأَصلُ فِيهِ أَنَّ الكُفَّارَ خَسَةُ أَصنَافٍ:

الْأَوَّلُ: مَنْ يُنكِرُ الصَّانِعَ تَعَالَى؛ كَالدَّهْرِيَّةِ، وَيُعْرَفُونَ فِي زَمَانِنَا بِالملاحِدَةِ.

الثَّانِي: مَنْ يُنكِرُ الوَحْدَانِيَّةَ؛ كَالثَّنُوِيَّةِ، وَهُم المجُوسُ.

الثَّالِثُ: مَنْ يُقِرُّ بِهِمَا، لَكِن يُنكِرُ عُمُومَ بَعْثَةِ الرُّسُلِ؛ كَالفَلَاسِفَةِ.

الرَّابِعُ: مَنْ يُنكِرُ الكُلَّ؛ كَالوَثَنِيَّةِ.

الخَامِسُ: مَنْ يُقِرُّ بِالكُلِّ، وَلَكِن يُنكِرُ عُمُومَ رِسَالَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ؛ كَالعِيسَوِيَّةِ.

فَيُكتَفَى فِي الأَوَّلِينِ بِقَولِ: "لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ"، وَفِي التَّالِثِ بِقَولِ: "مُحَمَّدٌ رَسُولُ الله"، وَفِي الرَّابِعِ بِأَحَدِهِمَا، وَفِي الخَامِسِ يَأْتِي بِالشَّهَادَتَيْنِ مَعَ التَّبَرِّي مِن كُلِّ دِينٍ يُخَالِفُ دِينَ الإِسلَامِ، فَالْعِبرَةُ إِذَا بِالإِقْرَارِ بِهَا كَانَ يَجْحَدُهُ، أَو بِالتَّبَرِّي مِن كُلِّ مَا يُخَالِفُ دِينَ الإِسلامِ، فَالْعِيسَويَّةِ مَثَلاً يُنكِرُونَ عُمُومَ رِسَالَتِهِ عَلَيْهُ، فَإِن كَانُوا لَا يُخَالِفُ دِينَ الإِسلامِ، فَالعِيسَويَّةِ مَثَلاً يُنكِرُونَ عُمُومَ رِسَالَتِهِ عَلَيْهُ، وَلِا يُشتَرَطُ فِي يَأْبُونَ الإِقْرَارَ بِالشَّهَادَتَيْنِ، فَإِسلَامُهُم بِالإِقْرَارِ بِعُمُومِ رِسَالَتِهِ عَلَيْهُ، وَلَا يُشتَرَطُ فِي يَأْبُونَ الإقرَارَ بِالشَّهَادَتانِ، وَمَنْ يُنكِرُ حُرْمَةَ الخَمْرِ مَثَلاً، أَو حُرْمَةَ الرِّبَا، فَإِسلَامُهُ بِأَن يُقِلَّ بِحُرْمَتِهَا، وَالمُجُوسِيُّ إِن كَانَ عِنَ يَأْبَى أَنْ يَقُولَ: أَنَا مُسلِمٌ، فَإِن قَالَمَا، كَفَاهُ ذَلِكَ بِحُرْمَتِهَا، وَالمُجُوسِيُّ إِن كَانَ عِنَ يَأْبَى أَنْ يَقُولَ: أَنَا مُسلِمٌ، فَإِن قَالْمَا، كَفَاهُ ذَلِكَ بِحُرْمَتِهَا، وَالمُجُوسِيُّ إِن كَانَ عِنَ يَأْبَى أَنْ يَقُولَ: أَنَا مُسلِمٌ، فَإِن قَالْمَا، كَفَاهُ ذَلِكَ

⁽١) ينظر: «حاشية الطحطاوي على مراقى الفلاح» (ص: ٦).

عَنِ الشَّهَادَتَينِ، وَإِن كَانَ مِثَن لَا يَأْبَى ذَلِكَ، فَلَا بُدَّ مِنهُمَا، وَالبَاطِنيُّ لَا بُدَّ لِصِحَّةِ السَّلَامِهِ مِنَ التَّبَرِّي مِثَا كَانَ عَلَيهِ مِثَا يُخَالِفُ دِينَ الإِسلَامِ، وَإِلَّا لَم يَصِحَّ إِسلَامُهُ، وَقِسْ عَلَى ذَلِكَ (''

وَإِسلَامُ الكَافرِ كَمَا يَكُونُ بِالقَوْلِ يَكُونُ بِالفِعلِ؛ كَالصَّلَاةِ بِالجَمَاعَةِ وَلَو مَسْبُوقاً إِذَا أَتَمَهَا، وَكَأَذَانِهِ فِي الوَقتِ، فَإِنَّهُ يُحَكَمُ بِإِسلَامِهِ.

* فَائِدَةٌ: اختُلِفَ في التَّصدِيقِ القَائِمِ بِالقَلْبِ أَمِن بَابِ العُلُومِ وَالمَعَارِفِ
 الذِي هُوَ مِن مَقُولَةِ الكَيفِ النَّفسِيِّ، أَم مِن بَابِ الكَلَامِ النَّفسِيِّ؟

قَالَ العَلَّامة ابنُ قُطْلُوبُغَا: وَأَنَّ ـ أَي: وَالأَظْهَرُ أَنَّ ـ التَّصدِيقَ قَولُ لِلنَّفْسِ غَيْرُ المعرِفَةِ؛ لأَنَّ المفهُومَ مِنهُ لُغَةً نِسبَةُ الصِّدْقِ إِلَى القَائِلِ، وَهُوَ فِعلٌ، وَالمعرِفَةُ مِن قَبِيلِ الكَيْفِ الْمُقَابِلِ لِمُقُولَةِ الفِعلِ. اهـ (٢).

~2002~2002~2002~

⁽۱) ينظر: «حاشية ابن عابدين» (٤/ ٢٢٧-٢٢٨).

⁽٢) ينظر: «حاشية العلامة قاسم على المسايرة» (٢/ ١٩٧).

- [الإيمانُ باللائِكة] - ·

قُولُهُ: (وَمَلائِكَتِهِ)؛ أَي: يَجِبُ الإِيهَانُ بِالمَلائِكَةِ الكِرَامِ إِجَالاً في الإِجَالِيِّ، وَلَمُ وَمَلائِكَتِهِ)؛ أَي: يَجِبُ الإِيهَانُ بِالمَلائِكَةِ الكِرَامِ إِجَالاً في الإِجَالِيِّ، وَالمَلائِكَةُ جَمعُ مَلَكِ، قَالَ الكِسَائِيُّ: أَصلُهُ «مَأْلَكُ» بِتَقدِيمِ الْحَمزَةِ، مِنَ الأُلُوكِ وَهِيَ الرِّسَالَةُ، ثُمَّ قُلِبَت وَقُدِّمَت اللَّامُ، فَقِيلَ: «مَلاَكُ»، قالَ الشَّاعِرُ: [من الطويل] الشَّاعِرُ: [من الطويل]

فَلَسْتَ لِإِنسِيِّ وَلَكِنْ لِمَالَاكٍ تَنزَّلَ مِن جَوِّ السَّمَاءِ يَصُوبُ

ثُمَّ تُرِكَت هَمزَتُهُ؛ لِكَثرَةِ الإستِعمَالِ، فَقِيلَ: «مَلَكٌ»، فَلَمَّا جَمَعُوهُ رَدُّوهُ لِأَصلِهِ، فَقَالُوا: «مَلَائِكَةٌ، وَمَلَائِكٌ». اهـ.

وَقَالَ ابنُ دُرَيد: وَاشْتِقَاقُ ذَلِكَ مِنَ المَّالُكَةِ، وَهِيَ الرِّسَالَةُ، قَالَ الشَّاعِرُ: [الرمل]

أُسِلِغِ النُّعهَانَ عَنِّي مَأْلُكًا النُّعهَانَ حَبْسِي وَانْتِظَارْ (١)

أَي: أَبلِغهُ رِسَالَةً، وَالْهَاءُ فِي «المَلائِكَةِ» لِتَأْنِيثِ الجَمعِ، وَقِيلَ: لِلمُبَالَغَةِ؛ كَعَلَّامَةٍ، وَنَسَّابَةٍ.اهـ(٢).

وَاللَائِكَةُ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾ [الانبياء: ٢٦] أَجسَامُهُم نُورَانِيَّةُ، قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: ﴿ خُلِقَتِ المَلَائِكَةُ مِن نُورٍ » رَوَاهُ مُسلِمٌ (""،

⁽١) ينظر: «الاشتقاق» لابن دريد (ص: ٢٦).

⁽٢) ينظر: «لسان العرب» مادة: (ألك)، وتفسير القرطبي (١/ ٢٦٣).

⁽٣) «صحيح مسلم» (٢٩٩٦) (٦٠).

وَهُوَ مَحُمُولٌ عَلَى الغَالِبِ؛ لِقَولِ ابنِ عَبَّاسٍ ﴿ ذَكَانَ إِبلِيسُ مِن حَيٍّ مِن أَحيَاءِ المَلَائِكَةِ يُقَالُ هُم: الحِنُّ، خُلِقُوا مِن نَارِ السَّمُومِ... وَخُلِقَتِ المَلَائِكَةُ كُلُّهُم مِن نُورٍ غَيرَ هَذَا الحَيِّ)، رَوَاهُ ابنُ جَرِيرٍ في «تَفسِيرِهِ» (١) ، فَإِبلِيسُ مِنَ المَلَائِكَةِ عَلَى الصَّحِيحِ، وَهُوَ قَولِ الجُمهُورِ كَمَا سَيَأْتِي إِن شَاءَ اللهُ تَعَالَى.

طَائِعُونَ لله تَعَالَى، قَالَ جَلَّ مِن قَائِلِ: ﴿ لاَ يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونِ ﴾ [الأنبياء: ٢٧]، لَا يُوصَفُونَ بِذُكُورَةٍ وَلَا بِأُنُوثَةٍ، فَمَن وَصَفَهُم بِأُنُوثَةٍ فَهُوَ كَافِرٌ؛ لِتَكذِيبِهِ القُرآنَ، قَالَ سبُحَانَهُ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ لَيُسَمُّونَ الْمُلاَئِكَةَ تَسْمِيَةَ الأُنْثَى ﴾ [النجم: ٢٧]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمُلآئِكَةِ إِنَاتًا إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلاً عَظِيمًا ﴾ [الإسراء:٤٠]، وَقَالَ سُبحَانَه: ﴿ وَجَعَلُوا الْمُلاَئِكَةَ الَّذِينَ هُـمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا ﴾ [الزخرف: ١٩]، وَمَنْ وَصَفَهُم بذُكُورَةٍ فَهُوَ فَاسِتٌ؛ لأَنَّهُ كَاذِبٌ فِي قَولِهِ، وَشَاهِدٌ بِهَا لَمَ يَعلَم، وَقَد أَنكَرَ اللهُ تَعَالَى عَلَى الكُفَّارِ قَولَهُم بِأُنُوثِةِ اللَّائِكَةِ، فَقَالَ: ﴿أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ ﴾ [الزخرف: ١٩]، وَالقَولُ بِذُكُورَتِهِم يُؤَدِّي إِلَى تَكذِيبِ القُرآنِ، فَقَد سَــاًهُم اللهُ تَعَالَى عِبَاداً وَلَم يُسَـمِّهِم ذُكُوراً وَلَا رِجَالًا، وَالعَبدُ وَصْفٌ أَعَمُّ مِنَ الذَّكَرِ وَالأُنْثَى، ثُمَّ في نِسبَةِ الذُّكُورَةِ إِلَيهِم تَنقِيصٌ في حَقِّهِم، لَكِن فِيهِ نَوعُ خَفَاءٍ لَا يَظْهَرُ لِكُلِّ أَحَدٍ، وَبَيَانُهُ: أَنَّ التَّنقِيصَ لِتَشبِيهِهِم بِالْحَيَوانِ المَتَغَذِّي صَاحِبِ الشَّهْوَةِ المُحتَاجِ لِلتَّنَاسُـلِ مِن أَجلِ البَقَاءِ، وهُم مُنَزَّهُون عَن ذَلِكَ، وَالفَرقُ بَينَ القَولَينِ -وَإِن لَمَ يُعتَقَد أَنَّهُم أَبنَاءُ الله أَو بَنَاتُهُ تَعَالَى اللهُ عَن ذَلِكَ عُلُّواً كَبِيراً - أَنَّ الإِنَاثَ تَكُونُ في كُلِّ شَيءٍ أَخَسَّ النَّوْعَينِ وَالذَّكَرُ أَفضَلَهُما، حَتَّى استَعمَلُوهُ في العِلْم، فَقَالُوا: العِلمُ فَحْلُ لَا يَنَالُـهُ إِلَّا الفُحُولُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الأُنثَى * يَلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ

⁽۱) «تفسير الطبري» (۱/ ٤٨٢).

ضِيزَى ﴿ النجم: ٢١-٢١]؛ أَي: جَائِرَةٌ، حَيثُ نَسَبُوا النَّاقِصَ لِلكَاملِ، وَالكَامِلَ لِلنَّاقِصِ، فَالوَصفُ بِالأَنُوثَةِ تَنقِيصٌ ظَاهِرٌ وَمُشَابَهَةٌ لقَولِ الكَفَّارِ، وهو كُفرٌ، لِلنَّاقِصِ، فَالوَصفُ بِالأُنُوثَةِ تَنقِيصٌ ظَاهِرٌ وَمُشَابَهَةٌ لقَولِ الكَفَّارِ، وهو كُفرٌ، بِخِلَافِ الذُّكُورَةِ؛ إِذ شُبهَةُ المَدْحِ، وَخَفَاءِ التَّنقِيصِ، وَكَذَا شُبهَةُ ظَوَاهِرِ النُّصُوصِ مِن الذُّكُورَةِ؛ إِذ شُبهَةُ المَدْحِ، وَخَفَاءِ التَّنقِيصِ، وَكَذَا شُبهَةُ ظَوَاهِرِ النُّصُوصِ مِن التَّكفِيرِ، وَاللهُ تَعَالَى أَعلَمُ.

فَإِن قُلتَ: ظَاهِرُ القُرْآنِ وَالسُّنَّةِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُم ذُكُورٌ، وَذَلِكَ كَقُولِهِ تَعَالَى: ﴿ فَإِنَّهُ مُزُلِكَ مَ اللَّهِ عَلَى أَنَّهُم ذُكُورٌ، وَذَلِكَ كَقُولِهِ تَعَالَى: ﴿ فَإِنَّهُ مَنَ لَكِ بِهِ الرُّوحُ اللَّمِينَ ﴾ [الشعراء: ١٩٣]، وَقُولِهِ عَلَيْ : ﴿ أَخَبَرَنِي بِهِ جِبِرِيلُ ﴾ [الشعراء: ١٩٣]، وقُولِهِ عَلَيْ : ﴿ أَخَبَرَنِي بِهِ جِبِرِيلُ ﴾ [الشعراء: ١٩٣]، وقُولِهِ عَلَيْ : ﴿ وَجِبِرِيلُ يُقْرِئُكِ السَّلَامَ ﴾ [آل غَيرِ ذَلِكَ.

فَالجَوَابُ: أَنَّ تذكيرَ الضَّمِيرِ لإِسنَادِهِ إِمَّا لِشَخْصِ جِبِيلَ عَلَيهِ السَّلَامُ، وَلِيسَ لِجِنسِهِ أَو نَوعِهِ، وَإِمَّا لِلَفظِهِ؛ كَمَا فِي قَولِهِ تَعَالَى: ﴿هُوَ اللَّهُ ﴾ [الزمر:٤]، وَقُولِهِ سُبحَانَهُ: ﴿وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ الأَمْرُ كُلُّهُ ﴾ [هود: ١٢٣]، وَكَقُولِكَ: قَالَ اللهُ تَعَالَى؛ إِذ مُحَالُ سُبحَانَهُ: هَوَ إِلَيْهِ يُرْجَعُ الأَمْرُ كُلُّهُ ﴾ [هود: ١٢٣]، وَكَقُولِكَ: قَالَ اللهُ تَعَالَى؛ إِذ مُحَالُ عَلَى اللهُ تَعَالَى اللهُ تَعَالَى اللهُ تَعَالَى اللهُ عَالَى اللهُ عَالَ اللهُ عَالَى اللهُ عَالَهُ عَالِيْهُ عَالِهُ عَالِمُ عَالِهُ عَالِهُ عَالِهُ عَالِهُ عَالِهُ عَالَى اللهُ عَالَهُ عَالَى اللهُ عَالَهُ عَالِهُ عَالِهُ عَالِهُ عَالِهُ عَالَى اللهُ عَالَهُ عَالَهُ عَالِهُ عَالَى اللهُ عَالَى اللهُ عَالَى اللهُ عَالِهُ عَالَى اللهُ عَلَيْهُ عَالِهُ عَالِهُ عَالِهُ عَالَهُ عَالِهُ عَالِهُ عَالِهُ عَالِهُ عَالِهُ عَالِهُ عَالِهُ عَالَهُ عَالِهُ عَالَهُ عَالِهُ عَالِهُ عَالَهُ عَالِهُ عَالَهُ عَالِهُ عَالِهُ عَالِهُ عَالِهُ عَلَالِهُ عَالْهُ عَلَالِهُ عَالِهُ عَالِهُ عَالِهُ عَالِهُ عَالَهُ عَالِهُ عَلَاكُ عَالَهُ عَالِهُ عَالِهُ عَالِهُ عَلَاهُ عَالِهُ عَالِهُ عَالْهُ عَالَهُ عَالَهُ عَالِهُ عَالَهُ عَالِهُ عَلَاهُ عَالَهُ عَالْهُ عَالِهُ عَالِهُ عَلَاهُ عَالِهُ عَالِهُ عَالِهُ عَلَاهُ عَال

فَأَمَّا الإِيهَانُ بِاللَائِكَةِ إِجَالاً: فَبِأَن يُؤمِنَ أَنَّ لله تَعَالَى مَلَائِكَةً هُم عِبَادُهُ، عَبُولِينَ عَلَى طَاعَتِهِ، مَعصُومِينَ عنِ معصِيته، لَا يَعلَمُ عَدَدَهُم إِلَّا اللهُ سُبحانَهُ، عَبُولِينَ عَلَى طَاعَتِهِ، مَعصُومِينَ عنِ معصِيته، لَا يَعلَمُ عَدَدَهُم إِلَّا اللهُ سُبحانَهُ، وَأُمَّا تَفصِيلاً: فَالإِيهَانُ بِمَن ذُكِرَت أَسهَاؤُهُم في الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَهُم جِبرِيلُ عَلَيهِ وَأُمَّا تَفصِيلاً: فَالإِيهَانُ بِمَن ذُكِرَت أَسهَاؤُهُم في الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَهُم جَبرِيلُ عَلَيهِ السَّلامُ، قَالَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ: «رَأَيتُ جِبرِيلَ عِندَ السِّدْرَةِ لَهُ سِتُّ مِئَةِ جَنَاحٍ يَتَنَاثَرُ مِنهَا تَهَاوِيلُ الدُّرِّ»، رَوَاهُ النَّسَائِيُّ في «الكُبرَى» ('')، وَفي رِوَايَةِ الإِمَام أَحَدَ: «يَنتَثِرُ مِنهَا تَهَاوِيلُ الدُّرِّ»، رَوَاهُ النَّسَائِيُّ في «الكُبرَى» ('')، وَفي رِوَايَةِ الإِمَام أَحَدَ: «يَنتَثِرُ

⁽۱) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣٩٣٨).

⁽٢) أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٦٧١٠).

⁽٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣٧٦٨).

⁽٤) «السنن الكبرى» (١١٤٧٨).

مِن رِيشِهِ التَّهَاوِيلُ الدُّرُّ وَاليَاقُوتُ (()، وَالتَّهَاوِيلُ أَلوَائُمَا، وَهُو أَمِينُ الوَحِي، وَالموكَّلُ بِإِنزَالِ العَذَابِ وَالزَّلازِلِ، وَهُو أَفضَلُ المَلائِكَةِ عَلَى القولِ المشهُورِ، فَإِنَّ اللهُ تَعَالَى وَصَفَهُ فِي القُرآنِ الكَرِيمِ بِسِتِّ صِفَاتٍ مُتَنَالِيةٍ لَم يَصِف غَيرَهُ بِهَا مِنهُم، فَقَالَ عَزَّ مِنْ قَائلٍ: ﴿ رَسُولٍ كَرِيم * ذِي قُوَّةٍ عِندَ ذِي الْعَرْشِ مَكِين * مُطَاعِ ثَمَّ أَمِين ﴾ [التكوير: ١٩-٢١]، وفي إطلاقِهِ تَعَالَى وَصفَهُ عَلَيهِ السَّلامُ بِأَنَّهُ مُطَاعٌ دِلَالَةٌ عَلَى أَنَّه رَئِيسُ المَلائِكَةِ، وقَد ثَنَى اللهُ تَعَالَى بِذِكرِه بَعدَ ذِكرِهِ ذَاتَهُ تَعَالَى فَقَالَ: ﴿ فَإِنَّ اللَّهُ هُو مَوْلاً هُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ المُؤْمِنِينَ وَالمُلاَئِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٍ التحريم: ١٤]، وكأن قَلَالَ أيضًا عَلَى مِيكَائِيلَ بِقُولِهِ: اللَّهُ هُو مَوْلاً هُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ المُؤْمِنِينَ وَالمُلاَئِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٍ التحريم: ١٤]، وكأنَّ فِي ذِكرِ البَعدِيّةِ إِشَارَةً إِلَى الأَفْصَلِيَّةِ، وَقَدَّمَهُ تَعَالَى أَيضًا عَلَى مِيكَائِيلَ بِقُولِهِ: وَكَانَ عَدُوا اللهُ وَمَالِحُ اللهُ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ البَقرة: ١٩٥٤)، وكَذَا كَانَ وَكُانَ عَدُوا الله قَعَلَهُ الله تَعَالَى أَلْهُ الله تَعَالَى، وَلَمُ يُنكِرَ عَلَيهِم قُولُهُمْ: السَّلَامُ عَلَى الله تَعَالَى، وَلَم يُنكِر عَلَيهِم تَولَكُمْ: السَّلَامُ عَلَى الله تَعَالَى، وَلَم يُنكِر عَلَيهِم تَولَكُمْ: السَّلَامُ عَلَى الله تَعَالَى، وَلَم يُنكِر عَلَيهِم تَولَكُمْ: السَّلَامُ عَلَى الله تَعَالَى، وَلَم يُنكِر عَلَيهِم تَولَيْهُمْ النبيُ تَعَلَى، وَلَمُ يُنكِر عَليهِم تَولَكُمْ: السَّلَامُ عَلَى الله تَعَالَى، وَلَم يُنكِر عَليهِم تَولَهُمْ: السَّلَامُ عَلَى الله تَعَالَى، وَلَم يُنكِر عَليهِم تَولِي مَلْنَا إِللهُ وَكُولُ أَولَالًا اللهُ ال

ثُمَّ إِنَّ جِبِرِيلَ عَلَيهِ السَّلَامُ صَاحِبُ الوَحيِ وَالعِلمِ، وَإِسرَافِيلُ عَلَيهِ السَّلَامُ مُوَكَّلُ بِالأَرزَاقِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الخَيرَاتِ النَّفسَانِيَّةَ أَفضَلُ مِنَ الخَيرَاتِ الجِسمَانِيَّةِ، وَقِيلَ: إِسرَافِيلُ عَلَيهِ السَّلَامُ أَفضَلُ، وَاللهُ تَعَالَى أَعلَمُ.

ثُمَّ إِسرَافِيلُ عَلَيهِ السَّلَامُ وَهُوَ المُوكَّلُ بِالنَّفخِ فِي الصُّورِ، ثُمَّ مِيكَائِيلُ عَلَيهِ السَّلَامُ المُوكَّلُ بِالنَّفخِ فِي الصُّورِ، ثُمَّ مِيكَائِيلُ عَلَيهِ السَّلَامُ المُوكَّلُ بِقَبضِ الأَروَاحِ وَالسَّلَامُ المُوكَّلُ بِقَبضِ الأَروَاحِ وَاسمُهُ عِزرَائِيلُ كَمَا رَوَاهُ أَبُو الشَّيخ فِي «العَظَمَة» (١٠).

وَاعلَم -عَلَّمَكَ اللهُ تَعَالَى- أَنَّ «جَبر»، وَ «مِيك»، وَ«سَرَاف»، وَ«عِزْر»، مَعنَاهَا: «عَبدٌ»، وَ«إِيل» مَعنَاهَا: «اللهُ»، قَالَ ابنُ عبَّاسِ رضي الله تعالى عنهما: (كُلُّ

⁽۱) «مسند الإمام أحمد» (۳۹۱۵).

⁽٢) «العظمة» لأبي الشيخ (٤٤٣).

مَدْ اللهِ هَا اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ عَبْدَ اللهِ اللهِ اللهِ عَبْدُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ عَبْدُ الله عَبْدُ الله عَبْدُ الله عَبْدُ الله عَبْدُ اللهِ عَبْدُ اللهُ عَبْدُ اللهِ عَبْدُ اللهِ عَبْدُ اللهِ عَبْدُ اللهِ عَبْدُ اللهُ عَبْدُ اللهِ عَبْدُ اللّهُ عَلَا عَبْدُ اللّهُ عَبْدُ اللهِ عَلَا عَبْدُ اللّهِ عَالْمُ اللهِ عَلَا اللهِ عَلَا اللهِ عَلَا عَاللهِ عَلَا عَا عَلَا عَا عَلَا عَاعِلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَ

وَرَوَى الْإِمَامُ أَحَمُدُ عَن عَلِيٍّ بنِ الحُسَينِ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنهُمَا أَنَّهُ قَالَ: (اسمُ جِبريلَ عَلَيهِ السَّلَامُ عُبَيدُ الله) ('')، وَقَالَ: عِبريلَ عَلَيهِ السَّلَامُ عُبَيدُ الله) ('')، وَقَالَ: عِبرَمَةُ: (جَبر، وَمِيك، وَسَرَاف: عَبدٌ، إِيل: اللهُ)، ذكرهُ البُخَارِيُّ ('').

ثُمَّ حَمَلَةُ العَرشِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَة﴾ [الحاقة: ١٧]، وَقَيَّدَ جَلَّ شَائُهُ حَمَلَ العَرشِ بِيَومِ القِيَامَةِ؛ لأَنَّ حَمَلَتَهُ فِي الدُّنيَا أَربَعَةٌ، وَمَالِكُ خَازِنُ النَّارِ.

وَمِنهُم الكَتَبُ الْحَافِظُون لِجَمِيعِ أَعَمَالِ العِبَادِ وَأَقُوالِهِم عَلَى الأَصَحِّ كَمَا فِي «أُصولِ الدِّينِ» لِلغَزنوِيِّ (٢)؛ لِقَولِهِ تَعَالَى: ﴿ لاَ يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلاَ كَبِيرَةً إِلاَّ وَصَاهَا ﴾ [الكهف: ٤٩] حَتَّى الأَنِين فِي المرضِ، وَهُمْ أَربَعَةٌ مِنَ المَلائِكَةِ وكذا لِلكُفَّارِ عَلَى الصَّحِيحِ؛ لِقُولِهِ تَعَالَى: ﴿ كَلاَّ بَلْ تُكَذِّبُونَ بِالدِّين * وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِين * كَرَامًا كَاتِين ﴾ [الانفطار: ٩- ١١]، فَلِكُلِّ عَبدٍ أَربَعَةٌ مِنَ المَلائِكَةِ عَلَى الصَّحِيحِ، إثنانِ فِي النَّهَارِ، وَاثنانِ فِي اللَّيلِ، قَالَ جَلَّ ثَنَاؤُه: ﴿ إِذْ يَتَلَقَّى المُتَلَقِّيانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشَّمَالِ قَعِيدٌ ، وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ ، فَهُو مِن بَابِ السَّمَالِ قَعِيدٌ » وَاقَعِيدٌ ، وَعَنِ الشَّمَالِ قَعِيدٌ ، وَقِيلَ: بِمَعنَى لَازِم، وَقِيلَ: الإكتِفَاءِ، وَ «قَعِيدٌ ، وَقِيلَ: بِمَعنَى لَازِم، وَقِيلَ: بِمَعنَى لَازِم، وَقِيلَ: الإكتِفَاءِ، وَ «قَعِيدٌ » وَقَعِيدٌ ، وَجَلِيسٍ وَجَالِسٍ، وَقِيلَ: بِمَعنَى لَازِم، وَقِيلَ: الإكتِفَاءِ، وَ «قَعِيدٌ » وَقَعِيدٌ ، وَقِيلَ: بِمَعنَى لَازِم، وَقِيلَ: عَنِ الكَتِهِ فَي اللَّكِيدِ فَعَيْلُ ، وَقِيلَ: بِمَعنَى قَاعِدٌ ؛ كَجَلِيسٍ وَجَالِسٍ، وَقِيلَ: بِمَعنَى لَازِم، وَقِيلَ:

⁽۱) أخرجه الطبرى في «تفسيره» (٢/ ٢٩٦).

⁽٢) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٢/ ٢٩٦).

⁽٣) «فتح الباري» لابن حجر (٨/ ١٦٥).

⁽٤) «مسند الإمام أحمد» (٢٠١٧٦).

⁽٥) «صحيح البخاري» (٦/ ١٩).

⁽٦) «أصول الدين» للغزنوي (ص: ٢١١).

وَمِنهُم: مُنكَرُ وَنَكِيرٌ شُمِّيَا بِذَلِكَ؛ لِنكَارَةِ وَغَرَابَةِ وَهَوْلِ صُورَتِهَا، قَالَ وَمِنهُم: «إِذَا قُبِرَ الميتُ أَتَاهُ مَلكَانِ أَسودَانِ أَزرَقَانِ، يُقَالُ لِأَحَدِهِمَا: المنكرُ، وَلِلآخِرِ النَّكِيرُ» (()، وَفي رِوَايَةِ البَيهَقِيِّ: «أَبصَارُهُمَا كَالبَرقِ الخَاطِفِ، وَأَصوَاتُهُمَّا كَالرَّعدِ القَاصِفِ» (()).
القَاصِفِ» (()

وَمِنهُم: أَعَوَانُ مَلَكِ الموتِ قَالَ تَعَالَى: ﴿تَتَوَقَّاهُمُ الْمُلائِكَةُ ﴾ [النحل: ٢٨].

وَمِنهُم: زَبَانِيَةُ جَهَنَّمَ، قَالَ سُبِحَانَهُ: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَر ﴾ [المدر: ٣٠].

وَمِنهُم: الْحَفَظَةُ الذِين يَحَفَظُونَ بَنِي آدَمَ، وَهُم غَيرُ الكِرامِ الكَاتِبِينَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِّن بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللّهِ ﴾ [الرعد: ١١].

وَمِنهُم: الذِينَ حَولَ العَرْشِ، قَالَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿وَتَرَى الْمُلاَئِكَةَ حَافِّينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ ﴾ [الزمر: ٧٥].

وَمِنهُم: الصَّافَّاتُ وَالمَدَبِّرَاتُ أَمرَ العِبَادِ، وَغَيرُهُم كَثِيرٌ قَالَ سُبحَانَهُ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلاَّ هُوَ ﴾ [المدر:٣١].

⁽١) أخرجه الترمذي في «سننه» (١٠٧١).

⁽٢) «الاعتقاد» للبيهقي (ص: ٢٢٢).

سي المستعمل المستعمل

وَذَكَرَ الإِمَامُ الرَّازِيُّ أَنَّ الإِيمَانَ بِالمَلَائِكَةِ عَلَى أَربَعَةِ أُوجُهِ:

أَوَّهُما: الإِيمَانُ بِوُجُودِهِم.

ثَانِيهَا: العِلمُ بِأَنَّهُم مَعصُومُونَ.

ثَالِثُهَا: أُنَّهُم وَسَائِطُ بَينَ الله وَبَينَ البَشَرِ.

رَابِعُهَا: أَنَّ كُتُبَ الله تَعَالَى المَنَّرَلَةَ إِنَّمَا وَصَلَت إِلَى الأَنبِيَاءِ عَلَيهِم السَّلَامُ بِوَاسِطَةِ المَلائِكَةِ. اهـ، بِاختِصَارِ (۱)، وَالوَجهُ الرَّابِعُ أَخَصُّ مِنَ الثَّالِثِ.

-645-665-665-

⁽۱) ينظر: «تفسير الرازي» (٧/ ١١٠).

عِصْمةُ اللائِكة]

بَقِيَ الكَلَامُ فِي أَنَّ العِصْمَةَ هَل هِيَ للملَائِكَةِ كلِّهِم أُو لِأَغلَبِهِم؟

الظّاهرُ الثَّانِي؛ بِنَاءً عَلَى القولِ الصَّحِيحِ مِن أَنَّ إِبلِيسَ مِنَ المَلائِكَةِ، وَلَيسَ مِنَ المَلائِكَةِ، وَلَيسَ مِنَ الطَّاهرُ الثَّانِي؛ بِنَاءً عَلَى القُولِ الصَّحِيحِ مِن أَنَّ إِبلِيسَ مِنَ اللَّائِكِةِ، وَلَيسَ مِنَ الصَّحَابةِ، وَهُو قَولُ تُرجُمَانِ القُرانِ النِي عَبَّاسٍ، وَابنِ مَسعُودٍ، وَغَيرِهِمَا مِنَ الصَّحَابةِ، وَبِهِ قَالَ مِنَ التَّابِعِينَ: قَتَادَةُ، وَسعِيدُ بنُ المسَيّبِ، وَمُحَمَّدُ بنُ إِسحَاقَ، وَغَيرُهُم، وَرجَّحَهُ الطَّبرِيُّ، وَالبَغوِيُّ، وَابنُ عَطِيَّةَ، وَالزَّجَاجُ، وَالبَيضَاوِيُّ، وَأَبُو حَيَّانَ، وَرجَّحَهُ الطَّبرِيُّ، وَالقُرطُبِيُّ، وَالأَلُوسِيُّ، قَالَ القُرطُبِيُّ: وَهُوَ قُولُ الجُمهُورِ، وَقَالَ وَالشَّمِينُ الحَلَيِيُ، وَالقُرطُبِيُّ: وَهُو قُولُ الجُمهُورِ، وَقَالَ الأَلُوسِيُّ: ذَهَبَ إِلَيهِ جُمهُورُ العُلَهَ عِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، دَلِيلُهُ قُولُهُ تَعَالَى: ﴿ إِلاَّ الْمُرسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ ﴾ [البقرة: ٣٤]. اهـ (١).

إعلم - وَفَقَنَا اللهُ تَعَالَى وَإِيَّاكَ - أَنَّ الأَصلَ في الإستِثنَاءِ الإتِّصَالُ، وَمَعنَاهُ الثَّنْيُ وَالصَّرِفُ، وَمَعنَى الصَّرِفِ إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ حَيثُ لَولَا الصَّرِفُ لَدَخَلَ المُستَثنَى، وَالشَّيءُ لَا يَدخُلُ في غير جِنسِهِ، فَيَمتَنعُ تَحَقُّقُ مَعنَى الإستِثنَاءِ، وَقَد المستثنى وَالشَّيءُ لا يَدخُلُ في غير جِنسِهِ، فَيَمتَنعُ تَحَقُّقُ مَعنى الإستِثنَاء، وَقَد السَّتُننِي إِبلِيسُ مِنَ الضَّمِيرِ في قَولِهِ تَعَالَى: ﴿اسْجُدُواْ ﴾ [البقرة: ٣٤]، فَوجَبَ أَن السَّتُنني إِبلِيسُ مِنَ الضَّمِيرِ في قَولِهِ تَعَالَى: ﴿اسْجُدُواْ ﴾ [البقرة: ٣٤]، فَوجَبَ أَن يكُونَ المستثنى مِنهُ، وَهُم المَلائِكةُ، وَمَا يَكُونَ المستثنى مِنهُ، وَهُم المَلائِكةُ، وَمَا قَالَهُ المَخَالِفُ مِن أَنَّ الإستِثنَاءَ مُنقَطِعٌ فَخِلَافُ الأَصلِ، وَلَا يُصَارُ إِلَيهِ إِلَّا عِندَ الضَّرُورَةِ وَلَا ضَرُورَةً وَلا ضَرُورَةً.

الحُجَّةُ الثَّانِيَةُ: أَنَّهُ لَو لَم يَكُن إِبلِيسُ مِنَ المَلَائِكَةِ لَمَا كَانَ الأَمرُ بِالسُّجُودِ مُتنَاوِلًا لَهُ، وَلَو كَانَ كَذَلِكَ لَاستَحَالَ أَن يَكُونَ تَركُ إِبلِيسَ السُّجُودَ لآدَمَ إِبَاءً، وَاستِكبَارَاً،

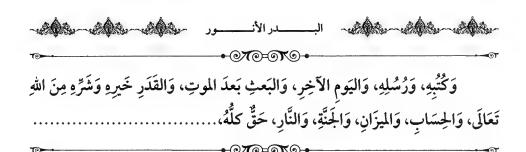
⁽١) ينظر: «تفسير القرطبي» (١/ ٢٩٤)، و«تفسير الآلوسي» (١/ ٢٣١).

البسد الانسور من المفسّر، وَمَعضِيةً، وَلَمَ السَتَحَقَّ الذَّمَّ وَالعِقَابَ، وَحَيثُ ثَحَقَّقَ ذَلِكَ عَلِمنَا أَنَّ خِطَابَ ﴿ اسْجُدُواْ ﴾ [البقرة: ٣٤] كَانَ قَد تَنَاوَلُهُ ، وَلَا يَتَنَاوَلُهُ إِلَّا إِذَا كَانَ مِنَ المَلائِكَةِ ، وَاعتِهَادُ المَخَدُواْ ﴾ [البقرة: ٣٤] كَانَ قَد تَنَاوَلُهُ ، وَلَا يَتَنَاوَلُهُ إِلَّا إِذَا كَانَ مِنَ المَلائِكَةِ ، وَاعتِهَادُ المَخَلُ فِي المُحُومَاتِ ، وَقُولُهُ تَعَالَى: ﴿ فَسَجَدَ المُلاَئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُون ﴾ المخالِفِ إِنَّهَا هُو عَلَى العُمُومَاتِ ، وَقُولُهُ تَعَالَى: ﴿ فَسَجَدَ المُلاَئِكَةُ كُلُهُمْ أَجْمَعُون ﴾ [الحجر: ٣٠] وَإِن كَانَ مِنَ المَفسَّرِ ، وَمَعنَاهُ مُحْكَمٌ إِلَّا أَنَّ المَفسَّرَ يَلحَقُهُ الإستِثنَاءُ ، وَكَذَا يَلحَقُهُ النَّسَخُ .

قَالَ الإِمَامُ عَبدُ العَزِيزِ البُخَارِيُّ: وَالْحَبَرُ لَا يَحْتَمِلُ النَّسْخَ، وَنَعنِي بِهِ المعنَى القَائِمَ بِاللَّفظِ، فَأَمَّا اللَّفظُ: فَيَجُوزُ أَن يَجِرِيَ فِيهِ النَّسْخُ وَإِن كَانَ مَعنَاهُ مُحكَمًا... وَكَذَا يَحْتَمِلُ الإستِثنَاءَ، فَإِنَّ إِبلِيسَ استُثنِيَ مِن قَولِهِ تَعَالَى: ﴿فَسَجَدَ اللَّائِكَةُ ﴾ وَكَذَا يَحْتَمِلُ الإستِثنَاءَ، فَإِنَّ إِبلِيسَ استُثنِيَ مِن قَولِهِ تَعَالَى: ﴿فَسَجَدَ اللَّائِكَةُ ﴾ [الحجر: ٣٠]، لَكِنَّ الشَّيخَ - أَي: الإِمَامَ البَرْدَوِيَّ - لَم يَذكُرهُ؛ لأَنَّ هَذَا الإحتِهَالَ يَنقَطِعُ بَعَدَ عَامِ الكَلَامِ؛ لأَنَّ الإستِثنَاءَ لَا يَصِحُ مُثَرَاخِياً. اهـ (١).

~203~203~203~

⁽١) ينظر: «كشف الأسرار» (١/ ٥١).



الإيمانُ بالكُتُبِ السَّمَاويَّة]

قُولُهُ: (وَكُتُبِهِ)؛ أي: جَيِعِ كُتُبِهِ سُبحَانَهُ المَنَّلَةِ عَلَى بَعضِ رُسُلِهِ دَالَّةً عَلَى كَلَامِهِ تَعَالَى النَّفَيِيِّ الأَزَلِيِّ القَدِيمِ بِأَلفَاظٍ حَادِثَةٍ عَلَى لِسَانِ الملَكِ أَو نُقُوشاً فِي كَلَامِهِ تَعَالَى النَّفِيِّ الأَزَلِيِّ القَدِيمِ بِأَلفَاظٍ حَادِثَةٍ عَلَى لِسَانِ الملَكِ أَو نُقُوشاً فِي أَلوَاحٍ، وَمِنهَا الصُّحُفُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى ﴾ [الأعل: ١٩]، وَلَمَ أَلوَاحٍ، وَمِنهَا الصُّحُفُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى ﴾ [الأعل: ١٩]، وَلَمَ يَنُصَ الإِمَامُ ﴿ عَلَى الإِيمَانِ التَّفْصِيلِيِّ بِالمَلائِكَةِ، وَالكُتُبِ، وَالرُّسُلِ مَعَ أَنَّ الإِيمَانَ بِهِ وَاجِبُ؛ لِدُخُولِهِ فِي عُمُومِ الجَمعِ المَضَافِ إِلَى الضَّمِيرِ.

-208-208-208-

الإيمانُ بالرُّسُل]

قُولُهُ: (وَرُسُلِهِ)؛ أَي: جَمِيعِ أَنبِيَائِهِ الذِينَ أَرسَلَهُم اللهُ عَزَّ وَجَلَّ مِن بَنِي آدَمَ إِلَى عِبَادِهِ لِهِذَايَتِهِم إِلَى الحَقِّ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ آمَنَ الرَّسُولُ بِهَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِهِ وَالمُؤْمِنُونَ كُلُّ آمَنَ بِاللّهِ وَمَلاَئِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ ﴾ [البقرة: ٢٨٥] الآية، وَقَالَ سُبحَانَهُ: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلاً مِّن قَبْلِكَ مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ ﴾ [عافر: ٢٧] الآية، والإجمالُ في قولِ الإِمَامِ ﴿ إِلَيْهَارَةٌ إِلَى أَنَّ مَن لَمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ ﴾ [عافر: ٢٧] الآية، والإِجمالُ في قولِ الإِمَامِ ﴿ وَلَقَدْ إِلَى اللّهَ اللّهُ اللّهُ عَلَيْكَ ﴾ [عافر: ٢٧] الآية، والإِجمالُ في قولِ الإِمَامِ فَي عَدْدٍ لَقُولِهِ الوَاجِبَ هُو الإِيمَانُ بِجُملَةِ الأَنبِيَاءِ عَلَيهِم السَّلامُ مِن غَيرِ حَصرٍ في عَددٍ لَقُولِهِ الوَاجِبَ هُو الإِيمَانُ بِجُملَةِ الأَنبِيَاءِ عَلَيهِم السَّلامُ مِن غَيرِ حَصرٍ في عَددٍ لَا لَقُولِهِ الوَاجِبَ هُو الإِيمَانُ بِجُملَةِ الأَنبِيَاءِ عَلَيهِم السَّلامُ مِن غَيرِ حَصرٍ في عَددٍ لَلَى الوَاجِبَ هُو الإِيمَانُ بِجُملَةِ الأَنبِيَاءِ عَلَيهِم السَّلامُ مِن غَيرِ حَصرٍ في عَددٍ اللهُ تَعَالَى الْوَاجِبَ هُو الْعِيادُ إِلللهُ تَعَالَى الْوَارِدُ في عَدْدِهِم: فَوَى اللهَ عُولِهُ القَطْعِيّ، وَلَا تَثبُتُ بِهِ عَقِيدَةٌ وَأَمَّا الْحَدِيثُ الوَارِدُ في عَدْدِهِم: فَخَبَرُ آحَادٍ لَا يُقَاوِمُ القَطْعِيّ، وَلَا تَثبُتُ بِهِ عَقِيدَةٌ عَلَى سَبِيلِ القَطْعِ بَل عَلَى سَبِيلِ الظَّنِ .

قَالَ العَلَّامَةُ المَحَقِّقُ ابنُ الهُمَامِ: وَلَا يَنبَغِي فِي الإِيمَانِ بِالأَنبِيَاءِ القَطعُ بحصرِهِم في عَدَدِ؛ لأَنَّ الوَارِدَ في ذَلِكَ خَبَرُ وَاحِدٍ، فَإِن وُجِدَت فِيهِ الشُّرُوطُ وَجَبَ ظَنَّ مُقتَضَاهُ مَع تَجُوِيزِ نَقِيضِهِ. اهـ(١).

وَإِضَافَةُ «رُسُل» إِلَى الضَّمِيرِ إِضَافَةُ عَهْدٍ؛ أَي: رُسُلِهِ مِن بَنِي آدَمَ وَإِن كَانَ فِي اللَّائِكَةِ رُسُلُ، لكنَّهُم مُرسَلُونَ للأنبياءِ، وَفِي كَلَامِ الإِمَامِ ﴿ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ النَّبِيَّ وَالرَّسُولَ بِمَعنَى وَاحِدٍ، وَهُوَ مَا عَلَيهِ المحقِّقُونَ، وَاختَارَهُ الإِمَامُ ابنُ المُهُم وَكَذَا السَّيُوطِيُّ، لِذَا فَسَرَنَاهُ بِهِ، وَفِيهِ خَلَافٌ مَشهُورٌ وَمَذَاهِبُ: مِنها: مَا مَضَى وَعَلَيهِ السَّيُوطِيُّ، لِذَا فَسَرَنَاهُ بِهِ، وَفِيهِ خَلَافٌ مَشهُورٌ وَمَذَاهِبُ: مِنها: مَا مَضَى وَعَلَيهِ

⁽١) ينظر: «المسايرة» لابن الهام (٢/ ٧٨).

المحقّقون، وَرَجَعَ إِلَيهِ العَلَّامَةُ ابنُ حَجَرٍ الهَيتَمِيُّ بَعدَ أَن اعتَمَدَ في «تُحفَة المحتاج» خِلافَهُ ".

وَمِنهَا: الفَرقُ بَينَهُمَا بِالتَّبلِيغِ وَعَدَمِهِ وَهُو المشهُورُ.

وَمِنهَا: الفَرْقُ بِأَنَّ الرَّسُولَ مَنْ لَهُ شَرِيعَةٌ وَكِتَابٌ أَو نَسخٌ لِبَعضِ شَرِيعَةٍ مُتَقَدِّمَةٍ عَلَى بَعثَتِهِ، وَهُنَالِكَ مَذَاهِبُ أُخرَى تَرَكنَا ذِكرَهَا خَشيَةَ الإطالة.

-443-443-443-

⁽١) ينظر: «تحفة المحتاج» للهيتمي (١/٢٦).

- [الإيمانُ بالبَعْثِ بعدَ المَوْت]

قَولُهُ: (وَالبَعثِ بَعدَ المَوتِ)؛ أي: بَعْثِ الأَجْسَادِ حَيَّةً مِنْ قُبُورِهَا لِلحِسَابِ بِإِعَادَةِ الرُّوحِ فِيهَا، قَالَ جَلَّ جَلَالُه: ﴿ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ ﴾ [المؤمنون: ١٦]، وَقَالَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَالإِيمَانَ لَقَدْ لَبِثْتُمْ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْبَعْثِ فَهَذَا يَوْمُ الْبَعْثِ وَلَكِنَّكُمْ كُنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ ﴿ [الروم: ٥٦]، وَقَالَ سُبِحَانَهُ: ﴿قَالُوا يَاوَيْلَنَا مَن بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ المرسلُون﴾ [يس: ٥٦]، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ يَاأَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن تُرَابِ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ خُخَّلَقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لّنبيِّنَ لَكُمْ ﴾ [الحج:٥]، ثُمَّ ضَرَبَ لَهُم مَثَلًا يُقَرِّبُ ذَلِكَ إِلَى أَفْهَامِهِم فَقَالَ: ﴿وَتَرَى الأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنزَلْنَا عَلَيْهَا المَّاء اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنبَتَتْ مِن كُلِّ زَوْج بَهِيج ﴾ [الحج: ٥]، وَقَالَ جَلَّ مِن قَائِلٍ: ﴿وَأَقْسَمُواْ بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لاَ يَبْعَثُ اللَّهُ مَن يَمُوتُ بَلَي وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ ﴾ [النحل: ٢٨]، وَقَالَ عَزَّ مِن قَائِل: ﴿ زَعَ مَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّن يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ وَذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرِ ﴾ [التغابن: ٧].

وَقَيَّدنَا بِ «الأَجسَادِ» بِنَاءً عَلَى مَا عَلَيهِ جُمهُورُ العُلَمَاءِ مِن أَنَّ الإِنسَانَ جَمُوعُ البَدَنِ الذِي هُوَ جِسمٌ لَطِيفٌ، وَالرُّوحُ يُذَكَّرُ البَدَنِ الذِي هُوَ جِسمٌ لَطِيفٌ، وَالرُّوحُ يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ، وَالموتُ إِنَّمَا هُو خُرُوجُ الرُّوحِ مِنَ البَدَنِ وَمُفارِقَتُهَا لَهُ، وَأَمَّا الرُّوحُ فَحَيَّةٌ بِذَاتِهَا لَا بِحُلُولِ غَيرِهَا فِيهَا، وَهِيَ بَاقِيَةٌ إِلَى الأَبَدِ، وَأَمَّا الجُسَدُ فَحَيُّ بِعَرَضِ حُلُولِ بِذَاتِهَا لَا بِحُلُولِ غَيرِهَا فِيهَا، وَهِيَ بَاقِيَةٌ إِلَى الأَبَدِ، وَأَمَّا الجُسَدُ فَحَيُّ بِعَرَضِ حُلُولِ بِذَاتِهَا لَا بِحُلُولِ غَيرِهَا فِيهَا، وَهِيَ بَاقِيَةٌ إِلَى الأَبَدِ، وَأَمَّا الجُسَدُ فَحَيُّ بِعَرَضِ حُلُولِ الرُّوحِ فِيهِ، فَإِذَا خَرَجَت مِنهُ الرُّوحُ مَاتَ بِسبَبِ خُرُوجِ الرُّوحِ مِنهُ، وَإِنَّمَا الموتُ وَالفَناءُ لِلجَسَدِ خَاصَّةً دُونَ الرُّوحِ، وَعكسُهُ هُوَ الحَيَاةُ، أَمَّا الحَيَاةُ فِي الدُّنيَا فَتكُونُ وَالفَناءُ لِلجَسَدِ خَاصَةً دُونَ الرُّوحِ، وَعكسُهُ هُو الحَيَاةُ، أَمَّا الحَيَاةُ فِي الدُّنيَا فَتكُونُ

ثُمَّ البَعثُ يَكُونُ بِجَمعِ أَجزَاءِ البَدَنِ، عَلَى الخِلَافِ الآتِي في كَيفِيَّتِهِ، وَذَهَبَ الإِمَامُ أَبُو مَنصُورِ الماتُرِيدِيُّ، وَالدَّبُوسِيُّ، وَالحَلِيمِيُّ، وَالغَزَالِيُّ، وَالبَيضَاوِيُّ، وَالخَرِالِيُّ، وَالبَيضَاوِيُّ، وَصَدرُ الشَّرِيعَةِ إِلَى أَنَّ البَعثَ لِلبَدَنِ وَالرُّوحِ مَعَاً؛ بَنَاءً عَلَى أَنَّ الرُّوحَ جَوهَرُ مُحُرَّدُ وَصَدرُ الشَّرِيعَةِ إِلَى أَنَّ البَعثَ لِلبَدَنِ وَالرُّوحِ مَعَاً؛ بَنَاءً عَلَى أَنَّ الرُّوحَ جَوهَرُ مُحَرَّدُ عَلَى اللَّهُ وَعَ جَوهَرُ مُحَرَّدُ وَسَدرُ الشَّرِيعَةِ إِلَى أَنَّ البَعثَ لِلبَدَنِ تَعَلَّقَ تَدبِيرٍ عَنِ المَادَّةِ وَالصُّورَةِ، فَلَيسَ هُوَ بِجِسمٍ عِندَهُم، وَإِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِالبَدَنِ تَعَلُّقَ تَدبِيرٍ وَتَصَرُّفٍ، وَبَعثُهَا هُوَ إِعَادَةُ تَعَلَّقِهَا بِهِ.

أُمَّا كَيفِيَّةُ الإِعَادَةِ فَفِيهِ مَذَاهِبُ أَربَعَةٌ:

الأَوَّلُ: جَمعُ الأَجزَاءِ المَتَفَرِّقَةِ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الإِفنَاءَ تَفرِيقُ أَجزَاءِ الجِسمِ، دَلِيلُهُ قِصَّةُ سَيِّدِنَا إِبرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ سَيِّدِنَا إِبرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تَعْيِي الْمُوْتَى ﴾ [البقرة:٢٦٠] الآيةَ.

الثَّانِي: إِيجَادُهَا ثَانِيَاً بَعدَ عَدَمِهَا أَصلاً؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الإِفنَاءَ إِعدَامُ الأَجسَامِ، دَلِيلُهُ قُولُهُ تَعَالَى: ﴿ كَمَا قُولُهُ تَعَالَى: ﴿ كَمَا فَولُهُ تَعَالَى: ﴿ كَمَا فَولُهُ تَعَالَى: ﴿ كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ ﴾ [الأنبياء: ١٠٤] وَقَد خَلَقَهُ تَعَالَى بَعدَ الْعَدَم الأَصِلِيِّ.

الثَّالِثُ: التَّوَقُّفُ فِيهَا؛ لِعَدَمِ نَصِّ قَاطِعِ دَالِّ عَلَى أَحَدِهَا.

الرَّابِعُ: أَنَّ أَجزَاءَ الجِسمِ تَنعَدِم إلَّا بَعضًا مِنهَا وَهُوَ عَجْبُ الذَّنبِ، وَهُوَ آخِرُ فِقرَةٍ

⁽۱) «صحيح مسلم» (٢٦٤٣).

سي السيدر الأنسور سي البيدر الأنسور سي المناسبة المناسبة

في الظَّهرِ، وَهَذَا قُولُ المَحَقِّقِ ابنِ الهُمَّامِ وَغَيرِهِ، دَلِيلُهُ قَولُهُ ﷺ: «لَيسَ مِنَ الإِنسَانِ شَيءٌ إِلَّا يَبلَى إِلَّا عَظهَاً وَاحِداً وَهُوَ عَجْبُ الذَّنبِ، وَمِنهُ يُركَّبُ الخَلقُ يَومَ القِيَامَةِ»(١).

اعلَم - عَلَّمَنَا اللهُ تَعَالَى وَإِيَّاكَ - أَنَّ هَذِهِ الأَقْوَالَ كُلَّهَا ظَنِيَّةٌ لَا قَطْعَ فِي شَيءٍ مِنهَا، وَظَوَاهِرُ النَّصُوصِ تَحْتَمِلُ كُلَّا، وَكَذَا الأَمرُ فِي كَيفِيَّةِ الإِعَادَةِ، أَمَّا حُكمُ مَن يُنكِرُ أَصلَ البَعْثِ فَهُوَ كَافِرٌ بِالإِجمَاعِ لِلأَدِلَّةِ القَطْعِيَّةِ التي لَا تَقبَلُ التَّأُويلَ، وَمُتَأَوِّلُهُ كُمُنكِرِهِ فِي الحُكمِ؛ لأَنَّ تَأْوِيلَ مَا لَا يَقبَلُ التَّأُويلَ يَكُونُ رَفعاً لَهُ وَإِبطَالاً.

ثُمَّ لَا خِلَافَ بَينَ أَهْلِ القِبلَةِ أَنَّ مَن كَانَ مِن أَهلِ التَّكلِيفِ وَمِن جُملَتِهِم فَهُوَ مَبعُوثٌ، وَهُم المَلاَئِكَةُ، وَالجِنُّ، وَبَنُو آدَمَ، وَيُبعَثُ صِغَارُ بَنِي آدَمَ وَكِبَارُهُم وَجَانِينُهُم.

-648-648-648-

⁽١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٤٩٣٥)، ومسلم في «صحيحه» (٢٩٥٥) (١٤١).

وَأَمَّا السِّقطُ _ مُثَلَّثَ السِّينِ _ فَهَل يُحشَرُ؟

قَالَ العَلَّامَةُ ابنُ عَابِدِينَ نَقلاً عَنِ «الظَّهِيرِيَّةِ»: وَالذِي يَقتَضِيهِ مَذَهَبُ أَصحَابِنَا أَنَّهُ إِنِ استَبَانَ بَعضُ خَلقِهِ فَإِنَّهُ يُحشَرُ، وَهُو قَولُ الشَّعْبِيِّ وَابنِ سِيرِينَ. اهـ، وَوَجهُهُ أَنَّ تَسمِيتَهُ تَقتَضِي حَشْرَهُ؛ إِذَ لَا فَائِدَةَ لَمَا إِلَّا فِي نِدَائِهِ فِي المَحْشَرِ بِاسمِهِ. اهـ، وَوَجهُهُ أَنَّ تَسمِيتَهُ تَقتَضِي حَشْرَهُ؛ إِذَ لَا فَائِدَةَ لَمَا إِلَّا فِي نِدَائِهِ فِي المَحْشَرِ بِاسمِهِ. اهـ(١). وَبِهَذَا التَّوجِيهِ يَسقُطُ رَدُّ المَلَّا عَلِيٍّ القَارِي لَهُ فِي «شَرح الفِقهِ الأَكبَرِ» (١).

-203-203-203-

⁽١) ينظر: «رد المحتار على الدر المختار» لابن عابدين (٢/ ٢٢٨).

⁽٢) ينظر: «منح الروض الأزهر» للقاري (ص: ٥٨).

﴿ [حَشْرُ الوُحُوشِ وَالدُّوَابِّ وَالحَشَراتِ]

وَأَمَّا الوُحُوشُ وَالدَّوَابُّ وَالحَشَراتُ ومَن لم يَرِد في جِنسِهِ تَكلِيفٌ فَهَل يُحِشَرُ؟

قَالَ عَامَّةُ أَهلِ السُّنَّةِ وَالجَهَاعَةِ: يُحْشَرُونَ وَلَكِن لَا يُحْشَرُونَ لِلتَّقَابُلِ، بَل يُبعَثُون ثُمَّ يُجعَلُونَ ثُرَابَاً بَعدَمَا يُسأَلُونَ عَنِ الله عَزَّ وَجَلَّ فَيُقِرُّونَ بِهِ سُبحَانَهُ، يُبعَثُون ثُمَّ يُجعَلُونَ ثُرَابَاً بَعدَمَا يُسأَلُونَ عَنِ الله عَزَّ وَجَلَّ فَيُقِرُّونَ بِهِ سُبحَانَهُ، وَلِيلُهُ قَولُهُ تَعَالَى: ﴿ وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلاَ طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلاَّ أُمَمُّ وَلِيلُهُ قَولُهُ مَنْ اللهُ عَلَى المَبِهِمْ يُحْشَرُونَ ﴾ [الأنعام: ٣٨]، وقولُهُ أَمْمُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُه

وَهَذَا أَحَدُ أَقُوالٍ ثَلَاثَةٍ، ثَانِيهَا: أَنَّهُم يُحشَرُونَ وَيُقتَصُّ لِلحَجْلَاءِ مِنَ القَرْنَاءِ، وَهُوَ قِصَاصُ مُقَابِلَ فِعلِهَا فِي وَهُوَ قِصَاصُ مُقَابِلَ فِعلِهَا فِي الدُّنيَا لَا أَنَّهَا كَانَت مُكَلَّفَةً فَعُوقِبَت بِهِ لُحَالِفَتِهَا الأَمرَ وَارتِكَابِهَا المنهِيَّ عَنهُ.

الثَّالِثُ: حَشرُهُم هُوَ مَوتُهُم وَهُوَ قَولُ ابنِ عَبَّاسٍ رضي الله تعالى عنها.



الإيمانُ بالقدر]

قُولُهُ: (وَالقَدَرِ) كُلِّهِ (خَيرِهِ وَشَرِّهِ) حُلْوِهِ وَمُرِّهِ بتَقدِيرٍ (مِنَ الله) القَدرُ - بِفَتحِ الدَّالِ وَتُسَكَّنُ - بِمَعنَى التَّقدِيرِ؛ أَي: وأَن تُؤمِنَ بِأَنَّ اللهَ تَعَالَى قَدَّر الخَيرَ وَالشَّرَّ قَبلَ خَلقِ الخَلائِقِ، وَأَنَّ جَمِيعَ الكَائِنَاتِ مُتَعَلِّقَةٌ بِقَدَرِهِ، وَهُوَ عِندَ السَّلَفِ مِنَ الصِّفَاتِ خَلقِ الخَلائِقِ، وَأَنَّ جَمِيعَ الكَائِنَاتِ مُتَعَلِّقَةٌ بِقَدَرِهِ، وَهُوَ عِندَ السَّلَفِ مِنَ الصِّفَاتِ المَسَلَفِ مِنَ الصِّفَاتِ المَسَابِهَةِ، وَعِندَ المَتَأَخِرِينَ مِنَ الماتُريدِيَّةِ يَرجِعُ إِلَى صِفَةِ العلم، فَهُو تَحدِيدُ كُلِّ المَسَابِهَةِ، وَعِندَ المَتَأَخِرِينَ مِنَ الماتُريدِيَّةِ يَرجِعُ إِلَى صِفَةِ العلم، فَهُو تَحدِيدُ كُلِّ خَلُوقٍ بِحَدِّهِ الذِي يُوجَدُ عَلَيهِ كَمَّا وَقَدراً، زَمَانَا وَمَكَانَا، وَسَيَأْتِي مَزِيدُ تَفصِيلٍ عِندَ قُولِ الإِمَامِ ﷺ: (وَجَمِيعُ أَفْعَالِ العِبَادِ...إلَنْ ».

أَمَّا ذَلِيلُ الْقَدَرِ: فَقُولُهُ تَعَالَى: ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُواْ هَـذِهِ مِنْ عِندِ اللّهِ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيّئَةٌ يَقُولُواْ هَـذِهِ مِنْ عِندِكَ قُلْ كُلَّ مِّنْ عِندِ اللّهِ ﴿ النساء: ٢٨] اللّهِ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيّئَةٌ يَقُولُواْ هَـذِهِ مِنْ عِندِكَ قُلْ كُلَّ مِّنْ عِندِ اللّهِ ﴿ وَالتَّقَدِيرُ سَابِقٌ وَقَالَ سُبحَانَهُ: ﴿ وَقَالَ جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَر ﴾ [القبر: ٤٩]، وقال على الحَلقِ، وقَالَ جَلَّ جَلالُهُ: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَر ﴾ [المسلات: ٢٣] قَرَأَ نَافِعٌ والكِسَائِيُّ: ﴿ قَدّرنا﴾ سبحانه: ﴿ فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونِ ﴾ [المسلات: ٣٦] قَرَأَ نَافِعٌ والكِسَائِيُّ: ﴿ قَدّرنا﴾ بالتَّشدِيدِ، وقَرَأَها البَاقِي بالتَّخفِيفِ ('')، وهُمَا لُغَتَانِ فِي مَعنى التَّقدِير، وقَالَ جَلَّ مِن قَائِلٍ: ﴿ قُلُ أَعُوذُ بِرَبِ الْفَلَق * مِن شَرِّ مَا خَلَق ﴾ [الفلن: ١-٢]، وهَذَا نَصُّ فِي مِن قَائِلٍ: ﴿ قُلُ أَعُوذُ بِرَبِ الْفَلَق * مِن شَرِّ مَا خَلَق ﴾ [الفلن: ١-٢]، وقَالَ جَلَّ فَيْ النَّهُ وَقَالَ عَرَّ شَائُهُ: ﴿ إِلاَّ امْرَأَتَهُ قَدَّرْنَا إِنَّا لَمِنَ الْغَايِرِين ﴾ [المحانة: ﴿ آلُمْ تَعْلَمُ أَنَّ اللّهُ وَقَالَ عَرَقُ اللّهُ وَقَالَ عَلَى اللّهُ عَيهِ السَّلَامُ قَائِلاً: ﴿ فَالْحَبِ فِي مَا الْإِيهَانُ؟ قَالَ أَنْ الْعَلْهُ وَمَلَاثُوكَتِهِ وَالْقَدَرِ خَيرِهِ وَشَرِّهِ، وَلُكَ عَلَى اللّهُ وَمَلَاثِكَتِهِ وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْبَعِثِ بَعَدَ المُوتِ، وَالقَدَرِ خَيرِهِ وَشَرِّهِ، حُلُوهِ وَقَلَ عَلَى اللّهُ وَمَلَاثِكَةِهُ وَقَلَلْ عَرَاهُ وَالْقَدَرِ خَيرِهِ وَشَرِّهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْبَعثِ بَعَدَ المُوتِ، وَالقَدَرِ خَيرِهِ وَشَرِّهِ، حُلُوهِ وَسَرِّهِ وَلَوْلَوْهُمَا اللّهِ وَلَى اللّهُ وَمَلَاثُونَ وَاللّهُ عَلَى اللّهُ وَالْمُلْهُ وَلَوْهُ وَلَوْهُ وَلَا لَهُ وَلَا لَا عَلَى اللّهُ وَالْمَالِهُ وَلَيْ وَلَا لَا عَلِي اللّهُ وَالْمُؤْمُ وَاللّهُ عَلَى اللّهُ وَالْعَلَا لَا اللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا لَاللّهُ عَلَى اللّهُ وَلُولُوا اللّهُ وَلَا لَهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ وَاللّه

⁽١) ينظر: «التيسير في القراءات السبع» للداني (ص: ٢١٨).

سَهُ مِنْ مِنْ مِنْ مِنْ البِسِنَادِ صَحِيحٍ (')، وَهُوَ في «صَحيحِ مُسلمٍ» دُونَ قَولِهِ: «حُلوهِ وَمُرِّه» ('')، وَإِنَّا ذَكَرَتُ رِوَايَةَ ابنِ حِبَّانَ لِهِذِهِ الزِّيَادَةِ.

وَقَالَ عَلَيْهُ: «كُلُّ شَيءٍ بِقَدَرٍ حتَّى العَجزِ والكَيس» "، وقَالَ عَلَيْهُ: «إِنَّ أَحَدَكُم يُجْمَعُ خَلَقُهُ فِي بَطنِ أُمِّهِ أَربَعِينَ يَومَا، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضغَةً مِثلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَبعَثُ اللهُ إلَيهِ مَلكًا، فَيُؤمَرُ بِأَربَعِ كَلِهَاتٍ وَيُقَالُ: اكتُب عَمَلَهُ، مُضغَةً مِثلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَبعَثُ اللهُ إلَيهِ مَلكًا، فَيُؤمَرُ بِأَربَعِ كَلِهَاتٍ وَيُقَالُ: اكتُب عَمَلَهُ، وَشَقِيٌّ أَو سَعِيدٌ، ثُمَّ يُنفَخُ فِيهِ الرُّوحَ، فَإِنَّ الرَّجُلَ مِنكُم لَيعمَلُ وَرِزقَهُ، وَأَجَلَهُ، وَشَقِيٌّ أَو سَعِيدٌ، ثُمَّ يُنفَخُ فِيهِ الرُّوحَ، فَإِنَّ الرَّجُلَ مِنكُم لَيعمَلُ عَمَلُ بَعَمَلُ مَتَى مَا يَكُونَ بَينَهُ وَبَينَ الجَنَّةِ إِلَّا ذِرَاعٌ فَيَسبِقُ عَلَيهِ كِتَابُهُ فَيعمَلُ بِعَمَلِ أَهلِ النَّارِ، وَيَعمَلُ بَعَمَلِ أَهلِ النَّارِ إِلَّا ذِرَاعٌ فَيسبِقُ عَلَيهِ الكَتَابُ، فَيعمَلُ بِعَمَلِ أَهلِ النَّارِ إِلَّا ذِرَاعٌ فَيسبِقُ عَلَيهِ الكِتَابُ، فَيعمَلُ بِعَمَلِ أَهلِ النَّارِ إِلَّا ذِرَاعٌ ، فَيسبِقُ عَلَيهِ الكِتَابُ، فَيعمَلُ بِعَمَلِ أَهلِ النَّارِ إِلَّا ذِرَاعٌ ، فَيسبِقُ عَلَيهِ الكِتَابُ، فَيعمَلُ بِعَمَلِ أَهلِ النَّارِ إِلَّا ذِرَاعٌ ، فَيسبِقُ عَلَيهِ الكَتَابُ، وَوَاهُ الشَّيخَانِ وَاللَّفظُ لِلبُخَارِيِّ ".

وَقَالَ ﷺ لِابنِ عَبَّاسٍ ﴿ وَاعلَم أَنَّ الأُمَّةَ لُوِ اجْتَمَعَتْ عَلَى أَن يَنفَعُوكَ بِشَيءٍ لَم يَنفَعُوكَ إِلَّا بِشَيءٍ قَد كَتَبَهُ اللهُ لَكَ، وَلَوِ اجْتَمَعُوا عَلَى أَن يَضُرُّ وكَ لَم يَضُرُّ وكَ إِلَّا بِشَيءٍ قَد كَتَبَهُ اللهُ عَلَيكَ، رُفِعَتِ الأَقلَامُ وَجَفَّتِ الصَّحُفُ»، رَوَاهُ التِّر مِذِيُّ وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ (٥).

وَفِي رِوَايَةِ البَيهَقِيِّ: "وَاعلَم أَنَّ الأُمَّةَ لَو اجتَمَعَت عَلَى أَن يَنفَعُوكَ بِشَيءٍ لَمَ يَكتُبهُ اللهُ يَكتُبهُ لللهُ عَلَى أَن يَضُرُّ وكَ بِشَيءٍ لَم يَكتُبهُ اللهُ عَلَيكَ لَم يَقدِرُوا عَلَى ذَلِكَ، وَلَو اجتَمَعُ وا عَلَى أَن يَضُرُّ وكَ بِشَيءٍ لَم يَكتُبهُ اللهُ عَلَيكَ لَم يَقدِرُوا عَلَى ذَلِكَ، قُضِيَ القَضَاءُ، وَجَفَّتِ الأَقلَامُ، وَطُوِيَتِ الصَّحُفُ» (٢٠).

⁽۱) «صحيح ابن حبان» (۱٦٨).

⁽٢) «صحيح مسلم» (٨).

⁽٣) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢٦٥٥) (١٨).

⁽٤) «صحيح البخاري» (٣٢٠٨)، و«صحيح مسلم» (٢٦٤٣).

⁽٥) «سنن الترمذي» (٢٥١٦).

⁽٦) «شعب الإيمان» (١٩٢).

در الأنسسور ميش في سيي في سيد في الم وقَالَ عَلَيْهِ: «وإِن أَصَابَكَ شَيءٌ فلا تَقُل: لو أَنِّي فَعَلتُ كذا لَكانَ كذا، ولكن قُل: قَدَّرَ اللهُ ومَا شَاءَ فَعَلَ " () ، وقالَ عَلَيْهِ: « لا يَأْتِي ابنَ أَدَمَ النَّذرُ بشَيءٍ لم يَكُن قُدِّرَ لَهُ ") ، وَجَاءَ مُشْرِكُو قُرَيش يُخَاصِمُونَ رَسُولَ الله عَلَيْة فِي القَدَرِ فَنَزَلَت: ﴿ يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا مَسَّ سَـقَر * إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَر ﴾ (٢) [القمر: ٤٨ - ٤٩]، وَقَالَ سَيِّدُنا عُمَرُ ﷺ: (نَعَم؛ نَفِرُّ مِن قَدَرِ الله إلى قَدَرِ الله)⁽¹⁾، وقَالَ ﷺ: «إِنَّهُ سَيَكُونُ فِي أُمَّتِي أَقوامٌ يُكَذِّبُونَ بالقَـدَرِ»، رَوَاهُ الْحَاكِمُ وَقَالَ: هذا حَدِيثٌ صَحِيحٌ على شَرطِ مُسلِم وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ (٥)، وَقَد صَحَّ عن ابنِ عُمَرَ ١٠٠٠ عن النبي عَيْكَةُ أَنَّهُ قَالَ: «القَدريَّةُ مَجُوسُ هذِهِ الأُمَّةِ»، رَوَاهُ أبو دَاودَ ورُوَاتُهُ ثِقَاتٌ (١٠)، قَالَ الإِمامُ أبو الْحَسَنِ القَطَّانُ: هو عندي صَحِيحٌ. اهـ (٧)، ورواه البيهقي عنه بلفظ: «لكُلِّ أُمَّةٍ مجـوسٌ وإنَّ مجـوسَ هذِه الأُمَّة الَّذِين يقولون: لا قَدرَ»، قال البيهقيُّ: هذا إسـنادٌ صحيحٌ إلَّا أنَّه موقوفٌ. اهـ(^)، ورَوَى الحاكمُ على شرط الشيخينِ إن صحَّ سَماعُ أبي حازِم من ابنِ عُمَرَ عُهُ، عَن رَسُولِ اللهِ ﷺ قالَ: «القَدَريَّةُ مَجُوسُ هذِهِ الأُمَّةِ، إِن مَرِضُوا فَلا تَعُودُوهُم، وَإِن مَاتُوا فَلا تَشَهدُوهُم» (٩)، وسَبَبُ تَسميتِهم قدريةً

ونَجُوسَ هذه الأُمَّةِ مَا ذَكَرَهُ الإِمَامُ البَيهَقِيُّ حيثُ قالَ: وَإِنَّمَا سُمُّوا قَدرِيَّةً ؛ لأَنَّهُم

أَثْبَتُوا القَدَرَ لأَنفُسِهِم وَنَفَوهُ عن اللهِ سُبحانَهُ وتَعالَى، وَنَفُوا عَنهُ خَلقَ أَفعالهِم وأَثبَتُوهُ

⁽۱) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢٦٦٤) (٣٤).

⁽٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٦٦٩٤)، من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه.

⁽٣) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢٦٥٦) (١٩).

⁽٤) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٥٧٢٩)، ومسلم في «صحيحه» (٢٢١٩) (٩٨).

⁽٥) «المستدرك» (٢٨٥).

⁽٦) «سنن أبي داود» (٢٩١).

⁽٧) ينظر: «بيان الوهم والإيهام» لابن القطان (٥/ ٤٤٦).

⁽A) «القضاء والقدر» للبيهقى (١٠).

⁽٩) «المستدرك» (٢٨٦).

لأَنفُسِهِم، فَصَارُوا بإضافَةِ بَعضِ الخَلقِ إليهِم دُونَ بَعضٍ مُضَاهِينَ للمَجُوسِ في قَولِهِم بالأَصلَينِ: النُّورِ والظُّلمَةِ، وأَنَّ الخَيرَ مِنَ النُّورِ، وَالشَّرَّ مِن فِعلِ الظُّلمَةِ. اهـ، «الإعتِقَاد»، ونَقَلَهُ في: «القَضَاء والقَدَر» عَن الإِمَامِ الْحَطَّابِيِّ (۱).

وَمَا أَحسَنَ قَولَ أَمِيرِ المؤمِنِينَ عَلِيٍّ ﴿ أَمَرَ اللهُ تَعَالَى بِالْخَيرِ تَخْيِيراً، وَنَهَى عَنِ الشَّرِّ تَحْذِيراً، وَلَمَ يُطع مُكرِهاً، وَلَم يُملِّك تَفْوِيضاً، فَهُوَ أَمرٌ بَينَ الشَّرِّ تَحْذِيراً، وَلَم يُعض مَعْلُوباً، وَلَم يُطع مُكرِهاً، وَلَم يُملِّك تَفْوِيضاً، فَهُو أَمرٌ بَينَ أَمرينِ: لَا جَبْرَ وَلَا تَفْوِيضَ، وَالْإِستِطَاعَةُ ثُملَكُ بِالله الذِي إِن شَاءَ مَلَّكَ. اهـ (٢).

وَمَا أَجِهَلَ المُعَتَزِلَةَ حَيثُ أَنكُرُوا خَلَقَ الله تَعَالَى وَتَقدِيرَهُ الشَّرَّ، وَنَسَبُوا خَلَقَ أَفَعَالِ العِبَادِ إِلَيهِم، وَمَعلُومٌ أَنَّ الأَفعَالِ، لَكَانَ العِبَادُ أُولَى بِصِفَةِ المَدْحِ فِي الْحَلَقِ مِنَ اللهُ الْعَيَانِ، وَالعِبَادُ خَالِقِي الأَفعَالِ، لَكَانَ العِبَادُ أُولَى بِصِفَةِ المَدْحِ فِي الْحَلقِ مِنَ الله تَعَالَى، وَلَكَانَ خَلقُ العِبَادِ أَكثَرَ مِن خَلقِ الله تَعَالَى، وَلُو كَانُوا كَذَلِكَ لَكَانُوا أَتَمَّ قَدْرَةً مِنَ الله تَعَالَى، وَلَكُونُ خَلقًا مِنهُ، وقد قالَ سُبحَانَهُ: ﴿أَمْ جَعَلُواْ لِلّهِ شُرَكَاء فَدُرةً مِنَ الله تَعَالَى، وَأَكثَرَ خَلْقًا مِنهُ، وقد قالَ سُبحَانَهُ: ﴿أَمْ جَعَلُواْ لِلّهِ شُرَكَاء خَلَقُواْ كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخُلقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَارِ فَكَلَقُواْ كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخُلقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُو الْوَاحِدُ الْقَهَارِ وَلَي كَلامِ الْإِمَامِ عَلَى إِللّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُو الْوَاحِدُ الْقَهَارِ اللهُ مُورَ كَلَّهِ فَتَشَابَهَ الْإِمَامِ عَلَى إِلَّالَةُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُو الْوَاحِدُ الْقَهَارِ وَلَا أَلُومَ وَكَا لَهُ مَن عَلَى اللّهُ خَللَ اللّهُ عَلَى القَدرِيَّةِ، فَيَجِبُ الإِيمَانُ بِأَنَّ اللهُ مُورَ كَلَّهَا، خَيرَهَا وَشَرَّهَا، حُلْوهَا وَمُرَّهَا بِتَقدِيرِ الله جَلَّ شَأَنُهُ، وَفَقَ عِلمِهِ وَإِرَادَتِهِ، وَلَمْ يُعْرِمُ الْمَعْلَ عَنهُ مِ التَّوْرِ أَجْرَهُم عَلَى الطَّاعَةِ لَكَانُهُ لَا يُطاعُ مُكرِهُا، وَلَا يُعضَى مُكرَهًا، وَلُو أَجبَرَهُم عَلَى الطَّاعَةُ لَا شَقَطَ عَنهُم العَقِلَ مَنهُم العَقْلَ عَنهُم العِقَابَ.

-200 -200 -200 -200 -

⁽١) ينظر: «الاعتقاد» (ص: ٢٣٦)، و«القضاء والقدر» (ص: ٢٨٣).

⁽٢) ينظر: «الجليس الصالح» (ص: ٢٠١).

- [الإِيمَانُ بِالْحِسَابِ]

هَذَا؛ وَاعلَم _ عَلَّمَنَا اللهُ تَعَالَى وَإِيَّاكَ _ أَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يُحَاسِبُ الحَلقَ جَمِيعًا في وَقتٍ وَاحِدٍ، حَتَّى إِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ يَرَى أَنَّهُ المَحَاسَبُ وَحدَهُ، فَلَا يَشْغَلُهُ سُبحَانَهُ حِسَابُ أَحَدٍ عَن أَحَدٍ، فَحِسَابُ جَمِيعِهِم كَحِسَابِ سُبحَانَهُ حِسَابُ أَحَدٍ عَن أَحَدٍ، فَحِسَابُ جَمِيعِهِم كَحِسَابِ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ سُبحَانَهُ: ﴿ وَاللهُ وَاللهُ اللهِ مَا الْمَاعُ الْحُاسِينِ ﴾ [الأنعام: ٢٢]، وقال سُبحَانَهُ: ﴿ وَاللهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴾ [البقرة: ٢٠٢].

⁽١) «سنن الترمذي» (٢٤١٧)، و «سنن الدارمي» (٥٧٦).

⁽۲) «مسند البزار» (۲٦٤٠).

⁽٣) ينظر: «دليل الفالحين» (٤/ ٣٠٠).

ثُمَّ كَيفِيَّةُ الحِسَابِ مُحْتَلِفَةٌ، فَمِنهُ اليَسِيرُ وَالعَسِيرُ، وَمِنهُ العَرْضُ وَالمَنَاقَشَةُ، وَالسِّرُ وَالعَسِيرُ، وَمِنهُ العَرْضُ وَالمَنَاقَشَةُ، وَالسِّرُ وَالجَهرُ، وَالتَّوبِيخُ وَالفَضلُ وَالعَدلُ، نَسأَلُ اللهَ الكَرِيمَ أَن يُكرِمَنَا يَومَ القِيَامَةِ بِغَيرِ حِسَابٍ وَلَا سُؤَالٍ وَلَا عِتَابٍ بِمَنِّهِ وَفَضلِهِ وَجُودِهِ.

وَأَمَّا الحِكمَةُ مِنَ الحِسَابِ: فَإِظهَارُ تَفَاوُتِ المَراتِبِ فِي الكَمَالِ، وفَضَائِحِ أَهلِ النَّقْصِ، فَفِيهِ تَرغِيبٌ فِي الحَسَنَاتِ، وَزَجْرٌ عَنِ السَّيِّئَاتِ. اهـ، أَفَادَهُ العَلَّامَةُ البَاجُورِيُّ (١). البَاجُورِيُّ (١).

وَيُستَثنَى مِنَ الحسَابِ مَنْ نَصَّت الأَحبَارُ عَلَى دُخُولِهِم الجَنَّة بَغَيرِ حِسَابٍ؟ كَالسَّبِعِينَ أَلْفَا وَمَنْ مَعَهُم، وَأَصحَابِ الحَثيَاتِ الثَّلاثَةِ، قَالَ ﷺ: "وَيَدخُلُ الجَنَّة مِن هَوُلاءِ سَبعُونَ أَلْفَا بِغيرِ حِسَابٍ»، رَوَاهُ الشَّيخَانِ (٢)، وَقَالَ ﷺ: "وَعَدَني رَبِّ أَن يُدخِلَ مِن أُمَّتِي سَبعِينَ أَلْفَا لَا حِسَابَ عَلَيهِم وَلَا عَذَابَ، مَعَ كُلِّ أَلْفٍ سَبعُونَ أَلْفَا لَا حِسَابَ عَليهِم وَلا عَذَابَ، مَعَ كُلِّ أَلْفٍ سَبعُونَ أَلْفَا ، وَثَلَاثُ حَثيَاتٍ مِن حَثيَاتٍ رَبِّي»، رَوَاهُ التِّرمِذِيُّ وابنُ مَاجَه (٣)؛ أي: يَشفَعُ كُلُّ أَلْفٍ فِي سَبعِينَ أَلْفاً كَمَا صَرَّحَت بِهِ رِوَايَةُ ابنِ حِبَّانَ وَالطَّبَرَانِيُّ بِسَندٍ جَيِّدٍ كَمَا كُلُّ أَلْفٍ فِي سَبعِينَ أَلْفاً كَمَا صَرَّحَت بِهِ رِوَايَةُ ابنِ حِبَّانَ وَالطَّبَرَانِيُّ بِسَندٍ جَيِّدٍ كَمَا فَاللهُ اللهُ الكَرِيمُ مِنَ المَكرَمِينَ فِي الدَّارَينِ دُونَ السَّبعِينَ أَلْفاً سَبعُونَ أَلْفاً» (٥)، جَعَلَنَا اللهُ الكَرِيمُ مِنَ المَكرَمِينَ فِي الدَّارَينِ دُونَ وَسَابٍ وَلَا عَذَابٍ وَلَا عَذَابٍ وَلَا عِتَابٍ.

⁽١) ينظر: «تحفة المريد» للباجوري (ص: ١٢٢).

⁽٢) «صحيح البخاري» (٥٧٠٥)، و«صحيح مسلم» (٢١٦).

⁽٣) «سنن الترمذي» (٢٤٣٧)، و «سنن ابن ماجه» (٢٨٦).

⁽٤) «صحيح ابن حبان» (٧٢٤٧)، و«المعجم الكبير» للطبراني (١٢٦/١٧) (٣١٢). وينظر: «فتح الباري» لابن حجر (١١/ ٤١٠).

⁽٥) «مسند البزار» (٦٦٣٦).

وَفِي مَعنَى دُخُولِهِم بِغَيرِ حِسَابٍ قَولَانِ: إِمَّا برَفعِ الحِسَابِ عَنهُم أَصلاً، وَإِمَّا بِرَفعِ حِسَابِ المَناقَشَةِ، قَالَ الإِمَامُ أَبُو المُعِينِ النَّسَفيُّ: يُرفعُ حِسَابُ المَناقَشَةِ عَنِ النَّسَفيُّ: يُرفعُ حِسَابُ المَناقَشَةِ عَنِ الأَنبِيَاءِ وَالمَبَشَّرِينَ بِالجَنَّةِ وَبَعضِ المؤمِنِينَ، دُونَ حِسَابِ العَرْضِ بِأَن يُقَالَ: فَعَلتَ الأَنبِيَاءِ وَالمَبَشَّرِينَ بِالجَنَّةِ وَبَعضِ المؤمِنِينَ، دُونَ حِسَابِ العَرْضِ بِأَن يُقالَ: فَعَلتَ وَعَفُوتُ، فَلَا يُخَالِفُ تَقسِيمَ القُرآنِ كَمَا ظُنَّ، وَمَنْ يُرفَعُ عَنهُم الحِسَابُ يُرْفَعُ عَنهُم الميزانُ. اهـ (۱).

وَقُولُهُ: ﴿فَلَا يُخَالِفُ تَقسِيمِ القُرآنِ ﴾ هُوَ قَولُهُ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِه * فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴾ [الانشقاق:٧-٨] الآية، وَمَعنَى مُنَاقَشَةِ الحِسَابِ استِقصَاؤُهُ، مَأْخُوذٌ مِن: نَقَشَ الشَّوكَةَ: إِذَا استَخرَجَهَا كُلَّهَا، وَنَاقَشَهُ الحِسَابِ اسْتِقصَاؤُهُ، مَأْخُوذٌ مِن: نَقَشَ الشَّوكَةَ: إِذَا استَخرَجَهَا كُلَّهَا، وَنَاقَشَهُ الحِسَابِ إِذَا عَاسَرَهُ فِيهِ، وَاستَقصَى فَلَم يَترُكُ قَلِيلًا وَلَا كَثِيرًاً.

* لَطِيفَةُ: قَالَ الإِمَامُ سُفيَانُ بنُ عُينَةَ: أَبشِرُوا؛ فَإِنَّهُ مَا استَقصَى كَرِيمٌ حَقَّهُ قَطُّ، أَمَا سَمِعتَ قَولَهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَإِذْ أَسَرَّ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا ﴾ إِلَى قَطُّ، أَمَا سَمِعتَ قَولَهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَإِذْ أَسَرَّ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضٍ ﴾ [التحريم: ٣]، فَاللهُ تَبَارَكَ أَكرَمُ قَولِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ عَرَّفَ بَعْضُهُ وَأَعْرَضَ عَن بَعْضٍ ﴾ [التحريم: ٣]، فَاللهُ تَبَارَكَ أَكرَمُ الأَكْرَمِينَ. اهـ، رَوَاهُ الدِّينَورِيُّ فِي «المَجَالَسَةِ» (١).

-243--243--243-

⁽۱) ينظر: «بحر الكلام» (ص: ١٩٣-١٩٤).

⁽٢) «المجالسة» (٣).

- [الإيمانُ بالميزان]

قُولُهُ: (وَاللِيزَانِ)؛ أَي: يَجِبُ الإِيمَانُ بِأَنَّ الميزَانَ حَثَّى ثَابِتٌ يَومَ القِيَامَةِ، قَد دَلَّتْ عَلَيهِ قَواطِعُ السَّمعِ وَإِمكَانُ العَقلِ حيثُ لا يلزمُ مِنْ إِثباتِه مُحَال، وعليه إِجْماعُ أهلِ الحَقِّ قبل ظُهورِ المُخَالِف، فَوَجَبَ التَّصْدِيقُ بِهِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَنَضَعُ الْمُوازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ [الانبياء: ٤٧]، وَقَالَ سُبحَانَهُ: ﴿فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ مَوَازِينُه * فَهُو فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَة ﴾ [القارعة:٦-٧]، وَقَالَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحُقُّ ﴾ [الأعراف: ٨].

وَقَالَ رَسُولُ الله عَلَيْ إِلَّنسِ ﴿ الْطَلْبَنِي عِندَ الميزَانِ ﴾ رَوَاهُ التِّرِمِذِيُّ ، وَقَالَ عَلَى حَسَنٌ غَرِيبٌ ، وَأَحَمُدُ وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ () ، وَقَالَ عَلَيْ : «كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى كَسَنٌ غَرِيبٌ ، وَأَحَمُدُ وَرَجَالُهُ رَجَالُ الصَّحِيحِ اللهِ اللهِ عَلَى المَيْوَانِ ﴾ وَقَالَ عَلَيْ : «مَا أَثْقَلَهُنَّ فِي اللّهَ اللهِ ، وَالْمَدُ الله ، وَاللّهُ أَكْبَرُ ﴾ " ، وَقَالَ عَلَيْ : «وَالحَمدُ الله ، وَاللهُ أَكْبَرُ ﴾ " ، وَقَالَ عَلَيْ : «وَالحَمدُ الله عَلَمُ اللهِ عَلَا الله ، وَسُبحَانَ الله ، وَالْحَمدُ الله ، وَاللّهُ أَكْبَرُ ﴾ . وَقَالَ عَلَيْ : «وَالحَمدُ اللهُ عَلَمُ اللهِ اللهُ وَسُبحَانَ الله ، وَقَالَ عَلَيْ : «مَا مِن شَيءٍ أَثْقَلُ فِي الميزَانِ مِنْ حُسنِ الحُلُقِ » ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ () .

وَعَلَيهِ إِجَمَاعُ أَهلِ السُّنَّةِ وَالجَهَاعَةِ، وَأَنَّهُ يَومَ القِيَامَةِ، والأَحَادِيثُ وَالآثَارُ ثُفِيدُ أَنَّ لِلمِيزَانِ كِفَّتِنِ، قَالَ ﷺ: «فَتُوضَعُ السِّجِلَّاتُ فِي كِفَّةٍ وَالبِطَاقَةُ فِي كِفَّةٍ، فَظَاشَت السِّجِلَّاتُ وَثَقُلَتِ البِطَاقَةُ»، رَوَاهُ التِّرمِذِيُّ وَابنُ مَاجَه، وَقَالَ التِّرمِذِيُّ:

⁽١) «سنن الترمذي» (٢٤٣٣)، و «مسند الإمام أحمد» (١٢٨٢٥).

⁽٢) «صحيح البخاري» (٦٤٠٦)، و «صحيح مسلم» (٢٦٩٤).

⁽٣) أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٩٩٢٣).

⁽٤) «صحيح مسلم» (٢٢٣).

⁽٥) «سنن أبي داود» (٤٧٩٩).

حَسَنٌ غَرِيبٌ (() ، وَعَن سَلَمَانَ ﴿ قَالَ: (يُوضَعُ المَيزَانُ لَهُ كِفَّتَانِ لَو وُضِعَ فِي أَحَدِهِمَا السَّمَاوَاتُ وَالأَرضُ وَمَن فِيهَنَّ لَوسِعَتهُ)، رَوَاهُ اللَّالكَائِيُّ (٢) ، وَرَوَى أَيضاً عَنِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرضُ وَمَن فِيهَنَّ لَوسِعَتهُ)، رَوَاهُ اللَّالكَائِيُّ (٢) ، وَرَوَى أَيضاً عَنِ الجَسَنِ البَصرِيِّ ﴿ قَالَ: (الميزَانُ لَهُ لِسَانٌ وكِفَّتَانِ) (٣) .

وَالْأَكْثَرُ عَلَى أَنَّ الميزَانَ وَاحِدٌ لَا أَكْثَرُ، أَمَّا الجَمعُ في قَولِهِ تَعَالَى: ﴿وَنَضَعُ المُوازِينَ ﴾ [الأنياء: ٤٧]: فَلِلتَّعظِيمِ لَا لِلتَّكثِيرِ، وَأَمَّا الجَمعُ في قَولِهِ سُبحَانَه: ﴿فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ مَوَازِينُه ﴾ [القارعة: ٦]: فَهُوَ جَمعُ «مَوْزُونِ» لَا جَمعُ «مِيزَانٍ»، وعليهِ الرَّازِي، وهو أحدُ احْتهالين للبيضاوِيِّ وَالزَّخَشَرِيِّ (٤٠).

ثُمَّ صَاحِبُ الميزَانِ القَائِمُ عَلَيهِ هُوَ جِبِيلُ عَلَيهِ السَّلَامُ كَمَا رَوَاهُ اللَّالكَائِيُّ (٥).

بَقِيَ أَنَّ الوَزنَ لِلأَعَمَالِ نَفْسِهَا أَم لِلصَّحَائِفِ؟ الجُمهُورُ عَلَى الثَّاني، كما في «إِشَارَات المَرَامِ» لِلبَيَاضِيِّ (()، يَشهَدُ لِلجُمهُورِ نَقلاً حَدِيثُ «البِطَاقَةِ» السَّابِقُ، وَأَمَّا عَقلاً: فَهُو أَنَّ الأَعَمَالَ أَعرَاضٌ لَا تَبقَى فَلَا تُوزَنُ.

وَفِي كِيفِيَّةِ وَزِنِ الأَعْمَالِ أَقْوَالٌ ثَلَاثةٌ:

الأَوَّلُ: تُوزَنُ صُحُفُ الأَعَمَالِ، فَتُوضَعُ الحَسَنَاتُ في كِفَّةٍ، وَالسَّيِّنَاتُ في أُخرَى، وَعَلَيهِ الجُمهُورُ كَمَا سَبَقَ.

⁽۱) «سنن الترمذي» (۲٦٣٩).

⁽۷) ابن ماجه (٤٣٠٠)

⁽۲) «شرح اعتقاد أهل السنة» (۲۲۰۸).

⁽٣) «شرح اعتقاد أهل السنة» (٢٢١٠).

⁽٤) ينظر: «تفسير الرازي» (١٤/ ٢٠٣)، و «تفسير البيضاوي» (٣/ ٦)، و «الكشاف» للزمخشري (٤/ ٧٩٠).

⁽٥) ينظر: «شرح اعتقاد أهل السنة» لللالكائي (٢٢٠٩).

⁽٦) ينظر: «إشارات المرام» للبياضي (ص: ٥٧).

مِنْ النَّانِي: تُجعَلُ الأَعْرَاضُ أَجسَاماً، فَتَكُونُ الْحَسَنَاتُ أَجْسَاماً نُورَانيَّة، وَالسَّيِّئَاتُ أَجْسَاماً ظُلْمَانِيَّة، وَالسَّيِّئَاتُ أَجْسَاماً ظُلْمَانِيَّةً.

الثَّالِثُ: يُوزَنُ الإِنسَانُ نَفسُهُ، فيُؤتَى بالرَّجُلِ العَظِيمِ الجُثَّةِ فَلَا يَزِنُ جَنَاحَ بَعُوضَةٍ، يَشَهَدُ لَهُ ظَاهِرُ قَولِهِ عَلَيْ في حَقِّ ابنِ مَسعُودِ ﴿ لَمَ لَمَا ضَحِكَ الصَّحَابَةُ ﴿ يَسَهَدُ لَهُ ظَاهِرُ قَولِهِ عَلَيْ فِي حَقِّ ابنِ مَسعُودِ ﴿ لَهُ لَمَ الصَّحَابَةُ الصَّحَابَةُ اللَّهُ مَن دَقَةِ سَاقَيهِ: «وَالذِي نَفسِي بِيدِهِ لَمُهُا في الميزَانِ أَثْقَلُ مِن أُحُدٍ»، رَوَاهُ أَحَدُ وَالطَّيَالِسِيُّ وَالحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ ().

ثُمَّ هَل يَعُمُّ وَزِنُ الأَعَمَالِ كُلَّ مُكَلَّفٍ؟ نَبَّهَ الإِمَامُ القُرْطُبِيُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَعُمُّ، وَاستَشْهَدَ لَهُ بِقَولِهِ تَعَالَى: ﴿ يُعْرَفُ اللَّجْرِمُونَ بِسِيمَاهُمْ فَيُؤْخَذُ بِالنَّوَاصِي وَالأَقْدَام ﴾ [الرحن: ٤١]، وَبِتَواتُرِ الأَحَادِيثِ بِدُخُولِ قَومِ الجنَّةَ بِغَيرِ حِسَابِ (٢).

وَكَأَنَّ وَجهَ استِدلَالِهِ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى هُو دُخُولُ الفَاءِ في قَولِهِ تَعَالَى: ﴿ فَيُؤْخَذُ ﴾ أَي: إِذَا عُرِفُوا أُخِذُوا دُونَ وَزنٍ ؛ لأَنَّ الفَاءَ لِلتَّعقِيبِ، وَاللهُ تَعَالَى أَعلَمُ

وَقَد سُئِلَ الإِمَامُ عَلَيٌّ الرُّستُغفَنيُّ عَنِ الكُفَّارِ هَل لَمُم مِيزَانٌ؟ فَقَالَ: لَا، ثُمَّ سُئِلَ مَرَّةً أُخرَى فَقَالَ: لَمُّم مِيزَانٌ، لَكنَّ المرَادَ مِنهُ تَرجِيحُ إِحدَى الكِفَّتَينِ عَلَى الأُخرَى؛ يَعنِي: تَميِيزَ الكُفَّارِ بَعضِهِم عَن بَعضٍ زِيَادَةً في الكُفرِ أَو نُقصَاناً؛ لأَنَّهُم مُتَفَاوِتُونَ بِالعَذَابِ.

قَالَ الإِمَامُ القُونَويُّ رِحِمَهُ الله تَعَالَى: وَهَذَا أَي: ثُبُوتُ الميزَانِ لَهُم _أَصْوَبُ، وَأَمَّا قَولُهُ تَعَالَى: ﴿ فَلاَ نُقِيمُ لَمُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا ﴾ [الكهف: ١٠٥]؛ أي: لا نُكرِمُهُم وَلا نُعَظِّمُهُم، أَفَادَهُ العَلَّامَةُ قَاسمٌ (٣).

⁽١) «مسند الإمام أحمد» (٣٩٩١)، و «مسند الطيالسي» (٣٥٣)، و «المستدرك» (٥٣٨٥).

⁽٢) ينظر: «التذكرة» للقرطبي (ص: ٦٣٢).

⁽٣) ينظر: «حاشية العلامة قاسم على المسايرة» (٢/ ١٢٧).

سي في سيد البيد الأنسور سيد في سيد الأنسور

وَأَمَّا حِكمَةُ الوَزنِ: فَهُوَ ظُهُورُ العَدلِ في العَذَابِ، وَالفَضلِ في العَفوِ، وَتَضعِيفِ الثَّوَابِ، وَظُهُورُ مَرَاتِبِ أَربَابِ الكَمَالِ، وَمَرَاتِبِ أَصحَابِ الكُفْرِ وَالضَّلَالِ.

-203-203-203-

- [الإيمانُ بالجَنَّة والنَّار]

قَولُهُ: (وَالْجَنَّةِ وَالنَّارِ)؛ أي: يَجِبُ الإِيمَانُ بِأَنَّهُمَا حَتُّ ثَابِتٌ، وَأَنَّهُمَا خَلُوقَتَانِ مَوْجُودَتَانِ الآنَ، وأنَّهما لا تَفْنَيانِ أبداً، وعليهِ إجماعُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ، قَالَ الإِمَامُ الأَعظَمُ ﷺ: وَالجَنَّةُ وَالنَّارُ خَلْمُوقَتَانِ اليَومَ، وَلَا تَمُوتُ الحُورُ العِينُ، وَلَا يَفْنَى عِقَابُ الله تَعَالَى وَلا ثَوَابُهُ سَرْ مَدَاً. اهـ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّهَاوَاتُ وَالأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينِ﴾ [آل عمران:١٣٣]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَاتَّقُواْ النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينِ ﴾ [البقرة: ٢٤]، فَقَولُهُ: ﴿أُعِدَّتْ ﴾ فِعلٌ مَاضٍ، وَهُوَ حَقِيقَةٌ في حُصُولِ الفِعْلِ في الزَّمَنِ الماضِي، فَلَا يَجُوزُ العُدُولُ عَنِ الْحَقِيقَةِ إِلَى الْمَجَازِ بِلَا دَلِيلِ، بَلِ الدَّلِيلُ عَلَى خِلَافِهِ، وَقَالَ سُبحَانَهُ: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى * عِندَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى * عِندَهَا جَنَّةُ الْمُأْوَى ﴾ [النجم:١٣-١٥]، وَ«عِندَ» ظَرفٌ لِلمَكَانِ حَقِيقَةً، وَهِيَ مِنَ الأُمُورِ الإِضَافِيَّةِ التي تَقتَضِى طَرَفَينِ لَا يُتَصَوَّرُ أَحَدُهُمَا دُونَ الآخَرِ، فَلَمَّا أَضَافَ مَكَانَ الرُّؤيَةِ إِلَى السِّدرَةِ، وَمَكَانَ الجَنَّةِ إِلَى السِّدرَةِ، فَلَا يُمكِنُ تَصَوُّرُ مَكَانِ الرُّؤيَةِ إِلَّا بِالإِضَافَةِ إِلَى السِّدرَةِ، وَلَا مَكَانِ الْجِئَّةِ إِلَّا بِالْإِضَافَةِ إِلَى السِّدرَةِ، فَلَا بُدَّ مِنَ الوُّجُودِ، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ ﴾ [خافر: ٤٦]، بَيَّنَ اللهُ تَعَالَى أَنَّ العَرْضَ عَلَى النَّارِ قَبلَ يَوم القِيَامةِ، حَيثُ عَطَفَ قَولَهُ سُبِحَانَهُ: ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ ﴾ عَلَى العَرْضِ غُدُوًّا وَعَشِيًّا، وَالعَطفُ لِلمُغَايَرَةَ بَينَ المُتَعَاطِفَينِ، وَعَرضُهُم عَلَى النَّارِ لَم يُوجَدْ حَالَ حَيَاتِهِم قَطْعَاً؛ إِذ كَانُوا فِي أُبَّهَةِ الملكِ، وَالسَّاعَةُ لَم تَقَم بَعدُ، فَلَم يَبْقَ إِلَّا مَا بَعدَ الدُّنيَا وَقَبلَ قِيَامِ السَّاعَةِ وَهُوَ البَرْزَخُ فِي القُبُورِ، فَثَبَتَ المطلُوبُ وَالحَمدُ لله. وَمِنَ الدَّلَائِلِ عَلَى وُجُودِ الجَنَّةِ وَالنَّارِ أَيضاً أَحَادِيثُ المعْرَاجِ المتَوَاتِرَةُ، فَقَد أَخبَرَ الصَّادِقُ المصدُوقُ عَلَيْ بِأَنَّهُ رَآهُمَا، وَمِنهَا حَدِيثُ «الصَّحِيحَينِ»: حَيثُ قَالَ: لَا هَذَكُ الجَنَّةَ فَرَأَيتُ فِيهَا دَارَا، أَو قَصْرَاً، فَقُلتُ: لَمِن هَذَا؟ فَقَالُوا: لِعُمَر بِنِ الْحَطَّابِ، فَأَرَدتُ أَن أَدخُلَ، فَذَكَرتُ غَيرَتَكَ، فَبَكَى عُمَرُ وَقَالَ: أَيْ رَسُولَ الله، الْحَطَّابِ، فَأَرَدتُ أَن أَدخُلَ، فَذَكَرتُ غَيرَتَكَ، فَبَكَى عُمَرُ وَقَالَ: أَيْ رَسُولَ الله، الْحَطَّابِ، فَأَرَدتُ أَن أَدخُلَ، فَذَكَرتُ غيرَتَكَ، فَبَكَى عُمَرُ وَقَالَ: أَيْ رَسُولَ الله، أَعَلَيكَ أَعَارُ هُنَ "، وَقَالَ عَيْ اللهُ وَقَالَ عَيْ اللهُ اللهُ

فَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ تُبَيِّنُ أَنَّ سَبَبَ الحَرِّ وَالبَرْدِ وَالْحُمَّى مِن جَهَنَّمَ وَالعِيَاذُ بِالله تَعَالَى، فَسُبحَانَ مُسَبِّبِ الْأَسبَابِ.

وَأَمَّا أَدِلَّهُ بَقَائِهَا:

فَمِنهَا: قَولُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا هُم بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾ [البقرة: ١٦٧]، وَهِيَ جُملَةُ اسْمِيَّةُ تَدُلُّ عَلَى الدَّوَامِ وَالثُّبُوتِ، وَمِنهَا قَولُهُ سُبحَانَهُ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ بِمَلَةٌ اسْمِيَّةُ تَدُلُّ عَلَى الدَّوَامِ وَالثُّبُوتِ، وَمِنهَا قَولُهُ سُبحَانَهُ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ فَيُرَهَا لِيَذُوقُواْ بِآيَاتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُواْ الْعَذَابَ ﴾ [النساء: ٥٦].

⁽۱) «صحيح البخاري» (٣٢٤٢)، و«صحيح مسلم» (٢٣٩٤) (٢٠).

⁽٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣٢٥٩)، و مسلم في «صحيحه» (٦١٥) (٨٠).

⁽٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣٢٦٠)، و مسلم في «صحيحه» (٦١٧) (١٨٥).

⁽٤) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣٢٦٢)، و مسلم في «صحيحه» (٢٢١٢) (٨٤).

⁽٥) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣٢٦٥).

سي السدر الأنسور سي المساولية

وَمِنهَا: قَولُهُ جَلَّ شَأَنْهُ: ﴿ كُلَّمَا أَرَادُوا أَن يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا ﴾ [السجدة: ٢٠].

وَمِنهَا: قَولُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا ﴾ [الفرقان: ٢٥]؛ أي: مُقِيهًا، وَقَالَ عَزَّ مِن قَائِلٍ: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُواْ مِنَ النَّارِ وَمَا هُم بِخَارِجِينَ مِنْهَا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُقِيمٍ ﴾ [المائدة:٣٧]، وهذا تأكيدٌ بعدَ نَفي الخروجِ، وقالَ: ﴿ لَمُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ ﴾ [نصلت: ٢٨].

وَأَمَّا اليَهُودُ: فَقَالُوا: ﴿ لَن تَمَسَّنَا النَّارُ إِلاَّ أَيَّاماً مَّعْدُودَةً ﴾ [البقرة: ٨٠]، وَقَد وَافَقَهُم ابنُ تَيمِيَةَ وَتَلمِيذُهُ ابنُ القَيِّمِ فَقَالًا بِفَنَاءِ النَّارِ نَسأَلُ اللهَ السَّلَامَةَ في الدِّينِ وَالدُّنيَا وَالآخِرَةِ.

قَالَ الإِمَامُ الأَعظَمُ ﴿ فَإِن قَالَ: _ أَي: المبتَدِعُ المخَالِفُ _ إِنَّهُمَا تَفنيَانِ، فَقُل لَهُ: وَصَفَ اللهُ نَعِيمَهَا بِقَولِهِ: ﴿ لاَ مَقْطُوعَةٍ وَلاَ مَمْنُوعَة ﴾ [الواقعة: ٣٣]، وَمَن قَالَ: هُمَا لَهُ: وَصَفَ اللهُ نَعِيمَهَا بِقَولِهِ: ﴿ لاَ مَقْطُوعَةٍ وَلاَ مَمْنُوعَة ﴾ [الواقعة: ٣٣]، وَمَن قَالَ: هُمَا تَفْنَيانِ بَعدَ دُخُولِ أَهلِهِمَا فِيهِمَا فَقَد كَفَرَ بِالله تَعَالَى؛ لأَنّهُ أَنكرَ الخُلُودَ فِيهِمَا. اه (١٠). وَسَيأتِي مَزِيدُ بَيَانٍ وَنُصُوصٍ عَلَى ذَلِكَ إِن شَاءَ اللهُ تَعَالَى.

وَأَمَّا الْحَدِيثُ الذِي رَوَاهُ البَزَّارُ وَالطَبَرَانِيُّ: «يَأْتِي عَلَى جَهَنَّمَ زَمَانٌ تَخْفِقُ أَبُواجُهَا، لَيسَ بِهَا أَحَدُّ؛ أَي: مِنَ الموَحِدِّينَ» (٢)، فَهُوَ إِن صَحَّ فَقَد فَسَّرَهُ الرَّاوِي نَفْسُهُ؛ لأَنَّ جَهَنَّمَ طَبَقَةُ العُصَاةِ مِنَ المؤمِنِينَ، فَلَا حُجَّةَ لَهُم فِيهِ أَصلاً.

وَسُمِّيَتِ الجَنَّةُ بِذَلِكَ؛ إِمَّا تَشبِيهَا لَمَا بِجَنَّةِ الأَرضِ؛ أَي: بِكُلِّ بُستَانٍ ذِي شَجَرٍ يَسْتُرُ بِأَشجَارِهِ الأَرضَ، وَإِمَّا لِسَترِ نَعِيمِهَا عَنَّا، وَهِيَ ثَمَانِيَةٌ:

الفِردَوسُ: وَهِيَ أَفضَلُهَا وَأَعلَاهَا، وَالفِردَوسُ مُذَكَّرٌ، وَإِنَّهَا أُنِّثَ؛ لأَنَّ المعنيَّ

⁽١) ينظر: «الفقه الأبسط» للإمام الأعظم (ص: ٥٦).

⁽٢) «مسند البزار» (٢٤٧٨)، «المعجم الكبير» للطبراني (٨/ ٢٤٧) (٢٩٦٩).

سَهُ مَنْ مَنْ مَنْ مَنْ مَنْ مَنْ وَاللَّهُ وَاللّهُ وَا لَا اللّهُ وَاللّهُ وَا لَا الللّهُ وَاللّهُ ول

وَجَنَّةُ عَدنٍ: أَي: الإِقَامَةِ الدَّائِمَةِ وَالْخُلدِ، يُقَالُ: عَدَنَ فِي الموضِعِ: إِذَا أَقَامَ فِيهِ، وَلَخِمَةُ، وَلَمْ يَبرَحْ مِنهُ.

وَدَارُ الْمُقَامِ: المَقَامُ بالضَّمِّ: مَوضِعُ الإِقَامَةِ، وَبِالفَتحِ: الإِقَامَةُ.

وَجَنَّةُ النَّعِيمِ: أي: النَّعِيمِ الدَّائِمِ.

وَدَارُ الْخُلدِ: أي: البَقَاءِ.

وَدَارُ الْقَرَارِ: أَي: الْإستِقرَارِ.

وَدَارُ الْجَلَالِ: أي: العَظَمَةِ.

وَجَنَّةُ الْمَأْوَى: أَي: المرجِعِ وَالمبِيتِ.

وَدَارُ السَّلَامِ: الدَّارُ: الجَنَّةُ، وَالسَّلَامُ هُوَ اللهُ، أَو دَارُ السَّلَامَةِ.

وَأَمَّا النَّارُ: فَسُمِّيَت بِذَلِكَ؛ لِلَهَيبِهَا البَادِي لِأَهلِ الموقِفِ، وَهِيَ دَارُ العِقَابِ الحَاوِيَةُ عَلَى سَبع دَرَكَاتٍ:

جَهَنَّمُ: إِمَّا اسْمٌ عَرَبِيٌّ، وَسُمِّيَت بِهِ؛ لِبُعدِ قَعرِهَا، يُقَالُ: رَكِيَّةٌ جِهِنَّامٌ؛ أَي: بَعِيدَةُ القَعرِ، وَإِمَّا اسمٌ أَعَجَمِيٌّ، وَعَلَيهِ أَكثَرُ النَّحْوِيِّينَ، فَمَنعُ الصَّرفِ يَجرِي في الحَالَينِ بَمَا يُنَاسِبُهُ.

وَلَظَى: اللَّظَى: اللَّهَبُ الحَالِصُ، سُمِّيَت بِهِ؛ لِتَوَقُّدِهَا وَتَلَهُّبِهَا، وَشِدَّتِهَا، وَهُوَ اسمٌ غَيرُ مُنَوَّنٍ لِلعَلَمِيَّةِ وَالتَّانِيثِ؛ لأَنَّ أَسهَاءَ الإِنَاثِ لَا تُصرَفُ في المعرِفَةِ فَرقاً بَينَ الذَّكَرِ وَالأُنثَى. وَالْحُطَمَةُ: سُمِّيَت بِهِ؛ لِحَطْمِهَا وَكَسْرِهَا مَا يُقذَفُ فِيهَا. وَالسَّعِيرُ: هِيَ النَّارُ المُلتَهِبَةُ الحَرَّاقَةُ.

وَسَقَرُ: إِمَّا اسْمٌ أَعجَمِيٌّ، فَيَكُونُ مَنعُهُ مِنَ الصَّرِفِ لِلعَلَمِيَّةِ وَالعُجْمَةِ، وَإِمَّا عَرَبِيٌّ مُشتَّقٌ مِنَ الإِذَابَةِ؛ لأَنَّهَا تُذِيبُ الأَجسَامَ، مِنْ سَقَرَتهُ النَّارُ: إِذَا أَذَابَتهُ.

وَالْجَحِيمُ: هِيَ النَّارُ عَلَى النَّارِ، وَالْجَمرُ عَلَى الْجَمرِ، سُمِّيَت بِهِ؛ لِكَثرَةِ وَقُودِهَا، وَالْجَمرُ عَلَى الْجَمرِ، سُمِّيَت بِهِ؛ لِكَثرَةِ وَقُودِهَا، مِن قَولِهِم: جَحَمتُ النَّارُ: إِذَا أَكثرتَ وَقُودَها، وَلَاشَكَّ أَنَّ وَقُودَهَا النَّاسُ وَالْجِجَارَةُ، فَهُو كِنَايَةٌ عَن كَثرَةِ أَهلِهَا، وَعَن شِدَّتِهَا.

وَالْهَاوِيَةُ: سُمِّيَت بِهِ ؛ لِتَسَفُّلِها وَعُمقِهَا. وَهِيَ التي لَا يُدرَكُ قَعْرُها، نَسأَلُ اللهَ الكَريمَ أَن يَقِينَا حَرَّهَا وَعَذَابَهَا آمِينَ.

قَولُهُ: (كُلُّهُ حَقٌّ) الضَّمِيرُ يَعُودُ لِلحِسَابِ وَمَا بَعدَهُ، وَكَلِمَةُ «حَقّ» لَهَا مَعْنِيَانِ: الأَوَّلُ: الشَّيءُ الحَقُّ؛ أَي: الثَّابِتُ حَقِيقَةً، وَالثَّانِي: الصِّدْقُ وَالصَّوَابُ، وَفِي الأَوَلِ الشَّيءُ الحَقُّ؛ أَي: الثَّابِتُ حَقِيقَةً، وَالثَّانِي: الصِّدُقُ وَالصَّوَابُ، وَفِي الطَّقَوالِ، اصطلِلَاحِ أَهلِ المَعَانِي: هُوَ الحُكمُ المطَابِقُ لِلوَاقِعِ، وَيُطلَقُ عَلَى الأَقوالِ، وَالأَديَانِ. وَالأَديَانِ.

-200-200-200

∙⊚∕©₽⊙**∙**⊙∙

ا يَستَحِيلُ أَن يَكُونَ اللهُ تَعَالَى وَاحِدًا مِن طَرِيقِ العَدَدِ]

قُولُهُ: (لَا مِن طَرِيقِ العَدَدِ عَيرُ مُحْتَصِّةٍ بِالله تَعَالَى، بَل هُوَ لازِمٌ بَيِّنٌ لِكُلِّ جُزئِيٍّ حَقِيقِيِّ، الوَحْدَةَ مِن طَرِيقِ العَدَدِ عَيرُ مُحْتَصِّةٍ بِالله تَعَالَى، بَل هُو لازِمٌ بَيِّنٌ لِكُلِّ جُزئِيٍّ حَقِيقِيِّ، فَالنَّفيُ في كَلَامِهِ عَنْ نَفيٌ لِإِرَادَةِ العَدَدِ، وَلَيسَ نَفْيَ الوَحدةِ العَدَدِيَّةِ نَفسِهَا، وَإِلَيهِ فَالنَّفيُ في كَلَامِهِ عَنْ نَفيٌ الإِرَادَةِ العَدَدِ»؛ أي: مِن مَقْصِدِه؛ إذ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الأَعدَادِ لَهُ أَشَارَ بِقَولِهِ: «لا مِن طَرِيقِ العَدَدِ»؛ أي: مِن مَقْصِدِه؛ إذ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الأَعدَادِ لَهُ أَشَارَ بِقَولِهِ: «لا مِن طَرِيقِ العَدَدِ»؛ أي: مِن مَقْصِدِه؛ إذ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الأَعدَادِ لَهُ أَشَارَ بِقُولِهِ: وَالتَّرُعِ، وَهُو دَلِيلُ التَّرَكُّبِ الذِي هُو أَمَارَةُ الإِفْتِقَارِ وَالحُدُوثِ، فَلَا العَدَدُ يُطلَقُ وَيُرَادُ بِهِ مَبدَأُ الحِسَابِ، فَيُقَالُ: وَاحِد، اثنَان، ثَلَاثَة ... وَهَكذَا، فَلَا العَدَدُ يُطلَقُ وَيُرَادُ بِهِ مَبدَأُ الحِسَابِ، فَيُقَالُ: وَاحِد، اثنَان، ثَلَاثَة ... وَهَكذَا، فَلَا الْعَدَدُ يُطلَقُ وَيُرادُ بِهِ مَبدَأُ الحِسَابِ، فَيُقَالُ: وَاحِد، اثنَان، ثَلَاثَة ... وَهَكذَا، فَلَا أَنْ مُعُولًا عَلَى البَارِي تَعَالَى مِن وُجُوهٍ:

مِنهَا: أَنَّ المعدُودَ مَحدُودٌ، وَالمحدُودُ حَادِثٌ مَقهُورٌ ﴿ وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ﴾ [الأنعام: ١٨].

وَمِنهَا: أَنَّهُ إِذَا أُضِيفَ إِلَيهِ ثَانٍ كَانَ أَكثَرَ مِنهُ، فَيَكُونُ نَاقِصَاً، وَهُوَ أَمَارَةُ الإفتِقَارِ ﴿وَاللهُ الْغَنِيُّ وَأَنتُمُ الْفُقَرَاء﴾ [ممد: ٣٨].

وَمِنهَا: أَنَّهُ لَا يَكُونُ ثَانِياً إِلَّا بَعدَ انقِضَاءِ الأَوَّلِ وَنَسخِ وَحدَتِهِ، وَاللهُ سُبحَانَهُ ﴿ هُوَ اللَّهِ اللَّهُ اللَّ

وَمِنهَا: أَنَّكَ إِذَا مَايَزتَ بَينَ المعدُودَاتِ، فَإِنَّكَ لَا تَنتَقِلُ إِلَى الثَّانِي إِلَّا بَعدَ انتِهَاءِ حُدُودِ الأَوَّلِ وَأَبِعَادِهِ ذِهْنَا أَو خَارِجًا، وَاللهُ تَعَالَى مُتَعَالٍ عَنِ الحُدُودِ وَالغَايَاتِ.

وَمِنهَا: أَنَّ الأَعدَادَ بَينَهَا تَشَابُهُ وَاشْتِرَاكٌ وَلَو فِي الْعَدِّ، وَاللهُ سُبِحَانَهُ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [الشورى: ١١]. وَمِنهَا: وَهُوَ أَشَدُّهَا بُطلَانَاً أَنَّهُ لَو كَانَ وَاحِداً مِن جَهَةِ العَدَدِ لَاحتَمَلَ ثَانِياً وَثَالِثاً... وَهَكَذَا.

وَمِنهَا: أَنَّ الأَعدَادَ بَينَهَا تَجَانُسٌ، وَاللهُ سبُحَانَهُ مُنَزَّهُ وَمُتَعَالٍ عَنِ الجِنسِيَّة، وَقَد كَفَرَ مَنْ جَعَلَهُ تَعَالَى مِن جِنسِ غَيرِهِ حِينَ قَالُوا: ﴿ ثَالِثُ ثَلاَثَةٍ ﴾ [المائدة: ٧٧]، فَجَعَلُوهُ سُبحَانَهُ مِن جِنسِ المعدُودِ قَبلَهُ.

قَالَ إِمَامُ المُدَى أَبُو مَنصُورٍ ﴿ وَإِذَا ثَبَتَ القَولُ بِوَحدَانِيَّةِ الله تَعَالَى وَالأُلُوهِيَّةِ لَهُ لَا عَلَى جِهةِ وَحدَانِيَّةِ العَدَدِ؛ إِذ كُلُّ وَاحِدٍ فِي العَدَدِ لَهُ نِصفٌ وَأَجزَاءٌ، لَزِمَ القَولُ بِتَعَالَيهِ عَنِ الأَسْبَاهِ وَالأَضدَادِ؛ إِذ فِي إِثْبَاتِ الضَّدِّ نَفِيُ إِلْهَيَّتِهِ، وَفِي التَّشَابُهِ نَفيُ وَحدَانِيَّتِهِ؛ إِذ الحَلقُ كُلُّهُم تَحتَ اسمِ الأَسْكَالِ وَالأَضدَادِ، وَهُمَا عَلَمَا احتَالِ الفَنَاءِ وَالعَدَمِ، وَنَفي التَّوجِيدِ عَنِ الحَلقِ، وَاللهُ وَاحِدٌ لَا شَبِيهَ لَهُ، دَائِمٌ قَائِمٌ لَا ضِدَّ لَهُ وَالعَدَمِ، وَنَفي التَّوجِيدِ عَنِ الحَلقِ، وَاللهُ وَاحِدٌ لَا شَبِيهَ لَهُ، دَائِمٌ قَائِمٌ لَا ضِدَّ لَهُ وَلَا نَدُى وَلَا نَدُولُ اللهَ وَاحِدٌ لا شَبِيهَ لَهُ، دَائِمٌ قَائِمٌ لَا ضِدَّ لَهُ وَلَا نَدُى وَلَا نَدُولُ اللّهُ وَاحِدٌ لا شَبِيهَ لَهُ، وَاعِمُ وَلِكَ أَنَّ كُلّ وَلَا اللّهُ وَلَا نَا عَلَا عَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَاحِدٌ لا شَبِيهِ وَهُمَا عَلَى اللّهُ وَاحِدٌ لا شَعْرَفُ وَالْحَرِياءِ، وَالسَّلْطَانِ، وَوَاحِدٌ فَيَكُونُ أَقَلُّهُ النَيْنِ، وَكُلُّ ذِي ضِدٍّ تَحَتَ الْفَنَاءِ؛ إِذ يُهلِكُ ضِدَّةً يَقْ العَظَمَةِ وَالكِبِرِيَاءِ، وَالسَّلْطَانِ، وَوَاحِدٌ فَيَاللهُ وَالْكِبِرِيَاءِ، وَالسَّلْطَانِ، وَوَاحِدٌ فَيَالَ القَولُ فِيهِ بِالجِسْمِ وَالعَرَضِ. الهَ وَالعَرْضِ. المَالَ القَولُ فِيهِ بِالجِسْمِ وَالعَرَضِ. المَالَ القَولُ فِيهِ بِالجِسْمِ وَالعَرَضِ. المَالَ القَولُ فِيهِ بِالجِسْمِ وَالعَرَضِ. المَالَ المَالَ القَولُ فِيهِ بِالجِسْمِ وَالعَرَضِ. المَالَ المَولُ القَولُ فِيهِ بِالجِسْمِ وَالعَرَضِ. المَالَ المَالَ القَولُ فِيهِ بِالجَسْمِ وَالعَرَضِ. المَالْوَلُ فَيهِ المَالَولُ المَالَ الْقَولُ فِيهِ بِالْمِسْمِ وَالعَرَضِ. المَالْ المَولُ المَالِولُ المَالِ المَالِولُ المَالْ المَالَ المَالَ المَالِولُ المَالْمُ المَالِ المَالْمُ المَالِولُ المَالِولُ المَالِولُ المَالْمُ المَالْمُ المَالْمُ المَالِولُ المَالِولُ المَالِولُ المَالِهُ المَالْمُ المَالِولُ المَالِولُ المَالِولُ المَالْمُولُ المَالِولُ المَالَ المَالْمُ المَالِولُ المَالْمُ المَالْمُ المَالِولُ المَالِولُ المَالْمُ المَالِهُ المَالِقُولُ المَالِقُولُ المَالِمُ المَال

ثُمَّ بَعدَ أَن صَرَّحَ الإِمَامُ ﴿ بِنَفَيِ إِرَادَةِ كُونِهِ تَعَالَى وَاحِداً مِن طَرِيقِ العَدَدِ، أَرَادَ رَفْعَ وَدَفعَ مَا يَحْتَمِلُهُ لَفظُ «الوَاحِدِ»، فَقَالَ: (لَكِن) هُوَ سُبحَانَهُ وَاحِدٌ (مِن طَرِيقِ أَنَّهُ لَا شَرِيكَ لَهُ) وَهُوَ الوَاحِدُ الْحَقِيقِيُّ، وَهُوَ مَا يَكُونُ مُنَزَّهَ الذَّاتِ عَن أَنحَاءِ طَرِيقِ أَنَّهُ لَا شَرِيكَ لَهُ) وَهُوَ الوَاحِدُ الْحَقِيقِيُّ، وَهُوَ مَا يَكُونُ مُنَزَّهَ الذَّاتِ عَن أَنحَاءِ

⁽١) يُنظَر: «كتاب التوحيد» لأبي منصور الماتُريديِّ (ص: ٣٣).

التَّركِيبِ وَالتَّعَدُّدِ، وَمَا يَستَلزِمُ أَحَدَهُمَا؛ كَالجِسمِيَّةِ وَالتَّحَيُّزِ، وَالمَشَارَكَةِ في حَقِيقَةِ الإِلْهِيَّةِ وَخُواصِّهَا؛ كُوجُوبِ الوُجُودِ، وَالقُدرَةِ الذَّاتِيَّةِ، وَالحِكمةِ التَّامَّةِ المقتضِيةِ لِلأَّلُوهِيَّةِ، وَبعِبَارَةٍ أُخرَى: هُوَ الوَاحِدُ الذِي لَا يَتَجَزَّأُ، وَلَا يُثَنَّى بِمَعنَى استِحَالَةِ لِلأَّلُوهِيَّةِ، وَبعِبَارَةٍ أُخرَى: هُو الوَاحِدُ الذِي لَا يَتَجَزَّأُ، وَلَا يُثَنَّى بِمَعنَى استِحَالَةِ الإنقِسَامِ في ذَاتِهِ، وَأَمَّا أَنَّهُ لَا يُثَنَّى؛ أي: مُنفَرِدٌ بِخُصُوصِ وُجُودِهِ تَفَرُّداً لَا يُتَصَوَّرُ أَن يُشُورِكُ بِخُصُوصِ وُجُودِهِ تَفَرُّداً لَا يُتَصَوَّرُ أَن يُشَور لَا يَجُودُ أَن يَكُونَ مِن لَوازِمِ الإِلَاهِيَّةِ ضَرُورَة لَا سَتَلزَمَ المُحَالَ؛ فَإِنَّ مَا بِهِ التَّايُّذُ لَا يَجُوزُ أَن يَكُونَ مِن لَوازِمِ الإِلَاهِيَّةِ ضَرُورَة الشَيْرَاكِهَا، بَل مِن العَوَارِضِ، فَيَجُوزُ مُفَارَقَتُهَا، فَتَرَقِعُ الإِثنينِيَّةُ فَيَلزَمُ جَوَازُ وَحَدَةِ الإِثنينِيَّةُ فَيلزَمُ جَوَازُ وَحَدَة الإِثنينِ وَهُو مُحَالً.

وَاعلَم _ عَافَاكَ اللهُ تَعَالَى _ أَنَّهُ لَيسَ المرَادُ مِن نَفيِ الأَجزَاءِ عَن ذَاتِهِ تَعَالَى إِثْبَاتَ مَفهُومِهِ ، بِأَن تَكُونَ ذَاتُهُ تَعَالَى جُزءًا لاَيَتَجَزَّأَ، وَهُو مَا يُسَمَّى بِالجَوهِرِ الفَرْدِ ، وَهُو لَا عَانَ كَذَلِكَ لَزِمَهُ التَحَيُّزُ المستلزِمُ لِلاحتِيَاجِ ، وَالإِمكَانِ ، وَالحُدُوثِ ، وَهُو لأَنَّهُ لُو كَانَ كَذَلِكَ لَزِمَهُ التَحَيُّزُ المستلزِمُ لِلاحتِيَاجِ ، وَالإِمكَانِ ، وَالحُدُوثِ ، وَهُو مُنَافِ لِلوُجُوبِ الذَّاتِيِّ ، تَعَالَى اللهُ عَن ذَلِكَ عُلُوّاً كَبِيراً ، وَذَلِكَ أَنَّ لِلجَوهِرِ تَحَقُّقَ فَي نَفسِهِ ، وَهُو الوُجُودُ المقَابِلُ لِعَدَمِهِ ، وَتَحَقُّقُ فِي مَكَانِهِ ، وَهُو حُصُولُهُ فِيهِ ، وَخُوهُ الجُوهِرِ عَن أَعرَاضِهِ مُعَتَنِعٌ عِندَ أَهلِ الحَقِّ ، مُفرَداً كَانَ الجَوهرُ أَو مُرَكَّباً مَعَ وَخُلُو الجُوهرِ عَن أَعرَاضِهِ مُعَتَنِعٌ عِندَ أَهلِ الحَقِّ ، مُفرَداً كَانَ الجَوهرُ أَو مُرَكَّباً مَع وَحُوهُ إِنَّا هُو مُنَافِ إِنْ الجُوهرِ وَتَشَخُّصُه إِنَّا هُو بَعَر أَعْ وَلَي اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَالَى اللهُ عَن اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَن اللهُ عَلَا اللهُ عَن اللهُ عَلَى اللهُ عَن المُوهِ وَتَشَخُّصُهُ إِنَّا هُو مُرَكَّباً مَع جُوهُ إِنْ الْحَوْرُ اللهُ عَلَى اللهُ

وَهَذَا مِنَ الْإِمَامِ ﴿ شُرُوعٌ فِي الصِّفَاتِ الذَّاتِيَّةِ السَّلبِيَّةِ الْإعتِبَارِيَّةِ، وَهِيَ التي يَكُونُ الْإِتِّصَافُ بِهَا مِن غَيرِ قِيَامٍ مَعنَىً بِهِ سُبحَانَهُ، فَلَا وُجُودَ لَمَا حَقِيقَةً، بَل يَعْتَبِرُها المُعتَبِرُ بعَقلِهِ، وَسُمِّيَت سَلبِيَّةً؛ لِسَلبِهَا عَقلاً مَا يَستَحِيلُ عَليهِ تَعَالَى.

اصِفةُ الوّحْدانيّة]

وَأُوَّلُ صِفَةٍ ذَكَرَهَا الإِمَامُ ﴿ هِيَ الوَحْدَانِيَّةُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَإِلَـهُكُمْ إِلَهُ وَاحِدٌ ﴾ [البقرة: ١٦٣]، وَهِي نَفيُ الشَّرِيكِ وَالمثيلِ وَالشَّبِيهِ لَهُ جَلَّ شَأَنُهُ، فَقُولُه ﴿ وَاللهُ تَعَالَى وَاحِدٌ ﴾ [البقرة: ١٦٣]، وَهِي نَفيُ الشَّرِيكِ وَالمثيلِ وَالشَّبِيهِ لَهُ جَلَّ شَأَنُهُ، فَقُولُه ﴿ وَاللهُ تَعَالَى وَاحِدٌ ﴾ والدَّاتِ: فَهِي تَسْمَلُ نَفي الإَثنينيَّةِ، وَهِي سَلْبُ الكَثْرَةِ عَن ذَاتِهِ تَعَالَى، بِمَعنَى نَفي التَّرَكُّبِ في ذَاتِهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ، وَنَفي أَن يَكُونَ لَهُ ثَانٍ وَشَرِيكٌ، وَهُو مَا يُعَبَّرُ عَنهُ اصطلاحاً بِنَفي الكَّمِّ الْمُعَلِي وَلَي اللَّيْصِلُ ، وَالْكُمِّ المُنْصِلِ ، أَمَّا المَتَّصِلُ : فَنَفيُ التَّرَكُّبُ في الذَّاتِ ؛ فَإِنَّهُ عَدَدُ الكَمِّ الْمُتَصِلِ ، وَالكَمِّ المُنْصِلِ ، وَهُو أَمَارَةُ الإحتِيَاجِ وَالإِفتِقَادِ ، وَلَو كَانَ كَذَلِكَ لَأَسْبَهَ الْحَوَادِثَ ، وَأَمَّا الكَمُّ المُنْصِلُ فَهُو : نَفيُ وُجُودِ ذَاتٍ تُشبِهُ ذَاتَهُ سُبحَانَهُ .

وَأَمَّا الوَحْدَةُ فِي الصِّفَاتِ: فَمَعنَاهَا نَفيُ الاِثنينِيَّةِ عَنهَا اتَّصَالاً وَانفِصَالاً، وَأَمَّا نَفيُ الاِثنينِيَّةِ عَنهَا اتَّصَالاً وَانفِصَالاً، أَمَّا نَفيُ الاِتِّصَالِ فِيهَا: فَمَعنَاهُ: أَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِن صِفَاتِهِ سُبحَانَهُ لَا تَتَعَدَّدُ؛ لأَنَّ التَّعَدُّدَ دَلِيلُ الغَيْرِيَّةِ وَالتَّرَكُّبِ، وَهُو دَلِيلُ الحُدُوثِ، فَإِرَادَتُهُ تَعَالَى وَاحِدَةٌ، وَقُدرَتُهُ وَاحِدَةٌ، وَعُلَامُهُ وَاحِدٌ، وَكَلَامُهُ وَاحِدٌ، وَكَذَا سَائِرُ صِفَاتِهِ سَبُحَانَهُ الذَّاتِيَّةِ وَالفِعلِيَّةِ، وَالفِعلِيَّةِ، لَا خِلَافَ فِيهِ بَينَ أَهلِ الحَقِّ رَفَعَهُم اللهُ تَعَالَى.

وَأَمَّا نَفيُ الكمِّ المنفَصلِ: فَهُو أَنَّهُ لَا تُوجَدُ صِفَةٌ تُشبِهُ صِفَاتِهِ سُبحَانَهُ، وَمَعنَى الكَمِّ المذكُورِ هُوَ المقدَارُ عَلَى الرَّاجِح،

وَأَمَّا الوَحدَةُ فِي أَفعَالِهِ تَعَالَى: فَمَعنَاهَا نَفيُ الاِثنَينِيَّةِ فِي فِعلِهِ، بِمَعنَى أَنَّهُ لَا مُؤَثِّرَ إِيجَاداً وَإِعدَاماً وَلَا خَالِقَ إِلا هُو؛ إِذ كُلُّ مَنْ سِوَاهُ تَعَالَى عَاجِزٌ لَا تَأْثِيرَ لَهُ فِي مُؤَثِّرَ إِيجَادِ الأَشيَاءِ وَخَلْقِهَا وَاختِرَاعِهَا، وَالكَمُّ بِتَشدِيدِ الميمِ؛ لأَنَّ «كَم» اسْمُ نَاقِصٌ عِندَ

سَنْ مُنْ مَنْ مُنْ مُنْ مُنْ مُنْ أَلْنَاقِصَةُ إِذَا صُيِّرَت أَسمَاءً تَامَّةً بِإِدخَالِ الأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَيهَا أُو النَّاحِوِيِّينَ، وَالأَسمَاءُ النَّاقِصَةُ إِذَا صُيِّرَت أَسمَاءً تَامَّةً بِإِدخَالِ الأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَيهَا أُو بِإِعرَابِهَا، يُشَدَّدُ مَا هُوَ مِنهَا عَلَى حَرفَينِ وَحَرفٍ. اهـ، «مَفَاتِيحُ العُلُومِ»، وَمِثلُهُ في بإعرَابِهَا، يُشَدَّدُ مَا هُوَ مِنهَا عَلَى حَرفَينِ وَحَرفٍ. اهـ، «مَفَاتِيحُ العُلُومِ»، وَمِثلُهُ في «تَاج العَرُوسِ»، وَ «الصَّحَاحِ» (۱).

* فَائِدَةٌ: فِي الفَرقِ بَينَ قُولِ: «وَحدَهُ»، وَبَينَ قُولِ: «لَا شَرِيكَ لَهُ»:

وَهُوَ أَنَّ الأَوَّلَ يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ الشَّرِيكِ الْتِزَامَا، وَالثَّانِيَ يَدُلُّ عَلَيهِ مُطَابَقَةً؛ لِذَكُرُ «لَا شَرِيكَ لَهُ» بَعد «وَحدَهُ»؛ زِيَادَةً في التَّوكِيدِ المناسِبِ لَقَامِ التَّوحِيدِ.

-202-202-202-

⁽١) ينظر: «مفاتيح العلوم» (ص: ١٦٧)، و «تاج العروس»، و «الصحاح»، مادة: (كم).

الْكُورُ الْوَحْدانيَّة] الْمُ

ثُمَّ اعلَم _ علَّمَنَا اللهُ تَعَالَى وَإِيَّاكَ _ أَنَّ دَلِيلَ الوَحدَانِيَّةِ عَقِلِيٌّ وَنَقِلِيُّ، وَقَد استَدَلَّ الإِمَامُ الرَّازِيُّ بِمَئَةٍ وَعِشرِينَ دَلِيلًا عَلَيهَا، لَكِنَّ المشهُورَ هُوَ دَلِيلُ التَّمَانُعِ، وَكَرَهُ الإِمَامُ أَبُو البَقَاءِ في «الكُلِّيَّات» (١٠).

أَمَّا الدَّلِيلُ النَّقِلِيُّ: فَقُولُهُ تَعَالَى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِا آهِةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الأنبياء: ٢٢]، وَمَعنَى «فَسدَتَا»؛ أَي: لَم تُوجَدَا، وَ «إِلَّا» فِي الآية بِمَعنَى «غَير»، وَلَا يَجُوزُ أَن تَكُونَ أَدَاةَ استِثنَاءِ؛ كَي لَا يَفْسُدَ المعنَى؛ لأَنَّهُ يَكُونُ حِينَئِذِ: «لَو كَانَ فِيهِمَا آلِمَةٌ لَيسَ مَعَهُمَا اللهُ لَفَسَدَتًا»، فَيَكُونُ مَفْهُومُهُ: «لَو كَانَ فِيهِمَا آلِمَةٌ مَعَهُمَا اللهُ لَفَسَدَتًا»، فَيَكُونُ مَفْهُومُهُ: «لَو كَانَ فِيهِمَا آلِمَةٌ مَعَهُمَا اللهُ لَقَسُدَا»، وَهُو بَاطِلٌ قَطعًا.

وَبَيَانُ الآيَةِ: أَنَّ لُزُومَ استِحَالَةِ وُجُودِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرضِ بِلُزُومِ تَعَدُّدِ الآلِمَةِ، وَانتِفَاءُ اللَّازِمِ وَهُو عَدَمُ وُجُودِهِمَا المَعَبَّرُ عَنهُ بِالفَسَادِ مَعلُومٌ قَطعاً؛ لِوُجُودِهِمَا حِسَّا، فَالملزُومُ وَهُوَ التَّعَدُّدُ مِثلُهُ، فَإِذَا انتَفَى الفَسَادُ انتَفَى التَّعَدُّدُ.

~248~~248~~248~

⁽١) ينظر: «الكليات» لأبي البقاء (ص: ٩٣٣).

- [بُرْهانُ التَّمانُع]

وَتَقرِيرُ بُرِهَانِ التَّمَانُعِ مِن وَجهِ آخَرَ: هُو أَنَّهُ لَو عُيِّنَ جِسمٌ مِنَ الأَجسَامِ مَثَلاً، فَهَل يَقدِرُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنهُمَا عَلَى أَن يَخلُق فِيهِ فِي وَقتٍ وَاحِدٍ أَحَدُهُمَا حَرَكَةً وَالآخَرُ فَهَل يَقدِرُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنهُمَا عَلَى أَن يَخلُق فِيهِ فِي وَقتٍ وَاحِدٍ أَحَدُهُمَا حَرَكَةً وَالسُّكُونُ مُسكُونَا ، فَإِن فُرِضَ إِيجَادُهُمَا مَعَا حَرَكَةً وَسُكُوناً فِي وَقتٍ وَاحِدٍ مُحَكِنٌ مَقدُورٌ لِكُلِّ مِنهُمَا، وَإِن فُرِضَ إِيجَادُهُمَا مَعَا حَرَكَةً وَسُكُوناً فِي وَقتٍ وَاحِدٍ مُعَكِنٌ مَقدُورٌ لِكُلِّ مِنهُمَا، وَإِن فُرِضَ إِيجَادُهُمَا مَعَا حَرَكَةً وَسُكُوناً فِي وَقتٍ وَاحِدٍ فِي عَكلٌ وَاحِدٍ لَزِمَ المَحَالُ، وَهُو اجتِمَاعُ النَّقِيضَينِ، وَإِن أُوجَدَ أَحَدُهُمَا الحَرَكَةَ فَلَا فِي عَكلٌ وَاحِدٍ لَزِمَ المَحَالُ، وَهُو اجتِمَاعُ النَّقِيضَينِ، وَإِن أُوجَدَ أَحَدُهُمَا الحَرَكَةَ فَلَا يَقدَدُ الآخَرُ عَلَى إِيجَادِ السُّكُونِ فِي المَحلِّ نَفسِهِ فِي الوَقْتِ نَفسِهِ، فَيكُونُ عَاجِزاً عَمَّا كَانَ قَادِراً عَلَيهِ، وَهُو تَعجِيزٌ مِن أَحدِهِمَا لِلآخَرِ؟ وَيُجَرَى الإستِدلَالُ عَلَى ذَلكَ كَانَ قَادِراً عَلَيهِ، وَهُو تَعجِيزٌ مِن أَحدِهِمَا لِلآخَرِ؟ وَيُجَرَى الإستِدلَالُ عَلَى ذَلكَ كَانَ قَادِراً عَلَيهِ، وَهُو تَعجِيزٌ مِن أَحدِهِمَا لِلآخَرِ؟ وَيُجَرَى الإستِدلَالُ عَلَى ذَلكَ

بِقِيَاسِ افْتِرَاضِيٍّ مُرَكَّبٍ مِن شَرطِيَّةٍ مُتَّصِلَةٍ وَحَمْلِيَّةٍ، فَيْقَالُ: لَو أَمكَنَ التَّعَدُّدُ لَأَمكَنَ التَّانُعُ، وَإِمكَانُ التَّعَدُّدِ مُحَالٌ. التَّانُعُ، وَإِمكَانُ التَّعَدُّدِ مُحَالٌ.

وَإِلَيكَ وَجِهَا آخَرَ أَيضاً؛ لِيَتَّضِحَ الكَلامُ مِن جِيعِ الوُجُوهِ، وَهُو آنَّهُ لَو أَمكَنَ التَّعَدُّدُ لَأَمكَنَ التَّمانُعُ؛ أَي: مَنعُ أَحَدهِمَا مُرَادَ الآخِرِ، وَذَلِكَ بِأَن يُرِيدَ أَحَدُهُمَا حَرَكَةَ «زَيدٍ» مَثَلاً، وَالآخَرُ سُكُونَهُ، فَإِمَّا أَن يُفرَضَ حُصُوهُمَا مَعاً، فيلزَمَ اجتِمَاعُ النَّقِيضَينِ لِتَوَارُدِ عِلَّتَينِ تَامَّتَينِ عَلَى مَعلُولٍ شَخصِيٍّ وَاحِدٍ، وَهُو مُحَالٌ، أَو يُفرَضَ عَدَمُ حُصُوهِمًا فيلزَمَ عَجزُهُمَا؛ لِعَدَمِ وُجُودِ مَا أَرَادَاهُ، أَو عَجزُ أَحَدِهِمَا؛ لِعَدَم وُجُودِ مَا أَرَادَاهُ، أَو عَجزُ أَحَدِهِمَا؛ لِعَدَم وُجُودِ مَا أَرَادَاهُ، وَالعَجْزُ أَمَارَةُ الإِفتِقَارِ وَالإِمكَانِ؛ لِمَا فِيهِ مِن شَائِبَةِ الإحتِيَاجِ، وَالمستلزِمُ المُحَالِ وَهُو لِلمُحَالِ وَهُو العَجْزُ، فَيَكُونُ التَّعَدُّمُ مُستلزِمٌ لِإِمكانِ التَّهَانُعِ، وَهُو مُستلزِمٌ لِلمُحَالِ وَهُو العَجْزُ، فَيَكُونُ التَّعَدُّدُ مُستلزِمٌ لِإِمكانِ التَّهَانُعِ، وَهُو مُستلزِمٌ لِلمُحَالِ وَهُو العَجْزُ، فَيَكُونُ التَّعَدُّدُ مُستلزِمٌ لِإِمكانِ التَّهَانِعِ، وَهُو مُستلزِمٌ لِلمُحَالِ وَهُو العَجْزُ، فَيكُونُ التَّعَدُّدُ مُعَالًا.

وَإِذَا أَرَدَنَا إِجرَاءَهُ عَلَى طَرِيقِ القِيَاسِ الإقتِرَائِيِّ نَقُولُ: لَو أَمكَنَ التَّعَدُّدُ لَكَانُ التَّعَانُعُ عَكَالٌ، فَإِمكَانُ التَّعَدُّدِ مُحَالٌ، وَهَذَا قِيَاسٌ اقتِرَافِيٌّ لَأَمكَنَ التَّعَانُعُ ، وَإِمكَانُ التَّعَانُعُ مُركَّبٌ مِن شَرطِيَّةٍ مُتَّصِلَةٍ وَهِي الصُّغرَى، وَحَمليَّةٍ وَهِي الكُبرَى، وَالتَّعَانُعُ مُركَّبٌ مِن شَرطِيَّةٍ مُتَّصِلَةٍ وَهِي الصُّغرَى، وَحَمليَّةٍ وَهِي الكُبرَى، وَالتَّعَانُعُ وَالتَّعَانُعُ وَاحِدٍ، وَلَا يَذَهَبَنَّ بِكَ الوَهمُ إِلَى أَنَّ أَحَدَهُمَا مَنَعَ الآخَرَ وَالتَّعَانُعُ النَّحَر سَلَبَ مِنهُ قُدرَتَهُ ؛ فَإِنَّ هَذَا وَإِن كَانَ تَعجِيزًا لَكِنَّهُ لَيسَ مُرَاداً هَهُنَا، بَل بِحَيثُ سَلَبَ مِنهُ قُدرَتَهُ ؛ فَإِنَّ هَذَا وَإِن كَانَ تَعجِيزًا لَكِنَّهُ لَيسَ مُرَاداً هَهُنَا، بَل المَرادُ هُنَا فَرضُ إِلَاهِيَّتِهِمَا، وَتَقرِيرُهُ: أَنَّهُ لَو أُوجَدَ أَحَدُهُمَا الْحَرَكَةَ مَثَلاً فَيَكُونُ قَد المُسَعِينَ النَّعَ بِذَلِكَ الآخَرَ لُزُوماً مِن أَن يُوجِدَ السُّكُونَ في المَحلِّ نَفسِهِ في الوقتِ نَفسِهِ ؛ لِاستِحَالَةِ اجتِهَاعِ النَقِيضَينِ.

هَذَا هُوَ بُرهَانُ التَّمَانُع أَو التَّخَالُفِ المفرُوضُ، وَلَكَ أَن تَفرِضَ فِيهِ كُلَّ مُمكِنٍ بَدَلَ الحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ، وَكُلُّ مَا سَبَقَ مَأْخُوذٌ مِن قَولِهِ تَعَالَى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِمَةٌ إِلاَّ اللَّـهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الأنبياء: ٢٢]. سير الله المناسق البيدر الأنسور سير المناسق المناسقة المن

وَلَعَلَّكَ تَقُولُ: لِمَ لَا يُفرَضُ تَوَافَقُهُمَا بِأَن يُرِيدَ أَحَدُهُمَا مَا يُرِيدُهُ الآخَرُ، أو يُفوِّضَ أَحَدُهُمَا الخَلقَ لِلآخَرِ؟

وَالْجِوَابُ: أَنَّ ذَلِكَ مُحَالٌ عَلَى الْإِلَهِ؛ لأَنَّ الأُلُوهِيَّةَ تَقْتَضِي القُدرةَ المُطْلَقة وَالْجِرَادَة المُطلَقة، وتَقتضِي كَذَلِكَ القَهْرَ المطلَق الذِي يُحِيلُ الشَّرِيكَ، قَالَ اللهُ سُبحَانَهُ رَدَّا لِقُولِ مَن زَعَم أَنَّ عِيسَى عَلَيهِ السَّلَامُ وَأُمَّهُ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنهَا إِلَيْ السَّكِمُ وَأُمَّهُ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنهَا إِلَيْ السَّكِمُ وَأُمَّهُ وَفِي اللهُ تَعَالَى عَنهَا إِلَيْ اللّهِ شَيْئًا إِنْ أَرَادَ أَن يُمْلِكَ المُسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَن دُونِ الله: ﴿قُلْ فَمَن يَمْلِكُ مِنَ اللّهِ شَيئًا إِنْ أَرَادَ أَن يُمُلِكَ المُسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّةُ وَمَن فِي الأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ [المائدة: ١٧]؛ أي: أَنَّ مَنْ تَنفُذُ مَشِيئَةُ الله تَعَالَى وَقُدرَتُهُ عَلَى وَقُدرَتُهُ عَلَى وَقُدرَتُهُ عَلَى وَقُدرَتُهُ عَلَى يَكُونُ إِلَهً إِنَّا يَكُونُ قَاهِراً لَا مَقهُوراً، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿مَا اتَّخَذَ اللّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِهَا خَلَقَ وَلَعَلاَ بَعْضُهُمْ عَلَى اللّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِهَا خَلَقَ وَلَعَلاَ بَعْضُهُمْ عَلَى المُضِوفُ [المؤمنون: ١٩].

ثُمَّ إِنَّ فِي التَّوَافُقِ نَقصاً، وَالنَّقصُ لَا يَلِيتُ بِالأُلُوهِيَّةِ، وَيَكُونُ التَّعَدُّدُ حِينَئِذٍ عَبَثَاً لَا فَائِدَةَ فِيهِ.

وَفِي هَذِهِ الآيةِ بُرهَانٌ آخَرُ غَيرُ بُرهَانِ التَّمَانُعِ، وَهُو أَنَّهُ لَو كَانَ مَعَهُ سُبحَانَهُ إِلَهٌ كَمَا يَرْعُمُ المُشرِكُونَ، لَانفَرَدَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَمْ يَرْضَ أَن يُنسَبَ خَلَقُهُ إِلَى غَيرِهِ، وَلَمَنعَ كُلِّ مِنهُم الآخَرَ مِنَ الإستيلاءِ عَلَى مَا خَلَقَهُ هُو، وَلَطَلَبَ بَعضُهُم غَيرِهِ، وَلَنَعَ كُلِّ مِنهُم الآخَرَ مِنَ الإستيلاءِ عَلَى مَا خَلَقَهُ هُو، وَلَطَلَبَ بَعضُهُم مُغَالَبَةَ بَعْضٍ، وَلَغَلَبَ القويُّ الضَّعِيفَ كَمَا تَفْعَلُ المُلُوكُ، وَإِذ لَمْ يَكُن شَيءٌ مِن مُغَالَبَةَ بَعْضٍ، وَلَغَلَبَ القويُّ الضَّعِيفَ كَمَا تَفْعَلُ المُلُوكُ، وَإِذ لَمْ يَكُن شَيءٌ مِن وُجُوهِ أَخَرَ ثُبُوتَ أُلُوهِيَّتِهِ وَوَحَدَانِيَّتِهِ بِنُفُوذِ مَشِيئَتِهِ وَكَمَالَ قُدرَتِهِ مَعَ شُبحَانَهُ مِن وُجُوهٍ أُخَرَ ثُبُوتَ أُلُوهِيَّتِهِ وَوَحَدَانِيَّتِهِ بِنُفُوذِ مَشِيئَتِهِ وَكَمَالَ قُدرَتِهِ مَعَ مَن وُجُوهٍ أُخَرَ ثُبُوتَ أُلُوهِيَّتِهِ وَوَحَدَانِيَّتِهِ بِنُفُوذِ مَشِيئَتِهِ وَكَمَالَ قُدرَتِهِ مَعَ عَدَمِ المَانِعِ وَالْمَارِضِ، فَقَالَ جَلَّ شَأَنُهُ: ﴿ وَاللّهُ مِنْ وَهُوهِ اللّهُ بِضُرِّ فَلا كَاشِفَ لَا أَلُوهُ إِلاَّ هُو كَانَ مَعَهُ إِللهُ غَيرُهُ لَكُولًا اللّهُ بِلَونَ الشَّرِ اللّهُ اللّهُ مَن وُجُوهٍ أَنْ الضَّرِ لَكِنَّهُ لَمْ يُوبَد، وَقَالَ سُبحَانَهُ: ﴿ وَلَا لَو اللّهُ مِن وَ اللّه مَا اللّهُ مُونَ وَلَولَ اللّه مُعَمَّ اللّهُ مَن وَالْمَامِ وَلَا الشَّرِ لَكِنَهُ لَمْ يُوبَد، وَقَالَ سُبحَانَهُ: ﴿ وَلَا لَا أُولِهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللهُ الللهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ الللللهُ الللهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللهُ الللهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ الللهُ ا

البسدرالانسور من الله على المنافرة الم

-242-242-242-

الله عَنْهُ سُبْحَانَهُ الْوَلَدُ عَنْهُ سُبْحَانَهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ الله

قُولُهُ: (لَم يَلِد)؛ أَي: لَم يَصدُرْ عَنهُ وَلَدٌ حَقِيقَةً، فَفِيهِ نَفيُ الْمُجَانَسَةِ الْقُتْضِيَةِ نَفي اللَّرَكُّبِ؛ فَإِنَّ النَّصَارَى قَدِ افْتَرَقُوا فِيمَا بَينَهُم، فَزَعَمَ بَعضُهُم أَنَّ اللهَ تَعَالَى وُلِدَ لَه وَلَدٌ حَقِيقَةً هو جُزْؤُهُ، فَكَذَّبَهُم اللهُ تَعَالَى بِقُولِهِ: ﴿ لَمْ يَلِدُ ﴾ [الإحلاص: ٣]، وَزَعَم اللهُ تَعَالَى بِقُولِهِ: ﴿ لَمْ يَلِدُ ﴾ [الإحلاص: ٣]، وَزَعَم اللهُ تَعَالَى بَقُولِهِ: ﴿ لَمْ يَلِدُ ﴾ [الإحلام: ٣]، وَنَعَم اللهُ تَعَالَى بقولِهِ: ﴿ مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ ﴾ [المؤمنون: ٩١].

وَقَالَ بَعضُهُم: إِنَّ اللهَ هُو المسِيحُ ابنُ مَريَم، وَهُم الحُلُولِيَّةُ وَالاِتِّحَادِيَّةُ القَائِلُونَ بِالجَوْهَرِ الوَاحِدِ وَالأَقَانِيمِ الثَّلاَثَةِ، جَمعُ أُقنُومٍ كَلِمَةٌ رُومِيَّةٌ أَو يُونَانِيَّةٌ، وَمَعنَاهَا الأُصُولُ، وَهِيَ الوُجُودُ، وَالعِلمُ، وَالحَيَاةُ، وَسَمَّوْهَا الأَب، وَالإبنَ، وَالإبنَ، وَالْعِلمُ، وَرَعَمُوا أَنَّ كُلَّا مِنَ الثَّلاَثَةِ إِلَهُ، وَرُعَمُوا أَنَّ كُلَّا مِنَ الثَّلاثَةِ إِلَهُ، وَهُم مَعَ ذَلِكَ إِلَهُ وَاحِدٌ، فَأَثبتُوا ذَوَاتَا ثَلاثَةً قَدِيمَةً مُستَقِلَةً هِي وَاحِدٌ، ثُمَّ زَعَمُوا أَنَّ أُقنُومَ الحِيلمِ حَلَّ بِعِيسَى عَلَيهِ السَّلامُ كَحُلولِ العَرَضِ بِالجَوهَرِ، وَأُقنُومَ الحَيَاةِ عَلَى مَريَمَ. حَلَّ فِي مَريَمَ.

فَيُقَالُ هُمَ: الكَلِمَةُ التي زَعَمتُم أَنَّهَا حَلَّتْ في عِيسَى عَلَيهِ السَّلامُ هَل فَارَقَتِ الجَوهَرَ الوَاحِدَ؟ فَإِن قَالُوا: فَارَقَتهُ، فَالجَوَابُ: أَنَّهَا حِينَ فَارَقَتهُ وَحَلَّت في جَسَدِ عِيسَى لَم يَجُرُ أَن يَكُونَ الجَوهرُ ثَلاثَةَ أَقَانِيمٍ لِمُفَارَقَة الكَلِمَةِ الجَوهر، وَإِن قَالُوا: لَم عُيسَى لَم يَجُرُ أَن يَكُونَ الجَوهرُ ثَلاثَة أَقانِيمٍ لِمُفَارَقَة الكَلِمَةِ الجَوهرِ الأَوَّلِ، ويَستَحِيلُ تُفَارِقِهُ، قِيلَ: كَيفَ حَلَّت في جَسَدِ عِيسَى مَعَ قِيَامِهَا بِالجَوهرِ الأَوَّلِ، ويَستَحِيلُ قِيَامُ صِفَةٍ في جِسمٍ مَع بَقَائِهَا في جَوهر آخَرَ، وَإِذ قَد أَجَزتُم حُلُولَ الكَلِمَةِ في قِيمَى عَلَيهِ السَّلامُ، فَبِمَ تُنكِرُونَ أَن يَزعُم غَيرُكُم أَنَّ الكَلِمَة قَد حَلَّت في مُوسَى عَلَيهِ السَّلامُ مَثَلاً، فَإِنَّهُ كَانَ يَقلِبُ العَصَا ثُعبَانًا، ويَفلِقُ البَحرَ... إِلَى غَيرِ ذَلِكَ، عَلَيهِ السَّلامُ مَثَلاً، فَإِنَّهُ كَانَ يَقلِبُ العَصَا ثُعبَانًا، ويَفلِقُ البَحرَ... إِلَى غَيرِ ذَلِكَ،

وَقَلْبُ الْعَصَا ثُعبَاناً أَبِعَدُ فِي الْعَقلِ مِن إِحيَاءِ المُوتَى، وَقَد اتَّفَقتُم فِيهَا بَينكُم عَلَى أَنَّ عِيسَى عَلَيهِ السَّلَامُ نَاسُوتٌ وَلَاهُوتٌ، وَحِينَ صُلِبَ _ فِي زَعمِكُم _ قُلتُم: صُلِبَ النَّاسُوتُ دونَ اللَّاهُوتِ، فَهَا جَوَابُكُم؟!!.

وَيُبطِلُ قَولَهُم أَنَّ البُّنُوَّةَ تَقتَضِي الْمُجَانَسَةَ لَا مَحَالَةَ؛ إِذ الوَلَدُ فَرعُ أَبِيهِ، وَالجِنسُ يَقتَضِي المَهَاثَلَةَ وَهِيَ تَقتَضِي التَّرَكُّبَ ضَرُورَةً؛ لأَنَّنَا لَو فَرَضنَا لِلقَدِيم وَلَدَاً لَكَانَ مُشَارِكًا لَهُ مِن بَعْضِ الوُجُوهِ، وَمُمَتَازَاً عَنهُ مِن وَجهٍ آخَرَ، وَهُوَ يَقْتَضِي كُونَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنهُمَا مُرَكَّبَاً وَمُحَدَثاً وَهُوَ مُحَالٌ، فَإِذَا كَانَتِ المجَانَسَةُ مُتَنِعَةً فَالوَلَدُ مُتَنِعٌ، وَكَذَلِكَ فَإِنَّ عِيسَى عَلَيهِ السَّلَامُ جِسمٌ، وَالجِسمُ مُفتَقِرٌ إِلَى مَنْ يُرَكِّبُهُ، وَمُفتَقِرٌ جُزؤُهُ إِلَى كُلِّهِ، وَمُفْتَقِرٌ إِلَى مَكَانٍ يَقُومُ فِيهِ، وَهُوَ مُحَالٌ على الإِلَهِ، وَهُوَ مَحَدُودٌ، وَالمحدُودُ مَقهُورٌ، وَالْإِلَهُ قَاهِرٌ، ثُمَّ هُوَ مُتَحَرِّكٌ، وَالْحَرَكَةُ حَادِثَةٌ تَنعَدِمُ بَعدَ وُجُودِهَا، وَالْإِلَهُ قَدِيمٌ مُحَالٌ عَلَيهِ ذَلِكَ، وَإِذَا كَانَ الإِلَهُ قَدِيمًا وَجَعَلتُم لَهُ الوَلَدَ، فَإِن كَانَ قَدِيمًا لَم يَكُن جَعلُ أَحَدِهِمَا وَلَدَاً وَالآخَرِ وَالِدَا أُولَى مِنَ العَكسِ، وَكَانَ ذَلِكَ حُكَمًا مُجُرَّدًا عَن دَلِيلِ، وَيَلزَمُهُم جَوَازُ انعِدَام الأَبِ كَمَا جَازَ انعِدَامُ الإبنِ؛ لأَنَّ مَا جَازَ عَلَى أَحَدِ المثلَينِ جَازَ عَلَى الآخرِ، وَإِذَا كَانَ حَادِثَاً كَانَ عَبِداً مَلُوكاً لِلقَدِيمِ وَلَيسَ وَلَدَا، وَمَا زَعَمُوهُ مِن انتِقَالِ الكَلِمَةِ وَحُلُولِهَا فَحَادِثٌ، وَقَولْتُم هَذَا مُتَنَاقِضٌ مُتَهَافِتٌ؛ لأَنَّ الكَلِمَةَ وَهِيَ العِلمُ إِمَّا جَوهَرٌ وَهُوَ الذِي يَقبَلُ الإنتِقَالَ، وَلَا يَقبَلُ الْحُلُولَ؛ إِذ قِيَامُ الجَوهرِ بِالجَوهَرِ مُحَالٌ، وَإِمَّا عَرَضٌ، وَهُوَ الذِي يَقبَلُ الحُلُولَ، وَيَمتَنِعُ انتِقَالُهُ؛ لِافتِقَارِهِ في قِيَامِهِ إِلَى الجَوهَرِ، وَيَمتَنِعُ بَقَاؤُهُ أَيضًاً، وَكُلُّ مِنَ العَرَضِ وَالجَوهَرِ حَادِثٌ؛ لأَنَّ مَا لَا يَسبقُ الحَادِثَ فَهُوَ حَادِثٌ.

فَإِن قِيلَ: إِنَّ المعنِيَّ بِإِلَهِيَّةِ عِيسَى عَلَيهِ السَّلَامُ أَنَّهَا حَلَّت فِيهِ صِفَةُ الإِلَهِيَّةِ؟ قُلنَا: هَبْ أَنَّهُ كَذَلِكَ لَكِنَّ الحَالَّ هُوَ صِفَةُ الإِلَهِ، وَعِيسَى هُوَ مَحَلُّ الصِّفَةِ، وَالْمَحَلُّ مُحَدَثُ خَلُوقٌ، وَالصِّفَةُ قَدِيمَةٌ، وَلَا يَتَّصِفُ الحَادِثُ بِالقَدِيمِ، فَهَا المسِيحُ إِلَّا عَبَدٌ خَلُوقٌ وَلَيسَ بِإِلَهِ، وَهَذَا عَلَى سَبِيلِ الإفتِرَاضِ، وَإِلَّا فَمُحَالُ اجتِهَاعُ الضِّدَّينِ المحدَثِ وَالقَدِيم.

وَأَشَارَ تَعَالَى إِلَى بُطْلَانِ مَا ادَّعَوْهُ مِن أُلُوهِيَّةِ عِيسَى عَلَيهِ السَّلَامُ بِالتَّغَيُّرِ وَالحُدُوثِ بِانتِقَالِهِ مِن طَورٍ إِلَى طَوْرٍ، فَقَالَ: ﴿ وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي المُهْدِ وَكَهْلاً ﴾ [آل عمران: ٤٦] إِلَهُ يَكُونُ طِفْلَا ثُمَّ يَصِيرُ كَهلاً؟!.

كُمَا أَشَارَ سُبِحَانَهُ إِلَى عَدَمِ أُلُوهِيَّةِ عِيسَى عَلَيهِ السَّلَامُ بِجَوَازِ انعِدَامِهِ بِقَولِهِ: ﴿ قُلْ فَمَن يَمْلِكُ مِنَ اللّهِ شَيْتًا إِنْ أَرَادَ أَن يُهْلِكَ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ وَمَن فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ [المائدة: ١٧] الآية، فَإِنَّ ﴿ إِنَ لَإِمكَانِ تَحَقُّقِ الشَّيءِ، وَمَا جَازَ عَدَمُهُ الأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ [المائدة: ١٧] الآية، فَإِنَّ ﴿ إِنَ لُمِكَانِ تَحَقُّقِ الشَّيءِ، وَمَا جَازَ عَدَمُهُ التَّكِمُ وَمَا ذَخَلَ تَحتَ القُدرَةِ كَانَ مُحْكِنَاً، وَالإِلَهُ قَدِيمٌ واجِبُ الوُجُودِ، فَلَيسَ المُمكِنُ وهو عِيسَى عَلَيهِ السَّلَامُ إِلَهًا.

وَقَد أَبِطَلَ اللهُ تَعَالَى قَوهُم وَزَعمَهُم وَحَكَمَ بِكُفرِهِم جَمِيعاً فَقَالَ: ﴿ لَقَدْ كَفَرَ اللَّهِ شَيْئا إِنْ كَفَرَ اللَّذِينَ قَالُواْ إِنَّ اللَّهِ هُوَ المُسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ قُلْ فَمَن يَمْلِكُ مِنَ اللّهِ شَيْئا إِنْ أَرَادَ أَن يُمْلِكُ مِنَ اللّهِ شَيْئا إِنْ أَرَادَ أَن يُمْلِكُ المُسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ وَمَن فِي الأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ [المائدة: ١٧] الآية،

وَقَالَ جَلَّ شَأْنُهُ: ﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُواْ إِنَّ اللّه ثَالِثُ ثَلاَثَةٍ ﴾ [المائدة: ٣٧]، وَقَالَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿ وَقَالَتُ النّصَارَى المُسِيحُ ابْنُ اللّهِ ذَلِكَ قَوْلُمُ مِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِؤُونَ قَوْلَ النّصَارَى المُسِيحُ ابْنُ اللّهِ ذَلِكَ قَوْلُمُ مِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِؤُونَ قَوْلَ النّصَارَى المُسِيحُ ابْنُ اللّهِ ذَلِكَ قَوْلُمُ مِأَفُواهِهِمْ يُضَاهِؤُونَ قَوْلَ النّصَارَى اللّهُ أَنّى يُؤْفَكُونَ ﴾ [التوبة: ٣٠]، وقد شَارَكَ النّصَارَى في نِسبَةِ الوَلَدِ إِلَى البَارِي سُبحَانَهُ اليّهُودُ وَمُشرِكُو العَرَب؛ قال تعالى: ﴿ وَقَالَتِ

الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللّهِ ﴾ [النوبة: ٣٠]، وَأَخَبَرَ البَارِي سُبحَانَهُ عَن مُشْرِكِي العَرَبِ بِقَولِهِ: ﴿ وَقَالَ عَزَّ مِن قَائِلٍ: ﴿ أَلَكُمُ النَّهُ وَلَهُ الأَنْفَى * تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَى ﴾ [النجم: ٢١-٢٢].

قَالَ الإِمَامُ البَغَويُّ فِي قَولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَقَالُواْ اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا ﴾ [البقرة: ١١٦]: نَزَلَت فِي يَهُودِ المدِينَةِ حَيثُ قَالُوا: عُزَيرٌ ابنُ الله، وَفِي نَصَارَى نَجْرانَ حَيثُ قَالُوا: المسيحُ ابنُ الله، وَفِي مُشرِكِي العَرَبِ حَيثُ قَالُوا: المَلَائِكَةُ بَنَاتُ الله (١٠).

-48 Bu-48 Bu-48 Bu-

⁽١) ينظر: «تفسير البغوي» (١/ ١٥٨).

الرَّدُّ على مَنْ يَحْكُمُ بِإِيمَانِ الْيَهُودِ والنَّصَارَى]

ثُمَّ يَطرُقُ أَسَاعَنَا أَن بَعضَ أَهلِ هَذَا الزَّمَانِ مِمَّن لَا يَدرِي مَا يَقُولُ يَحَكُمُ بِإِيهَانِ اليَهُودِ وَالنَّصَارَى لِإِيمَانِهِم بِالله تَعَالَى، وَصُدُورُ مِثْلِ هَذَا القَولِ يَنِمُّ عَن جَهْلٍ عَظِيم بِدِينِ الله عَزَّ وَجَلَّ، كيف غَابُوا عَن قَولِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بَعْشٍ وَنَكُفُرُونَ بِاللّهِ وَرُسُلِهِ وَيقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِاللّهِ وَرُسُلِهِ وَيقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكُفُرُ بِبَعْضٍ وَنَكُفُرُ بِبَعْضٍ وَنَكُفُرُ بِبَعْضٍ وَنَكُفُرُ بِبَعْضٍ وَنَكُفُرُ اللّهِ وَرُسُلِهِ وَيقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكُفُرُ بِبَعْضٍ وَنَكُفُرُ اللّهِ مَا اللّهِ وَرُسُلِهِ وَيقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكُفُرُ بِبَعْضٍ وَنَكُفُرُ اللّهُ فَرُسُ لَهُ مِنْ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهُ الْكَافِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدُنَا لِللّهِ مِنْ مَنْ مَذَابًا مُّهِينًا ﴾ [النساء: ١٥٠-١٥١]؟!

قَالَ الزَّحْشَرِيُّ: جَعَلَ الذِينَ آمَنُوا بِالله وَكَفَرُوا بِرُسُلِهِ، أَو آمَنُوا بِالله وَكَفَرُوا بِرَسُلِهِ وَكَفَرُوا بِبَعضِ كَافِرِينَ بِالله وُرُسُلِهِ جَمِيعاً. اه— ()؛ لأَنَّ الكُفرَ بِاللبَعضِ كَالكُفرِ بِالكُلِّ، وَكَيفَ جَهِلُوا أيضاً قَولَ رَسُولِ الله ﷺ: (وَالذِي نَفسُ عُكمَّ لِي بِيدِهِ لا يَسمَعُ بِي أَحَدٌ مِن هَذِهِ الأُمَّةِ يَهُودِيُّ وَلا نَصرَانِيُّ، ثُمَّ يَمُوتُ وَلَم عُكمَّ لِي بِيدِهِ لا يَسمَعُ بِي أَحَدٌ مِن هَذِهِ الأُمَّةِ يَهُودِيُّ وَلا نَصرَانِيُّ، ثُمَّ يَمُوتُ وَلَم عُكمَّ لِي بِيدِهِ اللهُ عَلَى أَرْسِلتُ بِهِ إِلّا كَانَ مِن أَصحَابِ النَّارِ»، رَوَاهُ مُسلِمٌ ()، وقولُه ﷺ: يُؤمِن بِالذِي أُرسِلتُ بِهِ إِلَّا كَانَ مِن أَصحَابِ النَّارِ»، رَوَاهُ مُسلِمٌ ()، وقولُه ﷺ: (هَا نِه أَمَّةِ الدَّعْوَةِ، أَضِفْ إِلَى ذَلِكَ الآيَاتِ التي حَكَمَت صِرَاحًا بَوَاحًا بَرُاحًا بِكُفرِهِم: ﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُواْ إِنَّ اللّه ثَالِثُ ثَلاَثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَهِ بَوَاحًا بَرَاحًا بِكُفرِهِم: (الله هو المسيح ابن مريم ﴿ الله الله الله عَالِي الله هو المسيح ابن مريم ﴿ الله الله وَ المَن بِخِلَافَ مَا حَكَمَ الله تُعَالَى؟!.

وَيَلزَمُهُم أَن يَحَكُمُوا بِإِيهَانِ مُشرِكِي قُرَيشٍ وَغَيرِهِم عِمَّن عَبَدُوا الأَوثَانَ؛ إِذ بَينَهُم وَبَينَ اليَهُودِ وَالنَّصَارَى قَدرٌ مُشتَرَكٌ مِن حَيثُ نِسبَةُ الشَّرِيكِ وَالوَلِدِ

⁽۱) ينظر: «تفسير الزمخشري» (۱/ ٥٨٣).

⁽۲) «صحيح مسلم» (۱۵۳) (۲٤٠).

إِلَى البَارِي تَعَالَى، وَمِن حَيثُ إِقرَارُهُم بِالله تَعَالَى، وَأَنَّهُ الحَالِقُ المَدَّبِرُ لَمِذَا الكُونِ قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ عَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيم ﴾ [الزحرف: ٩]، اللَّهُ ﴾ [العنكبوت: ٢٦]، وقالَ سُبحَانَهُ: ﴿ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيم ﴾ [الزحرف: ٩]، بَل زَعَمُوا أَنَّهُم يَتَقَرَّبُونَ إِلَى الله تَعَالَى بِعِبَادَتِهِم الأَصنَامَ حَيثُ قَالُوا: ﴿ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلاَّ لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللّهِ ثُرُلْفَى ﴾ [الزمر: ٣]، وقد أَثبَتَ القُرآنُ أَنَّهُم يُحبُّونَ اللهَ تَعَالَى: ﴿ وَمِنَ النَّهُ مَعْبُونَ اللهَ تَعَالَى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللّهِ أَندَاداً يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللّهِ ﴾ [البقرة: ١٦٥]، والفَرْقُ بينيقُم هُو الإِيهَانُ بِالكِتَابِ المنزَّلِ إِلَيهِم، وَإِذَا سَأَلنَا هَوُلاءِ: أَيُومِنُ مَنْ تَحَكُمُونَ بَينَ أَحْدِ مِنهُم، أَم هُم كَمَا أَخبَرَ اللهُ تَعَالَى عَنهُم بِللهُ وَرُسُلِهِ، وَلا يُفَرِّقُونَ بَينَ أَحْدٍ مِنهُم، أَم هُم كَمَا أَخبَرَ اللهُ تَعَالَى عَنهُم بِقُولِهِ: ﴿ لَقَدْ أَخَذُنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَأَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ رُسُلاً كُلَّا جَاءَهُمْ رَسُولُ بِعَالَى عَنهُم وَلِهُ لا لاَ تَهُوى أَنْفُهُمْ مُ وَرِيقًا كَذَّبُواْ وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ ﴾ [المائدة: ٢٠١]؟

أَيُّوْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ أَم: ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصَارَى عَلَى شَيْءٍ وَقَد وَقَالَتِ الْيَهُودُ الْكِتَابَ ﴾ [البقرة: ١٦٣]؟ وَقَد صَدَقُوا وَهُم كَاذِبُونَ ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَمُمْ آمِنُواْ بِهَا أَنزَلَ اللّهُ قَالُواْ نُؤْمِنُ بِمَا أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكُفُرُونَ بِهَا وَرَاءهُ وَهُوَ الْحُقُّ مُصَدِّقاً لِلَّا مَعَهُمْ ﴾ [البقرة: ٩١].

أَفَيُوْمِنُونَ بِمَا يَجُبُ لله تَعَالَى وَمَا يَستَحِيلُ، وَقَد أَخبَرَ الحَقُّ عَنهُم: ﴿وَقَالُوا الْخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا﴾ [مريم: ٨٨]، وَكَيفَ يَكُونُ مُؤمِناً مَنْ يَنسِبُ إِلَى الله تَعَالَى الوَلدَ، وَقَد حَكَمَ هُوُ سُبحَانَهُ بِكُفرِهِ؟

أَفَيُومِنُونَ بِمُحَمَّدٍ عَلَيْ وَمَا أُنزِلَ إِلَيهِ مِن رَبِّهِ، وَقَد خَاطَبَهُم اللهُ تَعَالَى بِقَولِهِ: ﴿ يَاأَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى فَتْرَةٍ مِّنَ الرُّسُلِ أَن تَقُولُواْ مَا جَاءَنَا مِن بَشِيرٍ وَلاَ نَذِيرٍ فَقَدْ جَاءَكُم بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ ﴾ [المائدة: ١٩]، أَم أَنَّ حَالَمُم كَمَا قَالَ تَعَالَى مِن بَشِيرٍ وَلاَ نَذِيرٍ فَقَدْ جَاءَكُم بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ ﴾ [المائدة: ١٩]، أَم أَنَّ حَالَمُم كَمَا قَالَ تَعَالَى فِيهِم: ﴿ وَلَن تَرْضَى عَنكَ الْيَهُودُ وَلاَ النَّصَارَى حَتَّى تَتَبِعَ مِلْتَهُمْ ﴾ [البقرة: ١٢٠].

ثُمَّ هَل أَنتُم يَا مَنْ تَحَكُمُونَ بِإِيهَا بِهِم مُؤمِنُونَ عِندَهُم؟!!! أَفَتَحَكُمُونَ بِإِيهَا بِهِم وَوَيَخُمُونَ عِندَهُم؟!!! أَفَتَحَكُمُونَ بِإِيهَا بِهِم وَيَحَكُمُونَ بِإِيهَا بِهِم وَيَحَكُمُونَ بِكُفْرِكُم، أَفَلَا تَعقِلُونَ؟! أَمَا سَمِعتُم قَولَهُ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَيَخُرُ وَلَدًا * لَقَدْ جِئتُمْ شَيْئًا إِدًّا * تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ الأَرْضُ وَتَخِرُ وَلَدًا * إِن كُلُّ الْجِبَالُ هَدًّا * أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا * إِن كُلُّ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ إِلاَّ آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا ﴾ [مريم: ٨٨-٩٣].

فَانظُرُوا _ عَافَاكُم اللهُ تَعَالَى _ وَتَنبَّهُوا أَينَ يُوصِلُكُم قَولُكُم؛ لِئلَّا تَكُونُوا مِنَ الذِينَ ﴿ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلا * أُوْلَـئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدُنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا ﴾ [النساء: ١٥٠-١٥١]؛ أي: يُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا دِيناً وَسَطاً بَينَ الكُفْرِ وَالإِيهَانِ، وَاحذَرُوا مِن قَبلِ أَن يَأْتِي يَومٌ لَا مَرَدَّ لَهُ مِنَ الله، يَومَ لَا يَنفَعُ دِرهَمٌ وَلا دِينارٌ وَلا دُولارُ!! وَلا وَالِدٌ وَلا وَلَدٌ، أَفَيَأُمُو اللهُ تَعَالَى رَسُولَهُ أَن يَقُولَ هَمُ هَ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلُ وَأَن عَلَى اللهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلُ وَأَن عَرَا لَهُ كُولاً وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَلَا أَنْ اللهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ وَلا وَالِدٌ وَلا وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَلَا أَنْ اللهُ عَلَى وَسُولَهُ أَن اللهُ اللهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلُ وَأَن أَوْلَ وَلا وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَلَا وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَلَا أَنْ إِللّا وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللّا وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلُ وَأَن أَوْلُونَ خِلَافَهُ ؟!!

أمَّا استِدلَا أَمْ بِمثلِ قَولِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللهُ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ .. ﴾ [البقرة: ٢٦] والصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللهُ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ .. ﴾ [البقرة: ٢٦] الآية، فُيبُدِي عَن سُوءِ فَهم، وَضِيقِ عقل، وَفَسَادِ فِكرٍ؛ لأَنَّ استِدلَاهُم هَذَا يَجعَلُ القُرْآنَ بِحَيثُ يَنقُضُ بَعضُهُ بَعضاً، فَيَكُونُ قَد أَخبَرَ في «سُورَةِ البَقَرَةِ» بِإِيمَانِهِم، ثُمَّ القُرْآنَ بِحَيثُ مَنْ القُرْقَ المُؤرِةِ المَائِدَة»، فَإِمَّا أَن يَكُونَ القُرآنُ مُتَنَاقِضًا، وَإِمَّا أَن يَكُونَ السَّرَلَةُ النَّانِي.

وَإِنَّمَا سَمَّينَاهُ استِدلَالاً بِحَسَبِ تَوَهُّمِهِم؛ لأَنَّ الدَّلِيلَ في اللُغَةِ: هُو المرشِدُ، وَفي اصطِلَاحِ أَهلِ الميزَانِ: هُوَ مَا يَلزَمُ مِنَ العِلم بِهِ العِلمُ بِشَيءٍ آخَرَ، وَالأَوَّلُ هُوَ الدَّالُ، وَالثَّانِي هُوَ المدلُولُ، وَفي اصطِلَاحِ أَهلِ الأَّصُولِ: مَا يُمكِنُ التَّوَصُّلُ بِصَحِيحِ الدَّالُ، وَالثَّانِي هُوَ المدلُولُ، وَفي اصطِلَاحِ أَهلِ الأَصُولِ: مَا يُمكِنُ التَّوَصُّلُ بِصَحِيحِ

⁽۱) «تفسير الطبري» (۱/ ۱۸٦،۱۹٤).

وَأَمَّا استِدلَا أَمُّم بِقَولِهِ عَلَيْ : «مَن قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، دَخَلَ الجَنَّة» (() فَهَا هُو إِلَّا صَرِيرُ بَابٍ، أَو طَنِينُ ذُبَابٍ؛ لأَنَّ النَّصَارَى لَا يَعتَقِدُونَ أَنَّ الإِلَهَ وَاحِدٌ كَهَا نَصَّ عَلَيهِ القُرآنُ الكَرِيمُ، وَاليَهُودَ نَسَبُوا إِلَيهِ تَعَالَى الوَلَدَ، هَذَا وَقَد شَمِلَ قُولُ الإِمَامِ (لَهُ: «لَم يَلِد» نَفيَ مُشَابَهَةِ الحَوَادِثِ للله سُبحَانَهُ، وَإِثبَاتَ مُخَالَفَتِهِ لَمَا، وَنَفي أَن يَكُونَ الحَقُ تَعَالَى جِنسَا، وَإِثبَاتَ الوَحدانِيَّةِ، وَوُجُوبَ وُجُودِهِ، وَإِمكَانَ غَيرِهِ، وَنَفي الإحتِيَاج، وَإثبَاتَ البَقَاء، وَإليكَ تَفصَيلَه:

أُمَّا نَفيُ المَشَابَهَةِ وَمُحَالَفَتُهُ تَعَالَى لِلحَوَادِثِ: فَإِنَّ الوَلَدَ لَابُدَّ وَأَن يُجَانِسَ أَبَاهُ، وَالجِنسُ مِن ضَرُورَتِهِ المَاثَلَةُ وَالتَّرَكُّبُ، وَالمَركَّبُ حَادِثٌ، وَالوَلَدُ لَا بُدَّ أَن يَكُونَ حَادِثًا لَوُجِودِهِ بعدَ العَدَمِ، فَبِنَفيِ الوَلَدِ انتَفَتِ المَجَانَسَةُ المُقتَضِيَةُ لِلحُدُوثِ وَالمَشَابَهَةِ وَثَبَتَ المَخَالَفَةُ.

وَأَمَّا إِثْبَاتُ الوَحدانِيَّةِ: فَلِأَنَّهُ لَو كَانَ لِلحَقِّ وَلَدٌ لَكَانَ وَلَدُهُ إِلَمَاً لَا مَحَالَةَ لِلمُشَابَهَةِ بَينَهُمَا، وَقَد ثَبَتَ بِالدَّلِيلِ القَطعِيِّ وَحدَانِيَّتُهُ تَعَالَى وَأَنَّهُ لَا شَرِيكَ لَهُ.

وَأَمَّا البَقَاءُ: فَإِنَّهُ لَا شَيءَ يَلِدُ إِلَّا وَهُوَ فَانٍ بَائِدٌ ضَرُورَةً؛ إِذ مَا جَازَ عَدمُهُ استَحَالَ قِدَمُهُ، فَيَكُونُ مُمَكِنَاً جَائِزَ العَدَمِ، فَبِانتِفَاءِ الحُدُوثِ ثَبَتَ القِدَمُ، وَمَا ثَبَتَ قِدَمُهُ استَحَالَ عَدَمُهُ، وَهَذَا هُوَ البَقَاءُ.

وَأَمَّا نَفِيُ الْإِفْتِقَارِ؛ فَلأَنَّ الوَلَدَ أَمَارَةُ الْإِحْتِيَاجِ، فَإِنَّ مَن يَتَّخِذُ وَلَدًا فَهُو يَحْتَاجُ إِلَيهِ لِيُعِينَهُ، وَلِيَبقَى بَعدَهُ ذِكراً وَنَسبَا، بَيَّنَ ذَلِكَ قَولُهُ تَعَالَى: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ ﴾ [المؤمنون: ٩١]، فَلَمَّا أَثْبَتَ تَعَالَى غِنَاهُ تَبَيَّنَ أَنَّ الوَلَدَ أَمَارَةُ الحَاجَةِ وَالْإِفْتِقَارِ.

-202-202-202-

⁽١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٥٨٢٧)، ومسلم في «صحيحه» (٩٤) (١٥٤).

قُولُهُ: (وَلَمَ يُولَد)؛ أَي: لَم يَصدُرْ عَن أَصْلٍ؛ لأَنَّ الإِلَهَ قَدِيمٌ وَاجِبُ الوُجُودِ لِذَاتِهِ، وَإِلَّا كَانَ حَادِثَاً مُحْتَاجَاً لَمِن يُوجِدُهُ، فَلَا يَكُونُ إِلَمَاً، فَفِي كَلَامِهِ ﴿ نَفَيُ الْحَدُوثِ وَإِثْبَاتُ القِدَمِ؛ لأَنَّ مَنْ وُلِدَ فَقَد وُجِدَ بَعدَ العَدَمِ، فَلَا يَكُونُ قَدِيماً، وَمَا الحُدوثِ وَإِثْبَاتُ القِدَمِ؛ لأَنَّ مَنْ وُلِدَ فَقَد وُجِدَ بَعدَ العَدَمِ، فَلَا يَكُونُ قَدِيماً، وَمَا كَانَ كَذَلِكَ لا يَكُونُ بَاقِياً، وَفِي تَأْخِيرِ قَولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَمْ يُولَد ﴾ [الإخلاص: ٣] عَن كَانَ كَذَلِكَ لا يَكُونُ بَاقِياً، وَفِي تَأْخِيرِ قَولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَمْ يُولَد ﴾ [الإخلاص: ٣] عَن قَولِهِ: ﴿ لَمْ يلد ﴾ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ اللهَ جَلَّ مَاللهُ عَتَى مِنَ الكُفَّارِ عَلَى أَنَّ اللهَ جَلَّ شَائَتُهُ لَمْ يُولَد.

* فَائِدَةٌ: نَفَيُ الشَّيءِ لَا يَقتَضِي إِمكَانَ ذَلِكَ الشَّيءِ، فَإِنَّكَ مَهمَا نَفَيتَ شَيئًا عَن شَيءٍ فَلا يَلزَمُ أَن يَكُونَ ذَلِكَ المنفِيُّ مُكِنَاً، بَل قَد يَكُونُ مُستَحِيلاً كَمَا في قَولِكَ: عَن شَيءٍ فَلَا يَلزَمُ أَن يَكُونَ ذَلِكَ المنفِيُّ مُكِنَاً، بَل قَد يَكُونُ مُستَحِيلاً كَمَا في قَولِكَ: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوا أَحَد ﴾ [الإحلاص: ٤]؛ فَإِنَّ لَا شَرِيكَ لله تَعَالَى، وَكَمَا في قَولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوا أَحَد ﴾ [الإحلاص: ٤]؛ فَإِنَّ المنفِيَّ في القَولَينِ مُستَحِيلٌ.

قُولُهُ: (ولَم يَكُن لَهُ كَفُواً أَحَدٌ) نَفيٌ لِلمَثِيلِ، وَقُدِّمَ خَبرُ كَانَ عَلَى اسْمِهَا؛ لِلاهِتَهَامِ مَعَ رِعَايَةِ الفواصلِ؛ لأنَّ المقصُودَ نفيُ المُكافَأَةِ، والآياتُ الثَّلاثُ سِيقَت لِنَفي أقسامِ المهاثلَةِ والمكافَأَةِ، فالمهاثِلُ إِمَّا والدِّ، وإِمَّا وَلَدٌ، وإِمَّا نظيرٌ، ولَعَلَّ عَطفَ لِنَفي أقسامِ المهاثلَةِ والمكافَأةِ، فالمهاثِلُ إِمَّا والدِّ، وإِمَّا وَلَدٌ، وإِمَّا نظيرٌ، ولَعَلَّ عَطف بعضٍ مقصودٌ لذلكَ، واللهُ تعالى أعلَمُ، وقد جَمَع مَعاني الآياتِ الثَّلاثِ قولُه جلَّ شأنْهُ: ﴿هُو اللهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص: ١٦، وَالأَلفَاظُ الدَّالَّةُ عَلَى التَّنزِيهِ الوَارِدَةُ في القُرآنِ أَربِعَةٌ: «لَيسَ» وَ «لَم» وَ «مَا» وَ «لا»، ﴿ليس كمثله شيء ﴾ [الشورى: ١١]، وَالأَلفَاطُ اللَّالَةُ مِن وَلَهِ فَي القُرآنِ أَربِعَةٌ: «لَيسَ» وَ «لَم» وَ «مَا» وَ «لا»، ﴿ليس كمثله شيء ﴾ [الشورى: ١١]، وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ ﴾ [المؤمنون: ١٩]، ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لاَ إِلهَ إِلاَّ اللَّهُ ﴾ [عمد: ١٩]، أَفَادَهُ الإِمَامُ الرَّاذِيُّ في «تَفسِيرِهِ» (١٠).

-663-663-663-

⁽۱) ينظر: «تفسير الرازي» (٢٦/ ٤٤٣).

لَا يُشبِهُ شَيئًا مِنَ الأَشيَاءِ مِن خَلقِهِ، وَلَا يُشبِهُهُ شَيءٌ مِن خَلقِهِ، لَم يَزَل، وَلَا يَزَالُ بِأَسَهَائِهِ، وَصِفَاتِهِ، الذَّاتِيَّةِ وَالفِعلِيَّةِ، أَمَّا الذَّاتِيَّةُ: فَالْحَيَاةُ، وَالقُدرَةُ، وَالعِلمُ، وَالكَلَامُ، وَالسَّمعُ، وَالبَصَرُ، وَالإِرَادَةُ،

﴿ [نفيُ الْمُشَابِهِ لللهِ عزَّ وجَلَّ]

قُولُهُ: (لَا يُشبِهُ شَيئًا مِنَ الأَشيَاءِ مِن خَلقِهِ) لَا فِي ذَاتِهِ وَلَا فِي صِفَاتِهِ (وَلَا يُشبِهُهُ شَيءٌ مِن خَلْقِهِ) كَذَلِك، نَفَى ﴿ الْبَيْلَ آنِفَا، وَنَفَى هُنَا مُطلَقَ الْمُشَابَةِ مِنَ الطَّرَفَينِ: طَرَفِ الحَالِقِ سُبحَانَهُ، وَطَرَفِ الحَلقِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًا ﴾ الطَّرَفَينِ: طَرَفِ الحَالِقِ سُبحَانَهُ، وَطَرَفِ الحَلقِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًا ﴾ وَهُو استِفهامٌ بِمَعنى الإِنكَارِ، وقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [الشورى: ١١] الكَافُ لِلصِّفَاتِ، وَالمثلُ لِلذَّاتِ، فَلَيسَ لله تَعَالَى شَبيه في صِفَاتِهِ، وَلَا مَثِيلٌ فِي ذَاتِهِ، قَالَ إِمَامُ الْمُدَى أَبُو مَنصُورٍ ﴿ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ المُعَلَى المَلْكُ اللهُ اللهُ

ولَفظُ المثِلِ أَعَمُّ الأَلفَاظِ الموضُوعَةِ لِلمُشَابَهَةِ، والفَرقُ بَينَ الشَّبِيهِ وَالمثِيلِ: أَنَّ الشَّبِيهَ هُوَ المُسَاوِي في جَمِيعِهَا، وَالمشَابَهَةُ الشَّبِيهَ هُوَ المُسَاوِي في جَمِيعِهَا، وَالمشَابَهَةُ الشَّبِيهَ هُوَ المُسَاوِي في جَمِيعِهَا، وَالمشَابَهَةُ التَّفَاقُهُمَا في النَّوعِيَّةِ، وَمَقصُودُ الإِمَامِ نَفْيُ مُطلَقِ التَّفَاقُهُمَا في النَّوعِيَّةِ، وَمَقصُودُ الإِمَامِ نَفْيُ مُطلَقِ المُشَابَةِ التي هِي نَفيُ النَّظيرِ.

⁽١) ينظر: «كتاب التوحيد» لأبي منصور الماتريدي (ص: ٣٣).

قُولُهُ: (لَم يَزَل) في الأَزَلِ بمَعنَى القِدَمِ (وَلاَيْزال) سَرْمَداً، فَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى الْبَاتِ صِفَةِ القِدَمِ، وَهُو عَدَمُ الأَوَّلِيَّةِ، وَالبَقَاءِ، وَهُو عَدَمُ الآخِرِيَّةِ، وَهُمَا صِفَتَانِ سَلْبِيَّنَانِ وَلَيسَتَا زَائِدَتَينِ عَلَى الذات؛ لأَنَّهُ إِذَا ثَبَتَ قِدَمُ الصِّفَاتِ ثَبَتَ قِدَمُ الذَّاتِ، سَلْبِيَّنَانِ وَلَيسَتَا زَائِدَتَينِ عَلَى الذات؛ لأَنَّهُ إِذَا ثَبَتَ قِدَمُ الصِّفَاتِ ثَبَتَ قِدَمُ الذَّاتِ، وَالمعنَى أَنَّ صِفَاتِهِ جَلَّ جَلالُهُ قَدِيمَةٌ أَزَلِيَّةٌ لَم، وَلَا، وَلَن تَحَدُثَ لَهُ صِفَةٌ لَم تَكُن لَهُ فِي الأَيْنِ وَالجِهَةِ وَالمَكَانِ؛ لأَنَّهُ تَعَيُّرٌ وَتَحَوُّلُ وَزَوَالُ لَهُ فِي الأَيْنِ وَالجِهَةِ وَالمَكَانِ؛ لأَنَّهُ تَعَيُّرٌ وَتَحَوُّلُ وَزَوَالُ وَزَوَالُ وَانِتَقَالُ، قَالَ الإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ هَ اللَّينِ وَالجِهَةِ وَالمَكَانِ قَبَلَ أَن يَخْلَقَ الحَلقَ وَلَم يَكُن وَانِتَقَالُ، قَالَ الإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ هَ اللَّهُ وَلَا مَكَانَ قَبَلَ أَن يَخْلُقَ الحَلقَ وَلَم يَكُن اللهُ وَلَا مَكَانَ قَبَلَ أَن يَخْلُقَ الحَلقَ وَلَم يَكُن أَنْ اللهُ وَلا مَكَانَ قَبَلَ أَن يَخْلُقَ الحَلقَ وَلَم يَكُن أَنْ اللهُ وَلا مَكَانَ قَبَلَ أَن يَخْلُقَ الحَلقَ وَلَم يَكُن أَنْ اللهُ وَلا مَكَانَ قَبَلُ أَن يَخْلُقُ الْحَلْقُ وَلَم يَكُن اللهُ وَلا مَكَانَ قَبَلُ أَن يَخْلُقُ الْحَلقَ وَلَم يَكُنَ اللهُ وَلا مَكَانَ قَبَلُ أَن يَخْلُقُ الْحَلقَ وَلَم يَكُن اللهُ الْمِالَا الْإِنْ الْمُ اللهُ الْمَالَةُ اللهُ الْمَامُ الْمَامُ اللهُ الْمَامُ الْمِنْ اللهُ الْمَامُ اللهُ اللهُ الْمُ اللهُ الْمَامُ اللهُ الْمَامُ اللهُ الْمَامُ اللهُ الْمَامُ الْمَامُ اللهُ الْمَامُ اللهُ الْمَامُ اللهُ الْمُ اللهُ الْمَامُ الْمُعُولُ اللهُ الْمُ اللهُ الْمُ اللهُ الْمَامُ اللهُ الْمُ اللهُ الْمُ اللهُ الْمُ اللهُ الْمُ اللهُ الْمُ الْمُ اللهُ الْمَامُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ اللّهُ الْمُ الْمُ اللّهُ الْمُ اللّهُ الْمُعُلُقُ الْمُ اللّهُ الْمُ اللّهُ الْمُ اللّهُ الْمُ اللّهُ الْمُ الْمُ اللّهُ الْمُ اللّهُ الْمُ اللّهُ الْمُ اللّهُ الْمُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ الْمُ اللّهُ الْمُ اللّهُ اللّهُ الْمُ الللهُ اللّهُ الْمُ الل

وَقَالَ إِمَامُ الْمُدَى رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: الأَصلُ فِيهِ أَنَّ اللهَ سُبحَانَهُ كَانَ وَلَا مَكَانَ، وَجَائِزٌ ارتِفَاعُ الأَمكِنَةِ وَبَقَاؤُهُ عَلَى مَا كَانَ، فَهُوَ عَلَى مَا كَانَ، وَكَانَ عَلَى مَا عَلَيهِ الآنَ، جَلَّ عَنِ التَّغَيُّرِ وَالزَّوَالِ وَالإستِحَالَةِ. اهـ (٢).

وَقُولُ أَبِي مَنصُورٍ ﴿ وَبَقَاؤُهُ عَلَى مَا كَانَ ﴾ الوَاوُ فِيهِ حَالِيَّةٌ لَا عَاطِفَةٌ ؛ أَي: جَائِزٌ ارتِفَاعُ الأَمكِنَةِ حَالَ بَقَائِهِ تَعَالَى عَلَى مَا كَانَ ، لَا أَنَّ بَقَاءَهُ سُبحَانَهُ عَلَى مَا كَانَ جَائِزٌ ، بَل هُوَ وَاجِبٌ وَضِدُّهُ مُحَالٌ ، فَلَيسَ مُنذُ خَلَقَ تَعَالَى الخَلقَ حَدَثَ لَهُ صِفَةُ الرَّازِقيَّةِ ، وَلا حِينَ رَزَقَهُم حَدَثَ لَهُ صِفَةُ الرَّازِقيَّةِ ؛ إِذ لَو حَدَثَ لَهُ مَدلُولُ اسْمٍ أَو صِفَةٍ لَم تَكُن لَهُ فِي الأَزْلِ لَكَانَ ذَلِكَ نَقصاً قَد استكملَهُ بِالغَيرِ ، وَهُوَ أَمَارَةُ الحُدُوثِ وَالإِفْتِقَارِ ، سُبحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَصِفُونَ .

-200-200s-200s-

⁽١) يُنظر: «الفقه الأبسط» للإمام أبي حنيفة (ص: ٥٧).

⁽٢) يُنظر: «كتاب التوحيد» لأبي منصور الماتريدي (ص: ٦٩).

﴿ [صِفاتُ الله وأسماؤُه]

قُولُهُ: (بِأَسَهَائِهِ وَصِفَاتِهِ، الذَّاتِيَّةِ وَالفِعلِيَّةِ) البَاءُ مُتَعَلِّقَةٌ بِخَبَرِ «يَزَالُ»؛ أي: لَم يَزَل مَوصُوفاً بِمَدلُولَاتِ أَسهَائِهِ وَصِفَاتِهِ، وَهِيَ الصِّفَةُ القَائِمَةُ بِالذَّاتِ العَلِيِّ، فَهُوَ عَلَى حَذفِ مُضَافٍ، وَالصِّفَاتُ الذَّاتِيَّةُ وَالفِعلِيَّةُ وَهِيَ التَّكوِينُ هِيَ الصِّفَاتُ الذَّاتِيَّةُ وَالفِعلِيَّةُ وَهِيَ التَّكوِينُ هِيَ الصِّفَاتُ الثَّبُوتِيَّةُ الثَّهَانِيَةُ، وَالصِّفَاتُ المَتَشَابِهَةُ البَالِغَةُ سَبعَةَ عَشَرَ كَالنَّفسِ، وَالوَجِهِ، وَاليَدِ، وَالجَنبِ بِلَا كَيفٍ. انظُر «شَرح الإِشَارَاتِ» وَ «المنافِح» (۱).

فَالذَّاتِيَّةُ: هِيَ مَا يُوصَفُ تَعَالَى بِهَا وَلَا يُوصَفُ بِضِدِّهَا، وَأَمَّا غَيرُهَا: فَهِيَ التي يَجُوزُ أَن يُوصَفَ بِهَا وَبِضَدِّهَا؛ كَالرِّضَا وَالرَّحَةِ؛ فَإِنَّهُ سُبحَانَهُ كَمَا يُوصَفُ بِالرِّضَا يُوصَفُ بِالرِّضَا يُوصَفُ بِالرِّضَا يُوصَفُ بِضِدِّهِ، وَهُوَ الغَضَبُ.

-202-202-202-

⁽١) ينظر: «إشارات المرام» للبيّاضيّ (ص: ٩٨).

الصِّفَاتُ الذَّاتيَّة] ﴿

قَولُهُ: (وَأَمَّا الذَّاتِيَّةُ) أي: النَّفسِيَّةُ، وَهِيَ المنسُوبَةُ لِلذَّاتِ العَلِيِّ، إِمَّا بالاتِّصَافِ بِهَا مِن غَير قِيَام مَعنَىً بِذَاتِه تَعَالَى؛ ككُونِهِ تَعَالَى وَاحِدًا لَيسَ في جِهَةٍ وَلَا حَيِّز، وَهِيَ الصِّفَاتُ السَّلبِيَّة، وَكُونِهِ تَعَالَى الأَوَّلَ وَالآخِرَ، وَهِيَ الصِّفَاتُ الإِضَافِيَّةُ، أُو بِالْإِتِّصَافِ بِهَا؛ لِقِيَام مَعنَى بِذَاتِهِ تَعَالَى مِنَ الصِّفَاتِ الثُّبُوتِيَّةِ، وَتُسَمَّى صِفَاتِ المعَانِي؛ كَالعِلم وَالقُدرَةِ، وَلَّا بَيَّنَ ١٤ الصِّفَاتِ السَّلْبِيَّةَ تَصرِ بِحَاً وَتَلوِ بِحَا، وَهِيَ القِدَمُ، وَالبَقَاءُ، وَالوَحَدَانِيَّةُ، وَالقِيَامُ بِالنَّفسِ بِمَعنَى عَدمِ الإحتِيَاجِ، وَالمَخَالَفَةُ لِلحَوَادِثِ بِمَعنَى عَدَم المَوافَقَةِ وَالمشَابَهَ لَهَا بِوَجهٍ مِنَ الوُجُوهِ، شَرَعَ في بَيَانِ الصِّفَاتِ الذَّاتِيَّةِ، وَهِيَ هُنَا الْصِّفَاتُ الثُّبُوتِيَّةُ الثَّمَانِيَةُ عِندَنَا مَعَاشِرَ الماتُرِيدِيَّةِ، وَهِيَ الحَيَاةُ، وَالعِلمُ، وَالإِرَادَةُ، وَالقُدرَةُ، وَالكَلَامُ، وَالسَّمعُ، وَالبَصَرُ، وَالتَّكوِينُ، وَكُلُّهَا صِفَاتٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ تَعَالَى زَائِدَةٌ عَلَى الذَّاتِ، لَيسَت عَينَ الذَّاتِ في المفهُوم، وَلَا غَيرَهَا في المُوِيَّةِ، وَمَعنَاهُ أَنَّهُمْ الْمُتَغَايِرَانِ مَفْهُومَا مُتَّحِدَانِ هُوِيَّةً؛ أي: لَا تَنفَكُّ عَنِ الذَّاتِ في الخارِج، أُمَّا فِي الذِّهنِ: فَيقَعُ الإنفِكَاكُ؛ كَمَا إِذَا تَصَوَّرتَ الوَهَّابَ مَثَلًا، فَلَا يُمكِنُ تَصَوُّرُ المنتَقِم، فَقَد حَصَلَ الإنفِكَاكُ ذِهِنَا لَا خَارِجَاً، قَالَ الإِمَامُ الأَعظَمُ ﷺ: ﴿وَصِفَاتُهُ لَا هُوَ وَلَا غَيرُهُ". اهـ (١٠). قَولُهُ: «لَا هُوَ»؛ أي: لَيسَت الصِّفَاتُ هِيَ عَينَ الذَّاتِ كَمَا قَالَت المُعتَزِلَةُ، فَأَنكَرُوا صِفَاتِ المعَانِي، وقولُهُ: «وَلَا غَيرُهُ» كَمَا تَقُولُ الكَرَّامِيَّةُ، وَالغَيرَانِ فِي كَلَامِهِ ﷺ بِالمعنَى الإصْطِلَاحِيِّ، وَهُمَا الإثنَانِ مِن حَيثُ إِنَّ أَحَدَهُمَا لَيسَ هُوَ ذاتَ الآخَرِ، وَالإِثْنَينِيَّةُ تَستَلزِمُ التَّغَايْرَ وَهُوَ يَستَلزِمُ التَّعَدُّدَ، فَكُلُّ اثنَينِ عِندَ الجُمهُورِ غَيرَانِ، وَكُلُّ غَيرَينِ اثْنَانِ اتِّفَاقَاً، وَالغَيرِيَّةُ تُسَاوِي نَفْيَ العَيْنِيَّةِ، فَكُلُّ

⁽١) ينظر: «الوصية» للإمام أبي حنيفة (ص: ١٦).

سيري المستعدد البسدر الأنسور سيري المنافية سيري المنافية المستور المنافية المستور المنافية ال

مَا لَيسَ بِعَنِ فَهُو غَيْرٌ، كَمَا أَنَّ كُلَّ مَا هُو غَيْرٌ فَلَيسَ بِعَينٍ، وَعِندَ الأَشعَرِيِّ وَأَصحَابِهِ هُمَا كُلُّ مَوجُودَينِ يَجُوزُ انفِكَاكُهُمَا في عَدَمٍ أَو حَيِّزٍ، فَخَرَجَ بِقَيدِ الوُجُودِ الأَعدَامُ وَالأَحوَالُ، وَبِقَيدِ جَوَازِ الإنفِكَاكُهُمَا في عَدَمٍ أَل يَجُوزُ انفِكَاكُهُ وَالصَّفَةِ مَعَ الموصُوفِ، وَالأَحوالُ، وَبِقَيدِ جَوَازِ الإنفِكَاكُ مَا لَا يَجُوزُ انفِكَاكُهُ وَالصَّفَةِ مَعَ الموصُوفِ، وَالخُرْءِ مَعَ الكُلِّ، فَإِنَّهُ لَا هُو وَلَا غَيرُهُ، وقِيلَ: كُلُّ مَوجُودَينِ يَجُوزُ وُجُودُ أَحَدِهِمَا مَعَ عَدَمِ الآني مِنهُمَا.

فَإِن قِيلَ: كَيفَ يُوصَفُ الشَّيءُ بِالوُّجُودِ وَالعَدَمِ في حَالَةٍ وَاحِدَةٍ؟

فَالْجَوَاكِ: أَنَّهُ يَجُوزُ عِندَ قِيَامِ الدَّلِيلِ عَلَيهِ؛ كَمَا فِي ارتِفَاعِ العَينِيَّةِ وَالغَيرِيَّةِ بَينَ ذَاتِ الله تَعَالَى وَصِفَاتِهِ، وَكَذَا الصِّفَاتُ بَعَضُهَا مَعَ بَعضٍ، وَعَدَمُ التَّغَايُرِ إِنَّمَا هُوَ فِي خَاتِ اللهِ تَعَالَى وَصَفَاتِهِ، وَكَذَا الحَّرَةِ الذَّاتِ؛ لِامِتِنَاعِ العَدَمِ عَلَى الطَّفَاتِ التي يَمتَنِعُ الذَّاتُ بِدُونِ الدَّاتِ؛ لِامِتِنَاعِ العَدَمِ عَلَى الطَّفَاتِ التي يَمتَنِعُ الدَّرُةُ مَعَ الكُلِّ ؛ كَمَا فِي الوَاحِدِ مَعَ العَشَرَةِ؛ لأَنَّ العَشَرَةُ المَّوْرَةُ السَمُّ لَمِحمُوعِ القَدِيمِ، وَكَذَا الجُرْءُ مَعَ الْكُلِّ ؛ كَمَا فِي الوَاحِدِ مَعَ الْعَشَرَةِ لَصَارَ غَيرَ نفسِهِ؛ إِذْ هُو مِنهَا وَلا أَوْرَادِهَا بِحَيثُ يَتَنَاوَلُ كُلَّ فَرْدٍ مَعَ أَغيَارِهِ، فَكَمَا تَمتَنِعُ العَشَرَةُ بِدُونِ الوَاحِدِ يَمتَنِعُ الْعَشَرَةِ لَصَارَ غَيرَ نفسِهِ؛ إِذْ هُو مِنهَا وَلا ذَلِكَ الوَاحِدُ بَدُونِهِ، وَلَم يَقُلُ أَحَدُ: إِنَّ الجُرْءَ غَيرُ الكُلِّ إِلَّا جَعفَرُ بنُ حَارِثٍ مِنَ المعتزِلَةِ، وَكَنَ الوَاحِدُ عَيرَ العَشَرَةِ لَصَارَ غَيرَ نفسِه؛ إِذْ هُو مِنهَا وَلا تَكُونُ بِدُونِهِ، وَلَم يَقُل أَحدُ: إِنَّ الجُرْءَ غَيرُ الكُلِّ إِلَّا جَعفَرُ بنُ حَارِثٍ مِنَ المعتزِلَةِ، وَكَا الرَّجُلُ لِإِحدَى امرَأَتِيهِ: «إِن حِضْتِ فَأَنتِ طَالِقٌ وَضَرَّ تُكِ» وَكَالَاكَ إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِإِحدَى امرَأَتِيهِ: «إِن حِضْتِ فَأَنتِ طَالِقٌ وَضَرَّ تُكِ» وَكَالَكَ إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِإِحدَى المَائِقُ دُونَ ضَرَّ مَا مَع أَنَّ ذَلِكَ لَم يَخُلُ مِن أَمرَينِ فَقَالَت: قَد حِضْتُ، طَلْقَتِ المُخَاطِبَةُ دُونَ ضَرَّ مَا مَع أَنَّ ذَلِكَ لَم يَعُلُ مِن أَمرَينِ وَعُدَمِهِ، فَاعتُبِرَ حَيضُها مَوجُودًا فِي حَقِّ نَفسِها، وَمَعدُومًا في حَقِّ نَفسِها وَالْتُلْكَ الْمَائِقُ الْمَائِقُونَ الْمَائِقِ الْمَائِقُ الْمَائِقُ الْمَائِقُونَ الْمَائِقُ الْمَائِقُ الْمَل

-643--643--643-

اصِفَةُ الْحَيَاة]

قُولُهُ: (فَالْحَيَاةُ) هِيَ صِفَةٌ أَزَليَّةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ تَعَالَى تُوجِبُ صِحَّةَ العِلمِ فَلِذَا قَدَّمَهَا ﴿ بِالذِّكْرِ، وَلَا تَتعلَّق صِفَةُ الْحَيَاةِ بِشَيءٍ، وَإِنَّا قُلنَا: «تُوجِبُ صِحَّةَ العِلمِ»، وَلَمْ نَقُل: «تُوجِبُ العِلمَ»؛ لأَنَّ الْحَيَاةَ لَا تُوجِبُ العِلْمَ بِالفِعلِ، بَل بِالقُوَّة بِمَعنَى وَلَمَ نَقُل: «تُوجِبُ العِلمَ فَونَ الْعَلْمِ دُونَ أَنَّهَا تَستلزِمُهُ، وَمَعنَى «تُوجِبُ»؛ أَي: تَقتَضِي وَتَستلزِمُ، وَاكتفَينا بِذِكْرِ العِلمِ دُونَ الْقُدْرَةِ مَعَ أَنَّ المشهُورَ زِيَادَةُ «القُدرَةِ»؛ اكتِفَاءً بِالتَّمييزِ بِأَحَدِ الوَصْفَينِ، وَالحَيَاةُ شَرِطٌ عَقِلِيٌّ لِسَائِرِ الصَّفَاتِ.

اعلم عَافَاكَ اللهُ تَعَالَى - أَنَّ حَيَاةَ الله تَعَالَى لَيسَت بِرُوحٍ وَلَا كَيفيَّةٍ، وَإِنَّمَا هِيَ لِذَاتِهِ؛ لأَنَّ الكَيفِيَّةَ عَرَضٌ مُلازِمٌ لِلجِسمِ لُزُومَا عَقلِيًّا لَا يُمكِنُ انفِكَاكُهُ عَنهُ وَمُفَارَقَتُهُ لَهُ، وَالعَرَضُ اسْمٌ لِمَا يَمتَنِعُ بَقَاؤُهُ، وهُوَ مُستَحِيلٌ عَلَى القَدِيمِ عَنهُ وَمُفَارَقَتُهُ لَهُ، وَالعَرَضُ اسْمٌ لِمَا يَمتَنِعُ بَقَاؤُهُ، وهُو مُستَحِيلٌ عَلَى القَدِيمِ عَنهُ وَمُفَارَقَتُهُ لَهُ، وَالعَرَضُ اسْمٌ لِمَا يَمتَنِعُ بَقَاؤُهُ، وهُو مُستَحِيلٌ عَلَى القَدِيمِ عَلَى ذِكرُهُ، وَأَمَّا حَيَاةُ الحَلقِ: فَلَيسَت لِذَاتِهَا بَل بِسَبَبِ الرُّوحِ وَالتي هِي جِسمٌ لَطِيفٌ يُحِدثُ اللهُ فِيهِ الحَيَاةَ سَاعَةً فَسَاعَةً، فَالحَيَاةُ بِالنِّسبَةِ لِلمَحْلُوقِ كَيفِيَّةٌ يَلزَمُهَا لَطِيفٌ يُحِدثُ اللهُ فِيهِ الحَيَاةَ سَاعَةً فَسَاعَةً، فَالحَيَاةُ هِي الرُّوحِ وَلَا مَلزُومَةً هَا عَقْلاً قَبُولُ الحِسِّ وَالحَرَكَةِ الإِرَادِيَّةِ، وَلَيسَت الحَيَاةُ هِي الرُّوحَ وَلَا مَلزُومَةً هَا عَقْلاً بَل مَلزُومَةٌ لَمَا عَادَةً فَيَجْتَمِعَانِ كَذَلِكَ، فَيُمكِنُ وُجُودُ الحَيَاةِ بِدُونِ الرُّوحِ خَرْقًا لِلمَا مَلزُومَةٌ لَمَا عَادَةً فَيَجْتَمِعَانِ كَذَلِكَ، فَيُمكِنُ وُجُودُ الحَيَاةِ بِدُونِ الرُّوحِ خَرْقًا لِلمَاكِذَةِ وَكُولَا مَلُولُ مَةً لَمَاعَادًةً وَكَرَامَةً مِن عَلَيْهِ مِن الجَهَادَةِ، وَكَم قَد خَلَقَ اللهُ تَعَالَى الحَيَاة فِي كَثِيرٍ مِنَ الجَهَادَاتِ مُعجِزَةً أَو كَرَامَةً مِن غَيرٍ وُجُودِ الرُّوحِ.

أَمَا دَلِيلُ الْحَيَاةِ سَمِعاً: فَقُولُهُ سُبِحَانَهُ: ﴿ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ﴾ [البقرة: ٥٥]؛ فَإِنَّ مَنْ كَانَ حيًا ثَبَتَت لَهُ صِفَةُ الْحَيَاةِ لَا مَحَالَةَ؛ لأَنَّ صِدْقَ المشتَقِّ وَهُوَ «الحَيُّ» مثلاً يَستلزِمُ ثُبُوتَ مَأْخَذِ الإشتِقَاقِ وَهُوَ المصدَرُ كَالْحَيَاةِ، فَيَمتَنِعُ إِطلَاقُ اسمِ المشتَقِّ عَلَى شَيءٍ ثُبُوتَ مَأْخَذِ الإشتِقَاقِ وَهُوَ المصدَرُ كَالْحَيَاةِ، فَيَمتَنِعُ إِطلَاقُ اسمِ المشتَقِّ عَلَى شَيءٍ

مِن غَيرِ أَن يَكُونَ مَأْخَذُ الإشتِقَاقِ صِفَةً قَائِمَةً بِهِ؛ لأَنَّ لَفظَ المُشتَقِّ مَوضُوعٌ بِإِزَاءِ ذَاتٍ مَا مَوصُوفَةٍ بِمَأْخَذِ الإشتِقَاقِ، وَالأَسمَاءُ مُشتَقَّةٌ مِنَ الصِّفَاتِ، وَالمُشتَقُّ شَيءٌ لَهُ المُشتَقُّ مِنهُ، وَالجَوَابُ عَن مُغَالَطَةِ المعتزِلَةِ بِالماءِ المُشمَّسِ وَالحَدَّادِ بِأَنَّ المُشمَّسَ صَادِقٌ عَلَى الماءِ، وَمَأْخَذُهُ وَهُوَ الشَّمسُ لَيسَ بِثَابِتٍ لَهُ، وَالحَدَّادُ مُشتَقُّ يَصدُقُ عَلَى صَادِقٌ عَلَى الماءِ وَمَأْخَذُهُ وَهُوَ الشَّمسُ لَيسَ بِثَابِتٍ لَهُ، وَالحَدَّادُ مُشتَقُّ يَصدُقُ عَلَى ذَاتٍ مَا، وَلاَ يَتَّصِفُ بِمَأْخَذِهِ وَهُوَ الحَديدُ: أَنَّ مَصدَرَ المُشمَّسِ التَّشمِيسُ، وَهُو مَصدَرُ المُشمَّسِ التَّشمِيسُ، وَهُو مَصدَرُ المُشمَّسِ التَّشمِيسُ، وَالحَدَّادُ بِمَعنَى صَانِعِ الحَديدِ مَأْخَذُهُ مَصدَرُ المُشمَّسِ المَّتَقِ الحَقِيقِيِّ لَا مِنَ الشَّمسِ، وَالحَدَّادُ بِمَعنَى صَانِعِ الحَديدِ مَأْخَذُهُ مَا هُوَ بِمَعنَى صُنعِ الحَديدِ لَا الحَديدِ نَفْسِهِ، عَلَى أَنَّ الكَلَامَ في المُشتَقِّ الحَقِيقِيِّ لَا الصَّنَاعِيِّ فَبَطَلَ شَغَبُّهُم.

وَأَمَّا دَلِيلُهَا عَقلاً: فَهُوَ الضَّرُورَةُ العَقْلِيَّةُ، فَإِنَّ كُلَّ عَالِمٍ لَا بُدَّ أَن يَكُونَ حَيَّا ضَرُورَةَ استِلزَامِ الحَيَاةِ لِلعِلمِ؛ لأَنَّ الجَهَادَ لَا يُوصَفُ بِالعِلْمِ وَلَا بِالقُدرَةِ وَلَا غَيرِهِمَا؛ إِذِ القُدرَةُ مُتَوَقِّفَةٌ عَلَى العِلمِ، وَكُلُّهَا مُتَوَقِّفَةٌ عَلَى العِلمِ، وَكُلُّهَا مُتَوَقِّفَةٌ عَلَى العِلمِ، وَكُلُّهَا مُتَوَقِّفَةٌ عَلَى العِلمِ، وَكُلُّهَا مُتَوَقِّفَةٌ عَلَى العِلمِ الْعَلمِ، وَكُلُّهَا مُتَوَقِّفَةٌ عَلَى العِلمِ، وَكُلُّهَا مُتَوَقِّفَةٌ عَلَى العِلمِ العِلمِ، وَكُلُّهَا مُتَوَقِّفَةٌ عَلَى العِلمِ العِلمِ، وَكُلُّهَا مُتَوَقِّفَةٌ عَلَى العِلمِ العِلمِ العِلمِ العِلمِ العَلْمَ العَلَمُ العَلَمُ العَلَمُ العَلَمُ العَلَمُ اللَّهُ الْعَلْمِ اللَّهُ الْعَلْمُ اللَّهُ الْعَلْمُ اللَّهُ الْعَلْمُ عَلَيهَا ذَلِكُ.

فَإِن قِيلَ: لِمَ قُلتُم بِامتِنَاعِ العَدَمِ عَلَى القَدِيمِ؟

فَالجَوابُ: أَنَّهُ لَو جَازَ عَدَمُهُ لَجَازَ وُجُودُهُ بَعَدَ عَدَمِهِ عَلَى سَبِيلِ الحُدُوثِ كَمَا جَازَ لَهُ الوُجُودُ مِن قَبلُ، وَلَو حَدَثَ بَعَدَ العَدَمِ لَكَانَ حَادِثَاً لِذَاتِهِ كَمَا كَانَ قَدِيمًا لِذَاتِهِ الْأَوْلَى، وَمُحَالُ أَن يَكُونَ القَدِيمُ قَدِيمًا لِذَاتِهِ لِذَاتِهِ الْأَوْلَى، وَمُحَالُ أَن يَكُونَ القَدِيمُ قَدِيمًا لِذَاتِهِ بَيَاضًا لِذَاتِهِ، وَكَذَا لَو جَازَ حَادِثَاً لِذَاتِهِ بَيَاضًا لِذَاتِهِ، وَكَذَا لَو جَازَ عَدَمُ القَدِيمِ بَعَدَ وُجُودِهِ لَوَجَبَ أَن تَكُونَ ذَاتُهُ مِنَّا يَجُوزُ عَلَيهَا العَدَمُ تَارَةً وَالوُجُودُ عَدَمُ القَدِيمِ بَعَدَ وُجُودِهِ لَوَجَبَ أَن تَكُونَ ذَاتُهُ مِنَا يَجُوزُ عَلَيهَا العَدَمُ تَارَةً وَالوُجُودُ أَخْرَى، وَلَو كَانَت كَذَلِكَ لَأَسْبَهَتْ سَائِرَ الْحَوَادِثِ، وَلَاحَتَاجَت إِلَى مُحِدِثٍ، وَالقَدِيمُ يَسَتَحِيلُ عَلَيهِ ذَلِكَ.

وَمَعنَى قَولِنَا: «لِذَاتِهِ»: أَنَّ وُجُودَهُ وَقِدَمَهُ ذَاتِيٌّ لَا مِن غَيرِهِ وَلَا مُتَوَقِّفٌ عَلَى الغَيرِ وَمُفتَقِرٌ إِلَيهِ وَإِلَّا كَانَ مُحُدَثًا، فتقييدُ وَاجِبِ الوُجُودِ بِقَولِنَا: «لِذَاتِهِ» احترَازٌ عَن الوَاجِبِ بغيرِه، وَأَمَّا تَقييدُ الممكِنِ بِهِ: فليسَ لِلاحترَازِ عَن شَيءٍ؛ إِذ لَا مُمكِن بِهِ: فليسَ لِلاحترَازِ عَن شَيءٍ؛ إِذ لَا مُمكِن

بِالغَيرِ، وَالمعنَى في وَاجِبِ الوُجُودِ سَلبِيٌّ، وَهُوَ عَدَمُ الإِفتِقَارِ إِلَى عِلَّةٍ خَارِجِيَّةٍ.

-262-262-262-

إصِفَةُ الْقُدْرَة]

قُولُهُ: (وَالقُدرَة) صِفَةٌ قَدِيمَةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ تَعَالَى تَتَعَلَّقُ بِأَحَدِ طَرَفَي الممكِنِ وَفَقَ الإِرَادَةِ، وَتَعَلَّقُهَا بِمَعنَى صِحَّةِ وُجُوبِ صُدُورِ الأَثَرِ عَنهَا عِندَ انضِهَامَ الإِرَادَةِ، وَلَيسَ مَعنَى الوُّجُوبِ هُنَا هُوَ الوُّجُوبَ عَلَيهِ تَعَالَى لِيَلزَمَ كُونُهُ تَعَالَى مُوجِباً بِالذَّاتِ لَا فَاعِلاً بِالإِختِيَارِ كُمَا أُورَدَهُ الإِمَامُ الرَّازِيُّ وَغَيرُهُ، بَل بِمَعنَى أَنَّهُ تَعَالَى إِذَا أَرَادَ إِيجَادَ شَييءٍ كَانَ حُصُولُ ذَلِكَ الممكِنِ وَاجِبَاً، فَتَنقُلُ الممكِنَ مِن إِمكَانِ الوُجُودِ إِلَى وُجُوبِ الوُجُودِ لَغَيرِهِ؛ لِتَعَلُّقِ العِلمِ وَالإِرَادَةِ بِهِ، وَمَعنَى الصِّحَّةِ كُونُ القَادِرِ مَوصُوفًا بِالصِّفَةِ التي لِأَجلِهَا لَا يَمتَنِعُ صُدُورُ ذَلِكَ الأَثَرِ عَنهُ، وَبِعِبَارَةٍ أَخرَى أَنَّهَا صِفَةٌ أَزَلِيَّةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ تَعَالَى تُصَحِّحُ إِمكَانَ المقدُورِ مِنَ الفَاعِلِ، وَالقُدرَةُ إِنَّما تَتَعَلَّقُ بِالممكِنَاتِ، فَلَا تَعَلُّقَ لَهَا بِالوَاجِبِ وَلَا المستَحِيلِ، وَمَعنَى تَعَلُّقِهَا وَتَأْثِيرِهَا عِندَنَا هُوَ جَعلُ المقدُورِ مُمكِنَ الوُجُودِ مِنَ الفَاعلِ لَا مِنَ الممكِنِ، فَلَا يَلزَمُنَا مَا أُورَدَهُ الرَّازِيُّ وَغَيرُهُ مِنَ الأَشْعَرِيَّةِ مِن أَنَّ الإِمكَانَ ذَاتِيٌّ فَلَا يَكُونُ بِجَعل جَاعِل؛ لأَنَّنَا نَقُولُ: إِنَّ نِسبَةَ القُدرَةِ إِلَى جَمِيعِ الممكِنَاتِ عَلَى السَّوَاءِ، فَلَا بُدَّ مِن مُرَجِّح يُرَجِّحُ وُجُودَهُ، وَلَيسَ هُوَ إِلَّا صِفَةَ التَّكُويِنِ الذِي هُوَ مَبدَأُ الإِيجَادِ بِالفِعلِ بِإِحْرَاجَ الْمكِنِ مِنَ العَدَم إِلَى الوُجُودِ، فَلَمَّا وَصَفَ اللهُ تَعَالَى نَفسَهُ فِي الأَزَلِ بِأَنَّهُ الْخَالِقُ وَذَاتُهُ تَعَالَى أَزَلِيُّ، وَكَلَامُهُ أَزَلِيُّ، كَانَ لَا بُدَّ مِن وُجُودِ مَعنَىً يَكُونُ بِهِ خَالِقًا يتَّصِفُ بِهِ كَسَائِرِ الصِّفَاتِ، وَإِلَّا فَيَلزَمُهُم إِخلاءُ الوَصفِ عَنِ الصِّفَةِ وَالإسمِ عَن مَعنَاه وَمَدلُولِهِ، فَأَثُرُ القُدرَةِ صِحَّةُ وُجُودِ المقدُورِ مِنَ القَادِرِ، وَتَعَلَّقُهَا بِصِحَّةِ الإِيجَادِ وَالتَّركِ، وَأَمَّا أَثَرُ التَّكوِينِ فَوْجُودُ المقدُورِ بِالفِعلِ، وَتعَلُّقُ مَبدَأِ التَّكوِينِ عَلَى سَبِيلِ الجَوَازِ، وَتَأثِيرُهُ عَلَى سَبِيلِ الوُجُوبِ، وَتَعَلُّقُ القُدْرَةِ عَلَى سَبِيلِ الوُجُوبُ، فَالتَّكوِينُ أَخَصُّ مُطلَقًا مِنَ القُدرَةِ؛ لأَنَّ القُدرَةَ مُتَسَاوِيَةُ النِّسبَةِ إِلَى جَمِيعِ المقدُورَاتِ، وَالتَّكوِينُ خَاصُّ بِهَا يَدخُلُ فِي الوُجُودِ، وَالقُدرَةُ لَا تَقتَضِي كَونَ المقدُورِ مُوجُودًا، وَمَبدَأُ التَّكوِينِ يَقتَضِيهِ، وَسَيَأْتِيكَ مَزِيدُ إِيضَاحِ عِندَ ذِكرِ الصِّفَاتِ الفِعلِيَّةِ إِن شَاءَ اللهُ تَعَالَى.

فَإِذَا عَلِمَ اللهُ تَعَالَى وُجُودَ زَيدٍ مَثَلاً وَأَرَادَهُ تَتَعَلَّقُ القُدرَةُ بِهِ تَعَلَّقَ تَأْثِيرِ مِن إِمكَانِ وُجُودِهِ إِلَى وُجُودِهِ وُجُودِهِ لِتَعَلَّقِ العِلمِ وَالإِرَادَةِ بِوُجُودِهِ، وَتَتَعَلَّقُ بِهِ صِفَةُ التَّكوِينِ تَعَلَّقَ تَأْثِيرٍ بِإِحْرَاجِهِ مِنَ العَدَمِ إِلَى الوُجُودِ وَفقَ تَحْصِيصِ الإِرَادَةِ لَهُ كَيفاً وَكَمَّا وَزَمَاناً.

وَاعلَم عَلَمْ اللهُ تَعَالَى اللهُ تَعَالَى اللهُ تَعَالَى اللهُ عَذَا التَّرْتِيبَ فِي التَّعَلُّقَاتِ إِنَّهَا هُو تَرتِيبٌ عَقِلِيٌّ وَالسَّبِقِ وَالتَّاتَّخِرِ، ثُمَّ اعلَم عَلَمَ عَلَمَ اللهُ تَعَالَى وَإِيَّاكَ _ أَنْنَا حِينَ نَقُولُ: الإِرَادَةُ وَفَقَ العِلمِ وَالتَّأْخُرِ، ثُمَّ اعلَم _ عَلَمَنِي اللهُ تَعَالَى وَإِيَّاكَ _ أَنَّنا حِينَ نَقُولُ: الإِرَادَةُ مُوافِقَةٌ وَمُلَازِمَةٌ إِنَّهَا هُو عَلَى سَبِيلِ التَّوسُّعِ؛ لِلإِفهَامِ، أَمَّا المَدْهَبُ عِندَنَا فَالإِرَادَةُ مُوافِقَةٌ وَمُلازِمَةٌ لِللهِعلِ، قَالَ الإِمَامُ أَبُو المُعِينِ النَّسَفِيُّ: لأَنَّ القَائِلِينَ بِعُمُومِ الإِرَادَةِ لِلكَائِنَاتِ _ وَهُمَ أَهُلُ اللهِعلِ، قَالَ اللهِ عَمُومِهَا؛ لِعُمُومِهَا؛ لِعُمُومِ العِلمِ، وَمُوافَقَةِ الإِرَادَةِ العلمَ؛ لأَنَّ عِندَهُم أَهُلُ السُّنَةِ _ لَم يَقُولُوا بِعُمُومِهَا؛ لِعُمُومِ العِلمِ، وَمُوافَقَةِ الإِرَادَةِ العلمَ؛ لأَنْ عِندَهُم أَهُلُ السُّنَةِ _ لَم يَقُولُوا بِعُمُومِهَا؛ لِعُمُومِ العِلمِ، وَمُوافَقَةِ الإِرَادَةِ العلمَ؛ لأَنْ عِندَهُم أَهُو السَّنَةِ _ لَم يَقُولُوا بِعُمُومِهَا؛ لِعُمُومِ العِلمِ، وَمُوافَقَةِ الإِرَادَةُ الإِرَادَةِ العلمَ؛ لأَنْ عِندَهُم وَعِلَى بَعَلَى يَعلَمُ ذَاتَهُ وَصِفَاتِهِ؛ لِتَعَلَّقُ إِرَادَتُهُ بِذَلِكَ، فَإِنَّ اللهُ يَعلَمُ ذُونَ الأَوْلِ اللهَ يَعلَمُ دُونَ الأَمْ وَهُو اللهَ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى المُوعِلَ الْإِمَامُ النُّولُ العَمامُ وَيُّ : «قَائِمَةُ بِذَاتِهِ تَعَلَى الإِرَادَةُ تُولِولَ لاَ يَكُونُ إِلَّا فِي المُتَحَيِّزِ بَعَدَ انتِقَالٍ، وَهُو مُحَالٌ عَلَيهِ سُبحَانَهُ، فَلا فَاللهَ الْحُلُولُ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي المُتَحَيِّزِ بَعَدَ انتِقَالٍ، وَهُو مُحَالٌ عَلَيهِ سُبحَانَهُ، فَلا

⁽۱) «تبصرة الأدلة» (۱/ ۱۲۱،۱۲۲).

البسد الانسور من الله مَعُلُّ في ذَاتِهِ، أو ذَاتُهُ تَحُلُّ صِفَاتِهِ، أو صِفَاتُهُ مَعَهُ، أو فِيهِ، أو غِيه، أو غِيه، أو صِفَاتُهُ مَعَهُ، أو فِيهِ، أو عُجَاورَةٌ لَهُ، أو مَوجُودَةٌ فِيهِ؛ لأَنَّ ذَلِكَ دَلِيلُ البَعْضِيَّةِ، وَهِي دَلِيلُ الغَيرِيَّةِ، فَتَكُونُ صِفَاتُهُ تَعَالَى أَبعَاضاً لَهُ، وَهُو دَلِيلُ التَّرَكُّبِ، وَهُو دَلِيلُ الخُدُوثِ وَالغَيرِيَّةِ، وَصِفَاتُهُ تَعَالَى لَا هِي هُو وَلا هِي غَيرُهُ كَمَا نَصَّ عَلَيهِ الإِمَامُ هُنْ ، بَل يُقَالُ: صِفَاتُهُ تَعَالَى قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ أَنَّ الله عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِير ﴾ [البقرة: ٢٠].

-208-208-208-

حَمْدُ الْعِلْمِ] ﴿ وَصِفَةُ الْعِلْمِ]

قُولُهُ: (وَالعِلمُ) قَالَ تَعَالَى: ﴿أَنزَلَهُ بِعِلْمِهِ ﴾ [النساء: ١٦٦]، وَقَالَ جَلَّ سُبحَانَهُ: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَى وَلاَ تَضَعُ إِلاَّ بِعِلْمِهِ ﴾ [ناطر: ١١]، وَقَالَ جَلَّ سُبحَانَهُ: ﴿وَلاَ يُحْمِلُ مِنْ أُنثَى وَلاَ تَضَعُ إِلاَّ بِعِلْمِهِ ﴾ [البقرة: ٢٥٥] هَـذَا إِبْبَاتٌ لَمِذَهَبِ جَلَالُهُ: ﴿وَلاَ يُحْمِلُ ونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ ﴾ [البقرة: ٢٥٥] هَـذَا إِبْبَاتٌ لَمِدَهُ أَولِيَّةٌ قَائِمَةٌ أَهلِ الحَقِّ، وَرَدٌّ عَلَى المعتزِلَةِ فِي نَفيهِم صِفَةَ العِلم، وهِي صِفَةٌ أَولِيَّةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ تَعَالَى تَتَعَلَّقُ بِالشَّيءِ تَعَلَّقُ انْكِشَافٍ عَلَى وَجْهِ الإِحَاطَةِ عَلَى مَا هُو بِهِ بِذَاتِهِ تَعَالَى تَتَعَلَّقُ بِالشَّيءُ ﴾ هُنَا بِالمعنى اللَّعْمِي لَا الإصْطِلَاحِيِّ الذِي هُو بَوْنَ سَبقِ خَفَاءٍ، و «الشَّيءُ » هُنَا بِالمعنى اللَّعْمَويِّ لَا الإصْطِلَاحِيِّ الذِي هُو المُونَ سَبقِ خَفَاءٍ، و «الشَّيءُ » هُنَا بِالمعنى اللَّعْمَويِّ لَا الإصْطِلَاحِيِّ الذِي هُو المُونَ سَبقِ خَفَاءٍ، وَ «الشَّيءُ » هُنَا بِالمعنى اللَّعْمَويِّ لَا الإصْطِلَاحِيِّ الذِي هُو المُونَ سَبقِ خَفَاءٍ، و «الشَّيءُ » هُنَا بِالمعنى اللَّعْمَويِّ لَا الإصْطِلَاحِيِّ الذِي هُو المُونَ اللهُ وَلَا عَلَى اللهُ عَالِهُ وَالْمَالِمُ عَلَى اللهُ وَلَا عَلَيْهُ وَلَا عَلَى مَا هُو بَعَلَى مَا مُو مُودُ وَدَةً أَو مَعدُومَةً، فيَعلَمُ سُبحَانَهُ وَيَعلَمُ غَيرَهُ.

وَاعلَم - عَلَّمَنَا اللهُ تَعَالَى وَإِيَّاكَ - أَنَّ عِلمَهُ تَعَالَى لَيسَ عِلَمًا حُضُوريًّا كَمَا ذَهَبَ إِلَيهِ جُهُورُ الفَلَاسِفَةِ، قَالَ العَلَّامَةُ العَطَّارُ: فَإِنَّ العِلمَ الحُضُورِيَّ بَدِيهِيُّ، وَعِلمُهُ تَعَالَى لَا يُوصَفُ بِبَدَاهَةٍ وَلَا كَسبٍ، وَهَذَا مَا احْتَارَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الفُضَلاء المحَقِّقِينَ؛ كَالمَصنِّفِ التَّفْتَازَانِيِّ - وَالسَّيِّدِ، وَالقُطبِ الرَّازِيِّ فِي رَسَالَتِهِ المؤلَّفَةِ فِي تَحقِيقِ التَّصَوُّرِ كَالمَصنِّفِ - التَّفْتَازَانِيِّ - وَالسَّيِّدِ، وَالقُطبِ الرَّازِيِّ فِي رَسَالَتِهِ المؤلَّفَةِ فِي تَحقِيقِ التَّصَوُّرِ وَالتَّصَدِيقِ، وَالعَلَّامَةِ الشِّيرَازِيِّ فِي «دُرَّة التَّاجِ»، وَ«شَرحِ حِكَمِ الإِشرَاقِ»، وَاحْتَارَ وَالتَّصَدِيقِ، وَالعَلَّامَةِ الشِّيرَازِيِّ فِي «دُرَّة التَّاجِ»، وَ«شَرحِ حِكَمِ الإِشرَاقِ»، وَاحْتَارَ اللَّوَانِيُّ فِي «حَاشِيَةِ المَّيرَازِيِّ فِي «دُرَّة التَّاجِ»، وَهُ مُطلَقُ الصُّورَةِ الحَاصِلَةِ... وَالحَقُّ مَا الدَّوَّانِيُّ فِي «حَاشِيَةِ المَتِنِ» التَّعمِيمَ، فَقَالَ: هُوَ مُطلَقُ الصُّورَةِ الْحَاصِلَةِ... وَالحَقُّ مَا ذَهَبَ إِلَيهِ الجَمَاعَةُ. اهـ ('')، وَسَيَأْتِي مَزِيدُ تَفْصِيلِ إِن شَاءَ اللهُ تَعَالَى.

⁽١) ينظر: «حاشية العَطَّار على الخبيصيِّ» (ص: ١٦).

⁽٢) «البداية» (٢٢)

أمّّا الدَّلِيلُ العَقِيُّ عَلَى الصِّفَاتِ المتَقَدِّمَةِ: فَهُو أَنّهُ لَمَّ ثَبَت وَحدَانِيتُهُ تَعَالَى ثَبَت استِنادُ الحَوَادِثِ فِي وُجُودِهَا وَافتِقَارِهَا إِلَيهِ، وَهَذَا الكُونُ المُتقَنُ صُنعُهُ، البَدِيعُ خَلقُهُ، العَجِيبُ نِظَامُهُ، مِن عَرْشِهِ إِلَى فَرشِهِ إِلَى أَدَقِّ خَلُوقٍ فِيهِ، وَمَا فِيهِ مِنَ الصَّنعَةِ البَاهِرَةِ، وَالحِكمةِ البَالِغةِ، والأَسرَارِ المُحَيِّرةِ، مَعَ تَنَاقُضِ طَبَائِعِهِ وَتَضَادِّهَا وَكَأَبَّهَا البَاهِرَةِ، وَالحِكمةِ البَالِغةِ، والأَسرَارِ المُحَيِّرةِ، مَعَ تَنَاقُضِ طَبَائِعِهِ وَتَضَادِّهَا وَكَأَبَّهَا البَاهِرَةِ، وَالحِكمةِ البَالِغةِ، والأَسرَارِ المُحَيِّرةِ، مَعَ تَنَاقُضِ طَبَائِعِهِ وَتَضَادِّهَا وَكَأَبَّهَا البَاهِرَةِ، وَالحَيلُ وَاهُوَى بِأَنْ أَسْكَالٌ فِي قِوَامِ بَعضِهَا بِبَعضٍ، وَكُونِ بَعضِهَا لِبَعضٍ عَوْنَا وَنَاصِرًا فِي البَقَاءِ، فَهَذَا التَالَفُ مَعَ التَّضَادِّ تُنَادِي العُقُولُ السَّلِيمَةُ مِن آفَاتِ الوَهْمِ وَالحَيلِ وَاهْوَى بِأَنَّ التَالَفُ مَعَ التَّضَادِ تُنَادِي العُقُولُ السَّلِيمَةُ مِن آفَاتِ الوَهْمِ وَالحَيلِ وَاهْوَى بِأَنَّ لَهُ صَانِعاً عَلِيمًا عَرِيماً عَلِيماً عَلِيماً عَلِيماً عَلِيماً عَلِيماً عَلِيماً عَلِيماً عَلِيماً عَلِيما عَرْورةً أَنَّ لَهُ صَانِعاً عَلِيما عَلَيمة بَعْمَ عَلَى ثَبَتِهِ، وكُليَّ بَعِن الله تَعَالَى ثَبَتَ ضَرُورةً عِلمُهُ بِأَجزَاءِ هَذَا الكُونِ وَجُزئيَّاتِه، وكُلِّهِ وكُليَّاتِهِ، وكُليَّ تِهِ، فَلَ المَّذِي اللهُ يَعالَى ثَبَتَ ضَرُورةً عِلمُهُ بِأَجزَاءِ هَذَا الكُونِ وَجُزئيَّاتِه، وكُلِّهِ وكُليَّاتِهِ، عَلَى المَدَّ الذِي أَرَادَهُ صَانِعَةً مَتَ المَّهِ العَلَم بِهِ جُزءًا وكُلَّا، صُورَةً ومَعنَى لِيُوجِهَ عَلَى الْحَدِّ الذِي أَرَادَهُ صَانِعَةً، فَمَن كَانَ يَرجُو مِن جَاهِلٍ صُنعَ مُتَقَنِ كَانَ كَمَن عَرَا المَّولِ العِنبَ.

ثُمَّ اللهُ سُبحَانَهُ لَمَّا كَانَ فَاعِلاً بِالإِختِيَارِ، وَالفَاعِلُ المختَارُ لَا بُدَّ مِن سَبقِ عِلمِهِ وَإِرَادَتِهِ مَفْعُولَهُ، وَكَانَ جَلَّ شَائُهُ هُو وَحدَهُ الذِي أُوجَدَ كُلَّ مُوجُودٍ جُزءًا وَكُلَّا وَجَدَ أُن يَكُونَ عَالِمًا بِدَقِيقِ مَا أُوجَدَهُ وَجَلِيلِهِ، لِضَرُورَةِ سَبقِ العِلمِ لإِيجَادِ المتقَنِ، وَجَبَ أَن يَكُونَ عَالِمًا بِدَقِيقِ مَا أُوجَدَهُ وَجَلِيلِهِ، لِضَرُورَةِ سَبقِ العِلمِ لإِيجَادِ المتقَنِ، وَقَد تَضَمَّنَ مَعنَى ذَلِكَ كُلِّهِ قُولُهُ جَلَّ مِن قَائِلٍ: ﴿ أَلاَ يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ ﴾ [اللك: ١٤].

وَلَّا كَانَتِ الحَيَاةُ شَرِطاً للقُدرَةِ؛ إِذ مُحَالٌ وُجُودُ قُدرَةٍ دُونَ حَيَاةٍ، وَكَانَ يَجُوزُ عَلَيهِ أَحَدُ عَلَى كُلِّ خَلُوقٍ فِي وَقَتٍ أَن يُوجَدَ فِي غَيرِهِ سَابِقاً أَو لَاحِقاً، وَكَانَ يَجُوزُ عَلَيهِ أَحَدُ الضِّدَّينِ الذِي يَجُوزُ تَعَاوُرُهُ عَلَى الممكِنَاتِ، كَانَ تَحْصِيصُ الممكِنِ بِوقتٍ دُونَ الضِّدَّينِ الذِي يَجُوزُ تَعَاوُرُهُ عَلَى الممكِنَاتِ، كَانَ تَحْصِيصُ الممكِنِ بِوقتٍ دُونَ وَقَتِ، وَمَكَانٍ دُونَ مَكَانٍ، وَلَونٍ دُونَ لَونٍ، وَقَدرٍ دُونَ قَدرٍ، وَكَمَّ دُونَ كَمِّ، كَصُغْرٍ دُونَ كُبْر، وَقُوةٍ دُونَ ضَعْفٍ، وَجَمَالٍ دُونَ قُبْحٍ، وَثَمَامٍ دُونَ نَقصٍ، مَع استِواءِ نِسبَةِ دُونَ كُبْر، وَقُوةٍ دُونَ ضَعْفٍ، وَجَمَالٍ دُونَ قُبْحٍ، وَثَمَامٍ دُونَ نَقصٍ، مَع استِواءِ نِسبَةِ

سي في سيد البيد الأنسور سيد الأنسور سيد الأنسور

القُدرَةِ إِلَى الضِّدَّينِ، كَانَ ذَلِكَ التَّخصِيصُ بِأَحَدِهِمَا دَلِيلاً عَلَى أَمرٍ زَائِدٍ عَلَى القُدرَةِ هُوَ اللِّرَادَةُ، دَلَّ ذَلِكَ كُلُّهُ عَلَى أَنَّ هُوَ اللِّرَادَةُ، دَلَّ ذَلِكَ كُلُّهُ عَلَى أَنَّ مُوجِدَ الأَشْيَاءِ عَلَى هَذَا النِّظَامِ البَدِيعِ حَيُّ عَلِيمٌ قَادِرٌ مُرِيدٌ.

وَذَكَرَ الإِمَامُ الآمِدِيُّ دَلِيلاً آخَرَ تَفَرَّدَ بِهِ فَقَالَ: المفهُومُ مِن كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الصِّفَاتِ المذكُورَةِ إِمَّا أَن يَكُونَ فِي نَفْسِهِ وَذَاتِهِ - مَعَ قَطعِ النَّظِرِ عَمَّا يَتَّصِفُ - صِفَةَ كَالٍ، أَو لَيسَت صِفَةَ كَمَالٍ، لَا يَجُوزُ أَن تَكُونَ غَيرَ صِفَةِ كَمَالٍ، وَإِلَّا كَانَ حَالُ مَنِ كَمَالٍ، أَو لَيسَت صِفَةَ كَمَالٍ، لَا يَجُوزُ أَن تَكُونَ غَيرَ صِفَةِ كَمَالٍ، وَإِلَّا كَانَ حَالُ مَنِ التَّصَفَ بِهَا فِي الشَّاهِدِ أَنقَصَ مِن حَالِ مَن لَم يَتَّصِف بِهَا، إِن كَانَ عَدَمُهَا فِي نَفسِ الأَمْرِ كَمَالاً أَو مُسَاوِياً لِحَالِ مَن لَم يَتَّصِف بِهَا إِن لَم يَكُن عَدَمُهَا فِي نَفسِ الأَمْرِ كَمَالاً، وَعُدَمُ اللَّهُ وَهُو أَنَّهَا فِي فَلْ وَهُو أَنَّهَا فِي نَفسِ الأَمْرِ كَمَالاً أَو مُسَاوِياً لِحَالِ مَن لَم يَتَّصِف بِهَا إِن لَم يَكُن عَدَمُهَا فِي نَفسِ الأَمْرِ كَمَالاً، وَعُد خِلَافُ مَا نَعلَمُهُ بِالضَّرُورَةِ بِالشَّاهِدِ، فَلَم يَبقَ إِلَّا القِسمُ الأَوَّلُ وَهُو أَنَّهَا فِي نَفسِ نَفْسِهَا وَذَاتِهَا كَمَالُ، وَعِندَ ذَلِكَ فَلُو قُدِّرَ عَدَمُ اتِّصَافِ البَارِي تَعَالَى بَهَا لَكَانَ نَاقِصاً بِالنَّسَبَةِ إِلَى مَن اتَّصَفَ بِهَا مِن خَلُوقَاتِهِ تَعَالَى، وَخُمَالُ أَن يَكُونَ الخَالِقُ أَنقَصَ مِنَ اللّٰ مَن اتَّصَفَ بِهَا مِن خَلُوقَاتِهِ تَعَالَى، وَخُمَالُ أَن يَكُونَ الخَالِقُ أَنقَصَ مِنَ المَحْلُوقِ. اهم، بِتَصَرُّفِ (''.

~2085~2085~2085~

⁽١) ينظر: «أبكار الأفكار» للآمدي (١/ ٢٧٦).

صِفَةُ الكَلَام]

قُولُهُ: (وَالْكَلَامُ) صِفَةٌ أَزَلِيَّةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ تَعَالَى، لَيسَت مِن جِنسِ الحُرُوفِ وَالأَصوَاتِ، مُنَافِيَةٌ لِلسُّكُوتِ وَالآفَةِ، وَمَعنَى السُّكُوتِ في الكَلَامِ الأَزَلِيِّ: هُو أَنْ لا يُرِيدَ في نَفسِهِ التَّكَلُّم، وَمَعنَى الآفَةِ فِيهِ: أَن لا يَقدِرَ عَلَى الكَلَامِ؛ كَحَالِ الطُّفُولةِ، وَكِلَاهُمَا مُحَالٌ عَلَيهِ سُبحَانَهُ، أَمَّا السُّكُوتُ؛ فَلاَّنَّهُ يَقتضِي الإنتِهَاءَ بَعدَ الإبتِدَاءِ، وَهُو أَمَارَةُ الحُدُوثِ، وَأَمَّا الآفَةُ؛ فَلاَنَهَا تَقتضي العَجزَ، وَهُو مُنَافٍ لِلأَلُوهِيَّةِ، تَعَالَى اللهُ عَن ذَلِكَ عُلُواً كَبِيراً.

وَأَمَّا آفَةُ الكَلَامِ فِي المخلُوقِ: فَهُوَ عَدَمُ مُطَاوَعَةِ الآلَاتِ عَلَى الكَلَامِ وَهُوَ الخَرَسُ، وَأَمَّا السُّكُوتُ: فَهُوَ تَركُ الكَلَامِ مَعَ القُدرَةِ عَلَيهِ، فَكَمَا أَنَّ الكَلَامَ لَفَظِيُّ وَنَفْسِيٌّ كَذَلِكَ السُّكُوتُ وَالحَرَسُ.

ثُمَّ اعلَم - عَلَّمَنِي اللهُ تَعَالَى وَإِيَّاكَ - أَنَّ كَلَامَهُ تَعَالَى وَاحِدٌ لَا يَتَعَدَّدُ وَلَا يَتَعَدَّدُ وَلَا يَتَعَدَّدُ وَلَا يَتَعَدَّدُ وَلَا يَتَعَدَّدُ وَلَا يَتَبَعَضُ، قَالَ الإِمَامُ أَبُو اليُسرِ البَرْدَوِيُّ: مَا هُوَ قَائِمٌ بِالله تَعَالَى شَيءٌ وَاحِدٌ، لَيسَ لَهُ بَعضٌ، وَلَا عَدَدٌ، وَلَا لَهُ نِهَايَةٌ وَلَا بُدَاءَةٌ، بَلِ اللهُ قَدِيمٌ بِكَلَامِهِ، بَاقٍ بِكَلَامِهِ. اهـ (١).

وَقَالَ الْإِمَامُ نُورُ الدِّينِ الصَّابُونِيُّ: قَالَ أَهلُ الحَقِّ: إِنَّ اللهَ تَعَالَى مُتَكَلِّمٌ بِكَلَامٍ وَاحِدٍ، أَزَلِيٍّ، أَبِدِيٍّ، قَائِم بِذَاتِهِ تَعَالَى، لَا يُفَارِقُ ذَاتَهُ وَلَا يُزَايِلُهُ، لَيسَ مِن جِنسِ الْحُرُوفِ وَالأَصوَاتِ، غَيرُ مُتَجَزِّ وَلَا مُتَبَعِّضٍ. اهـ (٢)، وَعَلَى ذَلِكَ إِجَاعُ أَهلِ السُّنَّةِ وَالْجَهَاعَةِ كَمَا في «العَقَائِدِ» وَغَيرِهِ مِن كُتُبِ أَصحَابِنَا (٣).

⁽١) ينظر: «أصول الدين» للبزدوي (ص: ٦٨).

⁽٢) ينظر: «البداية» للصابوني (٣١).

⁽٣) ينظر: «شرح العقائد النسفية» للتفتازاني (ص: ٤٢).

وَاللهُ مُتَكَلِّمٌ فِي الأَزلِ بِكَلَامِهِ القَدِيمِ الذِي هُوَ صِفَتُهُ، آمِرٌ، نَاهٍ، مُحْبِرٌ، وَاللَّصَلُ وَالْحَقِيقَة فِي الكَلَام إِنَّمَا هُوَ الكَلَامُ النَّفسِيُّ.

قَالَ الإِمَامُ النَّسَفِيُّ: وَقَالَ الآخَرُونَ _ مِن أَهلِ السُّنَّةِ: الكَلَامُ هُوَ المعنَى القَائِمُ بِذَاتِ المتكلِّمِ، وَهُوَ المعنَى الذِي يُدَبِّرُهُ المتكلِّمُ في نَفسِهِ، وَيُعَبِّرُ عَنهُ بِهَذِهِ القَائِمُ بِذَاتِ المتكلِّمِ، وَهُو المعنَى الذِي يُدَبِّرُهُ المتكلِّمُ في نَفسِهِ، وَيُعبِّرُ عَنهُ بِهَذِهِ الأَلْفَاظِ المترَكِّبَةِ مِنَ الحُرُوفِ، إِلَى هَذَا ذَهبَ ابنُ الرَّاوَندِيِّ، وَأَبُو عِيسَى الوَرَّاقُ، وَأَبُو الحَسَنِ الأَشعَرِيُّ، وَهُو احتِيَارُ الشَّيخِ الإِمَامِ أَبِي مَنصُورٍ الماتُريدِيِّ رَحِمَهُ اللهُ وَأَبُو الحَسَنِ الأَشعَرِيُّ، وَهُو احتِيَارُ الشَّيخِ الإِمَامِ أَبِي مَنصُورٍ الماتُريدِيِّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى، وَهُو الصَّحِيحُ المعوَّلُ عَليهِ. اهـ (١)

وَقَالَ الإِمَامُ الصَّابُونِيُّ: ثُمَّ حَقِيقَةُ الكَلَامِ هُوَ المعنَى القَائِمُ بِالذَّاتِ الَّذِي تَدُلُّ عَلَى عَلَيهِ الحُرُوفُ وَالأَصوَاتُ... وَلِهِذَا سَمَّى أَهلُ اللَّغَةِ كُلَّ عِبَارَةٍ تَدُلُّ عَلَى مَعنَى كَلَامَاً لَا غَيرُ. اهد (٢).

وَأَمَّا الدَّلِيلُ عَلَى الكَلَامِ النَّفْسِيِّ: فَقُولُهُ تَعَالَى: ﴿ وَيَقُولُونَ فِي أَنفُسِهِمْ لَوْلاَ يُعَدِّبُنَا اللهُ بِهَا يُعَدِّبُنَا اللهُ بِهَا اللَّهُ بِهَا نَقُولُ ﴾ [المجادلة: ٨]؛ أي: يَقُولُونَ فِي أَنفُسِهِم: لَولَا يُعَدِّبُنَا اللهُ بِهَا نَقُولُ لِلنبيِّ ﷺ مِنَ الشَّيْمِ فِي تَجِيَّبَنَا لَهُ، وَقَالَ سُبحَانَهُ: ﴿ يُخْفُونَ فِي أَنفُسِهِم مَّا لاَ يُعْدُونَ لَكَ ﴾ [آل عمران: ١٥٤]؛ يعنِي: يُحفُونَ الكَلَامَ فِي أَنفُسِهِم؛ لأَنَّهُم كَانُوا يَقُولُونَ فِي أَنفُسِهِم: ﴿ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الأَمْرِ شَيْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَاهُنَا ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، وقَالَ جَلَّ فِي أَنفُسِهِم: ﴿ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الأَمْرِ شَيْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَاهُنَا ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، وقَالَ جَلَّ فَي أَنفُسِهِم: ﴿ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الأَمْرِ شَيْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَاهُنَا ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، وقَالَ جَلَّ شَائُهُ خَبَرًا عَن يُوسُفَ عَلَيهِ السَّلَامُ: ﴿ فَأَسَرَّهَا يُوسُفُ فِي نَفْسِهِ وَلَمْ يُبْدِهَا هَمُ قَالَ السَّلَامُ: ﴿ فَاللَّهُ مَن اللَّهُ مَن اللَّهُ مَن اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى السَّلَةُ فَي نَفْسِهِ فِي ذَلْكَ الإِسرَارِ؟ فَقِيلَ: قَالَ: قَالَ: قَالَ يُوسُفُ فِي نَفْسِهِ فِي ذَلْكَ الإِسرَارِ؟ فَقِيلَ: قَالَ: قَالَ: قَالَ: قَالَ: قَالَ: قَالَ: قَالَ يُوسُفُ فِي نَفْسِهِ فِي ذَلْكَ الإِسرَارِ؟ فَقِيلَ: قَالَ: فَالَا يُوسُفُ فِي نَفْسِهِ فِي ذَلْكَ الإِسرَارِ؟ فَقِيلَ: قَالَ:

⁽١) ينظر: «تبصرة الأدلة» للنسفي (١/ ٤٦٣).

⁽٢) ينظر: «البداية» للصابوني (٣٢).

أَنتُم شَرُّ مَكَانَاً، وعلى التقديرين فالآيةُ دالةٌ عَلَى أَنَّ للنَّفْسِ كَلَاماً بالمَعنَى المَصدَرِيّ، وَقَولاً بِالمَعنَى الحَاصِلِ بالمَصدَرِ وهُو بَدَلٌ مِن «أَسَرَّ»، يُبيِّنُهُ مَابَعدَهُ وهُو قَولُهُ تَعَالى: ﴿ أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لاَ نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُم بَلَى ﴾ [الزخرف: ١٨]، أَفَادَهُ العَلَّامَةُ الأَلُوسِيُّ فِي «رُوح المَعانِي» (()، وقالَ الفَارُوقُ عُمَرُ ﴿ يَهُ يَومَ السَّقِيفَةِ: «وَكُنتُ قَد زَوَّرتُ مَقَالَةً قَد أَعجَبتنِي»، رَوَاهُ البُخَارِيُّ (()، وَعِندَ ابنِ حِبَّانَ فِي «السِّيرَة النَّبويَّة»: وَقَولُهُ ﴿ وَعَد كُنتُ زَوَّرتُ فِي نَفْسِي مَقَالَةً أُرِيدُ أَن أَقُومَ بِهَا بَينَ يَدَي أَبِي بَكرٍ » () وقولُهُ ﴿ وَقُولُهُ ﴿ اللّهِ بَكَو اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَقُولُهُ ﴿ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللللّهُ الللللّهُ اللللللللللّهُ اللللللللللهُ اللللللهُ الللللهُ اللللللهُ الللللهُ الللللهُ الللهُ الللللهُ الللللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللللهُ الللهُ اللهُ اللهُ الللهُ الللهُ اللهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ

قَالَ الإِمَامُ الْحَافِظُ البَيهَقِيُّ: الكَلَامُ هُو نُطقُ نَفسِ المَتكَلِّمِ؛ بِدَلِيلِ مَا رُوِّينَا عَن أُمِيرِ المؤمِنِينَ عُمَرَ ﷺ... فَسَمَّى تَزوِيرَ الكَلَامِ فِي نَفسِهِ كَلَامَا قَبَلَ التَّلَقُّظِ بِهِ، ثُمَّ إِنْ كَانَ المَتكَلِّمُ فَينَ المَتكلِّمُ فَي نَفسِهِ كَلَامَا قَبَلَ التَّلَقُّظِ بِهِ، ثُمَّ إِنْ كَانَ المَتكلِّمُ غَيرَ إِنْ كَانَ المَتكلِّمُ غَيرَ إِنْ كَانَ المَتكلِّمُ غَيرَ فِي خَارِجَ سُمِعَ كَلَامُهُ فَيرَ فِي حُرُوفٍ وَأَصوَاتٍ، وَالبَارِي جَلَّ ثَنَاؤُهُ لَيسَ بِذِي فَخَارِجَ سُمِعَ كَلَامُهُ فَيرَ فِي حُرُوفٍ وَأَصوَاتٍ، وَالبَارِي جَلَّ ثَنَاؤُهُ لَيسَ بِذِي خَارِجَ سُمِعَ كَلَامُهُ فَيرَ فِي حُرُوفٍ وَأَصوَاتٍ، وَالبَارِي جَلَّ ثَنَاؤُهُ لَيسَ بِذِي خَارِجَ وَكَلَامُهُ لَيسَ بِحَرفٍ وَلَا صَوتٍ. اهـ ('').

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو المَعَالِي الجُوَينِيُّ: وَمِنَ الشَّوَاهِدِ عَلَى ذَلِكَ مِن كِتَابِ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي الْإِخبَارِ عَنِ المَنَافِقِينَ قَولُهُ تَعَالَى: ﴿إِذَا جَاءكَ المُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ ﴾ [المنافقون: ١] الآية، وَنَحنُ نَعلَمُ أَنَّ اللهَ تَعَالَى لَم يُكَذِّبُهُم فِي إِقرَارِهِم، وَتُكِنَّهُ ضَمَائِرُهُم، إِذَا ثَبَتَ أَنَّ القَائِمَ بِالنَّفسِ كَلَامٌ وَلِيَمَ مُوائِرُهُم، وَتُكِنَّهُ ضَمَائِرُهُم، إِذَا ثَبَتَ أَنَّ القَائِمَ بِالنَّفسِ كَلَامٌ وَلِيسَ هُوَ حُرُوفَ فَليستيقِنِ العَاقِلُ وَليسَ هُوَ حُرُوفَ فَليستيقِنِ العَاقِلُ وَليسَ هُوَ حُرُوفَ فَليستيقِنِ العَاقِلُ الْ

⁽۱) ينظر: «روح المعاني» (۱/ ۱۱).

⁽٢) «صحيح البخاري» (٦٨٣٠).

⁽٣) ينظر: «السيرة النبوية» لابن حبان (٢/ ٢١).

⁽٤) ينظر: «الأسماء والصفات» للبيهقي (٢/ ٢٨).

مَنْ الْكُلامَ الْقَدِيمَ لَيسَ بحُرُوفِ وَلَا أُصواتِ، وَلَا أَلِحَانِ، وَلَا نَغَمَاتِ، فَإِنَّ الحُرُوفِ

أَنَّ الكَلَامَ القَدِيمَ لَيسَ بِحُرُوفٍ وَلَا أَصوَاتٍ، وَلَا أَلِحَانٍ، وَلَا نَغَمَاتٍ، فَإِنَّ الحُرُوفَ تَتَوَالَى وَتَرَتَّبُ، وَيَقَعُ بَعضُهَا مَسبُوقًا بِبَعضٍ، وَكُلُّ مَسبُوقٍ حَادِثٌ. اهـ(١).

وَقَالَ الأَخطَلُ: [من الكامل]

إِنَّ الْكَلَامَ لَفِي الْفُؤَادِ وَإِنَّمَا جُعِلَ اللَّسَانُ عَلَى الفُؤَادِ دَلِيلًا وَقَالَ الأَعورُ الشَّنِيُّ: [من الطويل]

أَلَم تَرَ مِ فَتَاحَ الفُؤَادِ لِسَانَهُ إِذَا هُوَ أَبِدَى مَا يَقُولُ مِنَ الفَمِ

وَأَمَّا مَنْ ضَاقَ عَقلُهُ عَن أَن يَفْهَمَ ذَلِكَ، وَاختَباً مِنَ الْحَقِّ خَلفَ أَنْفِهِ، ثُمَّ جَعَلَ يُنكِرُ عَلَى مَنْ يَستَدِلُّ بِشِعرِ الأَخطَلِ بِأَنَّهُ نَصرَانِيُّ، وأَنَّ هذا البيتَ لَم يَجِدُوهُ فَي دِيوانِهِ، فَنَقُولُ لَهُ: سُبحَانَ وَاهِبِ العُقُولِ!! وَهَل يُستَدَلُّ إِلَّا بِلِسَانِ الأَخطَلِ؟! في دِيوانِهِ، فَنقُولُ لَهُ: سُبحَانَ وَاهِبِ العُقُولِ!! وَهَل يُستَدَلُّ إِلَّا بِلِسَانِ الأَخطَلِ؟! وَكُم مِنَ استِدلَالٍ بِأَسْعَارِ العَرَبِ قَد جَاءَ عَنِ السَّلَفِ وَالحَلَفِ، بَل جَاءَ الأَمرُ بِذَلكِ، وَالمُستَدلُّ بِشعرِهِم كَانُوا مِن عَبَدَةِ الأَوثَانِ، فَعَن عِكرِمَةَ قَالَ: «كَانَ ابنُ عَبَّاسٍ إِذَا سُئِلَ عَن شَيءٍ مِنَ القُرآنِ أَنشَدَ شِعرًا مِن أَشعَارِهِم "''، رواه ابنُ أَبِي عَبَّاسٍ إِذَا سُئِلَ عَن شَيءٍ مِنَ القُرآنِ أَنشَدَ شِعرًا مِن أَشعَارِهِم "''، رواه ابنُ أَبِي عَبَّاسٍ إِذَا سُئِلَ عَن شَيءٍ مِنَ القُرآنِ أَنشَدَ شِعرًا مِن أَشعَارِهِم "''، رواه ابنُ أَبِي شَيئَةً مِن قَالَ ابنُ عَبَّاسٍ رضي الله تعالى عنها أيضاً: «إِذَا خَوْيَ عَلِيكُم شَيءٌ مِنَ القُرآنِ فَلَم يَدُرِ مَا الشَّعرِ، فَإِنَّهُ دِيوَانُ العَرَبِ»، رَوَاهُ الحَاكِمُ وَصَحَحهُ وَوَافَقَهُ اللَّهُ مِن أَلْكُرَبُ مَن القُرآنِ فَلَم يَدْرِ مَا اللَّمَرِيُهُ فَلَيْلَتَمِسُهُ فِي الشَّعرِ، فَإِنَّهُ دِيوَانِ العَرَبِ» (')، فَهَذَا ابنُ عَبَّاسٍ رضي الله تَفْسِيرُهُ فَلْيَلتَمِسُهُ فِي الشَّعرِ، فَإِنَّهُ دِيوَانِ العَرَبِ» (')، فَهَذَا ابنُ عَبَّاسٍ رضي الله تَفْسِيرُهُ فَلْيَلتَمِسُهُ فِي الشَّعرِ، فَإِنَّهُ دِيوَانِ العَرَبِ» (')، فَهَذَا ابنُ عَبَّاسٍ رضي الله

⁽١) ينظر: «لمع الأدلة» للجويني (ص: ١٠٤).

⁽٢) «مصنف ابن أبي شيبة» (٢٦٠٤٩).

⁽٣) «المستدرك» (٣٨٤٥).

⁽٤) «السنن الكبرى» (٢١١٢٤).

تعالى عنها قد استَدَلَّ لِفَهْمِ القُرآنِ بِالشَّعرِ وَأَمَرَ بِالإستِدلَالِ بِهِ، وَلَم يَخُصَّ شِعراً مِن شِعرٍ، وَدِيوَانُ العَرَبِ أَكْثَرُهُ جَاهِلِيُّ وَأَصحَابُهُ كَانُوا مِنَ عَبَدَةِ الأَوْتَانِ وَمِنَ النَّصَارَى وَغَيرِهِم، فَأَنَّى لَمُمْ أَن يَمنَعُوا مَا أَمَرَ بِهِ حَبرُ القُرآنِ؟! يُؤيِّد قولَ الأَخطَلِ قولُ أَبي هُرَيرَةَ ﷺ مَوقُوفاً: (واللِّسَانُ ترجُمَان) رَواهُ البَيهَقِيُّ، ومَعمَرُ بنُ رَاشِدٍ في قولُ أَبي هُرَيرَةً ﷺ وَمَعمَرُ بنُ رَاشِدٍ في «جامعه»، وأبو دَاودَ في «الزُّهد»عن كعبِ (۱)، وإسنادُهُ قَوِيٌّ، وَقَد رُويَ مَرفوعاً.

وَأَمَّا زَعمُهُم بِأَنَّهُم لَم يَجِدُوهُ في دِيوَانِهِ فَوَاهِ بَاطِلٌ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ، تُبطِلُهُ القَاعِدَةُ المَعرُوفَةُ المَشهُورَةُ: عَدَمُ الوِجدَانِ لَا يَقتَضِي وَلَا يَستَلزِمُ عَدَمَ الوُجُودِ.

هذا، وَقَد خَالَفَ أهلَ السُّنَةِ الكَرَّاميَّةُ وَالْحَسُويَّةُ مِنَ الْحَنَابِلَةِ، فَقَالَت الْحَشُويَّةُ: كَلَامُهُ تَعَالَى حُرُوفٌ وَأَصوَاتٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ تَعَالَى، وَمَعَ هَذَا قَالُوا: هُوَ قَدِيمٌ، وَقَالَتِ الْكَرَّامِيَّةُ: إِنَّ المنتظمَ مِنَ الْحُرُوفِ المسمُوعَةِ مَعَ حُدُوثِهِ قَائِمٌ بِذَاتِ قَدِيمٌ، وَقَالَتُ الْكَرَّامِيَّةُ: إِنَّ المنتظمَ مِنَ الْحُرُوفِ المسمُوعَةِ مَعَ حُدُوثِهِ قَائِمٌ بِذَاتِ الله تَعَالَى، وَأَنَّهُ قَولُهُ لَا كَلَامُهُ، وَإِنَّمَا كَلَامُهُ قُدرَتُهُ عَلَى التَّكَلُّمِ وَهُو قَدِيمٌ وَقُولُهُ لَلهُ تَعَالَى، وَأَنَّهُ قَولُهُ لَا كَلَامُهُ، وَإِنَّمَا كَلَامُهُ قُدرَتُهُ عَلَى التَّكَلُّمِ وَهُو قَدِيمٌ وَقُولُهُ كَادِثٌ لَا عُدرَتُهُ عَلَى التَّكَلُّمِ وَهُو حَادِثٌ حَادِثٌ لا عُدرَقُ وَوَلَهُ اللهَ اللَّاتِ فَهُو حَادِثٌ بِالقُدرَةِ عَيْرُ مُحَدَثٌ، وَوَلِ كَانَ مُبَايِنَا لِلذَّاتِ فَهُو مُحَدَثٌ بِقَولِهِ «كُن» لَا بِالقُدرَةِ، كَذَا لِللَّاتِ اللهُ اللهُ

وَهَذَا إِنكَارٌ لِلوَاقِعِ، وَمُخَالَفَةٌ لِضَرُورَةِ العَقلِ؛ إِذ الحُرُوفُ وَالأَصوَاتُ اَعَرَاضٌ سَيَّالَةٌ، وَالعَرَضَ يَستَحِيلُ بَقَاؤُهُ، فَالبَاءُ في البَسمَلَةِ مُتَقَدِّمَةٌ عَلَى السِّينِ أَعرَاضٌ سَيَّالَةٌ، وَالعَرَضَ يَستَحِيلُ بَقَاؤُهُ، فَالبَاءُ في البَسمَلَةِ مُتَقَدِّمَةٌ عَلَى السِّينِ وَحُودًا، وَلَا يُنطَقُ بِالسِّينِ إِلَّا بَعدَ انعِدَامِ البَاءِ وَكَذَا سَائِرُ القُرآنِ، فَلَيًّا كَانَ مِن وَبُحُودًا، وَلَا يُنطَقُ وَلَيلُ العَدَم سَبقاً وَلَحُقاً، وَيدَنِ الحُرُوفِ السَّبقُ دَلَّ ذَلِكَ عَلَى الحُدُوثِ، وَالحُدُوثُ دَلِيلُ العَدَم سَبقاً وَلَحُقاً،

⁽۱) «شعب الإيمان» للبيهقي (۱۰۸)، و «جامع معمر بن راشد» (۲۰۳۷)، «الزهد» لأبي داود (۲۶۹)، ورواية أبي داود في الزهد عن كعب ﷺ.

⁽٢) ينظر: «شرح المقاصد» للتفتازاني (٢/ ٩٩).

مَنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ عَنِ الكَلَامِ قَبَلَهُ، ثُمَّ خُلُوُّهَا عَقِبَهُ، فَيَلزَمُ قِيَامُ الْحَوَادِثِ بِذَاتِهِ تَعَالَى عَنِ الكَلَامِ قَبَلَهُ، ثُمَّ خُلُوُّهَا عَقِبَهُ، فَيَلزَمُ قِيَامُ الْحَوَادِثِ بِذَاتِهِ تَعَالَى.

وَمَا أَحسَنَ قُولَ بَعضِ الأَكَابِرِ حَيثُ قَالَ: مَنْ تَكَلَّمَ بِالْحُرُوفِ فَهُو مَعلُولٌ، وَمَا أَحسَنَ قَولَ بَعضِ الأَكَابِرِ حَيثُ قَالَ: مَنْ تَكَلَّمَ بِالْحُرُوفِ فَهُو مَعْلُولٌ، وَمَن كَانَ كَلَامُهُ بِاعتِقَابِ فَهُوَ مُضطَرِّ. اهـ، (١١).

فَا لِحُرُوفُ صِفَةُ عَجْزٍ مِن حَيثُ اعِتِقَابُهَا، فَلَا يُمكِنُ النَّطْقُ بِاللَّاحِقِ إِلَّا الْمِنَى الذِي يَجِدُهُ الإِنسَانُ في بِانقِضَاءِ السَّابِقِ، وَكَذَا مِن حَيثُ الوُصُولُ بِهَا إِلَى المعنَى الذِي يَجِدُهُ الإِنسَانُ في نَفْسِهِ، فَكَم تَضِيقُ العِبَارَاتُ وَتَعجَزُ عَن أَن تُعبِّرَ عَيَّا في النَّفْسِ مِنَ شَوْقٍ وَمِن نَفْسِهِ، فَكَم تَضِيقُ العِبَارَاتُ وَتَعجَزُ عَن أَن تُعبِّرَ عَيًّا في النَّفْسِ مِنَ شَوْقٍ وَمِن عَن اللَّذَاتِ أَو أَلمًا مِنَ الآلامِ لَم حَنِينٍ وَمِن لَذَّةٍ وَمِن أَلَم، وَلَو أَنَّ إِنسَانًا ذَاقَ لَذَّةً مِنَ اللَّذَاتِ أَو أَلمًا مِنَ الآلامِ لَم يُمكِنْهُ أَن يُعَبِّرَ عَنهَا لَمِنْ يَجَهَلُهَا وَلَا يَعرِفُهَا مَهِمَا أُوتِيَ مِن فَصَاحَةِ لِسَانٍ وَقُوَّةِ بَيَانٍ، وَإِنَّ إِنَّمَا يُعَلِّ أَن يُعَبِّرُ عَنهَا لَمِن وَقُوَّةٍ بَيَانٍ، وَإِنَّ إِنْ يَعَهِلُهُا وَلا يَعرِفُهَا مَهمَا أُوتِيَ مِن فَصَاحَةِ لِسَانٍ وَقُوَّةٍ بَيَانٍ، وَإِنَّ عَنهَا لَمُ اللَّهُ وَيَعُومُ حَولَ الحِمَى، فَإِذَا وَصَفَ الدَّوَاءَ قَالَ: مُرُّ، فَإِذَا قِيلَ مَا لَلْمُ وَلَوْ رَسُولِ الله يَظِيدٍ: «لَيسَ الْخَبُرُ كَالمَعَايَنَةِ» (")، وَقُولُ الشَّاعِرِ: [من البسيط]

يَا ابْنَ الكِرامِ أَلا تَدْنُو فَتُبْصِرَ مَا قَدْ حَدَّثُوكَ فَهَا رَاءٍ كَمَنْ سَمِعَا

فَكَيفَ يَجُوزُ نِسبَةُ مَا هُوَ عَجْزٌ وَاضطِرَارٌ صِفَةً لله رَبِّ العَالَمِينَ ﴿ سُبْحَانَ رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُون ﴾ [الزحرف: ١٨]، وَسَيَأْتِي رَدُّ الإِمَامِ ﷺ لِقَولِهِم إِن شَاءَ اللهُ تَعَالَى.

-202-202-202-

⁽١) ينظر: «التعرُّف لمذهب أهل التصوف» (ص: ٤٠).

⁽٢) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (١٨٤٢).

السَّمْع وَالبَصَر]

قُولُهُ: (وَالسَّمعُ، وَالبَصَرُ) صِفَتَانِ أَزليَّتَانِ قَائِمَتَانِ بِذَاتِهِ تَعَالَى، زَائِدَتَانِ عَلَى العِلمِ، تَتَجَلَّى بِهَا الأَشيَاءُ تَجَلِّياً تَامَّا دُونَ سَبقَ خَفَاءٍ، لَيسَ عَلَى سَبيلِ التَّخَيُّلِ عَلَى العِلمِ، تَتَجَلَّى بِهَا الأَشياءُ تَجَلِّياً تَامَّا دُونَ سَبقَ خَفَاءٍ، لَيسَ عَلَى سَبيلِ التَّخَيُّلِ وَالتَّوهُم، لَيسَتَا بِجَارِحَةٍ؛ لأَنَّ الجَارِحَةَ آلَةٌ تُكمِلُ نُقصَانًا فِي المحلُوقِ فَإِذَا زَالَت عَادَالعَجزُ، واللهُ تَعَالَى مُنَزَّهُ عَن ذَلِكَ، ثُمَّ السَّمعُ عِندَنا يَتَعَلَّقُ بِالمسمُوعَاتِ لَا غَيرُ، وَالبَصَرُ يَتَعَلَّقُ بِالمسمُوعَاتِ لَا غَيرُ، وَسَيَأْتِي ثَمَامُهُ.

دَلِيلُهُما: قَولُهُ تَعَالَى: ﴿ وَهُو السَّمِيعُ البَصِيرِ ﴾ [الشورى: ١١]، وَعَلَيهِ إِجَمَاعُ الأَنبِياءِ وَالمَللِ قَاطِبَةً، وَبِهِ استَدَلَّ سَيِّدُنَا إِبرَاهِيمُ عَلَيهِ السَّلامُ عَلَى أَبِيهِ قَائِلاً: ﴿ يَا أَبِيهِ قَائِلاً عَنَى أَبْتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لاَ يَسْمَعُ وَلاَ يُبْصِرُ وَلاَ يُغْنِي عَنكَ شَيْئًا ﴾ [مريم: ٢٤]، فَبَيْنَ وَنَا أَبْ عَدَمَ السَّمعِ وَالبَصِرِ عَجْزٌ وَنَقْصٌ، وَأَنَّ ضِدَّهُ كَالٌ، وَإِلّا لَعَادَ عَلَيهِ استِدلاللهُ وَوَقَعَ فِي كَلامِ الإِمَامِ ابنِ الهُهُم فِي «المُسايَرَة» تَناقُضُ حَيثُ اختار أَوَّلاً أَبَّهَا صِفَتَانِ بَلِنَقْضِ، وَقُولُنَا: ﴿ وَلِئِلْمَامُ ابنِ الهُهُم فِي ﴿ المُسايَرَةِ ﴾ تَناقُضُ حَيثُ اختار أَوَّلاً أَبَّهَا صِفَتَانِ تَرَجِعَانِ إِلَى العِلمِ ؛ لاَنَّهُم نِعْ عِلمٍ، ثُمَّ قَالَ: سَمِيعٌ بِسَمع، بَصِيرٌ بِصِفَةٍ تُسَمَّى تَرَجِعَانِ إِلَى العِلمِ ؛ لاَنَّهُم نَعْ عِلْمٍ، ثُمَّ قَالَ: سَمِيعٌ بِسَمع، بَصِيرٌ بِصِفَةٍ تُسَمَّى بَصِيرٌ بِصِفَةٍ تُسَمَّى بَصَرًا، وَكَذَا البَصَرُ، ثُمَّ عَطَفَ بَصَرًا، وَكَذَا البَصَرُ، ثُمُ عَطَفَ عَلَيهِ العِلمِ العِلمِ العِلمِ العِلمِ العِلمِ العِلمِ العِلمِ العِلمِ العِلمِ العَلْمَ، وَالعَطفُ يَقتَضِي المُعَايرَةِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى مُغَايَرَةِ السَّمعِ وَالبَصَرُ غَيرُ العِلمِ مَا العِلمِ ، فَذَلً عَلَى أَنَو السَّمعِ وَالبَصَرَ غَيرُ العِلمِ ، وَالبَصَرَ غَيرُ العِلمِ ، وَالبَصَرَ غَيرُ العِلمِ ، فَذَلَ عَلَى أَنَّ العِلمِ بالعَطفِ، فَذَلً عَلَى أَنْ السَّمعَ وَالبَصَرَ غَيرُ العِلمِ ، وَالبَصَرَ غَيرُ العِلمِ .

وَاعلَم ـ رحمَكَ اللهُ تَعَالَى ـ أَنَّ سَمعَهُ تَعَالَى وَبَصَرَه وَسَائِرَ صِفَاتِهِ لَا تَتَجَدَّدُ؛ لأَنَّهَا قَدِيمَةُ بَاقِيَةٌ، فَلَيسَ يَرَى سُبحَانَهُ مَرَّةً بَعدَ مَرَّةٍ، وَلَا يَرَى شَيئًا دُونَ شَيءٍ، وَلَا

⁽١) ينظر: «المسايرة» لابن الهمام (١/ ٧٢).

يُعرِضُ عَن شَيءٍ دُونَ شَيءٍ؛ لأَنَّ الإِعرَاضَ يَكُونُ بَعدَ إِقبَالٍ، وَرُويَةُ شَيءٍ دُونَ شَيءٍ إِعرَاضٌ عَنهُ أَو غِيَابٌ لَهُ، وَكُلُّ ذَلِكَ مُحَالٌ؛ لأَنَّهُ دَلِيلُ الحُدُوثِ؛ إِذِ الشَّيءُ لا يَتَجَدَّدُ إِلَّا بَعدَ انعِدَامِ سَابِقِهِ، وَقِيَامُ الحَادِثِ بالقَديمِ مُحَالٌ، وَمَا وَرَدَ مِمَّا يُوهِمُ لاَ يَتَجَدَّدُ إِلَّا بَعدَ انعِدَامِ سَابِقِهِ، وَقِيَامُ الحَادِثِ بالقَديمِ مُحَالٌ، وَمَا وَرَدَ مِمَّا يُوهِمُ ظَاهِرُهُ ذَلِكَ فَلَيسَ عَلَى ظَاهِرِهِ وَحَقِيقَتِهِ، بَل مُؤَوَّلٌ بِلاَزِمِهِ، وَلا يَجُوزُ إِطلاقُ النَّظَرِ عَلَيهِ تَعَالَى عَلَى مَعنَى الرُّويَةِ وَالبَصِرِ، فَلا يُقالُ: إِنَّ اللهَ تَعَالَى يَنظُرُ أَو نَاظِرٌ إِلَى عَبِدِهِ؛ لِعَدَمِ وُرُودِ وَصِفِهِ بِهِ حَقِيقَةً، وَالبَارِي سُبحَانَهُ يَرَى كُلَّ مُبصَرٍ عَلَى مَا هُو إِلَى عَبِدِهِ؛ لِعَدَمِ وُرُودِ وَصِفِهِ بِهِ حَقِيقَةً، وَالبَارِي سُبحَانَهُ يَرَى كُلَّ مُبصَرٍ عَلَى مَا هُو إِلَى عَبِدِهِ؛ لِعَدَمِ وُرُودِ وَصِفِهِ بِهِ حَقِيقَةً، وَالبَارِي سُبحَانَهُ يَرَى كُلَّ مُبصَرٍ عَلَى مَا هُو إِلَى عَبِدِهِ؛ لِعَدَمِ وُرُودِ وَصِفِهِ بِهِ حَقِيقَةً، وَالبَارِي سُبحَانَهُ يَرَى كُلَّ مُبصَرٍ عَلَى مَا هُو إِلَى عَبِدِهِ؛ لِعَدَم وُرُودِ وَصِفِهِ بِهِ حَقِيقَةً، وَالبَارِي سُبحَانَهُ يَرَى كُلَّ مُبصَرٍ عَلَى مَا هُو اللَّيْنِ، فَلَا الْحَيْصَاصَ لَبُعَرَ وُلِ النَّيْ إِنْ عَلَيْهِ مَعْنَى النَّظُرِ فِي اللَّغَيْةِ حِسُّ العَينِ كَمَا فَلَا اللَّيْعِ الْعَيْلِ عَنَ اللَّهُ إِلَى الْوَلَا اللَّهُ وَلَا يَكُونُ النَّيْ وَلَيْ النَّيْ وَلَا يَكُونُ النَّهُ وَلَيْ اللَّهُ عَلَى وَالْمِ وَلَا يَكُونُ النَّقُ وَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى وَالْمَالِ الْقَوْلِ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ إِلَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ وَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ وَلَوْلَ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّه

وَقَالَ الإِمَامُ الرَّازِيُّ: وَلَا يَجُوزُ أَن يَكُونَ المَرَادُ مِنَ النَّظَرِ الرُّؤيَةَ؛ لأَنَّهُ تَعَالَى يَرَاهُم كَا يَرَى غَيرَهُم. اهـ(٣).

وَلَا يَرِدُ قُولُهُ تَعَالَى: ﴿ وَوُجُوهُ يَوْمَئِذِ نَّاضِرَة * إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَة ﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣]؛ لأَنَّ الرَّائِي يَجُوزُ عَلَيهِ الحَدَقَةُ وَالمَقَابَلَةُ بِخِلَاف مَنْ لَيسَ كَمِثلِهِ شَيءٌ، وَهُوَ سُبحَانَهُ يَرَانَا بِلَا مُقَابَلَةٍ، وَيَرَاه المؤمِنُونَ يَومَ القِيَامَة كَذَلِكَ، وَقَد فَرَّقَ شَيءٌ، وَهُو سُبحَانَهُ يَرَانَا بِلَا مُقَابَلَةٍ، وَيَرَاه المؤمِنُونَ يَومَ القِيَامَة كَذَلِكَ، وَقَد فَرَّقَ سُبحَانَهُ بَينَ النَّظُرِ وَالبَصِرِ بِقَولِهِ: ﴿ وَتَرَاهُ مُ يَنظُرُ وَنَ إِلَيْكَ وَهُ مُ لاَ يُبْصِرُون ﴾ سُبحَانَهُ بَينَ النَّظُر وَالبَصر بِقَولِهِ: ﴿ وَتَرَاهُ مُ يَنظُرُ وَنَ إِلَيْكَ وَهُ مُ لاَ يُبْصِرُون ﴾ لا ينظُر وَالبَصر بينَهُمَا وَلَا إِلَى صُورِكُم وَلا إِلَى أَجسَامِكُم، وَلَكِن يَنظُرُ تَكُن يَنظُرُ اللهَ لا يَنظُرُ إِلَى صُورِكُم وَلا إِلَى أَجسَامِكُم، وَلكِن يَنظُرُ

⁽١) ينظر: «لسان العرب» مادة: (نظر).

⁽٢) ينظر: «لسان العرب»، و «الصحاح» للجوهري، مادة: (نظر).

⁽٣) ينظر: «تفسير الرازى» (٨/ ٢٦٧).

إِلَى قُلوبِكُم وَأَعَمَالِكُم "': فَهُوَ إِمَّا بِمَعنَى نَفي الإعتِدَادِ وَالقَبُولِ كَمَا يُقَالُ: فُلَانٌ لَا يَعتَدُّ بِهِ وَلَا يَقبَلُ قَولَهُ، وَإِمَّا بِمَعنَى الإحسَانِ وَالعَطفِ يَنظُرُ إِلَى فُلَانٍ: إِذَا كَانَ لَا يَعتَدُّ بِهِ وَلَا يَقبَلُ قَولَهُ، وَإِمَّا بِمَعنَى الإحسَانُ وَالعَطفِ وَالرَّحَمةِ، فَالأُوَّلُ: وَهُوَ القَبُولُ لَازِمُ النَّظَرِ، وَالثَّانِي: وَهُوَ الإحسَانُ وَأَخَوَاهُ لَازِمُ النَّظَرِ، وَالثَّانِي: وَهُو الإحسَانُ وَأَخَوَاهُ لَازِمُ النَّظَرِ فَالرَّحَمةُ وَالعَطفُ؛ لأَنَّ النَّظَرَ فِي الشَّاهِدِ دَلِيلُ المُعنِ والكراهة. اهـ (٢). النَّظرِ دَلِيلُ البُغضِ والكراهة. اهـ (٢).

-202-202-202-

⁽۱) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢٥٦٤) (٣٣).

⁽٢) ينظر: «النهاية في غريب الحديث والأثر» لابن الأثير (٥/ ٧٧).

⁽٣) أخرجه مسلم في «صحيحه» (١٥٢٤) (٢٦).

⁽٤) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢٤٣٤)، و مسلم في «صحيحه» (١٣٥٥) (٤٤٧).

⁽٥) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢٧٤٢) (٩٩).

- [صِفَةُ الإِرَادَةِ] ·

قُولُهُ: (وَالإِرَادَة) صِفَةٌ أَزَلِيَّةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ تَعَالَى تَقتَضِي تَخصِيصَ المفعُولَاتِ بِوَجهِ دُونَ وَجهٍ، وَوَقتٍ دُونَ وَقتٍ، وَبِعِبَارةٍ أُخرَى تَقتَضِي تَخصِيصَ المُمكِنِ بِبَعضِ مَا يَجُوزُ عَلَيهِ، فَتُخصِّصُ وُجُودَ زَيدٍ مَثَلاً فِي زَمَنِ كَذَا دُونَ مَا قَبلَهُ ومَا بِبَعضِ مَا يَجُوزُ عَلَيهِ، فَتُخصِّصُ وُجُودَ زَيدٍ مَثَلاً فِي زَمَنِ كَذَا دُونَ مَا قَبلَهُ ومَا بِعَدَهُ، وَتُخصِّصُ طُولَهُ دُونَ قِصَرِهِ وَهَكَذَا؛ إِذ لُولَا الإِرَادَةُ لُوقَعَت المفعُولَاتُ كُلُّهَا فِي وَقتٍ وَاحِدٍ، عَلَى هَيئَةٍ وَاحِدَةٍ وَصِفَةٍ وَاحِدَةٍ، وَخَاصَّةً عِندَ تَجَانُسِ المفعُولَاتِ، وَالنَّوَالِي، وَالنَّظَامِ الدَّقِيقِ، وَالاتِّسَاقِ البَدِيعِ، وَعَلَى لَكِنَّهَا لمَّا خَرَجَتْ عَلَى التَّرَادُفِ وَالتَّوَالِي، وَالنَّظَامِ الدَّقِيقِ، وَالاتِّسَاقِ البَدِيعِ، وَعَلَى لَكِنَّهَا لمَّا خَرَجَتْ عَلَى التَّرَادُفِ وَالتَّوَالِي، وَالنَّظَامِ الدَّقِيقِ، وَالاتِّسَاقِ البَدِيعِ، وَعَلَى فَيَاتِمَا المُحْتَلِفَةِ، وَصُورِهَا المُتَبايِنَةِ، ذَلَّ ذَلِكَ عَلَى وُجُودِ الإِرَادَةِ، وَالإِرَادَةُ وَالمَشِيئَةُ عَلَى المَّرَادِيمِ، وَالْمِرَادَةُ وَالمَشِيئَةُ وَالْمَامُ أَبُو النُسْرِ البَرَدُويُ الْمَامِ عَلَى ذَلِكَ الإِمَامُ أَبُو النُسْرِ البَرَدُويُ وَالمَرْدِ وَيُ السَّعِيعِ كَمَا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ الإِمَامُ أَبُو النُسْرِ البَرَدُويُ (''.

وإِرَادَتُهُ تَعَالَى وَاحِدَةٌ كَسَائِرِ صِفَاتِهِ بِإِجَمَاعٍ أَهلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ خِلَافَاً لِلكَرَّامِيَّةِ وَالحَسَويَّةِ، وَذَهَبَتِ لِلكَرَّامِيَّةِ وَالحَسَويَّةِ، وَذَهَبَتِ للكَرَّامِيَّةِ وَالحَسَويَّةِ، وَذَهَبَتِ الكَرَّامِيَّةُ إِلَى شَرِعِيَّةٍ وَكُونِيَّةٍ، وَذَهَبَتِ الكَرَّامِيَّةُ إِلَى تَعَدُّدِ الإِرَادَةِ بِتَعَدُّدِ المُرَادَاتِ، وَأَنَّ إِرَادَتَهُ تَعَالَى حَادِثَةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ الكَرَّامِيَّةُ إِلَى تَعَدُّدِ الإِرَادَةِ بِتَعَدُّدِ المُرَادَاتِ، وَأَنَّ إِرَادَتَهُ تَعَالَى حَادِثَةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ سُبحَانَهُ.

* تَنبِيهٌ: نقلَ القارِي في «شَرِح الفِقهِ الأَكبَرِ» تَقسِيمَ الإِرَادَةِ إِلَى شَرعِيَّةٍ وَكُونِيَّةٍ عَن ابنِ أَبِي العِزِّ «الحَشُويِّ» (أَ) وَلَم يَتنَبَّه إِلَى أَنَّ المذكُورَ إِنَّمَا ذَكرَها وَفقاً لِعَقِيدَتِهِ لَا وَفقَ عَقِيدَةِ أَهلِ السُّنَّةِ، وَجَعَلَهَا هَذَا المذكُورُ نَوعَينِ، وَنسَبَ ذَلِكَ كَذِبَا وَزُورًا إِلَى المُحَقِّقِينَ مِن أَهلِ السُّنَّةِ وَمُرَادُهُ أَمثَالُهُ مِن أَهلِ الحَشوِ، وَهَذَا الحَشوِيُ وَزُورًا إِلَى المُحَقِّقِينَ مِن أَهلِ السُّنَةِ وَمُرَادُهُ أَمثَالُهُ مِن أَهلِ الحَشوِ، وَهَذَا الحَشوِيُ الجَاهِلُ لَم يَدْرِ أَنَّ النَّوعَ وَالجِنسَ مِنَ المُحَالَاتِ عَلَى البَارِي عَزَّ وَجَلَّ، وَأَنَّ الشَّيءَ إِذَا

⁽١) ينظر: «أصول الدين» للبزدوي (ص: ٥٣).

⁽٢) ينظر: «منح الروض الأزهر» للقاري (ص: ٨٠).

البسدرالانسور من كَانَ جِنساً، وَمَا كَانَ جِنساً كَانَ مُرَكَّباً، وَمَا كَانَ مُرَكَّباً كَانَ عَادِ حَادِثاً، وَمَا جَازَ قَبُولُهُ القِسمةَ إِلَى نَوعينِ جَازَ إِلَى أَنوَاعٍ كَثِيرَةٍ؛ لأَنَّ بَعضَ الأَعدَادِ لَيسَ بِأُولَى مِن بَعضٍ، فَانظُر عَافَاكَ اللهُ تَعَالَى إِلَى أَينَ يُؤَدِّي الجَهلُ بِأَهلِهِ، وَهِي لِيسَ بِأُولَى مِن بَعضٍ، فَانظُر عَافَاكَ اللهُ تَعَالَى إِلَى أَينَ يُؤَدِّي الجَهلُ بِأَهلِهِ، وَهِي إِحدَى زَلَّاتِ القَارِي فِي «شَرِحِهِ» بِاتِّبَاعِهِ هَذَا الرَّجُلَ، لَكِنَّ العَجَبَ أَنَّ وَحدَة الإِرَادَةِ وَغَيرِهَا مِنَ الصِّفَاتِ عِمَّا أَجْعَعَ عَلَيهِ أَهلُ الحَقِّ فَكَيفَ غَفَلَ عَنها؟!!

-48 Br-48 Br-48 Br-

وَأَمَّا الفِعلِيَّةُ: فَالتَّخلِيقُ، وَالتَّرِنِيقُ، وَالإِنشَاءُ، وَالإِبدَاعُ، وَالصَّنعُ، وَغَيرُ ذَلِكَ مِن صِفَاتِ الفِعلِ، لَم يَزَل، وَلَا يَزَالُ بِصِفَاتِهِ، وَأَسهَائِهِ، لَم يَحَدُث لَهُ صِفَةٌ، وَلَا اسمٌ، لَم يَزَل عَالِمَّ بِعِلمِهِ، وَالعِلمُ صِفَةٌ فِي الأَزَلِ، قَادِرَا بِقُدرَتِهِ، وَالقُدرَةُ صِفَةٌ فِي الأَزَلِ، وَخَالِقاً يَزَل عَالِمَا بِعِلمِهِ، وَالعِلمُ صِفَةٌ فِي الأَزَلِ، وَفَاعِلاً بِفِعلِهِ، وَالفِعلُ صِفَةٌ فِي الأَزَلِ، وَالفَاعِلُ هُو بِتَخلِيقِهِ، وَالنِعلُ صِفَةٌ فِي الأَزَلِ، وَالفَاعِلُ هُو بِتَخلِيقِهِ، وَالفِعلُ صِفَةٌ فِي الأَزَلِ، وَالفَاعِلُ هُو اللهُ تَعَالَى، وَالفِعلُ صِفَةٌ فِي الأَزَلِ، وَالمَفعُولُ خَلُوقٌ، وَفِعلُ اللهِ تَعَالَى غَيرُ خَلُوقٍ، وَصِفَاتُهُ اللهُ تَعَالَى غَيرُ خَلُوقَ، وَضِفَاتُهُ فِيهَا، فَالأَزلِ غَيرُ مُحَدَّثَةٍ، وَلا يَخلُوقَةٍ، وَمَن قَالَ: إِنَّهَا مَحُلُوقَةٌ، أَو مُحَدَثَةٌ، أَو وَقَفَ، أَو مَقَنَ، أَو شَكَ فِيهَا، فَهُو كَافِرٌ بِاللهِ تَعَالَى،

الصِّفَاتُ الفِعْليَّة]

قُولُهُ: (وَأَمَّا الفِعلِيَّةُ) وَالتي هِيَ مَنشَأُ الأَفعَالِ وَمَبدَأُ لِإِخرَاجِ المعدُّومِ إِلَى الوُجُودِ، فَصِفَاتُ الأَفعَالِ لَيسَت الأَفعَالَ نَفسَهَا بَل هِي مَنشَوُهَا، فَالصِّفَاتُ إِذَا الوُجُودِ، فَصِفَاتُ الأَفعَالُ لَيسَت الأَفعَالَ نَفسَهَا بَل هِي مَنشَوُهَا، فَالصِّفَاتُ إِذَا قَدِيمَةٌ وَالأَفعَالُ حَادِثَةٌ، وَالأَفعَالُ كُلُّهَا مِنَ الإِحيَاءِ، وَالإِمَاتَةِ، وَالتَّرزيقِ إِلَى غَيرِ قَدِيمَةٌ وَالأَفعَالُ كُلُّهَا مِنَ الإِحيَاءِ، وَالإِمَاتَةِ، وَالتَّرزيقِ إِلَى غَيرِ ذَلِكَ إِنَّمَا تَرْجِعُ إِلَى صِفَةِ التَّكوينِ عَلَى الصَّحِيحِ، وَالذِي هُو ثَامِنُ صِفَاتِ المعَانِي الثَّانِيةِ عِندَنَا، وَهُو مَا عَلَيهِ جُهُورُ الماتُريدِيَّةِ.

هَذَا وَاعلَم _ سَلَّمَكَ اللهُ _ أَنَّ الصِّفَاتِ كُلَّهَا فِعلِيَّةً كَانَت أَو ذَاتِيَّةً قَدِيمَةٌ عِندَنَا خِلَافًا لِلأَشَاعِرَةِ في الفِعلِيَّةِ، وَمَبنَى الخلافِ عَلَى الجِلَافِ في أَنَّ الاِسمَ مُشتَرَكٌ بَينَ الدَّالِّ وَالمدلُولِ كَمَا عِندَ جُمهورِ الماتُريدِيَّةِ، أَم لَا كَمَا هُو عِندَ الأَشعرِيِّ وَجُمهُورِ أَصحَابِهِ؟

وَثَمَرَةُ الخِلَافِ تَظهَرُ فِي أَنَّ مَدلُولَ جَمِيعِ الأَسمَاءِ الإِلْهِيَّةِ مِنَ الصِّفَاتِ السَّلبِيَّاتِ وَالإِضَافِيَّاتِ، وَالصِّفَاتِ الثُّبُوتِيَّاتِ وَالمَتَشَابِهَاتِ ثَابِتُ الإِتِّصَافُ بِهَا فِي

الأَزَلِ وَفِيهَا لَا يَزَالُ عِندَنَا، فَيَكُونُ مِن قَبِيلِ إِطلَاقِ المُشتَقِّ عَلَى الشَّيءِ مِن غَيرِ أَن يَكُونَ مَأْخَذُ الإشتِقَاقِ وَصفاً قَائِماً بِذَاتَهِ تَعَالَى، وَأَمَّا عِندَ جُمهُورِ الأَشَاعِرَةِ: فَمَدلُولُ الاسمِ المُشتَقِّ مِن صِفَةٍ أَزَلِيَّةٍ؛ كَالقَادِرِ وَالعَالِمِ أَزَلِيَّ، وَمَدلُولُ الإسْمِ المُشتَقِّ مِن الفِعلِ لَيسَ بِأَزَلِيٍّ سَوَاءٌ كَانَ مُشتَقًا مِن فِعلِهِ تَعَالَى؛ كَالحَالِقِ وَالرَّازِقِ المُشتَقِّ مِن الفِعلِ لَيسَ بِأَزَلِيٍّ سَوَاءٌ كَانَ مُشتَقًا مِن فِعلِهِ تَعَالَى؛ كَالحَالِقِ وَالرَّازِقِ لِعَدَم أَزَلِيَّةٍ صِفَاتِ الفِعلِ عِندَهُم، أَم كَانَ مُشتَقًا مِن فِعلِ غَيرِهِ سُبحَانَهُ؛ كَالمعبُودِ لِعَدَم أَزَليَّةٍ صِفَاتِ الفِعلِ عِندَهُم، أَم كَانَ مُشتَقًا مِن فِعلِ غَيرِهِ سُبحَانَهُ؛ كَالمعبُودِ وَالمشكُورِ، فَالقِسهَانِ لَيسَا بِأَزَلِيَّنِ عِندَهُم، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ مِن إِطلَاقِ مَا بِالقُوّةِ عَلَى مَا بِالفَوق مَا بِالقُوّةِ عَلَى مَا بِالفِعلِ. اهـ (۱).

قَالَ الإِمَامُ أَبُو اليُسرِ البَرْدَوِيُّ: قَالَ أَهلُ السُّنَةِ وَالجَهَاعةِ: إِنَّ التَّكوِينَ وَالإِيجَادَ صِفَةُ الله تَعَالَى غَيرُ حَادِثٍ، بَل هُوَ أَزَلِيٌّ كَالعِلمِ وَالقُدرَةِ. اهـ(٢)، وَقَالَ الإِمَامُ النُّورُ الصَّابُونِيُّ: قَالَ أَصحَابُنَا هُ: إِنَّ جَمِيعَ الصِّفَاتِ قَدِيمَةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِ الله لَعَالَى، وَقَالَتِ الأَشعرِيَّةُ وَالمُعتَزِلَةُ: كُلُّ مَا كَانَ مِن صِفَاتِ الذَّاتِ فَهُو قَدِيمٌ قَائِمٌ بَعَالَى، وَقَالَتِ الله تَعَالَى نَحوَ العِلْمِ وَالقُدْرَةِ، وَمَا كَانَ مِن صِفَاتِ الفِعلِ فَهُو حَادِثٌ غَيرُ بِذَاتِ الله تَعَالَى نَحوَ العِلْمِ وَالقُدْرَةِ، وَمَا كَانَ مِن صِفَاتِ الفِعلِ فَهُو حَادِثُ غَيرُ قَائِمٌ بِذَاتِ الله تَعَالَى نَحوَ التَّكوِينِ والتَّرزيقِ، والإحياءِ، والإماتةِ، وغيرِ ذلكَ... قَائِم بِذَاتِ الله تَعَالَى، نَحو التَّكوِينِ والتَّرزيقِ، والإحياءِ، والإماتةِ، وغيرِ ذلكَ... وَالصَّحِيحُ مَا قُلنَا؛ لِقَولِهِ تَعَالَى: ﴿ هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ ﴾ [الحشر: ٢٤]، وَصَفَ ذَاتَهُ بِأَنَّهُ وَالتَّي وَذَاتُهُ أَزَلِيُّ وَكَلَامُهُ أَزَلِيُّ، فَلُو كَانَ التَّكوِينُ حَادِثَاً لَمْ يَكُن اللهُ تَعَالَى مَوصُوفَا فَا الْأَزُلِ. اهـ (٣).

قُولُهُ: «وَالمُعتَزِلَةُ» أَرَادَ بَعضَهُم، وَقُولُ الْأَشَاعِرَةِ ﴿: إِنَّ صَفَاتِ الْأَفْعَالِ حَادِثَةٌ؛ لأَنَّهَا عِندَهُم عِبَارَةٌ عَنِ التَّعَلُّقَاتِ وَالإِضَافَاتِ، وَلَيسَت صِفَاتٍ حَقِيقِيَّةً قَائِمَةً بِالذَّاتِ العَلِيِّ.

⁽١) ينظر: «الكليات» لأبي البقاء (ص: ٢٥٦).

⁽٢) ينظر: «أصول الدين» (ص: ٧٦).

⁽٣) ينظر: «البداية» للصابوني (٣٦).

- [صِفَةُ التَّخْلِيق]

قُولُهُ: (فَالتَّخلِيقُ)؛ أي: التَّكوِينُ كَمَا نَصَّ عَلَيهِ ﴿ بِقَولِهِ: وَتَخلِيقِهِ؛ أي: تَكوِينِهِ. اهـ (١) ، فَالتَّكوِينُ هُوَ المخصُوصُ بِإِيجَادِ الأَشْيَاءِ عَلَى تَقدِيرٍ وَاستِوَاءٍ، وَمعنَاهُ فِي قَولِهِ تَعَالَى: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَر ﴾ [القمر: ٤٩]، وَبإبدَاعِهَا مِن غَيرِ أَصلٍ وَلا احْتِذَاءٍ عَلَى مِثالٍ سَابِقٍ، وَمَعنَاهُ فِي قَولِهِ تَعَالَى: ﴿ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ ﴾ وَلا احْتِذَاءٍ عَلَى مِثالٍ سَابِقٍ، وَمَعنَاهُ فِي قَولِهِ تَعَالَى: ﴿ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ ﴾ وَلا احْتِذَاءٍ عَلَى مِثالٍ سَابِقٍ، وَمَعنَاهُ فِي قَولِهِ تَعَالَى: ﴿ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ ﴾ وَلا احْتِذَاءٍ عَلَى مِثالٍ سَابِقٍ، وَمَعنَاهُ فِي قَولِهِ تَعَالَى: ﴿ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ ﴾ وَلا احْتِذَاءٍ عَلَى مِثالٍ سَابِقٍ، وَمَعنَاهُ فِي قَولِهِ تَعَالَى: ﴿ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ ﴾ وَلا احْتِذَاءٍ عَلَى مِثالٍ سَابِقٍ، وَمَعنَاهُ فِي قَولِهِ تَعَالَى: ﴿ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ ﴾ وَلا احْتِذَاءٍ عَلَى مِثالٍ سَابِقٍ، وَمَعنَاهُ فِي قَولِهِ تَعَالَى: ﴿ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ ﴾ وَلا احْتَحلِيقِ المَعنَى المُخلُوقِ الطَّفَةُ دُونَ المَحلُوقِ عَبْرَ عَنهُ بِالتَّخلِيقِ.

-603-603-603-

⁽١) ينظر: «الوصية» للإمام أبي حنيفة (ص: ١٥).

اصِفَةُ التَّرْزِيقِ]

قَولُهُ: (وَالتَّرْزِيقُ) هُوَ إِيصَالُ الرِّزْقِ لِلمَحْلُوقَاتِ، قَالَ جَلَّ شَأْنُهُ: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقِ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّهَاء وَالأَرْضِ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ ﴾ [فاطر: ٣].

صِفَةُ الإِنشَاء]

قُولُهُ: (وَالإِنشَاءُ) هُوَ التَّكوِينُ المخصُوصُ بِإِيجَادِ الشَّيءِ وَتَرتِيبِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الَّذِيَ أَنشَأَكُم ﴾ [الأنعام: ٩٨] وَلِلإِنشَاءِ تَعرِيفٌ آخَرُ، وَهُوَ الإِحدَاثُ حَالًا بَعدَ حَالٍ مِن غَيرِ احْتِذَاءٍ عَلَى مِثالٍ سَابِقٍ.

- [صِفَةُ الإِبْدَاع]

قُولُهُ: (وَالإِبدَاعُ) هُوَ التَّكوِينُ المخصُوصُ بِإِيجَادِ الشَّيْءِ مِن لَا شَيءَ، وَعَلَيهِ قَولُهُ تَعَالَى: ﴿بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ ﴾ [البقرة:١١٧]؛ أَي: مُبدِعُهُمَا مِن لَا شَيءَ.

~205~~205~~205~

- [صِفَةُ الصَّنْع]

قُولُهُ: (وَالصَّنعُ) هُوَ التَّكوِينُ المحصُوصُ بِإِيجَادِ الشَّيءِ عَلَى الإِجَادَةِ وَالإِتقَانِ، وَعَلَيهِ قُولُهُ تَعَالَى: ﴿ صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ [النمل: ٨٨]، وقَدِ اختَلَفَ عُلَمَاؤُنَا هَل كُلُّ وَاحِدٍ عِمَّا ذُكِرَ مِنَ التَّخْلِيقِ وَالتَّرْزِيقِ... إِلَخ صِفَةٌ عَلَى حِدَةٍ، أَو يَرجِعُ الكُلُّ إِلَى صِفَةٍ وَاحِدَةٍ هِيَ التَّكوِينُ، وَإِنَّمَا يَتنَوَّع بِتَنَوَّعِ التَّعَلُّقَاتِ، فَإِنَّ تَعَلَّق بِالرِّرْقِ سُمِّي تَرزِيقاً وَهَكَذَا؟ لَهُم فِيهِ قَولَانِ:

الأَوَّلُ: لِعُلَمَاءِ مَا وَرَاءَ النَّهْرِ، وَهُو أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الأَفْعَالِ صِفَةٌ حَقِيقِيَّةٌ وَلَيسَت مُجُرَّدَ تَعَلُّقَاتٍ اعتبَارِيَّةٍ، وَهُو ظَاهِرُ كَلَامِ الإِمَامِ هُمْنَا؛ حَيثُ عَطَفَ وَلَيسَت مُجُرَّدَ تَعَلُّقَاتٍ اعتبَارِيَّةٍ، وَهُو ظَاهِرُ كَلَامِ الإِمَامِ هُمْ هُنَا؛ حَيثُ عَطَفَ بَعضَهَا عَلَى بَعضٍ، وَالعَطفُ دَلِيلُ التَّغَايُرِ، ثُمَّ قَالَ: «وَغَيرُ ذَلِكَ مِن صِفَاتِ بَعضَهَا عَلَى بَعضٍ، وَالعَطفُ دَلِيلُ التَّغَايُرِ، ثُمَّ قَالَ: «وَغَيرُ ذَلِكَ مِن صِفَاتِ الفِعلِ»، فَجَعَلَ هَذِهِ الأَفْعَالَ صِفَاتٍ.

وَقَالَ غَيرُهُم مِنَ المَحَقِّقِينَ: إِنَّ الصِّفَةَ وَاحِدَةٌ وَهِيَ التَّكوِينُ، وَإِنَّمَا تَتَغَيَّرُ الأَسَاءُ بِتَغَيَّرُ التَّعَلَّقَاتِ، وَعَلَيهِ الجُمهُورُ، دَلِيلُهُ قَولُ الإِمَام ﷺ: «وَتَخلِيقِهِ؛ أي: تَكوِينِهِ». اهم، حَيثُ فَسَرَ التَّخلِيقَ بِالتَّكوِينِ فَيكُونُ مُحْكَماً في المَّعَى.

قَالَ الإِمَامُ أَبُو المُعِينِ بِضَمِّ الميمِ - النَّسَفِيُّ: اعلَم أَنَّ التَّكوِينَ، وَالتَّخلِيقَ، وَالخَلقَ، وَالإِحِدَاثَ، وَالإِحدَاثَ، وَالإِحدَاثَ، وَالإِحدَاثَ، وَالإِحبَرَاعَ، أَسمَاءٌ مُتَرَادِفَةٌ يُرَادُ بِهَا كُلِّهَا مَعنَى واحدٌ، وَهُوَ إِحرَاجُ المعدُومِ مِنَ العَدَمِ إِلَى الوُجُودِ، فَنَخُصُّ استِعهَالَ لَفظَةِ «التَّكوِينِ»؛ اقتِفَاءً لِآثَارِ أَسلَافِنَا رَحِمَهُم اللهُ تَعَالَى ذَلِكَ. اهـ (۱).

⁽١) ينظر: «تبصرة الأدلة» للنسفي (١/ ٤٩١).

وَقَالَ العَلَّامَةُ عَبدُ الرَّحِيمِ الشَّهِيرُ بِ (شَيخ زَادَه): احتَجَّ مَشَايخُ الحَنَفِيَّةِ بِأَنَّهُ وَعَالَى مُوجِدُ الكَائِنَاتِ وَمُكُونٌ لِلعَالَم، أَجْمَعَ الإِجَاعُ وَاتَّفَقَ النَّقُلُ وَالعَقلُ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى مُوجِدُ الكَائِنَاتِ وَمُكُونٌ لِلعَالَم، وَإِطلَاقُ اسمِ المشتقَ عَلَى الشَّيءِ مِن غَيرِ أَن يَكُونَ مَأْخَذُ الإشتِقَاقِ وَصِفاً لَهُ قَائِمًا بِهِ مُعَتَعِعٌ ضَرُورَةَ استِحَالَةِ وُجُودِ الأَثْرِ بِدُونِ الصِّفَةِ التي بِهَا يَحصُلُ الأَثرُ، وَبِأَنَّهُ نَصَّ كَتَابُ الله تَعَالَى بِأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيءٍ قَدِيرٌ، وَأَنَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيءٍ، مَعَ أَنَّ المقدُورَاتِ كَتَابُ الله تَعَالَى بِأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيءٍ وَقَدِيرٌ، وَأَنَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيءٍ، مَعَ أَنَّ المقدُورَاتِ لِكَا أَنَّ المخلُوقَاتِ لَيسَت مَوجُودَةً فِيهِ، فَتَجوِيزُ التَّوصِيفِ بِالآخِرِ بِإِدخَالِهِ ثَعَتَ الآخِرِ مَعَ مُعَايَرَةٍ مَفَهُومَيهِمَا قَطعاً بِأَحَدِهِمَا وَإِنكَارُ التَّوصِيفِ بِالآخِرِ بِإِدخَالِهِ ثَعتَ الآخِرِ مَعَ مُعَايَرَةٍ مَفَهُومَيهِمَا قَطعاً لِيسَت مَوجُودَةً فِي الأَذَلِ كَمَا أَنَّ المخلُوقَاتِ لَيسَت مَوجُودَةً فِيهِ، فَتَجويزُ التَّوصِيفِ بِالآخِرِ بِإِدخَالِهِ ثَعتَ الآخِرِ مَعَ مُعَايَرَةٍ مَفَهُومَيهِمَا قَطعاً لِيسَت مَوجُودَةً فِي الْأَذَلِ كَمَا أَنَّ المَحْورِ الأَشَاعِرَةُ بِقَولِهِ: الجَوَابُ أَنَّ مَا يَكُونُ وَصفاً لَيسَ إِلَّا تَحَكَّكُمُ اللَّكُونِ وَالْقَالَ مِنَ القُدرَةِ وَلَاثُورَ وَالْقُلُونَ وَهُو أَخْصُ مُطلَقاً مِنَ القُدرَةِ وَالأَثُورِ وَالْقُلُونِ وَهُو أَخْصُ مُطلَقاً مِنَ القُدرَةِ وَالْعُورِ الأَنْ القُدرَةُ وَمُودَا التَّكُونِ نَعَاضَةً بِمَا يَلَةُ مُؤْتُولُ فَي الوُجُودِ، وَالقُدرَةُ التَّكُونِ يَعَتَضِيهِ عَلَى المُحَلِقِ مَودَا المَعُدُورِ مَوجُودًا، وَمَبَدَأُ التَّكُونِ يَقتَضِيهِ .

وَقُوهُمْ: «يَلزَمُ اجتِهَاعُ المثلَينِ» _ أي: اجتِهَاعُ صِفَتَينِ مُستَقِلَّتَينِ بِالتَّأْثِيرِ عَلَى مَقدُورٍ وَاحِدٍ وَهُوَ مُحَالٌ _ إِنَّهَا يَلزَمُ لَو كَانَ مُتَعَلَّقُهُمَا وَاحِدًا، وَأَمَّا إِذَا كَانَ مُتَعَلَّقُ القُدرَةِ صِحَّةَ صُدُورِ الأَثْرِ فَلَا يَلزَمُ. القُدرَةِ صِحَّةَ صُدُورِ الأَثْرِ، وَمُتَعَلَّقُ التَّكوِينِ صُدُورَ الأَثْرِ فَلَا يَلزَمُ.

وَقُوهُمْ: "فَيَكُونُ اللهُ تَعَالَى مُوجِبًا بِالذَّاتِ"، قُلنَا: لَا يَلزَمُ ذَلِكَ؛ إِذ ذَلِكَ اللهُجُوبُ لَيسَ بِمَعنَى أَنَّهُ كَانَ وَاجِبًا عَلَيهِ تَعَالَى أَن يُوجِدَ، بَل بِمَعنَى أَنَّهُ إِذَا أَرَادَ إِلَيْ جُوبُ لَيسَ بِمَعنَى أَنَّهُ عَلَى الشَّيءِ وَاجِبًا، وَتَحقِيقُ المقامِ أَنَّ تَعَلَّقَ مَبدَأِ التَّكوينِ إِيجَادَ شَيءٍ كَانَ حُصُولُ ذَلِكَ الشَّيءِ وَاجِبًا، وَتَحقِيقُ المقامِ أَنَّ تَعَلَّقَ مَبدَأِ التَّكوينِ لِيسَ إِلَّا عَلَى سَبِيلِ الجَوَازِ وَاختِيَارِهِ تَعَالَى بِمَعنَى أَنَّهُ مَتَى شَاءَ خَلَقَ وَمَتَى شَاءَ لَم لَيسَ إِلَّا عَلَى سَبِيلِ الجُورِ وَاخْتِيارِهِ تَعَالَى بِمَعنَى أَنَّهُ مَتَى شَاءَ خَلَقَ وَمَتَى شَاءَ لَم يَعَلَق بِوُجُودِ يَعْلَق، وَتَأْثِيرُهُ - أَي: التَّكوينِ - عَلَى سَبِيلِ الوُجُوبِ بِمَعنَى أَنَّهُ مَتَى تَعَلَّق بِوُجُودِ شَيءٍ وَجَبَ وُجُودُهُ، وَإِلَّا لَجَازَ تَحَلَّفُهُ عَنِ الوُجُودِ فَيُوجِبُ العَجزَ، تَعَالَى اللهُ عَن ذَلِكَ عُلُواً كَبيراً.

وَأَمَّا القُدْرَةُ: فَتَعَلَّقُهَا بِصِحَّةِ وُجُودِ المقدُورِ عَلَى سَبِيلِ الوُجُوبِ كَمَا في «شَرح الطَّوَالِعِ» وَغَيرِهِ، وَتَأْثِيرُهَا عَلَى سَبِيلِ الجَوَاذِ، فَجِهَةُ جَوَازِ مَبدَأِ التَّكوِينِ غَيرُ جِهَةِ جَوَازِ القُدرَةِ. اهـ(١).

ثُمَّ اعلَم - أسعَدَكَ اللهُ تَعَالَى - أَنَّهُ لَا يَلزَمُ عُلَمَاءَ مَا وَرَاءَ النَّهِ تَكثِيرُ القُدَمَاءِ جِدَّاً كَمَا قَالَهُ العَلَّامَةُ التَّفتَازَانِيُّ؛ لأَنَّ المُحَالَ إِنَّمَا هُو تَعَدُّدُ ذَوَاتِ قُدَمَاءَ مُتَغَايِرَةٍ لَا جِدَّا كَمَا قَالَهُ العَلَّامَةُ التَّفتَازَانِيُّ؛ لأَنَّ المُحَالَ إِنَّمَا هُو تَعَدُّدُ ذَوَاتِ قُدَمَاءَ مُتَغَايِرَةٍ لَا تَعَدُّدُ صِفَاتٍ قَدِيمَةٍ قَائِمَةٍ بِذَاتٍ قَدِيمَةٍ، وَالصِّفَاتُ لَيسَت غَيرَ الذَّاتِ وَلَا بَعضَهَا، فَلَيسَ في ذَلِكَ إِثبَاتُ القُدَمَاءِ المَتَغَايِرَةِ، وَالنَّصَارَى وَإِن سَمَّوُا الثَّلاثَةَ أَقَانِيمَ لَكِنَّهُم فَلَيسَ في ذَلِكَ إِثبَاتُ القُدَمَاءِ المَتَغَايِرَةِ، وَالنَّصَارَى وَإِن سَمَّوُا الثَّلاثَةَ أَقانِيمَ لَكِنَّهُم فَلَيسَ في ذَلِكَ إِثبَاتُ القُدَمَاءِ المَتَغَايِرَةِ، وَالنَّصَارَى وَإِن سَمَّوُا الثَّلاثَةَ أَقانِيمَ لَكِنَّهُم فَلَيسَ إِلَّا لَيْ يَعْنَ اللَّهُ الْتَعَلَّدِ أَيضًا لَمُ اللَّعَلَامُ اللَّعَلَامُ اللَّعَلَامُ اللَّعَلَامُ اللَّعَلَامُ اللَّعَلَامُ اللَّعَلَامُ اللَّعَلَامُ اللَّهُ الْعَلَى مِن بَعضٍ الأَعَدَادِ لَيسَ بِأُولَى مِن بَعضٍ.

قَالَ العَلَّامَةُ الفرهَارِيُّ رَدًّا عَلَى كَلَامِ العَلَّامَةِ التَّفَتَازَانِيِّ: وَعِندِي أَنَّ هَذَا كَلَامٌ شِعرِيٌّ لَا يُعِبَأُ بِهِ فِي المبَاحِثِ العِلمِيَّةِ؛ إِذ لَا يَخفَى عَلَى عَاقِلٍ أَنَّ إِثبَاتَ الصِّفَةِ القَدِيمَةِ إِن كَانَ مُخِلَّا بِالتَّوحِيدِ وَجَبَ نَفيُ السَّبِعِ أَيضًا، وَالقَولُ بِأَنَّهَا عَينُ الذَّاتِ القَدِيمَةِ إِن كَانَ مُخِلَّا بِالتَّوحِيدِ وَجَبَ نَفيُ السَّبِعِ أَيضًا، وَالقَولُ بِأَنَّهَا عَينُ الذَّاتِ القَدِيمَةِ إِن كَانَ مُخِلَّا بِالتَّهِ مِنْ النَّاهِيةِ، بَل هُو اللَّائِقُ بِالكَمَالِ الإِلْهِيِّ؛ إِذ كُلُّ صِفَةٍ فَهِي كَمَالُ. اهم، (٢).

وَيُوَيِّدُ كَلَامَ الفرهَادِيِّ كَلَامُ الإِمَامِ الصَّابُونِيِّ حَيثُ قَالَ: إِنَّ اللهَ تَعَالَى مَوصُوفٌ بِصِفَاتِ الكَهَالِ، مُنَزَّهٌ عَنِ النَّقِيصَةِ وَالزَّوالِ، وَصِفَاتُهُ تَعَالَى لَيسَت مَوصُوفٌ بِصِفَاتِ الكَهَالِ، مُنَزَّهٌ عَنِ النَّقِيصَةِ وَالزَّوالِ، وَصِفَاتُهُ تَعَالَى، لَا تُشبِهُ صِفَاتِ بِأَعرَاضٍ تَحَدُّثُ وَتَنعَدِمُ، بَل هِي أَزَلِيَّةٌ أَبَدِيَّةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ تَعَالَى، لَا تُشبِهُ صِفَاتِ الخَلقِ بِوَجِهِ مِنَ الوُجُوهِ، فَهُوَ حَيُّ عَالِمُ قَادِرٌ، سَمِيعٌ، بَصِيرٌ، مُرِيدٌ، مُتكَلِّمٌ، إِلَى مَا لاَيَتَناهَى مِن صِفَاتِ الكَهَالِ. اهن "".

⁽۱) ينظر: «نظم الفرائد» لشيخ زاده (ص: ۱۷).

⁽٢) ينظر: «النبراس» للفرهاري (ص: ١٥٩).

⁽٣) ينظر: «البداية» للصابوني (٢٥).

سير الأنسور سير الماسير الماسي

وَقَالَ أَيضًا: وَيَجُوزُ أَن يَكُونَ لله تَعَالَى صِفَاتٌ لاَ نَعرِفُهَا عَلَى التَّفْصِيلِ عِندَنَا. المُن اللهُ عَدَنَا اللهُ ال

-248--248--248-

قُولُهُ: (إِلَى غَيرِ ذَلِكَ مِن صِفَاتِ الفِعلِ)؛ كَالإِحيَاءِ، وَالإِمَاتَةِ، وَالإِروَاءِ، وَالإِنهَاءِ، وَالإِنبَاتِ إِلَى غَيرِ ذَلِكَ مِمَّا وَرَدَ القَطعِيُّ بِهِ.

قُولُهُ: (لَم يَزَل) سُبحَانهُ؛ أي: لَم يَكُن في الأَزَلِ (وَلا يَزَالُ) وَلا يَمضِي زَمَانُ مُحُقَّقٌ أَو مُقَدَّرٌ عَلَى مَرِّ الدُّهُورِ إِلَّا وَوُجُودُ البَارِي تَعَالَى مُقَارِنٌ لَهُ، وَهُو مَعنَى القِدَمِ وَالبَقَاءِ (بِأَسَهَائِهِ)؛ أي: مَع مُسَمَّيَاتِهِ (وَصِفَاتِهِ)؛ أي: مَوصُوفَاتِهِ النَّاتِيَّةِ وَالفِعلِيَّةِ، وَفَسَّرِنَا أَسهَاءُهُ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ بِمُسَمَّيَاتِهِ وَمَوصُوفَاتِهِ؛ لأَنَّ الإسمَ لمَّا كَانَ عِندَنَا وَفَسَرَنَا أَسهَاءُهُ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ بِمُسَمَّيَاتِهِ وَمَوصُوفَاتِهِ؛ لأَنَّ الإسمَ لمَّا كَانَ عِندَنَا مُشتَرَكاً بَينَ الدَّالِّ وَالمَدلُولِ، وَقَد جَمَع ﴿ الأَسمَاءَ وَعَطَفَ عَلَيهَا الصِّفَاتِ كَانَ عَندَنَا مُعنَى مُشتَرَكاً بَينَ الدَّالِّ وَالمَدلُولِ، وَقَد جَمَع ﴿ الأَسمَاءَ وَعَطَفَ عَلَيهَا الصِّفَاتِ كَانَ ذَلِكَ قَرِينَةً عَلَى أَنَّهُ أَطلَقَ الدَّالَ عَلَى المدلُولِ، وَأَعَادَ ﴿ الكَلامَ؛ لِيُفِيدَ هُنَا مَعنيَ الْخَرَ، وَهُو أَنَّ صِفَاتِهِ تَعَالَى وَأَسهَاءَهُ أَزَليَّةُ بَاقِيَةٌ لَم يَحَدُثُ لَهُ تَعَالَى صِفَةٌ لَم تَكُن لِل المَوْدِي وَالنَّقُوسِ قَبلُ ثُمَّ كَمَالٍ بِالصَّفَةِ بَعدُ وَهُو عَلامَةُ الحُدُوثِ وَالنَّقُصِ، وَيَلزَمُ مِنْ نَقُصٍ قَبلُ ثُمَّ كَمَالٍ بِالصَّفَةِ بَعدُ وَهُو عَلامَةُ الحُدُوثِ وَالنَّقَصِ، وَيَلزَمُ مِنْ نَقُصٍ قَبلُ ثُمَّ كَمَالٍ بِالصَّفَةِ بَعدُ وَهُو عَلامَةُ الحُدُوثِ وَالنَّقَصِ، وَيَلزَمُ مَن نُقُصٍ قَالَى حَكَلًا لِلحَوَادِثِ، وَمَا كَانَ حَكَلًا لِلحَوَادِثِ كَانَ حَادِثًا، بِدَلِيلِ التَّغَيُّ مِن نُقصَانٍ إِلَى كَمَالٍ إِلَى نُقصَانٍ .

قُولُهُ: (لَم يَزَل عَالِماً بِعِلمِهِ) أَي: لَا بِالذَّاتِ ولا بِحُضُورِ نَفْسِ الْمَكِناتِ (وَالعِلْمُ صِفَةٌ لَهُ فِي الأَزَلِ) لَا صُورةٌ مُحَرَّدَةٌ غَيرُ قائِمةٍ بشَيءٍ، وَلَا حادِثٌ بِحُدُوثِ الحُرزيَّاتِ؛ لأَنَّه يَستَلزِمُ عَدَمَ كونِهِ تَعَالى عالِماً في الأَزَلِ بأحوالِ وُجُودَاتِ الحَادِثِ، وَهُو تَجِهِيلٌ. اهـ، "إشاراتُ المَرَامِ"، فَفِيهِ تَخصِيصٌ بَعدَ تَعمِيمٍ، وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى

⁽١) ينظر: «البداية» للصابوني (٢٧).

⁽٢) ينظر: «إشارات المرام» (ص: ١١٢).

الأُوَّلِ: الرَّدُّ عَلَى الفَلَاسِفَةِ والمعتَزِلَةِ مَعَاً؛ فَإِنَّ المُعتَزِلَةَ أَنكَرَتْ صِفَاتِ المعَانِي وَقَالُوا: اللهُ تَعَالَى عالمٌ بِذَاتِهِ لَا بِصِفَةٍ زَائِدَةٍ عَلَى الذَّاتِ.

الثَّانِي: الرَّدُّ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيهِ الأَفلاطُونِيَّةُ مِن كَونِ عِلمِهِ تَعَالَى صُوراً مُجَرَّدَةً غَيرَ قائمةٍ بشَيءٍ.

الثَّالثِ: الرَّدُّ عَلَى الفَلَاسِفَةِ حَيثُ قَالُوا: عِلمُهُ تَعَلَى حُضُوريٌّ، فَرَدَّ ﴿ عَلَى الْمَعَزِلَةِ النَّافِينَ لِصِفَاتِ الْمَعَانِي بِقَولِهِ: ﴿ عَالِمًا بِعِلمِهِ ﴾ أي: لَا بِذَاتِهِ كَمَا زَعَمُوا، وَرَدَّ عَلَى الفَلَاسِفَةِ وَالأَفلاطُونِيَّة بِقَولِهِ: ﴿ وَالعِلمُ صِفَةٌ لَهُ فِي الأَزَلِ ﴾ لأَنَّ العِلْمَ الخُصُورِيَّ حَادِثٌ وَلَيسَ قَدِيماً ؛ إِذْ هُو حُضُورُ نَفسِ المُمكِنَاتِ فِي العَالِمِ ؛ بَأَن تَكُونَ الصُّورَةُ العِلمِيَّةُ فِيهِ عَينَ الصُّورَةِ الخَارِجِيَّةِ، فَيكُونُ المعلُومُ فِيهِ بِعَينِهِ وَذَاتِهِ حَاضِراً عِندَ المُدرِكِ لَا بِصُورَتِهِ وَمِثَالِهِ، فَلَيسَ هُو حُصُولَ صُورَةٍ بِعَينِهِ وَذَاتِهِ حَاضِراً عِندَ المُدرِكِ لَا بِصُورَتِهِ وَمِثَالِهِ، فَلَيسَ هُو حُصُولَ صُورَةٍ مُنتَزَعَةٍ مِنَ المعلُومُ فِيهِ مَن المَّورَةِ المَالِمِ وَذَاتِهِ حَاضِراً عِندَاهُ وَذَاتِهُ عَلَى العَالِمِ ، بَل يَكُونُ المعلُومُ نَفسُهُ حَاصِلاً لَهُ حَاضِراً عِندَهُ مُنتَزَعَةٍ مِنَ المعلُومِ فِي العَالِمِ ، بَل يَكُونُ المعلُومُ نَفسُهُ حَاصِلاً لَهُ حَاضِراً عِندَهُ وَمِثَالِهِ وَذَاتِهُ عَلَى التَّقَدِيرِينِ مُنتَزَعَةٍ مِنَ المعلُومِ فَي العَالِمِ ، بَل يَكُونُ المعلُومُ نَفسُهُ حَاصِلاً لَهُ حَاضِراً عِندَهُ وَ النَّي اللهِ عَلَيْهِ وَمَثَالِهِ ، فَلَي التَقدِيرِينِ مُواءٌ قُلْنَا: الوُجُودُ ذَاتِيُّ لِوَجُودِ النَّفسِ أَو عَارِضٌ لَهُ ، فَإِعْرَامُ لَهُ عَلَى التَّقدِيرِينِ وَالْمُورِ العِلمِيِّ تُسَمَّى عَيناً، وَالمَرادُ بِكُونِ الصَّورَةِ حَاصِلَةً مِن وَالمَلَودَ وَالْحَالَةُ مِنْ أَنْهُ مُنَا الشَّيءِ أَمِّمَا الشَّيءَ أَمَّهُ المَالِقَةُ لَهُ . اهـ (١١٠) الشَّيءَ أَمِّمَا الشَّيءَ أَمَّمَا الشَّيءَ أَمَّمَا الشَّيءَ أَلَهُ المَالِهُ الْمُورِ الْعَلْمُ وَلَا الْمُؤْلِقُ الْمُنَاءِ اللْهُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤَالِقُ الْمُ الْمُؤْلُولُ اللْمُؤْلِقُ الْمُؤَالِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُول

~606~~606~~606~

⁽١) إشارات المرام (١٢٩).

⁽٢) يُنظر: «المواقف» للإيجي (١/ ٢٣٢)، و«دستور العلماء» (٢/ ١٨٢).

اللهِ تَعَالَى حُضُورِيًّا اللهِ تَعَالَى حُضُورِيًّا اللهِ تَعَالَى حُضُورِيًّا اللهِ تَعَالَى حُضُورِيًّا

ثُمَّ وَجهُ استِحَالَةِ كُونِ عِلْمِهِ تَعَالَى حُضُورِيًّا أُمُورٌ:

مِنهَا: أَنَّ العِلمَ الحُضُورِيَّ بَدَهِيُّ وَضَرُورِيُّ، وَعِلمُهُ تَعَالَى مُحَالٌ أَن يَكُونَ كَذَلِكَ. وَمِنهَا: أَنَّهُ حَادِثُ وَلَيسَ بِقَدِيمٍ؛ لِإثِّحَادِ العِلمِ وَالمعلُومِ فِيهِ ذَاتَا وَاعتِبَاراً، وَالإِثِّحَادُ فِي النَّاتِ نَفيُ التَّعَايُرِ بِاعْتِبَارِ مِصدَاقِ تَحَقُّقِ المتَعَايِرينِ، وَكَذَا الحُضُورُ نِسبَةٌ لَي النَّاتِ نَفيُ التَّعَايُرِ بِاعْتِبَارِ مِصدَاقِ تَحَقُّقِ المتَعَايِرينِ، وَكَذَا الحُضُورُ نِسبَةٌ لَا تَتَصَوَّرُ إِلَّا بَينَ شَيتَينِ، وَعِلمُهُ تَعَالَى قَدِيمٌ وَمُحَالٌ عَلَيهِ ذَلِكَ.

وَمِنهَا: أَنَّهُ خَاصُّ بِالْمُكِنَاتِ، فَلَا يَشْمَلُ الوَاجِبَ والمعدُّومَ وَالمُستَحِيلَ، فَيَكُونُ قَاصِرًا عَاجِزًا عَن غَيرِ الممكِنِ الموجُودِ، وَكَذَلِكَ لَمَّا كَانَ الحُضُورِيُّ خَاصًا بِالمُمكِنَاتِ وَهِيَ حَادِثَةٌ كَانَ مِثْلَهَا لِكُونِهِ تَابِعًا لَهَا وُجُودَاً وَتَحَقُّقًا، وَأَمَّا عِلمُهُ تَعَالَى: فَيَتَعَلَّقُ بِالوَاجِبِ وَالمُستَحِيلِ، وَالمُمكِنِ الموجُودِ وَالمعدُّوم.

وَقُولُهُ ﴿ وَالعِلمُ صِفَةٌ لَهُ ﴾ فِيهِ بَيَانُ أَنَّ صِفَتَهُ تَعَالَى حَقِيقِيَّةٌ وُجُودِيَّةٌ ، وَلَيسَت اعتِبَارِيَّةً وَهِيَ التي يَكُونُ ثَكَقُّقُهَا بِاعتِبَارِ العَقلِ وَاختِرَاعِ الذِّهْنِ دُونَ الوُجُودِ الخَارِجِيِّ، وَفِيهِ إِشَارَةٌ أَيضاً إِلَى أَنَّ عِلْمَهُ تَعَالَى بعِلْمِهِ هُو نَفسُ عِلْمِهِ، وَفِي الوُجُودِ الخَارِجِيِّ، وَفِيهِ إِشَارَةٌ أَيضاً إِلَى أَنَّ عِلْمَهُ تَعَالَى بعِلْمِهِ هُو نَفسُ عِلْمِهِ، وَفِي قُولِهِ ﴿ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ فِي الأَزَلِ » نَصُّ عَلَى أَنَّ صِفَتَهُ تَعَالَى قَدِيمَةٌ وَلَيسَت حَادِثَةً، وَفِي إِفْرَادِهِ ﴿ الْعِلْمَ وَجَعلِهِ صِفَةً تَنبِيهٌ عَلَى أَنَّ عِلْمَهُ تَعَالَى وَاحِدٌ، وَلَيسَ مُتَعَدِّدًا.

لَمَ يَزَل وَلَا يَزَالُ (قَادِراً بِقُدرَتِهِ، وَالقُدرَةُ صِفَةٌ لَهُ فِي الأَزَلِ) فِيهِ بَيَانُ مَا تَقَدَّم فِكُهُ مِن حَقِيقَةِ الصَّفَةِ وَغَير ذلك، وَفِيهِ رَدُّ عَلَى الفَلَاسِفَةِ القَائِلِينَ بِأَنَّهُ جَلَّ شَأْنُهُ مُوجِبٌ بِالذَّاتِ لَا فَاعِلٌ بِالإختِيَارِ وَالإِرَادَةِ إِذَا شَاءَ فَعَلَ، وَإِذَا شَاءَ تَرَكَ، بَل مُوجِبٌ بِالذَّاتِ لَا فَاعِلٌ بِالإختِيَارِ وَالإِرَادَةِ إِذَا شَاءَ فَعَلَ، وَإِذَا شَاءَ فَعَلَ، وَإِذَا شَاءَ فَعَلَ، وَإِن لَمَ يَقُولُونَ: إِن شَاءَ فَعَلَ، وَإِن لَمَ يَقُولُونَ: إِن شَاءَ فَعَلَ، وَإِن لَمَ

سَسَا لَمْ يَفْعَل، وفيهِ ضَرِبٌ مِنَ التَّلبيسِ؛ إذ ظاهِرُهُ عَسَلٌ، وباطِنُهُ سُمُّ، فَلا يُقالُ: إنَّ هذا المَعنَى مُتَّفَقٌ عليه بَينَنا وبَينَهُم؛ لأَنَّ مَعنَاهُ عِندَ المُتَكلِّمِينَ: إِن قَصَدَ فَعَلَ، وإِن لَم يَقَصِد لَم يَفْعَل، بَينَا مَعنَاهُ عِندَ الفَلاسِفَةِ: إِن عَلِمَ فَعَلَ، وَإِن لَم يَعَلَم لَم يَفْعَل، كَمَا لَم يَعْلَم لَم يَفْعَل، كَمَا فَي «المواقِف»، فَالمَشِيئَةُ عِندَهُم عِبَارَةٌ عَن عِلمِهِ تَعَالَى بِالأَشْيَاءِ عَلَى النِّظَام الأَكمَل، في «المواقِف»، فَالمَشِيئَةُ عِندَهُم عِبَارَةٌ عَن عِلمِهِ تَعَالَى بِالأَشْيَاءِ عَلَى النِّظَام الأَكمَل،

وَذَلِكَ أَنَّهُم لَّمَا عَلِمُوا أَنَّ فِي نَفي الإِرَادَةِ شَنَاعَةً وَإِلْحَاقَاً لِأَفْعَالِهِ تَعَالَى بِالجَهَادَاتِ

حَاوَلُوا إِثْبَاتَ كَونِهِ تَعَالَى مُرِيدًا عَلَى وَجِهٍ لَا يُنَافِي كَونَهُ تَعَالَى مُوجِبًا، فَزَعَمُوا أَنَّ

الإِرَادَةَ عِبَارَةٌ عَنِ العِلمِ.

وَالفَرقُ بَينَ الفَاعِلِ المختَارِ، وَبَينَ الموجِبِ بِالذَّاتِ: أَنَّ فِعلَ المختَارِ مَسبُوقٌ بِالقَصدِ إِلَى الإِيجَادِ فُولَا إِرَادَةَ، وَالقَصدُ إِلَى الإِيجَادِ مُقَارِنٌ لِعَدَم مَا قُصِدَ إِيجَادُهُ ؟ لأَنَّ القَصدَ إِلَى إِيجَادِ الموجُودِ مُمَتَنِعٌ بَدَاهَةً.

قُولُهُ: (وَمُتَكَلِّمًا، وَالكَلَامُ صِفَةٌ فِي الأَزَلِ)؛ أَي: لَم يَزَل سُبحَانَهُ مُتَكَلِّمًا بِكَلَامٍ هُوَ صِفَةٌ لَهُ أَزِلِيَّةٌ قَدِيمَةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ تَعَالَى؛ يَعنِي: أَنَّ كَلَامَهُ تَعَالَى أَزَلِيًّ قَدِيمٌ لَا هُوَ صِفَةٌ لَهُ أَزِلِيَّةٌ قَدِيمَةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ تَعَالَى؛ يَعنِي: أَنَّ كَلَامَهُ تَعَالَى أَزَلِيًّا لَم يَكُنْ حُرُوفَاً وَأَصوَاتًا؛ لأَنَّهَا أَعرَاضٌ خَلُوقَةٌ، وَقُولُهُ: «في بِذَايَةَ لَهُ، وَمَا كَانَ أَزَلِيًّا لَم يَكُنْ حُرُوفَاً وَأَصوَاتًا؛ لأَنَّهَا أَعرَاضٌ خَلُوقَةٌ، وَقُولُهُ: «في بِذَايَةً لَهُ، وَقُولُهُ: «في الأَزَلِ» ظَرفٌ بَحَازِيٌّ لَا حَقِيقِيٌّ، وَفِي كَلَامِهِ ﴿ وَلَا عَلَى الكَرَّامِيَّةِ وَالحَشُويَّةِ مِنَ الخَنابِلَةِ مِنَ قَالَ: كَلَامُ الله تَعَالَى الذِي هُوَ صِفَتُهُ خَلُوقٌ حَادِثٌ، لَم يَزَل وَلَا يَزَالُ.

(خَالِقاً بِ) سَبَبِ (تَخلِيقِهِ، وَالتَّخلِيقُ صِفَةٌ فِي الأَزَلِ) هَذَا نَصُّ عَلَى أَنَّ التَّكوِينَ صِفَةٌ أَزلِيَّةٌ؛ يَعنِي: لَم يَزَل سُبحَانَهُ مُتَّصِفاً بِمَدلُولِ هَذَا الإسمِ الذِي هُوَ التَّكوِينَ صِفَةٌ أَزلِيَّةٌ؛ يَعنِي: لَم يَزَل سُبحَانَهُ مُتَّصِفاً بِمَدلُولِ هَذَا الإسمِ الذِي هُو الخَالِقُ؛ أَي: خَالِقاً بِسَبَبِ قِيَامٍ مَبدَأِ التَّخلِيقِ بِذَاتِهِ تَعَالَى فِي الأَزَلِ، وَفِي عَطفِهِ التَّخلِيقَ عَلَى القُدرَةِ دِلَالَةٌ عَلَى أَنَّ التَّخلِيقَ وَهُو التَّكوِينُ صِفَةٌ غَيرُ القُدرَةِ، بَل هُو التَّخلِيقَ مَتَوقَفٌ عَلَى التَّخلِيقِ، وَالقُدرَةُ غَيرُ مُتَوقَفَةٍ عَلَى التَّخلِيقِ، وَالقُدرَةُ غَيرُ مُتَوقَفَةٍ عَلَى التَّخلِيقِ، وَالقُدرَةُ عَيرُ مُتَوقَفَةٍ عَلَى التَّخلِيقِ، فَيَتَعَايَرَانِ.

(وَ) لَم يَزَل سُبحَانَهُ وَلَا يَزَالُ (فَاعِلاً) مُتَّصِفاً (بِ) سَبَبِ (فعلِهِ)؛ أَي: بِسَبَبِ قِيَامِ الفِعلِ الذِي هُوَ مَبدَأُ الإِيجَادِ بِذَاتِهِ سُبحَانَهُ؛ لأَنَّ إِطلَاقَ الفِعْلِ عَلَى الصِّفَةِ نَفْسِهَا شَائِعٌ، فَيَكُونُ حَقِيقَةً عُرفِيَّةً كَمَا أَنَّ التَّكوِينَ حَقِيقَةٌ فِيهَا بِهِ التَّكوِينُ.

اعلَم - وَفَقَكَ اللهُ - أَنَّ الفعلَ ـ بِفَتحِ الفَاءِ وَكَسرِ هَا ـ مَصدَرٌ أَعَمُّ مِنَ الحَلقِ؛ لأَنَّ الفعلَ لَفظٌ عَامٌ، وَالتَّخلِيقَ وَالتَّرِنِيقَ مَثَلَا أَحَدُ أَفرَادِ الفِعلِ وَهُوَ التَّكوِينُ، فَأَشَارَ ﴿ إِلَى أَنَّ اخْتِلَافَ أَسمَاءِ الفِعلِ بِاخْتِلَافِ التَّعَلُّقَاتِ، فَإِن تَعَلَّقَ بِحُصُولِ فَأَشَارَ ﴿ إِلَى أَنَّ اخْتِلَافَ أَسمَاءِ الفِعلِ بِاخْتِلَافِ التَّعَلُّقَاتِ، فَإِن تَعَلَّقَ بِحُصُولِ الأَرزَاقِ، فَتَرزِيقٌ وَهَكَذَا، وَتَصرِيحُ الإِمَامِ المَّنَّ المَّكوينَ صِفَةٌ أَزلِيَّةٌ يَرُدُّ دَعوى المَحقِّقِ ابنِ الهُمَامِ في قَولِهِ: فَادَّعَى مُتَأَخِّرُو بِأَنَّ التَّكوينَ صِفَةٌ أَزلِيَّةٌ يَرُدُّ دَعوى المَحقِّقِ ابنِ الهُمَامِ في قَولِهِ: فَادَّعَى مُتَأَخِّرُو المَّنَّ التَّكوينَ صِفَةٌ أَزلِيَّةٌ مِن عَهْدِ أَبِي مَنصُورِ المَاتُرِيدِيِّ أَنَّهَا صِفَاتٌ قَدِيمَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى الصِّفَاتِ المَّقَدِّمَةِ، وَلِيسَ في كَلامٍ أَبِي حَنِيفَةَ تَصرِيحٌ بِذَلِكَ سِوَى مَا أَخَذُوهُ مِن قَولِهِ: «كَانَ المَتَقَدِّمَةِ، وَلَيسَ في كَلامٍ أَبِي حَنِيفَةَ تَصرِيحٌ بِذَلِكَ سِوَى مَا أَخَذُوهُ مِن قَولِهِ: «كَانَ المَتَقَدِّمَةِ، وَلَيسَ في كَلامٍ أَبِي حَنِيفَةَ تَصرِيحٌ بِذَلِكَ سِوَى مَا أَخَذُوهُ مِن قَولِهِ: «كَانَ تَعَالَى خَالِقاً قَبَلَ أَن يَحْلُقَ، وَرَازِقاً قَبَلَ أَن يَرزُقَ»، وَأَمَّا نِسَبَتُهُم ذَلِكَ لِلمُتَقَدِّمِينَ فَفِيهِ نَظَرٌ. اهـ (۱).

⁽١) ينظر: «المسايرة» لابن الهام (١/ ٩٠).

⁽٢) ينظر: «حاشية العلامة قاسم على المسايرة» لابن الهمام (١/ ٩١).

وَنَبَّهُ عَلَيهِ أَيضًا اللَّا عَلِيُّ القَارِي في «شَرِحِ الفِقهِ الأَكبَرِ» (() ، وَنقَلَهُ الغُنيمِيُّ في «شَرِحِ الفِقهِ الأَكبَرِ» (() ، وَنقَلَهُ الغُنيمِيُّ في «شَرِحِ الطَّحَاوِيَّةِ» عَنِ ابنِ المُهُم وَلَم يَتَنبَّه لَهُ (() .

-202-202-202-

⁽١) ينظر: «منح الروض الأزهر» للقاري (ص: ٨٩).

⁽٢) ينظر: «شرح الطحاوية» للغنيمي (ص: ٥٧-٥٨).

الفاعلُ هُوَ اللهُ تَعَالَى]

قُولُهُ: (وَالْفَاعِلُ هُوَ اللهُ تَعَالَى، وَالْفعلُ... إِلَحَ) ذَكَرَ الإِمَامُ هُمُ هَهُنَا ثَلَاثَةً أَشيَاءَ: فَاعِلاً، وَصِفَةً، وَمَفعُولاً، وَذَكَرَ أَنْ لَا فَاعِلَ إِلَّا اللهُ سُبحَانُهُ، وَأَنَّ صِفَةَ النِعلِ أَزَلِيَّةُ، وَأَنَّ الْفعُولَ غَيرُ الصِّفَةِ، فَفِيهِ رَدُّ عَلَى المعتزِلَةِ فِي أَنَّ التَّكوِينَ وَالمكوَّنَ وَالحَوَّنَ وَالحَوَّنَ وَالحَوَّنَ وَالحَوَّنَ وَالحَوَّنَ وَالحَوَّنَ وَالحَدُّ، وَرَدُّ عَلَى الْفَلَاسِفَةِ بِأَنَّ فِعلَهُ تَعَالَى أَزَيُّ وَهُوَ الْعَقُلُ وَحَدَهُ، وَأَنَّ سَائِرَ الأَشيَاءِ بَعضُهَا أَزَلِيُّ وَبَعضُهَا حَادِثٌ، وَكَرَّرَ قُولَهُ: "وَالْفِعلُ صِفَةٌ فِي الأَزَلِيُّ وَبَعضُهَا حَادِثٌ، وَكَرَّرَ قُولَهُ: "وَالْفِعلُ صِفَةٌ فِي الأَزَلِيُّ وَبَعْ اللهُ عَنَّ وَجَلَّ، وَلِيُفِيدَ فِي الأُولَى إِبْبَاتَ صِفَةِ الفِعلِ وَأَزَلِيَّتَهَا، وَأَنَّ الفَاعِلَ هُوَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَلِيُفِيدَ فِي الأُولَى إِبْبَاتَ صِفَةِ الفِعلِ وَأَزَلِيَّتَهَا، وَأَنَّ الفَاعِلَ هُوَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَلِيفِيدَ فِي الأُولَى إِبْبَاتَ صِفَةِ الفِعلِ وَأَزَلِيَّتَهَا، وَأَنَّ الفَاعِلَ هُو اللهُ عَزَ وَجَلَّ، وَلِيفِيدَ فِي الأُولِي إِنْبَاتَ صِفَةَ الْفِعلِ وَأَزَلِيَّهَا، وَأَنَّ الفَاعِلَ هُو اللهُ عَزَ وَجَلَّ، وَلِيفِيدَ فِي الثَّانِيَةِ أَنِّ الصَّفَةَ غَيْرُ المَحْلُوقِ، وَالتَّكُوينَ غَيْرُ المَكوَّنِ رَدًّا عَلَى مَنْ يَقُولُ بِهِ، وَفِيهِ رَدُّ الْعَالَمُ، وَعَلَى الْمَتَزِلَةِ بِإِبْبَاتِ الصَّفَاتِ، وَبِأَنَّ اللهَ تَعَالَى هُو اللهُ عَلَى أَنْ العَبَدَ لَا يَعْبَدُ لَهُ عِلَى الْفَاعِلُ وَاللَّهُ عَلَى أَنْ العَبَدَ لَا عَلَى مَن يَقُولُ بِعِدَمِ الْعَبَدُ لَا يَعْمَلُ الْمَاكِولِ اللهُ الْعَالَ الْفَاعِلُ وَلَا عَلَى مَن يَقُولُ بِقِدَمِ الْعَبَدَ لَا يَعْمَلُ الْمَعْوَلِ اللهُ عَلَى الْمَارَةُ إِلَى أَنَّ الْعَبَدَ لَا يَعْلَى الْفَاعِلَ وَلَاللَّهُ الْعَالَ عَلَى الْمَالِقُ إِلَى أَنَّ الْعَبَدَ لَاللهُ عَلَى الْمُعَلِّ وَالْمَالِ اللهُ الْفَاعِلُ الْمَالَ الْعَلَى الْمَالِ

-200 - 200 -

اصِفَاتُ البَارِي ليسَتْ مُحْدثةً ولا تَحْلُوقةً]

قُولُهُ: (وَصِفَاتُهُ) تَعَالَى قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ (فِي الأَزَلِ غَيرُ مُحَدَثَةٍ) مُطلَقاً، بَل قَدِيمَةٌ وَاجِبَةٌ لَهُ تَعَالَى، وَقَالَ العَلَّامةُ البياضي: غَيرُ مُحْدَثَةٍ حُدُوثًا زَمَانِيًّا بِسَبْقِ الإختِيَارِ (١٠).

قُولُهُ: (وَلَا تَحُلُوقَةٍ)؛ أَي: وَلَا مُوجَدَةٍ بَعدَ عَدَمٍ، فَلَم يُوجِدْهَا اللهُ سُبحَانَهُ بَعدَ أَن لَم تَكُن، وَفِيهِ رَدُّ عَلَى جَهْمِ بنِ صَفْوَانَ وَمَنْ يَنحُو نَحوَهُ، وَيَحْتَمِلُ أَن يَكُونَ العَطفُ في قَولِهِ: «وَلَا تَحُلوقَةٍ» عَطْفَ تَفْسِيرٍ، فَيَكُونُ المَحْلُوقُ وَالمَحدَثُ هَهُنَا بِمَعنى وَاحِدٍ.

(وَمَن قَالَ: إِنَّهَا مَحْلُوقَةٌ) سَوَاءٌ قَالَهُ بِلِسَانِهِ، أَو اعتَقَدَهُ بِجَنَانِهِ (أَو وَقَفَ) بِأَن لَم يَحَكُم بِنَفيِ وَلَا إِثباتٍ بِأَزَليَّتِهَا أَو حُدُوثِهَا.

قُولُهُ: (أَو شَكَّ) الشَّكُّ: هُو التَّرَدُّدُ بَينَ النَّقِيضَينِ عَلَى السَّواءِ بِلَا تَرجِيحٍ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الآخرِ، وَالشَّكُ هَهُنَا نَقِيضُ اليقِينِ؛ لأَنَّ الظَّنَّ فِي الإِيمَان كَالشَّكُ فِيهِ، فَمَنْ لَمَ يَعتقِد أَزَلِيَتَهَا فَهُو كَافرٌ كُفراً مُخرِجاً عَنِ اللَّهِ كَمَا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ العَلَّامَةُ البياضي فِي «شَرِحِ الإِشَارَاتِ» (أَ؛ لأَنَّ الإِيمَانَ هُوَ الإعتِقَادُ الجَازِمُ، وَصِفَاتُ البَارِي البياضي فِي «شَرِحِ الإِشَارَاتِ» (أَ؛ لأَنَّ الإِيمَانَ هُو الإعتِقَادُ الجَازِمُ، وَصِفَاتُ البَارِي جَلَّ جَلَالُهُ مِن جُملَةِ مَا يُؤمَنُ بِهِ، وَالقَولُ بِحُدُوثِهَا قَولٌ بِقِيامِ الْحَوَادِثِ بِذَاتِهِ تَعَالَى وَهُو كُفرٌ؛ لأَنَّ مَا قَامَ بِهِ الْحَادِثُ فَهُو حَادِثٌ، وَالْحُدُوثَ وُجُودُ لَاحِقُ لِعَدَم سَابِق، وَهُو كُفرٌ؛ لأَنَّ مَا قَامَ بِهِ الْحَادِثُ فَهُو حَادِثٌ، وَالْحُدُوثَ وُحُدُوثُ، وَمَا جَازَ انعِدَامُ وَصَفِهِ جَازَ انعِدَامُهُ لِحُدُوثِهِ.

-202-202-202-

⁽١) ينظر: «إشارات المرام» للبياضيّ (ص: ١٢٣).

⁽٢) ينظر: «إشارات المرام» للبياضي (ص: ١٢٣).

وَالقُر آنُ كَلَامُ اللهِ تَعَالَى، في المصَاحِفِ مَكتُوبٌ، وَفِي القُلُوبِ عَفُوظٌ، وَعَلَى الأَلسُنِ مَقرُوءٌ، وَعَلَى النّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ مُنزَّلٌ، وَلَفظُنا بِالقُر آنِ، وَكِتَابَتُنَا، وَقِراءَتُنَا لَهُ مَحَلُوقٌ، وَالقُر آنُ غَيرُ مَحْلُوقٍ، وَمَا ذَكَرَهُ اللهُ تَعَالَى فِي القُر آنِ عَن مُوسَى عَلَيهِ السَّلَامُ، وَعَن فِرعَونَ، وَإِبلِيسَ فَإِنَّ عَلَيهِ السَّلَامُ، وَعَن فِرعَونَ، وَإِبلِيسَ فَإِنَّ عَلَيهِ السَّلَامُ، وَعَن فِرعَونَ، وَإِبلِيسَ فَإِنَّ وَلَيكَ كُلَّهُ اللهِ تَعَالَى إِخبَاراً عَنهُم، وكَلَامُ اللهِ تَعَالَى غَيرُ مَحْلُوقٍ، وكَلَامُ مُوسَى عَلَيهِ وَغَيرِهِ مِنَ المَحلُوقِينَ مَحْلُوقٌ، وَالقُر آنُ كَلامُ اللهِ تَعَالَى لَا كَلَامُهُم، وَسَمِع مُوسَى عَلَيهِ وَغَيرِهِ مِنَ المَحلُوقِينَ مَحْلُوقٌ، وَالقُر آنُ كَلامُ اللهِ تَعَالَى لَا كَلَامُهُم، وَسَمِع مُوسَى عَلَيهِ وَغَيرِهِ مِنَ المَحلُوقِينَ مَعْلُوقٌ، وَالقُر آنُ كَلامُ اللهِ تَعَالَى لَا كَلَامُهُم، وَسَمِع مُوسَى عَلَيهِ وَغَيرِهِ مِنَ المَحلُوقِينَ مَعْلُوقٌ، وَالقُر آنُ كَلامُ اللهِ تَعَالَى لَا كَلَامُهُمُ مُوسَى عَلَيهِ وَعَلَيْهُ اللهُ تَعَالَى كَالَامُ مُوسَى عَلَيهِ وَعَلَيْ مَاللَهُ مُتَكَلِّمٌ وَلَي مَا اللهُ تَعَالَى خَلُوقًا فِي الأَزَلِ، وَصِفَاتُهُ كُلُّهَا وَقَد كَانَ اللهُ تَعَالَى خَالِقاً فِي الأَزَلِ، وَصِفَاتُهُ كُلُّهَا وَقَد كَانَ اللهُ تَعَالَى خَالِقاً فِي الأَزَلِ، وَصِفَاتُهُ كُلُّهَا عَلَي مِنَا اللهُ تَعَالَى خَالِقاً فِي الأَزَلِ، وَصِفَاتُهُ كُلُّهَا عَلَى مَا اللهُ اللهِ وَيَقْدِرُ لَا كَقُدرَتِنَا، وَيَسَمَعُ لَا كَسَمعِنَا، نَحنُ نَتَكَلَّمُ بِالآلَاتِ وَالْحُرُوفِ، وَاللهُ تَعَالَى مَالَةً وَلَا حُرُوفِ، وَاللهُ تَعَالَى مَكَلَلُمُ اللهُ وَلَا كُوفٍ مِنَ اللهُ تَعَالَى مَا اللهُ عَرُوفِ، وَاللهُ تَعَالَى مَكَلَمُ بِلاَ لَلةً وَلَا كُرُوفٍ، وَاللهُ تَعَالَى مَلْوَى اللهُ اللهِ وَلَا حُرُوفٍ، وَاللهُ تَعَالَى مَلْهُ اللهُ اللهُ وَلَا اللهُ اللهُ اللهُ وَلَا اللهُ اللهُ وَلَا مُرْوفٍ،

• 0(0=0)0

القُرْآنِ الكَرِيمِ]

قولُهُ: (وَالقُرآنُ كَلامُ اللهُ تَعَالَى فِي المَصَاحِفِ) إعلَى وَقَقَنَا اللهُ تَعَالَى فِي المَصَاحِفِ) إعلَى وَقَقَنَا اللهُ تَعَالَى وَإِرَادَةِ وَإِيَّاكَ وَأَنَّ القُروفُ وَالكَلِمَاتُ وَإِرَادَةِ المَدُلُولِ وَهُوَ المَعْنَى القَائِمُ بِذَاتِهِ تَعَالَى، وَهُوَ مَا نَصَّ عَلَيهِ الإِمَامُ عَلَيهُ حَيثُ قَالَ: المَدلُولِ وَهُو المَعْنَى القَائِمُ بِذَاتِهِ تَعَالَى، وَهُو مَا نَصَّ عَلَيهِ الإِمَامُ عَلَيهُ حَيثُ قَالَ: (لأَنَّ الكِتَابَةَ وَالحُرُوفَ، وَالكَلْمَاتِ، وَالآيَاتِ، دِلَالَةُ القُرآنِ لِحَاجَةِ العِبَادِ، وَكَلامُ اللهُ تَعَالَى قَائِمٌ بِهِ وَمَعنَاهُ مَفْهُومٌ بِهَذِهِ الأَشْيَاءِ» اهد (١)، وَإمَّا مُشتَرَكُ لَفَظِيُّ، أُو

⁽١) ينظر: «الوصية» للإمام أبي حنيفة (ص: ١٦).

مَعنَوِيٌّ مُشَكَّكُ، وَاستَوجَهَ المعنَوِيَّ الإِمَامُ ابنُ المُهُامِ، فَهُوَ مُشتَرَكٌ بَينَ الكَلَامِ النَّف يِيِّ وَهُو الصَّفَةُ الأَزلِيَّةُ القَائِمَةُ بِذَاتِهِ تَعَالَى، وَبَينَ الحَلَامِ اللَّفظِيِّ الحَادِثِ، وَهُو العِبَارَاتُ وَالآيَاتُ الدَّالَّةُ عَلَى الحَكَلَامِ النَّف يِيِّ مِنَ المقرُوءِ وَالمَحتُوبِ فِي وَهُو العِبَارَاتُ وَالآيَاتُ الدَّالَّةُ عَلَى الحَكَلَامِ النَّف يِيِّ مِنَ المقرُوءِ وَالمَحتُوبِ فِي المَصاحِف، وَالمحفُوظِ فِي القُلُوبِ، وَلَا يُقَالُ: إِذَا كَانَ مِن بَابِ المَجَازِ فَإِنَّهُ يَصِحُّ نَفيهُ بِالدَلِيلِ، فَلُهُ بُالدَلِيلِ، وَلا يَقالُ وَالمَجَازُ إِنَّمَا يَصِحُّ نَفيهُ بِالدَلِيلِ، وَلا يَلْ وَلا يَقالُ مَعَ قِيَامِ الإِجَاعِ.

ثُمَّ مَعنَى الإِضَافَةِ في قَولِنَا: «كَلامُ الله»، أَمَّا عِندَ إِرَادَةِ الكَلَامِ النَّفسِيِّ: فَمَعنَاهَا الصِّفَةُ القَائِمَةُ بِالله تَعَالَى، فهي إضافةُ اخْتِصاص، وَأَمَّا عِندَ إِرَادَةِ الكَلَامِ اللَّفْظِيِّ، وَهُوَ الحُرُوفُ المخلوقةُ الحادِثُة: فمَعنَاها الكَلَامُ الدَّالُّ عَلَى الكَلَامِ النَّفْظِيِّ، وَهُوَ الحُرُوفُ المخلوقةُ الحادِثُة: فمَعنَاها الكَلَامُ الدَّالُ عَلَى الكَلَامِ النَّفْظِيِّ، فَهِي إِضَافَةُ خَلْقٍ.

وَقُولُهُ: «المصَاحِف» جَمعُ مُصْحَفٍ _ مُثَلَّثَ الميمِ في المُفرَدِ _ مِن أُصْحِفَ _ بِضَمِّ أَوَّلِهِ _ أَي : جُعِلَت فِيهِ الصُحُفُ.

قَولُهُ: (مَكتُوبٌ) بِأَشكَالِ الكِتَابَةِ وَصُورِ الحُرُّوفِ الدَّالَّةِ عَلَى الكَلَامِ النَّفسِيِّ، فَالكِتَابَةُ تَدُلُّ عَلَى الكَلَامِ النَّفسِيِّ، وَمِن هُنَا سُمِّيَ فَالكِتَابَةُ تَدُلُّ عَلَى الكَلَامِ النَّفسِيِّ، وَمِن هُنَا سُمِّيَ الكَتُوبُ كَلَاماً.

قَولُهُ: (وَفِي القُلُوبِ مَحفُوظٌ) بِالأَلفَاظِ المُخَيَّلَةِ التي هِيَ صُوَرٌ ذِهنِيَّةٌ.

قُولُهُ: (وَعَلَى الْأَلسِنَةِ مَقْرُوعٌ) بِالحُرُّوفِ وَالكَلِهَاتِ المسمُوعَةِ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ غَيرُ حَالٍ فِي المَصَاحِفِ وَالقُلُوبِ وَالأَلسِنَةِ، بَل هُوَ مَعنَى قَدِيمٌ قَائِمٌ بِالذَّاتِ المَقَدَّسِ، يُحفَظُ بِالنَّظمِ المُخَيَّلِ، وَيُكتَبُ بِنُقُوشٍ وَأَشكَالٍ مَوضُوعَةٍ لِلحُرُوفِ المَقَدَّسِ، يُحفَظُ بِالنَّظمِ المُخَيَّلِ، وَيُكتَبُ بِنُقُوشٍ وَأَشكَالٍ مَوضُوعَةٍ لِلحُرُوفِ الدَّالَّةِ عَلَيهِ، وَبَيَانُهُ أَنَّ لِلشَّيءِ وُجُوداً حَقِيقِيًّا الدَّالَةِ عَلَيهِ، وَبَيَانُهُ أَنَّ لِلشَّيءِ وُجُوداً حَقِيقِيًّا فِي الأَعيَانِ، بِمَعنَى أَنَّهُ وَاحِدٌ مِنَ الأَعيَانِ الموجُودَةِ خَارِجَ الذِّهنِ، وَالموجُودُ فَي المَّعيانِ، بِمَعنَى أَنَّهُ وَاحِدٌ مِنَ الأَعيَانِ الموجُودَةِ خَارِجَ الذِّهنِ، وَالموجُودُ فَي المَّعيانِ، بِمَعنَى أَنَّهُ وَاحِدٌ مِنَ الأَعيَانِ الموجُودَةِ خَارِجَ الذِّهنِ، وَالمُوجُودُ فَي المَعيَانِ المُوجُودَةِ خَارِجَ الذِّهنِ، وَالمُوجُودُ فَي المُعيانِ، بِمَعنَى أَنَّهُ وَاحِدٌ مِنَ الأَعيَانِ المُوجُودَةِ خَارِجَ الذِّهنِ، وَلَهُ المَعْمَلِ اللَّهِ عَلَيْهِ الْوَلْمِ الْوَلْمُ اللَّهُ عَلَيْهِ الْمُعَانِ المُوجُودَةِ خَارِجَ الدِّهنِ المَعنَى المَعْنَى المُوجُودَةِ المَالِيةِ عَلَيْهِ مَعنَى الْمُعْمَانِ المُعْلِيْةِ عَلَيْهِ المُعْمَانِ المُعْمَانِ المُعْرِيْةِ المُعْمَانِ الْمُومُودَةِ الْمُؤْمِودَةِ الْمُؤْمِودُ الْمُعْرِيْةِ الْمُعْمِلَةُ المُعْمِودُ المُعْمِودُ وَالْمُؤْمِودُ الْمُؤْمِودُ وَالْمُؤْمِودُ وَالْمُؤْمِودُ وَالْمُؤْمِودُ وَالْمُؤْمِودُ وَالْمُؤْمِودُ وَقِيقِيْهُ الْمُؤْمِودُ وَالْمُؤْمِودُ وَالْمُؤْمِلُومُ وَالْمُؤْمِودُ وَالْمُؤْمِودُ وَالْمُؤْمِودُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمِودُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمِودُ وَالْمُؤْمِودُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُونُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمِودُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُومُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمِودُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَالْم

الحَّارِجِيُّ لَمَّا كَانَ خَيرَ الموجُودَاتِ سُمِّي عَيناً كَمَا يُقَالُ لِأَشْرَافِ النَّاسِ: أَعيَانُهُم، وَوُجُودَاً جَازِيًا فِي الأَذهَانِ؛ لأَنَّهُ لَا وُجُودَ حَقِيقِيٌّ لَهُ عِندَ أَهلِ السُّنَةِ وَالجَهَاعةِ خِلَافاً لِلفَلَاسِفَةِ، وَمَعنَى وُجُودِهِ هُو حُضُورُ مِثَالِهِ وَصُورَتِهِ فِي ذِهْنٍ مِنَ الأَذهَانِ، وَوُجُودًا جَازِيًا فِي العِبَارِةِ بِمَعنَى أَنَّ العِبَارةَ مَيَّزَتُهُ عَن غَيرِهِ بِبَيَانِهَا كَمَا أَنَّ الوُجُودَ يُميزُهُ عَنِ الأَغيَارِ، وَوُجُودًا جَازِيًا فِي الكِتَابَةِ، بِمَعنَى أَنَّ الحَطَّ يُحُصِّصُ العِبَارةَ يُميزُهُ عَنِ الأَغيَارِ، وَوُجُودًا جَازِيًا فِي الكِتَابَةِ، بِمَعنَى أَنَّ الحَطَّ يُحُصِّصُ العِبَارةَ بِللَّيَانِ، فَالكِتَابَةُ تَدُلُّ عَلَى مَا فِي الأَخْصَلُ العِبَارةَ تَدُلُّ عَلَى مَا فِي الأَخْصَلُ العِبَارةَ تَدُلُّ عَلَى مَا فِي الأَذهَانِ، وَمَا فِي اللَّيَانِ، فَالكِتَابَةُ تَدُلُّ عَلَى مَا فِي الأَعيَانِ، فَمَعنَى «مَكتُوبٌ، ومَقرُوءٌ، ومَعَفُوظٌ»: أَنَّ كَلَامَهُ الأَذهَانِ يَدُلُّ عَلَى مَا فِي الأَخْصَانِ عَلَى النَّفْسِيَّ مَعلُومٌ ومَفْهُومٌ مِنَ المَكتُوبِ وَالمَورُوءِ وَالمحفُوطِ كَمَا نَقُولُ: اللهُ مَعبُودٌ تَعَالَى النَّفْسِيَّ مَعلُومٌ ومَفْهُومٌ مِنَ المَكتُوبِ وَالمَورُوءِ وَالمحفُوطِ كَمَا نَقُولُ: اللهُ مَعبُودٌ فِي مَسَاجِدِنَا، ومَعلُومٌ ومَفْهُومٌ مِنَ المَكتُوبِ وَالمَورُوءِ وَالمحفُوطِ كَمَا نَقُولُ: اللهُ مَعبُودٌ فِي مَسَاجِدِنَا، ومَعلُومٌ فِي قَلُوبِنَا، ومَذَكُورٌ بِأَلْسِتَتِنَا، ومُعنَى قُولِنَا: مَسْمُوعٌ أَنَّ كَلَامَ الله تَعَالَى مَعْفَى اللَّالَيْنَ، وَكَابَةِ الكَاتِبِينَ، وكَذَلِكَ مَعنَى قُولِنَا: مَسْمُوعٌ أَنَّ كَلَامَ الله تَعَالَى مَعْفَومٌ لِلسَّامِعِ عِندَ سَمَاعِ القُرآنِ.

قُولُهُ: (وَعَلَى النّبِيِّ مُنَزّل) بالتّشدِيدِ؛ أَي: أُنزِلَ مُنَجَّماً وَفَقَ الحَوادِثِ، وَتَنزِيلُهُ بِوَاسِطَةِ المَلَكِ، وَهُوَ سيِّدُنَا جِبِيلُ عَلَيهِ السَّلَامُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الأَمِينِ عَلَى قَلْبِكَ ﴾ [الشعراء: ١٩٣-١٩٥]، فكانَ عَلَيهِ السَّلَامُ يُدرِكُ فِي السَّماءِ مَا أُمِرَ بِتَنزِيلِهِ، هُمَّ يَنزِلُ بِهِ إِلَى الأَرضِ، فكانَ يَنزِلُ بِهِ عَلَى رَسُولِ الله ﷺ مُنجَّماً فيُوحِيهِ إِلَيهِ، وَذَلِكَ بُحسَبِ الأَسبَابِ وَالوَاقِعَاتِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ إِإِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيم * ذِي قُوَّةٍ عِندَ بِحَسَبِ الأَسبَابِ وَالوَاقِعَاتِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ إِإِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيم * فِي قُوَّةٍ عِندَ بِحَسَبِ الأَسبَابِ وَالوَاقِعَاتِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ التَحدِيرِ: ١٩٥-٢١]، فَمَعنَى التّنزِيلِ هَهُنَا لَيسَ خِعَلَا الشّيءِ مِن عُلو إِلَى سُفُلٍ؛ لأَنَّه يَحْصُوصٌ بِالأَجسَامِ وَالأَجرامِ، وَمَا فِي الذّهْنِ كَو النّهِ عُولِ وَلَهُ بَهَا كَسَ كَوْرُولُهُ بِهَا كَوْرَاكُهُ الآيَاتِ، وَثُرُولُهُ بِهَا لَكُورِ لَهُ مُؤَودَ لَهُ، وَإِنّهَا مَعنَاهُ حِفْظُ جِبِرِيلَ عَلَيهِ السَّلَامُ وَإِدْرَاكُهُ الآيَاتِ، وَثُرُولُهُ بِهَا لِللّهِ النّهِ عَلَى بَعضِ المُعَزِلَةِ القَائِلِينَ: إِنَّ كَلَامَهُ تَعَالَى غَلُولُ النّبِي ﷺ عَلْولِ المُورِقُ فِي اللّوحِ المحفُوظِ، وَالمَنزَّلُ عِبَارَاتٌ وَاللَّهُ عَلَيهِ، وَهَذَا هُوَ الفَرقُ بَينَ قُولِ عَلَو فَى اللّوحِ المحفُوظِ، وَالمَنزَّلُ عِبَارَاتٌ وَالَّةٌ عَلَيهِ، وَهَذَا هُوَ الفَرقُ بَينَ قُولِ عَلَى النَّوحِ المحفُوظِ، وَالمَنزَّلُ عِبَارَاتٌ وَاللَّهُ عَلَيهِ، وَهَذَا هُوَ الفَرقُ بَينَ قُولِ

السنية وَبَينَ قُولِ أَهْلِ الإعتِزَالِ وَالضَّلَالِ، فَقَد خَبَطَ فِيهِ البَعضُ وَخَلَطَ، وَلَم يُميِّ بَينَ القَولَينِ، وفي أَوْحَالِ الغَلَطِ سَقَطَ، بل نَسَبَ بَعضُهُم بِجَهلِهِ أَهلَ السُّنَةِ يُميِّزُ بَينَ القَولَينِ، وفي أَوْحَالِ الغَلَطِ سَقَطَ، بل نَسَبَ بَعضُهُم بِجَهلِهِ أَهلَ السُّنَةِ إِلَى أَنَهُم بِقَولِ أَهلِ الإعتِزَالِ يَقُولُونَ، وَلَم يَفهم أَنَّ المعتزِلَة يُنكِرُونَ الكَلامَ النَّفسِيَّ القَائِم بِذَاتِهِ كَسَائِرِ صِفَاتِ المعانِي، وَأَنَّهُم إِنَّا يَجِعَلُونَ القُرآنَ دَالاً عَلَى مَا في اللَّوحِ المحفُوظِ لَا عَلَى الكَلامِ النَّفسِيِّ؛ لأَنَّهُ لَا وُجُودَ لَهُ عِندَهُم كَالحَشُويَّةِ، وَأَمَّا أَهلُ السُّنَةِ: فَيُثبِرُونَ صِفَاتِ المعانِي وَالذِي مِنهَا الكَلامُ النَّفسِيُّ وَيَقُولُونَ: إِنَّ القُرآنَ دَاللَّ السُّنَةِ: فَيُثبِرُونَ صِفَاتِ المعانِي وَالذِي مِنهَا الكَلامُ النَّفسِيُّ وَيَقُولُونَ: إِنَّ القُرآنَ دَاللَّ السَّنَةِ عَلَى مَا في اللَّوحِ المحفُوظِ، فَالخِلافُ بَيننَا وَبَينَهُم في الكَلامِ النَّفسِيِّ القَدِيمِ القَائِم بِالذَّاتِ العَلِيِّ، وَفي جِهَةِ الدِّلاَةِ، فَنَحنُ نُشِتُ الكَلامَ النَّفسِيِّ القَدِيمِ القَائِم بِالذَّاتِ العَلِيِّ، وَفي جِهَةِ الدِّلاَةِ، فَنَحنُ نُشِتُ الكَلامَ النَّفسِيِّ وَلَقُولُونَ: إِنَّ الاَيَاتِ دَالَّةٌ عَلَى مَا في اللَّوحِ المحفُولُونَ: إِنَّ الآيَاتِ دَالَّةٌ عَلَى مَا في اللَّوحِ المحفُوطُ الْوَنَ : إِنَّ الآيَاتِ دَالَّةٌ عَلَى مَا في اللَّوحِ المحفُوظِ، فَشَتَّانَ بَينَ مُشَرِّقٍ وَمُغرِّبِ.

-202-202-202-

- [مَسْأَلَةُ خَلْقِ القُرْآنِ] -

قولُهُ: (وَلَفَظُنَا بِالقُرآنِ نَحْلُوقٌ) هَذَا فَصْلٌ بَينَ فِعلِ العَبدِ وَالحُرُوفِ التي يَنطِقُ بِهَا، وَبَينَ الصِّفَةِ القَائِلِينَ: لَفظُنَا بِالقُرآنِ غَينُ الصَّفَةِ القَائِلِينَ: لَفظُنَا بِالقُرآنِ غَينُ خَلُوقٍ، وَيَجَعَلُونَ قِرَاءَتُهُم القُرآنَ وَهِيَ الحُرُوفُ وَالأَصواتُ غَينَ خَلُوقَةٍ، وَهَذَا عِنَّا لاَ يُعقَلُ وَلا يَنطِقُ بِهِ عَاقِلٌ، وَمَعَ هَذَا يَقُولُونَ: إِنَّ كَلامَ الله تَعَالَى غَينَ هُو هَذِهِ الحُرُوفُ المُؤلَّفَةُ وَالأَصواتُ المقطَّعةُ، وَأَنَّهُ حَالٌ في المصَاحِفِ وَالأَلسِنَةِ فَل طَاهِرُ البُطلانِ، وَلا يَنتَطِحُ فِيهِ وَالصُّدُورِ، وَأَنَّهُ مَعَ هَذَا غَينُ خَلُوقٍ، وَهَذَا قُولٌ ظَاهِرُ البُطلانِ، وَلا يَنتَطِحُ فِيهِ عَنزَانِ.

وَأَمَّا مَذَهَبُ أَهلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ: فَهُو أَنَّ حُرُوفَ القُرآنِ وَكَلِمَاتِهِ وَآيَاتِهِ عِبَارَاتٌ دَالَّةٌ عَلَى كَلَام الله تَعَالَى النَّفسِيِّ الذِي هُوَ صِفْتُهُ كَمَا نَصَّ عَلَيهِ الإِمَامُ ﴿

ثُمَّ اعلَم - عَلَّمَنَا اللهُ تَعَالَى وَإِيَّاكَ - أَنَّ كَلَامَ اللهُ تَعَالَى الذِي هُوَ صِفتُهُ لَلَّ اسْتَحَالَ كَونُهُ حُروفاً وَأَصواتاً امتنَعَ وَصِفهُ بِلُغَةِ مِنَ اللَّغَاتِ، فَلَا يُوصَفُ بِعَربيّةٍ، وَلَا عِبريّةٍ، وَلَا رُومِيَّةٍ، وَلَا فَارِسِيَّةٍ، وَلَا سرْيانِيَّةٍ، وَلَا غيرِهَا؛ لأَنَّهُ لَا يُوصَفُ بِهَا وَلَا مَا كَانَ حُرُوفاً، وَكَلَامُهُ سُبحانَهُ لَيسَ كَذَلِكَ فَلَيسَ كَذَلِكَ، ثُمَّ الدَّلِيلُ السَّمعِيُّ إِلَّا مَا كَانَ حُرُوفاً، وَكَلَامُهُ سُبحانَهُ لَيسَ كَذَلِكَ فَلَيسَ كَذَلِكَ، ثُمَّ الدَّلِيلُ السَّمعِيُّ عَلَى أَنَّ حُرُوفَ القُرآنِ مَعَلُوقةٌ قَولُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَربِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُون﴾ عَلَى أَنَّ حُرُوفَ القُرآنِ مَعْلُوقة قُولُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَربِيًا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُون﴾ النَّذِوف القُرآنُ، وَهُو جِنسٌ يَقَعُ عَلَى القَلِيلِ وَالكَثِيرِ، وَإِن عُدِّي النَّوْمُ التَّعْرُوفَ عَلَى القَلِيلِ وَالكَثِيرِ، وَإِن عُدِّي النَّوْمُ التَّعْرُوفُ مَعَى الْقَلِيلِ وَالْمَثِيرِ، وَإِنْ عُدِي اللَّهُ اللَّعْرُوفَ عَلَى القَلِيلِ وَالْمَثِيرِ، وَإِنْ عُدِي التَّعْرُونُ الْقَلِيلِ وَالْمَوْمُ التَّعْرُونُ الْوَالِمَ مُعْوَلِ وَاحِدُ عَلَى القَلِيلِ وَالْمَوْمُ الْمَعْمُولُ وَالْمُ مُعْمُومُ عُهَا هُوَ القُرآنُ، وَهُو جِنسٌ يَقَعُ عَلَى القَلِيلِ وَالْمَثِيرِ، وَإِنْ عُدِي اللَّهُ الْمَعْمُولُ وَالْمَا عَويلُ اللَّعْمُ إِلَى الْوَجُودِ، وَالتَّصِيرَ هُو التَّصِيرِ، وَكَلَاهُمَ ايَلزَمُهُ التَّعْيُرُ وَلَى اللَّهُ اللَّولُهُ وَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَوْمُ إِلَى اللَّهُ الْمُعُولِ اللَّهُ اللَا

لَقَالُوا لَوْلاَ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ أَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌ ﴾ [نصلت: ١٤]؛ أي: لَقَالُوا: أَرَسُولُ عَرَبِيٌ وَقُرَآنٌ أَعجَمِيٌّ وَمُرسَلٌ إِلَيهِ عَرَبِيٌّ؟! وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى إِمكَانِ وَقُرَآنٌ أَعجَمِيًّا عَلَى أَمرٍ مُمكِنٍ وَهُوَ قَوهُمُ عَلَى إِمكَانِ كَونِهِ أَعجَمِيًّا عَلَى أَمرٍ مُمكِنٍ وَهُو قَوهُمُ اعْرَبِيٌ كَونِهِ عَرَبيًّا عَكَى أَمرٍ مُمكِنٍ وَهُو قَوهُمُ اعْرَبِيٌ وَعُونِهِ عَرَبيًّا عَكَى أَمرٍ مُمكِنٍ وَهُو تَوهُمُ اعْرَبِيًّا عَلَى أَمرٍ مُمكِنٍ وَهُو تَوهُمُ اعْرَبِيًّا وَعَرَبِيًّا عَلَى أَم وَالْمَعَلِي وَمُونِ وَالْمَعْمِي وَالْمَعْمِي وَالْمَعْمِي وَلَمُهُ عَلَى أَن يَأْتُوا بِمثلِهِ بَسَبِ عِنَادِهِم، وَلَيَدَّبَرهُ المؤمِنُونَ بِهِ، وَلِأَنَّهُ سُبحانَهُ القُرآنُ عَلَى أَن يَأْتُوا بِمثلِهِ بَسَبِ عِنَادِهِم، وَلَيَدَّبَرهُ المؤمِنُونَ بِهِ، وَلِأَنَّهُ سُبحانَهُ أَجرَى العَادَةَ بكونِ لِسَانِ الرَّسُولِ مِن جِنْسِ لُغَةِ قَومِهِ، أَو مِن جِنسِ لُغَةِ المُرْسَلِ أَجرَى العَادَةَ بكونِ لِسَانِ الرَّسُولِ مِن جِنْسِ لُغَةِ قومِهِ، أَو مِن جِنسِ لُغَةِ المُرْسَلِ إلَيْهُم كَعِيسَى عَلَيهِ السَّلَامُ مُ لَمَا يَكُن مِن بَنِي إِسرَائِيلَ، فَلِذَلِكَ تَرَى مُوسَى عَلَيهِ السَّلَامُ عُلَيهِ السَّلَامُ مُ عَلَيهِ السَّلَامُ فَكَانَ يُخَاطِبُهُم بِقَولِهِ: «يا قومِي»؛ لأَنْهُم قومُهُ، وَأَمَّا عِيسَى عَليهِ السَّلَامُ فَكَانَ يُخاطِبُهُم بِقَولِهِ: «يا قومِي»؛ لأَنْهُمْ قومُهُ، وَأَمَّا عِيسَى عَليهِ السَّلَامُ فَكَانَ يُخاطِبُهُم بِقَولِهِ: «يا بَنِي إِسرائيلَ».

وَلَا يَقبَلُ التَّغيِيرَ إِلَّا الحَادِثُ، وَقَولُهُ تَعَالَى: ﴿ مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مَّن رَّبِّم مَّن ذِكْرٍ مَّن رَّبِّم مَّنَ ذِكْرٍ مَّن رَّبِّم مَّنَدُثٍ ﴾ [الأنبياء: ٢]؛ أي: مُحدَثٍ نُزُولُهُ، وَالنَّازِلُ قَد طَرَأً عَلَيهِ النُّزُولُ بَعدَ أَن لَم يَكُن، وَهُوَ دَلِيلُ الحُدُوثِ؛ لأَنَّ الصِّفَةَ يَستَحِيلُ مُزَايَلَتُهَا لِلمَوصُوفِ لِاستِحَالَةِ يَكُن، وَهُوَ دَلِيلُ الحُدُوثِ؛ لأَنَّ الصِّفَةَ يَستَحِيلُ مُزَايَلَتُهَا لِلمَوصُوفِ لِاستِحَالَةِ قِيَامِهَا بِنَفْسِهَا.

* تَنبِيةٌ: مَسْأَلَةُ اللَّفظِ لَيسَت بِدْعاً مِنَ القَولِ كَمَا يُرَوِّجُهُ البَعضُ، فَهَذَا إِمَامُ الأَئِمَّةِ أَبُو حَنِيفَةَ ﴿ وَهُو مِن رُؤُوسِ التَّابِعِينَ قَد تَكَلَّمَ فِيهَا وَذَهَبَ إِلَيهَا، وَكَانَ مِن تَكلَّمَ فِيهَا أَيضًا وَذَهَبَ إِلَيهَا الإِمَامُ الكَرَابِيسِيُّ، وَكَذَا تَكلَّمَ فِيهَا الإِمَامُ أَحَدُ مِن رَقَعت بِسبَيهَا المشَاحَنَةُ بَينَهُ وَبَينَ الكَرَابِيسِيِّ، وَكَانَ قَد ذَهَبَ إِلَى القولِ بَهَا حِينَ وَقَعَت بِسبَيهَا المشَاحَنَةُ بَينَهُ وَبَينَ الكَرَابِيسِيِّ، وَكَانَ قَد ذَهَبَ إِلَى القولِ بَهَا الكَرَابِيسِيُّ وَخَانَ قَد ذَهَبَ إِلَى القولِ بَهَا الكَرَابِيسِيُّ وَخَالَفَهُ أَحَدُ، ثُمَّ رَجَعَ أَحَدُ عَن ذَلِكَ كَمَا يَأْتِيكَ بَيَانُهُ إِن شَاءَ اللهُ تَعَالَى، وَكَذَا تَكَلَّمَ فيها البُخَارِيُّ أَيضًا كَمَا في «الجَرح وَالتَّعدِيل» لإبنِ أَبِي حَاتِم (().

فَاعِلَم _ رَحِمَكَ اللهُ تَعَالى _ أَنَّ هَذِهِ المسأَلَةَ هِيَ مُعتَقَدُ أَهلِ السُّنَّةِ وَالجَهَاعَةِ

⁽١) ينظر: «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٧/ ١٩١).

حَتَّى الإِمَامِ أَحَدَ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى، وَإِنَّمَا كَانَ قَد مَنَعَ مِنَ الخَوضِ فِيهَا سَدَّا لِلذَّرَائِعِ كَمَا نَصَّ عَلَيهِ الإِمَامُ أَبُو اليُسرِ البَرْدَوِيُّ، لكنَّ مَا سَدَّهُ أَحَدُ هَدَمَهُ أَكثَرُ أَتبَاعِهِ وَالمُستَتِرِينَ بِمَذَهَبِهِ.

قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ: وَلَارَيبَ أَنَّ مَا ابتَدَعَهُ الْكَرَابِيسِيُّ وَحَرَّرَهُ فِي مَسأَلَةِ التَّلَقُّظِ وَأَنَّهُ مَحْلُوقٌ حَقَّ، لَكِن أَبَاهُ الإِمَامُ أَحَدُ؛ لِئَلَّا يُتَذَرَّعَ بِهِ إِلَى القَولِ بِخَلقِ التَّلَقُّظِ وَأَنَّهُ مَحُلُوقٌ حَقَّا، لَكِن أَباهُ الإِمَامُ الْعَرآنِ، فَسَدَّ البَابَ. اهـ ('')، فَهَذَا الذَّهَبِيُّ قَد جَعَلَ هَذِهِ البِدْعَةَ حَقَّا، لَكِنَّ الإِمَامَ القُرآنِ، فَسَدَّ البَابَ. اه فَهَذَا الذَّهَبِيُّ قَد جَعَلَ هَذِهِ البِدْعَة حَقَّا، لَكِنَّ الإِمَامَ أَحَدَ كَانَ مِن عَادَتِهِ وَدَيدَنِهِ أَن لَا يَخُوضَ فِيهَا لَم يَتكَلَّمْ بِهِ أَهلُ الأَثْورِ وَالرِّوَايةِ؛ لِذَلِكَ قَالَ: إِنَّهَا بَلاَقُهُم مِن هَذِهِ الكُتُبِ التي وَضَعُوهَا وَتَرَكُوا الآثَارَ.

وَقَالَ الإِمَامُ الكَرَابِيسِيُّ: مَاذَا نَعمَلُ بِهَذَا الصَّبِيِّ إِن قُلنَا: نَحَلُوقٌ قَالَ: بِدعَةٌ، وَإِن قُلنَا: خَيرُ خَلُوقٌ قَالَ: بِدعَةٌ، فَغَضِبَ لِذَلِكَ أَصحَابُ الإِمَامِ أَحَدَ، وَنَالُوا مِنَ الإِمَامِ الكَرَابِيسِيِّ (٢). الإِمَامِ الكَرَابِيسِيِّ (٢).

وَقُولُ الكَرَابِيسِيِّ عَن أَحَدَ: «مَاذَا نَعمَلُ جِهَذَا الصَّبِيِّ» يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا الإِنكَارَ كَانَ مِنَ الإِمَامِ أَحَدَ فِي أَوَّلِ أَمرِهِ، وَأَمَّا الدَلِيلُ عَلَى أَنَّ الإِمَامَ أَحَدَ قَد رَجَعَ عَمَّا طَعَنَ فِيهِ عَلَى الكَرَابِيسِيِّ: فَقَد ذَكَرَ الذَّهَبِيُّ مَا نَصُّهُ: الحَاكِمُ حَدَّثَنَا الأَصَمُّ، سَمِعتُ مُحَمَّدَ فِيهِ عَلَى الكَرَابِيسِيِّ: فَقَد ذَكَرَ الذَّهَبِيُّ مَا نَصُّهُ: الحَاكِمُ حَدَّثَنَا الأَصَمُّ، سَمِعتُ مُحَمَّدَ بِنَ إِسحَاقَ الصَّغَانِيَّ، سَمِعتُ فورَانَ صَاحِبَ أَحَدَ، سَأَلَنِي الأَثْرَمُ وَأَبُو عَبدِ الله لن إِسحَاقَ الصَّغَانِيَّ، سَمِعتُ فورَانَ صَاحِبَ أَحَدَ، سَأَلَنِي الأَثْرَمُ وَأَبُو عَبدِ اللهِ المُعيطِيُّ أَن أَطلُبَ مِن أَبِي عَبدِ الله _ ابنِ حَنبَل _ خَلوَةً فَأَسأَلَهُ فِيها عَن أَصحَابِنَا الْعَيطِيُّ أَن أَطلُبَ مِن أَبِي عَبدِ الله _ ابنِ حَنبَل _ خَلوَةً فَأَسأَلَهُ فِيها عَن أَصحَابِنَا الْفَيطِيُّ أَن أَطلُبَ مِن أَبِي عَبدِ الله _ ابنِ حَنبَل _ خَلوةً فَأَسأَلُهُ فِيها عَن أَصحَابِنَا الْفَيطِيُّ أَن أَطلُبَ مِن أَبِي عَبدِ الله _ ابنِ حَنبَل _ خَلوةً فَأَسأَلُهُ فِيها عَن أَصحَابِنَا الْقُرَانُ كَيفَ تُصُرِّفَ فِي أَقُوالِهِ النَّذِينَ يُفَرِّقُونَ بَينَ اللَّفظِ وَالمَحْكِيِّ، فَسَأَلتُهُ فَقَالَ: القُرآنُ كَيفَ تُعُرِّفُ مَا أَنعَالُنَا فَمَخلُوقَةٌ، قُلتُ: فَاللَّفظِيَّة تَعُدُّهُم يَا أَبَا عَبدِ الله مِن جُلَةِ الجَهمِيَّةِ؟ فَقَالَ: القُرآنُ خَلُوقٌ. اهـ (٣).

⁽۱) ينظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (۱۲/ ۸۲).

⁽٢) ينظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٢/ ٨١).

⁽٣) ينظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١١/ ٢٩١).

أَقُولُ: فَهَا وَرَدَ عَنهُ غَيرُ هَذَا فَاضِرِ بِهِ عُرْضَ الْحَائِطِ؛ لِئَلَّا يَتَنَاقَضَ كَلَامُه، وَأَمَّا قَولُ الإِمَامِ أَحَدَ: «القُرآنُ» فَهُوَ مِن إطلاقِ الدَّالِّ عَلَى المدلُولِ، أَو مِنَ المُشتَرك بَينَ الكَلَامِ النَّفْسِيِّ وَاللَّفْظِيِّ كَهَا سَبَقَ؛ لأَنَّ صِفَةَ الله تَعَالَى يَستَحِيلُ التَّصَرُّفُ فِيهَا وَكَذَا قِرَاءَتُهَا؛ لأَنَّ قِرَاءَتَهَا حِكَايَتُهَا، وَمَن قَرَأَ شَيئاً فَقَد حَاكَاهُ وَشَابَهُهُ وَجَاء بِمِثلِهِ، وَقُولُهُ: «فَغَيرُ خَلُوقٍ»؛ أَي: المدلُولُ الذِي وصفاتُ الله تَعَالَى لَا مِثلَ لَم اوَلا شَبِيه، وقولُهُ: «فَغَيرُ خَلُوقٍ»؛ أَي: المدلُولُ الذِي هُو صِفةُ البَارِي سُبحَانَهُ وَكَلَامُهُ النَّفْسِيُّ غَيرُ خَلُوقٍ، دَلَّ عَلَيهِ السُّوَالُ نَفسُهُ حَيثُ فَرَقَ بَينَ اللَّفظِ الذِي هُو حُرُوفٌ وَأَصواتٌ وبينَ المحكِيِّ وَهُو المدلُولُ، وَالمحكِيُّ وَمُو المدلُولُ، وَالمحكِيُّ كَلَامُ اللهُ وُهُو صِفَتُهُ سُبحَانَهُ وَالأَلفَاظُ دَالَّةٌ عَلَيهِ، فَأَينَ المُستَيرُونَ بِمَذَهَبِهِ المَدَّعُونَ كَلَامُ اللهُ وُهُو صِفَتُهُ سُبحَانَهُ وَالأَلفَاظُ دَالَّةٌ عَلَيهِ، فَأَينَ المُستَيرُونَ بِمَذَهِبِهِ المَدَّعُونَ كَلَامُ اللهُ وُهُو صِفَتُهُ سُبحَانَهُ وَالْأَلفَاظُ دَالَّةٌ عَلَيهِ، فَأَينَ المُستَيرُونَ بِمَذَهِبِهِ المَدَّعُونَ كَلَامُهُ النَّهُ وَهُو صِفْتُهُ سُبحَانَهُ وَالأَلفَاظُ دَالَّةٌ عَلَيهِ، فَأَينَ المُستَيرُونَ بِمَذَهِبِهِ المَدَّونَ المَامِنَا الأَعظَم وَالحَبِرِ المَقَدَّم بِذَلِكَ.

قُولُهُ: (وَكِتَابَتُنَا لَهُ مَخْلُوقَةٌ)؛ لأَنَّهَا مِن أَفعَالِنَا وَأَفعَالُنَا مَحَلُوقَةٌ، وَحُدُوثُ الْكِتَابَةِ بَيِّنٌ جَلِيُّ لَا يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلِ، وَفِيهِ رَدُّ عَلَى بَعضِ الْحَشُويَّةِ مِنَ الْحَنابِلَةِ القَائِلِينَ بِأَنَّ الْحُرُوفَ المَكْتُوبَةَ قَدِيمَةٌ، حَتَّى أَدَّى ذَلِكَ بِبَعضِهِم أَن يَقُولَ: إِنَّ الكَاغِدَ وَالحِبْرَ فَدِيمٌ، سُبحَانَ الله إِنَّ هَذَا لَشَيءٌ عُجَابٌ!

قولُهُ: (وَقِرَاءَتُنَا لَهُ مَحْلُوقَةٌ) إِمَّا تَأْكِيدٌ لِقَولِهِ: «وَلَفظُنَا...إِلَخ»، أَو أَنَّ الْمُرَادَ مِنْهَا القِرَاءَةُ فِي النَّفسِ بِمَعنَى تَصَوُّرِ حُرُوفِهِ، يُشِيرُ إِلَيهِ عَدَمُ ذِكرِهِ ﴿ الْحِفظَ هَهُنَا مَعَ ذِكرِهِ قَبُلُ.

قُولُهُ: (وَالقُرآنُ خَيرُ مَحْلُوقٍ) «أَل» في «القُرآن» لِلعَهدِ الذِّكرِيِّ؛ أي: القُرآنُ الذِي هُوَ المدُلُولُ لَا الدَّالُّ وَهُوَ الحُرُوفُ؛ لأَنَّهُ نَصَّ آنِفاً عَلَى أَنَّ كِتَابَتَنَا خَلُوقَةٌ، وَأَمَّا الصِّفَةُ القَائِمَةُ بِذَاتِهِ العَلِيِّ وَهِيَ وَنَصَّ فِيهَا يَأْتِي عَلَى أَنَّ الحُرُوفَ خَلُوقَةٌ، وَأَمَّا الصِّفَةُ القَائِمَةُ بِذَاتِهِ العَلِيِّ وَهِيَ مَدلُولُ الحُرُوفِ والكَلِهَاتِ وَالآيَاتِ: فَغَيرُ خَلُوقَةٍ، وَقَد ذَكَرَنَا لَكَ مَرَّاتٍ أَنَّ القُرآنَ مَدلُولُ الحُرُوفِ والكَلِهَاتِ الدَّالَةِ عَلَى الكَلَامِ النَّفْسِيِّ وَبَينَ الصِّفَةِ وَهِيَ الكَلَامُ النَّفْسِيِّ وَبَينَ الصَّفَةِ وَهِيَ الكَلَامُ النَّفْسِيُّ، أو جَازُ مِن إطلَاقِ الدَّالِّ عَلَى المدلُولِ.

قُولُهُ: (وَمَا ذَكَرَهُ اللهُ تَعَالَى فِي القُرآنِ حِكَايةً عَن مُوسَى... إِلَحَ) فِيهِ رَدُّ عَلَى مَنْ قَالَ: إِنَّ القُرآنَ بَعضُهُ مَحْلُوقٌ وَبَعضُهُ غَيرُ مَحَلُوقٍ، فَهَا كَانَ مِن صِفَاتِ المحلُوقِينَ وَأَسهَا يُهِم وَأَحْبَارِهِم فَمَحْلُوقٌ، وَقَد ذَكَرَ الإِمَامُ الأَشْعَرِيُّ قَائِلَ هَذِهِ المقَالَةِ فِي وَأَسهَا يُهِم وَأَحْبَارِهِم فَمَحْلُوقٌ، وَقَد ذَكَرَ الإِمَامُ الأَشْعَرِيُّ قَائِلَ هَذِهِ المقَالَةِ فِي «المقَالَات» (()، وَلا شَكَّ فِي بُطلَانِهِ، فَبَيَّنَ الإِمَامُ اللهُ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ اللهُ تَعَالَى حِكَايةً عَن مُوسَى عَلَيهِ السَّلَامُ وَغَيرِهِ إِنَّهَا هُو كَلَامُهُ القَديمُ الذِي هُوَ صِفَتُهُ الأَزلِيَّةُ لِعِلْمِهِ تَعَالَى فِي الأَزلِ مَا سَيَقُولُهُ مُوسَى عَلَيهِ السَّلَامُ وَغَيرُهُ، ثُمَّ أَنزَلَهُ قُرآناً عَرَبِيًّا دَالًا عَلَى كَلَامِهِ السَّلَامُ وَغَيرُهُ، ثُمَّ أَنزَلَهُ قُرآناً عَرَبِيًّا دَالًا عَلَى كَلَامِهِ السَّلَامُ وَغَيرُهُ، ثُمَّ أَنزَلَهُ قُرآناً عَرَبِيًّا دَالًا عَلَى كَلَامِهِ السَّلَامُ وَغَيرُهُ، ثُمَّ أَنزَلَهُ قُرآناً عَرَبِيًّا دَالًا عَلَى كَلَامِهِ النَّفْسِيِّ القَدِيم، بِخِلَافِ كَلَامٍ مُوسَى عَلِيهِ السَّلَامُ وَغَيرِهِ فَمَحُلُوقٌ.

وَفِي كَلَامِهِ رَدُّ أَيضاً عَلَى مَن قَالَ مِنَ المعتزِلَةِ: إِنَّ الإِحْبَارَ بِلَا سَامِعِ لَا يَجُوزُ نِسبَتُهُ لِلحَكِيمِ، وَوَجهُ رَدِّهِ أَنَّ إِحْبَارَهُ تَعَالَى وَاجِبُ البَقَاءِ؛ لأَنَّ كَلَامَهُ تَعَالَى قَدِيمٌ، وَالْحَدِيمُ لَا شَكَّ بِبَقَائِهِ سَرْمَدًا، عَلَى أَنَّ قُولَهُ تَعَالَى: ﴿ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ ﴾ [طه: ١٦]، وَالقَدِيمُ لَا شَكَّ بِبَقَائِهِ سَرْمَدًا، عَلَى أَنَّ قُولَهُ تَعَالَى: ﴿ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ ﴾ [طه: ٢١]، وَقُولَهُ شُبحَانَهُ: ﴿ وَأَلْقِ عَصَاكَ ﴾ [الأعراف: ١١٧] قَد أَجَعَ المسلِمُونَ عَلَى أَنَّهُ خِطَابُ الله لُمُوسَى، وَمُوسَى غَيرُ مُخَاطَبِ اليَومَ بِهِ، فَإِذَا لَم يَمتَنِع إِثْبَاتُ الخِطَابِ وَالمُخَاطَبُ مُتَاخِرٍ؟! وَفِي الشَّاهِدِ لَو أَنَّ رَجُلاً مُتَقَدِّمٌ، فلِم يَمتَنِعُ إِثْبَاتُ خِطَابٍ سَابِقِ لُخَاطَبٍ مُتَاخِرٍ؟! وَفِي الشَّاهِدِ لَو أَنَّ رَجُلاً مُتَقَدِّمٌ، فلِم يَمتَنِعُ إِثْبَاتُ خِطَابٍ سَابِقِ لُخَاطَبٍ مُتَاخِرٍ؟! وَفِي الشَّاهِدِ لَو أَنَّ رَجُلاً كَتَبَ يُوصِي لِأَولَادِهِ الذِينَ سَيُولَدُونَ يُخَاطِبُهُم وَيَعِظُهُم فَإِنَّهُ لَا يَقُولُ عَاقِلٌ: إِنَّ كَتَبَ يُوصِي لِأُولَادِهِ الذِينَ سَيُولَدُونَ يُخَاطِبُهُم وَيَعِظُهُم فَإِنَّهُ لَا يَقُولُ عَاقِلٌ: إِنَّ هَمُ الله كَبُوزُ فِعلُهُ وَنِسبَتُهُ إِلَى حَكِيمٍ؟

* مَسْأَلَةٌ: اختَلَفَ عُلَمَاؤُنَا فِي أَنَّهُ هَل يُقَالُ لِلقُرآنِ: إِنَّهُ حِكَايَةٌ عَن كَلَامِ الله الذِي هُوَ صِفَتُهُ أُو لَا يَجُوزُ؟

ذَهَبَ المَتَقَدِّمُونَ مِن أَصحَابِنَا إِلَى جَوَازِهِ وَقَالُوا: إِنَّ لَفظَ الحِكَايَةِ وَالعِبَارَةِ سَوَاءٌ، وَمَنَعَ المَتَأَخِّرُونَ ذَلِكَ؛ لِمَا فِي لَفظِ الحِكَايَةِ مِنَ المَشَابَهَةِ بَينَ المحكِيِّ وَالمحكِيِّ عَنهُ، وَكَلَامُ الإِمَامِ هُنَا نَصُّ مُؤَيِّدٌ لِقَولِ المَتَقَدِّمِينَ، لَكِنَّ قَولَ المَتَأَخِّرِينَ أَحوَطُ،

⁽١) ينظر: «مقالات الإسلاميين» للأشعري (ص: ٥٨٦).

سي البسدر الأنسور سي البسدر الأنسور

وَكَأَنَهُم مَنَعُوهُ لِكَثْرَةِ الشُّبَهِ وَضِيقِ الفَهمِ بَعدَ أَيَّامِ المَتَقَدِّمِينَ، فَيَكُونُ مِن بَابِ اختِلَافِ الأَحكامِ بِاختِلَافِ الزَّمَانِ، فَعَلَى قَولِ المَتَأَخِّرِينَ يُقَالُ: قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ خَبَرًا عَن مُوسَى عَلَيهِ السَّلَامُ وَلَا يُقَالُ: حِكَايَةً عَنهُ، وَاللهُ تَعَالَى أَعلَمُ.

قُولُهُ: (وَالقُرِآنُ كَلَامُ الله...إلخ) هَذَا تَأْكِيدٌ لِمَا سَبَقَ، وَقُولُهُ: «كَلَامُ الله» بَدَلُ، أَو خَبَرُ قَولِهِ: «القُرآنُ»، وَقُولُهُ: (فَهُو قَدِيمٌ) الفَاءُ فَصِيحَةٌ، وَهِي التي تُفصِحُ عَن شَرطٍ مُقَدَّرٍ، وَشَرطُهَا أَن يَكُونَ المحذُوفُ سَبَبًا لِلمَذكُورِ، فَالمعنَى: إِذَا عَلِمتَ أَنَّ القُرآنَ كَلَامُ الله تَعَالَى فَهُو قَدِيمٌ، وَقُولُهُ: (لَا كَلَامُهُ) «لَا» عَاطِفَةٌ؛ أَي: كَلَامُ الله سُبحَانَهُ هُوَ القَدِيمُ لَا كَلَامُ مُوسَى عَلَيهِ السَّلَامُ، وَخَصَّ مُوسَى عَلَيهِ السَّلَامُ، وَخَصَّ مُوسَى عَلَيهِ السَّلَامُ بالذِّكرِ؛ لِاشْتِهَارِهِ بِالكَلِيمِ.

قُولُهُ: (وَسَمِعَ مُوسَى عَلَيهِ السَّلامُ كَلامَ الله) مِن إِطلاقِ اسمِ الدَّالِ عَلَى المدلُولِ عَازَاً مُرسَلاً؛ كَمَا فِي قَولِهِ سُبحَانَهُ: ﴿ حَتَّى يَسْمَعَ كَلاَمَ اللّهِ ﴾ [النوبة: ٦]، وَالمسمُوعُ لِلمُشْرِكِ حَقِيقَةً إِنَّا هُوَ حُرُوفُ القَارِئِ وَصَوتُهُ، فَهُو أَبعَدُ دَرَجَةً عِاّ نَحنُ فِيهِ؛ لأَنَّ المسمُوعَ حَقِيقَةً كَلامُ القارِئِ، وَحُرُوفُ القارِئِ لَيسَت عَينَ المكتُوبِ بَل فِيهِ؛ لأَنَّ المسمُوعَ حَقِيقَةً كَلامُ القارِئِ، وَحُرُوفُ القارِئِ لَيسَت عَينَ المكتُوبِ بَل هُو دَالُّ عَلَى المكلّمِ النَّفسِيِّ، بَل لَو دَقَّقَنَا في حَقِيقَةِ ذَلِكَ لَتَبيَّنَ أَنَّ المسمُوعَ حُرُوفُ القارِئِ دَالَّةً عَلَى الحُرُوفِ المكتُوبِ في المصحَفِ، وَهُو دَالًّا عَلَى مَا نَطَقَ بِهِ جِبرِيلُ عَلَيهِ السَّلامُ، المصحَفِ، دَالَّةً عَلَى مَا نَطَقَ بِهِ جِبرِيلُ عَلَيهِ السَّلامُ، دَالًا عَلَى مَا فَلُ النَّفسِيِّ القَدِيمِ الذِي هُو صِفَتُهُ، دَالًا عَلَى مَا فَا القَارِئِ إِذَا ذَكَرَ سَندَهُ فِي القُرآنِ وَافَقَ ذَلِكَ، وَمَعَ هَذَا كُلِّهِ سَاّهُ رَبُّنَا عَزَّ وَجَلَّ: «كَلَامَ الله»...

عِبَارَاتُنَا شَتَّى وَحُسنُكَ وَاحِدٌ وَكُلُّ إِلَى ذَاكَ الجَهَالِ يُشِيرُ وَكُلُّ إِلَى ذَاكَ الجَهَالِ يُشِيرُ وَالإِضَافَةُ فِي قَولِهِ: ﴿ مَا قُلنَا أَنَّ وَالإِضَافَةُ فِي قَولِهِ: ﴿ مَا قُلنَا أَنَّ

مَا سَمِعَهُ مُوسَى عَلَيهِ السَّلَامُ مِنَ الكَلَامِ إِنَّمَا كَانَ مِنَ الشَّجَرَةِ، قَالَ سُبحَانَهُ: ﴿فَلَّمَا أَتَاهَا نُودِي مِن شَاطِئِ الْوَادِي الأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْبُارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ ﴾ [الفصص: ٣٠] وَ ﴿ مِن ﴾ لِلابتِدَاءِ، و ﴿ مِن شَاطِئِ ﴾ مُتعلِّق بـ ﴿ نُـودِي ﴾، و ﴿ مِنَ الشَّجَرَةِ ﴾ بَدَلُ اشتِهَالٍ مِن: ﴿مِن شَاطِئِ ﴾، فكَانَت المنادَاةُ مِن الشَّجَرةِ، وَالنِّدَاءُ ابتَدَأَ مِنَ الشَّجَرَةِ، وَانتَهَى إِلَى سَمع مُوسَى عَلَيهِ السَّلَامُ، وَسَمَاعُ الكَلَامِ القَدِيمِ مِنَ الشَّجَرَةِ مُحَالٌ؛ لِإستِحَالَةِ حُلُولِ ذَاتِهِ تَعَالَى أُو صِفَاتِهِ فِيهَا، وَشرْطُ السَّمَاعِ الصَّوتُ وَالحَرف، وَكَلَامِ اللهِ تَعَالَى لَيسَ كَذَلِكَ فَالمسمُوعُ غَيرُهُ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلاَّ وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاء حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً ﴾ [الشورى: ٥١] هَذَا حَصرٌ لِتَكلِيم الله تَعَالَى أَحَدًا مِنَ البَشَرِ، وَتَكلِيمُ الله تَعَالَى مُوسَى لَم يَكُن وَحياً وَلَا مِن طَرِيقِ الملَكِ، فَلَم يَبِقَ إِلَّا التَّكلِيمُ مِن وَرَاءِ حِجَابِ، والحِجَابُ إِنَّمَا هُوَ حِجَابُ الأَلْفَاظِ المَحْلُوقَةِ فِي الشَّجرَةِ الدَّالَّةِ عَلَى الكَلَامِ النَّفسِيِّ، وَالحِجَابُ لِلمَحْلُوقِ دُونَ الْخَالِقِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ؛ لأَنَّ المحجُوبَ مَقهُورٌ، وَاللهُ هُوَ القَاهِرُ، فَكَانَت تِلْكَ الْكَلِمَاتُ وَالْأَلْفَاظُ حِجَابًا لِمُوسَى عَلَيهِ السَّلَامُ عَن الْكَلَامِ النَّفسِيِّ، قَالَ أَصِحَابُنَا فِيهَا وَرَاءَ النَّهِرِ: إِنَّ المسمُوعَ لِمُوسَى عَلَيهِ السَّلَامُ هُوَ صَوتٌ مُحدَثُ؛ لأَنَّهُ تَعَالَى رَتَّبَ النِّدَاءَ عَلَى الإتيان حَيثُ قَالَ: ﴿ فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِي يَامُوسَى ﴾ [طه: ١١]، وَالمرتَّبُ عَلَى المحدَثِ مُحدَثٌ بَل أُولَى. اهـ.

ثُمَّ إِنَّهُ يَلَزَمُ القَائِلِينَ بِسَهَاعِ الكَلَامِ النَّفسِيِّ إِمَّا حُلُولُ الذَّاتِ مَعَ الصِّفَاتِ وَالكَلامُ أَحَدُهَا، وَإِمَّا انفِصَالُ الصِّفَةِ عَنِ الموصُوفِ، وَكِلَاهُمَا مُحَالُ، وَأَمَّا استِدلَاهُم بِقَولِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَلَّمَ اللّهُ مُوسَى تَكْلِيًا ﴾ [النساء: ١٦٤] حَيثُ أَكَّدهُ استِدلَاهُم بِقَولِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَلَّمَ اللّهُ مُوسَى تَكْلِيًا ﴾ [النساء: ١٦٤] حَيثُ أَكَّدهُ بِالمصدرِ، فَفِيهِ أَمرٌ دَقِيقٌ يَنبَغِي التَّنبُّهُ لَهُ، وَهُو أَنَّ التَّوكِيدَ بِالمصدرِ يَرفَعُ احتِهَالَ المِمَامُ المَجَازِ عَنِ النِّسبَةِ أَو عَنِ الفِعلِ؟ فَالأَكْثَرُونَ عَلَى أَنَّهُ يَرفَعُهُ عَنِ النِّسبَةِ، قَالَ الإِمَامُ المَجَازِ عَنِ النِّسبَةِ أَو عَنِ الفِعلِ؟ فَالأَكْثَرُونَ عَلَى أَنَّهُ يَرفَعُهُ عَنِ النِّسبَةِ، قَالَ الإِمَامُ

سي البسدر الأنسور مي المساد الأنسور مي المساد الأنسور

أَبُو حَيَّانَ: وَأَهُلُ العَرَبِيَّةِ مُجْمِعُونَ عَلَى أَنَّهُم إِذَا أَكَّدُوا الفِعلَ بالمصدرِ كَانَ حَقِيقَةً (''، وَقَالَ فِي مَوضِعِ آخَرَ: وَأَكَّدَ بِالمصدرِ دِلَالَةً عَلَى وُقُوعِ الفِعلِ عَلَى حَقِيقَتِهِ لَا عَلَى عَالَى عَلَى عَلَ

وَعَجَّت عَجِيجًا مِن جذامَ المَطارِفُ

وَقَالَ ثَعَلَبُ: لَو لَا التَّأْكِيدُ بِالمصدَرِ لَجَازَ أَن نَقُولَ: قَد كَلَّمتُ فُلَاناً بِمَعنَى كَتَبتُ إِلَيهِ رُقعَةً وَبَعثْتُ إِلَيهِ رَسُولًا، وَزِيَادَةُ التَّوكِيدِ بِالمصدَرِ لِرَفعِ الشَّكِ أَن يَكُونَ المَكلِّمُ لَهُ رَسُولَاً؛ لأَنْكَ إِذَا قُلتَ: كَلَّمَنِي أَخُوكَ يَحتَمِلُ أَن يَكُونَ هُوَ أُو رَسولَهُ، فَإِذَا قُلتَ: تَكلِيماً، لَم يَجُو أَن يَكُونَ المَكلِّمُ إِلَّا هُو. اهد"، فاستِدلال الأَشَاعِرَةِ رَحِمَهُم اللهُ قُلتَ: تَكلِيماً، لَم يَجُو أَن يَكُونَ المَكلِّمُ اللهَ النَّفييِي لَا يَنهَضُ حُجَّةً فِي سَمَاعِ تَعَالَى بِأَنَّ التَّوكِيدَ بِالمصدرِ يَدُلُّ عَلَى سَمَاعِ الكَلَامِ النَّفييِي لَا يَنهَضُ حُجَّةً فِي سَمَاعِ الكَلامِ النَّفييِي الْوَلِي التَّوكِيدُ بَالمَامُ الأَعْطَمُ عُنْ اللهُ تَعَالَى قَد خَاطَبَ مُوسَى بِكَلامِهِ النَّفييِّ، وَلَكِن لَا كَانَ كَلَامُهُ تَعَالَى يُفْهَمُ بِالحُرُوفِ وَالكَلِمَاتِ كَمَا نَصَّ عَلَيهِ الإِمَامُ الأَعظَمُ عُنْ خَلَقَ تَعَالَى يُونَ مُوسَى عَلَيهِ السَّلَامُ، ثُمَّ قُولُنَا عُولِيَ قُولُنَا وَلَو التَّوْدِي مِن شَاطِئِ الْوَادِي الأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّحَرَةِ ﴾ [القصص: ٣٠] مِن وَجَهَينِ:

الأُوَّلِ: أَنَّ النِّدَاءَ مُرَتَّبٌ عَلَى مَجِيئِهِ عَلَيهِ السَّلَامُ النَّارَ، وَالمَرَتَّبُ عَلَى المحدَثِ مُحدَثٌ. الثَّانِي: أَنَّ النِّدَاءَ إِنَّهَا جَاءَ مِنَ الشَّجَرَةِ، وَلَا يَحُلُّ فِي الشَّجَرَةِ أَو يَصدُرُ مِنهَا إِلَّا مُحدَثٌ، وَلَا يَحُلُّ فِي الشَّجَرَةِ أَو يَصدُرُ مِنهَا إِلَّا مُحدَثٌ، وَلَا يَحُلُّ فِي الشَّجَرَةِ أَو يَصدُرُ مِنهَا إِلَّا مُحدَثٌ، وَلَا يَحُلُو فِ وَالأَصوَاتِ.

⁽١) ينظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ٥٨٥).

⁽٢) ينظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٤/ ١٣٩).

قَالَ الإِمَامُ المَحَقِّقُ ابنُ الْهُمَامِ: كُونُ الكَلَامِ النَّفْسِيِّ مِمَّا يُسمَعُ قَاسَهُ - أَي: الإِمَامُ الأَشْعَرِيُّ - عَلَى رُؤيَةِ مَا لَيسَ بِلَونٍ، وَاستَحَالَ الماتُرِيدِيُّ سَمَاعَ مَا لَيسَ بِصَوتٍ، وَعِندَهُ سَمِعَ مُوسَى عَلَيهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ صَوتًا دَالًا عَلَى كَلَامِ الله، وَخُصَّ - أَي: مُوسَى - بِهِ الأَنَّهُ بِغَيرِ وَاسِطَةِ الكِتَابِ وَالملَكِ، وَهُوَ - أَي: قُولُ الماتُرِيدِيِّ - أُوجَهُ. اه - (۱).

أَقُولُ: إِنَّ مَا قَالَهُ الإِمَامُ المَاتُرِيدِيُّ هُو نَصُّ الإِمَامِ الأَعظَمِ حَيثُ قَالَ: «مُوسَى عَلَيهِ السَّلَامُ الذِي اصطَفَاهُ اللهُ بِرِسَالَتِهِ وَخَصَّهُ بِكَلَامِهِ إِيَّاهُ حَيثُ لَم يَجعَل المَّوْسَى رَسُولاً» اهد. وَأَبُّو مَنصُورٍ مُقَرِّرٌ لِلَّذَهَبِ الإِمَامِ الأَعظَمِ، وَمُنَافِحٌ عَنهُ، فَكُلُّ مَن يُنسَبُ لِلمَاتُرِيدِيِّ فَإِنَّمَا يُنسَبُ حَقِيقَةً لِأَبِي حَنيفَةَ هُمْ، وَمِّنَ ذَهَبَ إِلَى مِثلِ قَولِنَا مِنَ الأَشَاعِرَةِ الأُستَادُ أَبُو إِسحَاقَ الإِسفَرَايينِيُّ، وَادَّعَى الكَمَالُ بنُ أَي مِثلِ قَولِنَا مِنَ الأَشَاعِيُّ فِي «شَرِحِ المسَايَرةِ» أَنَّ الخِلافَ بَينَ الأَشعرِيِّ وَالمَاتُرِيدِيِّ إِنَّمَا هُو السَّيمِ فَي السَّاكِرةِ» أَنَّ الخِلافَ بَينَ الأَشعرِيِّ وَالمَاتُرِيدِيِّ إِنَّمَا هُو السَّيمِ فَي السَّلامُ أَنَّ الْخِلافَ بَينَ الأَشعرِيِّ وَالمَاتُويِةِ فِي «التَّبِعِرة» في الواقع لِلسَّيدِ مُوسَى عَلَيهِ السَّلامُ أَنَّ الْخِلافَ بَينَ الأَشعرِيِّ وَالإِمكانِ، لاَ أَنَّ مُوسَى عَلَيهِ السَّلامُ أَنَّ مَلَ مَا عَن الأَشعرِيِّ بِسَمَاعِ الكَلامِ النَّسْفِيِ القَائِمِ بِذَاتِ اللهِ تَعَالَى فَهُو مِن بَابِ التَّجويزِ وَالإِمكانِ، لاَ أَنَّ مُوسَى عَلَيهِ السَّلامُ سَمِعَ ذَلِكَ بِالفِعلِ؛ إِذْ هُو خِلافُ البُرهَانِ. اهـ، «رُوحُ المَعَانِ» أَلهَ وَاللهُ مَن عَليهِ السَّلامُ سَمِعَ ذَلِكَ بِالفِعلِ؛ إِذْ هُو خِلافُ البُرهَانِ. اهـ، «رُوحُ المَعَانِ» أَنَّ مُوسَى عَلَيهِ السَّلامُ سَمِعَ ذَلِكَ بِالفِعلِ؛ إِذْ هُو خِلافُ البُرهَانِ. اهـ، «رُوحُ المَعَانِ» أَنَا مُا مَا مَا عَلَمُ.

* فَائِدَةٌ: هَل يُسمَعُ يَومَ القِيَامَةِ كَلَامُ الله تَعَالَى النَّفسِيُّ الذِي هُوَ صِفَتُهُ أَو لَا؟ فَإِذَا نَظَرِنَا إِلَى العِلَّةِ التي لِأَجلِهَا أَحَالَ الإِمَامُ أَبُو مَنصُورٍ سَمَاعَ الكَلَامِ النَّفسِيِّ،

⁽١) ينظر: «المسايرة» لابن الهمام (١/ ٨٠).

⁽٢) ينظر: «المسامرة شرح المسايرة» لابن أبي شريف (١/ ٨٠).

⁽٣) ينظر: «تبصرة الأدلة» للنسفي (١/ ٤٨٩-٤٩).

⁽٤) ينظر: «روح المعاني» (١/ ١٨).

وَهِيَ أَنَّهُ يُشتَرَطُ لِجَوَازِ السَّمَاعِ أَن يَكُونَ المسمُوعُ صَوتَا، ثُمَّ نَظَرَنَا فِي أَنَّ هذا الشَّرطَ هَل هُوَ شَرطٌ عَادِيٌّ أَو عَقِلِيٌّ؟ فَإِن كَانَ عَقلِيًّا، فَلا يُمكِنُ سَمَاعُهُ؛ لِإستِحَالَةِ تَخَلُّفِ هَل هُوَ شَرطٌ عَادِيٌّ أَو عَقلِيٌّ؟ فَإِن كَانَ شَرطاً عَادِيًّا وَهُوَ الظَّاهِرُ، جَازَ سَمَاعُهُ يَومَ القِيَامَةِ؛ لأَنَّهُ الشَّرْطِ العَقليِّ، وَإِن كَانَ شَرطاً عَادِيًّا وَهُوَ الظَّاهِرُ»؛ لأَنَّ الإختِلاف دَلِيلُ الجَوَازِ عَلَي لَ الجَوَازِ عَلَي لَ الجَوازِ وَلَا مِكَانَ اختِلافُ هَذَينِ الإِمَامَينِ دَلِيلَ جَوَازِ الوُقُوعِ، وَلله الحَمدُ في وَالإُمكانِ، فَكَانَ اختِلافُ هَذَينِ الإِمَامَينِ دَلِيلَ جَوَازِ الوُقُوعِ، وَلله الحَمدُ في الأُولَى وَيُومَ الرُّجُوع.

قُولُهُ: (وَقَد كَانَ اللهُ تَعَالَى مُتَكَلِّماً، وَلَم يَكُن كَلَّمَ مُوسَى عَلَيهِ السَّلَامُ) الفَرْقُ بَينَ المُكَلِّمِ وَالمَتَكَلِّمِ هُو أَنَّ المَتَكَلِّمَ مَن قَامَت بِهِ صِفَةُ الكَلَامِ، وَأَمَّا المكَلِّمُ: فَهُو مُسْمِعُ الكَلَامِ؛ لأَنَّ التَّكلِيمَ إِسمَاعُ الغَيرِ الكَلَامَ وتَعلِيقُهُ بِالمخَاطَبِ، فَهُو أَخَصُّ مُسْمِعُ الكَلَامِ، والكَلِيمُ بمعنى المكَلَّم.

ثُمَّ اعلَم - رَحِمَكَ اللهُ تَعَالَى - أَنَّ أَهلَ السُّنَةِ وَالجَهَاعَةِ مُجُمِعُونَ عَلَى أَنَّ اللهَ سُبحانَهُ مُتَكَلِّمٌ بِكَلَام نَفسِيٍّ قَدِيم قَائِم بِذَاتِهِ تَعَالَى هُو صِفَةٌ لَهُ فِي الأَزلِ، لَيسَ هُو سِبحَانَهُ مُتَكَلِّمٌ بِكَلَام نَفسِيٍّ قَدِيم قَائِم بِذَاتِهِ تَعَالَى هُو صِفَةٌ لَهُ فِي الأَزلِ، لَيسَ هُو بِحَرفٍ وَلا صَوتٍ، وَأَنَّ كَلَامَهُ تَعَالَى وَاحِدٌ لا أَبعَاضَ وَلا أَجزَاءَ لَهُ، لَم يَزل وَلا يَزالُ مُتكلِّمًا بِهِ؛ لأَنَّ صِفَتَهُ تَعَالَى قَدِيمةٌ، وَالقَدِيم بُبحَانَهُ كَهَا يُتوهَمُ أَنَّهُ يَنقَضِي وَيتَجَدَّدُ، فِي ذَلِكَ، وَلَيسَ مَعنى بَقَاءِ كَلامِهِ القَدِيم سُبحَانَهُ كَهَا يُتوهَمُ أَنَّهُ يَنقَضِي وَيتَجَدَّدُ، فِي ذَلِكَ، بَل مَعنَاهُ أَنَّهُ صِفَةٌ قَدِيمةٌ باقِيَةٌ لا تَنعَدِمُ وَالتَّذِيمِ سُبحَانَهُ كَهَا يُتوهَمُ أَنَّهُ يَنقَضِي وَيتَجَدَّدُ، وَلَيسَ مَعنَى بَقَاء وَكَدُثَ؛ لأَنَّ مَا ثَبَتَ قِدَمُهُ استَحَالَ عَدَمُهُ، وَإِنَّا يَنقَضِي وَتَحَدُمُ وَلَكَ بَعْ مَا يُقِيقُهُ وَلَيْ يَعَلِيمُ سُبحَانَهُ لَكِنَ عَلَى اللهُ يَعَلَى لَيسَ مُكَلِّمُ مُ يَتَالَا العَرَضُ الْحَادِثُ، وَذَلِكَ مُحَالًى عَلَى القَدِيمِ سُبحَانَهُ لَكِنَ عَلَى اللهُ تَعَالَى لَيسَ مُكلِم الْحَافِيمِ الْعَرَضُ الْحَادِثُ، وَذَلِكَ مُحَالًى عَلَى القَدِيمِ سُبحَانَهُ لَكِنَ عَلَى اللهُ تَعَالَى لَيسَ مُكلِم الْحَلَى اللهُ تَعَالَى لَيسَ مُكلًم المَا مُوسَى عَلَيهِ السَّلَامُ "؛ يَعنِي أَنَّ المُكلِّمِيَّةَ حَصَلَت لُوسَى عَلَيهِ السَّلَامُ بُعدَ يَكُن كَلَّمَ مُوسَى عَلَيهِ السَّلَامُ "؛ يَعنِي أَنَّ المُكلِّمِيَّة حَصَلَت لُوسَى عَلَيهِ السَّلَامُ بَعَلَى اللهُ لَعَلَى السَّلَامُ بَعَلَى السَّلَامُ بَعلَى السَّلَامُ بَعَلَى السَّلَامُ بَعلَى اللَّهُ الْعَلَى السَّلَامُ بَعلَى السَّلَامُ بَعلَى السَّلَامُ بَعلَى السَّلَةُ بَعلَى السَّلَامُ بَعلَيهِ السَّلَامُ بَعلَى السَّلَةُ بَعَلَى اللهُ الْعَلَى اللهُ الْعَلَى اللهُ السَلَامُ بَعَلَى اللهُ السَّلَامُ المَلْقَلَى اللهُ السَلَى اللهُ السَلَامُ اللهُ السَلَامُ اللهُ السَّلَى اللهُ السَلَامُ المَالَى اللهُ الْعَلَى اللهُ المَالَى اللهُ المَالَولَةُ المَالَلَةُ الْعَلَى اللهُ الْعَلَى اللهُ الْعَلَى اللهُ الْعَلَى اللهُ الْعَلَى اللهُ ا

أَن لَمَ تَكُن، وَاستَحسَنَهُ الإِمَامُ المَحَقِّقُ ابنُ الهُمَامِ، وَبَيَّنَ أَنَّ مَعنَى المَكَلِّمِيَّةِ هُوَ إِسمَاعٌ مَثَلاً لِمَعنَى: ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ ﴾ [طه: ١٧]، وَلَمِعنَى: ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ ﴾ [طه: ١٧]، وَكَعنَى: ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ ﴾ [طه: ١٧]، وَحَاصِلُهُ أَنَّ المَكَلِّمِ يَا لَمَكَلِّمِ القَدِيمِ بِإِسمَاعِهِ لَمِحْصُوصٍ بلا واسِطةٍ مُعتادةٍ، وَلا شَكَّ في انقِضَاءِ هَذِهِ الإِضَافَة بِانقِضَاءِ الإِسمَاعِ، وَهَذِهِ الإِضَافَة بِانقِضَاءِ الإِسمَاعِ، وَهَذِهِ الإِضَافَةُ أَمْرٌ اعتِبَارِيُّ لَا تَحَقُّقَ لَهُ في الحَارِجِ، وَهِيَ وَالتَّعَلُّقُ بِمَعنَى وَاحِدٍ.

قَولُهُ: (كَلَّمَهُ بِكَلَامِهِ الذِي هُوَ لَهُ صِفَةٌ فِي الأَزَلِ) في هَذَا رَدٌّ عَلَى المعتَزِلَةِ حَيثُ نَفُوا الكَلَامَ النَّفسِيَّ صَفَةً قَائِمَةً بِذَاتِهِ تَعَالَى كَسَائِرِ الصِّفَاتِ، فَقَصَرُوا تَكلِيمَ الله تَعَالَى مَوسَى عَلَيهِ السَّلَامُ عَلَى خَلقِ الكَلَام في الهَوَاءِ مَن دُونِ أَن يَكُونَ لِهِذِهِ الحُرُّوفِ وَالكَلِمَاتِ مَدلُولٌ قَائِمٌ بِذَاتِهِ تَعَالَى كَانَ قَد تَكَلَّمَ بِهِ فِي الأَزلِ، فَلَمَّا بَيَّنَ ﴿ أَنَّ التَّكلِيمَ غَيرُ التَّكَلُّمِ، وَأَنَّهُ إِسمَاعُ المخَاطَبِ الكَلَامَ، وَأَنَّهُ إِضَافَةٌ تَعرِضُ لِلكَلَامِ وَلَيسَت ذَاتَ الكَلَامِ بَلِ أَمرٌ خَارِجٌ عَنهُ لَيسَ لَازِمَاً وَلَا مُلَازِمَاً لِعُرُوضِهِ، نَصَّ عَلَي أَنَّ اللهَ سُبحَانَهُ لَم يُسمِع مُوسَى عَلَيهِ السَّلَامُ كَلَامَاً خَلَقَهُ فِي الشَّجَرَةِ أَو الهَوَاءِ مِن غَيرِ أَن يَكُونَ قَد تَكَلَّمَ بِهِ فِي الْأَزَلِ، بَل خَاطَبَهُ تَعَالَى بِكَلَامِهِ القَدِيمِ فِي الأَزَلِ ثُمَّ أَسمَعَهُ حُرُوفًا دَالَّةً عَلَى ذَلِكَ الخِطَابِ القَدِيمِ حِينَ مَجِيتِهِ الوادِيَ، وَهَذَا مَعنَى قَولِهِ ٤٠ (وَقَد كَانَ سُبِحَانَهُ مُتَكَلِّمًا فِي الأَزَلِ » ؟ أَي: مُخَاطِبًا مُوسَى بِكَلامِهِ النَّفسِيِّ القَدِيم «وَلَمْ يَكُن كَلَّمَ»؛ أي: أُسمَعَ «مُوسَى عَلَيهِ السَّلَامُ» مَا يَدُلُّ عَلَى خِطَابِهِ في الأَزَلِ، أَكَّدَ ذَلِكَ بِقَولِهِ: «وَكَلَّمَهُ بِكَلَامِهِ الذِي هُوَ صِفَةٌ فِي الأَزَلِ»، وَلَا يَذَهَبَنَّ بِكَ الوَهِمُ إِلَى أَنَّ قُولَ الإِمَامِ الأَعظَمِ ﴿ يُوَافِقُ قُولَ الأَشْعَرِيِّ فِي أَنَّهُ أَسْمَعَهُ الكَلَامَ النَّفسِيَّ؛ لأَنَّ سِيَاقَ كَلَامِ الإِمَامِ هُنَا في مَعرِضِ الرَّدِّ عَلَى المعتَزِلَةِ، بَل مَذْهَبُ الإِمَام ، هُوَ مَا نَصَّ عَلَيهِ بِقُولِهِ ، «مُوسَى عَلَيهِ السَّلامُ الذِي اصطَفَاهُ اللهُ بِرِسَالَتِهِ وَخَصَّهُ بِكَلَامِهِ إِيَّاهُ حَيثُ لَم يَجِعَلْ بَينَهُ وَبَينَ مُوسَى رَسُولًا اهم، وَقُولِهِ: «لأَنَّ الكِتَابَةَ وَالحُرُوفَ وَالكَلِهَاتِ وَالآيَاتِ دِلَالَةُ القُرآنِ لِحَاجَةِ العِبَادِ، وَكَلَامُ الله تَعَالَى قَائِمٌ بِذَاتِهِ وَمَعَنَاهُ مَفَهُومٌ بِهَذِهِ الأَشيَاءِ» اهـ(١) وقَالَ أَيضاً: «وَاللهُ يَتَكَلَّمُ بِلَا اللّهِ وَلَا حُرُوفٍ، وَالحُرُوفُ حَلُوقَةٌ، وَكَلامُ الله غَيرُ حَلُوقٍ»، أَليسَ هَذَا الذِي قَالَهُ هَذَا الإِمَامُ التَّابِعِيُّ هُوَ عَينَ مَا نَقُولُهُ، وَنَعَقِدُهُ وَنُبَيِّنُهُ؟! وَهُو نَفْسُه الذي يُنكِرُهُ المَشَوِيَّةُ عَلَينَا، فَلَا وَالله مَا بَدَّلْنَا وَلَا غَيَرَنَا كَمَا قَالَ تعالى: ﴿وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلاً﴾ المَشَوِيَّةُ عَلَينَا، فَلَا وَالله مَا بَدَّلْنَا وَلا غَيَرَنَا كَمَا قَالَ تعالى: ﴿وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلاً﴾ وَالأَخْوبَةُ عَلَينَا، فَلا وَالله مَا بَدَّلْنَا وَلا غَيْرَنَا كَمَا قَالَ تعالى: ﴿وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلاً ﴾ وَالأَخْوبَةُ وَالمَّامِ اللّهُ وَالمَّافِعِيَّةِ، وَفُضَلَاءِ الحَنَابِلَةِ، هِيَ عَينُ كَلامِ الإِمَامِ وَالأَشْعَرِيَّةِ وَهُم جُهُورُ المَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ، وَفُضَلَاءِ الحَنَابِلَةِ، هِيَ عَينُ كَلَامِ الإِمَامِ الأَعْظَمِ ﴿ وَهُم هُمُهُورُ المَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ، وَفُضَلَاءِ الحَنَّابِلَةِ، هِيَ عَينُ كَلَامِ الإِمَامِ اللّهَ عَلَى عَلَى مَذَهُ اللّهُ الْمُامِ الْعَتَزِلَةِ، فَأَهلُ اللهُ عَلْمَ وَهُمَ مُهُورُ المَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ، وَفُضَلَاءِ الحَقِّ وَبَينَ مَذَهُ بِ المَعَتِزِلَةِ، فَأَهلُ اللهُ عَلَى مَنْ مَنْ اللهُ مُولِهُ وَالمَّوْلُةُ وَلَا الْهُ عَلَى عَلَى كَلَامِ الْعَقَوْلُهُ وَلَا الْعَمَامُ عَلَى اللّهُ وَلَا اللّهُ مَنْ اللّهُ عَلَى عَلَى كَلَامُ اللهُ اللهُ وَمَا وَلَوْلَ مَنْ مُولَا وَالْكَلِيَاتِ، وَلَاكَاتُ الْإِمَامُ اللهُ اللهُ الْوَلَامُ اللهُ عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى الْمُنْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الْعَلَى قَائِمٌ بِذَاتِهِ، وَمَعَنَاهُ مَفْهُومٌ بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ».

وَقَالَ إِمَامُ الْمُدَى ﴿ فَإِن قَالَ قَائِلٌ: هَل أَسمَعَ اللهُ كَلَامَهُ مُوسَى حَيثُ قَالَ: ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ كَلَامَهُ مُوسَى حَيثُ قَالَ:

قِيلَ: أَسمَعَهُ بِلِسَانِ مُوسَى وَبِحُرُوفٍ خَلَقَهَا وَصَوتٍ أَنشَأَهُ، فَهُوَ أَسمَعَهُ مَا لَيسَ بِمَخلُوقٍ. اهـ، «التَّوحِيدُ»(٢).

وَمَعنَى قَولِهِ: «أَسمَعَهُ مَا لَيسَ بِمَخلُوقٍ» أَنَّهُ أَفهَمَهُ كَلَامَهُ النَّفسِيَّ، وَلَكِن بِلُغَةِ مُوسَى عَلَيهِ السَّلَامُ، قَالَ الإِمَامُ المتَوَلِّي رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: وَالمعنَى بِقَولِنَا: «مَسمُوعٌ» أَنَّ كَلَامَ الله تَعَالَى مَفهُومٌ لِلسَّامِعِ عِندَ سَمَاعِ القُرآنِ... وَلَيسَ المَرَادُ أَنَّ السَّامِعَ مُدرِكٌ لِنَفسِ كَلَامِ اللهُ تَعَالَى. اهـ (٣).

⁽١) ينظر: «الوصية» للإمام أبي حنيفة (ص: ١٦).

⁽٢) ينظر: «كتاب التوحيد» للماتريديِّ (ص: ٥٩).

⁽٣) ينظر: «المُغنى» للمُتولِيِّ (ص: ٣٠).

وَفِي كَلَامِ الإِمَامِ ﴿ إِسَارَةٌ إِلَى أَنَّ الكَلَامَ الأَزَلِيَّ لَهُ تَعَلَّقَاتٌ تَحَدُّثُ بِحَسَبِ الأَشخَاصِ وَالأُوقَاتِ، وَلِدَفعِ مَا يُوهِمُهُ سِيَاقُ الكَلَامِ مِن مُشَابَهَةٍ كَلَامِهِ تَعَالَى لِكَلَامِ الحَلقِ قَالَ مُعَمِّراً: (وَصِفَاتُهُ كُلُّهَا بِخِلَافِ صِفَاتِ المَخلُوقِينَ) كَمَا قَالَ لِكَلامِ الحَلقِ قَالَ مُعَمِّراً: (وَصِفَاتُهُ كُلُّهَا بِخِلَافِ صِفَاتِ المَخلُوقِينَ) كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُو السَّمِيعُ البَصِيرِ ﴾ [الشورى: ١١]، وَصِفَاتُهُ تَعَالَى كَذاتِهِ قَديمَةٌ، أَزَليَّةٌ، بَاقِيَةٌ، وَاحِدَةٌ لا تَعَدُّدَ فِيهَا، وَلا تَجَزُّونَ وَلا تَبَعُضَ، لَيسَ لَمَا بِدَايَةٌ وَلا يَعرض وَصِفَةُ كَلامِ المَحلُوقِينَ مَثَلاً يَلحَقُهَا عَدَمٌ وَلا جَهَايَةٌ، وَليسَت بِجِسمٍ وَلا عَرَضٍ، وَصِفَةُ كَلامِ المَحلُوقِينَ مَثَلاً عُرُوفَ وَلا عَرَضٍ، وَصِفَةُ كَلامِ المَحلُوقِينَ مَثَلاً عُرُوفَ وَلا عَرَضٍ، وَصِفَةُ كَلامِ المَحلُوقِينَ مَثَلاً عُرُوفَ وَلا عُرُوفَ وَلا عَرَضٍ، وَعِفَةُ كَلامِ المَحلُوقِينَ مَثَلاً عُرُوفَ وَلا عَرَوفَ وَلا عَرَفِقِي عَلَى أَزَيِّ أَبِدِيٌّ، لَيسَ بِعَرَضٍ، وَلا حُرُوفٍ وَلا عُرَوفَ وَلا عَدَدٍ وَلا أَبعَاضٍ؛ لأَنَهُ لَو كَانَ مُتَعَدِّدًا لَكَانَ مُبتَدِئاً وَمُنتَهِياً، وَلو كَانَ أَبعَاضًا وَأَجزَاءً لَكَانَ مُبتَدِئاً وَمُنتَهِياً، وَلو كَانَ مُتَعَلِقاءً وَالإِنتِهَاءً، وَالإِنتِهَاءً، وَالإِجتِيَاعُ وَالإِفْتِرَاقُ وَلِيلُ الحُدُوثِ وَكَلَامُهُ تَعَالَى قَدِيمٌ.

ثُمُّ فَصَّلَ فَقَالَ: (يَعَلَمُ لا كَعِلْمِنَا) فَعِلَمُنا كَسْبِيُّ وَبَدَهِيُّ، وَهُو عَرَضُ كَارِثُ، زَائِلُ، يَستَحِيلُ بَقَاؤُهُ، حَاصِلٌ عَن تَصَوُّرٍ، يَعرِضُ لَهُ الوَهمُ وَالشَّكُ، وَالظَّنُّ، وَأَمَّا عِلمُهُ تَعَالَى: فَيَجِلُّ أَن يَكُونَ كَسْبِيًّا، أَو ضَرُورِيَّا، أَو بَدَهِيًّا، أَو حُصُولِيًّا، أَو تَصَوُّرًا، أَو تَصديقاً، يَعلَمُ تعالى الأَشياءَ كُلَّها دَفعةً وَاحِدةً، دُونَ سَبِقِ خَفَاءٍ، يَعلَمُ مَا كَانَ، وَمَا يَكُونُ، وَمَا لَم يَكُن، لَو كَانَ كَيف كَانَ يَكُونُ، يَعلَمُ الوَاجِب، وَالجَائِزَ، وَالمستَحِيل، قَالَ سُبحَانَهُ: ﴿اللّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنثَى وَمَا تَغِيضُ الأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ ﴾ [الرعد: ١٨]، وَقَالَ تَعالَى: ﴿عَالَم الْغَيْبِ كُلُّ أُنثَى وَمَا تَغِيضُ الأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ ﴾ [الرعد: ١٨]، وَقَالَ تَعالَى: ﴿عَالَم الْغَيْبِ لاَ يَعْلَمُهَا إِلاَّ فِي كِتَابٍ ﴾ [سا: ٣]، وقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لاَ يَعْلَمُهَا إِلاَّ فِي كِتَابٍ ﴾ [سا: ٣]، وقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لاَ يَعْلَمُهَا وَلاَ حَبَّةٍ فِي ظُلُمُ اللَّ فَي كِتَابٍ مُبِين ﴾ [الأنعام: ١٥]. الأَرْضِ وَلاَ رَطْبٍ وَلاَ يَابِسٍ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مُبِين ﴾ [الأنعام: ١٥].

سي السيدر الأنسور سي المسيدة المسيد الأنسور سي المسيدة المسيدة

قُولُهُ: (وَيَقدِرُ لَا كَقُدرَتِنَا)؛ لأَنَّ قُدرَتَهُ تَعَالَى قَدِيمَةٌ مُطلَقَةٌ لَاحَدَّ لَهَا، تَتَعَلَّقُ بِجَمِيعِ الممكِنَاتِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَهُو عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِير ﴾ [المائدة: ١٢٠]، وَأَمَّا قُدرَتُنَا: فَحَادِثَةٌ خَلُوقَةٌ محدودةٌ، حيثُ لَا نَقدِرُ عَلَى كثيرٍ مِنَ الممكِنَاتِ قَالَ سُبحَانَهُ: ﴿ لاَ يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِّمَّا كَسَبُواْ ﴾ [البقرة: ٢٦٤]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ وَإِن يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْءً لِلَّ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْءً لِلَّ يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالمُطْلُوبِ ﴾ [الحج: ٣٧]، وَنَحنُ لَا نَقدِرُ عَلَى شَيْءٍ إِلَّا بِالآلاتِ وَالأَسبَابِ وَالأَنصَارِ، وَهِي أَمَارَةُ الفَقْرِ وَالعَجزِ، وَاللهُ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى الأَشيَاءِ بِلَا آلَةٍ وَلَا أَنصَارٍ، قَالَ جَلَّ شَانُهُ: ﴿ وَاللهُ الْغَنِيُّ وَأَنتُمُ الْفُقَرَاء ﴾ [عمد: ٣٨].

قُولُهُ: (وَيَتَكَلَّمُ لَا كَكَلَامِنَا) فَنَحنُ نَتَكَلَّمُ بِآلَةٍ وَحُرُوفٍ وَأَصوَاتٍ، وَهِيَ أَعرَاضٌ تَحدُثُ وَتَنقَضِي، وَالآلَةُ عَلَامَةُ العَجزِ، فَإِنَّهَا إِذَا زالَت ظَهَرَ العَجزُ، وَالْآلَةُ عَلَامَةُ العَجزِ، فَإِنَّهَا إِذَا زالَت ظَهَرَ العَجزُ، وَالْآلَاتُ يُستَعَانُ بِهَا وَلا يَستَعِينُ إِلَّا المفتقِرُ، وَهُوَ مُحَالٌ عَلَى الله عَزَّ وَجَلَّ.

قُولُهُ: (وَيَرَى لَا كَرُؤيَتِنَا) فَإِنَّنَا نَرَى بِآلَاتٍ وَشُرُوطٍ مِنَ المَسَافَةِ وَالضَّوءِ وَالمَقَابَلَةِ وَغَيرِ ذَلِكَ، وَنَرَى بَعضَ الأَشيَاءِ لَا كلَّها، وَيَعرِضُ لِرُؤيَتِنَا الوَهمُ وَالضَّعفُ وَالزَّيغُ، وَاللهُ تَعَالَى يَرَى الموجُودَاتِ كُلَّهَا مَعَاً عَلَى مَا هِيَ عَلَيهِ بِبَصَرِهِ وَالضَّعفُ وَالزَّيغُ، وَاللهُ تَعَالَى لاَ تَتَوقَّفُ على اللّذِي هُوَ صِفَتُهُ فِي الأَزَلِ، مِن دُونِ خَفَاءٍ وَلَا شَرطٍ، فَرُؤيَتُهُ تَعَالَى لَا تَتَوقَّفُ على اللّهُرُوطِ مِن زَمَانٍ، وَمَكَانٍ، وَجِهَةٍ، وَمُقَابَلَةٍ، وَلَيسَ بَصَرُهُ سُبحَانَهُ بِآلَةٍ، وَلَا جَارِحَةٍ، وَلَا عَرَضٍ؛ لأَنَّ الآلَاتِ دَلِيلُ الضَّعفِ والعَجزِ كَمَا سَبَقَ.

قُولُهُ: (وَيَسمَعُ لَا كَسَمعِنَا) فَلَا يَعزُبُ عَن سَمعِهِ تَعَالَى مَسمُوعٌ وَإِن خَفِي، فَيَسمَعُ السِّر وَالنَّجوى، وَمَا هُوَ أَدَقُّ وَأَخفَى، يَسمَعُ دَبِيبَ النَّملَةِ السَّودَاءِ في اللَّيلَةِ الظَّلَمَاءِ عَلَى الصَّخرَةِ الصَّبَّاءِ، لَا يَشغَلُهُ سَمعٌ عَن سَمعٍ، يَسمَعُ الأَصواتَ كُلَّهَا مَعاً، ويَعلَمُ أَصحَابَهَا وَكَلاَمَهُم، أَمَّا نَحنُ فَنَسمَعُ بِشُرُوطٍ وَآلَةٍ تعرِضُ لها

ثُمَّ بَيَّنَ ﴿ مَا أَجْلَهُ فَقَالَ: (وَنَحنُ نَتَكَلَّمُ بِالآلاتِ وَالْحُرُوفِ، وَاللهُ تَعَالَى يَتَكَلَّمُ بِلا آلَةٍ وَلا حُرُوفٍ) هَذَا نَصُّ مِنَ إِمَامٍ مِن أَئِمَّةِ السَّلَفِ الصَّالِحِ يَقطَعُ دَابِر الحَشُويَّةِ الذِينَ يَدَّعُونَ زُوراً أَنَّهُم أَهلُ السُّنَّةِ وَالجَهَاعَةِ، وَالإِمَامُ ﴿ مِنَ التَّابِعِينَ، قَد الحَشُويَّةِ الذِينَ يَدَّعُونَ زُوراً أَنَّهُم أَهلُ السُّنَةِ وَالجَهَاعَةِ، وَالإِمَامُ ﴿ مَنْ التَّابِعِينَ، قَد رَأًى سِتَا مِنَ الصَّحَابِةِ ﴿ مَنْ التَّابِعِينَ، قَد رَأًى سِتَا مِنَ الصَّحَابِةِ ﴿ مَنْ الْحَرُوفَ خَلُوقَةٌ ، وَالمَحلُوقُ لاَ يَكُونُ صِفَةً لِلقَدِيمِ، فَفِيهِ رَدُّ عَلَى أَهلِ السُّنَةِ وَالكَرَّامِيَّةِ القَائِلِينَ بِذَلِكَ، وَلاَشَكَ في فَسَادِ مَذَهَبِهِم وَكَسَادِ استِدلَا لِهِم، المَّشَويَّةِ وَالكَرَّامِيَّةِ القَائِلِينَ بِذَلِكَ، وَلاَشَكَ في فَسَادِ مَذَهَبِهِم وَكَسَادِ استِدلَا لِهِم، المَّشَويَّةِ وَالكَرَّامِيَّةِ القَائِلِينَ بِذَلِكَ، وَلاَشَكَ في فَسَادِ مَذَهَبِهِم وَكَسَادِ استِدلَا لِهِم، المُشَوِيَّةِ وَالكَرَّامِيَّةِ القَائِلِينَ بِذَلِكَ، وَلاَشَكَ في فَسَادِ مَذَهَبِهِم وَكَسَادِ استِدلَا لِهِم، لِمُعْرَامِيَّةِ القَائِلِينَ بِذَلِكَ، وَلاَشُوعَهُ عَلَى اللهُ اللهِ مَاعُهُ اللهِمَاعُ وَلَاكَ وَالإِجْمَاعُ وَلَهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهِ مَاعُهُ مَنْ بَعُدَى كَا يَسمَعُهُ مَن قَرْبَ اللهُ المَشُوقِيَّةِ بِحَدِيثِ اللهُ مَا اللهُ عَلَيْ وَلِكُ لَا خَلَقَ مَنْ مَعْمَ اللهُ المَسْتِدَلَالُ الْحَشُويَةِ بِحَدِيثِ اللهُ مَا اللهِ عَلَى ذَلِكَ لا خِلَاكَ بَعْمَعُونَ عَلَى ذَلِكَ لا خِلَاكَ بَعْمَاعُونَ عَلَى ذَلِكَ لا خِلَاكَ بَعْمَعُونَ عَلَى ذَلِكَ لا خِلافَ بَينَهُم، وَأَمَّا استِدلَالُ الحَشُويَةِ بِحَدِيثِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ الله

الأُوَّلُ: مُحَالَفَتُهُ لِلمُحكمِ مِنَ القُرآنِ.

الثَّاني: مُخَالَفتُهُ لِإِجمَاعِ أَهلِ الحَقِّ.

الثَّالِثُ: غُالفَتُهُ لِلعَقلِ، فَقَد ثَبَتَ قَطعًا أَنَّ الصَّوتَ كَيفٌ وَعَرَضٌ يَحدُثُ وَيَنقَضِي، وَمُحَالٌ نِسبَةُ ذَلِكَ إِلَى الله تَعَالَى، وَالمعنَى في استِحَالَتِهِ لُزُومُ قِيَامِ الحَادِثِ بِذَاتِهِ تَعَالَى، وَمَا قَامَ بِهِ الحَادِثُ فَهُوَ حَادِثُ.

⁽١) يأتي تخريجه.

الرَّابِعُ: أَنَّهُ عَلَى فَرضِ عَدَمِ مُخَالَفَتِهِ لِلعَقلِ وَالنَّقلِ هُوَ خَبَرُ آحَادٍ ظَنِّيٌ، وَلَا يَجُوزُ إِثْبَاتُ صِفَةٍ للهِ تَعَالَى عَلَى القَطعِ بِظَنِّيٍّ، وَالعِلمُ لَا يُثبِتُهُ الظَّنُّ، فَكَيفَ مَعَ المَخَالَفَةِ؟!

الخَامِسُ: احتِهَالُه لِمَجَازِ الإِسنَادِ بِأَنَّ الذِي يُنَادِي بِالصَّوتِ هُوَ المَلَكُ، وَإِذَا طَرَأَ الإحتِهَالُ سَقَطَ الإستِدلَالُ، وهذا على التَّنزُّلِ، وسيأتيك القَطعُ به مَعَ الدَّلِيلِ إِن شَاءَ اللهُ تَعَالَى.

أمَّا الكَلَامُ عَلَى الحَدِيثِ فَلَهُ رِوَايَتَانِ وَكُلَّ مِنهُمَا لَا يَصِحُّ، أمَّا الأُولَى فَذَكَرَهَا البُخَارِيُّ مُعَلَّقَةً بِصِيغَةِ التَّمرِيضِ عَن جَابِرِ بنِ عَبدِ الله عَن عَبدِ الله بنِ أُنيسٍ عِمَّا يَدُلُّ عَلَى ضَعفِهَا عِندَهُ، فَقَالَ: ويُذكَرُ عَن جابٍ عن عبدِ الله بنِ أُنيسٍ قالَ: سمعتُ للنَّبيَّ عَلَيْ ضَعفِهَا عِندَهُ، فَقَالَ: ويُذكَرُ عَن جابٍ عن عبدِ الله بنِ أُنيسٍ قالَ: سمعتُ النَّبيَّ عَلَيْ يقولُ: «يُحْشَرُ العِبَادُ...إِلَى أَن قَالَ: فَيُنَادِيمِ بِصَوتٍ يَسمَعُهُ مَن بَعُدَ كَمَا النَّوَايَةُ المسندَةُ: يَسمَعُهُ مَن قَرُبَ: أَنَا الملِكُ الدَّيَانُ» الحَدِيثُ (() ، هَذَا أَوَّلاً ، وَأَمَّا الرِّوَايَةُ المسندَةُ: فَرُواهَا الحَاكِمُ وَصَحَّحَهَا عَنِ القاسِمِ بنِ عَبدِ الوَاحِدِ عَن عَبدِ الله بنِ مُحَمَّدِ بنِ عَقِيلٍ عَن جَابِرٍ ﴿ (()) وَتَصحِيحُ الحاكمِ لَمَذَا الحديثِ عَجِيبٌ لا يَصِحُّ؛ لأَنَّ فِيهَا عَبْ اللهُ بنَ مُحَمَّدِ بنِ عَقِيلٍ هَذَا الحَديثِ عَجِيبٌ لا يَصِحُّ؛ لأَنَّ فِيهَا عَبْ اللهُ بنَ مُحَمَّدِ بنِ عَقِيلٍ هَذَا الحَديثِ عَجِيبٌ لا يَصِحُّ اللهُ بنَ عَقِيلٍ هَذَا المُعَلِي هَذَا المُواحِدِ وَهُو ضَعيفٌ بِالإِثْفَاقِ، وَقَد انفَرَدَ بِهِ عَنِ ابنِ عَقِيلٍ هَذَا القَاسِمُ بنُ عَبدِ الوَاحِدِ وَهُو مَعيفٌ بِالإِثْفَاقِ، وَقَد انْفَرَدَ بِهِ عَنِ ابنِ عَقِيلٍ هَذَا القَاسِمُ بنُ عَبدِ الوَاحِدِ وَهُو مَعَيفٌ بَعْ بِهِ، وقَد أَلَّفَ الحَافِظُ أَبُو الحَسَنِ المقدِسِيُّ جُزّّاً بَيْنَ فِيهِ وُجُوهَ ضَعفِهِ.

وَأَمَّا الرِّوَايَةُ الأُحرَى: فَعَن أَبِي سَعِيدٍ الخُدرِيِّ مَرفُوعاً: «يَقُولُ اللهُ: يَا آدَمُ، فَيَقُولُ: لَبَيْكَ وَسَعدَيكَ، فَيُنَادَى بِصَوتٍ: إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ أَن تُخْرِجَ مِن ذُرِّيتِكَ بَعثاً

⁽۱) «صحيح البخاري» (۹/ ١٤١).

⁽۲) «المستدرك» (۳۶۳۸).

البسد الأنسود من البسد المنسود المسكوت البسد الأنسود من المنسود المنسود المنسود المنسود المنسوب المنسوب ألى النَّارِ»، رَوَاهُ البُخَارِيُّ "، وَلَفظُ الصَّوتِ شَاذٌ أَو مُنكَرٌ قَد تَفَرَّ دَ بِلَفظِ «الصَّوتِ» عَن أَصحَابِ الأَعمَشِ حَفصُ بنُ غِياث..

وَمَا يُخَالِف ثِقَةٌ بِهِ الملا فَالشَّاذُّ.....

وَالشَّاذُّ مِن أَقسَامِ الضَّعِيفِ، قَالَ الإِمَامُ البَيهَقِيُّ في «الأَسَاء وَالصِّفاتِ»: فَهَذَا لَفظٌ تَفَرَّدَ بِهِ حَفصُ بنُ غِيَاثٍ، وَخَالَفَهُ وَكِيعٌ وَجَرِيرٌ وَغَيرُهُمَا مِن أَصحَابِ الأَعمَشِ، فَلَم يَذكُرُوا فِيهِ لَفظَ الصَّوتِ، وَقَد سُئِلَ أَحمَدُ بنُ حَنبَل عَن حَفصٍ فَقَالَ: كَانَ يَخلِطُ في حَدِيثِهِ. اهـ (٢).

أَقُولُ: وَقَالَ دَاوُدُ بِنُ رُشَيدٍ: حَفْصٌ كَثِيرُ الْخَطَا، وَقَالَ يَعَقُوبُ بِنُ شَيبَةَ: حَفْصٌ ثِقَةٌ ثَبتٌ إِذَا حَدَّثَ مِن كِتَابِهِ، وَيُتَّقَى بَعضُ حِفظِهِ، وَقَالَ أَبُو زُرعَةَ: قَد سَاءَ حِفظُهُ بَعدَمَا استُقضِيَ، فَمَن كَتَبَ عَنهُ مِن كِتَابِهِ فَهُوَ صَالِحٌ، وَوَصَفَهُ ابنُ المدينيِّ بالوَهِم، فَأَقَرَّهُ عَلَى ذَلِكَ يَحيى حَيثُ قَالَ عليُّ بِنُ المدينيِّ: كَانَ يَحيى يَقُولُ: المدينيِّ بالوَهِم، فَأَقَرَّهُ عَلَى ذَلِكَ يَحيى حَيثُ قَالَ عليُّ بِنُ المدينيِّ: كَانَ يَحيى يَقُولُ: حَفْصٌ ثَبتٌ، فَقُلتُ: إِنَّهُ يَهِمُ، فَقَالَ كِتَابُهُ صَحِيحٌ. اهد. انظُر «سِيرَ أَعلَامِ النَّبُلاءِ»، وَ«الكَاشِف»، وَ«تَهذِيبَ الكَمَالِ» وَغَيرَهَا أَنَّ، وَعَلى هَذَا يَكُونُ مُنكَرًا لِضَعفِ حِفظِهِ.

وَأَمَّا مِن حيثُ المَّتْنُ: فَرَوَى الطَّبرانيُّ بسندِ الحاكمِ نفسِه، وفيه: «فَيُنَادِي مُنَادٍ بِصَوتٍ يَسمَعُهُ مَن بَعُدَ كَمَا يَسمَعُهُ مَن قَرُبَ أَنَا المَلِكُ الدَّيَّانُ» (،) فَهَذِهِ الرِّوَايَةُ

⁽۱) «صحيح البخاري» (٤٧٤١).

⁽٢) ينظر: «الأسماء والصفات» للبيهقي (٢/ ٢٩).

⁽٣) ينظر: «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٢٤)، و «الكاشف» كلاهما للذهبي (١/ ٣٤٣)، و «تهذيب الكهال» للمزي (٧/ ٥٦-٦٩).

⁽٤) «المعجم الكبير» للطبراني (١٣/ ١٣٢) (٣٣١).

بَيْنَتْ أَنَّ المَنَادِي لَيسَ هُو اللهَ تَعَالَى بَلِ المَنَادِي مَلَكُ، فَأَفَادَت أَنَّ رِوَايَةَ الحَاكِم مِن الإِسنَادِ المَجَازِيِّ، وَالذِي يَقطَعُ بِهَا قُلتُ رِوَايَةُ الإِمَامِ أَحَدَ عَن عَبدِ الله قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله عَيَّةِ: "إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يَبعَثُ يَومَ القِيَامَةِ مُنَادِياً يُنَادِي: يَا آدَمُ، إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ اللهَ عَثَا مِن ذِرِّيَّتِكَ إِلَى النَّارِ» (() وَالحديثُ مَعَ ضَعْفِ سَنَدِهِ كَهَا أَسلَفنَا يَأْمُرُكَ أَن تَبعَثَ بَعِثاً مِن ذِرِّيَّتِكَ إِلَى النَّارِ فَلَى النَّارِ فَي مَعَ ضَعْفِ سَنَدِهِ كَهَا أَسلَفنَا لَيسَ هَتُم فِيهِ أَدنَى حُجَّةٍ، وَأَمَّا رِوَايَةُ البُخَارِيِّ عَن أَبِي سَعِيدٍ: فَقَال فِيها: "فَيُنَادَى لَيسَ هَبُم فِيهِ أَدنَى حُجَّةٍ، وَأَمَّا رَوَايَةُ البُخَارِيِّ عَن أَبِي سَعِيدٍ: فَقَال فِيها: "إِنَّ اللهَ يَامُرُكَ "() ، فقولُهُ: "يُنَادَى " مَبنَيُّ لِلمَفعُولِ، وَهُو مَعَ قُولِهِ: "إِنَّ اللهَ يَامُرُكَ "() ، فقولُهُ: "يُنَادَى " مَبنيُّ لِلمَفعُولِ، وَهُو مَعَ قُولِهِ: "إِنَّ اللهَ يَامُرُكَ " فَقُولُهُ: "يُنَادَى " مَبنيُّ لِلمَفعُولِ، وَهُو مَعَ قُولِهِ: "إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ " أَنْ اللهَ عَلَى اللهَ اللهَ اللهُ وَيَعَالَى، لَكِن سَبَقَ أَن بَيْنًا فَيُهُ اللهُ وَيَعَالَى، لَكِن سَبَقَ أَن بَيْنًا وَهُمُ وَقَعَالَى اللهُ اللهُ اللهُ وَقَعَالَى، لَكِن سَبَقَ أَن بَيْنًا وَهُ لَا يَتُبَنُ بَعِدَ جَعِعِ الرِّوَايَاتِ مَعنَى قُولِنَا: إِنَّ خَبَرَ الآحَادِ ظَنِيُّ لَا يَثْبَتُ العِلمُ بِهِ؟

-203-203-203-

⁽١) «مسند الإمام أحمد» (٣٦٧٧).

⁽٢) «صحيح البخاري» (٤٧٤١).

وَالْحُرُوفُ خَلُوقَةٌ، وَكَلَامُهُ تَعَالَى غَيرُ مَحْلُوقٍ، وَهُو شَيءٌ لَا كَالأَشيَاء، وَمَعنَى الشَّيءِ إِثْبَاتُهُ بِلَا جِسمٍ، وَلَا جَوهَرٍ، وَلَا عَرَضٍ، وَلَا حَدَّ لَهُ، وَلَا ضِدَّ لَهُ، وَلَا غِدَ لَهُ، وَلَا غَرَ وَلَا عَرَضٍ، وَلَا حَدَّ لَهُ، وَلَا ضِدَّ لَهُ، وَلَا نِدَّ لَهُ، وَلَا غَرَ اللهُ فِي القُرآنِ مِن ذِكرِ اليَدِ، مِثْلَ لَهُ، وَلَهُ يَدُ، وَوَجَهُ، وَنَفَسٌ كَمَّا ذَكرَ اللهُ فِي القُرآنِ، فَهَا ذَكرَ اللهُ فِي القُرآنِ، فَهَا ذَكرَ اللهُ فِي القُرآنِ مِن ذِكرِ اليَدِ، وَالوَجِهِ، وَالنَّفُسِ، فَهُو لَهُ صِفَاتٌ بِلَا كَيْفٍ، وَلَا يُقَالُ: إِنَّ يَدَهُ قُدرَتُهُ أَو نِعَمَتُهُ الْأَنَ فِيهِ إِبطَالَ الصَّفَةِ، وَهُو قُولُ أَهلِ القَدرِ وَالِاعتِزَالِ، وَلَكِن يَدُهُ صِفَةٌ بِلَا كَيْفٍ،......

—•@**7**©±©**7**©

ابيانُ أنَّ الْحُرُّوفَ عَمْلُوقةٌ]

قُولُهُ: (وَالْحُرُوفُ مَحْلُوقَةٌ) هَذَا نَصُّ إِمَامٍ مِن أَيْمَةِ السَّلَفِ يُبطِلُ قَولَ الْحَشُوِيَّةِ بِأَنَّ كَلَامَهُ تَعَالَى حُرُوفٌ، وَإِذَا كَانَت الحُرُوفُ مَحْلُوقَةً، كَيفَ يَجُوزُ أَن يُوصَفَ بِهَا كَلَامُ الله الذِي هُوَ صِفَتُهُ القَدِيمَةُ، وَالمُحْلُوقُ لَا يَكُونُ إِلَّا صِفَةً لِلمَحْلُوقِ، أَمَّا وَجهُ كَونِهَا مَحْلُوقَةً: فَهُوَ أَنَّ الحُرُوفَ لَمَا كَانَت أَعرَاضًا سَيَّالَةً تَحَدُثُ سَاعَةً فَسَاعَةً وَتَنعَدِمُ، وَالْعَرَضُ يَستَحِيلُ بَقَاؤُهُ، وَمَا جَازَ عَدَمُهُ استَحَالَ قِدَمُهُ.

ثُمَّ إِنَّ الحُرُوفَ تَحَتَاجُ إِلَى خَارِجَ وَأَصوَاتٍ تَقُومُ بِهَا، وَالأَصوَاتُ كَيفِيَّاتٌ قَائِمَةٌ بِالهُوَاءِ، وَلَا تَخرُجُ إِلَّا مِن جِسم، وَالحُرُوفُ كَيفِيَّاتٌ عَارِضَةٌ لِلأَصوَاتِ، وَالْكَيفِيَّاتُ حَادِثَةٌ، وَالْحَادِثُ خَلُوقٌ، فَالبَسمَلَةُ مَثَلاً تَبدأُ بِالبَاءِ وَالْكَيفِيَّاتُ حَادِثَةٌ، وَالْحَادِثُ خَلُوقٌ، فَالبَسمَلَةُ مَثَلاً تَبدأُ بِالبَاءِ فَتَحدُثُ بَعدَ أَن لَم تَكُن ثُمَّ تَنعَدِمُ، ثُمَّ تَحدُثُ السِّينُ ثُمَّ تَنعَدِمُ، وَهَكَذَا دَوَالَيْكَ.

وَيَلزَمُ مَن يَقُولُ: إِنَّ كَلَامَ الله تَعَالَى حُرُوفٌ خُلُوُّ ذَاتِهِ تَعَالَى عَن صِفَةٍ بَعدَ وُجُودِهَا، وَمَا قَامَ بِهِ الحَادِثُ فَهُو حَادِثٌ، وَصِفَاتُ الله تَعَالَى قَدِيمَةٌ غَيرُ حَادِثَةٍ وَكَا خَلُوقَةٍ، وَهَذَا وَاضِحٌ جَلِيٌّ لَا يُنكِرُه إِلَّا مُعَانِدٌ مُنكِرٌ لِلوَاقِعِ، غافلٌ عن المنقولِ، جَاحِدٌ لِلمَعقُولِ، وَلِكَلَام الأَئِمَّةِ الفُحُولِ، وَالمَعَانِدُ لَا يَنظُرُ بِعَينِ عَقلِهِ، وَإِنَّمَا يَنظُرُ

سَعَنِ هَوَاهُ فَيَنطِقُ بِالعَجَائِبِ، وَإِذَا كَانَت هَذِهِ الحُرُوفُ كَلامَ الله تَعَالَى وَهِيَ مِن بِعَينِ هَوَاهُ فَيَنطِقُ بِالعَجَائِبِ، وَإِذَا كَانَت هَذِهِ الحُرُوفُ كَلامَ الله تَعَالَى وَهِيَ مِن جِنسِ كَلامِنَا فَهَا الفَارِقُ حِينَئِذٍ بَينَ صِفَةِ الله وَصِفَةِ خَلقِهِ، وَبَينَ القَدِيمِ وَالحَادِثِ، وَبَينَ القَدِيمِ وَالحَادِثِ، وَبَينَ المَعَدِمِ وَالْبَاقِي؟!!

-200-200-200-

الله غيرُ مُخْلُوق عَلَى اللهُ غيرُ مُخْلُوق عَلَى اللهُ عَمْرُ مُخْلُوق عَلَى اللهُ عَمْرُ مُخْلُوق

قُولُهُ: (وَكَلَامُ الله غَيرُ مَحْلُوقٍ)؛ أي: وَكَلَامُ الله النَّفْسِيُّ القَائِمُ بِذَاتِهِ غَيرُ مَحْلُوقٍ)؛ أي: وَكَلَامُ الله النَّفْسِيُّ القَائِمُ بِذَاتِهِ غَيلُ أَنْهَا خَلُوقٍ؛ لأَنَّهُ لَمَا نَفَى ﴿ أَن يَكُونَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ يَتَكَلَّمُ النَّفْسِيُّ الْقَدِيمُ، وَبِهَذَا يَتَبَيَّنُ أَنَّ خَلُوقَةٌ لَمَ يَنْقَ إِلَّا مَا لَيسَ كَذَلِكَ، وَهُوَ الكَلَامُ النَّفْسِيُّ القَدِيمُ، وَبِهَذَا يتَبَيَّنُ أَنَّ مَذْهَبِ السَّلَفِ، وَأَنَّ خِلَافَهُ إِنَّهَا هُوَ قُولُ أَهلِ البِدعَةِ مِنَ الحَسُويَّةِ وَمَنْ حَذَا حَذَوَهُم، وَأَنَّ حَلَافَهُ إِنَّمَا هُو تَولُ أَهلِ البِدعَةِ مِنَ الحَسُويَةِ وَالكَرَّامِيَّةِ وَمَنْ حَذَا حَذَوَهُم، وَأَنَّ مَا جَاءَ عَنِ السَّلَفِ مِن قُولِم، اللهُ عَيْرُ خَلُوقٍ إِنَّهَا مُرَادُهُم بِهِ الصِّفَةُ القَدِيمَةُ القَائِمَةُ بِذَاتِهِ سُبحَانَهُ، أَشَارَ لِذَلِكَ بِقُولِهِ: ﴿ كَلَامُ اللهُ غَيرُ خَلُوقٍ إِنَّهَا مُرَادُهُم بِهِ الصِّفَةُ القَدِيمَةُ القَائِمَةُ بِذَاتِهِ سُبحَانَهُ، أَشَارَ لِذَلِكَ بِقُولِهِ: « كَلَامُ الله غَيرُ خَلُوقٍ إِنَّهَا مُرَادُهُم بِهِ الصِّفَةُ القَدِيمَةُ القَائِمَةُ بِذَاتِهِ سُبحَانَهُ، أَشَارَ لِذَلِكَ بِقُولِهِ: « كَلَامُ الله غَيرُ خَلُوقٍ إِنَّهَا مُرَادُهُم بِهِ الصِّفَةُ القَدِيمَةُ القَائِمَةُ بِذَاتِهِ سُبحَانَهُ، أَشَارَ لِذَلِكَ بِقُولِهِ: « كَلَامُ الله غَيرُ خَلُوقٍ إِنَّ مَا مُولُوهُ اللهُ عَيْرُ خَلُوقٍ إِنَّا مُرَادُهُ إِلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَيْرُ خَلُوقٍ إِنَّا مُرَادُهُ اللهُ عَيْرُ خَلُوقٍ اللهُ اللهُ عَنْ مُعَلِّ عَلَوْهُ إِلَيْهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهِ عَيْرُ عَلَوقٍ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَهُ اللهُ عَلَا اللهُ الله

قَالَ العَلَّامَةُ الغَزْنَوِيُّ رحمه اللهُ تعالى: قَالَ مَشَائِخُنَا: لَا يَجُوزُ أَن يُقَالَ: القُرآنُ غَيرُ مَخَلُوقٍ، وَلَكِن يَجِبُ أَن يُقَالَ: القُرآنُ الذِي هُوَ كَلَامُ الله غَيرُ مَحَلُوقٍ. اهـ(١).

وَمِّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ القُرانَ كَمَا يُطلَقُ عَلَى الصِّفَةِ القَدِيمَةِ كَذَلِكَ يُطلَقُ عَلَى السَّفَةِ القَدِيمَةِ كَذَلِكَ يُطلَقُ عَلَى الدَّالِّ مَجَازَاً أَو بِالإِشْتِرَاكِ، وَعَلَيهِ الجُمهُورُ قَولُهُ تَعَالَى: ﴿ بَلْ هُو قُرْآنٌ جَيد * فِي لَوْحٍ مَّعُفُوظ ﴾ [البروج: ٢١-٢٢]، وقولُهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿ وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ ﴾ [الزخرف: ٤]، فَلُو كَانَ القُرآنُ صِفَةً لله تَعَالَى لمَا جَازَ حُلُوهُمَا بِاللَّوحِ المحفُوظِ، فَلَم يَبقَ إِلَّا الدَّالُ وَهُو الحُرُوفُ المحلُوقَةُ، وَكَذَا قَولُهُ عَلَيْهِ: «يُؤتَى بِرَجُلٍ يَومَ القِيَامَةِ يَبقَ إِلَّا الدَّالُ وَهُو الحُرُوفُ المحلُوقَةُ، وَكَذَا قَولُهُ عَلَيْهُ: «يُؤتَى بِرَجُلٍ يَومَ القِيَامَةِ وَيُمَثَّلُ لَهُ القُرآنُ... فَيَقُولُ _ أَي: القُرآنُ _ أَي رَبِّ حَمَّلَتَ آيَاتِي بِعْسَ حَامِلٍ»، وَيُمثَلُ لَهُ القُرآنُ... فَيقُولُ _ أَي: القُرآنُ _ أَي رَبِّ حَمَّلَتَ آيَاتِي بِعْسَ حَامِلٍ»، وَالمَرْبُوبُ خَلُوقٌ، وَيَعْلَ مِن أَنَّ المَرَادُ بِهِ الثَّوابُ خَلُوقٌ، وَيَسَتَحِيلُ أَيضًا أَن تَتَمَثَّلُ الصِّفَةُ القَدِيمَةُ رَجُلاً، وَمَا قِيلَ مِن أَنَّ المَرَادَ بِهِ الثَّوَابُ وَيَسَتَحِيلُ أَيضًا أَن تَتَمَثَّلُ الصِّفَةُ القَدِيمَةُ رَجُلاً، وَمَا قِيلَ مِن أَنَّ المَرَادَ بِهِ الثَّوابُ

⁽١) ينظر: «أصول الدين» للغزنوي (ص: ١٠٤).

⁽٢) «كشف الأستار عن زوائد البزار» للهيثمي (٢٣٣٧).

سير النسور سير البسدر الانسور سير النسور المسرور المسرور المسرور المسرور الله عَوْلُهُ: «حَمَّلتَ آيَاتِي بِئسَ حَامِلٍ»؛ لأَنَّ مَا في جَوفِ الذِي يَحفَظُ القُرآنُ لَيسَ الثَّوَابَ، وَإِنَّهَا هُوَ القُرآنُ فَافهَم.

وَكذَا قُولُهُ عَلَيْهِ: «أَحسَنُ الكَلَامِ كَلَامُ الله» ('') والتَّفَاضُلُ يَكُونُ بَينَ الأَجنَاسِ، وَحِفَاتُ الله لَا يَجُوزُ أَن تَكُونَ جِنساً؛ لأَنَّ الجِنسَ لَا يَكُونُ إِلَّا مُرَكَّباً، وَهُو دَلِيلُ الحُدُوثِ، وَقَالَ عَلَيْهِ: «مَثَلُ القُرآنِ مَثَلُ الإِبلِ المعقُولَةِ إِن عَقَلَهَا صَاحِبُهَا أَمسَكَهَا، الحُدُوثِ، وَقَالَ عَلَيْهِ: «مَثُلُ القُرآنِ مَثُلُ الإِبلِ المعقُولَةِ إِن عَقَلَهَا صَاحِبُها أَمسَكَها، وَإِن تَرَكَهَا ذَهَبَت ('')، وَلَو كَانَ القُرآنُ صِفَةً لِلبَارِي عَزَّ وَجَلَّ كَيفَ يُضرَبُ لَهُ المثلُ، وَقَد قَالَ تَعَالَى: ﴿ فلا تضربوا له الأمثال ﴾ [النحل: ٤٧] وَكَذَلِكَ قُولُهُ عَلَيْهِ: «حَسِّنُوا القُرآنَ بِأَصوَاتِكِم ('')، فَهَل تَقبَلُ صِفَةُ الله تَعَالَى الحُسْنَ وَالقُبحَ؟!

وَمِن أَقَوَى الحُجَجِ عَلَى مَا قُلنَا: أَنَّ القُرْآنَ مُعجِزَةٌ، وَالمعجِزَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا عَلَى عَلَوقَةً؛ لأَنَّهَا فِعلٌ مِن أَفعَالِ الله، وَلَا يَجُوزُ أَن تَكُونَ صِفَةً قَدِيمَةً؛ لأَنَّهَا دَالَّةٌ عَلَى صِدْقِ الرَّسُولِ خَاصَّةً وَالصِّفَةُ القَدِيمَةُ لَا اختِصَاصَ لَمَا بِبَعضِ المخلُوقَاتِ دُونَ بَعضٍ يُحِدِثُهَا اللهُ عَلَى يَدِ النَّبِيِّ عِندَ التَّحَدِّي، وَلأَنَّهُ إِنَّمَا يُعَاجَزُ بِمَا يَقدِرُ عَلَيهِ المعَاجَزُ، وَالإَنّهُ إِنَّمَا يُعَاجَزُ بِمَا يَقدِرُ عَلَيهِ المعَاجَزُ، وَالإِتيَانُ بِمِثلِ الصِّفَةِ القَدِيمَةِ مُحَالٌ، قَالَ الإِمَامُ العِزُّ بنُ عَبدِ السَّلَامِ: مَن زَعَمَ أَنَّ المعجِزَةَ قَدِيمَةٌ فَقَد جَهِلَ حَقِيقَتَهَا.

-43482-43482-43482-

⁽١) أخرجه النسائي في «سننه» (١٣١١).

⁽٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٩٩٩٠)، والإمام أحمد في «مسنده» (٤٧٥٩)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٧٩٨٩).

⁽٣) أخرجه الدارمي في «سننه» (٣٨٣١).

مِ [بيانُ أنَّه سُبحانَهُ شَيْءٌ لا كالأَشْيَاء] -

قُولُهُ: (وَهُو شَيءٌ لَا كَالأَشيَاءِ) النَّزَاعُ إِنَّمَا هُو في جَوَازِ إِطلَاقِ هَذَا الإسمِ عَلَيهِ سُبحَانَهُ، وَلَيسَ في المعنَى، فَالْخِلَافُ لَفظِيٌّ لَا مَعنَوِيُّ، و «أَل» في «الأَشيَاءِ» لِلجِنسِ، وَكَلِمَةُ «شَيء» لَمَا لَم تُوضَع لِجنسٍ دُونَ جِنسٍ وَلَا لِجِسمٍ مُؤلَّفٍ، وجَازَ وُجُودُ شَيءٍ لَيسَ بِجِنسٍ مِنَ الأَجناسِ جَازَ إِطلَاقُهَا، وَفِيهِ رَدُّ عَلَى جَهم بنِ صَفْوَانَ وُبُعضِ الفَلَاسِفَةِ وَغَيرِهِم حَيثُ مَنعُوا أَن يُوصَفَ تَعَالَى بِأَنَّهُ شَيْءٌ، وَعَلَّلُوا ذَلِكَ وَبَعضِ الفَلَاسِفَةِ وَغَيرِهِم حَيثُ مَنعُوا أَن يُوصَفَ تَعَالَى بِأَنَّهُ شَيْءٌ، وَعَلَّلُوا ذَلِكَ وَبَعضِ الفَلَاسِفَةِ وَغَيرِهِم حَيثُ مَنعُوا أَن يُوصَفَ تَعَالَى بِأَنَّهُ شَيْءٌ، وَعَلَّلُوا ذَلِكَ بِأَنَّهُ لَو قَتَ المَشَابَهَةُ بَينَهُمَا، وَهُو ظَاهِرُ الفَسَادِ، وَلَنَا النَّقُلُ وَالعَقَلُ:

أَمَّا النَّقُلُ: فَقُولُهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [الشورى: ١١]، وَلَو لَم يَكُن شَيئًا لَمَا نَفَى عَن نَفْسِهِ شَيئيَّةَ الأَشيَاءِ بِاسْمِ الشَّيئِيَّةِ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادةً قُلِ اللّهِ شَهِيدٌ ﴾ [الأنعام: ١٩]، وَصَفَ نَفْسَهُ أَيضًا بِأَنَّهُ شَيءٌ، وَقَالَ جَلَّ شَأْنُهُ: ﴿كُلُّ قُلْ اللّهِ شَهِيدٌ ﴾ [الأنعام: ١٩]، وَصَفَ نَفْسَهُ أَيضًا بِأَنَّهُ شَيءٌ، وَقَالَ جَلَّ شَأْنُهُ: ﴿كُلُّ شَيءٌ مَا اللّهُ إِلاَّ وَجْهَهُ ﴾ [القصص: ٨٨]، وَالمستَثنَى دَاخِلُ فِي المستَثنَى مِنهُ، فَوَجَبَ أَن يَكُونَ شَيئًا، وَقَالَ لَبِيدٌ [من الطويل]:

أَلَا كُـلُّ شَيءٍ مَا خَـلَا اللهَ بَاطِلُ

وَالأصلُ في الاستشاء الإتِّصالُ.

 وَهُوَ جِسمٌ، وَصِفَةٌ وَهِي عَرَضٌ، فَيَجِبُ بِهِ إِسقَاطُ مَائِيَّةِ الأَعيَانِ وَهُوَ الجِسمُ، وَالصَّفَاتِ وَهِي الأَعرَاضُ، فَإِذَا أَزَلْنَا ذَلِكَ المعنى الذِي هُوَ جِسمٌ مِنَ الأَعيَانِ وَالصَّفَاتِ وَهِي الأَعرَاضُ، فَإِذَا أَزَلْنَا ذَلِكَ المعنى التَّشبِيهِ مِنَ الإِثبَاتِ، وَنَفي أَبطَلْنَا الإسمَ الذِي لِذَلِكَ المعنى كَمَا إِذَا أَزَلْنَا مَعنى التَّشبِيهِ مِنَ الإِثبَاتِ، وَنَفي التَّعطِيلِ أَبطَلْنَا القولَ بِهِ. اهـ (''؛ لأَنَّ مَعنى الماهِيَّةِ المجانسةُ، وَهِي المشَارَكةُ في التَّعطِيلِ أَبطَلْنَا القولَ بِهِ. اه لَا التَّرَكُّبِ وَالمَشَابَهَةِ، فَإِذَا نَفَينَا المائِيَّةُ نَفَينَا الجِسمِيَّة، الجِسمِيَّة، وَقَولُ إِمِامِ المُدَى: «مَائِيَّة» هُو وَالماهِيَّةُ سَوَاءٌ، قَالَ العَلَّامَةُ أَبُو البَقَاءِ: وَمِثلُ «مَا» إِذَا وَقُولُ إِمِامِ المُدَى: «مَائِيَّة» هُو وَالماهِيَّةُ سَوَاءٌ، قَالَ العَلَّامَةُ أَبُو البَقَاءِ: وَمِثلُ «مَا» إِذَا أُرِيدَ بِهِ لَفَظُهُ تَلْحَقُهُ المَمَزَةُ، فَأَصلُهَا مَائِيَّةٌ؛ أَي: لَفظُ يُجَابُ بِهِ عَنِ السُّؤَالِ بِ «مَا» أَرْيدَ بِهِ لَفَظُهُ تَلْحَقُهُ الْمَمَزَةُ، فَأَصلُهَا مَائِيَّةٌ؛ أَي: لَفظُ يُجَابُ بِهِ عَنِ السُّؤَالِ لِا لِلتَّانِيثِ. قَلْلِ التَّاتُ فِيهِ للنَّقلِ لَا لِلتَّانِيثِ.

وَلَّا كَانَ فِي مَعنَى «الشَّيءِ» خَفَاءٌ وَكَانَ ظَاهِرُ العِبَارَةِ مُتَنَاقِضاً كَمَا فَهِمَهُ البَعضُ أَشَارَ إِلَى بَيَانِهِ بِقَولِهِ: (وَمَعنَى الشَّيءِ) مُطلَقًا؛ لأَنَّ المصدرَ يُطلَقُ وَيُرَادُ البَعضُ أَشَارَ إِلَى بَيَانِهِ بِقَولِهِ: (وَمَعنَى الشَّيء) مُطلَقًا؛ لأَنَّ المصدرَ يُطلَقُ وَيُرَادُ بِهِ المشيئةُ، وَهَذَا لَا نِزَاعَ فِي وُجُودِهِ سَوَاءٌ كَانَ وُجُودُهُ وَاللهُ عَلَى، وَهُو مَن قَامَت بِهِ المشيئةُ، وَهَذَا لَا نِزَاعَ فِي وُجُودِهِ سَوَاءٌ كَانَ وُجُودُهُ وَاللهُ تَعَالَى: وَاللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَالَى اللهُ عَالَى اللهُ عَالَى المَعْولُ؛ أي: مُشَاءُ الوُجُودِ، وَعَلَيهِ قَولُهُ تَعَالَى: ﴿ الرَعَدَ: ١٦]؛ أي: كُلِّ مُشَاءٍ، وَاللهُ تَعَالَى أَعلَمُ.

(الثَّابِتُ)؛ أي: الموجُودُ المتَحَقِّقُ خَارِجاً، قَالَ تَعَالَى: ﴿ هَيِّنٌ وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا ﴾ [مريم: ٩] فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ قَبلَ الخَلقِ لَا يُسَمَّى شَيئًا، فَفِيهِ إِشَارَةٌ لِرَدِّ قَولِ المُعتَزِلَةِ القَائِلِينَ بِأَنَّ المعدُومَ شَيءٌ.

قَولُهُ: (بِلَا جِسم) الجِسمُ: مَا تَرَكَّبَ مِن جَوهَرَينِ فَأَكثَرَ وهذا هو المشهور، وَقَالَ الإِمَامُ النُّورُ الصَّابُونِيُّ: إِلَّا أَنَّ المُحَقِّقِينَ مِن أَصحَابِنَا رَحِمَهُم اللهُ تَعَالَى اختَارُوا فِي حَدِّ الجِسمِ قَولَهُم: الجِسمُ هُوَ المُجتَمِعَانِ فَصَاعِداً، أَو المُؤتَلِفَانِ فَصَاعِداً، وَهَذَا

⁽١) ينظر: «التوحيد» للماتُريديِّ (ص: ٤٠).

⁽٢) ينظر: «الكليات» لأبي البقاء (ص: ٧٥٢).

هُوَ الْحَدُّ الصَّحِيحُ. اهِ، «الكِفَايَة»، وَاللهُ جَلَّ شَأَنْهُ لَيسَ بِجِسمٍ؛ لأَنَّ كُلَّ جِسمٍ مُوكَبُّ، وَكُلَّ مُرَكَّبٍ حَادِثٌ، وَكُلَّ حَادِثٍ مُحْتَاجٌ إِلَى مُحْدِثٍ، مُنقَسِمٌ، وَكُلَّ مُنقَسِمٍ مُرَكَّبٌ، وَكُلَّ مُركَّبٍ حَادِثٌ، وَكُلَّ حَادِثٍ مُحْتَاجٌ إِلَى مُحْدِثٍ، مُنقَسِمٌ، وَاللهُ سُبحَانَهُ قَدِيمٌ غَنيٌ وَاجِبُ ثُمَّ هُوَ مُتَحَيِّزٌ، وَالتَّحَيُّزُ دَلِيلُ الإِفتِقَارِ وَالْحُدُوثِ، وَاللهُ سُبحَانَهُ قَدِيمٌ غَنيٌ وَاجِبُ اللهُ مُو مُن كَلامِهِ ﴿ وَلَي كَلامِهِ اللهُ مَا المَجَسِّمَةِ فِي اعتِقَادِهِم أَنَّ اللهُ تَعَالَى جِسمٌ، تَعَالَى اللهُ عَن قَولِم عُلُوّاً كَبِيراً.

قُولُهُ: (وَلَا جَوهَرِ) وَهُوَ الجُزُّ الذِي لَا يَتَجَزَّأً، وَمِنهُ تَتَرَكَّبُ الأَجسَامُ، وَاللهُ تَعَالَى لَيسَ بِجَوهَرِ؛ لأَنَّ الجَوْهَرَ مَحَلُّ العَرَضِ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا فِي جِهَةٍ، وَمَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ حَادِثاً مُفتَقِراً كَمَا سَبَق، وَفِي كَلَامِهِ ﴿ رَدُّ عَلَى النَّصَارَى وَالكَرَّامِيَّةِ الذِينَ يُطلِقُونَ عَلَى البَارِي سُبحَانَهُ اسمَ الجَوهَرِ.

قُولُهُ: (وَلَا عَرَض) هُوَ مَا يَستَحِيلُ بَقَاؤُهُ، وَأَمَّا تَعرِيفُهُ بِأَنَّهُ الذِي يَستَدعِي وُجُودُهُ مَكَلًا، أَو أَنَّهُ مَا يَقُومُ بِالغَيرِ: فَهُو تَعرِيفٌ لِلمُعتزِلَةِ، وَهَو تَعرِيفٌ بِأُوصَافِهِ وَلُوازِمِهِ، وَإِنَّهَا صَحَّ مَا عَرَّفنَاهُ بِهِ؛ لأَنَّ لَفظَهُ يُنْبِئُ عَنهُ كَمَا نَبَّهَ عَليَهِ فِي «التَّبصِرَةِ» (١٠).

قُولُهُ: (وَلَا حَدَّلَهُ) الحَدُّ: مَا يَكُونُ بَينَ مِقدَارَينِ، وَيَكُونُ مُنْتَهَىً لأَحَدِهِمَا، وَهُوَ دَلِيلُ الجِسمِيَّةِ، وَهُوَ مُستَحِيلٌ عَلَيهِ سُبحَانَهُ، وَفِيهِ رَدُّ عَلَى الحَشَوِيَّةِ وَالكَرَّامِيَّةِ بِأَنَّ مَعبُودَهُم مُتَنَاهٍ مِن جِهَةِ العَرشِ فَقَط، أم مِن جَمِيعِ الجِهَاتِ؟ وَصَوَّبَ هَذَا الأَخِيرَ ابنُ تَيمِيَّةَ، وَهِيَ إِحدَى طَامَّاتِهِ ".

وَلَمَّا كَانَ اللهُ تَعَالَى وَاجِبَ الوُجُودِ وَهُوَ لَا جُزءَ لَهُ، وَكَانَت المَاهِيَّةُ هِيَ المَجَانَسَةَ لِلأَشيَاءِ؛ لأَنَّهَا مَأْخُوذَةٌ مِن قَولِ: «مَا هُوَ»؛ أي: مِن أيِّ جِنسٍ هُوَ، وَالمَجَانَسَةُ تُوجِبُ التَّمَايُزَ عَنِ الْمُتَجانِسَاتِ بِفُصُولٍ، مِمَّا هُوَ دَلِيلُ التَّرَكُّبِ، وَهُوَ وَالمَجَانَسَةُ تُوجِبُ التَّمَايُزَ عَنِ الْمُتَجانِسَاتِ بِفُصُولٍ، مِمَّا هُوَ دَلِيلُ التَّرَكُّبِ، وَهُوَ

⁽١) ينظر: «تبصرة الأدلة» للنسفى (١/ ١٨٧).

⁽٢) ينظر: «بيان تلبيس الجهمية» لابن تيمية (٢/ ١٧١ - ١٧٤).

دَلِيلُ الإحتِيَاجِ، استَحَالَ ذَلكَ عَلَى البَارِي شُبحَانَه، وَمِن هُنَا كَانَ جَوَابُ مُوسَى عَلَيهِ السَّلَامُ حِينَ سَأَلَهُ فِرعَونُ: ﴿وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينِ﴾ [الشعراء: ٢٣] قُولَهُ: ﴿رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِن كُنتُم مُّوقِنِين﴾ [الشعراء: ٢٤]، فَفِرعَونُ لَعَنَهُ اللهُ سَأَلَهُ عَنِ المَاهِيَّةِ وَالجِنسِ وَالجَوهَرِ، فَأَظهَرَ مُوسَى عَلَيهِ السَّلَامُ جَهلَهُ بِالإعرَاضِ عَن حَقِيْقَةِ سُؤَالِهِ لِفَسَادِهِ، وَأَجَابَهُ بِاللَّوَازِمِ الجَلِيَّةِ وَأَظْهَرِ خَوَاصِّهِ وَآثَارِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِن وَاضِحٍ إِلَى أُوضَحَ، فَالأُولى: ﴿رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ [الشعراء: ٢٤]، وَالثَّانِيَةُ: ﴿رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الأَوَّلِينِ ﴾ [الشعراء: ٢٦]، وَالثَّالِثَةُ: ﴿رَبُّ المُشْرِقِ وَالمُغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا ﴾ [الشعراء: ٢٨]، وَهِيَ طَرِيقَةُ الخَلِيلِ عَلَيهِ السَّلَامُ نَفسُهَا، فَقَالَ فِرعَونُ: ﴿إِنَّ رَسُولَكُمُ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمْجْنُونَ﴾ [الشعراء: ٢٧]؛ يَعنِي أَنَّ مُوسَى عَلَيهِ السَّلَامُ وَحَاشَاهُ مِن ذَلِكَ لَا يَفْهَمُ السُّؤَالَ فَضلَاً عَنِ الجَوَابِ حَيثُ قَالَ لَمِن حَولَهُ: أَلَا تَستَمِعُونَ جَوَابَهُ، أَسأَلُهُ عَن حَقِيقَتِهِ وَمَاهِيَّتِهِ وَهُوَ يَذكُرُ أَفعَالَهُ وَآثَارَهُ، وَتَعرِيفُ الماهِيَّةِ بِلَوَازِمِهَا لَا يُفِيدُ الوُقُوفَ عَلَى حَقِيقَتِهَا، فَلَمَّا رَأَى مُوسَى جَهِلَ فِرعَونَ وَتَعَنَّتُهُ قَالَ لَهُ: ﴿ رَبُّ الْمُشْرِقِ وَالْمُغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِن كُنتُمْ تَعْقِلُون ﴾ [الشعراء: ٢٨]، فَكَأَنَّهُ قَالَ لَهُ إِن كُنتَ مِنَ العُقَلَاءِ عَرَفتَ أَنَّهُ لَا جَوَابَ عَن سُؤَالِكَ فَوقَ مَا ذَكَرتُ لَكَ، وَمَا أَحسَنَ قُولَ إِمَام أَهلِ السُّنَّةِ أَبِي مَنصُورٍ الماتُرِيدِيِّ ١٠٠٠ إِن سَأَلَ سَائِلٌ عَنِ الله سُبِحَانَهُ بِ «مَا هُوَ؟» قُلنا: إِن أَرَدتَ مَا اسمُهُ؟ فَاللهُ الرَّحَنُ، وَإِن أَرَدتَ مَا صِفتُهُ؟ فَسَمِيعٌ بَصِيرٌ، وَإِن أَرَدتَ مَا فِعلُهُ؟ فَخَلَقُ المخلُوقَاتِ وَوَضعُ كُلِّ شَيءٍ مَوضِعَهُ، وَإِن أَرَدتَ مَا مَاهيَّتُهُ؟ فَهُوَ مُتَعَالٍ عَنِ المثَالِ وَالجِنسِ. اهـ. «التوحيد» باختصار (۱)

قَولُهُ: (وَلَا ضِدَّ لَهُ)؛ أي: لَا نَظِيرَ وَلَا كُفْءَ لَهُ، وَأَصلُهُ كُلُّ شَيءٍ ضَادَّ شَيئًا

⁽١) ينظر: (() للماتُريديِّ (ص: ١٠٧).

لَيَعْلِبَهُ، كَمَا فِي «العَين» (١٠ ثُمَّ الضِّدَّانِ اصطِلاحاً لا يَكُونانِ إِلَّا عَرَضَينِ تَحتَ جِنسٍ وَاحِدٍ، فَإِذَا وَاحِدٍ وَلا بُدَّ، والتَّضَادُّ: هُوَ اقتِسَامُ الشَّيئينِ طَرَفِي البُعدِ تَحتَ جِنسٍ وَاحِدٍ، فَإِذَا وقع أَحَدُ الضِّدَّينِ ارتَفَعَ الآخرُ. اهـ، أفاده ابن حزم في «الفصل» (١٠).

قَولُهُ: (وَلَا نِدَّ) النِّدُّ: مَا كَانَ مِثلَ الشَّيءِ يُضَادُّهُ فِي أُمُورِهِ فهو الضِّدُّ والشَّبهُ، وَخُصَّ بِالْمَاثِلِ فِي الذَّاتِ.

قُولُهُ: (وَلَا مِثْلَ لَهُ)؛ أي: لَا مِثْلَ لَهُ فِي ذَاتِهِ وَصِفَاتِه، وَهُو أَعَمُّ الأَلفَاظِ المُوضُوعَةِ لِلمُشَابَهَةِ، فَهُو مَا يُسَاوِيهِ فِي جَمِيعِ أُوصَافِهِ، وَلَم يَتَجَاسَرْ أَحَدُّ مِنَ الْحَلَائِقِ عَلَى المُسَابَهَةِ، فَهُو مَا يُسَاوِيهِ في جَمِيعِ أُوصَافِهِ، وَلَم يَتَجَاسَرْ أَحَدُّ مِنَ الحَلَائِقِ عَلَى عَلَى إِثْبَاتِ المثلِ المُطلَقِ لله تَعَالَى، فَالنَّدُّ أَخصُّ مِن المثلِ؛ لأنَّ المثلَ ما شَابَهَهُ في كلِّ صفاتِه، وَالنَّذُ مَا شَابَهَهُ في أَفْعَالِهِ.

قَدَّمَ فَ الْمَتْنِيهَ هُ تَعَالَى عَنِ المَثْلِ وَأَخَويهِ الْبُبَيِّنَ أَنَّ مَا وَرَدَ مِنَ الْمَتَسَابِهِ لَيسَ عَلَى ظَاهِرِهِ فَقَالَ: (وَلَهُ يَدُ، وَوَجَهٌ، وَنَفْسُ كَمَا ذَكَرَه اللهُ تَعَالَى فِي القُرآنِ) الكَافُ في قَولِهِ فَ اللهِ عَلَى: "كَمَا ذَكَرهُ اللهُ تَعَالَى» صِفَةٌ لَمِصدَرٍ مَحَذُوفٍ وأي: نُثِبتُ لَهُ تَعَالَى هَذِهِ في قَولِهِ فَ الرَّبَاتَ المُعَاثِلاً لَمَا ذَكَرهُ اللهُ تَعَالَى» صِفَةٌ لَمِصدَرٍ مَحَذُو وَنِ زِيادَةٍ بِالتَّشبيهِ وَلا نُقصَانٍ الصِّفَاتِ إِثْبَاتَ المُعَاثِلاً لَمَا ذَكَرهُ سُبحَانَهُ في القُرآنِ دُونَ زِيادَةٍ بِالتَّشبيهِ وَلا نُقصَانٍ بِالتَّعطِيلِ، وَهُ وَ مَعنى المَهَاثَلَةِ في الكَافِ المذكورةِ، وَهَذَا هُوَ التَّفُويضُ الذِي أَجْعَ عَلَيهِ أَهلُ السُّنَةِ، وَيُنكِرهُ أَهلُ البِدْعَةِ، دَلِيلُنا قَولُهُ تَعَالَى: ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ عَلَيهِ أَهلُ السُّنَةِ، وَيُنكِرهُ أَهلُ البِدْعَةِ، دَلِيلُنا قَولُهُ تَعَالَى: ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ عَلَيهِ أَهلُ السُّنَةِ، وَيُنكِرهُ أَهلُ البِدْعَةِ، دَلِيلُنا قَولُهُ تَعَالَى: ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ عَلَيهِ أَهلُ السُّنَةِ، وَيُنكِرهُ أَهلُ البِدْعَةِ، دَلِيلُنا قَولُهُ تَعَالَى: ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ عَلَيهُ وَلُهُ اللهُ عَلَيه وَلَهُ وَلَهُ اللهُ عَلَى اللهُ عليه وَيُنكِرهُ أَهلُ اللهُ عَلَهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَهُ وَلَا رَسُولُ اللهُ صَلَى اللهُ عليه وسلم: "إِنَّ الْقُرْآنَ لَمْ يَنْزِلْ يُكَذِّبُ بَعْضُهُ بَعْضُهُ اللهُ عَلَهُ وَلِهُ الْمُ الْمُ الْمُ أَحْدُلُ الْ عَلْهُ اللهِ عَلَهُ وَلَا عَالِمُ اللهِ عَلَهُ اللهُ عَلَهُ وَلَا لَا عَالَمُ اللهُ عَلَهُ وَلَا عَمْلُوا بِهِ، وَمَا جَهِلْتُمْ مِنْهُ، فَرُدُّوهُ إِلَى عَالِمِهُ الللهُ الْمُأْمُ الْمُ أَحْدُلُوا إِلَى عَالْمُ اللْمُ الْمُ الْمُولِي اللهُ الْمُعَلِيةِ الْمُؤْلُوا إِلَهُ وَا عَمَلُوا إِلَى عَالْمُ الْمُؤْلُوا إِلَهُ عَالَمُ اللْمُ اللهُ الْمُؤْلُولُ اللهُ الْمُعُلِقُولُ الللهُ اللهُ الْمُؤْلُولُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الْمُؤُلُوا اللهُ الْمُؤْلُولُ اللهُ الْمُؤْلُولُ اللهُ الْمُؤُلُولُ اللهُ اللهُ الْمُؤْلُولُ اللهُ اللّهُ اللهُ الْمُؤْلُولُ الللهُ اللّهُ اللهُ الْمُؤْلُولُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ ا

⁽١) ينظر: «العين» للخليل (٧/ ٦).

⁽٢) ينظر: «الفصل» لابن حزم (١/ ١٧).

⁽٣) «مسند الإمام أحمد» (٢٠٧٢).

وهو حديثٌ صحيحٌ، وفي رواية ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني»، والطبراني في «الأوسط» قال: «وما تشابه عليكم فآمنوا به» (١٠).

و وَقَالَ أُبَيُّ بِنُ كَعبٍ ﴿ قَالَ اللهِ مَا اسْتَبَانَ مِنهُ فَاعمَلْ بِهِ، وَمَا اشْتَبَهَ عَلَيكَ فَآمِن بِهِ، وَكِلْهُ إِلَى عَالِمِهِ . رَوَاهُ ابنُ أَبِي شَيبَةَ (٢).

وَقَالَ الإِمَامُ الطَّحَاوِيُّ: فَهَكَذَا يَكُونُ أَهلُ الحَقِّ فِي الْمَتَشَابِهِ مِنَ القُرآنِ يَرُدُّونَهُ إِلَى عَالِهِ وَهُوَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ، ثُمَّ يَلتَمِسُونَ تَأْوِيلَهُ مِنَ المُحكَمَاتِ اللَّاتِي هُنَّ أُمُّ الكِتَابِ، فَإِن وَجَدُوهُ فِيهَا كَمَا يَعمَلُونَ بِالمُحكَمَاتِ، وَإِن لَم يَجِدُوهُ فِيهَا لِتَقصِيرِ فَإِن وَجَدُوهُ فِيهَا عَمِلُوا بِهِ كَمَا يَعمَلُونَ بِالمُحكَمَاتِ، وَإِن لَم يَجِدُوهُ فِيهَا لِتَقصِيرِ عَنهُ لَم يَتَجَاوَزُوا فِي ذَلِكَ الإِيمَانَ بِهِ، وَرَدَّ حَقِيقَتِهِ إِلَى الله عَزَّ وَجَلَّ. اهـ (٣).

ثُمَّ فَرَّعَ ﴿ عَلَى ذَلِكَ فَقَالَ: (فَهَا ذَكَرَهُ اللهُ تَعَالَى فِي القُرآنِ مِن ذِكْرِ الوَجْهِ وَالْيَدِ وَالنَّفْسِ فَهُو لَهُ صِفَاتٌ بِلَا كَيْفٍ) وَذَلِكَ كَقُولِهِ تَعَالَ: ﴿ وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ﴾ [الرحن: ٢٧]، وَقُولِهِ صُفَاتٌ بِلَا كَيْفٍ وَقُولِهِ جَلَّ شَأَنُهُ: [الرحن: ٢٧]، وَقُولِهِ جَلَّ شَأَنُهُ: ﴿ لِلَا خَلَقْتُ بِيدَيَّ ﴾ [ص: ٢٥]، وقُولِهِ: ﴿ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلاَ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ﴾ [المائدة: ٢١٦]؛ أي: نُقِرُ بِهَا ذُكِرَ فِي القُرْآنِ مِنَ اليدِ وَالوَجْهِ وَغَيرِهِمَا صِفَاتٍ سَمعًا، وَنَنفِي مَا يُوهِمُهُ الظَّاهِرُ مِنَ الجَارِحَةِ وَالجِسمِ عَقلاً، فَنكُونُ بِذَلِكَ قَد جَمَعنا بَينَ العَقلِ وَالنَقْهِمِ عَنِ الله تَعَالَى.

قَالَ إِمَامُ الْمُدَى ﴿ وَأَمَّا الْأَصلُ عِندَنَا فِي ذَلِكَ أَنَّ اللهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [الشورى: ١١]، فَنَفَى عَن نَفسِهِ شَبَهَ خَلقِهِ، وَقَد بَيَّنَا أَنَّهُ فِي فِعْلِهِ وَصِفَتِهِ مُتَعَالٍ عَنِ الْأَشْبَاهِ، فَيَجِبُ القَولُ بِ ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ [طه: ٥] عَلَى مَا

⁽١) «الآحاد والمثاني» (٨١٢)، و «المعجم الأوسط» (١٥٥)، واللفظ للأول.

⁽۲) «مصنف ابن أبي شيبة» (۳۰۰۳۲).

⁽٣) ينظر: «شرح مشكل الآثار» للطحاوي (٦/ ٣٣٨).

جَاءَ بِهِ التَّنزِيلُ وَثَبَتَ ذَلِكَ فِي العَقلِ، ثُمَّ لَا نَقطَعُ تَأْوِيلَهُ عَلَى شَيءٍ لِاحتِمَالِهِ غَيرَهُ مِمَّا ذَكَرَنَا، وَاحتِمَالِهِ أَيضًا مَا لَم يَبلُغْنَا مِمَّا يُعلَمُ أَنَّهُ غَيرُ مُحتَمِلٍ شَبهَ الحَلقِ، وَنُؤمِنُ بِمَا أَرَاهَ اللهُ بِهِ، وَكَذَلِكَ فِي كُلِّ أَمرٍ ثَبَتَ التَّنزِيلُ فِيهِ نَحوَ الرُّؤيّةِ وَغَيرِ ذَلِكَ، يَجِبُ نَفيُ الشَّبهِ اللهُ بِهِ، وَكَذَلِكَ فِي كُلِّ أَمرٍ ثَبَتَ التَّنزِيلُ فِيهِ نَحوَ الرُّؤيّةِ وَغَيرِ ذَلِكَ، يَجِبُ نَفيُ الشَّبهِ عَنهُ، وَالإِيهَانُ بِهَا أَرَادَهُ مِن غَيرِ تَحقِيقِ شَيءٍ دُونَ شَيءٍ. اهـ (١)

وَقُولُ الإِمَامِ ﴿ الْإِمَامِ ﴿ اللَّهِ كَيْفٍ الْجِنسِ الكَيْفِ؛ لأَنَّ ﴿ لَا ﴾ نَافِيَةٌ لِلجِنسِ، وَجَرَّت لِدُخُولِ البَاءِ، وَنَفَيُ الجِنسِ يَقْتَضِي نَفي جَمِيعِ أَفْرَادِهِ بِحَيثُ لَا يَحُرُجُ عَنهُ فَرْدٌ، وَالتَّقدِيرُ: لَا مِن كَيْفٍ، وَ «مِنْ » لِلابتِدَاءِ، وَمَعنَاهُ انتِفَاءُ الكَيْفِ مِن أَوَّلِ الجِنسِ إِلَى آخِرِهِ، فَتَقيِيدُ النَّكِرَةِ المنفِيَّةِ بِصِفَةِ المعلُومِيَّةِ كَمَا يَفْعَلُهُ الْحَشُويَّةُ جَهلٌ وَضَلَالٌ، وَإِبطَالٌ لَمِعنَى «لا».

قَالَ الإِمَامُ فَخرُ الإِسلَامِ البَرْدَوِيُّ: وَكَذَلِكَ إِثْبَاتُ اليَدِ حَقَّ عِندَنَا مَعلُومٌ بِأَصلِهِ، مُتَشَابِهُ بِوَصفِهِ، وَلَن يَجُوزَ إِبطَالُ الأَصلِ بِالعَجزِ عَن إِدرَاكِ الوَصفِ، وَإِنَّمَا ضَلَّتِ المعتَزِلَةُ مِن هَذَا الوَجِهِ، فَإِنَّهُم رَدُّوا الأُصُولِ لِجَهلِهِم بِالصِّفَاتِ فَصَارُوا مُعَطِّلَةً اهـ (٢). هَذَا هُوَ مَذَهَبُنَا أَهلَ السُّنَّةِ لَا تَعطِيلَ وَلَا تَشبِية.

وَقَالَ العَلَّامَةُ عَلَاءُ الدِّينِ البُخَارِيُّ: اللهُ تَعَالَى يُوصَفُ بِصِفَةِ الوَجْهِ وَاليَدِ مَعَ تَنزِيهِ جَلَّ جَلَالُهُ عَنِ الصُّورَةِ وَالجَارِحَةِ إِلَّا أَنَّ إِثْبَاتَ الصُّورَةِ وَالجَارِحَةِ مُستَحِيلٌ، وَكَذَا إِثْبَاتُ الكَيفِيَّةِ. اهـ، (٣).

وَهَذَا نَصُّ بِأَنَّ إِثْبَاتَ الكَيفِيَّةِ مُستَحِيلٌ، وَلَا خِلَافَ فِيهِ عِندَ أَهلِ السُّنَّةِ، كَمَا قَالَ الإِمَامُ مَالِكُ: وَالكَيفُ غَيرُ مَعقُولٍ؛ أَي: مُستَحِيلٌ؛ لأَنَّ الْمُحَالَ لَا يُعقَلُ

⁽١) ينظر: «التوحيد» للماتُريديِّ (ص: ٧٤).

⁽٢) ينظر: «أصول البَزدَويِّ» (ص: ١٠).

⁽٣) ينظر: «كشف الأسرار» لعبد العزيز البخاري (١/ ٦٠).

وَلَا يُتَصَوَّرُ فِي العَقلِ وُجُودُهُ، وَبِهَذِهِ الكَلِمَةِ: «بِلَا كَيفٍ» اختَصَرَ الإِمَامُ ﴿ دَفْعَ التَّشبِيهِ وَالتَّمثِيلِ، وَالعَرَضِ، وَالجَارِحَةِ، وَالجِسمِ، وَالحُدُوثِ، وَذَلِكَ أَنَّ الكَيفَ مَيئَةٌ قَارَّةٌ فِي الجِسمِ، وَلَا تَكُونُ إِلَّا لِذِي صُورَةٍ، وَبَينَهَا وَبَينَ الجِسمِ تَلَازُمٌ عَقلِيٌّ لَا يُمكِنُ انفِكَاكُهُ، فَلَمَّا نَفَى الكَيفَ نَفَى لَوَازِمَهُ، فَالذِي كَيَّفَ الكَيْفَ كَيفَ يَتَّصِفُ يُمكِنُ انفِكَاكُهُ، فَلَمَّا نَفَى الكَيفَ نَفَى لَوَازِمَهُ، فَالذِي كَيَّفَ الكَيْفَ كَيفَ يَتَّصِفُ بِالكَيفِ؟!، وَبِهِ يَظَهَرُ مَا يَلزَمُ مَن يُشِتُ الكَيفَ.

قُولُهُ: (وَلَا يُقَالُ: يَدُهُ قُدْرَتُهُ، أَو نِعْمَتُهُ) نَهِيٌ فِي صُورَةِ النَّفِي، وَمَنعٌ لِحَصِرِ الْمُبَدَأِ وَقَصرِهِ عَلَى الخَبْرِ؛ أَي: لَا يُقَالُ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الحَصْرِ، بِأَن يَقَالَ: إِنَّمَا مَعنَى لَا يُعَالُ أَلْكَ عَلَى سَبِيلِ الْحَصْرِ، بِأَن يَقَالَ: إِنَّمَا مَعنَى لَدِهِ نِعمَتُهُ لَا غَيرُ، وَأَنَّهَا لَيسَتْ هِي صِفَةً للله لا يُدُ الله الله هُو قَدرَتُهُ لَا غَيرُ، وَأَنَّهَا لَيسَتْ هِي صِفَةً لله تَعَالَى، وَعَلَّلَ المنْعَ بِقَولِهِ: (لأَنَّ فِيهِ)؛ أَي: في قَصْرِ المُبْدَأِ على الخبر (إبطالَ الصَّفَةِ)؛ لأَنَّ القَصْرَ إِثِبَاتُ الحُكمِ لِلمَذكُورِ وَنَفيهُ عَمَّا عَدَاهُ، فَإِذَا قِيلَ: يَدُهُ تَعَالَى هِي قُدرَتُهُ لَا عَيرُ، وَنَفياً لِأَيِّ مَعنى غيرِهِ عِمَا أَلُو نِعمَتُهُ كَانَ هَذَا قَصَراً لِمِنَا لِلْمَذينِ المعنينِ عَلَى اليَدِ لَا غَيرُ، وَنَفياً لِأَيِّ مَعنَى غيرِهِ عِمَا أَلُو لِنَفي أَن تَكُونَ اليَدُ صِفَةً لله تَعَالَى بِلَا كَيْفٍ كَمَا يَقُولُهُ السَّلَفُ ﴿ ...

قُولُهُ: (وَهُو قُولُ أَهلِ القَدرِ وَالإعتزالِ) بَيَانٌ لِلمُرَادِ مِن كَلَامِهِ؛ لأَنْنَا إِذَا عَلِمنَا مَذَهَبَ المُعتزِلَةِ عَلِمنَا لُزُوماً مُرَادَ الإِمَامِ، وَعَلِمنَا أَيضاً أَنَهُ هُ لَم يُرِدْ نَفي عَلَمنَا مَذَهَبَ المُعتزِلَةِ عَلِمنَا لُزُوماً مُرَادَ الإِمَامِ، وَعَلِمنَا أَيضاً أَنَهُ هُ لَم يُرِدْ نَفي مُطلَقِ التَّأوِيلِ وَلَا المَنْعَ مِنهُ، خِلَافاً لِمَا يُرَوِّجُهُ الحَشويَّةُ استِدلاً لاَ بِعِبَارِتِهِ هَذِهِ، كَيفَ وَعِبَارِتُهُ فَ مُكْتَسِيةٌ ثُوبَ التَّأوِيلِ، وَشَاهِدَةٌ عَلَيهِ بِالتَّعلِيلِ، نَطَقَ بِذَلِكَ قُولُهُ: «بِلا وَعَبَارِتُهُ فَ مُكْتَسِيةٌ ثُونَ الكَلِم عَن مَواضِعِهِ، وَيَقَوِّلُونَ الإِمَامُ مَالَم يَقُل، وَقَد كيفٍ »، لَكِنَّهُم بِهَذَا يُحَرِّفُونَ الكَلِم عَن مَواضِعِهِ، وَيَقَوِّلُونَ الإِمَامُ مَالَم يَقُل، وَقَد خَابَ مَنِ افْتَرَى، وَالإِمَامُ مَا لَهِذَا قَصَدَ وَلَا لِيثِلِهِ عَمَدَ، بَل مَفْهُومُ تَعلِيلِهِ مُشِينٌ للجَوَازِ؛ إِذ بِانتِفَاءِ العِلَّةِ ينتَفِي المعلُولُ، وَإِنَّمَا مَنعَ مِنْ تَأُويلِ المعتزِلَةِ بِتَعيِينِ المعنى للجَوَازِ؛ إِذ بِانتِفَاءِ العِلَّةِ ينتَفِي المعلُولُ، وَإِنَّمَا مَنعَ مِنْ تَأُويلِ المعتزِلَةِ بِتَعيِينِ المعنى وَقَصْرِهِ عَلَى المُؤَوَّلِ لِمَا فِيهِ مِن نَفي الصَّفَاتِ، فَهَا لَا يُبطِلُ الصَّفَةَ لَيسَ بِمَمنُوعٍ، وَهُو يَشمَلُ التَّوْمِيلَتِ؛ الإِجْمَالِيَّ وَالتَّفْصِيلِيَّ؛ لأَنَّ كُلَّا مِنهُمَا لاَ يُبطِلُهَا، أَمَّا الإِجْمَالِيُّ وَالتَّفْصِيلِيَّ؛ لأَنَّ كُلًا مِنهُمَا لاَ يُبطِلُهَا، أَمَّا الإِجْمَالِيُّ وَالتَّهُ صِيلِيَّةِ الْمُورِ يَشْمَلُ التَأُويلِ الْمُعْمَلِيَّ وَالتَّفْصِيلِيَّ؛ لأَنَّ كُلَّا مِنهُمَا لاَيُبطِلُهُا، أَمَّا الإِجْمَالِيُّ وَالتَّهُ صِيلِيَ الْمُؤْولِ لَلْ الْمُؤْولُ اللَّهُ وَلَى الْمُؤْولُ اللَّهُ وَلَا الْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمَالِ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمَالِهُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْم

فَإِنَّهُ يَنفِي ظَاهِرَ النَّصِّ، وَهُوَ الكَيفُ الذِي إِثبَاتُهُ إِثبَاتٌ لِلجَارِحَةِ وَالجِسمِيَّةِ لُزُومَا عَقلِيًّا دُونَ صَرفِهِ لَمِعنى مُوافِقِ لُغَةً وشَرعاً، وَهَذَا التَّاْوِيلُ تَكَرَّرَ كَثيراً فِي كَلامِ الإِمَامِ ﴿ وَهُو مَجُمَعٌ عَلَيهِ عِندَ أَهلِ السُّنَةِ، وَأَمَّا التَّفصِيلُيُّ: فَهُو صَرْفُ ظَاهِرِ النَّصِّ وَتَأُويلُ اللَّفظِ لَمِعنى يَحتمِلُهُ دُونَ قَطْعٍ بِأَنَّهُ عَينُ المرَادِ، وَهُو قُولُ بَعضِ النَّسَلَفِ وَجُمهُورِ الحَلَفِ، فَكُلُّ مِنَ الفَرِيقَينِ لَا يُعَيِّنُ المرَادَ فِي تَأْوِيلِهِ، وَالتَّاوِيلُ فِي اللَّهَ فِي التَّعدِيةِ، أَو مِنَ "الأَولِ وهُو الإنصِرَافُ، وَالتَّضعِيفُ فِيهِ لِلتَّعدِيةِ، أَو مِنَ "الأَيلِ "اللَّهُ فِي السَّعدِيةِ، أَو مِنَ "الأَيلِ وهُو الصَّرْفُ، وَيكُونُ التَّضعِيفُ لِلتَّكثِيرِ، وَاصطِلاَحَاً: تَرجِيحُ أَحِدِ مُحتَملَلاتِ وَهُو الصَّرْفُ، وَيكُونُ التَّضعِيفُ لِلتَّكثِيرِ، وَاصطِلاَحاً: تَرجِيحُ أَحِدِ مُحتَملَلاتِ اللَّهُ فِي الصَّرْفُ، وَيكُونُ التَّضعِيفُ لِلتَّكثِيرِ، وَاصطِلاَحاً: تَرجِيحُ أَحِدِ مُحتَملَلاتِ عَلَى اللَّهُ فِي السَّعَلِي اللَّهُ المَا التَّفسِيرُ؛ فَيكُونُ عَلَى القَطعِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللهُ تَعَالَى، وَأَمَّا التَّفسِيرُ؛ فَيكُونُ عَلَى القَطعِ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ الْذِي اللهُ إِللهُ اللهُ المَا التَعَلَقُ بِالدِّوايَةِ.

هَذَا؛ وَاعلَم -عَلَّمَنِي اللهُ تَعَالَى وَإِيَّاكَ- أَنَّ التَّأْوِيلَ لَيسَ مِن بَابِ العَقَائِدِ، بَل هُوَ مِن فُرُوعِ الفِقهِ، لِذَلِكَ نَقُولُ: جَائِزٌ أَو غَيرُ جَائِزٍ.

ثُمَّ بَعَدَ أَنْ مَنعَ مِن تَأْوِيلِ المُعتَزِلَةِ بَيَّنَ ﴿ مَنهَ مَذَهَبَ أَهلِ السُّنَّةِ مِنَ السَّلَفِ بِأَنَّ الْكِرَ صِفَةٌ لله تَعَالَى ؛ لأَنَّهُ وَصَفَ بِهَا نَفْسَهُ لَكِن لَا بِمَعنَى الجَارِحَةِ، فَقَالَ: (وَلَكِن يَدُهُ صِفَةٌ بِلَا كَيفٍ) مَا أَدَقَّ كَلَامَهُ ﴿ وَمَا أَحسَنَ اختصَارَهُ حَيثُ أَجَلَ الصِّفَةَ وَلَمَ يَدُكُرْ لَمَا مَعنَى ، مِمَّا يُشِيرُ إِلَى التَّفْويضِ وَأَنَّهَا مِمَّا لَا يُدرَكُ مَعناهَا وَلَا يُعلَمُ وَإِلَّا لَم يَذكُرْ لَمَا مَعنَى ، مِمَّا يُشِيرُ إِلَى التَّفْويضِ وَأَنَّهَا مِمَّا لَا يُدرَكُ مَعناهَا وَلَا يُعلَمُ وَإِلَّا لَم يَذكُرْ لَمَا مَعنَى ، مِمَّا يُشِيرُ إِلَى التَّفْويضِ وَأَنَّهَا مِمَّا لَا يُدرَكُ مَعناهَا وَلَا يُعلَمُ وَإِلَّا لَم يَكُنْ فِي الإِجَالِ فَائِدَةٌ ، وَإِنَّمَا أَثْبَتَهَا صِفَةً لِوَصْفِ الله تَعَالَى بِهَا نَفسَهُ ، وَلَمَّا كَانَ الظَّاهِرُ يَكُنْ فِي الإِجَالِ فَائِدَةٌ ، وَإِنَّمَا أَثْبَتَهَا صِفَةً لِوَصْفِ الله تَعَالَى بِهَا نَفسَهُ ، وَلَمَّا كَانَ الظَّاهِرُ يَكُنْ فِي الإِجَالِ فَائِدَةٌ ، وَإِنَّمَا أَثْبَتَهَا صِفَةً لِوَصْفِ الله تَعَالَى بِهَا نَفْسَهُ ، وَلَمَّ كَانَ الظَّاهِرُ يَكُنْ فِي الإِجْمَالِ فَائِدَةٌ ، وَإِنَّمَا أَثْبَتَهَا صِفَةً لِوصْفِ الله تَعَالَى بِهَا نَفْسَهُ ، وَلَمَا كَانَ الظَّاهِرُ وَالْحَقِيقَةُ مِنَ «اليد» يُوهِمُ الجَارِحَة وَهُو مُحَالٌ عَلَى البَارِي سُبحَانَهُ نَفَاهُ بِقُولِهِ: «بِلَا كَيْفِ إِلَيْ النَّهُ لَ فَلَ التَقْوَلُ مِن حَقِيقَةٍ وَيُعْ لَا يُدَلِّ مَا الْوَلَا لَا يُمْ كِنُ الْكَيْفِ وَالْجِسْمِ تَلَازُمَا عَقلِيًّا لَا يُمْكِنُ انْفِكَاكُهُ ، فَانتَقَلَ مِن حَقِيقَةٍ كَيْفُ الْكَيْفِ وَالْجِسْمِ تَلَازُمُا عَقلِيًّا لَا يُمْكِنُ الْفَكَاكُهُ ، فَانتَقَلَ مِن حَقِيقَةٍ

اليَّدِ وَهِيَ الجَارِحَة إِلَى المَجَازِ وَلَكِن لَم يَعَينَهُ، وَهَذَا النَّهِيُ لِلْكَيْفِ هُوَ مَا نَسَمَيهِ التَّأُويلَ الإِجَالِيَّ، وَقَد نَصَّ عَلَى مَا بَيَّنَاهُ بِقَولِهِ: «لَيسَت كَأَيدِي خَلقِهِ، لَيسَت بِجَارِحَةٍ». اهـ (۱) ثم استَمِعْ لِجُسنِ قَولِ الإِمَامِ حَمَّادِ بنِ الإِمَامِ الأَعظمِ أَبِي حَنِيفَة رَخِي اللهُ عَنهُمَا حَيثُ قَالَ: لَا نَفِرُ عَنِ الصِّفَةِ فِرَارَ جَهم، وَلَا نَصِفُهُ صِفَةَ مُقَاتِلِ رَضِيَ اللهُ عَنهُمَا حَيثُ قَالَ: لَا نَفِرُ عَنِ الصِّفَةِ فِرَارَ جَهم، وَلَا نَصِفُهُ صِفَةَ مُقَاتِلِ ابنِ سُلَيَانَ. اهـ، وَذَلِكَ أَنَّ جَهمَ بنَ صَفَوَانَ كَانَ مُعَطِّلًا، وَمُقَاتِلًا كَانَ مُشَبِّهًا، فَتَهَا بَلاً عَنْ مُشَبِّهًا،

وَقَصرُ الإِمَامِ المبتَدَأَ عَلَى الحَبَرِ بِقَولِهِ: "وَلَكِن يَدُهُ صِفَتُهُ بِلَا كَيفٍ" فيه إِثْبَاتُ الصِّفَةِ مَعَ نَفِي الكَيفِ، وَسُكُوتُهُ ﴿ عَن التَّفْصِيلِ لَا يَعنِي عَدَمَ جَوَازِهِ، وَسُكُوتُهُ ﴿ عَن التَّفْصِيلِ لَا يَعنِي عَدَمَ جَوَازِهِ، قَالَ العَلَامُ العَلَامُ البُخَارِيُّ: ثُمَّ الخَلَفُ مَعَ كَونِ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ _ أَي: التَّفويضِ قَالَ العَلَامَةُ العَلَامُ البُخَارِيُّ: ثُمَّ الخَلَفُ مَعَ كَونِ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ _ أَي: التَّفويضِ _ أَسلَمَ وَأَعَمَّ نَفْعاً عَدَلُوا عَنهَا، وَاشْتَغَلُوا بِتَأْوِيلِ المَتَشَابِهِ _ أَي: تَأْوِيلاً تَفصيليًّا وَاللَّهُورِ أَهلِ البَدَعِ وَالأَهوَاءِ بَعدَ انقِرَاضِ زَمَانِ السَّلَفِ وَتَمَسُّكِهِم _ أَي: أَهلِ وَلِطُهُورِ أَهلِ البَيْعَاتِ فِي إِثْبَاتِ مَذَاهِبِهِم الضَّالَّةِ، فَاضطرَّ الحَلَفُ إِلَى إِلزَامِهِم وَإِبطَالِ دَلاَئِهِم، فَاحتَاجُوا إِلَى التَّاوِيلِ. اهـ (''.

وقدْ مَرَّ بكَ قولُ رَسُولِ اللهِ ﷺ: ﴿إِنَّ الْقُرْآنَ لَمْ يَنْزِلْ يُكَذِّبُ بَعْضُهُ بَعْضاً، بَلْ يُصَدِّقُ بَعْضُهُ بَعْضاً، فَمَا عَرَفْتُمْ مِنْهُ، فَاعْمَلُوا بِهِ، وَمَا جَهِلْتُمْ مِنْهُ، فَرُدُّوهُ إِلَى عَالِمِهِ». وَمَا جَهِلْتُمْ مِنْهُ، فَرُدُّوهُ إِلَى عَالِمِهِ». رواهُ الإمامُ أحمدُ^(٣)، وهو حديثٌ صحيحٌ، وفي رواية ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني»، والطبراني في «الأوسط» قال: «وما تشابه عليكم فآمنوا به» (أ).

⁽١) ينظر: «الفقه الأبسط» للإمام أبي حنيفة (ص: ١٥٩).

⁽٢) ينظر: «كشف الأسرار» لعبد العزيز البخاري (١/٥٨).

⁽٣) «مسند الإمام أحمد» (٢٠٧٢).

⁽٤) «الآحاد والمثاني» (٨١٢)، و «المعجم الأوسط» (٥١٥)، واللفظ للأول.

سي في سيد في سيد البسد الأنسور سيد في سيد في سيد في سيد في سيد الأنسور

وقولُ أُبِيِّ بنِ كَعبٍ ﴿ تَكتابُ الله مَا استَبَانَ مِنهُ فَاعمَل بِهِ، وَمَا اشْتَبَهَ عَلَيكَ فَآمِن بِهِ وَكِلهُ إِلَى عَالِمِهِ، رَوَاهُ ابنُ أَبِي شَيبَةَ (()، وَهُوَ يُبطِلُ قُولَ أَهلِ البِدعَةِ فِي إِنكَارِ تَفْوِيضِ المَتَشَابِهِ إِلَى الله عَزَّ وَجَلَّ وَجَعلِهِ مِن شَرِّ الأَقْوَالِ.

-200-200-200

⁽۱) «مصنف ابن أبي شيبة» (۳۰۰۳۲).

ابيانُ أنَّهُ سُبحانَهُ قَدَّرَ الأَشْياءَ وقَضَاهَا]

قُولُهُ: (وَهُوَ الذِي قَدَّرَ الْأَشَيَاءَ وَقَضَاهَا) الوَاوُ فِي قَولِهِ: «وَهُوَ» حَالِيَّةٌ، وَهَذَا كَالتَّعلِيلِ لِمَا أَثْبَتَهُ فَكَأَنَّهُ قَالَ: كَيفَ لَا يَكُونُ عَالِمًا بِالأَشيَاءِ فِي الأَزلِ وَهُو الَّذِي قَدَّرَهَا وَقَضَاهَا؛ لأَنَّ تَقدِيرَهَا وَقَضَاءَهَا لَا يَكُونُ إِلَّا قَبلَ وُقُوعِهَا وَلَا يَكُونَانِ إِلَّا قَبَلَ وُقُوعِهَا وَلَا يَكُونَانِ إِلَّا قَدَرَهَا وَقَضَاهَا؛ لأَنَّ تَقدِيرَهَا وَقَضَاءَهَا لَا يَكُونُ إِلَّا قَبلَ وُقُوعِهَا وَلَا يَكُونَانِ إِلَّا فَذَرَهَا وَقَضَاهَا؛ كُلُّ مَوجُودٍ مِن جَوهَرٍ أَو عَرَضٍ، وَفِي كَلَامِهِ ﴿ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ بِعِلْمٍ، وَالأَشْيَاءُ كُلُّ مَوجُودٍ مِن جَوهَرٍ أَو عَرَضٍ، وَفِي كَلَامِهِ اللَّهُ إِلَى أَنَّ أَفَعَالَ العِبَادِ لَمَا كَانَت بِتَقدِيرِهِ تَعَالَى كَانَت عَلَوقَةً وَمَقْضِيَّةً لَهُ، فَفِيهِ رَدُّ عَلَى المُعَتزِلَةِ بِخَلْقِ الأَفْعَالِ.

قُولُهُ: (وَلَا يَكُونُ فِي الدُّنيَا وَالآخِرَةِ شَي عُ إِلَّا بِمَشِيئَتِهِ وَعِلْمِهِ وَقَضَائِهِ وَقَدَرِهِ وَكَتْبِهِ فِي اللَّوحِ المَحفُوظِ) قَولُهُ: «شَيءٌ» نَكِرَةٌ في سِيَاقِ النَّفي، فَتَعُمُّ كُلَّ مَوْجُودٍ عَرَضًا أَو عَيْناً، طَاعَةً أَو مَعْصِيَةً، وَقَولُهُ: «كَتبِهِ» مَصْدَرُ «كَتبَ»، وقَالَ ﴿ وَقَالَ ﴿ اللّهِ صِيّة »: وَتَقدِيرُ الخيرِ وَالشَّرِّ مِنَ الله تَعَالَى؛ لأَنَّهُ لَو زَعَمَ أَحَدٌ أَنَّ تَقدِيرَ الخيرِ وَالشَّرِ مِنَ الله تَعَالَى؛ لأَنَّهُ لَو زَعَمَ أَحَدٌ أَنَّ تَقدِيرَ الخيرِ وَالشَّرِ مِنَ الله تَعَالَى وَبَطَلَ تَوحِيدُهُ، وَنُقِرُ بِأَنَّ الأَعْمَالَ ثَلاَثَةٌ: وَالشَّرِ مِن غَيرِهِ، لَصَارَ كَافِرًا بِالله تَعَالَى وَبَطَلَ تَوحِيدُهُ، وَنُقِرُ بِأَنَّ الأَعْمَالَ ثَلاَثَةٌ: وَلَيْتُهِ، وَفَضِيلَةٌ، وَمَعْصِيةٌ، فَالفَرِيضَةُ بِأَمْرِ الله تَعَالَى وَمَشِيئَتِهِ، وَحَجَبَّتِهِ، وَرِضَاهُ، وَقَضَائِهِ، وَقَولِيقِهِ، وَكِتَابَتِهِ فِي اللَّوحِ المحفُوظِ، وَقَضَائِهِ، وَقَدَرِهِ، وَحُكمِهِ، وَعِلْمِهِ، وَتَولِيقِهِ، وَكِتَابَتِهِ فِي اللَّوحِ المحفُوظِ، وَقَلْمِهِ، وَقَدَرِهِ، وَحُكمِهِ، وَعِلْمِه، وَتَولِيقِهِ، وَعِلْمِه، وَتَولِيقِهِ، وَكِتَابَتِهِ فِي اللَّوحِ المحفُوظِ، وَقَدَرِه، وَحُكمِه، وَعِلْمِه، وَتَولِيقِهِ، وَعَلْمِه، وَتَولِيقِهِ، وَعَلْمِهِ، وَعَلْمِه، وَتَولِيقِهِ، وَيَقْمَانُهُ الإَيْجَابُ و وَكَيْلِقِهِ، وَعِلْمِه، وَتَولِيقِهِ، وَيَقْفَائِهِ لَا رِضَاهُ، وَيَقَدِيرِهِ لَا بِتَوفِيقِهِ، وَبِخِذْلَانِهِ وَعِلْمِه، وَكَابَتِهِ فِي اللَّوحِ المحفُوظِ، الهِ اللَّوحِ المحفُوظِ، وَيَقْدِيرِهِ لَا بِتَوفِيقِهِ، وَبِخِذْلَانِهِ وَعِلْمِه، وَكَونَ بِمَشِيئَتِهِ لَا اللَّوحِ المحفُوظِ، وَيَقْدِيرِهِ لَا بِتَوفِيقِهِ، وَبِخَذْلَانِهِ وَعِلْمِه، وَكَابَتِهِ فِي اللَّوحِ المحفُوظِ، اللَّورَ المَعْولِ اللهُ تَعَالَى، وَلَكِن بِمَشِيئَتِهِ فِي اللَّورِ المَعْمُ اللهِ اللَّورَةُ وَيَقْهُ وَالْمَاهُ الْعَلَقِهُ وَالْمَنْتِهُ اللَّهِ اللَّومِ المَفْوطِ، وَالْمَعُونِ اللهُ اللَّهُ اللَّهُ

⁽١) ينظر: «وصية الإمام أبي حنيفة» (ص: ١٥).

قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَ لُ كُلَّ مِّنْ عِندِ اللّهِ ﴾ [انساء: ٢٨]، وقَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلاَ رَطْبٍ وَلاَ يَابِسٍ إِلاَّ فِي أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِين ﴾ [يس: ٢١]، وقَالَ جَلَّ شَانُهُ: ﴿ وَلاَ رَطْبٍ وَلاَ يَابِسٍ إِلاَّ فِي الْحَصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِين ﴾ [الانعام: ٩٥]، وقَالَ جَلَّ جُلَالُهُ: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَر ﴾ [القمر: ٤٩]، وقَالَ تعالى: ﴿ قُل لَّن يُصِيبِنَا إِلاَّ مَا كَتَبَ اللّهُ لَنَا ﴾ [التربة: ١٥]؛ أي: مَا قَدَّرَهُ وقَضَاهُ، وقَالَ سُبحَانَهُ: ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَتِ * مِن شَرِّ مَا خَلَق ﴾ [الفلق: ١-٢]، فَذَلَّ عَلَى وَقَالَ سُبحَانَهُ: ﴿ مَا أَصَابَ مِن مُصِيبَةٍ فِي الأَرْضِ وَلاَ فِي أَنْ مِنَا حُلَق اللهُ تَعَالَى شَرَّا مَا وَقَالَ سُبحَانَهُ: ﴿ مَا أَصَابَ مِن مُصِيبَةٍ فِي الأَرْضِ وَلاَ فِي أَنْ مُنَا عَلَى اللّهُ مِن مَنْ عَبْلِ أَن نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللّهِ يَسِير ﴾ [الخديد: ٢٧]، وقَالَ الغَفلَة تَعَالَى: ﴿ وَلاَ تُعِلِعُ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا ﴾ [الكهف: ٢٨]؛ أي: خَلَقنَا الغَفلَة تَعَالَى: ﴿ وَلاَ تُعْلِ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا ﴾ [الكهف: ٢٨]؛ أي: خَلَقنَا الغَفلَة وَلِكُ مِن قَائِلٍ: ﴿ وَلَهُ مَا سَكَنَ فِي اللّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ [الأنعام: ٢١]، وَفِي كَلامِ وَالشَّرِ، وَقِالَ عَزَ مِن قَائِلٍ: ﴿ وَلَهُ مَا سَكَنَ فِي اللّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ [الأنعام: ٢٢]، وَفِي كَلامِ وَلِيمَامٍ ﴾ رَدُّ عَلَى مَنْ قَالَ مِنَ المُعَتَزِلَة بِعَدَمِ مَشِيئَةِ الله تَعَالَى لِلمُبَاحَاتِ وَالكُفْرِ وَالشَّرِ، وَفِيهِ تَعْهِيدٌ لِلكَلَامِ عَلَى خَلْقِ أَفْعَالِ العِبَادِ.

قُولُهُ: (وَلَكِن كَتَبُهُ بِالوَصفِ لَا بِالحُكمِ)؛ أي: كَتَبَهُ بِالوَصْفِ وَالحَدِّ الذِي يُوجَدُ عَلَيهِ وَفْقَ عِلمِهِ تَعَالَى، وَلَم يَكْتُبُهُ بِالحُكمِ والجَبرِ والقَهرِ بِحَيثُ يَكُونُ العَبدُ بَعُبُوراً فِيهِ وَمَسلُوباً عَنهُ اختِيَارُهُ، فَالتَّقدِيرُ بِالحُكمِ هُوَ الإِيجَابُ وَالجَبرُ بِنَفي بَجُبُوراً فِيهِ وَمَسلُوباً عَنهُ اختِيَارُهُ، فَالتَّقدِيرُ بِالحُكمِ هُوَ الإِيجَابُ وَالجَبرُ بِنَفي الاختيار بِأَن يَكُونَ الأَمرُ المَقَدَّرُ كَذَا أَو أَن لَا يكُونَ، فكتبَ اللهُ تَعَالَى مَا كَانَ وَمَا يكُونُ بِوَصِفِهِ الذِي يَكُونُ عَلَيهِ جَائِزاً، أَو وَاجِبَا، أو مُستَحَبًا، أو كُفراً، أو إِيهَاناً، أو مَعْصِيةً، أو طَاعَةً، فِي وَقِيهِ وَقَدرِهِ إِلَى غَيرِ ذَلِكَ، لَا بِالحُكمِ بِأَن يَفْعَلَ العَبدُ الطَّاعَةَ وَالمُعْصِيةً جَبراً دُونَ اختِيَارٍ مِنهُ، وَيُشِيرُ إِلَى الإختِيَارِ قَولُهُ تَعَالَى: ﴿ وَنُيسِّرُكَ لَا لَكُمْ مِنَ أَحَدِ إِلّا وَقَد كُتِبَ مَقَعَدُهُ مِنَ النَّارِ، وَمَقَعَدُهُ مِنَ النَّارِ، وَمَقَعَدُهُ مِنَ النَّارِ، وَمَقَعَدُهُ مِنَ النَّارِ، وَمَقَعَدُهُ مِنَ النَّا فَكُلُ مُيسَّرٌ لِلَا خُولِق لَهُ، أَمَّا مَن كَانَ مِن أَهلِ الشَّعَادَةِ فَيُسَّرُ لِعَملِ أَهلِ الشَّقَاوَةِ»، ثُمَ قَرَأً: ﴿ فَأَمَّا مَن كَانَ مِن أَهلِ الشَّعَادَةِ فَيُسَرَّ لِعَملِ أَهلِ الشَّقَاوَةِ»، ثُمَ قَرأً: ﴿ فَأَمَّا السَّعَادَةِ، وَأَمَّا مَن كَانَ مِن أَهلِ الشَّقَاوَةِ»، ثُمَ قَرأً: ﴿ فَأَمَّا السَّعَادَةِ، وَأَمَّا مَن كَانَ مِن أَهلِ الشَّقَاوَةِ»، ثُمَ قَرأً: ﴿ فَأَمَّا السَّعَادَةِ، وَأَمَّا مَن كَانَ مِن أَهلِ الشَّقَاوَةِ»، ثُمَ قَرأً: ﴿ فَأَمَّا السَّعَادَةِ، وَأَمَّا مَن كَانَ مِن أَهلِ الشَّقَاوَةِ»، ثُمَ قَرأً: ﴿ فَأَمَّا مَن كَانَ مِن أَهلِ الشَّقَاوَةِ»، ثُمَ قَرأً: ﴿ فَقَامًا مَن كَانَ مِن أَهلِ الشَّقَاوَةِ » وَأَمَّا مَن كَانَ مِن أَهلِ الشَّقَاوَةِ » وَالْمَا الشَّقَاوَةِ وَلَا السَّقَاوَةِ الْمُ الشَيْعِ الْمُ الْمَتَيَا وَلَهُ الْمَلَى الْمُؤْلِ الشَّقُولُ الْمُ السَّقَاوَةِ الْمَا الْمُ السَّقُولُ الْمُ السَّقَاقِ الْمَالِ الْمُلْهُ الْمُ الْمُ الْمَا الْمُ الْمُ السَّقَاءِ الْمَالَ الْمُولِ الْمُؤْلِ الْمَالِ الْمُؤْلِ الْمَا الْمُ الْمَا الْمُ الْمُؤْلُ الْمُ الْمَا الْ

مَن أَعْطَى وَاتَّقَى * وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى * [الله: ٥-٢] الآية، وَفي رِوَايَةٍ: «مَا مِنكُم مِن نَفسٍ إِلَّا وَقَد عُلِمَ مَنزِهُمًا مِنَ الجَنَّةِ وَالنَّارِ»، رَوَاهُمَا الشَّيخَانِ (''؛ إِذ لَو كَانَ ذَلِكَ الكَتْبُ وَالعِلمُ جَبرًا لِلعَبدِ لَم يَكُن لِلعَمَلِ وَالأَمرِ بِهِ فَائِدَةٌ وَكَانَ عَبَثَاً، فَأَشَارَ عَلَيْ اللهَ الكَتْبُ وَالعِلمُ جَبرًا لِلعَبدِ لَم يَكُن لِلعَمَلِ وَالأَمرِ بِهِ فَائِدَةٌ وَكَانَ عَبَثَاً، فَأَشَارَ عَلَيْ اللهَ اللهَ يَكُن لِلعَمَلِ وَالأَمرِ بِهِ فَائِدَةٌ وَكَانَ عَبَثَاً، فَأَشَارَ عَلَيْ اللهَ اللهَ اللهُ تَعَالَى لَهُ أَسبَابَهُ، بِالتَّيسِيرِ إِلَى تَكَفُّقِ الإختِيَارِ وَثُبُوتِهِ، فَإِذَا اختَارَ العَبدُ أَمرًا يَشَرَ اللهُ تَعَالَى لَهُ أَسبَابَهُ، وَمِن ذَلِكَ قُولُهُ عَلَيْهِ: ﴿إِنَّ اللهَ كَتَبَ عَلَى ابنِ آدَمَ حَظَّهُ مِنَ الزِّنَا» ('')، وَمَعنَاهُ أَنَّهُ كُتِبَ وَفَى عِلمِهِ تَعَالَى، وَالعِلمُ صِفَةٌ كَاشِفَةٌ غَيرُ مُؤَثِّرَةٍ.

وَإِلَيكَ مِثَالاً يُقَرِّبُ ذَلِكَ، وَهُو أَنَّكَ إِذَا رَأَيتَ أَعْمَى يَسلُكُ طَرِيقاً في آخِرِه حُفْرَةٌ كَبِيرَةٌ فَكَتَبتَ وَفق ظَنَّكِ أَو غَلَبَتِهِ - حَيثُ إِنَّ عِلْمَ الغَيْبِ لله وَحدَهُ - إِنَّ هَذَا الأَعمَى سَيقَعُ في تِلكَ الحُفرَةِ، فَهَل عِلمُكَ وَكِتَابَتُكَ أَثَرَتَا في سُقُوطِهِ، وَإِنَّمَا لَم يُؤَثِّر الأَعمَى سَيقَعُ في تِلكَ الحُفرَةِ، فَهَل عِلمُكَ وَكِتَابَتُكَ أَثَرَتَا في سُقُوطِهِ، وَإِنَّمَا لَم يُؤَثِّر فيها، وَالله عَزَّ وَجَلَّ قَد عَلِمَ ذَلِكَ؛ لأَنَّ العِلمَ صِفَةٌ كَاشِفَةٌ تَكشِفُ الأَشيَاءَ وَلَا تُؤَثِّر فِيها، وَالله عَزَّ وَجَلَّ قَد عَلِمَ في الأَزلِ مَا سَيَختَارُهُ عَبِيدُهُ، فَأَرَادَ ذَلِكَ الفِعلَ الذِي مِنهُ إِرَادَةُ العَبِدِ وَقَدَّرَهُ بِحَدِّهِ الذِي سَيُوجَدُ عَلَيهِ كَمَّا وَكَيْفاً، وَكَتَبَ ذَلِكَ في اللَّوحِ المَحْفُوظِ، فَتَقدِيرُ الأَفعَالِ مِنَ الذِي سَيُوجَدُ عَلَيهِ كَمَّا وَكَيْفاً، وَكَتَبَ ذَلِكَ في اللَّوحِ المَحْفُوظِ، فَتَقدِيرُ الأَفعَالِ مِنَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَالإَحْتِيَارُ مِنَ العَبِدِ.

* تَنبِيةٌ: لَيسَ تَقدِيرُ اللهِ الأَشيَاءَ أَنَّ العَبدَ إِنْ فَعَلَ كَذَا كَانَ كَذَا وَإِلَّا فَلا؛ لأَنَّ الوَاقِعَ بِخَلقِهِ تَعَالَى أَحَدُهُمَا مُعَيَّنًا، فَلَيسَ عِندَنَا معاشرَ الماتريديةِ قَضَاءٌ مُعَلَّقُ وَقَضَاءٌ مُعَلَّقُ وَقَضَاءٌ مُعَلَّقُ وَقَضَاءٌ مُعَلَّقُ وَقَضَاءٌ مُعَرَّقُ وَيهِمَا، مُبْرَمٌ، خِلَافاً لِلأَشَاعِرَةِ، وَكذَا الزِّيَادَةُ فِي العُمُرِ وَالرِّزقِ عِندَنَا إِنَّمَا هِيَ البَرَكَةُ فِيهِمَا، فَهُو زِيَادَةٌ بِحَسَبِ الكَمِّ، يَدُلُّ لَهُ حديثُ البُخَارِيِّ ومُسْلِم: «مَن فَهُو زِيَادَةٌ بِحَسَبِ الكَيْفِ لَا بِحَسَبِ الكَمِّ، يَدُلُّ لَهُ حديثُ البُخَارِيِّ ومُسْلِم: «مَن سَرَّهُ أَنْ يُبسَطَ لهُ فِي رِزْقِه، وأَن يُنسَأَ لَهُ فِي أَثْرِهِ» (٣)، وَلَمْ يَقُل: فِي عُمُرِه، وَلأَنَّهُ إِن كَانَ قَد عَلِمَ اللهُ تَعَالَى أَنَّهُ لَا يَقَعُ، فَلَا

⁽۱) «صحيح البخاري» (٤٩٤٦)، و «صحيح مسلم» (٢٦٤٧) (٦)، (٢٦٤٧) (٧).

⁽٢) أخرجه البخاري في « صحيحه» (٦٢٤٣)، ومسلم في «صحيحه» (٢٦٥٧) (٢٠).

⁽٣) «صحيح البخاري» (٥٩٨٥)، و «صحيح مسلم» (٢٥٥٧) (٢٠).

البسد الانسور المنافية والمنافية المنافية المنا



وغَضَبُهُ وَرِضَاهُ صِفَتَانِ مِن صِفَاتِهِ بِلَا كَيْفٍ، خَلَقَ اللهُ الأَشْيَاءَ لَا مِن شَيءٍ، وَكَانَ اللهُ تَعَالَى عَالِمَاً فِي الأَشْيَاءَ وَقَضَاهَا، وَلَا يَكُونُ اللهُ تَعَالَى عَالِمَاً فِي الآخِرَةِ شَيءٌ إِلَّا بِمَشِيتَتِهِ، وَعِلْمِهِ، وَقَضَائِهِ، وَقَدَرِهِ، وَكَتبِهِ فِي اللَّوحِ فِي الدُّنيَا، وَلَا فِي الآخِرَةِ شَيءٌ إِلَّا بِمَشِيتَتِهِ، وَعِلْمِهِ، وَقَضَائِهِ، وَقَدَرِهِ، وَكَتبِهِ فِي اللَّوحِ المحفُوظِ، وَلَكِن كَتبُهُ بِالوَصفِ لَا بِالحُكمِ، وَالقَضَاءُ، وَالقَدَرُ، وَالمشِيئَةُ، صِفَاتُهُ فِي الأَزلِ المحفُوظِ، وَلَكِن كَتبُهُ بِالوَصفِ لَا بِالحُكمِ، وَالقَضَاءُ، وَالقَدَرُ، وَالمشِيئَةُ، صِفَاتُهُ فِي الأَزلِ بِهَا كَيْنُ مِنْ اللهُ تَعَالَى المعدُومَ فِي حَالِ عَدَمِهِ مَعدُومَاً، وَيَعلَمُ أَنَّهُ كَيفَ يَكُونُ إِذَا أَوجَدَهُ، وَيَعلَمُ اللهُ تَعَالَى الموجُودَ فِي حَالِ وَجُودِهِ مَوجُودَاً، وَيَعلَمُ أَنَّهُ كَيفَ يَكُونُ فَنَاوُهُ، وَيَعلَمُ اللهُ تَعَالَى الموجُودَ فِي حَالِ وَيُعلِم مَوجُودًا، وَيَعلَمُ أَنَّهُ كَيفَ يَكُونُ فَنَاوُهُ، وَيَعلَمُ اللهُ تَعَالَى الموجُودَ فِي حَالِ وَيُومِ مَا عَلَمَ عَلِمَهُ قَاعِدَا فِي حَالِ قُعُودِهِ مِن غَيرِ أَن يَتَغَيَّرُ وَيعلَمُ اللهُ تَعَالَى القَائِمَ فِي حَالِ قِيتَامِهِ قَائِمًا، فَإِذَا قَعَدَ عَلِمَهُ قَاعِدًا فِي حَالِ قُعُودِهِ مِن غَيرِ أَن يَتَغَيَّرَ وَالإختِلَافَ يَعدُن فِي المخلُوقِينَ، خَلَقَ اللهُ الخُلقَ اللهُ الخُنوبَ اللهُ عَلَى إِيّاهُم مَن الكُفرِ وَالْمِنَاءُ وَاللهُ بِالرَّهُ وَالَهُ مِن صُلبِهِ، فَإِقرَارِهِ، وَتَصِدِيقِه، بِتَوفِيقِ اللهِ وَالْمَ اللهُ مِن صُلبِهِ، فَاعَلَاءَ، فَخَاطَبَهُم، وَأَمرَهُم وَنَهُ وَلَا المَالَعُم، وَأَمرَهُم عُولَاءَ وَنَصَدِيةِهِ، بِتَوفِيقِ اللهِ وَاللهُ مِن صُلبِهِ، فَجَعلَهُم عُقلَاءَ، فَخَاطَبَهُم، وَأَمرَهُم وَن الكُفرِ، فَأَعرُوه اللهُ بِالرُّهُ وَلَمْ مَن صُلبِهِ، فَكَانَ ذَلِكَ مِنهُم إِيهَانًا،

العَفَةُ الغَضَّبِ وَالرِّضَا]

قولُهُ: (وغَضَبُهُ وَرِضَاؤُهُ صِفَتَانِ مِن صِفَاتِهِ تَعَالَى بِلَا كَيفٍ) لَّا كَانَ الغَضَبُ وَالرِّضَا مِنَ العَوَارِضِ النَّفسَانِيَّةِ، وَهِي مُستَحِيلَةٌ في حَقِّهِ تَعَالَى؛ لأنَّ الغَضَبَ كَيفِيَّةٌ نَفْسَانِيَّةٌ مِن غَلَيَانِ الدَّمِ لِطَلَبِ انتِقَامٍ تَعقُبُ حُصُولَ تَنَافُر مَعَ انزِعَاجٍ، وَالرِّضَا رَقَةٌ، وَمَيْلٌ، وَسُكُوتٌ، وَحُصُولُ مُلَائِمٍ مَعَ ابتِهَاجٍ بِهِ، ثُمَّ لَّا وَرَدَ النَّصُّ بِهَا أَثبَتَهُمَا الإِمَامُ عَلَيْ صِفَتَينِ للله عَزَّ وَجَلَّ لِلنَّصِّ، وَفَوَّضَ مَعنَاهُمَا إِلَى البَارِي تَعَالَى مَعَ التَّأْوِيلِ الإِمَامُ عَلَيهِ وَهُو نَفْيُ الكَيفِ لِاستِحَالَتِهِ كَمَا هُو مَذَهَبُ السَّلَفِ وَجُمهُورِ الخَلَفِ عَلَيهِ وَإِذَا كَانَ الغَضَبُ وَالرِّضَا كَيفِيَّتِينِ، وَقَد نَفَاهُمَا الإِمَامُ هُ لِاستَحَالَةِ الكَيفِ عَلَيهِ وَإِذَا كَانَ الغَضَبُ وَالرِّضَا كَيفِيَّتِينِ، وَقَد نَفَاهُمَا الإِمَامُ هُ لِاستَحَالَةِ الكَيفِ عَلَيهِ وَإِذَا كَانَ الغَضَبُ وَالرِّضَا كَيفِيَّتِينِ، وَقَد نَفَاهُمَا الإِمَامُ هُ لِاستَحَالَةِ الكَيفِ عَلَيهِ وَإِذَا كَانَ الغَضَبُ وَالرِّضَا كَيفِيَّتِينِ، وَقَد نَفَاهُمَا الإِمَامُ هُ لِاستَحَالَةِ الكَيفِ عَلَيهِ وَإِنْ الْعَضَبُ وَالرِّضَا كَيفِيَّتِينِ، وَقَد نَفَاهُمَا الإِمَامُ هُ لِاستَحَالَةِ الكَيفِ عَلَيهِ

سَهُ عَنَّهُ ، لَم يَبْقَ إِلَّا إِبْبَاتُ الصِّفَةِ ؛ لأَنَّ اللهَ تَعَالَى وَصَفَ بِهِا نَفْسَهُ مَعَ تَفُويضِ المعنَى لللهُ عَزَّ وَجَلَّ.

قُولُهُ: (خَلَقَ اللهُ تَعَالَى الأَشْيَاءَ لَا مِن شَيءٍ) الحَلقُ: الإِيجَادُ مِنَ العَدَمِ إِلَى الوُجُودِ، وَالشَّيءُ عِندَ أَهلِ السُّنَّةِ هُوَ الموجُودُ خَارِجاً عَرَضاً كَانَ أَو جَوهَراً، وَفي كَلَامِهِ هُ رَدُّ عَلَى الفَلَاسِفَةِ القَائِلِينَ بِأَنَّ الْحَالِقَ خَلقَ الأَشْيَاءَ مَسبُوقَةً بِهَادَّةٍ قَدِيمَةٍ هِيَ الْمَيُولَى الأُولَى، وَهِي لَفظُ يُونَانِيُّ بِمَعنى الأَصلِ وَالمَادَّةِ، وَهِي جَوهرٌ بَسِيطٌ لَا هُولَ لَمَا وَلا عَرْضَ وَلا مَسَاحَةً وَلا لَونَ إِلَى غَيرِ ذَلِكَ قَابِلٌ لِلاتِّصَالِ وَالإِنفَصَالِ، وَهِي حَكِّلُ لِلصُّورَةِ الجِسمَانِيَّةِ، وَلَيسَ لَهُ وَهِي حَكُلٌ لِلصُّورَةِ الجِسمِيَّةِ وَالنَّوعِيَّةِ يَحصُلُ بِقَبُولِ الصُّورَةِ الجِسمَانِيَّةِ، وَلَيسَ لَهُ وَهِي عَندَهُم طِينةُ العَالَم، لَا شَيءَ مَعَهَا في أَوَّلِيتِهَا فِي ذَاتِهِ صُورَةٌ إِلَّا بِمَعنَى القُوَّةِ، وَهِي عِندَهُم طِينةُ العَالَم، لَا شَيءَ مَعَهَا في أَوَّلِيتِهَا فِي ذَاتِهِ صُورَةٌ إِلَّا بِمَعنَى القُوَّةِ، وَهِي عِندَهُم طِينةُ العَالَم، لَا شَيءَ مَعَهَا في أَوَّلِيتِها مِن الأَعرَاضِ وَمَعَها قُوَّةٌ، فقلَبَت القُوَّةُ المَيُولَى بِطِبَاعٍ مِنهَا لاِ بِاختِيَادٍ، فَحَدَثَت هَذِهِ مِن الأَعرَاضِ وَمَعَها قُوَّةٌ، فقلَبَت القُوَّةُ المَيُولَى بِطِبَاعٍ مِنهَا لا بِاختِيَادٍ، فَحَدَثَت هَذِهِ الأَعرَاضِ وَمَعَها قُوَّةٌ، فقلَبَت القُوَّةُ المَيُولَى بِطِبَاعٍ مِنهَا لا بِاختِيَادٍ، فَحَدَثَت هَذِهِ وَرَعَمُوا في القُوَّةِ أَنَّهَا جَاهِلَةٌ تَفْعَلُ بِالطِّبَاعِ، وَالغَرَضُ مِن إِثْبَاتِهَا نَفِي الإِختِيَادِ عَن البَارِي سُبحَانَهُ.

وَقُولُهُم هَذَا إِنَّهَا هُوَ خَيَالٌ بَاطِلٌ مِن وُجُوهٍ:

الأُوَّلِ: أَنَّ مَا ذَهَبُوا إِلَيهِ إِمَّا أَنَّهُ قَد حَصَلَ لَمُّم مِن طَرِيقِ الحِسِّ، وَإِمَّا مِن طَرِيقِ الخَبَرُ: فَلَيسَ الخَبَرُ، الأَوَّلُ مَقطُوعٌ بِاستِحَالَتِهِ؛ لِعَدَمِ شُهُودِهِم ذَلِكَ، وَأَمَّا الخَبَرُ: فَلَيسَ هُو مَسلَكَهُم، وَإِنَّهَا هُوَ اخْتِرَاعٌ انْتَزَعُوهُ مِنَ الوَهمِ، يَشْهَدُ بِبُطلَانِهِ العَقلُ وَالنَّقلُ وَإِنَّهَا هُو اخْتِرَاعٌ انتَزَعُوهُ مِنَ الوَهمِ، يَشْهَدُ بِبُطلَانِهِ العَقلُ وَالنَّقلُ وَالنَّخِرُ ﴾ وَالنَّقلُ وَإِنَّهُ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُو الْوَاحِدُ الْقَهَّارِ ﴾ [الحديد: ٣]، وقولُهُ تَعَالَى: ﴿ قُلُ الله وَلَمُ الله وَلَمُ الله وَلَمُ الله وَلَمُ يَكُن شَيءٌ غَيرُهُ ﴾، وفي روايَةٍ: (كَانَ الله وَلَم يَكُن شَيءٌ غَيرُهُ ﴾، وفي روايَةِ الإِمَامِ أَحمَد: (كَانَ الله وَلَم يَكُن الله وَلَم يَكُن شَيءٌ قَبلَهُ ﴾، رَواهُمَا البُخَارِيُّ ()، وفي روايَةِ الإِمَامِ أَحمَد:

⁽۱) «صحيح البخاري» (۳۱۹۱)، (۷٤۱۸).

«كَانَ اللهُ قَبَلَ كُلِّ شَيءٍ» (١) ، فَهذَا يدُلُّ على أَنَّ كُلَّ مَا سِوَاهُ تَعَالَى حَادِثٌ؛ لأَنَّهُ مَسْبُوقٌ بِالوَاجِبِ الذِي أَحدَثَهُ، وَبِالعَدَمِ قَبلَ الوُجُودِ.

وَأَمَّا الْعَقَلُ: فَإِنَّ الْقَدِيمَ لَا يَقْبَلُ النَّغَيُّرَ، وَالْهَيُّولَى قَد تَغَيَّرَت بِإِقْرَارِهِم، ثُمَّ إِنَّهَا تَكُونُ قَدِيمَةً، وَالْقَدِيمُ لَا يَكُونُ مَحَلَّاً لِلْحَوَادِثِ، فَلَا تَكُونُ قَدِيمَةً.

وَأَمَّا الإِجَمَاعُ: فَقَد أَجَمَعَتِ الأُمَّةُ عَلَى أَنَّ مَا سِوَى الله وَصِفَاتِهِ حَادِثٌ، وَأَنَّ اللهَ تَعَالَى كَانَ وَلَا شَيءَ.

الثَّاني: القُوَّةُ التي أثبتوها مَعَ الهَيُولَى هِيَ غَيرُهَا، فَإِمَّا أَن تَكُونَ فِي الهَيُولَى أَو مَعَهَا مُعَاسَّةً مُعَاسَّةً لَمَا أَو مُبَايِنَةً، وَأَيَّا كَانَ فَإِنَّ فِيهِ إِثبَاتَ الجِسْمِيَّةِ؛ إِذ البَينُونَةُ وَالْمُاسَّةُ غَيرُ الذِي يُمَسُّ وَيُبَاينُ، وَالغَيرِيَّةُ دَلِيلُ التَّرَكُّبِ وَالجِسمِيَّةِ، فَتَكُونُ مُرَكَّبَةً لَا بَسِيطَةً، وَالمَرَكَّبُ حَادِثٌ فَلَيسَتِ الهَيُولَى قَدِيمَةً.

الثَّالِثِ: أَنَّهُ قَد ثَبَتَ بِالقَطْعِ أَنَّ اللهَ تَعَالَى فَاعِلٌ بِالإِخْتِيَارِ، وَلَيسَ مُوجِباً بِالذَّاتِ؛ لأَنَّهُ يَكُونُ عَاجِزاً وَهُو لَا يَلِيقُ بِالأُلُوهِيَّةِ.

الرَّابِعِ: إِنَّ حُلُولَ العَرَضِ في الجَوهَرِ إِنَّمَا يُغَيِّرُ صِفَتَهُ، وَلَا يَزِيدُ في عَدَدِهِ، فَلَو كَانَت الهَيُولَى جَوهَرَاً وَاحِدًا كَمَا زَعَمُوا لَم يَصِرْ جَوَاهِرَ بِحُلُولِ الأَعرَاضِ فِيهَا.

الخَامِسِ: حُلُولُ الصُّورَةِ فِي الْهَيُّولَى دَلِيلُ التَّرَكُّبِ بَعدَ البَسَاطَةِ عَلَى فَرْضِهَا ضَرُورَةَ أَنَّ كُلَّا مِنهُ عَلَى فَرْضِهَا ضَرُورَةَ أَنَّ كُلَّا مِنهُ عَلَا لَا يُتَصَوَّرُ قِيَامُهُ بِنَفْسِهِ، وَهُمَا شَيْئَانِ مُحْتَلِفَانِ حَدَّا وَحَرِّورَةَ أَنَّ كُلَّا مِنهُ عَلَى اللَّهُ وَلَا وَهُو دَلِيلُ الجِسِمِيَّةِ، و أَنَّه مُنقَسِمٌ بِالمعنى إلى الصُّورَةِ وَالْهَبُولَى.

⁽۱) «مسند الإمام أحمد» (۹۵۶۲).

قَالَ إِمَامُ الْهُدَى أَبُو مَنصُورٍ ﷺ: فَمَنْ تَأَمَّلَ مَا صَارَ هَؤُلَاءِ إِلَيهِ عَلِمَ أَنَّهُم أُوتُوا ذَلِكَ؛ لِجَهلِهِم نِعَمَ الله، فَعَمُوا عَن سَبِيلِ الرُّشْدِ فَضَلُّوا، ثُمَّ بَعَثَتهُم حَيْرَةُ الضَّلَالِ إِلَى الإسْتِئنَاسِ بِمِثْلِ هَذَا الْحَيَالِ الذِي لَا يَصِيرُ عَلَيهِ عَقْلٌ، وَلَا يَستَجلِبُهُ هَوَىً، وَاللهُ المستَعَانُ، وَلُولَا ذَلِكَ مَا الذِي يُعَرِّفُهُم أَنَّ ابتِدَاءَ العَالَم مَا ذُكِرَ...؛ إِذ كُلَّ مَا هُوَ مَأْخُوذٌ إِنَّهَا هُوَ عَرَضٌ وَجَوهَرٌ وَلَم يَكنِ الْأَوَّل، ثُمَّ يُبطِلُ قَولَهُ إِذَا سَمَّى نَفْسَهُ حَكِيمًا أَلْزَمَ غَيرَهُ الصُّدُودَ عَن رَأْيِهِ وَاتِّبَاعِ هَوَاهُ بَعَدَ قَولِهِ: إِنَّ الأَصلَ الذِي مِنهُ كَانَ جَاهِلًا سَفِيهاً، وَأَنَّ الأَعرَاضَ هِيَ أَغَيَارٌ وَلَّدَتهَا القُوَّةُ السَّقِيمَةُ التي لَا حِكْمَةَ فِيهَا، وَلَا عِلْمَ لَدَيهَا، وَهُوَ أَحَدُ أَبنَائِهَا الذِي لَم يَنَلْ شَيئًا إِلَّا بِهَا، فَمِن أَينَ قَدَّمَ نَفْسَهُ عَلَيهَا... وَبعدُ فَإِنَّ القُوَّةَ التي قَلَبَتهُ بِالطَّبع فَهِي غَيرُ مُفَارِقَةٍ عَنهُ، فَمَا بَاهُمًا خَلَت عَن عَمَلِهَا في القِدَمِ، وَذُو الطَّبع لَا يَخلُو عَن عَمَلِهِ في الشَّاهِدِ، عَلَى أَنَّ الأَعرَاضَ التي حَدَثَت إِمَّا أَن كَانَت في الْهَيُولَى فَيبطُلُ قَولُهُ: كَانَت خَالِيَةً عَنهَا حَتَّى حَدَثَت، أَو لَم تكُن فَحَدَثَت مِن غَيرِ شَيءٍ إِذ وَصَفَ القُوَّةَ بِمَا وَصَفَ بِهِ الهَيُولَى، وَلَم يَكُن فِيهِ أَعرَاضٌ، فَثَبَتَ أَيضًا كُونُهَا لَا عَن شَيءٍ. اهـ (١٠).

وَأَمَّا الْهَيُولَى الثَّانِيَةُ: فَهِيَ جِسْمٌ تَرَكَّبَ مِنهُ جِسمٌ آخَرُ؛ كَالْحَسَبِ الذِي تَرَكَّبَ مِنهُ جِسمٌ آخَرُ؛ كَالْحَسَبِ الذِي تَرَكَّبَ مِنهُ السَّرِيرُ، فَرَدَّ الإِمَامُ قَوهُم بِأَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ خَلَقَ الأَشياءَ بَعدَ العَدَمِ غَيرَ مَسبُوقَةٍ بِهَا لَسَّرِيرُ، فَرَدَّ الإِمَامُ قَوهُم بِأَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ خَلَقَ الأَشياءَ لَا مَن اللهَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ ﴾ [البقرة: ١١٧]، وَالبَدِيعُ هُو مُوجِدُ الأَشياءِ لَا مِن شَيءٍ.

-843--843--845-

⁽١) ينظر: «التوحيد» للماتُريديّ (ص: ١٤٨).

﴿ [بيانُ أَنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ كانَ عَالمًا فِي الأَزَل]

قَولُهُ: (وَكَانَ اللهُ عَالِماً فِي الأَزَلِ بِالأَشْيَاءِ قَبِلَ كُونِهَا) قَالَ تَعَالَى: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ﴾[الأنعام: ٧٣]، وَقَالَ سُبحَانَهُ: ﴿ عَالِمُ الْغَيْبِ فَلاَ يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا * إِلاَّ مَنِ ارْتَضَى ﴾ [الحن: ٢٦-٢٧]، وَقَالَ جَلَّ شَأَنْهُ: ﴿وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْب لاَ يَعْلَمُهَا إِلاَّ هُـوَ ﴾ [الأنعام: ٥٩]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَالِمُ غَيْبِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ [فاطر: ٣٨]، وَقَالَ: ﴿ وَأَنَّ اللَّهَ عَلاَّمُ الْغُيُوبِ ﴾ [التوبة: ٧٨]، وَأَخبَرَ عَن قَـولِ أَهل النَّـارِ بِقَولِهِ: ﴿ يَالَيْتَنَـا ثُرَدُّ وَلاَ نُكَذِّبَ بِآيَـاتِ رَبِّنَا ﴾ [الانعام: ٢٧] إِلَى غَيرِ ذَلِكَ، وَقَالَ ﷺ: «أَوَّلُ مَا خَلَقَ اللهُ تَعَالَى القَلَمَ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: أكتُب، قَالَ: وَمَا أَكتُبُ؟ قَالَ: فَاكتُب مَا يَكُونُ وَمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى أَن تَقُومَ السَّاعَةُ»(١)، وَمَن يَأْمُرُ القَلَمَ بِأَن يَكتُبَ مَا يَكُونُ إِلَى يَومِ القِيَامَةِ مَا الذِي غَابَ عَنهُ؟!! وَقَالَ عَلَيْهُ: «يَا أَبَا هُرَيرَةَ، جَفَّ القَلَمُ بِمَا أَنتَ لَاقٍ»، رَوَاهُ البُخَارِيُّ ('')، وَقَالَ ﷺ لَّمَا سُئِلَ عَن أُولَادِ المشرِكِينَ: «اللهُ أَعلَمُ بِهَا كَانُوا عَامِلِينَ» (٣)، وَكَم أَخبَرَ اللهُ تَعَالَى في القُرآنِ وَالسُّنَّةِ عَن أُمورِ مُستَقبَلِيَّةٍ؛ كَقُولِهِ تَعَالَى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ الْمُسْجِدَ الْحُرَامَ إِن شَاء اللَّهُ آمِنين﴾ [الفتح: ٢٧]، وَقُولِهِ جَلَّ شَانُهُ: ﴿سَتُدْعَوْنَ إِلَى قَوْم أُولِي بَأْسِ شَلِيدٍ ﴾ [الفتح: ١٦]، وقوله سُبحَانَهُ: ﴿ أَنِ اقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ فَاقْذِفِيهِ فِي الْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ الْيَمُّ بِالسَّاحِل يَأْخُذُهُ عَـ دُوٌّ لِّي وَعَدُوٌّ لَّهُ ﴾ [طه: ٣٩]، وَكَذَلِكَ مَا أَخبَرَ اللهُ تَعَالَى بِهِ مِن أَحْوَالِ يَوم القِيَامَةِ، وَمَا يَكُونُ فِيهَا جَلِيلِهَا وَدَقِيقِهَا، وَلَا يُخْبِرُ بِذَلِكَ إِلَّا عَالِمُ الغَيبِ سُبحَانَهُ.

⁽١) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٢٢٧٠٧).

⁽٢) «صحيح البخاري» (٥٠٧٦).

⁽٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٣٨٣).

قَالَ العَلَّامَةُ التَّفَتَازَانِيُّ: وَعِلمُهُ تَعَالَى غَيرُ مُتَنَاهٍ بِمَعنَى أَنَّهُ لَا يَنقَطِعُ وَلَا يَصِيرُ بِحَيثُ لَا يَتَعَلَّقُ بِالمعلُومِ، وَمُحِيطٌ بِهَا هُوَ غَيرُ مُتَنَاهٍ؛ كَالأَعدَادِ وَالأَشكَالِ، وَنَعِيمِ الحَنَّةِ، وَشَامِلٌ لِجَمِيعِ المُحلَّةِ وَالممتَنِعَةِ، وَجَمِيعِ الكُلِّيَّاتِ الجَنَّةِ، وَشَامِلٌ لِجَمِيعِ المُكلِّيَّاتِ المُحرَّقِةِ، وَشَامِلٌ لِجَمِيعِ المُكلِّيَّاتِ وَالمَعدُومَاتِ، الممكِنَةِ وَالممتَنِعَةِ، وَجَمِيعِ الكُلِّيَّاتِ وَالجُزْئِيَّاتِ. اهـ (۱).

وَقَالَ جَلَّ شَأَنُهُ: ﴿ أَلاَ يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ ﴾ [اللك: ١٤]، وَبَيَانُهُ: أَنَّ وُجُودَ الفِعْلِ عُكَمًا مُتَقَنَاً يَدُلُّ صَرُورَةً عَلَى عِلمِ فَاعِلِهِ بِهِ كَهَا دَلَّ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ سَلَامَة العُقُولِ؟ لأَنَّ العِلمَ شَرْطُ لإِيجَادِ الصَّنعةِ مُتقَنَةً وَالشَّرِطُ مُقَدَّمٌ، وَكُلُّ قَاصِدٍ تَحْصِيلَ شَيءٍ لأَنَّ العِيلمَ شَرْطُ لإِيجَادِ الصَّنعةِ مُتقَنَةً وَالشَّرطُ مُقَدَّمٌ، وَكُلُّ قَاصِدٍ تَحْصِيلَ شَيءٍ مُن رَجَا مِن لا بُدَّ وَأَن يَكُونَ ذَلِكَ الشَّيءُ ثَابِتاً فِي عِلمِهِ لِيُوجِدَهُ مُطَابِقاً لِعِلمِهِ، وَمَن رَجَا مِن جَاهِلٍ صُنعَ شَيءٍ مُتقَنِ بَدِيعِ الصَّنعةِ عَجِيبِها كَانَ كَمَن يَرجُو الرُّويَةَ مِنَ الأَعمَى، وَعُدَّ بِذَلِكَ مُتغَابِياً أَو مُتَجَاهِلاً، وَفِي كَلَامِهِ ﴿ وَيُحَدِيمُها كَانَ كَمَن يَرجُو الرُّويَةَ مِنَ الأَعمَى، وَعُدَّ بِذَلِكَ مُتغَابِياً أَو مُتَجَاهِلاً، وَفِي كَلَامِهِ ﴿ وَيُكُونُ ذَلِكَ العِلْمُ سَابِقاً عَلَى وَقُولِ إِنَّنَهُ لَيَعَلَقُ بِهِ، وَيَكُونُ ذَلِكَ العِلْمُ سَابِقاً عَلَى وُقُوعِ المعلومِ، وَكُلَّمَ الْعَلْمُ مَا عُلُومٌ عَلَى عِلْمٌ يَتَعَلَقُ بِهِ، وَيَكُونُ ذَلِكَ العِلْمُ سَابِقاً عَلَى وُقُوعِ المعلومِ، وَكُلَّمَ العَلُومُ مُنَا العَلْمُ سَابِقاً عَلَى وُولِهِ أَنَّ الْحَوَادِثَ فَي عَلَى عُلْمُ مُ كَمَا تَتَعَاقَبُ المعلُومَ اللَّي لِللَّ لِيلُ عَلَى عُلُومٌ عَلَى عُلُومٌ عَيْمُها، وَلِعُ لَو إِنْهَاتُ عُلُومٍ لا نِهَايَةَ لَمَا وَيُفْضِي إِلَى فُو وَالِهِ إِنْبَاتُ عُلُومٍ لا نِهَايَةَ لَمَا، وَيُفْضِي إِلَى فُو لِهِ إِنْبَاتُ عُلُومٍ لا نِهَايَةَ لَمَا، وَيُفْضِي إِلَى الْقُولِ بِقِدَمِ العَالَمُ. اهـ، من «المغني» ".

قَالَ الإِمَامُ الأَعظَمُ ﴿ مَن قَالَ: إِنَّ صِفَاتِهِ تَعَالَى مُحَدَثَةٌ أَو مَحَلُوقَةٌ أَو تَوَقَّفَ فَهُو كَافِرٌ ﴾. اهـ (٣) ، وفيهِ رَدُّ كَذَلِكَ عَلَى الفَلَاسِفَةِ القَائِلِينَ بِأَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يَعلَمُ الأَشْيَاءَ قَبلَ وُجُودِهَا قَبلِيَّةً ذَاتِيَّةً لَا زَمَانِيَّةً ولأَنَّ العَالَمَ عِندَهُم قَدِيمٌ ، وَأَمَّا قَولُهُ

⁽١) ينظر: «شرح المقاصد» للتفتازاني (٢/ ٩٠).

⁽٢) ينظر: «المغنى» للمتولي (ص: ٢٤).

⁽٣) ينظر: «الفقه الأكبر» للإمام أبي حنيفة (ص: ٢٠)

الْأُوَّلُ: أَنَّ مَعنَاهَا إِلَّا لِيَعلَمَ حِزبُنَا مِنَ النَّبِيِّنَ وَالمؤمِنِينَ؛ كَمَا فِي قَولِهِ عَلَيْ عَنِ البَارِي عَزَّ وَجَلَّ: (يَا بُنَ آدَمَ، مَرِضتُ فَلَم تَعُدْنِي، قَالَ: يَا رَبِّ، كَيفَ أَعُودُكَ وَأَنتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ؟! قَالَ: أَمَا عَلِمتَ أَنَّ عَبدِي فَلَانَا مَرِضَ فَلَم تَعُدهُ"، رَوَاهُ مُسلِمُ (أَ)، وَقُولِهِ: (استَقرَضْتُ عَبدِي فَلَم يُقرِضنِي)، رَوَاهُ أَحَدُ وَالْحَاكِمُ مُسلِمُ (أَ)، وَقُولِهِ: (استَقرَضْتُ عَبدِي فَلَم يُقرِضنِي)، رَوَاهُ أَحَدُ وَالْحَاكِمُ عَلَى شَرطِ مُسلِم (أَ)، فَهُو تَشْرِيفٌ لِلْعَبدِ وَتَقرِيبٌ لَهُ.

الثَّاني: أَنَّهُ تَعَالَى سَمَّى التَّميِيزَ عِلمَا بِإطلَاقِ الشَّيءِ عَلَى عَاقِبَتِهِ وَثَمَرَتِهِ؛ أَي: لِنُمَيِّزَ هَؤُلَاءِ مِن هَؤُلَاءِ بِانكِشَافِ مَا في قُلُوبِهِم مِنَ الإِخلَاصِ وَالنِّفَاقِ.

الثَّالِثُ: أَنَّهُ أَطلَقَ العِلْمَ عَلَى الرُّؤيَةِ مَجَازَاً؛ كَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادَ﴾ [الفجر: ٦]؛ أي: أَلَمْ تَعلَم؛ لأَنَّ النبيَّ ﷺ لَمَ يَرَ ذَلِكَ.

الرَّابِعُ: أَنَّ حُدُوثَ العِلمِ رَاجِعٌ لِلمُخَاطَبِينَ، مِثَالُهُ: أَنَّ عَاقِلاً وَجَاهِلاً اجتَمَعَا فَيَقُولُ الجَاهِلُ: الْحَطَبُ يَحِرِقُ النَّارَ، وَيَقُولُ العاقِلُ: بَلِ النَّارُ تَحْرِقُ الحَطَب، وَيَقُولُ العاقِلُ: بَلِ النَّارُ تَحْرِقُ الحَطَب، وَيَكُونُ مَعنَاهُ: لِتَعلَمَ أَيُّنَا الجَاهِلُ؛ وَسَنَجمَعُ بَينَهُمَا؛ لِنَعلَمَ أَيُّهُمَا يَحْرِقُ صَاحِبَهُ، وَيَكُونُ مَعنَى أَدُ لِتَعلَمَ أَيُّنَا الجَاهِلُ؛ لأَنَّ المَخَاطِبَ عَالِمٌ بِمَنْ يَحِرِقُ الآخَر، وَيَكُونُ مَعنَى الآيَاتِ: لِتَعلَمُوا.

-203-203-203-

⁽۱) «صحيح مسلم» (۲۵۲۹) (۲۳).

⁽٢) «مسند الإمام أحمد» (٧٩٨٨)، و «المستدرك» (٢٥٢٦).

- ﴿ [بيانُ أَنَّ الْقَضاءَ والقَدَرَ وَالمَشِيئةَ صِفاتُهُ سُبْحانَهُ في الأَزَل]

قُولُهُ: (وَالقَضَاءُ، وَالقَدَرُ، وَالمَشِيئَةُ، صِفَاتُهُ فِي الأَزَلِ) القَضَاءُ عِندَنَا: هُوَ: الفِعْلُ مَعَ زِيَادَةِ إِحكَام، وَالقَدَرُ: هُو تَعْدِيدُ كُلِّ خَلُوقٍ بِحَدِّهِ الذِي يُوجَدُ بِهِ مِن حُسْنٍ وَقُبِحٍ، وَنَفْعِ وَضُرِّ، وَمَا يَحَوِيهِ مِنْ زَمَانٍ وَمَكَانٍ، وَمَا يَتَرَتَّبُ عَلَيهِ مِنْ ثَوَابٍ حُسْنٍ وَقُبِحٍ، وَنَفْعِ وَضُرِّ، وَمَا يَحَوِيهِ مِنْ زَمَانٍ وَمَكَانٍ، وَمَا يَتَرَتَّبُ عَلَيهِ مِنْ ثَوَابٍ حُسْنٍ وَقَبِحٍ، وَنَفْعِ وَضُرِّ، وَمَا يَحَرِينَ كَمَا سَبَقَ، وَأَمَّا عَلَى قُولِ المَتَقَدِّمِينَ: فَهُو مِن وَعِقَابٍ، وَهَذَا عَلَى قُولِ المَتَقَدِّمِينَ: فَهُو مِن المَتَشَابِهِ، قَالَ العَلَّمَةُ الغَزنَوِيُّ: اعلَم بِأَنَّ القَدَرَ سِرُّ، وَالقَضَاءَ ظُهُورُ السِّرِّ عَلَى اللَّوحِ. اهـ (۱).

فَالقَضَاءُ عِندَنَا يَرجِعُ إِلَى صِفَةِ الفِعلِ، وَأَمَّا القَدَرُ: فَيَرجِعُ إِلَى صِفَةِ العِلمِ وَهِيَ مِن صِفَاتِ الذَّاتِ، وَالكُلُّ قَدِيمٌ عِندَنَا خِلَافَاً لِلأَشَاعِرَةِ فِي القَدَرِ، وَالمَشِيئَةُ وَالإِرَادَةُ بِمَعنَى وَاحِدٍ عِندَنَا، وَهُوَ مَا عَلَيهِ جُمهُورُ أَهلِ السُّنَّةِ، وَإِعَادَةُ الإِمَامِ ذِكرَ الشِيئَةِ لِلرَّدِّ عَلَى بَعضِ المُعتزِلَةِ وَالكَرَّامِيَّةِ القَائِلِينَ بِحُدُوثِ صِفَةِ الإِرَادَةِ، وَأَنَّ المِشِيئَةَ وَالإِرَادَة لَا يَقُومَانِ بِالذَّاتِ العَلِيِّ وَلا بِغَيرِهِ.

وَاعلَم _ عَلَّمَنَا اللهُ تَعَالَى وَإِيَّاكَ _ أَنَّ إِرَادَةَ الله تَعَالَى وَاحِدَةٌ كَسَائِرِ صِفَاتِهِ سُبحَانَهُ، وَإِنَّمَا تَخْتَلِفُ تَعَلَّقَاتُهَا، وَالتَّعَلَّقَاتُ أُمُورٌ اعتِبَارِيَّةٌ يَعتَبِرُهَا الْعَقْلُ لَا وُجُودَ شُبحَانَهُ، وَإِنَّمَا تَخْتَلِفُ تَعَلَّقُ اللهَ وَالتَّعَلَّقَاتُ أُمُورٌ اعتِبَارِيَّةٌ يَعتَبِرُهَا الْعَقْلُ لَا وُجُودَ لَمَا فِي الْخَارِجِ، وَالْحَشُويَّةُ يَقُولُونَ بِتَقْسِيمِهَا إِلَى إِرَادَةٍ كَونِيَّةٍ، وَإِلَى إِرَادَةٍ شَرعِيَّةٍ، وَقَد وَقَعَت من اللَّا عَلِيٍّ القَارِي رَحِمه الله تعالى غَفلَةٌ عَظِيمَةٌ عَن ذَلِكَ في «شَرحِهِ وَقَد وَقَعَت من اللَّه عَلِيٍّ القَارِي رَحِمه الله تعالى غَفلَةٌ عَظِيمَةٌ عَن ذَلِكَ في «شَرحِهِ على الفِقهِ الأَكبَرِ» حَيثُ تَابِعَ ابنَ أَبِي الْعِزِّ؛ شارحَ «الطَّحاويَّة» في هَذَا التَّقسِيمِ لِلْإِرَادَةِ ('')، وَلَمْ يَدرِ بِأَنَّهُ حَشَوِيٌّ مُنتَسِبٌ إِلَى السَّادَةِ الْحَنَفِيَّةِ، وَكَم لِلقَارِي في لِلإِرَادَةِ ('')، وَلَمْ يَدرِ بِأَنَّهُ حَشَوِيٌّ مُنتَسِبٌ إِلَى السَّادَةِ الْحَنَفِيَّةِ، وَكَم لِلقَارِي في

⁽١) ينظر: «أصول الدين» للغزنوي (ص: ١٨٣).

⁽٢) ينظر: «منح الروض الأزهر» للقاري (ص: ٨٠).

البسدر الأنسور المسكون البسدر الأنسور الله تَعَالَى عَلَى تِلكَ الشَّرْحِهِ » مِن مِثْلِ ذَلِكَ قَد تَابَعَ فِيهَا هَذَا الرَّجُلَ، وَسَأُنبَهُ إِن شَاءَ اللهُ تَعَالَى عَلَى تِلكَ المَوَاضِع فِي مَحَالِّمًا.

ثُمَّ لَا خِلَافَ بَينَا وَبَينَ السَّادَةِ الأَشَاعِرَةِ بَل بَينَ أَهلِ السُّنَّةِ وَالجَهَاعَةِ قَاطِبَةً في وَحدَةِ الصِّفَاتِ كَوَحدَةِ الذَّاتِ، قَالَ صَاحِبُ «الجَوهَرَةِ»:

وَوَحدَةً أُوجِب لَمَا وَمِثلُ ذِي ... إِرَادَةٌ وَالْعِلْمُ......

قَولُهُ: (بِلَا كَيفٍ) أَي: أَصلاً لِنَفيهِ الكَيفَ بِه «لا» النَّافِيَةِ لِلجِنسِ، وَلَيسَ كَمَا يَقُولُ الْحَشُوِيَّةُ: بِلَا كَيفِيَّةٍ مَعلُومَةٍ لَنَا؛ لِيثْبِتُوا بِذَلِكَ الكَيفَ لله تَعَالَى، وَقَد زَلَّ الْملَّا عَلِيٌّ القَارِي في «شَرحِهِ» أَكثَر مِن مَرَّةٍ في هَذَا المستَنقَع الوَخِيم مِن الحَشوِ، وَسَبَبُ هَذَهِ الزَّلَّاتِ مِنْهُ هو مُتَابَعَتُهُ لِإبنِ أَبِي العِزِّ هَذَا؛ لأَنَّ الْحَشُوِيَّةَ يُثِبُّونَ الكَيْف وَيَنفُونَ عِلْمَ الْخَلْقِ بِهِ، فَمَرَّةً يَقُولُ الْمُلَّا عَلِيُّ القارِي: مَجَهُولَةُ الكَيفِيَّةِ، وَأُخرَى يَقُولُ: بِلَا مَعرِفَةِ كَيفِيَّتِهِ إِلَى غَيرِ ذَلِكَ مِمَّا يُنبِئُ عَن غَفلَةٍ كَبِيرَةٍ عَن عَظِيم خَطرِ هَذَا القَولِ الذِي يَلزَمُ مِنهُ التَّجسِيمُ؛ لأَنَّ الكَيفَ هَيئَةٌ قَارَّةٌ في الجِسْم وَبَينَهُمَا لُزُومٌ عَقِليٌّ لَا يُمكِنُ انفِكَاكُهُ، وَهِيَ عَرَضٌ يَفنَى وَيَستَحِيلُ بَقَاؤُهُ، وَمُحَالٌ أَن يَكُونَ اللهُ تَعَالَى مَحَلَّا لِلحَوَادِثِ، وَلَّا سُئِلَ الإِمَامُ مَالِكٌ عَن قَولِهِ تَعَالَى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ [طه: ٥]، قَالَ: الإسْتِوَاءُ غَيرُ مَجهُولِ، وَالكَيفُ غَيرُ مَعقُولِ، وَالإيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ، فَقَد جَعَلَ ﷺ الكَيفَ مُحَالًا؛ لأَنَّ غَيرَ المعقُولِ هُوَ المُحَالُ، وَقَالَ في رِوَايَةٍ أُخرَى: وَلَا يُقَالُ: كَيفَ، وَكَيفَ عَنهُ مَرفُوعٌ. اهـ، وَالمَرَادُ وَاحِدٌ، وَمَا شَاعَ أَنَّهُ قَالَ: «الإستِوَاءُ مَعلُومٌ وَالكَيفُ مَجهُولٌ»، فَلا يَصِحُّ عَنهُ سَنَداً وَلا مَتناً؛ لأَنَّ جَهَالَةَ الكَيْفِ لَا تَنْفِي وُجُودَهُ، وسِيَاقُ هَذِهِ الرِّوايَةِ الشَّائِعَةِ يُثبتُهُ.

⁽١) ينظر: «جوهرة التوحيد» لـ اللقَّاني، البيت: (٣٤).

فَإِن قِيلَ: قَد ذَكَرَ هَذِهِ الرِّوَايَةَ الإِمَامُ الغَزَالِيُّ وَغَيرُهُ، فَكَيفَ غَفَلُوا عَن ذَلِكَ مَعَ عُلُوٍّ كَعْبِهِم في هَذَا الشَّأْنِ؟

قُلتُ: نَحمِلُهُ عَلَى أَنَّهُم فَهِمُوا مِن كَلِمَةِ: «جَهُولٌ» أَنَّهُ غَيرُ مُتَصَوَّرٍ، وَهُوَ مَعنَى المحَالِ؛ لأَنَّ المحَالَ لَا تَحصُلُ لَهُ صُورَةٌ فِي العَقْلِ كَهَا ذَكَرَهُ العَلَّامَةُ التَّفتَازَانِيُّ عَنِ «الشِّفَاء» وَأَقَرَّهُ "، فَلَا يَكُونُ مَعلُوماً فِي ذَاتِهِ بَل يُتَصَوَّرُ بِاعتِبَارِ أَمْ عَامٍّ، وَاللهُ تَعَالَى أَعلَمُ، وَهَذَا الحَملُ أُولَى مِن تَخطِئَةِ هَوُلًا ِ الكِبَارِ، وَنِسبَتِهِم إِلَى الغَفلَةِ وَإِن تَعَالَى أَعلَمُ، وَهَذَا الحَملُ أُولَى مِن تَخطِئَةِ هَوُلًا ِ الكِبَارِ، وَنِسبَتِهِم إِلَى الغَفلَةِ وَإِن كَانَ ذَلِكَ تَقصِيراً مِنهُم في تَركِ طَلَبِ الرِّوايَةِ الصَّحِيحَةِ المُسْنَدَةِ.

قَالَ الإِمَامُ أَبُو المُعِينِ النَّسَفِيُّ: فَأَمَّا القَولُ بِكَيفِيَّةٍ لَا يَعلَمُهَا إِلَّا هُوَ فَهُوَ مِمَّا لَمَ يُو عَن أَحَدٍ مِن أَهلِ السُّنَّة أَلبَتَّة، وَإِنَّمَا هُوَ شَيءٌ رُوِيَ عَن الكَرَّامِيَّةِ الأُولَى. اهم، «تَبصِرَةُ الأَدِلَّة»(٢).

-203-203-203-

⁽١) ينظر: «شرح المقاصد» للتفتازاني (١/ ٢٢٩).

⁽٢) ينظر: «تبصرة الأدلة» للنسفى (١/ ٢١٤).

البَيَانُ أَنَّهُ سُبْحانهُ يَعلَمُ المَعدُّومَ فِي حَالِ عَدَمِهِ مَعدُومًا]

قَولُهُ: (يَعلَمُ اللهُ المَعدُومَ فِي حَالِ عَدَمِهِ مَعدُومَاً... إِلَخ) فِيهِ رَدُّ عَلَى الفَلَاسِفَةِ حَيثُ نَفُوا عِلْمَهُ تَعَالَى بِالجُزئِيَّاتِ المتَغَيِّرَةِ؛ كَالقِيَامِ وَالقُعُودِ وَغَيرِهَا؛ لِتَغَيُّرِهَا مِن حَالَ إِلَى حَالٍ، وَذَلِكَ يَستَلزِمُ تَغَيُّرَ العِلم فَيُؤَدِّي إِلَى تَغَيُّرِ الذَّاتِ مِن صِفَةٍ إِلَى صِفَةٍ، وَإِن لَم يَتَغَيَّر يَلزَم الجَهلُ، كَذَا قَالُوا، وَهُوَ بَاطِلٌ؛ لأَنَّ مِن مَذَهَبِهِم أَنَّ مِنَ الجُزئِيِّ مَا لَا يَتَغَيَّرُ ؟ كَذَاتِ الوَاجِبِ تَعَالَى، وَذَاتِ المجَرَّدَاتِ، وَلأَنَّ الجُزئِيَّاتِ مَقدُورَةٌ لَهُ تَعَالَى وَصَادِرَةٌ عَلَى سَبِيلِ الإِتقَانِ كَالكُلِّيَّاتِ، فَلَزِمَ عِلمُهُ بِهَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلاَ فِي السَّمَاء وَلاَ أَصْغَرَ مِن ذَلِكَ وَلا أَكْبَرَ إِلاَّ فِي كِتَابِ مُّبِينِ﴾ [يونس: ٦١]، وَقَـالَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ السَّمَاء وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ﴾ [سبأ: ٢]، وَقَالَ عَزَّ مِن قَائِل: ﴿ أَوَلاَ يَعْلَمُ وِنَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾ [البقرة: ٧٧]، وَقَد رَدَّ الْإِمَامُ اللهِ قَولَكُم بِأَنَّ التَّغَيُّرَ حَقِيقَةً إِنَّهَا هُوَ بِالمعلُوم الحَادِثِ لِقَبُولِهِ لَهُ، وَلَيسَ بِالصِّفَةِ القَدِيمَةِ لِإستِحَالَتِهِ، وَالتَّغَيُّرُ بِالنِّسبَةِ لِلعِلمِ تَغَيُّرُ اعتِبَارِيٌّ وَهُوَ تَغَيُّرُ تَعَلُّقٍ وَإِضَافَةٍ لَا يُوجِبُ تَغَيُّرَ المَضَافِ كَتَغَيُّرِ إِضَافَةِ القَبلِيَّةِ إِلَى المعِيَّةِ ثُمَّ إِلَى البَعدِيَّةِ دُونَ تَغَيُّرٍ فِي القَدِيمِ سُبِحَانَهُ.

قُولُهُ: (وَيَعَلَمُ أَنَّهُ كَيْفَ يَكُونُ إِذَا أُوجَدَهُ) بَلِ إِنَّهُ تَعَالَى يَعلَمُ مَا يَكُونُ، وَمَا لَمَ يَكُن وَلَا يَكُونُ، أَن لَو كَانَ كَيْف كَانَ يَكُونُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُواْ عَلَى يَكُن وَلَا يَكُونُ، أَن لَو كَانَ كَيْف كَانَ يَكُونُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُواْ عَلَى النَّارِ فَقَالُواْ يَالَيْتَنَا نُرَدُّ وَلاَ نُكَذِّب بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ اللَّوْمِنِين * بَلْ بَدَا لَهُم مَّا النَّارِ فَقَالُواْ يَالَيْتَنَا نُرَدُّ وَلاَ نُكَذِّب بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ اللَّوْمِنِين * بَلْ بَدَا لَمُهُم مَّا كَانُواْ يُخْفُونَ مِن قَبْلُ وَلَوْ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا يُهُواْ عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُون ﴾ [الأنعام: ٢٧-٢٥]، كَانُواْ يُخْفُونَ مِن قَبْلُ وَلَوْ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا يُهُواْ عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُون ﴾ [الأنعام: ٢٧-٢٨]، فَقَد عَلِمَ سُبحَانَهُ بِعِلْمِهِ السَّابِقِ القَدِيمِ بِوقُوفِهِم يَومَ القِيَامَةِ عَلَى النَّارِ، وَقُولِهِم

وَكَذَبِهِم فِيهِ، وهذَا مَا يَكُونُ فِي الآخِرَةِ، وَقُولُهُ: ﴿ وَلَوْ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نَهُواْ عَنْهُ ﴾ [الانعام: ٢٨] هُوَ مَا لَم يَكُن وَلَا يَكُونُ؛ لأَنَّهُم لَا يُرَدُّونَ وَلَن يُرَدُّوا أَبَدَاً، وَعَلِمَ أَن لَو رُدُّوا مَاذَا كَانُوا فَاعِلِينَ، وَهُوَ مَا لَو كَانَ كَيفَ كان يَكُونَ، أَفَادَهُ العَلَامَةُ عَبدُ العَزِيزِ الكِنَانِيُّ فِي مُنَاظَرَتِهِ مَعَ المعتزِلَةِ (١٠).

قَولُهُ: (خَلَقَ اللهُ الخَلقَ)؛ أي: المخلُوقَ مِنَ الجِنِّ وَالإِنسِ، قَالَ سُبِحَانَهُ: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُون ﴾ [الذاريات: ٥٦] (سَلِيمًا) خَالِياً حِينَ وِلَادَتِهِ (مِنَ الكُفْرِ وَالإِيمَانِ)؛ لأنَّهُ اليسَامِن ذَاتِيَّاتِ وَلَوَازِم تَعَيُّنَاتِ الأَشْخَاصِ، وَإِنَّهَا هِيَ أَعْرَاضٌ تَحَدُّثُ عَن اختِيَارِ، قَالَ ﷺ: «مَا مِن مَولُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الفِطرَةِ، فَأَبُوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ، أَو يُنَصِّرَانِهِ، أَو يُمَجِّسَانِهِ، كَمَا تُنتِجُ البَهِيمَةُ بَهِيمَةً جَمَعَاءَ هَل تُحِسُّونَ فِيهَا مِن جَدعَاءَ»، ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيرَةَ ١٠ ﴿ فِطْرَةَ اللهُ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ﴾ [الروم: ٣٠]، رَوَاهُ الشَّيخَانِ (٢)، فَقُولُهُ: «جَمعَاء»؛ أي: سَلِّيمَة، وَقُولُهُ: «جَدْعَاءَ»؛ أي: مَقطُوعَةَ الأَنْفِ أَو الأُذُنِ؛ أي: يُولَدُ الإِنسَانُ عَلَى أَصل الخِلْقَةِ سَلِياً عَن نَقْصِ الكُفرِ، وَعَن زِيَادَةِ الإِيمَانِ كَمَا تَلِدُ البَهِيمَةُ بَهِيمَةً سَلِيمَةً لإجتِهَاع سَلَامَةِ أَعضَائِهَا مِن دُونِ نَقْصٍ فِيهَا وَلَا زِيَادَةٍ، وَذَلِكَ أَنَّ الكُفرَ تَغطِيَةُ الحَقِّ وَسَترُهُ، وَالإِيمَانَ تَصدِيقٌ وَإِقرَارٌ، مَسْبُوقًا ذَلِكَ بِالتَّصَوُّرِ؛ لأَنَّ الحُكمَ فَرعُ التَّصَوُّرِ، وَالتَّصَوُّرُ إِدرَاكُ، وَالإِدرَاكُ عِلمٌ، وَهُوَ مَنفِيٌّ بِالنَّصِّ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَ جَكُم مِّن بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لاَ تَعْلَمُونَ شَيْئًا ﴾[النحل: ٧٨]، فَلَا إِيهَانَ وَلَا كُفْرَ؛ لأنَّهُ إِذَا عُدِمَ الأَصلُ وَهُوَ العِلمُ الذِي يُبنَى عَلَيهِ الإِيمَانُ وَالكُفرُ فَالفَرعُ أُولَى.

قَولُهُ: (ثُمَّ خَاطَبَهُم)؛ أي: أَظهَرَ تَعَالَى تَعَلُّقَ الخِطَابِ بِهِم، وَهو التَّكلِيفُ

⁽١) ينظر: «الحيدة» للكناني (ص: ٨٧).

⁽٢) «صحيح البخاري» (١٣٥٨)، و«صحيح مسلم» (٢٦٥٨) (٢٢).

بِالإِيهَانِ وَالأَحكَامِ بِإِرسَالِ الرُّسُلِ، وَأَشَارَ بِ «ثُمَّ» إِلَى أَنَّ الخِطَابَ يَتَعَلَّقُ بِالتَّكلِيفِ، وَالصَّبِيُّ العَاقِلُ وَهُوَ مَن أَتَمَّ سَبِعَ سِنِينَ وَإِن كَانَ غَيرَ مُكلَّفٍ لَكِن لَمَا صَحَّ إِيهَانُه صَحَّت رِدَّتُهُ لِخُرُوجِهِ وَرُجُوعِهِ عَنِ الإِيهَانِ، فَإِنِ ارتَدَّ الصَّبِيُّ العَاقِلُ كَانَ مُحْلَّدًا فِي النَّارِ لَا خِلَافَ فِي ذَلِكَ بَينَ أَنمَّتِنَا أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدِ ، وَالخِلَافُ بَينَ أَنمَّتِنَا أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدِ ، وَالخِلَافُ بَينَ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ ، وَالخِلَافُ بَينَ أَبِي يُوسُفَ وَبُكَمَّدِ ، وَالخِلَافُ بَينَ أَبِي عُوسُفَ وَبُكَمَّدٍ ، وَالخِلَافُ بَينَ أَبِي يُوسُفَ وَبَينَ الإِمَامِ وَمُحَمَّدٍ ، وَالْتَا هُوَ فِي أَحكَامِ الدُّنيَا دُونَ أَحكامِ الاَّذِيرَةِ.

قَالَ العَلَّامَةُ ابنُ نُجَيمٍ في «البحرِ الرَّائق»: وَالخِلَافُ في أَحكَامِ الدُّنيَا، وَلَا خِلَافَ أَنَّهُ مُرْتَدٌّ فِي أَحكَامِ الآخِرَةِ. اهـ(١). خِلَافَ أَنَّهُ مُرْتَدٌّ فِي أَحكَامِ الآخِرَةِ. اهـ(١).

وَفِي «تَنوِير الأَبصَارِ» وَشَرْحِهِ «الدُّرّ المختَار»: («وَإِذَا ارتَدَّ صَبِيُّ عَاقِلُ صَحَّ»، خِلَافًا للثَّانِي، وَلَا خِلَافَ فِي تَخلِيدِهِ فِي النَّارِ؛ لِعَدَمِ العَفْوِ عَنِ الكُفرِ «كَإِسلَامِهِ»، فَإِنَّهُ يَصِحُّ اتِّفَاقاً) اهـ (٢٠).

(وَأَمَرَهُم) بِالإِيمَانِ مُكَلَّفِينَ (وَنَهَاهُم) عَنِ الكُفرِ كَذَلِكَ.

قُولُهُ: (فَكَفَرَ مَنْ كَفَرَ) بَعدَ نِعمَةِ السَّلَامَةِ مِنهُ (بِفِعلِهِ)؛ أَي: كَسْبِهِ وَسُوءِ اخْتِيَارِهِ غَيرَ مُجُبَرٍ عَلَى ذَلِكَ (وَإِنكَارِهِ) لِلحَقِّ بَعدَ ظُهورِهِ بِالآيَاتِ (وَجُحُودِهِ) نَفيهِ الحَقَّ أَشَدَّ النَّفي، وَعَطفُ «الجُحُودِ» عَلَى «الإِنكَار» مِنْ عَطفِ الأَخصِّ عَلَى الأَعَمِّ؛ لأَنَّ الجُحُودَ إِنكَارٌ مَعَ العِلمِ بِالشَّيءِ بِخِلَافِ الإِنكَارِ، وَفِي كَلَامِهِ ﴿ رَدُّ الْأَعَمِّ؛ لأَنَّ الجُحُودَ إِنكَارٌ مَعَ العِلمِ بِالشَّيءِ بِخِلَافِ الإِنكَارِ، وَفِي كَلَامِهِ أَنَّ الكُفرَ عَلَى الجَبرِيَّةِ، وَإِثبَاتٌ لإختِيَارِ العَبدِ الإِيمَانَ أَوِ الكُفرَ، وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الكُفرَ وَالإِيمَانَ طَارِئَانِ بَعدَ العَدَمِ، وَلَيسَا مِن ذَاتِ الشَّخصِ وَمَاهِيَّتِهِ.

⁽١) ينظر: «البحر الرائق» لابن نجيم (٥/ ١٥٠).

⁽٢) ينظر: «الدر المختار» للحصكفي (١/ ٣٥٠).

قُولُهُ: (بِخِذَلَانِ الله تَعَالَى إِيَّاهُ)؛ أي: بِسَبَبِ أَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ لَم يَعصِمْهُ مِنَ الكُفرِ، وَإِنَّمَا تَرَكُهُ وَاختِيَارَهُ؛ لأَنَّ الجِذَلَانَ تَركُ الإِعَانَةِ وَالنُّصرَةِ، وَخِذَلَانُ الله تَعَالَى العَبدَ أَن لَا يَعصِمَهُ مِنَ الشُّبَهِ فَيَقَعَ فِيهَا، وَهُوَ مِنَ الله عَزَّ وَجَلَّ عَدلُ.

قُولُهُ: (وَآمَنَ مَنْ آمَنَ بِفِعلِهِ وَإِقْرَارِهِ وَتَصْدِيقِهِ) فِيهِ مَا مَضَى مِنِ اختِيَارِ العَبدِ لِلإِيهَانِ وَأَنَّهُ لَيسَ جَبُّورًا عَلَيهِ لِيَصِحَّ التَّكلِيفُ بِذَلِكَ.

قُولُهُ: (بِتَوفِيقِ الله تَعَالَى إِيَّاهُ وَنُصْرَتِهِ) التَّوفِيقُ: النُّصْرَةُ وَالتَّيسِيرُ، وَهُوَ عِندَنَا جَعْلُ الله فِعلَ العَبدِ وَقُولَهُ مُوافِقًا لِأَمرِهِ تَعَالَى وَنَهيهِ مَعَ بَقَاءِ الإختِيَارِ، وِالجِذْلَانُ: هُوَ عَدَمُ نُصرَةِ العَبدِ وَإِعَانَتِهِ عَلَى الطَّاعَةِ وَتَركُهُ وَنَفْسَهُ، فَبينَهُمَ اتَقَابُلُ العَدَمِ وَالمَلكَةِ هُو عَدَمُ نُصرَةِ العَبدِ وَإِعَانَتِهِ عَلَى الطَّاعةِ وَتَركُهُ وَنَفْسَهُ، فَبينَهُمَ اتَقَابُلُ العَدَمِ وَالمَلكَةِ دُونَ التَّضَادِ، وَعِندَ الأَشعرِيِّ هُو خَلقُ قُدرَةِ الطَّاعَةِ، وَعِندَ إِمَامِ الحَرَمينِ هُو خَلقُ الطَّاعَةِ لَا نَحلقُ القُدرَةِ عَلَى المعصِيةِ، الطَّاعَةِ لَا خَلقُ القُدرَةِ عَلَى المعصِيةِ، وَلا يَصِحُ ذَلِكَ عِندَنَا؛ لأَنَّ القُدرَةَ صَالِحَةٌ لِلضِّدَينِ عَلَى البَدَلِ.

قُولُهُ: (أَخرَجَ ذُرِّيَةَ آدَمَ عَلَيهِ السَّلامُ مِنْ صُلْبِهِ فَجَعَلَهُم عُقَلاءً) هَذَا رَدُّ عَلَى القَدرِيَّةِ المعتزِلَةِ حَيثُ أَنكُرُوا أَخذَ الميثَاقِ قَولاً وَجَعَلُوهُ إِشْهَادَاً، وَعَلَلُوا ذَلِكَ بِأَنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِيهِ، قَالَ الإِمَامُ أَبُو اليُسرِ البَرْدَوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: وَقَالَتِ القَدرِيَّةُ سِوى النَّابِ الْمِاعَاتُ أَبُو اليُسرِ البَرْدَوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: وَقَالَتِ القَدرِيَّةُ سِوى النَّابِ الْمِشَاوِيَّةِ: إِنَّ أَخذَ الميثَاقِ لَم يَكُن، وَبِهِ قَالَ بَعضُ أَهلِ السُّنَةِ فِيهِم الشَّيخُ أَبُو النَّابِ الْمِشَهادِ بِدِلَالَةِ الحَالِ، حَيثُ كُلُّ مَا فِي الكُونِ مَنصُورِ المَاتُرِيدِيُّ، وَجَعَلُوهُ مِن بَابِ الإِشْهَادِ بِدِلَالَةِ الحَالِ، حَيثُ كُلُّ مَا فِي الكُونِ شَهِيدُ بِذَلِكَ، فَهَوُلَاءِ قَالُوا: لَا فَائِدَةَ فِي أَخذِ الميثَاقِ عَلَى الذُّرِيَّةِ؛ لاَنَّهُ لَو كَانَ كَذَلِكَ شَهِيدٌ بِذَلِكَ، فَهَوُلَاءِ قَالُوا: لا فَائِدَة فِي أَخذِ الميثَاقِ عَلَى الذُّرِيَّةِ؛ لاَنَّهُ لَو كَانَ كَذَلِكَ مَن بَذِي لَكَ فَي اللَّهُ الْمَالِمِينَ، وَقَالُوا: إِنَّ قَولَهُ تَعَالَى: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ﴾ [الأعراف: ١٧٦] مَعنَاهُ أَشْهَدَهُم إِشْهَادَ دِلَالَةٍ عِندَ وِلَادَةٍ عَندَ ولَادَةِ كُلُّ وَلَدٍ، وَجَوَابُ ﴿ بَلَى ﴾ دِلَالَةُ أَيضاً... وَجهُ قُولِ أَهلِ

⁽١) ينظر: «المواقف» للإيجي (٣/ ٢٤٦).

السُّنَّةِ هَذِهِ الآيَةُ، فَإِنَّ فِيها تَنصِيصاً عَلَى أَنَّ اللهَ تَعَالَى قَالَ لِلذُّرِّيَّةِ: ﴿أَلَسْتَ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَى ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، وَقَد رُوِيَ فِي هَذَا البَابِ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ عَنِ النبيِّ عَلَيْهِ وَعَنِ الضَّحَابَةِ. اهـ(١).

وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ التي أَشَارَ إِلَيهَا قَد رَوَاهَا التِّرِمِذِيُّ في «سُنَنِهِ»، وَالنَّسَائِيُّ، وَأَحَدُ، وَالطَّبَرِيُّ في «تَفسِيرِهِ»، وَابنُ أَبِي حَاتَم، وَغَيرُهُم مِمَّا يَشهَدُ بِأَنَّهُ إِشهَادٌ بِالْقَولِ وَلَيسَ دِلَالَةَ حَالٍ، وَقُولُ الإِمَامِ ﷺ: «فَجَعَلَهُم عُقَلَاءَ»؛ لأَنَّهُ لَولَا العَقلُ لَم يَصِحَّ خِطَابٌ.

قولُهُ: (فَخَاطَبَهُم وَأَمَرَهُم بِالإِيهَانِ وَبَهَاهُم عَنِ الكُفرِ) هَذَا نَصُّ في إِبْبَاتِ كُونِهِ خِطَابَاً قَولاً لَا إِسْهَاداً، قَالَ سُبحانَهُ: ﴿ أَلَسْتَ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَى ﴾ [الأعراف: ١٧٧] وَقَالَ رَسُولُ الله عَيَيِيُّةِ: ﴿ أَخَذَ اللهُ المَيثَاقَ مِن ظَهرِ آدَمَ فَأَخرَجَ مِن صُلْبِهِ ذُرِيَّةً ذَرَاهَا فَنَثَرَهُم نَثراً بَينَ يَدِيهِ كَالذَّرِّ، ثُمَّ كَلَّمَهُم فَقَالَ: ﴿ أَلَسْتَ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَى فَعَلَ اللهُ عِلْقِيلَةُ اللهُ اللهُ

⁽١) ينظر: «أصول الدين» للبزدوي (ص: ٢١٨).

⁽٢) «سنن النسائي الكبرى» (١١١٢٧)، و «مسند الإمام أحمد» (٢٤٥٥)، و «المستدرك» للحاكم (٧٥).

⁽٣) «مسند الإمام أحمد» (٢١٢٣٢)، و «المستدرك» للحاكم (٣٢٥٥).

قَالَ الإِمَامُ الطَّحَاوِيُّ: وَكَانَ ذَلِكَ غَيرَ مُستَنكَرِ في لَطِيفِ قُدرَةِ الله عَزَّ وَجَلَّ، وَقَد تَأْوَّلَ آخَرُونَ هَذِهِ الآيَةَ عِمَّن لَم يَقِفُوا عَلَى مَا رُوِيَ عَن رَسُولِ الله ﷺ في الْمُرَادِ بِهَا أَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ أَلْهَمَ ذُرِّيَّةَ آدَمَ في خَلقِهِ إِيَّاهُم المعرِفَةَ بِهِ التي هِيَ مُوجُودَةٌ في جَمِيعِهم أَنَّ لَهَا خَالِقًا سَوَّاهُم، وَأَنَّهُم عَاجِزُونَ عَن خَلقِ أَمثَالِهِم، وَأَنَّ الخَالِقَ لَمُم هُوَ بِخِلَافِهِم؛ لأَنَّهُ القَادِرُ عَلَى أَن خَلَقَهُم، وَأَنَّهُم عَاجِزُونَ عَن مِثلِ ذَلِكَ فِيهَا سِوَاهُم حَتَّى لَا يَستَطِيعُونَ مَعَ ذَلِكَ أَن يَقُولُوا خِلَافَهُ، وَكَانَ ذَلِكَ شَهَادَةً مِنهُم عَلَى أَنفُسِهِم لله عَزَّ وَجَلَّ أَنَّهُ رَبُّهُم، وَحُجَّةً عَلَيهِم أَن قَالُوا عِندَ أَخذِهِ إِيَّاهُم يَومَ القِيَامَةِ بِعَذَابِ الأَشقِيَاءِ مِنهُم عَلَى أَعَمَا لِهِم التي كَانُوا عَمِلُوهَا في الدُّنيَا: ﴿ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِين ﴾ [الأعراف: ١٧٢]؛ أي: عَمَّا يُعَاقِبُنَا عَلَى مَا عَمِلنَا، أَو عَلَى أَن لَم نُقِرَّ لَكَ بِالرُّبُوبِيَّةِ، وَإِذَا كَانَ عَزَّ وَجَلَّ فِي الدُّنيَا قَد بَعَثَ إِلَيهِمْ رُسُلَهُ، وَأَنزَلَ عَلَيهِم كُتْبَهُ، وَبَيَّنَ لَمُم فِيهَا مَا تَعَبَّدَهُم بِهِ، وَمَا أَمَرَهُم بِهِ، وَمَا أَرَادَهُ مِنهُم، وَمَا نَهَاهُم عَنهُ، وَحَذَّرَهُم مِنَ العُقُوبَةِ عَلَيهِ إِن عَمِلُوهُ، وَهَذَا تَأْوِيلٌ لَو لَم نَكُن سَمِعنَاهُ عَن رَسُولِ الله ﷺ كَمَا فِي الْحَدِيثَينِ الأَوَّلَينِ لَاستَحسَنَّاهُ مِن مُتَأَوِّلِيهِ إِذ كَانُوا تَأَوَّلُوا الآيةَ عَلَى مَا هِيَ مُحْتَمِلَةٌ لَهُ، وَلَكِن لَّمَا بَيَّنَ رَسُولُ الله ﷺ مُرَادَ الله عَزَّ وَجَلَّ الذِي أَرَادَهُ بِهَا كَانَ ذَلِكَ الذِي لَا يَجُوزُ القَولُ بِخِلَافِهِ وَلَا التَّأْوِيلُ عَلَى مَا سِوَاهُ، وَاللهَ عَزَّ وَجَلَّ نَسأَلُهُ التَّو فِيقَ. اهـ (١٠).

قُولُهُ: (أَمَرَهُم بِالإِيمَانِ، وَنَهَاهُم عَنِ الكُفرِ فَأَقَرُّوا) قَالَ تَعَالَى: ﴿أَلَسْتَ بَوَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَى﴾ [الأعراف: ١٧٢]، وَعَن أُبِيِّ بنِ كَعب: «فَلَا تُشرِكُوا بِي شَيئاً فَإِنِي بَرِبِّكُمْ قَالُواْ بَشِي يُذَكِّرُونَكُم عَهدِي وَمِيثَاقِي، وَأُنزِلُ عَلَيكُم كُتُبِي فَقَالُوا: نَشهَدُ أُرسِلُ إِلَيكُم رُسُلِي يُذَكِّرُونَكُم عَهدِي وَمِيثَاقِي، وَأُنزِلُ عَلَيكُم كُتُبِي فَقَالُوا: نَشهَدُ أَرسِلُ إِلَيكُم رُسُلِي يُذَكِّرُونَكُم عَهدِي وَمِيثَاقِي، وَأُنزِلُ عَلَيكُم كُتُبِي فَقَالُوا: نَشهَدُ أَرسِلُ إِلَيكُم رُسُلِي يُذَكِّرُونَكُم عَهدِي وَمِيثَاقِي، وَأُنذِلُ عَلَيكُم رُسُلِي يُذَكِّرُونَكُم عَهدِي وَمِيثَاقِي، وَأُنذِلُ عَلَيكُم كُتُبِي فَقَالُوا: نَشهَدُ أَنْكُ رَبُّنَا وَإِلْمُنَا لَا رَبَّ لَنَا غَيرُكَ وَلَا إِلَهَ لَنَا غَيرُكَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْحَاكِمُ بِإِسنَادٍ

⁽١) ينظر: «شرح مشكل الآثار» للطحاوي (١٠/ ٢٩).

سَحَدِيهِ ('')، وَفِي رِوَايَةِ عبدِ الله بنِ أَحمَدَ: «اعلَمُوا أَنَّهُ لَا إِلَهَ غَيرِي وَلَا رَبَّ غَيرِي، صَحِيمٍ '')، وَفِي رِوَايَةِ عبدِ الله بنِ أَحمَدَ: «اعلَمُوا أَنَّهُ لَا إِلَهَ غَيرِي وَلَا رَبَّ غَيرِي، فَلَا تُشرِكُوا بِي شَيئًا، قَالُوا: شَهِدنَا بِأَنَّكَ رَبُّنَا وَإِلَمُّنَا لَا رَبَّ لَنَا غَيرُكَ، فَأَقَرُّوا بِنَ شَيئًا، قَالُوا: شَهِدنَا بِأَنَّكَ رَبُّنَا وَإِلَمُّنَا لَا رَبَّ لَنَا غَيرُكَ، فَأَقَرُّوا بِذَلِكَ» ''.

-242-242-243-

⁽١) «مسند الإمام أحمد» (٢١٢٣٢)، و «المستدرك» للحاكم (٣٢٥٥).

⁽٢) «زيادات عبد الله بن أحمد على المسند» (٢١٢٣٢).

+@7©±©7©+

ابيانُ مَعْنَى الفِطْرة]

قُولُهُ: (فَهُم يُولَدُونَ عَلَى تِلْكَ الفِطْرَةِ) الأَصلُ في الفِطرَةِ الخِلقَةُ، وَمِنهُ قَولُهُ تَعَالَى: ﴿ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ ﴾ [الأنعام: ١٤]، وقَد اختُلِفَ فِيهَا، قَالَ الإِمَامُ تَقِيُ الدِّينِ السُّبكِيُّ في «فتاويه»: وَهُوَ الذِي نَختَارُهُ وَعَلَيهِ أَكثُرُ العُلَمَاءِ الإِمَامُ تَقِيُ الدِّينِ السُّبكِيُّ في «فتاويه»: وَهُوَ الذِي نَختَارُهُ وَعَلَيهِ أَكثُرُ العُلَمَاءِ أَنَّ المرَادَ بِالفِطرَةِ الطَّبعُ السَّلِيمُ اللَّهَيَّأُ لِقَبُولِ الدِّينِ، وَذَلِكَ مِن إِطلاقِ القَابِلِ عَلَى المَّبولِ. اهـ (١٠).

وَقَالَ الإِمَامُ الطِّبِيُّ: وَالمعنِيُّ بِهَا هَاهُنَا تَمَكُّنُ النَّاسِ مِنَ الهُدَى في أَصلِ الجِبِلَّةِ، وَالتَّهَيُّؤُ لِقَبُولِ الدِّينِ، فَلُو تُرِكَ عَلَيهَا لَاستَمَرَّ عَلَى لُزُومِهَا وَلَمَ يُفَارِقُهَا إِلَى غَيرِهَا؛ لأَنَّ هَذَا الدِّينَ حُسْنُهُ مَوجُودٌ في النَّفُوسِ، وَإِنَّهَا يَعدِلُ عَنهُ لِآفَةٍ مِنَ الآفَاتِ البَشريَّةِ والتَّقْليدِ. اهـ (٢).

وَقَالَ الإِمَامُ القُرطُبِيُّ: المعنَى أَنَّ اللهَ خَلَقَ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ مُؤَهَّلَةً لِقَبُولِ

⁽١) ينظر: «فتاوي السبكي» (٢/ ٣٦١).

⁽٢) ينظر: «شرح المشكاة» للطيبي (٢/ ٥٤٦).

الحَقِّ كَمَا خَلَقَ أَعَيُنَهُم وَأَسَمَاعَهُم قَابِلَةً لِلمَرْئِيَّاتِ وَالمسمُوعَاتِ، فَمَا دَامَت بَاقِيةً عَلَى ذَلِكَ القَبُولِ، وَعَلَى تِلكَ الأَهلِيَّةِ أَدرَكَت الحَقَّ. اهـ(١).

وقَالَ الإِمَامُ النَّووِيُّ: إِنَّ مَعنَاهَا أَنَّ كُلَّ مَولُودٍ يُولَدُ مُتَهَيِّنًا لِلإِسلَامِ، فَمَن كَانَ أَبُوَاهُ أَو أَحَدُهُمَا مُسلِمً استَمَرَّ عَلَى الإِسلَامِ في أَحكَامِ الآخِرَةِ وَالدُّنيَا، وَإِن كَانَ أَبُواهُ كَافِرَينِ جَرَى عَلَيهِ حُكمُهُمَا في أَحكَامِ الدُّنيَا وَهَذَا مَعنَى يُهَوِّ دَانِهِ، وَيُنَصِّرَ إِنِهِ، وَيُنصِّرَ إِنِهِ، وَيُنصِّرَ إِنِهِ، وَيُنصِّرَ إِنِهِ، وَيُنصَّرَ إِنِهِ، وَيُمَجِّسَانِهِ؛ أَي: يُحكمُ لَهُ بِحُكمِهِمَا في الدُّنيَا اهـ".

وَقَالَ الْحَافِظُ ابنُ عَبدِ البَرِّ: هَذَا القَولُ أَصَحُّ مَا قِيلَ في مَعنَى الفِطرَةِ التي يُولَدُ النَّاسُ عَلَيهَا. اهـ (٣).

⁽١) ينظر: «المفهم» للقرطبي (٦/ ٦٧٦).

⁽٢) ينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٦/ ٢٠٨).

⁽٣) ينظر: «الاستذكار» لابن عبد البر (٣/ ١٠١).

⁽٤) «صحيح مسلم» (٢٨٦٥) (٦٣)

⁽٥) ينظر: «الاستذكار» لابن عبد البر (٣/ ١٠٠).

وَقَالَ البَيهَقِيُّ: قَد حَمَلَهُ مُحَمَّدُ بنُ الحَسَنِ عَلَى أَحكَامِ الدُّنيَا، وَلَمَ يَتَعَرَّضْ لِأَحكَامِ الآخِرَةِ، وَإِلَى قَرِيبٍ مِن هَذَا ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ ﴿ فَي مَعنَاهُ إِلَّا أَنَّهُ حَمَلَهُ عَلَى وَجِهٍ لَا يَحْتَاجُ مَعَهُ إِلَى دَعْوَى النَّسخِ، فَقَالَ في رِوَايَةِ أَبِي عَبدِ الرَّحَمْنِ الشَّافِعِيِّ: وَهِي وَجهٍ لَا يَحْتَاجُ مَعَهُ إِلَى دَعْوَى النَّسخِ، فَقَالَ في رِوَايَةِ أَبِي عَبدِ الرَّحَمْنِ الشَّافِعِيِّ: وَهِي الفِولِ وَجهٍ لَا يَحْتَاجُ مَعَهُ إِلَى دَعْوَى النَّسخِ، فَقَالَ في رِوَايَةٍ أَبِي عَبدِ الرَّحَمْنِ الشَّافِعِيِّ: وَهِي الفُولِ الفِولِ الفَولِ اللهُ عَلَيهَا الحَلقَ، فَجَعَلَهُم رَسُولُ الله ﷺ مَا لَمُ يُفصِحُوا بِالقَولِ فَيَحْتَارُوا أَحَدَ القَولِينِ: الإِيهَانَ أَو الكُفرَ لَا حُكمَ لَمُم في أَنفُسِهِم، إِنَّمَا الحُكمُ لَمُم في أَنفُسِهِم، إِنَّمَا الحُكمُ لَمُم بِآبَائِهِم. اهـ (۱).

دَلِيلُهُ قَولُهُ عَيْدُ الْكُولُهُ وَكُلُ إِنسَانٍ تَلِدُهُ أُمُّهُ عَلَى الفِطرةِ، وَأَبُواهُ بَعْدُ يُهُودَافِه، وَيُمَجِّسَانِهِ، فَإِن كَانَا مُسلِمَينِ فَمُسلِمٌ»، رَوَاهُ مُسلِمٌ "، أَي : يَتَبَعُ أَبُويهِ فَي الجِّكَمِ، وَهَذَا فِي الدُّنيَّا، وَمِمَّا يُبطِلُ قولَ مَن قَالَ: الفِطرَةُ هِي الإِسلَامُ أَنَّهُ لَو كَانَ كَانَاكُم مِن اللَّهِ الصَّغِيرِ، لَكِنَّهُ يِرِثُهُ بِالإِجْمَاعِ، وَالكَافِرُ لَا يَرِثُ المُسلِمَ، فَلَنَّا وَرِثَهُ أَفَادَ أَنَّهَا لَيسَت الإِسلامَ، وكَذَا إِذَا أَسلَمَ الكَافِرُ فَإِنَّ وَلَدَهُ يَتَبَعُهُ فِي الحُكمِ فَلَمَّا وَرِثَهُ أَفَادَ أَنَّهَا لَيسَت الإِسلامَ، وكَذَا إِذَا أَسلَمَ الكَافِرُ فَإِنَّ وَلَدَهُ يَتَبَعُهُ فِي الحُكمِ فَلَمَّا وَرَثَهُ أَفَادَ أَنَّهَا لَخِلَافُ فِي إِسلامِ الأُمِّ فَأَنكَرَهُ مَالِكٌ، وقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيُّ، بِالإِجْمَع، وَإِنَّهَا الحِلَافُ فِي إِسلامِ الأُمِّ فَأَنكَرَهُ مَالِكٌ، وقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيُّ، وأكثُرُ الفُقَهَاءِ يَتَبَعُهَا لِأَنَّ الإِسلامَ يَعلُو وَلا يُعلَى، ولَو فُطِرَ المولُودُ عَلَى شَيءٍ مِنَ الكُفرِ أَو الإِيهَانِ لَكَانَ الأَمْرُ بِهِ لَغُواً مِنَ القُولِ، ولَا أَمكنَهُم الإِنتِقَالُ عَنهُمَا كَمَا لَمُ يُعْرَفُ وَلَهُ يَعَلَى، وقوالله أَمكنَهُم الإِنتِقَالُ عَنهُمَا كَمَا لَمُ يُعَادُ مُعَ الْإِنتِقَالُ عَن خِلقَتِهِم، لَكِنَنَا نَرَاهُم يَتَحَوَّلُونَ مِن الإِيهَانِ إِلَى الكُفرِ، وَمِن المُكُنهُم الإِنتِقَالُ عَن خِلقَتِهِم، لَكِنَنَا نَرَاهُم يَتَحَوَّلُونَ مِن الإِيهِ إِلَى الكُفرِ، وَمِن المُكْتُهُم الْا يَعْرَبُ وَهُو لَا يَعْلَى الْكُفرِ، وَمِن المُؤْلُودِ التَّصُورُ وَلَا اللَّالَ اللَّهُ اللَّالِ اللَّهُ اللَّهُ مِن المُؤْلُودِ التَّصُورُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ اللَّهُ وَلَهُ مَا الْمُؤَلِقُ اللَّهُ الْمُؤَلِقُ اللَّهُ اللَّهُ الْولُودِ التَّصُورُ وَلَو التَّصُورُ وَلَا اللَّهُ اللَّهُ وَلَهُ الْمُؤَلِقُ الْمُؤَلِقُ اللَّهُ الْمُنَا اللَّهُ الْمُؤْلُودُ اللَّهُ الْمُؤْلُودُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْلُودُ التَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْفُودِ التَّصُولُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّ

⁽١) «القضاء والقدر» للبيهقيِّ (ص: ١٦٤).

⁽٢) «صحيح مسلم» (٢٥٨) (٢٥).

قُولُهُ: (وَمَنْ كَفَرَ بَعَدَ ذَلِكَ فَقَد بَدَّلَ وَغَيَّرَ) الإِشَارَةُ تَعُودُ إِلَى الوِلَادَةِ عَلَى الفِطْرَةِ؛ أَي: مَنْ كَفَرَ بَعدَ وِلَادَتِهِ عَلَى الفِطرَةِ فَقَد بَدَّلَ مَا تَقْتَضِيهِ فِطرَتُهُ مِن قَبُولِ اللَّينِ الحَقِّ.

قَولُهُ: (وَمَن آمَنَ وَصَدَّقَ) عَطفُ تَفسِيرِ (فَقَد ثَبَتَ عَلَيهِ وَدَاوَمَ) الضَّمِيرُ في «عَلَيهِ» يَرجِعُ إِلَى الإِقرَارِ عِندَ الميثَاقِ، وَلَكِن عَلَى تَقدِيرِ مُضَافٍ؛ أَي: ثَبَتَ عَلَى مِثل إِيهَانِهِ السَّابِقِ وَدَاوَمَ عَلَيهِ وَلَم يَأْتِ بَينَهُمَا بِالنَّقِيضِ الذِي هُوَ الكُفرُ؛ لأَنَّ الإِيمَانَ عَرَضٌ مُتَجَدِّدٌ يَستَحِيلُ بَقَاؤُهُ، وَإِيمَانُ الميثَاقِ لَيسَ بِمَوجُودٍ عِندَ الوِلَادَةِ قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّن بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لاَ تَعْلَمُونَ شَيْئًا ﴾ [النحل: ٧٨]، فَإِنَّ الإيهَانَ مَسبُوقٌ بِالعِلْمِ وَهُوَ مَنفِيٌّ بِنَصِّ الآيةِ، وَالثَّبَاتُ عَلَى المعدُّوم مُستَحِيلٌ؛ لِعَدَم تَجَدُّدِ الأَمْثَالِ، وَلَكِن إِن آمَنَ بَعدُ وَلَم يَأْتِ بِالكُفرِ فَقَد ثَبَتَ عَلَى مِثْلِ إِيمَانِهِ حِينَ الميثَاقِ، وَإِنْ كَفَرَ فَقَد أَتَى بِنَقِيضٍ مَا كَانَ عَلَيهِ فَيَكُونُ قَد بَدَّلَ وَغَيَّرَ، وَقُولُ المغنيسِيِّ في «شرحه»: ثَبَتَ عَلَى الإِيمَانِ الفِطْرِيِّ، وَخُلِقَ سَلِيماً مِنَ الإِيمَانِ الكَسْبِيِّ. اهـ(١)، فِيهِ نَظُرٌ؛ لأَنَّ الإِمَامَ ﷺ نَفَى وُجُودَ جِنسِ الإِيمَانِ وَالكُفْرِ عِندَ الوِلَادَةِ حَيثُ أَتَى ب «أَل» الَّتي لِلجِنسِ، وَلَيسَت لِلعَهدِ لِمَا يَلزَمُ مِن وُجُودِ الكُفرِ؛ لأَنَّهُ مَعطُوفٌ عَلَى الإِيمَانِ، وَالحَقُّ أَنَّ الإِيمَانَ وَقتَ الميثَاقِ كَسْبِيٌّ؛ لأَنَّ اللهَ تَعَالَى جَعَلَهُم عُقَلَاءَ، فَخَاطَبَهُم وَأَمَرَهُم بِالإِيمَانِ، وَنَهَاهُم عَنِ الكُفرِ، وَهَذَا عَلَامَةُ التَّكْلِيفِ، فَاختَارُوا الإِيمَانَ، وَأَقَرُّوا بِالرُّبُوبِيَّةِ لله سُبحَانه، فَأَقَامَ الحُجَّةَ عَلَيهِم بِذَلِكَ بِقَولِهِ: ﴿ أَن تَقُولُواْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِين ﴾ [الأعراف: ١٧٢].

-242-242-242-

⁽١) ينظر: «شرح المغنيسي على الفقه الأكبر» (٢٧).

﴿ [بيانُ أَنَّهُ لا جَبْرَ على كُفْر وَلا عَلَى إِيمَان]

قُولُهُ: (وَلَم يُجِبِر أَحَدًا مِنْ خَلَقِهِ عَلَى الكُفرِ وَلَا عَلَى الإِيمَانِ) في هَذَا رَدُّ عَلَى الجُبْرِيَّةِ، وَإِثْبَاتُ لَمُذَهَبِ أَهلِ السُّنَّةِ بِأَنَّ العَبْدَ مُحْتَارٌ في أَفعَالِهِ وَلَيسَ مَجَبُوراً، فَإِذَا الجَبْرِيَّةِ، وَإِثْبَاتُ لَمُذَهِ بَاللهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيهِ ذَلِكَ عَقِبَ احْتِيَارِهِ مِن غَيرِ أَن اختَارَ العَبدُ الإِيمَانَ أَو الكُفرَ خَلَقَ الله عَزَّ وَجَلَّ فِيهِ ذَلِكَ عَقِبَ احْتِيَارِهِ مِن غَيرِ أَن يَكُونَ مَجَبُوراً.

قُولُهُ: (وَلا خَلَقَهُم مُؤمِناً وَلَا كَافِراً) الفَرْقُ بَينَ عِبَارَتِهِ هَذِهِ وَالتي قَبلَهَا أَنَّ الأُولَى تُفِيدُ أَنَّهُم خُلِقُوا ابتِدَاءً مِن غَيرِ إِيهَانٍ وَلَا كُفر، وَلَم يُجِيرُهُم بَعدَ ذَلِكَ عَلَى شَيءٍ مِنَ الإِيهَانِ أَو الكُفرِ، وَأَمَّا هَذِهِ العِبَارَةُ: فَتُفِيدُ أَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ لَم يَخلُق عَلَى شَيءٍ مِنَ الإِيهَانِ أَو الكُفرِ، وَأَمَّا هَذِهِ العِبَارَةُ: فَتُفِيدُ أَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ لَم يَخلُق الإِيمَانِ عِندَ وِلَادَتِهِ مُتَلَبِّسًا بِالإِيهَانِ أَو الكُفرِ، فَالأُولَى تَنفِي إِجبَارَ أَحَدٍ مِنَ الخَلقِ عَلَى الإِيهَانِ وَالكُفرِ، وَتُشِبُّ اختِيارَ العَبدِ لِذَلِكَ، وَالثَّانِيَة تَنفِي أَن يَكُونَ أَحَدٌ مِنهُم ولِدُ مَفطُورًا وَمَطبُوعاً وَجَبُولاً عَلَى الإِيهَانِ أَو الكُفرِ.

قُولُهُ: (وَلَكِن خَلَقَهُم أَشْخَاصاً)؛ أي: ذَواتاً خَالِصةً، استِدرَاكُ لِلنَّفِي قَبِلَهُ وَتَأْكِيدٌ لِقَولِهِ فَ سَابِقاً: «خَلَقَ اللهُ تَعَالَى الخَلقَ سَلِيماً مِنَ الكُفرِ وَالإِيمانِ»، وَالأَصلُ في الشَّخصِ سَوَادُ الإِنسَانِ تَرَاهُ مِن بُعْدٍ، ثُمَّ استُعمِلَ في ذَاتِهِ كَما في «المصبَاح المنير»()، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَاللّهُ أَخْرَجَكُم مِّن بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لاَ تَعْلَمُونَ شَيْئا ﴾ [النحل: ١٧٨]، وقَالَ عَلَيْ: حَاكِياً عَن رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «إِنِي خَلَقتُ عِبَادِي شَيْئا ﴾ [النحل: ١٨٨]، وقَالَ عَلَيْ: حَاكِياً عَن رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «إِنِي خَلَقتُ عِبَادِي حُنفَاءَ» (أَبُ أَي: سَالمِينَ، فَبَيَّنَ هُنَا أَنَّ مَاهِيَّةَ الإِنسَانِ لَيسَ مِن ذَاتِهَا الإِيمَانُ، وَإِنَّمَا هُو عَرَضْ يَخْلُقُهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ في قَلبِ الإِنسَانِ عِندَ اختِيَارِهِ، بَيَّنَ ذَلِكَ بِقَولِهِ:

⁽١) ينظر: «المصباح المنير» للفيومي، مادة: (شخص).

⁽٢) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢٨٦٥) (٦٣).

سي البيدر الأنسور سي البيدية

(وَالإِيمَانُ وَالكُفُرُ فِعلُ العِبَادِ) حَيثُ غَايَرَ ﴿ بِالعَطفِ بَينَ شَخصِ الإِنسَانِ وَبَينَ الكُفرِ وَالإِيمَانُ وَالكَفرِ وَالإِيمَانُ العَبدِ وَكُفرُهُ مِن الكُفرِ وَالإِيمَانُ العَبدِ وَكُفرُهُ مِن الكُفرِ وَالإِيمَانُ العَبدِ وَكُفرُهُ مِن أَفْعَالِهِ، وَفِعلُهُ عَرَضٌ، وَالعَرَضُ لَا يَقُومُ إِلَّا بِجَوهَرٍ أَو جِسمٍ، كَانَ الجِسمُ وَلَابُدَّ مُتَقَدِّماً عَلَيهِ وَخَالِياً عَنهُ، وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الإِيمَانَ خَلُوقٌ.

-242-242-243-

ابيانُ أنَّ الله سُبْحانَهُ يَعْلَمُ كُفْرَ الكَافِرِ]

قَوْلُهُ: (يَعلَمُ اللهُ تَعَالَى مَنْ يَكفُرُ حَالَ كُفرِهِ كَافِرَاً)؛ لِإِحَاطَةِ عِلمِهِ تَعَالَى بِجَمِيعِ الأَشيَاءِ عَلَى مَا هِيَ عَلَيهِ، وَفِي كَلَامِهِ ﴿ إِشَارَةٌ لِعَدَمِ تَأْثِيرِ عِلمِ الله في اختِيَارِ العَبدِ حَيثُ نَسَبَ العِلمَ إِلَى الله تَعَالَى، وَالكُفرَ إِلَى العَبدِ، والعِلمُ صِفَةٌ كَاشِفَةٌ وَلَيسَت صِفَةً مُؤَثِّرةً.

قُولُهُ: (فَإِذَا آمَنَ بَعدَ ذَلِكَ عَلِمَهُ فِي حَالِ إِيهَانِهِ مُؤْمِناً، وَأَحَبَّهُ) فَيَتَعَلَّقُ عِلمُهُ سُبحَانَهُ بِإِيهَانِهِ، وَلَا يُوجِبُ ذَلِكَ التَّعَلُّقُ تَغَيُّراً فِي عِلمِ الله تَعَالَى؛ لأَنْهَا مُجُرَّهُ إِضَافَاتٍ، وَالإِضَافَاتُ أُمُورٌ عَقليَّةٌ لَا وُجُودَ لَمَا فِي الْخَارِجِ، بَل يَخْتَرِعُهَا العَقلُ عِندَ مُلاحَظَةِ أَمرَينِ؛ كَالمَعِيَّةِ وَالقَبلِيَّةِ، وَكَالقَدِيمِ تَعَالَى يَتَّصِفُ بِأَنَّهُ قَبلَ الحَادِثِ إِذَا مُلاحَظَةِ أَمرَينِ؛ كَالمَعِيَّةِ وَالقَبلِيَّةِ، وَكَالقَدِيمِ تَعَالَى يَتَّصِفُ بِأَنَّهُ قَبلَ الحَادِثِ إِذَا لَهُ وَجَدِ الحَادِثُ إِذَا وُجِدَ، وَبَعدَهُ إِذَا فَنِيَ، مِن غَيرِ تَغَيُّرُ فِي ذَاتِ القَدِيمِ، وَذَلِكَ أَنَّ الصَّفَاتِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقسَامٍ: حَقِيقِيَّةٌ مَحْضَةٌ؛ كَالحَيَّةِ والقَبلِيَّةِ، وَلا يَجُوزُ بِالنِّسبةِ وَلَكَ أَنَّ الصَّفَاتِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقسَامٍ: حَقِيقِيَّةٌ مَحْضَةٌ كَالحِيَّةِ والقَبلِيَّةِ، وَلا يَجُوزُ بِالنِّسبةِ فَذَاتِ القَدرة، وَإِضَافِيَّةٌ مَحْضَةٌ كَالمَعِيَّةِ والقَبلِيَّةِ، وَلا يَجُوزُ بِالنِّسبةِ إِلَى ذَاتِهِ تَعَالَى التَّعَيُّرُ فِي القِسمِ الأَوْلِ مُطلَقَاً، وَيَجُوزُ فِي القِسمِ الثَّالِثِ مُطلَقاً، وَأَقِي القِسمُ الثَّانِي: فَإِنَّهُ لاَ يَجُوزُ فِيهِ نَفْسِهِ وَيَجُوزُ فِي تَعَلُّقِهِ. اهـ (''.

وَقَد نَصَّ ﴿ عَلَى ذَلِكَ بِقَولِهِ: (مِن غَيرِ أَنْ يَتَغَيَّرَ عِلْمُهُ وَصِفَتُهُ) وَمِن غَيرِ أَنْ يَتَغَيَّرَ عِلْمُهُ وَصِفَتُهُ) وَمِن غَيرِ أَنْ يَتَغَيَّرَ المعلُومِ لَتَكَثَّرَ بِتَكَثَّرِهِ ضَرُورَةً، فَيَلزَمُ عَدَمُ تَنَاهِي الصِفَاتِ لِعَدَمِ تَنَاهِي المعلُومَاتِ، وَعِلْمُهُ تَعَالَى وَاحِدٌ قَدِيمٌ يَستَحِيلُ عَدَمُ تَنَاهِي الصَفَاتِ لِعَدَمِ تَنَاهِي المعلُومَاتِ، وَعِلْمُهُ تَعَالَى وَاحِدٌ قَدِيمٌ يَستَحِيلُ عَلَمُ التَّكَثُرُ وكَذَا التَّكَثُرُ وكَذَا التَّكَثُرُ اللَّنَ التَّكَثُرُ وَلِيلُ الحُدُوثِ، وَعِلْمُهُ تَعَالَى الذِي عَلِمَ بِهِ أَنَّ فَلَانَا سَيُؤمِنُ هُو نَفْسُهُ الذِي عَلِمَ بِهِ أَنَّهُ آمَنَ، وَالتَّغَيُّرُ إِنَّا هُوَ لِلمَعلُومِ؛ لأَنَّ القَدِيمَ فَلَانًا سَيُؤمِنُ هُو نَفْسُهُ الذِي عَلِمَ بِهِ أَنَّهُ آمَنَ، وَالتَّغَيُّرُ إِنَّا هُوَ لِلمَعلُومِ؛ لأَنَّ القَدِيمَ

⁽۱) ينظر: «شرح المواقف» (٣/ ٥٨).

يَستَحِيلُ عَلَيهِ التَّغَيُّرُ، وَلَا يَجُوزُ أَن يَكُونَ مَحَلَّا لِلحَوَادِثِ، وَإِلَيكَ مِثَالَا يُقَرِّبُ الأَمرَ لِلأَفهَامِ، وَلله المثلُ الأَعلَى، وَهُو أَنَّ المِرْ آةَ تَنكَشِفُ بِهَا الصُّورُ، وَمَهمَا كَثُرَت الصُّورُ فَلاَ تَتَغَيَّرُ المرَّةُ بِتَغَيَّرُ الصُّورِ، وَالتَّغَيُّرُ إِنَّمَا هُو لِلصُّورِ فَقَط دُونَ المِرْآةِ، وَيُنَاطُ بِكَلَامِ فَلَا تَتَغَيَّرُ المرَّآةُ بِتَغَيِّرُ الصُّورِ، وَالتَّغَيَّرُ إِنَّمَا هُو لِلصُّورِ فَقَط دُونَ المِرْآةِ، وَيُنَاطُ بِكَلَامِ الإِمَامِ ﷺ مَسأَلَةٌ، وَهِي أَنَّ السَّعِيدَ يَنقَلِبُ شَقِيًّا وَالْعِيَاذُ بِالله تَعَالَى وَكَذَا العَكسُ.

قَالَ الإِمَامُ أَبُو اليُسِ البَزْدَوِيُّ: قَالَ أَهلُ السُّنَّةِ: إِنَّ الشَّقِيَّ يَصِيرُ سَعِيداً وَالسَّعِيدَ يَصِيرُ شَقِيًّا، حَتَّى قَالُوا: إِنَّ إِبلِيسَ حِينَ كَانَ رَئِيسَ المَلاَئِكَةِ كَانَ سَعِيداً عَلَى الجِقِيقَةِ، ثُمَّ لَّا أَبْلَسَ صَارَ شَقِيًّا، وَوَحشِيُّ وَأَبُو سُفيَانَ قَبلَ إِسلَامِهِمَا كَانَا شَقِيَّانِ عَلَى الجَقِيقَةِ، ثُمَّ صَارَا سَعِيدَينِ حِينَ أَسلَمَا، وَهَكَذَا كُلُّ كَافِرٍ إِذَا أَسلَمَ يَصِيرُ شَقِيَّا بَعَدَمَا كَانَ شَقِيَّا بَعَدَمَا كَانَ سَعِيداً، وَكَذَا كُلُّ مُسلِم إِذَا ارتَدَّ يَصِيرُ شَقِيًّا بَعَدَمَا كَانَ سَعِيداً، وَكَانَ عَدُو الله حَالَ كُفرِهِ، ثُمَّ يَصِيرُ حَبِيبَ الله تَعَالَى بَعَدَ الإِسلَامِ، وَكَانَ حَبِيبَ الله وَكَانَ عَبِيبَ الله عَالَى بَعَدَ الإِسلَامِ، وَكَانَ حَبِيبَ الله عَالَى بَعَدَ الإِسلَامِ، وَكَانَ حَبِيبَ الله عَالَى اللهُ مَالَ كُفرِهِ، ثُمَّ يَصِيرُ حَبِيبَ الله تَعَالَى بَعَدَ الإِسلَامِ، وَكَانَ حَبِيبَ الله عَالَى اللهُ عَالَى اللهُ عَالَى اللهُ عَالَى اللهُ عَالَى اللهُ عَالَى اللهُ اللهِ سَلَامِ، وَكَانَ حَبِيبَ الله عَالَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُهُ اللهُ ال

وَالمَشْهُورُ عَنِ الأَشْعَرِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ فِي ذَلِكَ قَوهُمْ الشَّقِيُّ لَا يَصِيرُ سَعِيداً وَكَذَا عَكْسُهُ، وَإِنَّمَ العِبرَةُ لِلعَاقِبَةِ وَهُو مَا يُسَمَّى بِالْمُوافَاة وهو الإِتيَانُ وَالوُصُولُ إِلَى آخِرِ الحَيَاةِ وَأَوَّلِ مَنازِلِ الآخِرَةِ، حَتَّى إِنَّ مَنْ مَاتَ مُسْلِمًا كَانَ سَعِيداً ابتِدَاءً، وَكَانَ حَبِيبَ الله فِي الإبتِدَاءِ، وَمَن مَاتَ كَافِراً كَانَ عَكسَ السَّعِيدِ، لَكن أَنكرَ التَّفْتَازَانيُّ حَبِيبَ الله فِي الإبتِدَاءِ، وَمَن مَاتَ كَافِراً كَانَ عَكسَ السَّعِيدِ، لَكن أَنكرَ التَّفْتَازَانيُّ ذَلِكَ عَنِهم قَائِلاً: فَلِهَذَا يُرَى الكَثِيرُ مِنَ الأَشَاعِرَةِ يَبنُونَ القَولَ بِأَنَّ العِبرَةَ بِإِيهَانِ ذَلِكَ عَنِهم قَائِلاً: فَلِهَذَا يُرَى الكَثِيرُ مِنَ الأَشَاعِرَةِ يَبنُونَ القَولَ بِأَنَّ العِبرَةَ بِإِيهَانِ المُولَافَةِ وَسَعَادَتِهَا، بِمَعنَى أَنَّ ذَلِكَ هُو المُنْجِي لَا بِمَعنَى أَنَّ إِيهَانَ الْحَالِ لَيسَ بِإِيهَانٍ المَالِ لَيسَ بِإِيهَانٍ المَالِ لَيسَ بِكُفْرٍ، وَكَذَا السَّعَادَةُ وَالشَّقَاوَةُ، وَالولَايَةُ، وَالعَدَاوَةُ... وَمَا يُحكَى عَنهُم مِنْ أَنَّ السَّعِيدَ مَن شَعِي فِي بَطِنِ أُمِّهِ، فَمَعنَاهُ أَنَّ مَنْ عَلِمَ الللهُ مِنهُ السَّعَادَةَ المَّعَادَةَ المعتَبَرَةَ أُولِهُ مَن السَّعِيدَ مَن شَعِي فِي بَطِنِ أُمِّهِ، فَمَعنَاهُ أَنَّ مَنْ عَلِمَ الللهُ مِنهُ السَّعَادَةَ المعتَبَرَةَ المعتَبَرَةَ وَالشَّقِيَّ مَن شَقِيَ فِي بَطِنِ أُمِّهِ، فَمَعنَاهُ أَنَّ مَنْ عَلِمَ اللهُ مِنهُ السَّعَادَةَ المعتَبَرَةَ المعتَبَرَةَ وَالشَّقِيَّ مَن شَقِيَ فِي بَطِنِ أُمِّهِ، فَمَعنَاهُ أَنَّ مَنْ عَلِمَ اللهُ مِنهُ السَّعَادَةَ المعتَبَرَةَ

⁽١) ينظر: «أصول الدين» للبزدوي (ص: ١٧٧).

التي هِيَ سَعَادَةُ المَوَافَاةِ، فَهُو لَا يَتَغَيَّرَ إِلَى شَقَاوَةِ المَوَافَاةِ وَبِالعَكسِ، وَكَذَا الوِلَايَةُ وَالعَدَاوَةُ. اهـ (۱)، وَعَلَى هَذَا لَا خِلَافَ.

وَهَهُنَا مَسَأَلَتَانِ: الأُولَى: يَجُوزُ عِندَنَا أَن يَقُولَ المؤمِنُ: أَنَا مُؤمِنٌ حَقَّا، وَلَا يَجُوزُ أَن يَقُولَ المؤمِنُ: أَنَا مُؤمِنٌ إِن شَاءَ اللهُ، لِمَا في ذَلِكَ مِنَ الشَّكِّ والإرتِيَابِ، قَالَ الإِمَامُ لِجُوزُ أَن يَقُولَ: أَنَا مُؤمِنٌ حَقَّاً؛ لأَنَّهُ لَا يَشُكُّ في إِيهَانِهِ» اهـ (٢).

وَقَالَ إِمَامُ الْمُدَى أَبُو مَنصُورٍ: الأَصلُ عِندَنَا القَولُ بِالإِيمَانِ وَبِالتَّسَمِّي بِهِ بِالإِطلَاقِ وَتَركِ الاِستِثنَاءِ فِيهِ. اهـ(٣). وَخَالَفَتِ الأَشَاعِرَةُ فِي ذَلِكَ.

الثَّانِيَةُ: بُطلَانُ العَمَلِ يَكُونُ بِالرِّدَّةِ نَفسِهَا، وَالمُوْتُ على الرِّدَّةِ ليسَ بشَرْطِ عِندَنَا؛ لقوله تَعَالى: ﴿ وَمَن يَكْفُرْ بِالإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ ﴾ [المائدة: ٥]، عَلَّقَ سُبْحَانَهُ حَبطَ العَمَلِ بِنَفسِ الإِشرَاكِ وَالرِّدَّةِ بَعدَ الإِيمَانِ، وَلَا مُعَارَضَةَ بَينَ هَذَا وَبَينَ قُولِهَ صُبحانَهُ: ﴿ وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُو كَافِرٌ فَأُولَـ يَك حَبِطَتْ أَعْمَاهُمُ فَى الدُّنيَا وَالآخِرَةِ ﴾ [البقرة: ٢١٧]؛ لأَنْهَا أَفَادَت عَمَلَينِ وَجَزَاءَينِ: إحباطَ العَمَلِ، وَالخُلُودَ فِي النَّارِ، فَالإِحبَاطُ بِالرِّدَّةِ، وَالخلُودُ بِالموتِ عَلَيهَا. اهـ (*).

وَقَالَ العَلَّامَةُ ابنُ عَابِدِينَ: الحَاصِلُ: أَنَّ هَذِهِ الآيَةَ فِيهَا ذِكرُ عَمَلَينِ: أَحَدِهِمَا الرِّدَّةُ، وَالآخِرِ الموتِ، وَذَكَرَ جَزَاءَينِ، لِكُلِّ الرِّدَّةُ، وَالآخِرِ الموتُ عَلَيهَا؛ أَي: الإستِمرَارُ عَلَيهَا إِلَى الموتِ، وَذَكرَ جَزَاءَينِ، لِكُلِّ عَمَلٍ جَزَاءٌ، عَلَى اللَّفِّ وَالنَّشِرِ المرَتَّبِ، فَإِحبَاطُ العَمَلِ جَزَاءُ الرِّدَّةِ، وَالْخُلُودُ فِي عَمَلٍ جَزَاءُ المرِّدَّةِ، وَالْخُلُودُ فِي النَّارِ جَزَاءُ الموتِ عَلَيهَا، بِدَلِيلِ أَنَّهُ فِي الآيَةِ الأُولَى عَلَّقَ حَبطَ العَمَلِ عَلَى مُحُرَّدِ الكُفْرِ النَّادِ جَزَاءُ الموتِ عَلَيهَا، بِدَلِيلِ أَنَّهُ فِي الآيَةِ الأُولَى عَلَّقَ حَبطَ العَمَلِ عَلَى مُحُرَّدِ الكُفْرِ

⁽١) ينظر: «شرح المقاصد» للتفتازاني (٢/ ٢٦٤).

⁽٢) ينظر: «الفقه الأبسط» للإمام أبي حنيفة (ص: ١٢١).

⁽٣) ينظر: «كتاب التوحيد» للماتُريديِّ (ص: ٣٨٨).

⁽٤) ينظر: «الدر المختار» للحَصكَفيّ (١/ ٩٨).

بِهَا آمَنَ بِهِ، وَمِثلُهُ قَولُهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَوْ أَشْرَكُواْ لَحَبِطَ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَعْمَلُون ﴾ [الانعام: ٨٨]. اهـ ()

يُوضِّحُهُ أَنَّ مَن عَلَّقَ حُكماً بِشَرْطَينِ، فَالحُكمُ يَتَعَلَّقُ بِكُلِّ وَاحِدِ مِنَ التَّعلِيقَينِ وَيَنزِلُ عِندَ أَيِّهِا وُجِدَ؛ كَمَن قَالَ لِعَبدِهِ: أَنتَ حُرُّ إِذَا جَاءَ يَومُ الخَمِيسِ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: أَنتَ حُرُّ يَومُ الخَمِيسِ عَتَقَ، وَلَو كَانَ أَنتَ حُرُّ يَومَ الخَمِيسِ عَتَقَ، وَلَو كَانَ أَنتَ حُرُّ يَومَ الجَمُعَةِ، لَا يَبطُلُ وَاحِدٌ مِنهُا، بَل إِذَا جَاءَ يَومُ الخَمِيسِ عَتَقَ، وَلَو كَانَ بَاعَهُ فَجَاءَ يَومُ الجَمُعَةِ وَهُو فِي بَاعَهُ فَجَاءَ يَومُ الجُمُعَةِ وَهُو فِي مِلكِهِ، عَتَقَ بِالتَّعلِيقِ الآخِرِ، وَبِهَذَا نَكُونُ قَد عَمِلنَا بِالآيتَين جَمِيعاً.

-200-200-200-

⁽١) ينظر: «رد المحتار على الدر المختار» لابن عابدين (٢/ ٧٦).

- ﴿ [بيانُ أَنَّ جميعَ أَفْعالِ العِبَادِ هي كَسَّبُهُمْ على الحَقِيقَةِ، واللهُ خَالِقُهَا]

قُولُهُ: (وَبَهِيعُ أَفَعَالِ العِبَادِ مِنَ الْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ... إلخ) في هَذَا رَدُّ عَلَى المُعَزِلَةِ وَالجَبْرِيَّةِ المَحْضَةِ وَالمَتَوسِّطَةِ، أَمَّا الجَبِرِيَّةُ المَحْضَةُ وَالمُعتزِلَةُ: فَعَلَى طَرَفَى نَقِيضٍ، فَالمُعتزِلَةُ وَهُمُ الفَدرِيَّةُ يَقُولُونَ: إِنَّ العَبدَ يَحْلُقُ أَفْعَالَ نَفْسِهِ وَيوجِدُهَا بِقُدْرَتِهِ، إِلَّا أَنَّ أَوائِلَهُم كَانُوا يَتَحَرَّجُونَ مِن إطلاقِ لَفظَةِ الحَلقِ وَمِن تَسمِيةِ العَبدِ بِقُدْرَتِهِ، إِلَّا أَنَّ أَوائِلَهُم كَانُوا يَتَحَرَّجُونَ مِن إطلاقِ لَفظَةِ الحَلقِ وَمِن تَسمِيةِ العَبدِ خَالِقاً، وَكَانُوا يُطلِقُونَ نَفظَةَ الإِيجَادِ وَالإِحدَاثِ دُونَ الخَلقِ، وَيُسَمُّونَ العَبدَ مُوجِداً وَحُدِثاً إِلَى زَمَنِ أَبِي عَلِيٍّ الجُبَّائِيِّ، فَلَمَّا رَأَى مَعنَى الحَلقِ ثَابِتاً أَطلَقَ لَفظَةً مُم الْحَبْونَ مُعنَى الْحَلقِ وَكَانَ النَّاسُ يَتَعَجَّبُونَ مُو حَلاً وَمُحَدِثاً إِلَى زَمَنِ أَبِي عَلِيٍّ الجُبَّائِيِّ، فَلَمَّا رَأَى مَعنَى الحَلقِ ثَابِتاً أَطلَقَ لَفظَة الإِجْاعِ الأُمَّةِ، وَكَانَ النَّاسُ يَتَعَجَّبُونَ مُو حَلَقَ وَمَى العَبدَ خَالِقاً، وَلَم يُبَالِ بِمُخَالَفَةٍ إِجَاعِ الأُمَّةِ، وَكَانَ النَّاسُ يَتَعَجَّبُونَ مِن جُولَةٍ عَلَى اللهُ تَعَالَى وَرُكُوبِهِ خِطَّةً خُالِفَةً لِإِجْمَاعِ المُلْمِينَ؛ لِيَتَمَكَّنَ مِن تَعقِيقِ مَن جُراقِهِ عَلَى اللهُ المَعْرِقُ الحَلْقِ فِي الْحَقِيقَةِ، بَل يُوصَفُ بِذَلِكَ جَارَا، وَلَي بَا لَيُوصَفُ بِذَلِكَ جَارَا، وَإِنَّا الْخَالِقُ عَلَى اللهُ عَمَالَى لَيسَ بِخَالِقٍ فِي الْحَقِيقَةِ، بَل يُوصَفُ بِذَلِكَ عَازًا، وإِنَّا الخَالِقُ عَلَى الخَلْقِ فَي الْحَقِيقَةِ، بَل يُوصَفُ بِذَلِكَ عَازَاً، وإِنَّا الْخَالِقُ عَلَى الخَلْقِ عَلَى الشَّالُونَ عُلُوالًى عَلَى المَوْلَ الْعَلُولُ الظَّالُونَ عُلُوالًى كَمَا أَلَى الْعَلَقَ عَلَى السَّهُ عَمَّا يَقُولُ الظَّالُونَ عُلُوا لَكِيرًا. المَالِقُ عَلَى الحَقِيقَةِ هُو العَبدُ، تَعَالَى اللهُ عَلَى اللهُ عَمَّا الْقَالُونَ عُلُوا لَكِيرَا الْمَالُولُ عَلَى الْحَلَاقُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الْعَلَى اللهُ عَلَى الْعَلَى الْمَالَقُ الْمُ الْعَلَى الْعَلَى الْمَالِقُ الْعَلَى اللهُ الْعَلَقِ الْمَالِقُ الْعَلَى الْمُؤَلِقُ ا

وَأَمَّا الجَبِرِيَّةُ المَحْضَةُ: فَيَقُولُونَ: لَا فِعلَ لِلعَبدِ أَصلاً وَلَا قُدرَةَ، وَإِنَّهَا هُوَ كَرِيشَةٍ فِي الْهَوَاءِ يُقَلِّبُهَا كَيفَهَا هَبَّ، أَو هُو كَالهَاوِي مِن أَعلَى إِلَى أَسفَلَ، كَذَلِكَ العَبدُ فِي قَضَاءِ الله تَعَالَى عِندَهُم، بَل يَقُولُونَ: إِثبَاتُ الفِعلِ لِلعَبدِ هُو عَينُ الشِّرْكِ، العَبدُ فِي قَضَاءِ الله تَعَالَى عِندَهُم، بَل يَقُولُونَ: إِثبَاتُ الفِعلِ لِلعَبدِ هُو عَينُ الشِّرْكِ، وَجَعَلُوا فِعلَ العَبدِ كُلَّهُ اضطِرَارِيَّا، وَأَحَالُوا اتِّصَافَ العَبدِ بِالقُدرَةِ، فَيكُونُ قُولُ وَجَعَلُوا فِعلَ العَبدِ بِالقُدرَةِ، فَيكُونُ قُولُ القَائِلِ عِندَهُم: ذَهبَ زَيدٌ، وَمَشَى عَمْرٌ و بِمَنزِلَةِ قُولِ القَائِلِ: طَالَ زَيدٌ، وَمَاتَ عَمرٌو، وَشاخَ فلانٌ، وابيضَ شعْرُهُ، وَهُو كَهَا تَرَى.

⁽١) ينظر: «تبصرة الأدلة» للنسفى (٢/ ٨٤٣-٨٤٤).

وَأَمَّا الجَبرِيَّةُ المَتَوسِّطَةُ: فَهُم الأَشَاعِرَةُ مِن أَهلِ السُّنَّةِ وَالجَهَاعَةِ، قَالَ الإِمَامُ الشَّهْرَستَانِيُّ: وَالجَبرِيَّةُ المَتَوسِّطَةُ هِيَ التي تُشبِتُ لِلعَبدِ قُدرَةً غَيرَ مُؤَثِّرَةٍ أَصلاً. الشَّهْرَستَانِيُّ: وَالجَبرِيَّةُ: مُتَوسِّطَةُ؛ أَي: غَيرُ خَالِصَةٍ في القولِ الهِلَّانُ، وَقَالَ الشَّرِيفُ الجُرْجَانِيُّ: وَالجَبرِيَّةُ: مُتَوسِّطَةُ؛ أَي: غَيرُ خَالِصَةٍ في القولِ الهَبرِ المَحْضِ، بَل مُتَوسِّطَةٌ بَينَ الجَبرِ وَالتَّفويضِ تُشبِتُ لِلعَبدِ كَسبَاً بِلَا تَأْثِيرِ بِالجَبرِ المَحْضِ، المَ مُتَوسِّطَةٌ بَينَ الجَبرِ وَالتَّفويضِ تُشبِتُ لِلعَبدِ كَسبَاً بِلَا تَأْثِيرِ كَالأَشْعَرِيَّةِ. اهـ (١).

ثُمَّ نُوجِزُ الرَّدَّ عَلَى الجَبِرِيَّةِ المحضَةِ مَعَ انقِرَاضِهِم؛ زِيَادَةً في العِلمِ، وَذَلِكَ بِأَن نَقُولَ لَكُم فَرضاً: لَستُم أَنتُم المنَاظِرِينَ، وَإِنَّمَا المنَاظِرُ حَسبَ اعتِقَادِكُم وَزَعمِكُم هُوَ اللهُ سُبحَانَهُ، وَهُو تَعَالَى السَّائِلُ وَالمجِيبُ، وَفي هَذَا كِفَايَةٌ في الرَّدِّ عَلَى مِثل عُقُولِم.

وَأَمَّا مِن حَيثُ الدَّلِيلُ النَّقِلِيُّ: فَقُولُهُ تعالى: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ ﴾ [نصلت: ١٠]، وَقُولُهُ وَقُولُهُ سُبحَانَهُ: ﴿كَذُلِكَ يُرِيهِمُ اللّهُ أَعْمَاهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ ﴾ [البقرة: ١٦٧]، وَقُولُهُ جَلَّ فِكُرُهُ: ﴿جَزَاء بِمَا كَانُوا جَلَّ شَانُهُ: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ﴾ [الزلزلة: ٨]، وَقُولُهُ جَلَّ ذِكرُهُ: ﴿جَزَاء بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [السجدة: ١٧] إِلَى غَيرِ ذَلِكَ مِنَ الآيَاتِ الكَرِيمَةِ، وَقُولُهُم هَذَا يُؤدِّي بِهِم إِلَى يَعْمَلُونَ ﴾ [السجدة: ٢٥] إِلى غيرِ ذَلِكَ مِنَ الآيَاتِ الكَرِيمَةِ، وَقُولُهُم هَذَا يُؤدِّي بِهِم إِلَى إِبطَالِ الأُمْرِ وَالنَّهِي، وَالوَعْدِ وَالوَعِيدِ، وَرَفعِ الشَّرَائِعِ، وَإِنكَارِ الحِسِّ وَالضَّرُورَةِ، وَخَاقِهِم بِالشُّوفُسطَائِيَّةِ، وَهَوُلَاءِ الجَبرِيَّةُ هُم المرجِئَةُ المذمُومَةُ؛ لأَنَّهُم أَرجَوُوا الفِعلَ إِلَيهِ تَعَالَى، وَلَمْ يَعَمُلُوهُ لِلعَبدِ كَمَا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ إِمَامُ المُدَى المَاتُرِيدِيُّ .

وَأَمَّا المعتَزِلَةُ وَهُم القَدرِيَّةُ: فَقَالُوا: العَبدُ هُوَ الذِي يُوجِدُ أَفعَالَ نَفسِهِ الإختِيَارِيَّةَ، وَهَذَا بَاطِلٌ؛ لأَنَّ الإِيجَادَ الذِي هُوَ إِخرَاجُ الشَّيءِ مِنَ العَدَمِ إِلَى الوُجُودِ

⁽١) ينظر: «الملل والنحل» للشهرستاني (١/ ٨٤).

⁽٢) ينظر: «شرح المواقف» للجرجاني (٨/ ٣٩٨).

⁽٣) ينظر: «التوحيد» للماتريدي (ص: ٢٢٩).

خَلَقٌ، وَهَذَا مِمَّا تَفَرَّدَ بِهِ الحَقُّ سُبِحَانَهُ، وَذَلِكَ بِإِجْمَاعِ المسلِمِينَ قَبلَ تَصرِيح مُتأَخِّرِي المعتَزلَةِ بأَنَّ العَبدَ يَخلُقُ أَفعَالَ نَفسِهِ، فَخَالَفُوا الإِجمَاعَ وَالقُرآنَ وَهُوَ قَولُهُ تَعَالَى: ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقِ غَيْرُ اللَّهَ ﴾ [فاطر: ٣]، وَهَذَا استِفْهَامٌ إِنكَارِيٌّ؛ أي: لَا خَالِقَ غيرُ الله سُبحَانَهُ، وَقُولُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [الرعد: ١٦]؛ أَي: خَالِقُ كُلِّ مُشَاءٍ، فَلَا يَرِدُ دُخُولُ الحَقِّ سُبحَانَهُ في هَذِهِ الكُلِّيَّةِ، ثُمَّ إِخرَاجُهُ بِالدَّلِيلِ العَقِليِّ كَمَا تَقُولُهُ المعتَزِلَةُ وَبَعضُ أَهلِ السُّنَّةِ، وَالمفهُومُ المتَعَارَفُ أَنَّ المخَاطِبَ لَا يَدخُلُ في خِطَابِهِ حَتَّى يُحْتَاجَ إِلَى التَّخصِيصِ، وَهَذَا ظَاهِرٌ بَل أُولَى، وَمِمَّا يَقطَعُ دَابِرَهُم وَيُبطِلُ قَولَهُم أَنَّ مَنْ يَخَلُقُ لَا بُدَّ وَأَنَّ يَعلَمَ وَيُقَدِّرَ قَبلَ الخَلقِ دَقِيقَ مَا سَيُوجِدُهُ وَيَخلُقُهُ وَجَلِيلَهُ، وَهَذَا مِنَ البَدَهِيَّاتِ، وَأَنَّى ذَلِكَ لِلعَبدِ العَاجِزِ أَن يَدرِيَ أَينَ تَقَعُ قَدَمُهُ مَاشِياً وَرَاكِضاً، لَاحِقاً وَفَارًا، وَكُم مِن عَضَلَةٍ وَعَصَبٍ وَعُضوٍ فَضلاً عَنِ الذَّرَّاتِ التي يَتَحَرَّكَ بها جِسمُهُ، وَكُم مِنَ الدَّمِ وَمِن نَبَضَاتِ القَلبِ يَحتَاجَهُ مَعَ مَقَادِيرِ ذَلِكَ إِلَى غَيرِ مَا هُنَالِكَ مِن دَقِيقِ التَّفَاصِيلِ التي تَشْهَدُ الضَّرُورَةُ الوِجدَانِيَّةُ بِأَنَّ الإِنسَانَ أَضعَفُ وَأَعجَزُ مِن أَن يَصدُرَ مِنهُ ذَلِكَ، قَالَ تَعَالى: ﴿ أَلاَ يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرِ ﴾ [اللك: ١٤]، وَقَالَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرِ ﴾ [القمر: ٤٩]، وَلَو كَانَ الإِنسَانُ هُوَ الذِي يُوجِدُ أَفعَالَهُ الإختِيَارِيَّةَ كَمَا يَزعُمُونَ، فَإِنَّهُ لَا يُستَثنَى حَالٌ دُونَ حَالٍ، فَكَيفَ يَكُونُ حَالُهُ إِذَا كَانَ فَارًّا مِن عَدوٍّ أَو سَبُع ذَاهِلًا عَن ذَاتِهِ وَمَن الذِي يُوجِدُ أَفعَالَهُ حِينَهَا؟!! وَكَذَا وهُوَ يَأْكُلُ جَائِعًا مَثَلًا، هَلَ يَخطُرُ لَهُ مَا تَزعُمُونَ؟ وَهَل هُوَ الذِي يُجَنِّبُ لِسَانَهُ فِي تِلكَ الحَالِ عَن أَن يَعَضَّهُ وَخَاصَّةً عِندَ الجُوعِ أَو لَذَّةِ الطَّعَامِ؟ وَكَذَا عِندَمَا يَتَكَلَّمُ وَهُوَ غَضبَانُ، وَكَذَا إِن كَانَ سَكرَانَ أُو فَارًّا مِنَ عَدُوًّ أَو سَبُع هَل يَخطُرُ لَهُ شَيءٌ مِمَّا يَزعُمُ المبطِلُونَ؟ أَم أَنَّ الإِنسَانَ يَذهَلُ عَن ذَلِكَ كُلِّهِ، وَلَو كَانَّ كَمَا يَقُولُونَ كَيْفَ يَهَنَّأُ المَرْءُ فِي طَعَامِهِ وَشَرَابِهِ وَغَيرِ ذَلِكَ، أَلَيسَ هَذَا إِنكَارًا لِلضَّرُورَةِ التي يَجِدُهَا كُلُّ إِنسَانٍ مِن نَفسِهِ، وَإِنكَارَاً لِنِعمَةِ الله

تَعَالَى: ﴿ أَمْ جَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَاء خَلَقُواْ كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارِ ﴾ [الرعد: ١٦]، سُبحَانَ وَاهِبِ العُقُولِ!!

وَأَينَ هُم مِن قَولِهِ تَعَالَى: ﴿ هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ﴾ [يونس: ٢٧]، وَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَا وَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَا اللَّهُ اللَّذِي أَنطَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ [نصلت: ٢١]، وَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نَعْمَةٍ فَمِنَ اللّهِ ﴾ [النحل: ٣٥]، وَأَفعَالُ الْعَبدِ حَرَكَاتُهُ وَسَكَنَاتُهُ مِن نِعَمِ الله تَعَالَى، أَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ أَلاَ لَهُ الْخُلْقُ وَالأَمْرُ ﴾ [الأعراف: ٤٥]، فَخَصَّ اللهُ تَعَالَى نَفسَهُ بِالْخَلْقِ، وَنَفَاهُ عَن غَيرِهِ بِقَولِهِ سُبحَانَهُ: ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾ [ناطر: ٣].

قَالَ إِمَامُ الْمُدَى ﷺ: إِنَّ مَعنَى فِعلِ الله هُوَ الإِبدَاعُ وَالإِخرَاجُ مِنَ العَدَمِ إِلَى اللهُ هُو الإِبدَاعُ وَالإِخرَاجُ مِنَ العَدَمِ إِلَى الوُجُودِ، وَصَيَّرَت المعتَزِلَةُ ذَلِكَ مَعنَى فِعلِ العَبدِ، ثُمَّ جَعَلَت لِلعَبدِ قُدرَةَ الكَسبِ وَلَمُ تَجَعَل لله، فَصَارَ العَبدُ بِذَلِكَ أَعظمَ فِي القُدرَةِ. اهـ (١٠).

وَمِمَّا يَتَعَلَّقُ بِهَذَا مَسْأَلَةُ الإسْتِطَاعَةِ، وَبَيَانُهُ مَا قَالَهُ الإِمَامُ أَبُو المُعِينِ النَّسَفِيُّ: اعلَم أَنَّ الإستِطَاعَةَ وَالقُدرَةَ وَالطَّاقَةَ مُتَقَارِبَةُ المَعَانِي، وَفِي مُصْطَلَحِ أَهلِ العَلَمِ أَنَّهُم يُرِيدُونَ بِهَا كُلِّهَا شَيئًا وَاحِدًا إِذَا أَضَافُوهَا إِلَى العِبَادِ، وَيَجَعَلُونَهَا فِي الكَلَامِ أَنَّهُم يُرِيدُونَ بِهَا كُلِّهَا شَيئًا وَاحِدًا إِذَا أَضَافُوهَا إِلَى العِبَادِ، وَيَجَعَلُونَهَا فِي الكَلَامِ أَنَّهُم يُرِيدُونَ بِهَا كُلِّهَا شَيئًا وَاحِدًا إِذَا أَضَافُوهَا إِلَى العِبَادِ، وَيَجَعَلُونَهَا فِي الكَلَامِ أَنَّهُم يُرِيدُونَ بِهَا كُلِّهَا شَيئًا وَاحِدًا إِذَا أَضَافُوهَا إِلَى العِبَادِ، وَيَجَعَلُونَهَا فِي عُرْفِهِم بِمَنزِلَةِ الأَسَاءِ المُتَرَادِفَةِ؛ كَالأَسَدِ وَاللَّيثِ وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ، ثُمَّ الأَصلُ أَنَّ المسَمَّى بِاسم القُدرَةِ وَالإستِطَاعَةِ عِندَنَا قِسَهَانِ:

أَحَدُهُمَا: سَلَامَةُ الأَسبَابِ وَصِحَّةُ الآلَاتِ، وَهِي تَتَقَدَّمُ الأَفعَالَ، وَحَقِيقَتُهَا لَيسَت بِمَجعُولَةٍ عِلَلاً لِلأَفعَالِ وَإِن كَانَت الأَفعَالُ لَا تَقُومُ إِلَّا بِهَا، لَكِنَّهَا نِعَمٌ مِنَ السَّه يُكرِمُ بِهَا مَن يَشَاءُ مِن عِبَادِهِ، ثُمَّ يَستَأْدِيهِم شُكرَهَا عِندَ احتِهَا لهِم العِلمَ بِالنِّعَمِ الله يُكرِمُ بِهَا مَن يَشَاءُ مِن عِبَادِهِ، ثُمَّ يَستَأْدِيهِم شُكرَهَا عِندَ احتِهَا لهِم العِلمَ بِالنِّعَمِ وَبُلُوغِ عُقُولِهم الوُقُوفَ عَلَيهَا، وَهَذَا النَّوعُ مِنَ الإستِطَاعَةِ يُحَدُّ بِأَنَهَا التَّهَيُّؤُ لِتَنفِيذِ الفِعلِ عَن إِرَادَةِ المُحتَارِ.

⁽١) ينظر: «التوحيد» للماتريدي (ص: ٢٣٥).

وَالقِسمُ الثَّانِ: مَعنَىً لَا يُمكِنُ تَبِينُ حَدِّهِ بِمَعنَى يُشَارُ إِلَيهِ سِوَى أَنَّهُ لَيسَ إِلَّا عِلَّةً لِلفِعلِ، وَهُوَ عَرَضٌ يَخْلُقُهُ اللهُ تَعَالَى في الحَيَوَانِ يَفْعَلُ بِهِ أَفْعَالَهُ الإختِيَارِيَّةَ، وَهُوَ عِلَّةٌ لِلفِعل عِندَنَا، ثُمَّ الدَّلِيلُ عَلَى وُجُودِ الإستِطَاعَةِ وَانقِسَامِهَا إِلَى قِسمَينِ قَولُهُ تَعَالَى: ﴿ فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ﴾ [المجادلة: ٤]، وَالمَرَادُ مِنهُ استِطَاعَةُ الأَسبَابِ وَالآلَاتِ؛ إِذ لَا يُتَصَوَّرُ وُجُودُ قُدرَةِ أَدَاءِ صَومٍ شَهرَينِ قَبلَ الشُّرُوعِ في أَدَائِهِ، وَيَستَحِيلُ بَقَاءُ القُدرَةِ التي كَانَت مَوجُودَةً عِندَ الصَّومَ إِلَى شَهرَينِ، فَدَلَّ أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ استِطَاعَةَ سَلَامَةِ الأَسبَابِ وَصِحةِ الآلَاتِ، وَالدَّلِيلُ عَلَيهِ مَا عَنَى اللهُ تَعَالَى بِهِ مِن حَالِ أَهلِ النَّفَاقِ: ﴿ لَوِ اسْتَطَعْنَا خَتَرَجْنَا مَعَكُمْ ﴾ [التوبة: ٤٢]، وَكَذِبِهم في ذَلِكَ، وَلَو كَانُوا أَرَادُوا بِذَلِكَ الكَلَام الإستِطَاعَةَ التي هِيَ حَقِيقَةُ القُدرَةِ مَا كَانُوا بِنَفيِهَا عَن أَنفِسِهِم كَاذِبِينَ؛ إِذ لَا شَكَّ أَنَّ استِطَاعَةَ فِعلِ الجِهَادِ لَا تبقَى مِن وَقَتِ كَونِهِم بِالمِدِينَةِ إِلَى أَن يَلقُوا العَدُوَّ وَيُبَاشِرُوا القِتَالَ، وَكَانَ الخُرُوجُ مَطلُوبًا لِذَلِكَ، وَحَيثُ كَذَّبَهُم دَلَّ أَنَّهُم أَرَادُوا بِذَلِكَ المرَضَ أو فَقدَ المالِ عَلَى مَا بَيَّنَ اللهُ بِقَولِهِ: ﴿ لَّيْسَ عَلَى الضُّعَفَاء وَلاَ عَلَى المُّرْضَى ﴾ [التوبة: ٩١] إِلَى أَن قَالَ: ﴿ إِنَّهَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَاءٍ ﴾ [التوبة: ٩٣]، يُحقِّقُهُ أَنَّ أَهلَ النَّفَاقِ كَانُوا عَـوَامَّ، وَقُـدرَةُ الفِعلِ التي تُوجِبُ حُصُـولَ الفِعلِ وَيَتكَلَّمُ فِيهَا المتكَلِّمُونَ أَنَّهَا مَعَ الفِعل أَو قَبلَهُ وَتَبقَى أَو لَا تَبقَى مِمَّا لَا يَعرِفُهُ العَوَامُّ وَلَا يَتَصَوَّرُونَهُ في الأَوهَام، وَكَذَا قَولُهُ تَعَالَى: ﴿ وَلله عَلَى النَّاسِ حِبُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾ [آل عمران: ٩٧]، وَالْمَرَادُ بِهِ الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ لَا حَقِيقَةُ قُدرَةِ الفِعلِ، فَهَذِهِ الآيَاتُ دَلِيلُ ثُبُوتِ استِطَاعَةِ الأَسبَابِ وَالآلَاتِ، وَأَمَّا دَلِيلُ ثُبُوتِ الإستِطَاعَةِ التي هِيَ حَقِيقَةُ القُدرَةِ: فَقُولُهُ تَعَالَى: ﴿مَا كَانُواْ يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُواْ يُبْصِرُونَ﴾ [مود:٢٠]، وَالمَرَادُ مِنهُ نَفيُ حَقِيقَةِ القُدرَةِ التي بِهَا يَتَعَلَّقُ الفِعلُ، يُحَقِّقُهُ أَنَّهُ جَلَّ وَعَلَا ذَكَرَ ذَلِكَ عَلَى جِهَةِ الذَّمِّ، وَالنَّهُ إِنَّهَا يَلحَقُهُم بِانعِدَامِ حَقِيقَةِ القُدرَةِ عَن وُجُودِ الأسبابِ وَصِحَّةِ الآلاتِ، لَا بِانعِدَامِ سَلَامَةِ الأَسبَابِ وَصِحَّةِ الآلاتِ؛ لأَنَّ انتِفَاءَ تِلكَ الإستِطاعَةِ لَم يَكُن بِتَضييعِهِ، بَل هُو فِي ذَلِكَ جَبُورٌ، فَأَمَّا انتِفَاءُ حَقِيقَةِ القُدرَةِ عِندَ وُجُودِ الأَسبَابِ فَمُوجِبٌ ذَمَّهُم ؛ لأَنَّ انعِدَامَهَا مَعَ سَلَامَةِ الأَسبَابِ وَصِحَّةِ الآلاتِ كَانَ بِتَضييعِهِ فَمُوجِبٌ ذَمَّهُم ؛ لأَنَّ انعِدَامَهَا مَعَ سَلاَمَةِ الأَسبَابِ وَصِحَّةِ الآلاتِ كَانَ بِتَضييعِهِ إِيَّاهَا ؛ لِإستِطاعَةِ مِعَا أَمُرَ بِهِ ، يُحَقِّقُهُ أَنَّهُ حَصَّ بِنَفي هَذِهِ الإستِطاعَةِ الكَافِر ، وَانتِفَاءُ قِلْهُ اللسلِمُ وَالكَافِرُ ، وَإِنَّا المختصُّ بِالكَافِر هُو انتِفَاءُ هَذِهِ الإستِطاعَةِ ، وَالدَّلِيلُ عَلَيهِ قُولُ صَاحِبٍ مُوسَى لُوسَى عَلَيهِ السَّلَامُ: ﴿ أَلَمُ اللَّهُ اللَّهُ السَّلَامُ: ﴿ إِلَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ السَّلَامُ : ﴿ إِلَّهُ اللَّهُ اللهُ اللَّهُ اللهُ اللَّهُ اللهُ اللهُ

وَقَالَ العَلَّامَة البَيَاضِيُّ: وَالْإستِطَاعَةُ هِيَ جُملَةُ مَا يَتَمَكَّنُ بِهِ العَبدُ مِنَ الفِعلِ إِذَا انضَمَّ إِلَيهِ اختِيَارُهُ... فَهِيَ عِبَارَةٌ عَن أُمُورٍ بَعضُها عَدَمِيٌّ: وَهُو سَلامَةُ الأَسبَابِ وَالاَلاتِ؛ كَسَلَامَةِ اللّـسَانِ عَنِ الحَرَسِ وَاليَدَينِ مِنَ المَرْضِ؛ لِعَدَمِ تَصَوُّرِ صُدُورِ الأَفعَالِ بِتِلكَ العِلَلِ، وَبَعضُهَا وُجُودِيٌّ: وَهُو تَيسِيرُ الأَسبَابِ الْخَفِيَّةِ مِن خَلقِ الشُّعُورِ وَالقُدرَةِ وَسَائِرِ مَا يَتَوَقُّفُ عَلَيهِ الإِختِيَارُ؛ فَإِنَّ الفِعْلَ الإِخْتِيَارِيَّ مَسبُوقٌ الشُّعُورِ وَالقُدرَةِ وَسَائِرِ مَا يَتَوَقُّفُ عَليهِ الإِختِيَارُ؛ فَإِنَّ الفِعْلَ الإِخْتِيَارِيَّ مَسبُوقٌ بِخَمسَةِ أُمُورٍ: العِلمِ، وَالإِرَادَةِ، وَالقُدْرَةِ، وَالقَصْدِ المُصَمِّمِ، وَالإِيجَادِ، وَبَعضُهَا وُجُودِيٌّ وَعَرَضِيُّ: وَهُو اختِيَارُ الفَاعِلِ وَإِرَادَتُهُ مَعَ تِلكَ الْحَمسَةِ. اهـ (٢٠).

ثُمَّ الإستِطَاعَةُ التي هِيَ حَقِيقَةُ القُدرَةِ إِنَّا تَكُونُ مَعَ الفِعلِ لَا سَابِقَةً وَلَا

⁽١) ينظر: «تبصرة الأدلة» للنسفى (٢/ ٧٨١).

⁽۲) ينظر: «إشارات المرام» للبياضي (ص: ۲۰۸).

مُتَأَخِّرَةً، أَمَّا عَدَمُ كَونِهَا سَابِقَةً؛ فَلِكَونِهَا عَرَضَاً وَهُ وَ لَا يَبقَى، وَأَمَّا عَدَمُ تَأُخُرِهَا، فَلَنُ وَمُ أَدَاءِ الفِعلِ بِلَا قُدرَةٍ وَهُ وَ مُحَالٌ، قَالَ الإِمَامُ الأَعظَمُ ﴿ : "نُقِرُ بِأَنَّ الإِمَامُ الأَعظَمُ اللهِ عَلَى الفِعلِ، اللهِ عَلَى الفِعلِ، اللهِ عَلَى الفِعلِ، اللهِ عَلَى الفِعلِ، اللهِ تَعَالَى وَقَتَ الحَاجَةِ، وَهَذَا خِلَافُ مُحُكَمِ النَّصِّ؛ لِقَولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَاللهُ الْغَنِيُ وَأَنتُمُ الْفُقَرَاء ﴾ [عمد: ٣٨]، وَلَو كَانَ بَعدَ الفِعلِ لَكَانَ فِن اللهُ تَعَالَى عَن اللهُ قَوْرَاء ﴾ [عمد: ٣٥]، وَلَو كَانَ بَعدَ الفِعلِ لَكَانَ مِنَ المُحَالِ؛ لأَنَّهُ حُصُولٌ بِلَا استِطَاعَةٍ وَلَا طَاقَةٍ » [عمد: ٣٠].

مَسَأَلَةُ: القُدْرَةُ عِندَنَا صَالِحَةٌ لِلضِّدَّينِ عَلَى سَبِيلِ البَدَلِ، قَالَ الإِمَامُ الأَعظَمُ اللهِ اللَّهَ الإستِطَاعَةَ التي يَعمَلُ بِهَا العَبدُ المعصِيةَ هِيَ بِعَينِهَا تَصلُحُ لِأَن الأَعظَمُ اللهُ تَعَالَى فِيهِ وَأَمَرَهُ يَعمَلَ بِهَا الطَّاعَةِ، وَهُوَ مُعَاقَبٌ بِصَرْفِ الإستِطَاعَةِ التي أَحدَثَهَا اللهُ تَعَالَى فِيهِ وَأَمَرَهُ أَن يَستَعمِلَهَا فِي الطَّاعَةِ دُونَ المعصِيةِ» اهد (١٠).

قَالَ أَبُو المُعِينِ: وَمَعنَى ذَلِكَ أَنَّ الإستِطَاعَةَ التي حَصَلَ بِهَا الإِيهَانُ صَلَحَت لَهُ وَلَا تَصلُحُ لِلكُفرِ إِذَا اقتَرَنَت بِالإِيهَانِ، وَلَكِنَّهَا لَو اقتَرَنَت بِالكُفرِ بَدَلاً عَنِ اقتِرَانِهَا بِالإِيهَانِ اهـ ("). اقترَانِهَا بِالإِيهَانِ اهـ (").

وَمَعنَى قَولِنَا: «عَلَى سَبِيلِ البَدَلِ»: أُنَّهَا تَصلُحُ لِأَحَدِ الضِّدَّينِ، وَلَكِن لَا بِعَينِهِ، فَإنِ اختَارَ المعصِيَةَ صَلَحَت الإستِطَاعَةُ لَمَا وَلَمَ تَصلُح لِلطَّاعَةِ، وَإِن اختَارَ الطَّاعَةَ صَلَحَت لَمَا وَلَمَ تَصلُح لِلمَعصِيَةِ.

هَذَا؛ وَاعلَم عَلَّمَكَ اللهُ تَعَالَى أَنَّ الإستِطَاعَةَ وَإِن صَلَحَت لِلضِّدَّينِ لَكِنَّهَا لَا تُوجِبُ الفِعلَ، بَل تَصلُحُ لِلفِعلِ وَالتَّركِ، قَالَ العَلَّامَةُ البياضي: إِنَّ القُدرَةَ

⁽١) ينظر: «الوصية» للإمام أبي حنيفة (ص: ١٧).

⁽٢) ينظر: «الفقه الأبسط» للإمام أبي حنيفة (ص: ١٠٢).

⁽٣) ينظر: «تبصرة الأدلة» للنسفى (٢/ ٧٨٥).

الحَقِيقِيَّةَ؛ أَي: جُملَةَ مَا يَتَمَكَّنُ بِهِ الفَاعِلُ مِنَ الفِعلِ مَعَ اختِيَارِهِ وَإِن كَانَت مُقَارِنَةً لِلفَعلِ وَالهَيئَةِ الحَاصِلَةِ فَإِنَّهَا لِلضِّدَّينِ عَلَى البَدَلِ، بِمَعنَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ مَعَهَا صُدُورُ الفِعلِ، بَل يَتَمَكَّنُ الفَاعِلُ المختَارُ مِنَ التَّرْكِ أَيضًا. اهـ(١).

قُولُهُ: (كَسَبُهُم عَلَى الْحَقِيقَةِ) بِتَأْثِيرِ قُدرَتِهِم وَاخْتِيَارِهِم فِي الْإِتَّصَافِ بِهَا، وَالْكَسْبُ: هُوَ صَرْفُ الْعَبدِ الْإِسْتِطَاعَةَ التي أَحدَثَهَا اللهُ تَعَالَى فِيهِ وَأَمَرَهُ بِأَن يَسْتَعْمِلَهَا فِي طَاعَتِهِ، فَهِيَ قُدرَةٌ خَقِيقِيَّةٌ وَلَيسَت مَجَازِيَّةً كَمَا قَالَتِ الْمُجبِرَةُ.

قَالَ الإِمَامُ أَبُو اللَّيثِ السَّمَر قَندِيُّ: ضَلَّ الفَرِيقَانِ: القَدرِيَّةُ بِإِضَافَةِ صِفَةِ الله تَعَالَى، وَالمُجبِرَةُ بِإِضَافَةِ أَفْعَالِهِ القَبِيحَةِ إِلَى الله تَعَالَى، وَالمُجبِرَةُ بِإِضَافَةِ أَفْعَالِهِ القَبِيحَةِ إِلَى الله تَعَالَى، وَالمُجبِرَةُ بِإِضَافَةِ أَفْعَالِهِ القَبِيحَةِ إِلَى الله تَعَالَى اللهُ عَن ذَلِكَ عُلُوّاً كَبِيراً، وَتَوسَّطَ أَبُو حَنِيفَةً وَأَصحَابُهُ فَقَالُوا: الحَلقُ فِعلُ الله وَهُو إِحدَاثُ الإستِطَاعَةِ فِعلُ العَبدِ حَقِيقَةً وَهُو إِحدَاثُ الإستِطَاعَةِ فِعلُ العَبدِ حَقِيقَةً لَا عَبدِ حَقِيقةً لَا عَبدِ مَا العَبدِ حَقِيقة لَا عَبدِ مَا القَدرِيَّةِ وَالمُجبِرَةِ. اهد (٢).

قَولُهُ: (وَهِيَ كُلُّهَا بِمَشِيئَتِهِ)؛ أَي: إِرَادَتِهِ تَعَالَى، وَفِيهِ رَدُّ عَلَى المُعتَزِلَةِ مِن أَنَّ اللهَ تَعَالَى لم يَشأ المعاصيَ (وَعِلمِهِ)؛ أَي: تَعَلُّقِ عِلمِهِ تَعَالَى بِهَا.

قُولُهُ: (وَقَضَائِهِ)؛ أي: خَلقِهِ؛ لأَنَّ القَضَاءَ عِندَنَا هُوَ الفِعلُ مَعَ زِيَادَةِ إِحكَامٍ. قُولُهُ: (وَقَدَرِهِ)؛ أي: تَقدِيرِهِ، وَهُوَ: تَحَدِيدُ كُلِّ خَلُوقٍ بِحَدِّهِ الذِي يُوجَدُ عَلَيهِ.

قُولُهُ: (وَاللهُ تَعَالَى خَالِقُهَا) أي: مُوجِدُهَا مِنَ العَدَمِ إِلَى الوُجُودِ، وَاجتِهَاعُ قُدرَةِ الله سُبحَانَهُ مَعَ كَسبِ العَبدِ لَا يَعنِي اجتِهَاع مُؤثِّرينِ عَلَى أَثْرٍ وَاحِدٍ؛ لأَنَّ

⁽۱) ينظر: «إشارات المرام» للبياضي (ص: ۲۱۲).

⁽٢) ينظر: «شرح الفقه الأبسط» لأبي الليث السمرقندي (ص: ١٨).

الْمُحَالَ إِنَّهَا هُوَ اجْتِهَاعُ مُؤَثِّرَينِ مُستَقِلَّينِ عَلَى أَثْرٍ وَاحِدٍ بِجِهَةٍ وَاحِدَةٍ، أَمَّا هَهُنَا فَإِنَّ إِيجَادَ الفِعلِ بِقُدرَةِ الله عَزَّ وَجَلَّ، وَالإِتِّصَافَ بِهِ بِكُونِهِ طَاعَةً أَو مَعصِيةً بِقُدرَةِ العَبِدِ، فَاحْتَلْفَا، وَهَذَا مَذْهَبُ جُمهُورِ المَاتُرِيدِيَّةِ.

قَالَ في «التَّوضِيح»: مَشَاغِئنا يَنفُونَ عَنِ العَبدِ قُدْرَةَ الإِيجَادِ وَالتَّكوِينِ، فَلا خَالِقَ وَلَا مُكَوِّنَ إِلَّا اللهُ، لَكِن يَقُولُونَ إِنَّ لِلعَبدِ قُدرَةِ مَا عَلَى وَجهٍ لَا يَلزَمُ مِنهُ وُجُودُ أَمرٍ حَقِيقِيٍّ لَم يَكُن، بَل إِنَّما يَحْتَلِفُ بِقُدرَتِهِ النِسَبُ وَالإِضَافَاتُ فَقَط؛ كَتَعِينِ وُجُودُ أَمرٍ حَقِيقِيٍّ لَم يَكُن، بَل إِنَّما يَحْتَلِفُ بِقُدرَتِهِ النِسَبُ وَالإِضَافَاتُ فَقَط؛ كَتَعِينِ أَحَدِ المَسَسَاوِيينِ وَتَرجِيجِهِ. اهد ()، فَإِنَّ حَرَكَةَ العَبدِ صِفَةٌ لَهُ لِقِيَامِهَا بِهِ، وَلَيسَ هُو مُحدِهَا وَإِنَّها هُو مُكتَسِبُهَا بِاختِيَارِهِ، وَلَيسَ لَهُ مِن ذَلِكَ إِلّا اختِيَارُ وَتَرجِيحُ أَحِدِ المَسَاوِيينِ، وَبِذَلِكَ يُشتَقُّ لَهُ اسمُ طَائِعِ مَثَلاً وَعَاصٍ وَغَيرِ ذَلِكَ بِاختِيارِ العَبدِ المَسَاوِيينِ، وَبِذَلِكَ يُشتَقُّ لَهُ اسمُ طَائِعٍ مَثَلاً وَعَاصٍ وَغَيرِ ذَلِكَ بِاختِيارِ العَبدِ ذَلِكَ، كَمَا لو لَطمَ إِنسَانٌ يَتِيمًا تَأْدِيبًا، وَيَتِيمًا ظُلْمًا، فَإِنَّ إِيجَادَ اللَّهمِ مِنَ العَدَمِ إِلَى الوُجُودِ يَكُونُ بِقُدرَةِ الله تَعَالَى وَحدَهُ، وَكُونَهُ طَاعَةً فِي التَّادِيبِ، وَمَعصِيةً فِي الإِيذَاءِ لَكُونُ بِقُدرَةِ العَبدِ وَكَسِهِ الذِي هُو عَزمُهُ المَصَمِّمُ وَاختِيَارُهُ، فَيَتَّصِفُ بِكُونِهِ طَائِعاً فِي الأَوَّلِ بِحَسَبِ اختِيَارِهِ وَتَصَمِيمِهِ، وَعَاصِياً فِي الثَّانِي كَذَلِكَ، وَمَدَارُ التَّكليف عَلَى كَسِبِ العَبدِ.

-243-243-245-

⁽١) ينظر: «التوضيح في حل غوامض التنقيح» للمحبوبي (١/ ٣٦٢).

وَالطَّاعَاتُ كُلُّهَا مَا كَانَت وَاجِبَةٌ بِأَمرِ اللهِ تَعَالَى، وَمَحَبَّتِهِ، وَبِرِضَائِهِ، وَعِلمِهِ، وَمَشِيئَتِهِ، وَتَقدِيرِهِ، وَمَشِيئَتِهِ، لَا وَمَشِيئَتِهِ، وَتَقدِيرِهِ، وَمَشِيئَتِهِ، لَا وَمَشِيئَتِهِ، لَا بِمَحَبَّتِهِ، وَلَا بِرِضَائِهِ، وَلَا بِرِضَائِهِ، وَالأَنبِيَاءُ عَلَيهُم السَّلَامُ كُلُّهُم مُنزَّهُونَ عَن الصَّغَائِرِ، بِمَحَبَّتِهِ، وَلا بِرِضَائِهِ، وَلا بِأَمرِهِ، وَالأَنبِيَاءُ عَلَيهُم السَّلَامُ كُلُّهُم مُنزَّهُونَ عَن الصَّغائِرِ، وَالكَبَائِرِ، وَالكُفرِ، وَالقَبَائِحِ، وَقَد كَانَت مِنهُم زَلَّاتٌ وَخَطَايَا، وَمُحَمَّدٌ عَلَيهِ الصَّلَاةُ وَالكَبَائِرِ، وَالكُفرِ، وَالقَبَائِحِ، وَقَد كَانَت مِنهُم زَلَّاتٌ وَخَطَايَا، وَمُحَمَّدٌ عَلَيهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلامُ عَبْدُهُ، وَحَبِيبُهُ، وَمُنتَقَاهُ، وَلَم يَعبُد الصَّنَمَ، وَلَم يُشرِك بِاللهِ طَرفَةَ عَينٍ قَطُّ، وَلَم يَرتَكِب صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً قَطُّ،

ابيانُ أنَّ الطَّاعاتِ وَجَبَتْ بأمرِ الله تعالى الله عالى الله عالى الله عالى الله عالى الله عالى الله عالى الله وقضائِه]

قُولُهُ: (وَالطَّاعَاتُ كُلُّهَا) وَاجِبُهَا وَمَندُوبُهَا (مَا كَانَت) «مَا» مَصدَرِيَّةٌ نَائِبَةٌ عَن ظَرْفِ الزَّمَانِ، وَ «كَانَ» تَامَّة؛ أَي: مُدَّةَ كَونِهَا؛ أَي: وُجُودِهَا (وَاجِبَةٌ)؛ أَي: عَن ظَرْفِ الزَّمَانِ، وَ «كَانَ» تَامَّة؛ أَي: مُدَّةَ كَونِهَا؛ أَي: وُجُودِهَا (وَاجِبَةٌ)؛ أَي: ثَابِتَةٌ، وهي خَبَرٌ لـ «الطَّاعَاتُ»، قَد وَجَبَت (بِأَمرِ الله تَعَالَى) وَهُو قُولُهُ تَعَالَى الدَّالُّ عَلَى الطَّلَبِ، قَالَ سُبحَانَهُ: ﴿إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاء ذِي الدَّالُ عَلَى الطَّلَبِ، قَالَ سُبحَانَهُ: ﴿إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاء ذِي النَّوْرَبَى ﴾ [النحل: ١٩٠] (وَبِمَحَبَّتِهِ)؛ أَي: استِحمَادِهِ، قَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ اللّهَ يُجِبُّ الْمُحْسِنِينِ ﴾ [النحل: ١٩٠] (وَبِمَحَبَّتِهِ)؛ أَي: استِحمَادِهِ، قَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَاللّهُ يُجِبُّ الْمُحْسِنِينِ ﴾ [النوبة: ٤]، وقَالَ سُبحَانَهُ: ﴿وَاللّهُ يُجِبُّ الْمُحْسِنِينِ ﴾ [آل عمران: ١٣٤]، ومَا أَمَرَ بِهِ. أَلَا لَا تَصَافِهِم بِالتَّقُوى وَالإِحسَانِ، وَمَا كَانُوا كَذَلِكَ إِلَّا بِاتِّقَاءِ مَا نَهَى عَنهُ وَفِعلِ مَا أَمَرَ بِهِ.

(وَرِضَائِهِ)؛ أَي: تَركِهِ الإعتِرَاضَ عَلَيهَا (وَعِلمِهِ) المُحِيطِ بِهَا وَتَعَلُّقِهِ بِهَا تَعَلُّقَ انكِشَافٍ تَامٍّ مِن غَيرِ سَبقِ خَفَاءٍ (وَمَشِيئَتِهِ)؛ أَي: إِرَادَتِهِ فَإِنَّهُمَّا بِمَعنَى وَاحِدٍ عِندَنَا (وَقَضَائِهِ)؛ أَي: خَلقِهِ (وَتَقدِيرِهِ)؛ أَي: تَحدِيدِهِ إِيَّاهَا بِحَدِّهَا الَّتي سَتُّوجَدُ عَليهِ.

(وَالمَعَاصِي كُلُّهَا) صَغِيرُهَا وَكَبِيرُهَا حَادِثَةٌ (بِـ) سَبَبِ تَعَلُّقِ (عِلمِهِ، وَقَضَائِهِ، وَتَقدِيرِهِ، وَمَشِيئَتِهِ) إِذ لَو لَم يُرِدهَا لِاستَحَالَ وُجُودُهَا (لَا) أَنَّهَا (بِمَحَبَّتِهِ) قَالَ جَلَّ مِن قَائِل: ﴿وَاللَّـهُ لاَ يُحِبُّ الفَسَاد﴾ [البقرة: ٢٠٥]، وَقَالَ سُبحَانَهُ: ﴿فَإِنَّ اللَّـهَ لاَ يُحِبُّ الْكَافِرِين ﴾ [آل عمران: ٣٦]؛ لإتِّصَافِهِم بِالكُفرِ لَا لِأَشْخَاصِهِم (وَلَا بِرِضَائِهِ) الرِّضَا: تَرْكُ الإعتِرَاضِ، وَهُوَ أَخَصُّ مِنَ الإِرَادَةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلاَ يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ ﴾ [الزمر: ٧]، فَاللهُ تَعَالَى يُرِيدُ الكُفرَ لِلكَافِرِ لَكِنَّهُ لَيسَ مَرضِيّاً عِندَهُ تَعَالَى؟ لأَنَّهُ يَعتَرِضُ عَلَيهِ وَيُؤَاخِذُهُ بِهِ، وَفِي عَطفِهِ ﴿ الرِّضَا ﴿ عَلَى «المَحبَّةِ ﴾ وَ«المشِيئةِ ﴾ دَلِيلٌ على تَغَايُرِهَا؛ فَإِنَّ الرِّضَا غَيرُ المحَبَّةِ، وَهُمَا غَيرُ المشِيئَةِ، وَفِيهِ رَدٌّ عَلَى المُعتَزلَةِ بِجَعلِهِم الرِّضَا هُوَ الإِرَادَةَ مُطلَقًاً مِن غَيرِ تَقيِيدٍ بِتَركِ الإعتِرَاضِ، فَإِذَا لَم يَرضَ اللهُ تَعَالَى لِعِبَادِهِ الكُفْرَ لَم يَكُن مُرَادًا أَيضًا عِندَهُم، وَيَلزَمُهُم تَخَلُّفُ المَرادِ عَن الإِرَادَةِ وَهُوَ لَا يَخلُو عَنِ النَّقْصِ وَالمَعٰلُوبِيَّةِ، وَتَخَلُّفُ المرضِيِّ عَنِ الرِّضَا جَائِزٌ عِندَنَا؛ لِعَدَم لُزُوم النَّقصِ وَالشَّنَاعَةِ؛ لأَنَّهُ لَا يَلزَمُ مِنَ القَولِ بِتَخَلُّفِ المَرضِيِّ عَنِ الرِّضَا تَخَلُّفُ المَرَادِ عَنِ الإِرَادَةِ، فَإِنَّ الرِّضَا قَد يُجَامِعُ تَعَلُّقَ الإِرَادَةِ كَمَا فِي إِيمَانِ الْمؤمِنِ، وَقَد لَا يُجَامِعُهُ كَمَا فِي كُفرِ الكَافِرِ، فَإِنَّهُ قَد تَعَلَّقَ بِهِ الإِرَادَةُ دُونَ الرِّضَا، فَالإِرَادَةُ أَعَمُّ تَحَقُّقَاً وَتَعَلُّقَاً مِنَ الرِّضَا، فَلَا يَلزَمُ مِن تَخَلُّفِ المرضِيِّ عَنِ الرِّضَا نَقصٌ وَشَنَاعَةٌ. اهـ. من «دُستُور العُلَمَاءِ»(١)، وَفِيهِ رَدُّ أَيضًا عَلَى جُمهُورِ الأَشَاعِرَةِ القَائِلِينَ بِأَنَّ الرِّضَا وَالمحبَّةَ أُمرٌ وَاحِدٌ، وَأَنَّ المَحَبَّةَ إِرَادَةٌ خَاصَّةٌ، وَهِيَ مَا لا يَتبَعُهَا تَبِعَةٌ وَمُؤَاخَذَةٌ، فَإِذَا أَرَادَ اللهُ بالعَبدِ نِعمَةً يُقَالُ: أَحَبَّهُ، وَضِدُّهُ السُّخْطُ وَهُوَ إِرَادَةُ العُقُوبَةِ.

قُولُهُ: (وَلَا بِأُمرِهِ) قَالَ سُبِحَانَهُ: ﴿إِنَّ اللّهَ لاَ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاء ﴾ [الاعراف: ٢٨]؛ لأَنَّ أَمرَهُ وَرِضَاهُ وَمَحَبَّتُهُ تَرجِعُ إِلَى كُونِ الشَّيءِ حَسَناً، وَذَلِكَ يَلِيقُ بِالطَّاعَةِ دُونَ

⁽۱) ينظر: «دستور العلماء» لعبد النبي النكري (٢/ ٩٨-٩٩).

سَهُ مُ مِنْ مَ مَ مَ البِ الأنسور مَ البِ الله الله الله الله تَعَالَى وَلَا المعصِيّةِ، وَفِيهِ رَدُّ عَلَى المعتزِلَةِ حَيثُ قَالُوا: المعَاصِي لَيسَت بِإِرَادَةِ الله تَعَالَى وَلَا بِمَشِيئتِهِ بَل بِكَرَاهِيَتِهِ.

* مَسْأَلَةٌ: إِرَادَةُ الله تَعَالَى مُوَافِقَةٌ لِعِلمِهِ لَا بِأَمرِهِ وَنَهيهِ، فَكُلُّ مَا عَلِمَ اللهُ تَعَالَى فَ الأَزَلِ أَنَّهُ يُوجَدُ فَقَد فَي الأَزَلِ أَنَّهُ يُوجَدُ فَقَد أَرَادَ وُجُودَهُ خَيرًا كَانَ أَو شَرَّا، وَمَا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يُوجَدُ فَقَد أَرَادَ أَن لَا يُوجَدُ اهـ (١٠).

-48 AS-48 AS-48 AS-

⁽١) ينظر: «أصول الدين» للغزنوي (ص: ١٨٠).

اعِضْمةُ الأَنْبِياءِ]

ثُمَّ اعلَم عَلَم عَلَم اللهُ - أَنَّ أَهلِ السُّنَةِ وَالجَاعَة مُجمِعُونَ على عِصمَةِ الأَنبِيَاءِ عَلَيهِم السَّلَامُ عَن الكُفرِ مُطلَقاً قَبلَ النُّبُوّةِ وَبَعدَهَا، وَاتَّفَقُوا عَلَى عِصمَتِهِم عَنِ الكَبَائِرِ بَعدَ البَعثَةِ عَمداً، وَأَمَّا سَهواً: فَقَالَ الجُمهُورُ بِجَوازِهَا، وَقَالَ الشَّرِيفُ الكَبَائِرِ بَعدَ البَعثَةِ عَمداً، وَأَمَّا سَهواً: فَقَالَ الجُمهُورُ بِجَوازِهَا، وَقَالَ الشَّرِيفُ الجُرجَانِيُّ: وَالمَحْتَارُ خِلَافُهُ، وَالأَكثُرُ عَلَى أَنَّ امتِناعَها بِالسَّمعِ، وَقَالَتِ المعتزِلَةُ: يَمتَنِعُ ذَلِكَ عَقلاً، وَأَمَّا الصَّغَائِرُ غَيرُ المنفرةِ عَمداً: فَجَوَّزَهُ الجُمهُورُ، وَأَمَّا سَهواً: فَجَائِزٌ اتَّفَاقاً، لَكِن لَا يُقرُّونَ بَل يُنبَّهُونَ فَينتَبِهُونَ، وَأَمَّا الصَّغَائِرُ المنفرةُ وَهِي مَا تُلحِقُ فَاعِلَهَا بِالأَرَاذِلِ وَالسَّفَلَةِ وَفِيهَا خِسَّةٌ وَدَنَاءَةٌ كَسَرِقَةِ لُقمَةٍ، أَو مَرَّةٍ، أَو حَبَّةٍ، فَلَا يَجُوزُ صُدُورُهَا عَنهُم أَصلاً، لَا عَمداً، وَلَا سَهواً. اهـ (۱).

قَالَ العَلَّامَةُ البِّيَاضِيُّ: وَهَذا مَذَهَبُ أَئِمَّتِنَا. اهـ (٢).

وَقَالَ الإِمَامُ النَّوَوِيُّ: هُوَ مَذَهَبُ المَحَقِّقِينَ مِنَ المَتَكَلِّمِينَ وَالمَحَدِّثِينَ (").

وَقَالَ المَحَقِّقُ ابنُ الْهُمَّامِ: هُوَ المَحْتَارُ فِيهَا لَيسَ طَرِيقَهُ الإِبلَاغَ، وَأَمَّا فِيهِ فَهُم مَعصُومُونَ فِيهِ مِنَ السَّهوِ وَالغَلَطِ. اهـ('').

والدَلِيلُ عَلَى جَوَازِ صُدُورِ المعصِيةِ مِنهُم قُولُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مَّ مُثُلُكُم مُ يُوحَى إِلَيَّ ﴾ [الكهف: ١١٠]، وَقُولُهُ سُبحَانَهُ: ﴿ وَلَـوْلاَ أَن ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدتَّ مَّ مُثُلُكُم مُ يُوحَى إِلَيَّ ﴾ [الإسراء: ٧٤]، لَكِنَ اللهَ تَعَالَى قَد عَصمَهُم ظَاهِرًا وَبَاطِنَا تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلاً ﴾ [الإسراء: ٧٤]، لَكِنَ اللهَ تَعَالَى قَد عَصمَهُم ظَاهِرًا وَبَاطِنَا

⁽١) ينظر: «شرح المواقف» للجرجانيِّ (٨/ ٢٦٥)، و «شرح المقاصد» للتفتازانيِّ (٢/ ١٩٣).

⁽٢) ينظر: «إشارات المرام» للبّيّاضيّ (ص: ٢٧٦).

⁽٣) ينظر: «شرح صحيح مسلم» للَّنووي (٣/ ٥٤).

⁽٤) ينظر: «المسايرة» لابن الهمام (٢/ ٨٦).

مِنَ التَّلَبُّسِ بِمَنهِيٍّ عَنهُ مُطلَقاً، وَقَد نَصَّ الإِمَامُ ﴿ عَلَى ذَلِكَ بِقَولِهِ: (وَالأَنبِيَاءُ عَلَيهِ مُ الصَّكَةُ وَالسَّكَمُ كُلُّهُم مُنَزَّهُ وِنَ)؛ أي: مَعصُومُونَ بِتَنزِيهِ الله عَزَّ وَجَلَّ عَلَيهِ مُ الصَّكَةُ وَالسَّكَمُ كُلُّهُم مُنَزَّهُ وِنَ)؛ أي: مَعصُومُونَ بِتَنزِيهِ الله عَزَّ وَجَلَّ إِيَّا هَكُونُ فَاعِلاً حَقِيقةً حَالَ الإِتَّصَافِ بِهِ، فَلَمَّا قَالَ الإِمَامُ هَمِّ: «الأَنبِيَاءُ» وَهُو جَمعٌ لِلفَاعِلِ اقْتَضَى ذَلِكَ كُونَ العِصمة حَالَ اتَّصَافِهِم بِالنَّبُوّةِ، وَكُونَ وُقُوعِ الزَّلَاتِ فَيهَا دُونَ مَا قَبلَهَا، ثُمَّ مَعنَى العِصْمَةِ أَن لَا يَخلُق اللهُ تَعَالَى فَعِهِ مَا لَوْ لَا يَعْفَى الْلهِ عَلَى مَع بَقَاءِ الإختِيَارِ تَحْقِيقاً لِلابِيلَاءِ كَمَا اللهُ تَعَالَى فِيهِ مَ ذَبناً، فَهِي لُطْفٌ مِنَ الله تَعَالَى مَع بَقَاءِ الإختِيَارِ تَحْقِيقاً لِلابِيلَاءِ كَمَا اللهُ تَعَالَى فِيهِ مَا ذَبناً، فَهِي لُطْفٌ مِنَ الله تَعَالَى مَع بَقَاءِ الإختِيَارِ تَحْقِيقاً لِلابِيلَاءِ كَمَا اللهُ تَعَالَى إِمَامُ المُدَى أَبُو مَنصُورِ المَاتُريدِيُّ: العِصمَةُ لَا تُزِيلُ المِحْنَة؛ أَي: لَا تُحِيرُهُ عَلَى الطَّاعَةِ وَلَا تَحْجُزُهُ عَنِ المعصِيةِ، وَالعِصْمَةُ وَالتَّوفِيقُ كُلُّ مِنهُمَا يَندَرِجُ تَحْتَ العَطْفِ الطَّاعَةِ وَلَا تَحْجُزُهُ عَنِ المعصِيةِ، وَالعَصْمَةُ وَالتَّوفِيقُ كُلُّ مِنهُمَا يَندَرِجُ تَحْتَ العَطْفِ الطَّاعَةِ يُسَمَّى عَصْمَةً، وَمَا أَدَّى مِنهُ إِلَى فِعلِ الطَّاعَةِ يُسَمَّى تَوفِيقاً.

قَولُهُ: (عَنِ الصَّغَائِرِ) عَمداً وَلَيسَ عَلَى إِطلَاقِهِ كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ.

قُولُهُ: (وَالكَبَائِرِ) مُطلَقاً عَمداً أَو سَهواً خِلافاً لِلحَشوِيَّةِ في العَمدِ (وَالكُفرِ) مُطلَقاً قَبلَ البَعثَةِ وَبعدَها كَمَا سَيُصرِّحُ بِهِ، وَعَلَيهِ إِجمَاعُ أَهلِ السُّنَّةِ (وَالقَبَائِحِ) جَمعُ مُطلَقاً قَبلَ البَعثَةِ وَبعدَها كَمَا سَيُصرِّحُ بِهِ، وَعَلَيهِ إِجمَاعُ أَهلِ السُّنَّةِ (وَالقَبَائِحِ) جَمعُ قَبِيحٍ وَهُو أَعَمُّ مِمَّا سَبَقَ فَإِنَّهُ مَا يَكُونُ مُتَعَلَّقَ الذَّمِّ في العَاجِلِ وَالعِقابِ في الآجِلِ، وَيجُوزُ أَن تَكُونَ القَبَائِحُ الصَّغَائِرَ التي فِيهَا دَنَاءَةٌ.

ثُمَّ بَعدَ بَيَانِ حُكمِ مَا سَبَقَ في حَقِّهِم عَلَيهِم السَّلَامُ بَيَّنَ الإِمَامُ ﴿ أَنَّ مَا صَدَرَ مِنهُم لَم يَكُن عَمداً فَقَالَ: (وَقَد كَانَت مِنهُم)؛ أي: الأنبِيَاءِ عَلَيهِم السَّلَامُ (زَلَّاتٌ)؛ أي: صَغَائِرُ مِن غَيرِ المَنفِّرَاتِ صَادِرَةٌ مِنهُم عَن سَهوٍ أو نِسيَانٍ في زَمَنِ النَّبُوَّةِ، وَإِنَّهَا قُلنَا: عَن سَهوٍ أو نِسيَانٍ ؛ لأَنَّ أصلَ الزَّلَةِ مَأْخُوذٌ مِن زَلَّ في الطِّينِ إِذَا لَم يَقصِد الوُقُوعِ، فَيكُونُ الوُقُوعُ دُونَ قصدٍ أو إِصرَارٍ الوُقُوعَ فِيهِ وَالنَّبَاتَ وَالبَقَاءَ فِيهِ بَعدَ الوُقُوعِ، فَيكُونُ الوُقُوعُ دُونَ قصدٍ أو إِصرَارٍ وَبَقَاءٍ (وَخَطَايَا) عَطفُ تَفسِيرٍ؛ لأَنَّ الخَطِيئَةَ قَد تَكُونُ بِقَصدٍ، وقَد تَكُونُ دُونَ وَمَدِ وَقَد تَكُونُ دُونَ

قَصد إِلَى فِعلِهَا، فَلِيسَت كُلُّ خَطِيئَةٍ إِثَهَا الْإِثْمَ إِنَّمَا يَكُونُ عَن تَعَمُّدٍ إِلَى فِعلِهِ، وَالخَطِيئَةُ تَغلِبُ عَلَى مَا يُقصَدُ بِالعَرَضِ بِخِلَافِ الذَّنبِ وَالسَّيِّئَةِ، فَإِنَّهُمَا يَكُونَانِ مَقصُودَينِ بِالذَّاتِ عَالِبَا، وَفِي كَلَامِهِ ﷺ إِشَارَةٌ إِلَى نَفي الصَّغَائِرِ المُنفِّرَةِ ؟ كَالتَّطفِيفِ مِقصُودَينِ بِالذَّاتِ عَالِبَا، وَفِي كَلَامِهِ ﷺ إِشَارَةٌ إِلَى نَفي الصَّغَائِرِ المُنفِّرَةِ ؟ كَالتَّطفِيفِ بِحَبَّةٍ أَو سَر قَةِ لُقمَةٍ لِصُدُورِهَا بِالقَصْدِ، وَأَمَّا الكَذِبُ فِي التَّبلِيغِ عَمداً، أو سَهواً، أو بَحَيَّا غُلِي عَنهُ نَهي عَنهُ نَهي عَمداً، وكَذَا الخِيَانَةُ بِفِعلِ شَيءٍ مِثَا ثَهِي عَنهُ نَهي عَنهُ نَهي تَحْرِيمٍ أو كَرَاهِيَةٍ، وكَذَا يَسَعَجِيلُ في حَقِّهِم كِتَهَانُ شَيءٍ مِثَا أُمِرُوا بِتَبلِيغِهِ لِوُجُوبِ التَّبلِيغ. اهـ (١).

وَقُولُ الإِمَامِ: «قَد كَانَت» مَشْفُوعاً بِعَلَامَةِ التَّحقِيقِ؛ لِثُبُوتِ ذَلِكَ في القُرآنِ الكَرِيمِ، مِنهَا قَولُهُ سُبحَانَهُ: ﴿فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا ﴾ [طه: ١١٥]، وَمِنهَا قَولُهُ: ﴿فَأَزَلَمْ الشَّيْطَانُ عَنْهَا ﴾ [البقرة: ٣٦]، حَتَّى قَالَ العَلَّامَةُ ابنُ نُجَيمٍ: وَبِقَولِهِ: قَولُهُ: ﴿فَأَزَلَمْ الشَّيْطَانُ عَنْهَا ﴾ [البقرة: ٣٦]، حَتَّى قَالَ العَلَّامَةُ ابنُ نُجَيمٍ: وَبِقَولِهِ: قَبِعَولِهِ: قَبُكَهَا لِرَدِّهِ النَّصُوصَ. اهـ (٢).

فَمِنَ تِلكَ النُّصُوصِ قَولُهُ تَعَالَى: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ ﴾ [طه: ١٢١]، وَكَأَنَّ الإِمَامَ ﴿ الْإِمَامَ ﴿ الْإِمَامَ ﴿ الْإِمَامَ ﴿ الْإِمَامَ ﴿ الْإِمَامَ ﴿ الْإِمَامَ ﴿ الْإِمَامِ الْإِمَامِ الْإِمَامِ الْإِمَامِ الْإَنْمَا الْأَبُوةِ وَلَى اللَّهُ وَلَى اللَّهُ وَلَى اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّ

⁽١) ينظر: «الكليات» لأبي البقاء الكفوي (ص: ٦٤٦).

⁽٢) ينظر: «البحر الرائق» لابن نجيم (٥/ ١٣٠).

⁽٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢٠١).

فَحَيثُ أَشَارَ ﴿ بِتَعلِيقِ الحُكمِ بِالموصُوفِ بِصِفَةٍ هِيَ حَقِيقَةٌ في الحَالِ، وَهِيَ الصِّفَةُ المشَبَّهَةُ بِاسمِ الفَاعِلِ: «الأَنبِيَاء» أَفَادَ أَنَّ مَا قَبلَ النُّبُوَّةِ لَيسَ بِدَاخِل في الحُكم، وَأَمَّا مَا جَرَى لِسَيِّدِنَا يُوسُفَ عَلَيهِ السَّلَامُ فَلَيسَ كَمَا نُسِبَ إِلَيهِ مِنَ الإِسرَائِيلِيَّاتِ، وَمَا رُوِيَ عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ رضيَ اللهُ تعالى عنهُما لَعَلَّهُ مَأْخُوذٌ مِنهَا، فَإِنَّ بَينَ ابنِ عَبَّاسِ وَبَينَ يُوسُفَ عَلَيهِ السَّلَامُ آلَافَ السِّنِينَ وَلَم يَروِهِ عَن مَعصُوم، وَإِذَا كَانَ خَبَرُ الآحَادِ لَا يُقبَلُ لِاحتِيَالِ خَطَأِ الرُّوَاةِ فَهَا بَالْكُ بِهَذَا، وَهَذِهِ النِّسبَةُ فَضلًا عَن أَنَّهَا لَم تَرِد عَنِ المعصُومِ ﷺ فَإِنَّهَا لَو نُسِبَت لِآحَادِ الفُسَّاقِ لَاستَنكَفَ مِنهَا فَكَيفَ بِمَن كَانَ مِنَ الْمُخلَصِينَ؛ لأَنَّ فِيهَا مِن مُنكَرَاتِ الكَبَائِرِ مِنَ الزِّنَا، وَالْحِيَانَةِ فِي مَعرِضِ الْأَمَانَةِ، وَمُقَابَلَةِ الإِحسَانِ العَظِيم بِالإِسَاءَةِ الموجِبَةِ لِلفَضِيحَةِ التَّامَّةِ وَالعَارِ الشَّدِيدِ، أَفْبَعدَ أَن تَرَبَّى يُوسُفُ مِن صِبَاهُ إِلَى أَن شَبَّ وَكَمُلَت قُوَّتُهُ في حِجرِ العَزِيزِ يُقدِمُ هَذَا الكَرِيمُ بنُ الكَرِيمِ بنِ الكَرِيمِ عَلَى مِثلِ هَذَا الفِعلِ بِأَن يَهِمَّ بِهَا وَيَجلِسَ بَينَ شُعَبِهَا الأَربَعِ وَيَحِلُّ تِكَّةَ سَرَاوِيلِهِ؟!، حَاشَاهُ مِن ذَلِكَ وَقَد شَهِدَ لَهُ بِالبَرَاءَةِ الذِي يَعلَمُ خَائِنَةَ الأَعيُنِ وَمَا تُخفِي الصُّدُورُ، وَبَيَانُ ذَلِكَ مِن وُجُوهٍ:

الْأَوَّلِ: أَنَّ ذَلِكَ عَلَى فَرضِ تَوَهُّمِ وُقُوعِهِ تَنَزُّ لَا كَانَ قَطعاً قَبلَ النُّبُوَّةِ.

الثَّاني: أَنَّ الْهَمَّ هَهُنَا مَجَازِيٌّ وَلَيسَ حَقِيقِيًّا، وَمَعنَاهُ أَنَّهُ عَلَيهِ السَّلَامُ شَارَفَ أَن يَهِمَّ وَلَم يَهِمَّ فِعلًا، كَمَا في قَولِهِ: قَتَلتُهُ لَو لَمَ أَخَفِ اللهَ تَعَالَى، أَو هُوَ مِن بَابِ الْشَاكَلَةِ مِن حَيثُ اللَّفظُ مَعَ اختِلَافِ المعنى.

الثَّالِثِ: أَنَّ جَوَابَ «لَولَا» مَحَذُوفٌ دَلَّ عَلَيهِ الكَلَامُ السَّابِقُ، وَهُوَ يُوَافِقُ قَولَ جُمهُورِ

⁽١) ينظر: «المواقف» للإيجي (٣/ ٤٢٠)، و«شرح المواقف» للجرجاني (٨/ ٢٧١).

البَصرِيِّينَ كَمَا قَالَهُ أَبُو حَيَّانَ (١)؛ أَي: لَولَا أَن رَأَى بُرهَانَ رَبِّهِ هَمَّ بِهَا، فَامتَنَعَ الْمَثُمُّ إِذَاً ولَمَ يُوجَدْ أَصلًا لِوُجُودِ البُرهَانِ، كَمَا تَقُولُ: لَولَا زَيدٌ لَأَكرَ مَتُكَ، فَإِنَّ الْمَثُمُّ إِذَا وَلَا زَيدٌ لَأَكرَ مَتُكَ، فَإِنَّ الْإِكرَامَ قَد امتَنَعَ وَلَم يَحصُل أَصلًا لِوُجُودِ زَيدٍ، وَكَذَلِكَ الْمَثُّ.

الرَّابِعِ: أَنَّ جَوَابَ "لُولَا" مُقَدَّمٌ عَلَيهَا، وَالمعنى: لَولَا أَن رَأَى بُرهَانَ رَبِّهِ هَمَّ بِهَا، وَمَا ادَّعَاهُ الرَّجَّاجُ مِن أَنَّ تَقدِيمَ جَوَابِ "لَولَا" قَلِيلٌ وَشَاذٌ، وَأَنَّهُ يَلزَمُ مِنهُ وَجُودُ اللَّامِ فِي الجَوَابِ، فَقَالَ: وَلَيسَ فِي الكَلَامِ بِكثِيرٍ أَتَى تَقُولُ: ضَرَبتُكَ لَولَا زَيدٌ، وَلَا هَمَتُ بِكَ لَولَا زَيدٌ، إِنَّهَا الكَلَامُ لَولًا زَيدٌ هَمَمتُ بِكَ، وَاللَّامِ العَلَامُ لَولًا زَيدٌ هَمَمتُ بِكَ، وَ"لَولًا الكَلَامُ لَولًا زَيدٌ هَمَمتُ بِكَ، وَ"لَولًا الكَلَامُ لَولًا زَيدٌ هَمَمتُ بِكَ، وَ"لَولَا الكَلَامُ لَولًا زَيدٌ هَمَمتُ بِكَ، وَ"لَولَا الكَلَامُ لَولًا زَيدٌ هَمَمتُ بِكَ، وَ"لَولَا الكَلَامُ لَولًا إللهِ وَ"لَولَا اللهُ مُثَلَى كَانَ جَوَابُ "لَولَا أَلَولَا أَن مَوالِكُ وَ"لَولَا اللهُ مُثَلَقًا بِاللّامِ أَكْثَرَ، وَأَمَّا مَنعُهُ مُثْبَتًا جَازَ فِيهِ وُجُودُ اللّامِ وَعَدَمُهَا، وَإِن كَانَ بَحِيتُهَا بِاللّامِ أَكثَرَ، وَأَمَّا مَنعُهُ مَثْبَتًا جَازَ فِيهِ وُجُودُ اللّامِ وَعَدَمُهَا، وَقِد ذَهَبَ إِلَى الجَوَاذِ الكُوفِيُّونَ، وَمِن أَعلام بَعْهُ عَلَيهَا، وَقَد ذَهَبَ إِلَى الجَوَاذِ الكُوفِيُّونَ، وَمِن أَعلام جَوَاذِ تَقدِيمِ أَجُوبَتِهَا عَلَيهَا، وَقَد ذَهَبَ إِلَى الجَوَاذِ الكُوفِيُّونَ، وَمِن أَعلام أَكْرُونِ اللّهُ وَلَا يَلُولًا أَن وَلَى اللّهُ اللّهُ مُلَالًا عَلَيهُا عَلَيهَا عَلَيهَا، وَقَد ذَهَبَ إِلَى الجَوَاذِ الكُوفِيُّونَ، وَمِن أَعلام فَعَلْتَ، وَلا يَدُلُّ قُولُهُ: "أَنتَ ظَالِمٌ" عَلَى ثُبُوتِ الظَّلْمِ، بَل هُو مُثبَتُ عَلَى اللهُ مُولَ البَّهُ وَلِهُ الرُّمَانُ وَجُودُ الهُمَّ عَلَى تَقدِيرِ انتِفَاءِ رُؤْيَةِ البُرهَانِ، لَكِنَّهُ وُجِدَ البُرهَانُ فَانتَفَى وَكَانَ وُجُودُ الهُمَّ عَلَى تَقدِيرِ انتِفَاءِ رُؤْيَةِ البُرهَانِ، لَكِنَّهُ وُجِدَ البُرهَانُ فَانتَفَى المُرَّمُ وَلَا التِفَاتَ إِلَى قَولِ الزَّ جَاجِ ".

يَشْهَدُ لَهُ قَولُهُ عَزَّ شَأْنُهُ: ﴿فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُواْ إِن كُنتُم مُّسْلِمِين ﴾ [يونس: ١٨٤؛ أي: إِن كُنتُم مُسلِمِينَ فَعَلَيهِ تَوَكَّلُوا، وَقُولُهُ سُبحانَهُ: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْ هَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِين ﴾ كُنتُم مُسلِمِينَ فَعَلَيهِ تَوَكَّلُوا، وَقُولُهُ سُبحانَهُ: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْ هَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِين ﴾ [البقرة: ١١١]، وقَولُهُ تَعَالَى: ﴿إِن كَادَتْ لَتُبْدِي بِهِ لَوْلاَ أَن رَّبَطْنَا عَلَى قَلْبِهَا ﴾

⁽١) ينظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٥/٥٥).

⁽٢) ينظر: «معاني القرآن» للزجاج (٣/ ١٠١).

⁽٣) ينظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٦/ ٢٥٨)، و«الدر المصون» للسَّمِين الحلبي (٦/ ٢٦٧).

القصص: ١٠]، فَعَلَى قُولِ البَصرِيِّينَ يَكُونُ المذكُورُ قَبلَ أَدَاةِ الشَّرطِ دَلِيلَ الجَوَابِ القصص: ١٠]، فَعَلَى قُولِ البَصرِيِّينَ يَكُونُ المذكُورُ قَبلَ أَدَاةِ الشَّرطِ وَعَلَى قَولِ الكُوفِيِّينَ مَا قَبلَ أَدَاةِ الشَّرطِ هُوَ جَوَابُهَا.

الخَامِسِ: أَنَّ الْهَمَّ هَهُنَا لَيسَ الْهَمَّ بِالمعصِيَةِ، وَإِنَّمَا هُوَ مُجُرَّدُ الميلَانِ الذِي هُوَ مِن طَبِعِ البَشَرِ.

وَاعلَم _ عَافَاكَ اللهُ تَعَالَى _ أَنَّ هُنَاكَ فَرقًا دَقِيقًا بَينَ الْهَمَّينِ وُجُودًا وَعَدَمًا: هَمِّ امرَأَةِ العَزِيزِ، وَهَمِّ يُوسُفَ عَلَيهِ السَّلَامُ، وَهُو دُخُولُ هَمِّهَا تَحتَ القَسَم يَقِينَاً مِمَّا يُقَرِّرُ ثُبُونَهُ. قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ ﴾ [يوسف: ٢٤]، وَقَد تَمَّ الكَلامُ هَهُنَا، ثُمَّ ابتُدِئَ ﴿وَهَمَّ بَهَا لَوْلا ﴾ [يوسف: ٢٤]، فَكَانَ هَمُّهَا ثَابِتًا بِيَقِينِ، وَأَمَّا هَمُّهُ المَقَدَّرُ: فَدُخُولُهُ تَحَتَ القَسَمِ بَعِيدُ الإحتِهَالِ لِتَعَلُّقِ الشَّرْطِ بِهَمِّهِ دُونَ هَمِّهَا، وَالشَّرطُ لَهُ صَدرُ الكَلَامِ، وَهُوَ مَعنَى كَلَامِ الإِمَامِ أَبِي السُّعُودِ: وَصُدِّرَ الأَوَّلُ بِهَا يُقَرِّرُ وُجُودَهُ مِنَ التَّوكِيدِ القَسَمِيِّ، وَعَقَّبَ الثَّانِي بِمَا يَعفُو أَثْرَهُ مِن قَولِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ لَوْلا أَن رَّأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ ﴾ [يوسف: ٢٤]. اهـ (١)، وَبِالجُملَةِ فَلَا دِلَالَةَ فِي الآيَةِ أَصلَاً عَلَى أَنَّهُ وَقَعَ منه عَلَيهِ السَّلَامُ هَمٌّ بِالمعصِيةِ؛ لأَنَّهُ لَم يَرِد عَنهُ عَلَيهِ السَّلَامُ استِغفَارُ وَتَوبَةٌ مِن ذَلِكَ بَل إِنَّهُ حَازَ الثَّنَاءَ مِنَ العَلِيمِ الْخَبِيرِ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا المُخْلَصِين﴾ [يوسف: ٢٤]، وَلَو وَقَعَ في المعصِيَةِ كَيفَ يَكُونُ مِنَ المُخلَصِينَ، وَبَيَانُ ذَلِكَ أَنَّ يُوسُفَ عَلَيهِ السَّلَامُ لَّا دَعَتهُ امرَأَةُ العَزِيزِ لِلمَعصِيةِ قَالَ: ﴿مَعَاذَ اللَّهِ إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ ﴾ [يوسف: ٢٣]، ثُمَّ بَيَّنَ اللهُ تَعَالَى عِصمَتَهُ لِيُوسُفَ عَلَيهِ السَّلَامُ فَقَالَ: ﴿ كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاء ﴾ [يوسف: ٢٤]، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ مَاهِيَّةَ السُّوءِ وَالفَحشَاءِ مَصرُوفَةٌ عَنهُ عَلَيهِ السَّلَامُ، وَأَخبَرَ سُبحَانَهُ أَنَّ امرَأَةَ العَزِيزِ هِيَ

⁽١) ينظر: «تفسير أبي السعود» (٤/ ٢٦٦).

مَن قَدَّتْ قَمِيصَهُ مِنْ دُبُر، ثُمَّ بَرَّأَ يُوسُفُ نَفْسَهُ وَهُوَ الصَّادِقُ الأَمِينُ، فَقَالَ: ﴿ وَمَ الصَّادِقُ الأَمِينُ، فَقَالَ: ﴿ وَمَ السِّجْنُ أَحَبُ إِلَيْ عِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ ﴾ [يوسف: ٢٦]، وَقَالَ: ﴿ وَبَّ السِّجْنُ أَحَبُ إِلَيْ عِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ ﴾ [يوسف: ٣٦]، وَقَد أَقَرَّت امرَأَةُ العَزِيزِ بِبَرَاءَتِهِ وَامتِنَاعِهِ، فَقَالَت: ﴿ وَإِنَّهُ لِمَنَ الصَّادِقِينَ ﴾ فَاسَتَعْصَمَ ﴾ [يوسف: ٢٦]، وَشَهِدَت بِصِدقِهِ قَائِلَةً: ﴿ وَإِنَّهُ لِمَنَ الصَّادِقِينَ ﴾ [يوسف: ٢٥]، وَشَهِدَت بِصِدقِهِ قَائِلَةً: ﴿ وَإِنَّهُ لِمَنَ الصَّادِقِينَ ﴾ [يوسف: ٢٨]، وَشَهِدَت بِصِدقِهِ قَائِلَةً: ﴿ وَاسْتَغْفِرِي لِيُدُونَ وَلَيْكَ عَنَ مَنَ الْخَاطِئِينَ ﴾ [يوسف: ٢٨]، مُنَمَّ سَأَلَ يُوسُفَ أَن يَستُرُ ذَلِكَ وَيُعرِضَ عَنهُ فَقَالَ: ﴿ وَاسْتَغْفِرِي لِلْدُنِكِ ﴾ عَنْ هَذَا ﴾ [يوسف: ٢٩]، وَأَمرَهَا بِالإستِغفَارِ قَائِلاً: ﴿ وَاسْتَغْفِرِي لِلْدُنِكِ ﴾ [يوسف: ٢٩]، وَأَمرَهَا بِالإستِغفَارِ قَائِلاً: ﴿ وَاسْتَغْفِرِي لِلْدَنِكِ ﴾ [يوسف: ٢٩]، وَأَمرَهَا بِالإستِغفَارِ قَائِلاً: ﴿ وَاسْتَغْفِرِي لِلْدُنِكِ ﴾ وَاللَّهُ وَلَالَةَ وَلَوْدَةُ وَلَهُ وَأَنَهُ لَمَ يَعْمَلُ فَقَالَت: ﴿ أَنَا رُاوَدَتُهُ عَنَ نَفْسِهِ ﴾ [يوسف: ٢٩]، وَأَمرَهَا بِالإستِغفَارِ قَائِلاً إلللَّهُ وَلَالَتَ الْمَالِوقَةُ لَوْنَهُ وَأَنَّهُ لَمَ يَعْمَلُ فَقَالَت: ﴿ أَنَالْ وَلُودَتُهُ عَنْ نَفْسِهِ ﴾ [يوسف: ٢٦]، فَقَد حَصَرَتِ المَبَعْلَ إِلَاكَبَرِ، وأقسمت على ذلك، وزَادَت استِعصَامَ يُوسُفَ عَلَيهِ السَّلَامُ بقولها: ﴿ وَلَقَدْ رَاوَدَتُهُ عَن نَفْسِهِ فَاسَتَعْصَمَ ﴾ السِعصَامَ يُوسُفَ عَلَيهِ السَّلَامُ بقولها: ﴿ وَلَقَدْ رَاوَدَتُهُ عَن نَفْسِهِ فَاسَتَعْصَمَ ﴾ [يوسف: ٢٥].

قَالَ الزَّخَشَرِيُّ: الاستِعصَامُ بِنَاءُ مُبَالَغَةٍ يَدُلُّ عَلَى الامتِنَاعِ البَلِيغِ، وَالتَّحَفُّظِ الشَّدِيدِ، كَأَنَّهُ في عِصمَةٍ وَهُوَ يَجتَهِدُ في الاستِزَادَةِ مِنهَا (١٠).

ثُمَّ سَأَلَ يُوسُفُ عليه السَّلامُ اللهَ تَعَالَى أَن يَصرِفَ عَنهُ كَيدَهُنَّ مُقِرًا بِضَعْفِهِ، فَقَالَ: ﴿ وَإِلاَّ تَصْرِفْ عَنِي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُن مِّنَ الجُّاهِلِين * فَاسْتَجَابَ لَهُ رَبُّهُ فَصَرَفَ عَنْهُ كَيْدَهُنَّ ﴾ [بوسف: ٣٣- ٣٤]، وَقُولُهُ: ﴿ أَصْبُ ﴾ مَعنَاهُ: أَمِيلُ، فَيكُونُ غَايَةُ مَا خَافَهُ عَلَى نَفْسِهِ هُوَ الميلَ دُونَ مُبَاشَرَةِ المعصِيةِ، ثُمَّ شَهِدَتِ النِّسوةُ بِعِفَّتِهِ عَلَيْهُ مِن سُوءٍ ﴾ [بوسف: ١٥]، ثُمَّ أَقَرَت امرَأَةُ وَبَرَاءَتِهِ: ﴿ قُلْنَ حَاشَ لِلّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوءٍ ﴾ [بوسف: ١٥]، ثُمَّ أَقَرَت امرَأَةُ العَزِيزِ بِالحَقِّ، وَأَنْهَا هِيَ المَرَاوِدَةُ دُونَهُ، وَبِصِدْقِ يُوسُفَ عَلَيهِ السَّلامُ فِيهَا قَالَهُ،

⁽١) ينظر: «الكشاف» للزمخشري (٢/ ٤٤٠).

أَقُولُ: حَتَّى إِبلِيسُ اللَّعِينُ شَهِدَ بِبَرَاءَةِ يُوسُفَ عَلَيهِ السَّلَامُ وَطَهَارَتِهِ فَقَالَ: ﴿ فَبعِزَّتِكَ لأُغْوِينَهُمُ المُخْلَصِين ﴾ [ص: ٨٦-٨٨]، وَيُوسُفُ مِنَ المَخلَصِينَ ، أَفَيْبَرِّئُهُ إِبلِيسُ وَنُوقِعُهُ نَحنُ المؤمِنِينَ بِالغِوَايَةِ وَالفَاحِشَةِ؟! نَعُوذُ بِاللهِ مِن ذَلِكَ.

فَلَمَّا كَانَت «لَولَا» حَرفَ امتِنَاعِ لِوُجُودٍ، امتَنَعَ هَمُّهُ لِوُجُودِ البُرهَانِ، فَهُوَ بَرِيءٌ مِنَ الشُّوءِ وَمِنهُ خِيَانَتُهُ الْعَزِيزَ وَمِنَ الفَحشَاءِ الزِّنَا، وَيَدخُلُ فِيهِ مَا نُسِبَ إِلَيهِ؛ لأَنَّهُ مِن مُقَدِّمَاتِهِ، قَالَ الإِمَامُ الرَّازِيُّ: وَهَذَا قُولُ المَحَقِّقِينَ مِنَ المَفسِّرِينَ وَالمَتَكلِّمِينَ، وَبِهِ نَقُولُ وَعَنهُ نَذُبُّ. اهـ(١).

وَأَمَّا سَيِّدُنَا وَحَبِيبُنَا وَقُرَّةُ أَعَيُنِنَا إِبرَاهِيمُ الْخَلِيلُ عَلَيْ، وَهُوَ أَفضَلُ النَّبِيِّنَ بَعدَ نَبِينًا مُحُمَّدِ عَلَيْهِ، فَلَم يَكذِب حَقِيقَةً قَطُّ، وَمَا جَاءَ عَنهُ كَقُولِهِ عَلَيْهِ: "لَمْ يَكذِبْ إِبرَاهِيمُ النبيُّ عَلَيهِ السَّلَامُ قَطُّ إِلَّا ثَلَاثَ كَذَبَاتٍ، ثِنتَينِ فِي ذَاتِ الله، قَولُهُ: ﴿إِنِّي سَقِيم ﴾ النبيُّ عَلَيهِ السَّلَامُ قَطُّ إِلَّا ثَلَاثَ كَذَبَاتٍ، ثِنتَينِ فِي ذَاتِ الله، قَولُهُ: ﴿إِنِّي سَقِيم ﴾ النبيُّ عَلَيهِ السَّلَامُ قَطُّ إِلَّا ثَلَاثَ كَذَبَاتٍ، ثِنتَينِ فِي ذَاتِ الله، قَولُهُ: ﴿إِنِّي سَقِيم ﴾ [الصافات: ٨٩] وَوَاحِدَةٌ فِي شَأْنِ سَارَةً»، وَوَاحِدَةٌ فِي شَأْنِ سَارَةً»، رَوَاهُ البُخَادِيُّ وَالتَّمِيمَ فَيَقُولُ: إِنِي قَد كُنتُ كَذَبتُ ثَلَاثَ كَذَباتٍ... الحَدِيث، رَوَاهُ البُخَادِيُّ وَالتَّمِيذِيُّ وَاللَّمْ مِذِيُّ وَاللَّهُ فَلُهُ لَهُ أَنَّ مَيْ طُاهِرُهُ عَيْرُ مُرَادٍ،

⁽١) ينظر: «التفسير الكبير» للفخر الوازي (١٨/ ٤٤٠).

⁽٢) «صحيح البخاري» (٣٣٥٨)، و «صحيح مسلم» (٢٣٧١) (١٥٤).

⁽٣) صحيح البخاري (٤٧١٢)، و «سنن الترمذي» (٢٤٣٤).

فَذَلِكَ الظَّاهِرُ مَصرُوفٌ، وَإِنَّمَا كَانَ تَورِيَةً وَتَعرِيضًا وَلَيسَ كَذِبَا، وَقَد بَوَّبَ الإِمَامُ ابنُ حِبَّانَ لِمِذَا الحَدِيثِ بِقَولِهِ: «ذِكُرُ الحَبَرِ الدَّالِّ عَلَى إِبَاحَةِ قَولِ المرءِ الكَذِبَ في المعارِيضِ يُرِيدُ بِهِ صِيَانَةَ دَينِهِ وَدُنيَاهُ ('')، وَالأَصلُ أَنَّهُ قَد ثَبَتَ بِالقُرآنِ وَالإِجمَاعِ المعَقُولِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ عَلَى الأَنبِيَاءِ الكَذِبُ بِحَالٍ فِيهَا طَرِيقُهُ الإِبلَاغُ كَمَا سَلَفَ، وَلا ثِقَةَ فِيهِم مَعَ تَجُويزِ الكَذِبِ عَلَيهِم في حَالٍ دُونَ حَالٍ؛ لِاستِوَاءِ الجَوَازِ حَينَهَا في كُلِّ الأَحوالِ، وَهَذَا مِن حَيثُ الجَوَازُ، فَكَيفَ مَعَ وُجُودِ الكَذِبِ، وَهَذَا عَن حَيثُ الجَوَازُ، فَكيفَ مَعَ وُجُودِ الكَذِبِ، وَهَذَا الأَصلَ فَهَا صَلْ يَجِبُ اعتِقَادُهُ وَالبِنَاءُ عَلَيهِم، فَهَا وَرَدَ مِنَ الأَخبَارِ مِنَّا يُنَاقِضُ هَذَا الأَصلَ فَهَا عَمْ مَعَ عُرَادِهُ وَالبِنَاءُ عَلَيهِم، فَهَا وَرَدَ مِنَ الأَخبَارِ مِنَا يُنَاقِضُ هَذَا الأَصلَ فَهَا عَمْ مَعَ مُحْودِ الكَذِبِ، وَهَذَا الأَصلَ فَهَا عَمْ مَعَ أَلُو وَرَدُ مِنَ الأَخبَارِ مِنَّا يُنَاقِضُ هَذَا الأَصلَ فَهَا أَصلٌ يَجِبُ اعتِقَادُهُ وَالبِنَاءُ عَلَيهِ، فَهَا وَرَدَ مِنَ الأَخبَارِ مِنَّا يُنَاقِضُ هَذَا الأَصلَ فَهَا المَّاتِ وَمَا المَا عَامَ المَعْ وَالْمِن اللَّ عَلَيْهِ وَمَا لَمُ نَجِد لَهُ مُحَمَلٌ حَسَنٌ مَا اللَّهُ كَانَ قَبَلَ البَعْمَةِ لِثُبُوتِ العِصمة وَمَا لَمُ نَجِد لَهُ مُحْمَا عَكَمَنَا بِأَنَّهُ كَانَ قَبَلَ البَعْمَةِ لِثُبُوتِ العِصمة بَعَدَهَا.

ثُمَّ إِذَا نَظَرَنَا فِي هَذَينِ الْحَبَرَينِ وَجَدَنَا أَنَّ قُولَ إِبرَاهِيمَ عَلَيهِ السَّلَامُ لَم يَكُن كَذِبًا حَقِيقَةً بَل هُوَ صِدقٌ فِي ذَاتِهِ، وَإِنَّهَا صُورَتُهُ بِالنِّسبةِ لِلسَّامِعِ صُورَةُ الكَذِبِ كُونَ حَقِيقَتِهِ، فَلِهَذَا المعنى استُعِيرَ لَهُ لَفظُ الكَذِبِ؛ لأَنَّ الكَذِبَ هُوَ الإِخبَارُ عَنِ دُونَ حَقِيقَتِهِ، فَلِهَذَا المعنى استُعِيرَ لَهُ لَفظُ الكَذِبِ؛ لأَنَّ الكَذِبَ هُو الإِخبَارُ عَنِ الشَّيءِ بِخِلَافِ مَا هُوَ بهِ مَعَ العِلمِ بِهِ وَقَصْدِ الحَقِيقَةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَيَقُولُونَ عَلَى اللّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [آل عمران: ٧٥]، فَخَرَجَ بـ ﴿ العِلمِ بِهِ ﴾ الجَهلُ، وَبـ ﴿ قَصِدِ الحَقِيقَةِ ﴾ المَجَازُ، فَمَا لَم يَعْمَلُ المُحْبِرُ فِي خَبِرِهِ حَقِيقَةَ كَلَامِهِ بَل أَرَادَ المَجَازَ الذِي هُو المَعْيقَةِ ﴾ المَجَازُ، فَمَا لَم يَعْصِدِ المُخبِرُ فِي خَبِرِهِ حَقِيقَةَ كَلَامِهِ بَل أَرَادَ المَجَازَ الذِي هُو المَعنَى البَعِيدُ لَم يَكُن خَبَرُهُ كَذِبًا ، قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: ﴿ لَيسَ الكَذَّابُ الذِي يُصِلِحُ المَعْيَى البَعِيدُ لَم يَكُن خَبَرُهُ كَذِبًا ، قَالَ رَسُولُ الله ﷺ إِللهِ وَلَا قَالَ اللهِ عَلَيْ النَّيْ فَي وَلَا مُ مُلِمُ عُنِي النَّيْ النَّيْ وَيَادَ مُسلِمٌ: قَالَ ابنُ النَّاسِ وَيَنمِي خَيرًا أَو يَقُولُ خَيرًا »، رَواهُ الشَّيخَانِ، وَزَادَ مُسلِمٌ: قَالَ ابنُ ابنَ النَّاسِ وَيَنمِي خَيرًا أَو يَقُولُ خَيرًا »، رَواهُ النَّاسُ: كَذِبٌ إِلَّا فِي ثَلَاثِ: الحَربِ، شَهَابٍ: ﴿ وَلَمَ أَسَمَع يُرَخِّصُ فِي شَيءٍ عِنَّا يَقُولُ النَّاسُ: كَذِبٌ إِلَّا فِي ثَلَاثٍ: الحَربِ،

⁽۱) «صحيح ابن حبان» (۱۳/ ٤٥).

قَالَ الإِمَامُ الطَّحَاوِيُّ: وَفِي ذَلِكَ نَفيُ رَسُولِ الله ﷺ عَمَّن كَانَت تِلكَ حَالُهُ الكَذِب، وَإِذَا انتَفَى عَنهُ بِذَلِكَ الكَذِبُ، وَثَبَتَ أَنَّ الكَذِب، وَإِذَا انتَفَى عَنهُ الكَذِب، وَثَبَتَ أَنَّ اللَّذِي كَانَ مِنهُ الكَذِب، وَثَبَتَ أَنَّ اللَّذِي كَانَ فِي ذَلِكَ هُوَ المَعَارِيضُ لَا مَا سِوَاهَا. اهـ (٢).

وَقَالَ الإِمَامُ الحَلِيمِيُّ: إِنَّ ذَلِكَ لَيسَ عَلَى صَرِيحِ الكَذِبِ فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ بِحَالٍ، وَإِنَّمَا المَبَاحُ مِن ذَلِكَ مَا كَانَ عَلَى سَبِيلِ التَّورِيَةِ. اهـ (٣).

وَقُولُهُ ﷺ: «لَيسَ الكَذَّابُ» لَيسَ صِيغَةَ مُبَالَغَةٍ، وَإِنَّمَا مَعنَاهُ: لَيسَ بِذِي كَذِبٍ؛ كَمَا في قُولِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلاَّمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [نصلت: ٤٦]، أَفَادَهُ في «عُمدَة القَارِي» ('').

وَقَد بَيَّنَ ابنُ شِهَابٍ المَرادَ مِنَ الحَدِيثِ بِقُولِهِ: «مِمَّا يَقُولُ النَّاسُ: كَذِبٌ»، هُو خَبَرٌ لُبتَدَأٍ مَحَذُوفٍ؛ أَي: هُو كَذِبٌ، وَمَعنَى كَلاَمِهِ: أَنَّ ظَاهِرَ الحَبَرِ وصُورَتَهُ التي تَسبِقُ إِلَى أَفْهَامِ النَّاسِ، وَتَظْهَرُ لَمُّم منه هِي التي قالوا عنها: إنَّمَا كَذِبٌ، وَلَيسَت حَقِيقَةُ الحَبَرِ وَالمَرَادُ بِهِ بِكَذِبٍ؛ لأَنَّ الحَبَرَ لَهُ مَعْنَيَانِ: مَعنَى قَرِيبٌ وَهُو ظَاهِرُهُ الذِي يَسبِقُ إِلَى فَهْمِ السَّامِع، وَمَعنَى بَعِيدٌ وَهُو جَازُهُ وفَحْوَاهُ وكِنَايتُه، قَالَ عَلَيْدُ: «إِنَّ فِي يَسبِقُ إِلَى فَهْمِ السَّامِع، وَمَعنَى بَعِيدٌ وَهُو جَازُهُ وفَحْوَاهُ وكِنَايتُه، قَالَ الحَافِلُ العِرَاقِيُّ: إِسنَادُهُ المَعَارِيضِ لَمندُوحَةً عَنِ الكَذِبِ»، رَوَاهُ ابنُ السُّنِيِّ، قَالَ الحَافِظُ العِرَاقِيُّ: إِسنَادُهُ حَسَنٌ، وَجَاءَ مَوقُوفَا عَلَى عِمرَانَ بنِ الحُصَينِ ﴿ بِإِسنَادٍ صَحِيحٍ ()، وَالمَعارِيضُ حَسَنٌ، وَجَاءَ مَوقُوفَا عَلَى عِمرَانَ بنِ الحُصَينِ ﴿ وَالتَعرِيضُ خِلَافُ التَّصرِيحِ، وَهِي جَمَنُ مَعْرَاضٍ مَا حِدتَ بِهِ عَنِ الكَذِبِ، وَالتَعرِيضُ خِلَافُ التَّصرِيحِ، وَهِي جَمعُ مِعْرَاضٍ مَا حِدتَ بِهِ عَنِ الكَذِبِ، وَالتَعرِيضُ خِلَافُ التَّصرِيح، وَهِي جَمعُ مِعْرَاضٍ مَا حِدتَ بِهِ عَنِ الكَذِبِ، وَالتَعرِيضُ خَلَافُ التَّصرِيح، وَهِي

⁽۱) صحيح البخاري (۲٦٩٢)، و «صحيح مسلم» (۲٦٠٥).

⁽٢) ينظر: «شرح مشكل الآثار» للطحاوي (٧/ ٣٦٧).

⁽٣) ينظر: «الآداب» للبيهقي (ص: ٤٢).

⁽٤) ينظر: «عمدة القاري» للعيني (١٣/ ٢٦٨).

⁽٥) ينظر: «المقاصد الحسنة» للسخاوي (ص: ١٩٥)، و «كشف الخفاء» للعجلوني (١/ ٢٦٤).

التَّورِيَةُ بِالشَّيْءِ عَنِ الشَّيءِ، وَالكِنَايَةُ عَنهُ، وَأَصلُهُ السَّتُرُ، بِأَن تُظهِرَ غَيرَ مَا تُرِيدُ، فَكَأَنَّكَ سَتَرَتَ مُرَادَكَ بِظَاهِرِ كَلامِكَ، وَالمندُوحَةُ السَّعَةُ وَالمَتَّسَعُ، وَالنَّدُ الأَرضُ الوَاسِعَةُ، وَقَالَ سَيِّدُنَا عُمَرُ اللهِ: «أَمَا في المعَارِيضِ مَا يُغنِي المسلِمَ عَنِ الكَذِبِ» (١١).

وَمَا أَحسَنَ قَولَ الجَاحِظِ إِذ قَالَ: وَأَمَرَ - اللهُ تَعَالَى - بِالمَدَارَاةِ كَمَا أَمَرَ بِالمَبَادَاةِ، وَجَوَّزَ المعَارِيضَ كَمَا أَمَرَ بِالإِفصَاحِ... وَلَو لَمَ يَرزُقِ اللهُ العِبَادَ إِلَّا بِالصَّوَابِ مَحْضَاً، وَبِكَرِّ المَحَواطِّ المَحْقَلُ العَوَامُّ، وَانتَقَضَ أَمرُ الحَوَاصِّ. اهـ (٢).

وَبعدُ فَنَقُولُ: أَمَّا قَولُ إِبرَاهِيمَ عَلَيهِ السَّلَامُ: ﴿إِنِّي سَقِيم ﴾ [الصافات: ١٩]، فَهُوَ اسْمُ فَاعِلٍ وَهُوَ حَقِيقَةٌ فِي الْحَالِ مَجَازٌ فِي المُستَقبَلِ، فَأَطلَقَهُ تَعرِيضاً وَتَورِيَةً وَأَرَاهَ اسْمُ فَاعِلٍ وَهُو حَقِيقَةٌ فِي الْحَالِ مَجَازٌ فِي المُستَقبَلِ، فَأَطلَقَهُ تَعرِيضاً وَتَورِيَةً وَأَرَاهَ بِهِ المعنى المُجَازِيَّ مِن اسمِ الفَاعِلِ؛ أي: سَأَسْقَمُ فِي قَادِمِ الأَيَّامِ كَمَا فِي قَولِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ ﴾ [الزمر: ٣٠]؛ أي: سَتَمُوتُ؛ لأَنَّ الإِنسَانَ عُرضَةٌ لِلأَسقَامِ، أو أَرَادَ: قَلبِي سَقِيمٌ مِن كُفرِكُم، إطلاقاً لِلكُلِّ وَإِرَادَةً لِلبَعضِ.

وَقَولُهُ: ﴿ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا ﴾ [الأنبياء: ٦٣] فِيهِ وُجُوهٌ:

مِنهَا: أَنَّهُ قَالَهُ عَلَى سَبِيلِ التَّبكِيتِ كَهَا لَو قَالَ لَكَ أُمِّيُّ لَا يُحسِنُ الخَطَّ فِيهَا كَتَبتَه أَنتَ بِخَطِّ رَشِيقٍ: أَأَنتَ كَتَبتَه ، وَقَصدُكَ كَتَبتَه أَنتَ بِخَطِّ رَشِيقٍ: أَأَنتَ كَتَبتَه ، وَقَصدُكَ بِذَلِكَ تَقرِيرُ ذَلِكَ وَالإستِهزَاءُ بِهِ.

وَمِنهَا: وَهُوَ الأَرجَحُ عِندِي أَنَّهُ عَنَى بِالإِشَارَةِ نَفْسَهُ؛ لأَنَّ الإِنسَانَ أَكبَرُ وَأَعظَمُ مِن أَيِّ صَنَمٍ.

وَمِنهَا: التَّقدِيمُ وَالتَّأخِيرُ فِي الكَلَامِ كَأَنَّهُ قَالَ: بَل فَعَلَهُ كَبِيرُهُم هَذَا إِن كَانُوا

⁽١) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٨٨٤)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٤٤٥٧).

⁽٢) ينظر: «الرسائل الأدبية» للجاحظ (ص: ٤٦٨).

يَنطِقُونَ فَاسَأَلُوهُم، فَتَكُونُ إِضَافَةُ الفِعلِ إِلَى كَبِيرِهِم مَشرُ وطَةً بِكَونِمِم نَاطِقِينَ، فَلَمَّا لَم يَكُونُوا نَاطِقِينَ لَم يَكُونُوا فَاعِلِينَ، وَالقَرِينَةُ الدَّالَّةُ عَلَى كَونِ كَلَامِ إِبرَاهِيمَ عَلَيهِ فَلَمَّا لَم يَكُونُوا نَاطِقِينَ لَم يَكُونُوا فَاعِلِينَ، وَالقَرِينَةُ الدَّالَّةُ عَلَى كَونِ كَلَامِ إِبرَاهِيمَ عَلَيهِ السَّلَامُ مِنَ التَّورِيَةِ وَالتَّعرِيضِ قَولُهُ: ﴿ فَاسْأَلُوهُمْ إِن كَانُوا يَنطِقُونَ ﴾ [الأنبياء: ٣٦]، فَقَد كَانَ مُتيقِنًا مِن عَدَمِ قُدرَةِ الأَصنامِ عَلَى التَّكَلُّمِ فَصلاً عَن أَن تَفعَلَ ذَلِكَ الفِعلَ، فَقَد كَانَ مُتيقِنًا مِن عَدَمِ قُدرَةِ الأَصنامِ عَلَى التَّكَلُّمِ فَصلاً عَن أَن تَفعَلَ ذَلِكَ الفِعلَ، كَيفَ وَقَد قَالَ لِأَبِيهِ: ﴿ فَالْبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لاَ يَسْمَعُ وَلاَ يُبْصِرُ وَلاَ يُغْنِي عَنكَ شَيْئًا ﴾ كيف وقد قالَ لِأَبِيهِ: ﴿ فَالْبَتِ لِم تَعْبُدُ مَا لاَ يَسْمَعُ وَلاَ يُبْصِرُ وَلاَ يُغْنِي عَنكَ شَيْئًا ﴾ وميه: ٢٤].

وَأَمَّا قَولُهُ فِي حَقِّ سَارَةَ زَوجِهِ: «أُختِي»: فَإِنَّهُ فِي حَقِيقَة مُرَادِهِ صَحِيحٌ وَلَيسَ بِكَذِبٍ، فَإِنَّهَا أُختُهُ مِن وَجهَينِ:

الثَّانِي: الأُخُوَّةُ مِن جِهَةِ أَنَّهَا مِن قَومِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ

⁽۱) «صحيح مسلم» (۲۳۷۱) (۱۵٤).

شُعَيْبًا﴾ [الأعراف: ٨٥]، وَأَمَّا قُولُهُ تَعَالَى حِكَايَةً عَن إِبرَاهِيمَ عَلَيهِ السَّلَامُ: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّين ﴾[الشعراء: ٨٧]، فَالصَّحِيحُ بَل الصَّوَابُ كَمَا أَثْبَتَنَا بِتَوفِيتِ الله تَعَالَى حَمْلُهَا عَلَى تَركِهِ العَزِيمَةَ وَأَخِذِهِ بِالرُّخصَةِ حَيثُ أَتَى بِالمَعَارِيضِ وَلَم يَأْتِ فِي كَلَامِهِ بِالتَّصرِيح، وَيَلحَقُ بِمَا سَبَقَ قَولُهُ عَلَيهِ السَّلَامُ: ﴿ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِبِ الْمُوْتَى قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَى وَلَكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي ﴾ [البقـرة: ٢٦٠]، فَــإِنَّ إِبرَاهِيــمَ عَلَيهِ السَّــاكَامُ أَفضَلُ خَلـقِ الله في وَقتِهِ وَهُــوَ خَلِيلُ الله تَعَالَى، لَكِنَّهُ سَأَلَ مَحبُوبَهُ الكَرِيمَ الإنتِقَالَ مِن رِفعَةٍ إِلَى أَرفَعَ، مِن مَقَامِ عِلمِ اليَقِينِ إِلَى مَقَامِ عَينِ اليَقِينِ زِيَادَةً في العِلم، قَالَ عَيْكَ : «لَيسَ الْخَبَرُ كَالْمَعَايَنَةِ»، رَوَاهُ أَحَدُ وَابنُ حِبَّانَ (١)؛ لأَنَّ المرءَ لا يَسأَلُ عَنِ الكَيفِ في شَيءٍ إِلَّا بَعدَ ثُبُوتِ أَصلِ ذَلِكَ الكَيفِ، ثُمَّ إِنَّهُ عَلَيهِ السَّلَامُ قَد جَاءَهُ الخِطَابُ مِنَ الله تَعَالَى بِالإستِفهَام التَّقرِيرِيِّ وَهُوَ قَولُهُ تَعَالَى: ﴿ أُولَمْ تُؤْمِن ﴾ [البقرة: ٢٦٠]، وَمَعنَاهُ: حَمْلُ الْمُخَاطَبِ عَلَى الإِقرَارِ وَالإعتِرَافِ بِأُمرٍ قَدِ استَقَرَّ عِندَهُ، وَحِقِيقَةُ استِفهَامِ التَّقرِيرِ الإِنكَارُ، وَالإِنكَارُ نَفْيٌ، وَقَد دَخَلَ عَلَى النَّفِي وَهُوَ «لَمَ»، وَنَفيُ النَّفي إِثْبَاتُ، فَأَفَادَ استِقرَارَ إِيهَانِ إِبرَاهِيمَ عَلَيهِ السَّلَامُ، وَإِنَّهَا أَرَادَ زِيَادَةَ العِلمِ وَرِفعَةَ المقامِ، وَاللهُ تَعَالَى أَعلَمُ.

قُولُه: (وَمُحَمَّدٌ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّم) عَلَم مَنقُولٌ مِن اسْمِ المفعُولِ المضَعَّفِ، مَعَ أَنَّهُ لَم يُؤلَف قَبلَ ظُهُورِ أَوَانِهِ بِإِلهَامِ مِنَ الله تَعَالَى لِجِدِّهِ عَبدِ المطَّلِبِ إِشَارَةً إِلَى كَثرَةِ خِصَالِهِ المحمُودَةِ وَرَجَاءَ أَن يَحَمَدَّهُ أَهلُ الأَرضِ وَالسَّمَاءِ، وَكَمَا اسْتَمَلَت ذَاتُهُ عَلَى كَمَالِ سَائِرِ الأَنبِيَاءِ وَالمرسَلِينَ اسْتَمَلَ اسمُهُ الشَّرِيفُ بِحِسَابِ الجُمَّلِ عَلَى عِدَّةِ الرُّسُلِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُم ثَلَاثُ مِائَةٍ وَأَربَعَةَ عَشَرَ. اهـ من «دَلِيل الفَالِينَ» (٢٠).

⁽١) «مسند الإمام أحمد » (١٨٤٢)، و «صحيح ابن حبان» (٦٢١٣).

⁽٢) ينظر: «دليل الفالحين» لابن علان (١/ ٣٠).

(حَبِيبُهُ) الأَكَبَرُ، فَهُو فَعِيلٌ بِمَعنَى مَفَعُولٍ، مِن «أَحَبَّهُ» فَهُو مُحَبُّ، أو مِن «حَبَّهُ» فَهُو مَحبُوبٌ، وَكُونُهُ عَلَيْ المحبُوبَ الأَعظَمَ؛ لأَنَّ عَبَّةَ الله المستفَادَةَ مِن قَولِهِ «حَبَّهُ» فَهُو مَحبُوبٌ، وَكُونُهُ عَلَيْ المحبُوبَ الأَعظَمَ؛ لأَنَّ عَبَّةَ الله المستفَادَةَ مِن قَولِهِ تَعَالَى: ﴿ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ ﴾ [المائدة: ١٥] عَلَى حَسَبِ مَعرِفَتِهِم، وَأَعرَفُ النَّاسِ بِالله نَعالَى: ﴿ يُحْبُّهُمْ وَالسَّلَامُ، فَيَكُونُ أَحَبَّهُم لَهُ، وَأَخَصَّهُم بِاسمِ الحَبِيبِ، قَالَ عَلَيهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «أَنَا حَبِيبُ الله وَلَا فَحرَ» (١). اهد. من «دَلِيلِ الفَالِحِينَ» بِزِيَادَةٍ (١).

وَأَصلُ المَحَبَّةِ الميلُ إِلَى مَا يُوافِقُ المحبُوبَ وَهَذَا مُحَالٌ عَلَيهِ سُبحَانَهُ، فَتَكُونُ مَحَبَّتُهُ تَعَالَى بِمَعنَى عِصْمَتِهِ وَتَوفِيقِهِ، وَتَهيِئَةِ أَسبَابِ القُربِ، وَإِفَاضَةِ رَحَتِهِ تَعَالَى.

قُولُهُ: (وَرَسُولُهُ) فَعُولٌ بِمَعنَى مُفعَلٌ، وَالرِّسَالَةُ فِي الإصطِلَاحِ: سَفَارَةُ العَبدِ بَينَ الله تَعَالَى وَبَينَ ذَوِي العُقُولِ الزَّكِيَّةِ؛ لِيُزِيلَ بِهَا عِللَهُم، وَيُعَلِّمَهُم مَا قَصُرَت عَنهُ عُقُولُهُم مِن مَصَالِحِ الدُّنيَا وَالآخِرَةِ، فَهُو عَيْلَةٌ مُرسَلٌ مِنَ الله تَعَالَى بِشَرِيعَةٍ مُحَدَّدَةٍ إِلَى جَفُولُهُم مِن مَصَالِحِ الدُّنيَا وَالآخِرةِ، فَهُو عَيْلَةٍ مُرسَلٌ مِنَ الله تَعَالَى بِشَرِيعَةٍ مُحَدَّدَةٍ إِلَى جَفِي الإنسِ وَالِحِنِّ كَمَا ذَلَّ عَليهِ إطلَاقُهُ هُ .

(وَنَبِيَّهُ) النَّبِيءُ بِالْهَمزِ مَكِّيَّةُ، «فَعِيلٌ» بِمَعنَى «مُفعِل» اسم فَاعِلٍ، فَهُوَ المُخبِرُ عَنهُ تَعَالَى، قَالَ سِيبَوَيهِ: غَيرَ أَنَهُم _ العَرَبَ _ تَرَكُوا الهَمزَ في النبيِّ كَمَا تَرَكُوهُ في «الذُّرِيَّةِ، وَالْمَرِيَّةِ، وَالْحَابِيَةِ»، إِلَّا أَهلَ مَكَّةَ فَإِنَّهُم يَهمِزُونَ هَذِهِ الأَحرُف، وَلَا يَهمِزُونَ في غَيرِهَا وَيُخَالِفُونَ العَرَبَ، قَالَ: وَالهَمزُ لُغَةٌ رَدِيئَةٌ. اهـ "".

وَعَطَفُ الإِمَامِ ﴿ النبيَّ عَلَى ﴿ الرَّسُولِ ﴾ مِن عَطَفِ الأَعمِّ عَلَى الأَخَصِّ، فَإِنَّ كُلَّ رَسُولٍ نَبِيٌّ وَلَيسَ كُلُّ نَبِيٍّ رَسُولًا، وَهَذَا بِنَاءٌ عَلَى المشهُورِ، وَالتَّحقِيقُ فَإِنَّ كُلَّ رَسُولٍ نَبِيٌّ وَلَيسَ كُلُّ نَبِيٍّ رَسُولًا، وَهَذَا بِنَاءٌ عَلَى المشهُورِ، وَالتَّحقِيقُ أَبَّهُ عَلَى المُشهُورِ، وَالتَّحقِيقُ أَبَّهُ عَلَى المَعنَى، فَيَكُونُ العَطفُ لِلتَّوكِيدِ، وَفِي كَلامِهِ ﴿ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ عَيْكَ جَامِعٌ لَمُهُا،

⁽١) أخرجه الترمذي في «سننه» (٣٦١٦).

⁽٢) «ينظر: «دليل الفالحين» لابن علان (١/ ٣١).

⁽٣) ينظر: «تاج العروس» للزبيدي مادة: (نبأ).

وَالنبيُّ عَلَيْهِ قَد شَرُفَت رُوحُهُ الشَّرِيفَةُ بِهَمَا قَبلَ أَروَاحِ الأَنبِيَاءِ عَلَيهِم السَّلَامُ لِقَولِهِ عَلَيْهِ: "إِنِّي عِندَ الله لَخَاتَمُ النَّبِيِّينَ وَإِنَّ آدَمَ لُمَجندَلُ في طِينَتِهِ"، رَوَاهُ أَحَدُ وَابنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ (() وَلَيسَ مَعنَاهُ أَنَّهُ كَانَ في عِلمِ الله كَذَلِك؛ لأَنَّ المعلُومِيَّةَ لَا تَخْتَصُّ بِهِ عَلِيْةٍ دُونَ غَيرِهِ، بَل مَعنَاهُ أَنَّ اللهَ سُبحَانَهُ خَلَقَ رُوحَهُ قَبلَ الأَروَاحِ وَخَلَعَ عَلَيهِ خِلعَةَ التَّشريفِ بِالنَّبُوَّةِ إِعلَامًا لِلمَلَا الأَعلَى.

وَفِي كَلَامِ الإِمَامِ ﴿ إِشَارَةٌ أَيضًا إِلَى أَنَّهُ ﷺ نَبِيٌّ بَعدَ مَوتِهِ كَمَا دَلَّ عَلَيهِ إِطلَاقُ صِيغَةِ المَشَبَّةِ بِاسمِ الفَاعِلِ، وَمِثلُهُ ﷺ سَائِرُ الأَنبِيَاءِ عَلَيهِم الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، قَالَ الإِمَامُ الصَّفَّارُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: وَلَم يُعزَل أَحَدٌ مِنَ الرُّسُلِ وَالأَنبِيَاءِ عَنِ الرِّسَالَةِ وَالنَّبُوَّةِ لَا فِي حَالِ الحَيَاةِ وَلَا بِالموتِ. اهـ (٢). وَهَذَا لَا خِلَافَ فِيهِ عِندَ أَهلِ السُّنَّةِ.

وَقَالَ الإِمَامُ البَاقِلَانِيُّ: وَيَجِبُ أَن يُعلَمَ أَن نُبُوَّاتِ الأَنبِيَاءِ صَلَوَاتُ الله عَلَيهِم لَا تَبطُلُ وَلَا تَنخَرِمُ بِخُرُوجِهِم مِنَ الدُّنيَا وَانتِقَالِهم إِلَى دَارِ الآخِرَةِ. اهـ(٣).

وَأَمَّا مَا نَسَبُهُ السِّجزِيُّ فِي «رِسَالَتِهِ إِلَى أَهلِ زَبِيدَ» إِلَى الإِمَامِ الأَشْعَرِيُّ، وَكَذَا مَا نَسَبَهُ ابنُ حَزْمٍ إِلَى ابنِ فُورَكَ وَنَقَلَ عَنِ البَاجِيِّ أَنَّ السُّلطَانَ مَحَمُودَ بنَ سُبُكتكِين قَتَلَهُ بِالسُّمِّ لِذَلِكَ فَقَد قَالَ الإِمَامُ أَبُو القَاسِمِ القُشَيرِيُّ: فَأَمَّا مَا حُكِي سُبُكتكِين قَتَلَهُ بِالسُّمِّ لِذَلِكَ فَقَد قَالَ الإِمَامُ أَبُو القَاسِمِ القُشَيرِيُّ: فَأَمَّا مَا حُكِي عَنهُ وَعَن أَصحَابِهِ أَنَّهُم يَقُولُونَ: إِنَّ مُحَمَّداً عَيْقِيْ لَيسَ بِنبِيِّ فِي قَبرِهِ وَلَا رَسُولٍ فَبهُ وَعَن أَصحَابِهِ أَنَهُم يَقُولُونَ: إِنَّ مُحَمَّداً عَيْقِيهُ لَيسَ بِنبِيِّ فِي عَبلِسِ مُناظَرَةٍ فَبُهُمَانُ عَظِيمٌ، وَكَذِبٌ مَحْضُ لَم يَنطِق بِهِ مِنهُم أَحَدٌ، وَلَا سُمِعَ فِي مَجلِسِ مُناظَرَةٍ ذَلِكَ عَنهُم، وَلَا وُعِندَهُم مُحَمَّدًا عَيْقِ فَي عَبلِمِ اللّه وَعِندَهُم مُحَمَّدًا عَيْقِ فَي عَبلِمِ اللّه وَعِندَهُم مُحَمَّدًا عَلْكَ وَعِندَهُم مُحَمَّدًا عَلْكَ وَعِندَهُم مُحَمَّدًا عَلْهُ فَي قَبرِهِ، قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ وَلاَ تَحْسَبَنَ الّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ أَمْواتًا بَلْ حَيْ فَي قَبرِهِ، قَالَ الله تُعَالَى: ﴿ وَلاَ تَحْسَبَنَ الّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ أَمُواتًا بَلْ

⁽۱) «مسند الإمام أحمد» (۱۷۱۵۰)، و «صحيح ابن حبان» (۲٤۰٤)، و «المستدرك» للحاكم (۳۵۶٦).

⁽٢) ينظر: «تلخيص الأدلة» للصفار (١٦٥١).

⁽٣) ينظر: «الإنصاف» للباقلاني (ص: ٦٠).

مَنْ مُنْ اللهِ مَنْ اللهِ مَنْ اللهِ مَنْ اللهِ مَنْ اللهِ مَنْ اللهِ اللهُ اللهُ

وَقَالَ التَّاجُ السُّبِكِيُّ: إِنكَارُ الرِّسَالَةِ بَعدَ الموتِ مَعزُوَّةٌ إِلَى الأَشعَرِيِّ وَهِي وَمِنَ الكَذِبِ عَلَيهِ...وَلَكِنَّهُ صَرَّحَ بِخِلَافِهَا، وَكُتُبُهُ وَكُتُبُ سَائِرِ أَصحَابِهِ قَد طَبَّقَت مِنَ الكَذِبِ عَلَيهِ...وَلَكِنَّهُ صَرَّحَ بِخِلَافِهَا، وَكُتُبُهُ وَكُتُبُ سَائِرِ أَصحَابِهِ قَد طَبَّقَت الأَرضَ، وَلَيسَ فِيهَا شَيءٌ مِن ذَلِكَ بَل فِيهَا خِلَافُهُ، وَمِن عَقَائِدِنَا أَنَّ الأَنبِياءَ عَلَيهِم الشَّلَامُ أَحيَاءٌ فِي قُبُورِهِم، فَأَينَ الموتُ؟!. اهـ.

وَقَالَ أَيضاً: وَابنُ حَزِمٍ لَا يَدرِي مَذهَبَ الأَشعَرِيِّ، وَلَا يُفَرِّقُ بَينَهُم وَبَينَ الجَهمِيَّةِ. اهـ، من «طَبَقَات الشَّافِعِيَّةِ الكُبرَى» (٢).

وَقَالَ الإِمَامُ ابنُ الصَّلَاحِ: وَذَكَرَ ابنُ حَزِمٍ إِمَامُ ظَاهِرِيَّة المغرِبِ في كِتَابِ «النَّصَائِح» لَهُ أَنَّ السُّلطَانَ مَحَمُودَ بنَ سُبُكتكِين قَتَلَ أَبَا بَكرِ ابنَ فُورَك؛ لِقَولِه: إِنَّ نَبِينَا عَيْكَ لَيسَ هُوَ رَسُولَ الله اليَومَ لَكِنَّهُ كَانَ رَسُولَ الله، وَزَعَمَ ابنُ حَزِمٍ أَنَّ هَذَا قُولُ جَمِيعِ الأَسْعَرِيَّةِ، وَلَيسَ كَمَا زَعَمَ، وَإِنَّمَا هُوَ تَسْنِيعٌ عَلَيهِم أَثَارَتهُ الكَرَّامِيَّةُ. اهـ (٣)

وَمَا أَحسَنَ مَا قَالَهُ الإِمَامُ المَتَولِّي: وَلَيسَتِ النَّبُوَّةُ وَصفاً رَاجِعاً إِلَى نَفسِ النبيِّ وَلَا إِلَى صِفَةٍ مِن صِفَاتِهِ وَإِلَى عِلمِهِ بِرَبِّهِ وَلَكِنَّ النَّبُوَّةَ هُوَ قُولُ الله تَعَالَى لَمِن يَصطَفِيهِ وَكَا إِلَى صِفَاتِ الفِعلِ. اهـ(١٠)، وَيَخْتَارُهُ: أَنتَ رَسُولِي، فَهُوَ مِن أَحكَامِ القَولِ لَا مِن صِفَاتِ الفِعلِ. اهـ(١٠)،

وَقَدَّمَ ﷺ الرِّسَالَةَ عَلَى النَّبُوَّةِ؛ لِلاهتِهَامِ حَيثُ إِنَّ الرِّسَالَةَ أَشرَفُ مِنَ النَّبُوَّةِ كَمَا ذَهَبَ إِلَيهِ الجُمهُورُ.

قَولُهُ: (وَصَفِيُّهُ) الأَكرَمُ، وَالصَّفِيُّ هُوَ الْخَالِصُ مِن كُلِّ شَيءٍ؛ أَي: مُصطَفَاهُ

⁽۱) ينظر: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٣/ ٢٠٦).

⁽٢) ينظر: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٤/ ١٣١-١٣٢).

⁽٣) ينظر: «طبقات الفقهاء الشافعية » لابن الصلاح (١/ ١٣٧).

⁽٤) ينظر: «المغني» للمتولي (ص: ٥٢).

مِنَ الْحَلْقِ طُرَّاً وَمُحْتَارُهُ وَمُقَرَّبُهُ المختَصُّ بِهِ بِلَا تَعَلُّقٍ فِي ظَاهِرِهِ وَبَاطِنِهِ بِغَيرِ الله تَعَالَى، قَالَ ﷺ: ﴿إِنَّ اللهَ اصطَفَى كِنَانَةَ مِن وَلَدِ إِسهَاعِيلَ، وَاصطَفَى قُرَيشاً مِن كِنَانَةَ، وَاصطَفَى مِن قُرَيشٍ بَنِي هَاشِمٍ، وَاصطَفَانِي مِن بَنِي هَاشِمٍ»، رَوَاهُ مُسلِمُ (''.

قَولُهُ: (وَنَقِيُّهُ)؛ أي: مُنتَقَاهُ مِنَ الأَنَام.

قُولُهُ: (لَم يَعبُد الصَّنَم) قَبلَ النَّبُوَّةِ كَمَا كَانَتِ العَرَبُ تَفعَلُ (وَلَم يُشرِك بِالله طَرْفَةَ عَينٍ) في وَقتٍ مِنَ الأُوقَاتِ لَا قَبلَ النَّبُوَّةِ وَلَا بَعدَهَا؛ لأَنَّ الأَنبِيَاءَ عَلَيهِم السَّلامُ مَعصُومُونَ عَنِ الكُفرِ بِالإِجمَاعِ، قَالَ العَلَّامَةُ العَضُدُ: وَأَمَّا الكُفرُ فَأَجمَعَتِ الشَّلامُ مُعصُومُونَ عَنِ الكُفرُ فَأَجمَعَتِ، قَالَ العَلَّامَةُ العَضُدُ: وَأَمَّا الكُفرُ فَأَجمَعَتِ الأُمَّةُ عَلَى عِصمَتِهِم مِنهُ. اهـ (٢).

قَوْلُه: (وَلَم يَرتَكِب) قَصداً كَمَا هُوَ المتبَادِرُ مِنَ الإرتِكَابِ (صَغِيرَةً) عَمداً (وَلَا كَبِيرَةً) مُطلَقاً (قَطُّ) ظَرفٌ لِمَاضِي الزَّمَانِ؛ أي: قَبلَ النُّبُوَّةِ، فَمَا بَالُكَ بِمَا بَعدَهَا؟!

وَالْأَنبِيَاءُ قَبَلَ البَعثَةِ لَا يَحُرُجُونَ عَن دَرَجَةِ الْأُولِيَاءِ، كَمَا فِي «المواقف»، و «الكُلِّيَّات» أَ و وَكَلامُ الإِمَامِ ﴿ هَهُنَا فِي وُقُوعِ الذَّنبِ حَقِيقَةً وَلَيسَ فِي جَوَازِ وُقُوعِهِ وَعَدَمِهِ، فَلَا يُخَالِفُ هَذَا مَا سَبَقَ، وَأَشَارَ ﴿ بِنِسبَةِ الفِعلِ إِلَى النبيِّ ﷺ وُقُوعِهِ وَعَدَمِهِ، فَلَا يُخَالِفُ هَذَا مَا سَبَقَ، وَأَشَارَ اللهِ بِنِسبَةِ الفِعلِ إِلَى النبيِّ ﷺ مُطلَقًا إِلَى جَوَازِ ذَلِكَ عَلَيهِ ﷺ وَعَدَمِ استِحَالَتِهِ، لَكِن امتنَعَ الوُقُوعُ بَعدَ النَّبُوَّةِ بِالحِصمَةِ، وَقَبلَ النَّبُوَّةِ بِالحِصمَةِ، وَقَبلَ النَّبُوَّةِ بِالحِفظِ.

-48.08 -48.08 -48.08 -48.08 -48.08 -48.08 -48.08 -48.08 -48.08

⁽۱) ينظر: «صحيح مسلم» (۲۲۷٦).

⁽٢) ينظر: «المواقف» للإيجى (٣/ ٤١٥).

⁽٣) ينظر: «المواقف» للإيجي (٣/ ٣٣٩)، و«الكليات» لأبي البقاء الكفوي (ص: ٤٣٣).

أَفضَلُ النَّاسِ بَعدَ النَّبِيِّ عَلَيهِ السَّلَامُ أَبُو بَكرِ الصِّدِّيقُ، ثُمَّ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ الفَارُوقُ، ثُمَّ عُثَهَانُ بنُ عَفَّانَ ذُو النُّورَينِ، ثُمَّ عَلِيُّ بنُ أَبِي طَالِبٍ المرتَضَى، رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنهُم أَجَعِينَ، عَابِدِينَ عَلَى الحَقِّ، وَمَعَ الحَقِّ، نَتَوَلَّاهُم جَمِيعَاً،.....

+@7©±©**7**©+

ابيانُ أنَّ أفضلَ النَّاسِ بَعْدَ رَسُولِ الله عَلَيْ أبو بَكْر الصِّدِّيق عَلَى الله عَلَيْ أبو بَكْر الصِّدِّيق عَلَى الله

قُولُهُ: (أَفضَلُ النَّاسِ بَعدَ رَسُولِ الله ﷺ أَبُو بَكْرِ الصِّدِّيقُ) هُوَ الصِدِّيقُ الأَكْبَرُ ﴿ وَاسَمُهُ عَبدُ الله بنُ عُثَانَ بنِ عَامِرِ بنِ عَمْرِو بنِ كَعْبِ بنِ سَعدِ بنِ تَيْمِ بنِ مُرَّةَ القُرَشِيُّ التَّيْمِيُّ، وَيُسَمَّى عَتِيقاً أَيضاً فَعَنِ الصِّدِّيقَةِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى بنِ مُرَّةَ القُرَشِيُّ التَّيْمِيُّ، وَيُسَمَّى عَتِيقاً أَيضاً فَعَنِ الصِّدِّيقَةِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنها قَالَت: "إِنَّ أَبا قُحَافَة كَانَ لَهُ ثَلاَثَةُ أُولَادٍ، فَسَمَّى وَاحِداً عَتِيقاً وَآخَرَ مُعتِقاً وَآخَرَ مُعتِقاً وَآخَرَ مُعتِقاً وَآخَرَ مُعتِقاً وَآخَرَ مُعتِقاً وَآخَرَ مُعتِقاً اللهُ وَكَانَ لَهُ ثَلاَثَة أُولَادٍ، فَسَمَّى وَاحِداً عَتِيقاً وَآخَرَ مُعتِقاً وَآخَرَ مُعتِقاً اللهُ وَكَانَ لَهُ ثَلاَيَعِيشُ لَمَا وَلَذُ، فَلَمَّا وَلَدَتهُ السَعَقبَلَتِ البَيتَ، وَقَالَت: اللَّهُمَّ إِنَّ هَذَا عَتِيقٌ مِنَ الموتِ فَهَبهُ لِي». اهـ (۱).

وَهَذَا لَا يُخَالِفُ قُولَ السَّيِّدَةِ عَائِشَةَ؛ لِإِمكَانِ إِقْرَارِ أَبِي قُحَافَةَ زَوجَهُ عَلَى تِلكَ التَّسمِيَةِ، وَالجَمعُ بَينَ هَذَينِ الأَثْرَينِ وَبَينَ مَا يَأْتِي مِن تَسمِيَةِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ لَهُ عَتِيقًا أَن يَكُونَ النَّبِيُ عَلَيْهُ وَجَهَ اسمَ أَبِي بَكْرٍ عَلَيْهُ، وَخَصَّهُ بِالعِتقِ مِنَ النَّارِ، وَاللهُ تَعَالَى أَعلَمُ.

وَقَد سَيَّاهُ اللهُ تَعَالَى فِي القُرآنِ بِالأَتقَى، فَقَالَ: ﴿ وَسَيُجَنَّبُهَا الأَتْقَى * الَّذِي يُوْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى ﴾ [الليل: ١٧-١٨]، قَالَ الإِمَامُ البَغَوِيُّ وَابنُ الجَوزِيِّ: يَعنِي أَبَا بَكْرِ الصِّدِّيقَ فِي قَولِ جَمِيعِ المَفَسِّرِينَ. اهـ (٢٠).

⁽١) أخرجهما الدولابي في « الكنى والأسماء» (٣٥) و(٣٨).

⁽٢) ينظر: «تفسير البغوي» (٥/ ٢٦٤)، و «زاد المسير» لابن الجوزي (٤/ ٤٥٥).

وَسَمَّاهُ اللهُ تَعَالَى أَيضًا : ﴿ ثَانِيَ اثْنَيْنِ ﴾ [التوبة: ٤٠]، وَقَالَ لَهُ رَسُولُ الله ﷺ: ﴿ لاَ تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ﴾ [التوبة: ٤٠]، وَلَم يَقُل عَلِيَّةٍ: إِنَّ اللهَ مَعِي، وَقَالَ لَهُ عَلِيَّةٍ: «يَا أَبَا بَكرٍ، مَا ظَنُّكَ بِاثْنَينِ اللهُ ثَالِثُهُمَا»، مُتَّفَقٌ عَلَيهِ (١)، وَهَذِهِ المعِيَّةُ مَعِيَّةٌ خَاصَّةٌ وَهي مَعِيَّةُ الحِفظِ وَالنَّصْرِ وَالتَّأْيِيدِ، بِخِلَافِ المعِيَّةِ العَامَّةِ المذكُورَةِ في قَولِهِ تَعَالَى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَى ثَلاَثَةٍ إِلاَّ هُوَ رَابِعُهُمْ ﴾ [المجادلة: ٧]، فَهِيَ مَعِيَّةُ العِلم وَالمَراقَبَةِ وَلَا تَفَاوُتَ فِيهَا لِأَحَدٍ دُونَ أَحَدٍ، وَسَمَّاهُ رَسُولُ الله ﷺ صِدِّيقًا حِينَ كَانَ عَلَى جَبَل أُحُدٍ فَقَالَ: «اثبُتْ أُحُدُ؛ فَإِنَّها عَلَيكَ نَبِيٌّ وَصِدِّيقٌ» الحَدِيثَ، رَوَاهُ البُخَارِيُّ^(۲)، وَسَـَّاهُ عَتِيقًاً أَيضًا، فَقَد رَوَى ابنُ حِبَّانَ عَن عَبدِ الله بنِ الزُّبَيرِ ﷺ قَالَ: كَانَ اسمُ أَبِي بَكرٍ عَبدَ الله بنَ عُثهَانَ فَقَالَ لَهُ النبيُّ عَيَالِيدٌ: «أَنتَ عَتِيقُ الله مِنَ النَّارِ»، فَسُمِّي عَتِيقًا. وَإِسنَادُهُ جَيِّدٌ (٣) ، وَقَالَ اللَّيثُ بنُ سَعدٍ، وَيَحيى بنُ مَعِينٍ، وَابنُ هِشَامِ صَاحِبُ «السِّيرَةِ»: سُمِّيَ عَتِيقًاً؛ لِجِمَّالِ وَجهِهِ؛ أَي: كَأَنَّهُ أُعتِقَ مِنَ الذَّمِ وَالعَيبِ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ «عَتِيثٌ» لَقَبَاً لَهُ وَلَيسَ اسمًا، وَقَد شَهِدَ ﴿ مَعَ النَّبِيِّ عَيْكِ ۗ الشَّاهِدَ كُلُّهَا، وَلَم يُفَارِقْهُ في الجاهِلِيَّةِ وَلَا فِي الإِسلَام، وَلَهُ وَلِأَبَوَيهِ، وَأُولَادِهِ، وَأُولَادِهِم صُحبَةٌ، وَلَم يَجتَمِع هَذَا لِأَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَكَانَ ﴿ أَبِيضَ نَحِيفًا ، خَفِيفَ العَارِضَينِ، مَعرُوقَ الوَجِهِ، وُلِدَ بِمَكَّةَ بَعدَ الفِيلِ بِسَنتَينِ وَأَشهُرٍ، وَكَانَ أَصغَرَ مِنَ النَّبيِّ ﷺ بِسَنتَينِ أَو ثَلَاثَةٍ، وَقَالَ حَسَّانُ بِنُ ثَابِتٍ ﴿

فَاذَكُر أَخَاكَ أَبَا بَكْرٍ بِمَا فَعَلا بَعَدَ النَّبِيِّ وَأُوفَاهَا بِمَا حَمَلا وَأُوفَاهَا بِمَا حَمَلا وَأُوْلَ النَّاسِ مِنْهُمْ صَدَّقَ الرُّسُلا

إِذَا تَذَكَّرْتَ شَجْواً مِن أَخِي ثِقَةٍ خَيرَ البَرِيَّةِ أَتقَاهَا وَأَعدَهَا وَالثَّانِيَ التَّالِيَ المَحْمُودَ مَشهَدُهُ

⁽۱) «صحيح البخاري» (٣٦٥٣)، و «صحيح مسلم» (٢٣٨١).

⁽٢) «صحيح البخاري» (٣٦٧٥).

⁽٣) «صحيح ابن حبان» (٦٨٦٤).

رَوَاهُ الْحَاكِمُ (')، وَقَد صَلَّى بِرَسُولِ الله ﷺ إِمَامَاً، قَالَ ﷺ: «لَم يَمُتْ نَبِيُّ حَتَّى يَوُمَّهُ رَجُلٌ مِن قَومِهِ»، رَوَاهُ الْحَاكِمُ، وَقَالَ: صَحِيحٌ عَلَى شَرطِ الشَّيخينِ، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ (').

وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ ﷺ: «مَا نَفَعَنِي مَالٌ قَطُّ مَا نَفَعَنِي مَالُ أَبِي مَالُ أَبِي مَالُ أَبِي مَالُ أَبِي مَالُ أَبِي مَالُ أَبِي مَالُ قَطُ مَا نَفَعَنِي مَالُ أَبِي بَكْرٍ وَقَالَ: يَا رَسُولَ الله هَل أَنَا وَمَالِي إِلَّا لَكَ. رَوَاهُ ابنُ مَاجَه، وَأَحَدُ، وَإِسنَادُهُ عَلَى شَرطِ الشَّيخَينِ () ، وَكَانَ قَد أَسلَمَ ﴿ وَلَهُ أَربَعُونَ مَا اللَّهُ عَلَى مَا كِرَ الشّيخينِ أَلْفَ دِينَارٍ » () ، فَكَانَ يَعتِقُ مِنهَا أَلْفَ دِينَارٍ » () ، فَكَانَ يَعتِقُ مِنهَا وَيُقَوِّي المسلِمِينَ، رَوَاهُ ابنُ سَعدٍ في «الطَّبقَات » () .

وَقَالَتِ الصِّدِّيقَةُ عَائِشَةُ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنهَا: «مَا عَقَلتُ أَبُوَيَّ إِلَّا وَهُمَا يَدِينَانِ الدِّينَ وَمَا مَرَّ عَلَينَا يَومٌ قَطُّ إِلَّا وَرَسُولُ الله ﷺ يَأْتِينَا فِيهِ بُكرَةً وَعَشِيَّةً»، رَوَاهُ ابنُ سَعدٍ في «الطَّبَقَات» (١).

وَقَالَ أَبُو بَكْرِ الصِّدِّيقُ ﴿ لِلنبِيِّ عَيْلِهُ: إِنِّي كَانَ بَينِي وَبَينَ ابنِ الْحَطَّابِ شَيءٌ، فَأَسَرَعتُ إِلَيهِ ثُمَّ نَدِمتُ، فَسَأَلتُهُ أَن يَغفِر لِي فَأَبَى عَلَيَّ، فَأَقبَلتُ إِلَيكَ، فَقَالَ عَلَيْ: فَقَالَ عَلَيْ: فَقَالَ عَلَيْ فَقَالَ عَلَيْ فَقَالَ عَلَيْ فَقَالَ عَلَيْ فَعَرُ اللهُ لَكَ يَا أَبَا بَكْرٍ » ثَلَاثَاً، ثُمَّ إِنَّ عُمَرَ نَدِمَ فَأَتَى مَنزِلَ أَبِي بَكْرٍ، فَسَأَلَ: أَثَمَّ ابْو بَكْرٍ ؟ فَقَالُوا: لَا، فَأَتَى إِلَى النبيِّ عَلَيْ فَسَلَّمَ، فَجَعَلَ وَجهُ النبيِّ عَلَيْ يَتَمَعَّرُ حَتَّى أَبُو بَكْرٍ ؟ فَقَالُوا: لَا، فَأَتَى إِلَى النبيِّ عَلَيْ فَسَلَّمَ، فَجَعَلَ وَجهُ النبيِّ عَلَيْ يَتَمَعَّرُ حَتَّى أَشَفَقَ أَبُو بَكْرٍ ، فَجَثَا عَلَى رُكَبَيْهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله، وَالله أَنَا كُنتُ أَظَلَمَ، فَقَالَ أَن

⁽۱) «المستدرك» (۱٤٤٤).

⁽۲) «المستدرك» (۸۸۸).

⁽٣) «سنن ابن ماجه» (٩٤)، و «مسند الإمام أحمد» (٧٤٤٦).

⁽٤) «تاريخ مدينة دمشق» لابن عساكر (٣٠/ ٦٦).

⁽٥) «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٣/ ١٧٢).

⁽٦) «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٣/ ١٧٢).

النبعيُ عَلَيْهِ: "إِنَّ اللهَ بَعَثَنِي إِلَيكُم فَقُلتُم: كَذَبتَ، وَقَالَ أَبُو بَكْر: صَدَقَ، وَوَاسَانِي بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ، فَهَل أَنتُم تَارِكُوا لِي صَاحِبِي»، مَرَّتَيْن، فَهَا أُوذِي بَعدَهَا، رَوَاهُ البُخَارِيُّ ('')، فَإِذَا كَانَ هَذَا الغَضَبُ مِن رَسُولِ الله عَلَيْهِ فِي حَقِّ عُمَرَ الفَارُوقِ البُخَارِيُّ النَّاسِ إِلَى رَسُولِ الله عَلَيْهِ بَعدَ أَبِي بَكْرٍ ﴿ مَا فَكَيفَ بِمَن يَجعَلُ لَعنهُ ﴿ وَهُو أَحَبُّ النَّاسِ إِلَى رَسُولِ الله عَلَيْهِ بَعدَ أَبِي بَكْرٍ ﴿ مَا لَكَيفَ بِمَن يَجعَلُ لَعنهُ فَي قُرْبَةً يَتَقَرَّبُ مِهَا؟!! فَقَد سَأَلَ عَمْرُو بنُ العَاصِ ﴿ اللهِ عَلَيْهِ: أَيُّ النَّاسِ أَحَبُ لَيْكَ؟ قَالَ: "قَلْتُ: مُنَ الرِّجَالِ؟ فَقَالَ: "أَبُوهَا»، قُلتُ: ثُمَّ مَن؟ قَالَ: "أَبُوهَا»، قُلتُ: ثُمَّ مَن؟ قَالَ: "أَبُوهَا»، قُلتُ: ثُمَّ مَن؟ قَالَ: "ثُمَّ عَمْرُ بنُ الْخَطَّابِ»، رَوَاهُ البُخَارِيُّ وَمُسلِمٌ ('')، وَهَذَا الْحَدِيثُ يُشِتُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ أَحَبُّ الرِّجَالِ إِلَى رَسُولِ الله عَلَيْهِ.

وَقَالَ الفَارُوقُ عُمَرُ ﴿ لِأَبِي بَكِو ﴿ : «فَأَنتَ سَيِّدُنَا، وَخَيرُنَا، وَأَحَبُّنَا إِلَى رَسُولِ الله عَلَيْهِ ، رَوَاهُ البُخَارِيُ ، وَهَذَا إِجْمَاعٌ مِنَ الصَّحَابَةِ ﴿ حَيثُ لَم يُنكِرْ أَحَدٌ مِنهُم عَلَى عُمَرُ ﴿ اللهِ عَلَى عُمَرُ اللهِ عَلَى عُمَرُ اللهِ عَلَى عُمَرُ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى عُمَرَ اللهُ عَلَى عُمَرَ اللهُ عَلَى اللهُ

وَعَنِ الْحَسَنِ البَصِرِيِّ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ لِعُمَرَ ﴿ يَا خَيرَ النَّاسِ، فَقَالَ: إِنِّي لَسْتُ بِخَيرِ النَّاسِ، فَقَالَ: وَالله مَا رَأَيتُ قَطُّ رَجُلاً خَيرًا مِنْكَ، قَالَ: مَا رَأَيتَ أَبَا

⁽۱) «صحيح البخاري» (٣٦٦١).

⁽٢) «صحيح البخاري» (٣٦٦٢)، و«صحيح مسلم» (٢٣٨٤) (٨).

⁽٣) «صحيح البخاري» (٣٦٦٨).

⁽٤) «سنن الترمذي» (٣٦٥٦).

⁽٥) «صحيح البخاري» (٣٧٥٤).

بَكرٍ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: لَو قُلتَ: نَعَم، لَعَاقَبتُكَ، قَالَ الْحَسَنُ: وَقَالَ عُمَرُ: مَن لَمُّم بَينِي وَبَينَ أَبِي بَكرٍ، يَومٌ مِن أَبِي بَكرٍ خَيرٌ مِن آلِ عُمَرَ، رَوَاهُ ابنُ أَبِي شَيبَةَ (١).

وَقَالَ عُمَرُ ﴿ أَيضاً: ﴿ وَدِدتُ أَنِي مِن الْجَنَّةِ حَيثُ أَرَى أَبَا بَكرٍ ﴾ رَوَاهُ ابنُ أَبِي شَيبَةَ ﴿) وَقَالَ عُمَرُ بِنُ الْخَطَّابِ ﴿ ! ﴿ لَو وُزِنَ إِيمَانُ أَبِي بَكرٍ بِإِيمَانِ أَهلِ الأَرضِ أَبِي شَيبَةَ ﴿) وَقَالَ عُمَرُ بِنُ الْخَطَّابِ ﴿ اللَّه عُمَرَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ ﴿) وَرَوَاهُ ابنُ عَدِيٍّ لَرَجَحَ بِهِم ﴾ رَوَاهُ البَيهَقِيُّ مَوقُوفَاً عَلَى عُمَرَ بِإِسنَادٍ صَحِيحٍ ﴿) وَرَوَاهُ ابنُ عَدِيٍّ عَرَ ابنِ عُمَرَ مَرفُوعاً بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ ﴿) ، وَلَكِن لَهُ شَاهِدٌ سَأَذْكُرُهُ يَقوَى بِهِ ، وَيَقوَى عَنِ ابنِ عُمَرَ مَرفُوعاً بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ ﴿) ، وَلَكِن لَهُ شَاهِدٌ سَأَذْكُرُهُ يَقوَى بِهِ ، وَيَقوَى أَيضاً بِالموقُوفِ السَّابِقِ .

وَعَن مُحَمَّدِ بِنِ الْحَنَفِيَّةِ قَالَ: قُلتُ لِأَبِي - أَي: عَلِيٍّ بِنِ أَبِي طَالِبٍ: أَيُّ النَّاسِ خَيرٌ بَعدَ رَسُولِ الله ﷺ؟ قَالَ: «أَبُّو بَكرٍ»، قُلتُ: ثُمَّ مَن؟ قَالَ: «ثُمَّ عُمَرُ»، وَخَيرُ بَعدَ رَسُولِ الله ﷺ؟ قَالَ: «مَا أَنَا إِلَّا رَجُلٌ مِنَ المسلِمِينَ»، وَخَشِيتُ أَن يَقُولَ: عُثَهَانُ، قُلتُ: ثُمَّ أَنتَ؟ قَالَ: «مَا أَنَا إِلَّا رَجُلٌ مِنَ المسلِمِينَ»، رَوَاهُ البُخَارِيُّ (٥٠).

وَقَالَ عَلِيٌ ﴿ أَيضاً: ﴿ خَيرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ بَعدَ نَبِيِّهَا أَبُو بَكرٍ، وَبَعدَ أَبِي بَكرٍ عُمَرُ، وَلَو شِئتُ أَن أُحَدِّثَكُم بِالثَّالِثِ لَفَعَلتُ ﴾، رَوَاهُ ابنُ أَبِي شَيبَةَ (١٠).

قَالَ الحَافِظُ الذَّهَبِيُّ: هَذَا – وَالله العَظِيمِ– قَالَهُ عَلِيُّ وَهُوَ مُتَوَاتِرٌ عَنهُ؛ لأَنَّهُ قَالَهُ عَلَى مِنبَرِ الكُوفَةِ. اهـ، «سِيَرُ أَعلَام النَّبَلَاءِ» (٧).

⁽۱) «مصنف ابن أبي شيبة» (٣١٩٥٧).

⁽۲) «مصنف ابن أبي شيبة» (٣١٩٥٦).

⁽٣) «شعب الإيمان» للبيهقي (٣٥)، وينظر: «المغني عن حمل الأسفار» للحافظ العراقي (١/ ٦٤).

⁽٤) «الكامل في ضعفاء الرجال» لابن عدي (٥/ ٣٣٥).

⁽٥) «صحيح البخاري» (٣٦٧١).

⁽٦) «مصنف ابن أبي شيبة» (٣١٩٥٠).

⁽٧) «سير أعلام النبلاء»، سيرة الخلفاء الراشدين (ص: ١٥).

وَقَالَ ابنُ عُمَرَ ﴿ اللَّهِ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ لَا نَعدِلُ بِأَبِي بَكرٍ أَحَداً، ثُمَّ عُمَرَ، ثُمَّ عُمَرَ، ثُمَّ نَترُكُ أَصحَابَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ لَا نُفَاضِلُ بَينَهُم ﴿، رَوَاهُ البُخَارِيُّ ('). قَالَ اللَّهِمَ عُمُهَا أَهلُ السُّنَّةِ ﴾. اهـ (٢).

وَقَالَ الشَّعبِيُّ: «حُبُّ أَبِي بَكرٍ وَعُمَرَ وَمَعرِفَةُ فَضلِهِمَا مِنَ السُّنَّةِ»، رَوَاهُ ابنُ أَبِي شَيبَةَ (٣).

هَذَا؛ وَاعلَم - وَفَقَنِي اللهُ تَعَالَى وَإِيَّاكَ - أَنَّ الأَفضَلِيَّة هَهُنَا إِنّها هِيَ مِن حَيثُ السَّبقُ وَكَثرَةُ الشَّوَابِ لَا مِن حَيثُ الذَّاتُ، قَالَ الإِمَامُ الأعظمُ ﴿ : (نُقِرُّ بِأَنَّ أَفضَلَ هَذِهِ الأُمَّةِ بَعدَ نَبِينَنَا مُحَمَّدٍ عَلَيْ اللهِ بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، ثُمَّ عُمَانُ، ثُمَّ عَلِيٌّ، رَضِي اللهُ عَنهُ ما أَجْعِينَ؛ لِقولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ * أُولَئِكَ المُقرَّبُونَ * فِي اللهُ عَنهُ ما أَجْعِينَ؛ لِقولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ * أُولَئِكَ المُقرَّبُونَ * فِي اللهُ عَنهُ ما أَدْعَهُ لِلإِسلامِ وَالمسلِمِينَ، فَلَا يَرِدُ أَنَّ السَّيِّدَةَ فَاطِمَةً رَضِيَ اللهُ عَنهَا لمَا كَانَت جَنَّاتِ اللهُ عَنِيهَ لَي اللهُ عَنهَا لمَا كَانَت رَسُولِ اللهِ عَلَيْ وَبَضْعَةً مِنهُ كَانَ يَنبَغِي أَن تَكُونَ أَفضَلَ مِن غَيرِهَا؛ لأَنَّ البُنُوَّةُ وَالبَضْعِيَّةَ لَيسَت أَمْرًا مُكتَسَباً وَلَا اختِيَارَ لِلعَبدِ فِيهِ، وَإِنَّا هُوَ مُضطَرُّ فِي ذَلِكَ، فَلا يَرَرَّ عَلَى أَنَ البُنُونَّةُ وَالبَضْعِيَّةَ لَيسَت أَمْرًا مُكتَسَباً وَلَا اختِيَارَ لِلعَبدِ فِيهِ، وَإِنَّا هُوَ مُضطَرُّ فِي ذَلِكَ، فَلا يَرَرَّ عَنهُ كَانَ يَنبَغِي أَن تَكُونَ أَفضَلَ مِن عَيرِهَا؛ لأَنَّ البُنُوّةَ يَرَبُ مَا عَلَيهُ فَوَابُ مُعَلَى عَنهَا أَفضَلُ مِن سَائِرِ أَخَوَاتِهَا مَعَ أَنَّ الكُلَّ يَشْتَرِكُ وَالْمَا مُعَ أَنَّ الكُلَّ يَشْتَرِكُ فَي البَضَعِيَّةِ، وَقَد تُوجَدُ فِي المَفْصُولِ مَزِيَّةٌ لا تُوجَدُ فِي الفَاضِل؛ كَشَهَادَةً فَرَيمَةً فَي البَصْعِيَّةِ، وَقَد تُوجَدُ فِي المَفْصُولِ مَزِيَّةٌ لا تُوجَدُ فِي الفَاضِل؛ كَشَهَادَةُ وَالْمِنَاتِ شَهَادَةً وَالْحَلَى عَنهَ اللهُ فَصَلِيَةً وَكُلُوا: الشَّفَةُ وَالْمَا السَّنَةِ وَالجَمَعَ أَهُلُ السَّنَةِ وَالجَمَاعَةِ المُنُولِ المُعَلِي المُضَلِي وَكِيسَ هُو بِأَفْضَلَ مِنَ المُقَلِقُاءً اللَّ اللَّيَاءَ وَالْجَمَعَ أَهُلُ السَّنَةَ وَالجَمَاعَةُ وَالْوالِكُولُ وَالْمُولُ وَالْمُولُ وَالْمَالِلُ السَّنَةَ وَالجَمَاعَةُ وَالْمَاعِلُ وَالمُولُولُ المُعُولُ وَلَوْلُولُ السَّائِولُ السَّائِقَةُ وَالجَمَاعِةُ وَالْمَالِلُولُ السَّائِولَ عَلَمُ السَّائِهُ وَالْمَالِلُولُ السَّائِيَةُ وَالْمَا السَّائِ الْمُو

⁽۱) «صحيح البخاري» (٣٦٩٧).

⁽٢) ينظر: «عمدة القاري» للعيني (١٦/ ١٧٧).

⁽٣) «مصنف ابن أبي شيبة» (٣١٩٣٧).

⁽٤) ينظر: «الوصية» للإمام أبي حنيفة (ص: ١٦).

عَلَى أَنَّ أَفضَلَ هَذِهِ الأُمَّةِ بَعدَ النَّبِيِّ عَلَيْ هُو آبُو بَكِرِ الصِّدِّيقُ هُ، وَهُو أَوَّلُ مَن أَسلَمَ مِنَ الرِّجَالِ، عَن أَبِي الدَّردَاءِ هُ قَالَ: رَآنِي رَسُولُ الله عَلَيْ وَأَنَا أَمشِي بَينَ يَدَي أَبِي بَكِرٍ فَقَالَ: ﴿ إِنَّ مَن هُو خَيرٌ مِنكَ ؟ إِنَّ أَبَا بَكِرٍ خَيرُ مَن طَلَعَت يَدَي أَبِي بَكِرٍ فَقَالَ: ﴿ إِمَّ تَمْشِي أَمَامَ مَن هُو خَيرٌ مِنكَ ؟ إِنَّ أَبَا بَكٍ خَيرُ مَن طَلَعَت عَلَيهِ الشَّمسُ وَغَرَبَت ﴾ رَوَاهُ الإِمَامُ أَحَدُ في ﴿ فَضَائِلُ الصَّحَابَةِ ﴾ وَابنُ أَبِي عَاصِم في ﴿ السَّنَة ﴾ `` ، وَ في سَندِهِ بَقِيَّةُ بنُ الوَلِيدِ، وَهُو ثِقَةٌ ، وَرَوَاهُ عَن ثِقَةٍ ، وَهُو ابنُ جُرَيجٍ ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ ثِقَاتٌ .

وَقَد جَعَلَهُ رَسُولُ الله ﷺ قُدوةً لِلأُمَّةِ فَقَالَ: «اقْتَدُوا بِاللَّذَينِ مِن بَعدِي أَبِي بَكرٍ وَعُمَرَ»، رَوَاهُ التَّرمِذِيُّ وَحَسَّنَهُ، وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: صَحِيحٌ (٢٠).

وَكَانَ ﴿ أَحَبَّ الرِّجَالِ إِلَى رَسُولِ الله ﷺ فَعَن عَمْرِوِ بِنِ العَاصِ ﴿ قَالَ: قَالَ: ﴿ عَائِشَةُ ﴾ ، قُلتُ مِنَ الرِّجَالِ؟ قَالَ: ﴿ عَائِشَةُ ﴾ ، قُلتُ مِنَ الرِّجَالِ؟ قَالَ: ﴿ الشَّيخَانِ ﴿) . وَهَاهُ الشَّيخَانِ ﴿) .

وَعَن أَبِي مُوسَى ﴿ أَنَّ النبيَّ ﷺ دَخَلَ حَائِطاً، وَأَمَرَنِي بِحِفظِ البَابِ، فَجَاءَ رَجُلٌ يَستَأْذِنُ فَقَالَ: «ائذَن لَهُ وَبَشِّرهُ بِالجَنَّةِ»، فَإِذَا أَبُو بَكرٍ... الحَدِيثَ، مُتَّفَقٌ عَلَه ('').

وَمِمَّا يُشِيرُ إِلَى أَفضَلِيَّتِهِ وكَونِهِ خَلِيفَةَ رَسُولِ الله عَلَيْةِ: أَنَّ امرَأَةً قَالَت لِلنبيِّ عَلَيْةِ: إِن مَ عَبِدِينِي فَأْتِي أَبَا بَكُوٍ»، مُتَّفَقُ إِن جِئتُ وَلَمَ أَجِدكَ _ كَأَنَّهَا تُرِيدُ الموتَ _ قَالَ: «إِن لَم تَجِدِينِي فَأْتِي أَبَا بَكُوٍ»، مُتَّفَقُ عَلَيْهُ (٥٠)، وَقَالَ عَلِيْهِ حِينَ أَمَرَ بِأَن يُصَلِّي أَبُو بَكُو بِالنَّاسِ: «يَأْبَى اللهُ وَالمؤمِنُونَ إِلَّا أَبَا

⁽١) «فضائل الصحابة» للإمام أحمد (١٣٧)، و«السنة» لابن ابي عاصم (١٢٢٤).

⁽٢) «سنن الترمذي» (٣٦٦٢)، و «المستدرك» للحاكم (٤٤٥١).

⁽٣) «صحيح البخاري» (٣٦٦٢)، و«صحيح مسلم» (٢٣٨٤) (٨).

⁽٤) «صحيح البخاري» (٣٦٧٤)، و «صحيح مسلم» (٢٤٠٣) (٢٨).

⁽٥) «صحيح البخاري» (٣٦٥٩)، و«صحيح مسلم» (٢٣٨٦) (١٠).

بَكرٍ»، رَواهُ مُسْلمٌ (()، وَعَنِ الصِّدِّيقَةِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنهَا قَالَت: قَالَ لِي رَسُولُ الله ﷺ فَي مَرَضِهِ الذِي مَاتَ فِيهِ: «ادعِي لِي عَبدَ الرَّحَنِ بنَ أَبِي بَكرٍ أَكتُب لِأَبِي رَسُولُ الله ﷺ فَي مَرَضِهِ الذِي مَاتَ فِيهِ: «ادعِي لِي عَبدَ الرَّحَنِ بنَ أَبِي بَكرٍ أَكتُب لِأَبِي بَكرٍ كِتَابَا لَا يُخْتَلَفُ عَلَيهِ بَعدِي»، ثُمَّ قَالَ: «دَعِيهِ مَعَاذَ الله أَن يَخْتَلِفَ المؤمِنُونَ في أَبِي بَكرٍ كِتَاباً لَا يُخْتَلِفَ المؤمِنُونَ في أَبِي بَكرٍ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِيتِيُّ (())، قَالَ الحَافِظُ البُوصِيرِيُّ: وَرِجَالُهُ ثِقَاتُ. اهـ (())

وَقَالَ ﷺ: «لَقَد هَمَمتُ أَو أَرَدتُ أَن أُرسِلَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ وَابِنِهِ وَأَعَهَدَ أَن يَقُولَ القَائِلُونَ أَو يَتَمَنَّى المُتَمَنَّونَ، ثُمَّ قُلتُ: يَأْبَى اللهُ وَيَدفَعُ المؤمِنُونَ أَو يَدفَعُ اللهُ وَيَأْبَى اللهُ وَيَدفَعُ المؤمِنُونَ أَو يَدفَعُ اللهُ وَيَأْبَى اللهُ وَيَدفَعُ المؤمِنُونَ»، رَوَاهُ البُخَارِيُّ .

وَقَالَ لَمَا ﷺ: «ادعِي لِي أَبَا بَكْرِ أَبَاكِ وَأَخَاكِ حَتَّى أَكْتُبَ كِتَابَاً فَإِنِّي أَخَافُ أَن يَتَمَنَّى مُتَمَنِّ وَيَقُولَ قَائِلٌ: أَنَا أُولَى، وَيَأْبَى اللهُ وَالمؤمِنُونَ إِلَّا أَبَا بَكْرٍ»، رَوَاهُ مُسلِمٌ (٥٠)، وَفِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ وأَحَمَدَ قَالَ: «حَتَّى أَكْتُبَ لِأَبِي بَكْرٍ كِتَابَاً» (١٠).

عَن أَبِي بَكرَة ﷺ أَنَّ النبي عَلَيْ قَالَ ذَاتَ يَومٍ: «مَن رَأَى مِنكُم رُؤيًا؟» فَقَالَ رَجُلُ: أَنَا رَأَيتُ كَأَنَّ مِيزَاناً نَزَلَ مِنَ السَّمَاءِ، فَوُزِنتَ أَنتَ وَأَبُو بَكرٍ، فَرَجَحتَ أَنتَ بِأَبِي بَكرٍ، وَوُزِنَ عُمَرُ وَعُثَمَانُ، فَرَجَحَ عُمَرُ، وَوُزِنَ عُمَرُ وَعُثَمَانُ، فَرَجَحَ عُمَرُ، ثُمَّ رُفِعَ الميزَانُ، فَرَأَينَا الكَرَاهِيَةَ فِي وَجِهِ رَسُولِ الله عَلَيْ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّر مِذِيُّ، وَالحَاكِمُ وَقَالَ: صَحِيحُ الإِسنَادِ وَوَافَقَهُ الذَّهِبِيُ (٧)، وَفِي رِوَايَةٍ أُخرَى قَالَ عَلَيْ:

⁽۱) «صحيح مسلم» (۲۳۸۷) (۱۱).

⁽٢) «مسند أبي داود الطيالسي» (١٦١١).

⁽٣) ينظر: «إتحاف الخيرة» للبوصيري (٧/ ١٤٧).

⁽٤) «صحيح البخاري» (٢٦٦٥).

⁽٥) «صحيح مسلم» (٢٣٨٧) (١١).

⁽٦) «سنن النسائي الكبري» (٤٤ ٧٠)، و «مسند الإمام أحمد» (٢٤ ١٩٩).

⁽٧) «سنن أبي داود» (٤٦٣٤)، و«سنن الترمذي» (٢٢٨٧)، و«المستدرك» (٤٤٣٧).

مَدْ الْبُوَّةِ ثُمَّ يُوتِي اللهُ الملكَ مَن يَشَاءُ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَسَكَتَ عَنهُ، وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ وَقَالَ: صَحِيحُ الإِسنَادِ (۱).

وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ كَالنَّصِّ في خِلَافَةِ سَيِّدِنَا أَبِي بَكرِ الصِّدِّيقِ ﴿ لَنِ أَلْقَى السَّمَعَ وَهُوَ شَهِيدٌ، قَالَ الإِمَامُ أَبُو بَكرِ بنُ عَيَّاشٍ: أَبُو بَكرِ خَلِيفَةُ رَسُولِ الله ﷺ في السَّمَعَ وَهُو شَهِيدٌ، قَالَ الإِمَامُ أَبُو بَكرِ بنُ عَيَّاشٍ: أَبُو بَكرٍ خَلِيفَةُ رَسُولِ الله ﷺ في القُرآنِ في المهَاجِرِينَ: ﴿ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونِ ﴾ [الحجرات: ١٥]، فَمَن القُرآنِ؛ لأَنَّ في القُرآنِ في المهَاجِرِينَ: ﴿ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونِ ﴾ [الحجرات: ١٥]، فَمَن سَمَّاهُ اللهُ صَادِقاً لَم يَكذِب، هُم سَمَّوهُ وَقَالُوا: يَا خَلِيفَةَ رَسُولِ الله. اهـ (٢٠).

وَقَالَ عَلِيٌ هُ : أَعظَمُ النَّاسِ أَجراً في المصَاحِفِ أَبُو بَكرٍ، كَانَ أَوَّلَ مَن جَمَعَ القُرآنَ بَينَ اللَّوحَينِ. قَالَ الذَّهَبِيُّ: إِسنَادُهُ حَسَنٌ. اهـ (٣).

وَهَذَا فِي الدُّنيَا وَأَمَّا فِي الآخِرَةِ: فَقَالَ ﷺ: «أَنَا أَوَّلُ مَن تَنشَقُّ عَنهُ الأَرضُ، ثُمَّ أَبُو بَكرٍ، ثُمَّ عُمَرُ» (١٠).

وَأُمَّا فِي الْجَنَّةِ: فَقَالَ ابنُ عَبَّاسٍ ﴿ قَالُ رَسُولُ الله ﷺ: «يَدخُلُ الْجَنَّةَ رَجُلٌ فَلَا يَبقَى أَهلُ دَارٍ، وَلَا أَهلُ غُرفَةٍ إِلَّا قَالُوا: مَرْ حَباً مَرْ حَباً، إِلَينَا إِلَينَا إِلَينَا مَ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: فَلَا يَبقَى أَهلُ دَارٍ، وَلَا أَهلُ غُرفَةٍ إِلَّا قَالُوا: مَرْ حَباً مَرْ حَباً، إِلَينَا إِلَينَا إِلَينَا مُ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ يَا رَسُولَ الله مَا تَوَى عَلَى هَذَا الرَّجُلِ فِي ذَلِكَ اليَومِ، قَالَ: «أَجَل، وَأَنتَ هُو يَا أَبَا بَكْرٍ»، رَوَاهُ ابنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ»، وَالطَّبَرَانِيُّ فِي «الْمُعْجِم الأَوْسَط» (٥٠)، قَالَ الْحَافِظُ بَكْرٍ»، رَوَاهُ ابنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ»، وَالطَّبَرَانِيُّ فِي «اللَّعْجِم الأَوْسَط» (٥٠)، قَالَ الْحَافِظُ الْمَيشَمِيُّ: وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ غَيرَ أَحْمَدَ بِنِ أَبِي بَكْرٍ السَّالِيِّ وَهُو ثِقَةٌ. اهـ (٢٠) الْمَيشَمِيُّ: وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ غَيرَ أَحْمَدَ بِنِ أَبِي بَكْرٍ السَّالِيِّ وَهُو ثِقَةٌ. اهـ (٢٠) وَمَعنَى قَولِهِ ﴿ اللهِ عَلَى هَذَا الرَّجُلِ »؛ أَي: مَا فَاتَ هَذَا الرَّ جُلَ شَيءٌ مِنَ الخَيرِ.

⁽۱) «سنن أبي داود» (٤٦٣٥)، و «المستدرك» (٤٤٣٨).

⁽٢) «سير أعلام النبلاء»، سيرة الخلفاء الراشدين (ص: ١٥).

⁽٣) «سير أعلام النبلاء»، سيرة الخفلاء الراشدين (ص: ١٣).

⁽٤) أخرجه الترمذي في «سننه» (٣٦٩٢)، وقال: حديث غريب.

⁽٥) «صحيح ابن حبان» (٦٨٦٧)، و«المعجم الأوسط» للطبراني (٤٨١).

⁽٦) ينظر: «مجمع الزوائد» للهيثمي (٩/ ٢٩).

سي السيدر الأنسور سي المنافية سي المنافية المناف

وَفَضَائِلُهُ ﴿ وَأَرضَاهُ أَكْثَرُ مِن أَنْ تَحْصَى، نَسأَلُ اللهَ الكَرِيمَ أَن يَحشُرَنَا مَعَهُ بِفَضلِهِ وَكَرَمِهِ لَتَنَاهِي حُبِّنَا لَهُ، أَقَامَ ﴿ فِي الْجِلَافَةِ سَنتَينِ وَأَربِعَةَ أَشهُرٍ، وَتُوفِي لِثَهَانٍ بَقِينَ مِن جُمَادَى الآخِرَةِ سَنَةَ ثَلَاثَ عَشرَةَ لِلهِجرَةِ، وَقَد عَاشَ ثَلَاثًا وَسِتِّينَ سَنَةً عَلَى الأَصَحِّ () .

-243-243-243-

⁽١) ينظر: «طرح التثريب» للعراقي (١/ ٧١).

ابيانُ فَضائلِ عُمَرَ بنِ الْخَطَّابِ رضيَ اللهُ تَعالى عَنهُ]

(ثُمَّ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ) أَبُو حَفصِ الفَارُوقُ ﴿ الْخَلِيفَةُ الرَّاشِدُ، سَيِّدُ النَّاسِ وَسَيِّدُ كُهُ ولِ أَهْلِ الجَنَّةِ بَعدَ الصِّدِّيقِ الأَكبَرِ ﴿ مَا خَلَا النَّبِيِّينَ عَلَيهِم السَّلَامُ، وَالْحَفْصُ: الأَسَدُ، وَهُوَ الذِي قَالَ فِيهِ رَسُولُ اللهَ ﷺ: «لَو كَانَ بَعدِي نَبيٌّ لكانَ عُمَرَ»، رَوَاهُ الرِّمِذِيُّ وَحَسَّنَهُ، وَأَحَدُ، وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ (١)، وَهُو ثَانِي عَبُوب مِنَ الرِّجَالِ لَدَى النَّبِيِّ ﷺ، وَتُوُفِيِّ رَسُولُ الله ﷺ وَهُوَ عَنهُ رَاضٍ، وَكَذَا تُوُفِيَ الصِّدِّيقُ ﴿ وَهُوَ عَنهُ راضٍ، وَهُوَ الشَّهِيدُ ﴿ وَأُوَّلُ مَن جَهَرَ بِالإِسلَام، وَالذِي جَاءَ وَصِفُهُ بِالكُتُبِ السَّابِقَةِ بِأَنَّهُ قَرْنٌ مِن حَدِيدٍ، وَهُو ثَانِي الْخُلُفَاءِ الرَّاشِدِينَ، وَأُوَّلُ مَن سُمِّيَ أَمِيرَ المؤمِنينَ، وَهُوَ المَحَدَّثُ مِن هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَالنَّاطِقُ بالحَقّ، وَثَالِثُ مَنْ تَنْشَـقُّ الأَرضُ عَنهُ، وَمَنْ وَافَـقَ القُرآنَ في مَوَاضِعَ كَثِـيرَةٍ، وَمَن أَعَزَّ اللهُ بِهِ الإِسلَامَ والمسلِمِينَ، وَالذِي يَفِرُّ مِنهُ الشَّيطَانُ، وَأَوَّلُ مَن فَتَحَ الفُتُوحَ وَهِيَ الأَرَضُونَ وَالكُورُ التي فِيهَا الخَرَاجُ وَالفَيْءُ، وَهِيَ دُورُ الكُفرِ، فَفَتَحَ العِرَاقَ كُلَّهُ السَّوَادَ - القُرَى - وَالجَبَلَ، وَالبَصرَةَ وَكُورَهَا، وَكُورَ الأَهوَازِ، وَالموصِلَ، وَأَذَربِيجَانَ، وَبِلَادَ فَارِسَ، وَكُورَ الشَّامِ إِلَّا أَجِنَادِينَ فَفُتِحَت في عَهدِ الصِّدِّيقِ عُه، وَالكُورَةُ بِضَمِّ الكَافِ المِدِينَةُ وَالنَّاحِيةُ وَالقَرِيَةُ، وَفَتَحَ ١ مِصرَ وَالإسكَندَرِيَّةَ، وَهُ وَ أُوَّلُ مَن أَرَّخَ التَّارِيخَ فَكَتَبَهُ مِن هِجرَةِ النبيِّ ﷺ مِن مَكَّةَ إِلَى المدِينَةِ في شَهرِ رَبِيع الأُوَّلِ، سَنَةَ سِتَّ عَشرَةً.

قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «أَبُو بَكرٍ وَعُمَرُ سَيِّدَا كُهُولِ أَهْلِ الجَنَّةِ مِنَ الأَوَّلِينَ

⁽١) «سنن الترمذي» (٣٦٨٦)، و «مسند الإمام أحمد» (١٧٤٠٥)، و «المستدرك» (٩٥٤٤).

وَالآخِرِينَ إِلاَ النّبِيِّينَ وَالمرسَلِينَ» () وَقَالَ عَلَيْ حِينَ سَأَلَهُ عَمْرُو بِنُ العَاصِ اللهِ قَائِلاً: أَيُّ النّاسِ أَحَبُ إِلَيكَ؟ قَالَ: ((عَائِشَةُ)، فَقُلتُ: مِنَ الرِّجَالِ؟ فَقَالَ: ((أَبُوهَا))، قَالِدُ: ثُمَّ مَن؟ قَالَ: ((ثُمَّ عُمَرُ بِنُ الْحَطَّابِ))، رَوَاهُ الشَّيخَانِ (())، وَقَالَ ابِنُ عَبَّاسٍ اللهُ عَلَيْهُ فَأَحسَنتَ صُحبَتَهُ، ثُمَّ فَارِقتَهُ وَهُو عَلَى رَاضٍ)) لِعُمرَ عِندَ وَفَاتِهِ: لَقَد صَحِبتَ رَسُولَ الله عَلَيْهُ فَأَحسَنتَ صُحبَتَهُ، ثُمَّ فَارَقتَهُ وَهُو عَنكَ رَاضٍ)) عَنكَ رَاضٍ)، عَنكَ رَاضٍ)، وَقَالَ عَلَيْهُ: ((اثبُت أُحُدُ فَهَا عَلَيكَ إِلّا نَبِيُّ أَو صِدِيقٌ أَو شَهِيدَانِ)، رَوَاهُ البُخَارِيُّ (())، وَقَالَ عَلَيْهُ: ((اثبُت أُحُدُ فَهَا عَلَيكَ إِلّا نَبِيُّ أَو صِدِيقٌ أَو شَهِيدَانِ)، رَوَاهُ البُخَارِيُّ (())، وَقَالَ عَنهُمَا، وَقَالَ ابِنُ رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ (())، وَقَالَ ابِنُ عَمْرُ بِنُ الْخَطَّابِ)، رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ (())، وَإِسْنَادُهُ عَمْرُ بِنُ الْخَطَّابِ)، رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ (())، وَإِسْنَادُهُ عَسَنٌ، كَما في ((جَمَع الزَّوَائِدِ)).

وَعَن عُمَرَ بِنِ رَبِيعَةَ: أَنَّ عُمَرَ بِنَ الْحَطَّابِ أَرسَلَ إِلَى كَعْبِ الأَحبَارِ فَقَالَ: يَا كَعبُ كَيفَ تَجِدُ نَعتِي؟ قَالَ: أَجِدُ نَعْتَكَ قَرِنًا مِن حَدِيدٍ، قَالَ: وَمَا قَرْنٌ مِن حَدِيدٍ؟ قَالَ: أَمِيرٌ شَدِيدٌ لَا تَأْخُذُهُ فِي الله لَومَةُ لَائِمٍ. رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ (٧٠).

وَقَالَ ﷺ: «قَد كَانَ يَكُونُ فِي الأُمَمِ قَبلَكُم مُحَدَّثُونَ، فَإِن يَكُنْ فِي أُمَّتِي مِنهُم أَحَدٌ فَإِنَّ عُمَرَ بِنَ الخَطَّابِ مِنهُم»، رَوَاهُ الشَّيخَانِ (٨٠).

⁽١) أخرجه الترمذي في «سننه» (٣٦٦٥)، وابن ماجه في «سننه» (٩٥).

⁽٢) «صحيح البخاري» (٣٦٦٢)، و «صحيح مسلم» (٢٣٨٤) (٨).

⁽٣) «صحيح البخاري» (٣٦٩٢).

⁽٤) «صحيح البخاري» (٣٦٨٦).

⁽٥) «المعجم الكبير» (١٦/١١) (١٠٨٩٠).

⁽٦) ينظر: «مجمع الزوائد» للهيثمي (٩/ ٥٨).

⁽٧) «المعجم الكبير» (١/ ٨٤) (١٢٠)، وينظر: «مجمع الزوائد» للهيثمي (٩/ ٦٢).

⁽٨) «صحيح البخاري» (٦٤٦٩)، و«صحيح مسلم» (٢٣٩٨) (٢٣).

وَقَالَ ﷺ: «إِنَّ اللهَ جَعَلَ الحَقَّ عَلَى لِسَانِ عُمَرَ وَقَلْبِهِ»، رَوَاهُ ابنُ مَاجَه، وَأَحَمُدُ، وَابنُ حِبَّانَ، وَالبَزَّارُ ('')، قَالَ الهَيشَمِيُّ: رِجَالُ البَزَّارِ رِجَالُ الصَّحِيحِ غَيرَ الجَهمِ بنِ أَبِي الجَهمِ وَهُوَ ثِقَةٌ. اهـ ('').

وَقَالَ عُمَرُ ﷺ: «وَافَقتُ رَبِّي فِي ثَلَاثٍ؛ فِي مَقَامِ إِبرَاهِيمَ وَفِي الحِجَابِ وَفِي أَسَارَى بَدرٍ»، رَوَاهُ الشَّيْخان (٣).

وَعَن عَبدِ الله بنِ عُمَرَ ﴿ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «اللَّهُمَّ أَعِزَّ الإِسلَامَ بِأَجِي قَالَ: «اللَّهُمَّ أَعِزَّ الإِسلَامَ بِأَجِي جَهلٍ، أَو بِعُمَرَ بنِ الْخَطَّابِ»، قَالَ: وَكَانَ أَحَبَّهُمَا إِلَيهِ عُمَرُ. رَوَاهُ التِّرِمِذِيُّ، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ('').

⁽۱) «سنن ابن ماجه» (۱۰۸)، و «مسند الإمام أحمد» (۹۲۱۳)، و «صحيح ابن حبان» (٦٨٨٩)، و «مسند البزار» (٧٦٢١).

⁽٢) ينظر: «مجمع الزوائد» للهيثمي (٩/ ٦٣).

⁽٣) «صحيح البخاري» (٢٠٤)، و«صحيح مسلم» (٢٣٩٩) (٢٤).

⁽٤) «سنن الترمذي» (٣٦٨١).

⁽٥) «صحيح البخاري» (٣٦٨٤).

⁽٦) «سنن الترمذي» (٣٦٩١).

⁽٧) «المعجم الأوسط» (٢٠٠٦).

⁽A) ينظر: «مجمع الزوائد» للهيثمي (٩/ ٤٢).

وَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «بَينَمَا أَنَا نَائِمٌ أُتِيتُ بِقَدَحِ لَبَنِ فَشَرِبتُ حَتَّى إِنِّي لَأَرَى الرِّيَّ يَخُرُجُ فِي أَظْفَارِي، ثُمَّ أَعظَيتُ فَضِلِي عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ، قَالُوا: فَمَا أَوَّلتَهُ يَا رَسُولَ الله؟ قَالَ: العِلم»، رَوَاهُ الشَّيْخَانِ (١).

وَقَالَ عَبدُ الله بنُ مَسعُودٍ ﴿ الله الله عَمرَ وُضِعَ في كِفَّةِ الميزَانِ وَوُضِعَ عِلمُ أُهلِ الأَرضِ في كِفَّةٍ لَرَجَحَ عِلمُهُ بِعِلمِهِم »، وَقَالَ: ﴿ إِنِّي لَأَحسَبُ تِسعَةَ أَعشَارِ عِلمُ أَهلِ الأَرضِ في كِفَّةٍ لَرَجَحَ عِلمُهُ بِعِلمِهِم »، وَقَالَ: ﴿ إِنِّي لَأَحسَبُ تِسعَةَ أَعشَارِ العِلمِ ذَهَبَ يَومَ مَاتَ عُمَرُ »، رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ (٢)، وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ غَيرَ أَسَدِ العِلمِ ذَهبَ يَومَ مَاتَ عُمَرُ »، رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ (٢)، وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ غَيرَ أَسَدِ بن مُوسَى وَهُوَ ثِقَةٌ اهـ (٣).

وَقَالَ ﷺ أَيضًاً: «إِنَّ عُمَرَ كَانَ أَعلَمَنَا بِالله، وَأَقرأَنَا لِكِتَابِ الله، وَأَفقَهَنَا في دِينِ الله»، رَوَاهُ ابنُ أَبِي شَيبَةَ وَالطَّبَرَانِيُّ '.

وَقَالَ ﷺ: «دَخَلَتُ الْجَنَّةَ فَرَأَيتُ فِيهَا دَارَاً أَو قَصراً، فَقُلَتُ: لَمِن هَذَا؟ فَقَالُوا: لِعُمَرَ بِنِ الْخَطَّابِ، فَأَرَدتُ أَن أَدخُلَ فَذَكَرتُ غَيرَتَكَ، فَبَكَى عُمَرُ وَقَالَ: أَيْ رَسُولَ الله، أَوَ عَلَيكَ أَغَارُ؟!»، رَوَاهُ الشَّيخَانِ (٥).

وَقَالَ ﷺ لَهُ: ﴿إِيهَا يَا ابْنَ الْحَطَّابِ، وَالذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا لَقِيَكَ الشَّيطَانُ سَالِكاً فَجَّا إِلَّا سَلَكَ فَجَّا غَيرَ فَجِّكَ»، رَوَاهُ الشَّيخَانِ^(١).

وَعَن أَبِي السَّفَرِ قَالَ: رُئِيَ عَلَى عَلِيٍّ ﴿ بُردٌ كَانَ يُكثِرُ لُبسَهُ، قَالَ: فَقِيلَ لَهُ: إِنَّكَ تُكثِرُ لُبسَ هَذَا البُردِ! فَقَالَ: إِنَّهُ كَسَانِيهِ خَلِيلي وَصَفِيِّي وَصَدِيقِي وَخَاصِّي

⁽۱) «صحيح البخاري» (۸۲)، و«صحيح مسلم» (۲۳۹۱) (۱٦).

⁽٢) «المعجم الكبير» (٩/ ١٦٣) (٩ ٨٨٨).

⁽٣) ينظر: «مجمع الزوائد» للهيثمي (٩/ ٦٨).

⁽٤) «مصنف ابن أبي شيبة» (٣١٩٨٨)، و«المعجم الكبير» (٩/ ١٦١) (٨٨٠٣).

⁽٥) «صحيح البخاري» (٣٢٤٢)، و«صحيح مسلم» (٢١٩) (٢١).

⁽٦) «صحيح البخاري» (٣٦٨٣)، و«صحيح مسلم» (٢٣٩٦) (٢٢).

وَقَالَ عَلِيُّ بنُ أَبِي طَالِبٍ أَيضاً: «إِذَا ذُكِرَ الصَّالِحُونَ فَحَيَّهَلَا بِعُمَرَ، مَا كُنَّا نُبعِدُ أَصحَابَ مُحَمَّدٍ عَلَيْهُ أَنَّ السَّكِينَةَ تَنطِقُ عَلَى لِسَانِ عُمَرَ»، رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ ، قَالَ الْمَيْثَمِيُّ: وَإِسنَادُهُ حَسَنُ اهـ (٢).

أَقُولُ: كَفَى بِهَذَا الْكَلَامِ مِن أَمِيرِ الْمؤمِنِينَ عَلِيًّ ﴿ حُجَّةً عَلَى مَنْ يُظْهِرُ الْعَدَاوَةَ بَينَ أَمِيرِي الْمُؤمِنِينَ عُمَرَ وَعَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنهُمَا، وَبَيَانَا لَمِن عِندَهُ شَكُ أَو وَهمٌ بِينَ أَمِيرِي الْمُؤمِنِينَ عُمرَ وَعَلِيًّ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى فِي ذَلِكَ، وَيَزِيدُهُ قُوَّةً أَنَّ عَلِيًا ﴿ فَهَ قَد زَوَّجَ عُمرَ ﴿ ابنَتَهُ أُمَّ كُلمُومٍ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنهَا، وَوَلَدَتْ لَهُ زَيداً وَرُقَيَّةً، وَمَاتَ عُمرُ ﴿ وَهِي عِندَهُ، وَهَذَا لَا يَخْتَلِفُ فِيهِ اثنَانِ مِن أَهلِ السُّنَةِ، فَفِي ﴿ البُخَارِيِّ ﴾: أَنَّ عُمرَ بنَ الخَطَّابِ ﴿ فَهَ قَسَمَ مُرُوطاً بَينَ نِسَاءٍ مِن مِن أَهلِ اللهُ عَلَيْ اللهِ عَنْ اللهُ عَمْرُ اللهُ عَمْرُ اللهُ عَمْرُ اللهُ عَلَيْ اللهِ عَندَهُ عَمَلَ اللهُ عَلَيْ اللهِ عَندَهُ عَمَلَ اللهُ عَلَيْ اللهِ عَندَهُ عَلَى اللهُ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَندَكَ عَمرَ اللهُ عَمَلُ عَمَلُ عَلَى تِسْعِ جَنَائِزَ جَمِيعاً ... وَوُضِعَت اللهُ أَلَّ مُن أَن النَّ المَن أَلَّ ابنَ عُمرَ اللهُ عَلَى تِسْعِ جَنَائِزَ جَمِيعاً ... وَوُضِعَت النَّهُ وَلَوى النَّسَائِيُّ : أَنَّ ابنَ عُمرَ اللهُ صَلَى عَلَى تِسْعِ جَنَائِزَ جَمِيعاً ... وَوُضِعَت النَّي عَلَيْ أَن ابنَ عُمرَ اللهِ عَلَيْ تِسْعِ جَنَائِزَ جَمِيعاً ... وَوُضِعَت جَنازَةُ أُمُّ كُلمُوم بِنتِ عَلِيٍّ امرَأَةٍ عُمرَ بنِ الْخَطَّابِ (٥).

وَرَوَى الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بِنُ الْحَسَنِ عَنِ الشَّعبِيِّ قَالَ: «صَلَّى ابنُ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنهُمَا عَلَى أُمِّ كُلثُومِ بِنتِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنهَا وَزَيدِ بِنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنهُمَا ابنِهَا» (٦٠).

⁽۱) «مصنف بن أبي شيبة» (٣١٩٩٧).

⁽٢) «المعجم الأوسط» (٩٥٥٩).

⁽٣) ينظر: «مجمع الزوائد» للهيثمي (٩/ ٦٤).

⁽٤) «صحيح البخاري» (٢٨٨١).

⁽٥) «سنن النسائي» (١٩٧٨).

⁽٢) «الآثار» (٢٤٦).

وَقَالَ أَنْسُ بِنُ مَالِكٍ ﴿ فَأَنَا أُحِبُّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ، وَأَرجُو أَن أَكُونَ مَعَهُم وَإِن لَمَ أَعمَل بِمِثْلِ أَعَالِمِه، رَوَاهُ البُخَارِيُّ (١).

وَقَد كَانَ ﴿ أَوَّلَ مَن جَمعَ النَّاسَ عَلَى إِمَامٍ وَاحِدٍ فِي صَلَاةِ التَّرَاوِيحِ، وَقَالَ عَلِيٌّ ﴿ وَعَنَ تُوفِّي الحَّلِيفَةُ الرَّاشِدُ عُمَرُ ﴿ إِن كُنتُ لَأَرجُو أَن يَجعَلَكَ اللهُ مَعَ صَاحِبَيكَ؛ لأَنْي كَثِيرًا مَا كُنتُ أَسمَعُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: كُنتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَفَعَلَتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَفَعَلَتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَفَعَلَتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَفَعَلَتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَفَخَلَتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَخَرَجتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَخَرَجتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَخَرَجتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَخَرَجتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، رَوَاهُ الشَّيخَانِ (٢).

وَكَانَ ﴿ آدَمَ، طُوالاً، بَعِيدَ مَا بَينَ المنكِبَينِ، أَصْلَعَ، أَيسَرَ، أَعسَرَ، وَكَانَ ﴿ مَهِيبًا جِدَّاً، فَرُبَّهَا جَاءَهُ الرَّجُلُ فِي حَاجَةٍ فَيرَجِعُ دُونَ أَن يُكَلِّمَهُ فِيهَا مِن هَيبَتِهِ، وَرَوَى ابنُ سَعدٍ: أَنَّ حَجَّاماً كَانَ يَقُصُّ عُمَرَ ﴿ مَا تَنَحنَح عُمَرُ فَأَحدَثَ الحَجَّامُ _ مِن شِدَّةِ مَهَابَتِهِ ﴿ وَاللَّهُ عُمَرُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللللللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ الللللّهُ ا

وَقَالَ ابنُ مَسعُودٍ ﴿ : «مَا أَظُنُّ أَهلَ بَيتٍ مِنَ المسلِمِينَ لَم يَدخُل عَلَيهِم حُزنُ عُمرَ يَومَ أُصِيبَ إِلَّا أَهلَ بَيتِ سُوءٍ »، رَوَاهُ ابنُ أَبِي شَيبَةَ (؛).

تُوُفِّيَ شَهِيداً سَعِيداً، قَتَلَهُ الخَبِيثُ أَبُو لُؤلُؤَةَ المجُوسِيُّ، وَاسمُهُ فَيرُوزُ، وَقِيلَ: كَانَ نَصرَ انِيَّا، وَهُو فَارِسِيُّ الأَصلِ مِن نَهَاوَندَ، رُومِيُّ الدَّارِ، كَانَ غُلامَ المغيرةِ بنِ شُعبَةَ، أَسَرَتُهُ الرُّومُ ثُمَّ أَسَرَهُ المسلِمُونَ، فَبَينَا كَانَ عُمَرُ ﷺ يُسَوِّي الصُّفُوفَ في صَلَةٍ فَجْرِيَومِ الأَربِعَاء، لِأَربَع بَقِينَ مِن ذِي الحِجَّةِ، سَنَةَ ثَلَاثٍ وَعِشرِينَ، وَلَا كَبَرَ

⁽۱) «صحيح البخاري» (٣٦٨٨).

⁽٢) "صحيح البخاري" (٣٦٧٧)، و"صحيح مسلم" (٢٣٨٩) (١٤).

⁽٣) «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٣/ ٢٨٧).

⁽٤) «مصنف ابن أبي شية» (٣١٩٨٨).

سَلَّهُ سَلَّهُ سَلَّهُ اللهِ الْخَبِيثُ فَطَعَنَهُ بِخِنجَرٍ لَهُ رَأْسَانِ ثَلَاثَ طَعَنَاتٍ، ثِنتَينِ فَوقَ سُرَّتِهِ وَوَاحِدَةً بَادَرَ إِلَيهِ الخَبِيثُ فَطَعَنَهُ بِخِنجَرٍ لَهُ رَأْسَانِ ثَلَاثَ طَعَنَاتٍ، ثِنتَينِ فَوقَ سُرَّتِهِ وَوَاحِدَةً ثَعَتَ السُّرَّةِ، وَهِيَ التي قَتَلَتهُ، وَقِيلَ: طَعَنَهُ سِتَّ طَعَنَاتٍ، وَلَمَّ أُدرِكَ الخَبِيثُ أَبُو لُؤَةً وَجَأَ نَفْسَهُ فَهَاتَ لَعَنَهُ اللهُ، وَمَكَثَ عُمَرُ عَلَى ثَلَاثَةً أَيَّامٍ ثُمَّ تُوفِي وَهُو ابنُ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ سَنَةً عَلَى الأَصَحِّ.

قَالَ الإِمَامُ ابنُ الجَوزِيِّ: وُلِدَ لِعَلِيِّ بنِ أَبِي طَالِبٍ لَيلَةَ مَاتَ فِيهَا عُمَرُ وَلَدٌ فَسَيَّاهُ عُمَر، وَوُلِدَ لِعُبَيدِ الله بنِ مَعْمَرٍ فَسَيَّاهُ عُمَر، وَوُلِدَ لِعُبَيدِ الله بنِ مَعْمَرٍ التَّيمِيِّ وَلَدٌ فَسَيَّاهُ عُمَر، وَوُلِدَ لِعُبَيدِ الله بنِ مَعْمَرٍ التَّيمِيِّ وَلَدٌ فَسَيَّاهُ عُمَر. اهـ(١).

دَامَت خِلَافَتُهُ عَشرَ سَنَوَاتٍ وَنِصفاً، رَضِيَ اللهُ عَنهُ وَأَرضَاهُ، وَأَدَامَ وَزَادَ حُبَّهُ فِي قُلُوبِنَا.

-248-248-248-

⁽١) ينظر: «المنتظم» لابن الجوزي (٤/ ٣٢٩).

ابيانُ فَضْلِ عُثْمَانَ بِنِّ عَفَّانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ]

(ثُمَّ عُثَهَانُ بنُ عَفَّانَ ذُو النُّورَينِ) أَمِيرُ المؤمِنِينَ، الشَّهِيدُ صَائِهَا، العَابِدُ الحَيِيُّ القَانِتُ، صِهرُ النَّبِيِّ عَلَيْ وَمَن تَستَحيي مِنهُ المَلائِكَةُ، المُصلِّي إِلَى القِبلَتينِ، مُجهِّزُ جَيشِ العُسْرَةِ، وَأَحَدُ السِّتَةِ المَهَاجِرَةِ، هَاجَرَ الهِجْرَتينِ، جَيشِ العُسْرَةِ، وَأَحَدُ السِّتَةِ المَهَاجِرَةِ، هَاجَرَ الهِجْرَتينِ، كَانَ يُحِيي اللَّيلَ كُلَّهُ بِرَكَعَةٍ، قِيلَ لِلمُهَلَّبِ بنِ أَبِي صَفْوَانَ: لِمَ قِيلَ لِعُثَهَانَ: ذُو النُّورَينِ؟ فَقَالَ: لِأَنَّا لَا نَعلَمُ أَحَداً أَرسَلَ سِتراً عَلَى بِنتِي نَبِيٍّ غَيرَهُ. اهـ(١).

وَقَالَ حُسَينٌ الجُعفِيُّ: لَم يَجمَعْ بَينَ ابنَتَي نَبِيٍّ مُنذُ خَلَقَ اللهُ آدَمَ إِلَى أَن تَقُومَ السَّاعَةُ غَيرُ عُثَمَانَ، فَلِذَلِكَ سُمِّيَ ذَا النُّورَينِ. اهـ (٢٠).

قَالَ فِيهِ ﷺ حِينَ تَصَدَّقَ بِأَلْفِ دِينَارٍ لِجِيشِ العُسرَةِ: «مَا ضَرَّ ابنَ عَفَّانَ مَا عَمَلَ بَعدَ اليَومِ» مَرَّتَينِ، رَوَاهُ التِّرمِذِيُّ، وَقَالَ حَسَنٌ غَرِيبٌ (").

وُلِدَ ﴿ فِي مَكَّةَ بَعدَ عَامِ الفِيلِ بِسِتِّ سِنينَ، فَهُوَ أَصغَرُ مِن رَسُولِ الله ﷺ بِنَحوِ خَمسِ سِنِينَ، وَتُوفِّي يَومَ الجُمُعَةِ ابنَ تِسعِينَ سَنَةً، وَالْمُصحَفُ بَينَ يَدَيهِ يَتلُو فِيهِ، وَلِيَ الحُلَافَةَ اثنَتَي عَشرَةَ سَنَةً إِلَّا عَشرَةَ أَيَّامٍ، رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنهُ وَأَرضَاهُ.

-2015--2015--2015-

⁽۱) ينظر: «تهذيب الكمال» للمزى (۱۹/ ٤٥٠).

⁽٢) أخرجه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٢٣٩).

⁽۳) «سنن الترمذي» (۳۷۰۱).

ابيانُ فَضْلِ عليِّ بْنِ أَبِي طَّالِبٍ رضيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ]

(ثُمَّ عَلِيٌّ بنُ أَبِي طَالِبٍ) أَبُو الْحَسَنِ وَأَبُو تُرَابِ القُرَشِيُّ، المُرْتَضَى، الكَرَّارُ، الشَّهِيدُ، وابنُ عَمِّ النَّبِيِّ عَيَّاتُهُ، وَصِهرُهُ، أَبُو السِّبطَينِ، وَأَمِيرُ المؤمِنِينَ، وَرَابعُ الخُلَفَاءِ الشَّهِيدُ، وابنُ عَمِّ النَّبيِّ عَيَّاتُهُ فَ صَهدُهُ، أَبُو السِّبطَينِ، وَأَمِيرُ المؤمِنِينَ، وَرَابعُ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ، وَأَحَدُ الْعَشَرَةِ المَبشَّرِينَ، كرَّمَ اللهُ تَعَالَى وَجِهَهُ، قَالَ النَّبيُّ عَيَّاتُهُ فِي حَقِّهِ: الرَّاشِدِينَ، وَأَحَدُ الْعَشَرَةِ المَبشَّرِينَ، كرَّمَ اللهُ تَعَالَى وَجِهَهُ، قَالَ النَّبيُّ عَيَّاتُهُ فِي حَقِّهِ: (لَا يُعِثِلُ وَاللَّهُ مِذِي وَاللَّهُ مِذِي وَقَالَ: (لَا يُعَبِّلُو وَاللَّهُ مِذِي وَاللَّهُ مِذِي وَقَالَ: عَمَنُ صَحِيحٌ ().

وَقَالَ عَلِيٌ ﷺ: «وَالذِي فَلَقَ الحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسمَةَ، إِنَّهُ لَعَهدُ النبيِّ ﷺ إِلَيَّ أَن لَا يُحِبَّنِي إِلَّا مُنَافِقٌ»، رَوَاهُ مُسلِمٌ (٢).

وَقَالَ لَهُ رَسُولُ الله ﷺ: «أَلَا تَرضَى أَن تَكُونَ مِنِّي بِمَنزِلَةِ هَارُونَ مِن مُوسَى إِلَّا أَنَّهُ لا نَبِيَّ بَعدِي»، رَوَاهُ الشَّيخَانِ^(٣).

كَانَ ﴿ آدَمَ شَدِيدَ الأُدمَةِ وَهِيَ السُّمرَةُ، عَظِيمَ العَينَينِ، أَقرَبَ إِلَى القِصَرِ مِنهُ إِلَى الطُّولِ، كَثِيرَ الشَّعرِ، ذَا بَطنٍ، عَرِيضَ اللَّحيَةِ، أَصلَعَ، أَبيضَ الرَّأسِ وَاللَّحيَةِ، ضَرَبَهُ عَبدُ الرَّحَنِ بنُ مُلْجِم المرَادِيُّ مِنَ الخَوَارِجِ بِالكُوفَةِ لِسَبعَ عَشرَةَ خَلَتَ مِن رَمضَانَ، وَتُوفِي ﴿ فَكُ مِنَ الْعُمُرِ ثَلَاثُ وَسِتُّونَ سَنَةً، وَمَضَانَ، وَتُوفِي ﴿ فَكُ مِنَ الْحُمُرِ ثَلَاثُ وَسِتُّونَ سَنَةً، وَعَسَلَهُ ابنَاهُ الْحَسَنُ وَالْحُسَنُ وَعَبدُ الله بنُ جَعفَرٍ، وَصَلَّى عَليهِ الْحَسَنُ ابنهُ ﴿ وَخَسَلَهُ ابنَاهُ الْحَسَنُ ابنهُ وَعَبدُ الله بنُ جَعفَرٍ، وَصَلَّى عَليهِ الْحَسَنُ ابنهُ ﴿ وَدُفِنَ سَحَرًا، وَكَانَت خِلَافَتُهُ أَربِعَ سَنَوَاتٍ وَتِسْعَةً أَشْهُرٍ وَأَيَّامًا.

⁽۱) «سنن الترمذي» (۳۷۳٦)، و «سنن النسائي» (۱۸ - ٥).

⁽۲) «صحيح مسلم» (۷۸) (۳۱).

⁽٣) «صحيح البخاري» (٢١٦٤)، و«صحيح مسلم» (٢٤٠٤) (٣٠).

وَاعلَم - رَحِمَكَ اللهُ - أَنَّ مَا يُقَالُ مِن أَنَّ الحَسَنَ وَالحُسَينَ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنهُمَا وَضَعَاهُ عَلَى جَمَلٍ وَأَطلَقاهُ وَلَم يُعلَم قَبرُهُ إِنَّهَا هُو مِنَ الخُرَافَاتِ، وَهِي مُخَالِفَةٌ لِلشَّرعِ؛ لأَنَّ دَفْنَ الميِّتِ مِنَ الوَاجِبَاتِ، بَل دُفِنَ فَي دَارِ الإِمَارَةِ خَوفاً مِن أَن لِلشَّرعِ؛ لأَنَّ دَفْنَ الميِّتِ مِنَ الوَاجِبَاتِ، بَل دُفِنَ فَي دَارِ الإِمَارَةِ خَوفاً مِن أَن يَنبُشُهُ الحَوَارِجُ، قَالَ ابنُ كثيرٍ: وَدُفِنَ بِدَارِ الجِلافَةِ؛ خَوفاً عَلَيهِ مِنَ الحَوَارِجِ أَن يَنبُشُوا جُثَيَّهُ، هَذَا هُو المشهورُ، وَمَن قَالَ: إِنَّهُ مُمِلَ عَلَى رَاحِلَتِهِ فَذَهَبَت بِهِ، فَلَا يَنبُشُوا جُثَيَّهُ، هَذَا هُو المشهورُ، وَمَن قَالَ: إِنَّهُ مُمِلَ عَلَى رَاحِلَتِهِ فَذَهَبَت بِهِ، فَلَا يَبِهُ وَلا يُسِيغُهُ عَقُلٌ وَلا شَرْعُ، وَمَا يَعتقِدُهُ كَثِيرٌ مِن جَهلَةِ الرَّوَافِضِ مِن أَنَّ قَبرَهُ بِمَشْهَدِ النَّجَفِ فَلا دَلِيلَ عَلَى ذَلِكَ، وَلا أُصلَ لَهُ الهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

وَكَانَ مِمَّا أُوصَى بِهِ لِأُولَادِهِ وَمَن بَلَغَتهُ تلك الوصيةُ وَصيتُهُ بأَصحَابِ النبيِّ عَلَيْهُ فَقَالَ فيها: الله الله في أُصحَابِ نَبِيَّكُم؛ فَإِنَّ رَسُولَ الله عَلَيْهُ أُوصَى بِمِم. اهـ (٢).

وَفَضَائِلُهُ ١ اللهُ عَنهُ وَأَرْضِ أَنْ تُحْصَى، رَضِيَ اللهُ عَنهُ وَأَرضَاهُ.

قُولُهُ: (رَضِيَ اللهُ عَنهُم أَجَمَعِينَ) يَحتَمِلُ أَن تَكُونَ هَذِهِ الجُملَةُ خَبَرِيَّةً لَفظاً، إِنشَائِيَّةً مَعنَى، وَالأَوَّلُ أَقرَبُ.

قُولُهُ: (عَابِرِينَ عَلَى الْحَقِّ) حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ في «عَنهُم»؛ أي: سَالِكِينَ في هَذِهِ الدُّنيَا سَبِيلَ الْحَقِّ، لَم يُغَيِّرُوا، وَلَم يُبكِّلُوا، وَلَم يَسلُكُوا غَيرَ سَبِيلِ الْحَقِّ، وَفي نُسخةٍ: «عَابِدِينَ»، وَفي نُسخةٍ زِيَادَةُ: «وَمَعَ الْحَقِّ»، وَفي كَلَامِ الإِمَامِ ﴿ رَدُّ عَلَى الرَّافِضَةِ حَيثُ قَالُوا في الثَّلاثَةِ الأُولِ: أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثَانَ ﴿ : إِنَّهُم غَيَّرُوا وَبَدَّلُوا وَبَدَّلُوا وَارَتَدُّوا بَعَدَ وَفَاتِهِ عَلِيًّا مِنَ الإِمَامَةِ، وَفِيهِ رَدُّ أَيضاً عَلَى وَارَتَدُّوا بَعَدَ وَفَاتِهِ عَلِيًّا وَعُثَمَانَ رَضِيَ اللهُ عَنهُمَا وَالْحَكَمِينِ وَأَصحَابَ الجَمَلِ. الْحَوَارِحِ حَيثُ كَفَّرُوا عَلِيًّا وَعُثَمَانَ رَضِيَ اللهُ عَنهُمَا وَالْحَكَمِينِ وَأَصحَابَ الجَمَلِ. الْحَوَارِحِ حَيثُ كَفَّرُوا عَلِيًّا وَعُثَمَانَ رَضِيَ اللهُ عَنهُمَا وَالْحَكَمِينِ وَأَصحَابَ الجَمَلِ.

⁽١) ينظر: «البداية والنهاية» لابن كثير (١١/ ٢٠).

⁽٢) ينظر: «البداية والنهاية» لابن كثير (١١/١١).

قُولُهُ: (نَتُولَاهُم بَحِيعاً) بِالمَحبَّةِ، وَلَا نُعَادِي مِنهُم أَحَداً، وفي هَذَا ردُّ عَلَى الرَّافِضَةِ بِتَوَلِّيهِم أَهلَ البَيتِ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنهُم، وَمُعَادَاتِهِم أَكثَر الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنهُم، فنعتقِدُ وِلَا يَتَهُم جَيعاً، وَأَنَّهُم سَادَةُ هَذِهِ الأُمَّةِ وَصدرُهَا، وَأَنَّ أَرفَعَ اللهُ تَعَالَى عَنهُم، فنعتقِدُ وِلَا يَتَهُم جَيعاً، وَأَنَّهُم سَادَةُ هَذِهِ الأُمَّةِ وَصدرُهَا، وَأَنَّ أَرفَعَ اللهُ تَعَالَى عَنهُم، فنعتقِدُ وِلَا يَتَهُم لَا يَصِلُ إِلَى مَقَامٍ أَدنَاهُم دَرَجَةً وَلَا يُدَانِي، قَالَ عَلَيْ: "مَن الأُولِيَاءِ دَرَجَةً مِن غَيرِهِم لَا يَصِلُ إِلَى مَقَامٍ أَدنَاهُم دَرَجَةً وَلَا يُدَانِي، قَالَ عَلَيْ: "مَن أَحَبَّهُم فَبِحُبِي أَحَبَّهُم "، رَواهُ التَّرمذيُّ، وقال: حَدِيثُ غَرِيبٌ "، وَفي "المنتقَى " وَ"البَدَاثِع ": سُئِلَ الإِمَامُ عَلَى عَن مَذَهَبِ أَهلِ السُّنَّةِ، فَقَالَ: أَن تُفَضِّلَ الشَّيخِينِ وَ"البَدَاثِع ": سُئِلَ الإِمَامُ عَلَى عَن مَذَهَبِ أَهلِ السُّنَةِ، فَقَالَ: أَن تُفَضِّلَ الشَّيخِينِ وَعُمرَ وَأَن ثُحِبُ الحَتَنَينِ وَأَي الطَّهْرِينِ عُثَانَ وَعَلَيًا وَأَن تُرَى السَّي عَلَى الْخُولِيقِ مَعْ مَل الشَّيْقِ شَعِي اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الكَرِيمَ أَن يُثَبِّتُنا عَلَى كُلُّ مُؤْمِنٍ تَقِيٍّ، وَيُبغِضُهُم كُلُّ مُنَافِقٍ شَقِيٍّ. اهد ""، نَسَأَلُ اللهُ الكُرِيمَ أَن يُثَبِّتُنا عَلَى عَلَى الْخُولِيمَ أَن يُتَبْتَهِم جَمِيعًا وَيَزِيدَنَا وَيَحَشُرَنَا مَعَهُم. آمِينَ.

-248-248-248-

⁽۱) «سنن الترمذي» (۳۸۶۲).

⁽٢) ينظر: «بدائع الصنائع» للكاساني (١/ ٧)، و «لسان الحكام» لابن الشحنة (ص: ١١٤).

⁽٣) ينظر: «الوصية» للإمام ابي حنيفة (ص: ١٦).

وَلَا نَذَكُرُ أَحَداً مِن أَصِحَابِ رَسُولِ اللهِ عَلَيهِ السَّلَامُ إِلَّا بِخَيرٍ، وَلَا نُكفِرُ مُسلِمًا بِذَنبٍ مِنَ الذُّنُوبِ وَإِن كَانَت كَبِيرَةً إِذَا لَم يَستَحِلَّهَا، وَلَا نُزِيلُ عَنهُ اسمَ الإِيمَانِ، مُسْمَّيهِ مُؤْمِنَا حَقِيقَةً، وَيَجُوزُ أَن يَكُونَ مُؤْمِناً فَاسِقاً غَيرَ كَافِرٍ، وَالمسحُ عَلَى الخُفَّينِ سُنَّةٌ، وَالسَّلَاةُ خَلفَ كُلِّ بَرِّ وَفَاجِرٍ مِنَ المؤمِنِينَ جَائِزَةٌ، وَالتَّرَاوِيحُ فِي لَيَالِي شَهرِ رَمَضَانَ سُنَّةٌ، وَالصَّلاةُ خَلفَ كُلِّ بَرِّ وَفَاجِرٍ مِنَ المؤمِنِينَ جَائِزَةٌ، وَلا نَقُولُ: إِنَّهُ لا يَدخُلُ النَّارَ، وَلا نَقُولُ: إِنَّهُ وَلا نَقُولُ: إِنَّهُ لا يَدخُلُ النَّارَ، وَلا نَقُولُ: إِنَّهُ عَلَى اللَّيْعَ فَي اللَّهُ فِي مَن الدُّنيَا مُعْفُولَةٌ، وَلا يَعْرُبُهُ اللَّيْعَ فَي اللَّيْعَ فَي عَمِلَ حَسَنَةً بِجَمِيعِ شَرَائِطِهَا، خَالِيَةً وَسَيَّنَاتِنَا مَعْفُولَةٌ، وَلَكِن نَقُولُ: مَن عَمِلَ حَسَنَةً بِجَمِيعِ شَرَائِطِهَا، خَالِيَةً وَسَيِّنَاتِنَا مَعْفُورَةٌ، كَقُولُ المرجِئَةِ، وَلَكِن نَقُولُ: مَن عَمِلَ حَسَنَةً بِجَمِيعِ شَرَائِطِهَا، خَالِيَةً وَسَيِّنَاتِنَا مَعْفُولَةً مَن اللَّيْعَ مُومِنا فَإِنْ اللهَ عَن المُعْبُولِ المُومِنَ اللهُ اللهِ المُعْمِنَا فَإِللهُ إِللَّهُ فِي مَشِيئَةِ اللهِ تَعَالَى اللللَّي وَنَ الشَّرِكِ، وَالكُفْرِ، وَالرِّدَّةِ فَي مَشِيئَةِ اللهِ تَعَالَى، إِن شَاءَ عَذَّبَهُ، وَإِن شَاءَ عَفَى عَنهُ وَلَمْ يُعَلَّهُا وَلِنَالًا إِلْبَالًا إِلْكُورِ الشَّيْ فَا اللهِ تَعَالَى، إِن شَاءَ عَذَّبَهُ، وَإِن شَاءَ عَفَى عَنهُ وَلَمْ يُعَذِّبِهُ إِللنَارِ أَبَدَاءً ...

+@70=**97**@+

الكَفُّ عَنْ ذِكْرِ أَصْحَابِ رَسُولِ الله ﷺ إِلَّا بِخَيْرِ]

قُولُهُ: (وَلَا نَذَكُرُ أَحَداً مِن أَصِحَابِ رَسُولِ الله ﷺ إِلَّا بِخَيرٍ) شَمِلَ كَلامُهُ ﴿ كُلّ فَردٍ مِن أَفرَادِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنهُم؛ لأَنَّ «أَحَداً» نكرةٌ في سياقِ النَّفي فَتَعُمُّ، وَهَذَا مَذَهَبُ أَهلِ السُّنَّةِ وَالجَهَاعَةِ قَاطِبَةً، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَالَّذِينَ سَبِقُونَا بِالإِيمَانِ وَلاَ جَاؤُوا مِن بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلاِ خُوانِنَا الَّذِينَ سَبِقُونَا بِالإِيمَانِ وَلاَ جَاؤُوا مِن بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلاِ خُوانِنَا الَّذِينَ سَبِقُونَا بِالإِيمَانِ وَلاَ جَعَلْ فِي قُلُوبِنَا عِلاَّ لِلْإِيمَانِ وَكَا الذِينَ يَدعُونَ عَعَلْ فِي قُلُوبِمَا بِينَهُم أُخُوّةَ الإِيمَانِ، وَلَم يَستَثنِ مِنهُم أَحُداً، وَمَدَحَهُم بِدُعَائِهِم أَن لَا يَعِعَلَ فِي قُلُومِم غِلاَ لِأَحَدِ مِنهُم وَمِنَ المؤمِنِينَ، وَقَالَ سُبحَانَةُ: ﴿ وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ المُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم

بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ ﴾ [النوبة: ١٠٠]، فَأَثْبَتَ لِلصَّحَابَةِ الرِّضَا مُطلَقًا وَأَثْبَتَهُ لِلتَّابِعِينَ بِشَرْ طِ الإِحسَانِ، وَقَالَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿ لَقَدْ رَضِيَ اللّهُ عَنِ اللّهُ عَنِ اللّهُ عَنِ اللّهُ عَنِ الشَّجَرَةِ ﴾ [الفتح: ١٨]، قَالَ الإِمَامُ عَبدُ القَاهِرِ البَعْدَادِيُّ: وَأَجْمَعَ أَهـلُ السُّنَةِ عَلَى أَنَّ الذِينَ ارتَدُّوا بَعدَ وَفَاةِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ مِن كِندَةً، وَحَنيفة، وَخينفة، وَفَزَارَة، وَبَنِي أَسَدٍ، وَبَنِي قُشَير، وَبَنِي بَكرِ بنِ وَائِلِ لَم يَكُونُوا مِنَ الأَنصَارِ وَلَا مِن المَهَاجِرِينَ عَلَى مَن هَاجَرَ إِلَى النبيِّ اللهَ عَلَى أَنَّ الذِينَ الشَّرِعُ اسمَ المَهَاجِرِينَ عَلَى مَن هَاجَرَ إِلَى النبيِّ اللهَ عَلَى أَنْ مَن شَهِدَ مَعَ رَسُولِ الله عَلَيْ بَدرًا مِن أَهلِ الجُنَّة، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَن شَهِدَ مَعَهُ بَيعَةَ الرِّضُوانِ بِالحُدَيبِيَةِ. اهـ (١).

فَكَيفَ لِعَاقِلِ أَن يَذُمَّ مَن قَد رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنهُ، وَمَنْ يَغضَب عَلَى مَن رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنهُ فَهُو أَحَقَّ بِالغَضَبِ وَأُولَى، وَقَالَ جَلَّ ذِكرُهُ: ﴿ فَالَّذِينَ آمَنُواْ بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبِعُواْ النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ أُوْلَئِكَ هُمُ المُفْلِحُون ﴾ [الأعراف:١٥٧]، وَهَذِهِ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُواْ النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ أُوْلَئِكَ هُمُ المُفْلِحُون ﴾ [النتج: ٢٩]، ثُمَّ قَالَ: ﴿ لِيَغِيظَ بِمُ الْكُفَّارَ ﴾ [النتج: ٢٩]، فَجَعَلَهُم اللهُ تَعَالَى عَنهُ ﴾ [النتج: ٢٩]، فَجَعَلَهُم اللهُ تَعَالَى عَنهُ ﴾ [النتج: ٢٩]، فَجَعَلَهُم اللهُ تَعَالَى عَنهُ ﴾ [النتج: ٢٩]، وقَالَ عَنالَى: ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ امْتَحَنَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلتَّقْوَى لَمُ مَ مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيم ﴾ غَيظاً لِلكُفَّارِ ، فَلَينظُرِ الذِين يَعْتَاظُونَ مِنهُم أَنَّهُم مِن أَيِّ فِرْقَةٍ يَكُونُونَ، وقَالَ تَعَالَى: ﴿ أُولَئِكَ النَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُوا تَعَالَى: ﴿ أُولَئِكَ اللَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُوا لَا اللهِ وَالْوَلِيكَ هُمْ أُولُوا لَعْنَ هُمَ اللهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُوا وَقَالَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّن مَّ عَلَى هُمْ أُولُوا وَكَالَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ وَكَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا ﴾ [النتج: ٢٤]، وقَالَ الْيَضَا: ﴿ هُوَالَذِي أَنزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ وَكَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا ﴾ [النتج: ٢٤]، وقَالَ عَزَّ شَائَهُ: ﴿ فَانْقَلُبُواْ بِيَعْمَةٍ مِّ لَا لَالْكُونَ وَقَالَ عَزَّ شَائَهُ: ﴿ فَانْقَلُبُواْ بِيَعْمَةٍ مِّ لَيَلُهُ وَالْلَهُ وَالْكُونَا لَيْرَالِهُ مِنْ الْيَذُودُ الْهُولِ الْمَائِمُ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدُوا إِيمَانَا مَعَ إِيمَانِمْ ﴾ [النتج: ٤]، وقَالَ عَزَّ شَائَهُ: ﴿ فَانْقَلُبُواْ بِيعْمَةٍ مِّنَ السَّكِينَةُ فِي قُلُولِ الْمَائِهُ وَالْوَالْمُؤْمُ الْمُعَالِي الْمَلْكُونَ السَّكُونَةُ وَالْوَيْ الْمُؤْمُونِ الْهُ وَالْمُؤُمُ الْمُؤْمُ الْقَلْمُ وَالْوَلَالِولُوا الْمَائِهُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ اللَّهُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُونُ الْمُؤْمُ اللَّهُ الْمُؤْمُ اللَّهُ الْمُؤْمُ اللَّهُ الْمُؤْمُ اللَّهُ الْمُؤْمُ اللْمُؤْمُ اللْمُؤُمُولُوا أَنْ السَّكُونُ الْمُؤْمُو

⁽١) ينظر: «الفرق بين الفرق» لعبد القاهر البغدادي (ص: ٣٥٣).

اللَّهِ وَفَضْلٍ لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ وَاتَّبَعُواْ رِضْوَانَ اللَّهِ ﴾ [آل عمران: ١٧٤]، وَقَالَ أَيضاً: ﴿ يَاأَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِين ﴾ [الانفال: ٢٤].

وَقَالَ المصطَفَى عَلَيْ الله الله في أصحابِي، لَا تَتَّخِذُوهُم غَرَضَا مِن بَعدِي "'' عَي: اتَّقُوا الله في أصحابِي، وَهَذَا تَحَذِيرٌ وَنَهيٌ مِنَ النبيِّ عَلَيْ أَن يَقَعَ مُؤمِنٌ في أَحدِ مِن أَصحابِه، وَقَالَ عَلَيْ: "لَا تَسُبُّوا أَصحابِي، فَلَو أَنْ أَحَدَكُم أَنفَقَ مِثلَ أُحُدِ ذَهَبَا مَن أَصحابِه، وَقَالَ عَلَيْ: "لَا تَسُبُّوا أَصحابِي، لَعَنَ الله مَن مَا بَلَغَ مُدَّ أَحدِهِم وَلَا نَصِيفَهُ "'، وَقَالَ عَلَيْ: "لَا تَسُبُّوا أَصحابِي، لَعَنَ الله مَن سَبَ أَصحابِي»، رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ في "الأوسط»، ورِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ غَيرَ عَلِيٍّ سَبَ أَصحابِي»، وَقَالَ عَلَيْ اللهُ مَن الصَّحابِي عَلَى العَالَمِينَ سِوَى النَّبِيِّينَ وَالْمُوسِرِ فَيعُمُّ الصَّحابَة كُلَّهُم، وَقَالَ عَلَيْ قَالَ عَلَيْ اللهُ الحَدينَ، وَعَلَيْ سُوى النَّبِينَ وَالْمُوسِرِ فَيعُمُّ اللهُ وَالْمَالِينَ سِوى النَّبِينَ وَالْمُوسِرِ فَيعُمُّ اللهُ وَالْمَالِينَ مِن أَصحابِي وَقَالَ عَلَى العَالَمِينَ سِوى النَّبِينَ وَالْمُوسِرِ فَيعُمُّ اللهُ وَالْمُوسِرِ فَيعُمُّ اللهُ وَالْمَالِينَ سِوى النَّبِينَ وَالْمُوسِرِ فَيعُمُّ اللهُ وَاللَّهُ مِن الصَّابِي وَقَالَ عَلِي الْمَالِينَ مِن أَصحابِي وَقَالَ: وَفِي كُلِّهِم مِنَ الصَّادِقِ المصدُوقِ الذِي لَا يَنطِقُ عَنِ الْمُوى. وَكَفَى بَهَذَا شَهَادَةً لَكُم كُلِّهِم مِنَ الصَّادِقِ المصدُوقِ الذِي لَا يَنطِقُ عَنِ الْمُوى.

وَقَالَ أَيضَاً: «طُوبَى لَمِن رَآنِي، وَطُوبَى لَمِن رَأَى مَنْ رَآنِي، طُوبى لَمُم وَحُسْنُ مَآبِ»، رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ وَرِجَالُهُ ثِقَاتُ، وَفِيهِ بَقِيَّةُ قَد صَرَّحَ بِالسَّمَاع (٥٠).

وَقَالَ ﷺ: «لَا تَزَالُونَ بِخَيرٍ مَادَامَ فِيكُم مَن رَآنِي وَصَاحَبَنِي»، رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ مِن طُرُقٍ رِجَالُ أَحَدِهَا رِجَالُ الصَّحِيح^(۱).

⁽١) أخرجه الترمذي في «سننه» (٣٨٦٢)، وقال: حديث غريب.

⁽٢) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢٥٤٠) (٢٢١).

⁽٣) «المعجم الأوسط» (٧٤٧١)، وينظر: «مجمع الزوائد» للهيثمي (٩/ ٧٤٧).

⁽٤) «كشف الأستار عن زوائد البزار» للهيثمي (٢٧٦٣)، وينظر: «مجمع الزوائد» للهيثمي (٧٣٦/٩).

⁽٥) ينظر: «مجمع الزوائد» للهيثمي (٩/ ٥٤٧).

⁽٦) «المعجم الكبير» (٢٢/ ٨٥) (٢٠٧)، وينظر: «مجمع الزوائد» للهيثمي (٩/ ٥٤٥).

فَالَّذِي نَعْتَقِدُهُ وَنَلْقَى اللهُ تَعَالَى عَلَيهِ أَنَّهُم سَادَةُ الأُمَّةِ بَل سَادَةُ الأُمَم وَكُبَرَاؤُها مَا خَلَا الأَنبِيَاءَ عَلَيهِم السَّلَامُ، وَهُم أَحبَّاؤُنَا لَا نَستَثنِي مِنهُم أَحَدًا، كَيْفَ وَقَد اخْتَارَهُم اللهُ سُبِحَانَهُ وَتَعَالَى أَصْحَاباً لِنَبِيِّهِ ﷺ كَمَا أَخْبَرَ هُوَ بِهِ ﷺ ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٢١٦]، كَيفَ وَهُم الذِينَ بَذَلُوا النُّفُوسَ وَالْأَمُوالَ وَالْأُولَادَ وَالْأَهَلَ وَالدَّارَ، وَفَارَقُوا الْأُوطَانَ وَهَجَرُوا الْإِخْوَانَ وَقَتَلُوا الآبَاءَ وَالإِخوَانَ، وَهُم الذِينَ ﴿ أُخْرِجُوا مِن دِيارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللَّهِ وَرِضُوَانًا وَيَنصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُوْلَئِكَ هُمُ الصَّادِقُون * وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلاَ يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مًّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بهمْ خَصَاصَةٌ ﴾ [الحشر: ٨-٩]، ﴿يُبشِّرُهُمْ رَبُّهُم بِرَحْمَةٍ مِّنْهُ وَرِضُوانٍ وَجَنَّاتٍ لَّهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُّقِيمٍ ﴿ [التوبة: ٢١]، وَكُلَّهُم رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنهُم عُدُولٌ شَهِدَ لَهُم بِذَلِكَ القُرآنُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وَلَم يَستَثنِ مِنهُم أَحَدًا، قَالَ الإِمَامُ أَبُو زُرعَةَ الرَّازِيُّ: إِذَا رَأَيتَ الرَّجُلَ يَنتَقِص أَحَدًا مِن أَصحَابِ رَسُولِ الله ﷺ فَاعلَم أَنَّهُ زِندِيتٌ؛ لأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ عِندَنَا حَقٌّ، وَالقُرآنَ حَقٌّ، وَإِنَّهَا أَدَّى إِلَينَا هَذَا القُرآنَ وَالسُّنَنَ أَصحَابُ رَسُولِ الله ﷺ، وَإِنَّمَا يُرِيدُونَ أَن يَجِرَحُوا شُهُودَنَا؛ لِيُبطِلُوا الكِتَابَ وَالسُّنَّةَ. اهـ(١٠).

وَقَد لُقِّبَ أَهلُ السُّنَةِ وَالجَهَاعَةِ بِهَذَا اللَّقَبِ؛ لِاتِّبَاعِهِم سُنَةَ النبيِّ عَلَيْهُ، وَالجَهَاعَةِ بِهَذَا اللَّقَبِ؛ لِاتِّبَاعِهِم سُنَةَ النبيِّ عَلَيْهُ، وَاتِّبَاعِهِم جَمَاعَةَ الصَّحَابَةِ، وَفِي كَلَامِ الإِمَامِ الأَعظَمِ شَلَ بَيَانٌ لِلَاهَبِ أَهلِ الحَقِّ وَرَدُّ عَلَى الشَّيعَةِ الرَّافِضَةِ الذِينَ عَادَوا خِيَارَ الحَلقِ وَأَصحَابَ رَسُولِ الله عَلَيْهُ، وَرَدُّ عَلَى الشِّيعَةِ الرَّافِضَةِ الذِينَ عَادَوا خِيَارَ الحَلقِ وَأَصحَابَ رَسُولِ الله عَلَيْهُ، الذِينَ آمَنُوا بِهِ، وَهَاجَرُوا مَعَهُ، وَآوَوْهُ، وَنَصَرُوهُ، وَعَزَّرُوهُ، وَاتَّبَعُوا النُّورَ الذِي الذِينَ آمَنُوا بِهِ، وَهَاجَرُوا مَعَهُ، وَآوَوْهُ، وَنَصَرُوهُ، وَعَزَّرُوهُ، وَطَعَنُوا بِهِم، وَجَعَلُوا أَنْزِلَ مَعَهُ، أُولِئِكَ هُم المفلِحُونَ، فَأَبغَضُوهُم، وَكَفَّرُوهُم، وَطَعَنُوا بِهِم، وَجَعَلُوا

⁽١) أخرجه الخطيب في «الكفاية» (ص: ٤٩)

سِيْ فَيْ سِيْ فَيْ

يَتَقَرَّبُونَ إِلَى الله بِلَعنِهِم وَخَاصَّةً الشَّيخَينِ الأَكرَمَينِ أَبَا بَكرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنهُمَا، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لاَ تَعْزَنْ إِنَّ اللهُ مَعنا ﴾ [التوبة: ٤٠]، فَلَم يَقُل عَلَيْهِ: إِنَّ اللهَ مَعِي، بَل قَالَ: «مَعنا»، وقَد أُقرَّ اللهُ تَعَالَى قُولَ نَبِيِّهِ عَلَيْهِ وَلَمُ يَنْكِر عَليهِ، وقَالَ عَلَيْهِ: «لَو كَانَ نَبِيٌّ بَعدِي لَكَانَ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ» ()، ثُمَّ يَحْسَبُونَ أَنَّهُم عَلَى شَيءٍ، وَيَكفِيهِم قَولُهُ تَعَالَى فِي الحَدِيثِ القُدسِيِّ: «مَن عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَد آذَنتُهُ بالحَربِ» ()

-203-203-203-

⁽١) أخرجه الترمذي في «سننه» (٣٦٨٦)، والإمام أحمد في «مسنده» (١٧٤٠٥)، والحاكم في «المستدرك» (٤٤٩٥).

⁽٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢٥٠٢).

البَيَانُ فَضْلِ سَيِّدِنَّا مُعاويةً اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ الله

وَأَمَّا الْكَلَامُ فِي حَقِّ سَيِّدِنَا مُعَاوِيَة ﴿ فَهُوَ صَاحِبُ رَسُولِ الله ﷺ وَصِهرُهُ ، وَكَاتِبُهُ كَمَا ثَبَتَ فِي «صَحِيحِ مُسلِم» (() ، وَأَمِينُهُ عَلَى وَحيِهِ ، وَخَالُ المؤمِنِينَ ، وَأَمِينُ المؤمِنِينَ ، وَأَحِدُ فُقَهَاءِ الصَّحَابَةِ ، قِيلَ لِإبنِ عَبَّاسٍ ﴿ اللهِ فَي اللهُ فِي أَمِيرِ المؤمِنِينَ المؤمِنِينَ مُعَاوِيَةَ فَإِنَّهُ مَا أَوتَرَ إِلَّا بِوَاحِدَةٍ ، قَالَ: «أَصَابَ إِنَّهُ فَقِيهٌ » ، رَوَاهُ البُخَارِيُّ (() .

وَقَالَ الزُّهِرِيُّ: سَأَلَتُ سَعِيدَ بِنَ المَسَيِّبِ عَن أَصحَابِ رَسُولِ الله عَلَيْهِ، فَقَالَ لِي: اسمَع يَا زُهْرِيُّ، مَن مَاتَ مُحِبَّاً لِأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَعُثَهَانَ، وَعَلِيٍّ، وَشَهِدَ لِلعَشَرَةِ بِالْجَنَّةِ، وَتَرَحَّمَ عَلَى مُعَاوِيَةَ كَانَ حَقِيقاً عَلَى الله أَن لَا يُنَاقِشَهُ الحِسَابُ (٣).

وَسُئِلَ عَبدُ الله بنُ المبَارَكِ عَن مُعَاوِيَةَ، فَقَالَ: مَا أَقُولُ فِي رَجُلِ قَالَ رَسُولُ الله عَلَيْ: سَمِعَ اللهُ لَمُن حَمِدَهُ، فَقَالَ خَلفَهُ: رَبَّنَا وَلَكَ الحَمدُ، فَقِيلَ لَهُ: أَيُّمَا أَفضَلُ هُوَ الله عَلَيْ خَيرُ أَم عُمَرُ بنُ عَبدِ العَزِيزِ؟ فَقَالَ: لَتُرَابٌ فِي مِنخَرَي مُعَاوِيَةَ مَعَ رَسُولِ الله عَلَيْ خَيرُ وَأَفضَلُ مِن عُمَرَ بنِ عَبدِ العَزِيزِ (''.

وَسُئِلَ المَعَافَى بنُ عِمرَانَ أَيُّهَا أَفضَلُ مُعَاوِيَةُ أَم عُمَرُ بنُ عَبدِ العَزِيزِ؟ فَغَضِبَ وَقَالَ لِلسَّائِلِ: تَجَعَلُ رَجُلًا مِنَ الصَّحَابَةِ مِثلَ رَجُلٍ مِنَ التَّابِعِينَ؟! مُعَاوِيَةُ صَاحِبُهُ وَصَاحِبُهُ وَكَاتِبُهُ وَأَمِينُهُ عَلَى وَحي الله (٥).

⁽۱) «صحیح مسلم» (۲۰۰۱) (۱۲۸).

⁽۲) «صحيح البخاري» (۳۷٦٥).

⁽٣) ينظر: «البداية والنهاية» لابن كثير (١١/ ٤٤٩).

⁽٤) ينظر: «البداية والنهاية» لابن كثير (١١/ ٤٤٩).

⁽٥) ينظر: «البداية والنهاية» لابن كثير (١١/ ٤٥٠).

وَعَن عَبِدِ الله بِنِ عُمَرَ ﴿ قَالَ: مَا رَأَيتُ أَحَدًا أَسوَدَ مِن مُعَاوِيَةَ، قَالَ: قُلتُ: وَلَا عُمُرَ؟ قَالَ: كَانَ عُمَرُ خَيرًا مِنهُ، وَكَانَ مُعَاوِيَةُ أَسوَدَ مِنهُ ()، مِن (سَادَ يَسُودُ ».

وَعَنِ الْعَوَّامِ بِنِ حَوشَبٍ قَالَ: مَا رَأَيتُ أَحَداً بَعدَ رَسُولِ الله أَسوَدَ مِن مُعَاوِيَةً (٢).

وَقَالَ الفَضلُ بنُ زِيَادٍ: سَمِعتُ أَبَا عَبدِ الله سُئِلَ عَن رَجُلٍ تَنَقَّصَ مُعَاوِيَةَ وَعَمرَو بنَ العَاصِ أَيُقَالُ لَهُ: رَافِضِيُّ؟ فَقَالَ: إِنَّهُ لَمْ يَجتَرِ عَلَيهِمَا إِلَّا وَلَهُ خَبِيئَةُ سُوءٍ، مَا انتَقَصَ أَحَدٌ أَحَدًا مِن أَصحَابِ رَسُولِ الله ﷺ إِلَّا وَلَهُ دَاخِلَةُ سُوءٍ "".

وَعَن إِبرَاهِيمَ بنِ مَيسَرَةَ قَالَ: مَا رَأَيتُ عُمَرَ بنَ عَبدِ العَزِيزِ ضَرَبَ إِنسَانَاً قَطُّ إِلَّا إِنسَانَاً شَتَمَ مُعَاوِيَةَ. اهـ^(۱).

وَأَمَّا مَا جَرَى بَينَهُ وَبَينَ عَلِيٍّ ﴿ فَقَد كَانَ اجْتِهَادَاً، وَلَمَ يَكُن قِتَالاً لِأَجْلِ اللهُ الدُّنيَا، قَالَ الإِمَامُ الأَشْعَرِيُّ: وَأَمَّا مَا جَرَى مِن عَلِيٍّ وَالزُّبَيرِ وَعَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنهُم أَجْمَعِينَ: فَإِنَّمَا كَانَ عَلَى تَأْوِيلٍ وَاجْتِهَادٍ...وَكَذَلِكَ مَا جَرَى بَينَ سَيِّدِنَا عَلِيٍّ وَمُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللهُ عَنهُمَا، فَدَلَّ عَلَى تَأْوِيلٍ وَاجْتِهَادٍ...وَكَذَلِكَ مَا جَرَى بَينَ سَيِّدِنَا عَلِيٍّ وَمُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللهُ عَنهُمَا، فَدَلَّ عَلَى تَأْوِيلٍ وَاجْتِهَادٍ. اهـ (٥).

وَقَالَ حُجَّةُ الْإِسلَامِ الغَزَالِيُّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: وَمَا جَرَى بَينَ مُعَاوِيَةَ وَعَلِيٍّ رَخِمَهُ اللهُ تَعَالَى: وَمَا جَرَى بَينَ مُعَاوِيَةَ وَعَلِيٍّ رَخِمَهُ اللهُ تَعَالَى: وَمَا جَرَى بَينَ مُعَاوِيَةَ وَعَلِيًّ رَخِيَ اللهُ عَنهُمَا كَانَ مَبنِيًّا عَلَى الإجتِهَادِ لَا مُنَازَعَةً مِن مُعَاوِيَةَ فِي الإِمَامَةِ؛ إِذْ ظَنَّ عَلَيْ اللهُ عَنهُمَا كَانَ مَبنَيًّا عَلَى الإجتِهَادِ كَا مُنَازَعَةً مِن مُعَاوِيَةً فِي الإِمَامَةِ؛ إِذْ ظَنَّ عَلَيْ اللهُ عَنهُمَا وَاخْتِلَاطِهِم بِالْعَسكُو يُؤَدِّي إِلَى عَلَيْ اللهُ عَلَى اللهَ عَنهُمَا وَاخْتِلَاطِهِم بِالْعَسكُو يُؤَدِّي إِلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَنهُمَا كَانَ مَامَةً عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَنهُمَا كَانَ مَامِنَةً عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ ا

⁽١) ينظر: «البداية والنهاية» لابن كثير (١١/ ٤٣٨).

⁽٢) ينظر: «البداية والنهاية» لابن كثير (١١/ ٤٣٨).

⁽٣) ينظر: «البداية والنهاية» لابن كثير (١١/ ٤٥٠).

⁽٤) ينظر: «البداية والنهاية» لابن كثير (١١/ ٥٥٠-٥٥).

⁽٥) ينظر: «الإبانة» للأشعري (ص: ٢٦٠).

اضطِرَابِ أَمرِ الإِمَامَةِ في بِدَايَتِهَا، فَرَأَى التَّأْخِيرَ أَصْوَبَ، وَظَنَّ مُعَاوِيَةُ أَنَّ تَأْخِيرَ أَصْوَبَ، وَظَنَّ مُعَاوِيَةُ أَنَّ تَأْخِيرَ أَمرِهِم مَعَ عِظَمِ جِنَايَتِهِم يُوجِبُ الإِغرَاءَ بِالأَئِمَّةِ وَيُعَرِّضُ الدِّمَاءَ لِلسَّفكِ. اهه، وَمِثلُهُ في «أُصُولِ الدِّينِ» لِلعَلَّامَةِ الغَزنَوِيِّ الحَنَفِيِّ الْكَفِيِّ أَنْ

وَقَالَ أَبُو بَكرِ بنُ العَرَبِيِّ في «العَواصِمِ من القَوَاصِمِ»: وَأَمَّا الصَّوَابُ فِيهِ فَمَعَ عَلِيٍّ؛ لأَنَّ الطَّالِبَ لِلدَّمِ لَا يَصِحُّ أَن يَحَكُم. اهـ(٢).

وَقَالَ العَلَّامَةُ التَّفَتَازَانِيُّ: وَنِزَاعُ مُعَاوِيَةً لَم يَكُن فِي إِمَامَةِ عَلِيٍّ ﴿ بَل فِي أَنَّهُ هَل يَجُبُ عَلَيهِ بَيعَتُهُ قَبَلَ الإقتِصَاصِ مِن قَتَلَةِ عُثَمَانَ، وَقَالَ أَيضًا: فَغَايَةُ الأَمرِ هَل يَجِبُ عَلَيهِ بَيعَتُهُ قَبلَ الإقتِصَاصِ مِن قَتَلَةِ عُثَمَانَ، وَقَالَ أَيضًا: فَغَايَةُ الأَمرِ أَنَّهُم أَخْطَؤُوا بِالإجتِهَادِ، وَذَلِكَ لا يُوجِبُ التَّفسِيقَ فَضلاً عَن التَّكفِيرِ، وَلِهَذَا مَنْعَ عَلِيٌّ ﴿ مَا إِللهِ عَن التَّكفِيرِ، وَلَهَذَا مَنْعَ عَلِيٌ ﴿ مَا اللهِ الشَّامِ، وَقَالَ: إِخْوَانُنَا بَغُوا عَلَينَا. اهـ (٣).

يُشِيرُ إِلَى أَن كُلَّا مِنهُمَا عَلَى الحَقِّ قَولُهُ عَلَيْ لَمَا ذَكَرَ الْحَوَارِجَ: "يَقتُلُهُم أَدنَى الطَّائِفَتَينِ إِلَى الْحَقِّ»، رَوَاهُ مُسلِمٌ (نا) وَ "أَدنَى " صِيغَةُ تَفضِيلٍ، فَيَكُونُ كُلُّ مِنهُمَا عَلَى الْحَقِّ، لَكِنَّ بَعضَهُم أَقرَبُ إِلَيهِ مِن بَعضٍ، وَالطَّائِفَةُ التي قَتلَت الْحَوَارِجَ التي لِعَلِيِّ عَنِي الْحَقِّ، وَالطَّائِفَةُ التي قَتلَت الْحَوَارِجَ التي لِعَلِيِّ عَنِي ، وَالطَّائِفَةُ التَّانِيةُ لِمُعَاوِيةً عَنِي الشَّامِ، فَأَصَابَ عَلِيٌّ فِي اجتِهَادِهِ، وَأَخطَأَ لِعَلِي عَنِي الْحَيقِةِ: "إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ الإِمَامُ عَلَىٰ الْمَاكُ فَعَلَ فَعَلَ فَعَلَ فَعَلَ عَلَى اللهُ عَلَى الْحَدَا دُونَ أَحَدًا دُونَ أَحَد اللهُ الْمَعْلُ فِعلَ مِن أَحَدِ مِن أَصَحَابِ رَسُولِ الله عَيْلَةُ، وَلَا نَتُولَى أَحَدًا دُونَ أَحَد اللهِ الْمُعَلُ فِعلَ مِن أَحَدِ مِن أَصَحَابِ رَسُولِ الله عَلَى اللهُ الْمَالَا اللهُ عَلَى الْعَمَلُ فِعلَ الْعَلَى الْمُعَلِّ فَعَلَ الْمَعْلُ فِعلَ الْعَالَ الْمُعَلِّ الْعَلَى الْمَعْلُ فِعلَ الْعَلَى الْمَعْلُ فَعَلَ الْمُعْلَ الْعَمَلُ فَعِلَ الْعَلَا الْعَلَى الْعَلَا الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَا الْعَلَى الْمَامُ اللهُ الْعَلَى الْعَلَ الْعَلَى الْعَلَى الْمَامُ اللهُ الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْمَامُ اللهُ الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْمَامُ الْعَلَى الْعَلَى الْمُ الْمُ الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْمَامُ الْعَلَى الْعَلَى الْمَامُ الْعَلَى الْمَامُ الْعَلَى الْعَلَى الْمَامُ الْعَلَى الْمَامُ اللهُ الْمَامُ الْعَلَى الْمَامُ الْمَامُ الْمَامُ الْمَامُ الْمَامُ الْمَامُ اللهُ الْمُل

⁽١) ينظر: «قواعد العقائد» للغزالي (ص: ٢٢٧)، و «أصول الدين» للغزنوي (ص: ٢٩٢-٢٩٤).

⁽٢) ينظر: «العواصم من القواصم» (ص: ١٦٤).

⁽٣) ينظر: «شرح المقاصد» للتفتازاني (٢/ ٢٨٢) و (٢/ ٣٠٥).

⁽٤) «صحيح مسلم» (١٠٦٤) (١٤٩).

⁽٥) «صحيح البخاري» (٧٣٥٢)، و «صحيح مسلم» (١٧١٦) (١٥).

⁽٦) ينظر: «الفقه الأبسط» للإمام أبي حنيفة (ص: ٧٨).

الرَّافِضَةِ، وَلَا نَفْعَلُ فِعلَ النَّوَاصِبِ، بَل نَعتَقِدُ أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنهُم الرَّافِضَةِ، وَلَا نَفعَلُ فِعلَ النَّوَاصِبِ، بَل نَعتَقِدُ أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنهُم أَهُلُ الإجتِهَادِ، فَمِنهُم مَن أَصَابَ وَمِنهُم مَنْ أَخطأ، وَكُلُّ عَلَى الْحَقِّ.

-203-203-203-

الكلامُ في يزيدُ بنِ مُعاويةً]

وَمِمَّا لَهُ تَعَلَّقُ بِهَا سَلَفَ الكَلامُ فِي حَقِّ يَزِيدَ بِنِ مُعَاوِيَةَ، فَهُو وَإِن لَم يَكُن مِنَ الطَّمَامُ الصَّحَابِةِ لَكِن لِمَا نَشَبَ مِنَ الخِلَافِ بَينَهُ وَبَينَهُم وَقَد كَثُرَ الخِلَافُ فِيهِ، قَالَ الإِمَامُ المَّسَينِ المَتَولِيِّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: وَهُو الذِي نَسَبَ إِلَيهِ الرَّوَافِضُ مِن تَقدِيمِ رَأْسِ الحُسَينِ المَتَولِيِّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: وَهُو الذِي نَسَبَ إِلَيهِ الرَّوَافِضُ مِن تَقدِيمِ رَأْسِ الحُسَينِ رَضُوانُ الله عَلَيهِ وَضَرْبِ القَضِيبِ عَلَى أَسنَانِهِ، وَكُلُّ ذَلِكَ بُهتَانٌ وَزُورٌ، وَلَم يَنقُل رَضُوانُ الله عَلَيهِ وَضَرْبِ القَضِيبِ عَلَى أَسنَانِهِ، وَكُلُّ ذَلِكَ بُهتَانٌ وَزُورٌ، وَلَم يَنقُل ذَلِكَ أَحَدٌ مِن السَّلَفِ وَلَا وُجِدَ فِي مُصَنَّفِ إِمَامٍ، وَإِنَّهَا هُوَ مِن وَضِعِ الرَّوَافِضِ فَلَا يُوثَقُ بِقَولِهِم... وَلَا يَجُوزُ لَعنهُ. اهـ (۱).

وَقَالَ الإِمَامُ ابنُ الصَّلَاحِ: لَم يَصِحَّ عِندَنَا أَنَّهُ أَمَر بِقَتلِهِ - أَي: الحُسَينِ - ﴿ وَالْمِحفُوظُ أَنَّ الآمِر بِقِتَالِه المفضِي إِلَى قَتلِهِ كَرَّمَهُ اللهُ إِنَّهَا هُو زِيادُ بنُ عُبَيدِ الله وَالِي العِرَاقِ إِذ ذَاكَ، وَأَمَّا سَبُّ يَزِيدَ وَلَعنهُ فَلَيسَ مِن شَأْنِ المؤمِنِينَ، فَإِن صَحَّ أَنَّهُ قَتلَهُ أُو العِرَاقِ إِذ ذَاكَ، وَأَمَّا سَبُّ يَزِيدَ وَلَعنهُ فَلَيسَ مِن شَأْنِ المؤمِنِينَ، فَإِن صَحَّ أَنَّهُ قَتلَهُ أَو العَر بِقَتلِهِ وَقَد وَرَدَ فِي الحَدِيثِ المحفُوظِ أَنَّ لَعنَ المسلِم كَقَتلِهِ، وَقَاتِلُ الحُسَينِ اللهِ لَا مُكَونُ بِذَلِكَ ... وَالنَّاسُ فِي يَزِيدَ ثَلَاثُ فِرَقِ: فِرقَةٌ ثُحَيِّهِ وَتَتَوَلَّاهُ، وَفِرقَةٌ أُحرَى تَسُبُّهُ وَتَلعَنهُ، وَفِرقَةٌ مُتَوسَطَةٌ لَا تَتَوَلَّهُ وَلا تَلعَنهُ، وَتَسلُكُ بِهِ سَبِيلَ سَائِرِ مُلُوكِ الإِسلَامِ وَخُلفَائِهِم غَيرَ الرَّاشِدِينَ فِي ذَلِكَ وَشِبهِهِ، وَهَذِهِ الفِرقَةُ هِيَ المَصِيبَةُ. اهـ (٢).

وَأَجَابَ العَلَّامَةُ الرَّمِلِيُّ بِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَعنُ يَزِيدَ بنِ مُعَاوِيَةَ كَمَا صَرَّحَ بِهِ جَمَاعَةٌ ؟ لَأَنَّهُ يَكِيْ نَهَ مَن لَعنِ المَصَلِّينَ... بَل لَم يَثبُت أَنَّهُ قَتَلَ الحُسَينَ وَلَا أَمَرَ بِقَتلِهِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ جَمَاعَةٌ مِنهُم حُجَّةُ الإِسلَامِ الغَزَالِيُّ، وَقَالَ فِي «الأَنوَار»: لَا يَجُوزُ لَعنُ عَرْجَ بِهِ جَمَاعَةٌ مِنهُم حُجَّةُ الإِسلَامِ الغَزَالِيُّ، وَقَالَ فِي «الأَنوَار»: لَا يَجُوزُ لَعنُ يَزِيدَ وَلَا تَكفِيرُهُ فَإِنَّهُ مِن جُمَلَةِ المؤمِنِينَ... وَقَد عُلِمَ عِمَّا ذَكَرتُهُ رَدُّ مَا أَقدَمَ السَّعدُ

⁽١) ينظر: «المغني» للمتولي (ص: ٦٥).

⁽۲) ينظر: «فتاوى ابن الصلاح» (ص: ۲۱٦).

التَّفَتَازَانِيُّ عَلَيهِ مِنَ التَّصرِيحِ بِلَعنِ يَزِيدَ عَلَى التَّعيِينِ. اهـ (')، وَمِثلُهُ في «الصَّوَاعِق المحرِقَة»، لِلعَلَّامَةِ ابنِ حَجَرٍ الهَيتَمِيِّ، وَنَقَلَ فِيهِ عَنِ الإِمَامِ الغَزَالِيِّ وَغَيرِهِ قُولَهُ: وَيَحَرُمُ عَلَى الوَاعِظِ وَغَيرِهِ رِوَايَةُ مَقتَلِ الحُسَينِ وَحِكَايَاتُهُ، وَمَا جَرَى بَينَ الصَّحَابَةِ وَلَا التَّشَاجُرِ وَالتَّخَاصُمِ فَإِنَّهُ يُمَيِّجُ عَلَى بُغضِ الصَّحَابَةِ وَالطَّعنِ فِيهِم. اهـ (').

وقَد أَقَرَّ لَيزيدَ بِالبَيعَةِ عَبدُ الله بنُ عُمَرَ فَفِي الصَّحِيحِ: أَنَّ أَهلَ المدِينَةِ لَمَّا خَلَعُوا يَزِيدَ بِنَ مُعَاوِيَةً جَمَعَ ابنُ عُمَرَ حَشَمَهُ وَوَلَدَهُ وَقَالَ: إِنِّي سَمِعتُ رَسُولَ الله خَلَعُوا يَزِيدَ بنَ مُعَاوِيَةً جَمَعَ ابنُ عُمرَ حَشَمَهُ وَوَلَدَهُ وَقَالَ: إِنِّي سَمِعتُ رَسُولَ الله عَلَى الله عَلَى يَعِ عَلَى يَعْ فَوَلَدَ (يُنصَبُ لِكُلِّ غَادِرٍ لِوَاءٌ يَومَ القِيَامَةِ»، وَإِنَّا قَد بَايَعنَا هَذَا الرَّجُلَ عَلَى بَيعِ اللهِ وَرَسُولِهِ. اهـ، رَوَاهُ البُخَارِيُّ ".

وَقَالَ خَلِيفَةُ بِنُ خَيَّاطٍ: قُرِئَ عَلَى ابِنِ بُكَيرٍ وَأَنَا أَسمَعُ عَنِ اللَّيثِ قَالَ: تُوُفِّيَ أَمِيرُ المؤمِنِينَ يَزِيدُ فِي سَنَةٍ أَربَعِ وَسِتِّينَ. اهـ (١٠).

قَالَ الإِمَامُ أَبُو بَكرِ بنِ العَرَبِيِّ: فَسَيَّاهُ اللَّيثُ «أُمِيرَ المُؤمِنِينَ» بَعدَ ذَهَابِ مُلكِهِم وَانقِرَاضِ دَولَتِهِم، وَلَولَا كَونُهُ عِندَهُ كَذَلِكَ مَا قَالَ إِلَّا: تُوفِيُّ يَزِيدُ. اهـ (٥٠)

وقَالَ عَبدُ الله بنُ مُطِيعٍ وَكَانَ دَاعِيَةً لِعَبدِ الله بنِ الزُّبيرِ لِمُحَمَّدِ بنِ الحَنفِيَّةِ: إِنَّ يَزِيدَ يَشرَبُ الحَمرَ وَيَترُكُ الصَّلاةَ، وَيَتَعَدَّى حُكمَ الكِتَابِ، فَقَالَ ابنُ الحَنفِيَّةِ لَمُم: مَا رَأَيتُ مِنهُ مَا تَذكُرُونَ وَقَد حَضَرتُهُ وَأَقَمتُ عِندَهُ، فَرَأَيتُهُ مُوَاظِباً عَلَى الصَّلاةِ مُتَحرِّياً لِلخَيرِ، يَسأَلُ عَنِ الفِقْهِ، مُلازِماً لِلسُّنَّةِ، قَالُوا: فَإِنَّ ذَلِكَ كَانَ مِنهُ تَصَنَّعاً لَكَ، فَقَالَ: وَمَا الذِي خَافَ مِنِي أُو رَجَا حَتَى يُظهِرَ الخُشُوعَ؟ أَفَأَطلَعَكُم عَلَى مَا لَكَ، فَقَالَ: وَمَا الذِي خَافَ مِنِي أُو رَجَا حَتَى يُظهِرَ الخُشُوعَ؟ أَفَأَطلَعَكُم عَلَى مَا

⁽١) ينظر: «فتاوى الرملي» (٤/ ٣٣٤).

⁽٢) ينظر: «الصواعق المحرقة» لابن حجر الهيتمي (٢/ ٦٣٧، ٠٤٠).

⁽٣) ينظر: «صحيح البخاري» (٧١١١).

⁽٤) ينظر: «تاريخ خليفة بن خياط» (ص: ٢٥٣).

⁽٥) ينظر: «العواصم من القواصم» (ص: ٢٢٨).

تَذَكُرُونَ مِن شُرِبِ الحَمرِ؟ فَلَئِن أَطلَعَكُم عَلَى ذَلِكَ إِنَّكُم لَشُرَكَاؤُهُ، وَإِن لَم يَكُن أَطلَعَكُم فَهَا يَجُلُ فَهَا يَجُلُ لَكُم أَن تَشهَدُوا بِهَا لَم تَعلَمُوا، قَالُوا إِنَّهُ عِندَنَا لَحَقُّ وَإِن لَم يَكُن رَأَينَاهُ، فَقَالَ هُوم أَبَى اللهُ ذَلِكَ عَلَى أَهلِ الشَّهَادَةِ فَقَالَ: ﴿ إِلاَّ مَن شَهِدَ بِالْحُقِّ وَهُمْ رَأَينَاهُ، فَقَالَ هُوم: ١٨]، وَلَستُ مِن أَمرِكُم في شَيءٍ. اهـ (١).

قَالَ ﷺ : «أَوَّلُ جَيشٍ يَغزُو مِن أُمَّتِي يَغزُونَ مَدِينَةَ قَيصَرَ مَغفُورٌ لَمُّم»، رَوَاهُ البُخَارِيُّ (*)، قَالَ المَهَلَّبُ: في هَذَا الحَدِيثِ مَنقَبَةٌ لِمُعَاوِيَةَ؛ لأَنَّهُ أُوَّلُ مَنْ غَزَا الحَدِيثِ مَنقَبَةٌ لِمُعَاوِيَةَ؛ لأَنَّهُ أُوَّلُ مَنْ غَزَا مَدِينَةَ قَيصَرَ... وَكَانَ أُمِيرَ ذَلِكَ الجَيشِ البَحرَ وَمَنقَبَةٌ لَوَلَدِهِ يَزِيدَ؛ لأَنَّهُ أُوَّلُ مَن غَزَا مَدِينَةَ قَيصَرَ... وَكَانَ أُمِيرَ ذَلِكَ الجَيشِ بِالإِتِّفَاقِ. اهـ (*).

-242-242-242-

⁽١) ينظر: «البداية والنهاية» لابن كثير (١١/ ٦٥٣).

⁽٢) ينظر: «صحيح البخاري» (٢٩٢٤).

⁽٣) ينظر: «فتح الباري» لابن حجر (٦/ ١٠٢).

ابيانُ أنَّه لا يَزُولُ اسْمُ الإِيهانِ عَنِ العَاصِي]

قُولُهُ: (وَلَا نُزِيلُ عَنهُ اسمَ الإِيهَانِ) بِارتِكَابِهِ المعصِيةَ كَمَا تَقُولُ المعتزِلَةُ وَالْحَوَارِجُ (وَنَسَمِّيهِ مُؤْمِناً حَقِيقَةً)؛ لأَنَّهُ مُصَدِّقٌ وَمُقِرٌ بِهَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُ ﷺ وَهَذَا هُوَ حَقِيقَةُ الإِيهَانِ، وَالعَمَلُ وَتَرْكُهُ لَيسَا مِن مُسَمَّى الإِيهَانِ، فَيكُونُ مُؤْمِناً حَقِيقَةً، وَقَدَ أَمَرَ اللهُ تَعَالَى نَبِيَّهُ ﷺ بِالإستِغْفَارِ لِلمُؤْمِنِينَ بِقَولِهِ: ﴿ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ حَقِيقَةً، وَقَدَ أَمَرَ اللهُ تَعَالَى نَبِيهُ ﷺ بِالإستِغْفَارِ لِلمُؤْمِنِينَ بِقَولِهِ: ﴿ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ وَلِلمُؤْمِنِينَ بِقَولِهِ: ﴿ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ وَلِلمُؤْمِنِينَ وَالمُؤْمِنِينَ وَاللَّوْمِنِينَ وَالْمَوْمِنِينَ وَالمُؤْمِنِينَ وَاللَّوْمِ اللهُ اللهُ بَعَالَى بَهِ إلا سِتِغْفَارِ لِلمُؤْمِنِينَ وَهُو زَائِلٌ عَنهُم؛ لأَنَّهُ يُوجِبُ لَاسْتَحَالَ أَن يَأْمُرَهُ اللهُ بِالإِستِغْفَارِ لِمَن العَاصِلِ مُحَالٌ كَذَلِكَ أَن يَأْمُرَ اللهُ سُبحَانَهُ اللهَ يَعلَى بِالإِجْمَعِ، وَمُحَالٌ كَذَلِكَ أَن يَأْمُرَ اللهُ سُبحَانَهُ الكَذِب، وَالكَذِبُ مُحَالٌ عَلَى اللهُ تَعلَى بِالإِجْمَعِ، وَمُحَالٌ كَذَلِكَ أَن يَأْمُرَ اللهُ سُبحَانَهُ الكَذِب، وَالكَذِبُ مُحَالٌ عَلَى اللهُ تَعلَى بِالإِجْمَعِ، وَمُحَالٌ كَذَلِكَ أَن يَأْمُرَ اللهُ سُبحَانَهُ الكَوْرِب، وَالعَرْبِ لَهُ وَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَن وَلَكَى اللهُ واللهِ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ وَقَوْ مِنهُ مَا اللهُ اللهُ وَلَوْ اللهُ اللهُ وَالإِيهَانِ وَلَمُ تَجْسُر عَلَى اللهُ اللهُ وَالْ اللهُ اللهُ اللهُ وَالْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَالْ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ الل

قُولُهُ: (وَيَجُوزُ أَن يَكُونَ مُؤمِناً)؛ لِتَصدِيقِهِ، (فَاسِقاً)؛ لِعِصيانِهِ وَخُالَفَةِ الأَمرِ، (فَاسِقاً)؛ لِعِصيانِهِ وَخُالَفَةِ الأَمرِ، (فَيَرَ كَافِرٍ)؛ لِعَدَمِ جُحُودِهِ شَيئاً مِمَّا أَدخَلَهُ فِي الإِيمَانِ، وَلأَنَّهُ لا تَلازُمَ بَينَ المعصِيةِ وَبَينَ الجُحُودِ، فَقَد يَفعَلُهَا المؤمِنُ لِغَلَبَةِ شَهوَةٍ، أَو لِحَمِيَّةٍ، أَو غَضَبٍ، وَعَلَى هَذَا مَضَى سَلَفُ الأُمَّةِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَأَعلامِ التَّابِعِينَ كَمَا فِي «الفَرق بَينَ الفِرَقِ» (١).

-202-202-202-

⁽١) ينظر: «الفرق بين الفرق» لعبد القاهر البغدادي (ص: ٩٨).

المُسْحُ على الْخُفَّيْنِ سُنَّةٌ مُتَواتِرةٌ]

(وَالمَسحُ عَلَى الْحُفَّينِ) سَفَراً وَحَضَراً (سُنَّةٌ) مُتَوَاتِرةٌ عَن رَسُولِ الله ﷺ، قَالَ الإِمَامُ ﷺ: مَا قُلتُ بِالمُسحِ حَتَّى جَاءَ فِيهِ مِثلُ ضَوءِ النَّهَارِ، وَقَالَ الْحَافِظُ ابنُ عَبدِ البَرِّ: وَرَوَى عَنِ النبيِّ ﷺ المسحَ عَلَى الخُفَّينِ نَحُو أُربَعِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَاستَفَاضَ وَتَوَاتَرَ. اهـ(١).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابنُ حَجَرٍ: وَقَد صَرَّحَ جَمعٌ مِنَ الْحُفَّاظِ بِأَنَّ المسحَ عَلَى الْخَفَّينِ مُتَوَاتِرٌ، وَجَمَعَ بَعضُهُم رُواتَهُ فَجَاوَزُوا الشَّانِينَ، وَقَالَ الْحَسَنُ البَصرِيُّ: حَدَّثَنِي سَبعُونَ مِن أَصحَابِ النبيِّ عَلَيْهِ أَنَّهُ عَلَيهِ السَّلَامُ مَسَحَ عَلَى الْخُفَّينِ. اه (")، رَوَاهُ ابنُ المنذِرِ في «الأوسَط» (")، وَأَجْمَعَ عَلَيهَا أَهلُ السُّنَّةِ، قَالَ الْحَافِظُ ابنُ عَبدِ البَرِّ: فَأَهلُ الفِقْهِ وَالأَثْرِ لَا خِلَافَ بَينَهُم في ذَلِكَ. اه (").

وَمَا جَاءَ عَن ابنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيرَةَ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنهُم فَقَد صَحَّ عَنهُمَا خِلَافُهُ، وَأَمَّا مَا رَوَى ابنُ أَبِي شَيبَةَ عَنِ الصِّدِيقَةِ بِنتِ الصِّدِيقِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنهَا أَنْهَا قَالَت: «لَأَن أُخِرِجَهُمَا أُو أُخِرِجَ أَصَابِعِي بِالسِّكِينِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِن تَعَالَى عَنهَا أَنْهَا وَلَي قَلَيسَ فِيهِ إِنكَارُ المسحِ، بَل كَلَامُهَا رَضِيَ اللهُ عَنهَا مُحتَمِلٌ الْكَرَاهِيَتِهَا لِلمَسحِ كَمَا هُو مُحتَمِلٌ لِأَخِذِهَا بِالعَزِيمَةِ وَالأَشَدِّ مِنَ الأَمرينِ، أَو يَكُونُ لِكَرَاهِيَتِهَا لِلمَسحِ كَمَا هُو مُحتَمِلٌ لِأَخِذِهَا بِالعَزِيمَةِ وَالأَشَدِّ مِنَ الأَمرينِ، أَو يَكُونُ لِكَرَاهِيَتِهَا لِلمَسحِ كَمَا هُو مُحتَمِلٌ لِأَخِذِهَا بِالعَزِيمَةِ وَالأَشَدِّ مِنَ الأَمرينِ، أَو يَكُونُ

⁽١) ينظر: «التمهيد» لابن عبد البر (١١/ ١٣٧).

⁽٢) ينظر: «فتح الباري» لابن حجر (١/ ٣٠٦).

⁽٣) «الأوسط» لابن المنذر (٤٥٧).

⁽٤) ينظر: «الاستذكار» لابن عبد البر (١/٢١٦).

⁽٥) «مصنف ابن أبي شيبة» (١٩٥٣).

سَهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ المَا المِلْمُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ المُلْمُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ

وَمَهَا يَكُن مِن شَيءٍ فَقَد صَحَّ عَنهَا أَنَّهَا قَالَت لِشُرَيح بنِ هَانِي لَّا سَأَلَمَا عَنهُ: «اِئتِ عَلِيًّا فَإِنَّهُ أَعلَمُ بِذَلِكَ مِنِّي»، رَوَاهُ مُسلِمٌ (())، وَهذا يُفيدُ إِرشَادَها لِطَلَبِ حُكمِهِ «اِئتِ عَلِيًّا فَإِنَّهُ أَعلَمُ بِذَلِكَ مِنِّي»، رَوَاهُ مُسلِمٌ (أ)، وَهذا يُفيدُ إِرشَادَها لِطَلَبِ حُكمِهِ عَنهُ عَلَى عَنهُ عَلَى عَنهُ الله بنُ المبَارَكِ: كُلُّ مَن رُوِيَ عَنهُ عَن قَولِهَا، قَالَ عَبدُ الله بنُ المبَارَكِ: كُلُّ مَن رُويَ عَنهُ مِن أَصحَابِ النبيِّ عَلَيْ أَنَّهُ كَرِهَ المسحَ عَلَى الْخُقَينِ فَقَد رُوِيَ عَنهُ غَيرُ ذَلِكَ. اهـ(٢). مِن أَصحَابِ النبيِّ عَلَيْ أَنَّهُ كَرِهَ المسحَ عَلَى الْخُقَينِ فَقَد رُويَ عَنهُ غَيرُ ذَلِكَ. اهـ(٢).

وَأَنكَرَت الرَّوَافِضُ وَالخَوَارِجُ المسحَ عَلَى الخُفَّينِ وَخَالَفُوا مَا تَوَاتَرَ عَن رَسُولِ الله ﷺ، قَالَ الكَرخِيُّ: أَخَافُ الكُفرَ عَلَى مَن لَم يَرَ المسحَ عَلَى الخُفَّينِ. اهـ (٣).

-648-648-648-

⁽۱) «صحيح مسلم» (۲۷٦).

⁽٢) ينظر: «الأوسط» لابن المنذر (١/ ٤٣٣).

⁽٣) ينظر: «المبسوط» للسرخسي (١/ ١٧٧).

﴿ [بَيَانُ أَنَّ التَّرَاويحَ سُنَّةً]

(وَالتَّرَاوِيحُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ سُنَةٌ) في هَذَا رَدٌّ عَلَى الرَّافِضَةِ حَيثُ أَنكَرُوا التَّرَاوِيحَ وَقَالُوا: هِي بِدعَةٌ، وَرَدُّ كَذَلِكَ عَلَى النَّظَّامِ في قَولِهِ بِأَنَّ عُمَرَ ﴿ ابتَدَعَهَا، وَيُبطِلُ قَولَهُمْ قَولُهُ عَلَى إِن قَامَ رَمَضَانَ إِيهَاناً وَاحتِسَاباً غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنبِهِ »، وَيُبطِلُ قَولَهُمْ قَولُهُ عَلَيْهِ: «مَن قَامَ رَمَضَانَ إِيهَاناً وَاحتِسَاباً غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنبِهِ »، مُتَّفَقٌ عَلَيهِ (۱)، وقَالَ الإِمَامُ النَّووِيُّ: وَاتَّفَقَ العُلَهَاءُ عَلَى استِحبَابِهَا. اهـ(۱).

-202-202-202-

⁽١) «صحيح البخاري» (٣٧)، و«صحيح مسلم» (٧٥٩) (١٧٣).

⁽٢) ينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٦/ ٣٩).

البَيَانُ أَنَّ الصَّلاةَ خلفَ كُلِّ بَرٍّ وفَاجِرٍ مِنَ الْمؤمِنين جَائزةٌ]

(وَالصَّلَاةُ خَلفَ كُلِّ بَرِّ وَفَاجِرٍ) وَعَلَى كُلِّ بَرِّ وَفَاجِرٍ (مِنَ الْمُؤْمِنِينَ جَائِزَةُ)؛ أي: صَجِيحَةٌ مَّا أَقَامَ أَركَانَهَا وَلَم يُحِلَّ بِمَا، وَإِن كَانَت مَكرُوهَةً تَنزِيهَا عَلَى الصَّجِيحِ، وَفِي هَذَا بَيَانٌ لَلِذَهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَرَدٌّ عَلَى الحَوَارِجِ، قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «صَلُّوا فِي هَذَا بَيَانٌ لَلِذَهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَرَدٌّ عَلَى الحَوَارِجِ، قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «صَلُّوا خَلْ فَل بَرِّ وَفَاجِرٍ» وَجَاهِدُوا مَعَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ»، وَوَاهُ البَيهَقِي يُّ إِنَّ وَمَكُولُ وَإِن لَم يَسمَع مِن أَي هُرَيرَةَ لَكنَّهُ لَا يَضُرُّ عِندَنا رَوَاهُ البَيهَقِي ثُنَا، وَمَكُولُ وَإِن لَم يَسمَع مِن أَي هُرَيرَةَ لَكنَّهُ لَا يَضُرُّ عِندَنا كَالرَسُلِ، وَبَاقِي رِجَالِهِ ثِقَاتٌ. وَقَد كَانَ الحَسَنُ وَالحُسَينُ رَضِي اللهُ عَنهُمَا يُصَلِّيانِ خَلفَ مَروَانَ بنِ الحَكَمِ، قَالَ: فَقَالَ: مَا كَانَا يُصَلِّيانِ إِذَا رَجَعَا إِلَى مَنَا فِلْهَا؟ فَقَالَ: لَا عَلَى مَروَانَ بنِ الحَكَمِ، قَالَ: مَا كَانَا يُصَلِّيانِ إِذَا رَجَعَا إِلَى مَنَا فِلْهَا؟ فَقَالَ: لَا وَالله، مَا كَانَا يَزِيدَانِ عَلَى صَلاَةِ الأَيْمَةِ. رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي «مُسنَدِهِ» أَنَ وَكَانَ عَبدُ لَا وَالله، مَا كَانَا يَزِيدَانِ عَلَى صَلاَةِ الأَيْمَةِ. وَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي «مُسنَدِهِ» أَنَ وَكَانَ عَبدُ الشَّوبَ فِي اللهُ مَن وَلَا إِبرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ: «كَانُوا يُصَلَّونَ خَلفَ الأُمْرَاءِ مَا كَانُوا»، رَوَاهُ اللهُ عَنهُ مَا اللهُ عَنهُ مَا الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللهُ عَنهُ مَا

-4245-4245-4245w

⁽۱) «السنن الكبرى» (٦٨٣٢).

⁽٢) «مسند الإمام الشافعي» (ص: ٥٥).

⁽٣) «مصنف ابن ابي شيبة» (٧٥٦١).

ابيانُ أنَّهُ لا يُكفَرُ مُسْلمٌ بذَنْبٍ ولو كَبِيرةً ما لم يَسْتجِلً]

قُولُهُ: (وَلَا نُكفِرُ مُسلِماً بِذَنبِ مِنَ الذُّنُوبِ وَإِن كَانَت كَبِيرَةً إِذَا لَم يَستَحِلَّهَا) أَتَى ﴿ بِنُونِ الجَمعِ لِبَيانِ أَنَّ هَذَا هُو مَذَهَبُ أَهلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ، قَالَ الإِمَامُ أَبُو المُعِينِ النَّسَفِيُّ: قَالَ أَهلُ الحَقِّ: مَنِ اقتَرَفَ كَبِيرةً غَيرَ مُستَحِلٍ لَهَا وَلَا مُستَخِفِّ بِمَن المُعِينِ النَّسَفِيُّ: قَالَ أَهلُ الحَقِّ: مَنِ اقتَرَفَ كَبِيرةً غَيرَ مُستَحِلٍ لَهَا وَلَا مُستَخِفً بِمَن المُعِينِ النَّسَفِيُّ: قَالَ أَهلُ الحَقِّ: مَنِ اقتَرَفَ كَبِيرةً غَيرَ مُستَحِلً لَهَا وَلَا مُستَخِفً بِمَن المُعِينِ النَّسَفِي عَنهَا بَل لِغَلَبَةِ شَهوَةٍ أَو حَمِيَّةٍ يَرجُو اللهَ تَعَالَى أَن يَغفِرَ لَهُ، وَيَخَافُ أَن يُعَذِّبُهُ، فَهَذَا اسمُهُ مُؤمِنٌ بَقِيَ عَلَى مَا كَانَ عَلَيهِ مِن الإِيهانِ، لَم يَزُل عَنهُ إِيهَانُهُ وَلَم يُنقَض، وَلَا يَخُرُجُ أَحَدُّ مِنَ الإِيهَانِ إِلَّا مِنَ البَابِ الذِي دَخَلَ فِيهِ. اهـ (١).

وَقَالَ الْإِمَامُ الْأَشْعَرِيُّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: وَلَا يُكَفِّرُونَ _ أَي: أَهلُ الحَدِيثِ وَالشَّنَّةِ _ أَحَدَاً مِن أَهلِ القِبلَةِ بِذَنبٍ يَرتَكِبُهُ؛ كَنَحوِ الزِّنَا وَالسَّرِقَةِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْكِبَائِرِ، وَهُم بِهَا مَعَهُم مِنَ الْإِيهَانِ مُؤمِنُونَ وَإِنِ ارتَكَبُوا الكَبَائِرَ. اهـ (٢).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابنُ عَبدِ البَرِّ: وَقَد اتَّفَقَ أَهلُ السُّنَّةِ وَالْجَهَاعَةِ، وَهُم أَهلُ الفِقهِ وَالأَثْرِ عَلَى أَنَّ أَحَداً لَا يُحْرِجُهُ ذَنبُهُ وَإِن عَظُمَ مِنَ الإِسلَامِ وَخَالَفَهُم أَهلُ البِدَعِ. اهـ (٣).

وَقَالَ الإِمَامُ النَّوَوِيُّ: وَاعلَم أَنَّ مَذَهَبَ أَهلِ الحَقِّ أَنَّهُ لَا يُكفَرُ أَحَدٌ مِن أَهلِ القِبلَةِ بِذَنبٍ. اهـ(١٠).

وَفِي كَلَامِ الإِمَامِ ﴿ رَدُّ عَلَى الْحَوَارِجِ فِي قَولِهِم: إِنَّ المسلِمَ إِذَا ارتَكَبَ كَبِيرَةً يَخرُجُ بِهِ مِنَ الإِيمَانِ وَيَدخُلُ فِي الكُفرِ، وَرَدُّ أَيضًا عَلَى المُعتَزِلَةِ القَائِلِينَ بِأَنَّهُ يَخرُجُ

⁽١) ينظر: «تبصرة الأدلة» للنسفى (٢/ ١٠٣٧).

⁽٢) ينظر: «مقالات الإسلاميين» للأشعرى (ص: ٢٩٣).

⁽٣) ينظر: «التمهيد» لابن عبد البر (١٧/ ٢٢).

⁽٤) ينظر: «شرح صحيح مسلم» (١/ ١٥٠).

مِنَ الإِيهَانِ وَلَا يَدخُلُ فِي الكُفرِ، وَيَكُونُ لَهُ مَنزِلَةٌ بَينَ المنزِلَتَينِ، فَلَا يَكُونُ مُؤمِناً وَلَا يَكُونُ كَافِرَاً.

قَالَ العَلَّامَةُ التَّفَتَازَانِيُّ: وَمَا وَقَعَ فِي كَلَامِ البَعضِ مِن أَنَّ صَاحِبَ الكَبِيرَةِ عِندَ المعتزِلَةِ لَيسَ فِي الجَنَّةِ وَلَا فِي النَّارِ فَغَلَطٌ نَشَأَ مِن قَولِهِم: إِنَّ لَهُ المنزِلَةَ بَينَ المنزِلَتَينِ؛ أَي المَّزِلَةَ بَينَ المنزِلَتَينِ؛ أَي: حَالَةً غَيرَ الإِيمَانِ وَالكُفْرِ. اهـ(١).

وَالدَّلِيلُ عَلَى عَدَمِ كُفرِ المسلِمِ بِالمعصِيَةِ الآيَاتُ وَالأَحَادِيثُ الدَّالَّةُ عَلَى أَنَّ المؤمِنِينَ يَدخُلُونَ الجَنَّةَ أَلَبَتَّهَ، فَإِن كَانَ دُخُولُهُمُ الجَنَّةَ قَبلَ دُخُولِ النَّارِ فَهِيَ مَسأَلَةُ العَفوِ التَّامِّ، وَإِن كَانَ بَعدَ الدُّخُولِ فَهِيَ مَسـ أَلَةُ انقِطَاعِ العَذَابِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَإِن طَائِفَتَ انِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا ﴾ [الحجرات: ٩]، أثبت اللهُ تَعَالَى لَكُم اسمَ الإيمَانِ مَعَ اقتِتَالِهِم، وَأَلزَمَ اسمَ البَغي لإِحدَى الطَّائِفَتَينِ، وَالآيَةُ تَشمَلُ مُطلَقَ الإقتِتَالِ بِحَقِّ وَبِغَيرِ حَقٌّ، وَقَالَ سُبِحَانَهُ: ﴿ فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ ﴾ [البقرة: ١٧٨]، فَسَمَّى القَاتِلَ أَخَاً، وَالأُخُوَّةُ لَا تَكُونُ إِلَّا فِي الإِيمَانِ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ [الحجرات: ١٠]، فَحَصَرَ تَعَالَى الأُخُوَّةَ فِي وَصفِ الإِيمَانِ، وَقَالَ جَلَّ مِن قَائِلٍ: ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُواْ وَلَمْ يُهَاجِرُواْ مَا لَكُم مِّن وَلاَيْتِهِم مِّن شَيْءٍ ﴾، ثُمَّ قَالَ: ﴿ وَإِنِ اسْتَنْصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ ﴾ [الأنفال: ٧٧] أَثْبَتَ لَهُم اسمَ الإِيمَانِ وَجَمَع بَينَهُم في الدِّينِ عَلَى تَخَلُّفِهِم عَنِ الهِجرَةِ مَعَ عِظَم مَا فِيهِ مِنَ الوَعِيدِ وَهُوَ قُولُهُ سُبحَانَهُ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلاَئِكَةُ ظَالِي أَنْفُسِهِمْ قَالُواْ فِيمَ كُنتُمْ قَالُواْ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الأَرْضِ قَالُواْ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُواْ فِيهَا فَأُوْلَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءتْ مَصِيرًا ﴾ [النساء: ٩٧]، وَقَالَ سُبِحَانَهُ: ﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا ﴾ [التحريم: ٨]، وَقَالَ جَلَّ شَأْنُهُ: ﴿ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ ﴾ [النور: ٣١]، سَلَّاهُم مُؤمِنِينَ

⁽١) ينظر: «شرح المقاصد» للتفتازاني (٢/ ٢٢٩).

مَعَ أَمرِهِ لَهُم بِالتَّوبَةِ، وَالأَمرُ بِالتَّوبَةِ لِمَن لَا ذَنبَ لَهُ مُحَالٌ، لَا يُقَالُ: يَقتَضِي أَن يَكُونَ كُلُّ مُؤمِنِ مُذنِبَاً؛ لأَنَّـهُ إِن خُصَّ مِنهُ غَيرُ المذنِبِينَ ثَبَتَ الخِطَابُ في المذنِبِينَ وَهُوَ المطلُوبُ، وَيَدخُلُ فِيهِم أَصحَابُ الكَبَائِرِ، وَقَالَ جَلَّ ذِكرُهُ: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لاَ تَفْعَلُون * كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ أَن تَقُولُوا مَا لاَ تَفْعَلُون ﴾ [الصف: ٢-٣]، فَحَقَّقَ لَهُم اسمَ الإِيمَانِ مَعَ المقْتِ، وَالسُّؤَالُ بِحَرفِ العِتَابِ: ﴿ لِمَ تَقُولُونَ ﴾ لَا يَسُوغُ النُّطقُ بِهِ قَبلَ اقتِرَافِ الذَّنبِ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِ ٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ ﴾ [فاطر: ٣٦] حَيثُ جَمَعَ سُبحَانَهُ بَينَ الأَصنَافِ الثَّلاثَةِ في الإصطِفَاء، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ وَمَن يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَّحِيًّا﴾[النساء: ١١٠]، فَلَمَّا لَم يَأْمُرْهُم بِالإِيمَانِ بَعدَ عَمَلِ السُّوءِ وَالظُّلم وَكَانَ لَا يَغفِرُ لِلمُشرِكِينَ حَتَّى يُؤمِنُوا دَلَّ عَلَى عَدَم خُرُوجِهِم مِنَ الإِسلَام، وَقَالَ عَزَّ مِن قَائِل: ﴿إِنَّ اللَّهَ لاَ يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لَمِن يَشَاء ﴾ [النساء: ٤٨] دَخَلَ في المشِيئةِ كُلَّ عَاصِ لَم يَتُبْ، صَغِيرًا كَانَ ذَنبُهُ أَم كَبِيرًا، وَقَالَ ﷺ: «أَتَانِي جِبرِيلُ عَليهِ السَّلَامُ فَبَشَّرَنِي أَنَّهُ مَن مَاتَ مِن أُمَّتِكَ لَا يُشرِكُ بِالله شَيئًا دَخَلَ الجَنَّةَ، قُلتُ: وَإِن زَنَى وَإِن سَرَقَ؟ قَالَ: وَإِن زَنَى وَإِن سَرَقَ»، رَوَاهُ الشَّيخَانِ (١١)، وَقَد قَطَعنَا أَنَّ الجَنَّةَ مُحُرَّمَةٌ عَلَى الكَافِرِينَ، قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قَالُـواْ إِنَّ اللَّـهَ حَرَّمَهُمَا عَلَى الْكَافِرِين﴾ [الأعراف: ٥٠]، وَأَنَّ الجَنَّةَ لَا يَدخُلُهَا إِلَّا المؤمِنُونَ، فَثَبَتَ قَولُ أَهلِ الحَقِّ.

وَقُولُ الإِمَامِ ﷺ: «إِذَا لَم يَستَحِلَّهَا» السِّينُ وَالتَّاءُ لِلاعتِقَادِ؛ أَي: لَم يَعتَقِدْ حِلَّهَا، وَالمَرَادُ بِالمعصِيةِ مَا ثَبَتَ بِدَلِيلِ قَطعِيٍّ وَلَو صَغِيرَةً، قَالَ العَلَّامَةُ التَّفتَازَانِيُّ: وَأَمَّا استِحلَالُ المعصِيَةِ بِمَعنَى اعتِقَادِ حِلِّهَا فَكُفرٌ صَغِيرَةً أُو كَبِيرَةً، وَكَذَا الإستِهَانَةُ

⁽١) "صحيح البخاري" (١٢٣٧)، و"صحيح مسلم" (٩٤) (١٥٣).

بِهَا بِمَعنَى عَدِّهَا هَيِّنَةً مِن غَيرِ مُبَالَاةٍ وَتَجْرِي بَحَرَى المبَاحَاتِ، وَلَا خَفَاءَ فِي أَنَّ المَرَادَ مَا ثَبَتَ بِقَطعِيٍّ. اهـ (۱)؛ لأَنَّ استِحلَالَ المعصِيةِ وَلَو صَغِيرَةً يَقتَضِي إِنكَارَ مَا ثَبَتَ عَنِ الشَّارِعِ وَاعتِقَادَ الحَرَامِ حَلالًا أَو جَائِزاً، وَهُو كُفرٌ.

-202-202-203-

⁽١) ينظر: «شرح المقاصد» للتفتازاني (٢/ ٢٧٠).

﴿ [بيانُ أَنَّا لا نقولُ بقولِ المُرْجَئة: المُؤْمنُ لا تَضرُّهُ الذُّنُوبُ] ﴾

قُولُهُ: (وَلَا نَقُولُ) قَولاً أَوِ اعتِقَاداً كَمَا قَالَتِ الْمُرْجِئَةُ وَمُقَاتِلُ بِنُ سُلَيَهَانَ: (إِنَّ المؤمِنَ فِي مَشِيئَةِ الله سُبحَانَهُ إِن شَاءَ عَذَّبَهُ، المؤمِنَ لَا تَضُرُّهُ الذُّنُوبُ) بَل نَقُولُ: إِنَّ المؤمِنَ فِي مَشِيئَةِ الله سُبحَانَهُ إِن شَاءَ عَذَّبَهُ، وَإِن شَاءَ غَفَرَ لَهُ، قَالَ الله تعالى: ﴿إِنَّ اللّهَ لاَ يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لَن يَشَاء ﴾ [النساء: ٤٨]، وَمَا دُونَ الشِّركِ يَشمَلُ الكَبَائِرَ وَالصَّغَائِر؛ لأَنَّ كَلِمَةَ «مَا» لِمَن أَدَوَاتِ العُمُومِ، فَلا يَجُوزُ أَن نَقطَعَ بِتَعذِيبِهِ، وَلا بِالعَفو عَنهُ، هَذَا مَعنَى قُولِ مِن أَدَوَاتِ العُمُومِ، فَلا يَجُوزُ أَن نَقطَعَ بِتَعذِيبِهِ، وَلا بِالعَفو عَنهُ، هَذَا مَعنَى قُولِ الإِمَامِ: (وَلَا نَقُولُ) مَا قَالَت المرجِئَةُ أَيضًا: (لَا يَدخُلُ النَّارَ)؛ لِجَوَازِ ذَلِكَ إِن لَم يَعفُ اللهُ عَنهُ.

قُولُهُ: (وَلَا نَقُولُ: إِنَّهُ)؛ أي: المؤمِنَ (يَخَلُدُ فِيهَا)؛ أي: في النَّارِ (وَإِن) وَصلِيَّةُ (كَانَ) المؤمِنُ (فَاسِقاً) قَد أَتَى كَبِيرَةً، أَو أَصَرَّ عَلَى صَغِيرَةٍ غَيرَ مُستَحِلِّ، وَلَم يَتُبُ وَلَكِن (بَعدَ أَن يَخُرُجَ مِنَ الدُّنيَا مُؤمِناً) لَم يُشرِك بِالله تَعَالَى شَيئاً، وَفي هَذَا رَدُّ عَلَى المُعتَزِلَةِ القَائِلِينَ بِخُلُودِ المؤمِنِ الفَاسِقِ في النَّارِ (وَلَا نَقُولُ) قَولاً بِاللّه سَانِ أَو اعتِقَاداً بِالحَنَانِ: (إِنَّ حَسَنَاتِنَا مَقبُولَةٌ وَسَيِّنَاتِنَا مَعفُورَةٌ كَقُولِ المُرجِئَةِ) سُمُّوا مُرجِئَةً؛ لأَنَّهُم بِالجَنَانِ: (إِنَّ حَسَنَاتِنَا مَقبُولَةٌ وَسَيِّنَاتِنَا مَعفُورَةٌ كَقُولِ المُرجِئَةِ) سُمُّوا مُرجِئَةً؛ لأَنَّهُم يَا اللَّهُ عَنَا وَعَنِ الإعتِقَادِ؛ مِن أَرجَأَهُ؛ يُرجِئُونَ العَمَلَ عَنِ النَّيَّةِ؛ أَي: يُؤخِّرُونَهُ في الرُّ تَبَةِ عَنهَا وَعَنِ الإعتِقَادِ؛ مِن أَرجَأَهُ؛ أي: أَخَرَهُ، وَلِقَولِهِم: لَا يَضُرُّ مَعَ الإِيهَانِ مَعصِيةٌ، فَهُم يُعطُونَ الرَّجَاءَ".

وَقَالَ إِمَامُ الْمُدَى أَبُو مَنصُورٍ: المُرجِئَةُ وَهِيَ التي أَرجَأَتِ الذُّنُوبَ. اهـ (٢)؟ أَي: أَخَرَتَهَا، فَلَا يُرَتِّبُونَ عَلَيهَا ثَوَابًا وَلَا عِقَابَاً، بَل يَقُولُونَ: المؤمِنُ يَستَحِقُّ الجَنَّةَ

⁽١) ينظر: «المواقف» للإيجى (٣/ ٧٠٥).

⁽٢) ينظر: «التوحيد» للهاتريدي (ص: ٣٣٢).

بِالإِيمَانِ دُونَ بَقِيَّةِ الطَّاعَاتِ، وَالكَافِرُ يَستَحِقُّ النَّارَ بِالكُفرِ دُونَ بَقِيَّةِ المعَاصِي. اهـ(''. وَقِيلَ غَيرُ ذَلِكَ.

وَأَمَّا مَا نُسِبَ مِنَ الإِرجَاءِ إِلَى الإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةً ﴿ فَهُوَ إِرجَاءُ أَهلِ الحَقِّ جَمِيعَا ؟ لأَنَّهُ يُرجِئُ وَيُؤَخِّرُ أَمرَ مَن مَاتَ وَلَم يَتُبْ مِن ذَنبِهِ إِلَى مَشيئَةِ الله تَعَالَى، فَلَا يَجِزِمُ بِعِقَابِهِ وَلا ثَوَابِهِ، بَل إِن شَاءَ اللهُ تَعَالَى عَذَّبَهُ وَإِن شَاءَ غَفَرَ لَهُ، قَالَ إِمَامُ المُلدَى يَجِزِمُ بِعِقَابِهِ وَلا ثَوَابِهِ، بَل إِن شَاءَ اللهُ تَعَالَى عَذَّبَهُ وَإِن شَاءَ غَفَرَ لَهُ، قَالَ إِمَامُ المُلدَى أَبُو مَنصُورٍ: سُئِلَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللهُ مِمَّ أَخَذتَ الإِرجَاء؟ فَقَالَ: مِن فِعلِ المَلائِكَةِ حَيثُ قِيلَ هَمُ: ﴿ أَنبِئُونِي بِأَسْهَاء هَ وُلاء إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [البقرة: ٣١]؛ إِنَّهُ لَمَا سُئِلُوا عَن أُمرٍ لَمَ يَكُن هُمُ بِهِ عِلمٌ فَوَّضُوا الأَمرَ إِلَى الله. اهـ (٢).

وَقَالَ الإِمَامُ أَبُو المُعِينِ النَّسَفِيُّ: وَكَانَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللهُ يُسَمَّى مُرْجِئاً؛ لِتأخِيرِهِ أَمرَ صَاحِبِ الكَبِيرَةِ إِلَى مَشِيئَةِ الله، وَالإِرجَاءُ هُوَ التَّأْخِيرُ. اهـ(٣).

وَقَالَ العَلَّامَةُ التَّفْتَازَانِيُّ: وَبِهَذَا الإعتِبَارِ جُعِلَ أَبُو حَنِيفَةً مِنَ المرجِئَةِ. اهـ(١٠).

(وَلَكِن نَقُولُ) مُعتَقِدِينَ: (مَن عَمِلَ حَسَنَةً بِجَمِيعٍ شَرَائِطِهَا) مِن طَهَارَةٍ وَنِيَّةٍ وَإِخلَاصٍ وَغَيرِهَا (خَالِيَةً عَنِ العُيُوبِ المُفسِدَةِ) حَقِيقَةً؛ كَإِخلَالٍ بِشَرطٍ أَو رُكنٍ، وَإِخلَاصٍ وَغَيرِهَا (خَالِيَةً عَنِ العُيُوبِ المُفسِدَةِ) حَقِيقَةً؛ كَإِخلَالٍ بِشَرطٍ أَو رُكنٍ، أَو وَاجِبٍ، أَو مَجَازَاً؛ كَالرِّيَاءِ وَالسُّمعَةِ (وَلَم يُبطِلها بِالكُفرِ) الأصليِّ (وَالرِّدَّةِ) وَهُيَ الكُفرُ بَعدَ الإِيمَانِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُو مُؤْمِنٌ فَلاَ كُفْرَانَ الكُفرُ بَعدَ الإِيمَانِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُو مُؤْمِنٌ ﴾ حَالِيَّةُ، وَالأَحوَالُ لِسَعْيِهِ ﴾ [الأنبياء: ١٤]، «الواو» في قولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَهُو مُؤْمِنٌ ﴾ حَالِيَّةُ، وَالأَحوَالُ شُرُوطٌ، وَفي قولِهِ ﷺ: «بِالكُفرِ» إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الكُفرَ يُبطِلُ الأَعَالَ بِنَفسِ الكُفرِ شُرُوطٌ، وَفي قولِهِ ﷺ: «بِالكُفرِ» إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الكُفرَ يُبطِلُ الأَعَالَ بِنَفسِ الكُفرِ

⁽١) ينظر: «المصباح المنير» للفيومي، مادة: (رجأ).

⁽٢) ينظر: «التوحيد» للماتريدي (ص: ٣٨٢).

⁽٣) ينظر: «تبصرة الأدلة» للنسفي (٢/ ١٠٣٧).

⁽٤) ينظر: «شرح المقاصد» للتفتازاني (٢/ ٢٣٨).

سي البيد الأنسور سي المساد الأنسور

لَا بِالمُوتِ عَلَى ذَلِكَ؛ لأَنَّ البَاءَ لِلإِلصَاقِ، قَالَ سُبحَانَهُ: ﴿ وَمَن يَكْفُرْ بِالإِيهَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ ﴾ [المائدة: ٥]، (و) لَم يُبطِل ثَوَابَهَا بـ (الأخلَقِ السَّيِّئَةِ) مِنَ الرِّيَاء والمنِّ وَالأَذَى، قَالَ تَعَالَى: ﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تُبْطِلُواْ صَدَقَاتِكُم بِالمُنَّ وَالأَذَى كَالَّذِي وَالأَذَى، قَالَ تَعَالَى: ﴿ يَااللَّهُ مِاللَّهُ مِنَ اللَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تُبْطِلُواْ صَدَقَاتِكُم بِالمُنِّ وَالأَذَى كَالَّذِي وَالأَذَى مَاللَّهُ رِئَاء النَّاسِ ﴾ [البقرة: ٢٦٤] الآية، بَاقِيمًا عَلَى ذَلِكَ (حَتَّى خَرَجَ مِنَ اللَّذُنيَا يُنوفِ النَّاسِ ﴾ [البقرة: ٤٢٤] الآية، بَاقِيمًا عَلَى ذَلِكَ (حَتَّى خَرَجَ مِنَ اللَّذُنيَا مُؤمِناً) فَلَم يُبطِلها بِالكُفرِ أَو الرِّدَةِ أَو العُيُوبِ، لا يُتَوَهَّمُ أَنَّ قُولَ الإِمَامِ: «حَتَّى مُؤمِناً) فَلَم يُبطِلها بِالكُفرِ أَو الشَّافِعِيِّ فِي أَنَّ إِحبَاطَ العَمَلِ إِنَّا يَكُونُ بِالموتِ، فقد خَرَجَ مِنَ الدُّنيَا » يُوافِقُ قُولَ الشَّافِعِيِّ فِي أَنَّ إِحبَاطَ العَمَلِ إِنَّا يَكُونُ بِالموتِ، فقد صَرَجَ مِنَ الدُّنيَا » يُوافِقُ قُولَ الشَّافِعِيِّ فِي أَنَّ إِحبَاطَ العَمَلِ إِنَّى يَكُونُ بِالموتِ، فقد سَبَقَت الإِشَارَةُ إِلَى مَذَهَبِ الإِمَامِ، وَ «حَتَّى» في كَلَامِهِ ﴿ غَايَةٌ لِقَبُولِ الثَّوابِ، وَليَسَت غَايَةٌ لِإِحبَاطِ العَمَلِ المَعْمَلِ المَعْمَلِ المَعْمَلِ المَعْمَلِ المَامِ العَمَلِ المَعْمَلِ المَعْمِ المِعْمَلِ المَعْمَلِ المَعْمِلِ المَعْمَلِ الْعَلَامِهِ المَعْمَلِ المَعْمَلِ المَعْمَلِ المَعْمَلِ المَعْمِلِ

(فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى لَا يُضَيِّعُهَا بَل يَقْبَلُهَا) وَيُثِيبُهُ عَلَيهَا؛ تَفَضلًا لَا استِحقَاقًا ذَاتِيًا، قَالَ تَعَالَى: ﴿ ذَلِكَ فَضْلُ اللّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاء ﴾ [المائدة: ٥٤] وَقَالَ سُبحَانَهُ: ﴿ وَعَدَ اللّهُ اللّهُ المُؤْمِنِينَ وَالمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ ﴾ [التوبة: ٧٧].

(وَمَا كَانَ مِنَ السَّيِّنَاتِ) مِنَ الكَبَائِرِ وَالصَّغَائِرِ لِلإِطلَاقِ (دُونَ الشِّركِ وَالكُفْرِ، وَلَم يَتُب عَنهَا صَاحِبُهَا حَتَّى مَاتَ مُؤْمِناً، فَإِنَّهُ فِي مَشِيئَةِ الله تَعَالَى، إِن شَاءَ عَذَبهُ) بِقَدرِ ذَنبِهِ عَدْلاً مِنهُ تَعَالَى، ثُمَّ يُحْرِجُهُ إِلَى الجَنَّةِ (وَإِن شَاءَ عَفَا عَنهُ، وَلَم يُعَذَّبهُ عَذَبهُ) بِقَدرِ ذَنبِهِ عَدْلاً مِنهُ تَعَالَى، ثُمَّ يُحْرِجُهُ إِلَى الجَنَّةِ (وَإِن شَاءَ عَفَا عَنهُ، وَلَم يُعَذَّبهُ بِالنَّارِ أَصلاً) بَل يُدخِلهُ تَعَالَى الجَنَّةُ ابتِدَاءً دُونَ سَابِقِ عَذَابٍ، وَفِي قَولِهِ ﴿ وَلَم يَعُلُ اللّهُ الإِمامُ ﴿ وَفِي قَولِهِ ﴿ وَلَم يَعُلُ اللّهِ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلهُ أَن يُعْفِرُهُ مَا اللّهُ عَلهُ عَندَ الله عَهدٌ أَن يُدخِلهُ الجَنّة، التَّوبَةِ أَولَى الله عَهدٌ أَن يُعفِرُهُ مَا سِوَى الشَّركِ وَالكُفرِ مِن دُونِ تَوبَةٍ فَلأَن يَعْفِرَهُ مَعَ السَّمِ الللهُ عَنه الله عَهدٌ أَن يُعفِرُهُ مَعَ اللّهُ عَلَى اللهُ عَهدًا أَن يُعفِرُهُ مَا اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَهدُ أَن يُحْرَدُهُ أَلَى اللّهُ عَهدًا أَن يُعفِرَهُ مَعَ مَن جَاءً إِلَى اللّهُ عَهدٌ أَن يُدخِلهُ الجُنّة، مِنْ مُنهُنَّ شَيئًا استِخْفَافًا بِحَقِّهِنَّ كَانَ لَهُ عِندَ الله عَهدٌ أَن يُدخِلهُ الجُنّة، مِن يُولِ اللهُ عَهدٌ أَن يُدخِلهُ الجُنّة، وَلَا اللهُ عَهدٌ أَن يُدخِلهُ الجُنّة، وَلَا لَاللهُ عَهدٌ أَن يُدخِلهُ الجُنّة، وَلَا اللهُ عَهدُ أَن يُعفِرَهُ اللهُ عَهدُ أَن يُعفِرُهُ اللهُ عَهدُ أَن يُدخِلهُ الجُنّة، وَلَا اللهُ عَهدُ أَن يُدخِلهُ الجُنّة، اللهُ عَهدُ الله عَهدُ أَن يُدخِلهُ الجُنّة، اللهُ عَلَا اللهُ الل

-\$CON M • 1 BOS

وَمَن لَمَ يَأْتِ بِهِنَّ فَلَيسَ لَهُ عِندَ الله عَهدُ إِن شَاءَ عَذَّبَهُ وَإِن شَاءَ أَدخَلَهُ الجَنَّةَ»، رَوَاهُ مَالِكُ في «الموطَّأ»، وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ في «السُّنَن» (() وَتَركُ الصَّلَاةِ مِنَ الكَبَائِرِ، وَالحَدِيثُ يَشمَلُ العَمدَ وَغَيرَ العَمدِ، فَيكُونُ تَارِكُ الصَّلَاةِ مُطلَقًا في المشيئةِ، وَفي هَذَا الحَدِيثِ رَدُّ أَيضًا عَلَى الحَسَويَّة بِتَكفِيرِهِم تَارِكَ الصَّلَاةِ، وَلَو كَانَ كَافِراً كَمَا هَذَا الحَدِيثِ رَدُّ أَيضًا عَلَى الحَسَويَّة بِتَكفِيرِهِم تَارِكَ الصَّلَاةِ، وَلَو كَانَ كَافِراً كَمَا زَعَمُوا كَيفَ يَدخُلُ الجُنَّة وَاللهُ حَرَّمَهَا عَلَى الكَافِرِينَ، وَهُوَ يُبَيِّنُ أَنَّ قُولَهُ عَلَيْكِ: «العَهدُ الذِي بَينَنَا وَبَينَهُم الصَّلَاةُ، فَمَن تَركَهَا فَقَد كَفَرَ»، رَوَاهُ التِّرمِذِيُّ وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ (')، حَمُولُ عَلَى مَن تَركَهَا مُستَحِلًا ؟ لأَنَّ الذَّنبَ عِندَ أَهلِ السُّنَةِ لَا يَخْرِجُ صَاحِبَهُ مِنَ اللَّهِ.

وَفِي كَلَامِ الإِمَامِ ﴿ رَدُّ عَلَى المُعَتَزِلَةِ القَائِلِينَ بِالقَطْعِ بِالعَذَابِ لِلمُؤمِنِ الفَاسِقِ، وَلَا يَجُوزُ أَن يَعفُو عَنهُ وَلَا أَن يُحْرِجَهُ مِنَ النَّارِ، وَأَنَّ مَن خَرَجَ مِنَ الدُّنيَا قَبَلُ أَن يَتُوبَ يَكُونُ خَالِداً فِي النَّارِ، وَيُبطِلُ قَوهُم قُولُهُ سُبحَانَهُ: ﴿ قُلْ يَاعِبَادِي قَبَلُ أَن يَتُوبَ يَكُونُ خَالِداً فِي النَّارِ، وَيُبطِلُ قَوهُم قُولُهُ سُبحَانَهُ: ﴿ قُلْ يَاعِبَادِي النَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنفُسِهِمْ لاَ تَقْنَطُوا مِن رَّهُ قِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيم ﴾ [الزمر: ٥٥]، وقولُهُ تَعَالَى: ﴿ إِنَّهُ لاَ يَيْأَسُ مِن رَّوْحِ اللّهِ إِلاَّ الْقَوْمُ الْكَافِرُونِ ﴾ [يوسف: ١٨]، وقولُهُ جَلَّ ذِكرُهُ: ﴿ إِنَّا لاَ نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً ﴾ [الكهف: ٣٠].

وَأَمَّا استِدلَالُ المعتزِلَةِ بِقَولِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا ﴾[النساء: ٩٣]، فَالجَوَابُ عَنهُ مِن وُجُوهٍ:

الأُوَّل: أَنَّ الآيَةَ نَحْصُوصَةٌ مِن وَجهَينِ:

⁽۱) موطأ الإمام مالك (۱/۳۲۳) (۱٤)، و«سنن أبي داود» (۱٤۲۰)، و«سنن النسائي» (٤٦١).

⁽٢) «سنن الترمذي» (٢٦٢١).

سَمُهُ سَمُهُ سَمُهُ البِسِدِ الأنسور سَمُهُ المَّهِ المَّدَّ المَّالِ قِصَاصًا، فَلَا يَشْمَلُهُ الوَعِيدُ الأَوَّل: أَن يَكُونَ القَتلُ العَمدُ غَيرَ عُدوَانٍ؛ كَمَا فِي القَتلِ قِصَاصًا، فَلَا يَشْمَلُهُ الوَعِيدُ الْأَوَّل: أَلْنَتَّةَ.

الثَّاني: أَن يَكُونَ القَتلُ العَمدُ عُدوَانَاً، لَكِنَّ القَاتِلَ تَابَ مِنهُ، فَلَا يَشمَلُهُ الوَعِيدُ الثَّاني: أَن يَكُونَ القَتلُ العَمدُ عُدوَانَاً، لَكِنَّ الوَجهَينِ، جَازَ تَخصِيصُهَا بِقُولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لَمِن يَشَاء ﴾ [النساء: ٤٨].

الثّاني: أَنَّ مَعنَى التعَمُّدِ هَهُنَا هُوَ الْإستِحلَالُ، قَالَ الْإِمَامُ ابنُ عَطِيَّةً رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: ﴿ مُتَعَمِّداً ﴾ [انساء: ٩٣] مَا قَالَ ابنُ عَبَّاسٍ اللهُ تَعَالَى: ﴿ مُتَعَمِّداً ﴾ [انساء: ٩٣] مَا قَالَ ابنُ عَبَّاسٍ أَنَّهُ أَرَادَ المستَحِلَّ، وَإِذَا استَحَلَّ أَحَدٌ مَا حَرَّمَ اللهُ عَلَيهِ فَقَد كَفَرَ، وَيَدُلُّ عَلَى مَا قَالَ ابنُ عَبَّاسٍ رضي اللهُ تعالى عنهما أَنَّا نَجِدُ اللهَ تَعَالَى في أَمرِ القَتلِ إِذَا ذُكِرَ القِصَاصُ ابنُ عَبَّاسٍ رضي اللهُ تعالى عنهما أَنَّا نَجِدُ اللهَ تَعَالَى في أَمرِ القَتلِ إِذَا ذُكِرَ القِصَاصُ لَمُ يُذكّرِ القِصَاصُ، فَيَظَهَرُ أَنَّ القِصَاصَ لَمُ يُذكّرِ القِصَاصُ، فَيَظَهَرُ أَنَّ القِصَاصَ لِلقَاتِلِ المؤمِنِ العَاصِي، وَالوَعِيدُ لِلمُستَحِلِّ الذِي في حُكمِ الكَافِرِ (١٠).

وَفِي هَذِهِ الآيَةِ لَم يُذكرِ القِصَاصُ مَعَ أَنَّ العِلَّةَ فِي وُجُوبِ القِصَاصِ هُوَ القَتلُ العَمدُ عُدواناً، فَدَلَّ عَلَى أَنَهَا فِي حَقِّ المستَحِلِّ، وَهُوَ سَبَبُ نُزُو لِهَا كَهَا يَأْتِي.

الثَّالِثُ: أَنَّه لَا يَلزَمُ مِنَ الْخُلُودِ التَّأْبِيدُ؛ لأَنَّ اللهَ تَعَالَى قَرَنَ التَّأْبِيدَ بِالْخُلُودِ فِي اللهِ أَكْثَرَ مِن آيَةٍ، وَلَو كَانَا وَاحِداً لَلَزِمَ التَّكرَارُ غَيرُ المفيدِ، وَهُو لَا يَجُوزُ فِي كِتَابِ الله الذِي هُوَ أَفْصَحُ الكَلَامِ، فَدَلَّ عَلَى تَغَايُرِهِمَا، بَل مَعنَى الْخُلُودِ هُو طُولُ المكثِ، قَالَ الذِي هُو أَفْصَحُ الكَلَامِ، فَدَلَّ عَلَى تَغَايُرِهِمَا، بَل مَعنَى الْخُلُودِ هُو طُولُ المكثِ، قَالَ الذِي هُو أَفْصَحُ الكَلَامِ، فَدَلَّ عَلَى الْخُلُدَ ﴾ [الإنبياء: ٢٤]، وَالدُّنِيَا تَزُولُ وَتَفْنَى، فَأَينَ التَّابِيدُ؟! وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ يُحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ ۖ [المنزة: ٣]، وَإِنَّا أُرِيدَ بِهِ الخُلُودُ فِي الدَّنِيا؛ لأَنَّ المذكُورَ فِي الآيةِ لَا يَعتَقِدُ وُجُودَ الآخِرَةِ، وَالآيَةُ دَلَّتَ عَلَى طُولِ المكثِ دُونَ بَيَانِ أَنَّهُ مُنقَطِعٌ أَو غَيرُ مُنقَطِع، فَلَا حُجَّةَ لَمُ مِنها.

⁽١) ينظر: «المحرر الوجيز» لابن عطية (٢/ ٧٩).

الرَّابِعُ: أَنَّ هُنَالِكَ فَرقاً فِي لُغَةِ العَرَبِ بَينَ «جَزَاءُ فُلَانٍ كَذَا»، وَبَينَ «أَجزِي فَلَانَا كَذَا»، فَإِن قَالَ قَائِلُ: «جَزَاءُ فُلَانٍ كَذَا»، ثُمَّ لَم يُجَازِهِ، لَم يَكُن كَاذِباً؛ لِعَدَمِ الوَعِيدِ، وَإِنَّمَا هُوَ حَقِيقَةٌ فِي الإِخبَارِ عَنِ الجَزَاءِ، وَإِن قَالَ: «أَجزِي كَاذَا»، وَلَم يَفعَل، كَانَ كَاذِباً؛ لأَنَّهُ حَقِيقَةٌ فِي الوَعِيدِ، فَعُلِم مِنهُ أَنَّ فِي الآيةِ فَلَاناً كَذَا»، وَلَم يَفعَل، كَانَ كَاذِباً؛ لأَنَّهُ حَقِيقَةٌ فِي الوَعِيدِ، فَعُلِم مِنهُ أَنَّ فِي الآيةِ شَرطاً مُقَدَّراً، والمعنى فَجَزَاؤُهُ إِن شَاءَ اللهُ تَعَالَى تَعذِيبَهُ؛ لأَنَّهُ جَازٌ فِي الوَعِيدِ، فَلَا بُدَّ مِنَ التَقدِيرِ.

فَإِن قِيلَ: قَولُهُ تَعَالَى: ﴿ وَغَضِبَ اللّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ ﴾ [الساء: ٩٣] يَدُلُّ عَلَى كُفرِهِ، فَالجَوَابُ: أَنه لَيسَ ذَلِكَ مَعنَى الآيةِ، بَل مَعنَاهَا: فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ إِن يَعْضَب كُفرِهِ، فَالجَوَابُ: أَنه لَيسَ ذَلِكَ مَعنَى الآيةِ، بَل مَعنَاهَا: فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ إِن يَعْضَب عَلَيهِ وَيَلَعَنهُ كَمَا سَبَقَ، وَلِعَطفِهِ عَلَى الجُزَاءِ السَّابِقِ، فَكَم مِن قَاتِلٍ مُتَعَمِّدٍ قَد خَرَجَ عَلَيهِ وَيَلَعَنهُ ثَيَ المُنْ فَي اللهُ اللهُ نِيا وَلَم يُصِبهُ شَيءٌ مِثَا ذُكِرَ.

الخَامِسُ: أَنَّ الكُفرَ جُحُودٌ، وَالشِّرِكَ إِضَافَةٌ، وَالقَاتِلُ بِفِعلِهِ هَذَا لَم يَجَحَدْ شَيئًا، وَلَم يُضِف إِلَى الله تَعَالَى الشَّريك، وَلَو جَازَ أَن يَكُونَ كَافِرَاً مَنْ لَم يَأْتِ بِالكُفرِ جَازَ أَن يَكُونَ كَافِرَاً مَنْ لَم يَأْتِ بِالكُفرِ جَازَ أَن يَكُونَ كَافِرَاً مَنْ لَم يَأْتِ بِالإِيمَانِ.

السَّادِسُ: أَنَّ اللهَ تَعَالَى قَد سَمَّى القَاتِلَ مُؤمِناً بِقَولِهِ: ﴿ وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ المُؤمِنِينَ اقْتَتَلُوا ﴾ [الحجرات: ٩]، وَبِقَولِهِ جَلَّ شَائُهُ: ﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقُوصَاصُ فِي الْقَتْلَى ﴾ [البقرة: ١٧٨]، حَيثُ دَخَلَ القَاتِلُ في ضَمِيرِ ﴿ عَلَيكُم ﴾ العَائِدِ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى ﴾ [البقرة: ١٧٨]، حَيثُ دَخَلَ القَاتِلُ في ضَمِيرِ ﴿ عَلَيكُم ﴾ العَائِدِ عَلَى المؤمِنِينَ، وَالقَاتِلُ هُو مَنْ كُتِبَ عَلَيهِ القِصَاصُ، وَالقِصَاصُ لَا يَكُونُ إِلَّا في القَتلِ العَمدِ، ثُمَّ قَالَ سُبحَانَهُ: ﴿ فَمَنْ عُفِي لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ ﴾ [البقرة: ١٧٨]، فَأَثبَتَ القَتلِ العَمدِ، ثُمَّ قَالَ سُبحَانَهُ: ﴿ فَمَنْ عُفِي لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ ﴾ [البقرة: ١٧٨]، فَأَثبَتَ عَلَى الأُخُوّةُ إِنَّمَا المُؤمِنِينَ، قَالَ حَلْقَ اللهُ مِنْ أَنْهُ: ﴿ إِنَّمَا المُؤمِنِينَ وَلِيِّ المقتُولِ، وَالأُخُوّةُ إِنَّمَا تَعَالَى: ﴿ ذَلِكَ تَخْفِيفُ مِنْ أَجَدِهُ مَنْ أَنْهُ: ﴿ إِنَّمَا المُؤمِنِينَ، قَالَ الكَافِرِينَ. وَلِلَّ مَعْنَ المُؤمِنِينَ، وَالمَالُورِينَ.

ساق الله المنظمة البسدر الأنسور ساق المساق ا

السَّابِعُ: أَنَّهُ لَا خِلَافَ بَينَ أَهلِ السُّنَّةِ وَالجَهَاعَةِ أَنَّ المؤمِنَ لَا يَصِيرُ بِالقَتلِ كَافِراً، وَلَا يَخُرُجُ بِهِ مِنَ الإِيهَانِ إِلَّا إِذَا فَعَلَهُ مُستَحِلَّاً قَتلَهُ، عَلَى أَنَّ الآيةَ نَزلَتْ في مَقِيسِ بنِ ضُبَابَةَ اللَّيْتِيِّ حَيثُ قَتلَ ثُمَّ ارتَدَّ وَالعِيَاذُ بِالله تَعَالَى، وَقَالَ: [من الطويل]

فَأَدرَكتُ ثَأْرِي وَاضْطَجَعتُ مُوسّداً وَكُنتُ إِلَـى الأَوثَـانِ أَوَّلَ رَاجِع

الثَّامِن: أَنَّ الكُفرَ أَعظَمُ مِنَ القَتلِ، وَمَن جَمَعَ بَينَ الكُفرِ وَالقَتلِ وَالزِّنَا كَانَ ذَنبُهُ أَكبَرَ مِمَّن اقتَصَرَ عَلَى الكُفرِ وَحدَهُ، قَـالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ لاَ يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلْمَّا آخَرَ وَلاَ يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلاَّ بِالْحُقِّ وَلاَ يَزْنُونَ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا * إِلاَّ مَن تَابَ ﴾ [الفرقان: ٦٨-٦٩]، فَإِذَا كَانَت التَّوبَةُ مِن هَـذِهِ الجَرَائِم كُلِّهَا مَقبُولَةً، فَلَأَن تُقبَلَ مِنَ القَتلِ وَحدَهُ أُولَى، وَمَن قُبِلَت تَوبَتُهُ غُفِرَ ذَنبُهُ، وَفي كَلَام الإِمَام ﷺ رَدٌّ أَيضًا عَلَى مُقَاتِلِ بنِ سُلَيَهَانَ وَبَعضِ الْمُرْجِئَةِ الذِينَ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ عُصَاةَ المؤمِنِينَ لَا يُعَذَّبُونَ أَصلًا وَإِنَّهَا النَّارُ لِلكُفَّارِ، وَيُبطِلُ قَولَهُم قَولُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَكِه * وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَوَه ﴾ [الزلزلة: ٧-٨]، وَالْحَاصِلُ أَنَّ الشِّركَ لَا يَغْفِرُهُ اللهُ تَعَالَى إِلَّا بِالتَّوبَةِ وَالإِسلَام قَطعًا، وَمَا دُونَ الشِّركِ مِنَ الذُّنُوبِ الكَبَائِرِ وَالصَّغَائِرِ إِن تَابَ مُقتَرِفُهَا فَتَوبَتُهُ مَقبُولَةٌ قَطعَاً عِندَنَا؛ لأَنَّ وَعدَ الله تَعَالَى يَستَحِيلُ تَخَلُّفُهُ، وَإِن مَاتَ دُونَ تَوبَةٍ كَانَ في مَشِيئَةِ الله سُبحَانَهُ إِن شَاءَ عَذَّبَهُ، وَإِن شَاءَ غَفَرَ لَهُ وَلَمْ يُدخِلهُ النَّارَ أَصلًا، هَذَا مَا ذَكَرَهُ الإِمَامُ ﴿ وَهُوَ خُلَاصَةُ مَذَهَبِ أَهل السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ رَفَعَهُمُ اللهُ، نَصَرَهُمُ اللهُ، أَيَّدَهُمُ اللهُ.

-203-203-203-

وَالرِّيَاءُ إِذَا وَقَعَ فِي عَمَلٍ مِنَ الأَعَالِ فَإِنَّهُ يُبطِلُ أَجرَهُ، وَكَذَلِكَ العُجبُ، وَالآيَاتُ لِلأَنبِيَاءِ، وَالكَرَامَاتُ لِلأَولِيَاءِ، وَأَمَّا التِي تَكُونُ لِأَعدَاثِهِ، مِثلَ إِبلِيسَ، وَفِرعَونَ، وَالدَّجَّالِ، مِمَّا رُوِي أَنَّهُ كَانَ وَيَكُونُ هُم لَا نُسَمِّيهَا آيَاتٍ، وَلَا كَرَامَاتٍ، وَلَكِن نُسَمِّيهَا وَالدَّجَّالِ، مِمَّا رُوِي أَنَّهُ كَانَ وَيَكُونُ هُم لَا نُسَمِّيهَا آيَاتٍ، وَلَا كَرَامَاتٍ، وَلَكِن نُسَمِّيهَا وَالدَّجَالِ، مِمَّا رُوي أَنَّهُ كَانَ وَيَكُونُ هُم لَا نُسَمِّيها آيَاتٍ، وَلَا كَرَامَاتٍ، وَلَكِن نُسَمِّيهَا قَضَاءَ حَاجَاتٍ أَعدَائِهِ استِدرَاجًا هُم، وَعُقُوبَةً، فَضَاءَ حَاجَاتٍ أَعدَائِهِ استِدرَاجًا هُم، وَعُقُوبَةً، فَيَعتَرُونَ، وَيَزدَادُونَ طُغِيَانًا وَكُفرًا، وَذَلِكَ كُلُّهُ جَائِزٌ، مُحَنُّ، لَا يَستَحِيلُ، كَانَ اللهُ تَعَالَى خَالِقًا قَبلَ أَن يَرذُق،

<u>-@7©</u>=©7∕©-

ابيانُ أنَّ الرِّياءَ يُبطُّلُ ثوابَ الأَعْمال]

قُولُهُ: (وَالرِّيَاءُ) هُوَ: تَرِكُ الإِخلَاصِ فِي العَمَلِ بِمُلَاحَظَةِ غَيرِ الله تَعَالَى فِيهِ. الهِ ''. (إِذَا وَقَعَ فِي عَمَلٍ مِنَ الأَعَهَالِ فَإِنَّهُ يُبِطِلُهُ)؛ أَي: يُبطِلُ ثَوَابَهُ، فَهُو جَازُ مُرسَلٌ اهِ ''. (إِذَا وَقَعَ فِي عَمَلٍ مِنَ الأَعْهَالِ فَإِنَّهُ يُبطِلُهُ)؛ أَي: يُبطِلُ ثَوَابَهُ، فَهُو جَازُ مُرسَلٌ مِن حَذفِ المُضَافِ وَإِقَامَةِ المضَافِ إِلَيهِ مُقَامَهُ، يَدُلُّ لَهُ قَولُهُ ﴿ الْمَعَافِ وَإِقَامَةِ المَضَافِ إِلَيهِ مُقَامَهُ، يَدُلُّ لَهُ قَولُهُ ﴿ اللهُ مِن كَانَ لَهُ مِن اللَّهُ مِنهُ الصَّالِحَ لَا يَتَقَبَّلُهُ اللهُ مِنهُ الهِ آلَى وَعَلَيهِ الإِثْمُ أَيضًا إِثْمُ الرِّيَاءِ، وَقَالَ تَعَالَى: عَمَلاً صَالِحًا وَهُمْ فِيها لاَ يُبخَسُون عَمَلاً صَالِحًا وَاللهُ مُن يَا الْأَوْفِ إِلَيْهِمْ أَعْمَالُهُمْ فِيها وَهُمْ فِيها لاَ يُبخَسُون ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ الْحُيَاةَ الدُّنِيَا وَزِينَتَهَا نُوفَ إِلَيْهِمْ أَعْمَالُهُمْ فِيها وَهُمْ فِيها لاَ يُبخَسُون ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوفَ إِلَيْهِمْ أَعْمَالُكُمْ فِيها وَهُمْ فِيها لاَ يُبخَسُون ﴿ وَمَا طِلًا مَا مُ اللّهُ اللهُ وَاللّهُ مُن الرّيَاء وَلَا اللّهُ اللهُ وَاللّهُ مَن الرّيَاء وَلَاللّهُ مَا صَاحَبَهُ مِن الرّيَاء وَلَوْ الرّيَاء وَلَا المُمْلُ فَي ذَاتِهِ صَحِيحٌ ، وَإِنَّا أَبطَلُ ثَوابَهُ مَا صَاحَبَهُ مِنَ الرِّيَاء وَلَالًا التَعْمَلُ صَالِحًا الْقَمَلُ مَا لَعُمَلَ مَا لَعُمَلَ مَا الْحَمَلُ مَا لَيْ المَامُ الْمُ العَمَلُ وَي تَسمِيتِهِ ﴿ المُعْمَلُ مَا لِكُفْرَ فَلَا يُبطِلُ أَصِلَ العَمَلِ، وَفِي تَسمِيتِهِ فَا العَمَلُ صَالِحًا القِمَلَ مَا لِكُا العَمَلُ مَا عَمَلَ مَا العَمَلَ مَا الْمَامُ مُ المَامُ الْعَمَلَ مَا الْمَامُ الْمُ العَمَلُ مَا الْمَامُ مَا المَامُ مَا المَعْمَلُ مَا الْمَامُ الْمُن الرّيَاء وَلَا المُعْمَلُ مَا الْمُعْمَلُ مَا الْمُعْمَلُ مَا مُلْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُؤْفِقُولُ الْمُعَالَ مَا الْمُ الْمُ اللّهُ اللّهُ الْمُنَا الْمُؤْفِقُ الْمُؤْفِقُ الْمُلُمُ الْمُ الْمُ الْمُؤْفِقُ الْمُؤْفِقُ الْمُعَالَ الْمُلْمُ الْمُؤْفِقُولُ الْمُؤْفِقُ الْمُؤْفِقُ الْمُؤْفِقُ الْمُؤْفُولُ الْمُؤْفُولُ الْمُؤْفُولُ الْمُؤْفُولُ الْمُؤْفُولُ الْمُؤْفُولُولُ ا

⁽١) ينظر: «التعريفات» للجرجاني (ص: ١١٣).

⁽٢) ينظر: «العالم والمتعلم» للإمام أبي حنيفة (ص: ٢٦).

بِالكِتَابِ الكَرِيمِ: ﴿ فَمَن كَانَ يَرْجُو لِقَاء رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلاً صَالِحًا وَلاَ يُشْرِكُ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا ﴾ [الكهف: ١١٠]، وتقييدُهُ ﴿ البُطلَانَ بِقَولِهِ: ﴿ فِي عَمَلٍ » يُخرِجُ مَا إِذَا وَقَعَ الرِّيَاءُ بَعَدَ العَمَلِ، فَلَا يُبطِلُ ثَوَابَهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ لاَ تُبْطِلُواْ صَدَقَاتِكُم بِالمُنِّ وَالأَذَى كَالَّذِي يُنفِقُ مَالَهُ رِئَاء النَّاسِ وَلاَ يُؤْمِنُ ﴾ [البقرة: ٢٦٤] الآية، فقد بِبلُلنِ وَالأَذَى كَالَّذِي يُنفِقُ مِالَهُ رِئَاء النَّاسِ وَلاَ يُؤْمِنُ ﴾ [البقرة: ٤٦٤] الآية، فقد صَدَقَةِ الذِي يَمُنُ بِهَا وَيُؤذِي المَتَصَدَّقَ عَلَيهِ بِبلُطلانِ مَلَا اللهُ عَلَيْ الشِّركَ الحَقِيَّ فَقَالَ: ﴿ أَلا اللهُ عَلَيْ الشِّركَ الحَقِيَّ فَقَالَ: ﴿ أَلا اللهُ اللهُ عَلَا اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَالَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَمَلا عَمَلا اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَقَالَ: ﴿ وَقَالَ عَلَى اللهُ عَمَلا اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَمَلا عَمَلا اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى عَمَلا عَمَلا عَمَلا اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى عَمَلا عَمَلا اللهُ عَلَى اللهُ وَقَالَ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى عَمَلا عَمَلا اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَمَل عَمَلا عَمَلا عَمَلا اللهُ عَلَى اللهُ وَقُولَ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَمَلا عَمَلا عَمَلا اللهُ المَا عَمَلا عَمَلا عَمَلا عَمَلا اللهُ اللهُ المَا عَلَى اللهُ ا

-248--248--248--

⁽۱) «سنن ابن ماجه» (۲۰٤)، و «المستدرك» (۷۹۳٦).

⁽۲) «صحيح مسلم» (۲۹۸۵) (٤٦).

⁽٣) «سنن ابن ماجه» (٤٢٠٢).

⁽٤) «صحيح ابن خزيمة» (٩٣٨).

ابيانُ أنَّ العُجْبَ مِثْلُ الرِّيَاءِ]

قُولُهُ: (وَكَذَا العُجْبُ)؛ أي: وَمِثلُ الرِّيَاءِ في إِبطَالِ ثَوَابِ العَمَلِ العُجْبُ، وَهُوَ عِبَارَةٌ عَن تَصَوُّرِ استِحقَاقِ الشَّخْصِ رُتبَةً لَا يَكُونُ مُستَحِقًا لَهَا (١٠).

وَقَالَ الْإِمَامُ الكَلَابَاذِيُّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: العُجْبُ هُوَ النَّظَرُ إِلَى نَفسِهِ بِعَينِ الإستِحسَانِ، وَمَنِ استَحسَنَ شَيئاً شُغِلَ بِهِ وَسَكَنَ إِلَيهِ (''.

وَقَالَ الْإِمَامُ الغَزَالِيُّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: العُجبُ هُوَ استِعظَامُ النِّعمَةِ وَالرُّكُونُ إِلَيهَا مَعَ نِسيَانِ إِضَافَتِهَا إِلَى المنجِمِ. اهـ (٣).

عَن أَنسٍ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «لَو لَم تَكُونُوا تُذنِبُونَ كَشِيتُ عَلَيكُم مَا هُوَ أَكبَرُ مِنهُ، العُجبُ »، رَوَاهُ البَزَّ ارُ (١٠)، قَالَ الهَيثَمِيُّ إِسنَادُهُ جَيِّدٌ. اهـ (٥٠).

وَاقِتِصَارُ الإِمَامِ ﴿ عَلَى هَاتَينِ الخَصْلَتَينِ هَهُنَا - أَعنِي الرِّيَاءَ وَالعُجْبَ - يُفِيدُ أَنَّ غَيرَهُمَا سِوَى الشِّركِ وَالمنِّ لِنَصِّ القُرآنِ عَلَيهِمَا لَا يُبطِلُ ثَوَابَ الأَعمَالِ، فَقَلْ الإِمَامُ الأَعظَمُ ﴿ وَأَمَّا الحَسَنَاتُ فَإِنَّهُ لَا يَهدِمُهَا غَيرُ ثَلَاثِ خِصَالٍ، أَمَّا الوَاحِدَةُ: فَالشِّركُ بِاللهِ لأَنَّ اللهُ تَعَالَى قَالَ: ﴿ وَمَن يَكْفُرْ بِالإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ الوَاحِدَةُ: فَالشِّركُ بِاللهِ لأَنَّ اللهُ تَعَالَى قَالَ: ﴿ وَمَن يَكُفُر بِالإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ ﴾ [المائدة: ٥]، وَالأُحْرَى: أَن يَعمَلَ الإِنسَانُ فَيُعتِقَ نَسَمًا، أَو يَصِلَ رَحِمًا، أَو يَصِلَ رَحِمًا، أَو يَصِلَ رَحِمًا، أَو يَتَصَدَّقَ بِهَالٍ يُرِيدُ مِهَذَا وَجِهَ الله، ثُمَّ إِذَا غَضِبَ أَو قَالَ فِي غَيرِ الغَضَبِ امتِنَانًا عَلَى يَتَصَدَّقَ بِهَالٍ يُرِيدُ مِهَذَا وَجِهَ الله، ثُمَّ إِذَا غَضِبَ أَو قَالَ فِي غَيرِ الغَضَبِ امتِنَانًا عَلَى يَتَصَدَّقَ بِهَالٍ يُرِيدُ مِهَذَا وَجِهَ الله، ثُمَّ إِذَا غَضِبَ أَو قَالَ فِي غَيرِ الغَضَبِ امتِنَانًا عَلَى يَتَصَدَّقَ بِهَالٍ يُرِيدُ مِهَذَا وَجِهَ الله، ثُمَّ إِذَا غَضِبَ أَو قَالَ فِي غَيرِ الغَضَبِ امتِنَانًا عَلَى قَالَ فَي غَيرِ الغَضَبِ امتِنَانًا عَلَى قَالَ فَي غَيرِ الغَضَبِ امْ الْهَانَةُ اللهُ عَلَى اللهُ الْهُ اللهُ الْهُ الْهُ الْهُ الْهُ الْهُ الْهُ الْهُ الْهُ اللهُ الْهُ الْهُ الْهُ اللّهُ الْهُ الْهُ الْهُ الْهُ الْهُ الْهُ الْهُ وَاللّهُ الْهُ الْهُ الْهُ الْهُ الْهُ الْهُ الْهُ الْهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ الْهُ اللّهُ اللهُ الْهُ الْهُ اللّهُ الْهُ الْهُ الْهُ الْهُ اللّهُ الْهُ اللّهُ الْهُ اللّهُ الْهُ الْهُ اللهُ الْهَالَ الْهُ الْهَا لَهُ الْهُ الْهُ الْمُ الْهُ الْهُ الْهُ الْهُ الْهُ الْهُ الْهُ الْهُ الْهُ اللّهُ الْهُ الْهُ اللّهُ الْهُ الْهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الْعُضِلَ الْهُ الْهُ الْهُ الْهُ اللّهُ اللّهُ الْهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الْهُ الْهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ الْمُعْتِلَ اللّهُ الل

⁽١) ينظر: «التعريفات» للجرجاني (ص: ١٤٧).

⁽٢) ينظر: «بحر الفوائد» للكلاباذي (ص: ٣٨٠).

⁽٣) ينظر: «إحياء علوم الدين» للغزالي (٣/ ٧٧١).

⁽٤) «مسند البزار» (٦٩٣٦).

⁽٥) ينظر: «مجمع الزوائد» للهيثمي (١٠/ ٤٧٥).

صَاحِبِهِ الذِي كَانَ المعرُوفُ مِنهُ إِلَيهِ: أَلَمَ أُعتِق رَقَبَتَكَ؟، أَو يَقُولُ لَمِن وَصَلَهُ: أَلَمَ أُصِلكَ؟، وَفِي أَشبَاهِ هَذَا يُضرَبُ بِهِ عَلَى رَأْسِهِ، وَلِذَلِكَ قَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لاَ تُبْطِلُواْ صَدَقَاتِكُم بِاللَّنِّ وَالأَذَى ﴾ [البقرة: ٢٦٤]، وَالثَّالِثَةُ: مَا كَانَ لَهُ مِن عَمَلٍ رَائَى بِهِ النَّاسَ صَدَقَاتِكُم بِاللَّنِّ وَالأَذَى ﴾ [البقرة: ٢٦٤]، وَالثَّالِثَةُ: مَا كَانَ لَهُ مِن عَمَلٍ رَائَى بِهِ النَّاسَ فَإِنَّهُ لَا فَي النَّاسَ فَإِنَّهُ لَا يَتَقبَّلُه اللهُ مِنهُ، فَهَا كَانَ سِوَى هَذَا مِنَ السَّيِّئَاتِ فَإِنَّهُ لَا يَهِدِمُ الحَسَنَاتِ » اهـ (١٠).

فَتَحَصَّلَ أَنَّ الذِي يُبطِلُ ثَوَابَ الأَعْمَالِ إِنَّمَا هُوَ هَذِهِ الأَربَعَةُ وَهِيَ: الشِّركُ، وَالرِّيَاءُ، وَالمُنُّ، وَالعُجْبُ، وَقَد وَصَفَ الإِمَامُ الغَزَالِيُّ الرِّيَاءَ بِأَنَّهُ الدَّاءُ العُضَالُ (٢٠).

* مَسْأَلَةٌ: إِذَا وَقَعَ الرِّيَاءُ فِي جُزءٍ مِنَ العَمَلِ، فَهَل يَبطُل ثَوَابُ ذَلِكَ العَمَلِ كُلُه، أَو يَبطُل الجُزءُ الذِي وَقَعَ فِيهِ الرِّيَاءُ، أَو العِبرَةُ لِلاَّسبَقِ مِنهُمَا؟

قَالَ في «المجيط»: وَلَو افتَتَحَ الصَّلَاةَ يُرِيدُ بِهَا وَجهَ الله، ثُمَّ دَخَلَ الرِّيَاءُ بَعدَ ذَلِكَ قَلبَهُ، فَالصَّلَاةُ عَلَى مَا أَسَّسَ؛ لأَنَّ التَّحَرُّزَ عَنهُ غَيرُ مُمكِنِ. اهـ (٣).

وَهُو يَشَمَلُ مَا إِذَا تَسَاوَى الإِخلَاصُ وَالرِّيَاءُ أَو زَادَ أَو نَقَصَ، وَاختَارَ الغَزَائِيُّ عِندَ التَّسَاوِي التَّسَاقُطُ، فَيَتَسَاقُطُ الرِّيَاءُ وَالإِخلَاصُ، فَلَا يُعَذَّبُ وَلَا يُثَابُ، وَاختَارَ الغَزَابِ عِندَ التَّسَاوِي التَّسَاوُي التَّسَاوُي التَّسَاوُي اللَّيَاءُ وَالإِخلَاصُ، فَلَا يُعَذَّبُ وَلَا يُثَابُ، وَاختَارَ العِزُّ بنُ عَبدِ السَّلَامِ عَدَمَ الثَّوَابِ مُطلَقًا ؛ أَي: سَوَاءٌ تَسَاوَيا أَو غَلَبَ أَحَدُهُمَا الآخَرَ، وَهُو أَنَّهُ إِذَا وَقَعَ الرِّيَاءُ فِي أَصلِ العَمَلِ بَحَيثُ لَو كَانَ وَحَدَهُ لَمَ يُصَلِّ، فَإِنَّهُ إِذَا صَلَّى عَلَى هَذَا الْحَالِ فَلَا ثَوَابَ لَهُ، مَعَ النَّاسِ صَلَّى، وَلَو كَانَ وَحَدَهُ لَم يُصَلِّ، فَإِنَّهُ إِذَا صَلَّى عَلَى هَذَا الْحَالِ فَلَا ثَوَابَ لَهُ، وَعَلَيهِ الإِثْمُ إِثْمُ الرِّيَاءِ، فَإِذَا كَانَت الصَّلَاةُ فَرِيضَةً سَقَطَت بِفِعلِهِ، وَلَا يُطَالَبُ بَهَا فِي الاَحْرَةِ، وَهَذَا مَعنَى قُولِ فُقَهَائِنَا: الرِّيَاءُ لَا يَدخُلُ فِي الفَرَائِضِ؛ أَي: في حَقِّ سُقُوطِ الآخِرَةِ، وَهَذَا مَعنَى قُولِ فُقَهَائِنَا: الرِّيَاءُ لَا يَدخُلُ فِي الفَرَائِضِ؛ أَي: في حَقِّ سُقُوطِ الآخِرَةِ، وَهَذَا مَعنَى قُولِ فُقَهَائِنَا: الرِّيَاءُ لَا يَدخُلُ فِي الفَرَائِضِ؛ أَي فَ وَقَى الفَرَائِضِ؛ أَي الْمَرَائِضِ؛ أَي الْمَالِثِ فَي الفَرَائِضِ؛ أَي فَا مَعنَى قُولِ فُقَهَائِنَا: الرِّيَاءُ لَا يَدخُلُ فِي الفَرَائِضِ؛ أَي الفَرَائِضِ؛ أَي:

⁽١) ينظر: «العالم والمتعلم» للإمام أبي حنيفة (ص: ٢٦).

⁽٢) ينظر: «إحياء علوم الدين» للغزالي (١/ ٤٧).

⁽٣) ينظر: «المحيط البرهاني» لابن مازه (٥/ ٣١٤).

سيخ في سي

الوَاجِبِ بِمَعنَى أَنَّهُ إِن حَدَثَ الرِّيَاءُ فِي الفَرَائِضِ كَانَت العِبَادَةُ صَحِيحَةً مُسْقِطَةً لِلوَاجِبِ، أَمَّا إِن كَانَت الصَّلَاةُ نَفلاً مَثَلاً فَيَكُونُ كَأَنَّهُ لَم يُصَلِّ وَيُعَاقَبُ عَلَى الرِّيَاءِ. الطَّر: «رَدِّ المُحتَارِ»، وَ «إِحيَاء عُلُومِ الدِّينِ» (١١).

قَالَ الإِمَامُ الشَّافِعِيُّ ﷺ: إِذَا أَنتَ خِفتَ عَلَى عَمَلِكَ العُجْبَ، فَانظُرْ رِضَا مَن تَطلُبُ، وَفِي أَيِّ ثَوَابٍ تَرغَبُ، وَمِن أَيِّ عِقَابٍ تَرهَبُ، وَأَيَّ عَافِيَةٍ تَشكُرُ، وَأَيَّ عَافِيَةٍ تَشكُرُ، وَأَيَّ بَلاءٍ تَذكُرُ، فَإِنَّكَ إِذَا تَفكَّرتَ في وَاحِدٍ مِن هَذِهِ الخِصَالِ صَغُرَ في عَينِكَ عَمَلُكَ. اهـ(٢).

-202-202-202-

⁽١) «رد المحتار» لابن عابدين (٦/ ٤٢٦)، و «إحياء علوم الدين» (٣/ ٢٠٢).

⁽٢) ينظر: «إحياء علوم الدين» للغزالي (١/ ٢٦).

﴿ [إثباتُ المُعْجزاتِ للأنبياءِ عليهمُ الصَّلاةُ والسَّلامُ]

قُولُهُ: (وَالآيَاتُ ثَابِتَةٌ لِلأَنبِيَاءِ عَلَيهِمُ السَّلَامُ) الآيَاتُ: المعجِزَاتُ؛ كَقَلبِ العَصَاحَيَة، وَتَفجِيرِ عُيُونِ المَاءِ مِنَ الصَّخرَةِ الصَّهَّاءِ، وَإِبرَاءِ الأَكمَهِ وَالأَبرَصِ، وَإِحيَاءِ المَوْتَى، وَانشِقَاقِ القَمَرِ، وَالقُرآنِ، أَمَّا المعجِزَةُ: فَهِيَ أَمرٌ خَارِقٌ لِلعَادَةِ، وَإِحيَاءُ المَوْتَى، وَالسَّعَادَةِ، مَقرُونَةٌ بِدَعوى النَّبُوَّةِ، قُصِدَ بِهِ إِظهَارُ صِدقِ مَنِ ادَّعَى أَنَّهُ رَسُولٌ مِنَ الله تَعَالَى. اهـ (١).

وَقَالَ الإِمَامُ النَّسَفِيُّ: إِنَّهَا ظُهُورُ أَمرٍ خِلَافَ العَادَةِ فِي دَارِ التَّكلِيفِ؛ لإِظهَارِ صِدْقِ مُدَّعِي النُّبُوَّةِ مَعَ نُكُولِ مَنْ يُتَحَدَّى بِهِ عَن مُعَارَضَتِهِ بِمِثْلِهِ. اهـ(١٠).

فَقُولُهُ: «في دَارِ التَّكلِيفِ» لِإِخرَاجِ خَوَارِقِ العَادَةِ في الآخِرَةِ، فَلَيسَت بِمُعجِزَاتٍ، وَقَولُهُ: «مُدَّعِي النُّبُوَّةِ»؛ لِإِخرَاجِ مُدَّعِي الأُلُوهِيَّةِ، وَمَا يَظهَرُ عَلَى يَدِ الوَلِيِّ حَيثُ إِنَّهُ لَا يَدَّعِي النُّبُوَّةَ، فَلَوِ ادَّعَاهَا يُكفَرُ مِن سَاعَتِهِ، وَقُولُهُ: «لِإظهارِ صِدْقِ مُدَّعِي النُّبُوَّةِ»، فَلَو ظَهَرَ الْحَارِقُ لِإِظهارِ كَذِيهِ؛ كَمُسَيلَمَةً بَأَن أَظهَرَهَا اللهُ عَلَى صِدْقِ مُدَّعِي النُّبُوَّةِ»، فَلُو ظَهرَ الْحَارِقُ لِإِظهارِ كَذِيهِ؛ كَمُسَيلَمَةً بَأَن أَظهرَهَا اللهُ عَلَى يَدِهِ، فَقَالَ النَّسَفِيُّ: وَسُمِّيت مُعجِزَةً؛ يَدِهِ، فَلَيسَ بِمُعجِزَةٍ، بَل تَكُونُ دَلِيلاً عَلَى كَذِيهِ، وَقَالَ النَّسَفِيُّ: وَسُمِّيت مُعجِزَةً؟ لِإِظهارِهَا عَجْزَ مَنْ يُتَحَدَّى بِهَا عَن مُعارَضَتِهَا، وَالتَّاءُ فِيهَا لِلمُبَالَغَةِ. اهـ (**). لِإِظهارِهَا عَجْزَ مَنْ يُتَحَدَّى بِهَا عَن مُعارَضَتِهَا، وَالتَّاءُ فِيهَا لِلمُبَالَغَةِ. اهـ (**).

وَأَمَّا شُرُوطُ المعجِزَةِ: فَقَالَ الإِمَامُ المتَوَلِّي: وَلِلمُعجِزَةِ خَمْسَةُ شَرَائِطَ:

إِحدَاهَا: أَن تَكُونَ فِعْلاً مِن أَفعَالِ الله، وَلَا يَجُوزُ أَن تَكُونَ صِفَةً قَدِيمَةً، وَذَلِكَ لأَنَّ

⁽١) ينظر: «التعريفات» للجرجاني (ص: ٢١٩).

⁽٢) ينظر: «تبصرة الأدلة» للنسفى (٢/ ٦٨٩).

⁽٣) ينظر: «تبصرة الأدلة» للنسفى (٢/ ٦٨٨).

المُعجِزَةَ دَالَّةٌ عَلَى صِدقِ الرَّسُولِ خَاصَّةً، وَالصِّفَةُ القَدِيمَةُ لَا اختِصَاصَ لَمَا بِبَعضِ المخلُوقَاتِ دُونَ بَعضِ.

الثَّانِي: أَن يَكُونَ الفِعلُ خَارِقاً لِلعَادَةِ؛ لأَنَّهُ إِذَا لَم يَكُن خَارِقاً لِلعَادَةِ استَوَى فِيهِ الثَّانِي: أَن يَكُونَ الفِعلَ السَّوَى فِيهِ الصَّدقُ.

الثَّالِثُ: ثَكَدِّي النَّبِيِّ بِالْمُعجِزَةِ، وَأَن يَكُونَ ظُهُورُهَا عَلَى وَفْقِ دَعوَاهُ، حَتَّى لَو ظَهَرَت عَلَى يَدِ شَخصٍ وَهُوَ سَاكِتٌ لَم تَكُن مُعجِزَةً، وَذَلِكَ لأَنَّ المُعجِزَةَ وَلَاكَةٌ مِن حَيثُ إِنَّهَا تُنَزَّلُ مَنزِلَةَ تَصدِيقِ الله تَعَالَى لِلرَّسُولِ، وَإِذَا كَانَت دُونَ التَّحَدِّي لَ تُنَزَّلُ مَنزِلَةَ التَّصدِيقِ.

التَّحَدِّي لَم تُنزَّل مَنزِلَةَ التَّصدِيقِ.

الرَّابِعُ: أَن يَكُونَ ظُهُورُ المُعجِزَةِ بَعدَ الدَّعوَى وَالتَّحَدِّي، حَتَّى لُو ظَهَرَت آيَةٌ فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ القَومِ: أَنَا نَبِيُّ وَالذِي ظَهَرَ مُعجِزَتِي، لَم يَكُن شَيئاً؛ لأَنَّهُ لَا تَعَلُّقَ لِمَا مَضَى بِدَعوَاهُ، وَلَا يَدُلُّ عَلَى صِدقِهِ، وَيَجُوزُ أَن تَتَأَخَّرَ إِذَا قَالَ: عَلَامَةُ صِدقِي مَضَى بِدَعوَاهُ، وَلَا يَدُلُّ عَلَى صِدقِهِ، وَيَجُوزُ أَن تَتَأَخَّرَ إِذَا قَالَ: عَلَامَةُ صِدقِي فَضَى بِدَعوَاهُ، وَلَا يَدُلُّ عَلَى صِدقِهِ، وَيَجُوزُ أَن تَتَأَخَّرَ إِذَا قَالَ: عَلَامَةُ صِدقِي مَا قَالَ، كَانَ طُهُورُ كَذَا فِي الوَقتِ الفُلَانِيِّ، فَظَهَرَ مَا أَخبَرَ عَنهُ عَلَى وَفقِ مَا قَالَ، كَانَ مُعجِزَةً دَالَّةً عَلَى صِدقِهِ.

الخَامِسُ: أَن تَشْهَدَ المُعجِزَةُ بِصِدْقِهِ وَلَا تَشْهَدَ بِتَكذِيبِهِ، حَتَّى لَو قَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّهُ كَاذِبٌ فَاحذَرُوهُ، لَم يَكُن مُعجِزَةً وَدِلَالَةً عَلَى صِدقِهِ. اهـ(١).

وَالمُعجِزَةُ قِسَمَانِ:

الأَوَّلُ: فِعلُ غَيرُ مُعتَادٍ.

وَالثَّانِي: تَعجِيزٌ عَنِ الفِعلِ المعتَادِ؛ كَمَنعِ زَكَرِيَّا عَلَيهِ السَّلَامُ عَنِ الكَلَامِ لِلدِّلَالَةِ عَلَى صِدقِ مَا بُشِّرَ بِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿آيَتُكَ أَلاَّ تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلاَثَ لَيَالٍ

⁽١) ينظر: «المغنى» للمتولي (ص: ٥٠-٥١) ببعض اختصار.

سُويًّا ﴿ [مريم: ١٠]، فَاللَّعجِزَةُ تَكُونُ تَصدِيقاً مِنَ الله سُبحَانَهُ لِلْدَّعِي النَّبُوَّةِ الصَّادِقِ سَوِيًّا ﴾ [مريم: ١٠]، فَاللَّعجِزَةُ تَكُونُ تَصدِيقاً مِنَ الله سُبحَانَهُ لِلْدَّعِي النَّبُوَّةِ الصَّادِقِ حَيثُ يَقُولُ: إِنَّ اللهَ تَعَالَى أُرسَلَنِي، وَآيَتِي كَذَا، فَيُظهِرُ اللهُ سُبحَانَهُ مَا قَالَهُ النبيُّ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: صَدَقَ عَبدِي، وَظُهُورُ النَّاقِضِ لِلعَادَةِ عَقِيبَ دَعوَى مُدَّعِي الرِّسَالَةِ الصَّادِقِ يُوجِبُ العِلمَ يَقِيناً أَنَّ اللهَ تَعَالَى هُو الذِي فَعَلَ ذَلِكَ؛ إِذ لَا قُدرَةَ لِغَيرِهِ الصَّادِقِ يُوجِبُ العِلمَ يَقِيناً أَنَّ اللهَ تَعَالَى هُو الذِي فَعَلَ ذَلِكَ؛ إِذ لَا قُدرَةَ لِغَيرِهِ

تَعَالَى عَلَى فِعلِ ذَلِكَ الفِعلِ، ثُمَّ ذَلِكَ مِنهُ سُبحَانَهُ تَصدِيقٌ لَهُ، فَيَدُلُّ ذَلِكَ عَلَى صِدقِهِ

وَخَصَّ الآيَاتِ -وَهِيَ المعجِزَاتُ- بِالأَنبِيَاءِ؛ لِيَخُصَّ الكَرَامَاتِ بِالأَولِيَاءِ، وَقَضَاءَ الْحَاجَاتِ بِالكُفَّارِ، وَمُعجِزَاتُ نَبِينَا عَلَيْةً إِمَّا حِسِّيَّةٌ وَإِمَّا عَقلِيَّة، أَمَّا الحِسِّيَّةُ: فَعَا يُظهِرُهُ اللهُ تَعَالَى لِلأَعيُنِ مِنَ العَجَائِبِ المنَافِيَةِ لَجرَى الطَّبَائِعِ وَالبَدَائِعِ المفَارِقَةِ لِلمَعهُودِ مِنَ العَادَةِ، وَهِيَ أَقسَامٌ ثَلاَثَةٌ:

أ- مَا كَانَ فِي ذَاتِهِ الشَّرِيفِ.

ب- وَمَا كَانَ خَارِجَ ذَاتِهِ.

لَا مَحَالَةً. اهـ (١)

ج- وَمَا كَانَ فِي أَخلَاقِهِ.

فَهَا كَانَ خَارِجَ ذَاتِهِ الشَّرِيفِ: نَحو انشِقَاقِ القَمَرِ، وَاجتِذَابِ الشَّجَرِ، وَتَسلِيمِ الحَجَرِ عَلَيهِ، وَشُربِ كَثِيرٍ مِنَ البَشَرِ القَلِيلَ مِنَ الماءِ، وَنَبعِ الماءِ مِن بَينِ أَصَابِعِهِ، وَحَنِينِ الجِذعِ، وَشِكَايَةِ النَّاقَةِ، وَشَهَادَةِ الشَّاةِ المصليَّةِ بِأَنَّهَا مَسمُومَةٌ، وَالسَّحَابِ الذِي كَانَ يُظِلُّهُ قَبلَ مَبعَثِهِ، إِلَى غَيرِ ذَلِكَ.

وَأَمَّا مَا كَانَ فِي ذَاتِهِ: فَنَحَوُ النَّورِ الذِي كَانَ يَنتقل مِن ظَهرٍ إِلَى بَطنٍ، وَمِنْ بَطنٍ إِلَى ظَهرٍ، وَمَا كَانَ مِنَ الحَاتَمِ بَينَ كَتِفَيهِ، وَكَونِهِ رَبْعَةً مِنَ القَومِ لَيسَ هُوَ

⁽١) ينظر: «تبصرة الأدلة» للنسفى (٢/ ٦٩٠-٦٩١).

بِالطَّوِيلِ وَلَا بِالقَصِيرِ، ثُمَّ لَا يُزَاحِمُ طَوِيلَينِ إِلَّا فَاقَهُمَا، وَأَنَّهُ لَو نُظِرَ إِلَى وَجِهِهِ وَإِلَى بِالطَّوِيلِ وَلَا بِالقَصِيرِ، ثُمَّ لَا يُزَاحِمُ طَوِيلَينِ إِلَّا فَاقَهُمَا، وَأَنَّهُ لَو نُظِرَ إِلَى وَجِهِهِ وَإِلَى اللّهِ وَأَلَيْنَ كَفَا مِنَ البَدرِ كَانَ وَجِهُهُ أَحسَنَ مِنَ البَدرِ، وَأَنَّهُ كَانَ أَطيبَ رِيحًا مِنَ المسكِ، وأَلينَ كَفَا مِنَ البَدرِ كَانَ وَجَهُهُ أَحسَنَ مِنَ البَدرِ، وَأَنَّهُ كَانَ أَطيبُ رِيحًا مِنَ المسكِ، وَأَلينَ كَفَا مِنَ المُدرِ وَكَانَ يُؤخذُ عَرَقُهُ الشَّرِيفُ فَيُنتَقَعُ بِهِ الطِّيبُ، قَالَ عَبدُ الله بنُ رَوَاحَة عَن المِدرِ الله بنُ رَوَاحَة عَلَيْ اللّهِ بنَ رَوَاحَة عَلَيْ اللّهُ بنَ رَوَاحَة عَلَيْ اللّهُ بنَ رَواحَة عَلَيْ اللّهُ بنَ رَوَاحَة اللّهُ بنَ البَينِ اللّهُ بنَ رَوَاحَة عَلَيْ اللّهُ بنَ رَوَاحَة اللّهُ بنَ رَوَاحَة اللّهُ بنَ اللّهُ بنَ يُرَادُ اللّهُ بنَ رَوَاحَة اللّهُ بنَ اللّهُ بنَ يُعَالَى اللّهُ بنَ الللّهُ بنَ اللّهُ بنَ الللّهُ بنَ اللّهُ بنَ اللّهُ بنَ اللّهُ بنَ اللّهُ بنَ اللّهُ بنَ الللّهُ بنَ اللّهُ بنَ اللّهُ بنَ اللّهُ بنَا الللّهُ بنَ الللّهُ بنَا الللّهُ بنَا الللّهُ بنَا اللّهُ بنَا الللّهُ بنَ الللّهُ بنَا الللّهُ بنَا الللّهُ بنَا اللّهُ اللّهُ بنَا الللّهُ بنَا اللّهُ بنَا اللّهُ بنَا اللّهُ اللّهُ الللّهُ بنَا الللّهُ بنَا اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّ

لَو لَم تَكُن فِيهِ آيَاتٌ مُبَيِّنَةٌ كَانَتْ بَدِيهَتُهُ تُنبِيكَ بِالْخَبَرِ

وَأَمَّا مَا كَانَ مِن أَخلَاقِهِ: فَكَثِيرٌ جِداً يَتَعَذَّرُ إِحصَاؤُهُ، فَمِنهَا أَنَّهُ كَانَ فِي الإِشفَاقِ بِالمَحَلِّ الذِي عاتَبَهُ اللهُ تَعَالَى عَلَيهِ بِقَولِهِ: ﴿ فَلاَ تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ خَسَرَاتٍ ﴾ [اللهف: ٦]، وَكَانَ فِي السَّخَاءِ وَالكَرَمِ بِحَيثُ عُوتِبَ عَلَيهِ أَيضًا بِقَولِهِ سُبحَانَهُ: ﴿ وَلاَ تَبْسُطُهَا كُلَّ الْبَسْطِ ﴾ وَالكَرَمِ بِحَيثُ عُوتِبَ عَلَيهِ أَيضًا بِقَولِهِ سُبحَانَهُ: ﴿ وَلاَ تَبْسُطُهَا كُلَّ الْبَسْطِ ﴾ وَالكرَمِ بِحَيثُ عُوتِبَ عَلَيهِ أَيضًا بِقَولِهِ سُبحَانَهُ: ﴿ وَلاَ تَبْسُطُهَا كُلَّ الْبَسْطِ ﴾ وَالكرَمِ بِحَيثُ عُوتِبَ عَلَيهِ أَيضًا بِقَولِهِ سُبحَانَهُ: ﴿ وَلاَ عُرِفَت مِنهُ هَفُوةٌ، وَمَا وَلَى الإسراء: ٢٩]، وَأَنّهُ عَيْقٍ لَم يُؤخذ عَلَيهِ كَذِبٌ قطُّ، وَلا عُرِفَت مِنهُ هَفُوةٌ، وَمَا وَلَى ظَهْرَهُ فِي حَربٍ قَطُّ، وَلَم يُعْرَفْ مِن أَخلَاقِهِ أَيُّ سُوءٍ، وَمَا كَانَ يُدَارِي وَلا يُعْرِفِي وَلا يُعْرِفَ مَا وَلَى عَرِفَت مِنهُ هَفُوهُ أَنْ وَكَانَ لا يَنتَصِرُ لِنَفْسِهِ إِلَى غَيرِ ذَلِكَ مَا لَا يُحْصَى (١).

وَأَمَّا العَقلِيَّةُ؛ كَالعِلمِ بِالمَغَيَّبَاتِ، فَمِنهَا: مَا هُوَ رَاجِعٌ إِلَى حَالِهِ، وَمِنهَا: مَا هُو رَاجِعٌ إِلَى نَسَبِهِ، وَمِنهَا: مَا هُو رَاجِعٌ إِلَى دَعوَتِهِ، وَمِنهَا: مَا هُو رَاجِعٌ إِلَى إِخبَارِهِ، وَمِنهَا: مَا هُوَ رَاجِعٌ إِلَى مَكَانِهِ، وَكُلُّهَا تَدُلُّ عَلَى شَرَفِهِ وَرِفعَتِهِ، وَتَفصِيلُ ذَلِكَ في «تَبصِرَة الأَدِلَّةِ»، لِلإِمَامِ أَبِي المُعِينِ النَّسَفِيِّ (٢).

-243--243--263-

⁽١) ينظر: «تبصرة الأدلة» للنسفي (٢/ ٧١٣-٧١٩).

⁽٢) ينظر: «تبصرة الأدلة» للنسفي (٢/ ٧٢٠).

اللَّهُ اللَّالَّ اللَّهُ اللّ

قولُهُ: (وَالكَرَامَاتُ لِلأُولِيَاءِ حَقُّ) أي: ثَابِتٌ مَوجُودٌ قَد ثَبَتَ بِالقُرآنِ وَالسُّنَةِ وَالإِجَاعِ، وَأَنكَرَتهُ المعتزِلَةُ، وَالكَرَامَةُ لُغَةً: اسمٌ مِنَ الإِكرَامِ، وَشَرعاً: ظُهُورُ أَمرٍ خَارِقٍ لِلعَادَةِ مِن قِبَلِ وَلِيٍّ صَالِحٍ غَيرَ مُقَارِنٍ لِدَعوَى النُّبوَّةِ، وَزِدتُ: «وَلِيٍّ صَالِحٍ»؛ خَارِقٍ لِلعَادَةِ مُو النَّاقِضُ لَمَا؛ كَشَقِّ القَمَرِ، وَإِحيَاءِ الموتَى، لِإِحرَاجِ المعُونَةِ، وَالحَارِقُ لِلعَادَةِ مُو النَّاقِضُ لَمَا؛ كَشَقِّ القَمَرِ، وَإِحيَاءِ الموتَى، وَقَطْعِ المسَافَةِ البَعِيدَةِ فِي المُدَّةِ القَلِيلَةِ، وَظُهُورِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ وَاللَّبَاسِ عِندَ الحَاجَةِ، وَالمشي عَلَى المَاءِ، وَالطَّيرَانِ فِي الهُوَاءِ، وَكَلَامِ الجَمَادِ وَغَيرِ ذَلِكَ.

وَالْخَارِقُ أَنْوَاعٌ سَبِعَةٌ: إِرهَاصٌ، وَمُعجِزَةٌ، وَكَرَامَةٌ، وَمَعُونَةٌ، وَإِهَانَةٌ، وَاستِدرَاجٌ، وَسِحرٌ، فَإِن كَانَ الْخَارِقُ صَادِرًا مِن نَفْسِ شِرِّيرٍ خَبِيثَةٍ بِمُبَاشَرَةِ أَعَمَالٍ وَاستِدرَاجٌ، وَسِحرٌ، فَإِن كَانَ الْخَارِقُ صَادِرًا مِن نَفْسِ شِرِّيرٍ خَبِيثَةٍ بِمُبَاشَرَةِ أَعَمَالٍ يَجَرِي فِيهَا التَّعلِيمُ وَالتَّعَلُّمُ فَهُوَ سِحرٌ، وَإِلَّا؛ فَإِن كَانَ مِمَّن يَدَّعِي النَّبُوَّةَ فَإِن كَانَ بَعدَ بَعثَتِهِ فَهُوَ مُعجِزَةٌ بِشَرِطِ أَن يَكُونَ مُوافِقًا لِللهَ قَبلَ بَعثَتِهِ فَهُو إِرهَاصٌ، وَإِن كَانَ بَعدَ بَعثَتِهِ فَهُو مُعجِزَةٌ بِشَرِطِ أَن يَكُونَ مُوافِقًا لِللهَ الثَّعَلَمُ مُوافِقًا بَل خُتَالِفًا فَهُو إِهَانَةٌ وَتَكذِيبٌ، وَإِن لَم يَكُن مُوافِقًا بَل خُتَالِفًا فَهُو إِهَانَةٌ وَتَكذِيبٌ، وَإِن لَم يَكُن مُوافِقًا بَل خُتَالِفًا فَهُو إِهَانَةٌ وَتَكذِيبٌ، وَإِن لَم يَكُن مُوافِقًا بَل خُتَالِفًا فَهُو إِهَانَةٌ وَتَكذِيبٌ، وَإِن لَم يَكُن مُوافِقًا بَل خُتَالِفًا فَهُو إِهَانَةٌ وَتَكذِيبٌ، وَإِن لَم يَكُن مُوافِقًا بَل مُعَالِقًا فَهُو كَرَامَةٌ، وَإِن كَانَ تَابِعَا لِنَبِي زَمَانِهِ، فَإِن كَانَ وَلِيّاً فَهُو كَرَامَةٌ، وَإِن كَانَ تَابِعاً لِنَبِي زَمَانِهِ، فَإِن كَانَ وَلِيّاً فَهُو كَرَامَةٌ، وَإِن كَانَ عَامِيلِينَ مِن عَامَّةِ المسلِمِينَ فَهُو مَعُونَةٌ، وَإِن لَم يَكُن تَابِعاً لِنَبِي زَمَانِهِ، بَل رَاهِبًا مُرتَاضًا، فَهُو استِدرَاجٌ؛ لأَنَّ اللهَ لَا يُضِيعُ أَجرَ العَامِلِينَ.

وَالصَّحِيحُ أَنَّ السِّحرَ لَيسَ مِنَ الْحَارِقِ لِلعَادَةِ؛ لأَنَّهُ يَحصُلُ بِالآلَاتِ وَالْكَسْبِ، فَإِنَّهُ لَا يَقُولُ أَحَدُّ: إِنَّ الشِّفَاءَ بَعدَ شُرْبِ الدَّوَاءِ، وَالْمَلَاكَ بَعدَ أَكلِ السُّمِّ خَارِقٌ. اهـ(١).

⁽۱) ينظر: «دستور العلماء» (۲/ ٥٠).

من البيدر الأنسور من البيدر الأنسور من المناهات البيدر الأنسور من المناهات المناهات

وَأُمَّا الوَلِيُّ الذِي تَظهَرُ عَلَى يَدِهِ الكَرَامَةُ فَمَن هُوَ؟

قَالَ العَلَّامَةُ التَّفَتَازَانِيُّ: الوَلِيُّ هُوَ العَارِفُ بِالله تَعَالَى وَصِفَاتِهِ بِحَسَبِ مَا يُمكِنُ، الموَاظِبُ عَلَى الطَّاعَاتِ، المجتنِبُ عَنِ المعَاصِي، المعرِضُ عَنِ الإنهَاكِ في يُمكِنُ، المواظِبُ عَلَى الطَّاعَاتِ، المجتنِبُ عَنِ المعَاصِي، المعرِضُ عَنِ الإنهَاكِ في اللَّذَاتِ وَالشَّهَوَاتِ. اهـ(١).

وَفِي كَلَامِ الإِمَامِ ﷺ هَذَا إِثْبَاتٌ لَمِذَهَبِ أَهلِ الحَقِّ، وَرَدُّ عَلَى المعتَزِلَةِ حَيثُ أَنكَرُوا الكَرَامَةَ، وَادَّعَوا أَنَّهَا تُوجِبُ بُطلَانَ مُعجِزَاتِ الأَنبِيَاءِ عَلَيهِمُ السَّلَامُ.

قَالَ الإِمَامُ أَبُو المُعِينِ النَّسَفِيُّ: وَأَنكَرَتِ المعتزِلَةُ ذَلِكَ؛ لأَمَّهُم حُرِمُوا ذَلِكَ لِشُومِ بِدعَتِهِم، وَلَو لَم يَكُن عَلَى بُطلَانِ مَذَاهِبِهِم وَفَسَادِ عَقَائِدِهِم دَلِيلٌ سِوَى حِرْمَانِمِم الكَرَامَةَ مَعَ جِدِّهِم وَاجِتِهَادِهِم في العِبَادَاتِ، وَشِدَّةِ تَوَقِّيهِم عَن المعَاصِي وَالآثَامِ؛ خَوفًا مِن خُرُوجِهِم عَنِ الإِيمَانِ، ثُمَّ لَم يَظهَر عَلَى أَحَدٍ مِنهُم كَرَامَةٌ، وَلَم وَالآثَامِ؛ خَوفًا مِن خُرُوجِهِم عَنِ الإِيمَانِ، ثُمَّ لَم يَظهَر عَلَى أَحَدٍ مِنهُم كَرَامَةٌ، وَلَم يَعَايِن مِنهُم ذَلِكَ في نَفسِهِ لِيرَجِع عَن إِنكَارِهِ لِلكَرَامَةِ، وَيعُودَ إِلَى الإِقرَارِ بِهِ لَكَانَ كَافِياً... ثُمَّ قَالَ: وَلَو تَأَمَّلَ لَعَرَفَ أَنَّ كُلَّ كَرَامَةٍ لِوَلِيٍّ مُعجِزَةٌ لِلرَّسُولِ عَلَيهِ السَّلامُ، فَا عَلَي بِلْكُورَهِ فَي عَلَيهِ السَّلامُ، فَا اللَّهُ وَلِيَّ وَكُونُهُ وَلِيَّا دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةٍ رِسَالَتِهِ، فَكَانَ ذَلِكَ في عَقِيدَتِهِ، وَكُونُهُ وَلِيَّا دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةٍ رِسَالَتِهِ، وَكُونُهُ مُقَلًّ بِرِسَالَتِهِ دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةٍ رِسَالَتِهِ، فَكَانَ ذَلِكَ عَلَى هَلَا التَّارِيجِ وَهُو فِيهَا تَابِعٌ لِرَسُولِهِ مُقِرُّ بِرِسَالَتِهِ دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةٍ رِسَالَتِهِ، فَكَانَ ذَلِكَ عَلَى هَلَى التَّاسِ الكَرَامَةِ بِالمعجِزَةِ وَالمعجِزَةُ وَالمَهِ مِنَ الدِّينِ وَلَكَ إِلَى التِبَاسِ الكَرَامَةِ بِالمعجِزَةِ وَالمعجِزَةُ تَظَهُرُ عَلَى وَالشَّرِيعَةِ اللَّسَالَةِ وَيَلَعُ لَو التَّعَى الرِّسَالَة لَكَفَرَ مِن سَاعَتِهِ وَصَارَ عَدُواً اللهُ مُن الدِّي صَاحِبُ المَعْمِرَةِ لَا يَكتَمُ مُ مُعجِزَتَهُ بَل يُظَهِرُهَا، وَصَاحِبُ الكَرَامَةِ يَجَتَهِدُ فَي كِتَمَانِهَ وَلَا يَكِنَ وَلَا الْكَرَامَةِ عَتَهِ لَلْكَرَامَةِ عَلَى الْكَرَامَةِ عَلَى الْكَرَامَةِ عَتَى المَّوْلِ الْكَرَامَةِ عَلَى الْكَرَامَةِ عَلَى الْكَرَامَةِ عَلَى المَاكَولُ وَلَى الكَرَامَةِ عَلَى المَالِكُولُ وَلَا الكَرَامَةِ عَلَى المُعَالِ وَلَيْ المَالِي المَالِهِ وَمَارَ عَلُولُ الكَرَامَةِ عَلَى المُعَلِي الإَنْ الكَرَامَةِ عَلَى المَالِي المَاحِيلِ الإستِدرَاجِ لَهُ دُونَ الكَرَامَةِ المَاكَونَ الكَرَامَةِ المَاكِولُ المَالِي اللْهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ المَال

⁽١) ينظر: «شرح العقائد النسفية» للتفتازاني (ص: ٩٢).

معرف من المعربي المعر

أُمَّا ثُبُوتُ الْكَرَامَاتِ فِي القُرآنِ فِمِنهَا: قِصَّةُ مَريَمَ عَلَيهَا السَّلَامُ، قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا ﴾ [مريم: ٢٥]، قَالَ الإِمَامُ الطَّبَرِيُّ: ذُكِرَ أَنَّ الجِذْعَ كَانَ يَابِسَاً وَأَمَرَهَا أَن تَهُزَّهُ، وَذَلِكَ فِي أَيَّامِ الشِّتَاءِ، وَهَزُّهَا إِيَّاهُ تَحْرِيكُهُ، ثُمَّ رَوَى عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ رضيَ اللهُ تعالى عنهُ اقال: كَانَ جِذْعاً يَابِساً فَقَالَ هَا لَيَاهُ مَا لَهُ تُعالى عنهُ اقال: كَانَ جِذْعاً يَابِساً فَقَالَ هَا لَهُ اللهُ تعالى عنهُ اللهُ تعالى عنهُ اللهُ تعالى عنهُ اللهُ عَلَيكِ رُطَبَا جَنِيَّاً. اهـ (٢٠).

وَهُو قَولُ السُّدِّيِّ وَغَيرِهِ، وَفِي الآيةِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الذِي فَعَلَ هَذَا بِالشَّجَرَةِ وَهِي لَا تُثمِرُ بِدُونِ لُقَاحٍ، وَإِنَّمَا تُثمِرُ فِي أَحَرِّ الصَّيفِ قَادِرٌ عَلَى إِيجَادِ عِيسَى عَلَيهِ السَّلَام مِن غَيرِ أَبٍ وَبِلَّا سَبَبٍ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْحُرَابَ السَّلَام مِن غَيرِ أَبٍ وَبِلَّا سَبَبٍ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمُحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقاً قَالَ يَامَرْيَمُ أَنَّى لَكِ هَذَا قَالَتْ هُو مِنْ عِندِ اللّهِ ﴾ [آل عمران: ٣٧]، وَتَنكِيرُ الرِّزقِ لِلتَّعظِيمِ؛ أَي: رِزقاً أَيَّ رِزْقٍ ذلك الرِّزْق، فَكَانَ زَكَرِيَّا عَلَيهِ السَّلَامُ وَتَنكِيرُ الرِّزقِ لِلتَّعظِيمِ؛ أَي: رِزقاً أَيَّ رِزْقٍ ذلك الرِّزْق، فَكَانَ زَكَرِيًّا عَلَيهِ السَّلَامُ عَبَدُهُ عِندَهَا فَاكِهَةَ الشَّتَاءِ فِي الصَّيفِ وَفَاكِهَةَ الصَّيفِ فِي الشِّتَاءِ، وَهُو قُولُ ابنِ عَبَدَهَا فَاكِهَةَ الشَّتَاءِ، وَهُو قُولُ ابنِ عَبَدِهُ مَا فَاكِهَةَ الشَّتَاءِ، وَهُجَاهِدٍ، وَعِكرِمَةَ، وَجَابِرِ بنِ زَيدٍ، وَإِبرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، وَقَالَتُهُ وَالشَّدِيِّ، وَالشَّدِيِّ وَعَيرِهِم ".

قَالَ الإِمَامُ الرَّازِيُّ: احتَجَّ أَصحَابُنَا عَلَى صِحَّةِ القَولِ بِكَرَامَةِ الأَولِيَاءِ بِهَذِهِ الآَيةِ. اهـ (١٠).

يُشِيرُ إِلَى ذَلكَ قَولُهُ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلْنَاهَا وَابْنَهَا آيَةً لِّلْعَالِمِينَ ﴾ [الأنبياء: ٩١]، وَفي

⁽١) ينظر: «تبصرة الأدلة» للنسفى (٢/ ٧٧٦).

⁽۲) ينظر: «تفسير الطبري» (۱۰/۱۰-۱۱٥).

⁽٣) ينظر: «تفسير الطبرى» (٥/ ٣٥٤-٣٦١).

⁽٤) ينظر: «تفسير الرازى» (٨/ ٢٠٧).

قَالَ الإِمَامُ السَّمعَانِيُّ: وَذَلِكَ أَنَّ زَكَرِيًّا عَلَيهِ السَّلامُ لَمَّا رَأَى مَريَمَ يَأْتِيهَا رِزقُهَا فِي غَيرِ حِينِهِ نَحوَ فَاكِهَةِ الصَّيفِ فِي الشِّتَاءِ، طَمِعَ أَن يُرزَقَ الوَلَدَ فِي غَيرِ حِينِهِ عَلَى الكِبَرِ، فَدَعَا أَن يَرزُقَهُ وَلَدَاً، وَكَانَ قَد بَلَغَ مِئَةً وَعِشرِينَ سَنَةً، وَبَلَغَت امرَأَتُهُ ثَلَى الكِبَرِ، فَدَعَا أَن يَرزُقَهُ وَلَدَاً، وَكَانَ قَد بَلَغَ مِئَةً وَعِشرِينَ سَنَةً، وَبَلَغَت امرَأَتُهُ ثَلَا وَتَسْعِينَ سَنَةً. اهـ (١). وَفِيهِ كَذَلِكَ دِلَالَةُ أَنَّ تِلكَ الكَرَامَةَ كَانَت مُتكرِّرَةً؛ لأَنَّ وَتِسْعِينَ سَنَةً. اهـ (١).

وَمِنهَا: قِصَّةُ أَصحَابِ الكَهفِ حَيثُ بَقُوا فِي النَّومِ أَحياءً سَالِينَ عَنِ الآفَاتِ مُدَّةَ ثَلَاثِ مِعَةِ سَنَةٍ وَتِسعِ سِنِينَ، وَأَنَّهُ تَعَالَى كَانَ يَحفظُهُم مِن حَرِّ الشَّمسِ، قَالَ مُدَّةَ ثَلَاثِ مِعَةِ سَنَةٍ وَتِسعِ سِنِينَ، وَأَنَّهُ تَعَالَى كَانَ يَحفظُهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَإِذَا خَرَبَت تَعَالَى: ﴿ وَتَرَى الشَّمْالِ وَهُمْ فِي فَجْوَةٍ مِّنْهُ ﴾ [الكهف: ١٧] إِلَى قُولِهِ: ﴿ وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ وَقُودٌ وَنَقَلِّبُهُمْ ذَاتَ الشِّمَالِ وَهُمْ وَقُودٌ وَنَقَلِّبُهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ ﴾ [الكهف: ١٨]، الأيقاظُ: المنتبِهُونَ، وَالرُّقُودُ: النيّامُ، قِيلَ: يُظنُّ أَنَّهُم أَيقَاظُ؛ لأَنَّ أَعينَهُم كَانَت مَفتُوحَةً وَهُم نَاثِمُونَ، وَالرُّقُودُ: النيّامُ، قِيلَ: يُظنُّ أَنَّهُم أَيقَاظُ؛ لأَنَّ أَعينَهُم كَانَت مَفتُوحَةً وَهُم نَاثِمُونَ، وَالرَّقُودُ: النيّامُ، قِيلَ: يُظنُّ أَنَّهُم أَيقَاظُ؛ لأَنَّ أَعينَهُم كَانَت مَفتُوحَةً وَهُم نَاثِمُونَ، وَالرَّقُودُ: النيّامُ، قِيلَ: يُظنُّ أَنَّهُم أَيقَاظُ؛ لأَنَّ أَعينَهُم كَانَت مَفتُوحَةً وَهُم نَاثِمُونَ، وَالرَّقُودُ: النيّامُ، قِيلَ: يُظنُّ أَنَّهُم أَيقَاظُ؛ وَرَامَةً هُمْ، وَ «الفَجوَةُ»: المَّسَعُ، فَكَانُوا بِحَيثُ يُصِينُهُم نَاتِمُ الشَّمسُ أَلْبَتَةَ كَرَامَةً هُمْ، وَ «الفَجوَةُ»: المَّسَعُ، فَكَانُوا بِحَيثُ يُصِينُهُم نَاتِمُ المُوَاءِ، ثُمَّ بَيَّنَ تَعَالَى أَنَّهُ عَلَى خِلَافِ العَادَةِ، فَيَكُونُ مِن جُملَةٍ كَرَامَاتِ اللَّهِ ﴿ الكَاهِ العَادَةِ، فَيكُونُ مِن مِن جُملَةٍ كَرَامَاتِ اللَّهِ فِيكِاءِ.

وَأَمَّا السُّنَّةُ: فَمِنهَا: قِصَّةُ جُرَيج حَيثُ تَعَرَّضَت لَهُ امرَأَةٌ بَغِيُّ فَأَبَى، فَأَتَت رَاعِيَاً فَأَمكَنَتهُ مِن نَفسِهَا فَوَلَدَت غُلامًا، فَقَالَت: مِن جُرَيج، فَأَتُوهُ فَكَسَرُوا

⁽۱) ينظر: «تفسير السمعاني» (۱/ ۲۱٤).

صومَعَتَهُ، فَتَوَضَّا وَصَلَّى، ثُمَّ أَتَى الغُلَامَ، فَقَالَ: مَن أَبُوكَ يَا غُلَامُ؟ قَالَ: الرَّاعِي، رَوَاهَا الشَّيخَانِ(').

وَمِنهَا: قِصَّةُ أَصحَابِ الغَارِ الثَّلَاثَةِ الذِينَ تَوَسَّلُوا بِصَالِحٍ عَمَلِهِم فَفَرَّجَ عَنهُم، رَوَاهَا الشَّيخَانِ^(٢).

وَمِنهَا: قِصَّةُ الذِي سَقَت السَّحَابَةُ أَرضَهُ، رَوَاهَا مُسلِمٌ (").

وَمِنهَا: قِصَّةُ الصَّبِيِّ الذِي تَرَكَ السَّاحِرَ وَاتَّبَعَ الرَّاهِبَ، رَوَاهَا مُسلِمٌ ().

وَأَمَّا الآثَارُ: فَأَكثُرُ مِن أَن تُحصى، فَمِنهَا: قِصَّةُ أَبِي بَكرٍ ﴿ فِي فَي تَكثِيرِ الطَّعَامِ. وَمِنهَا: قِصَّةُ الفَارُوقِ عُمَرَ ﴿ حِينَ نَادَى سَارِيَةَ بِقَولِهِ: يَا سَارِيَةُ الجَبَلَ الجَبَلَ.

وَمِنهَا: قِصَّةُ النِّيلِ، وَمِنهَا: قِصَّةُ سَفِينَةَ رَسُولِ النبيِّ عَيْكِيٌّ لَّا اعتَرَضَهُ السَّبُعُ.

وَمِنهَا: قِصَّةُ خُبَيبٍ وَأُسَيدِ بنِ حُضَيرٍ حِينَ أَضَاءَت عَصَا أَحَدِهِمَا، وَمِنهَا: شُربُ خَالِدِ بنِ الوَلِيدِ السُّمَّ فَلَم يَضُرَّهُ.

هَذَا؛ وَقَد جَاءَ عَنِ التَّابِعِينَ وَالصَّالِحِينَ مِن بَعدِهِم مِنَ الكَرَامَاتِ مَا لَا يُحْصَى.

وَأَمَّا الإِجَاعُ: فَقَالَ الإِمَامُ المَتَوَلِّي رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: مَذَهَبُ أَهلِ الحَقِّ جَوَازُ ظُهُورِ مَا يَخرِقُ العَادَةَ عَلَى أَيدِي الأَولِيَاءِ عَلَى سَبِيلِ الكَرَامَةِ، وَأَنكَرَت المعتزِلَةُ بالكُلِّيَّةِ كَرَامَاتِ الأَولِيَاءِ. اهـ (٥٠).

⁽۱) «صحيح البخاري» (۲۰۱)، و «صحيح مسلم» (۲۵۵۰) (۸).

⁽٢) «صحيح البخاري» (٢٢٧٢)، و «صحيح مسلم» (٢٧٤٣) (١٠٠).

⁽٣) «صحيح مسلم» (٢٩٨٤) (٥٤).

⁽٤) «صحيح مسلم» (٣٠٠٥) (٧٣).

⁽٥) ينظر: «المغنى» للمتولى (ص: ٥١).

سَهُ مَسْأَلَةٌ: هَل يَعرِفُ الوَلِيُّ نَفْسَهُ أَنَّهُ وَلِيٌّ؟

قَالَ الإِمَامُ الكَلَابَاذِيُّ: وَاحْتَلَفُوا فِي الوَلِيِّ هَل يَجُوزُ أَن يَعرِفَ أَنَّهُ وَلِيُّ أُو لَا؟ فَقَالَ بَعضُهُم: لَا يَجُوزُ ذَلِكَ؛ لأَنَّ مَعرِفَةَ ذَلِكَ تُزِيلُ عَنهُ خَوفَ العَاقِبَةِ، وَزَوَالُ فَقَالَ بَعضُهُم: لَا يَجُوزُ ذَلِكَ؛ لأَنَّ مَعرِفَةَ ذَلِكَ تُزِيلُ عَنهُ خَوفَ العَاقِبَةِ، وَزَوَالُ العَبُودِيَّةِ؛ لأَنَّ العَبَدَ بَينَ خَوفِ العَاقِبَةِ يُوجِبُ الأَمْنَ، وَفِي وُجُوبِ الأَمْنِ زَوَالُ العُبُودِيَّةِ؛ لأَنَّ العَبَدَ بَينَ الحَوفِ وَالرَّجَاءِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا ﴾ [الأنبياء: ٩٠]، وقَالَ الأَجِلَةُ مِنهُم وَالكِبَارُ: يَجُوزُ أَن يَعرِفَ الوَلِيُّ وِلَايَتَهُ؛ لأَنَّهَا كَرَامَةٌ مِنَ الله لِلعَبِدِ، وَالكَرَامَاتُ وَالنَّعُمُ يَجُوزُ أَن يُعرِفَ الوَلِيُّ وِلَايَتَهُ؛ لأَنَّهَا كَرَامَةٌ مِنَ الله لِلعَبِدِ، وَالكَرَامَاتُ وَالنَّعُمُ يَجُوزُ أَن يُعلِمَ ذَلِكَ فَيَقَتَضِي زِيَادَةَ الشُّكْرِ. اهـ (١).

وَهَل تَكُونُ الكَرَامَةُ بِاخْتِيَارِ الوَلِيِّ؟

أَقُولُ: قِصَّةُ جُرَيجٍ وَقِصَّةُ عُمَرَ تُفِيدَانِ ذَلِكَ.

وَأَمَّا الفَرقُ بَينَ المعجِزَةِ وَالكَرَامَةِ: فهوَ أَنَّ المُعجِزَةَ مُقَارِنَةٌ لِادِّعَاءِ النَّبُوَّةِ بِخِلَافِ الكَرَامَةِ، وفي المعجِزَةِ الأنبِياءُ مَا مُورُونَ بِإِظهارِها بِخِلَافِ الكَرَامَةِ، وَللعجِزَةُ النبيُّ فِيها يَدَّعِي المعجِزَ وَيقطَعُ بِهِ، وَالوَلِيُّ لَا يُمكِنُهُ أَن يَقطَعَ بِهِ، وَالعَجِزَةُ النبيُّ فِيها يَدَّعِي المعجِزَ وَيقطعُ بِهِ، وَالوَلِيُّ لَا يُمكِنُهُ أَن يقطعَ بِهِ، وَالعَجِزَةُ يَجِبُ انفِكَاكُها عَنِ المعارضةِ، بِخِلَافِ الكَرَامَةِ، فَلَا يَجِبُ انفِكَاكُها عَنها، وَيَظهَرُ الفَرقُ أَيضًا بِاحتِلَافِ مَن ظَهرَ الخَارِقُ عَلَى يَدِهِ، فَالمعجِزَةُ تَظهرُ عَلَى يَدِ وَلِيِّ صَالِحٍ، وَالمُعُونَةُ تَظهرُ عَلَى يَدِ عَوَامٌ المسلِمِينَ؛ وَيَلِيِّ مَالِحٍ، وَالمُعُونَةُ تَظهرُ عَلَى يَدِ عَوَامٌ المسلِمِين؛ كَتَخَلُّصٍ مِن مِحْنَةٍ، وَإِن ظَهرَت عَلَى يَدِ كَافِرٍ؛ كَمُسَيلَمَةَ الكَذَّابِ، أَو عَلَى يَدِ سَاحِرٍ، فَاستِدرَاجٌ وَإِهَانَةٌ.

⁽١) ينظر: «التعرف لمذهب أهل التصوف» للكلاباذي (ص: ٧٤).

وَفَرَعَونَ وَالدَّجَالِ: فَهَا رُوِيَ فِي الأَحْبَارِ أَنَّهُ كَانَ) كَهَا وَقَعَ لِفِرعُونَ (وَيَكُونُ وَفِرعَونَ وَالدَّجَالِ: فَهَا رُوِيَ فِي الأَحْبَارِ أَنَّهُ كَانَ) كَهَا وَقَعَ لِفِرعُونَ (وَيَكُونُ هُم) كَهَا سَيُجرَى عَلَى يَدِ الدَّجَالِ (لَا نُسَمِّيهَا كَرَامَاتٍ)؛ لأَنَّ الكَرَامَةَ إِكرَامٌ هُم) كَهَا سَيُجرَى عَلَى يَدِ الدَّجَالِ (لَا نُسَمِّيهَا كَرَامَاتٍ)؛ لأَنَّ الكَرَامَةَ إِكرَامٌ مِنَ الله لِعِبَادِهِ الصَّالِحِينَ، وَالكَفَرَةُ أَعدَاءُ الله تَعَالَى، وَالعَدُو لا يَكُونُ أَهلاً لِلإِكرَامِ (وَلَكِن نُسَمِّيهَا قَضَاءَ حَاجَاتٍ) وَلَا نُسَمِّيهَا كَرَامَاتٍ (وَذَلِكَ لأَنَّ للإِكرَامِ (وَلَكِن نُسَمِّيهَا قَضَاءَ حَاجَاتٍ) وَلا نُسَمِّيهَا كَرَامَاتٍ (وَذَلِكَ لأَنَّ اللهُ تَعَالَى يَقضِي حَاجَاتٍ أَعدَائِهِ؛ استِدرَاجًا لَهُم وَعُقُوبَةً لُهم، فَيغتَرُونَ بِهِ اللهُ تَعَالَى يَقضِي حَاجَاتٍ أَعدَائِهِ؛ استِدرَاجًا لَهُم وَعُقُوبَةً لُهم، فَيغتَرُونَ بِهِ اللهُ تَعَالَى يَقضِي حَاجَاتٍ أَعدَائِهِ؛ استِدرَاجًا لهُم وَعُقُوبَةً لُهم، فَيغتَرُونَ بِهِ وَيَوْدَادُونَ طُغيَانَا وَكُفراً، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلاَ يَحْسَبَنَ اللّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي هُمْ فِي وَعُوبَةً إِلَى الْمُعْلِي اللهُ مُعْمَاتًا وَلَهُمُ عَذَابٌ مُعِينَ ﴾ [آل عمران: ١٧٨]، وَعُفُرَة إلَّ إِنْ عَلَاء وَهُ وَلاء مِنْ عَطَاء رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاء رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاء رَبِّكَ عَظُورًا ﴾ [الإسراء: ٢٠].

(وَذَلِكَ كُلُّهُ) الإِشَارَةُ إِمَّا إِلَى المعجِزَاتِ وَمَا بَعدَهَا، وَإِمَّا لِلاستِدرَاجِ وَالعُقُوبَةِ، وَالأَوَّلُ أَظهَرُ (جَائِزٌ) شَرعًا (مُمكِنٌ) عَقلاً، قَالَ تَعَالَى: ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لاَ يَعْلَمُون * وَأُمْلِي لَهُمْ إِنَّ كَيْدِي مَتِين ﴾ [الأعراف: ١٨٢-١٨٣].

قَالَ الإِمَامُ أَبُو بَكْرِ الكَلَابَاذِيُّ: وَجَوَّزُ بَعضُهُم أَن يُرِيَ اللهُ أَعدَاءَهُ في خَاصَّةِ أَنفُسِهِم وَفِيهَا لَا يُوجِبُ شُبهةً مَا يَخرُجُ عَنِ العَادَاتِ، وَيَكُونُ استِدرَاجَاً لَمُّم وَسَبَباً لَفُسِهِم، وَذَلِكَ أَنَّهَا تُولِّدُ في أَنفُسِهِم تَعَظُّماً وَكِبرِيَاءً، وَيَرُونَ أَنَّهَا كَرَامَاتُ لَمُّم لَهِ لَمْ لَكِهِم، وَذَلِكَ أَنَّهَا تُولِّدُ في أَنفُسِهِم تَعَظُّماً وَكِبرِيَاءً، وَيَرُونَ أَنَّهَا كَرَامَاتُ لَمُ اسْتَأَهلُوها بِأَعَالِهِم وَاستَوجَبُوها بِأَفعالِم فَيَتَّكِلُونَ عَلَى أَعَهالِم، وَيَرُونَ الفَضلَ عَلَى الْحَلقِ فَيزرُونَ بِعِبَادِهِ، وَيَأْمَنُونَ مَكرَهُ، وَيَستَطيلُونَ عَلَى عِبَادِهِ، وَأَمَّا الأَولِيَاءُ: فَإِنَّا الْأُولِيَاءُ: فَإِنْ طَهَرَ لَهُم مِن كَرَامَاتِ الله شَيءٌ ازدَادُوا تَذَلَّلاً وَخُضُوعاً، وَخَشيةً وَاستِكَانَةً وَإِزَاءً بِنُفُوسِهِم وَإِيجَابًا لِحَقِّ الله عَلَيهِم، فَيَكُونُ ذَلِكَ زِيَادَةً لَمُ في أُمُورِهِم، وَقُوَّةً وَإِزَاءً بِنُفُوسِهِم وَإِيجَابًا لِحِقِّ الله عَلَيهِم، فَيَكُونُ ذَلِكَ زِيَادَةً لَمُ مِن كُرَامَاتِ الله عَلَيهِم، فَيَكُونُ ذَلِكَ زِيَادَةً لَمُ مُ فِي أُمُورِهِم، وَقُوَّةً وَإِزَاءً بِنُفُوسِهِم وَإِيجَابًا لِحِقِّ الله عَلَيهِم، فَيَكُونُ ذَلِكَ زِيَادَةً لَمُ مُ فِي أُمُورِهِم، وَقُوَّةً

مَدْ مُعَاهَدَاتِهِم، وَشُكراً للهِ عَلَى مَا أَعطَاهُم، فَالذِي لِلأَنبِيَاءِ مُعجِزَاتٌ، وَلِلأَولِيَاءِ كَرَامَاتٌ، وَلِلأَعدَاءِ مُخَادَعَاتٌ. اهـ(١).

وَفِي كَلَامِ الْإِمَامِ ﴿ إِشَارَةٌ إِلَى استِجَابَةِ دُعَاءِ الكَافِرِ.

-243--243--243-

قَولُهُ: (وَكَانَ خَالِقاً قَبلَ أَن يَخلُقَ، وَرَازِقاً قَبلَ أَن يَرزُقَ) سَبقَ شَرْحُه.

-202-202-202-

⁽١) ينظر: «التَّعرُّف لمذهب أهل التَّصوُّف» للكَلاباذِيِّ (ص: ٧٣).

وَاللهُ تَعَالَى يُرَى فِي الآخِرَةِ، وَيَرَاهُ المؤمِنُونَ وَهُم فِي الجَنَّةِ بِأَعَيُنِ رُؤُوسِهِم، بِلَا تشبِيهِ، وَلَا كَيفِيَّةٍ، وَلَا يَكُونُ بَينَهُ وَبَينَ خَلقِهِ مَسَافَةٌ، وَالإِيهَانُ هُوَ الإِقرَارُ وَالتَّصدِيقُ، وَإِيهَانُ أَهلِ السَّمَاءِ وَالأَرضِ لَا يَزِيدُ وَلَا يَنقُصُ، وَالمؤمِنُونَ مُستَوُّونَ فِي الإِيهَانِ وَالتَّوحِيدِ، وَإِيهَانُ أَهلِ السَّمَاءِ وَالأَرضِ لَا يَزِيدُ وَلَا يَنقُصُ، وَالمؤمِنُونَ مُستَوُّونَ فِي الإِيهَانِ وَالتَّوحِيدِ، مُتفَاضِلُونَ فِي الأَعْمَالِ، وَالإِسلَامُ هُوَ التَّسلِيمُ وَالإِنقِيَادُ لِأَوَامِرِ اللهِ تَعَالَى، وَمِن طَرِيقِ اللَّهُ عَوْ النَّسلِيمُ وَالإِنقِيَادُ لِأَوَامِرِ اللهِ تَعَالَى، وَمِن طَرِيقِ اللَّهُ عَوْ النَّسلِيمُ وَالْانقِيَادُ لِأَوَامِرِ اللهِ تَعَالَى، وَمِن طَرِيقِ اللَّهُ عَوْ النِّهِ اللهُ عَالِي وَالإِسلَامِ،

+@7©±®7©•

ابيانُ أنَّ الله عزَّ وجلَّ يُرَى فِي الآخِرَةِ وَيراهُ المُؤْمِنُونِ اللَّهِ عَزَّ وجلَّ يُرَى فِي الآخِرَةِ وَيراهُ المُؤْمِنُونِ

قُولُهُ: (وَاللهُ تَعَالَى يُرَى فِي الآخِرَةِ، وَيَرَاهُ المُؤمِنُونَ) هَذَا إِثْبَاتٌ لِمَذَهَبِ أَهلِ الحَقِّ، وَرَدُّ لِزَعْمِ أَهلِ البَاطِلِ، فَقُولُهُ ﴿ يُرَى فِي الآخِرَةِ » إِثْبَاتٌ لِجَوَازِ الرُّؤيَةِ، وَقُولُهُ ﴿ يُرَى فِي الآخِرَةِ » إِثْبَاتٌ لِحُوازِ الرُّؤيَةِ، وَالْأَوَّلُ جَائِزٌ عَقِلِيٌّ، وَالثَّانِي وَقُولُهُ: ﴿ يَرَاهُ المؤمِنُونَ » إِثْبَاتٌ لِوُقُوعِهَا يَومَ القِيَامَةِ، وَالأَوَّلُ جَائِزٌ عَقِلِيٌّ، وَالثَّانِي وَاجِبٌ شَرعِيٌّ.

اعلَم - عَلَّمَنِي اللهُ تَعَالَى وَإِيَّاكَ - أَنَّ رُؤيتَهُ تَعَالَى جَائِزَةٌ عَقلاً، وَاجِبَةٌ شَرعاً، وَوُجُوبُهَا بِإِحبَارِ القُرآنِ وَالسُّنَّةِ بِوُقُوعِهَا لِلمُؤمِنِينَ،

قَالَ الإِمَامُ الصَّابُونِيُّ: ذَهَبَ أَهلُ الحَقِّ إِلَى أَنَّ رُؤيَةَ الله تَعَالَى بِالأَبصَارِ جَائِزَةٌ عَقلاً، وَوَاجِبَةٌ شَرعاً لِلمُؤمِنِينَ فِي دَارِ الآخِرَةِ خِلَافاً لِلمُعتَزِلَةِ، وَالنَّجَارِيَّةِ، وَالخَوَارِجِ، وَالزَّيدِيَّة مِنَ الرَّوَافِضِ... وَحُجُّةُ أَهلِ الحَقِّ سُؤَالُ مُوسَى عَلَيهِ السَّلامُ التُورَيةَ مِنَ الله تَعَالَى كَمَا أَحْبَرَ سُبحَانَهُ بِقَولِهِ: ﴿ رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ ﴾ [الاعراف: ١٤٣] الرُّويَةَ مِنَ الله تَعَالَى كَمَا أَحْبَرَ سُبحَانَهُ بِقَولِهِ: ﴿ رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ ﴾ [الاعراف: ١٤٣] مَعَ أَنَّهُ عَرَفَ الله تَعَالَى حَقَّ مَعرِفَتِهِ مُنَزَّهَا عَنِ التَّشبِيهِ وَالجِهَةِ، وَالمَقابَلَةِ، وَاعتَقَدَ مَعَ ذَلِكَ أَنَّهُ مَرئِيُّ حَتَّى سَأَلَهُ أَن يُرِيَهُ، فَمَن زَعَم استِحَالَةَ رُؤيَةِ الله تَعَالَى فَقَد ادَّعَى مَعرِفَةَ مَا جَهِلَهُ مُوسَى عَلَيهِ السَّلَامُ مِن صِفَاتِ الله تَعَالَى، وَهَذَا فَاسِدٌ، وَلأَنَّ مَعرِفَةَ مَا جَهِلَهُ مُوسَى عَلَيهِ السَّلَامُ مِن صِفَاتِ الله تَعَالَى، وَهَذَا فَاسِدٌ، وَلأَنَّ مَعِرِفَةً مَا جَهِلَهُ مُوسَى عَلَيهِ السَّلَامُ مِن صِفَاتِ الله تَعَالَى، وَهَذَا فَاسِدٌ، وَلأَنَّ مَعْ فَتَهُ مَا جَهِلَهُ مُوسَى عَلَيهِ السَّلَامُ مِن صِفَاتِ الله تَعَالَى، وَهَذَا فَاسِدٌ، وَلأَنَّ

الله تَعَالَى عَلَقَ رُؤيَتَهُ بِاستِقرَارِ الجَبَلِ بِقُولِهِ: ﴿ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرانِي ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، وَاستِقرَارُ الجَبَلِ مُحَنَّ، وَالتَّعلِيقُ بِالْمُحِنِ يَدُلُّ عَلَى إِمكانِهِ، وَلأَنَّ اللهَ تَعَالَى أَخبَرَ أَنَّهُ تَجَلَّى لِلجَبَلِ، وَهُوَ عِبَارَةٌ عَن خَلقِ الحَيَاةِ، وَالعِلمِ، وَالرُّؤيَةِ في الجَبَل. اهـ (١).

وَقَالَ إِمَامُ الْمُدَى أَبُو مَنصُورِ المَاتُرِيدِيُّ: الْقَولُ فِي رُؤيَة الرَّبِ عَزَّ وَجَلَّ عندنا لازمٌ حَثِّ مِن غَير إِدراكِ ولا تَفسِيرٍ، فأَمَّا الدَّليلُ عَلَى الرُّؤيَةِ: فَقُولُهُ تَعَالى: ﴿ لاَّ تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارَ ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، وَلَو كانَ لَا يُرى لَمَ يَكُن لِنَفي الإِدرَاكِ حِكمَةٌ؛ إِذ يُدرَكُ غَيرُهُ بِغَيرِ رُؤيَةٍ... الثَّانِي: قَولُ مُوسَى عَلَيهِ لَمَ يَكُن لِنَفي الإِدرَاكِ حِكمَةٌ؛ إِذ يُدرَكُ غَيرُهُ بِغيرِ رُؤيَةٍ... الثَّانِي: قَولُ مُوسَى عَلَيهِ السَّلَامُ: ﴿ رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، وَلَو كَانَ لَا يَجُوزُ الرُّؤيَةُ لَكَانَ السَّلَامُ: فَرَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ ﴾ [الأعراف: عَيمُ اللهُ عَيْرَا الرُّؤيَةُ لَكَانَ لَا يَجُوزُ الرُّؤيَةُ لَكَانَ ذَلِكَ السَّوَالُ مِنهُ جَهلاً بِرَبِّهِ، وَمَنْ يَجَهَلُهُ لَا يَحْتَمِلُ أَن يَكُونَ مَوضِعاً لِرِسَالَتِهِ أَمِيناً ذَلِكَ السُّوَالُ مِنهُ جَهلاً بِرَبِّهِ، وَمَنْ يَجَهَلُهُ لَا يَحْتَمِلُ أَن يَكُونَ مَوضِعاً لِرِسَالَتِهِ أَمِيناً فَلِكَ السُّوالُ مِنهُ جَهلاً بِرَبِّهِ، وَمَنْ يَجَهَلُهُ لَا يَعْتَمِلُ أَن يَكُونَ مَوضِعاً لِرِسَالَتِهِ أَمِيناً عَلَى مَا يَنْ اللهُ تَعَالَى لَمْ يَنْهَهُ وَلَا أَيالَسَهُ، وَبِدُونِ ذَلِكَ نَهَى نُوحاً وَعَاتَبَ عَلَى مَو عَيرَهُمَا مِنَ الرُّسُلِ، وَذَلِكَ لَو كَانَ لَا يَجُوزُ يَبِلُغُ الكُفرَ. اهـ (٢).

وَقَالَ الإِمَامُ القُرطُبِيُّ: «الأَبصَارُ» في الآيةِ _ أَي: قَولِهِ تَعَالَى: ﴿لاَّ تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارُ ﴿[الأنعام: ١٠٣] _ مُحَلَّى بِالأَلِفِ وَاللَّامِ، فَيَقَبَلُ اللَّبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارَ ﴿[الأنعام: ١٠٣] _ مُحَلَّى بِالأَلِفِ وَاللَّامِ، فَيَقْبَلُ التَّخصِيصَ، وَقَد ثَبَتَ دَلِيلُ ذَلِكَ سَمعاً في قَولِهِ تَعَالَى: ﴿كَلاَّ إِنَّهُمْ عَن رَبِّمِمْ يَوْمَئِذِ لَلَّا صَعَالَى فَولِهِ تَعَالَى: ﴿كَلاَّ إِنَّهُمْ عَن رَبِّمِمْ يَوْمَئِذِ لَلَّا صَعَالًى اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللَهُ اللَّهُ اللَّه

وَقَالَ الإِمَامُ أَبُو الْحَسَنِ الأَشْعَرِيُّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: وَخَالَفُوا ـ أَي: المعتَزِلَةُ ـ

⁽١) ينظر: «البداية» للصابوني (٣٨_٣٩).

⁽٢) ينظر: «التوحيد» للماتريدي (ص: ٧٧-٧٨).

⁽٣) ينظر: «المُفهِم» للقرطبي (١/ ٤٠٤).

رِوَايَاتِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنهُم عَن نَبِيِّ الله ﷺ فِي رُؤيةِ الله عزَّ وجَلَّ بِالأَبصَارِ، وَقَدَ الصَّارَةِ وَقَدَ جَاءَت فِي ذَلِكَ الرِّوَايَاتُ مِنَ الجِهَاتِ المُختَلِفَاتِ، وَتَوَاتَرَت بِهَا الآثَارُ، وَتَنَابَعَت بِهَا الأَخبَارُ. اهـ (۱).

وَقَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ: اعلَم أَنَّ مَذَهَبَ أَهلِ السُّنَّةِ بِأَجَعِهِم أَنَّ رُؤيَةَ الله تَعَالَى مُحْكِنَةٌ غَيرُ مُستَحِيلَةٍ عَقلًا، وَأَجَعُوا أَيضاً عَلَى وُقُوعِها في الآخِرَةِ، وَأَنَّ المؤمِنِينَ يَرُونَ اللهُ تَعَالَى دُونَ الكَافِرِينَ... وَقَد تَظَاهَرَت أَدِلَّةُ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجَمَاعِ الصَّحَابَةِ اللهُ تَعَالَى دُونَ الكَافِرِينَ... وَقَد تَظَاهَرَت أَدِلَّةُ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجَمَاعِ الصَّحَابَةِ فَمَن بَعدَهُم مِن سَلَفِ الأُمَّةِ عَلَى إِثْبَاتِ رُؤيَةِ الله في الآخِرَةِ للمُؤمِنِينَ. اهـ (٢)

وَقَالَ الإِمَامُ الرَّازِيُّ: اتَّفَقَ أَهلُ السُّنَّةِ عَلَى أَنَّ اللهَ تَعَالَى يَصِحُّ أَن يُرَى. اهـ (٣).

وَقَالَ الْإِمَامُ الجُونِينِيُّ: وَالدَّلِيلُ عَلَى جَوَازِ الرُّؤيَةِ عَقلاً: أَنَّ الرَّبَّ سُبحَانَهُ وَتَعَالَى مَوجُودٌ، وَكُلَّ مَوجُودٍ مَرئِيٌّ. اهـ (١٠).

قُولُهُ: (يَرَاهُ الْمُؤمِنُونَ وَهُم فِي الْجَنَّةِ) تَقْيِيدٌ بَعدَ إِطلَاقٍ حَيثُ أَثبَتَ آنِفَا مُطلَقَ الرُّويَةِ، وَقَيَّدَهَا هَهُنَا بِالمؤمِنِينَ، وَهَذَا رَدٌّ مِنَ الإِمَامِ ﴿ عَلَى الْمُعَتَزِلَةِ حَيثُ ذَهَبوا الرُّويَةِ، وَقَيَّدَهَا هَهُنَا بِالمؤمِنِينَ، وَهَذَا رَدٌّ مِنَ الإِمَامِ ﴿ عَلَى الْمُعَتَزِلَةِ حَيثُ ذَهَبوا بِرُمَّتِهِم إِلَى القَولِ بِاستِحَالَةِ رُؤيَةِ اللهَ تَعَالَى بِالأَبصَارِ، بَل قَالُ أَكثَرُهُم: إِنَّهُ تَعَالَى لَا يَرَى نَفْسَهُ، فَقُولُهُ ﴿ وَهُم المؤمِنُونَ. يَرَى نَفْسَهُ، فَقُولُهُ ﴿ وَهُم المؤمِنُونَ.

اعلَم - رَحِمَكَ اللهُ - أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَن يُقَالَ: نَرَى اللهَ تَعَالَى فِي الجَنَّةِ لِمَا فيهِ منَ الإِيهَامِ بِكُونِ الجَنَّةِ ظَرفاً للهِ تَعَالَى، وَيَكُونُ كُفْراً إِن جَعلِ الجَنَّةِ ظَرفاً وَمَكَاناً للهِ تَعَالَى، قَالَ في «جَمَع الأَنْهُرِ»: وَلُو قَالَ: أَرَى اللهَ تَعَالَى في الجَنَّةِ فَهَذَا كُفْرٌ، وَلُو قَالَ:

⁽١) ينظر: «الإبانة» للأشعري (ص: ١٤).

⁽٢) ينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٣/ ١٥).

⁽٣) ينظر: «معالم أصول الدين» للرازي (ص: ٧٧).

⁽٤) ينظر: «لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة» للجويني (ص: ١١٥).

من الحَنَّة، فَلَسَ بِكُفِي، لَكِن فِي «الفُصُه لَين»: يَنتَغِي أَن يُكُفَرَ لَه جَعَلَ الْحَنَّةُ ظَ فَأ

مِنَ الجَنَّةِ، فَلَيسَ بِكُفْرٍ، لَكِن في «الفُّصُولَينِ»: يَنبَغِي أَن يُكْفَرَ لَو جَعَلَ الجَنَّةَ ظَرفَاً لله تَعَالَى، لَا لَو جَعَلَهَا لِنَفسِهِ، وَاللَّفظُ يَحتَمِلُهُمَا. اهـ (١٠).

وَقَيَّدَ ﴿ الرَّوْيَةَ بِالمؤمِنِينَ ؛ لِيُخرِجَ الكَافِرِينَ وَالمَنَافِقِينَ عَلَى الصَّحِيحِ، فَإِنَّهُم لَا يَرَونَهُ تَعَالَى، قَالَ الإِمَامُ العَينِيُّ: وَالرُّوْيَةُ مُخْتَصَّةٌ بِالمؤمِنِينَ، مَنُوعَةٌ مِنَ الكُفَّارِ، وَقِيلَ: يَرَاهُ مُنَافِقُو هَذِهِ الأُمَّةِ وَهَذَا ضَعِيفٌ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ المنافِقِينَ كَالكُفَّارِ بِاتَّفَاقِ العُللَاءِ. اهـ (٢).

وَقَولُهُ: «فِي الجُنَّةِ» تَقيِيدٌ لِرُؤيَتِهِ تَعَالَى ثَوَابَاً، لَا أَنَّهُم لَا يَرَونَهُ قَبَلَ دُخُولِها.

وَأَحَادِيثُ الرُّؤيَةِ مُتَوَاتِرَةٌ كَمَا سَبَقَ، قَالَ الْحَافِظُ ابنُ حَجَرٍ: جَمَعَ الدَّارَقُطنِيُّ طُرُقَ الأَّحَادِيثِ الوَارِدَة فِي رُؤيَةِ الله تَعَالَى فِي الآخِرَةِ فَزَادَت عَلَى العِشرِينَ، ثُمَّ طُرُقَ الأَّحَادِيثِ الوَارِدَة فِي رُؤيَةِ الله تَعَالَى فِي الآخِرَةِ فَزَادَت عَلَى العِشرِينَ، ثُمَّ قَالَ: وَلَا خِرَةِ فَزَادَت عَلَى العِشرِينَ، ثُمَّ قَالَ: وَلَا اللَّوَيةِ قَالَ: وَلَا اللَّالَةُ وَلَا اللَّوْلَيةِ عَلَى اللَّوْلَيةِ عَلَى اللَّوْلِيةِ فَاللَّوْلَيةِ صَحَاحٌ. اهد (۱۳).

فَمِنهَا: قَولُهُ ﷺ: ﴿إِذَا دَخَلَ أَهِلُ الجُنَّةِ الجَنَّةَ يَقُولُ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: تُرِيدُونَ شَيئًا أَزيدكُم؟ فَيَقُولُونَ: أَلَمَ تُبيِّض وُجُوهَنَا؟ أَلَمَ تُدخِلنَا الجُنَّةَ وَتُنَجِّنَا مِنَ النَّارِ؟ قَالَ: فَيَكشِفُ الحِجَابَ، فَمَا أُعطُوا شَيئًا أَحَبَّ إِلَيهِم مِنَ النَّظَرِ إِلَى رَبِّهِم "، رَوَاهُ مُسلِمٌ ('').

وَعَن أَبِي هُرَيرَةَ ﴿ اللهِ عَلَيْهِ: اللهِ عَلَيْهِ: يَا رَسُولَ الله عَلَيْهِ: يَا رَسُولَ الله عَلَيْهُ وَرَبَّنَا يَومَ القِيَامَةِ؟ فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَيْهُ: «هَل تُضَارُّونَ فِي رُؤيَّةِ القَمَرِ لَيلَةَ البَدرِ؟»

⁽١) ينظر: «مجمع الأنهر» لداماد أفندي (١/ ٦٩٠).

⁽٢) ينظر: «عمدة القارى» للعينى (٥/ ٤٣).

⁽٣) ينظر: «فتح الباري» لابن حجر (١٣/ ٤٣٤).

⁽٤) « صحيح مسلم» (١٨١) (٢٩٧).

قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ الله، قَالَ: «هَل تُضَارُّونَ فِي الشَّمسِ لَيسَ دُونَهَا سَحَابٌ؟» قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ الله، قَالَ: «فَإِنَّكُم تَرَونَهُ كَذَلِكَ» الحَدِيثَ، رَوَاهُ الشَّيخَانِ، وَاللَّفظُ لِمُسلِم (۱).

هَذَا وَاعلَم _ عَلَّمَنِي اللهُ تَعَالَى وَإِيَّاكَ _ أَنَّ هَذَا التَّشبِيهَ فِي الرُّوْيَةِ إِنَّمَا هُوَ تَشبِيهُ وُضُوحٍ رُوْيَةٍ بِوُضُوحٍ رُوْيَةٍ ، لَا تَشبِيهُ مَرئِيٍّ بِمَرئِيٍّ بِمَرئِيٍّ ؛ لأَنَّهُ قَد ثَبَتَ قَطعاً أَنَّ اللهَ تَشبِيهُ وُضُوحٍ رُوْيَةٍ ، لَا تَشبِيهُ مَرئِيٍّ بِمَرئِيٍّ بِمَرئِيٍّ ؛ لأَنَّهُ قَد ثَبَتَ قَطعاً أَنَّ اللهَ تَعَالَى ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيءٌ ﴾ [الشورى: ١١]، فَلَا يُشبِهُ شَيئاً مِن خَلقِهِ، وَلَا يُشبِهُهُ شَيءٌ مَعَالَى ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيءٌ ﴾ والشورى: ١١]، فَلَا يُشبِهُ شَيئاً مِن خَلقِهِ، وَلَا يُشبِهُهُ شَيءٌ مَن مَاجَه وَغيرِهِ: ﴿ فَكَذَلِكَ لَا تُضَامُونَ فِي رُوْيَةٍ رَبِّكُم يَومَ القِيَامَةِ ﴾ القِيَامَةِ ﴾ القِيَامَةِ ﴾ القِيَامَةِ ﴾ الشَيامَةِ ﴾ الشَيامَةِ ﴾ اللهِ المُعْلَقِ وَاللهُ اللهُ الل

قَالَ الإِمَامُ النَّوَوِيُّ: مَعنَاهُ تَشبِيهُ الرُّؤيَةِ بِالرُّؤيَةِ فِي الوُضُوحِ وَزَوَالِ الشَّكِّ وَالمَشَقَّةِ وَالإختِلَافِ. اهـ^(٣).

وَفِي قَولِهِ ﷺ: «تُضَامُونَ» سِتَّةُ أُوجُهِ ذَكَرَهَا الإِمَامُ ابنُ الجَوزِيِّ فِي «كَشف المُشكِلِ» (١٠) ، قَالَ الإِمَامُ النَّووِيُّ: وَكُلُّ هَذَا صَحِيحٌ ظَاهِرُ المعنَى. اهـ (٥٠).

وَلَّا كَانَت رُؤيَةُ الأَشيَاءِ تَحتَاجُ عَادَةً إِلَى مُقَابَلَةٍ، وَاللَقَابَلَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا بَينَ مُتَحَيِّزِينِ، وَاللهُ سُبحَانَهُ يَستَحِيلُ عَلَيهِ ذَلِكَ، نَفَى ﴿ فَهُ ذَلِكَ الوَهِمَ إِلَّا بَينَ مُتَحَيِّزِينِ، وَاللهُ سُبحَانَهُ يَستَحِيلُ عَلَيهِ ذَلِكَ، نَفَى ﴿ فَهُ الرَّائِي، وَهُوَ بِقَولِهِ: (بِلَا تَسْبِيهِ وَلَا كَيفِيَّةٍ) فِي المرئِيِّ وَهُوَ البَارِي تَعَالَى، لَا فِي الرَّائِي، وَهُو المؤمِنُ؛ لِعَدَمِ خُلُوهِ عَنهَا، وَفِيهِ رَدُّ عَلَى المُعتَزِلَةِ القَائِلِينَ بِلُزُومِ ذَلِكَ لِلرُّويَةِ، المؤمِنُ؛ لِعَدَمِ خُلُوهِ عَنهَا، وَفِيهِ رَدُّ عَلَى المُعتَزِلَةِ القَائِلِينَ بِلُزُومِ ذَلِكَ لِلرُّويَةِ، فَأَشَارَ إِلَى أَنْهَا شَرَائِطُ عَادِيَّةٌ لِلمُتَحَيِّزَاتِ تُرفَعُ فِي حَقِّ مَنْ لَيسَ كَمِثلِهِ شَيءٌ، فَأَشَارَ إِلَى أَنْهَا شَرَائِطُ عَادِيَّةٌ لِلمُتَحَيِّزَاتِ تُرفَعُ فِي حَقِّ مَنْ لَيسَ كَمِثلِهِ شَيءٌ،

⁽١) "صحيح البخاري" (٨٠٦)، و "صحيح مسلم" (١٨٢) (٢٩٩).

⁽۲) « سنن ابن ماجه» (۱۷۸).

⁽٣) ينظر: « شرح صحيح مسلم» للنووي (٣/ ١٨).

⁽٤) ينظر: «كشف المشكل» لابن الجوزي (١/ ٤٢٩).

⁽٥) ينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي(٣/ ١٨).

* فَائِدَةٌ: وَأَمَّا رُؤيَةُ الله تَعَالَى فِي الدُّنيَا بِالأَبصَارِ: فَجَائِزَةٌ عَقلاً مَنفِيَّةٌ شَرعاً، قَالَ ﷺ: «تَعَلَّمُوا أَنَّه لَنْ يَرَى أَحَدٌ مِنْكُمْ ربَّهُ عَزَّ وجلَّ حتَّى يَمُوتَ»، رَوَاهُ مُسلِمٌ ('') فَنَفَى ﷺ الرُّؤيَةَ قَبلَ الموتِ.

فَإِن قِيلَ: أَلَيس قد رَأَى النَّبيُّ عَلَيْ تُربَّهُ تَعَالَى لَيلَةَ المعرَاجِ؟

قُلنَا: بَلَى، لَكِنَّ الْجُوَابَ عَنهُ مِن وَجهَينِ:

الأُوُّلُ: أَنَّهُ خُصُوصِيَّةٌ لَهُ عَلِي اللَّهِ الدَّلِيلُ عَلَيهَا.

الثَّانِي: أَنَّ الرُّوْيَةَ إِنَّمَا كَانَت في المَلكُوتِ الأَعلَى، وَالدُّنيَا لَا تُطلَقُ عَلَيهِ، أَفَادَهُ الإِمَامُ العَينِيُّ (''

قُولُهُ: (بِأَعِيُنِ رُؤُوسِهِم) قَالَ تَعَالَى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَة * إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَة ﴾ [القيامة: ٢٧-٢٣]، وَالأَعيُنُ فِي الوُجُوهِ، فَأَطلَقَ تَعَالَى الكُلَّ عَلَى البَعضِ أَو المحَلَّ عَلَى الجَالِّ، وَهُوَ مَجَازٌ مُرسَلٌ.

قُولُهُ: (وَلَا يَكُونُ بَينَهُ وَبَينَ خَلقِهِ مَسَافَةٌ) هَذَا بَيَانٌ للرُّ وَيةِ وتَنزِيهٌ للهِ جَلَّ شَائَهُ عَن الحَدِّ والجِسمِيَّة التي هي لازِمُ المسَافَةِ، وفيهِ رَدُّ كذلكَ عَلَى المعتزلَةِ حيثُ جَعَلوا المقابَلَةَ والمسافَةَ المعيَّنَةَ بينَ الحاسَّةِ والمرئِيِّ وهي عَدَمُ غَايةِ البُعدِ بحيثُ ينقَطعُ إدراكُ البَاصِرَةِ، وَعَدَمُ غايةِ القُربِ بحيثُ يُحجَبُ إدراكُهَا شَرطاً للرُّويَةِ،

⁽١) « صحيح مسلم»، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر ابن صياد(١٦٩).

⁽٢) ينظر: «عمدة القاري» للعيني (١/ ٢٩١).

وَاعلَه م عَلَّمَنَا اللهُ وَإِيَّاكَ - أَنَّ مَا ذُكِرَ مِن شَرطِ الرُّؤيَةِ إِنَّها هو شَرطٌ أُو سَبَبٌ يُعرَفُ بهِ مَا يَحجُبُ الرُّؤيَّةَ، وليسَ سَبَبَاً أَو شَرطاً يُعرَفُ بهِ المربِّيُّ والكلامُ فيهِ، فَإِذا ارتَفَعَ هذا المانِعُ أو الشَّرطُ فَإنَّ المحجُـوبَ وهُوَ البَاصِرَةُ يَـرَى المرئِـيَّ وهو اللهُ تَعَالَى، بل إنَّنَا إذَا دَقَّقَنَا عَمِيقًا، وَنَظَرِنَا دَقِيقًا عَلِمنَا أَنَّ مُوسَى عليهِ السَّلَامُ إِنَّمَا سَأَلَ رَبَّهُ سُبحانَهُ الإِرَاءَةَ وَهِيَ القُدرَةُ على الرُّؤيةِ، وَلَمْ يَسأَلُهُ الرُّويَةَ بِالمَعْنِي المَصْدريِّ، فَقَالَ: ﴿ رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ ﴾ [الأعراف: ١٤٣]؛ لأنَّ مَصدرَر «أَرَى» هو الإِرَاءَةُ، بدليل قوله: ﴿أَنظُرْ إِلَيْكَ ﴾، والمعنى: إن أَرَيتَنِي أَنظُرْ إِلَيكَ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: بَصِرِي الآنَ عاجِزٌ لَا قُدرَةَ لَهُ عَلَى رُؤيَتِكَ، فَاخِلُق فِيَّ القُدرَةَ حتَّى أستطيعَ أن أَرَاكَ، يَدُلُّ لذَلكَ مَا أَجابَهُ بِهِ سُبِحَانَهُ بِقُولِهِ: ﴿ لَنِ تَرَانِي ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، فَكَأَنَّهُ سُبِحَانَهُ قَالَ: لَنِ أَفْعَلَ، وَلَمْ يَقُل لَهُ لَن أُرَى حتَّى يَصِحَّ مَا زَعَمَتهُ المعتَزِلَةُ، بَل تَخصِيصُهَا بِمُوسَى عَلَيهِ السَّلُام وَعَدَمُ مُعَاتَبَتِهِ عَلَى سُؤَالِهِ، وَتَعلِيتُ الرُّؤيةِ بِاستِقرَارِ الجَبَل وَهُو أَمرٌ مُحِنّ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِهَا، وَلَو كَانَ كَمَا يَزعُمُونَ لَكَانَ النَّفيُ عَامًّا لَا خَاصًّا بِمُوسَى وَحدَهُ، وَلَمَا جَازَ لِمُوسَى عَلَيهِ السَّلَامُ أَن يَسأَلَهَا أَصلاً وَهُوَ نَبيٌّ مُرسَلٌ، فَلَا حُجَّةٌ لَهُم في الآيةِ.

* تَنبِيهُ: يَنبَغِي أَن يُعلَمَ أَنَّهُ لَا يُقَالُ: اللهُ مَحَجُوبٌ عَنِ الرُّؤيَةِ بَل هُو تَعَالَى حَاجِبٌ غَيرَهُ عَن رُؤيَتِهِ؛ لأَنَّ المحجُوبَ مَعْلُوبٌ، وَاللهُ تَعَالَى غَالِبٌ وَمُنَزَّهُ عَن ذَلِكَ كُلِّهِ، وَلَا يَجُوزُ استِعهَالُ المجَازِ في أَسهَاءِ الله تَعَالَى وَصِفَاتِهِ حَتَّى يُقَالَ: هُوَ مِن ذَلِكَ كُلِّهِ، وَلَا يَجُوزُ استِعهَالُ المجَازِ في أَسهَاءِ الله تَعَالَى وَصِفَاتِهِ حَتَّى يُقَالَ: هُوَ مِن إِللهَ عَلَى اللهَ عُولِ مِنَ النَّقصِ.

وَعُوداً عَلَى بَدَءٍ نَقُولُ: إِنَّ مَا شَرَطَهُ المعتزِلَةُ أَيضاً مِن المَقَابَلَةِ فِي الرُّؤية فاسِدٌ وَلا يَلزمُ؛ لأَنَّ حُصُولَ الرُّؤيةِ بالمقَابَلَةِ إِنَّما هو عَلَى سَبِيلِ العَادَةِ، وَهُو خَاصُّ بالمتَحِيِّزِ، وَلَيسَ شَرطاً عَقلِيَّا حَتَّى يَصِحَّ مَنعُهُم رُؤيَتَهُ تَعَالَى؛ لأَنَّ القَدِيمَ الذِي لَيسَ كَمِثلِهِ شَيءٌ، وَالذِي يَستَحِيلُ عَلَيهِ المكَانُ وَالجِهَةُ لا يُقَاسُ بالجِرْمِ الحَادِثِ المتَحيِّزِ المُقابَةِ ولا انحِصَارِ وَلا المُعَتقِرِ إِلَى المكَانِ، فيرَى سُبحَانَهُ بَلا كَيفٍ وَلا تَشبِيهٍ ولا مُقابَلةٍ ولا انحِصَارٍ وَلا جِهةٍ، بل يَستَحِيلُ عَليهِ ذَلِكَ.

ثُمَّ اعلَمْ أَنَّهُ تَعَالَى إِذَا رُئِي فَإِنهَا يُرَى وَحدَهُ، وَلَا يُرَى مَعَهُ شَيءٌ أَلَبَتَهَ، وإلَّا لَزِمَ أَن يكونَ بَينَهُ وبَينَ غَيرِهِ سُبحانَهُ ثَمَايُزٌ فِي الخَارِجِ، فَيلزَمُ مِنهُ حِينَئِذِ أَن يكونَ في جِهةٍ مِنَ المرْئِيَّاتِ بأَنْ يكونَ عَن يَمِينِهَا أُو يَسَارِها أَو فَوقَهَا أَو بَينَهَا، وكلُّ ذلكَ مُستَحِيلٌ فِي حَقِّهِ سُبحَانَهُ وكلُّ ذلكَ مُستَحِيلٌ فِي حَقِّهِ سُبحَانَهُ ولا اللهِ الإشارةُ بقولِهِ تَعَالَى: في حَقِّهِ سُبحانَهُ مَا وَجَبَ تَأْخِيرُهُ وَهُو حَرفُ الجَرِّ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَة ﴿ [القيامة: ٢٣] حيثُ قَدَّمَ سُبحانَهُ مَا وَجَبَ تَأْخِيرُهُ وَهُو حَرفُ الجَرِّ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَة ﴾ [القيامة: ٢٣] حيثُ قَدَّمَ سُبحانَهُ مَا وَجَبَ تَأْخِيرُهُ وَهُو حَرفُ الجَرِّ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَة ﴾ [القيامة: ٢٣] حيثُ قَدَّمَ سُبحانَهُ مَا وَجَبَ تَأْخِيرُهُ وَهُو حَرفُ الجَرِّ إِلَى وَيُهَا أَي المَارِهُ الْحَرَا الْحَصَر وَحَدَهُ لَيسَ مَعَهُ شيءٌ.

قَالَ إِمَامُ الْمُدَى أَبُو مَنصُورِ المَاتُرِيدِيُ ﴿ فَإِن قِيلَ: كَيفَ يُرَى؟ قِيلَ: بَلا كَيفٍ؛ إِذِ الكَيفيَّةُ تَكُونُ لِذِي صُورَةٍ، بَل يُرَى بِلَا وَصْفِ قِيَامٍ وَقُعُودٍ وَاتِّكَاءٍ، وَاتِّصَالٍ وَانفِصَالٍ، وَمُقابَلَةٍ وَمُدَابَرَةٍ، وقصِيرٍ وَطَوِيلٍ، وَنُورٍ وَظُلْمَةٍ، وَسَاكِنٍ وَاتِّصَالٍ وَانفِصَالٍ، وَمُقابَلَةٍ وَمُدَابَرَةٍ، وقصِيرٍ وَطَوِيلٍ، وَنُورٍ وَظُلْمَةٍ، وَسَاكِنٍ وَمُتَحَرِّكٍ، وَمُمَاسٍ وَمُبَايِنٍ، وَخَارِجٍ وَدَاخِلٍ، وَلَا مَعنَى يَأْخُذُهُ الوَهمُ، أَو يُقَدِّرُهُ العَقلُ لِتَعَالِيهِ عَن ذَلِكَ. اهـ (۱).

وَالْجَوَابُ عَن وَهُمِهِم الذِي ظَنُّوهُ شَرطاً: أَنَّ اللهَ تَعَالَى كَمَا يَرَانَا وَهُوَ لَيسَ في جِهَةٍ اتِّفَاقاً وَنحنُ في جِهَةٍ، وَالدَّلِيلُ عَلَى بُطلَانِ شَرطِ المقابَلَةِ والمسافَةِ قَولُهُ تَعَالَى: ﴿ إِلَى رَبِّمَا نَاظِرَة ﴾ [القيامة: ٢٣]، فهذا

⁽١) ينظر: «التوحيد» للماتُريديِّ (ص: ٨٥).

سُوْمُ مِنْ مَا تَرَى خَالٍ عن شَرطٍ أو سَبَبٍ، فَمَا زَادُوهُ على كَلامِ الله تَعَالَى إلَّا بِفَسَادِ عُقُولِهِم.

ومِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ المَقَابَلَةَ لَيسَت بِشَرطٍ قَولُهُ ﷺ: «أَقِيمُوا صُفُوفَكُم فِإِنِّ أَرَاكُم مِن وَرَاءِ ظَهرِي» (١) ، فَقَد حَصَلَتِ الرُّؤيَةُ بِلَا مُقَابَلَةٍ ، وَتَنَزُّلاً نَقُولُ: إِنَّ غَايَةَ مَا تَوَهَّمُوهُ دَلِيلاً أَن يكُونَ شَرطاً عَادِيًّا قَابِلاً لِلتَّخَلُّفِ، والآخِرَةُ دَارُ خَرْقِ العَادَاتِ.

-543-643-643-

⁽١) أخرجه البخاري في « صحيحه» (٧٢٥).

ابيانُ أنَّ الإِيمانَ هُوَ الْإِقْرارُ والتَّصْدِيقُ]

قُولُهُ: (وَالإِيهَانُ) شَرْعاً (هُوَ الإِقرَارُ) بِاللّسَانِ (والتّصديقُ) بِالجَنَانِ، وَقَد سَبَقَ الكلامُ فِيهِ، وَفِي كَلَامِهِ ﴿ رَدُّ عَلَى الكَرَّامِيَّةِ حَيثُ جَعَلُوا الإِقرارَ وَحدَهُ هُو سَبَقَ الكلامُ فِيهِ، وَفِي كَلَامِهِ ﴿ رَدُّ عَلَى الكَرَّامِيَّةِ حَيثُ جَعَلُوا الإِقرارَ وَحدَهُ هُو الإِيهَانَ، يُبطِلُ قَولَمُ مِ إِشَارَةُ وَاقتِضَاءُ قَولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَا بِاللّهِ وَبِالْيَوْمِ الآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [البقرة: ١٨]، فَقَد نَفَى سُبحانَهُ أَن يكونَ القَولُ وَحدَهُ إِيهَانَا، وَفِي كَلَامِهِ ﴿ رَدُّ كَذَلِكَ عَلَى الْحَشُويَةِ فِي جَعلِهِم الأَعْمَالُ مِن أَصلِ وَحدَهُ إِيهَانَا، وَفِي كَلَامِهِ ﴿ وَمَا لَمُسُويَةِ مُغَايَرَتُهُ تَعَالَى بَينَهُمَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الآياتِ؛ كَقُولِهِ جَلَّ الإِيهَانِ، يَرُدُّ قُولَ الحَسُويَّةِ مُغَايَرَتُهُ تَعَالَى بَينَهُمَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الآياتِ؛ كَقُولِهِ جَلَّ اللهِيهَانِ يَرُدُ قُولَ الحَسُويَّةِ مُغَايَرَتُهُ تَعَالَى بَينَهُمَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الآياتِ؛ كَقُولِهِ جَلَّ اللهِيهُ فَي كَثِيرٍ مِنَ الآياتِ؛ كَقُولِهِ جَلَّ شَائَهُ: ﴿ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ ﴾ [البقرة: ٢٥]، فَقَد غَايَرَ تَعَالَى بَينَهُمَا بِالعَطفِ، وَسَيَأْتِي نَصُّ الإِمَامِ الأَعظَمِ ﴿ عَلَى ذَلِكَ.

وَإِنَّمَا قُلتُ: «من أَصلِ الإِيمَانِ»؛ لِثَلَّا يَلتَبِسَ هذا بِالاِتَّفَاقِ عَلَى أَنَّ الأَعْمَالَ مِن كَمَالِ الإِيمَانِ، وَمَا جَاءَ مِن إِطلَاقِ الإِيمَانِ عَلَى الأَعْمَالِ؛ كَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ اللّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ ﴾ [البقرة: ١٤٣]؛ أي: صَلاَتَكُم إِلَى بَيتِ المقدِسِ، وَقُولِهِ ﷺ: «الإِيمَانُ بِضِعٌ وَسَبعُونَ شُعبَةً» (()، فَهُوَ جَازٌ مِن إِطلَاقِ الدَّالِّ عَلَى المدلُولِ؛ لأَنَّ الأِيمَالَ دَالَّةٌ عَلَى الإِيمَانِ كَمَا قَالَ ﷺ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الرَّجُلَ يَعتَادُ المسَاجِدَ فَاشْهَدُوا لَهُ الإِيمَانِ»، رَوَاهُ التِّرمِذِيُّ وَابنُ مَاجَه، وَإِسنَادُهُ حَسَنٌ، دَرَّاجٌ مُحْتَلَفٌ فِيهِ (()، وَذَلِكَ اللهُ عَليهِ إِلَّا اللهُ.

-242-242-242-242-

⁽۱) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٣٥) (٥٧).

⁽۲) «سنن الترمذي» (۲٦۱۷)، و «سنن ابن ماجه» (۸۰۲).

ابَيَانُ أَنَّ الإِيمَانَ لَآيَزيدُ وَلَا يَنْقُصُ]

قَولُهُ: (وَإِيمَانُ أَهلِ السَّمَاءِ) وهُم الملائِكةُ (وَ) أَهلِ (الأَرضِ) وهُم الإِنسُ والجِنُّ (لَا يَزِيدُ وَلَا يَنقُصُ).

اعلم ـ عَلَّمَكَ اللهُ تَعَالَى ـ أَنَّ للإيهانِ ذَاتاً، وَصِفَةً، أَمَّا ذَاتُهُ: فالتَّصدِيقُ، وَهُو لا يَختَلفُ بِاختِلَافِ الأَسْخَاصِ، وَلا يُتَصَوَّرُ زيادتُهُ ونُقصانُهُ، فَلا يَنقُصُ؛ لأَنَّ النَّقصَ فِيهِ كُفْرٌ، وَلا يَزِيدُ؛ لأَنَّهُ مُنتَهَى التَّصدِيقِ الجَازِمِ، وَأَمَّا صِفتُهُ: فَهِيَ إِمَّا نُورُهُ وَإِشْرَاقُهُ وَثَمَرَاتُهُ، وَإِمَّا قُوتُهُ وَشِدَّتُهُ عَلَى الخِلافِ في جَعلِهِمَا واحِداً، وَالزِيادَةُ نُورُهُ وَإِشْرَاقُهُ وَثَمَرَاتُهُ، وَإِمَّا قُوتُهُ وَشِدَّتُهُ عَلَى الخِلافِ في جَعلِهِمَا واحِداً، وَالزِيادَةُ فيها، فَمَعنَى زِيَادَتِهِ عِندَنَا لَيسَ مِن حَيثُ ذَاتُه، بَل إِمَّا مِن حَيثُ ثَجَدُّدُ أَمْثَالِهِ، وَإِمَّا فيها، فَمَعنَى زِيَادَتِهِ عِندَنَا لَيسَ مِن حَيثُ ذَاتُه، بَل إِمَّا مِن حَيثُ ثَجَدُّدُ أَمْثَالِهِ، وَإِمَّا مِن حَيثُ التَّقْصِيلُ بَعدَ الإِجْمَالِ، وَإِمَّا مِن حَيثُ القُوَّةُ وَالإِشْرَاقُ كَمَا سَيَأْتِي، قَالَ مِن حَيثُ التَّقَصِيلُ بَعدَ الإِجْمَالِ، وَإِمَّا مِن حَيثُ القُوَّةُ وَالإِشْرَاقُ كَمَا سَيَأْتِي، قَالَ الإِمَامُ الأَعظَمُ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ وَالْمَامُ الأَعظَمُ عَلَى التَّصِيلُ بَعدَ الإِبْعَالُ المَامُ الأَعْظَمُ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ وَالْمَامُ الأَعظَمُ عَلَى اللهُ وَالإِيمَانُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهِ يَالُولَ اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ اللهُ وَاللهُ اللهِ اللهُ وَالِمَامُ الْإِيمَانُ والكُفُورُ وَلَا يَتَعْمَعُ النَّقِيضَانِ وهُمَا الإِيمَانُ والكُفُرُ في عَلَيْ وَاحِدٍ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ وَهُو مُعَالُ ؟!

وَقَالَ الإِمَامُ أَبُو اليُسرِ البَرْدَوِيُّ: الإِيهانُ لَا يَزِيدُ وَلَا يَنقُصُ عِندَ أَهلِ السُّنَة والجَهاعَةِ، وقالَ أَصحابُ الحديثِ والشَّافِعِيُّ: إِنَّهُ يَزِيدُ ويَنقُصُ، وهَذا السُّنَة والجَهاعَةِ، وقالَ أَصحابُ الحديثِ والشَّافِعِيُّ: إِنَّهُ يَزِيدُ ويَنقُصُ، فَإِنَّ إِيهانَ البَعضِ الإختِلافُ في النَّاتِ، أَمَّا في الصِّفَاتِ: فَإِنَّهُ يَزِيدُ وَيَنقُصُ، فَإِنَّ إِيهانَ البَعضِ البَعضِ، وَبِهِ يَتَفَاضَلُ المؤمِنُونَ، حَتَّى رُوِيَ عَن أَبِي حَنِيفَةَ اللهُ أَكْمَلُ وَصَفَا مِنَ البَعضِ، وَبِهِ يَتَفَاضَلُ المؤمِنُونَ، حَتَّى رُويَ عَن أَبِي حَنِيفَةً اللهُ أَتُولُ مِثلُ إِيهانِ جِبرِيلَ صَلَواتُ اللهُ أَتُولُ مِثلُ إِيهانِ جِبرِيلَ صَلَواتُ اللهُ أَتُولُ مِثلُ إِيهانِ جِبرِيلَ صَلَواتُ الله

⁽١) ينظر: «الوصية» للإمام أبي حنيفة (ص: ١٤).

مَدُونُ مِنْ اللهُ مِنْ الْمُسَاوَاةَ فِي الصِّفَاتِ، وَكَافُ التَّشبِيهِ لَا تَقتَضِي ذَلِكَ اهـ (١).

وَقَالَ العَلَّامَةُ البَابَرِيُّ: وَاستَدَلَّ الشَّافِعِيَّة بِقُولِهِ تَعَالَى: ﴿زَادَتُهُمْ إِيمَانًا ﴾ [الأنفال: ٢]، وَقُولِه: ﴿لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَّعَ إِيمَانِهِمْ ﴾ [الفنح: ٤] وَأَمثَا لِهَمَا، وَبِقُولِهِ ﷺ: «الإِيمانُ بِضعٌ وَسَبعُونَ شُعبَةً» (٢).

ثُمَّ أَجابَ رَحِمُهُ اللهُ تَعَالَى عَن استِدلَا لِهِم بأنَّ المرَادَ مِنَ الزِّيَادَةِ فِي الآيتَينِ الزِّيَادَةُ بِتَجَدُّدِ الأَمثَالِ؛ فَإِنَّ بَقَاءَ الإِيهَانِ لَا يُتَصَوَّرُ إِلَّا بِهَذَا الطَّرِيقِ؛ لأَنَّ الإِيهَانَ عَرَضٌ وَهُو لَا يَبقَى زَمَانَينِ، فَكَانَ بَقَاؤُهُ بِتَجَدُّدِ أَمثَالِهِ كَسَائِرِ الأَعرَاضِ، أَو عَرَضٌ وَهُو لَا يَبقَى زَمَانَينِ، فَكَانَ بَقَاؤُهُ بِتَجَدُّدِ أَمثَالِهِ كَسَائِرِ الأَعرَاضِ، أَو يَكُونُ المرَادُ الزِّيائِهِ فِي القُلُوبِ يَكُونُ المرَادُ الزِّيَادَة مِن حَيثُ ثَمَرَاتُ الإِيهانِ وَإِشرَاقُ نُورِهِ وَضِيَائِهِ فِي القُلُوبِ يَكُونُ المرَادُ الزِّيائِهِ فَي القُلُوبِ الطَّاعِلِةِ إِذَ الإِيهانُ لَهُ نُورٌ وَضِياءٌ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ أَفَمَن شَرَحَ اللّهُ مَا لِللّهُ مَا لِللّهُ مَا اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَالْمَاسِ اللهُ مَا اللهُ اللهُ مَا اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ مَا اللهُ مَا اللهُ مَا اللهُ الل

وَقَالَ العَلَّامَةُ ابنُ الْهُمَامِ: قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصِحَابُهُ: لَا يَزِيدُ الإِيهَانُ وَلَا يَنقُص، وَاختَارَهُ مِنَ الأَشَاعِرَةِ إِمَامُ الحَرَمَينِ وَكَثِيرٌ... وَالْحَنَفِيَّةُ وَمَعَهُم إِمَامُ الْحَرَمَينِ وَكَثِيرٌ... وَالْحَنفِيَّةُ وَمَعَهُم إِمَامُ الْحَرَمَينِ لَا يَمنعُونَ الزِّيَادَةَ وَالنُّقْصَانَ بِاعتِبَارِ جِهَاتٍ هِي غَيرُ نَفسِ الذَّاتِ، بَل الحَرَمَينِ لَا يَمنعُونَ الزِّيَادَةَ وَالنُّقصَانَ بِاعتِبَارِ جِهَاتٍ هِي غَيرُ نَفسِ الذَّاتِ، بَل بِعَفَاوُتٍ مَن لَا يَمنعُونَ الزِّيَادَةُ وَالنُّقصَانَ بِاعْتِبَارِ جِهَاتٍ هِي غَيرُ نَفسِ الذَّاتِ، بَل بِعَنَاوُتٍ مَن النَّالُوا: مَا يَتَخَايَلُ مِن أَنَّ القَطعَ بِتَفَاوُتِ قُوَّةٍ إِنَّهَا هُو رَاجِعٌ إِلَى جَلائِهِ، فَإِذَا ظَهَرَ القَطعُ بِحُدُوثِ الْعَالَمُ بَعَدَ تَرتِيبٍ مُقَدِّمَاتِهِ كَانَ الْجَزَمُ الْكَائِنُ فِيهِ كَالْجَزِمِ فَإِذَا ظَهَرَ الْقَطعُ بِحُدُوثِ الْعَالَمُ بَعَدَ تَرتِيبٍ مُقَدِّمَاتِهِ كَانَ الْجَزَمُ الْكَائِنُ فِيهِ كَالْجَزِمِ

⁽١) ينظر: «أصول الدين» للبزدوي (ص: ١٥٦).

⁽٢) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٣٥) (٥٧).

⁽٣) ينظر: «شرح وصية الإمام أبي حنيفة» للبابري (ص: ٦٦-٦٦).

في قولِنَا: الوَاحِدُ نِصفُ الإثنَينِ، وَإِنَّمَا تَفَاوُتُهُمَّا بِاعتِبَارِ أَنَّهُ إِذَا لُوحِظَ هَذَا كَانَ سُرعَةُ الْجَزِمِ فِيهِ لَيسَ كَالشَّرِعَةِ التي في الآخرِ، خُصُوصًا مَعَ عُزُوبِ النَّظَرِ، فَيُتَخَيَّلُ أَنَّهُ أَلَّهُ وَلِيَّا هُوَ أَجلَى عِندَ العَقلِ، وَمِمَّن اختَارَ عَدَمَ الزِّيَادَةِ وَالنَّقَصَانِ الإِمَامُ الرَّازِيُّ، وَالآمِدِيُّ، وَالنَّقَصَانِ الإِمَامُ الرَّازِيُّ، وَالآمِدِيُّ، وَالنَّووِيُّ (''

قُولُهُ: (مِن جِهة المُؤمَنِ بِهِ) وَهُو مَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُ ﷺ، فَلَمَّا كَانَ أَصلُهُ مُنتَهَى التَّصدِيقِ لَم تُتَصَوَّرِ الزِّيَادَةُ بَلِ الزِّيَادَةُ إِنَّهَا هِيَ فِي وَصِفِهِ، فَكُلَّمَا ازدَادَ المؤمَنُ بِهِ تَفْصِيلَا بَعدَ إِجَالِ ازدَادَ تَعَلَّقُ الإِيهَانِ بِهِ، فَازدَادَ وَصِفُهُ مِن الإِجَالِ إِلَى التَّفْصِيل؛ تَفْصِيلًا بَعدَ ابْجَالِ ازدَادَ تَعَلَّقُ الإِيهَانِ بِهِ، فَازدَادَ وَصِفُهُ مِن الإِجَالِ إِلَى التَّفْصِيل؛ لأَنَّ الصَّحَابَةَ كَانُوا قَد آمَنُوا بِجُملَةِ مَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُ ﷺ، ثُمَّ يُفَصَّلُ ذَلِكَ بِنُزُولِ الآيَاتِ آيَةً بَعدَ آيَةٍ، وَحُكمًا بَعدَ حُكمٍ، وَخَبَرًا بَعدَ خَبِرٍ، دَلِيلُهُ قَولُهُ: ﴿لِيَزْدَادُوا اللَّيْوِ النَّيْ الْإِيهَانِ وَالتَّصدِيقِ، وَهَذَا فِي حَقِّ الصَّحَابَةِ إِيهَانِهُ [الأنفال: ٢]، فَهَذَا هُو مَعنَى زِيَادَةِ الإِيهَانِ وَالتَّصدِيقِ، وَهَذَا فِي حَقِّ الصَّحَابَةِ إِيهَانَا هُ وَالنَّالِيَ النَّنُ اللَّي اللَّيْ اللَّيْ اللَّيْ الْإِيهَانِ وَالتَّصدِيقِ، وَهَذَا فِي حَقِّ الصَّحَابَةِ إِيهَانَا هُ وَالنَّيْ مِن عِندِ الله تَعَالَى، ثُمَّ يَعلَمُونَ ذَلِكَ تَفْصِيلًا، فَيُوا أَيضًا بِجُملَةِ مَا جَاءَ بِهِ النَّي وَلَيْ مَن عِندِ الله تَعَالَى، ثُمَّ يَعلَمُونَ ذَلِكَ تَفْصِيلًا، فَيُوا وَالإِيهَانِ المَفَصَّلِ مِن حَيثُ وَعُولَةً وَتَفْصِيلًا، وَلَيْسَ هُنَالِكَ فَرَقٌ بَينَ الإِيهَانِ المَجْمَلِ وَالإِيهَانِ المَفَصَّلِ مِن حَيثُ وَمَفُهُ.

قَالَ العَلَّامَةُ الكَستَايُّ رَدًّا عَلَى العَلَّامَةِ التَّفْتَازَانِي: وَجَوابُهُ أَنَّ تِلكَ التَّفاصِيلَ لَمَّا كَانَ الإِيهَانُ مِهَ بِرُمَّتِهَا إِجَالاً حَاصِلاً فَبِالاطِّلاعِ عَلَيهَا لَم يَنقَلِب الإِيهَانُ مِن النَّقصَانِ إِلَى النِّيهَانِ القَصيلِ فَقَط، بِخِلَافِ مَا في عَصرِ النبيِّ النَّقصَانِ إِلَى النِّيادَةِ، بَل مِنَ الإِجَالِ إِلَى التَّفصِيلِ فَقَط، بِخِلَافِ مَا في عَصرِ النبيِّ عَلَيهِ السَّلامُ، فَكُلَّمَ ازدَادَت تِلكَ الجُملَةُ ازدَادَ التَّصدِيقُ المتعَلِّقُ مِهَا لا مَحَالَةَ، وَمَا فَكَرُهُ مِن أَنَّ التَّفصِيلِيَّ أَزيَدُ مَنُوعٌ، وقَولُهُ: «أَكْمَلُ» مُسَلَّمٌ وَغَيرُ مُفِيدٍ اهـ(١٠).

⁽۱) ينظر: «المسايرة» لابن الهام (٢/٢١٦).

⁽٢) ينظر: «حاشية الكستلي على شرح العقائد» (ص: ١٥٧).

فَإِن قُلتَ: يَرِدُ عَلَى مَا قُلتُم قَولُ الإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ ﴿ وَأَهِلِ السَّمَاءِ ﴾، فَإِنَّهُم لَم يُكَلَّفُوا بِمَا كُلِّفنَا بِهِ؟

فَالجَوابُ: أَنَّ القُرآنَ وَالأَحكامَ وَإِن أُنزِلَت للإِنْسِ وَالجِنِّ، والمَلائِكَةُ غَيرُ مُكلَّفِينَ بِذَلِكَ، لَكِنَّ إِيهَانَنَا وَاحِدٌ مِن حَيثُ الإِجمَالُ بِالمؤمّنِ بِهِ، فَقَد آمَنُوا إِجمالاً بِهَا آمَنَّا بِهِ، قَالَ الإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ ﴿ وَذَلِكَ؛ لأَنَّ فَرَائِضَ المَلائِكَةِ غَيرُ فَرَائِضِنَا، وَإِيمَانُ الإَمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ ﴿ وَذَلِكَ؛ لأَنَّ فَرَائِضَ المَلائِكَةِ غَيرُ فَرَائِضِنَا، وَإِيمَانُ الإَمَامُ أَبُو حَنِيفَةً ﴿ وَخَلَلُ وَحَدَهُ وَصَدَّقَنَا جَمِيعاً » اهم وَإِيمَانُ الأَوَّلِينَ وَإِيمَانُنَا وَاحِدٌ، وَعَبَدَنَا الرَّبَّ عَزَّ وَجَلَّ وَحَدَهُ وَصَدَّقَنَا جَمِيعاً » اهم فَإِن عَلِمُوا بِالمَنزَّ لِ تَفْصِيلًا كَان حَالَمُهُم كَحَالِ الصَّحَابَةِ مِن حَيثُ وَصفُ الإِيمَانِ كَمَا سَبَقَ، وَإِلَّا فَلا.

قُولُهُ: (يَزِيدُ وَيَنقُصُ مِن جِهَةِ اليَقِينِ وَالتَّصدِيقِ) اليَقِينُ: هُو العِلمُ بِالشَّيءِ حَاصِلاً عَن نَظَرٍ وَاستِدلَالٍ بِحَيثُ لَا يُشَكُّ بِهِ، وَعَطَفَ ﴿ النَّي التَّصدِيقَ عَلَى اليَقِينِ وَهُو العِلمُ الذِي لَاشَكَّ فِيهِ مِنَ التَّصدِيقِ، لأَنَّ النَّي اللهُ تَعَالَى لِسَيِّدِنَا إِبرَاهِيمَ عَلَيهِ السَّلَامُ: ﴿ أُولَمْ ثُوْمِن قَالَ بَلَى وَلَكِن لِيَطْمَئِنَ قَالَ اللهُ تَعَالَى لِسَيِّدِنَا إِبرَاهِيمَ عَلَيهِ السَّلَامُ: ﴿ أُولَمْ ثُوْمِن قَالَ بَلَى وَلَكِن لِيَطْمَئِنَ قَلْمِ اللهِ اللهِ يَكُونُ اللهِ اللهِ يَكُونُ اللهِ يَكُونُ اللهِ يَكُونُ اللهِ يَكُونُ الإستِفِهَامَ فِي قَولِهِ تَعَالَى: ﴿ أُولَمُ ثُوْمِن ﴾ استِفِهامٌ تَقرِيرِيُّ، فَيَكُونُ الإِيمَانِ؛ لأَنَّ الإِيمَانِ فَهُو اليَقِينِيِّ بِالمُومَنِينَ وَلَي السَّلَامُ وَقَد أَقَرَّ بِهِ إِبرَاهِيمُ عَلَيهِ السَّلَامُ وَقَد أَقرَّ بِهِ إِبرَاهِيمُ عَلَيهِ السَّلَامُ وَقُد أَقرَّ بِهِ إِبرَاهِيمُ عَلَيهِ السَّلَامُ وَقَد أَقرَّ بِهِ إِبرَاهِيمُ عَلَيهِ السَّلَامُ وَقُد أَقرَّ بِهِ إِبرَاهِيمُ عَلَيهِ السَّلَامُ وَقُد أَقرَّ بِهِ إِبرَاهِيمَ عَلَيهِ السَّلَامُ وَقُد أَقرَّ مِن عِهَ العِلْمِ اليَقينِيِّ بِالمؤمَنِ بِهِ مَعَلَى السَّي عَلَى السَّي عَلَى اللهُ عَلَى النَّي وَلِي النَّهُ وَالْمَالَ التَّفُولِ النَّالُونَ لَا التَّهُ وَلِي النَّالُونَ لِللَّ إِجْالُكَ إِيمَانًا ﴾ [الانفال: ٢]، فَإِنَّمُ قَبلُ نُزُولِ وَقُولُهُ تَعَالَى: ﴿ وَإِذَا تُلِيَتُ عَلَيْهُمْ آلِكُ إِيمَانًا ﴾ [الأنفال: ٢]، فَإِنَّهُم قَبلُ نُرُولِ السَّلَقَ عَلَى النَّهُ وَالْمَالَ وَقُولًا التَّفُولِ التَّفُولِ التَّفُولِ التَّفُولِ التَّفُولِ التَّفُولِ التَّفُولِ التَّفُولِ التَعْفِيلُ الللَّهُ وَالْمَالَ التَّهُ وَيَقِينَا اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمِلُ وَقُولًا اللَّهُ الْمُؤْمِلُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ

مَّ مَنْ كَالْمِيضِ وَالْمَعَافَى فَإِنَّهُمَّا مُتَسَاوِيَانِ فِي الإِنسَانِيَّةِ وَمُتَفَاوِتَانِ قُوَّةً وَضَعَفَا، يَدُلُّ عَلَى وَذَلِكَ كَالمِيضِ وَالْمَعَافَى فَإِنَّهُمْ مُتَسَاوِيَانِ فِي الإِنسَانِيَّةِ وَمُتَفَاوِتَانِ قُوَّةً وَضَعَفَا، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ الْمَقَابَلَةِ بَعَدَهُ وهُو قَولُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتُهُمْ عَلَوْ وَهُو قَولُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتُهُمْ عَلَوْ وَهُمْ كَافِرُونَ ﴾ [التوبة: ١٢٥]؛ أي: زَادَتُهُم كُفراً إِلَى كُفرِهِم حَيثُ كَفَرُوا بِهَا مِن قَبلُ.

قُولُهُ: (وَالْمُؤْمِنُونَ) مِن أَهْلِ السَّمَاءِ وَالأَرضِ، مِنَ الملائِكَةِ والأَنبِيَاءِ وَسَائِرِ المؤمِنِينَ (مُستَوُونَ)؛ أَي: مُتَسَاوُونَ (في) أَصلِ (الإِيمَانِ وَالتَّوجِيدِ) وَهَذَا مَعنَى عِبارَةِ الإِمَامِ الطَّحَاوِيِّ رَجِمَهُ اللهُ تَعَالَى: "وَالإِيمَانُ وَاحِدٌ وَأَهلُهُ في أَصلِهِ سَواءٌ، وَالتَّفَضِيلُ وَالتَّفَاضُلُ بَينَهُم بِالتَّقوَى وَخُالَفَةِ الهُوَى وَمُلازَمَةِ الأَولَى "''، وَفِي كَلام الإِمَامِ فَي إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الأَعَالَ لَيسَت مِنَ الإِيمَانِ؛ لأَنَّ العَمَل يَزِيدُ وَيَنقُصُ، وَيُفْعَلُ وَيُترَكُ كَمَا في الحَائِضِ وَالنَّفَسَاءِ، بِخِلَافِ الإِيمَانِ.

-48 48 2 - 48 48 2 - 48 48 2 -

⁽١) ينظر: «العقيدة الطحاوية» (ص: ٢٢).

مِنْ الْإِسْلَامِ] مَعْنَى الْإِسْلَامِ] مَعْنَى الْإِسْلَامِ] مَعْنَى الْإِسْلَامِ]

قُولُهُ: (وَالإِسلَامُ) فِي الشَّرِعِ (هُوَ التَّسلِيمُ وَالِانقِيَادُ لِأَوَامِرِ الله تَعَالى)؛ أي: الخُضُوعُ، هَذَا تَعرِيفٌ لِلإِسلَامِ شَرْعاً بَعدَ تَعرِيفِهِ ﴿ لِلإِيمَانِ كَذَلِكَ، وَالإِسلَامُ لَخُضُوعُ، هَذَا تَعرِيفٌ لِلإِيمَانِ كَذَلِكَ، وَالإِسلَامُ لَعْمَانُ وَالإِسلَامُ لَعْمَانُ فَي قَالَ تَعَالَى: ﴿ قَالَتِ الأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَا يَدْخُلِ الإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ [الحجرات:١٤].

وَشَرِعًا: هُوَ الْحُضُوعُ وَالْإِنقِيَادُ لِأَوَامِرِ الله تَعَالَى، فَإِن وُجِدَ مَعَهُ اعتِقَادٌ وتَصْديقٌ بالقَلْب فهُوَ الْإِيمانُ (١).

قَالَ إِمَامُ المُدَى أَبُو مَنصُورٍ ﴿ الإِسلَامُ مَعرِفَةُ الله تَعَالَى بِلَا كَيفٍ وَلَا شُبهَةٍ وَحَلَّهُ الصَّدرُ، وَالإِيمَانُ مَعرِفَتُهُ تَعَالَى بِالإِلْمِيَّةِ، وَحَكَّلُهُ دَاخِلَ الصَّدرِ وَهُوَ القَلبُ، وَحَلَّهُ الصَّدرِ فَهُوَ القَلبُ، وَالمَعرِفَةُ مَعرِفَةُ الله بِصِفَاتِهِ وَحَمَلُها دَاخِلَ القَلبِ وَهُوَ الفُؤَادُ. اهـ (١٠).

وَهَذَا مِنَ الْإِمَامِ ﷺ تَمْهِيدٌ لِلوُصُولِ إِلَى بَيَانِ عَدَمِ الفَرقِ شَرعاً بَينَ الإيهان والإسلام عِندَ أَهلِ السُّنَّةِ.

فَاعلَم - عَلَّمَنَا اللهُ وَإِيَّاكَ - أَنَّ الخِلَافَ بَينَ أَهلِ السُّنَّةِ وَالجَهَاعَةِ بَعدَ اتَّفَاقِهِم عَلَى اتِّحَادِهِمَا وَعَدَمِ تَغَايُرِهِمَا فِي أَنَّهَا مُتَرَادِفَانِ لَفظاً مُتَّحِدَانِ مَعنَى وَمَفهُوماً بِمَعنَى عَلَى اتِّحَادِهِمَا وَعَدَمِ تَغَايُرِهِمَا فِي أَنَّهُا مُتَرَادِفَانِ لَفظاً مُتَّحِدَانِ مَعنَى وَمَفهُوماً بِمَعنَى عَدَمِ الإنفِكَاكِ وَهُو مَا عَلَيهِ الجُمهُورُ كَمَا فِي «شَرح المقاصِدِ» (ألا عَلَيهِ الجُمهُورُ كَمَا فِي «شَرح المقاصِدِ» (ألا عَلَيهُ عَلَيهِ الجُمهُورُ كَمَا فِي «شَرح المقاصِدِ» (مُتَا عَلَيهِ التَّحقِيقُ أَنَّهُمُ مُتَعَدِدَانِ فِي الصِّدقِ وَعَدَمِ الإنفِكَاكِ سَوَاءٌ كَانَا مُتَسَاوِيَينِ.

⁽۱) ينظر: «الكليات» للكفوي (ص: ۲۱۷).

⁽۲) ينظر: «الكليات» للكفوى (ص: ۱۱۲).

⁽٣) ينظر: «شرح المقاصد» للتفتازاني (٢/ ٢٦٠).

سي البسدر الأنسور سيم البسدر الأنسور سيم البسدر الأنسور

قُولُهُ: (فَمِن طَرِيقِ اللَّغَةِ فَرقٌ بَينَ الإِيهانِ وَالإِسلَامِ) أي: الفَرقُ بَينَهُمَا إِنَّهَا هُوَ مِن حَيثُ اللَّغَةُ لَا مِن حَيثُ الشَرعُ، وَفي هَذَا رَدُّ عَلَى الْحَشَوِيَّةِ وَبَعضِ المُعتَزِلَةِ الْقَائِلِينَ بِتَغَايُرِهِمَا التَّغَايُرَ الإصطِلَاحِيَّ،

قَالَ إِمَامُ الْمُدَى أَبُو مَنصُورِ الماتُرِيدِيُّ: أَمَّا القَولُ عِندَنَا فِي الإِيمَانِ وَالإِسلَامِ أَنَّهُ وَاحِدٌ مِن أَمرِ الدِّينِ فِي التَّحقِيقِ بِالمَرَادِ وَإِن كَانَا قَد يَختَلِفَانِ فِي المعنَى فِي اللّسانِ؛ أَي: اللّهُ عَقِ... ثُمَّ مِن جِهَةِ التَّحقِيقِ فِي المَرَادِ فِي الدِّينِ أَنَّ الإِيمَانَ هُوَ اسمٌ لِشَهَادَة العُقُولِ وَالآثَارِ بِالتَّصدِيقِ عَلَى وَحدَانِيَّةِ الله تَعَالَى، وَأَنَّ لَهُ الحَلقَ وَالأَمرَ فِي الحَلقِ لَا العُقُولِ وَالآثَارِ بِالتَّصدِيقِ عَلَى وَحدَانِيَّةِ الله تَعَالَى، وَأَنَّ لَهُ الحَلقَ وَالأَمرَ فِي الحَلقِ لَا العُقُولِ وَالآثَارِ بِالتَّصدِيقِ عَلَى وَحدَانِيَّةِ الله تَعَالَى، وَأَنَّ لَهُ الحَلقَ وَالأَمرَ فِي الحَلقِ لَا شَرِيكَ لَهُ فِي ذَلِكَ، وَالإِسلَامَ هُو إِسلَامُ المرءِ نَفسَهُ بِكُلِّيَّهَا، وَكَذَا كُلُّ شَيءِ للهِ تَعَالَى بِالعُبُودَةِ لَهُ لَا شَرِيكَ فِيهِ، فَحَصَلَا مِن طَرِيقِ المَرَادِ فِيهِمَا عَلَى وَاحِدٍ إِلَّا أَنَّ الأَوَّلَ بِاللّهِ تَعَالَى وَأَنَّهُ لَهُ مَا ذَكَرِنَا، وَالثَّانِيَ فِي جَعلِ مَا ذَكَرِنَا للله. اهـ (۱).

-645-665-665-

⁽١) ينظر: «التوحيد» للماتريدي (ص:٣٩٤).

وَلَكِن لَا يَكُونُ إِيَهَانٌ بِلَا إِسلَامٍ، وَلَا إِسلَامٌ بِلَا إِيهَانٍ، وهُمَا كَالظَّهِرِ مَعَ البَطنِ، وَالدِّينُ اسمٌ وَاقِعٌ عَلَى الإِيهَانِ، وَالإِسلَامِ، وَالشَّرَائِعِ كُلِّهَا، نَعرِفُ اللهَ تَعَالَى حَقَّ مَعرِفَتِهِ كَهَا وَصَفَ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ بِجَمِيعِ صِفَاتِهِ، وَلَيسَ يَقدِرُ أَحَدٌ أَن يَعبُدَ اللهَ تَعَالَى حَقَّ عِبَادَتِهِ كَها هُو أَهلٌ لَهَا، وَلَكن يَعبُدُهُ بِأَمرِهِ كَهَا أَمَرَ، وَيَستوي المؤمِنُونَ كُلُّهُم فِي المعرِفَةِ، وَاليَقِينِ، وَالتَّوكُلِ، وَالمَحبَّةِ، وَالحَوفِ، وَالرَّجَاءِ، وَالإِيهَانِ فِي ذَلِكَ، وَيَتَفَاوَتُونَ فِيهَا دُونَ الإِيهَانِ فِي ذَلِكَ، وَيَتَفَاوَتُونَ فِيهَا دُونَ الإِيهَانِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ، وَاللهُ تَعَالَى مُتَفَصِّلًا عَلَى عِبَادِهِ، عَادِلٌ، قَد يُعطِي مِنَ الثَّوَابِ أَضَعافَ مَا فِي ذَلِكَ كُلِّهِ، وَاللهُ تَعَالَى مُتَفَصِّلًا عَلَى عِبَادِهِ، عَادِلٌ، قَد يُعطِي مِنَ الثَّوَابِ أَضَعافَ مَا فِي ذَلِكَ كُلِّهِ، وَاللهُ تَعَالَى مُتَفَصِّلًا عَلَى عِبَادِهِ، عَادِلٌ، قَد يُعطِي مِنَ الثَّوَابِ أَضَعافَ مَا يَنْ فَي ذَلِكَ كُلِهِ، وَاللهُ تَعَالَى مُتَفَصِّلًا عَلَى عِبَادِهِ، عَادِلٌ، قَد يُعطِي مِنَ الثَّوَابِ أَضَعافَ مَا يَسْتُوجِبُهُ العَبدُ تَفَضُّلًا مِنهُ، وَقَد يُعاقِبُ عَلَى الذَّنبِ عَدلاً مِنهُ، وَقَد يَعفُو فَضلاً مِنهُ وَقَد يَعفُو وَصُلاً مِنْ النَّيْ عَلَيهِ السَّلَامُ مُقَّى الشَيْعِ عَلَيهِ السَّلَامُ عِلْهُ وَلِينَ المَالِوبِ المَالِونِ يَومَ القِيَامَةِ حَقٌ، وَوَذِنُ الأَعْمَالِ بِالمِيزَانِ يَومَ القِيَامَةِ حَقٌ، وَوَذِنُ الْأَعْمَالِ بِالْمِيزَانِ يَومَ القِيَامَةِ حَقٌ،

﴿ [بَيَانُ أَنَّهُ لا يَكُونُ إِيمَانٌ بِلَا إِسْلَامٍ]

قُولُهُ: (وَلَكِن لَا يَكُونُ)؛ أي: وَلَكِن لَا يُعَقَلُ شَرِعًا أَن يُوجَدَ (إِيمَانٌ بِلَا إِسَلَامٍ) إِذ مَعنَى آمَنتُ بِمَا جَاءَ بِهِ النبيُّ عَلَيْهُ: صَدَّقتُهُ، وَمَعنَى أَسلَمتُ لِمَا جَاءَ بِهِ عَلَيْهُ: سَلَّمتُهُ، وَلَعنَى أَسلَمتُ لِمَا جَاءَ بِهِ عَلَيْهُ: سَلَّمتُهُ، وَلَيسَ بَينَهُمَا فَرَقٌ؛ لِرُجُوعِهِمَا إِلَى مَعنَى الإعتِرَافِ وَالإنقِيَادِ، وَالإِذْعَانِ، وَالقَبُولِ، وَهَذَا مُرَادُ القَومِ بِتَرَادُفِ الإِسْمَينِ وَاتِّحَاد مَعنَاهُمَا وَعَدَمِ التَّغَايُرِ. اهـ ''.

قَالَ الإِمَامُ الصَّابُونِيُّ: ثُمَّ الإِيمَانُ وَالإِسلَامُ وَاحِدٌ عِندَنَا خِلَافَاً لِأَصحَابِ الظَّوَاهِرِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الإِيمَانُ تَصدِيقُ الله عَزَّ وَجَلَّ فِيهَا أَخبَرَ مِن أَوَامِرِهِ وَنَوَاهِيهِ، وَلَا سِلَامَ الإِنقِيَادُ وَالخُضُوعُ لِأَلُوهِيَّتِهِ، وَذَا لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِقَبُولِ الأَمرِ وَالنَّهيِ،

⁽١) ينظر: «شرح المقاصد» للتفتازاني (٢/ ٢٥٩).

فَالإِيمَانُ لَا يَنفَكُّ عَنِ الإِسلَامِ حُكمًا فَلَا يَتَغَايَرَانِ، وَمَن أَثبَتَ التَّغَايُرَ يُقَالُ لَهُ: مَا حُكمُ مَن آمَنَ وَلَم يُسلِم، أَو أَسلَمَ وَلَم يُؤمِن، فَإِن أَثبَتَ لِأَحَدِهِمَا حُكمًا لَيسَ بِثَابِتٍ لِلآخرِ وَ إِلَّا ظَهَرَ بُطلَانُ قَولِهِ. اهـ(١).

أَقُولُ: دَلِيلُهُ حَدِيثُ «الصَّحِيحَينِ»: «هَل تَدرُونَ مَا الإِيهَانُ؟» قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعلَمُ، قَالَ: «شَهَادَةُ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ الله، وَإِقَامُ اللهُ وَرَسُولُهُ أَعلَمُ اللهِ وَاحِداً، أمَّا الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَصَومُ رَمضَانَ» (٢)، فَقَد جَعَلَهُمَا ﷺ أَمراً وَاحِداً، أمَّا الحَدِيثُ المشهور: «أخبِرنِي عَنِ الإِسلَامِ» الحَدِيثُ (٢)، فَلَيسَ عَلَى ظَاهِرِهِ، بَل هُو الحَدِيثُ المشهور: «أخبِرنِي عَنِ الإِسلَامِ» الحَدِيثُ (٢)، فَلَيسَ عَلَى ظَاهِرِهِ، بَل هُو عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ؛ أَي: أُخبِرنِي عَن شَرَائِعِ الإِسلَامِ؛ لأَنَّ المذكُورَ في الجَوَابِ هَلَى حَذْفِ مُضَافٍ؛ أَي: أُخبِرنِي عَن شَرَائِعِ الإِسلَامِ؛ لأَنَّ المذكُورَ في الجَوَابِ شَرَائِعُ الإِسلَامِ؛ قَالَ: إِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ شُمَائِعُ الإِسلَامِ؟ قَالَ: إِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَالإَعْتِسَالُ مِنَ الجَدِيثُ (١٠)، فَقَد صُرِّحَ في هَذِهِ الرِّوَايَةِ بِهَا حُذِفَ في الأُخرَى، قَالَ أَبُو نُعَيمٍ: وَتَابَعَ أَبًا حَنِيفَةَ سُفيَانُ الثَّورِيُّ. اهـ (٥).

وَفِي رِوَايَةِ ابنِ خُزَيمَةَ: «الإِسلَامُ أَن تَشهَدَ أَن لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ... ثُمَّ قَالَ: وَتَحُجَّ وَتَعَمِّرَ وَتَغَيِّرَ وَتَغَيِّر وَمَضَانَ» (أَ) ، وَلَا رَيبَ أَنَّ وَتَعَيْمِرَ وَتَغَيِّر وَتَغَيْر وَمَضَانَ» (أَ) ، وَلَا رَيبَ أَنَّ هَذِهِ الأُمُورَ إِنَّمَا هِيَ مِن شَرَائِعِ الإِسلَامِ، وَكَذَلِكَ حَدِيثُ البُخَارِيِّ عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ هَذِهِ الأُمُورَ إِنَّمَا هِيَ مِن شَرَائِعِ الإِسلَامِ، وَكَذَلِكَ حَدِيثُ البُخَارِيِّ عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ تعالى عنهُا، عَنِ النبيِّ ﷺ قَالَ: «آمُرُكُم بِأَربَعِ وَأَنْهَاكُم عَن أَربَعِ، آمُرُكُم رضيَ اللهُ تعالى عنهُا، عَنِ النبيِّ ﷺ قَالَ: «آمُرُكُم بِأَربَعِ وَأَنْهَاكُم عَن أَربَعِ، آمُرُكُم

⁽١) ينظر: «البداية» للصابوني (٩١).

⁽٢) «صحيح البخاري» (٥٣)، و«صحيح مسلم» (١٧) (٢٤).

⁽٣) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٨) (١).

⁽٤) «مسند الإمام أبي حنيفة» (ص: ١٥٢)، و

⁽٥) «مسند الإمام أبي حنيفة» (ص: ١٥٣).

⁽٦) «صحيح ابن خزيمة» (٣٠٦٥).

بِالإِيمَانِ بِاللهِ، وَهَل تَدرُونَ مَا الإِيمَانُ بِالله؟ شَهَادَةُ أَن لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَتُعطُوا مِنَ المغنَمِ الخُمسَ» الحَدِيثَ (١)، فَسَمَّى الشَّرَائِعَ بِاسمِ الإِيمَانِ.

قَالَ الإِمَامُ البَيهَقِيُّ: سَمَّى كَلِمَةَ الشَّهَادَةِ وَمَا بَعدَهَا فِي هَذَا الْخَبَرِ إِيمَانًا، وَسَرَّاهَا فِي اللَّهَ عَلَى أَنَّ الإِيمَانَ وَالإِسلَامَ عِبَارَةٌ وَسَرَّاهَا فِي اللَّهِ عَلَى أَنَّ الإِيمَانَ وَالإِسلَامَ عِبَارَةٌ عَلَى أَنَّ الإِيمَانَ وَالإِسلَامَ عِبَارَةٌ عَنِ الدِّينِ الذِي أُمِرنَا بِهِ، وَأَنَّ شَرَائِعَ الإِسلَامِ تُسَمَّى إِيمَانَا، وَتُسَمَّى إِسلَاماً، وَبِهِ عَنِ الدِّي أُمِرنَا بِهِ، وَأَنَّ شَرَائِعَ الإِسلَامِ تُسَمَّى إِيمَانَا، وَتُسَمَّى إِسلَاماً، وَبِهِ كَانَ يَقُولُ صَاحِبُنَا الشَّافِعِيُّ ﴿ وَأَقْرَانُهُ مِنَ الفُقَهَاءِ رَضِيَ اللهُ عَنهُم. اهـ(٢).

وَقَالَ ابنُ خُزَيمَةَ: «بَابُ البَيَانِ أَنَّ إِيتَاءَ الزَّكَاةِ مِنَ الإِيمَانِ؛ إِذِ الإِيمَانُ وَالإِسلَامُ اسْمَانِ لِمَعنَىً وَاحِدٍ» اهـ^(٣).

قَولُهُ: (وَلَا يُوجَدُ إِسلَامٌ بِلَا إِيمَانٍ)؛ أي: لَا يُمكِنُ وُجُودُهُ فِي حُكمِ الشَّرعِ، فَهُو نَفيٌ لِلوُقُوعِ وَالإِمكَانِ.

قُولُهُ: (وَهُمَا كَالظَّهِرِ مَعَ البَطنِ) تشبيهُ لِعَدَمِ انفِكَاكِ أَحَدِهِمَا عَنِ الآخَرِ، فَلَا يَتَغَايرَانِ بِحَيثُ يُمكِنُ وُجُودُ أَحَدِهِمَا دُونَ الآخَرِ، إِذ لَو كَانَا مُتَغَايرَينِ لَتُصُوِّرَ فَلَا يَتَغَايرَانِ بِحَيثُ يُمكِنُ وُجُودٍ مُحَودًا مُنعَقِدٌ عَلَى عَدَمِ إِمكَانِ وُجُودٍ مُؤمِنٍ أَتَى أَحَدُهُمَا بِدُونِ الآخَرِ، كَيفَ وَالإِجَاعُ مُنعَقِدٌ عَلَى عَدَمِ إِمكَانِ وُجُودٍ مُؤمِنٍ أَتَى بِجَمِيعِ مَا اعتُبِرَ فِي الإِيمَانِ ثُمَّ لَا يَكُونُ مُسلِمًا، أَو أَتَى بِجَمِيعِ مَا اعتُبِرَ فِي الإِسلامِ وَلَا يَكُونُ مُسلِمًا، أَو أَتَى بِجَمِيعِ مَا اعتُبِرَ فِي الإِسلامِ وَلَا يَكُونُ مُؤمِنًا؟!.

-242-242-242

⁽۱) «صحيح البخاري» (۵۳).

⁽٢) ينظر: «المدخل إلى السنن الكبرى» (ص: ٢٣٥).

⁽٣) «صحيح ابن خزيمة» (٦/٤).

اللِّينَانُ أَنَّ اسمَ الدِّينَ يَقَعُ عَلَى الْإِيمَانِ وَالإِسْلَامِ وَالشَّرَائِعِ كُلِّهَا اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَى اللَّهُ عَلَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّهُ اللَّهُ عَلَّهُ اللَّلْعَالَالَاللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ

قُولُهُ: (وَالدِّينُ وَاقِعٌ عَلَى الإِيمَانِ وَالإِسلَامِ وَالشَّرَائِعِ كُلِّهَا)؛ أَي: أَنَّ الدِّينَ أَعَمُّ مِنَ الإِيمَانِ وَالإِسلَامِ وَالشَّرَائِعِ، فَيَشْمَلُ إِطلَاقُهُ فُرُوعَ الدِّينِ وَأُصُولَهُ، وَقَد يُطلَقُ مَجَازًا عَلَى الأُصُولِ خَاصَّةً، فَيَكُونُ بِمَعنَى المَلَّةِ، وَعَلَيهِ قَولُهُ تَعَالَى: ﴿ دِينًا قِيمًا مُللَّةُ عِبَازًا عَلَى الأُصُولِ خَاصَّةً، وَيُطلَقُ كَذَلِكَ عَلَى الفُرُوعِ خَاصَّةً، وَعَلَيهِ قَولُهُ تَعَالَى: ﴿ وَينًا قِيمًا مُللَّةَ إِبْرَاهِيمَ ﴾ [الأنعام: ١٦١]، ويُطلَقُ كَذَلِكَ عَلَى الفُرُوعِ خَاصَّةً، وَعَلَيهِ قُولُهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَكُنَ اللّهَ يَعلَى الفُرُوعِ خَاصَةً، وَعَلَيهِ مَالَهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَكُنَ اللّهَ يَعلَى اللّهُ وَوَلَهُ بَعَلَى اللّهُ تَعَالَى وَاللّهُ أَيْ اللّهُ تَعَالَى وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللللللّهُ اللللللللّهُ اللللللّهُ اللللللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللللللّهُ الل

-643-4643-4643-

⁽١) ينظر: «الكُلِّيَّات» للكفوي (ص: ٤٤٣).

اللهِ عَزَّ وَجَلَّ حَقَّ المَعْرِفَةِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ حَقَّ المَعْرِفَةِ]

قَولُهُ: (نَعرِفُ اللهَ حَقَّ مَعرِفَتِهِ كَمَا وَصَفَ اللهُ نَفسَهُ فِي كِتَابِهِ بِجَمِيع صِفَاتِهِ) هَذِهِ قَاعِدَةٌ جَلِيلَةٌ تُبَيِّنُ مَعنَى مَعرِفَةِ الله تَعَالَى حَقَّ المعرِفَةِ؛ أَي: إِنَّمَا نَعرِفُ اللهُ سُبحَانَهُ حَقَّ مَعرِفَتِهِ بِإِثْبَاتِ مَا أَثْبَتَهُ تَعَالَى لِنَفْسِهِ وَنَفي مَا نَفَاهُ مِنَ الصِّفَاتِ الوُّجُودِيَّةِ وَالسَّلبِيَّةِ التي ذُكِرَت في القُرآنِ الكَرِيم، وَلكِن كَمَا وَصَفَ بِهِ نَفسَهُ دُونَ تَشبِيهٍ كَمَا فَعَلَت الْحَشُوِيَّةُ المَجَسِّمَةُ مِن إِثبَاتِ المَكَانِ وَالجِهَةِ وَالجَوَارِح، وَيُسَمُّونَهَا الصِّفَاتِ الْحَبَرِيَّةَ، وَلَا تَعطِيل كَمَا فَعَلَت المعتَزِلَةُ، وَهَذَا هُوَ مَعنَى قَولِهِ ﷺ: «كَمَا وَصَفَ»؛ لأَنَّ «الكَافَ» في مَحَلِّ نَصبِ نَعتَاً لِلمَصدَرِ؛ أي: نَعرِفُهُ تَعَالَى مَعرِفَةً مِثلَ مَا وَصَفَ تَعَالَى نَفْسَهُ دُونَ زِيَادَةٍ بِالتَّشْبِيهِ أَو نُقصَانٍ بِالتَّعطِيلِ، وَهَذَا مَا تَقْتَضِيهِ المَاثَلَةُ التي هِيَ مَعنَى «الكَافِ»، وَقَد يُقَولُونَ أيضًاً: «بِلَا كَيفٍ» كَمَا قَالَ الإِمَامُ ﷺ: «وَيَدُهُ صِفَتُهُ بِلَا كَيْفٍ»، وَقَد يَقُولُونَ: «كَيْفَ أَحْبَرَ»، وَ«كَيْفَ» هَهُنَا مَصدَرٌ، وَالمعنَى في الكُلِّ وَاحِدٌ، وَهُوَ إِبْبَاتُ الصِّفَةِ نَفسِهَا دُونَ زِيَادَةٍ أَو نُقصَانٍ، وَقَد حَرَّفَ الحَشَوِيَّةُ هذا الكَلَامَ عَن مَعنَاهُ كَمَا هُوَ مَعلُومٌ، ثُمَّ كَلَامُ الإِمَامِ ﴿ هَٰ هَٰذَا هُوَ مَعنَى التَّفويضِ الذِي عَلَيهِ جُمهُورُ السَّلَفِ، وَالذِي أَنكَرهُ مُبتَدِعَةُ الْخَلَفِ، فَاشدُد بِهَا بيَّنَّاهُ يَدَاً، وَعَضَّ عَلَيهِ نَاجِذًا، فَإِنَّ هَذِهِ العِبَارَةَ وَمَا شَابَهَهَا تَرِدُ عَنِ السَّلَفِ كَثِيرًا، وَالتَّفويضُ هُوَ مَذهَبُ أُهلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فَلَا تَعطِيلَ وَلَا تَشبِيهَ وَلَا تَمْثِيلَ، وَإِنَّمَا هُوَ تَفوِيضُ العِلم لعَالمِهِ كَمَا مَدَحَهُم جَلَّ ثَنَاؤُهُ بِقَولِهِ: ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلُّ مِّنْ عِنَدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكُّرُ إِلاَّ أُوْلُواْ الألْبَابِ ﴾ [آل عمران: ٧]، والتَّأوِيلُ لَا يُنَافِي التَّفوِيضَ، وَهَذَا كَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّهَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي﴾ [الأعراف: ١٨٧]، ثُمَّ عَلَّمَ اللهُ تَعَالَى نَبِيَّهُ عَلِيَّةً وَالمؤمِنِينَ عَلَامَاتِهَا، وَهَذِهِ العَلَامَاتُ تُفِيدُ ظَنَّا في وَقتِهَا وَلَم يَكُن هَذَا الظَّنُّ زَيغًا أَو ضَلَالًا مَعَ أَنَّ اللهَ تَعَالَى استَأْثَرَ بِعِلمِهَا، وَعَلَّم نَبِيَّهُ أَنَّ يَقُولَ:

﴿عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي﴾ [الأعراف: ١٨٧]، وَكَذَلِكَ التَّأْوِيلُ لَا يُنَافِي قَولَهُ تَعَالَى: ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٧]؛ لأَنَّ غَايَتَهُ احتِهَالُ إِرَادَةِ ذَلِكَ المَعنى الذِي أُوِّلَ لَفظُهُ، وَصُرِفَ عَن ظَاهِرِهِ إِلَى مَعنَاهُ المَظنُونِ أَنَّهُ مُرَادُ الله تَعَالَى، فَهَوَ لَا يَتَعَدَّى الظَّنَّ بِأَنَّهُ المَرَادُ وَلَا يُفِيدُ العِلمَ فَيُنَافِيَ الآيَةَ، وَاعلَم _ عَلَّمَنِي اللهُ تَعَالَى وَإِيَّاكَ _ أَنَّ هَذَا التَّأْوِيلَ عِندَ أَهلِ السُّنَّةِ وَالْجَهَاعَةِ إِنَّهَا هُوَ مَبنِيٌّ عَلَى القَطعِيَّاتِ وَالمحكَمَاتِ لَا عَلَى الزَّيغ والضَّلَالِ وَالْهُوَى كَمَا يُشِيعُهُ الْحَشُويَّةُ، بَلِ التَّأْوِيلُ إِنَّمَا هُوَ رَدُّ المَتَشَابِهِ إِلَى المُحكَم، يُشِيرُ إِلَيهِ قَولُهُ تَعَالَى: ﴿مِنْهُ آيَاتُ مُحُكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ ﴾ [آل عمران: ٧]؛ أَي: أَصَلُ الكِتَابِ، وَالمُحْكَمُ هُوَ الذِي لَا يَحتَمِلُ إِلَّا وَجِهَا وَاحِدَاً، ثُمَّ عَطَفَ عَلَيهِ المَتَشَابِهَ بِقُولِهِ: ﴿وَأُخُرُ مُتَشَابِهَاتٌ ﴾ [آل عمران: ٧]، وَالْمُتَشَابِهُ هُوَ الَّذِي اشتَبَهَ فِيهِ المعنَى اشتِبَاهَاً لَا يُمكِنُ دَركُهُ إِلَّا يَومَ القِيَامَةِ، فَلَا بُدَّ حِينَئِذٍ مِن رَدِّ المتَشَابِهِ الذِي هُوَ الفَرعُ هُنَا إِلَى المحكَم الذِي هُوَ الأَصلُ، وَأَمَّا قَولُهُ جَلَّ شَأْنُهُ: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ في قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاء الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاء تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ﴾ [آل عمران: ٧]، فَحَاشَا أَن يَندَرِجَ فِيهَا أَئِمَّةُ الدِّينِ مِنَ السَّلَفِ وَالْحَلَفِ مِنَ المَتَأُوِّلِينَ، وَعَلَى رَأْسِهِم تُرْجُمَانُ القُرآنِ، أَو يُرمَوا بِأَنَّ فِي قُلُوبِهِم زَيغًا بِسَبَبِ تَأْوِيلِهِم، وَشَتَّانَ بَينَ مَن يُؤَوِّلُ لِيَرُدَّ المُتَشَابِهَ إِلَى المحكم نَافِياً ظَاهِرَ النَّصِ المستَحِيلَ عَلَى الله تَعَالَى، ومُثبِتًا مَا يَجُوزُ عَلَيهِ سُبحَانَهُ؛ لِيُنزِّهَ اللهَ تَعَالَى عَن صِفَاتِ الحَوَادِثِ، وَبَينَ مَن يَمِيلُ بِالمَتَشَابِهِ عَنِ المحكم إِلَى بَاطِلِهِ مُلَبِّساً عَلَى النَّاسِ لِيُشَبِّهَ اللهَ بِخَلقِهِ، فَهَل يَستَوِي الأَعمَى وَالبَصِيرُ، أَم هَل تَستوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ، أَم يُجعَلُ الْمُسلِمُونَ كَالمجرِمِينَ، مَالَكُم كَيفَ تَحكُمُونَ؟!!.

وَاعلَم - وَفَقَنِي اللهُ تَعَالَى وَإِيَّاكَ - أَنَّ مَن يَستَدِلُّ بِهَذِهِ الآيَةِ عَلَى أَئِمَّةِ أَهلِ السُّنَّةِ وَالجَهَاعَةِ سَلَفَاً وَخَلَفَاً فِي المَنعِ مِنَ التَّأُويلِ، وَيَرمِيهِم بِالزَّيغِ وَالتَّعطِيلِ، وَهُم أَفْرَاخُ الحَشُويَّةِ، فَإِن الآيةُ لَا دَلِيلَ فِيهَا عَلَى ما يَزَعُمُونَهُ أَصلًا؛ لُوجُوهٍ: مِنهَا: أَنَّ أَفْرَاخُ الحَشُويَّةِ، فَإِن الآيةُ لَا دَلِيلَ فِيهَا عَلَى ما يَزَعُمُونَهُ أَصلًا؛ لُوجُوهٍ: مِنها: أَنَّ

الآيةَ نَزَلَت في اليَهُودِ الذِينَ جَادَلُوا النَّبيَّ ﷺ في الحُرُوفِ المَقطَّعَةِ أَوَائِلَ السُّورِ في مَعرِفَةِ مُضِيِّ مُدَّةِ أَمرِ النبيِّ ﷺ وَمُضِيِّ أَمرِ أُمَّتِهِ، أَو في نَصَارَى نَجرَانَ، وَمِنهَا: أَنَّ المعنِيَّ بِهَا هَل هُم الحَرُورِيَّةُ وَالسَّبَائِيَّةُ مِنَ الْخَوَارِج، أَو كُلُّ مُبتَدِع بِدعَةً مُخَالِفَةً لِلدِّينِ وَمَا أُحكِمَ مِنَ القُرآنِ، وَمِنهَا: أَنَّ المَرَادُ بِقَولِهِ تَعَالَى: ﴿تَأْوِيلَهُ ﴾ هُوَ مَعرِفَةُ عَوَاقِبِ القُرآنِ؛ أي: يَجِيءِ النَّاسِخ لِلأَحكَامِ قَبلَ وَقتِهِ وَهُوَ أَحَدُ وُجُوه مَعنَى الآيةِ، وَمِنهَا: أَنَّ الْحِلَافَ ثَابِتٌ فِي أَنَّ الرَّاسِخِينَ فِي العِلمِ يَعلَمُونَ المَتَشَابِهَ كَمَا فَسَّرَهَا ابنُ عَبَّاسٍ، ومُجَاهد، وَغَيرُهُمَا حَتَّى قَالَ ابنُ عَبَّاسِ ﷺ: (أَنَا مِمَّن يَعلَمُ تَأْوِيلَهُ). اهـ، رَوَاهُ الطَّبَرِيُّ (١)، وَمِنهَا: أَنَّ المقصُودَ مِنَ الفتنة في قَولِهِ تَعَالَى: ﴿ابْتِغَاء الْفِتْنَةِ ﴾ هَل هُوَ الشِّركُ، أَو الشُّبُهَاتُ، أَو اللَّبسُ عَلَى المؤمِنِينَ؟، وَمِنهَا: أَنَّهُ مَا هُوَ المقصُودُ مِنَ المَتَشَابِهِ وَالخِلَافُ فِيهِ كَبِيرٌ؟، فَكَيفَ صَحُّ لَهُم بَعدَ هَذَا الخِلَافِ كُلِّهِ في مَعنَى الآيةِ التَّمَسُّكُّ بِهَا فِي النَّهِي عَنِ التَّأُوِيلِ الَّذِي اتَّفَقَ السَّلَفُ وَالْحَلَفُ عَلَى جَوَازِهِ؟!، وَالْأَصِلُ أَنَّهُ إِذَا طَرَأَ عَلَى الدَّلِيلِ الإحتِهَالُ بَطَلَ بِهِ الإستِدلَالُ؛ لِلإِشتِبَاهِ وَالإِجمَالِ، وَلَا دَلِيلَ مَعَ القِيلِ وَالقَالَ، وَقَد بَيَّنتُ ذَلِكَ في كِتَابِي «رَفع الغَاشِيَةِ» (*).

وَإِنَّمَا قَالَ الإِمَامُ ﴿ وَجَمِيعِ صِفَاتِهِ ﴾ لِيُخرِجَ الذَّاتَ المَقَدَّسَ ؛ فَإِنَّ إِدرَاكَهَا عُكَالُ ، وَاللهُ تَعَالَى قَد أَثبَتَ لِذَاتِهِ صِفَاتِ الكَمَالِ وَنَزَّهَهَا عَن كُلَّ صِفَةِ نَقصٍ ، فَقَالَ جَلَّ ذِكرُهُ : ﴿ سُبْحَانَهُ هُوَ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارِ ﴾ [الزمر: ٤] ، وقَالَ جَلَّ شَأْنُهُ : ﴿ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا ﴾ [الإسراء: ٤٣] ، فَالعَارِفُونَ بَينَ ﴿ سُبْحَانَ ﴾ وهُو التّنزِيهُ ، وَبَينَ الإِثبَاتِ ؛ كَقُولِهِ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٍ ﴾ [الجج: ٧٥] ، وفي كلامِهِ ﴿ عُمُومٌ وَخُصُوصٌ ، عُمُومٌ وَخُصُوصٌ ، عُمُومٌ وَخُصُوصٌ ، عُمُومٌ وَخُصُوصٌ ، عَيْقُ القُرآنِ . مِن حَيثُ الحَصرُ بِمَا وَرَدَ فِي القُرآنِ .

~2003....203......203...

⁽۱) «تفسير الطبرى» (٥/ ٢٢٠).

⁽٢) ينظر كتابي: «رفع الغاشية» (ص: ٧٠) فما بعدها

اَبَيَانُ أَنَّهُ لَا أَحَدَ يَقْدرُ أَنْ يَعْبُدَ اللهَ تَعَالَى حَقَّ عِبَادَتِهِ]

قُولُهُ: (وَلا يَقدِرُ أَحَدُ أَن يَعبُدَ اللهَ حَقَّ عِبَادَتِهِ) دَخَلَ فِي هَذَا العُمُومِ الأَنبِيَاءُ فَمَن دُونَهُم؛ لأَنَّ الضَّعف وَالعَجزَ عَن أَدَاءِ عِبَادَةِ الله حَقَّ العِبَادَةِ مِن طَبْعِ البَشَرِ، وَلَهُذَا قَالَ سَيِّدُ الحَلقِ وَأَكْمَلُهُم، وَأَفضَلُهُم، وَأَعرَفُهُم، وَأَحَبُهُم، وَأَطوَعُهُم للهِ وَلِهَذَا قَالَ سَيِّدُ الحَلقِ وَأَكْمَلُهُم، وَأَفضَلُهُم، وَأَعرَفُهُم، وَأَحَبُهُم، وَأَطوَعُهُم للهِ شَبِحَانَهُ عَلَيْ : «لَن يُدخِلَ أَحَداً عَمَلُهُ الجَنَّة، سُبحانَهُ عَلَيْ : «لَا أُحصِي ثَنَاءً عَلَيكَ» (()، وقال عَلَيْ: «لَن يُدخِلَ أَحَداً عَمَلُهُ الجَنَّة، قَالُوا: وَلَا أَنتَ يَا رَسُولَ الله؟ قَالَ: لَا، إِلَّا أَن يَتَغَمَّدَنِي اللهُ بِفَضلٍ وَرَحَمَةٍ»، رَوَاهُ البُخَارِيُّ (()، وَفَالَ عَلَيْ: «لَن يُنجِي أَحَداً مِنكُم عَمَلُهُ» (()، وَكَذَلِكَ قَالَتِ اللهُ بِغَضلٍ وَرَحَمَةٍ اللهُ عَلَى اللهُ بِغَضلٍ وَرَحَمَةٍ اللهُ يَعَلَى عَمَلُهُ (() وَكَذَلِكَ قَالَتِ اللهُ عَلَى اللهُ عَمَلُهُ (() وَكَذَلِكَ قَالَتِ اللهُ عَلَى عَمَلُهُ (() وَكَذَلِكَ قَالَتِ اللهُ عَلَى عَمَلُهُ (() وَكَذَلِكَ قَالَتِ اللهُ عَلَى عَمَلُهُ (() وَكَذَلِكَ قَالَتِ عَلَى عَمَلُهُ (() وَقَالَ عَلَيْ اللهُ عَمَلُهُ (() وَكَذَلِكَ قَالَتِ وَمِ وَلِيدَ إِلَى يَومَ يَمُوتُ هَرِمَا فِي مَرضَاةِ اللهُ تَعَالَى خَقَرَهُ يَومَ القِيَامَةِ» وَهُ وَلِهُ الطَّبَرَانِيُ (() وَهَذَا فِي مُقَابَلَة النَّعَمِ وَدُخُولِ الجَنَّةِ وَالنَّجَاةِ مِنَ العَذَابِ، فَكَيفَ رَواهُ الطَّبَرَانِ وَقَا عَبَادَتِهِ حَقَّ عِبَادَتِهِ حَقَّ عِبَادَتِهِ حَقَّ عِبَادَتِهِ؟!.

(وَلَكِن يَعبُدُهُ بِأَمرِهِ)؛ أي: يَعبُدُهُ بِاتّبَاعِ أَمرِهِ، قَالَ ﴿ اسمُ العِبَادَةِ اسمٌ العَبَادَةِ اسمٌ عَبَدُهُ فِيهِ الطَّاعَةُ وَالرَّعْبَةُ وَالإِقرَارُ بِالرُّبُوبِيَّةِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا أَطَاعَ اللهَ العَبدُ فِيهِ الطَّاعَةُ وَالرَّعْبَةُ وَالإِقرَارُ بِالرُّبُوبِيَّةِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا أَطَاعَ اللهَ العَبدُ فِي الإِيهَانِ بِهِ دَخَلَ عَلَيهِ هَذِهِ الخِصَالُ فِي الإِيهَانِ بِهِ دَخَلَ عَلَيهِ الرَّجَاءُ وَالحُوفُ مِنَ الله، فَإِذَا دَخَلَ عَلَيهِ هَذِهِ الخِصَالُ الثَّلَاثَةُ فَقَد عَبَدَهُ، وَلَا يَكُونُ مُؤمِناً بِغَيرِ رَجَاءٍ وَلَا خَوفٍ، وَلَكِنَّهُ رُبَّ مُؤمِنٍ يَكُونُ خَوفُهُ أَقَلَى الهِ أَشَدَّ، وَآخَرَ يَكُونُ خَوفُهُ أَقَلَى » اهـ (١)

⁽۱) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٤٨٦) (٢٢٢).

⁽٢) «صحيح البخاري» (٥٦٧٣).

⁽٣) «صحيح البخاري» (٦٤٦٣).

⁽٤) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢/ ١٨٤) (١٧٥١).

⁽٥) «المعجم الكبير» (١٧/ ١٢٢) (٣٠٣).

⁽٦) ينظر: «العالم والمتعلم» للإمام أبي حنيفة (ص: ٢٨).

﴿ [بيانُ أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ كُلَّهُمْ مُسْتَوُونَ فِي المَعْرِفَةِ واليَقِينِ ﴾ ﴿ البِيانُ أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ كُلَّهُمْ مُسْتَوُونَ الإِيمَانِ] ﴿ مُتَفَاوِتُونَ فِيهَا دُونَ الإِيمَانِ]

قُولُهُ: (وَيَستَوِي المُؤمِنُونَ كُلُّهُم فِي المَعرِفَةِ وَاليَقِينِ)؛ أي: يَستَوِي المؤمِنُونَ فِي أَصلِ المعرِفَةِ وَاليَقِينِ.. إلخ؛ لِقَولِهِ بَعدَهُ: «وَيتَفَاوَتُونَ فِيهَا دُونَ الإِيهَانِ»، أَمَّا المعرِفَةُ: فَهِي إِدرَاكُ الجُزئِيِّ أَو البَسِيطِ عَن دَلِيلٍ أَو لَا عَن دَلِيلٍ، بِخِلَافِ العِلمِ فَإِنَّهُ إِدرَاكُ الكُلِّ أَو المرَكِّبِ، لِذَلِكَ يُقَالُ: عَرَفتُ الله، وَلَا يُقَالُ: عَلِمتُ الله، وَكَنتَسُّ العِلمُ بِهَا يُدرَكُ ذَاتُهُ وَتَختَسُّ العِلمُ بِهَا يُدرَكُ ذَاتُهُ وَآثَارُهُ، ثُمَّ المعرِفَةُ فِيهَا تُدرَكُ ذَاتُهُ وَلَا تُدرَكُ ذَاتُهُ، وَيَختَصُّ العِلمُ بِهَا يُدرَكُ ذَاتُهُ وَآثَارُهُ، ثُمَّ المعرِفَةُ فِيهَا تُدرَكُ ذَاتُهُ وَآثَارُهُ، وَيَختَصُّ العِلمُ بِهَا يُدرَكُ ذَاتُهُ وَآثَارُهُ، ثُمَّ المعرِفَةُ لِيسَت كَسبِيَّةً؛ لِإِمكَانِ حُصُولِهَا بِدُونِ احْتِيَارٍ كَهَا إِذَا وَقَعَ بَصَرُ الإِنسَانِ عَلَى المعرِفَةُ لَيسَت كَسبِيَّةً؛ لِإِمكَانِ حُصُولِهَا بِدُونِ اختِيَارٍ كَهَا إِذَا وَقَعَ بَصَرُ الإِنسَانِ عَلَى المعرِفَةُ لَيسَت كَسبِيَّةً؛ لِإِمكَانِ حُصُولِهَا بِدُونِ اختِيَارٍ كَهَا إِذَا وَقَعَ بَصَرُ الإِنسَانِ عَلَى شَيَءٍ بِدُونِ اختِيَارِهِ، وَأَمَّا اليَقِينُ: فَهُو اعتِقَادُ أَنَّ الشَّيءَ كَذَا مَعَ مُطَابَقَتِهِ لِلوَافِعِ، وَأَنَّهُ لاَ يُمكِنُ أَن يَكُونَ إِلَّا كَذَا. اهـ (۱).

وَالْيَقِينُ عِلمٌ حَاصِلٌ عَن نَظْرٍ وَاستِدلَالٍ، وَهُو أَوكَدُ العِلمِ وَأَبلَغُهُ، وَمِن هُنَا قَالَ سَيِّدُنَا عَلِيٌّ ﴿ الْعَبْرُ فَي قَالَ سَيِّدُنَا عَلِيٌ ﴿ الْعَبْرُ فَي الْعِطَاءُ مَا ازدَدتُ يَقِيناً. اهم، وَالتَّحقِيقُ أَنَّ المعتبَرَ فِي الْيَقِينِ أَن يَكُونَ بِحَيثُ لَو خَطَرَ النَّقِيضُ بِالبَالِ يَحكُم بِامتِنَاعِهِ، فَهُو اعتِقَادٌ بَسِيطٌ، وَاليَقِينِ أَن يَكُونَ بِحَيثُ لَو خَطَرَ النَّقِيضُ بِالبَالِ يَحكُم بِامتِنَاعِهِ، فَهُو اعتِقَادٌ بَسِيطٌ، وَاليَقِينِ يُتصَوَّرُ مَعَهُ الجُحُودُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتُهَا أَنفُسُهُمْ ﴾ وَاليَقِينِ يُتصَوَّرُ مَعَهُ الجُحُودُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتُهَا أَنفُسُهُمْ ﴾ [النمل: ١٤]، وقد ذكر اللهُ سُبحَانَهُ ثَلَاثَ مَرَاتِبَ لِليَقِينِ فِي القُرآنِ وَهِيَ: عِلمُ اليَقِينِ، وَحَقُّ اليَقِينِ، وَحَقُّ اليَقِينِ.

فَالأَوَّلُ: لِأَصحَابِ البُرهَانِ، وَيَحصُلُ عَن فِكرٍ وَنَظَرٍ، قَالَ جَلَّ شَأْنُهُ: ﴿كَلاَّ لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ * لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمِ ﴾ [التكاثر: ٥-٦].

⁽١) ينظر: «شرح المواقف» للجرجاني (٢/ ٣٦).

سي البسدر الأنسور سي المسيدة المنسود

وَالثَّانِي: يَحَصُلُ عَنِ العَيَانِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ الْيَقِينَ ﴾ [التكاثر: ٧]. وَالثَّالِثُ: يَحَصُلُ عَنِ المرتبَتَينِ السَّابِقَتَينِ، وَهُوَ لِلأَنبِيَاءِ وَالأَولِيَاءِ، قَالَ سُبحَانَهُ: ﴿ إِنَّ هَذَا لَمُوَ حَقُّ الْيَقِينِ * فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ ﴾ [الواقعة: ٥٥-٩٦].

وَفِي كَلَامِ الْإِمَامِ ﷺ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ كُلَّ أَحَدٍ يَقدِرُ عَلَى اتِّبَاعِ الأَوَامِرِ وَاجتِنَابِ النَّوَاهِي بَعدَ تَوفِيقِ الله عَزَّ وَجَلَّ.

قولُهُ: (وَيَتَفَاوَتُونَ فِيهَا دُونَ الإِيهَانِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ)؛ أَي: يَتَفَاضَلُونَ فِي زِيدُ وَلَا زِيادَةِ المعرِفَةِ وَاليَقِينِ والتَّوكُّلِ وَمَا بَعدَهُ إِلَّا الإِيهَانَ؛ لِمَا سَبَقَ أَنَّهُ لَا يَزِيدُ وَلَا يَنَقُصُ، قَالَ ﷺ: "إنَّ أَتْقاكُمْ وأَعْلَمَكُمْ بِالله أَنَا» (() وَهَذِهِ صِيغَةُ تَفْضِيلِ يَنقُصُ مَا الله أَنَا» (ا) وَهَذِهِ صِيغَةُ تَفْضِيلِ يَنقُصُ مَعرِفَةُ النَّبِيِّ عَلَيْ عَنهُم، وَمَعرِفَةُ فَصَيلُ فَمَعرِفَةُ النَّبِيِّ عَلَيْهُ بِرَبِّهِ لَيسَت كَمَعرِفَةِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنهُم، وَمَعرِفَةُ فَمَعرِفَةُ لَنبَي عَنهُم، فَيَتَفَاوَتُونَ نَظَرًا وَعَمَلاً وَاجتِهَاداً وَتَهذِيباً لِأَنفُسِهِم فَي عَلَي اللهُ عَنهُم، فَيَتَفَاوَتُونَ نَظَرًا وَعَمَلاً وَاجتِهَاداً وَتَهذِيباً لِأَنفُسِهِم فَي فَي اللهُ اللهُ اللهِ فَاليَقِينِ وَالْحَوفِ وَالرَّجَاءِ وَغَيرِهِ وَكَهَالاً فِي ذَلِكَ كُلِّهِ، وَأَمَّا فِي أَصلِ المعرِفَةِ وَاليَقِينِ وَالْحَوفِ وَالرَّجَاءِ وَغَيرِهِ فَمُتَسَاوُونَ كَمَا سَلَفَ.

-2000-2000-2000-

⁽۱) أخرجه البخاري في «صحيحه» (۲۰).

- ﴿ [بيانُ أَنَّ الله تَعَالَى مُتَفَضِّلٌ على عِبَادِه]

قُولُهُ: (وَاللهُ تَعَالَى مُتَفَضِّلُ عَلَى عِبَادِهِ) إِيجَاداً وَإِمدَاداً، وَالفَضلُ: ابتِدَاءُ إِحسَانِ بِلاَ عِلَّةٍ، فَوُجُودُ العَبدِ ذَاتاً وَصِفَاتٍ وَأَفعَالاً وَهِدَايَةً وَتَوفِيقاً إِنَّها هُو بِإِيجَادِ الله تَعَالَى ابتِدَاءً وَتَفَضُّلاً مِن دُونِ سَبقِ استِحقَاقٍ لِلعَبدِ لِذَلِكَ كُلِّهِ، قَالَ بِإِيجَادِ الله تَعَالَى ابتِدَاءً وَتَفَضُّل عَلَى النَّاسِ ﴿ [البقرة: ٢٤٣]، وَالعَبدُ مَهمَا بَلَغَ مِنَ المعرِفَةِ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ اللّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ ﴾ [البقرة: ٢٤٣]، وَالعَبدُ مَهمَا بَلَغَ مِنَ المعرِفَةِ وَالعِبَادَةِ وَغَيرِهَا مِنَ الكَهَالَاتِ وَصَرَفَ عُمُرَهُ كُلَّهُ فِي ذَلِكَ لَا يَستَحِقُّ استِحقَاقاً وَالعِبادَةِ وَغَيرِهَا مِنَ الكَهَالَاتِ وَصَرَفَ عُمُرَهُ كُلَّهُ فِي ذَلِكَ لَا يَستَحِقُّ استِحقَاقاً ذَاتِيَا شَيئاً مِنَ الثَّوَابِ لِعَجزِهِ عَن أَدَاءِ شُكرِ شَيءٍ مِنَ النَّعَمِ التي لَا تُعَدُّ وَلَا تُحْصَى.

قَولُهُ: (عَادِلٌ قَد يُعطِي مِنَ الثَّوَابِ أَضعَافَ مَا يَستَوجِبُهُ العَبدُ تَفَضُّلاً مِنهُ) لَا وُجُوبًا عَلَيهِ، وَالعَدلُ أَن يُعَاقِبَ بِالمثلِ؛ لأَنَّ العَدلَ هُوَ المسَاوَاةُ فِي المَكَافَأَةِ، وَالعَادِلُ قَد يَزِيدُ عَلَى العَدلِ، فَيُعطِي الأَضعَافَ لَكِن لَيسَ عَدلَاً بَل تَفَضُّلَاً، وَمِن شَأْنِ العَادِلِ أَن يَذكُرَ لِلعِقَابِ سَبَبًا ؛ لِذَلِكَ قَالَ جَلَّ شَأَنُهُ: ﴿ وَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ الْمُكَذِّبِينَ الضَّالِّين * فَنُزُلٌ مِّنْ حَمِيم * وَتَصْلِيَةُ جَحِيم ﴾ [الواقعة: ٩٢-٩٤] ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُتْرَفِين * وَكَانُوا يُصِرُّونَ عَلَى الْحِنثِ الْعَظِيمِ ﴾ [الواقعة: ٥٥-٤٦]، فَذَكَّرَهُم أَعَمَاهُم في الدُّنيَا؟ لِيَكُونَ تَرتِيبُ العِقَابِ عَلَى تَكذِيبِ الكِتَابِ، فَيَظْهَرَ العَدلُ، وَمِن شَأْنِ المَتَفَضِّل أَن لَا يَذَكُرَ لِلإِنعَامِ وَالتَّفَضُّلِ سَبَبًا، قَالَ سُبحَانَهُ: ﴿ وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِين * فِي سِدْرٍ غَخْضُود * وَطَلْح مَّنضُود * وَظِلِّ ثَمْدُود * وَمَاء مَّسْكُوب * وَفَاكِهَةٍ كَثِيرَة * لاَّ مَقْطُوعَةٍ وَلاَ مَمْنُوعَة ﴾ [الواقعة: ٢٧-٣٣] الآياتِ، لَم يَذكُرْ سُبحَانَهُ سَبَبَ ذَلِكَ الثَّوَابِ، فَلَم يَقُل إِنَّهُم كَانُوا شَاكِرِينَ مُذعِنِينَ؛ لأَنَّ الفَضلَ سَوَاءٌ ذُكِرَ سَبَبُهُ أَم لَم يُذكَر لَا يُتَوَهَّمُ فِي المَتَفَضَّلِ بِهِ نَقصٌ وَظُلمٌ، وَأَمَّا العَدلُ فَإِن لَم يُعلَم سَبَبُ العِقَاب فَقَد يُظَنُّ أَنَّ هُنَاكَ ظُلَمًا، يُؤَيِّدُ هَذِهِ اللَّطِيفَةَ أَنَّ اللهَ تَعَالَى قَالَ فِي حَقِّ السَّابِقَينَ: ﴿جَزَاء بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ الواقعة: ٢٤]، وَلَمْ يَقُل ذَلِكَ فِي أَصحَابِ اليَمِينِ؛ لأَنَّ أَصحَابَ اليَمِينِ؛ لأَنَّ أَصحَابَ اليَمِينِ هُمُ النَّاجُونَ بِالفَضلِ العَظِيمِ، فَالفَضلُ فِي حَقِّهِم مُتَمَحِّضٌ، أَفَادَهُ الإِمَامُ الرَّازِيُّ فِي «تَفسِيرِهِ» (١).

قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلاَ يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴾ [الكهف: ١٤]، وَقَالَ جَلَّ شَانُهُ: ﴿ مَن جَاء بِالسَّيِّةِ فَلاَ يُجْزَى إِلاَّ مِثْلَهَا وَهُمْ لاَ يُظْلَمُون ﴾ بِالْحُسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَاهِا وَمُمْ لاَ يُظْلَمُون ﴾ [الانعام: ١٦٠]؛ أي: لا يُنقَصُ ثَوَابُهُم وَلا يُزَادُ عِقَابُهُم، وَلا يُخَالِفُ كَلامَ الإمامِ هَهُنَا مُ وَلا يُحَالِفُ كَلامَ الإمامِ هَهُنَا مُ وَلا يُحَالِفُ كَلامَ الإستِحقَاقُ مَا قَدَّمَنَاهُ مِن عَدَمِ الإستِحقَاقِ؛ فَإِنَّ مَعنَى استِحقَاقِ العَبدِ هَهُنَا هُوَ الإستِحقَاقُ الذَّاتِيُّ لِعَبدِ، وَمَا قَدَّمَنَاهُ هُوَ الإستِحقَاقُ الذَّاتِيُّ.

قَولُهُ: (وَقَد يُعَاقِبُ) أَدخَلَ حَرفَ التَّقلِيلِ لِجَوازِ العَفوِ وَعَدَمِ تَحَتُّمِ العِقَابِ (عَلَى الذَّنبِ) صَغِيرةً أَو كَبِيرَةً لِلإِطلَاق.

قولُهُ: (عَدَلاً مِنهُ) لَا وُجُوبًا عَلَيهِ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِ ﴿ أَنَّ هَذَا فِيمَن لَمَ يَتُب، وَقَد أَجَعَ أَهِلُ السُّنَةِ عَلَى أَنَّ اللهُ تَعَالَى قَد يَعفُو عَن الذَّنبِ الذِي لَم يَتُب مِنهُ صَاحِبُهُ وَأَنَّ صَاحِبُهُ وَأَنَّ صَاحِبُهُ وَأَنَّ صَاحِبُهُ وَأَنَّ صَاحِبُهُ وَأَنَّ صَاحِبَهُ فِي المُشِيئَةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ يَغْفِرُ لَمِن يَشَاء ﴾ [آل عمران: ١٢٩]، صَاحِبَهُ فِي المُشِيئَةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ يَغْفِرُ لَمِن يَشَاء وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاء ﴾ [آل عمران: ١٢٩]، وَإِذَا أَرَادَ اللهُ سُبحَانَهُ أَن يُعَاقِبَ العَبدَ المذنِبَ عَدلًا عَاقَبَهُ بِقَدرِ ذَنبِهِ، وَأَمَّا التَّائِبُ: فَيَعفُو عَنهُ سُبحَانَهُ وَتَعَالَى بِوَعدِهِ.

قُولُهُ: (بِتَركِ عُقُوبَتِهِ فَضلاً مِنهُ) سُبحانَهُ، نَسأَلُهُ جَلَّ شَأَنُهُ أَن يُعَامِلَنَا بِفَضلِهِ فَ الدَّارَينِ وَأَن يَعْمُرَنَا بِكَرَمِهِ ﴿ قُلْ كُلُّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ ﴾ [الإسراء: ١٨٤]، وَفي كَلَامِ الإِمَامِ ﴿ إِشَارَةُ لِرَدِّ مَذَهَبِ المعتزِلَةِ البَعْدَادِيَّةِ القَائِلِينَ بِوُجُوبِ الأَصلَحِ لِلعَبدِ، وَعَلَى المعتزِلَةِ عَامَّةً في عَدَمِ وُجُوبِ عِقَابِ العَاصِي عَلَيهِ سُبحَانَهُ، وَعَلَى مُعتزِلَةِ البَصرةِ القَائِلِينَ بِوُجُوبِ إِثَابَةِ المطيع.

⁽۱) «تفسير الرازي» (۲۹/ ۲۱۱).

ابيانُ أنَّ شَفاعةَ الأَنْبِياءِ عليهمُ السَّلامُ حَتُّ]

قُولُهُ: (وَشَفَاعَةُ الأَنبِيَاءِ عَلَيهِمُ السَّلَامُ حَقٌ) أي: ثَابِتٌ أَجْعَ عَلَيهِ أَهِلُ السُّنَةِ وَالجُهَاعَةِ، وَهَذَا عَامٌ فِي الأَنبِيَاءِ عَلَيهِم السَّلَامُ، أَمَّا أَصلُ الشَّفَاعَةِ: فَثَابِتٌ فِي الْحَتَابِ وَالسُّنَةِ المَتَوَاتِرَةِ، أَمَّا الكِتَابُ: فَقُولُهُ سُبحَانَهُ: ﴿ وَلاَ يَشْفَعُونَ إِلاَّ الكِتَابِ وَالسُّنَةِ المَتَوَاتِرَةِ، أَمَّا الكِتَابُ: فَقُولُهُ سُبحَانَهُ: ﴿ وَلاَ يَشْفَعُونَ إِلاَّ لِمَن الْحَتَابِ وَالسُّنَةِ المَتَوَاتِرَةِ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلاَّ بِإِذْنِهِ ﴾ لِمَن ارْتَضَى ﴾ [الانبياء: ٢٨]، وقالَ تَعَالَى: ﴿ مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلاَّ بِإِذْنِهِ ﴾ [البقرة: ١٥٥]، وَكَذَا قَولُهُ تَعَالَى: ﴿ فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينِ ﴾ [المدر: ٢٨]، فَلُو لَمُ تَنفَع الشَّفَاعَةُ المؤمِنِينَ لَم يَكُن لِتَخصِيصِ الكَافِرِينَ فَائِدَةُ، وقالَ سُبحَانَهُ: ﴿ وَاسْتَغْفِرُ لِذَنبِكَ اللهَ عَنْهُ مُودًا ﴾ [الإسراء: ٢٩]، وقالَ جَلَّ شَائُهُ: ﴿ وَاسْتَغْفِرُ لِذَنبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالمُؤْمِنِينَ وَالمُؤْمِنِينَ وَالمُورِينَ وَالمُؤْمِنِينَ وَالمُومِنِينَ وَالمُومِينَ وَالمُومِنِينَ وَالمُومِنِينَ وَالمُومِنِينَ وَالمُومِنِينَ وَالمُومِنِينَ وَالمُومِينَ وَالمُومِينَ وَالمُومِينَ وَالْمَوْمُ مِنْ اللْعِلَا أَمْرُ مِنْهُ جَلَّ وَلَوْمَاتِ اللْعِيمِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالمُؤْمِنِينَ وَالمُومِينَ وَالمُؤْمِنِينَ والمُومِينَ وَالْمَوْمِينَ وَاللَّهُ اللَّهُ الْمُعْمِلُومُ اللهُومِينَ اللَّهُ اللْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُعُومُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَالَ الْمُؤْمِقُومُ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَ اللْمُؤْمِنِينَ وَاللَّهُ الْمَالِ الْمُؤْمِنِينَ اللْهُ وَاللْمُعُومُ اللَّذَا أَمُ اللْمُؤْمِنِينَ وَاللَّهُ اللْمُومُ اللَّهُ الللَّهُ اللْمُؤْمِنِينَ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُؤْمِنُ

وَأَمَّا السُّنَّةُ: فَقُولُهُ ﷺ: ﴿شَفَاعَتِي لِأَهلِ الكَبَائِرِ مِن أُمَّتِي ﴾، رَوَاهُ أَبُو دَاوُد وغيره وَسَيَأْتِ ('') ، وَهَذَا الحَدِيثُ يَكفِي في الرَّدِّ عَلَى المعتَزِلَةِ وَضَلَالهِم، وَهُم مَحُرُومُونَ مِنهَا؛ لأَنَّ اللهَ سُبحَانَهُ وَتَعَالَى قَالَ في الحَدِيثِ القُدسِيِّ: ﴿أَنَا عِندَ ظَنِّ عَبَدِي فِي الْحَدِيثِ القُدسِيِّ: ﴿أَنَا عِندَ ظَنِّ عَبَدِي فِي ('')، وَهُم قَد ظَنُّوا أَنْ لا شَفَاعَةَ، فَلَا شَفَاعَةَ.

وَأَمَّا دَلِيلُهَا عَقلاً: فَقَالَ العَلَّامَةُ الغَزنَوِيُّ: إِذَا ثَبَتَ جَوَازُ المغفِرَةِ لِصَاحِبِ الكَبِيرَةِ ابتِدَاءً جَازَ أَن يُغفَرَ ذَنبُهُ بِشَفَاعَةِ الشَّافِعِينَ؛ لأَنَّ مَبنَى الشَّفَاعَةِ بِجَوَازِ المغفِرَةِ، فَإِذَا جَازَ ذَلِكَ ابتِدَاءً مِن غَيرِ شَفَاعَةٍ فَلأَن يَجُوزَ مَعَ الشَّفَاعَةِ بِالطَّرِيقِ المَّولَةِ، الأَولَى، اهـ "".

⁽۱) «سنن أبي داود» (٤٧٣٩).

⁽٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٧٤٠٥).

⁽٣) ينظر: «أصول الدين» للغزنوي (ص: ١٩٦-١٩٨).

وَالرَّدُّ عَلَى مَا استَدَلُّوا بِهِ مَذَكُورٌ فِي كِتَابِ «التَّوحِيدِ» لِإِمَامِ الهُدَى، وَ «تَبصِرة الأَدِلَّةِ» وَ «التَّمهِيد» لِلنَّسَفِيِّ، فَرَاجِعهُ هُنَاكَ إِن شِئتَ.

قُولُهُ: (وَشَفَاعَةُ النبِيِّ عَلَيهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِلمُؤمِنِينَ المُذنبِينَ، وَلِأَهلِ الكَبَائِرِ مِنهُم المُستَوجِبِينَ العِقَابَ حَثُّ ثَابِتٌ) تَخصِيصٌ بَعدَ تَعمِيم، وَرَدُّ عَلَى المَعتزِلَةِ وَالحَوَارِجِ المنكِرِينَ لِشَفَاعَتِهِ عَيَيْتٍ، قَولُهُ: «لِلمُذنبِينَ» إِمَّا عَلَى إطلاقِهِ المعتزِلَةِ وَالحَوَارِجِ المنكِرِينَ لِشَفَاعَتِهِ عَيَيْتٍ، قَولُهُ: «لِلمُذنبِينَ» إِمَّا أَن يَكُونَ مِن وَيَكُونُ قَولُهُ: «وَلِأَهلِ الكَبَائِر» مِن عَطفِ الحَاصِّ عَلَى العَامِّ، وَإِمَّا أَن يَكُونَ مِن إطلاقِ العَامِّ وَإِرَادَةِ الحَاصِّ؛ أَي: أَهلِ الصَّغَائِرِ، وَيَكُونَ العَطفُ في قَولِهِ: «وَلِأَهلِ الكَبَائِرِ» لِلمُغَايرَةِ؛ لأَنَّ الشَّيءَ لا يُعطفُ عَلَى نَفسِهِ، وَعَلَى كُلِّ فِيهِ رَدُّ عَلَى الفَرِيقَينِ الكَبَائِرِ» لِلمُغَايرَةِ؛ لأَنَّ بَعضَهُم أَنكرَ الشَّفَاعَةَ في الكَبَائِرِ خَاصَّةً، وَأَجَازَهَا في الصَّغَائِرِ، مِن المعتزِلَةِ؛ لأَنَّ بَعضَهُم أَنكرَ الشَّفَاعَة في الكَبَائِرِ خَاصَةً، وَأَجَازَهَا في الصَّغَائِر، وَبَعضَهُم مَنعَهَا مُطلَقًا.

وَقَد أَجْعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّ شَفَاعَةَ النبيِّ عَلَيْ حَقَّ ثَابِتُ، قَالَ عَلَيْ: «شَفَاعَتِي لِأَهلِ الكَبَائِرِ مِن أُمَّتِي»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرِمِذِيُّ، وَابنُ مَاجَهْ، وَقَالَ التِّرِمِذِيُّ حَسَنٌ صَحِيحٌ ()، وَقَالَ عَلَيْ: «أُعطِيتُ خَسَاً لَم يُعطَهُنَّ أَحَدٌ قَيلِ...» ثُمَّ قَالَ: «مَن قَالَ حِينَ يَسمَعُ النِّدَاءَ: «وَأُعطِيتُ الشَّفَاعَةَ»، رَوَاهُ الشَّيخَانِ ()، وَقَالَ عَلَيْ: «مَن قَالَ حِينَ يَسمَعُ النِّدَاءَ: اللَّهُمَّ رَبَّ هَذِهِ الدَّعوةِ وَالصَّلَاةِ القَائِمَةِ آتِ مُحَمَّدًا الوَسِيلَةَ وَالفَضِيلَة، وَابعَثهُ مَقَاماً مَحَمُودَا الذِي وَعَدتَهُ حَلَّت لَهُ شَفَاعَتِي يَومَ القِيَامَةِ»، رَوَاهُ البُخَارِيُّ ()، وَقَالَ عَلِي إِللَّهُمَّ رَبَّ هَذِهِ الدِّي وَعَدتَهُ حَلَّت لَهُ شَفَاعَتِي يَومَ القِيَامَةِ»، رَوَاهُ البُخَارِيُّ ()، وَقَالَ عَلَيْهِ: «كُلُّ نَبِيِّ سَأَلَ سُؤَالاً» أَو قَالَ: «لِكُلِّ نَبِيِّ دَعَوَةٌ قَد دَعَا بِهَا فَاستُجِيبَ، فَجَعَلَتُ دَعَوَيْ شَفَاعَةً لِأُمَّتِي يَومَ القِيَامَةِ »، رَوَاهُ البُّحَارِيُّ ()، وَقَالَ دَعَوَيْ شَفَاعَةً لِأُمَّتِي يَومَ القِيَامَةِ ، وَقَالَ عَلَى اللَّهُ اللَّه

⁽١) «سنن أبي داود» (٤٧٣٩)، و «سنن الترمذي» (٢٤٣٥)، و «سنن ابن ماجه» (٤٣١٠).

⁽٢) «صحيح البخاري» (٣٣٥)، و«صحيح مسلم» (٥٢١) (٣).

⁽٣) «صحيح البخاري» (٦١٤).

⁽٤) «صحيح البخاري» (٦٣٠٥)، و «صحيح مسلم» (١٩٩).

إِن شَاءَ اللهُ مَن مَاتَ مِن أُمَّتِي لَا يُشرِكُ بِالله شَيئًا ""، وَكَذَا حَدِيثُ الشَّفَاعَةِ: "فَيَأْتُونِي فَأَقُولُ: أَنَا لَمَا، فَأَستَأذِنُ عَلَى رَبِّي فَيُؤذَنُ لِي وَيُلهِمُنِي مَحَامِدَ أَحَدُهُ بِهَا لَا تَحَضُّرُ فِي الآنَ، فَأَقُولُ: يَا مُحَمَّدُ ارفَع رَأْسَكَ وَقُل يُسمَع لَكَ، فَأَحَدُهُ بِتِلكَ المَحَامِدِ وَأُخِرُّ لَهُ سَاجِدًا فَيَقُولُ: يَا مُحَمَّدُ ارفَع رَأْسَكَ وَقُل يُسمَع لَكَ، وَسَل تُعطَ، وَاشفَع تُشفَّع، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ أُمَّتِي أُمَّتِي، فَيَقُولُ: انطَلِق فَأَخرِج مِنهَا وَسَل تُعطَ، وَاشفَع تُشفَّع، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ أُمَّتِي أُمَّتِي، فَيَقُولُ: انطَلِق فَأَخرِج مِنهَا مَن كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ شَعِيرَةٍ مِن إِيهَانٍ فَأَنطَلِقُ فَأَفْعَلُ " الحَدِيثَ، رَوَاهُ البُخَارِيُّ ".

قَالَ إِمَامُ الهُدَى أَبُو مَنصُورِ المَاتُرِيدِيُّ ﴿: وَالشَّفَاعَةُ مِن أَعظَمِ مَا احتُجَّ بِهَا، وَقَد جَاءَ القُرآنُ بِهَا وَالآثَارُ عَن رَسُولِ الله ﷺ. اهـ (٣).

وَيَشْفَعُ أَيْضًا الْمَلَائِكَةُ وَالشَّهَدَاءُ وَالصَّالِحُونَ قَبَلَ دُخُولِ النَّارِ وَبَعدَ دُخُولَا، فَيَشْفَعُوا، فَيَشْفَعُونَ وَيُخْرِجُونَ، قَالَ عَلَيْ الْمَلَائِكَةِ، وَالنَّبِيِّنَ، وَالشُّهدَاءِ أَن يَشْفَعُوا، فَيَشْفَعُونَ وَيُخْرِجُونَ، وَوَاهُ أَحَدُ وَالطَّبَرَانِيُّ، وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيح ''، وَقَالَ فَيَشَفَعُونَ وَيُخْرِجُونَ». رَوَاهُ أَحَدُ، قَالَ الْهَيْمَيُّ: "إِنَّ مِن أُمَّتِي لَمْن يَشْفَعُ لِأَكْثَر مِن رَبِيعة وَمُضَرَ»، رَوَاهُ أَحَدُ، قَالَ الْهَيشَمِيُّ: وَرَجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيح ''، وَقَالَ في رِوَايَةِ الطَّبَرَانِيِّ: "يَدخُلُ الجَنَّةَ بِشَفَاعَةِ رَجُلٍ مِن أُمَّتِي أَكْثُر مِن عَدَدِ مُضَرَ، وَيَشْفَعُ الرَّجُلُ في أَهلِ بَيتِهِ، وَيَشْفَعُ عَلَى قَدرِ عَمَلِهِ»، وَإِسنَادُهُ حَسَنُ ''، وَقَالَ فِي رَوَايَةِ الرَّجُلُ فِي أَهلِ بَيتِهِ، وَيَشْفَعُ عَلَى قَدرِ عَمَلِهِ»، وَإِسنَادُهُ حَسَنُ ''، وَقَالَ فَي يَشْفَعُ الرَّجُلُ فِي أَهلِ بَيتِهِ، وَيَشْفَعُ عَلَى قَدرِ عَمَلِهِ»، وَإِسنَادُهُ حَسَنُ ''، وَقَالَ فَيَ الرَّجُلُ لَيشْفَعُ لِلرَّجُلَيْ وَالثَّلاثَةِ»، رَوَاهُ البَرَّارُ، وَالسَّوبَ وَالثَلاثَةِ»، رَوَاهُ البَرَّارُ، وَاللَّهُ وَجَالُ الصَّحِيحِ ''

⁽۱) «صحيح مسلم» (۱۹۹) (۳۳۸).

⁽٢) «صحيح البخاري» (٧٥١٠).

⁽٣) ينظر: «التوحيد» للماتُريديِّ (ص: ٣٦٥).

⁽٤) «مسند الإمام أحمد» (٢٤٤٠)، و «المعجم الصغير» للطبراني (٩٢٩). وينظر: «مجمع الزوائد» للهيثمي (١٠/١٥).

⁽٥) «مسند الإمام أحمد» (١٧٨٥٨)، وينظر: «مجمع الزوائد» للهيثمي (١٠/ ٦٩٣).

⁽٦) «المعجم الكبير» للطبراني (٨/ ٢٧٥) (٥٠٥٨). وينظر: «مجمع الزوائد» للهيثمي (١٠/ ٦٩٤).

⁽٧) «مسند البزار» (١٩٢١). وينظر: «مجمع الزوائد» للهيثمي (١٠/ ١٩٤).

وَيَشْفَعُ أَيْضًا الأُولادُ لِآبائِهِم وَأُمَّهَاتِهِم، قَالَ ﷺ: "إِنْهُ يُقَالُ لِلوِلدَانِ يَومَ القِيَامَةِ: ادخُلُوا الجُنَّة، قَالَ فَيَقُولُونَ: يَا رَبِّ حَتَى يَدخُلَ آبَاؤُنَا وَأُمَّهَاتُنَا، قَالَ: فَيَقُولُونَ: يَا وَبِّ حَتَى يَدخُلُ آبَاؤُنَا وَأُمَّهَاتُنَا، قَالَ: فَيَقُولُونَ: يَا فَيَأْتُونَ، قَالَ: فَيَقُولُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: مَالِي أَرَاهُم مُحبَنطِئِينَ ادخُلُوا الجُنَّة، فَيَقُولُونَ: يَا وَبِّ آبَاؤُنَا، قَالَ: فَيَقُولُ: ادخُلُوا الجُنَّةُ أَنتُم وَآبَاؤكُم»، رَوَاهُ أَحَدُ، وَرِجَالُهُ رِجَالُ رَبِّ آبَاؤُنَا، قَالَ: فَيَقُولُ: ادخُلُوا الجُنَّةُ أَنتُم وَآبَاؤكُم»، رَوَاهُ أَحَدُ، وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ غَيرَ شُرَحبيلَ وَهُو ثِقَةٌ "، وَ"اللُحبَنطِئُ» قَالَ أبو عُبيدَةَ: هُو المُتغضِّبُ الصَّحِيحِ غَيرَ شُرَحبيلَ وَهُو ثِقَةٌ "، وَ"اللُحبَنطِئُ» قَالَ أبو عُبيدَةَ: هُو المُتغضِّبُ المُسَتَبطِئُ للشَّيءِ، وَقِيلَ فِي الطَّفلِ: مُحَبَنطِئٌ؛ أي: مُتَنِعٌ. اهـ، "لِسَانُ العَرَبِ" "، زَادَ المُتنعُ امتِنَاعَ طَلِبَةٍ لَا امتِنَاعَ إِبَاءٍ. اهـ، "النَّهَايَة" ".

وَتَشْفَعُ الْأَعَمَالُ أَيضاً، قَالَ ﷺ: «الصِّيَامُ وَالقُرآنُ يَشْفَعَانِ فِي العَبدِ يَومَ القِيَامَةِ، يَقُولُ الصِّيَامُ: أَي رَبِّ مَنَعتُهُ الطَّعَامَ وَالشَّهوَةَ، فَشَفِّعنِي فِيهِ، وَيَقُولُ القِيَامَةِ، يَقُولُ الطَّيَامُ: فَيَشْفَعَانِ»، رَوَاهُ أَحَدُ، وَإِسْنَادُهُ القُرآنُ: مَنَعتُهُ النَّومَ بِاللَّيلِ فَشَفِّعنِي فِيهِ، قَالَ: فَيَشْفَعَانِ»، رَوَاهُ أَحَدُ، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ كَمَا قَالَهُ الْمَيْشَمِيُّ (*).

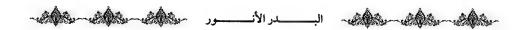
-202-202-202-

⁽١) «مسند الإمام أحمد» (١٦٩٧١). وينظر: «مجمع الزوائد» للهيثمي (١٠/٦٩٦).

⁽٢) ينظر: «لسان العرب» لابن منظور (مادة: حبطأ).

⁽٣) ينظر: «النهاية في غريب الحديث والأثر» لابن الأثير (١/ ٣٣١).

⁽٤) «مسند الإمام أحمد» (٦٦٢٦). وينظر: «مجمع الزوائد» للهيثمي (١٠/٦٩٣).



ابيانُ أنَّ وَزْنَ الأَعْمَالِ بَالْبِيزان يومَ القِيامَةِ حَقٌّ]

قَولُهُ: (وَوَرِنُ الْأَعْمَالِ بِالْمِيزَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَقُّ) فِيهِ رَدُّ عَلَى المُعَتَزِلَةِ حَيثُ أَنكُرُوا وَزِنَ الْأَعْمَالِ، وَقَد تَقَدَّمَ الكَلَامُ عَلَيهِ أَوَّلَ الكِتَابِ، وَكَرَرَّهُ ﴿ تُوكِيدًا وَلَيْنَاسِبَتِهِ لِأَحدَاثِ يَوْمِ القِيَامَةِ، وَالتَّكْرَارُ فِي هَذَا العِلْمِ مَحَمُودٌ.



النَّبِيِّ عَالِيْهِ حَقًّا مَنَّ حَوْضَ النَّبِيِّ عَلِيْهِ حَقًّا اللَّهِ عَلَيْهِ حَقًّا اللَّهِ

قُولُهُ: (وَحُوضُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ حَقُّ) فِيهِ إِثْبَاتٌ لِلْذُهَبِ أَهلِ الحَقِّ ورَدُّ عَلَى المُعتَزِلَةِ المنكرينَ لَهُ وَلِلاَّحْبَارِ الوَارِدَةِ فِيهِ، وَقَد جَاءَ بِهِ القُرآنُ وَالاَّحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ البَالِغَةُ مَبلَغَ التَّوَاتُرِ، وَأَجْعَ عَلَيهِ أَهلُ السُّنَّةِ وَالجُمَاعَةِ، قَالَ الحَافِظُ السُّيُوطِيُّ: وَرَدَ البَالِغَةُ مَبلَغَ التَّواتُرِ، وَأَجْعَ عَلَيهِ أَهلُ السُّنَّةِ وَالجُمَاعَةِ، قَالَ الحَافِظُ السُّيُوطِيُّ: وَرَدَ البَالِغَةُ مَبلَغَ التَّواتُ وَحُفَّاظُ وَكُونُ الحَوضِ مِن رِوَايَةِ بِضِعَةٍ وَسَبعِينَ صَحَابِيًّا مِنهُم الخُلْفَاءُ الرَّاشِدُونَ وَحُفَّاظُ الصَّحَابَةِ. اهـ (١٠). وكذا ذكر الكتاني في «نظم المتناثر» (١٠).

قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَا أَعَطَيْنَاكُ الْكُوثُرِ ﴾ [الكوثر: ١]، فَعَن أَنسٍ ﴿ قَالَ: ﴿بَيْنَا رَسُولُ الله ﷺ فَقُلْنَا: رَسُولُ الله ﷺ فَقُلْنَا: مَا أَضحَكَكَ يَا رَسُولَ الله؟ قَالَ: أُنزِلَت عَلَيَّ آنِفَاً سُورَةٌ، فَقَرَأَ:

بِسْسِيرِ إِللَّهِ الرَّحْيَالِ اللَّهِ الرَّحْمَةِ الرَّحِيدِ

﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرِ * فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَر * إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الأَبْتَر * وَالْكُوثُر: ١-٣]، ثُمَّ قَالَ: أَتَدرُونَ مَا الْكُوثُر؟ قُلْنَا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: فَإِنَّهُ وَعَدَنِيهِ رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ، عَلَيهِ خَيرٌ كَثِيرٌ، هُوَ حَوضٌ تَرِدُ عَلِيهِ أُمَّتِي يَومَ القِيَامَةِ، آنِيتُهُ عَدَدَ نُجُومِ السَّمَاءِ»، رَوَاهُ مُسلِمٌ (٣)، وفي «الصَّحِيحَينِ» عَن عَبدِ الله بنِ عَمْرو بنِ عَدَدَ نُجُومِ السَّمَاءِ»، رَوَاهُ مُسلِمٌ (٣)، وفي «الصَّحِيحَينِ» عَن عَبدِ الله بنِ عَمْرو بنِ العَاصِ فَي قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله عَلَيْ: «حَوضِي مَسِيرَةُ شَهرٍ، مَاؤُهُ أَبِيضُ مِنَ اللَّبَنِ، وَرِيحُهُ أَطْيَبُ مِنَ المسكِ، وَكِيزَانُهُ كَنُجُومِ السَّمَاءِ، مَن شَرِبَ مِنهُ لَمَ يَظْمَأُ أَبُداً» وفي وريحُهُ أَطْيَبُ مِنَ المسكِ، وَكِيزَانُهُ كَنُجُومِ السَّمَاءِ، مَن شَرِبَ مِنهُ لَمَ يَظْمَأُ أَبُداً» وفي

⁽١) ينظر: «البدور السافرة» للسيوطي (ص: ٢٤١).

⁽٢) ينظر: «نظم المتناثر» للكتاني (ص: ٢٣٦-٢٣٧).

⁽۳) «صحیح مسلم» (۲۰) (۵۳).

⁽٤) «صحيح البخاري» (٦٥٧٩)، و«صحيح مسلم» (٢٩٢٢) (٢٧).

رِوَايَةٍ: «مَا بَينَ نَاحِيَتَي حَوضِي كَمَا بَينَ صَنعَاءَ وَالمَدِينَةِ» ('')، وَفي «صَحِيحٍ مُسلِمٍ» مِن حَدِيثِ أَبِي ذَرِّ: «عَرضُهُ مِثلُ طُولِهِ مَا بَينَ عَبَان إِلَى أَيلَةَ» ('')، وَقَالَ ﷺ: «مَا بَينَ بَينَ بَينَ وَمِنْبَرِي وَوَضَةٌ مِن رِيَاضِ الجَنَّةِ، وَمِنبَرِي عَلَى حَوضِي»، رَوَاهُ الشَّيخَانِ ('')، وَقَالَ ﷺ: «إِنِّي وَالله لَأَنظُرُ إِلَى حَوضِي الآنَ» وَقَالَ ﷺ: «إِنِّي فَرَطُكُم وَأَنَا شَهِيدٌ عَلَيكُم، وَإِنِّي وَالله لَأَنظُرُ إِلَى حَوضِي الآنَ» الجَدِيث، رَوَاهُ الشَّيخَانِ ('')، وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ مُوجُودٌ لَا أَنَّهُ سَيُوجَدُ.

وَقَالَ عَلَيْ: ﴿إِنَّكُم سَتَرُونَ بَعِدِي أَثَرَةً فَاصِبِرُوا حَتَّى تَلقُونِي عَلَى الحَوضِ»، رَوَاهُ التِّرِمِنِيُّ، وَقَالَ عَلَيْ: ﴿إِنَّهُ سَتكُونُ بَعِدِي أُمْرَاءُ مَن صَدَّقَهُم بِكَذِيهِم وَأَعَابُهُم عَلَى ظُلْمِهِم فَلَيسَ مِنِّي وَلَستُ مِنهُ، بَعِدِي أُمْرَاءُ مَن صَدَّقَهُم بِكَذِيهِم وَأَعَابُهُم عَلَى ظُلْمِهِم فَلَيسَ مِنِّي وَلَستُ مِنهُ، وَلَيسَ بِوَارِدٍ عَلَيَّ الحَوضَ، وَمَن لَم يُصَدِّقهُم بِكَذِيهِم وَلَم يُعِنهُم عَلَى ظُلْمِهِم فَهُو وَلَيسَ بِوَارِدٍ عَلَيَّ الحَوضَ، وَمَن لَم يُصَدِّقهُم بِكَذِيهِم وَلَم يُعِنهُم عَلَى ظُلْمِهِم فَهُو مَنْ يَعْمِهُم وَوَارِدٌ عَلَيَّ الحَوضَ»، رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَالتِّرِمِذِيُّ وَقَالَ عَن حَوضِي مِنِي وَأَنَا مِنهُ وَهُو وَارِدٌ عَلَيَّ الحَوضِ»، رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَالتِّرِمِذِيُّ وَقَالَ عَن حَوضِي حَدِيثُ صَحِيحٌ أَن وَقَالَ عَيْفٍ: ﴿وَالذِي نَفْسِي بِيعِدِهِ لَأَذُودَنَّ رِجَالاً عَن حَوضِي حَدِيثُ صَحِيحٌ أَن وَقَالَ عَيْفٍ: ﴿وَالذِي نَفْسِي بِيعِدِهِ لَأَذُودَنَّ رِجَالاً عَن حَوضِي حَدِيثُ صَحِيحٌ أَن وَقَالَ عَيْفٍ: ﴿وَالذِي نَفْسِي بِيعِدِهِ لَأَذُودَنَّ رِجَالاً عَن حَوضِي كَا تُذَادُ الغَرِيبَةُ مِنَ الإِبلِ عَن الحَوضِ»، رَوَاهُ الشَّيْخانِ ('')، وَقَالَ عَيْفِ لِأَيِي بَكِم الصَّعْرِيبَ أَن اللَّهُ مِن الإِبلِ عَن الحَوضِ»، رَوَاهُ الشَّيْخانِ ('')، وَقَالَ عَنْ حَوضِي الصَّدِيقِ هُذَا التَّرْمِينَ عَلِي الغَارِ وَصَاحِبِي عَلَى الحَوضِ»، رَوَاهُ التَّرِمِذِيُّ وَقَالَ : حَسَنٌ غَرِيبٌ ''.

~6000m6000m6000m

⁽۱) «صحيح البخاري» (۲۰۹۲)، و«صحيح مسلم» (۲۲۹۸) (۳۳).

⁽۲) «صحیح مسلم» (۲۳۰۰) (۳۶).

⁽٣) «صحيح البخاري» (١١٩٥)، و«صحيح مسلم» (١٣٩٠) (٥٠٠).

⁽٤) "صحيح البخاري" (١٣٤٤)، و"صحيح مسلم" (٢٢٩٦) (٣٠).

⁽٥) «سنن الترمذي» (٢١٨٩).

⁽٦) «سنن الترمذي» (٢٢٥٩)، و «سنن النسائي» (٢٠٧٤).

⁽٧) «صحيح البخاري» (٢٣٦٧)، و«صحيح مسلم» (٣٠) (٣٨).

⁽۸) «سنن الترمذي» (۳۶۷۰).

وَالقِصَاصُ فِيهَا بَينَ الْحُصُومِ بِالْحَسَنَاتِ يَومَ القِيَامَةِ حَتَّ، فَإِن لَم يَكُن لَهُم حَسَنَاتٌ فَطَرحُ السَّيِّنَاتِ عَلَيهِم حَتَّ جَائِزٌ، وَالجَنَّةُ وَالنَّارُ يَحُلُوقَتَانِ اليَومَ، لَا تَفنيَانِ أَبَدَاً، وَلَا تَمُوتُ الْحُورُ العِينُ أَبَداً، وَلَا يَفنى عِقَابُ اللهِ وَلَا ثَوَابُهُ سَرِ مَدَاً، وَاللهُ تَعَالَى يَهدِي مَن يَشَاءُ فَضلاً الحُورُ العِينُ أَبَداً، وَلَا يَفنى عِقَابُ اللهِ وَلَا ثَوَابُهُ سَرِ مَدَاً، وَاللهُ تَعَالَى يَهدِي مَن يَشَاءُ فَضلاً مِنهُ، وَيُضِلُّ مَن يَشَاءُ عَدلاً مِنهُ، وَإِضلَالُهُ خِذلائهُ وَتَفسِيرُ الخِذلانِ أَن لَا يُوفِقَ العَبدَ إِلَى مَا يَرضَاهُ عَنهُ، وَهُو عَدلٌ مِنهُ، وَكَذَا عُقُوبَةُ المَحْدُولِ عَلَى المعصِيةِ، وَلا يَجُوزُ أَن نَقُولَ: مَا يَرضَاهُ عَنهُ، وَهُو عَدلٌ مِنهُ، وَكَذَا عُقُوبَةُ المَحْدُولِ عَلَى المعصِيةِ، وَلا يَجُوزُ أَن نَقُولَ: إِنَّ الشَّيطَانَ يَسلُبُهُ مِنهُ اللهِ يَانَ مِنَ العَبدِ المؤمِنِ قَهراً وَجَبراً، وَلَكِن نَقُولُ: العَبدُ يَدَعُ الإِيمَانَ فَحِينَذِ يَسلُبُهُ مِنهُ الشَّيطَانُ ،

੶©%©÷©%⊙-

ابيانُ أنَّ القِصاصَ فِيهَا بَينَ الْخُصُومِ بِالْحَسَنَاتِ يَومَ القِيَامَةِ حَقًّا اللهِ الْحَسَنَاتِ يَومَ القِيَامَةِ حَقًّا

قولُهُ: (والقِصَاصُ فِيمَا بَينَ الْخُصُومِ بِالْحَسَنَاتِ يَومَ القِيَامَةِ حَقَّ) القِصَاصُ بِكَسِرِ القَافِ، وَمَعنَاهُ هَنَا المُعَاوَضَةُ، وَمُرَادُهُ ﴿ بِالْخُصُومِ المسلِمُونَ؛ لأَنَّ الكَافِرَ لَا حَسَنَةَ لَهُ، وَهَذَا بَيَانٌ لِكَيفِيَّةِ القِصَاصِ بَينَ النَّاسِ يَومَ القِيَامَةِ، قَالَ ﷺ: «أَتَدرُونَ مَنِ المفلِسُ؟ قَالُوا: المفلِسُ مَن لَا دِرهَمَ لَهُ وَلَا مَتَاعَ لَهُ، فَقَالَ ﷺ: إِنَّ المفلِسَ مِن أُمَّتِي مَن يَأْتِي يَومَ القِيَامَةِ بِصَلَاةٍ وَصِيَامٍ وَزَكَاةٍ وَيَأْتِي وَقَد شَتَمَ هَذَا، وَقَذَفَ هَذَا، وَأَكُلَ مَالَ هَذَا، وَسَفَكَ دَمَ هَذَا، وَضَربَ هَذَا، فَيُعطَى هَذَا مِن حَسَنَاتِهِ، وَهَذَا مِن حَسَنَاتِهِ، وَهُ إِن فَنِيَت حَسَنَاتُهُ قَبَلَ أَن يُقضَى مَا عَلَيهِ أُخِذَ مِن خَطَايَاهُم فَطُرِحَت عَلَيهِ ثُمَ يُ النَّارِ»، وَوَاهُ مُسلِمٌ (١٠٠).

وَقَالَ ﷺ: ﴿إِذَا خَلُصَ المؤمِنُونَ مِنَ النَّارِ حُبِسُوا بِقَنطَرَةٍ بَينَ الجَنَّةِ وَالنَّارِ، فَيَتَقَاصُّونَ مَظَالِمِ كَانَت بَينَهُم في الدُّنيَا حَتَّى إِذَا نُقُّوا وَهُذِّبُوا أُذِنَ لَمُّم بِدُخُولِ الجَنَّةِ،

⁽۱) «صحيح مسلم» (۱۸۱) (۹۹).

مَنْ مُنْ مُكَمَّدٍ بِيَدِهِ لَأَحَدُهُم بِمَسكنِهِ فِي الجَنَّةِ أَدَلُّ بِمَنزِلِهِ كَانَ فِي الدُّنيَا»، رَوَاهُ البُخَارِيُّ (۱). البُخَارِيُّ .

وَقَالَ عَلَيْهِ: «مَن كَانَت عِندَهُ مَظلَمَةٌ لَأَخِيهِ فَليَتَحَلَّلُهُ مِنهَا؛ فَإِنَّهُ لَيسَ ثَمَّ دِينَارٌ وَلا دِرهَمْ مِن قَبلِ أَن يُؤخَذ لِأَخِيهِ مِن حَسنَاتِهِ، فَإِن لَم يَكُن لهُ حَسنَاتٌ أُخِذَ مِن سَيِّئَاتِ أَخِيهِ فَطُرِحَت عَلَيهِ، رَوَاهُ البُخَارِيُّ (٢).

-203-203-203-

⁽۱) «صحيح البخاري» (۲٤٤٠).

⁽٢) «صحيح البخاري» (٢٥٥٤).

﴿ [بيانُ أنَّ الْجَنَّةَ والنَّارَ نَحْلُوقَتانِ الْيَوْمَ]

قُولُهُ: (وَالْجَنَّةُ وَالنَّارُ مَحْلُوقَتَانِ اليَومَ) هَذَا مِمَّا أَجْمَعَ عَلَيهِ أَهلُ السُّنَةِ، وفي كَلَامِهِ ﴿ إِثِبَاتٌ لِمَلَدَهِ إِهلِ السُّنَةِ، وَرَدُّ عَلَى قَولِ بَعضِ المعتزِلَةِ مِن أَنَّهُمَا غَيرُ مَحْلُوقَتِينِ اليَومَ بَل ثُحْلَقَانِ يَومَ القِيَامَةِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى وُجُودِهِمَا قَولُهُ تَعَالَى: ﴿ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينِ ﴾ [آل عمران: ١٣١]، وقولُهُ شُبحَانَهُ: ﴿ وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْمُكَافِرِينِ ﴾ [آل عمران: ١٣١]، وقالَ عَلَيْ: قَالَ شُبحَانَهُ: ﴿ وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْمُكَافِرِينِ ﴾ [آل عمران: ١٣١]، وقالَ عَلَيْ: قَالَ عَلَيْ رَأَت وَلا أُذُنُ سَمِعَت وَلا خَطَرَ اللهُ تَعَالَى: «أَعدَدتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ مَا لَا عَينٌ رَأَت وَلا أُذُنُ سَمِعَت وَلا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ »، رَواهُ الشَّيخانِ (١٠).

قَالَ الزَّحَشَرِيُّ: الفِعلُ الماضِي يَدُلُّ عَلَى وُجُودِ الفِعلِ وَكُونِهِ مَقطُوعاً بِهِ. اهم، «الكَشَّافُ» (٢) مَ فَإِذَا دَلَّ عَلَى الفِعلِ دَلَّ لُزُوماً عَلَى المفعُولِ، وَهُوَ الجَنَّةُ وَالنَّارُ، فَمَّ قُولُهُ تَعَالَى: ﴿ أُعِدَّتَ ﴿ حَقِيقَةٌ فِي الماضِي، نَجَازٌ فِي المستقبَلِ، وَلَا يَجُوزُ الإنتِقالُ مِنَ الحَقِيقَةِ إِلَى المَجَازِ بِلَا دَلِيلٍ، وَلَا دَلِيلَ يَمنَعُ القَولَ بِوُجُودِهِمَا، بَلِ الدَّلِيلُ قَد ثَبَتَ بِخِلَافِهِ قَالَ تَعَالَى: ﴿ النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ الْخَوْلَ اللَّهِ فَوْ السَّاعَةُ الْخَوْلَ اللَّهُ الْعَرْضُ إِنَّا الْعَرْضُ إِنَّا الْعَرْضُ النَّارُ وَهُو دَلِيلُ العَطفَ أَوْءَ وَعَلِيلًا العَرضِ غَيرَ وَقَتِ إِدخَالِمِ النَّارَ، وَهُو دَلِيلٌ وَاضِحٌ يَقَوْمُ النَّارَ، وَهُو دَلِيلٌ وَاضِحٌ عَلَى وُجُودِ النَّارِ، وَقَالَ النبيُّ عَلَيْهِ: «لَمَا خَلَقَ اللهُ الجَنَّةَ وَالنَّارَ أُرسَلَ جِبرِيلَ إِلَى الجَنَّةِ، وَقَالَ النبيُّ عَلَيْهَ: «لَمَا خَلَقَ اللهُ الجَنَّةُ وَالنَّارَ أُرسَلَ جِبرِيلَ إِلَى الْجَنَةِ وَالَى الْجَرِيلَ إِلَى الْجَنَةِ، وَعَلَى الْمَاعَةُ عَلَى وُجُودِ النَّارِ، وَقَالَ النبيُّ عَلَيْهُ: «لَمَّا خَلَقَ اللهُ الجَنَّةُ وَالنَّارَ أُرسَلَ جِبرِيلَ إِلَى الْجَنَّةِ، وَقَالَ النبيُّ عَلَى الْمَاعِلَةُ وَالنَّارَ أُرسَلَ جِبرِيلَ إِلَى الْجَنَةِ، وَقَالَ النبيُّ عَلَى الْمَاعِلَى إِلَيْهَا فِيهَا، فَنَظُرَ إِلَيْهَا فَرَجَعَ فَقَالَ: وَعَزَّتِكَ لَا

⁽۱) «صحيح البخاري» (٤٤ ٣٢)، و «صحيح مسلم» (٢٨٢٤) (٢).

⁽٢) ينظر: «الكشاف» للزمخشري (٣/ ٣٩١).

سَمْعُ بِمَا أَحَدٌ إِلَّا دَخَلَهَا» الحَدِيثَ، رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرِمِذِيُّ، وَقَالَ: يَسَمَعُ بِمَا أَحَدٌ إِلَّا دَخَلَهَا» الحَدِيثَ، رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرِمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيثٌ ()، وَهَذَا نَصُّ فِي أَنَّهُم قَد خُلِقَتَا يَرفَعُ احتِمَالَ المَجَازِ، وَقَالَ عَلِيْ: (دَخَلَتُ الجَنَّةَ فَإِذَا بِنَهِ يَجِرِي، ضفَّتَاهُ خِيَامُ اللَّوْلُؤِ فَضَرَبتُ بِيدِي وَقَالَ عَلَيْ فَإِذَا مِسَكُ، قُلْتُ: يَا جِبِرِيلُ مَا هَذَا؟ قَالَ: هَذَا الكُوثَرُ الذِي أَعطَاكَ اللهُ تَعَالَى ()

وَقَالَ ﷺ: «دَخَلَتُ الجُنَّةَ أُو أَتَيتُ الجَنَّةَ، فَأَبَصَرتُ قَصَراً، فَقُلتُ: لَمِن هَذَا؟ قَالَ وَقُللُ اللهُ، وَقَالَ عِلْمِي بِغَيرَتِكَ، قَالَ عُمْرُ بنُ الخَطَّابِ، فَأَرَدتُ أَن أَدخُلَهُ فَلَم يَمنَعْنِي إِلَّا عِلْمِي بِغَيرَتِكَ، قَالَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ: بِأَبِي أَنتَ وَأُمِّي يَا رَسُولَ الله، أَوَ عَلَيكَ أَغَارُ »، رَوَاهُ الشَّيخَانِ (").

وَقَالَ عَلَيْهَا أَلْفَ عَلَى النَّارِ أَلْفَ سَنَةٍ حَتَّى احْرَّت، ثُمَّ أُوقِدَ عَلَيهَا أَلْفَ عَامِ حَتَّى اسوَدَّت، ثُمَّ أُوقِدَ عَلَيهَا أَلْفَ عَامٍ حَتَّى اسوَدَّت، فَهِيَ سَودَاءُ مُظٰلِمَةٌ»، رَوَاهُ التِّرِمِذِيُّ، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ (3). التِّرِمِذِيُّ، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ (6).

وَقَالَ النبيُّ عَيَّا ِ حِينَ سَمِعَ وَجبَةً: «أَتَدرُونَ مَا هَذَا؟ قُلنَا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعلَمُ، قَالَ: هَذَا حَجَرٌ رُمِيَ بِهِ فِي النَّارِ مُنذُ سَبعِينَ خَرِيفَاً، فَهُوَ يَهوِي فِي النَّارِ الآنَ حَتَّى انتَهَى إِلَى قَعْرِهَا». رَوَاهُ مُسلِمٌ (٥٠).

⁽١) «سنن النسائي» (٣٧٦٣)، و «سنن أبي داود» (٤٧٤٤)، و «سنن الترمذي» (٢٥٦٠).

⁽٢) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (١٣٧٧٦)، وأبو يعلى في «مسنده» (٢٨٢٣)، وابن حبان في «صحيحه» (٦٤٧٣).

⁽٣) «صحيح البخاري» (٣٢٤٢)، و«صحيح مسلم» (٢٣٩٥) (٢١).

⁽٤) «سنن الترمذي» (٢٥٩١).

⁽٥) «صحيح مسلم» (٢٨٤٤) (٣١).

مَدُّ مِنْ مُنْ مُنْ مُنْ مُنْ المؤمِنِ طَائِرٌ يَعلَقُ في شَجَرٍ الجَنَّةِ حَتَّى يُرجِعَهُ اللهُ إِلَى جَسَدِهِ يَومَ يَبعَثُهُ »، رَوَاهُ مَالِكُ (').

إِلَى غَيرِ ذَلِكَ مِنَ الأَحَادِيثِ الدَّالَّةِ عَلَى خَلقِهِهَا، وَكَثْرَةُ ظَوَاهِرِ الآيَاتِ وَالأَحَادِيثِ وَالأَحَادِيثِ تُصَيِّرُ تِلكَ الظَّوَاهِرُ قَطعِيَّةً بِاعتِبَارِ مَجمُوعِهَا، وَكَذَا إِجمَاعُ الصَّحَابَةِ عَلَى فَهم ذَلِكَ. كَذَا في «المسَايَرَة وَشَرحِهِ» (١).

-243-263-2665-

⁽١) «موطأ الإمام مالك» (١/ ٢٤٠) (٥٦٨).

⁽٢) ينظر: «المسايرة شرح المسامرة» للكهال بن أبي شريف (٢/ ١٣٦).

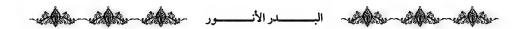
اَبَيانُ أَنَّ الْجَنَّةَ وَالْنَّارَ لَا تَفْنَيَانِ أَبَداً اللَّهُ الْجَنَّةَ وَالْنَّارَ لَا تَفْنَيَانِ أَبَداً

قُولُهُ: (لَا تَفنَيَانِ أَبَداً) هَذَا رَدُّ عَلَى الجَهمِيَّةِ القَائِلِينَ بِأَنَّهُمَا تَفنيَانِ وَيَفنَى أَهلُهُمَا، قَالَ الإِمَامُ النَّسَفِيُّ: وَهُوَ بَاطِلٌ مُخَالِفٌ لِلكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالإِجمَاعِ، لَيسَ عَلَيهِ شُبهَةٌ فَضلاً عَن حُجَّةٍ. اهـ(١).

قَالَ الإِمَامُ الأَعظَمُ ﴿ وَمَن قَالَ: هُمَا تَفنيَانِ بَعدَ ذُخُولِ أَهلِهِمَا فِيهِمَا فَقَد كَفَرَ وَلَا الإِمَامُ الأَعظَمُ ﴿ وَمِنَ الْعَجَبِ الْعُجَابِ أَنَّ ابنَ تَيمِيةَ وَتِلمِيذَهُ ابنَ كَفَرَ وَلَا اللَّهُ أَنكَرَ الخُلُودَ فِيهِمَا ﴾ ومِن العَجَبِ العُجَابِ أَنَّ ابنَ تَيمِيةَ وَتلمِيذَهُ ابنَ القَيِّمِ اللَّذَينِ يَسِمَانِ الأَشَاعِرَةَ مِن أَهلِ السُّنَّةِ بِالجَهمِيَّةِ قَد ذَهَبَا إِلَى فَنَاءِ النَّارِ ، وَقَالَا القَيِّمِ اللَّذَينِ يَسِمَانِ الأَشَاعِرَةَ مِن أَهلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ ، نَسأَلُ اللهَ تَعَالَى العَافِيةَ وَالسَّلامَة فِي الدِّينِ .

-68 \$35-48 \$35-48 \$35-

⁽١) ينظر: «العقائد النسفية» (ص: ٧١).



- [بيانُ أنَّ الحُورَ العِينَ لا تموتُ أبداً] · المُ

قُولُهُ: (وَلَا تَمُوتُ الْحُورُ العِينُ أَبَداً) فَإِنَّهُنَّ مِنَ استَثنَى اللهُ تَعَالَى بِقَولِهِ: ﴿ فَصَعِقَ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَن فِي الأَرْضِ إِلاَّ مَن شَاء اللَّهُ ﴾ [الزم: ٢٦]، وَهُوَ قُولُ الضَّحَّاكِ، وَالتَّحقِيقُ أَنَّهُنَّ غَيرُ دَاخِلَاتٍ فِي المُستَثنَى مِنهُ أَصلاً؛ لأَنَّ الجَنَّةُ فَوقَ السَّمَاوَاتِ وَلَيسَت فِيهِنَّ، فَلَم يَدخُلنَ.



ابيانُ أنَّ الثَّوابَ والعِقابَ سَرْمديَّانِ لا يَفْنَيانِ]

قُولُهُ: (وَلَا يَفنَى عِقَابُ اللهُ تَعَالَى وَلا ثَوَابُهُ سَرِمَداً) ذَكَرَ عَلَى قَبلُ عَدَمَ فَنَاءِ اللهُ تَعَالَى وَلا ثَوَابُهُ سَرِمَداً) ذَكَرَ هَهُ فَا اللَّارَينِ مَكَانِ النَّعِيمِ وَالعَذَابِ، وَذَكرَ هَهُنَا العَذَابَ نَفْسَهُ، وَهَذَا مُجْمَعٌ عَلَيهِ عِندَ أَهلِ السُّنَّةِ، قَالَ الحَافِظُ ابنُ حَزم: اتَّفَقَت فِرَقُ الأُمَّةِ كُلُّهَا عَلَى أَنَّهُ لَا فَنَاءَ لِلجَنَّةِ وَلا لِنَعيمِهَا وَلا لِلنَّادِ وَلا لِعَذَابِهَا إِلَّا جَهمَ بنَ صَفوانَ وَأَبَا المُذَيلِ وقوماً مِنَ وَلا لِنَعيمِها وَلا لِلنَّادِ وَلا لِعَذَابِهَا إِلَّا جَهمَ بنَ صَفوانَ وَأَبَا المُذَيلِ وقوماً مِنَ الرَّوافِضِ. اهـ (۱).

أَمَّا العِقَابُ؛ فلِقُولِهِ تَعَالَى: ﴿ كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُواْ الْعَذَابِ هُمْ خَالِدُون ﴾ [النساء: ٢٥]، وَقَالَ جَلَّ شَأَنُهُ: ﴿ وَفِي الْعَذَابِ هُمْ خَالِدُون ﴾ [الله: ٨٠]، ﴿ إِلاَّ طَرِيقَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ﴾ [النساء: ٢٦] الآية، وَقَالَ سُبحَانَهُ: ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا لاَّ يَجِدُونَ وَلِيًّا وَلاَ نَصِيرًا ﴾ [الأحزاب: ٢٥]، وَهَذَا مُحكمٌ، وَقَالَ سُبحَانَهُ: ﴿ يُولِينًا وَلاَ نَصِيرًا ﴾ [الأحزاب: ٢٥]، وَهَذَا مُحكمٌ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ يُرِيدُونَ أَن يَغُرُجُواْ مِنَ النَّارِ وَمَا هُم بِخَارِجِينَ مِنْهَا وَلَمُمْ عَذَابٌ مُّقِيم ﴾ وَقَالَ سُبحَانَهُ: ﴿ لاَ يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾ [ناطر: ٣٦] الآية، وَقَالَ سُبحَانَهُ: ﴿ لاَ يُغْمَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾ [ناطر: ٣٦] الآية، وَقَالَ سُبحَانَهُ: ﴿ لاَ يُعْنَى ﴾ [طه: ٤٧].

وَأَمَّا الثَّوَابُ؛ فلِقُولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ سَنُدْ حِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا وَعْدَ اللهِ حَقَّا ﴾ [النساء: ١٢٢]، وَقَالَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا وَعْدَ اللهِ حَقَّا ﴾ [النساء: ١٢٢]، وَقَالَ عَلَيْ: «يَدخُلُ أَهلُ الجَنَّةِ الجَنَّةِ ، وَأَهلُ النَّارِ النَّارَ، ثُمَّ يَقُومُ مُوَّذَنُ بَينَهُم يَا أَهلَ النَّارِ لَا مُوتَ، وَيَا أَهلَ البَّخَارِيُّ (٢)، وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ: «يَا أَهلَ مَوتَ، وَيَا أَهلَ النَّارِ خُلُودٌ فَلَا مَوتَ»، رَوَاهُ الشَّيخَانِ (٣).

⁽١) ينظر: «الفصل في الملل والأهواء والنحل» لابن حزم (٤/ ٦٩).

⁽٢) «صحيح البخاري» (٢٥٤٤).

⁽٣) «صحيح البخاري» (٤٧٣٠)، و«صحيح مسلم» (٢٨٤٩) (٠٤).

اللهَ عزَّ وجَلَّ يَهدي مَنْ يشَّاءُ فَضْلاً، ويُضِلُّ مَنْ يَشاءُ عَدْلاً]

قولُهُ: (واللهُ تَعَالَى يَهِدِي مَن يَشَاءُ) تَعَالَى (هِدَايَتَهُ) مِن عِبَادِهِ (فَضلاً)؛ أي: ابتِدَاءَ إِحسَانٍ مِن غَيرِ وُجُوبِ رِعَايَةِ الأَصلَحِ عَلَيهِ سُبحَانَهُ؛ يَعنِي: وَاللهُ تَعَالَى يَخُلُقُ فِعلَ الاهتِدَاءَ فِيمَن يَشَاءُ اللهُ هِدَايَتَهُ تَفَضُّلاً ابتِدَاءً مِنهُ سُبحَانَهُ دُونَ استِحقَاقٍ مِنَ العَبدِ لِذَلِكَ، ﴿ وَاللّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَن يَشَاء ﴾ [البقرة: ١٠٥].

قَولُهُ: (ويُضِلُّ) اللهُ تَعَالى (مَنْ يَشَاءُ) تَعَالَى إِضلَالَهُ (عَدلًاً) مِنهُ تَعَالَى لَا ظُلْمَاً، قَالَ سُبِحَانَهُ: ﴿ وَلا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴾ [الكهف: ٤٩]، وقال سبحانه: ﴿ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِينَ وَيَفْعَلُ اللهُ مَا يَشَاء ﴾ [إبراهيم: ٢٧]، وبِلَا وُجُوبٍ عَلَيهِ سُبحَانَهُ في العِقَابِ أُو الثَّوَابِ، قال تعالى: ﴿ يُضِلُّ مَن يَشَاء وَيَهْدِي مَن يَشَاء ﴾ [النحل: ٩٣]، وقَالَ سُبحَانَهُ: ﴿لاَّ يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الانبياء: ٢٣]، وَقَالَ جَلَّ مِن قَائِل: ﴿إِنَّ اللَّـهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدِ ﴾ [الحج: ١٤]، وَقَالَ عَزَّ شَانُهُ: ﴿كَذَلِكَ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاء ﴾ [آل عمران: ٤٠]؛ أَي: وَيَخْلُقُ تَعَالَى فِعلَ الضَّلَالِ فِيمَن يَشَاءُ اللهُ سُبحَانَهُ إِضلَالَهُ عَدلَاً مِنهُ وَمُجَازَاةً عَلَى قَبِيحِ اخْتِيَارِ الْعَبِدِ الضَّلَالَ عَلَى الْمُدَى؛ لأَنَّ الْعَدَلَ هُوَ الْمَسَاوَاةُ بِالمُكَافَأَةِ كَمَا سَلَفَ، لَا ظُلَمًا مِنَ الله تَعَالَى لِلعَبدِ؛ لأَنَّهُ يَستَحِيلُ الظُّلمُ عَلَيهِ سُبحَانَهُ، وَفي هَذَا رَدٌّ عَلَى المعتَزِلَةِ القَائِلِينَ بِأَنَّهُ سُبحَانَهُ لَمَّا لَمَ يَجُز أَنْ يَخلُقَ أَفعَالَ العِبَادِ لَم يُوجَدْ مِنهُ خَلقُ فِعل الإهتِدَاءِ وَالإِضلَالِ، وَيَقُولُونَ: مَا أُضِيفَ إِلَى الله تَعَالَى مِنَ الهِدَايَةِ المَرادُ مِنهُ بَيَانُ طَرِيقِ الدِّينِ لَا تَخلِيقُ الإهتِدَاءِ، وَمَا أُضِيفَ إِليهِ مِنَ الإِضلَالِ، وَالإِزَاغَةِ، وَالْحِنْلَانِ، وَالطَّبِعِ عَلَى القُلُوبِ فَهُوَ مِن إِضَافَةِ الأَفْعَالِ إِلَى أَسبَابِهَا كَمَا يُضَافُ إِلَى القُرآنِ أَنَّهُ زَادَهُم هُدَى، وَيُبطِلُ قَوهُم قَولُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ لاَ تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ الله مَّ يَهْدِي مَن يَشَاء ﴾ [القصص: ٥٦]، وَلَو كَانَ الهُّدَى هُوَ البِّيَانَ وَالدِّلَالَةَ لَكَانَ

النبيُّ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَا عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ الل

-643-643-643-

⁽١) ينظر: «تبصرة الأدلة» للنسفي (٢/ ٩٨٥) فها بعدها.

ابَيانُ مَعْنَى الْإِضْلَالِ]

قُولُهُ: (وَإِضلَالُهُ) لِلعَبدِ (خِذلَائُهُ) إِيَّاهُ، وَهَذَا تَفسِيرٌ لِلإِضلَالِ بِلَازِمِهِ؛ لأَنَّ الإِضلَالَ عِندَ أَهلِ السُّنَّةِ هُوَ خَلْقُ الضَّلَالَةِ وَيَلزَمُ مِنهُ الخِذلَانُ.

قَولُهُ: (وَتَفسِيرُ الخِذلَانِ) اتَّفَاقاً كَمَا هُوَ المتبَادِرُ (أَن لَا يُوفِّقَ العَبدَ) وَلَا يُهَيِّئَ لَهُ أَسبَابَ الخَيرِ (إِلَى مَا يَرضَاهُ عَنهُ)؛ لِإختِيَارِهِ ضِدَّ مَا يَرضَاهُ سُبحَانَهُ.

قُولُهُ: (وَهُوَ)؛ أي: الخِذلَانُ وَعَدَمُ التَّوفِيقِ (عَدلٌ مِنهُ) سُبِحَانَهُ اتَّفَاقاً؛ لأَنَّ إِضلَالَهُ المستَلزِمَ خِذلَانَهُ عَدلٌ مِنهُ جَزَاءً لِسُوءِ اختِيَارِ العَبدِ.

قُولُهُ: (وَكذا)؛ أَي: وَمِثُلُ العَدلِ فِي الخِذلَانِ (عُقُوبَةُ المَخدُولِ)؛ أَي: عِقَابُهُ (عَلَى) قَدرِ (المَعصِيةِ) سَوَاءٌ كَانَت مُكتَسَبَةً بِالْجَوَارِحِ أَم بِالعَزمِ المَصَمِّمِ فِي القَلْبِ عَلَى فِعلِهَا كَهَا دَلَّ عَلَيهِ الإِطلَاقُ، فَإِنَّهُ يُؤَاخَذُ بِهِ عِندَ عَامَّةِ السَّلَفِ قال فِي القَلْبِ عَلَى فِعلِهَا كَهَا دَلَّ عَلَيهِ الإِطلَاقُ، فَإِنَّهُ يُؤَاخَذُ بِهِ عِندَ عَامَّةِ السَّلَفِ قال تعالى: ﴿ وَلَكِن يُوَاخِذُكُم بِهَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٢٥]، وأمَّا قَولُهُ عَلَيْةِ: ﴿ إِنَّ اللهَ تَجَاوَزُ لِأُمَّتِي مَا حَدَّثَ بِهِ أَنفُسَهَا مَا لَم يَتَكَلَّمُوا أَو يَعمَلُوا »، رَوَاهُ الشَّيخَانِ '') وَفِي رِوَايَةٍ لِلبُخَارِيِّ قَالَ: ﴿ عَمَّ وَسوسَت بِهِ صُدُورُهَا » '': فَمَحمُولُ عَلَى مَا إِذَا لَهُ يَتَعَلِّهُ عَنهُ بِخَلَافِ مَا استَقَرَّ؛ أَي: يَعزِم عَلَى الفِعلِ، أَو يَعتَقِدَ مَا حَدَّثَ بِهِ نَفْسَهُ، وَذَلِكَ مَعفُو تُعنهُ بِالاتِّفَاقِ؛ لأَنَّهُ لاَ يُمكِنُ لِلمَرِءِ الإِنفِكَاكُ عَنهُ بِخلَافِ مَا استَقَرَّ فِي نَفْسِهِ. أَقَادَهُ العَلَامَةُ البياضي في «الإِشَارَات» '''.

⁽۱) «صحيح البخاري» (٦٦٦٤)، «وصحيح مسلم» (١٢٧) (٢٠١).

⁽٢) «صحيح البخاري» (٢٥٢٨).

⁽٣) ينظر: «إشارات المرام» للبياضي: (ص: ١٩٢).

قولُهُ: (وَلَا يَجُوزُ أَن نَقُولَ) قَولاً بِاللّسانِ أَو اعتِقَاداً بِالجَنَانِ: (إِنَّ الشِّيطانَ يَسلُبُ الإِيهَانَ مِنَ العَبدِ المُؤمِنِ قَهراً وَجَبراً) القَهرُ الأَخذُ مِن فَوقٍ، وَالجَبرُ الإِكراهُ (وَلَكِن نَقُولُ: العَبدُ يَدَعُ)؛ أَي: يَترُكُ (الإِيهانَ فَحِيتَئِذٍ يَسلُبُهُ مِنهُ الشَّيطانُ) فَيكُونُ سَلبُ الشَّيطانِ لِلإِيهانِ بَعدَ تَركِ العَبدِ إِيهانَهُ فَلَيسَ العَبدُ جَبُوراً وَلَا مَقهُوراً بَل سَلبُ الشَّيطانِ لِلإِيهانِ بَعدَ تَركِ العَبدِ إِيهانَهُ فَلَيسَ العَبدُ جَبراً وَقَهراً لَم يَكُنِ العَبدُ حِينَئِذِ بَالإِيهانِ العَبدُ حِينَئِذِ مَجبُوراً مَظلُوماً، وَاللهُ تَعَالَى لَا بِالْحَيارِهِ وَالْحَيْدِ فِي النَّارِ، بَل يَكُونُ حِينَئِذٍ مَجبُوراً مَظلُوماً، وَاللهُ تَعَالَى لَا يَكُفرَ فِي النَّارِ، بَل يَكُونُ حِينَئِذٍ مَجبُوراً مَظلُوماً، وَاللهُ تَعَالَى لَا يَكُفرَ فِي قَلبِ العَبدِ جَبراً دُونَ اختِيارِهِ كَهَا قَالَ الإِمَامُ عَلَى الْحَبدُ الْحَيارِهِ وَلَا عَلَى الإِيهانِ العَبدُ عَبْوراً مَظلُوماً، وَاللهُ تَعَالَى لَا مِن خَلقِهِ عَلَى الكُفرِ وَلَا عَلَى الإِيهانِ». وَلكِنَّ العَبدَ يُعَذَّبُ بِاختِيارِهِ تَركَ الإِيهانِ وَالعِياذُ بالله تَعَالَى اللهُ تَعَالَى اللهِ يَعَالَى الْوَيانُ فَاللّهُ تَعَالَى اللهِ يَعَالَى اللهُ الْعِيادُ بالله تَعَالَى اللهُ اللهِ يَعَالَى الْعَيادُ اللهِ يَعَالَى اللهُ الْعَالَى اللهُ اللهِ يَعَالَى الْعَالَةُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ المِنْ المُ اللهِ المُعْلِقُ المُعْلِقُ المُعْلِقُ المُعْلِقُ المَالْحُولُ المَا عَلَى المُعْلِقُ المَا اللهُ المَا عَلَى المُعْلِقِ المَا عَلَى ال

-48 \$186-48 \$186-48 \$186-

⁽١) ينظر: «المسايرة» لابن الهُمَام (١٢٢)، و «إشارات المرام» للبَيَاضيِّ: (ص: ١٩٢-١٩٣).

وَسُؤَالُ مُنكَرٍ وَنكِيرٍ حَقُّ كَائِنٌ فِي القَبِرِ، وَإِعَادَةُ الرُّوحِ إِلَى الجَسَدِ فِي قَبِرِهِ حَقَّ، وَضَغطَةُ القَبِ وَعَذَابُهُ حَقٌّ كَائِنٌ لِلكُفَّارِ كُلِّهِم، وَلِبَعضِ عُصَاةِ المؤمِنينَ، وَكُلُّ شَيءٍ ذَكَرَهُ العُلَمَاءُ بِالفَارِسِيَّةِ مِن صِفَاتِ اللهِ تَعَالَى فَجَائِزٌ القَولُ بِهِ سِوَى اليَدِ بِالفَارِسِيَّةِ، وَيَجُوزُ أَن العُلَمَاءُ بِالفَارِسِيَّةِ، وَيَجُوزُ أَن يُقَالَ: بُرُوي خُدَاي بِلا تَشْبِيهٍ، وَلَا كَيفِيَّةٍ،

-@7@-@7@-

- ﴿ [بيانُ أَنَّ سُؤالَ مُنْكُرٍ ونَكِيرٍ حَقًّا ﴾

قَولُهُ: (وَسُوَالُ مُنكرٍ وَنكيرٍ حَتُّ كَائِنٌ فِي القَبرِ)؛ أي: ثَابِتٌ مَوجُودٌ، وَقَد جَاءَ بِهِ القُرآنُ، وَتَوَاتَرَت بِهِ السُّنَّةُ، وَأَجَعَ عَلَيهِ السَّلَفُ، وَاتَّفَقَ عَلَيهِ الْحَلَفُ، وَهُـوَ أَمْرٌ مُمَكِنٌ لَا استِحَالَةَ فِيهِ قَد أَحْبَرَ بِهِ الصَّادِقُ، فَوَجَبَ قَبُولُهُ وَالتَّصدِيتُ بِهِ، وَإِنَّهَا ضَاقَ عَنهُ عَقلُ الجَهمِيَّةِ وَأَكثرِ المَتَأَخِّرِينَ مِنَ المعتَزِلَةِ، وَسُمِّيَ المَلَكَانِ أَحَدُهُمَا مُنكَرَاً، وَالآخَرُ نَكِيراً؛ لِغَرَابَةِ خَلقِهِمَا؛ كَمَا قَالَ إِبرَاهِيمُ عَلَيهِ السَّلَامُ لِلمَلَائِكَةِ لَّا لَم يَعرِفهُم: ﴿سَلاَمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ ﴾ [الذاريات: ٢٥]، وَكَذَلِكَ قَالَ لُوطٌ عَلَيهِ السَّلَامُ: ﴿ فَلَمَّا جَاء آلَ لُوطٍ الْمُرْسَلُون * قَالَ إِنَّكُمْ قَـوْمٌ مُّنكَـرُون ﴾ [الحجر: ٦٠-٦٦]؛ أي: نُنكِرُكُم لَا نَعرِفُكُـم، وَقَالَا هَذَا؛ لأَنَّهُم لَم يَعرِ فُوهُم مِن قَبل، وَأَمَّا مُنكَرٌ وَنَكِيرٌ: فَسُمِّيا بِذَلِكَ؛ لأَنَّ خَلقَهُمَا لَا يُشبِهُ خَلَقَ الآدَمِيِّينَ وَلَا خَلَقَ المَلائِكَةِ، وَلَا خَلَقَ البَّهَائِم، وَلَا خَلَقَ الْهُوَامِّ، بَل هُمَا خَلَقٌ بَدِيعٌ لَيسَ فِيهِ أُنسُ للنَّاظِرِينَ، بَل فِيهِ هَولٌ وَمَهَابَةٌ وَخَوفٌ، فَقَد جَاءَ الحَدِيثُ في وَصفِهِ مَا، وَهُ وَ قُولُهُ عَيْقِيدٌ: «أَتَاهُ مَلَكَانِ أَسوَدَانِ أَزرَقَانِ أَعينُهُ مَا كَالقُدُورِ، يَخُطَّانِ القَبرَ بِأَنيَابِ مَا»، وَقُولُهُ ﷺ: «أَتَاهُ مُنكَرُّ وَنكِيرُ أَعِينُهُ مَا مِثْلُ قُدُورِ النُّحَاسِ، وَأَنيَا بُهُمَا مِثلُ صَيَاصِي البَقَرِ، وَأَصوَاتُهُمَا مِثلُ

الرَّعدِ، فَيُجلِسَانِهِ فَيَسَأَلَانِهِ مَا كَانَ يَعبُدُ وَمَن كَانَ نَبِيُّهُ»، رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ في «الأُوسَطِ»، وَفِيهِ ابنُ لَهِيعَةَ وَحَدِيثُهُ حَسَنُ (۱).

فَأَمَّا القُرِآنُ والسُّنَّة: فَقُولُهُ تَعَالَى: ﴿ يُثَبِّتُ اللهُ الظَّلِينَ ﴾ [براهيم: ٢٧]، فَأَمَّا الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الآخِرَةِ وَيُضِلُّ اللهُ الظَّالِينَ ﴾ [براهيم: ٢٧]، فَأَمَّا المؤمِنُ: فَيُثِلَّهُ اللهُ تَعَالَى، فَيُجِيبُ وَيَسعَدُ، وَأَمَّا الكَافِرُ: فَيُضِلُّهُ اللهُ عَنِ المؤمِنُ: فَيُضِلُّهُ اللهُ عَنِ المؤمِنُ فِي الجَوَابِ جَزَاءً وَعَدَلاً، فَيَضِلُّ وَيَذِلُّ وَيَشقَى، قَالَ عَيَّةِ: ﴿ إِذَا أُقعِدَ المؤمِنُ فِي الجَوَابِ جَزَاءً وَعَدَلاً، فَيَضِلُّ وَيَذِلُّ وَيَشقَى، قَالَ عَيَّةِ: ﴿ إِذَا أُقعِدَ المؤمِنُ فِي الجَوَابِ جَزَاءً وَعَدَلاً، فَيَضِلُّ وَيَذِلُّ وَيَشقَى، قَالَ عَيَّةٍ: ﴿ إِذَا أُقعِدَ المؤمِنُ فِي الجَوَابِ جَزَاءً وَعَدَلاً، فَيَضِلُّ وَيَشقَى، قَالَ عَلَيْهِ: ﴿ وَهُمُنَّ مَنْ وَلَهُ اللهُ وَلَهُ اللهُ وَلَهُ اللهُ وَلَا اللهُ وَاللّهُ وَيَعُولُ وَيَقُولُ وَاللّهُ وَالللللللللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَ

وَقَالَ ﷺ : "إِنَّ العَبدَ إِذَا وُضِعَ فِي قَبرِهِ وَتَوَلَّى عَنهُ أَصحَابُهُ، وَإِنَّهُ لَيَسمَعُ قَرعَ نِعَالِمِم أَتَاهُ مَلكَانِ فَيُقعِدَانِهِ فَيَقُولَانِ لَهُ: مَا كُنتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ لِحُمَّدٍ ﷺ وَعَالِمِم أَتَاهُ مَلكَانِ فَيُقعِدَانِهِ فَيَقُولَانِ لَهُ: مَا كُنتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ لِحُمَّدٍ ﷺ فَأَمَّا المؤمِنُ: فَيَقُولُ: انظُر إِلَى مَقعَدِكَ مِنَ النَّارِ قَلَمَا المؤمِنُ: فَيَقُولُ: أَشْهَدُ أَنَّهُ عَبدُ الله وَرَسُولُهُ، فَيُقَالُ: انظُر إِلَى مَقعَدِكَ مِنَ النَّارِ قَد أَبدَلكَ الله بِهِ مَقْعَداً فِي الجَنَّةِ، فَيَرَاهُمَا جَمِيعاً، قَالَ قَتَادَةُ: وَذُكِرَ لَنَا أَنَّهُ يُفسَحُ لَهُ فِي قَد أَبدَلكَ الله بِهِ مَقْعَداً فِي الجَنَّةِ، فَيَرَاهُمَا جَمِيعاً، قَالَ قَتَادَةُ: وَذُكِرَ لَنَا أَنَّهُ يُفسَحُ لَهُ فِي قَد أَبدَلكَ اللهُ بِهِ مَقْعَداً فِي الجَنَّةِ، فَيَرَاهُمَا جَمِيعاً، قَالَ قَتَادَةُ: وَذُكِرَ لَنَا أَنَّهُ يُفسَحُ لَهُ فِي قَد أَبدَلكَ اللهُ بِهِ مَقْعَداً فِي الجَنَّةِ، فَيَرَاهُمَا جَمِيعاً، قَالَ قَتَادَةُ: وَذُكِرَ لَنَا أَنَّهُ يُفسَحُ لَهُ فِي قَدُولُ النَّاسُ، فَيُقَالُ لَهُ: مَا كُنتَ تَقُولُ في هَذَا الرَّجُلِ؟ فَيَقُولُ: لَا أَدرِي، كُنتُ أَقُولُ مَا يَقُولُ النَّاسُ، فَيُقَالُ: لَا ذَرِيتَ وَلا عَمَد وَلا النَّاسُ، فَيُقَالُ: لَا ذَرِيتَ وَلا

⁽١) «المعجم الأوسط» (٢٦٢٦).

⁽۲) «صحيح البخاري» (۱۳٦٩)، و«صحيح مسلم» (۲۸۷۱) (۷۳)، و«سنن أبي داود» (٤٧٥٠)، و«سنن الترمذي» (٣١٢٠)، و«سنن النسائي» (٢٠٥٧)، و«سنن ابن ماجه» (٤٢٦٩).

⁽٣) «صحيح مسلم» (١ ٧٨٧) (٧٣).

سَهُ وَيُضرَبُ بِمَطَارِقَ مِن حَدِيدٍ ضَربَةً فَيَصِيحُ صَيحَةً يَسمَعُهَا مَن يَلِيهِ غَيرَ الثَّقَلَينِ»، رَوَاهُ الشَّيخَانِ، وأبو داودَ والنَّسائيُّ (۱).

وَقَالَ: عَالَىٰ اللهُ السَّغفِرُوا لِأَخِيكُم، وَسَلُوا لَهُ التَّبْبِيتَ فَإِنَّهُ الآنَ يُسأَلُ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالْحَاكِمُ، وَقَالَ: صَحِيحٌ (٢٠).

وَأَمَّا التَّوَاتُرُ: فَقَالَ الحَافِظُ أَبُو بَكرِ بنُ أَبِي عَاصِمٍ: وَالْأَحْبَارُ التي في المسَاءَلَةِ في المَساءَلَةِ في المَساءَلَةِ في الفَهِرِ مُنكرٍ وَنكِيرٍ أَحْبَارُ ثَابِتَةٌ تُوجِبُ العِلمَ. اهـ (٣).

وَأَمَّا الإِجماعُ فَقَالَ الْحَافِظُ ابنُ عَبدِ النَّرِّ: وَالآثَارُ فِي هَذَا مُتَوَاتِرَةٌ وَأَهلُ السُّنَّةِ وَالْجَهَاعَةِ كُلُّهُم عَلَى الإِيمَانِ بِذَلِكَ، وَلَا يُنكِرُهُ إِلَّا أَهلُ البِدَع. اهـ(١٠).

وَقَالَ الْإِمَامُ الآمِدِيُّ: وَمَذْهَبُ أَهلِ الحَقِّ مِنَ الْإِسلَامِيِّينَ القَولُ بِالحَشرِ وَالنَّشرِ وَعَذَابِ القَبرِ وَمُسَاءَلَةِ مُنكرٍ وَنكيرٍ. اهـ (٥٠).

وَقَالَ العَلَّامَةُ العَضُدُ الإيجيُّ: وَمَسأَلَةُ مُنكرٍ وَنَكِيرٍ وَعَذَابِ القَبرِ لِلكَافِرِ وَالفَاسِقِ كُلُّهَا حَقُّ وَاتَّفَقَ عَلَيهِ سَلَفُ الأُمَّةِ. اهـ^(١).

وَقَالَ العَلَّامَةُ التَّفتَازَانِيُّ: اتَّفَقَ الإِسلَامِيُّونَ عَلَى حَقِّيَّةِ سُؤَالِ مُنكَرٍ وَنَكِيرِ.اهـ (٧٠).

⁽۱) «صحيح البخاري» (۱۳۳۸)، و«صحيح مسلم» (۲۸۷۰) (۷۰)، و«سنن أبي داود» (٤٧٥١)، و«سنن النسائي» (٢٠٥١).

⁽۲) «سنن أبي داود» (۳۲۲۱)، و«المستدرك» (۱۳۷۲).

⁽٣) ينظر: «السنة» لابن أبي عاصم (٢/ ١٩).

⁽٤) ينظر: «التمهيد» لابن عبد البر (٢٢/ ٢٤٧).

⁽٥) ينظر: «غاية المرام» للآمدي (ص: ٢٩٣).

⁽٦) ينظر: «المواقف» للإيجى (٣/ ١٦).

⁽٧) ينظر: «شرح المقاصد» للتفتازاني (٢/ ٢٢٠).

سَهُ مَنْ الْمُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ ال

الجَوَابُ: أَنَّ السُّؤَالَ يَكُونُ عَنِ العَقَائِدِ، يَدُلُّ لَهُ ظَاهِرُ الأَحَادِيثِ حَيثُ يُقَالُ لَهُ عَن رَبُّكَ؟ مَا تَقُولُ في هَذَا الرَّجُلِ؛ عَنِ النبيِّ ﷺ.

قَالَ الإِمَامُ الطَّحَاوِيُّ: وَبِسُؤَالِ -أَي: وَنُؤمِنُ - بِسُؤَالِ مُنكَرٍ وَنكِيرٍ لِلمَيِّتِ فِي قَبرِهِ عَن رَبِّهِ وَدِينِهِ وَنَبِيِّهِ عَلَى مَا جَاءَت بِهِ الأَحْبَارُ اهـ (٢).

وَمِنهَا: أَنَّ الإِمَامَ أَطلَقَ السُّؤَالَ، فَهَل يَشمَلُ إِطلَاقُهُ الكَافِرَ وَالمَنَافِق؟

الصَّحِيحُ أَنَّهُ يَشْمَلُهُمَا؛ لِقَولِهِ ﷺ: «وَأَمَّا الكَافِرُ وَالمَنَافِقُ: فَيَقُولُ: لَا أَدرِي» (")، وَقَولِهِ ﷺ: «يَهُودُ تُعَذَّبُ فِي قُبُورِهَا» ('').

وَمِنهَا: أَنَّهُ هَل يَشمَلُ السُّؤَالُ أَيضًا الأَنبِيَاءَ عَلَيهِم السَّلَامُ؟

قَالَ العَلَّامَةُ الغَزِنَوِيُّ الهِندِيُّ: الأَصَحُّ أَنَّ الأَنبِيَاءَ عَلَيهِم الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَا يُسأَلُونَ في قُبُورِهِم. اهـ(٥).

وَمِنهَا: أَنَّهُ هَل يُستَثنَى أَحَدٌ مِنَ السُّؤَالِ؟

وَالجَوَابُ: أَنَّهُ يُستَننَى مِنَ السُّؤَالِ أَيضًا شَهُدَاءُ الدَّارَينِ، وَهُم مَن قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللهُ هِيَ العُليَا، وَشُهَدَاءُ الآخِرَةِ؛ كَالمبطُونِ، وَصَاحِبِ الجَنبِ،

⁽١) ينظر: «المواقف» للإيجي (٣/ ١٦٥).

⁽٢) ينظر: «العقيدة الطحاوية» (ص: ٢٥).

⁽٣) تقدَّم تخريجه.

⁽٥) ينظر: «شرح الطحاوية» للغزنوي (ص: ١٣٨)

وَالْحَرِيتِ، وَالْغَرِيتِ، وَالْغَرِيبِ، وَطَالِبِ الْعِلْمِ، وَمَن مَاتَ يَومَ الجُمُعَةِ أُو لَيلَتَهَا، وَمَن قَرَأَ فِي يَوم مَوتِهِ «سُورَةَ الصَّمَدِ» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَالقَارِئِ كُلَّ لَيلَةٍ «سُورَةَ الملكِ»، قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «الشُّهَدَاءُ سَبِعَةٌ سِوَى القَتل في سَبيل الله، المطعُونُ شَهِيدٌ، وَالغَرقُ شَهِيدٌ، وَصَاحِبُ ذَاتِ الجَنبِ شَهِيدٌ، وَالمبطُونُ شَهِيدٌ، وَالْحَرِقُ شَهِيدٌ، وَالذِي يَمُوتُ تَحتَ الهَدم شَهِيدٌ، وَالمرأَةُ تَمُوتُ بِجُمع شَهِيدٌ»، رَوَاهُ مَالِـكٌ في «المَوَطَّـأِ» (``، وَسَهِيلُ اللهُ طَاعَتُهُ، وَقَـالَ ﷺ: «مَن قُتِلً دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ»، رَوَاهُ الشَّيخَانِ(٢)، وَزَادَ في رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ: «وَمَن قُتِلَ دُونَ أَهلِهِ أَو دُونَ دَمِهِ أَو دُونَ دِينِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ» (٣)، وَقَالَ ﷺ: «المائِدُ في البَحرِ النِدِي يُصِيبُهُ القَيْءُ لَهُ أَجِرُ شَهِيدٌ الحَدِيثَ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (،)، وَفي رِوَايَةِ عَبدِ الرَّزَّاقِ: «وَالنُّفَسَاءُ شَهَادَةٌ» (٥)، وَفي رِوَايَةِ أَحَمَدَ وَابنِ أَبِي شَيبَةَ: «وَالحَارُّ عَن دَابَّتِهِ فِي سَبِيلِ الله شَهِيدٌ» (١) ، وَفِي رِوَايَةِ الطَّبَرَانِيِّ: «وَالسِّلُ شَهَادَةٌ» (١) ، وَفِي رَوَايَةِ الطَّبَرَانِيِّ أَيضًا: «وَالمترَدِّي شَهِيدٌ، وَالغَرِيبُ شَهِيدٌ» ، وَفي رِوَايَةِ ابنِ بِشْرَانَ: ﴿ وَالْمَرَابِطُ يَمُوتُ عَلَى فِرَاشِهِ فِي سَبِيلِ اللهِ شَهِيدٌ، وَاللَّدِيغُ شَهِيدٌ، وَالشَّرِيقُ شَهِيدٌ، وَالذِي يَفتَرِسُهُ السَّبُعُ شَهِيدٌ»^(٩)

⁽۱) «الموطأ» (۱/ ۲۳۳) (۳٦).

⁽٢) «صحيح البخاري» (٢٤٨٠)، و«صحيح مسلم» (١٤١) (٢٢٦).

⁽٣) «سنن أبي داود» (٤٧٧٢).

⁽٤) «سنن أبي داود» (٢٤٩٣).

⁽٥) «مصنف عبد الرزاق» (٩٥٧٤).

⁽٦) «مسند الإمام أحمد» (٩٦٩٥)، و «مصنف ابن أبي شيبة» (١٩٤٧٣).

⁽٧) «المعجم الكبير» (٦/ ٢٤٧) (٢١١٥).

⁽۸) «المعجم الكبير» (۱۲۸/ ۸۷) (۱۲۱).

⁽۹) «أمالي ابن بشران» (۱۱۰۳).

واعْلَمْ أنَّ الشُّهَداءَ أقسامٌ ثلاثةٌ:

الْأُوَّلُ: شُهَدَاءُ الدُّنيَا وَالآخِرَةِ، وَهُو مَن قَتَلَهُ أَهلُ الحَربِ مُبَاشَرَةً أَو تَسَبُّباً بِأَيِّ آلَةٍ، وَهُو مَن قَتَلَهُ أَهلُ الحَربِ مُبَاشَرَةً أَو تَسَبُّباً بِأَيِّ آلَةٍ، أَو قَتَلَهُ البُغَاةُ، أَو قُطَّاعُ الطَّرِيقِ، أَو اللَّصُوصُ، لَيلاً أَو نَهَاراً كَذَلِكَ، أَو قَتَلَهُ مُسلِمٌ وَلُو أَبَاهُ ظُلَماً عَمداً وَكَانَ القَتلُ بِمُحَدَّدٍ، وَحُكمُهُ فِي الدُّنيَا أَن يُكَفَّنَ مُسلِمٌ وَلُو أَبَاهُ ظُلَماً عَمداً وَكَانَ القَتلُ بِمُحَدَّدٍ، وَحُكمُهُ فِي الدُّنيَا أَن يُكَفَّنَ بِدَمِهِ مَعَ ثِيَابِهِ، وَيُصَلَّى عَلَيهِ، وَلَا يُغَسَّلَ، وَحُكمُهُ فِي الآخِرَةِ الثَّوَابُ.

الثَّاني: شُهَدَاءُ الآخِرَةِ، وَهُم مَن مَاتُوا دُونَ قَتلٍ؛ كَالغَرِيقِ، وَالحَرِيقِ، وَالمَبطُونِ، وَالمَبطُونِ، وَعَمِرهِم مِمَّنْ سَبقَ ذِكرُهُم، وَحُكمُهُم أَنَّهُم يُغَسَّلُونَ وَيُكَفَّنُونَ وَيُصَلَّى عَلَيهِم وَحُكمُهُم أَنَّهُم يُغَسَّلُونَ وَيُكَفَّنُونَ وَيُصَلَّى عَلَيهِم وَحُكمُهُم فِي الآخِرَةِ ثَوَابُ الشُّهَدَاءِ.

الثَّالِثُ: شُهَدَاءُ الدُّنيَا، وَهُم مَنْ قَاتَلَ لِلسُّمعَةِ وَالرِّيَاءِ، فَيُعَامَلُ فِي الدُّنيَا مُعَامَلَةَ شَهِيدِ الدُّنيَا والآخِرَةِ، وَحُكمُهُ فِي الآخِرَةِ أَنَّهُ لَا ثَوَابَ لَمُّم بَلِ العِقَابُ عَلَى الرِّيَاءِ.

-2000 - 2000 - 2000 - 2000 - 2000 - 2000 - 2000 - 2000 - 2000 - 2000 - 2000 - 2000 - 2000 - 2000 - 2000 - 2000

ابيانُ أنَّ إعادةَ الرُّوحِ إِلَى الجَسَد في القَبْر حَقُّ]

قُولُهُ: (وَإِعَادَةُ الرُّوحِ إِلَى الجَسَدِ فِي قَبِرِهِ حَقٌّ) ثَابِتٌ مَوجُودٌ، قَالَ ﷺ: «فَتُعَادُ رُوحُهُ فِي جَسَدِهِ»، رَوَاهُ الإِمَامُ أَحَدُ وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ (()، وَفِي رِوَايَةٍ: «ثُمَّ تُعَادُ الرُّوحُ فِيهِ»، رَوَاهُ البَيهقِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ كَبِيرٌ صَحِيحُ الإِسنَادِ (()) وَالعَجَبُ مِن إِمَامِ المُدَى رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى وَغَيرِهِ كَيفَ تَوقَّفُوا عَنِ القَولِ بِإِعَادَةِ وَالعَجَبُ مِن إِمَامِ المُدَى رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى وَغَيرِهِ كَيفَ تَوقَّفُوا عَنِ القَولِ بِإِعَادَةِ الرُّوحِ وَقَد صَحَّ فيه الخَبَرُ، وَنَصَّ الإِمَامُ عَلَيهِ، وَهَذَا يَرِفَعُ خِلَافَ بَعضِ المَتَقَدِّمِينَ وَالمَامِّ عَلَيهِ، وَهَذَا يَرِفَعُ خِلَافَ بَعضِ المَتَقَدِّمِينَ وَالمَامُ عَلَيهِ، وَهَذَا يَرِفَعُ خِلَافَ بَعضِ المَتَقَدِّمِينَ وَالمَامُ عَلَيهِ، وَهَذَا يَرِفَعُ خِلَافَ بَعضِ المَتَقَدِّمِينَ وَاللَّهُ وَيَلَا وَعَيْرِهِ كَيفَ مَا عَلَيهِ وَهَذَا يَرفَعُ خِلَافَ بَعضِ المَتَقَدِّمِينَ وَالمَامُ عَلَيهِ، وَهَذَا يَرفَعُ خِلَافَ بَعضِ المَتَقَدِّمِينَ وَالمَّامُ عَلَيهِ عَلَيْهِ عَلَى اللهُ وَلِي اللهُ وَيَعْوِلُ اللَّهُ وَيَعْتَعْوَلَ عَلَى اللَّهُ لِي اللَّهُ اللهُ عَلَى اللَّهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ ال

وَفِي كَلَامِ الإِمَامِ ﴿ رَدُّ عَلَى الجَهمِيَّةِ وَالمُعتَزِلَةِ بِأَنَّ تَعذِيبَ مَن لَا حَيَاةَ لَهُ وَسُؤَالَهُ وَجَوَابَهُ مُستَحِيلٌ.

وَاعلَم أَنَّ ذِكرَ القَبرِ فِي السُّؤَالِ وَإِعَادَةِ الرُّوحِ، وَالعَذَابِ، وَالنَّعِيمِ مَحُمُولُ عَلَى الغَالِبِ، فَإِنَّ مَنِ احتَرَقَ وَصَارَ رَمَاداً وَذُرَّت أَجزَاؤُهُ فِي الْهَوَاءِ، أَو الماءِ، أَو المَّارِب، أَو أَكَلَتهُ السِّبَاعُ، أو الجيتَانُ فَإِنَّ الله تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى جَمعِهِ وَإِعَادَةِ الرُّوحِ إِلَيهِ التُّرَابِ، أَو أَكَلَتهُ السِّبَاعُ، أو الجيتَانُ فَإِنَّ الله تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى جَمعِهِ وَإِعَادَةِ الرُّوحِ إِلَيهِ وَسُؤَالِهِ، وَلَيسَ فِي ذَلِكَ مَا يُحِيلُهُ العَقلُ، بَل دَلَّ عَليهِ القُرآنُ وَأَثبَتَهُ، وَكَذَا الحَدِيثُ وَسُؤَالِهِ، وَلَيسَ فِي ذَلِكَ مَا يُحِيلُهُ العَقلُ، بَل دَلَّ عَليهِ القُرآنُ وَأَثبَتهُ، وَكَذَا الحَدِيثُ اللهِ السَّحَدِيحُ وَالأَثرُ، أَمَّا القُرآنُ: فَقُولُهُ تَعَالَى: ﴿ وَلاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ اللهِ الصَّحِيحُ وَالأَثرُ، أَمَّا القُرآنُ: فَقُولُهُ تَعَالَى: ﴿ وَلاَ تَحْسَبَنَّ اللهُ مِن فَضْلِهِ وَيَسْتَبْشِرُونَ ﴾ الصَّحريحُ وَالأَثرُ، أَمَّا القُرآنُ: فَقُولُهُ تَعَالَى: ﴿ وَلاَ تَحْسَبَنَّ اللهُ مِن فَضْلِهِ وَيَسْتَبْشِرُونَ فَ أَمُّهُمُ اللهُ مِن فَضْلِهِ وَيَسْتَبشِرُونَ ﴾ أَمْواتًا بَلْ أَحْيَاء عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ * فَرِحِينَ بِهَا آتَاهُمُ اللهُ مِن فَضْلِهِ وَيَسْتَبشِرُونَ وَ اللهَورُ وَيُونَ وَاللهُ مُن وَاللهُ اللهُ الْعَلَى أَنْهُمُ أَحِياءٌ يُرزَقُونَ وَأَنَّهُم فَرِحُونَ وَيَستَبشِرُونَ وَ اللهَ الْمُنْ وَاللّهُ الْعُلْولُ وَيَستَبشِرُونَ وَاللّهُ الْعَلَى اللهُ الْعَلَاقُ اللّهُ الْعَلَى الْعَلَاقُ اللهُ الْعَلَى اللهُ الْعَلَى اللهُ الْعُلْمُ اللهُ اللّهُ مَلِيهِ وَلَولُونَ وَاللّهُ الْعَلَى الْمَالِقُونَ الْعَلَاقُ الْعَلْمُ اللهُ الْعُلُولُ اللهُ الْعُلُولُ الْعَلَيْ الْعُولُ الْوَلَاقُونَ وَالْمَالِقُولُ الْعَلْمُ اللهُ الْعُلَاقُ الْمُ اللهُ اللهُ الْولِي اللهُ الْعُولُ الْولَا الْعَلَيْلُ اللّهُ الْعُلُولُ الْعُلْمُ اللهُ اللهُ اللهُ الْعُولُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ الْعُلَالِي اللهُ الْعُلَالِي اللّهُ الْعُلُولُ اللهُ اللّهُ الْمُولُ اللهُ اللّهُ اللهُ ال

⁽۱) «مسند الإمام أحمد» (١٨٥٣٤).

⁽٢) «إثبات عذاب القبر» للبيهقى (٢٠).

وَهَذَا إِنَّهَا يَكُونُ مِنَ الْحَيِّ دُونَ الميتِ، قَالَ الإِمَامُ الأَسْعَرِيُّ: وَهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا في الدُّنيَا؛ لأَنَّ الذِينَ لَمَ يَلحَقُوا بِهِم أَحيَاءٌ لَمَ يَمُوتُوا وَلَمَ يُقتَلُوا. اهـ(١).

وَلا شَكَّ أَنَّ الشُّهَداءَ في المعَارِكِ يُقَطَّعُ بَعضُهُم، وَيَحتَرِقُ بَعضٌ آخَرُ، وَبَعضٌ مِنهُم يَصِيرُ أَشلَاءً، وَرُبَّهَا بَقُوا فِي أَرضِ المعَركةِ تَأْكُلُهُم السِّبَاعُ وَتَنهَشُهُم الحَيَّاتُ، وَرُبُّهَا غَرِقُوا فَتَأْكُلُهُم الجِيتَانُ، وَمَعَ ذَلِكَ كُلِّهِ وَصَفَهُم اللهُ تَعَالَى بِأَنَّهُم أَحيَاءٌ يُرزَقُونَ، وَقَد بَيَّنَ اللهُ سُبحَانَهُ سَبَبَ امتِنَاع رُؤيَتِنَا لِأَحْوَالِهِم، وَهُوَ أَنَّه لَم يَخلُق فِينَا إِدرَاكَ ذَلِكَ، فَقَالَ عَزَّ مِن قَائِل: ﴿ وَلاَ تَقُولُواْ لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ الله ٓ أَمْوَاتُ بَلْ أَحْيَاء وَلَكِن لاَّ تَشْعُرُون﴾ [البقرة: ١٥٤]، فَهَذَا هُوَ السَّبَبُ فِي عَدَم رُؤيَةً ذَلِكَ، فَأَيُّ حُجَّةٍ بَقِيَت لِهِؤُلَاءِ المنكِرِينَ بَعدَ هَذَا البَيَانِ الإِلْهِيِّ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُواْ الْلاَئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ وَذُوقُواْ عَذَابَ الْحَرِيق [الأنفال: ٥٠]، فَهَذَا إِخْبَارٌ مِنَ الله تَعَالَى أَنَّ المَلائِكَةَ تَضِرِبُ وُجُوهَهُم وَأَدْبَارَهُم وَلَا أَحَدَ يُشَاهِدُ ذَلِكَ، وَذَلِكَ أَنَّ اللهَ تَعَالَى لَم يَخِلُق فِينَا الإِدرَاكَ فَنَرَى ذَلِكَ، وَأَبقَاهُ تَعَالَى غَيْبًا لِيَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّب، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَحَاقَ بِآلِ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَاب * النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ ﴾ [غافر: ٤٥-٤٦]، فَقَد أَخبَرَ تَعَالَى عَن آلِ فِرعَونَ أَنَّهُم يُعرَضُونَ عَلَى النَّارِ صَبَاحًا وَمَسَاءً مَا دَامَت الدُّنيَا، وَهَا نَحنُ ذَا نَرَى الفَرَاعِنَةَ مُحَنَّطِينَ مُنذُ مِئَاتِ السِّنِينَ لَا يُرَى مِنهُم شَيءٌ مِمَّا أَخبَرَ اللهُ تَعَالَى بهِ.

وَأَمَّا الْحَدِيثُ: فَقَالَ النبيُّ عَلِيَّهُ لِجَابِرِ بنِ عَبدِ الله لَّا بَكَى أَبَاهُ حِينَ استُشهِدَ: «مَا زَالَت المَلَائِكَةُ تُظِلُّهُ بِأَجنِحَتِهَا حَتَّى رَفَعتُمُوهُ»، رَوَاهُ الشَّيخَانِ^(٢)، وَلَم يَرَ ذَلِكَ إِلَّا النبيُّ عَلِيَةٍ.

⁽١) ينظر: «الإبانة» للأشعري (ص: ٢٥٠).

⁽٢) «صحيح البخاري» (١٢٤٤)، و«صحيح مسلم» (٢٤٧١) (١٢٩).

وَعَن أَنسِ بِنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ تَرَكَ قَتلَى بَدرِ ثَلَاثَاً، ثُمَّ أَتَاهُم فَقَامَ عَلَيهِم فَنَادَاهُم، فَقَالَ: «يَا أَبَا جَهلٍ، يَا أُمَيَّة بِن خَلَفٍ، يَا عُتبة بِن رَبِيعَة، يَا شَيبة بِن رَبِيعَة، يَا شَيبة بِن رَبِيعَة، وَاللَّه عَلَى وَجَدتُ مَا وَعَدَنِي رَبِي حَقَّا، فَإِنِي وَجَدتُ مَا وَعَدَنِي رَبِي حَقَّا»، بِن رَبِيعَة، أَليسَ قَد وَجَدتُم مَا وَعَد رَبُّكُم حَقَّا، فَإِنِي وَجَدتُ مَا وَعَدَنِي رَبِي حَقَّا» فَانِي وَجَدتُ مَا وَعَدَنِي رَبِي حَقَّا»، فَسَمِعَ عُمَرُ قَولَ النبي ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله، كَيفَ يَسمَعُوا، وَأَنَى يُجِيبُوا وَقَد جَيَّفُوا؟ قَالَ: «وَالذِي نَفْسِي بِيدِهِ، مَا أَنتُم بِأَسمَعَ لِمَا أَقُولُ مِنهُم، لَكِنَّهُم لَا يَقدِرُونَ أَن يُجِيبُوا»، رَوَاهُ مُسلِمٌ ".

قَولُهُ: «كَيفَ يَسمَعُوا وَأَنَّى يُجِيبُوا» من غَيْر نُون، قَالَ الإِمَامُ النَّوَوِيُّ: وَهِيَ لُغَةٌ صَحِيحَةٌ وَإِن كَانَت قَلِيلَةَ الإستِعَمَالِ (٢).

قَالَ الإِمَامُ البَيهَقِيُّ: وَفِي ذَلِكَ دِلَالَةٌ عَلَى أَنَّ تَغَيُّرَ حَالِمِم لَم يَمنَع خَلقَ الحَيَاةِ فِيهِم حَتَّى سَمِعُوا كَلَامَهُ ﷺ كَذَلِكَ إِذَا تَفَتَّوا. اهـ (").

وَأَمَّا الأَثْرُ فَهَا رَوَاهُ البَيهَقِيُّ عَن خَلَفِ بِنِ خَلِيفَةَ عَن أَبِيهِ قَالَ: «شَهِدتُ مَقتَلَ سَعِيدِ بِنِ جُبَيرٍ، فَلَهَّا بَانَ رَأْسُهُ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، ثُمَّ قَالَمَا الثَّالِثَةَ وَلَمْ يُتَمِّمَهَا» (3) فَهُذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ انفِصَالَ الرَّأْسِ عِنِ الجِسْمِ لَا يَمنَعُ الحَيَاةَ؛ لأَنَّ النُّطَقَ بِكَلِمَةِ الشَّهَادَةِ يَحْتَاجُ إِلَى عَقْلٍ وَإِرَادَةٍ وَقُدرَةٍ، وَكُلُّ ذَلِكَ مُتَوَقِّفٌ عَلَى الحَيَاةِ، فَلَمَّا وُجِدَ الكَلَامُ دَلَّ عَلَى وُجُودِ الحَيَاةِ، فَنَبَتَ بِذَلِكَ أَنَّ انفِصَالَ الأَجزَاءِ وَاتِّصَافَلَا فَلَمَّا وُجِدَ الكَلَامُ دَلَّ عَلَى وُجُودِ الحَيَاةِ، فَنَبَتَ بِذَلِكَ أَنَّ انفِصَالَ الأَجزَاءِ وَاتِّصَافَلَا لَلمَ اللهَ عَلَى وَجُودِ الحَيَاةِ، فَنَبَتَ بِذَلِكَ أَنَّ انفِصَالَ الأَجزَاءِ وَاتِّصَافَلَا لَكَلَامُ دَلَّ عَلَى وُجُودِ الحَيَاةِ، فَنَبَتَ بِذَلِكَ أَنَّ انفِصَالَ الأَجزَاءِ وَاتِّصَافَلَا لَيَسَ بِشَرطٍ لِلحَيَاةِ، وَكَذَلِكَ فَإِنَّ اللهُ تَعَالَى كَمَا يُعِيدُهُ يُومَ القِيَامَةِ بَعدَ عَدَمِهِ أَو تَفَرُّ قِهِ لَي اللهَ عَلَى المَكِنَاتِ، وَالبُنيَةَ لَيسَت بِشَرطٍ فِي الحَيَاةَ إِلَى جُمُوعٍ أَجزَائِهِ يَجُوزُ أَن يُعِيدَ الحَيَاةَ إِلَى جُزءٍ مِنهُ أَو أَجْزَاءٍ فَيَا الْابَيَةَ لَيسَت بِشَرطٍ فِي الحَيَاةِ، وَالإَنْتِرَاقَ مِنَ المُكِنَاتِ، وَالبُنيَةَ لَيسَت بِشَرطٍ فِي الحَيَاةِ، أَو أَو الْخَرَاءِ وَالْمَكِنَاتِ، وَالْبُنيَةَ لَيسَت بِشَرطٍ فِي الحَيَاةِ،

⁽۱) «صحيح مسلم» (۲۸۷٤) (۷۷).

⁽٢) «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٧/ ٢٠٧).

⁽٣) ينظر: «إثبات عذاب القبر» للبيهقي (ص: ٦٤).

⁽٤) «إثبات عذاب القبر» (٧٣).

وَوُجُودُ الشَّخصِ بِهَذَا القَدرِ مِنَ الأَجزَاءِ مِنَ الممكِنَاتِ، فَكَمَا جَازَ كَونُهُ بهَذَا القَدرِ الذِي وُجِدَ عَلَيهِ يَجُوزُ كَونُهُ أَنقَصَ أَو أَزيَدَ؛ لأَنَّ المقَادِيرَ مِنَ الجَائِزَاتِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَزَادَكُمْ فِي الْخَلْقِ بَسْطَةً ﴾ [الأعراف: ٦٩]، وَقَالَ سُبِحَانَهُ: ﴿ يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاء إِنَّ اللهَّ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٍ ﴾ [فاطر: ١]، أُخبَرَ اللهُ تَعَالَى أَنَّهُ يَزِيدُ في الخلقِ، وَعَقَّبَ ذَلِكَ بِأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيءٍ قَدِيرٌ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ تلك الزِّيَادَةَ مِنَ المقدُورَاتِ، وَالمَقدُورَاتُ مُحَكِنَاتٌ، وَلأَنَّ القُدرَةَ لَّا تَعَلَّقَت بِذَلِكَ لَزِمَ كَونُهُ مِنَ المحكِنَاتِ لَا مِنَ المُستَحِيلَاتِ؛ لِعَدَم جَوَازِ تَعَلُّقِهَا بِهَا، وَإِعَادَةُ الْحَيَاةِ إِلَى كُلِّ أَجزَاء الإِنسَانِ وَإِلَى بَعضِهَا جَائِزٌ أَيضاً؛ لأَنَّ وُجُودَ الإِنسَانِ بِهَذَا القَدرِ مُمكِنٌ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ جَازَ كَونُهُ أَقَلَّ أَو أَزيَدَ، فَكَانَ وُجُودُ الرُّوحِ فِي الزَّائِدِ أَو النَّاقِصِ جَائِزَاً، يُؤَيِّدُهُ أَنَّ الذِي يَشعُرُ بِالأَلَمُ أَو اللَّذَّةِ لَيسَ الجِسمَ كُلَّهُ بَل بَعضَهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُواْ الْعَذَابَ ﴾ [النساء: ٥٦]، فَهَذَا التَّعلِيلُ يُبَيِّنُ أَنَّ عِلَّةَ الإِحسَاسِ بِالعَذَابِ إِنَّهَا هِيَ الجُلُودُ لَا غَيرُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقِ نُّعِيدُهُ﴾ [الأنبياء: ١٠٤]، وَالبَدءُ جَائِزٌ، فَكَذَا الإِعَادَةُ، فَإِذَا كَانَ اللهُ تَعَالَى قَادِرَاً عَلَى إِحيَاثِهِ مَجمُوعاً أَجزَاؤُهُ التي خُلِقَ عَلَيهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ كَانَ قَادِرَاً قَطعاً عَلَى إِعَادَةِ الحَيَاةِ إِلَى أَجزَائِهِ مُتَفَرِّقَةً أَو مَجمُوعَةً أَو إِلَى بَعضِهَا، أَلَا تَرَى أَنَّ مِنَ المخلُوقَاتِ عِمَّا يُسَمَّى بـ: «الجَرَاثِيم» مَا هُوَ أَصغَرُ مِن أَصغَرِ جُزءٍ مِنَ الإِنسَانِ وَمَعَ ذَلِكَ هُوَ حَيُّ وَلَهُ أَجِزَاءٌ وَأَعضَاءٌ، بَل يُمكِنُ أَن يُوجَدَ أَصغَرُ مِنهَا بِكَثِيرِ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَخْلُقُ مَا لاَ تَعْلَمُونِ﴾ [النحل: ٨].

-304-304-304-

- ﴿ [بَيانُ أَنَّ ضَغُطَةَ القَبْرِ حَقًّ] - ﴿ [بَيانُ أَنَّ ضَغُطَةَ القَبْرِ حَقًّ]

قُولُهُ: (وَضَغطَةُ القَبرِ وَعَذَابُهُ حَقٌّ كَائِنٌ لِلكُفَّارِ كُلِّهِم) عَطفُ العَذَابِ عَلَى الضَغطَةِ مِن عَطفِ العَامِّ عَلَى الخَاصِّ؛ لِتَخصِيصِهِ إِيَّاهُ بِبَعضِ العُصَاةِ كَمَا سَيأتِي.

اعلم - عَلَّمَنِي اللهُ تَعَالَى وَإِيَّاكَ - أَنَّ عَذَابَ القَبرِ ثَابِتُ فِي القُرآنِ وَالسُّنَةِ المَّوَاتِرَةِ، وَأَجْعَت عَلَيهِ الأُمَّةِ، قَالَ الإِمَامُ الأَعظَمُ ﴿ مَن قَالَ: لاَ أَعرِفُ عَذَابَ القَبرِ فَهُوَ مِنَ الجَهمِيَّةِ الْمَالِكَةِ؛ لأَنَّهُ أَنكَرَ قَولَهُ تَعَالَى: ﴿ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ﴾ [التوبة: ١٠١]؛ القبرِ فَهُو مِنَ الجَهمِيَّةِ الْمَالِكَةِ؛ لأَنَّهُ أَنكَرَ قَولَهُ تَعَالَى: ﴿ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ﴾ [التوبة: ١٠١]؛ يعنِي عَذَابَ القَبرِ، وَقُولَهُ تَعَالَى: ﴿ وَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا عَذَابًا دُونَ ذَلِكَ ﴾ [الطور: ٤٧]؛ يعنِي في القَبرِ، اهـ (١٠).

⁽١) ينظر: «الفقه الأبسط» للإمام أبي حنيفة (ص: ١٣٧).

مَنْ أَبِي شَيبَةَ، وَالبَزَّارُ (()، وَإِسنَادُهُ حَسَنٌ، فَإِنَّ دَرَّاجاً أَحَادِيثُهُ مُستَقِيمَةٌ إِلَّا مَا كَانَ عَن أَبِي الْهَيْمَ، وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ لَمَ يَرُوهَا عَنهُ، وَإِنَّهَا رَوَاهَا عَن ابنِ حُجَيرَةَ.

وَقَد ذَكَرَ البُخَارِيُّ، وَالبَيهَقِيُّ الآيةَ في «بَابِ عَذَابِ القَبرِ» ' ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ وَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا عَذَابًا دُونَ ذَلِكَ ﴾ [الطور: ٤٧]، قَالَ ابنُ عَبَّاسٍ: عَذَابُ القَبرِ قَبلَ عَذَابِ يَومِ القِيَامَةِ. اهم، رَوَاهُ البَيهَقِيُّ في «إِثبَات عَذَابِ الْقَبرِ» ' ، وَهُو قَولُ زَاذَانَ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلَنُذِيقَنَّهُمْ مِنَ الْعَذَابِ الأَدْنَى دُونَ الْعَذَابِ الأَكْبَرِ ﴾ قُولُ زَاذَانَ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلَنُذِيقَنَّهُمْ مِنَ الْعَذَابِ الأَدْنَى دُونَ الْعَذَابِ الأَكْبَرِ ﴾ [السجدة: ٢١]، قَالَ أَبُو عُبَيدٍ: عَذَابُ القَبرِ، وَهُو قُولُ مُجَاهِدٍ. اهـ (٢).

⁽۱) «صحيح ابن حبان» (۳۱۲۲)، و«مسند أبي يعلي» (٦٦٤٤)، و«مصنف ابن أبي شيبة» (١٢٠٦٢)، و«كشف الأستار عن زوائد البزار» (٢٢٣٣).

⁽۲) «المستدرك» (۱٤٠٣).

⁽٣) «تفسير الطبرى» (١١/ ٦٤٣) فما بعدها.

⁽٤) «صحيح البخاري» (٢/ ٩٧)، و «إثبات عذاب القبر» للبيهقي (ص: ٥٦).

⁽٥) «إثبات عذاب القبر» (٧٠).

⁽٦) ينظر: «تفسير الطبري» (١٨/ ٦٣١).

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ مِمَّا خَطِيتًا مِهِمْ أُغْرِقُوا فَأَدْخِلُوا نَارًا ﴾ [نوح: ٢٥]، قَالَ الإِمَامُ الرَّاذِيُّ: تَمَسَّكَ أَصحَابُنَا فِي إِثْبَاتِ عَذَابِ القَبرِ بِقَولِهِ: ﴿ أُغْرِقُوا فَأَدْخِلُوا نَارًا ﴾ [نرح: ٢٥]، وَذَلِكَ مِن وَجَهَينِ:

الْأَوَّل: أَنَّ الفَاءَ في قَولِهِ تَعَالَى: ﴿فَأُدْخِلُوا نَارًا ﴾ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ حَصَلَت تِلكَ الحَالَةُ عَقِيبَ الإِغرَاقِ، فَلَا يُمكِنُ حَمْلُهَا عَلَى عَذَابِ الآخِرَةِ، وَإِلَّا بَطَلَت دِلَالَةُ هَذِهِ الفَاءِ.

الثَّانِي: أَنَّهُ قَالَ: «فَأُدخِلُوا» عَلَى سَبِيلِ الإِخبَارِ عَنِ الماضِي. اهـ (١٠).

وَأَمَّا السُّنَّةُ: فَقَالَ عَلَيْ الْوَأَمَّا الكَافِرُ أو للنَافِقُ لَ فَيَقُولُ: لَا أُدرِي، كُنتُ أَقُولُ مَا يَقُولُ النَّاسُ، فَيُقَالُ: لَا دَريتَ وَلَا تَليتَ، ثُمُّ يُضرَبُ بِمِطرَقَةٍ مِن حَدِيدٍ ضَربَةً بَينَ أُذْنَيهِ، فَيَصِيحُ صَيحةً يَسمَعُهَا مَن يَلِيهِ إِلَّا الثَّقَلَينِ»، رَوَاهُ البُخَارِيُّ (")، ضَربَةً بَينَ أُذْنَيهِ، فَيَصِيحُ صَيحةً يَسمَعُهَا مَن يَلِيهِ إِلَّا الثَّقَلَينِ»، رَوَاهُ البُخَارِيُّ (")، قَالَ ثَعْلَبُ: قُولُهُ: «تَلَيتَ» أصلُهُ «تَلُوتَ»؛ أي: لَا فَهِمتَ وَلَا قَرَأتَ القُرآنَ، وَلِيلَ وَالمعنَى: لَا دَريتَ وَلَا التَّبَعتَ مَنْ يَدرِي، وَإِنَّهَا قَالَهُ بِاليَاءِ لُواخَاةِ: «دَريتَ»، وَقِيلَ غَيرُ ذَلِكَ. انظُر «فَتحُ البَارِي» (").

وَعَن أَبِي أَيُّوبَ ﴿ قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ الله عَلَيْ بَعَدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمسُ فَسَمِعَ صَوتًا فَقَالَ: «يَهُودُتُعَذَّبُ فِي قُبُورِهَا»، رَوَاهُ الشَّيخَانِ ('')، وَقَالَ عَلَيْ لَمَا مَرَّ عَلَى يَهُودِيَّةٍ صَوتًا فَقَالَ: «يَهُودُتُعَذَّبُ فِي قَبْرِهَا»، رَوَاهُ الشَّيخَانِ ('')، يَعَلَيْهَا أَهلُهَا: «إِنَّهُم لَيَبكُونَ عَلَيْهَا وَإِنَّهَا لَتُعَذَّبُ فِي قَبْرِهَا»، رَوَاهُ الشَّيخَانِ ('')، وَقَالَ عَلَيْهَا أَهلُهَا: «إِنَّهُم لَيَبكُونَ عَلَيْهَا وَإِنَّهَا لَتُعَذَّبُ فِي قَبْرِهَا»، رَوَاهُ الشَّيخَانِ ('')، وَقَالَ عَلَيْهِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الكَسَلِ وَالْهَرَمِ، وَالمَاثَمِ، وَالمُعَرَمِ، وَمِن فِتنَةِ

⁽١) ينظر: «التفسير الكبير» للرازي (٣٠/ ٢٥٩).

⁽۲) «صحيح البخاري» (۱۳۳۸).

⁽٣) «فتح الباري» (٣/ ٢٣٩).

⁽٤) «صحيح البخاري» (١٣٧٥)، و «صحيح مسلم» (٢٨٦٩) (٢٩).

⁽٥) «صحيح البخاري» (١٢٨٩)، و«صحيح مسلم» (٩٣٢) (٢٧).

القَبرِ وَعَذَابِ القَبرِ»، رَوَاهُ البُخَارِيُّ (أَ، وَعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ عَنَّ قَالَ: مَرَّ رَسُولُ الله عَلَيْ عَلَى قَبرَينِ فَقَالَ: «أَمَا إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ وَمَا يُعَذَّبَانِ بِكَبِيرٍ، أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ يَمشِي عِلَيْ عَلَى قَبرَينِ فَقَالَ: «أَمَا إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ وَمَا يُعَذَّبَانِ بِكَبِيرٍ، أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ يَمشِي بِالنَّمِيمَةِ، وَأَمَّا الآخَرُ فَكَانَ لَا يَستَتِرُ مِن بَولِهِ»، قَالَ: فَدَعَا بِعَسِيبٍ رَطبٍ فَشَقَّهُ بِالنَّمِيمَةِ، وَأَمَّا الآخَرُ فَكَانَ لَا يَستَتِرُ مِن بَولِهِ»، قَالَ: «فَدَعَا بِعَسِيبٍ رَطبٍ فَشَقَّهُ بِالنَّمِيمَةِ، وَأَمَّا الآخَرُ فَكَانَ لَا يَستَتِرُ مِن بَولِهِ»، قَالَ: «فَدَعَا بِعَسِيبٍ رَطبٍ فَشَقَّهُ بِالنَّمِيمَةِ، وَأَمَّا الآخَرُ فَكَانَ لَا يَستَتِرُ مِن بَولِهِ»، قَالَ: «فَدَعَا بِعَسِيبٍ رَطبٍ فَشَقَهُ بِالنَّمِيمَةِ، وَأَمَّا الآخَرُ فَكَانَ لَا يَستَتِرُ مِن بَولِهِ»، قَالَ: «فَدَعَا بِعَسِيبٍ رَطبٍ فَشَقَهُ بِالنَّمِيمَةِ، وَأَمَّا الآخَرُ فَكَانَ لَا يَستَتِرُ مِن بَولِهِ اللَّهُ عَرَسَ عَلَى هَذَا وَاحِدًا، وَعَلَى هَذَا وَاحِدًا، ثُمَّ قَالَ: «لَعَلَّهُ أَن يُخَفَّفَ عَنهُمَا مَا لَمُ يَيبَسَا»، رَوَاهُ الشَّيخَانِ (1).

وَقَالَ ﷺ : ﴿إِنَّ أَحَدَكُم إِذَا مَاتَ عُرِضَ عَلَيهِ مَقَعَدُهُ بِالغَدَاةِ وَالعَشِيِّ، إِن كَانَ مِن أَهلِ الجَنَّةِ فَمِن أَهلِ الجَنَّةِ، وَإِن كَانَ مِن أَهلِ النَّارِ، فَيْقَالُ: هَذَا مَقَعَدُكَ حَتَّى يَبعَثَكَ اللهُ يُومَ القِيَامَةِ»، رَوَاهُ الشَّيخَانِ^(٣).

وَقَالَ ﷺ: «إِنَّ المِيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهلِهِ عَلَيهِ»، رَوَاهُ الشَّيخَانِ ('')، وَقَالَ ﷺ: «لَولَا أَن لَا تَدَافَنُوا لَدَعَوتُ اللهَ أَن يُسمِعَكُم مِن عَذَابِ القَبرِ»، رَوَاهُ مُسلِمٌ (°).

وَكَذَا مَا رَوَاهُ التِّرِمِذِيُّ وَفِيهِ: «فَيُقَالُ لِلأَرضِ: التَيْمِي عَلَيهِ فَتَلَتَئِمُ عَلَيهِ، فَتَحَتَلِفُ أَضلَاعُهُ، فَلَا يَزَالُ مُعَذَّبَاً حَتَّى يَبَعَثَهُ اللهُ مِن مَوضِعِهِ ذَلِكَ»، رَوَاهُ التِّرِمِذِيُّ، وَابنُ حِبَّانَ، قَالَ التِّرِمِذِيُّ: حَسَنُ غَرِيبٌ (١)، إِلَى غَيرِ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَكَادُ يُحْصَى.

وَأَمَّا تَوَاتُرُ الأَحَادِيثِ: فَقَالَ الحَافِظُ ابنُ عَبدِ البَرِّ: وَالآثَارُ فِي عَذَابِ القَبرِ لَا يَحُوطُ بِهَا كِتَابٌ. اهـ (٧٠).

⁽۱) «صحيح البخاري» (٦٣٦٨).

⁽۲) «صحيح البخاري» (۲۱٦)، و «صحيح مسلم» (۲۹۲) (۱۱۱).

⁽٣) «صحيح البخاري» (١٣٧٩)، و«صحيح مسلم» (٢٨٦٦) (٦٥).

⁽٤) «صحيح البخاري» (١٢٨٦)، و«صحيح مسلم» (٩٢٧) (١٦).

⁽٥) «صحيح مسلم» (٢٨٦٧) (٦٧).

⁽٦) «سنن الترمذي» (١٠٧١)، و «صحيح ابن حبان» (٣١١٧).

⁽٧) ينظر: «التمهيد» لابن عبد البر (٢٢/ ٢٥١).

مَدُّهُ مِنْ مُنْ الْمِنْ فَي البِسدر الأنسور مِنْ مُنْ مَنَوَاتِرَةٌ. اهـ (١).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابنُ رَجَبِ الْحَنيَكِيُّ: وَقَد تَوَاتَرَت الْأَحَادِيثُ عَنِ النَّبِيِّ عَيَّا فِي عَذَابِ الْقَبِرِ. اهـ(٢).

وَقَالَ الْإِمَامُ الجُوَينِيُّ: تَوَاتَرَت الأَخبَارُ باسْتِعاذَةِ رَسُولِ الله ﷺ برَبِّهِ مِنْ عَذَابِ القَبْرِ. اهـ. (٣٠).

وَقَالَ الإِمَامُ النَّوَوِيُّ: وَتَظَاهَرَت بِهِ الأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ عَنِ النبيِّ ﷺ مِن رِوَايَةِ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ في مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ. اهـ^(۱).

وَقَالَ الإِمَامُ ابنُ دَقِيقِ العِيدِ: تَصرِ يَحُهُ بِإِثْبَاتِ عَذَابِ القَبرِ عَلَى مَا هُوَ مَذَهَبُ أَهلِ السُّنَّةِ وَاشْتَهَرَت بِهِ الأَحْبَارُ، اهـ (٥٠).

وَأَمَّا الإِجَاعُ: فَقَالَ الإِمَامُ ابنُ بَطَّالٍ: وَفِيهِ أَنَّ عَذَابَ القَبرِ حَقُّ، وَأَهلُ السُّنَّةِ مُجمِعُونَ عَلَى الإِيمَانِ بِهِ وَالتَّصدِيقِ، وَلَا يُنكِرُهُ إِلَّا مُبتَدِعٌ. اهـ(١٠).

وَقَالَ الحَافِظُ ابنُ عَبدِ البَرِّ: وَأَهلُ السُّنَّةِ مُصَدِّقُونَ بِفِتنَةِ القَبرِ، وَعَذَابِ القَبرِ؛ لِتَوَافُرِ الأَخبَارِ بِذَلِكَ عَنِ النبيِّ ﷺ. اهـ (٧٠).

⁽١) ينظر: «عمدة القاري» للعيني (٨/ ١٤٦).

⁽٢) ينظر: «أهوال القبور» لابن رجب الحنبلي (ص: ٨١).

⁽٣) ينظر: «الإرشاد» للجويني (ص: ٣٧٥).

⁽٤) ينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٧/ ٢٠٠).

⁽٥) ينظر: «إحكام الأحكام» لابن دقيق العيد (١/ ١٠٥).

⁽٦) ينظر: «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (٣/ ٣٨).

⁽٧) ينظر: «الاستذكار» لابن عبد البر (٢/ ٢١).

سِيْ فَيْ سِيْ فَيْ سِيْ فَيْ مِنْ فَيْ مِنْ فَيْ مِنْ فَيْ سِيْ فَيْ فِي سِيْ فَيْ سِيْ فَيْ سِيْ فَيْ سِيْ فَيْ سِيْ فَيْ سِيْ فَيْ فِي سِيْ فَيْ سِيْ فِي سِيْ فَيْ سِيْ فِي سِيْ فَيْ سِيْ فِي سِيْ فِي

وَقَالَ الإِمَامُ النَّوَوِيُّ: فَفِيهِ إِثْبَاتُ عَذَابِ القَبِرِ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَهلِ الحَقِّ خِلَافَاً لِلمُعتَزِلَةِ، وَقَالَ أَيضاً: اعلَم أَنَّ مَذْهَبَ أَهلِ السُّنَّةِ إِثْبَاتُ عَذَابِ القَبِرِ، وَقَد تَظَاهَرَت عَلَيهِ دَلَائِلُ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ. اهـ (۱).

وَقَالَ الْحَافِظُ مُغُلطَاي: وَفِيهِ إِثْبَاتُ عَذَابِ الْقَبِرِ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَهلِ الْحَقِّ أَجْمِعِينَ. اهـ(١).

-248-248-268-

⁽۱) ينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٣/ ٢٠٢) و (١٧/ ٢٠٠).

⁽۲) ينظر: «شرح سنن ابن ماجه» لمغلطاي (۱/١٥٤٦).

[عَذَابُ القَبْرِ وضَغْطتُه لَعُصَاةِ المُؤْمنين حقٌّ جَائزٌ]

قُولُهُ: (وَلِبَعضِ عُصَاةِ الْمُؤمِنِينَ حَقُّ جَائِزٌ)؛ أي: وَعَذَابُ القَبرِ وَضَغطَةُ القَبرِ لَبَعضِ المؤمِنِينَ أَمرٌ ثَابِتٌ شَرعاً، ثُمكِنٌ عَقلاً، وَفِيهِ رَدُّ عَلَى مَن أَنكَرَ عَذَابَ القَبرِ وَقَالَ بِاستِحَالَتِهِ مِنَ الجَهمِيَّةِ وَأَكثرِ مُتَأَخِّرِي المعتَزِلَةِ كَمَا سَلَفَ.

هَذَا وَاعلَم - رَحِكَ اللهُ تَعَالَى - أَنَّ هَهُنَا إِسْكَالاً، وَهُو أَنَّ النبيَّ عَلَيْ قَالَ:
(لِلقَبرِ ضَغطَةٌ لُو نَجَا مِنهَا أَحَدٌ لَنَجَا مِنهَا سَعدُ بنُ مُعَاذٍ»، رَوَاهُ أَحمدُ وَابنُ حِبَّانَ وَاللَّه طُ لَهُ (')، وَهُذَا عَامٌ فِي كُلِّ مَيَّتٍ؛ لأَنَّ (أَحَداً» نَكِرَةٌ في سِيَاقِ الشَّرْطِ فَتَعُمُّ، وَاللَّه طُ لَهُ فَي عَقُولُ: (وَلِبَعضِ عُصَاةِ المؤمِنِينَ»، فَخَصَّ ضَغطَة القَبرِ بِبَعضِ العُصَاةِ وَالإِمَامُ فَي مُومِهِم، فَضلاً عَن عَمُوهِ المُعْمَاةِ المؤمِنِينَ، وَقَد مَيْزَ مَنْ تَكَلَّمَ في هَذِهِ المسألَةِ فَضلاً عَن عُمُومِهِم، فَضلاً عَن عَامَّةِ المؤمِنِينَ، وَقَد مَيْزَ مَنْ تَكلَّمَ في هَذِهِ المسألَةِ بَينَ ضَغطةِ القَبرِ وَعَذَابِهِ، فعَمَّمُوا ضَغطة القَبرِ في كُلِّ مُؤمِنٍ حَتَّى الأَطْفَالِ بَلهَ السَّقط، وَاستَثنَوا مِن عَذَابِ القَبرِ مَن خَصَّهُ الخَبرُ، وَمَن اتُّفِقَ عَلَى عَدَمِ دُخُولِهِم، السَّقط، وَاستَثنَوا مِن عَذَابِ القَبرِ مَن خَصَّهُ الخَبرُ، وَمَن اتُّفِقَ عَلَى عَدَمِ دُخُولِهِم، السَّقط، وَاستَثنَوا مِن عَذَابِ القَبرِ مَن خَصَّهُ الخَبرُ، وَمَن اتُفِقَ عَلَى عَدَمِ دُخُولِهِم، السَّقط، وَاستَثنَوا مِن عَذَابِ القَبرِ مَن خَصَّهُ الخَبرُ، وَمَن اتُفِقَ عَلَى عَدَم دُخُولِهِم، السَّالَة وَهُ عَلَيهِمُ السَّالَةُ مَن عَيرِهِ حَيثُ لَمَ يَخُومُ فِي مَن عَيرِهِ حَيثُ لَمَ يَخُومُ وَمَن اتُونَ فَي مَن عَلَى عَدَم وَمَن أَدُهُ أَنَّ الْحَدِيثَ لَو صَحَّ عِندَهُ لَقَالَ الطَّحَاوِيِّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى أَعَمُّ مِن عَيرِهِ حَيثُ لَمْ يَخُومُ اللهُ مُعَلَمَ القَبرِ لا يَنجُو المُعْفِ سَندِهِ عِندَهُ، وَمَفَادُهُ أَنَّ الْحَدِيثَ لَو صَحَّ عِندَهُ لَقَالَ مِن هَذِهِ الأُمَّةِ وَالأُمُّةِ وَالأُمَّةِ وَمِثُلُهُ أَوْ أَكَمُ مُ الْخِوالَ فَي «صَحِيحِهِ» بِأَنَّ ضَعْطَةَ القَبرِ لا يَنجُو المُعْفِ المُؤْهُ الْ أَن الْحَدِيثُ لَو صَحَّ عِندَهُ لَاللَّ الْمَاسَتَ عَلَى مَن مَاتَ يَوْمَ مِن عَبْرَهُ اللَّهُ وَالْمَالُونُ وَالْمَالُونُ وَالْمُولِ اللْمُ الْمَالِ وَالْمَالُولُ اللهُ اللهُ

وَلَا شَكَّ أَنَّ كَلَامَ أَبِي حَنِيفَةَ مُقَدَّمٌ عَلَى كَلَامِهِم، وَإِلَيكَ البَيَانَ مِن فَيضِ المَنَّانِ، وَهُوَ أَنَّ القَبرَ رَوضَةُ جَنَّةٍ أَو حُفرَةُ نَارٍ وَالعِيَاذُ بِالله تَعَالَى، وَلَا رَيبَ أَنَّ ضَمَّةَ

⁽١) «مسند الإمام أحمد» (٢٤٢٨٣)، و «صحيح ابن حبان» (٢١١٢).

⁽۲) ينظر: «صحيح ابن حبان» (٧/ ٣٧٩).

القبر ليست مِن نَعِيمِهِ، فَلَا بُدَّ أَنَّهَا مِن عَذَابِهِ، دَلِيلُهُ قُولُ النبيِّ عَلَيْ: "يَا عَائِشَهُ، تَعَوَّذِي بِالله مِن عَذَابِ القَبرِ، فَإِنَّهُ لَو نَجَا مِنهُ أَحَدٌ نَجَا مِنهُ سَعدُ بنُ مُعَاذٍ، وَلَكِنَّهُ لَع يَوْدِي بِالله مِن عَذَابِ القَبرِ، فَإِنَّهُ لَو نَجَا مِنهُ أَحَدٌ نَجَا مِنهُ سَعدُ بنُ مُعَاذٍ، وَلَكِنَّهُ لَم يَزِد عَلَى ضَمِّهِ»، رَوَاهُ الطَّبَرَائِيُّ (")، وَعَنِ ابنِ عُمَرَ عَنَالَ رَسُولُ الله عَلَيْ: وَلَا أَنَّ اللهَ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ قَبرَهُ - أَي: سَعدٍ - فَلَكَا خَرَجَ النَّبِي عَلَيْ اللهُ عَلَيْ قَبرَهُ - أَي: سَعدٍ - فَلَكَا خَرَجَ النَّبِي عَلَيْ اللهُ عَلَيْ قَبرَهُ - أَي: سَعدٍ - فَلَكَا خَرَجَ اللهُ عَلَى كَشَعَةُ اللهُ عَمرَ اللهُ عَلَى كَشَعَةُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى كَشَعَةُ اللهُ عَلَى كَشَعَةُ اللهُ اللهُ عَلَى كَشَعَةُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى كَشَعَةُ اللهُ اللهُ عَلَى كَشَعَةُ اللهُ اللهُ عَلَى كَشَعَةُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَمْ اللهُ ا

وَاللهُ سُبِحَانَهُ لَا يُعَذِّبُ أَحَداً بِغَيرِ ذَنبٍ، وضَمَّةُ القَبرِ لِسَعدِ بنِ مُعَاذٍ ﴿ كَانَ اللهُ عَلَيْهُ لَمَا سَبَبُ، وَهُوَ مَا رَوَاهُ ابنُ سَعدٍ عَن سَعِيدٍ المقبريِّ قَالَ: لَمَّا دَفَنَ رَسُولُ اللهُ عَلَيْهُ سَعداً قَالَ: «لَو نَجَا أَحَدٌ مِن ضَغطَةِ القَبرِ لَنَجَا سَعدٌ، وَلَقَد ضُمَّ ضَمَّةً اختَلَفَت مِنهَا أَضلَاعُهُ مِن أَثْرِ البَول» (1).

⁽١) «المعجم الأوسط» (٢٦٧٤).

⁽٢) «شرح مشكل الآثار» (٢٧٦).

⁽٣) «مصنف ابن أبي شيبة» (٣٢٣١٦)، و «المستدرك» (٤٩٢٤).

⁽٤) ينظر: «إتحاف الخيرة» للبوصيري (٧/ ٢٧٦).

⁽٥) «كشف الأستار عن زوائد مسند البزار» (٢٦٩٧).

⁽٦) «الطبقات الكرى» لابن سعد (٣/ ٤٣٠).

وَأَخرَجَ هَنَّادُ بِنُ السَّرِيِّ عَنِ الْحَسَنِ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى مُرسَلاً أَنَّهُ حِينَ دُفِنَ سَعدُ بنُ مُعَاذٍ قَالَ ﷺ: "إِنَّهُ ضُمَّ فِي القَبرِ ضَمَّةً حَتَّى صَارَ مِثلَ الشَّعرَةِ، فَدعَوتُ الله أَن يُرَفَّهَ عَنهُ ذَلِكَ، وَذَلِكَ بِأَنَّهُ كَانَ لَا يَستَبرِئُ مِن البَولِ»(۱)،

وَرَوَى البيهقي عَن أُمَيَّةَ بنِ عَبدِ الله أَنَّهُ سَأَلَ بَعضَ أَهلِ سَعدٍ مَا بَلَغَكُم مِن قَولِ رَسُولِ الله ﷺ سُئِلَ عَن ذَلِكَ فَقَالَ: قُولِ رَسُولِ الله ﷺ سُئِلَ عَن ذَلِكَ فَقَالَ: «كَانَ يُقَصِّرُ فِي بَعضِ الطُّهُورِ مِنَ البَولِ» (٢).

قَالَ الإِمَامُ السَّرَ حَسِيُّ: وَلَّا ابتَلِيَ سَعدُ بنُ مُعَاذٍ ﴿ بِضَغطَةِ القَبرِ سُئِلَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْةِ عَن سَبَيهِ فَقَالَ: «إِنَّهُ كَانَ لَا يَستَنزِهُ مِنَ البَولِ»، وَلَم يُرِد بَولَ نَفسِهِ؛ فَإِنَّ مَن لَا يَستَنزِهُ مِن البَولِ»، وَلَم يُرِد بَولَ نَفسِهِ؛ فَإِنَّ مَن لَا يَستَنزِهُ مِنهُ لَا تَجُوزُ صَلاَتُهُ، وَإِنَّهَا أَرَادَ أَبُوالَ الإِبلِ. اهـ (٣).

وَقَد قَالَ ﷺ: «اتَّقُوا البَولَ؛ فَإِنَّهُ أَوَّلُ مَا يُحَاسَبُ بِهِ العَبدُ في القَبرِ»، رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ في «الكَبير» أَ قَالَ القَارِي: إِسنَادُهُ لَا بَأْسَ بِهِ. اهـ (٥) وقال الهيثميُّ في «المجمع»: رجاله مُوَثَّقُونَ (٦) .

وَقَالَ ﷺ: ﴿أَكثُرُ عَذَابِ القَبرِ مِنَ البَولِ»، رَوَاهُ أَحَدُ، وَابنُ مَاجَه وَاللَّفظُ لَهُ، وَالحَاكِمُ، وَقَالَ: صَحِيحٌ عَلَى شَرطِ الشَّيخَينِ (٧)، فَسَبَبُ ضَمَّةِ القَبرِ لِسَعدِ بنِ لَهُ، وَالْحَاكِمُ، وَقَالَ: صَحِيحٌ عَلَى شَرطِ الشَّيخَينِ (٩)، فَسَبَبُ ضَمَّةِ القَبرِ لِسَعدِ بنِ مُعَاذٍ ﷺ التَّقصِيرُ فِيهَا هُوَ سَبَبٌ فِي عَذَابِ القَبرِ وَهُوَ البَولُ، فَيَكُونُ النَّصُّ مُعَلَّلًا،

⁽١) «الزُّهد» لهنَّاد بن السري (١١٥١٢)

⁽٢) «إثبات عذاب القبر» (١١٤).

⁽٣) ينظر: «المبسوط» للسرخسي (١/ ٩٦).

⁽٤) «المعجم الكبير» (٨/ ١٣٣) (٢٠٥٥).

⁽٥) ينظر: «مرقاة المفاتيح» للقاري (١/ ٣٧٦).

⁽٦) ينظر: «مجمع الزوائد» للهيثمي (١/ ٢٠٩).

⁽٧) « مسند الإمام أحمد» (٨٣٣١)، و «سنن ابن ماجه» (٣٤٨)، و «المستدرك» (٦٥٣).

ثُمَّ حَدِيثُ «لَو نَجَا مِنِهُ أَحَدُ لَنَجَا مِنهُ سَعدٌ» لَيسَ عَلَى عُمُومِهِ، بَل هُوَ خَصُوصٌ بِالأَنبِيَاءِ، قَالَ الحَكِيمُ التِّرمِذِيُّ: وَهَذَا لِأَهلِ الإستِقَامَةِ يَكُونُ مِنَ التَّقصِيرِ، فَأَمَّا الأَنبِيَاءُ وَالأَولِيَاءُ عَلَيهِمُ السَّلَامُ، فَلَيسَ لَهُم ضَمَّةٌ وَلَا سُؤَالٌ؛ لأَنَّهُم بِحَظِّهِم مِن رَبِّم امتَنَعُوا مِن ذَلِكَ (().

وَلا يُفْهَم مِن قَولِهِ: "وَالأُولِيَاء" أَنَّ سَيِّدَنَا سَعدَ بِنَ مُعَاذٍ لَيسَ مِنهُم بَل هُوَ مِن رُؤَسَائِهِم، لَكِن لَمَّا كَانَ الحَدِيثُ مُعَلَّلاً بِالتَّقصِيرِ كَانَ كَلامُهُ فِيمَن لَم يُقَصِّر فِي البَولِ، وَكَذَا الحَدِيثُ خَصُوصٌ بِهَا عَن رَجُلٍ مِن أَصحَابِ رَسُولِ الله عَلَيْ أَنَّ رَجُلاً قَالَ: يَا رَسُولِ الله عَلَيْ أَنَّ يَعْتَنُونَ فِي قُبُورِهِم إِلَّا الشَّهِيدَ؟ قَالَ: "كَفَى رَجُلاً قَالَ: يَا رَسُولَ الله مَا بَالُ المؤمِنِينَ يُفتَنُونَ فِي قُبُورِهِم إِلَّا الشَّهِيدَ؟ قَالَ: "كَفَى بِبَارِقَةِ السُّيُوفِ عَلَى رَأْسِهِ فِتنَةً"، رَوَاهُ النَّسَائِيُّ أَنَّ، وَرَوَى أَيضاً عَن سَلَمَانَ الحَيرِ عَنِ النَّيِّ قَالَ: "وَمَن مَاتَ مُرَابِطاً أُجِرِي لَهُ مِثلُ ذَلِكَ الأَجِرِ وَأَجِرِي عَلَيهِ الرِّزَقُ وَأَمِنَ الفَتَّانَ» أَنَ وَرَوَايَةُ عَبِدِ الرَّزَاقِ: "وَمَن مَاتَ مُرَابِطاً فِي سَبِيلِ الله أُجِيرَ مِن وَأَمِنَ الفَتَّانَ» أَن وَيَقُولِهِ عَلَيْ : "مَن مَاتَ يُومَ الجَمُعَةِ أُو لَيلَةَ الجُمُعَةِ وُقِي فِتنَةَ القَبرِ» وَقُولِه عَلَيْ : "مَن مَاتَ يَومَ الجَمُعَةِ أُو لَيلَةَ الجُمُعَةِ وُقِي فِتنَةَ القَبرِ» وَاللهَ أَجْمَدُ وَعَرْهِ هِ عَلَى ذَوْهُ لِي اللهُ الْحَيْقِ : "وَمَن مَاتَ يَومَ الجَمُعَةِ أُو لَيلَةَ الجُمُعَةِ وُقِي فِتنَةَ القَبرِ» وَقُولِه عَلَيْ : "مَن مَاتَ يَومَ الجَمُعَةِ أُو لَيلَةَ الجُمُعَةِ وُقِي فِتنَةَ القَبرِ» وَقُولُه عَلَيْ : "وَوَهُ مِعْدُ الرَّزَاقِ، وَعَبُدُ الرَّزَاقِ، وَعَبُدُ الرَّذَقِي فَيَنَهُ المُعَلِي عَلَى اللَّهُ عَلَى المُعَلِي عَلَى المُعْتَقِي عنهُ عَلَيْ : "وَوَهُ المُعْتَلِ الْمَعْدُ وَقِي فِي المَنْعِيَةُ وَلِي المَالِعَةُ هِي المَنْعِيَةُ وَلِهُ عَلَى المُنْعِيةُ وَلِهُ عَيْفَ الْمُعَلِي الْمُعَلِي الْمُعَلِي الْمُعَلِي الْمُعَلِي المُولِعِي المُعْتَقِي عنهُ وَلِي المُعْلَى المُعَلِي المُعْلَى المُعْرَقِي المُنْعِقَي عنهُ وَلِي المُعْرَالِ الْمُبِولِ الْمُؤْولِهِ عَيْفَى الْمُولِ اللْمُ اللَّهُ الللهُ الْمُعَلِي المُعْرَالُ الْمُلْكِ حَالَائِعَةُ هُو عَي المُنْعِيَةُ الْمُولِ الْمُعْمِ الْمُؤْلِ الْمُعُولِ الْمُؤْمِ الْمُعَلِي الْمُولِ الْمُعْلِ الْمُعَالِمُ الْمُ الْمُعُولِ الْمُؤْمِ الْمُعْمُ الْمُؤْمِ الْمُعْلِقُ الْمُعْم

⁽١) ينظر: «نوادر الأصول» للحكيم الترمذي (٣/ ٣٣٢).

⁽۲) «سنن النسائي» (۲۰۵۳).

⁽٣) «سنن النسائي» (٣١٦٧).

⁽٤) «مصنف عبد الرزاق» (٩٦١٧).

⁽٥) «سنن النسائي» (٢٠٥٢)، و «مسند الإمام أحمد» (١٨٣١٠).

⁽٦) «مسند الإمام أحمد» (٦٦٤٦)، و «مصنف عبد الرزاق» (٥٩٥)، و «المنتخب من مسند عبد ابن حميد» (٣٢٣).

⁽٧) «إثبات عذاب القبر» (١٥٨).

مِن عَذَابِ القَبرِ»، رَوَاهُ التِّرِمِذِيُّ ()، وَرَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ وَعَبدُ الرَّزَّاقِ مَوقُوفاً عَلَى ابنِ مَسعُودٍ: «هيَ المانِعَةُ تَمَنعُ مِن عَذَابِ القَبرِ» (). وَكَذَا بِقَولِهِ ﷺ: «مَا أُعفِيَ أَحَدٌ مِن ضَغطَةِ القَبرِ إلَّا فَاطِمَةُ بِنتُ أَسَدٍ»، أَخرَجَهُ عُمَرُ بنُ شَبَّةَ (").

فَبِهَذَا كُلِّهِ يَنتَفِي عُمُومُ الحَدِيثِ، وَيَكُونُ مَحْصُوصاً بِسبَبٍ مِن أَسبَابِ عَذَابِ القَبِرِ، قَالَ البُرهَانُ الحَلَبِي: وَحِينَئِذٍ يَكُونُ المرَادُ بِالمؤمِنِ الذِي هَذَا شَأْنُهُ الذِي لَمَ يَحْصُل مِنهُ تَقْصِيرٌ، فَلَا يُنَافِي مَا تَقَدَّمَ عَن سَعدٍ. اهـ(١٠).

وَبَعدُ: فَقَد ظَهَرَ بِهَذَا دِقَّةُ نَظَرِ الإِمَامِ الأَعظَمِ ﴿ وَرَصَانَةُ عِبَارَتِهِ، وَعُمقُ تَحقِيقِهِ؛ فَإِنَّ قَولَهُ: «لِبَعضِ العُصَاةِ» يَخرُجُ بِهِ عُصَاةُ المؤمِنِينَ الذِينَ لَم يَرتَكِبُوا سَبَبًا مِن أَسبَابٍ عَذَابِ القَبرِ؛ كَتَركِ التَّنَزُّهِ مِنَ البَولِ، وَالغِيبَةِ، وَالنَّمِيمَةِ، وَكَذَا الذِينَ ارتَكَبُوا ذَلِكَ السَّبَب، لَكِن أُدرَكَتهُم سَعَةُ عَفوِ الله عَزَّ وَجَلَّ وَرَحْمَتِهِ.

وفي كَلَامِهِ ﴿ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَيسَ كُلُّ مَعصِيةٍ تُوجِبُ عَذَابَ القَبرِ بَل بَعضُهَا، وَأَمَّا مَا رَوَاهُ البَيهَقِيُّ عَنِ الصِّدِّيقَةِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنهَا أَمَّا قَالَت: يَا رَسُولَ الله، إِنَّكَ مُنذُ حَدَّثَتَنِي بِصَوتِ مُنكَرٍ وَنكيرٍ، وَضَغطَةِ القَبرِ لَيسَ يَنفَعُنِي رَسُولَ الله، إِنَّكَ مُنذُ حَدَّثَتَنِي بِصَوتِ مُنكرٍ وَنكيرٍ في أَسمَاعِ المؤمِنِينَ كَالإِثمِدِ في العَينِ، شَيءٌ، قَالَ: «يَا عَائِشَةُ، إِنَّ صَوتَ مُنكرٍ وَنكيرٍ في أَسمَاعِ المؤمِنِينَ كَالإِثمِدِ في العَينِ، وَإِنَّ ضَغطَةَ القَبرِ عَلَى المؤمِنِينَ كَأُمِّهِ الشَّفِيقَةِ يَشكُو إِلَيهَا ابنُهَا الصُّدَاعَ فَتَقُومُ إِلَيهِ فَتَعْمِزُ رَأْسَهُ غَمْزًا رَفِيقًا، وَلكِن يَا عَائِشَةُ وَيلٌ لِلشَّاكِينَ في الله كَيفَ يُضغَطُونَ في فَتَعْمِزُ رَأْسَهُ غَمْزًا رَفِيقًا، وَلكِن يَا عَائِشَةُ وَيلٌ لِلشَّاكِينَ في الله كَيفَ يُضغَطُونَ في

⁽۱) «سنن الترمذي» (۲۸۹۰).

⁽۲) «المعجم الكبير» (۹/ ۱۳۱) (۸٫۵۱)، و«مصنف عبد الرزاق» (۲۰۲۵).

⁽٣) «تاريخ المدينة» (١/ ١٢٣).

⁽٤) ينظر: «السيرة الحلبية» (٢/ ٤٥٤).

سيد الانسور من البيضة على الصّخر» ((): فَإِسنَادُهُ ضَعِيفٌ لِضَعفِ الحَسَنِ بنِ أَبِي قُبُورِهِم كَضَغطَةِ البَيضَةِ عَلَى الصَّخرِ» ((): فَإِسنَادُهُ ضَعِيفٌ لِضَعفِ الحَسَنِ بنِ أَبِي جَعفَر، وَلَئِن ثَبَتَ فَيُحمَلُ عَلَى عُصَاةِ المؤمِنِينَ رَحَمَةً بِمِم، قَالَ عَلَيْ: «إِنَّ هَذِهِ الأُمَّةَ مَر حُومَةٌ»، رَوَاهُ ابنُ مَاجَه (()).

-243-263-263-

⁽١) ﴿إِثْبَاتِ عَذَابِ القَبْرِ » (١١٦).

⁽۲) «سنن ابن ماجه» (٤٢٩٢).

﴿ [بيانُ حُكم ما ذُكر مِنْ صِفَاتِ الله عزَّ وجلَّ بالفَارسيَّة]

قُولُهُ: (وَكُلُّ شَيءٍ ذَكَرَهُ العُلَمَاءُ بِالفَارِسِيَّةِ مِن صِفَاتِ الله عَزَّ وَجَلَّ فَجَائِزٌ الْقَولُ بِهِ سِوَى الْيَدِ بِالفَارِسِيَّةِ) يَجُوزُ تَعَلُّقُ «البَاء» في قوله: «بالفارسية» بِقَولِهِ: «ذَكَرَهُ»، وَيَجُوزُ تَعَلُّقُهَا بِقَولِهِ: «العُلَمَاءُ»، كُلُّ مُحتمِلٌ، وَالمعنى مُحتلِفٌ، فَإِن تَعَلَّقَت بِقَولِهِ: بِالفِعلِ «ذَكَرَهُ» تَكُونُ «أَل» لِلعَهدِ، وَالمعهُودُ عُلَمَاءُ الشَّرِيعَةِ، وَإِن تَعَلَّقَت بِقَولِهِ: «العُلَمَاءُ بِاللَّعُةِ الفَارِسِيَّةِ، أَرَادَ عَلَى أَنه يَجُوزُ العُلَمَاءُ بِاللَّعُةِ الفَارِسِيَّةِ، أَرَادَ عَلَى أَنه يَجُونُ العُلَمَاءُ بِاللَّعُةِ الفَارِسِيَّةِ، أَرَادَ عَلَى أَنه يَجُونُ العَرَبِيَّةِ، وَالتَّقييدُ بِالفَارِسِيَّةِ اتَّفَاقِيُّ، الإسم المذكُورِ مَا يُوهِمُ التَّشبِية وَإِن لَم يُنقَل إِلَى العَرَبِيَّةِ، وَالتَّقييدُ بِالفَارِسِيَّةِ اتَّفَاقِيُّ، وَلَا لَمُ يَكُونُ في المُعرونَ فِيهَا استِعَارَاتُ وَجَازُ بِحَيثُ لَا تُوهِمُ التَّشبِية عَلَى وَجِهِ المَجَازِ اللهُ لَكُورِ مَا يُوهِمُ التَّشبِية وَإِن لَم يُنقَل إِلَى العَرَبِيَّةِ، وَالتَّقييدُ بِالفَارِسِيَّةِ الْفَارِسِيَّةِ عَلَى وَجِهِ المَجَازِ الفَارِسِيَّةِ، وَإِنَّمَ التَشبِية عَلَى وَجِهِ المَجَازِ وَالْعَمُولِ العَرُونِ وَالتَعْمِلَت حَقِيقَةً في العُضُو المعرُوفِ.

قَولُهُ: (وَيَجُوزُ أَن يُقَالَ: برُوي خُدَاي) بِضَمِّ الرَّاءِ وَسُكُونِ الوَاوِ؛ أَي: بِوَجهِ الله، وَإِنَّمَا أُجِيزَ في الوَجهِ؛ لِاستِعمَالِهِ في الفَارِسِيَّةِ مَجَازَاً في غَيرِ العُضوِ.

قُولُهُ: (بِلَا تَشبِيهِ وَلَا كَيفِيَّةٍ)؛ لأَنَّ الكَيفَ مِن صِفَاتِ الأَجسَامِ وَلَوَازِمِهَا، لأَنَّهُ هَيئَةٌ قَارَّةٌ فِي الجِسمِ، فَبَينَهُمَا تَلازُمٌ عَقِلِيٌّ لَا يُمكِنُ انفِكَاكُهُ، وَذَلِكَ مُستَحِيلٌ عَلَى الله تَعَالَى.

-200 -200 -200 -200 -

وَلَيسَ قُربُ اللهِ تَعَالَى وَلَا بُعدُهُ مِن طَرِيقِ طُولِ المسَافَةِ وَقِصَرِهَا، وَلَكِن عَلَى مَعنَى الكَرَامَةِ وَالْهَوَانِ، وَالمطِيعُ قَرِيبٌ مِنهُ بِلَا كَيفٍ، وَالعَاصِي بَعِيدٌ مِنهُ بِلَا كَيفٍ، وَالقُربُ، وَالبُعدُ، وَالإِقبَالُ، يَقَعُ عَلَى المنَاجِي، وَكَذَلِكَ جِوَارُهُ فِي الجَنَّةِ، وَالوُقُوفُ بَينَ يَلَيهِ بِلَا كَيفٍ، وَالقُرآنُ مُنَزَّلُ عَلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ وَهُو فِي المَصَاحِفِ يَلَيهِ بِلَا كَيفٍ، وَالقُرآنِ مُنَزَّلُ عَلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ وَهُو فِي المَصَاحِفِ مَكتُوبٌ، وَآيَاتُ القُرآنِ فِي مَعنَى الكَلَامِ كُلُّهَا مُستَويَةٌ فِي الفَضِيلَةِ وَالعِظَمِ، إِلَّا أَنَّ لِبَعضِهَا فَضِيلَة فَضِيلَة الذَّكورِ وَالمُذكورِ مِثلَ آيَةِ الكُرسِيِّ؛ لِأَنَّ المذكُورَ فِيهَا جَلالُ اللهِ تَعَالَى، وَعَظَمَتُهُ، فَضِيلَة الذَّكورِ وَالمَدْكُورِ مِثلَ آيَةِ الكُرسِيِّ؛ لِأَنَّ المذكُورَ فِيهَا جَلالُ اللهِ تَعَالَى، وَعَظَمَتُهُ، وَصِفَاتُهُ، فَاجَتَمَعَت فِيهَا فَضِيلَةُ الذّكورِ، وَفَضِيلَةُ المذكورِ، وَلِبَعضِهَا فَضِيلَةُ الذّكورِ فَيهَا فَصْلٌ وَهُم الكُفَّارُ، وَكَذَلِكَ وَصِفَاتُهُ، فَاجتَمَعَت فِيهَا فَصِيلَةُ إِللهُ المَذكورِ فِيهَا فَصْلٌ وَهُم الكُفَّارُ، وَكَذَلِكَ الأَسْمَاءُ وَالصَّفَاتُ، كُلُّهَا مُستَوِيَةٌ فِي العِظَم وَالفَضلِ، لَا تَفَاوُتَ بَينَهُمَا،

∙@%⊕₹©+

ابيانُ أنَّ القُرْبَ والبُعْدَ مِن الله عزَّ وجلَّ ليسَ الله عرَّ وجلَّ ليسَ الله عرَّ مِنْ طريقِ طُولِ المَسافةِ وقِصَرِهَا

قُولُهُ: (وَلَيسَ قُرِبُ اللهُ تَعَالَى وَلَا بُعدُهُ مِن طَرِيقِ طُولِ المَسَافَةِ وَقِصَرِهَا، وَلَكِن عَلَى مَعنَى الْكَرَامَةِ) لِلمُحسِنِ (وَالْهَوَانِ) لِلمُسِيء؛ أَي: أَنَّ مَا ذُكِرَ فِي الْقُرآنِ وَالسُّنَّةِ مِنَ القُربِ وَالبُعدِ؛ كَقُولِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللهٌ قَرِيبٌ مِّنِ مِنَ اللهِ قَرِيبٌ مَّ اللهُ وَقُولِهِ جَلَّ شَأَنُهُ: ﴿إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٍ ﴾ [هود: ١٦]، المُحْسِنِين ﴾ [الأعراف: ٥٥]، وَقُولِهِ جَلَّ شَأَنُهُ: ﴿إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٍ ﴾ [هود: ١٦]، وَكَذَا قُولُهُ سُبحَانَهُ: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ الله قَرِيبٌ مِّنَ المُحْسِنِين ﴾ [الأعراف: ٥٥] قُربُ الرَّحَةِ مِن قُولِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللهُ قَرِيبٌ مِّنَ المُحْسِنِين ﴾ [الأعراف: ٥٦] قُربُ الرَّحَةِ مِن المحسِنِين، وَمَفَهُومُهُ بُعدُهَا مِنَ المسِيئِينَ، وَكَذَا قُولُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي الحَدِيثِ القُدسِيِّينَ، وَمَفَهُومُهُ بُعدُها مِنَ المسِيئِينَ، وَكَذَا قُولُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي الحَدِيثِ القُدسِيِّةِ: ﴿وَمَا يَزَالُ عَبدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ»، رَوَاهُ البُخَارِيُّ ('') القُدسِيِّةِ: ﴿وَمَا يَزَالُ عَبدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ»، رَوَاهُ البُخَارِيُّ ('')

⁽۱) «صحيح البخاري» (۲۵۰۲).

وَقُولُهُ جَلَّ ذِكُرُهُ: "وَإِن تَقَرَّبَ إِلَيَّ شِبراً تَقَرَّبتُ إِلَيهِ ذِرَاعاً، وَإِن تَقَرَّبَ إِلَيَّ ذِرَاعاً تَقَرَّبتُ مِنهُ بَاعاً»، رَوَاهُ الشَّيخَانِ (() ، وَكَذَا قُولُهُ ﷺ: "أَقْرَبُ مَا يَكُونُ العَبدُ مِن رَبِّهِ وهُوَ سَاجِدٌ»، رَوَاهُ مُسلِمٌ (() ، وَعَن أُبِيِّ بِنِ مَالِكٍ عَنِ النبيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "مَن أَدرَكَ وَالدَيهِ أَو أَحَدَهُمَا ثُمَّ لَم يُغفَر لَهُ فَأَبعَدَهُ الله () ، رَوَاهُ الإِمَامُ أَحَدُ (() ، إِلَى غَيرِ أَدرَكَ وَالدَيهِ أَو أَحَدَهُمَا ثُمَّ لَم يُغفَر لَهُ فَأَبعَدَهُ الله () ، رَوَاهُ الإِمَامُ أَحَدُ (() ، إِلَى غَيرِ ذَلِكَ، فَلَيسَ المرَادُ بِهِ المعنى الحقيقِيَّ الموضُوعَ لَهُ لَفظُ القُربِ أَو البُعدِ مِن بُعدِ المَسَافَةِ أَو قُرِبَهَا كَقُربِ وَبُعدِ ذَاتٍ مِن ذَاتٍ، بَل المرَادُ بِهِ لَازِمُ القُربِ وَالبُعدِ، فَلَا يَكُونُ إِلّا بَينَ جِسمَينِ أَو جَوهَرَينِ مُتَحَيِّزَينِ، وَقَد ثَبَت طُولِ المَسَافَةِ وَقِصَرِهَا، فَلَا يَكُونُ إِلّا بَينَ جِسمَينِ أَو جَوهَرَينِ مُتَحَيِّزَينِ، وَقَد ثَبَت بِالأَدلَةِ القَاطِعَةِ وَالبَرَاهِينِ السَّاطِعَةِ أَنَّ ذَلِكَ مُستَحِيلٌ عَلَيهِ سُبحَانَهُ.

ثُمَّ أَعَادَ ﴿ الْكَلَامَ مِن جِهَةِ قُربِ العَبدِ مِنَ الله تَعَالَى مُفَوِّضًا ذَلِكَ مَعَ التَّأُويلِ الإِجْمَالِيِّ فَقَالَ: (وَالمُطِيعُ) لله تَعَالَى (قَرِيبٌ مِنهُ) سُبحَانَهُ قُرباً (بِلَا كَيفٍ) أَصلاً؛ لِاستِحَالَتِهِ كَمَا سَبقَ (وَالعَاصِي) لله تَعَالَى (بَعِيدٌ عَنهُ) سُبحَانَهُ بُعداً (بِلَا كَيفٍ) كَيْفٍ) وَلَا مَسَافَةٍ وَلَا تَشْبيهِ بَل بِوَصفِ التَّنزِيهِ.

قُولُهُ: (وَالقُربُ وَالبُعدُ وَالإِقبَالُ يَقَعُ عَلَى) العَبدِ (المُنَاجِي) لَا عَلَى الله سُبحَانَهُ؛ أَي: أَنَّ القُربَ وَأَخَوَيهِ إِنَّمَا هِيَ صِفَاتٌ تَحَدُثُ وَتَعرِضُ لِلعَبدِ المَتَضَرِّعِ اللهِ عَانَهُ، وَيَتَّصِفُ بِهَا حَالَ المناجَاةِ، وَلَيسَت وَاقِعَةً عَلَى الله عَزَّ وَجَلَّ وَلَا مُتَّصِفًا إِلَيهِ سُبحَانَهُ، فَكُلَّمَا كَانَ العَبدُ مُقبِلاً عَلَى الله عَوَادِثُ وَلَا يَجُوزُ قِيَامُ الْحَوَادِثِ بِهِ سُبحَانَهُ، فَكُلَّمَا كَانَ العَبدُ مُقبِلاً عَلَى الله تَعَالَى حَاضِرَ القلبِ مَعَهُ كَانَ أَقرَبَ لِلقَبُولِ وَالإِجَابَة؛ كَمَا قَالَ عَلَيْ : «أَقرَبُ مَا اللهُ تَعَالَى حَاضِرَ القلبِ مَعَهُ كَانَ أَقرَبَ لِلقَبُولِ وَالإِجَابَة؛ كَمَا قَالَ عَلَيْ : «أَقرَبُ مَا

⁽١) "صحيح البخاري" (٧٥٣٦)، و"صحيح مسلم" (٢٦٧٥) (١).

⁽۲) «صحیح مسلم» (۲۸۲) (۲۱۵).

⁽٣) «مسند الإمام أحمد» (١٩٠٢٧).

يَكُونُ العَبدُ مِن رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ اللهُ فَهُو يَدُلُّ عَلَى أَنَّ القُربَ جَاذِيٌّ، وَهُوَ الحُضُوعُ وَالنَّلَّةُ، وَفِي السُّجُودِ يَكُونُ العبدُ فِي أَكمَلِ حَالَاتِ الحُضُوعِ وَالتَذَلُّلِ، فَلَو كَانَ اللهُ تَعَالَى فِي جِهَةِ الفَوقِ، لَكَانَ العبدُ أقربَ مَا يَكُونُ مِنهُ تَعَالَى وَهُوَ قَائِمٌ لَا وَهُو اللهُ تَعَالَى فِي جِهَةِ الفَوقِ، لَكَانَ العَبدُ أقربَ مَا يَكُونُ مِنهُ تَعَالَى وَهُو قَائِمٌ لَا وَهُو سَاجِدٌ، وَهَذَا مِمَّا يُبطِلُ قُولَ الحَشُويَّةِ بِأَنَّ اللهَ فِي السَّمَاءِ، تَعَالَى اللهُ عَن ذَلِكَ عُلُواً كَبِيراً، بَل إِنَّ مَن يَقُولُ ذَلكَ فَهُو كَافِرٌ خَارِجٌ عَنِ المَلَّةِ، قَالَ العَلَّامَةُ ابنُ نُجَيمٍ: فَإِن كَبِيراً، بَل إِنَّ مَن يَقُولُ ذَلكَ فَهُو كَافِرٌ خَارِجٌ عَنِ المَلَّةِ، قَالَ العَلَّامَةُ ابنُ نُجَيمٍ: فَإِن قَلَ اللهَ فَهُو كَافِرٌ خَارِجٌ عَنِ المَلَّةِ، قَالَ العَلَّامَةُ ابنُ نُجَيمٍ: فَإِن قَلَ اللهَ فَهُو كَافِرٌ خَارِجٌ عَنِ المَلَّةِ، قَالَ العَلَّامَةُ ابنُ نُجَيمٍ: فَإِن قَلَ اللهَ عَلَى اللهُ فِي السَّمَاءِ، فَإِن قَصَدَ حِكَايَةَ مَا جَاءَ فِي ظَاهِرِ الأَحْبَارِ لَا يُكْفَر، وَإِن أَرَاهُ لَلْكَانَ كَفَرَ، وَإِن لَمْ يَكُن لَهُ نِيَّةٌ كَفَرَ عِندَ الأَكْرُو، وَهُو الأَصَحُ وَعَلَيهِ الفَتَوى. الهـ(١٠) المُكَانَ كَفَرَ، وَإِن لَمْ يَكُن لَهُ نِيَّةٌ كَفَرَ عِندَ الأَكْرُو، وَهُو الأَصَحُ وَعَلَيهِ الفَتوى. الهـ(١٠)

فَتَنَبَّه لَه أَيُّهَا المؤمِنُ حَفِظَكَ اللهُ تَعَالَى؛ فَإِنَّهُ أَمْرٌ خَطِيرٌ جَلَلٌ، وَالنَّاسُ عَنهُ عَافُ عَافُرُونَ.

قُولُهُ: (وَكَذَا)؛ أي: وَمِثُلُ مَا سَبَقَ مِن تَأْوِيلِ القُربِ بِالكَرَامَةِ لَا بِالمَسَافَةِ يُؤَوَّلُ (جِوَارُهُ)؛ أي: جِوَارُ المطيع للهِ تَعَالَى (فِي الجَنَّةِ)؛ كَقُولِهِ عَلَيْ فِي الجَدِيثِ يُؤَوَّلُ (جِوَارُهُ)؛ أي: ﴿وَعِزَّتِي وَجَلَالِي لَا يُجَاوِرُنِي فِيكِ بَخِيلٌ»، رَوَاهُ الطَّبَرَانيُّ "، القُدسِيِّ عَنِ الله تَعَالَى: ﴿وَعِزَّتِي وَجَلَالِي لَا يُجَاوِرُنِي فِيكِ بَخِيلٌ»، رَوَاهُ الطَّبَرَانيُّ فِي ﴿الأَوسَطِ» وَ ﴿الكَبِيرِ ﴾ بِإِسنَادَينِ أَحَدُهُمَا جَيِّدُ (''). قَالُ المنذِريُّ: رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي ﴿الأَوسَطِ» وَ ﴿الكَبِيرِ ﴾ بإسنَادَينِ أَحَدُهُمَا جَيِّدُ ('').

وَكَذَا قُولُهُ تَعَالَى: ﴿فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِر﴾ [القمر: ٥٥]، وَهَذِهِ العِندِيَّةُ مَكَانَةٍ لَا عِندِيَّةُ مَكَانٍ (وَ)كَذَا يُؤَوَّلُ (الوُقُوفُ بَينَ يَدَيهِ) سُبحانَهُ يَومَ القِيَامَةِ وَفِي الصَّلَاةِ (بِلَا كَيفِيَّةٍ) وَلَا مَسَافَةٍ، فَلَيسَ المَرَادُ مِنَ المَتَشَابِهَاتِ ظَوَاهِرَهَا وَحَقِيقَتَهَا تَشْبِيهٌ، بَل المَرَادُ هُوَ المعنَى المَجَازِيُّ طُوَاهِرَهَا وَحَقِيقَتَهَا تَشْبِيهٌ، بَل المَرَادُ هُوَ المعنَى المَجَازِيُّ

⁽۱) «صحيح مسلم» (٤٨٢) (٢١٥).

⁽٢) ينظر: «البحر الرائق» لابن نُجَيم (٥/ ١٢٩).

⁽٣) «المعجم الكبير» (١٢/ ١٤٧) (١٢٧٢٣)، و «المعجم الأوسط» (١٨٥٥).

⁽٤) ينظر: «الترغيب والترهيب» للمنذري (٣/ ٢٥٨).

سُهُ وَهُوَ التَّفُويِضُ مَعَ التَّأُويلِ الإِجَالِيِّ كَمَا بَيَّنَهُ الإِمَامُ ﴿ فَهُ فَنَفُهُ ﴿ لِلْمَسَافَةِ هُو نَفَيٌ وَهُوَ التَّأُويلِ الإِجَالِيِّ كَمَا بَيَّنَهُ الإِمَامُ ﴿ فَهُ فَنَفُهُ ﴿ لِلْمَسَافَةِ هُو نَفَيٌ لِظَاهِرِ النَّصِّ وَحَقِيقَتِهِ، وَقَولُهُ: «بِلَا كَيفِيَّةٍ» نَفيٌ لِجنسِ الكَيفِيَّةِ، وَهَذَا هُو التَّأُويلُ لِظَاهِرِ النَّصِّ وَحَقِيقَتِهِ، وَقَولُهُ: «بِلَا كَيفِيَّةٍ» نَفيٌ لِجنسِ الكَيفِيَّةِ، وَهَذَا هُو التَّأُويلُ الإِجَمَالِيُّ، وَهُو مُتَّفَقٌ عَلَيهِ بَينَ السَّلَفِ وَالْحَلَفِ، وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ كُلُّ مَا وَرَدَ مِنَ المَسَابَهَا بِهَاتِ فِي القُرآنِ وَالسُّنَةِ.

-248-248-248-

ابيانُ أنَّ القُرآنَ مُنزَّلُ على رسوُّلِ الله عَلَيْ، والرَّدُّ على الغُرَابيَّة]

قُولُهُ: (وَالقُرآنُ مُنَزَّلُ عَلَى رَسُولِ الله ﷺ قَالَ تَعَالَى: ﴿ نَزَّلُهُ عَلَى قَلْبِكَ ﴾ [البقرة: ٩٧]، وَفِيهِ رَدُّ عَلَى الغُرَابِيَّةِ مِنَ الرَّافِضَةِ، وَهُم قَومٌ زَعَمُوا أَنَّ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ أَرسَلَ جِبِرِيلَ عَلَيهِ السَّلامُ إِلَى عَلِيٍّ ﴿ فَهُ مَعْلِطَ فِي طَرِيقِهِ فَذَهَبَ إِلَى مُحُمَّدٍ ﷺ وَلَا لَهُ اللهُ كَانَ يُشْبِهُهُ، وَهَذَا مُحَالِفٌ لِصَرِيحِ القُرآنِ وَتَكذِيبٌ لَهُ وَالعِيَادُ بِالله تَعَالَى، وَزَعَمُوا كَانَ يُشْبِهُهُ، وَهَذَا مُحَالِفٌ لِصَرِيحِ القُرآنِ وَتَكذِيبٌ لَهُ وَالعِيادُ بِالله تَعَالَى، وَزَعَمُوا كَانَ يُشْبِهُهُ، وَهَذَا مُحَالِفٌ لِصَرِيحِ القُرآنِ وَتَكذِيبٌ لَهُ وَالعِيادُ بِالله تَعَالَى، وَزَعَمُوا ثَنَ عَلِياً كَانَ هُو الرَّسُولَ، وَيَلْعَنُونَ جِبِرِيلَ وَيَلْعَنُونَ رَسُولَ الله عَلَيْهِ، لَعَنَهُمُ اللهُ تَعَالَى، وَيَأْمُرُونَ أَتِبَاعَهُم أَن يَلْعَنُوا صَاحِبَ الرِّيشِ يَعنُونَ بِهِ جِبِرِيلَ عَلَيهِ السَّلامُ، قَالُوا لِرَسُولِ اللهُ عَلَيْهِ البَعْدَادِيُّ: وَكُفْرُ هَذِهِ الفِرقَةِ أَكثُرُ مِن كُفرِ اليَهُودِ الذِينَ قَالُوا لِرَسُولِ اللهُ عَلَيْهِ مَن الله تَعَالَى؟ فَقَالُوا: إِنَّا قَالُوا: إِنَّا فَقَالُوا: إِنَّا عَبْرِيلَ عِلْهِ العَدَابِ. العَيْوَ الله تَعَالَى؟ فَقَالَ: جِبِرِيلُ، فَقَالُوا: إِنَّا كَانَ جُبِرِيلَ؛ لأَنَّهُ يَنزِلُ بِالعَذَابِ. الهِ الْعَذَابِ. الله تَعَالَى؟ فَقَالَ: جِبِرِيلُ، فَقَالُوا: إِنَّا كَانُ جُبِرِيلَ؛ لأَنَّهُ يَنزِلُ بِالعَذَابِ. الهُ الْعَذَابِ. اللهُ تَعَالَى؟ فَقَالُ : عِبِرِيلَ؛ لأَنَّهُ يَنزِلُ بِالعَذَابِ. العَالَى العَلَا عَلَى اللهُ الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَاءُ عَلَى اللهُ الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَاءُ عَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى اللهُ الْعَلَاءُ الْعَلَى الْعَلَاءُ اللهُ الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَاءُ اللهُ الْعَلَى الْعَلَقَ الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَا الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَا الْعَلَى الْعَلَا ال

قُولُهُ: (وَهُوَ فِي المَصَاحِفِ مَكتُوبٌ) بِالأَلفَاظِ الدَّالَّةِ عَلَى الكَلَامِ النَّفسِيِّ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الإِمَامُ ﷺ قَائِلاً: «لأَنَّ الكِتَابَةَ وَالحُرُوفَ وَالآيَاتِ دِلَالَةُ القُرآنِ لِحَاجَةِ العِبَادِ إِلَيهَا، وَكَلَامُ الله تَعَالَى قَائِمٌ بِذَاتِهِ وَمَعنَاهُ مَفهُومٌ بِهَذِهِ الأَشياءِ» اهـ (٢).

وَأَعَادَ ﴿ الْكَلَامَ هَهُنَا مَعَ أَنَّهُ ذَكَرَهُ فِيهَا سَبَقَ؛ تَمَهِيداً لِمَا يَذَكُرُ مِن قَولِهِ: (وَالآيَاتُ فِي مَعنَى الكَلَامِ كُلُّهَا مُستَوِيَةٌ فِي الفَضِيلَةِ وَالعَظَمَةِ)؛ أَي: أَنَّ الآيَاتِ مِن حيثُ ذَاتُ كونهَا كَلَاماً مُضَافاً إليهِ سُبحَانَهُ دُونَ النَّظَرِ إِلَى مَدلُولِهَا مُتَسَاوِيةٌ فِي الفَضِيلَة والعَظَمَةِ، وأَمَّا بالنَّظَر إلى مَدلُولها: فَتَزِيدُ فَضِيلَتُها مِن تلكَ الجِهةِ.

⁽١) ينظر: «الفَرق بين الفِرَق» لعبد القاهر البغدادي (ص: ٢٣٨).

⁽٢) ينظر: «الوصية» للإمام أبي حنيفة (ص: ١٦).

قُولُهُ: (إِلَّا أَنَّ لِبَعضِهَا فَضِيلَةَ الذِّكرِ وَفَضِيلَةَ المَذكُورِ) اعلَم _ زَادَنِي اللهُ وَإِيَّاكَ عِلمًا _ أَنَّ المرادَ بالذُكورِ جِهَةُ إِضَافَةِ الكَلَامِ إِلَى المَتَكَلِّمِ، والمرادَ بالمذكُورِ جِهَةُ دِلَالتِهَا عَلَى المدَّلُولِ؛ فَإِنَّ فِي الكَلَام جِهَاتٍ:

مِنهَا: جِهَةً إِضَافَتِهِ إِلَى مُتَكَلِّمِهِ، وَالآيَاتُ مِن هَذِهِ الجِهَة كُلُّهَا مُستَوِيةٌ في الفَضلِ؛ لأَنَّ جَمِيعَها مُضَافَةٌ إِلَى الحَقِّ سُبحَانَهُ، فَلَا فَرقَ بَينَ آيَةٍ وأُخرَى.

وَمِنهَا: جِهَةُ حَالَاتِهِ فِي نَفْسِهِ مِن فَصَاحَتِهِ وَبَلاغَتِهِ، وَالآيَاتُ مِن هَذِهِ الجِهَةِ لَيسَت مُستَوِيةً؛ لأَنَّ بَعض الآيَاتِ أَبلَغُ مِن بَعضٍ وَإِن كَانَ بَلَاغَةُ الجَمِيعِ مُعجِزًاً خَارِجاً عَن طَاقَةِ البَشَرِ.

وَمِنهَا: جِهَةُ دِلاَلْتِهَا عَلَى مَدلُولِهَا مِنَ المَعَاني المُختَلِفَةِ الَّتِي بَعضُهَا مُتَعَلِّقٌ بِذَاتِهِ تَعَالَى وصِفَاتِهِ وَأَسَمَائِهِ، وبَعضُهَا بِأَحوَالِ الأَنبِيَاءِ وَالمؤمِنِينَ، وَبعضُهَا مُتَعَلِّقٌ بِأَحوَالِ الكَفَرَةِ وَالمَنَافِقِينَ، وَبَعضُهَا بِالمَوَاعِظِ، وَبَعضُهَا بِالأَحكَام، وَبَعضُهَا بِالوَعدِ، وَبَعضُهَا بِالوَعِيدِ، وَبَعضُهَا بِالقَصَصِ وَالأَخبَارِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذِهِ المعَانيَ المَتَنَوِّعةَ مُتَفَاوِتَةٌ في الفَضلِ، وَكَذَا الآيَاتُ الدَّالَّةُ عَلَيهَا لِذَلِكَ قَالَ ﷺ: «إِلَّا أَنَّ لِبَعضِهَا فَضِيلَةَ الذِّكرِ وَفَضِيلَةَ المذكُورِ»، وَمَا أَحسَنَ كَلَامَ الإِمَام حُجَّةِ الإِسلَام الغَزَالِيِّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى فِي هَذَا البَابِ حَيثُ قَالَ: هَل لَكَ أَن تَتَفَكَّرَ فِي آيَةِ الكُرسِيِّ لِمَ تُسَمَّى سَيِّدَةَ الآيَاتِ... وَقَد ذَكَرِنَا لَكَ أَنَّ مَعرِفَةَ الله تَعَالَى وصِفَاتِهِ هِيَ المقصِدُ الْأَقْصَى مِن عُلُوم القُرآنِ، وأَنَّ سَائِرَ الأَقسَامِ مُرَادَةٌ لهُ... وَآيَةُ الكُرسِيِّ تَشتَمِلُ عَلَى ذِكرِ الذَّاتِ وَالصِّفَاتِ وَالأَفعَالِ فَقَط لَيسَ فِيهَا غَيرُها، فَقَولُهُ: ﴿اللَّهُ ۗ إِشَارَةٌ إِلَى الذَّاتِ، وَقَولُهُ: ﴿ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ ﴾ إِشَارَةٌ إِلَى تَوحِيدِ الذَّاتِ، وَقَولُهُ: ﴿ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ﴾ إِشَارَةٌ إِلَى صِفَةِ الذَّاتِ وَجَلَالِهِ، فَإِنَّ مَعنَى القَيُّوم هُوَ الذِي يَقُومُ بِنَفسِهِ فَلَا يَتَعَلَّقُ قِوامُهُ بشَييءٍ، وَيَتَعَلَّقُ بِهِ قِوَامُ كُلِّ شَيءٍ، وَذَلِكَ غَايَةُ الجَلَالِ والعَظَمَةِ، وَقَولُهُ: ﴿لاَ تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلاَ نَوْمٌ ﴾ تَنزِيهٌ وَتَقدِيسٌ لَهُ عَمَّا يَستَحِيلُ عَلَيهِ مِن أُوصَافِ الحوادِثِ،

وَالتَّقدِيسُ عَمَّا يَستَحيلُ عَلَيهِ أَحَدُ أَقسَامِ المعرفَةِ، بَل هُوَ أُوضَحُ أَقسَامِهَا، وَقُولُهُ: ﴿ لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ ﴾ إِشَارَةٌ إِلَى كُلِّهَا، وَأَنَّ جَمِيعَهَا مِنهُ مَصدَرُهَا وَإِلَيهِ مَرجِعُهَا، وقولُهُ:﴿ مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلاَّ بِإِذْنِهِ﴾ إِشَارَةٌ إِلَى انفِرَادِهِ بِالملكِ وَالْحُكم وَالْأَمرِ، وَأَنَّ مَن يَملِكُ الشَّفَاعَةَ فَإِنَّما يَملِكُ بِتَشرِيفِهِ إِيَّاهُ وَالإِذنِ فِيهِ، وَهَذَا نَفيُّ لِلشَّرِكَةِ عَنهُ في الملكِ وَالأَمرِ، وَقَولُهُ: ﴿ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلاَ يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلاَّ بِمَا شَاءَ ﴿ إِشَارَةٌ إِلَى صِفَةِ العِلم وَتَفضِيلِ بَعضِ المعلُومَاتِ، وَالإنفِرَادِ بِالعِلم، حَتَّى لَا عِلمَ لِغَيرِهِ مِن ذَاتِهِ وَإِن كَانَ لِغَيرِهِ عِلمٌ فَهُوَ مِن عَطَائِهِ وَهِبَتِهِ، وَعَلَى قَدرِ إِرَادَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ، وَقَولُهُ: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ ﴾ إِشَارَةٌ إِلَى عَظَمَةِ مُلكِهِ، وَكَمَالِ قُدرَتِهِ، وَفِيهِ سِرٌّ لَا يَحتَمِلُ الحَالُ كَشْفَهُ... وَقُولُهُ: ﴿ وَلا يَؤُودُهُ حِفْظُهُمَا ﴾ إِشَارَةٌ إِلَى صِفَاتِ القُدرَةِ وَكَمَا لِهَا، وَتَنزِيهِهَا عَنِ الضَّعفِ وَالنُّقصَانِ، وَقَولُهُ: ﴿ وَهُوَ الْعَِلِيُّ الْعَظِيمِ ﴾ إِشَارَةٌ إِلَى أَصلَينِ عَظِيمَينِ فِي الصِّفَاتِ... وَالآنَ إِذَا تَلُوتَ جَمِيعَ آيَاتِ القُرآنِ لَمَ تَجِد جُملَةَ هَذِهِ المعَانِي مِنَ التَّوحِيدِ وَالتَّقدِيسِ وَشَرحِ الصِّفَاتِ مَجمُوعَةً في آيَةٍ وَاحِدَةٍ اهـ (١٠).

قُولُهُ: (وَكَذَلِكَ)؛ أي: وَمِثُلُ آيَاتِ القُرآنِ مِن حَيثُ الذِّكُرُ وَالمَذكُورُ (الأَسَاءُ وَالصِّفَاتُ كُلُّهَا) فَهِيَ (مُسْتَوِيَةٌ فِي العَظَمَةِ وَالفَضلِ لَا تَفَاوُتَ بَينَهَا)؛ لأَنَّ صِفَاتِهِ سُبحَانَهُ لَا يَفضُلُ بَعضُهَا بَعضًا، بَقِيَ أَنَّ الإسمَ الأَعظَمَ هَل هُوَ صِفَةُ تَفضِيلٍ أَو سُبحَانَهُ لَا يَفضُلُ بَعضُهُم إِلَى أَنَّ الكُلَّ عَلَى السَّوَاءِ، وَأَنَّ كَلِمَةَ الأَعظم بِمَعنَى العَظيم، لَا ذَهبَ بَعضُهُم إِلَى أَنَّ الكُلَّ عَلَى السَّوَاءِ، وَأَنَّ كَلِمَةَ الأَعظم بِمَعنَى العَظيم، وَإِلَى أَنَّ الكُلَّ عَلَى السَّوَاءِ، وَأَنَّ كَلِمَةَ الأَعظم بِمَعنَى العَظيم، وَإِلَى أَنَّ الكُلَّ عَلَى السَّواءِ، وَأَنَّ كَلِمَةَ الأَعظم بِمَعنَى العَظيم، وَإِلَى وَعَيرُهُ، وَقَالَ حُجَّةُ الإِسلامِ: اعلَم أَنَّ هَذَا الإسمَ _ يَعنِي: اسمَ الله _ أعظمُ الأَسمَاءِ التِسعةِ وَالتِسعِينَ؛ لأَنَّهُ دَالٌ عَلَى الذَّاتِ الجَامِعَةِ لِصِفَاتِهِ الإِلْمِيةِ الإِلْمِيةِ وَلاَ بَحَلُمُ الأُسمَاءِ إِذَ لَا يُطلَقُ عَلَى غَيرِهِ تَعَالَى لَا حَقِيقَةً وَلَا مَجَازًاً. اه [1].

⁽١) ينظر: «جواهر القرآن» للغزالي (ص: ٧٣).

⁽٢) ينظر: «المقصد الأسنى» للغزالي (ص: ٦١).

~2.08×~2.08×~2.08×	البــــدر الأنــــور	~10 & 3 m 10
70-	→ �����•	• •

وَوَالِـدَا رَسُـولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَـلَّمَ مَاتَا عَـلَى الكُفرِ، وَعَمُّـهُ أَبُو طَالِبٍ مَاتَ كَافِرَاً،...........

•@7©=©7©•

الكلامُ في وَالِّدِّي النَّبِيِّ عَلِيدًا

قَولُهُ: (وَوَالِدَا رَسُولِ الله ﷺ مَاتَا عَلَى الكُفرِ) هَذَا رَدٌّ عَلَى الرَّافِضَةِ مِنَ الشِّيعَةِ القَائِلِين بِإِيهَانِ آبَائِهِ ﷺ، وَقَد ذَكَرَ اللَّا عَلِيُّ القَارِي رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى إِجمَاعَ السَّلَفِ عَلَى مَا قَالَهُ أَبُو حَنِيفَةً (١)، وَهُوَ قُولُ أَئِمَّةِ الأَشَاعِرَةِ في وَالِدِهِ ﷺ كَمَا ذَكَرَهُ الإِمَامُ الرَّازِيُّ عِندَ تَفسِيرِ «سُورَةِ الأنعام»؛ حَيثُ قَالَ: وَأَمَّا أَصحَابُنَا فَقَد زَعَمُوا أَنَّ وَالِدَ رَسُولِ الله ﷺ كَانَ كَافِرَاً. اهـ (٢)، وَأَقَرَّهُم عَلَى ذَلِكَ، وَأَصحَابُ الرَّازِيِّ هم أَئِمَّةُ الأَشَاعِرَةِ، ويُؤيِّدُ مَا قَالَهُ القَارِي أَنَّهُ لَم يُخَالِف الإِمَامَ أَبَا حَنِيفَةَ ﴿ أَحَدٌ مِنَ السَّلَفِ وَلَا أَنكَرَ مَا قَالَهُ أَحَدٌ مِنهُم، بَل قَد صَحَّت فِيهِ الْأَحادِيثُ، وَنَصَّ عَلِيهِ كَثِيرٌ مِن كِبَارِ الْأَئِمَّةِ كَمَا سَيَأْتِي، وَإِنَّمَا تَكَلَّمَ فِيهَا بَعضُ المَتَأَخِّرِينَ مِنَ الأَشَاعِرَةِ مِمَّن لَم يَبلُغُوا دَرَجَةَ مَن يُقتَدَى بِهِ في هذا المَقَام مَعَ مُخَالَفَتِهِم إِجمَاعَ أَهل السُّنَّةِ وَمُوَافَقَتِهِم مَذَهَبَ الرَّافِضَةِ مِنَ الشِّيعَةِ، وَهَذَا الإِمَامُ البَيهَقِي وَهُوَ إِمَامٌ مِن أَئِمَّةِ أَهلِ السُّنَّةِ قَد قَالَ عَينَ مَا قَالَهُ الإِمَامُ الأَعظَمُ عِندَ حَدِيثِ: «لَو بَلَغتِ مَعَهُم الكُدَى _ المقَابِرَ _ مَا رَأَيتِ الجَنَّةَ حَتَّى يَرَاهَا جَدُّ أَبِيكِ»، حَيثُ قَالَ: وَكَيفَ لَا يَكُونُ أَبَوَاهُ ﷺ وَجَدُّهُ بِهَذِهِ الصِّفَةِ في

⁽١) ينظر: «أدلة معتقد أبي حنيفة في أبوَي الرسول ٢» للقاري (ص: ٨٤).

⁽٢) ينظر: «التفسير الكبير» للرازي (١٣/ ٣٣).

سَهُ مُ سَهُ مَ الْبَصَدِ النَّسَوِ البَصَدِ النَّسَوِ البَصَدِ النَّهِ البَصَدِ النَّهِ المَّالَةُ وَالْمَا اللَّهِ اللَّهُ اللَّ

وَمِثْلُهُ عَنِ الأَئِمَّةِ كَثِيرٌ كَمَا سَبَقَ وَكَمَا سَتَرَاهُ إِن شَاءَ اللهُ تَعَالَى، فَالعَجَبُ كُلُّ العَجَبِ مِنَّ يُنكِرُ عَلَى المَلَّا عِلِيِّ القَارِي، وَيُرغِمُ أَنفَهُ بِلَا حُجَّةٍ وَلَا دَلِيلٍ، وَلَم يَطَّلِع العَجَبِ مِنْ يُنكِرُ عَلَى المَلَّا عِلِيِّ القَارِي، وَيُرغِمُ أَنفَهُ بِلَا حُجَّةٍ وَلَا دَلِيلٍ، وَلَم يَطَّلِع على كَلَامِ هَوُّلَاءِ الفُحُولِ، وَكَانَ الحَرِيُّ بِهِم أَن يُفَتِّشُوا مَدَائِنَ العِلمِ، وَيُنقِّبُوا عِلى كَلامِ هَوُّلَاءِ الفُحُولِ، وَكَانَ الحَرِيُّ بِهِم أَن يُفتِّشُوا مَدَائِنَ العِلمِ، وَيُنقِبُوا فِي بِلَادِهِ وَبِحَارِهِ هَل مِن عَيصٍ، لَكِنَّهُم مَعَ الأَسَفِ أَجَابُوا بِهَا يَنبُوا عَنهُ شَرَفُ نَسِيهِم، وَسُمُوُّ شَانِهِم، وَكَانَ ثَمَرَةُ قِطَافِهِم، وَحَبُّ حَصَادِهِم، وَنِتَاجُ قَضَايَاهُم، وَنَسَيهِم، وَسُمُوُّ شَانِهِم، وَكَانَ ثَمَرَةُ قِطَافِهِم، وَحَبُّ حَصَادِهِم، وَنِتَاجُ قَضَايَاهُم، وَنَابُ عَلَي القَارِي مَثَلاً يَنعِقُ بِهِ مَن هَبَّ وَدَبَّ، وَأَظَهَرُوا بِذَلِكَ قِصَرَ البَاعِ، وَقِلَّةَ الإطِّلَاعِ، وَلَا يُنبَيِّكُ مِثلُ خَبِيرٍ.

أَمَّا بَعدُ: فَاعلَم - وَقَقَنِي اللهُ تَعَالَى وَإِيَّاكَ - أَنَّ هَذِهِ المسأَلةَ لَطَالَا اضطَرَبَت فيها أَقوالُ المَتَأَخِّرِينَ، وَكَثْرَ فِيها القَالُ وَالقِيلُ، فَمِن مُثبِتٍ وَدَافِع، ومِن نَافٍ ومَانِعٍ، وقَد مَنَّ اللهُ سُبحانَهُ عَلَى هَذَا الفَقِيرِ بِهَا يَكُونُ فَصلَ الخِطَابِ، وَرَفعَ النَّزَاعِ والإرتِيَابِ إِن شَاءَ اللهُ اللَّكُ الوَهَّابُ.

فَأَقُولُ: قَد أَنكَرَ بَعضُ العُلَمَاءِ مِنَ المَتَأَخِّرِينَ أَن يَكُونَ الإِمَامُ الأَعظَمُ ﴿ قَدَ قَلَ مِثَلَ هَذَا الكَلَامِ، بَل شَنَّعَ عَلَى مَن أَثبَتَهَا بِلَا دَلِيلٍ وَلَا إِمَامٍ، وَقَامَ البَعضُ ضِدَّا فَأَثبَتَهَا وَرَدَّ عَلَى مُنكرِهَا بِدَلَائِل وَاضِحَاتٍ كَالأَعلَامِ، وَقَد عَلَّلُ مُنكِرُهَا بِتَعلِيلَاتٍ فَأَثبَتَهَا وَرَدَّ عَلَى مُنكرِهَا بِدَلَائِل وَاضِحَاتٍ كَالأَعلَامِ، وَقَد عَلَّلُ مُنكِرُهَا بِتَعلِيلَاتٍ فَأَثبَتَهَا وَرَدَّ عَلَى مُنكرِها بِدَلائِل وَاضِحَاتٍ كَالأَعلَامِ، وَقَد عَلَّلُ مُنكِرُها بِتَعلِيلَاتِ بَعِيدَةٍ عَنِ التَّحقِيقِ وَالصَّوَابِ، وَأَتَى بِأَدِلَّةٍ ضَعِيفَةٍ وَاهِيَةٍ كَبَيتِ العَنكَبُوتِ، لَا تَقُومُ مَعَ القَوِيِّ الثَّابِتِ الوَاضِحِ كَالشَّمسِ فِي رَابِعَةِ النَّهَارِ، وَقَد جَمَعَ فَأُوعَى، وَأَبعَد النَّجعَةَ وَهُو يَظُنُّ أَنَّ مَا قَالَهُ حُجَّةٌ وَدَلِيلٌ، لَكِنَّهُ عِندَ التَّحقِيقِ عَلِيلٌ، ثُمَّ حَاوَلَ النَّجعَةَ وَهُو يَظُنُّ أَنَّ مَا قَالَهُ حُجَّةٌ وَدَلِيلٌ، لَكِنَّهُ عِندَ التَّحقِيقِ عَلِيلٌ، ثُمَّ حَاولَ

⁽١) ينظر: «دلائل النبوة» للبيهقي (١/ ١٩٢).

⁽۲) ينظر: «السنن الكبرى» للبيهقي (٧/ ٣٠٨).

بَعضُهُم نَفِي ثُبُوتِ هَذَا الكَلَامِ عَنِ الإِمَامِ مَن حَيثُ رَكَاكَةُ العِبَارَةِ فَقَالَ: لَا كَانَتِ الكِتَابةُ _ بِحَسَبِ ظُنِّهِ _ «مَا مَاتَا» ظَنَّ النَّاسِخُ زِيَادَةَ «مَا» الأُولَى، فَأَسقَطَهَا، وَأَيَّدَ مَا قَالَهُ بِأَنَّهَا مُثْبَتَةٌ فِي بَعضِ النُّسَخِ، وَهَذَا رَجمٌ بِالغَيبِ، وَحَدْسٌ وَظَنُّ بِلَا شَكَّ وَلَا شَكَّ وَلَا شَكَّ وَلَا شَكَّ وَلَا شَكَّ أَنَّ فَلَا رَبِ، و ﴿ إِنَّ الظَّنَّ لا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا ﴾ [يونس: ٢٦]، وَلا شَكَ أَنَّ إِثْبَاتُهُا نَفِي وَنَفْيَهَا إِثْبَاتُ، وَإِثْبَاتُ الْحَقَائِقِ لَا دَوَالِّمَا مُقَدَّمٌ عَلَى نَفْيِهَا لِزِيَادَةِ العِلمِ، فَوَجَبَ القُولُ بِنَفْيِهَا إِثْبَاتُ، وَإِثْبَاتُ ، وَإِثْبَاتُ ، وَإِثْبَاتُ ، وَإِثَمَا أَرَدتُ بـ: «دَوَالِمَا » بَعضَهَا لَا فَوَجَبَ القُولُ بِنَفْيِهَا إِلْأَنَّ نَفِي النَّفِي إِثْبَاتُ، وَإِنَّمَا أَرَدتُ بـ: «دَوَاللَّا» بَعضَهَا لَا فَوَجَبَ القُولُ بِنَفْيِهَا وَ لَا ثَنَ عَلَى نَفْيَ النَّفِي إِثْبَاتُ ، وَإِنَّمَا أَرَدتُ بـ: «دَوَالِمَا » بَعضَهَا لَا كُلُّهَا وَ لَا ثَنَ مَدلُولَ «مَا» هَهُنَا عَلَمِي لَا يُمكِنُ إِثْبَاتُهُ، وَقَد نَصَّ عَلَى ثُبُوتِهَا العَلَّامَةُ الْمَامُ فِي «الفِقه المُحَمِّقُ ابنُ عَالِمَ اللهُ تَعَالَى فَقَالَ: وَلَا يُنَافِي أَيضًا مَا قَالُهُ الإِمَامُ فِي «الفِقه الأَكْبَر» مِن أَنَّ وَالِدَيهِ عَيْقَ مَاتَا عَلَى الكُفْرِ. اهـ (٣٠).

وَقَالَ العَلَّامَةُ ابنُ نُجَيم: مَن مَات عَلَى الكُفرِ أُبِيحَ لَعنُهُ إِلَّا وَالِدَي رَسُولِ الله عَلَى الكُفرِ أُبِيحَ لَعنُهُ إِلَّا وَالِدَي رَسُولِ الله عَلَى النَّهُ اللهُ أَحيَاهُمَا لَهُ حَتَّى آمَنَا بِهِ كَذَا في «مَنَاقِبِ الكَردَرِيِّ» اهد''. فَفِيهِ إِثْبَاتُ أُنَّهُمَا مَاتَا عَلَى الكُفرِ، لَكِنَّ تَعلِيلَهُ عَلِيلٌ؛ لأَمرَينِ:

الأُوَّلِ: هُوَ عَدَمُ ثُبُوتِ الْحَدِيثِ كَمَا سَتَرَاهُ.

الثَّانِي: أَنَّ مَفَهُومَ التَّعلِيلِ أَنَّهُ لَو لَم يَثبُتِ الحَدِيثُ لَجَازَ لَعنُهُمَا، وَكَيفَ يَجُوزُ وَهُمَا وَالِدَاهُ عَلَيْهِ، وَقَد قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللهَّ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللهُ وَهُمَا وَالإَخِرَةِ وَأَعَدَّ لَمُ مُ عَذَابًا مُّهِينًا ﴾ [الاحزاب: ٧٥]، وَقَالَ عَلَيْهُ: ﴿لَا تَسُبُّوا فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَمُ مُ عَذَابًا مُّهِينًا ﴾ [الاحزاب: ٧٥]، وَقَالَ عَلَيْهُ: ﴿لَا تَسُبُّوا الأَمَواتَ فَتُؤذُوا الأَحيَاءَ»، رَوَاهُ الإِمَامُ أَحَدُ وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ (٥)، وَنَهَى النبيُّ عَلَيْهُ مَن آذَى دُرَّةَ بِنتَ أَبِي لَمَبٍ فِي أَبُوبَهَا حِينَ قَالَ لَمَا نِسْوَةٌ مِن بَنِي زُرَيقٍ: النبيُّ عَلَيْهُ مَن آذَى دُرَّةَ بِنتَ أَبِي لَمَبٍ فِي أَبُوبَهَا حِينَ قَالَ لَمَا نِسْوَةٌ مِن بَنِي زُرَيقٍ:

⁽٣) ينظر: «رد المحتار على الدر المختار» لابن عابدين (٣/ ١٨٤).

⁽٤) ينظر: «الأشباه والنظائر» لابن نُجَيم (ص: ٢٤٨).

⁽٥) «مسند الإمام أحمد» (١٨٢١٠). وينظر: «مجمع الزوائد» للهيثمي (٨/ ١٤٥).

كَمَا عَلَّلَهُ رَسُولُ الله ﷺ بِقَولِهِ: «فَتُؤذُوا الأَحيَاءَ»، وَاللهُ تَعَالَى أَعلَمُ.

وَتَقرِيرُ مَا سَبَقَ: أَنْنَا إِذَا عَرفَنَا مَذَهِ الإِمَامِ زَالَتِ الظُّنُونُ وَطَاحَتِ الأَوهَامُ، فَنَقُولُ وَلَا قُوَةً إِلَّا بِالله: مَذَهَبُ الإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةً ﴿ أَنَّ مَعرِفَةَ الإِنسَانِ اللهُ عَنَّ وَجَلَّ بِعَقلِهِ وَاجِبَةٌ وَإِن لَم يُرسِلِ اللهُ تَعَالَى الرُّسُلَ بِحَيثُ يَعلَمُ أَنَّ لَمِلَا الكُونِ مُوجِداً عَلِيماً، وَمُدَبِّراً قَدِيراً حَكِيماً، فَقَد رَوَى أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدُ عَن الكَونِ مُوجِداً عَلِيماً، وَمُدَبِّراً قَدِيراً حَكِيماً، فَقَد رَوَى أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدُ عَن الكَونِ مُوجِداً عَلِيهِم مَعرِفَتُهُ اللهَ لِلنَّاسِ رَسُولاً لَوَجَبَ عَلَيهِم مَعرِفَتُهُ الإِمَامِ الأَعظَمِ ﴿ أَنَّهُ قَالَ: لَو لَم يَبعَثِ اللهُ لِلنَّاسِ رَسُولاً لَوَجَبَ عَلَيهِم مَعرِفَتُهُ بِعُقُولِهِم، وَلا عُذرَ لا حَدٍ في الجَهلِ بِخَالِقِهِ لِمَا يَرَى مِن خَلقِ السَّهَاوَاتِ وَخَلقِ نَفْسِهِ وَغَيْرُهِ. اهـ، رَوَاهُ الحَاكِمُ الشَّهِيدُ في «المنتقَى»، وَالنَّاطِفِيُّ في «الأَجناس»، وَأَبُو زَيدٍ وَغَيرِهِ. اهـ، رَوَاهُ الحَاكِمُ الشَّهِيدُ في «المنتقَى»، وَالنَّاطِفِيُّ في «الأَجناس»، وَأَبُو زَيدٍ وَغَيرِهِ اللَّهُ وَسِي في «التَّقوِيم»، وَاهمَذانيُّ في «خِزَانَة الأَكْمَل»، وَأَبُو مَنصُورٍ السَّمَرقَندِيُّ في «الميزَان»، وَهَذَا كَمَا رَأَيتَ نَصُّ مِنَ الإِمَامِ ﴿ فَي أَنَّ الوَاجِبَ عَلَى النَّاسِ مَعرِفَةُ في «الميزَان»، وَهَذَا كَمَا رَأَيتَ نَصُّ مِنَ الإِمَامِ ﴿ فَي قُلْ الوَاجِبَ عَلَى النَّاسِ مَعرِفَةُ

⁽۱) «المعجم الكبير» (٤٢/ ٢٥٩) (٢٦٠).

⁽۲) «المعجم الكبير» (۲۶/ ۲۵۷) (۲۰۲).

⁽٣) «سنن النسائي الكبرى» (٦٩٥١).

⁽٤) ينظر: «المغني عن حمل الأسفار» للعراقي (١٠١٠).

⁽٥) «المستدرك» (٢١٥).

الله تَعَالَى بِعُقُولِهِم وَإِن لَم يَأْتِهِم رَسُولٌ مِن عِندِ الله سُبحَانَهُ، وَمَا قَالَهُ بَعضُهُم مِن أَنَّ الوُجُوبَ هَهُنَا بِمَعنَى الإِنبِغَاءِ؛ أَي: أَنَّ قَولَ الإِمَامِ: «لَوَجَبَ» مَعنَاهُ يَنبَغِي، وَلَيسَ الوُجُوبِ هَهُنَا بِمَعنَى الإِنبِغَاءِ؛ أَي: أَنَّ قَولَ الإِمَامِ: «لَوَجَبَ» مَعنَاهُ يَنبَغِي، وَلَيسَ حَقِيقَةَ الوُجُوبِ، فَأَجَابَ عَنهُ العَلَّامَةُ البَيَاضِيُّ بِقَولِهِ: وَهُو مَعَ كَونِهِ خِلَافَ الظَّاهِرِ يَمنَعُهُ مَا بَعدَهُ وَيُنَادِي التَّعلِيلُ - أَي: قَولُهُ: لَما يَرَى مِن خَلقِ السَّمَاوَاتِ... إِلَخ عَلَى خِلَافِهِ، وَتَصرِيحُ الأَئِمَّةِ بِهِ، فَقَد صَرَّحَ الإِمَامُ أَبُو زَيدٍ الدَّبُوسِيُّ فِي «التَّقويم»، وَفَحْرُ الإِسلَامِ البَرْدَوِيُّ فِي «أُصُولِهِ» بِخُلُودِ العِقَابِ للنَّاشِعِ فِي الشَّاهِقِ المُدرِكِ وَفَحْرُ الإِسلَامِ البَرْدَوِيُّ فِي «أُصُولِهِ» بِخُلُودِ العِقَابِ للنَّاشِعِ فِي الشَّاهِقِ المُدرِكِ وَفَحْرُ الإِسلَامِ البَرْدَوِيُّ فِي «أُصُولِهِ» بِخُلُودِ العِقَابِ للنَّاشِعِ فِي الشَّاهِقِ المُدرِكِ فَخُرُ الإِسلَامِ البَرْدَوِيُّ فِي «أُصُولِهِ» بِخُلُودِ العِقَابِ للنَّاشِعِ فِي الشَّاهِقِ المُدرِكِ لِمَاءُ السَّعَدَلَالِ فَلَم يَستَدِلَّ، فَمِنَ الغُفُولِ عَن تَفْصِيلِ المنقُولِ التَّصَدِّي للتَّوفِيقِ بِأَنَّ الوُجُوبَ عِندَ المَاتُرِيدِيَّةِ بِمَعنَى تَرجِيحِ العَقلِ الفِعلَ. اهـ (۱).

وَتَرجِيحُ العَقلِ هُوَ الإنبِغَاءُ الذِي فَسَّرتُهُ لَكَ، وَكَلامُ الإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ وَالإِمَامَانِ: وَهَدَّا عَمُّ مِثَن كَانَ نَشَأَ فِي شَاهِقٍ، فَهُو يَشْمَلُ كُلَّ مَن لَم تَبلُغهُ الدَّعوةُ، وَالإِمَامَانِ: الدَّبُوسِيُّ، وَالبَرْدَوِيُّ ذَكَرَا النَّاشِئَ فِي شَاهِقٍ تَمْثِيلًا، وَهَذَا حُكمُ مَن لَم تَبلُغهُ الدَّعوةُ الدَّعوةُ الدَّعوةُ وَالبَرْدَوِيُّ ذَكَرَا النَّاشِئَ فِي شَاهِقٍ تَمْثِيلًا، وَهَذَا حُكمُ مَن لَم تَبلُغهُ الدَّعوةُ أَصلاً فَكيف بِمَن بَلغَهُ دِينُ إِبرَاهِيمَ بَل مُوسَى، وَعِيسَى عَليهِم السَّلامُ وَعَاشَ أَصلاً فَكيفِ السَّلامُ، وَعَظَمَ البَيتَ، وَحَجَّ بِمَكَةً عِندَ البَيتِ الحَرَامِ، وَاعتَهَرَ، ثُمَّ عَظَمَ الأَصنَامَ وَجَعَلَهَا آلِمَةً يَتَقَرَّبُ بِهَا إِلَى الله. وَطَافَ، وَسَعَى وَلَبَى وَاعتَمَرَ، ثُمَّ عَظَمَ الأَصنَامَ وَجَعَلَهَا آلِمَةً يَتَقَرَّبُ بِهَا إِلَى الله.

هَذَا؛ وَإِنِّي أَعُوذُ بِالله سُبحَانَهُ أَن تَشُوبَنِي شَائِبَةُ تَنقِيصٍ في حَقِّ وَالِدَيِ المصطفَى ﷺ تَنقِيصٍ في حَقِّ وَالِدَيْ المصطفَى ﷺ وَقَد قَالَ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللهَّ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَكُمْ عَذَابًا مُّهِينًا ﴾ [الأحزاب: ٥٧]، أَعُوذُ بالرَّحْمَنِ مِن ذَلِكَ، كَيفَ وَكُلُّ عَايَتِنَا رِضَاهُ ﷺ بَعدَ الله عَزَّ وَجَلَّ، وَإِنَّمَا الكَلَامُ لِبَيَانِ الحُكمِ وَفَصلِ الحَطَأ مِنَ عَايَتِنَا رِضَاهُ عَلَيْهِ بَعدَ الله عَزَّ وَجَلَّ، وَإِنَّمَا الكَلَامُ لِبَيَانِ الحُكمِ وَفَصلِ الحَطَأ مِن الصَّوَابِ مَأْخُوذًا مِن كَلَامِهِ ﷺ، فَنَقُولُ مُبَيِّنِينَ وَبِالله نَسْتَعِينُ: إِنَّنَا لَو نَظَرَنَا بَادِئَ وَيَاللهُ نَسْتَعِينُ: إِنَّنَا لَو نَظَرَنَا بَادِئَ وَيَ بَدَءٍ فِي عَقَيدَةً أَهلِ مَكَّةً فِي الجَاهِليَّةِ لَرَأَيْنَا أَنَّهُ مَا نَجَا مِن عِبَادَةِ الأَوْثَانِ إِلَّا أَنْاسٌ

⁽١) ينظر: «إشارات المرام» للبَيّاضيّ (ص: ٦٢).

لَا يُجَاوِزُ عَدَدُهُم أَصَابِعَ اليَدَينِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّا أَتَاهُم مِّن نَّذِيرٍ مِّن قَبْلِكَ لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ ﴾ [السجدة: ٣]، فَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أُنَّهُم لَم يَكُونُوا مُهتَدِينَ وَلَو كَانُوا عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ إلَيهِم رَسُولًا ، بَل قَد كَانَ زَيدُ بنُ عَمرِو بنِ نُفَيلٍ يَقُولُ: ﴿ عَلَى اللهُ عَمْرِو بنِ نُفَيلٍ يَقُولُ: ﴿ يَا مَعَشَرَ قُريشٍ مَا مِنكُم اليَومَ أَحَدٌ عَلَى دِينِ إِبرَاهِيمَ غَيرِي ﴾ اهـ، رَوَاهُ النَّسَائِيُّ فِي ﴿ السُّنَنِ الكُبرَى ﴾ (١ السُّنَنِ الكُبرَى ﴾ (١ السُّنَنِ الكُبرَى ﴾ (١ أُولُولُ السَّنَنِ الكُبرَى ﴾ (١ أُولُولُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ النَّسَائِقُ فِي اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ ال

وَمِن الَّذِين نَجُوْا مِنْ عِبادَةِ الأَوْثَان: زَيدُ بنُ عَمْرِهِ بنِ نُفَيلٍ، ابنُ عَمِّ الفَارُوقِ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ ﴿ وَوَالِدُ الصَّحَابِيِّ الجَلِيلِ سَعِيدِ بنِ زَيدٍ ﴿ أَحَدِ الفَارُوقِ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ ﴿ وَوَالِدُ الصَّحَابِيِّ الجَلِيلِ سَعِيدِ بنِ زَيدٍ ﴿ أَكَدِ الْعَشَرَةِ المَبَشَرِينَ بِالجَنَّةِ، كَانَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِلِهِي إِلَهُ إِبرَاهِيمَ، دِيني دِينُ إِبرَاهِيمَ، وَيني دِينُ إِبرَاهِيمَ، وَيني دِينُ إِبرَاهِيمَ، وَيني دِينُ إِبرَاهِيمَ، وَيَسَجُدُ اللهُ لَهُ وَرَحِمَهُ فَإِنَّهُ وَيُصَلِّي وَيَسَجُدُ اللهُ لَهُ وَرَحِمَهُ فَإِنَّهُ وَيَصَلِي وَيسَجُدُ اللهُ لَهُ وَرَحِمَهُ فَإِنَّهُ مَاتَ عَلَى دِينِ إِبرَاهِيمَ ﴿ ""، وَقَالَ أَيضًا: «فَإِنَّهُ يُبعَثُ يَومَ القِيَامَةِ أُمَّةً وَحَدَهُ »، رَوَاهُ الضِّياءُ فِي «السَّنن الكُبْرِي» ("،

وَمِنهُم: وَرَقَةُ بِنُ نَوفَلِ بِنِ أَسَدِ، ابنُ عَمِّ خَدِيجَةَ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنهَا، كَانَ يَكرَهُ عِبَادَةَ الأَصنَامِ وَهُو وَإِن تَنَصَّرَ لَكِنَّهُ كَانَ عَلَى النَّصرَانِيَّةِ قَبلَ التَّحرِيفِ، سُئِلَ النبيُ عَلَيْ فِيهَا رَوَاهُ جَابِرٌ ﴿ وَاللهُ قَالُوا: يَا رَسُولَ الله أَرَأَيتَ وَرَقَةَ بِنَ نَوفَلِ فَإِنَّهُ كَانَ يَستَقبِلُ القِبلَةَ وَيَقُولُ: دِينِي دِينُ زَيدٍ، وَإِلْحِي إِلَهُ زَيدٍ؟ فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَيْ: «رَأَيتُهُ يَستَقبِلُ القِبلَةَ وَيَقُولُ: دِينِي دِينُ زَيدٍ، وَإِلْحِي إِلَهُ زَيدٍ؟ فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ: «رَأَيتُهُ يَستَقبِلُ القِبلَة وَيَقُولُ: وينِي دِينُ زَيدٍ، وَإِلْحِي إِلَهُ زَيدٍ؟ فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ: «رَأَيتُهُ يَمشِي عَلَى بُطنَانِ الجَنَّةِ عَلَيهِ حُلَّةٌ مِن سُندُسٍ»، رَوَاهُ أَبُو يَعلى ()، وَبُطنَانُ الجَنَّةِ وَسَطُهَا، وَقَد آمَنَ بِالنبيِّ عَلَيْهِ وَقَالَ لَهُ كَهَا فِي «الصَّحِيحَينِ»: لَيتَنِي أَكُونُ حَيَّا إِذ

⁽۱) «سنن النسائي الكبرى» (۸۱۳۱).

⁽٢) «الأسماء والصفات» للبيهقى (٢٠٤).

⁽٣) أخرجه البزار والطبراني كما في «فتح الباري» لابن حجر (٧/ ١٤٣).

⁽٤) «المختارة» (١١١٢)، و«السنن الكبرى» للنسائي (١١١١).

⁽٥) «مسند أبي يعلى» (٢٠٤٧).

يُخِرِجُكَ قَومُكَ ثُمَّ قَالَ: وَإِن يُدرِكِنِي يَومُكَ أَنصُرِكَ نَصرَاً مُؤَزَّرَاً () وَقَالَ لِجَدِيجَةَ رَضِيَ اللهُ عَنهَا: «فَإِنَّ زُوجَكِ نَبيُّ سَيُصِيبُهُ مِن أُمَّتِهِ بَلَاءٌ»، رَوَاهُ ابنُ أَبِي شَيبَةَ فِي رَضِيَ اللهُ عَنهَا، وَقَد عَدَّهُ بَعضُهُم فِي الصَّحَابَةِ، وَأَوَّلَ مَن آمَنَ بِهِ عَلَيْهِ بَعدَ خَدِيجَةَ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنهَا، قَالَ السِّندِيُّ: الظَّاهِرُ أَنَّ وَرقَةَ بن نَوفَلٍ آمَنَ. اهم، رَوَى رضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنهَا، قَالَ السِّندِ حَسَنِ: أَنَّ خَدِيجَةَ سَأَلَت رَسُولَ الله عَلَيْهِ عَن وَرقَةَ بنِ نَوفَلٍ أَمَنَ. اهم رَوَى أَحَدُ فِي «مُسنَده» بِسَندِ حَسَنِ: أَنَّ خَدِيجَةَ سَأَلَت رَسُولَ الله عَلَيْهِ عَن وَرقَةَ بنِ نَوفَلٍ فَقَالَ: «قَد رَأَيتُهُ فِي المُنَامِ، فَرَأَيتُ عَلَيهِ ثِيَابَ بَيَاضٍ، فَأَحسَبُهُ لُو كَانَ مِن أَهلِ النَّارِ فَقَالَ: «قَد رَأَيتُهُ فِي اللهُ عَنهَ اللهُ عَنهَا: أَنَّ عَلَيهِ بَيَاضٌ» أَمَّ وَرَقَةَ بنِ نَوفَلٍ فَقَالَ: «يُبعَثُ يَومَ القِيَامَةِ أُمَّةً وَحَدَهُ» (1).

وَمِنهُم: قُسُّ بنُ سَاعِدَةَ الإِيَادِيُّ، وَرَدَ فِيهِ قُولُ النبيُّ ﷺ: «فَإِنَّهُ يُبعَثَ يَومَ القِيَامَةِ أُمَّةً وَحَدَهُ» (٥) قَالَ أَبُو حَاتمٍ: إِنَّهُ عَاشَ ثَلاثَ مئةٍ وثهانِينَ سَنَةً، وَعَدَّهُ كَثِيرٌ فِي الصَّحَابَةِ.

وَمِنهُم: أُمَيَّةُ بنُ أَبِي الصَّلَتِ الثَّقَفِيِّ، أَدرَكَ مَعرَكَةَ بَدرِ الكُبرَى لَكِنَّهُ لَمَ يُسلِم، وَرَثَى مَن مَاتَ مِن كُفَّارِ مَكَّةَ فِي بَدرٍ، وَقَالَ ﷺ فِي حَقِّهِ: «كَادَ أُمَيَّةُ بنُ أَبِي يُسلِم، وَرَثَى مَن مَاتَ مِن كُفَّارِ مَكَّةَ فِي بَدرٍ، وَقَالَ ﷺ فِي حَقِّهِ: «فَلَقَد كَادَ أُميَّةُ بنُ أَبِي الصَّلَتِ أَن يُسلِم»، رَوَاهُ الشَّيخَانِ⁽⁷⁾، وَفِي «صَحِيحٍ مُسلِمٍ»: «فَلَقَد كَادَ يُسلِمُ فِي شِعرِهِ».

⁽۱) «صحيح البخاري» (۳)، و«صحيح مسلم» (۱٦٠) (۲٥٢).

⁽٢) «مصنف ابن أبي شيبة» (٣٦٥٥٤).

⁽٣) «مسندالإمام أحمد» (٧٢٣٤٢).

⁽٤) «المعجم الكبير» (٤٢/ ٨٢) (٢١٧).

⁽٥) ينظر: «المنتظم» لابن الجوزي (٢/ ٢٠٠).

⁽٦) «صحيح البخاري» (٣٨٤١)، و«صحيح مسلم» (٢٢٥٦) (٣).

⁽٧) «صحيح مسلم»، كتاب الشعر (٤/ ١٧٦٧) رقم (١).

وَلَا شَكَّ أَنَّ عَبِدَ المطَّلِبِ وَاسمُهُ شَيبَةُ بِنُ هَاشِمٍ وَاحِدٌ مِن أَهلِ مَكَّةَ، وَعَقِيدَتُهُ هي عَقِيدَةُ أَهلِ مَكَّةَ، والدَّلائِلُ عَلَى ذَلِكَ مُتَوَافِرَةٌ:

فَمِنهَا: القِصَّةُ المشهُورَةُ لَمَّا نَذَرَ عَبدُ المطَّلِبِ أَن يَذبَحَ وَاحداً مِن أُولَادِهِ إِن رَزَقَهُ اللهُ تَعَالَى عَشَرَةً مِنَ الأَولَادِ، ثُمَّ قَامَ عَبدُ المطَّلِبِ عِندَ هُبَل يَدعُو اللهَ تَعَالَى أَن لَا يَخْرُجَ القَدَحُ عَلَى عَبدِ الله؛ لأَنَّهُ كَانَ أَحَبَّ أُولَادِهِ إِلَيهِ فَخَرَجَ القَدَحُ عَلَى عَبدِ الله، فَأَخَذَ عَبدُ المطَّلِبِ بِيَدِهِ، وَأَخَذَ الشَّفرَةَ ثُمَّ أَقبَلَ بِهِ إِلَى إِسَافٍ وَنَائِلَةَ الوَثَنينِ اللَّذَينِ تَنحَرُ عِندَهُمَا قُرَيشٌ ذَبَائِحَهَا فَمَنَعَتهُ قُرَيشٌ مِن ذَبح عَبدِ الله، وَقَالُوا لَهُ: لَا تَفعَل، وَانطَلِق إِلَى الحِجَازِ؛ فَإِنَّ بِهِ عَرَّافَةً يُقَالُ هَا: سَجَاحٍ، لَمَا تَابِعٌ يَأْتِيهَا فَاسأَلْهَا، فَأَخَذَ مَعَهُ وَلَدَهُ عَبِدَ الله إِلَى سَجَاحٍ، فَقَالَت لَهُم: ارجِعُوا إِلَى بِلَادِكُم فَقَدِّمُوا صَاحِبَكُم وَعَشرَةً مِنَ الإِبِلِ، فَفَعَلُوا وَضَربُوا بِالأَقدَاحِ وَهِيَ الأَزلَامُ التي عِندَ هُبَل. اهـ، ذَكَرَهَا ابنُ إِسحَاقَ في «السِّير»، وَرَوَاهَا ابنُ أَبِي شَيبَةَ في «المُصَنَّفِ» مُحْتَصَرَةً كَمَا يَأْتِي، وَالبِّيهَقِيُّ فِي «دَلَائِل النُّبُوَّةِ» عَنِ ابنِ إِسحَاقَ، وَكَذَلِكَ ابنُ كَثِيرٍ، وَغَيرُهُم وَلَمْ يُنكِرُوهَا(١)، وَرَوَاهَا الطَّبَرِيُّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالْحَاكِمُ مُحْتَصَرَةً، وَفِيهَا: فَقَالَ الأَعرَابِيُّ لِلنَّبِيِّ عَيَالِيَّةِ: «يَا ابْنَ الذَّبِيحَينِ» (٢)، وَالذَّبِيحَانِ هُمَا إِسمَاعِيلُ عَلَيهِ السَّلَامُ، وَعَبدُ الله وَالِدُ النبيِّ عَلَيْهُ، يُؤَيِّدُ هَذَا مَا رَوَاهُ ابنُ جَرِيرٍ في «تَارِيخِهِ»: أَنَّ امرَأَةً سَأَلَتِ ابنَ عَبَّاسِ ، أَنَّهَا نَذَرَت أَن تَنحَرَ ابنَهَا عِندَ الكَعبَةِ فَأَمَرَهَا بِذَبح مِئةٍ مِنَ الإبلِ، وَذَكَرَ لَهَا هَذِهِ القِصَّةَ (٣).

وكَذَا ما رواهُ ابنُ أبي شَيْبة في «مُصنَّفِه»: عنْ عَامِر، قال: سألَ رَجلٌ ابْنَ

⁽۱) ينظر: «سيرة ابن إسحاق» (ص: ٣٢)، و«مصنف ابن أبي شيبة» (١٢٥١٤)، و«دلائل النبوة» للبيهقي (١/ ٩٨- ١٠٠)، و«البداية والنهاية» لابن كثير (٣/ ٣٤٥).

⁽٢) «تاريخ الطبري» (١/ ١٥٨)، و «المستدرك» (٤٠٣٦).

⁽٣) «تاريخ الطبري» (١/ ٤٩٧).

عَبَّاس، عن رَجُل نَذرَ أَنْ ينحرَ ابْنَهُ، قالَ: «يَنْحرُ مِئةً مِنَ الإِبِل كَمَا فَدَى بِهَا عبدُ الْطَلِب ابْنَهُ»

ثُمَّ إِلَيكَ دَلِيلاً وَاضِحاً بَيِّناً عَلَى أَنَّ عَبدَ المطَّلِبِ لَم يَكُن مُؤمِناً، وَهُو مَا رَوَاهُ الشَّيخَانِ عن المسَيَّبِ قَالَ: لَمَّا حَضَرَتْ أَبَا طَالِبِ الوَفَاةُ جَاءَهُ رَسُولُ الله عَيْ فَوَجَدَ عِندَهُ أَبَا جَهلِ بنِ هِشَامٍ، وَعَبدَ الله بنَ أَبِي أُمَيَّةَ بنِ المغِيرَةِ، قَالَ رَسُولُ الله عَيْ لأبِي عِندَهُ أَبَا جَهلِ بنِ هِشَامٍ، وَعَبدَ الله بنَ أَبِي أُمَيَّةَ بنِ المغِيرَةِ، قَالَ رَسُولُ الله عَلِمَةً أَشَهَدُ لَكَ بَهَا عِندَ الله »، فَقَالَ أَبُو جَهلٍ، طَالِبٍ: «يَا عَمِّ، قَل: لا إِلَهَ إِلَّا الله كَلِمَةً أَشَهَدُ لَكَ بَهَا عِندَ الله »، فَقَالَ أَبُو جَهلٍ، وَعَبدُ الله بنُ أَبِي أُمَيَّةَ: يَا أَبَا طَالِبٍ أَتَرِغَبُ عَن مِلَّةٍ عَبدِ المطَّلِبِ، فَلَم يَزَل رَسُولُ الله عَيْفِي يَعرِضُهَا عَلَيهِ وَيَعُودَانِ بِتِلْكَ المقَالَةِ حَتَّى قَالَ أَبُو طَالِبٍ آخِرَ مَا كَلَّمَهُم: الله عَيْفِ يَعرِضُهَا عَلَيهِ وَيَعُودَانِ بِتِلْكَ المقَالَةِ حَتَّى قَالَ أَبُو طَالِبٍ آخِرَ مَا كَلَّمَهُم: الله عَيْفِ يَعرِضُهَا عَلَيهِ وَيَعُودَانِ بِتِلْكَ المقَالَةِ حَتَّى قَالَ أَبُو طَالِبٍ آخِرَ مَا كَلَّمَهُم: هُو عَلَى مِلَّةٍ عَبدِ المطَّلِبِ، وَأَبَى أَن يَقُولَ: لَا إِلَه إِلّا الله ، فَقَالَ رَسُولُ الله عَيْفِ: ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِي ﴾ هُو عَلَى مِلَّةٍ عَبدِ المطَّلِبِ، وَأَبَى أَن يَقُولَ: لَا إِلَه إِلَا الله مُ تَعَالَى فِيهِ: ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِي ﴾ [التوبة: ١١٣] الآية "

وَفِي هَذَا الحَدِيثِ دِلَالَاتُ:

الأُولى: أَنَّ النبيَّ عَلَيْةٍ لَم يُنكِر عَلَى أَبِي جَهلٍ كُونَ أَبِي طَالِبٍ عَلَى مِلَّةِ عَبدِ المطَّلِبِ، وَسُكُوتُهُ عَلِيْةً إِقرَارٌ.

الثَّانِيَةُ: إِصرَارُ أَبِي جَهلٍ، وَابنِ أَبِي أُمَيَّةَ، وَتَحرِيضُهُمَا أَبَا طَالِبٍ لِيَبَقَى عَلَى مِلَّةِ عَبدِ المطَّلِبِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّمَا المِلَّةُ التي رَضِيَاهَا، وَهَل يَرضَى فِرعَونُ هَذِهِ الأُمَّةِ إِلَّا بِالشِّركِ وَالكُفرِ.

الثَّالِثَةُ: دَعَوَةُ النبيِّ ﷺ أَبَا طَالِبٍ لِيَقُولَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، فَلَولَا أَنَّهُ كَانَ عَلَى خِلَافِهَا

⁽۱) «مصنف ابن أبي شيبة» (۱۲۵۱٤).

⁽۲) «صحيح البخاري» (۱۳٦٠)، و«صحيح مسلم» (۲۶) (۳۹).

لَكَانَت دَعَوَتُهُ عَيَالَةً لَهُ عَبَثاً، وَالنبيُّ عَلَا أَبِي الظُّلُمَاتِ إِلَى الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ، وَمِلَّةُ أَبِي طَالِبِ هِيَ مِلَّةُ عَبدِ المطَّلِبِ.

الرَّابِعَةُ: إِقرَارُ أَبِي طَالِبٍ نَفسِه بِأَنَّهُ عَلَى مِلَّةِ عَبدِ المطَّلِبِ، وَإِصرَارُه وَمَوثُهُ عَلَى ذَلِكَ. الخَامِسَةُ: إِبَاقُهُ أَن يَقُولَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ.

السَّادِسَةُ: بَقَاؤُهُ عَلَى مِلَّةِ عَبدِ المطَّلِبِ، وَهَذَانِ أَمرَانِ يَدُلَّانِ عَلَى أَنَّهُ عَلَى خَلافِ مَا دُعِيَ إِلَيهِ؛ لأَنَّ المرءَ إِنَّمَا يَأْبَى خِلَافَ مَا عِندَهُ.

السَّابِعَةُ: نُزُولُ الآيَةِ فِي حَقِّهِ، وَقَد سَمَّاهُ اللهُ تَعَالَى مُشْرِكاً بِقَولِهِ: ﴿ مَا كَانَ لِلنَّيِّ وَالَّذِينَ آمَنُواْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ ﴾ [التوبة: ١١٣، وَجهُ دِلَالَتِهَا: أَنَّ اللهَ تَعَالَى قَد سَمَّاهُ مُشْرِكاً، وَلَو كَانَ نُزُوهُمَّا لِإِبَائِهِ قَولَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ فَقَط، لَسُمِّي كَافِراً لَا مُشْرِكاً، لَكِنَّ تَسمِيتَهُ مُشْرِكاً؛ لِبَقَائِهِ عَلَى مِلَّةِ عَبدِ المُطلِب، وَغَايَتُهُ كَافِراً لَا مُشرِكاً، لَكِنَّ تَسمِيتَهُ مُشْرِكاً؛ لِبَقَائِهِ عَلَى مِلَّةِ عَبدِ المُطلِب، وَغَايَتُهُ أَنَّ أَبَا طَالِبٍ أَضَافَ الكُفرَ إِلَى الشِّركِ الذِي كَانَ عَلَيهِ، فَإِذَا كَانَ المُقَلِّدِ وَهُو عَبدُ المُطلِب أَنْ طَالِبٍ وَقَد مَاتَ مُشْرِكاً بِنَصِّ الآيَةِ، فَكَيفَ بِالمَقلَّدِ وَهُو عَبدُ المُطلِب أَبُو طَالِبٍ وَقَد مَاتَ مُشْرِكاً بِنَصِّ الآيَةِ، فَكَيفَ بِالمَقلَّدِ وَهُو عَبدُ المُطلِب وَقَد رَوَى أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ، وَالبَّوْارُ، وَاللَّفِلُ لِهُ اللَّهِ عَلَى عَبدِ الله بنِ عَمْرو بنِ العَاصِ، عَنِ النبيِّ ﷺ أَنَّهُ رَأَى فَاطِمَةَ ابنَتَهُ فَقَالَ عَن عَبدِ الله بنِ عَمْرو بنِ العَاصِ، عَنِ النبيِّ ﷺ أَنَّهُ رَأَى فَاطِمَةَ ابنَتَهُ فَقَالَ هَا السَّيْ اللهُ إِنْ أَنْهُ رَأَى فَاطِمَةَ ابنَتَهُ فَقَالَ النبيُّ عَنْ مِن وَرَاءِ جَنَازَةِ هَذَا الرَّجُلِ، فَقَالَ النبيُ عَنْ مِن وَرَاءِ جَنَازَةِ هَذَا الرَّجُلِ، فَقَالَ النبيُ عَنْ مَن وَلَاذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَو بَلَغْتِ مَعَهُم مَا رَأَيتِ الجَنَّةَ حَتَّى يَرَاهَا جَدُّ أَبِيكِ»، قَالَ الحَاكِمُ: وَالقَوهُ الذَّهِ عِنْ عَلَى شَرطِ الشَّيْخِينِ، وَوَافَقَهُ الذَّهُ عِنَى يَرَاهَا جَدُّ أَبِيكِ»، قَالَ الحَاكِمُ: وَالتَّرْفِي عَلَى شَرطِ الشَّوْدِيُّ فِي «التَّرْغِيبُ وَالتَّرْفِي عَلَى شَرطِ الشَّوى التَرْفِي عَلَى شَرطِ اللَّهُ عَنِي وَالْمَدِي فَى «التَّرْغِيب وَالتَّرْفِي عَلَى شَرطِ الشَّوى الْمَالِي عَلَى شَرطِ اللهُ عَلَى شَرطِ اللهُ عَلَى الْمُؤْدِي فَى التَّرْفِي وَالْمَنْ مِن وَالْمَالِمُ عَلَى الْمُؤْدُ اللهُ الْمُؤْدِي فَى التَّرْفِي عَلَى الْمُؤْدِقِ عَلَى الْمُولِي اللهُ الْمُؤْدِي المَنْ الْمُؤْدُ اللهُهُ اللَّهُ عَلَى مَا مُنَا الْمُؤْ

⁽۱) «سنن أبي داود» (۳۱۲۳)، و «سنن النسائي» (۱۸۸۰)، و «صحيح ابن حبان» (۳۱۷۷)، و «المستدرك» (۱۳۸۲)، و «مسند البزار» (۲۱۳۵)، و «الترغيب والترهيب» (۵۳۸۰).

سي السيدر الأنسور سي المسيدي البيدر الأنسور

قَالَ البَيهَقِيُّ: جَدُّ أَبِيهَا عَبدُ المطَّلِبِ بنُ هَاشِمٍ، وَكَيفَ لَا يَكُونُ أَبُواهُ ﷺ وَجَدُّهُ بِهَذِهِ الصِّفَةِ فِي الآخِرَةِ وَقَد كَانُوا يَعبُدُونَ الوَثَنَ حَتَّى مَاتُوا. اهـ(١).

وَقَالَ ابنُ كَثِيرٍ: وَالمَقصُودُ أَنَّ عَبدَ المطَّلِبِ مَاتَ عَلَى مَا كَانَ عَلَيهِ مِن دِينِ الجَاهِلِيَّةِ خِلَافًا لِفِرقَةِ الشِّيعَةِ فِيهِ، وَفِي أَبِي طَالِبٍ. اهـ(٢).

ثُمَّ أَلَمَ يُسَمِّ عَبدُ المطَّلِبِ ابنَهُ أَبَا لَهَبٍ عَبدَ العُزَّى، والعُزَّى اسمُ صَنَمٍ كَانَت العَرَبُ تَعبُدُهُ، وَقَد ذُكِرَ ذَلِكَ في القُر آنِ، وَسَمَّى أَبَا طَالِبٍ أَيضًا عَبدَ مَنَاف، وَمَنَاف العَرَبُ تَعبُدُهُ، وَقَد ذُكِرَ ذَلِكَ في القُر آنِ، وَسَمَّى أَبا طَالِبٍ أَيضًا عَبدَ مَنَاف، وَمَنَاف السَمُ آلِحَةٍ؟! فَلَو لَمَ يَكُن يُعَظِّمُ الأَصنَامَ كَيفَ يُسَمِّي كُلَّا مِن وَلَدَيهِ عَبداً لَلاّ لِحَةٍ؟!.

وَأَمَّا عَبدُ الله وَالِدُ النبيِّ عَلَيْ : فَكَانَ عَلَى دِينِ أَبِيهِ، وَلَم يُنقَل خِلَافُهُ، فَقَد رَوَى مُسلِمٌ عَن أَنسٍ عَلَيْ أَنَّ رَجُلاً قَالَ: يَا رَسُولَ الله أَينَ أَبِي؟ قَالَ: «في النَّارِ»، فَلَمَّا مُسلِمٌ عَن أَنسٍ عَلَيْ أَنِي وَأَباكَ في النَّارِ»، قَالَ الإِمَامُ البَيهَقِيُّ: وَأَبُواهُ عَلَيْ كَانَا مُشرِكَينِ. اهـ، واسْتدلَّ بهذا الحَدِيثِ (1).

وَقَالَ الإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى عِندَ هَذَا الحَدِيثِ: فِيهِ أَنَّ مَن مَاتَ عَلَى الكُفرِ فَهُوَ فِي النَّارِ، وَلَا تَنفَعُهُ شَفَاعَةُ المَقَرَّبِينَ. اهـ (٥٠).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابنُ كَثِيرِ: وَإِحْبَارُهُ ﷺ عَن أَبُويهِ وَجَدِّهِ عَبدِ المطَّلِبِ بِأَنَّهُم مِن أَمو النَّارِ لَا يُنَافِي الْحَدِيثَ الْوَارِدَ عَنهُ مِن طُرُقٍ مُتَعَدِّدَةٍ أَنَّ أَهلَ الفَترَةِ وَالأَطفَالَ وَاللَّمَانِينَ وَالصَّمَّ يُمتَحَنُونَ فِي الْعَرصَاتِ يَومَ القِيَامَةِ... فَيَكُونُ مِنهُم مَن يُجِيبُ، وَالمَجَانِينَ وَالصَّمَّ يُمتَحَنُونَ فِي الْعَرصَاتِ يَومَ القِيَامَةِ... فَيَكُونُ مِنهُم مَن يُجِيبُ،

⁽١) ينظر: «دلائل النبوة» للبيهقى (١/ ١٩٢).

⁽٢) ينظر: «السيرة النبوية» لابن كثير (١/ ٢٣٨).

⁽٣) «صحيح مسلم» (٢٠٣) (٣٤٧).

⁽٤) «سنن البيهقي الكبرى» (٧/ ٣٠٨).

⁽٥) ينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٣/ ٧٩س).

وَمِنهُم مَن لَا يُجِيبُ، فَيَكُونُ هَوُلَاءِ _ أَي: أَبُواهُ ﷺ وَجَدُّهُ _ مِن جُملَةِ مَن لَا يُجِيبُ، فَيكُونُ هَوُلَاءِ _ أَي: أَبُواهُ ﷺ وَجَدُّهُ _ مِن جُملَةِ مَن لَا يُجِيبُ، اهـ (۱).

وَقَد جَزَمَ بِذَلِكَ الإِمَامُ ابنُ جَرِيرِ الطَّبَرِيُّ، فَقَالَ: فَإِن ظَنَّ ظَانُّ أَنَّ الخَبَرَ اللَّبِ وَقَد جَزَمَ بِذَلِكَ الإِمَامُ ابنُ جَرِيرِ الطَّبَرِيُّ، فَقَالَ: فَإِنْ ظَنَّ اللَّسُولِ عَلَيهِ الذِي رُوِيَ عَن مُحَمَّدِ بنِ كَعبٍ صَحِيحٌ؛ فَإِنَّ فِي استِحَالَةِ الشَّكَ مِنَ الرَّسُولِ عَلَيهِ الشَّلَامُ فِي أَنَّ أَهلَ الشِّرِكِ مِن أَهلِ الجَحِيمِ، وَأَنَّ أَبوَيهِ كَانَا مِنهُم مَا يَدفَعُ صِحَّةً مَا السَّلَامُ فِي أَنَّ أَهلَ الشِّرِكِ مِن أَهلِ الجَحِيمِ، وَأَنَّ أَبوَيهِ كَانَا مِنهُم مَا يَدفَعُ صِحَّةً مَا قَالَهُ مُحَمَّدُ بنُ كَعبٍ. اهـ (٢).

فَانظُر _ عَافَاكَ اللهُ تَعَالَى _ كَيفَ جَعَلَ هَذَا الإِمَامُ الكَبِيرُ شَكَّ النَّبِيِّ فَيَ فَي فَانظُر _ عَافَاكَ اللهُ تَعَالَى _ كَيفَ جَعَلَ هَذَا الإِمَامُ الكَبِيرُ شَكَّ النَّبِيِّ فَيَ فَكَرَهُ أَنَّ وَالِدَيهِ مِن أَهلِ الشِّركِ وَالجَحِيمِ مُستَحِيلًا، وَخَبَرُ مُحَمَّدِ بنِ كَعبِ الذِّي ذَكَرَهُ هُوَ وَاللَّهُ عَنْ قَولُ رَسُولِ الله عَلَيْ : لَيتَ شِعرِي مَا فَعَلَ أَبُوَايَ؟! فَنَزَلَت: ﴿ وَلاَ تُسْأَلُ عَنْ هُو قُولُ رَسُولِ الله عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَا عَلَى اللهُ عَلَى اللهُه

وَقَالَ الإِمَامُ ابنُ عَطِيَّةَ: لأَنَّا نَجِدُ شَرعَنَا يُنبِئُ أَنَّ الكُفَّارَ الذِينَ كَانُوا قَبلَ النبيِّ ﷺ كَأْبَوَيهِ وَغَيرِهِمِا فِي النَّارِ، وَلَا يُدخِلُ اللهُ تَعَالَى أَحَداً النَّارَ إِلَّا بِتَركِ مَا كُلِّفَ بهِ. اهـ '').

وَقَالَ العَلَّامَةُ ابنُ عَابِدِينَ عِندَ ذِكْرِ صَاحِبِ «الدُّرِّ» حَدِيثَ: «وُلِدتُ مِن نِكَاحٍ»: وَلَا يُقَالُ: إِنَّ فِيهِ إِسَاءَةَ أَدَبٍ؛ لِاقتِضَائِهِ كُفْرَ الأَبْوَينِ الشَّرِيفَينِ مَعَ أَنَّ اللهَ تَعَالَى أَحيَاهُمَا وَآمَنَا بِهِ كَمَا وَرَدَ فِي حَدِيثٍ ضَعِيفٍ؛ لأَنَّا نَقُولُ: إِنَّ الحَدِيثَ أَعَمُّ... وَإِحيَاءُ الأَبْوَينِ بَعدَ مَوتِهَا لَا يُنَافِي كُونَ العَقدِ كَانَ فِي زَمَنِ الكُفرِ. اهـ (٥٠).

⁽١) ينظر: «السيرة النبوية» لابن كثير (١/ ٢٣٩).

⁽۲) ينظر: «تفسير الطبرى» (۲/ ٤٨٢).

⁽٣) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٢/ ٤٨١).

⁽٤) «تفسير ابن عطية» (٢/ ٣٧٦).

⁽٥) ينظر: «الدر المحتار على الدر المختار» (٣/ ١٨٤).

فَأَينَ الذِينَ شَـنَّعُوا وَيُشَنِّعُونَ عَلَى المَّلَّا عَلِيِّ القَارِي مِن كَلَام هَؤُلَاءِ الأَئِمَّة، وَالسُّيُوطِيُّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى لَّا لَم يَظفَر بِدَلِيلِ وَاحِدٍ يَشْهَدُ لِزَعمِهِ فِي إِيمَانِهِمَا سَلكَ مَسلَكَ الدَّفعِ والتَّأْوِيلِ بِلَا حُجَّةٍ وَلَا دَلِيلِ، فَقَالَ: ما المانِعُ أن يكونَ قولُ السَّائل: «فأينَ أبوكَ»، وقولُه عَيَا فِي حَديثِ أنسِ: (إِنَّ أَبِي) إِن ثَبَتَ الْمُرادبه عمُّهُ أَبُو طالب لا أَبُوهُ عَبدُ اللهِ. اهـ(١)، وَهَذَا بَعِيدٌ عَنِ الظَّاهِرِ شَاسِعٌ، وَخُرُوجٌ مِنَ الْحَقِيقَةِ إِلَى المَجَازِ بِلَا مَانِعٍ، وَكَيفَ سَاغَ لَهُ ذَلِكَ وَالإِرَادَةُ قَصدٌ مَحَلُّهُ القَلبُ؟!، وَكُلُّ كَلَام تُسَاوِرُ «لَعَلَّ» فِيهِ الأَوهَامَ، فَلَو اعتُبِرَت بِلَا قَرِينَةٍ وَلا دَلِيل لَبَطَلَت الحَقَائِقُ وَلَم يَبِقَ بِكَلَامٍ ثِقَةٌ، بَل قَرِينَةُ المقَابَلَةِ فِي الحَدِيثِ تُبطِلُ الْمُدَّعَى؛ لأَنَّ الرَّجُلَ إِنَّمَا سَأَلَ النبعَّ عَيْكُ عَن أبِيه بَعدَ أَن أَخبَرَهُ عَيْكُ أَنَّ أَبَاهُ فِي النَّارِ كَمَا فِي رِوَايَةِ ابنِ مَاجَه (٢)، وَلَم يَسِأَلهُ عَن عَمِّهِ، بَل رُبَّهَا لَو قَالَ لَهُ النبيُّ ﷺ: إِنَّ عَمِّي وَأَبَاكَ فِي النَّارِ لَظَنَّ - وَكَانَ السَّائِلُ كَافِراً حِينَ سُؤَالهِ - أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْ يَستَهِزِئُ بِهِ، بَل لَعَلَّهُ لو فَهِمَ التَّورِيَةَ التي زَعَمتُمُوهَا، أَو المجَازَ لَنكَصَ عَلَى عَقِبَيهِ وَلَم يُسلِم؛ لِأَنَّ أَبَا طَالِبِ قَد عُلِمَ مَوتُهُ مُشرِكاً وَانتَشَرَ، وَلَم يَحتَج فِي ذَلِكَ إِلَى تَجَدِيدِ الْخَبَرِ، ثُمَّ أَينَ مَا قَالَهُ السُّيُوطِيُّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى مِن فَهم مَن سَبَقَ ذِكرُهُم آنِفًا، وَمَا يَأْتِي مِن أَقوَالِ الأَئِمَّةِ لَاحِقًا، وَأَمَّا قَـولُ السُّيُوطِيِّ وَقَد أَرَادَ حَلَّ عُقدَةِ حَدِيثِ مُسلِم هَذَا: إِنَّ هَـذِهِ اللَّفظَةَ_ وَهِيَ: «إِنَّ أَبِي وَأَبَاكَ فِي النَّارِ» لِمَ يَتَّفِق عَلَى ذِكرِهَا الرُّوَاةُ، وَإِنَّمَا ذَكَرَهَا حَمَّادُ بنُ سَلَمَةً عَن ثَابِتٍ عَن أَنسٍ، وَهِيَ الطَّرِيقُ التي رَوَاهَا مُسلِمٌ، وَقَد خَالَفَهُ مَعمَرٌ عَن ثَابِتٍ، فَلَم يَذكُر: «إِنَّ أَبِي وَأَبَاكَ فِي النَّارِ»، وَلَكِن قَالَ لَـهُ: «إِذَا مَرَرتَ بِقَبِر كَافِر فَبَشِّرهُ بِالنَّارِ»، وَهَذَا اللَّفظُ لَا دِلَالَةَ فِيهِ عَلَى وَالِدِهِ ﷺ بِأَمْرٍ أَلْبَتَّةَ، وَهُوَ أَثَبَتُ مِن حَيثُ الرِّوَايَةُ، فَإِنَّ مَعمَرًا أَثبَتُ مِن حَمَّادٍ، فَإِنَّ حَمَّاداً تُكُلِّمَ في حِفظِهِ... وَمِن ثَمَّ لَم

⁽١) ينظر: «الحاوي للفتاوي» للسيوطي (٢٧٥١).

⁽۲) «سنن ابن ماجه» (۱۵۷۳).

يُخَرِّج لَهُ البُخَارِيُّ شَيئاً، وَلَا خَرَّجَ لَهُ مُسلِمٌ في الأُصُولِ إِلَّا مِن رِوَايَتِهِ عَن ثَابِتٍ... وَأَمَّا مَعمَرٌ فَلَم يُتَكَلَّم في حِفظِهِ وَلَا استُنكِرَ شَيءٌ مِن حَدِيثِهِ، وَاتَّفَقَ عَلَى التَّخرِيج لَهُ الشَّميخَانِ، فَكَانَ لَفظُهُ أَثبَتَ. اهـ(١٠). فَمَا ظَنَنتُ يَومَـاً، وَلَا تَوَهَّمتُ أَن يَخُطَّ يَرَاعُ الإِمَام السُّيُوطِيِّ مِثلَ هَذِهِ الأَوهَام، وَهُوَ القَائِلُ بَعدَ هَذَا الكَلَامِ: وَإِنِّي بِحَمدِ الله قَد اجْتَمَعَ عِندِي الحَدِيثُ، وَالفِقهُ، وَالأُصُولُ، وَسَائِرُ الآلَاتِ، وَغَيرُ ذَلِكَ، فَأَنَا أَعرفُ كَيفَ أَتَكَلَّمُ، وَكَيفَ أَستَدِلُّ، وَكَيفَ أُرَجِّحُ. اهـ (٢)، وَوَالله مَا أُدرِي مَا أَقُولُ!! لَكِنِّي أَقُولُ: يَا لَيتَهُ لَم يَقُل ذَلِكَ، وَلَم يَخُطَّ هَذَا الكَلَامَ، فَأَمَّا قَولُهُ: «وَهَذِهِ اللَّفظَةُ لَمَ يَتَّفِق عَلَيهَا الرُّواةُ» فَوَضعٌ لِلكَلَام في غَيرِ مَوضِعِهِ، وَتَصَوُّرٌ أَو تَصوِيرٌ لِلشَّيءِ عَلَى غَيرِ مَا هُوَ لَهُ وَعَلَيهِ، وَإِنَّمَا يَصِحُّ هَذَا عِندَ الإضطِرَابِ، وَأَينَ الإضطِرَابُ مِنَ العَامِّ وَالْخَاصِّ؟! فِإِنَّ حَدِيثَ مُسلِم خَاصٌّ بِوَالِدِ النبيِّ ﷺ، وَالرِّوَايَةُ التي ذَكَرَهَا عَامَّةٌ فِي كُلِّ كَافِرٍ، ثُمَّ مَن مِن أَهلَ الحَدِيثِ أَو الفِقهِ أَو غَيرِهم أَطلَقَ شَرطَ اتِّفَاقِ الرُّواةِ عَلَى لَفظٍ وَاحِدٍ ليَصِحَّ قَولُهُ؟! وَهَذِهِ كُتُبُ «الصَّحِيحَينِ»، وَ«السُّنَنِ»، وَغَيرِهَا طَافِحَةٌ بِأَلْفَاظٍ مُتَقَارِبَةٍ، وَمُتَبَايِنَةٍ، وَمُتَشَابِهَةٍ، وَخُتَلِفَةٍ، وَمُضطَرِبَةٍ، وَعَامَّةٍ، وَخَاصَّةٍ، وَمُطلَقَةٍ، وَمُقَيَّدَةٍ، بَـل لَا تَكَادُ تَجِـدُ رِوَايَتَينِ بِلَفظٍ وَاحِـدٍ إِلَّا قَلِيلًا، وَلَم يُطلِق أَحَدٌ مَا أَطلَقَهُ السُّيُوطِيُّ، لَكِنَّهُ حَاوَلَ أَمرَاً فَعَادَ عَلَيهِ فَقَالَ: «وَقَد خَالَفَهُ_ أَي: حَمَّاداً معمَرٌ عَن ثَابِتٍ »، وَهَذَا أَعَجَبُ؛ لأَنَّ مَعمَراً لَم يَروِهِ عَن ثَابِتٍ، وَإِنَّهَا رَوَاهُ عَنِ الزُّهِرِيِّ مُرسَلًا، رَوَاهُ مَعمَرُ بنُ رَاشِدٍ في «جَامِعِهِ»(٣)، والمرسَلُ عِندَهُ ضَعِيفٌ، هَذِهِ وَاحِدَةٌ، وَأَمَّا التَّانِيَّةُ: فَهِيَ أَنَّهُ لَو فَرضنَا أَنَّ مَعْمَراً رَوَاهُ عَن ثَابتٍ؟ فَإِنَّ حَدِيثَ مَعمَرٍ عَن ثَابِتٍ ضَعِيفٌ مُضطَرِبٌ، قَالَ ابنُ مَعِينٍ: وَحَدِيثُهُ عَن ثَابِتٍ،

⁽١) ينظر: «الحاوي في الفتاوي» للسيوطي (٢/ ٢٧٣).

⁽٢) ينظر: «الحاوي في الفتاوي» للسيوطي (٢/ ٢٧٧).

⁽٣) «جامع معمر بن راشد» (١٩٦٨٧).

مسكور المسلم ال

وَأَمَّا قُولُهُ: "إِنَّ مَعمَراً أَثْبَتُ مِن حَمَّادٍ": فَخَطَأٌ فَاحِشٌ، وَقَلَبٌ لِلحَقَائِقِ، وَإِطْلَاقُ فِي مَوضِعِ التَّقييدِ؛ لأَنَّ مَعْمَراً مِن أَصحَابِ الزُّهرِيِّ، وَإِنَّهَا هُو ثَبتُ فِي الزُّهرِيِّ بَعَدَ مَالِكٍ، وَابنِ عُيينَة، لَا فِي ثَابِتٍ، بَل هُو ضَعِيفٌ فِيهِ مُضطَرِبٌ، فِي الزُّهرِيِّ بَعَدَ مَالِكٍ، وَابنِ عُيينَة، لَا فِي ثَابِتٍ، بَل هُو ضَعِيفٌ فِيهِ مُضطَرِبٌ، وَقَالَ أَيضاً: قَالَ يَحْيَى بنُ مَعِينٍ: وَمَعمَرٌ عَن ثَابِتٍ ضَعِيفٌ، "تَهذِيبُ الكَهَالِ»، وَقَالَ أَيضاً: وَحَدِيثُهُ عَن ثَابِتٍ، وَعَاصِمٍ، وَهِشَامِ بنِ عُروة، مُضطَرِبٌ كثِيرُ الأوهامِ. اهـ، وَقَالَ وَحَديثُهُ عَن ثَابِتٍ، وَعَاصِمٍ، وَهِشَامِ بنِ عُروة، مُضطَرِبٌ كثِيرُ الأوهامِ. اهـ، وَقَالَ وَقَالَ الإِمَامُ أَحَدُ: حَمَّادُ أَثْبَتُ فِي ثَابِتٍ مِن مَعمَرٍ، وَقَالَ فِي رَوَايَةٍ: حَمَّادُ بنُ سَلَمَةً أَعلَمُ النَّاسِ بِثَابِتٍ. اهـ (""، وَقَالَ ابنُ مَعِينٍ: مَن خَالَفَ حَمَّادَ بنَ سَلَمَةَ فِي ثَابِتٍ فَالقَولُ قُولُ حَمَّادٍ، قِيلَ لَهُ: فَسُلَيَانُ بنُ مُغِيرَة عَن ثَابِتٍ؟ قَالَ: سُلَمَة فِي ثَابِتٍ فَالقَولُ قُولُ حَمَّادٍ، قِيلَ لَهُ: فَسُلَيَانُ بنُ مُغِيرَة عَن ثَابِتٍ؟ قَالَ: سُلَمَة فِي ثَابِتٍ فَالْقُولُ قُولُ حَمَّادٍ، قِيلَ لَهُ: فَسُلَيَانُ بنُ مُغِيرَة عَن ثَابِتٍ؟ قَالَ: سُلَمَة فِي ثَابِتٍ فَالْقُولُ قُولُ حَمَّادٍ، قِيلَ لَهُ: فَسُلَيَانُ بنُ مُغِيرَة عَن ثَابِتٍ؟ قَالَ: سُلَمَة فِي ثَابِتٍ فَالْقُولُ قُولُ حَمَّادٍ، قِيلَ لَهُ: فَسُلَيَانُ بنُ مُغِيرَة عَن ثَابِتٍ؟ قَالَ: سُلَمَة فِي ثَابِتٍ فَالَدُهُ أَعْلَمُ النَّاسِ بِثَابِتٍ. اهـ (").

وَقَالَ ابنُ المدِينيِّ: لَم يَكُن في أَصحَابِ ثَابِتٍ أَثبَتُ مِن حَمَّادِ بنِ سَلَمَةَ. اهـ (٥٠)، وَلَم يَقُل أَحَدٌ مِنهُم مَا قَالَهُ السُّيُوطِيُّ.

وَأَمَّا قَولُهُ: «وَأَمَّا مَعمَرٌ فَلَم يُتكَلَّم في حِفظِهِ»: فَخِلَافُ الصَّوَابِ، وَقِيعَةٌ مِلؤُهَا السَّرَابُ، وَقَد سَمِعتَ قَولَ ابنِ مَعِينٍ مِن أَنَّ مَعمَراً عَن ثَابِتٍ ضَعِيفٌ مُظوُها السَّرَابُ، وَقَد سَمِعتَ قَولَ ابنِ مَعينٍ مِن أَنَّ مَعمَرٌ عَنِ العِرَاقِيِّينِ فَخَفْهُ إِلَّا مُضطَرِبٌ كَثِيرُ الأَوهَامِ، وَقَالَ أَيضَاً: إِذَا حَدَّثَكَ مَعمَرٌ عَنِ العِرَاقِيِّينِ فَخَفْهُ إِلَّا

⁽١) ينظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٧/ ١١).

⁽٢) ينظر: «تهذيب الكمال» للمزي (٢٨/ ٣٠٩).

⁽٣) ينظر: «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٧/ ١٤١).

⁽٤) ينظر: «تاريخ يحيى بن معين» (٤/ ٢٦٥).

⁽٥) ينظر: «تهذيب الكمال» للمزى (٧/ ٢٦٣).

عَنِ الزُّهرِيِّ، وَابنِ طَاوُوسٍ؛ فَإِنَّ حَدِيثَهُ عَنهُمَ مُستَقِيمٌ، فَأَمَّا أَهلُ الكُوفَةِ وَأَهلُ البَصرَةِ فَلَا. اهـ (١).

وَقَالَ أَبُو حَاتِم: مَا حَدَّثَ مَعمَرٌ بِالبَصرَةِ فِيهِ أَغَالِيطُ (٢)، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: وَمَعَ كُونِ مَعمَرٍ ثِقَةً ثَبتاً فَلَهُ أُوهَامٌ لَا سِيَّا لَمَّا قَدِمَ البَصرَةَ. اهـ (٣)، وَأَدنَى مَا هُنَالِكَ تَسوِيَةُ عَبدِ الرَّحَنِ بنِ مَهدِيٍّ بَينَهُمَا حَيثُ قَالَ: اثنَانِ إِذَا كَتَبتَ حَدِيثَهُمَا هَكَذَا _ يَعنِي دُونَ انتِقَاءٍ _ رَأَيتَ فِيهِ _ يَعنِي أُوهَاماً _ وَإِذَا انتَقَيتَهُمَا كَانَت حِسَاناً، مَعمَرٌ، وَحَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ. اهـ (١).

ثُمَّ هَا نَحنُ ذَا نَأْتِيهِم بِهَا لَيسَ في حُسبَانِهِم فَنَقُول: قَالَ ابنُ أَبِي حَاتِمٍ: سَأَلتُ أَبِي عَن حَدِيثٍ رَوَاهُ يَزِيدُ بنُ هَارُونَ، وَمُحَمَّدُ بنُ مُوسَى بنِ أَبِي نُعَيم الوَاسِطِيُّ عَن إِبرَاهِيمَ بنِ سَعدٍ عَنِ الزُّهرِيِّ عَن عَامِرِ بنِ سَعدٍ عَن أَبِيهِ قَالَ: جَاءَ أَعرَابِيٌّ إِلَى النبيِّ إِبرَاهِيمَ بنِ سَعدٍ عَن أَبِيهِ قَالَ: جَاءَ أَعرَابِيٌّ إِلَى النبيِّ عَن فَقَالَ: أَينَ أَبِي؟ قَالَ: «في النَّارِ»، قَالَ: فَأَينَ أَبُوكَ؟ قَالَ: «حَيثُ مَرَرتَ بِقَبرِ كَافِرٍ فَبَشِّرهُ بِالنَّارِ»، فَقَالَ: كَذَا يَرويهِ يَزِيدُ بنُ هَارُونَ، وَابنُ أَبِي نُعَيمٍ، وَلَا أَعلَمُ أَحَداً يُجَاوِزُ بِهِ الزُّهرِيَّ غَيرَهُمَا، إِنَّمَا يَروُونَهُ عَنِ الزُّهرِيِّ قَالَ: جَاءَ أَعرَابِيٌّ إِلَى النبيِّ عَيرَهُمَا، إِنَّمَا يَروُونَهُ عَنِ الزُّهرِيِّ قَالَ: جَاءَ أَعرَابِيٌّ إِلَى النبيِّ عَيرَهُمَا، إِنَّمَا يَروُونَهُ عَنِ الزُّهرِيِّ قَالَ: جَاءَ أَعرَابِيٌّ إِلَى النبيِّ عَلَى وَالمَسَلُ أَشْبَهُ. اهـ (٥).

وَقَالَ الْحَافِظُ الدَّارَقُطنِيُّ: يَروِيهِ مُحَمَّدُ بنُ أَبِي نُعَيمٍ، وَالوَلِيدُ بنُ عَطَاءِ بنِ الأَّعْرِيِّ اللَّهْرِيِّ اللَّهْرِيِّ اللَّهْرِيِّ مُن إِبرَاهِيمَ بنِ سَعدٍ عَنِ النُّهْرِيِّ مُرسَلاً، وَهُوَ الصَّوَابُ. اهـ (٢٠).

⁽١) ينظر: «تاريخ ابن أبي خيثمة» (١/ ٣٢٥).

⁽٢) ينظر: «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٨/ ٢٥٧).

⁽٣) ينظر: «سير أعلام النبلاء» (٧/ ١٢).

⁽٤) ينظر: «سير أعلام النبلاء» (٧/٩).

⁽٥) ينظر: «علل الأحاديث» لابن أبي حاتم (٥/ ٦٩٢).

⁽٦) ينظر: «العلل» للدارقطني (٤/ ٣٣٤).

وَالمرسَلُ عِندَهُم ضَعِيفٌ، فَلَم يَبقَ فِي جُعبَتِهِم رِوَايَةٌ تَعدِلُ رِوَايَةَ مُسلِمٍ وَهُوَ لأَنَّ الرِّوَايَاتِ كُلَّهَا عَن الزَّهرِيِّ، وَنَزِيدُهُم حَدِيثاً آخَرَ مَعَ حَدِيثِ مُسلِمٍ وَهُوَ مَا رَوَاهُ عِمرَانُ بنُ الحُصينِ أَنَّ أَبَاهُ الحُصينَ أَتَى النبيَّ عَلَيْهُ فَقَالَ: أَرَأَيتَ رَجُلاً مَا رَوَاهُ عِمرَانُ بنُ الحُصينِ أَنَّ أَبَاهُ الحُصينَ أَتَى النبيَّ عَلَيْهِ فَقَالَ: "إِنَّ أَبِي وَأَبَاكَ كَانَ يَقرِي الضَّيف، وَيَصِلُ الرَّحِمَ مَاتَ قَبلَكَ وَهُو أَبُوكَ؟ فَقَالَ: "إِنَّ أَبِي وَأَباكَ وَأَنتَ فِي النَّارِ» (''، قَالَ الْهَيثَمِيُّ: رِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ (''، وَالجِلافُ فِي إِسلَامِ حُصَينِ أَجَابَ عَنهُ الإِمَامُ الطَّحَاوِيُّ بِقَولِهِ: فَتَأَمَّلنَاهُمَا فَوَجَدَنَاهُمَا قَد يُحْرَجَانَ بِهَا لاَ حَصَينِ بنِ حُصَينِ بنِ عُبيدٍ، فَيَكُونُ عُمرَانُ هُوَ ابنَ حُصَينِ بنِ حُصَينِ بنِ عُبيدٍ، فَيَكُونُ الجَلَافَ وَلاَ يَتَضَادًانِ مَعَا اللَّهِ الْمَامُ الأَدنَى، وَالذِي لَم يُسلِم هُو أَبَاهُ الأَبعَدَ، فَيَصِحُ الحَدِيثَانِ مَعا الذِي أَسلَمَ هُو أَباهُ الأَدنَى، وَالذِي لَم يُسلِم هُو أَبَاهُ الأَبعَدَ، فَيَصِحُ الحَدِيثَانِ مَعا وَلَا يَتَضَادًانِ. اهـ (").

وَهَذَا الْحَدِيثُ يُبطِلُ قُولَ السُّيُوطِيِّ وَغَيرِهِ: لَعَلَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ أَرَادَ بِأَبِيهِ عَمَّهُ؛ لَأَنَّ حُصَيناً قَالَ: «مَاتَ قَبلَهُ عَبلَكَ وَهُوَ أَبُوكَ»، وَأَبُو طَالِبٍ لَمَ يَمُت قَبلَهُ عَلِيْهِ، بَل مَاتَ فَي حَياتِهِ بَعدَ النَّبُوَّةِ، وَوَالِدُهُ عَبدُ الله هُوَ الذِي مَاتَ قَبلَهُ.

وَبَعدُ: فَقَد ثَبَتَ حَدِيثُ مُسلِمٍ وَبَطَلَ مَا حَاوَلُوهُ مِن إِضعَافِهِ، وَلله الحَمدُ وَالمَنَّةُ.

وَاعلَم - عَلَّمَكَ اللهُ تَعَالَى - أَيضاً أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ لَم يَنفَرِ دبِإِحْرَاجِهِ مُسلِمٌ كَمَا يَتَبَادَرُ إِلَى فَهِمِ البَعْضِ، بَل قَد رَوَاهُ أَيضاً أَبُو دَاو دَ، وَأَحَدُ، وَالبَزَّارُ، وَأَبُو يَعلَى، وَأَبُو عَوَانَةَ، وَابنُ حِبَّانَ، وَابنُ مَندَه في «الإِيمَانِ»، وَالبَيهَقِيُّ، وَغَيرُهُم (أَ).

⁽١) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/ ٢٢٠) (٥٤٩).

⁽٢) ينظر: «مجمع الزوائد» للهيثمي (١/ ٣١٥).

⁽٣) ينظر: «شرح مشكل الآثار» للطحاوي (٦/ ٣٥٠) ببعض اختصار.

⁽٤) «سنن أبي داود» (٤٧١٨)، و «مسند الإمام أحمد» (١٢١٩٢)، و «مسند البزار» (٢٨٠٦)، و «مسند أبي يعلى» (٣٥١٦)، و «مستخرج أبي عوانة» (٢٨٩)، و «صحيح ابن حبان» (٨٧٥)، و «الإيهان» لابن منده (٢٢٩)، و «السنن الكبرى» للبيهقي (١٤٤٥٨).

وَأَمَّا قُولُ السُّيُوطِيِّ: «هَذَا اللَّفظُ لَا دِلَالَةَ فِيهِ عَلَى وَالِدِهِ ﷺ فِي أَمْرٍ أَلبَّةً»، فَمَنِيٌّ عَلَى اعتِقَادِهِ فِي وَالِدِ النبيِّ ﷺ، مُحَاوِلاً فِي ذَلِكَ إِضعَافَ الحَدِيثِ، وَهَذَا هُوَ النَّذِي صَرفَهُ عَن كُونِ حَدِيثِ مُسلِمٍ خَاصًا بِوالِدِ النبيِّ ﷺ وَكُونِ الحَدِيثِ الآخرِ عَامًا فِي كُلِّ كَافِرٍ الأَنَّ كَلِمَةَ: «مُشرِك» فِي الحَدِيثِ نَكِرَةٌ فِي سِيَاقِ الشَّرطِ فَتَعُمُّ، عَامًا فِي كُلِّ كَافِرٍ الأَنَّ كَلِمَةَ: «مُشرِك» فِي الحَدِيثِ نَكِرَةٌ فِي سِيَاقِ الشَّرطِ فَتَعُمُّ، وَادِّعَاؤُهُ هَذَا مُحَالِفٌ لِسَبَبِ الحَدِيثِ؛ لأَنَّهُ جَوَابٌ لِسُؤَالِ الرَّجُلِ عَن أَبِيهِ ﷺ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا السَّيُوطِيُّ فَا لَكُونَ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا السَّيُوطِيُّ فَا للللَّهُ وَلَا السَّيُوطِيُّ عَن مَعمَرٍ عَن ثَابِتٍ لَا وُجُودَ لَمَا فِي كُتُ الحَدِيثِ، وَأَنْهَا لَو وَرَدَت لَكَانَت ضَعِيفَةً وَا مَعْمَرٍ فِي ثَابِتٍ البُنَانِيِّ ﴿ كَمَا أَسَلَفْنَا.

وَأُمَّا قَولُهُ: "لَمْ يُحُرِّج لَهُ البُخَارِيُّ شَيئًا، وَلَا خَرَّجَ لَهُ مُسلِمٌ فِي الأُصُولِ إِلَّا مِن رِوَايَتِهِ عَن ثَابِتٍ»، فَكَلَامُ مَنْ لَم يَقرَأ "الصَّحِيحَينِ" لا يَنبَغِي أَن يَصدُرَ مِن مِثلِ السَّيُوطِيِّ فِي حِفظِهِ؛ لأَنَّ البُخَارِيَّ رَوَى لَهُ حَدِيثًا فِي: "بَابِ مَا يُتَقَى مِن فِتنَةِ المَالِ»، فَقَالَ: وَقَالَ لَنَا أَبُو الوَلِيدِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ، عَن ثَابِتٍ، عَن أَنسٍ، عَن أَبِي قَالَ: (كُنَّا نَرَى هَذَا مِن القُرآنِ حَتَّى نَزَلَت: ﴿أَهُاكُمُ التَّكَاثُو﴾ [النكاثر:١]. اهـ (١)، وتَعبِيرُ البُخَارِيِّ بـ: "قَالَ لَنَا اللهُ لَوْلَ لَنَا اللهُ لَوْلَ لَنَا اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ الل

⁽۱) «صحيح البخاري» (٦٤٤٠).

⁽٢) ينظر: «فتح الباري» لابن حجر (١/ ٣٩٩)، و (١١/ ٢٥٦).

أَقُولُ: إِنَّهُ كَمَا يَحْتَمِلُ أَن يَكُونَ البُّخَارِيُّ ذَكَرَ صِيغَةَ «قَالَ لَنَا»؛ لأَنَّ حَمَّاداً لِيسَ عَلَى شَرطِهِ، فَكَذَلِكَ يَحْتَمِلُ أَن يَكُونَ السَّبُ كُونَ الحَدِيثِ مَوقُوفاً؛ بِدَلِيلِ أَنَّهُ قَد ذَكَرَ مِثلَهُ عَن الإِمَامِ أَحَدَ فَقَالَ: وَقَالَ لَنَا أَحَدُ بِنُ حَنبَلِ: حَدَّثَنَا يَحِيى بنُ سَعِيدٍ، عَن سُفيَانَ، حَدَّثِنِي حَبِيبٌ، عَن سَعِيدِ بنِ جُبيرٍ، عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ عَهِ: «حَرُمَ مِنَ النَّسَبِ سَبعٌ، وَمِنَ الصِّهرِ سَبعٌ (()، فَهَذَا بِذَاكَ سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ، يُؤيِّدُهُ أَنَّ الإِمَامَ أَبَا نَصرِ الكَلَابَاذِي قَد عَدَّ حَمَّادَ بنَ سَلَمَةَ في «الهِدَايَة وَالإِرشَاد» فِيمَن أَخرَجَ لَهُ البُخَارِيُّ (()).

والمرَادُ مِن هَذَا بَيَانُ أَنَّ إِطلَاقَ السُّيُوطِيِّ وَتَعمِيمَهُ لَيسَ بِصَوَابِ، ثُمَّ يَلزَمُ عَلَى قَولِ السُّيُوطِيِّ أَن يَكُونَ أَحَدُ بنُ حَنبَلِ أَضعَفَ مِن أَبِي بَكرِ بنِ عَيَّاشٍ، وَفُلَيحٍ، وَغَيرِهِمَا، وَيَلزَمُهُ أَيضًا أَن يَكُونَ البُخَارِيُّ أَضعَفَ مِنهُم؛ لأَنَّ مُسلِماً لَم يُحُرِّج لَهُ شَيئاً في «صَحِيحِهِ»، وَهُو تِلمِيذُهُ، فَهَل يَقُولُ بِذَلِكَ؟! وَقَد استَشهَدَ البخاريُّ أَيضًا شَيئاً في «صَحِيحِهِ»، وَهُو تِلمِيذُهُ، فَهَل يَقُولُ بِذَلِكَ؟! وَقَد استَشهَدَ البخاريُّ أَيضاً شَيئاً في «صَحِيحِهِ»، وَهُو تِلمِيذُهُ، فَهَل يَقُولُ بِذَلِكَ؟! وَقَد استَشهَدَ البخاريُّ أَيضاً بِحَيَّادِ بنِ سَلَمَةً في مَوَاضِعَ كَثيرَةٍ مِنَ «الصَّحِيحِ»؛ لِيثبِتَ أَنَّهُ ثِقَةٌ كَمَا قَالَهُ الحَافِظُ ابنُ حَجَرٍ في «التَّهذِيب» (٣)، وَأَمَّا مُسلِمٌ فَقَد خَرَّجَ لَهُ قَرِيباً مِن اثني عَشَرَ حَدِيثاً عَن غَيرِ حَجَرٍ في «التَّهذِيب» (٣)، وَأَمَّا مُسلِمٌ فَقَد خَرَّجَ لَهُ قَرِيباً مِن اثني عَشَرَ حَدِيثاً عَن غَير

مِنهَا: في «بَابِ صِفَةِ الجُلُوسِ في الصَّلَاةِ»، حَيثُ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ، عَن أَيُّوبَ عَن نَافِعٍ عَنِ ابنِ عُمَرَ: «أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ كَانَ إِذَا قَعَدَ في التَّشَهُّدِ وَضَعَ يَدَهُ اليُسرَى عَلَى رُكبَتَيهِ» الحَدِيثَ (1).

وَمِنهَا: في «بَابِ استِحبَابِ التَّبكِيرِ بِالصُّبحِ»(٥).

⁽۱) «صحيح البخاري» (۱۰۵).

⁽٢) ينظر: «الهداية والإرشاد» للكلاباذي (٢/ ٨٨٨).

⁽٣) ينظر: «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٣/ ١٤).

⁽٤) «صحيح مسلم» (٥٨٠) (١١٥).

⁽٥) «صحيح مسلم» (٦٤٧) (٢٣٧).

وَمِنهَا: في «بَابِ فَضلِ الجَمَاعَةِ» ^(١)

وَمِنهَا: في «بَابِ قَضَاءِ الصَّلَاةِ الفَائِتَةِ» (١)، إِلَى آخِرِ مَا هُنَالِكَ. ثُمَّ رَأَيتُ البَيهَقِيَّ قَد ذَكَرَ هَذَا العَدَدَ.

وَأَمَّا أُمُّهُ عَلِيرٌ: فَرَوَى مُسلِمٌ في «صَحِيحِهِ» عَن أَبِي هُرَيرَةَ ﴿ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «استَأذَنتُ رَبِّي أَن أَستَغفِرَ لِأُمِّي فَلَم يَأذَن لِي، وَاستَأذَنتُهُ أَن أَزُورَ قَبرَهَا فَأَذِنَ لِي» (۳).

قَالَ الإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: فِيهِ جَوَازُ زِيارَةِ المشرِكِينَ في الحَيَاةِ وَقُبُورِهِم بَعدَ الوَفَاةِ... وَفِيهِ النَّهيُّ عَنِ الإستِغفَارِ لِلكُفَّارِ. اهـ (١٠).

وَبَوَّبَ لَهُ النَّسَائِيُّ بقوله: (زِيَارَةُ قَبرِ الْمُشرِكِ)، وَابنُ مَاجَه بقَولِهِ: (زيارةُ قُبُورِ المشرِكينَ) وَالبَيهَقِيُّ بقوله: (نِكاحُ أهلِ الشِّركِ) (٠٠٠.

وَرَوَى ابنُ أَبِي شَيبَةَ عَن بُرَيدَةَ ﷺ قَالَ: لَّمَا فَتَحَ رَسُولُ الله مَكَّةَ أَتَى حَرَمَ قَبرِ، فَجَلَسَ إِلَيهِ كَهَيئَةِ المَخَاطِبِ، وَجَلَسَ النَّاسُ حَولَهُ، فَقَامَ وَهُوَ يَبكِي، فَتَلَقَّاهُ عُمَرُ وَكَانَ أَجِرَا النَّاسِ عَلَيهِ، فَقَالَ: بِأَبِي أَنتَ وَأُمِّي يَا رَسُولَ الله مَا الذِي أَبكَاكَ؟ قَالَ: «هَذَا قَبِرُ أُمِّي، سَأَلتُ رَبِّي الزِّيَارَةَ فَأَذِنَ لِي، وَسَأَلتُهُ الإستِغفَارَ فَلَم يَأْذَن لِي، فَذَكَرتُهَا فَذَرَفَت نَفْسِي فَبَكَيتُ» (أ)، وَفِي رِوَايَةِ الإِمَامِ أَحَدَ، وَابنِ حِبَّانَ: «فَدَمَعَت عَينَايَ

⁽۱) «صحيح مسلم» (۲۶۹) (۲۷٤).

⁽۲) «صحیح مسلم» (۲۸۳) (۲۱۳).

⁽۳) «صحیح مسلم» (۹۷۲) (۱۰۵).

⁽٤) ينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٧/ ٤٥).

⁽٥) «سنن النسائي» (٤/ ٩٠)، و «سنن ابن ماجه» (١/ ٥٠١)، و «سنن البيهقي الكبرى» (۷/۸۱۷).

⁽٦) «مصنف ابن أبي شيبة» (١١٨٠٨).

رَحْمَةً لَمَا مِنَ النَّارِ» (')، وَرِجَالُمُا رِجَالُ الصَّحِيحِ كَمَا قَالَ الْهَيْثَمِيُّ ('')، وَفِي رِوَايَةِ ابنِ حِبَّانَ، والحَاكِمِ، وَالطَّحَاوِيِّ، وَالأَزرَقِيِّ، وَالفَاكِهِيِّ، وَالشَّاشِيِّ، قَالَ: «فَلَم يَأْذَن لِبَّانَ، والحَاكِمِ، وَالطَّحَاوِيِّ، وَالأَزرَقِيِّ، وَالفَاكِهِيِّ، وَالشَّاشِيِّ، قَالَ: «فَلَم يَأْذَن لِي وَنَزَلَ عَلَيَّ: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالنَّذِينَ آمَنُواْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ ﴾ [التوبة: ١١٥]، فَأَخَذَنِي مَا يَأْخُذُ حَتَّى تَنقَضِي الآيَةُ ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لأَبِيهِ ﴾ [التوبة: ١١٤]، فَأَخَذَنِي مَا يَأْخُذُ الوَالِدَينِ مِنَ الرَّقَةِ» (").

قَالَ الإِمَامُ القَاضِي عِيَاضٌ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: بُكَاؤُهُ عَلِيهِ السَّلَامُ عَلَى مَا فَاتَهُا مِن أَيَّامِهِ وَالإِيمَانِ بِهِ. اهد (١٤) ، وَبَوَّبَ لَهُ ابنُ حِبَّانَ بِقَولِهِ: «ذِكْرُ مَا يُستَحَبُّ لِلمَرءِ أَن يَتَرُكَ الإستِغْفَارَ لِقَرَابَتِهِ المشرِكِينَ أَصلًا». اهد (٥٠).

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ عَن أَبِي رَزِينِ العُقَيلِيِّ قَالَ: قُلتُ: يَا رَسُولَ الله، إِنَّ أُمِّي كَانَت تَصِلُ الرَّحِمَ وَتَفعَلُ وَتَفعَلُ، وَمَاتَت مُشرِكَةً، فَأَينَ هِيَ؟ قَالَ: «هِي إِنَّ أُمِّي كَانَت تَصِلُ الرَّحِمَ وَتَفعَلُ وَتَفعَلُ، وَمَاتَت مُشرِكَةً، فَأَينَ هِيَ؟ قَالَ: «هِي فِي النَّارِ»، قُلتُ: يَا رَسُولَ الله، فَأَينَ أُمُّكَ؟ قَالَ: «أَمَا تَرضَى أَن تَكُونَ أُمُّكَ مَعَ أُمِّي» أَمَّ قُلتُ: هَاللَّ البُوصِيرِيُّ: وَرُواتُهُ ثِقَاتُ. اهـ (٧)، وَرَوَاهُ أَحَدُ، وَالطَّبَرَانِيُّ، وَقَالَ المُتَوصِيرِيُّ: وَرُواتُهُ ثِقَاتُ. اهـ (١٠)، وَرَوَاهُ أَحَدُ، وَالطَّبَرَانِيُّ، وَقَالَ المَيْشِيُّ: وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ (٨).

⁽١) «مسند الإمام أحمد» (٢٣٠٠٣)، و «صحيح ابن حبان» (٥٣٩٠).

⁽٢) ينظر: «مجمع الزوائد» للهيثمي (١/ ٣١٤).

⁽٣) «صحيح ابن حبان» (٩٨١)، و «المستدرك» (٣٢٩٢)، و «شرح معاني الآثار» (٢٤٨٧)، و «مسند الشاشي» (٣٩٧)، و «أخبار مكة» للأزرقي (٢/ ٢١٠)، و «أخبار مكة» للفاكهي (٢٣٧٢).

⁽٤) ينظر: «إكمال المعلم» للقاضي عياض (٣/ ٥٢).

⁽٥) «صحيح ابن حبان» (٣/ ٢٦١).

⁽٦) «مسند الطيالسي» (١١٨٦).

⁽٧) ينظر: «إتحاف الخيرة» للبوصيري (٨/ ٢١٨).

⁽٨) «مسند الإمام أحمد» (١٦١٨٩)، و«المعجم الكبير» للطبراني (١٩/ ٢٠٨) (٤٧١). وينظر:

وَرَوَى السَّرِيُّ بِنُ يَحِنَى قَالَ: أَنَا قَبِيصَةُ، عَن سُفيَانَ، عَن مَنصُودٍ، عَن إِرَاهِيمَ، عَن عَلقَمَةَ، قَالَ: جَاءَ ابنَا مُلَيكَةَ الجُعفيَانِيِّ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَا: إِنَّ أَمَّنَا وَأَدَت فِي الجَاهِلِيَّةِ، فَهَل تَنفَعُهَا صَلَاةٌ مَعَ صَلَاتِنَا وَصِيَامٌ مَعَ صِيَامِنَا؟ فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "الوَائِدَةُ وَالموءُودَةُ فِي النَّارِ"، فَوَلَينا وَهُمَا يَبكِيَانِ، فَدَعَاهُمَا فَقَالَ: (سُولُ الله ﷺ: "الوَائِدَةُ وَالموءُودَةُ فِي النَّارِ"، فَوَلَينا وَهُمَا يَبكِيَانِ، فَدَعَاهُمَا فَقَالَ: (وَهُلُهُ اللهُ عَلَيْةِ: "وَأَهُم عَمَ أُمِّكُمًا". اهد أَن وَهَذَا سَنَدٌ مُتَّصِلٌ صَحِيحٌ، وَرَوَاهُ ابنُ عَسَاكِرَ أَيضًا فِي اللهُ وَمُعَلَي مَعَ أُمِّكُمًا». اهد أن وَهَذَا المَبيَهِقِيُّ مِن طَرِيقِ آخَرَ، وَفِيهَا: فَقَالَ ﷺ: "وَأُمُّ مُحَمَّدٍ مَعَهُمَا، فَمَا فِيهِمَا مِن خَيرٍ" أَن وَهَذَا الْحَدِيثِ حَيثُ اقْتَصَرَ عَلَى رَوَايَةَ الإِمَامِ السُّيُوطِيِّ رَحِمَةُ اللهُ تَعَالَى وَرَدَّهُ لِمَذَا الْحَدِيثِ حَيثُ اقْتَصَرَ عَلَى رَوَايَةِ الإِمَامِ السُّيُوطِيِّ رَحِمَةُ اللهُ تَعَالَى وَرَدَّهُ لِمَذَا الْحَدِيثِ حَيثُ اقْتَصَرَ عَلَى رَوَايَةِ الإِمَامِ السُّيُوطِيِّ رَحِمَةُ اللهُ تَعَالَى وَرَدَّهُ لِمَذَا الْحَدِيثِ حَيثُ اقْتَصَرَ عَلَى رَوَايَةِ الإِمَامِ السُّيُوطِيِّ رَحِمَةُ اللهُ تَعَالَى وَرَدَّهُ لِمَذَا الْحَدِيثِ حَيثُ اقْتَصَرَ عَلَى رَوَايَةِ الإِمَامِ السُّيُوطِيِّ أَنَا أَوْايَةُ البَيهَقِيِّ هَذِهِ تَوْدُو أَيْضَا تَأُويلَ السُّيُوطِيِّ أَنَّهُ وَيَقِيْ أَرَادَ أَنَّا الْمَامِ مَعَمُّ وَلَا الْمَارِخِ مَنَى الْمَرْخِ مَى الْمَرْخِ مَعَلَى السَّيُوطِيِّ أَنَةً وَالرَّوانِ اللَّكُورِينَ فَلَا وَيَعَلَى الْمَرْخِ مَعَلَى أَنَ أَرُواحَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْبَرَزِخِ لَيسَت مَعَ أُرُواحِ الْكَافِرِينَ فَلَا تَصِدُ وَاوَاهُ الْمُؤْمِونِينَ فَلَا الْمَاعِلُومِينَ فَلَا اللهُ عَلَا اللهُ الْمَامِ اللَّهُ وَالِو الْمَامِ اللْهُ الْمُؤْمِولِي اللْمُ اللَّهُ الْمَامُ اللَّهُ الْمَاعِلَى الْمَافِولِينَ فَلَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُولُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الل

وَرَوَى الْإِمَامُ الْعَارِفُ الْحَافِظُ أَبُو بَكِرِ الْكَلَابَاذِيُّ فِي «بَحر الْفَوَائِدِ»، وَالْحَافِظُ ابنُ كَثِيرٍ فِي «البِدَايةِ والنِّهَايَة» عَن أَبِي هُرَيرةَ ﴿ فَي: قِيلَ: أَتَرجُو لِوَالِدَيكَ شَيئاً يَا رَسُولَ الله؟ قَالَ: «إِنِّي لَشَافِعٌ لَمُهُم أُعطِيتُ أَو مُنِعتُ، وَمَا أَرجُو لَهُمُ الْسَيئاً»، قَالَ الإِمَامُ الْكَلَابَاذِي: يَجُوزُ أَن يَكُونَ أَرَادَ النبيُّ ﷺ بِقَولِهِ: «إِنِّي لَشَافِعٌ لَمُهُما » فِي الله الله عَن الإستِغفارِ لَهُم المِقولِهِ: ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ اللهُ يَا اللهُ عَنِ الإستِغفارِ لَهُم اللهُ عَلَى عَنِ الإستِغفارِ لَهُم اللهُ اللهُ عَلَى عَنِ الإستِغفارِ لَهُم اللهُ اللهُ وَهَا اللهُ وَهَا اللهُ وَهَا اللهُ وَهَا اللهُ وَهَا اللهُ وَالنَّذِينَ آمَنُواْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُواْ أُولِي قُرْبَى ﴾ [التوبة: ١٦٣] الآية، وَهَذَا

[«]مجمع الزوائد» للهيثمي (١/ ٣١٣).

⁽۱) «أحاديث السري بن يحيى» (١١٠).

⁽۲) «معجم ابن عساكر» (۱۱٤۲).

⁽٣) «القضاء والقدر» للبيهقي (٦٢٣).

كَمَا استَغَفَرَ إِبرَاهِيمُ لأَبِيهِ بِقَولِهِ: ﴿ وَاغْفِرْ لأَبِي إِنَّهُ كَانَ مِنَ الضَّالِّينَ ﴾ [الشُّعَراء: ٢٦]، وَقَولُهُ: ﴿ وَمَا أَرجُو هَمُّا ﴾؛ لأَنَّ استِغفَارَهُ هَمُّا كَانَ بَعدَ مَوتِهِم، فَلَم يَرجُ هَمُّا إِذَا مَاتَا عَلَى غَيرِ الإِسلَامِ، واستَغفَرَ هَمُّا رِقَّةً عَلَيهِمَا، ثُمَّ قَالَ: وَالنبيُّ عَلِيهِ عَلِمَ مِن أَبويهِ مَا عَلِمَ إِبرَاهِيمُ عَلِيهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مِن أَبِيهِ غَيرَ أَنَّهُ أَرَادَ قَضَاءَ حَقِّهِمَا فَنَهَاهُ اللهُ تَعَالَى عَنهُ فَانتَهَى. اهد (۱).

وَهَذَا كَلَامُ إِمَامٍ كَبِيرٍ مِن كِبَارِ أَئِمَّةِ الصُّوفِيَّةِ فِي القَرنِ الرَّابِعِ حَيثُ تُوُفِّيَ سَنَةَ (٣٨٠هـ)، وَهُوَ صَاحِبُ الكِتَابِ المشهُورِ «التَّعَرُّفُ لَمِذهبِ أَهْلِ التَّصَوُّفِ»، وَالذِي قِيلَ فِيهِ: «لَولَا التَّعَرُّفُ لَمَا عُرِفَ التَّصَوُّفُ».

وَرَوَى ابنُ جَرِيرِ الطَّبَرِيُّ بِإِسنَادٍ حَسَنٍ عَن عَلِيٍّ ﴿ قَانَ النبيُّ عَلَيْ كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لأَبِيهِ ﴾ إِلَى يَستَغفِرُ لِأَبَوَيهِ وَهُمَا مُشْرِكَانِ حَتَّى نَزَلَت: ﴿ وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لأَبِيهِ ﴾ إِلَى قولِهِ: ﴿ تَبَرَّا مِنْهُ ﴾ [التوبة: ١١٤]). اهـ (٢). وَهَذَا نَصُّ مِن أُمِيرِ المؤمِنِينَ عَلِيٍّ ﴾ يُبطِلُ قولَهُم، وَهَذَا الحَدِيثُ غَيرُ الحَدِيثِ الآتِي عَنهُ ﴿ إِذ سَندُهُ وَلَفظُهُ مُحْتَلِفٌ.

وَمَا قِيلَ مِن أَنَّ الآيَةَ نَزَلَت فِي مَكَّةَ عِندَ مَوتِ أَبِي طَالِبٍ يَرُدُّهُ مَا رَوَاهُ التِّرِمِذِيُ وَقَالَ: صَدِيثٌ حَسَنٌ - عَن عَلِيٍّ فَهُ قَالَ: سَمِعتُ رَجُلاً يَستَغفِرُ لِأَبَويَهِ وَهُمَا مُشْرِكَانِ؟! فَقَالَ: أَوَلَيسَ استَغفَرَ وَهُمَا مُشْرِكَانِ؟! فَقَالَ: أَوَلَيسَ استَغفَرَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَهُوَ مُشْرِكٌ؟!، فَذَكَرتُ ذَلِكَ لِلنبيِّ عَيَّا فَنْزَلَت: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالْاَئِي وَهُوَ مُشْرِكٌ؟!، فَذَكَرتُ ذَلِكَ لِلنبيِّ عَيَّا فَنْزَلَت: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُواْ أَنْ يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُواْ أَوْلِي قُرْبَى التوبة: ١١٣]

وَالَّذِينَ آمَنُواْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُواْ أَوْلِي قُرْبَى التوبة: ١١٣]

قَالَ الإِمَامُ الطَّحَاوِيُّ: قَد يَجُوزُ أَن يَكُونَ نُزُولُ مَا قَد تَلُونَا بَعدَ أَن كَانَ جَمِيعُ

⁽١) ينظر: «بحر الفوائد» للكلاباذي (ص: ١٣٩)، و«البداية والنهاية» لابن كثير (٢٠/ ١٩٠).

⁽۲) «تفسير الطبري» (۲۲/۲۳).

⁽۳) «سنن الترمذي» (۳۱۰۱).

مَا ذَكَرِنَا مِن سَبَبِ أَبِي طَالِبٍ، وَمِن سَبَبِ عَلِيٍّ، وَمِن زِيارَة النَّبِيِّ عَلَيْ قَبرَ أُمِّه، وَمِن شَعَوابًا سُؤَالِ رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ عِندَ ذَلِكَ الإِذَنَ لَهُ فِي الإسْتِغْفَارِ لَمَا، فَكَانَ نُزُولُ مَا تَلُونَا جَوَابًا عَن ذَلِكَ كُلِّهِ. اهد (۱)، وَبِمِثْلِهِ أَجَابَ الحَافِظُ فِي «فَتحِ البَارِي»، وَالإِمَامُ النَّحَّاسُ فِي «النَّاسِخِ والمنسُوخ»، والسُّيُوطِيُّ في «الإِتقَان» (۱)، وَقَالَ العَلَّامة الزَّركَشِيُّ: قَد يَنزِلُ الشَّيءُ مَرَّتَينِ تَعظِيمًا لِشَانِهِ، وَتَذكِيرًا عِندَ حُدُوثِ سَبَيِهِ خَوفَ نِسيَانِهِ (۱).

وَأَمَّا استِدلَا هُمْ بِحَدِيثِ إِحيَاءِ أَبُويهِ عَلَيْهِ، فَهُو لَو ثَبَتَ لَكَانَ حُجَّةً عَلَيهِم لَا هُم، وَاستِدلَا هُمْ بِهِ إِقْرَارٌ مِنهُم بِأَنَّهُا لَم يَمُوتَا عَلَى الإِيهَانِ، فَقَد نَقضُوا غَزهُم وَوَقَعُوا فِيهَا قَد أَبُوْا، وَإِلَّا فَهَا فَائِدَةُ إِحيَائِهِمَا؟!، وَحَدِيثُ الإِحيَاءِ ضَعِيفٌ بِاتَّفَاقِ المَحدِّثِينَ كَهَا قَالَهُ الحَافِظُ السَّيُوطِيُّ، مُنكَرٌ جِدَّا، في إِسنَادِهِ بَجَهُولٌ عَلَى قَولِ الحَافِظِ ابنِ كِثيرٍ، مَوضُوعٌ يَرُدُّهُ القُرآنُ وَالإِجمَاعُ عَلى قَولِ الحَافِظِ ابنِ دِحيةً، غَرِيبٌ في ابن كِثيرٍ، مَوضُوعٌ يَرُدُّهُ الشَّهَيلِيِّ، بَاطِلٌ عَلَى قَولِ الدَّارَقُطنِيِّ، وَمُنكرٌ عَلَى قَولِ الدَّارَقُطنِيِّ، وَمُنكرٌ عَلَى قَولِ البَانِدِهِ بَخَاهِيلُ عَلَى قَولِ اللَّهُ عَلَى قَولِ الدَّارَقُطنِيِّ، وَمُنكرٌ عَلَى قَولِ البَانِ مِصَاكِرَ، وَذَكرَهُ الحَافِظُ ابنُ الجَوزِيِّ في «الموضُوعَات»، وقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ ابنِ عَسَاكِرَ، وَذَكرَهُ الحَافِظُ ابنُ الجَوزِيِّ في «الموضُوعَات»، وقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ مَوضُوعٌ بِلَا شَكِّ، وَالذِي وَضَعَهُ قَلِيلُ الفَهِم، عَدِيمُ العِلم؛ إِذ لَو كَانَ لَهُ عِلمٌ لَعَلَمُ مَن مَاتَ كَافِرَاً لَا يَنفَعُهُ أَن يُؤمِنَ بَعَدَ الرَّجِعَةِ... قَالَ شَيخُنَا أَبُو الفَضلِ بنُ لَعَلِمَ أَنَّ مَن مَاتَ كَافِراً لَا يَنفَعُهُ أَن يُؤمِنَ بَعَدَ الرَّجِعَةِ... قَالَ شَيخُنَا أَبُو الفَضلِ بنُ لَعَلِم أَنَّ مَن مَاتَ كَافِرَا لَا يَنفَعُهُ أَن يُؤمِنَ بَعَدَ الرَّجِعَةِ... قَالَ شَيخُنَا أَبُو الفَضلِ بنُ الْحَوْدِ . هَذَا حَدِيثٌ مَكَةً وَالمَدِينَةِ، وَدُفِنَت هُنَاكَ وَلَيسَت فِي الحَجُونِ. اهـ ''.

ثمَّ أُرِيدُكَ أَن تَنظُرَ - أَيُّهَا القَارِئُ الكَرِيمُ - كَيفَ ذَكَرَ السُّهَيليُّ سَنَدَ الحَدِيثِ

⁽١) ينظر: «شرح مشكل الآثار» للطحاوي (٦/ ٢٨٥).

⁽٢) ينظر: «فتح الباري» لابن حجر (٧/ ١٩٥)، و«الناسخ والمنسوخ» للنحاس (ص: ٥٤٩)، و«الإتقان» للسيوطي (١/ ١٢٢).

⁽٣) ينظر: «البرهان في علوم القرآن» للزركشي (١/ ٢٩).

⁽٤) ينظر: «الموضوعات» لابن الجوزي (١/ ٢٨٤).

وَهُوَ أُوَّلُ مَن أَثَارَ هَذِهِ المسأَلَةَ فِيمَا أَعَلَمُ، فَقَالَ: وَرُويَ فِي حَدِيثٍ غَرِيبٍ لَعَلَّهُ أَن يَصِحَّ وَجَدَّتُهُ بِخَطِّ جَدِّي أَبِي عِمرَانَ أَحَدَ بنِ الحُسَينِ بنِ أَبِي الحَسَنِ القَاضِي رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى بِسَنَدٍ فِيهِ جَهُولُونَ ذَكَرَ أَنَّهُ نَقَلَهُ مِن كِتَابٍ انتُسِخَ مِن كِتَابِ مُعَوَّذِ بنِ دَاوُدَ اللهُ تَعَالَى بِسَنَدٍ فِيهِ جَهُولُونَ ذَكَرَ أَنَّهُ نَقَلَهُ مِن كِتَابٍ انتُسِخَ مِن كِتَابِ مُعَوَّذِ بنِ دَاوُدَ اللهُ تَعَالَى عَبد الرَّحَنِ بنِ أَبِي الزِّنَادِ، عَن هِشَامِ بنِ عُروةَ، عَن أَبِيهِ، عَن اللهُ تَعَالَى عَنها. اهـ (١).

فَبِالله عَلَيكُم أَيُقابَلُ مِثلُ هَذَا السَّنَدِ بِالأَحَادِيثِ الصِّحَيحَةِ وَالإِجمَاع، وَقَد قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾ [الإسراء: ٣٦]؟! أَينَ قَولُ ابنِ المبَارَكِ: «الإِسنَادُ مِنَ الدِّينِ، وَلَولَا الإِسنَادُ لَقَالَ مَن شَاءَ مَا شَاءَ»، وَقُولُهُ أَيضًا: «بَينَنَا وَبَينَ القَوم القَوَائِمُ». اهـ (١٠٠؟!؛ أي: الأَسَانِيدُ القَويَّةُ الصَّحِيحَةُ، ثُمَّ مَا يُدرِيكُم أَن يَكُونَ هَؤُلَاءِ المجهُولُونَ مِنَ الشِّيعَةِ قَد دَسُّوا هَذَا الحَدِيثَ؛ لِيُثبتُوا مَذَهَبَهُم، وَأَسنَدُوهُ إِلَى الصِّدِّيقَةِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنهَا لِتَرتَفِعَ بذَلِكَ عَنهُم التُّهمَةُ، وَوَاقِعَةٌ مِثلُ هَذِهِ لَو حَدَثَت لَاشتَهَرَت بَينَ الصَّحَابَةِ وَمَن بَعدَهُم وَلَمْ تَخْفَ عَلَيهِم؟ لَكِنَّنَا رَأَينَاهُم قَد رَوَوا مَا هُوَ خِلَافُهَا، وَلَو صَحَّت عِندَهُم لَأَذَاعُوهَا وَأَشَاعُوهَا؛ لِكُونِهَا مِنَ المعجِزَاتِ البَاهِرَةِ، وَلأَنَّ جَيشًا مِن أَلفِ مُقَنَّع مِنَ الصَّحَابَةِ كَانَ قَد حَضَرَ مَعَ النبيِّ ﷺ زِيَارَتَهُ قَبرَ أُمِّهِ يَومَ فَتح مَكَّةَ حِينَ لَمُ يُؤذَن لَهُ بِالإستِغفَارِ هَا، فَبَكَى ﷺ وَأَبكَى، فَهَلَّا لَو حَدَثَ مِثلُ هَذَا الأَمرِ العَظيم بَشَّرَهُم بِهِ، وَأَبِدَلَ حُزِنَهُم سُرُورَاً، أَفَيَكتُمُ رَسُولُ الله ﷺ نِعمَةً مِثلَ هَذِهِ وَقَد قَالَ اللهُ تَعَالَى لَهُ: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّث﴾ [الضحى: ١١]، وهَذَا مِن حَيثُ روَايَةُ السُّهَيليِّ، وَأَمَّا رِوَايَةُ ابنِ شَاهِين: فَفِيهَا ابنُ زِيَادٍ النَّقَّاشُ، وَهُوَ مُتَّهَمٌ كَمَا قَالَهُ أَبُو

⁽١) ينظر: «الروض الأنف» للسهيلي (٢/ ١٢١).

⁽۲) «صحيح مسلم» (۱/ ۱٥).

بَكْرِ الْخَطِيبُ، وَابِنُ عَسَاكِرَ فِي "تَارِيخَيهِمَا" (''، ثُمَّ عَلَى فَرضِ ضَعفِهِ هُوَ مُخَالِفٌ لِلقُرآنِ، وَالسَّنَّةِ، وَالإِجَاعِ، قَالَ الْحَافِظُ ابنُ دِحيَةَ: هَذَا الْحَدِيثُ مَوضُوعٌ يَرُدُّهُ القُرآنُ وَالإِجَاعُ، وَقَالَ أَيضًاً: مَن مَاتَ كَافِرَاً لَمَ يَنفَعهُ الإِيمَانُ بَعدَ الرَّجعَةِ، بَل لَو القُرآنُ وَالإِجمَاعُ، وَقَالَ أَيضًا: مَن مَاتَ كَافِرَاً لَمَ يَنفَعهُ الإِيمَانُ بَعدَ الرَّجعَةِ، بَل لَو آمَنَ عِندَ المُعَاينَةِ لَم يَنفَعهُ ذَلِكَ، فَكيفَ بَعدَ الإِعادةِ. اهـ ('').

وَأَمَّا استِدلَالْهُم بِقُولِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولا﴾ [الإسراء: ١٥]، وَادِّعَاؤُهُم قَطعِيَّةَ دِلَالَتِهَا، وَأَنَّ القَطعِيَّ مُقَدَّمٌ عَلَى الظَّنيِّ؛ لِيَرُدُّوا بِذَلِكَ الأَحَادِيثَ الصَّحِيحَةَ التي تُبطِلُ قَولَهُم، فَهُوَ لَو صَحَّ أَنَّ دِلَالَتَهَا قَطعِيَّةٌ، كَيفَ وَهُم يُخَصِّصُونَهَا بِمَن لَم تَبلُغْهُ دَعوَةُ نَبِيٍّ مِن الأَنبِيَاءِ، قَالَ السُّيُوطِيُّ: فَإِن قُلتَ: هَذَا المسلَكُ الذِي قَرَّرتَهُ هَل هُوَ عَامٌّ فِي أَهلِ الجَاهِلِيَّةِ كُلِّهِم؟ قُلتُ: لَا بَل هُوَ خَاصٌّ بِمَن لَم تَبلُغهُ دَعَوَةُ نَبِيٍّ أَصلًا، أَمَّا مَن بَلَغَتهُ دَعَوَةُ أَحَدٍ مِنَ الأَنبياءِ السَّابِقِينَ ثُمَّ أَصَرَّ عَلَى كُفرِهِ فَهُوَ فِي النَّارِ قَطعَاً، وَهَذَا لَا نِزَاعَ فِيهِ. اهـ "، وَهَذَا مِنهُ إِقرَارٌ بِأَنَّ الدَّعوَةَ أَعَمُّ مِنَ الرَّسُولِ، فَإِنَّهُ قَالَ: «دَعوَةُ أَحَدٍ مِنَ الأَنبِيَاءِ السَّابِقِينَ»، وَالدَّعَوَةُ غَيرُ الرَّسُولِ وَأَعَمُّ مِنهُ، وَالْأَنبِيَاءُ السَّابِقُونَ عَلَيهِم السَّلَامُ قَد انتَقَلُوا وَلَمْ يَبِقَ بَعِدَهُم إِلَّا أَصِحَابُهُم وَكُتُبُهُم، ثُمَّ وَرَثَتُهُم، ثُمَّ انتِشَارُ دَعَوَتِهم، فَقَد عَمَّمَ الرَّسُولَ وَخَصَّصَ أَهلَ الجَاهِلِيَّةِ، يُؤَيِّدُ التَّعمِيمَ قَولُ قَتَادَةُ فِي تَفسِيرِهَا: إِنَّ اللهَ لَيسَ بِمُعَذِّبِ أَحَدًا حَتَّى يَسبِقَ إِلِيهِ مِنَ الله خَبَرٌ أُو تَأْتِيَهُ مِنَ الله بَيِّنَةٌ. اهـ، رَوَاهُ الطَّبَرِيُّ (١٠)، وَيُؤَيِّدُهُ أَيضًا الأَحَادِيثُ الوَارِدَةُ بِامتِحَانِهِم في الآخِرَةِ وَإِن كُنَّا لَا نَقُولُ بِهَا، لَكِنَّهُم قَائِلُونَ بِهَا، فَفِي رِوَايَةِ الْحَاكِمِ يَقُولُونَ: «لَم تُرسِل إِلَينَا رَسُولًا وَلَم يَأْتِنَا

⁽١) ينظر: «تاريخ بغداد» للخطيب (٢/ ٦٠٢)، و «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٥٢ / ٣٢٥-٣٢٦).

⁽٢) ينظر: «سبل الهدى والرشاد» لمحمد بن يوسف الصالحي (١٢٣/١).

⁽٣) ينظر: «الحاوي» للسيوطي (٢/ ٢٥٠).

⁽٤) «تفسير الطبري» (١٤/ ٥٢٦).

أَمرُ" (() وفي رِوَايَةِ ابنِ أَبِي شَيبَةَ: «أَنَّ اللهَ تَعَالَى يَأْمُرُهُم بِدُخُولِ النَّارِ" () وَفي رِوَايَةِ أَبِي يَعلَى: «يَقُولُ اللهُ تَعَالَى لَهُم: إِنِّي رَسُولُ نَفسِي إِلَيكُم ") ، وَفي أُخرَى: «يُرسِلُ لَمُم مَلَكاً أَنِ ادخُلُوا النَّار (()) ، وَخَصَّصُوهَا كَذَلِكَ بِالإِنسِ، قَالَ البُجَيرَمِيُّ نَقلاً عَنِ الرَّحَانِيِّ: فَتَوَقُّفُ التَّكلِيفِ عَلَى إِرسَالِ الرُّسُلِ خَاصُّ بِالآدَمِيِّنَ، وَآيَةُ: ﴿حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولُ اللهَ مَا لِيَّا اللهَ وَاللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهُ اللهَ اللهَ اللهُ اللهَ اللهُ اللهَ اللهُ ال

وَخَصَّ بَعضُهُم التَّعذِيبَ بِمَن غَيَّر، وَبَدَّلَ، وَعَبَدَ الأَوثَانَ مِمَّن وَرَدَ أَنَّهُم في النَّارِ، انظُر: «حَاشِيَة العَطَّارِ عَلَى جَمعِ الجَوَامِعِ» (١٠).

وَحصَّصَهَا جُمهُورُ العُلَمَاءِ بِعَذَابِ الاستِئصَالِ في الدُّنيَا؛ بِقَرِينَةِ السِّيَاقِ وَالعَطفِ بَعدَهُ: ﴿ وَإِذَا أَرَدْنَا أَن تُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا فَحَقَ عَلَيْهَا الْقُولُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا ﴾ [الإسراء: ١٦]، قَالَ الآلُوسِيُّ: ﴿ وَإِذَا أَرَدْنَا أَن تُهلِكَ قَرِيَةً ﴾ الْقُولُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا ﴾ [الإسراء: ١٦]، قَالَ الآلُوسِيُّ: ﴿ وَإِذَا أَرَدْنَا أَن تُهلِكَ قَريَةً ﴾ بيَانٌ لِكَيفِيَّة وُقُوعِ الهَلَاكِ بَعدَ البَعثَةِ. اهد (٧). أَي: فَكَأَنَّهُ تَعَالَى قَالَ: وَمَا كُنَّا مُعَذَّبِينَ عَتَى نَبَعَثَ رَسُولًا وَنَامُرَ المترَفِينَ في القَريَةِ المرَادِ إِهلَاكُهَا عَلَى لِسَانِ الرَّسُولِ، فَيَعَنُ رَسُولًا وَنَامُرَ المترَفِينَ في القَريَةِ المرَادِ إِهلَاكُهَا عَلَى لِسَانِ الرَّسُولِ، فَيَعَنُ رَسُولًا وَنَامُ المترَفِينَ في القَريَةِ المرَادِ إِهلَاكُهَا عَلَى لِسَانِ الرَّسُولِ، فَيَعَنُ رَسُولًا وَنَامُ المترَفِينَ في القَريَةِ المرَادِ إِهلَاكُهُم إِهلَى السَّانِ الرَّسُولِ، فَيَعَنُ وَمَا أَهْلَكُنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ لَمَا مُنذِرُونِ ﴾ [الشعراء: ١٠٨]، وقولِهِ سُبحَانَهُ: ﴿ وَمَا أَهْلَكُنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ لَمَا مُنذِرُونِ ﴾ [الشعراء: ٢٠٨]، وقولِهِ سُبحَانَهُ: ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى حَتَّى يَبْعَثَ فِي أُمِّهَا رَسُولًا ﴾ [القصص: ١٥]، وَمَا يَدُلُ لَ

⁽۱) «المستدرك» (۸۳۹۰).

⁽۲) «مصنف ابن أبي شيبة» (٣٤١٨١).

⁽٣) «مسند أبي يعلى» (٤٢٢٤).

⁽٤) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (١ ١٦٣٠)، وابن حبان في «صحيحه» (٧٣٥٧).

⁽٥) ينظر: «حاشية البجيرمي على الخطيب» (١/ ١٢).

⁽٦) «حاشية العطار على جمع الجوامع» (١/ ٨٨-٨٩).

⁽٧) ينظر: «روح المعاني» للآلوسي (٨/ ١٤).

عَلَى ظَنِّيْتِهَا أَنَّ فِيهَا مُقَدَّرَاً، قَالَ العَلَّامَةُ أَبُو حَيَّانَ: وَالمعنَى: حَتَّى نَبعَثَ رَسُولًا فَيُكَذَّبَ وَلَا يُؤْمَنَ بِهَا جُاءَ بِهِ مِن عِندِ الله. اهـ(١).

أَقُولُ: وَيَحْتَمِلُ أَن يَكُونَ المَقَدَّرُ: «فَيَأْمُرَ وَيَنهَى فَيُعصَى»؛ بِنَاءً عَلَى المَتَّفَقِ عَلَيهِ بَينَ أَهل السُّنَّةِ أَنَّ الفُرُوعَ مُتَوَقِّفَةٌ عَلَى بَجِيءِ الرَّسُولِ.

وَمِمَّا يُبطِلُ القَولَ بِقَطعِيَّتِهَا أَيضًا أَنَّ فِيهَا نَوعَ اكتِفَاءٍ عِندَهُم؛ أَي: وَمَا كُنَّا مُعَذَّبِينَ وَلَا مُثِيبِينَ حَتَّى نَبعَثَ رَسُولًا، وَاستَغنَى بِذِكرِ العَذَابِ عَن ذِكرِ الثَّوَابِ؛ لأَنَّهُ أَظْهَرُ مِنهُ فِي ثَكَثُّتِ مَعنَى التَّكلِيفِ، وَإِثبَاتُ الثَّوَابِ ظَنِّيٌّ غَيرُ مَنصُوصٍ عَلَيهِ، وَخَصَّصَ بَعضُ الأَشَاعِرَةِ بَعثَ الرَّسُولِ بِالآخِرَةِ عِندَ امتِحَانِم، وَكَذَا خَصَّصُوا العَذَابَ بِعَذَابِ الآخِرَةِ، ثُمَّ عَلَى أَي شَيءٍ يَكُونُ العَذَابُ عَلَى الأُصُولِ أَم عَلَى الفُرُوع؟

قَالَ: العَلَّامَةُ الماوَردِيُّ: فِيهِ وَجهَانِ:

أَحَدُهُمَا: وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ عَلَى الشَّرَائِعِ الدِّينِيَّةِ حَتَّى نَبعَثَ رَسُولًا مُبَيِّناً.

الثَّانِي: وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ عَلَى شَيءٍ مِنَ المعَاصِي حَتَّى نَبعَثَ رَسُولًا دَاعِياً. اهـ(١٠).

وَقَالَ ابنُ الجَوزِيِّ: وَقِيلَ: إِنَّهُ لَا يُعَذِّبُ فِي مَا طَرِيقُهُ السَّمعُ إِلَّا بِقِيَامِ الحُجَّةِ مِنَ الرَّسُولِ، وَلِهِذَا قَالُوا: لَو أَسلَمَ فِي دَارِ الحَربِ وَلَم يَسمَع بِالصَّلَاةِ، وَالزَّكَاةِ، وَالزَّكَاةِ، وَالزَّكَاةِ، وَنَحوِهَا، لَم يَلزَمْهُ قَضَاءُ شَيءٍ مِنهَا. اهـ (٣).

⁽١) ينظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٧/ ٢٣).

⁽٢) ينظر: «تفسير الماوردي» (٣/ ٢٣٤).

⁽٣) ينظر: «زاد المسير» لابن الجوزي (٣/ ١٥).

سِيْ الْسِيدِ الْأَنْسِورِ سِيْ الْمِسْدِ الْأَنْسِورِ سِيْ الْمِسْدِينَ الْمُسْدِينَ الْمُعِلْمِ الْمُسْدِينَ الْمُسْدِين

وَقَالَ الإِمَامُ الرَّازِيُّ: فِي الآيَةِ قُولَانِ:

الْأَوَّلُ: أَن نُجرِيَ الآيةَ عَلَى ظَاهِرِهَا، وَنَقُول: العَقلُ هُوَ رَسُولُ الله إِلَى الحَلقِ بَل هُوَ الرَّسُول الذِي لَولَاهُ لَمَا تَقَرَّرَت رِسَالَةُ أَحَدٍ مِنَ الأَنبِيَاءِ.

وَالثَّانِ: أَن نُخَصِّصَ عُمُومَ الآيَةِ، فَنَقُول: المَرَادُ: وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ فِي الأَعَمَالِ التي لَا سَبِيلَ إِلَى مَعرِفَةِ وُجُوبِهَا إِلَّا بِالشَّرِعِ إِلَّا بَعدَ يَجِيءِ الشَّرِعِ. اهـ(١).

وَنَسَبَ الآلُوسِيُّ الأَوَّلَ إِلَى الصُّوفِيَّةِ (٢).

وَمِمَّا يُبطِلُ القولَ بِقَطعِيَّتِهَا: أَنَّ الأَكثَرَ مِنَ العُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ أَطفَالَ المشرِكِينَ في النَّارِ تَبَعَاً لِآبَائِهِم، وَلَو كَانَت دِلَالَةُ الآيةِ قَطعِيَّةً، لَم يُختَلَف فِيهِم وَلَم تَبلُغهُم الدَّعوةُ، وَبَهَذَا كُلِّهِ يَكُونُ مَا تَمَسَّكُوا بِهِ إِنَّهَا هُو ظَاهِرُ الآيةِ؛ لأَنْنَا أَثبَتنَا عَدَمَ القَطعِ في دِلَالَتِهَا عَلَى مَا قَالُوا، وَمِن أَقوى الدَّلائِل عَلَى بُطلَانِ قَولِهِم أَنَّ الآيةَ مَكِّيَةٌ بِالإِتَّفَاقِ، وَنَهيهُ عَلَى مَا قَالُوا، وَمِن أَقوى الدَّلائِل عَلَى بُطلَانِ قولِهِم أَنَّ الآيةَ مَكِيَّةٌ بِالإِتِّفَاقِ، وَنَهيهُ عَلَى مَا قَالُوا، وَمِن أَقوى الدَّلائِل عَلَى بُطلَانِ قولِهِم أَنَّ الآيةَ مَكِيَّةٌ بِالإِتِّفَاقِ، وَنَهيهُ عَنِ الإستِغفَادِ لأُمِّهِ كَانَ يَومَ الفَتح، وَكَذَلِكَ إِخبَارُهُ عَلَيْهِ عَن أَبِيهِ وَجَدِّهِ عَبدِ عَلِي عَنِ الإستِغفَادِ لأُمِّهِ كَانَ يَومَ الفَتح، وَكَذَلِكَ إِخبَارُهُ عَلَيْهِ عَن أَبِيهِ وَجَدِّهِ عَبدِ الطَّلِبِ كَانَ في المدينَةِ؛ لأَنَّ أَنسَا هُ رَاوِي الحَدِيثِ إِنَّا كَانَ قَد أَسلَمَ فِيهَا، فَلَو كَانُ وَا الْحَبَرَ عَيْكُمُ مِنَ الإستِغفَادِ لِأُمِّهِ، وَلَا أَخبَرَ عَيْكُمُ أَنَّ أَبُاهُ وَجَدَّهُ فِي النَّارِ.

هَذَا؛ وَأَمَّا الكَلَام في أَهلِ الفَترَةِ وَهُم مَن لَم تَبلُغهُم دَعوَةُ نَبِيٍّ مِنَ الأَنبِيَاءِ بِإِقرَارِ السُّيُوطِيِّ، فَقَالَ الإِمَامُ الرَّازِيُّ وَهُو عُمدَتُهُم في هَذَا العِلم: مَن مَاتَ مُشرِكاً فَهُو في النَّارِ وَإِن مَاتَ قَبلَ البَعثَةِ؛ لأَنَّ المُشْرِكِينَ كَانُوا قَد غَيَّرُوا الحَنيفِيَّةَ دِينَ إِبرَاهِيمَ، وَاستَبدَلُوا جَهَا الشِّركَ. اهـ (٣).

⁽۱) ينظر: «تفسير الرازي» (۲۰/ ۳۱۳).

⁽٢) ينظر: «روح المعاني» للآلوسي (٤/ ٢٨٣).

⁽٣) ينظر: «أدلة معتقد أبي حنيفة» للقاري (ص: ٩٣).

وَقَالَ الإِمَامُ الْحَلَيمِيُّ الشَّافِعِيُّ: وَإِنَّهَا قُلنَا: إِنَّ مَن كَانَ مِنهُم عَاقِلاً مُمَيِّزاً إِذَا رَأَى وَنَظَرَ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَعتَقِدُ دِيناً فَهُو كَافِرٌ؛ لأَنَّهُ وَإِن لَم يَكُن سَمِعَ دَعوَةَ نَبِيِّنا ﷺ، فَلَا شَكَّ أَنَّهُ سَمِعَ دَعوَةَ نَبِيِّنا ﷺ، فَلَا شَكَّ أَنَّهُ سَمِعَ دَعوةَ أَحَدِ الأَنبِيَاءِ الذِينَ كَانُوا قَبلَهُ ﷺ. اهـ(١).

وَقَالَ شَيخُ مَذَهَبِهِم الإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: إِنَّ مَن مَاتَ في الفَترَةِ عَلَى مَا كَانت عَلَيهِ العَرَبُ مِن عِبَادَةِ الأُوثَانِ فَهُوَ في النَّارِ، وَلَيسَ هَذَا مُؤَاخَذَةً قَبلَ عَلَى مَا كَانت عَلَيهِ العَرَبُ مِن عِبَادَةِ الأُوثَانِ فَهُوَ في النَّارِ، وَلَيسَ هَذَا مُؤَاخَذَةً قَبلَ وُرُودِ الشَّرع، فِإِنَّ هَوُ لَاءِ كَانَت قَد بَلَغَتهُم دَعوَةُ إِبرَاهِيمَ وَغَيرِهِ مِنَ الأَنبِيَاءِ عَلَيهِم الصَّلاةُ وَالسَّلَامُ. اهـ(٢).

وَقَالَ العَلَّامَةُ المَحَلِّيُّ: فَمَن لَم تَبلُغْهُ دَعوَةُ نَبِيٍّ لَا يَأْثَمُ. اهـ ". قَولُهُ: «نَبِيٍّ» نَكِرَةٌ فِي سِيَاقِ النَّفي فَتَعُمُّ.

ثُمَّ إِلَيكَ الدَّلِيلَ البَيِّنَ الوَاضِحَ عَلَى أَنَّ أَهلَ الجَاهِلِيَّةِ قَد بَلَغَتهُم دَعوةُ إِبرَاهِيمَ، وَإِسهَاعِيلَ، وَمُوسَى، وَعِيسَى، بَل دَعوةُ الرُّسُلِ السَّابِقِينَ، قَالَ تَعَالَى حِكَايَةً عَن مُشْرِكِي مَكَّةَ: ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيُهَا بَهِمْ لَئِن جَاءهُمْ نَذِيرٌ مَّا زَادَهُمْ إِلاَّ نُفُورًا ﴾ حَكَايَةً عَن مُشْرِكِي مَكَّةً: ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيُهَا بَهِمْ لَئِن جَاءهُمْ نَذِيرٌ مَّا زَادَهُمْ إِلاَّ نُفُورًا ﴾ لَيَكُونُنَ أَهْدَى مِنْ إِحْدَى الأُمَمِ فَلَيًا جَاءهُمْ نَذِيرٌ مَّا زَادَهُمْ إِلاَّ نُفُورًا ﴾ النَّكُونُ نَا وَإِلَى هِ لَكُنَّا عِبَادَ اللَّهِ المُخْلُومِين * فَكَفَرُوا لَيْقُولُون * لَوْ أَنَّ عِندَنَا ذِكْرًا مِّنْ الأَوَّلِين * لَكُنَّا عِبَادَ اللَّهِ المُخْلُصِين * فَكَفَرُوا لَيْقُولُون * لَوْ أَنَّ عِندَنَا ذِكْرُا مِّنْ الأَوَّلِين * لَكُنَّا عِبَادَ اللَّهِ المُخْلُصِين * فَكَفَرُوا لَيَقُولُون * لَوْ أَنَّ عِندَنَا ذِكْرُا مِّنْ الأَوَّلِين * لَكُنَّا عِبَادَ اللَّهِ المُخْلُصِين * فَكَفَرُوا لِيقُولُون * لَوْ أَنَّ عِندَنَا ذِكْرُاهُ أَنْ الأَوْلِين * لَكُنَّا عِبَادَ اللَّهِ المُخْلُومِين * فَكَفَرُوا لِيقُولُون * لَوْ أَنَّ عِندَنَا ذِكْرًا مِّنْ الأَوْلِين * لَكُنَّا عِبَادَ اللَّهِ المُخْلُومِين * وَالْمَانِون تَعْمُولُون * السَانَات: ١٦٧٠-١٥٤، فَهَذَا يَدُلُّ دِلاللَّهُ وَاضِحَةً كَالشَّمسِ عَلَى فَسُوفَ يَعْلَمُونَ وَيَعتَقِدُونَ بِالرُّسُلِ وَالكُتُبِ المَنَّزَلَةِ، وَغَنَوا لَو كَانَت وَصَلَت إِلَيهُودِ وَالنَّصَارَى، وَأَنَّهُم كَانُوا عَلَى دِينٍ سَمَاوِيٍّ، ثُمَّ وَعَلِمُوا كَذَلِكَ مَا أُنزِلَ عَلَى اليَهُودِ وَالنَّصَارَى، وَأَنَّهُم كَانُوا عَلَى دِينٍ سَمَاوِيٍّ، ثُمَّ

⁽١) ينظر: «المنهاج في شعب الإيهان» للحَليمي (١/ ١٧٥).

⁽٢) ينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٣/ ٧٩).

⁽٣) ينظر: «شرح جمع الجوامع» للمحلي (١/ ٨٧).

السدرالانسور المسكون البدرالانسور المسكون المسكون المسكون المسكون المسكون المسكون المسكون المسكون المسكون الله لَو جَاءَهُم رَسُولُ مِن عِندِ الله لَسَبَقُوا اليَهُودَ وَالنَّصَارَى بِالهُدَى، فَأَيُّ دَلِيلٍ أَوضَحُ مِن هَذَا عَلَى بُلُوغِهِم الدَّعوة، وَهَوُ لَاءِ المقسِمِينَ وَالمتَمَنِّينَ بَجِيءَ رَسُولٍ وَكِتَابٍ مِن عِندِ اللهِ تَعَالَى هُم المتَأَخِّرُونَ مِن مُشْرِكِي مَكَّة؛ لِعَودِ الضَّمِيرِ في قَولِهِ تَعَالَى: ﴿جَاءَهُمْ ﴾ عَلَى الضَّمِيرِ في ﴿أَقسَمُوا ﴾، وَكَذَلِكَ عَودُ الضَّمِيرِ في قَولِهِ تَعَالَى: ﴿جَاءَهُمْ ﴾ عَلَى الضَّمِيرِ في ﴿أَقسَمُوا ﴾، وَكَذَلِكَ عَودُ الضَّمِيرِ في قَولِهِ تَعَالَى:

﴿ فَكَفَرُوا ﴾ عَلَى الضَّمِيرِ فِي ﴿ يَقُولُونَ ﴾ ، وَقَد سَبَقَ قَولُ عَمْرِو بِنِ نُفَيلٍ: «يَا مَعشَرَ قُريشٍ مَا مِنكُم اليَومَ أَحَدٌ عَلَى دِينِ إِبرَاهِيمَ غَيرِي » ، رَوَاهُ النَّسَائِيُّ فِي «الكُبرَى» (أ) ، قُرَيشٍ مَا مِنكُم اليَومَ أَحَدٌ عَلَى دِينِ إِبرَاهِيمَ غَيرِي » ، رَوَاهُ النَّسَائِيُّ فِي «الكُبرَى» (أ) ،

وَفِيهِ دِلَالَةٌ عَلَى مَا قُلنَا.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ كُلَّمَا أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٍ * قَالُوا بَلَى ﴾ [اللك: ٨-٩]، قَالَ العَلَّامَةُ أَبُو حَيَّانَ: وَ ﴿ كُلَّمَا ﴾ تَدُلُّ عَلَى عُمُومٍ أَزْمَانِ الإِلْقَاءِ فَتَعُمُّ اللَّقَينَ (٢٠). وَقَالَ جَلَّ شَأْنُهُ: ﴿ وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلاَّ خلاَ فِيهَا نَذِيرٍ ﴾ [فاطر: ٢٤].

وَأَمَّا قَولُهُ سُبِحَانَهُ: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولاً أَنِ اعْبُدُواْ اللهِ وَاجْتَنِبُواْ الطَّاغُوتَ ﴾ [النحل: ٣٦] مَعَ قَولَهُم: ﴿ مَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي الْلِلَّةِ الآخِرَةِ إِنْ هَذَا إِلاَّ اخْتِلاَق ﴾ [ص: ٧]: فَيَدُلُّ بِمَفْهُومِهِ عَلَى أُنَّهُم سَمِعُوهُ فِي اللَّةِ الأُولَى، وسَنُبَيِّنُ إِن شَاءَ اللهُ تَعَالَى أَنَّ آبَاءَهُم كَانُوا عَلَى دِينِ إِبرَاهِيمَ عَلَيهِ السَّلَامُ إِلَى أَن جَاءَهُم عَمرُو بِنُ اللهُ تَعَالَى أَنْ جَاءَهُم عَمرُو بِنُ لِجُبَلَ مِن هِيتَ.

وَأَمَّا قَولُهُ تَعَالَى: ﴿لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّا أُنذِرَ آبَاؤُهُمْ ﴾ [يس: ٦]: فَمُحتَمِلٌ ؛ لأَنَّ «مَا» في الآية إِمَّا مَوصُولَةٌ، أو نَكِرَةٌ مَوصُوفَةٌ، وَالعَائِدُ فِيهِمَا ضَمِيرٌ مُقَدَّرٌ ؛ أي: مَا أُنذِرَهُ آبَاؤُهُم، وَ «مَا» وَصِلَتُهَا أو صِفَتُهَا في مَحَلِّ نَصبٍ مَفْعُولًا بِهِ ثَانِياً لِـ «تُنذِرَ»، وَالمعنَى: لِتُنذِرَ قَوماً العَذَابَ الذِي أُنذِرَهُ آبَاؤُهُم، أو شَيئاً أُنذِرَ بِهِ آبَاؤُهُم، وَإِمَّا

⁽۱) «سنن النسائي الكبري» (۸۱۳۱).

⁽٢) «البحر المحيط» لأبي حيان (٧/ ٢٣).

تَأْوِيلِ الآبَاءِ المَنفِيّ إِنذَارُهُم بِالآبَاءِ الأَقرَبِينَ، وَلَا تَنَافِيَ بِينِ الآيَتِينِ السَّابِقَتَينِ وَبَينَ قَولِهِ سَبحَانَهُ: ﴿لِتُنذِرَ قُولِهِ سَبحَانَهُ: ﴿لِتُنذِرَ قُولِهِ مَّبكَ مِن نَّذِير ﴾ [سبا: ٤٤]، وَقُولِهِ سُبحَانَهُ: ﴿لِتُنذِرَ قُولِهِ مَّن نَّذِيرٍ مِّن قَبْلِكَ ﴾ [القصص: ٤٦]؛ لأَنَّ الآيَتَينِ الأُولَيَينِ في الإِرسَالِ إِلَيهِم دُونَ آبَائِهِم، فَعَلَى كُونِ «مَا» في الآيةِ إِلَى الآبَاءِ، وَهَاتان الآيَتانِ في الإِرسَالِ إِلَيهِم دُونَ آبَائِهِم، فَعَلَى كُونِ «مَا» في الآيةِ

إِلَّهُ وَلَى مَوصُولَةً أَو مَوصُوفَةً أَو مَصدرِيَّةً أَو صِلَةً يَكُونُ المنذَرُ خَاصًا وَهُم قُريش،

وَعَلَى كُونِهَا نَافِيَةً يَكُونُ عَامًّا.

وَلَّا رَأَى رَسُولُ الله ﷺ صُورَةَ إِبرَاهِيمَ، وَإِسَاعِيلَ فِي الكَعبَةِ وَبِأَيدِيهِمَا اللَّرَلَامُ قَالَ: (قَاتَلَهُم اللهُ، أَمَا وَالله لَقَد عَلِمُوا أَنَّهَا لَم يَستَقسِمَا بِهَا قَطُّ (()) فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُم كَانُوا يَدِينُونَ حَسبَ اعتِقَادِهِم بِدِينِ إِبرَاهِيمَ، وَإِسمَاعِيلَ عَلَيهِمَا السَّلَامُ، وَقَد أَقسَم ﷺ أَنَّ كُفَّارَ قُرَيشٍ يَعلَمُونَ أَنَّهُم عَلَيهِمَا السَّلَامُ لَم يَستَقسِمَا بِالأَزلَامِ قَطُّ، وَقَد أَقسَم ﷺ إِللأَزلَامِ قَطُّ، اللهَ عَلَيهِمَا السَّلَامُ لَم يَستَقسِمَا بِالأَزلَامِ قَطُّ، اللهَ عَيْرُوا وَبَدَّلُوا، وَقَد لَعَنَهُم ﷺ عَلَى ذَلِكَ، فَلُو كَانُوا مَعذُورِينَ، ومِن أَهلِ الفَترَةِ كَا يَرْعُمُونَ كَيفَ وَلِم يَلْعَنَهُم ﷺ ؟!

وَقَالَ: عَيْكُ هُ حَيْثُمَا مَرَرَتَ بِقَبِرِ كَافِرِ فَبَشِّرُهُ بِالنَّارِ» (٢) ، حَيثُ حَكَمَ بِكُفرِهِم، وَبِأَنَّهُم مِن أَهلِ النَّارِ، وَقَالَ عَيْكِ : «مَا بَعَثَ اللهُ نَبِيًّا إِلَى قَومٍ فَقَبَضَهُ إِلَّا جَعَلَ بَعدَهُ فَترَةً يَملأُ مِن تِلكَ الفَترَةِ جَهَنَّمَ»، رَوَاهُ الطَبَرَانِيُّ في «الأوسَطِ» (٢)، قَالَ الهَيثَمِيُّ: رِجَالُهُ يَملأُ مِن تِلكَ الفَترَةِ جَهَنَّمَ»، رَوَاهُ الطَبَرَانِيُّ في «الأوسَطِ» (٢)، قَالَ الهَيثَمِيُّ: رِجَالُهُ

⁽١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٦٠١).

⁽٢) أخرجه معمر بن راشد في «جامعه» (١٩٦٨٧)، والبزار في «مسنده» (١٠٨٩).

⁽٣) «المعجم الأوسط» (٤٩٨٠).

سِهُ سِهُ سِهِ البِسِدِ الانسور سِهُ البِسِدِ الانسور رِجَالُ الصَّحِيحِ غَيرَ صَدَقَةَ بِنِ سَابِقٍ وَهُوَ ثِقَةٌ. اهـ (۱) ، وَاللهُ تَعَالَى لَا يُدخِلُ أَحَداً النَّارَ بِغَيرِ ذَنبٍ ، وَقَالَ ﷺ أَيضاً: «وَأَن النَّارِ بِغَيرِ ذَنبٍ ، وَقَالَ ﷺ أَيضاً: «وَأَن النَّارِ »، وَوَاهُ البُخَارِيُّ ومُسلمٌ (۱) يَكرَهُ أَن يُعَودَ فِي النَّارِ »، رَوَاهُ البُخَارِيُّ ومُسلمٌ (۱) يكرَهُ أَن يُقذَفَ فِي النَّارِ »، رَوَاهُ البُخَارِيُّ ومُسلمٌ (۱)

وَالرُّجُوعُ وَالعَودُ إِنَّمَا يَكُونُ لِلحَالَةِ الأُولَى، وَهِيَ هَهُنَا الكُفرُ كَمَا قَالَهُ ﷺ، فَدَلَّ عَلَى

وَقَالَت الصِّدِّيقَةُ عَائِشَةُ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنهَا: يَا رَسُولَ الله، ابنُ جَدَعَانَ كَانَ فِي الجَاهِلِيَّةِ يَصِلُ الرَّحِمَ، وَيُطعِمُ المسكِينَ، فَهَل ذَاكَ نَافِعُهُ؟ قَالَ: «لَا يَنفَعُهُ، إِنَّهُ لَمَ يَقُل يَومَا: رَبِّ اغفِر لِي خَطِيئَتِي يَومَ الدِّينِ»، رَوَاهُ مُسلِمٌ ('')، وَابنُ جَدْعَانَ كَانَ يَقُل يَومَا: رَبِّ اغفِر لِي خَطِيئَتِي يَومَ الدِّينِ»، رَوَاهُ مُسلِمٌ ('')، وَابنُ جَدْعَانَ كَانَ ابنَ عَمِّ الصِّدِيقَةِ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنهَا، فَقَد بَيَّنَ ﷺ أَنَّهُ لَم يَنفَعُهُ ذَلِكَ؛ لِعَدَم إِيهَانِهِ بِالآخِرَة، وَلَيسَ لِكُونِهِ مِن أَهلِ الفَترَةِ؛ لأَنَّ عِبَارَةَ «إِنَّهُ لَم يَقُل» في قُولِهِ ﷺ تَعلِيلٌ لِعَدَم النَّفع.

وَعَن أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنهَا قَالَت: قُلتُ: يَا رَسُولَ الله إِنَّ عَمِّي هِشَامَ بِنَ المُغِيرَةِ كَانَ يُطعِمُ الطَّعَامَ، وَيَصِلُ الرَّحِمَ، وَيَفعَلُ وَيَفعَلُ، فَلَو أَدرَكَكَ أَسلَمَ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «كَانَ يُعطِي لِلدُّنيَا وَحَمْدِهَا، وَذِكْرِهَا، وَمَا قَالَ يَومَا قَطُّ: اللَّهُمَّ فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: وَكَانَ يُعطِي لِلدُّنيَا وَحَمْدِهَا، وَذِكْرِهَا، وَمَا قَالَ يَومَا قَطُّ: اللَّهُمَّ فَقَالَ رَسُولُ الله عَلِينَ يَومَ الدِّينِ »، رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ، وَأَبُو يَعلى (٥٠)، قَالَ الهَيْثَمِيُّ: رِجَالُهُ الْفُورِ فِي خَطِيئَتِي يَومَ الدِّينِ »، رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ، وَأَبُو يَعلى (١٤)، قَالَ الهَيْثَمِيُّ: رِجَالُهُ رِجَالُهُ الصَّحِيحِ (١٦)، وَمَعنَاهُ كَسَابِقِهِ، بَل زَادَ عَلَيهِ ﷺ أَنَّهُ مُؤَاخَذُ بِالفُرُوعِ كَذَلِكَ.

أَنَّهُم كَانُوا عَلَى الكُفرِ لَا عَلَى الفَترَةِ كَمَا زَعَمُوا.

⁽١) ينظر: «مجمع الزوائد» للهيثمي (٧/ ٢١٦).

⁽٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٢١)، ومسلم في «صحيحه» (٦٥) (١١٨).

⁽٣) «صحيح البخاري» (١٦)، و«صحيح مسلم» (٢٧) (٦٧).

⁽٤) «صحيح مسلم» (٢١٤) (٣٦٥).

⁽٥) «المعجم الكبير» (٢٣/ ٢٧٩) (٦٠٦)، و«مسند أبي يعلى» (٦٩٦٥).

⁽٦) ينظر: «مجمع الزوائد» للهيثمي (١/ ٣١٦).

وَكَذَا إِحْبَارُهُ عَلَيْهِ عَن وَالِدَيهِ، وَعَن عَبدِ المطَّلِبِ، وَعَمرِو بنِ لَحُيِّ، وَغَيرِهِم بَأَنَّهُم فِي النَّارِ، وَكَذَا حَدِيثُ البُخَارِيِّ عَن أَنسٍ هُ لَمَّا أَرَادَ النبيُّ عَلَيْهِ بِنَاءَ المسجِدِ قَالَ أَنسٌ: «كَانَت فِيهِ قُبُورُ المشرِكِينَ، ثُمَّ قَالَ: فَأَمَرَ النَّبيُّ عَلَيْهِ بِقُبُورِ المشرِكِينَ فَنُ قَالَ: فَأَمَرَ النَّبيُّ عَلَيْهِ بِقُبُورِ المشرِكِينَ فَنُ قَالَ: فَأَمَرَ النَّبيُّ عَلَيْهِ بِقُبُورِ المشرِكِينَ لَا أَهلَ الفَترَةِ.

وَقَالَ الفَارُوقُ عُمَرُ ﴿ إِنَّ المشرِكِينَ كَانُوا لَا يُفِيضُونَ حَتَّى تَطلُعَ الشَّمسُ»، رواه البخاري (٢)، فَسَمَّاهُم مُشْرِكينَ أَيضًا.

⁽۱) «صحيح البخاري» (۲۸).

⁽٢) «صحيح البخاري» (١٦٨٤).

⁽٣) «صحيح البخاري» (٢٦٢٣)، و«صحيح مسلم» (٢٨٥٦) (٥١).

⁽٤) «صحيح ابن حبان» (٩٠ ع٧)، و «المستدرك» (٩٨٨٨)، و «مصنف ابن أبي شيبة» (٧٤ ٥٧٤).

⁽٥) ينظر: «السيرة النبوية» لابن هشام (١/ ٢٦).

⁽٦) «المنتخب من مسند عبد بن حميد» (١٠٣٦).

ثُمَّ بَقِيَ أَهلُ الجَاهِلِيَّةِ مَعَ عِبَادَتِهِم الأُوثَانَ عَلَى بَقِيَّةٍ مِن شَرِيعَةِ إِبرَاهِيمَ عَلَيهِ السَّلَامُ، وَكَانُوا قَد وَضَعُوا صُورَةَ إِبرَاهِيمَ وَإِسهَاعِيلَ فِي الكَعبَةِ المَشَرَّفَةِ كَمَا سَبَقَ، فَكَانُوا يَطُوفُونَ بِالبَيتِ، وَيَسعَونَ بَينَ الصَّفَا وَالمروةِ، وَيَحُجُّونَ، وَيَعتَمِرُونَ، سَبَقَ، فَكَانُوا يَطُوفُونَ بِالبَيتِ، وَيَسعَونَ بَينَ الصَّفَا وَالمروةِ، وَيُحُجُّونَ، وَيَعتَمِرُونَ، وَيَعتَمِرُونَ، وَيَعتَمِرُونَ، وَيُعتَمِرُونَ الأَشهُرَ الحُرُمَ، وَيَكسُونَهُ، وَيُعظِّمُونَهُ، إِلَى غَيرِ ذَلِكَ عِمَا وَيَستَعُونَ الحَاجَ، وَيَعمُرُونَ المسجِدَ الحَرَامَ، وَيَكسُونَهُ، وَيُعظِّمُونَهُ، إِلَى غَيرِ ذَلِكَ عِمَا وَيَسَعُونَ الطَّهُ وَالتَصَارَى يَعِيشُونَ بَينَ أَظهُرِهِم، فَهَذَا وَعِيسَى عَلَيهِمِ السَّلَامُ، فَقَد كَانَ اليَهُودُ وَالنَّصَارَى يَعِيشُونَ بَينَ أَظهُرِهِم، فَهَذَا وَعِيسَى عَليهِمِ السَّلَامُ، فَقَد كَانَ اليَهُودُ وَالنَّصَارَى يَعِيشُونَ بَينَ أَظهُرِهِم، فَهَذَا وَعَيرِهِ وَمَا سَلَفَ يُبَيِّنُ أَنَّ الدَّعَوَةَ قَد بَلَغَتهُم، وَإِلَّا فَهَا سَبَبُ دُخُولِ عَمرِو بنِ لَحَيٍّ وَغَيرِهِ وَمَا سَلَفَ يُبَيِّنُ أَنَّ الدَّعَوَةَ قَد بَلَغَتَهُم، وَإِلَّا فَهَا سَبَبُ دُخُولِ عَمرِو بنِ لَحَيٍّ وَغَيرِهِ وَمَا سَلَفَ يُبَيِّنُ أَنَّ الدَّعَوَةَ قَد بَلَغَتَهُم، وَإِلَّا فَهَا سَبَبُ دُخُولِ عَمرِو بنِ لَحَيٍّ وَغَيرِهِ وَمَا سَلَفَ يُبَيِّنُ أَنَّ الدَّعَوَةَ قَد بَلَغَتَهُم، وَإِلَّا فَهَا سَبَبُ دُخُولِ عَمرِو بنِ لَحَي وَعَيرِهُ وَالنَّارَ، وَاللَّهُ تَعَالَى لَا يُدخِلُ فِيهَا أَحَدًا بِغَيرِ ذَنبٍ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَلُوا وَلَا يَظُلُهُ وَلِا يَطُلُهُ وَلَا يَعْرِهُ وَاللَّهُ وَلَهُ وَلَا يَظُلُهُ وَلِكُ أَحِدًا إِلَى اللَّهُ وَلَا يَعْلَلُهُ وَلَا عَلَا يَعْلَى اللَّهُ وَلَا يَعْلِمُ أَولَا يَعْلَى اللَّهُ الْمَالَةُ وَلَا يَعْلَى اللْهُ وَلَوْلَا عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْهُولِهُ الْمُؤَالِقُولُ وَالنَّهُ اللَّهُ الْمُؤَلِّ اللَّهُ الْمُؤَالِقُولُ وَالْمَالُولُ وَالْمَالُولُومُ الْمُؤَلِقُولُ وَالْمَا عَمِلُوا الْمُؤْلِقُولُ اللَّهُ الْمَالِولُ وَالْهُ وَالِلْمُ الْمَالِمُ وَالْمُولُ الْمُؤْلِقُ الْمَالِعُولُ الْ

وَبعدَ أَن أَثبَتنَا ظَنَيَّةَ دِلَالَةِ الآيَةِ، وَأَنَّهَا مَكِّيَّةٌ، وَأَنَّ إِخبَارَ النبيِّ ﷺ عَن وَالِدَيهِ وَعَن عَبدِ المطَّلِبِ كَانَ في المدِينَةِ بَطَلَ بِذَلِكَ مَا ادَّعَوهُ، وَثَبَتَ مَا قُلنَا، وَللهِ الحَمدُ وَالمَّنَّةُ.

⁽١) «أخبار مكة» للأزرقي (١/ ٠٠٠)، و «صحيح ابن حبان» (٧٤٩٠).

مِن حَدِيثٍ قِيلَ فِيهِ: مَوضُوعٌ، وَقِيلَ: مُنكَرٌ، وَقِيلَ: بَاطِلٌ، وَأَعلَى مَا قِيلَ فِيهِ: إِنَّهُ ضَعِيفٌ كَي تَصِحَّ دَعوَى النَّسخِ، فَيُقَالُ لَهِذَا اللَّعِي: أَثْبِتِ العَرشَ ثُمَّ انقُش، وَمَا قِيلَ مِن تَصِحِيحِهِ فَبَاطِلٌ بِلَا شَكِّ وَلَا رَيبٍ؛ لأَنَّ في سَنَدِهِ مُتَّهَاً، وَفِيهِ مَجَاهِيلُ كَمَا سَبَق، فَمِن أَينَ يَأْتِي سَنَدَهُ الصِّحَّةُ وَقَد نَقَلَ السُّيُوطِيُّ الْإِتِّفَاقَ عَلَى ضَعِفِهِ؟!.

وَأَمَّا قُولُ البَيجُورِيِّ: وَأَمَّا مَا نُقِلَ عَن أَبِي حَنِيفَة في «الفِقه الأَكبَر» مِن أَنَّ وَالِدَي المصطَفَى عَلَيْ المَّفرِ مَاتَا عَلَى الكُفرِ فَمَدسُوسٌ عَلَيهِ اهِ (''): فَدَعوى بِلَا دَليلٍ، سَبَهُهَا عَدَمُ العِلمِ بِمُذَهَبِ الإِمَامِ أَبِي حَنِيفَة هُ ، وَبِهَا سَلَفَ مِن أَقوالِ أَئِمَّةِ السَّبُهَا عَدَمُ العِلمِ بِمُذَهَبِ الإِمَامِ أَبِي حَنِيفَة هُ ، وَبِهَا سَلَفَ مِن أَقوالِ أَئِمَّةِ السَّلَفِ وَالحَلَفِ، بَل بِمَذَهَبِ الإِمَامُ السَّنَةِ، بَل بِمَذَهَبِ الأَشَاعِرَةِ الذِي هُو السَّلَفِ وَالحَلَفِ، بَل بِمَذَهَبِ أَهلِ السَّنَةِ، بَل بِمَذَهَبِ الأَشَاعِرَةِ الذِي هُو مَذَه بُو الرَّافِضَةِ مِنَ الشَّيعَةِ كَمَا قَالَهُ الإِمَامُ الرَّازِيُّ، وَنَقَلَهُ عَن مَذَه بُهُ الزِينَ هُم أَئِمَّةُ مَذَهَبِهِ مِنَ الأَشَاعِرَةِ، وَكَذَلِكَ قَالَ ابنُ كَثِيرٍ، وَأَبُو حَيَّانَ أَصحَابِهِ الذِينَ هُم أَئِمَّةُ مَذَهَبِهِ مِنَ الأَشَاعِرَةِ، وَكَذَلِكَ قَالَ ابنُ كَثِيرٍ، وَأَبُو حَيَّانَ كَالسَاعَ وَيَأْتِي، بَل قَالَ الإِمَامُ الرَّازِيُّ: وَالذِي عَلَيهِ الأَكثُرُونَ أَنَّ آبُاءَ مُحَمَّدٍ عَلَيهِ الصَّلَةُ وَالسَّلَاهُ وَالسَّلَامُ كَانُوا كُفَّاراً. اه (''.)

ثُمَّ نَقُولُ: إِنَّ مَا سَبَقَ مِنَ الدَّلَائِلِ، وكَلَامِ أَئِمَّةِ أَهلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ مِمَّن نَقَلنَا عَنهُم أَقواهُم يُنَادِي عَلَى المَلاِ جَهَاراً نَهَاراً أَنَّ هَذَا الذِي ادَّعَيتُمُوهُ أَنتُم هُوَ المَدسُوسُ عَلَى أَهلِ السُّنَّةِ، ثُمَّ سَرَى إِلَى أَوهامِ بَعضِ المَتأَخِّرِينَ مِنَ الأَشَاعِرَة، ثُمَّ المَدسُوسُ عَلَى أَهلِ السُّنَّةِ، ثُمَّ سَرَى إِلَى أَوهامِ بَعضِ المَتأَخِّرِينَ مِنَ الأَشَاعِرَة، ثُمَّ تَابَعَ بَعضُهُم بَعضاً دُونَ تَحَقِيقٍ وَلَا تَمَحِيصٍ، وَلِمَ لَم يَقُل البَيجُورِيُّ ذَلِكَ فِيهَا قَالَهُ شَيخُ مَذَهَبِهِ الإِمَامُ النَّووِيُّ رَحِمُهُ اللهُ تَعَالَى في «شَرحِ مُسلِم»، بَل وَشَيخُ أَشيَا خِهِم البَيهَ قِيُّ، وَكَذَا إِمَامُهُم وَعُمدَتُهُم الإِمَامُ الرَّازِيُّ، بَل وَأَصحَابُهُم الذِينَ هُم أَثِمَةُ النَّية فَيْ وَكَذَا إِمَامُهُم وَعُمدَتُهُم الإِمَامُ الرَّازِيُّ عَنهُم وَقَد سَبَقَ ذِكرُهُ؟!

⁽١) ينظر: «تحفة المريد» للبيجوري (ص: ٢٢).

⁽٢) ينظر: «تفسير الرازي» (٢٥/ ١٣٦).

سي البسدر الأنسور سي البسدر الأنسور

وَهَل كُلُّ مَا سَبَقَ مِنَ الأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ، وَأَقُوَالِ الأَئِمَّةِ الصَّرِيحَةِ مَدسُوسٌ عَلَيهِم أَيضَاً؟!

بَل نَحنُ نَدَّعِي إِجمَاعَ السَّلَفِ عَلَى مَا قَالَهُ الإِمَامُ الأَعظَمُ أَبُو حَنِيفَةَ هُمْ وَأَنَّهُ لَم يُحَالِف فِيهِ إِلَّا بَعضُ المَتَأَخِّرِينَ الذِينَ تَبِعُوا مَذَهَبَ الرَّافِضَةِ فِيهِ وَهُم لَا يَشعُرُونَ، ثُمَّ تَبِعَهُم البَاقِي تَقلِيدًا هُمْ، ثُمَّ رَأَيتُ الإِمَامَ القَرَافِيَّ قَالَ: فَإِنَّ قَوَاعِدَ العَقَائِدِ كَانَ النَّاسُ فِي الجَاهِلِيَّةِ مُكَلَّفِينَ بِهَا إِجمَاعاً، وَلِذَلِكَ انعَقَدَ الإِجمَاعُ عَلَى أَنَّ العَقَائِدِ كَانَ النَّاسُ فِي الجَاهِلِيَّةِ مُكَلَّفِينَ بِهَا إِجمَاعاً، وَلِذَلِكَ انعَقَدَ الإِجمَاعُ عَلَى أَنَّ مَوَتَاهُم فِي النَّارِ يُعَذَّبُونَ عَلَى كُفرِهِم، وَلُولًا التَّكلِيفُ لَمَا عُدِّبُوا. اهو أَنَ وَكَذَا قَالَهُ اللَّلَا عَلِيٌّ القَارِي، لَا يُتقَلَ قُولَ أَلْإِجمَاعُ غَيرُ صَحِيحٍ القَولِ الأَشَاعِرَةِ بِنَجَاةٍ أَهلِ الفَترَةِ؛ لأَنَّ الرَّاذِي عَلَي القَارِي، لَا يُتقَلَ قُولَ أَئِمَّةِ مَذَهَبِهِ بِكُفرِ وَالِدِهِ عَلَيْهِ الأَكْرُونَ عَلَى عَلَيهِ وَقَالَ: هُو الفَترَةِ؛ لأَنَّ الرَّازِيَّ نَقَلَ قُولَ أَنِّ الْعَارِي عَلَيهِ الطَّيرِةِ فَي اللَّي عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ وَلَا أَيْعَ مَلْهُ اللَّهُ وَاللَّهُ عَلَيْهِ المَّكْرُونَ أَنَّ الْبَاءَ مُحَمَّدٍ وَاللِدِي عَلَيهِ الأَكْثُرُونَ أَنَّ الْبَاءَ مُحَمَّدٍ الشَّيعَةِ كَمَا سَلَفَ اللهُ أَنْ أَلُوا كُفَّارًا . اهم وَكُذَلِكَ البَيهَةِيُّ، وَالنَّووِيُّ ، وَالحَلِيمِيُّ ، وَالشَّولِي وَلَى السَّلَامُ عَلَيهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلْمَ اللهُ اللهُ المَقَرَقِي وَلَى المَتَقَدِّ فِي عَلَيكَ قُولُ المَتَافِقِي رَحِمُ اللهُ اللَّي الْمَالِي عَلَيكَ قُولُ المَّاوِي رَحِمُ اللهُ اللهُ المَالَقَ عَلَى المَنْ المَالَقُ عَنِ عَلَى المَنْ الْمَالُولِي المَالَقَلَ المَنَّ لِي نَشَدً . اهم «شَرِحُ الجَوهَوَةِ» ".

أَقُولُ: سُبحَانَ الله مَا أَعظَمَهَا مِن كَلِمَةٍ تَهَنَّرُ لَمَا الجِبَالُ! قَد أَصَابَت كُلَّ هَوُلَاءِ الأَئِمَّةِ مِنَ السَّلَفِ وَالْحَلَفِ، بَل وَالْعِيَاذُ بِالله إِنَّهَا لَتَصِلُ إِلَى الذِي لَا يَنطِقُ عَنِ الْمَوَى ﷺ؛ لأَنَّهُ هُوَ الذِي قَالَ ذَلِكَ، وَعَنهُ نَقَلْنَا، ثُمَّ نَقُولُ: مَن الذِي يَشُذُّ المَتَقَدِّمُ أَم المَتَا خُرُ؟! فَانظُر كَيفَ يَحكُمُونَ.

⁽١) ينظر: «شرح تنقيح الفصول» للقَرافي (ص: ٢٩٧).

⁽۲) ينظر «تفسير الرازي» (۱۳ ۲۲)

⁽٣) ينظر: «شرح جوهرة » للصاوي (ص: ١٠١).

وَأَمَّا قَولُ البَيجُورِيِّ: وَجَمِيعُ آبَائِهِ ﷺ لَمَ يَدخُلهُم كُفرٌ. اهـ (''): فَيَرُدُّهُ قَولُ أَئِمَةِ مَذَهَبِهِ، وَمَن سَبَقَ ذِكرُهُ مِنَ الأَئِمَّةِ، بَل هَذَا مَذَهَبُ الشِّيعَةِ الرَّافِضَةِ لَا مَذَهَبُ أَئِمَّةِ مَذَهَبِهِ، وَمَن سَبَقَ ذِكرُهُ مِنَ الأَئِمَّةِ، بَل هَذَا مَذَهَبُ الشِّيعَةِ الرَّافِضَةِ لَا مَذَهَبُ أَعْلَى الشِّيعَةُ: إِنَّ أَحَداً مِن آبَاءِ أَهلِ الشُّنَّةِ، قَالَ الإِمَامُ الرَّازِيُّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: قَالَتِ الشِّيعَةُ: إِنَّ أَحَداً مِن آبَاءِ الرَّسُولِ ﷺ وَأَجدَادِهِ مَا كَانَ كَافِرَاً. اهـ ('').

أَقُولُ: إِنَّ الذِي يَغلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّ مَا قَالهُ البَيجُورِيُّ، وَالصَّاوِيُّ، وَمَن حَذَا حَذَوهُما فِي هَذِهِ المسأَلَةِ إِنَّمَا تَلَقَّفُوهُ مِن السُّيُوطِيِّ، وَكَانَ السُّيُوطِيُّ قَد أَخطأَ خَطأً عَظِيماً فِي نَقَلِهِ عَنِ الرَّازِيِّ، فَإِنَّ الرَّازِيَّ إِنَّمَا حَكَى هَذَا الكَلَامَ نَقلاً عَنِ الشِّيعَةِ، خَطأً عَظِيماً فِي نَقلِهِ عَنِ الرَّائِقِيِّ، فَإِنَّ الرَّازِيَّ إِنَّمَا حَكَى هَذَا الكَلَامَ نَقلاً عَنِ الشِّيعَةِ، وَسَرَدَهُ سَرِداً ثُمَّ رَدَّه وَأَبطَلَهُ، وَبَيَّنَ مَذَهَبَ أَصحابِهِ وَأَقرَّهُ، فَقَالَ: «قَالَتِ الشِّيعَةُ: إِنَّ وَاللَّهُ أَحَداً مِن آبَاءِ الرَّسُولِ عَيْقِيْ وَأَجدَادِهِ مَا كَانَ كَافِراً، وَأَنكُرُوا أَن يُقَالَ: إِنَّ وَالِدَ إِنَّ وَاللِدَ إِبْ وَالْمَا كُورَاءُ وَذَكُرُوا أَنَّ آزَرَ كَانَ عَمَّ إِبرَاهِيمَ عَلَيهِ السَّلَامُ وَمَا كَانَ وَالِداً لَهُ، وَاحتَجُوا عَلَى قَولِم بِوُجُوهٍ:

الْحُجَّةُ الأُولَى: أَنَّ آبَاءَ الأَنبِيَاءِ مَا كَانُوا كُفَّارًا، وَيَدُلُّ عَلَيهِ وُجُوهٌ:

مِنهَا: قَولُهُ تَعَالَى: ﴿ اللَّذِي يَرَاكَ حِينَ تَقُوم * وَتَقَلُّبَكَ فِي السَّاجِدِين ﴾ [الشعراء: ٢١٨-٢١٩]، قِيلَ: مَعنَاهُ إِنَّهُ يَنقُلُ رُوحَهُ مِن سَاجِدٍ لِسَاجِدٍ، وَبِهَذَا التَّقدِيرِ فَالآيَةُ دَالَّةٌ عَلَى أَنَّ جَمِيعَ آبَاءِ مُحَمَّدٍ عَيَّكُ كَانُوا مُسلِمِينَ، وَحِينَئِذٍ يَجِبُ القَطعُ بِأَنَّ فَالآيَةُ دَالَّةٌ عَلَى أَنَّ جَمِيعَ آبَاءِ مُحَمَّدٍ عَيَّكُ كَانُوا مُسلِمِينَ، وَحِينَئِذٍ يَجِبُ القَطعُ بِأَنَّ وَاللَّهُ وَاللَّهُ مَا أَنْ مَكَالًا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى السَّلَامُ كَانَ مُسلِمًا، ثُمَّ قَالَ: وَأَمَّا أَصِحَابُنَا فَقَد زَعَمُوا أَنَّ وَاللَّهُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيهِ السَّلَامُ وَأَنَّ الْكِتَابِ فِي هَذِهِ الآيَةِ تَدُلُّ عَلَى وَاللَّهُ وَلِهُ تَعَالَى: ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ مَا وَلَيْكُ مُ وَأَيضًا قُولُهُ تَعَالَى: ﴿ وَمَا كَانَ السَّدِعْ فَارُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيهِ السَّلَامُ، وَأَيضًا قُولُهُ تَعَالَى: ﴿ وَمَا كَانَ السَّالِمُ مُ وَأَيضًا قُولُهُ تَعَالَى: ﴿ وَمَا كَانَ السَّالِمُ مُ وَأَيضًا قُولُهُ تَعَالَى: ﴿ وَمَا كَانَ السَّا عَنْ اللَّهُ مُ وَاللَّهُ مَدُولًا لِللَّهِ السَّدِعْ فَارُ إِبْرَاهِيمَ لَأَبِيهِ ﴾ إِلَى قُولِهِ: ﴿ فَلَكُ السَّالَامُ مَا وَاللَّهُ عَدُولًا لللَّهُ مَدُولًا لللَّهُ مَدُولًا لللَّهُ مَدُولًا لَهُ مَدُولًا لَيْ اللَّهُ عَدُولًا للللَّهُ مَدُولًا لَهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَدُولًا لَهُ اللَّهُ عَدُولًا لَهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَدُولًا لَا اللَّهُ اللَّهُ عَدُولًا لللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللللل

⁽١) ينظر: «تحفة المريد» للبيجوري (ص: ٢٢).

⁽٢) ينظر: «تفسير الرازي» (١٣/ ٣٣).

سلم المسلم المس

ثُمَّ انظُر _ عَافَاكَ اللهُ تَعَالَى _ إِلَى نَقلِ السَّيُوطِيِّ حَيثُ قَالَ: "وَهَذَا الْمسلَكُ ذَهَبَت إِلَيهِ طَائِفَةٌ، مِنهُم الإِمَامُ فَحْرُ الدِّينِ الرَّازِيُّ، فَقَالَ فِي كِتَابِهِ "أُسرَار التَّنزِيلِ" مَا نَصُّهُ: قِيلَ: إِنَّ آزَرَ لَم يَكُن وَالِدَ إِبرَاهِيمَ بَل عَمَّهُ وَاحتَجُّوا عَلَيهِ بِوُجُوهٍ: مِنهَا أَنَّ اَنَاءَ الأَنبِيَاءِ مَا كَانُوا كُفَّاراً، وَيَدُلُّ عَلَيهِ وُجُوهٌ: مِنهَا قَولُهُ تَعَالَى: ﴿ الَّذِي يَرَاكَ حِينَ النَّا اللَّهِ مِن السَّاجِدِين ﴾ [الشعراء: ٢١٨-٢١]، قِيلَ: مَعنَاهُ أَنَّهُ كَانَ يُنقَلُ نُورُهُ مَن سَاجِدٍ إِلَى سَاجِدٍ إِلَى سَاجِدٍ، وَبِهَذَا التَّقدِيرِ فَالآيَةُ دَالَّةٌ عَلَى أَنَّ جَمِيعَ آبَاءِ مُحَمَّدٍ عَيْقَ كَانُ مُنوا مُسَلِمِينَ، وَحِينَئِذٍ يَجِبُ القَطْعُ بِأَنَّ وَالِدَ إِبرَاهِيمَ مَا كَانَ مِنَ الكَافِرِينَ. اهـ (٢).

فَانظُر - رَحِمَكَ اللهُ تَعَالَى - ثُمَّ قَارِن بَينَ كَلَامِ الرَّازِيِّ، وَبَينَ نَقلِ السُّيُوطِيِّ وَهِيَ: «وَقِيلَ: وَادِّعَائِهِ أَنَّهُ قَولُ الرَّازِيِّ، وَعِبَارَةُ الرَّازِيِّ التي نَقَلَهَا السُّيُوطِيُّ وَهِيَ: «وَقِيلَ: إِنَّ آزَرَ.. إِلَخ»، إِنَّهَا هِيَ نَقلُ لِقولِ الشِّيعَةِ، لَا تَقرِيرٌ لِلَاهَبِهِ، وَهَذَا مِنَ السُّيُوطِيِّ يَنقُلُهُ بِعَجِيبٌ، فَالرَّازِيُّ يَنقُلُ كَلامَ الشِّيعَةِ قَائِلاً: «قَالَتِ الشِّيعَةُ»، وَالسُّيُوطِيُّ يَنقُلُهُ بِعَرُوهُ إِلَى «أَسرَارِ قِيلَ» مَبنِيًّا لِلمَجهُولِ، وَالكَلامُ في «تَفسِيرِ الرَّازِيِّ»، وَالسُّيوطِيُّ يَعزُوهُ إِلَى «أَسرَارِ قِيلَ» مَبنِيًّا لِلمَجهُولِ، وَالكَلامُ في «تَفسِيرِ الرَّازِيِّ»، وَالسُّيوطِيُّ يَعزُوهُ إِلَى «أَسرَارِ التَّيزِيلِ»، وَلا وُجُودَ لَهُ فِيهِ، وَزَادَ الطِّينَ بِلَّةً بَترُهُ كَلامَ الرَّازِيِّ دُونَ ثَمَامِهِ الذِي فِيهِ التَّيزِيلِ»، وَلا وُجُودَ لَهُ فِيهِ، وَزَادَ الطِّينَ بِلَّةً بَترُهُ كَلامَ الرَّازِيِّ دُونَ ثَمَامِهِ الذِي فِيهِ إِبْطَالُ كَلامِ الشَّيعَةِ قُولَ الرَّازِيِّ وَمَذَهَبَهُ، ثُمَّ إِبْطَالُ كَلامِ الشَّيعَةِ، فَقُلِبَ الأَمْرُ، وَجُعِلَ قُولُ الشِّيعَةِ قُولَ الرَّازِيِّ وَمَذَهِ بَهُ إِمَامٍ فَحْرِ الدِّينِ بِحُرُوفِهِ وَنَاهِيكَ بِهِ إِمَامَةً وَجَلالَةً، فَإِلَى السُّيوطِيُ: هَذَا كَلامُ الإِمَامِ فَحْرِ الدِّينِ بِحُرُوفِهِ وَنَاهِيكَ بِهِ إِمَامَةً وَجَلالَةً، فَإِنَّهُ إِمَامُ أَهُلِ السُّيَةِ فِي زَمَانِهِ. اهـ (").

⁽۱) ينظر: «تفسير الرازي» (۱۳/ ۳۲).

⁽٢) ينظر: «مسالك الحنفا في والدي المصطفى» للسيوطي (ص: ٣٩).

⁽٣) ينظر: «مسالك الحنفا في والدي المصطفى» للسيوطي (ص: ٠٤).

أَقُولُ: لَو قَلَبَنَا الأَمرَ وَقُلْنَا لِلسُّيُوطِيِّ وَمَن تَبِعَهُ بَعدَ الذِي بَيَّنَاهُ: إِنَّ هَذَا الإِمَامِ الذِي استَدلَلتَ بِهِ عَلَينَا قَد بَيَّنَ أَنَّ مَا تَقُولُهُ إِنَّهَا هُوَ مَذَهَبُ الشِّيعَةِ وَلَيسَ الإِمَامِ الذِي استَدلَلتَ بِهِ عَلَينَا قَد بَيَّنَ أَنَّ مَا تَقُولُهُ إِنَّهَا هُوَ مَذَهَبُ الشِّيعَةِ وَلَيسَ بِمَذَهَبٍ لِأَهلِ السُّنَّةِ، وَأَنتَ أَخطأتَ النَّقلَ عَنهُ، فَهَل تَرجعُ عَمَّا قُلتَهُ بأَنَّ الرَّاذِيَّ إِمَامُ أَهلِ زِمَانِهِ فِي هَذَا الفَنِّ ؟!!

ثُمَّ تَابَعَ السُّيُوطِيَّ البَيجُورِيُّ، وَالصَّاوِيُّ فِيهَا أَخطاً فِي نَقلِهِ، وَتَابَعَهُم مَن بَعدَهُم دُونَ تَمَحِيصٍ وَتَحقِيقٍ، فَوَقَعُوا فِي الْمُوَّةِ نَفْسِهَا، وَقَلَبُوا الأَمرَ، فَجَعَلُوا مَذَهَبَ الشِّيعَةِ مَذَهَبَ أَهلِ السُّنَةِ، وَمَذَهَبَ أَهلِ السُّنَةِ شَاذًا مَرَّةً، وَمَدسُوساً أُخرَى، وَذَاعَ الشِّيعَةِ مَذَهَبَ أَهلِ السُّنَةِ، وَمَذَهَبَ أَهلِ السُّنَةِ شَاذًا مَرَّةً، وَمَدسُوساً أُخرَى، وَذَاعَ الأَمرُ وَشَاعَ، وَصَارَ المُخْطِئُ مُصِيباً، وَالمصِيبُ مُخطِئاً، وَإِنَّا للله وَإِنَّا اللهِ وَاجِعُونَ، وَشَاعَ، وَصَارَ المُخْطِئُ مُصِيباً، وَالمصِيبُ مُخطِئاً، وَإِنَّا للله وَإِنَّا اللهِ وَاجِعُونَ، فَارجِع أَيُّهَا الحَريصُ عَلَى الحَقِّ إِلَى كَلَامِ الرَّاذِيِّ فِي «التَّفْسِيرِ الكَبِير» عِندَ تَفْسِيرِ قَولِهِ تَعَالَى فِي «التَّفْسِيرِ الكَبِير» عِندَ تَفْسِيرِ قَولِهِ تَعَالَى فِي «السَّورَةِ الأَنعَام»: ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لأَبِيهِ ازَرَ أَتَتَخِذُ أَصْنَامًا آلِهَةً ﴾ قُولِهِ تَعَالَى فِي «سُورَةِ الأَنعَام»: ﴿ وَلَكِن تَتَبَعُهُ مِن أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ وَلِيطَهَرَ لَكَ صِحَّةُ مَا أَقُولُ، وَقَد أَعَادَ الرَّازِيُّ الكَلَامَ أَيضًا عِندَ تَفْسِيرِ قَولِهِ تَعَالَى فِي «سُورَةِ الشُّعَرَاء»: ﴿ وَتَقَلُّبُكَ أَعَادَ الرَّازِيُّ الكَلَامَ أَيضًا عِندَ تَفْسِيرِ قَولِهِ تَعَالَى فِي «سُورَةِ الشُّعَرَاء»: ﴿ وَتَقَلَّبُكَ أَعْدَالرَّازِيُّ الكَلَامَ أَيضًا عِندَ تَفْسِيرِ قَولِهِ تَعَالَى فِي «سُورَةِ الشُّعَرَاء»: ﴿ وَتَقَلَّبُكَ السَّاجِدِين ﴾ [الشعراء: ٢١٩]، وَسَنذكُرُهُ قَرِيبًا.

وَأَمَّا استِدلَا لُمُّم بِقُولِهِ تَعَالَى: ﴿وَتَقَلَّبُكَ فِي السَّاجِدِينِ ﴾ [الشعراء: ٢١٩]: فَأَبعَدُ مَا يَكُونُ مِنَ الصَّوَابِ، وَإِنَّمَا هُوَ استِدلَالُ الرَّافِضَةِ مِنَ الشِّيعَةِ وَلَيسَ استِدلَالًا لِأَهلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ وَإِلَيكَ البَيَانَ:

قَالَ الإِمَامُ الرَّاذِيُّ: وَاعلَم أَنَّ الرَّافِضَةَ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ آبَاءَ النبيِّ ﷺ كَانُوا مُؤمِنِينَ، وَتَمَسَّكُوا فِي ذَلِكَ بِهَذِهِ الآيَةِ. اهـ(٢).

وَأُمَّا المُفَسِّرُونَ مِن أَهلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ قَاطِبَةً، وَعَلَى رَأْسِهِم ابنُ عَبَّاسٍ

⁽۱) ينظر: «تفسير الوازي» (۱۳/ ۲۹) فها بعدها.

⁽٢) ينظر: «تفسير الرازي» (٢٤/ ٥٣٧).

فَذَهَبُوا إِلَى أَنَّ المَرَادَبِ ﴿ السَّاجِدِينَ ﴾ في الآيةِ إِمَّا الأَنبِيَاءُ أَو الصَّحَابَةُ، وَلَم يَقُل أَحَدٌ مِنهُم بِقَولِ الشِّيعَةِ، وإنها نَقَلَهُ السُّيُوطِيُّ خَطَأً كَمَا أَسَلَفْنَا، حَتَّى الآلُوسِيُّ المَالِغُ في القَولِ بِنَجَاتِهِمَا أَبَى أَن يَستَدِلَّ عَلَى ذَلِكَ بِهِذِه الآيَة، وَكَانَ عَلَى هَوُّ لَاءِ القَائِلِينَ بِقُولِ الشِّيعَةِ في هَذِهِ المَسأَلَةِ قَبلَ ادِّعَائِهِم وَاستِدلَا لِهِم بَهٰذِهِ الآيَةِ أَن يُثبِتُوا أَوَّلاً أَنَّ آباءَهُ ﷺ كَانُوا يُصَلُّونَ وَالإِسنَادُ مِنَ الدِّينِ، وَأَنَّى لَهُم ذَلِكَ وَدُونَهُ خَرْطُ القَتَادِ، بَل لَو بَلَغُوا أَسبَابَ السَّمَاءِ لَن يَجِدُوا لِذَلِكَ سَبِيلًا وَلَو كَانَ بَعضُهُم لِبَعضِ ظَهِيرًا، وَالعُلَمَاءُ قَد اختَلَفُوا فِي تَعَبُّدِ النبيِّ ﷺ قَبلَ النُّبُوَّةِ فَكَيفَ بِآبَائِهِ؟!!، وَأَمَّا استِدلَاهُم بِحَدِيثِ: «لَمَ أَزَل أَتَقَلَّبُ مِن الأَصلَابِ الطَّاهِرَاتِ إِلَى الأَرحَامِ الزَّاكِيَاتِ»: فَهُوَ دَعوى الشِّيعَةِ أَنَّهُ حَدِيثٌ وَلَيسَ كَذَلِكَ، وَلَا وُجُودَ لَهُ فِي كُتُبِ الحَدِيثِ عِندَ أَهلِ السُّنَّةِ، وَإِنَّهَا نَقَلَهُ الإِمَامُ الرَّازِيُّ في «تَفسِيرِهِ» عَنِ الشِّيعَةِ؛ لِيُبطِلَ استِدلَا لَهُم بِهِ، فَقَالَ نَاقِلاً عَنهُم: وَمِمَّا يَدُلُّ أَيضًا عَلَى أَنَّ أَحَدًا مِن آبَاءِ مُحَمَّدٍ عَلَيهِ السَّلامُ مَا كَانَ مِنَ المشرِكِينَ قَولُهُ عَلَيهِ السَّلَامُ: «لَمَ أَزَل أُنقَلُ مِن أَصلَابِ الطَّاهِرِينَ إِلَى أَرحَام الزَّاكِيَاتِ»، ثُمَّ أَجَابَ عَنهُ قَائِلاً: وَأَمَّا قَولُهُ عَلَيهِ السَّلَامُ: «لَم أَزَل أُنقَلُ مِن أَصَلَابِ الطَّاهِرِينَ إِلَى أَرحَامِ الطَّاهِرَاتِ»: فَمَحمُولٌ عَلَى أَنَّهُ مَا وَقَعَ في نَسَبِهِ مَا كَانَ سِفَاحَاً. اهـ (١)

وَقَالَ النَّيسَابُورِيُّ: وَقَد احتَجَّ عُلَماءُ الشِّيعَةِ عَلَى مَذَهَبِهِم أَنَّ آبَاءَ النبيِّ ﷺ لَا يَكُونُونَ كُفَّارًا، قَالُوا: أَرَادَ تَقَلُّبَ رُوحِهِ مِن سَاجِدٍ إِلَى سَاجِدٍ كَمَا فِي الحَدِيثِ المعتَمَدِ عَندَهُم: «لَمَ أَزَل أَتَقَلَّبُ مِن أَصلَابِ الطَّاهِرِينَ إِلَى أَرحَامِ الطَّاهِرَاتِ». اهـ(٢). انظر _ حَفِظَكَ اللهُ تَعَالَى _ إِلَى قَولِهِ: «الحَدِيثُ المُعتَمَدُ عِندَهُم»، يَظهَر لَكَ الحَقُ.

⁽۱) ينظر: «تفسير الرازي» (۱۳/ ۳٤).

⁽٢) ينظر: «غرائب القرآن» للنيسابوري (٥/ ٢٨٨).

وَأَمَّا الأَحَادِيثُ الوَارِدَةُ عِندَ أَهلِ السُّنَةِ: فَهَا رَوَاهُ عَبدُ الرَّزَاقِ عَنِ النبيِّ عَيَّةٍ قَالَ: "إِنِي أُخرِجتُ مِن نِكَاحٍ، وَلَمَ أُخرَج مِن سِفَاحٍ" ()، وَرَوَى الطَّبَرَانِيُّ وَالآجُرِّيُّ فَي «الشَّرِيعَة» عَن عَلِيٍّ فِي: أَنَّ النبيَّ عَيَّةٍ قَالَ: "خَرَجتُ مِن نِكَاحٍ، وَلَمَ أَخرُج فِي سِفَاحٍ الجَاهِلِيَّةِ مِن سِفَاحٍ مِن لَدُن آدَمَ إِلَى أَن وَلَدَنِي أَبِي وَأَمِّي، لَم يُصِبنِي مِن سِفَاحِ الجَاهِلِيَّةِ شَيءٌ")، ذَاذَ ابنُ سَعدٍ مُرسَلاً: "لَمَ أَخرُج إِلَّا مِن طُهرِهِ")؛ أي: مِن وَطءٍ طَاهِرٍ وَهُو النِّكَاحُ، وَعِندَ ابنِ عَسَاكِرَ: "مَا وَلَدَتنِي بَغِيٌّ قَطُّ مُذْ خَرَجتُ مِن صُلبِ أَي آدَمَ "نَهُ وَرَوَى ابنُ أَبِي حَاتم عَنِ ابنِ عَبّاسٍ فَي قَولِهِ تَعَالَى: ﴿وَتَقَلَّبُكَ فِي السَّاجِدِين ﴾ [الشعراء: ٢١٩]، قَالَ: "مَا زَالَ رَسُولُ الله عَيَّةُ يَتَقَلَّبُ فِي أَصلابِ فِي السَّاجِدِين ﴾ [الشعراء: ٢١٩]، قَالَ: "مَا زَالَ رَسُولُ الله عَيَّةُ يَتَقَلَّبُ فِي أَصلابِ اللهَ عَيَّةُ يَتَقَلَّبُ فِي أَصلابِ اللّهَ بَيْ عَتَى وَلَدَتَهُ أُمُّهُ ()، وَرَوَى عَنهُ أَيضاً: "مِن نَبِي إِلَى نَبِي حَتَى وَلَدَتهُ أُمُّهُ ()، وَرَوَى عَنهُ أَيضاً: "مِن نَبِي إِلَى نَبِي حَتَى وَلَدَتهُ أُمُّهُ ()، وَرَوَى عَنهُ أَيضاً: "مِن نَبِي إِلَى نَبِي حَتَى وَلَدَتهُ أُمُّهُ (). ().

وَأَمَّا قُولُ السُّيُوطِيِّ والبَيجُورِيِّ بِأَنَّ آزَرَ هُو عَمُّ إِبرَاهِيمَ عَلَيهِ السَّلامُ وَلَيسَ وَإِنَّهَا دَعَاهُ بِالأَبِ؛ لأَنَّ عَادَةَ العَرَبِ أَن تَدعُو الأَب بِالعَمِّ (''): فَهُو قُولُ الشِّيعَةِ كَمَا بَيْنَهُ الإِمَامُ الرَّازِيُّ عِندَ قُولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لأَبِيهِ آزَرَ ﴾ [الانعام: ١٧٤]، فَارجع إِلَيهِ إِن شِئتَ ()، وَبِهِ يَبطُلُ ما نَسَبَهُ السُيُوطِيُّ للرَّازِيِّ مِن أَنَّ ذلكَ قُولُهُ، بللَّ قَالَ الرَّازِيِّ مِن أَنَّ ذلكَ قُولُهُ، بلل قَالَ الرَّازِيُّ عِل النَّقلِ السَّابِقِ بأسطرٍ: فَأَيُّ حَاجَةٍ تَحْمِلُنا عَلى هذِهِ التَّأُويلاتِ بل قَالَ الرَّازِيُّ قبل النَّقلِ السَّابِقِ بأسطرٍ: فَأَيُّ حَاجَةٍ تَحْمِلُنا عَلى هذِهِ التَّأُويلاتِ

⁽۱) «مصنف عبد الرزاق» (۱۳۲۷۳).

⁽٢) «المعجم الأوسط» (٤٧٢٨)، و«الشريعة» للآجري (٩٥٧).

⁽٣) «الطبقات الكبرى» لابن سعد (١/ ٦٠).

⁽٤) «تاریخ مدینة دمشق» (۳/ ۲۰۱).

⁽٥) «تفسير ابن أبي حاتم» (٩/ ٢٨٢٨) (١٦٠٢٩).

⁽٦) «تفسير ابن أبي حاتم» (٩/ ٢٨٢٨) (١٦٠٢٨).

⁽٧) ينظر: «تحفة المريد» للبيجوري (ص: ٢٢).

⁽۸) ينظر: «تفسير الرازى» (۱۳/ ٣٣).

والدَّليلُ القَويُّ على صِحَّةِ أَنَّ الأمرَ على ما يدلُّ عليه ظاهرُ هذه الآيةِ أَنَّ اليَهُودَ والنَّصارَى كانوا في غايةِ الحِرصِ على تكذيبِ الرَّسُولِ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ، وإظهارِ بُغضِهِ، فلو كانَ النَّسَبُ كَذِباً لامتَنَعَ في العَادةِ سُكوتُهُم عن تَكذيبِهِ، وحيثُ لم يُكذِّبُوهُ عَلِمنَا أَنَّ هذا النَّسَبَ صَحِيحٌ، واللهُ أعلَمُ. اهـ.

قَالَ الْحَافِظُ ابنُ حَجَرٍ: وَإِبرَاهِيمُ هُوَ ابنُ آزَرَ وَاسْمُهُ تَارَحُ، لَا يَخْتَلِفُ جُمهُورُ أَهلِ النَّسَبِ وَلَا أَهلُ الكِتَابِ في ذَلِكَ إِلَّا في النَّطقِ بِبَعضِ هَذِهِ الأَسَاءِ. اهـ(١).

ثُمُّ مَتَى كَانَ إِبرَاهِيمُ عَلِيهِ السَّلامُ وَأَبُوهُ آزَرُ مِنَ العَرَبِ لِيَصِحَّ زَعمُهُ ؟!، وَيُبطِلُ تِلكَ الدَّعوَى قَولُ الإِمَامِ الشَّافِعِيُّ رَحِمَه اللهُ تَعَالَى، قَالَ الرَّبِيعُ: قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَه اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ ﴾ [مود: ٢٤] الآية، وَقَالَ رَحِمُهُ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ ﴾ [مود: ٢٤] الآية، وَقَالَ عَرَّ وَجَلَّ: ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لأَبِيهِ آزَرَ ﴾ [الانعام: ٢٤]، فَنَسَبَ _ تَعَالَى _ إِبرَاهِيمَ إِلَى أَبِيهِ وَأَبُوهُ كَافِرٌ، وَنَسَبَ ابنَ نُوحٍ إِلَى أَبِيهِ فِي النَّسَبِ، وَأَنَّ كُلَّا مِن أَبِي إِبرَاهِيمَ الشَّافِعِيُّ ﴾ بَينَ نُوحٍ وَابِنِهِ، وَيَنَ إِبرَاهِيمَ وَأَبِيهِ فِي النَّسَبِ، وَأَنَّ كُلَّا مِن أَبِي إِبرَاهِيمَ وَابِنِهُ فِي النَّسَبِ، وَأَنَّ كُلَّا مِن أَبِي إِبرَاهِيمَ وَابِنِ نُوحٍ عَلَيهِمَا السَّلَامُ كَافِرٌ، وَلَم يَقُل: نَسَبَهُ إِلَى عَمِّهِ، وَإِنَّمَا قَالَ: نَسَبَهُ إِلَى أَبِيهِ فِي النَّسَبِ، وَأَنَّ كُلَّا مِن أَبِي إِبرَاهِيمَ وَابِنِ نُوحٍ عَلَيهِمَا السَّلَامُ كَافِرٌ، وَلَم يَقُل: نَسَبَهُ إِلَى عَمِّهِ، وَإِنَّمَا قَالَ: نَسَبَهُ إِلَى أَبِيهِ فَي النَّسَبِ، وَأَنَّ وَالْمَالِمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَا يُصَارُ إِلَى المَجَازِ إِلَّا بِتَعَنُّرِ الْحَقيقَةِ، فَهَا اللَّي الْمَالِ فَي الْعَمِّ، وَلَا يُصَارُ إِلَى المَجَازِ إِلَّا بِتَعَنُّرِ الْحَقيقَةِ، فَهَا اللَّي الْمَارِفَ إِبرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَيسَ عَمَّهُ؟ وَمَا أَرَى الصَّارِفَ إِلَّا الْجَهلَ الْخَلَامِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَيسَ عَمَّهُ؟ وَمَا أَرَى الصَّارِفَ إِلَا الْجَهلَ الْمَالَانَ الْمَارِفَ إِلَا الْجَهلَ الْمَارِقَ مَا أَرَى الصَّارِفَ إِلَا الْجَهلَ الْمَالَقَامُ وَمَا أَرَى الصَّارِفَ إِبْرَاهِيمَ عَلَيهِ السَّلَامُ وَلَيسَ عَمَّهُ؟ وَمَا أَرَى الصَّارِفَ إِلَا الْجَهلَ الْمَالَقَامُ مَا أَلَى الْمَالِقَامِ اللَّهُ الْمَالِقُ الْمَالِقُولُ الْمَالِقَ الْمَالِقَ الْمَالِقُولُ اللْمَالِقُولُ الْمُعَالِقُولُ الْمَالِقَامُ الْمَالِقُ الْمَلْمَ الْمَالِقُ الْمُولِي الْمِلْمِ الْمَالِقُ الْمَالِقُ الْمُول

وَأَمَّا قَولُ العَلَّامَةِ الكَوثَرِيِّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى بِأَنَّ عِبَارة الإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ ﷺ تَكُونُ حِينَئِذٍ رَكِيكَةً وَلَو كَانَت صَحِيحَةً لَقَالَ: «وَوَالِدَا رَسُولِ الله وَعَمُّهُ أَبُو طَالِبٍ

⁽١) ينظر: «فتح الباري» لابن حجر (٦/ ٣٨٩).

⁽٢) ينظر: «الأم» للإمام الشافعي (٥/ ١٦٠).

مَاتُوا على الكُفر»: فَالجَوابُ مَا قَد فَتَحَ اللهُ بِهِ عَلَى الفَقِيرِ مِن وَجهَينِ:

الأُوَّلِ: أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ ﴿ تَأَدَّبَ مَعَ رَسُولِ الله ﷺ فِي حَقِّ وَالِدَيهِ فَقَالَ: «مَاتَا عَلَى اللهُ عَلَى الحَدَثِ دُونَ فَاعِلِهِ، الكُفرِ»، وَلَم يَقُل: مَاتَا كَافِرَينِ؛ لأَنَّ المصدَرَ إِنَّمَا يدُلُّ عَلَى الحَدَثِ دُونَ فَاعِلِهِ، بِخِلَافِ اسمِ الفَاعِلِ حَيثُ يَدُلُّ عَلَى الحَدَثِ وَفَاعِلِهِ.

النّاني: أَنَّ أَبَا طَالِبٍ لمَّا أَبَى أَن يُسلِم صَحَّ إِطلَاقُ القَولِ فِيهِ: إِنَّهُ كَافِرٌ ؛ لِإِبَائِهِ الإِسلامَ، وَأَمَّا وَالِدَاهُ عَلَيْهِ فَلَم يَأْبِيا كَمَا فَعَلَ أَبُو طَالِبٍ ؛ لأَنَّهَا لَم يُدرِكَاهُ عَلَيْهِ، لَكِنَّهُمَا مَاتَا عَلَى مَا كَانَا عَلَيهِ فِي الجَاهِلِيَّةِ، فَحِينَ زَادَ أَبُو طَالِبِ الإِبَاءَ فَوقَ الإِشْرَاكِ صَحَّ الفَرقُ بَينَهُ وَبَينَ وَالِدَيهِ عَلَيْهُ، وَهَذَا عِندِي هُوَ الذِي جَعَلَ الإِمَامَ أَبا حَنيفة واللهُ تَعَالَى أَعلَمُ - يَفْصِلُ بَينَ وَالدَي رَسولِ الله وبينَ عَمِّهِ أَبِي طالبٍ، وَهُمَا واللهُ تَعَالَى أَعلَمُ - يَفْصِلُ بَينَ وَالدَي رَسولِ الله وبينَ عَمِّهِ أَبِي طالبٍ، وَهُمَا وَلا يُوجَهُ دَلِيلٌ يَدُلُ عَلَى إِيمَاغِهَا قَبلَ وَجَهَانِ وَجَهَانِ لَا يُنكِرُهُمَا مُنصِفٌ، وَلا يُوجَدُ دَلِيلٌ يَدُلُ عَلَى إِيمَاغِهَا قَبلَ المُوتِ فَيُقَالَ مَاتَا عَلَيهِ، بَلِ الأَدِلَّةُ المستفيضَةُ دَالَّةٌ عَلَى خِلَافِهِ، بَلِ قَالَ الإِمَامُ الرَّافِقِ اللهُ اللهُ وَيَانَ، والنَّيسَابُورِيُّ: إِنَّ القولَ الرَّافِقَ قُولُ الرَّافِضَةِ "، وَهَذَا يُبطِلُ اسْترواحَ العَلَامَةِ الأَلُوسِيِّ فِي بِأِنَّ قُولُ الرَّافِضَةِ "، وَهَذَا يُبطِلُ اسْترواحَ العَلَامَةِ الأَلُوسِيِّ فِي اللهُ تَعَالَى مَن الذِي لَمْ يَطَلِع.

وَأَمَّا أَقُوالُ الذِينَ حَكَمُوا بِنَجَاتِهِم - أَعنِي وَالِدَيهِ ﷺ وَأَهلَ الْفَترَةِ - فَمُضطَرِبَةٌ كَمَا سَبَقَ، وَمَا رَأَيتُ أَحَدًا مِن أَئِمَّتِهِم استَطَاعَ أَن يَجْزِمَ بِإِيهَا نِهِم، فَالسُّيُوطِيُّ يَقُولُ: فَلَا سَبَقَ، وَمَا رَأَيتُ أَحَدًا مِن أَئِمَّتِهِم استَطَاعَ أَن يَجْزِمَ بِإِيهَا نِهِم، فَالسُّيُوطِيُّ يَقُولُ: فَلَا سَبَقَ، وَالدَيهِ ﷺ - كَحَالِ زَيدِ بنِ عَمرِو بنِ نُفَيلٍ. اه (""، وَابنُ حَجَرٍ فَلَعَلَ حَالَمُهُما - أَي وَالدَيهِ ﷺ - كَحَالِ زَيدِ بنِ عَمرِو بنِ نُفَيلٍ. اه (""، وَابنُ حَجَرٍ

⁽۱) «تفسير الرازي» (۲۶/ ۵۳۷)، و «البحر المحيط» لأبي حيان (۸/ ۱۹۸)، و «غرائب القرآن» للنيسابوري (٥/ ٢٨٨).

⁽٢) ينظر: «روح المعاني» للآلوسي (٤/ ١٨٤).

⁽٣) ينظر: «مسالك الحنفا» للسيوطي (ص: ٧٧).

يَظنُّ أَن يُوفَّقَا لِلإِجَابَةِ يَومَ القِيَامَةِ (')، وَهَذَا مِنَ السُّيُوطِيِّ تَخَبُّطٌ وَاضطِرَابٌ، وَمِنهُ وَمِن ابنِ حَجَرٍ إِقرَارٌ ضِمناً بِعَدَمِ إِحيَائِهِمَا؛ لأَنَّهُمَا لَو آمَنَا بَعدَ الموتِ فَلِمَ يَرجُوانِ هَمُّا الإِجَابَةَ يَومَ القِيَامَةِ وَهُمَا مُؤمِنانِ؟! وَآخِرُ يُحْسِنُ الظَّنَّ، وَثَالِثٌ يَقُولُ: مَحَكُومٌ لِمُمَّا الإِجَابَةَ يَومَ القِيَامَةِ وَهُمَا مُؤمِنانِ؟! وَآخِرُ يُحْسِنُ الظَّنَّ، وَثَالِثٌ يَقُولُ: مَحَكُومٌ بِإِيمَانِهَ الفَترَةِ وَإِن غَيَّرُوا وَبَدَّلُوا وَعَبَدُوا الأَوثَانَ، وَغَيرُهُ يَجعَلُ بِإِيمَانِهَا مِنَ الممكِناتِ، وَالإِمَامُ الغَزَالِيُّ يَقُولُ: التَّحقِيقُ أَنَّهُم فِي مَعنَى المسلِم ('') إحياءَهُمَا مِنَ الممكِناتِ، وَالإِمَامُ الغَزَالِيُّ يَقُولُ: التَّحقِيقُ أَنَّهُم مَا بَلغَتهُم الدَّعوةُ كَمَا وَبَعضُهُم يَقُولُ: هُم عَلَى الفِطرَةِ، وَبَنُوا ذَلِكَ كُلَّهُ عَلَى أَنَهُم مَا بَلغَتهُم الدَّعوةُ كَمَا هُو مَذَهَبُ أَكْثِرِ الأَشَاعِرَةِ.

قَالَ العَلَّامَةُ ابنُ عَابِدِينَ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: وَأَمَّا الإستِدلَالُ عَلَى نَجَاتِهَا بِأُمَّهُا مَاتَا فِي زَمَنِ الفَترَةِ: فَمَبنِيُّ عَلَى أُصُولِ الأَشَاعِرَةِ أَنَّ مَنْ مَاتَ وَلَمَ تَبلُغْهُ الدَّعوةُ مَاتَا فِي زَمَنِ الفَترَةِ: فَمَبنِيُّ عَلَى أُصُولِ الأَشَاعِرَةِ أَنَّ مَنْ مَاتَ وَلَمَ تَبلُغْهُ الدَّعوةُ يَمُوتُ نَاجِياً، أَمَّا المَاتُرِيدِيَّةُ: فَإِن مَاتَ قَبلَ مُضِيِّ مُدَّةٍ يُمكِنُهُ فِيهَا التَّأَمُّلُ وَلَم يَعتقِد يَمُوتُ نَاجِياً، أَمَّا المَاتُرِيدِيَّةُ: فَإِن مَاتَ قَبلَ مُضِيٍّ مُدَّةٍ يُمكِنُهُ فِيها التَّأَمُّلُ وَلَم يَعتقِد إِيهاناً وَلَا كُفراً أَو مَاتَ بَعدَ المَدَّةِ غَيرَ مُعتقِدٍ شَيئاً. اهـ (٣).

وَقَد أَثَبَتنَا بِالدَّلَائِلِ البَيِّنَةِ التي لَا يُنكِرهَا إِلَّا مُعَانِدٌ أَنَّهُم قَد بَلَغَتهُم الدَّعوةُ.
وَقُولُ بَعضِهِم بِأَنَّهَا حُرِّفَت مِنَ "الفِطرَةِ" إِلَى "الكُفرِ"، وَكذا قَوهُ مُ بِأَنَّ النَّاسِخَ حَذَفَ "مَا" النَّافِيةَ ظَانَّا أَنَّهَا زَائِدةٌ كَمَا وَقَعَ في بَعضِ النُّسَخِ قَولَانِ مُتَنَاقِضَانِ؛ لأَنَّهُ إِمَّا أَن تَكُونَ العِبَارَةُ "عَلَى الفِطرَةِ" كَمَا ادَّعَوا، وَتَكُونَ "مَا" النَّافِيةُ ثَابِتَةً كَمَا زَعَمُوا في يَعضِ النَّسَخِ قَولَانِ مُتَنَاقِضَانِ؛ لأَنَّهُ إِمَّا أَن تَكُونَ العِبَارَةُ "عَلَى الفِطرَةِ"، وَإِمَّا أَن فَيَطُلُ ادِّعَاقُهُم وَيَصِحُ قُولُنَا؛ إِذ يَكُونُ الكَلامُ: "مَا مَاتَا عَلَى الفِطرَةِ"، وَإِمَّا أَن تَكُونَ بِحَذفِ "مَا"، وَأَنَّ أَصلَ العِبَارَةِ: "عَلَى الكُفرِ"، فَيَكُونُ القَولُ الثَّانِي نَقضَا تَكونَ بِحَذفِ "مَا"، وَأَنَّ أَصلَ العِبَارَةِ: "عَلَى الكُفرِ"، فَيَكُونُ القَولُ الثَّانِي نَقضَا

⁽١) ينظر: « مسالك الحنفا» للسيوطي (ص: ٣٣).

⁽٢) قاله الغزالي في «البسيط» كما في «أدلة معتقد الإمام أبي حنيفة» للقاري (ص: ٩٢).

⁽٣) ينظر: «رد المحتار على الدر المختار» (٣/ ١٨٥).

لِلقَولِ بِأَنَّهَا «عَلَى الفِطرَةِ»، وَإِن قَالُوا بِحَذفِ «ما»، وَأَنَّ العِبَارَةَ: «عَلَى الفِطرَةِ» لِلقَولِ بِأَنَّهَا القِولَينِ السَّابِقَينِ، وَهَذَا إِن دَلَّ عَلَى شَيءٍ فَإِنَّهَا يَدُلُّ عَلَى التَّخَبُّطِ وَالتَّنَاقُضِ نَقَضُوا القَولَينِ السَّابِقينِ، وَهَذَا إِن دَلَّ عَلَى شَيءٍ فَإِنَّهَا يَدُلُّ عَلَى التَّخَبُّطِ وَالتَّنَاقُضِ الذِي وَقَعُوا فِيهِ، وَالسَّبَبُ في ذَلِكَ أَنَّهُ قَولٌ بِلَا دَلِيلٍ، وَتَخمِينٌ بَعِيدٌ عَن مَذهبِ الإِمَامِ الجَلِيلِ ...

فَإِن قُلتَ: كِلَا القَولَينِ إِثْبَاتاً وَنَفَياً قَابِلٌ لِأَن يَكُونَ مُحَرَّفاً، فَمَا الذِي رَجَّحَ قَولَكَ عَلَى قَولِهِم؟

فَالجَوَابُ: أَنَّهُ لَو كَانَ لِقَولِهِم دَلِيلٌ لأَمكنَ ذَلِكَ مِنَ النَّظَرِ فِيهِ، لَكِنَّهُ ادِّعَاءٌ عُكرَدٌ عَن الدَلِيلِ، فَلَا يُلتَفَتُ إِلَيهِ، وَأَمَّا قَولُنَا فَمَؤيَّدٌ بِالأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ بِحُصُوصِهِ، وَأَقْوَالِ الأَئِمَّةِ المذكُورِينَ، بَل بإِجمَاعِ السَّلَفِ عَلَى ذَلِكَ، وَهُوَ مَذَهَبُ الإِمَامِ هُ وَكُلُّ خَيرٍ فِي اتِّبَاعِ مَن سَلَفَ.

وَأَمَّا مَا قَالَهُ الشَّيخُ الحَمَّامِيُّ، وَتَبِعَهُ الشَّيخُ الغَاوجِيُّ رَحِمَهُمَا اللهُ تَعَالَى في مُقَدِّمَةِ تَحَقِيقِهِ لـ: «شَرح الفِقهِ الأَكبَرِ» مِن أَنَّ المَلَّا عَلِيَّا القَارِي رَجَعَ عَن قَولِهِ مُقَدِّمَةِ تَحَقِيقِهِ لـ: «شَرح الفِقهِ الأَكبَرِ» مِن أَنَّ المَلَّا عَلِيًّا القَارِي رَجَعَ عَن قُولِهِ في مَوتِ وَالِدَيهِ عَلَى الكُفرِ (*): فَتَصوِيرٌ لِلأَمرِ عَلَى أَنَّهُ قُولُ القَارِي لَا قُولُ في مَوتِ وَالِدَيهِ عَلَى الكُفرِ (*): فَتَصوِيرٌ لِلأَمرِ عَلَى أَنَّهُ قُولُ القَارِي لَا قُولُ أَلْمَ عَلَى أَنَّهُ وَوْلُ القَائِلِ: حَفِظتَ شَيئاً وَغَابَت عَنكَ أَشيَاءُ، وَقُولُ الشَّاعِرِ: الشَّاعِرِ:

مَا هَكَذَا تُـورَدُ يَا سَعدُ الإِبِل

فَحَيثُ اقتَطَعَا الكَلَامَ اقتِطَاعاً أُوقَعَهُمَا ذَلِكَ فِي ذَلِكَ، وَإِلَيكَ البَيَانَ: فَقَد نَقَلَ الغَاوجِيُّ وَسَبَقَهُ الحَمَّامِيُّ أَنَّ القَارِي قَالَ فِي «شرح الشِّفا»: وَأَبُو طَالِبٍ لَم يَصِحَّ إِسلَامُهُ، وَأَمَّا إِسلَامُهُمَا عَلَى مَا اتَّفَقَ عَلَيهِ

⁽٤) ينظر: مقدمة «منح الروض الأزهر» للغاوجي (ص: ١٨).

الأَجِلَّةُ مِنَ الأُمَّةِ كَمَا بَيَّنَهُ السُّيُوطِيُّ فِي رَسَائِلِهِ الثَّلَاثِ المَوَّلَفَةِ. اهـ ('') ، فَطَنَّا أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ مِن قَولِ القَارِي، وَلَيسَ كَذَلِكَ؛ لأَنَّ القَارِي إِنَّمَا ينقُلُ كَلَامَ مُحَمَّدِ بنِ مُحَمَّدِ الشَّاهِرُ اللَّهَافِي الشَّافِعِيِّ المَسْرِيِّ شَارِحِ «الشِّفَا»، حَيثُ قَالَ القَارِي: قَالَ الدَّلِحِيُّ: الظَّاهِرُ الدَّلِحِيِّ الشَّافِعِيِّ المَسْرِيِّ شَارِحِ «الشِّفَا»، حَيثُ قَالَ القَارِي: قَالَ الدَّلِحِيُّ: الظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا كَانَ قَبَلَ النَّبُوَّةِ يَعنِي فَيكُونُ مِنَ الإِرهَاصَاتِ... هَذَا وَأَبُو طَالِبٍ لَم يَصِحَّ إِسَلَامُهُ ، وَأَمَّا إِسلَامُ أَبُويهِ وَيَظِيَّ فَفِيهِ أَقُوالُ.. إلخ. اهـ ('') ، فَمَا تَوَهَمَاهُ أَنَّهُ كَلامُ القَارِي إِنَّا هُو كَلامُ الشَّارِ إِلَى السَلَامُةُ ، وَأَمَّا إِسلَامُ أَبُويهِ وَيَظِيَّ فَفِيهِ أَقُوالُ.. إلخ. اهـ ('') ، فَمَا تَوَهَمَاهُ أَنَّهُ كَلامُ القَارِي إِنَّا هُو كَلامُ الشَّارِ إِلَى الكَلامِ لِمُوافَقَتِهِ رَأَيَّهُم صَرَفَهُم عَنِ النَّظَرِ إِلَى إِنَّا هُو كَلامُ الدَّلِحِيِّ لِلقَارِي، وَقَد ذَكَرَ القَارِي كَلَامًا مِثْلَهُ فِي مَوضِع النَّلَامِ ، فَنَسَبُوا كَلَامَ الدَّلِحِيِّ لِلقَارِي، وَقَد ذَكَرَ القَارِي كَلَامُ الثَّلُو لِلْكَلَامِ الكَلَامِ ، فَنَسَبُوا كَلَامَ الدَّلِي لِلقَارِي، وَقَد ذَكَرَ القَارِي كَلَامًا مِثْلَهُ فِي مَوضِع الشَّلَامُ أَبُويهِ ، فَالأَصَحُّ أَنَّهُ السَّيُوطِيُّ فِي رَسَائِلِهِ الثَّلَاثِ المَلَّامُ المُقَلِهِ الثَّلَاثِ المُعَلِي المَّلَى المَالِهِ الثَّلَاثِ المُعَلِي المَالِهِ الثَّلَاثِ المَالَةُ السَّيُولِ الْقَلْقُ اللَّي وَكَلَامِهِم "... وَقَعَ عَلَى مَا عَلَيهِ المُوتَى وَكَلَامِهِم "...

وَإِلَيكَ مَا يَقطَعُ شَغَبَ المَشَاغِينَ، وَتَعَنَّتَ المَتَعَبِّينَ، أَمَّا نِسبَتُهُم النَّقَلَ الأَوَّلَ إِلَى القَارِي: فَيُبطِلُهُ قَولُ القَارِي فِي آخِرِ الكِتَابِ نَفسِهِ عِندَ قَولِ عُمَرَ بنِ عَبدِ العَزِيزِ إِلَى القَارِي: فَيُبطِلُهُ قَولُ القَارِي فِي آخِرِ الكِتَابِ نَفسِهِ عِندَ قَولِ عُمَرَ بنِ عَبدِ العَزِيزِ لِكَاتِبِهِ حِينَ قَالَ لَهُ الكَاتِبُ: قَد كَانَ أَبُو النبيِّ كَافِرَاً، قَالَ: «جَعَلَتَ هَذَا مَثَلاً؟! فَعَزَلَهُ، وَقَالَ لَا تَكتُب لِي أَبداً»، قَالَ القَارِي: وَهَذَا يُوَافِقُ مَا قَالَ إِمَامُنَا فِي «الفِقه فَعَزَلَهُ، وَقَالَ لَا تَكتُب لِي أَبداً»، قَالَ القَارِي: وَهَذَا يُوَافِقُ مَا قَالَ إِمَامُنَا فِي «الفِقه الأَكبَر» أَنَّ وَالدَي رَسُولِ الله عَلَيْ مَاتَا عَلَى الكُفْرِ، وَقَد كَتَبتُ فِي هَذِهِ المسألَةِ رِسَالَةً مُستَقِلَّةً، وَدَفَعتُ فِيهَا مَا ذَكَرَهُ السُّيُوطِيُّ مِنَ الأَدِلَّةِ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ فِي رَسَائِلِهِ الثَّلَاثِ. اهـ، «فَصلٌ أَن لَا يَقصِدَ نَقصاً وَلَا يَذكُرَ عَيبًا وَلَا سَبًا» ('').

وَأَمَّا النَّقُلُ الثَّانِي: فَيُبطِلُهُ قَولُ القَارِي فِي الكِتَابِ نَفسِهِ: وَذَكَرَ السُّهَيلِيُّ أَنَّ

⁽١) ينظر: «شرح الشفا» للملاعلي القاري (١/ ٢٠٥).

⁽٢) ينظر: «شرح الشفا» للملا على القاري (١/ ٢٠٥).

⁽٣) ينظر: «شرح الشفا» للملا على القاري (١/ ٢٥١).

⁽٤) ينظر: «شرح الشفا» للملاعلى القاري (٢/ ٤٤٧).

اللهَ عَنَّ وَجَلَّ أَحيَى للنَّبِيِّ عَلَيْهِ أَبُويهِ فَآمَنَا بِهِ، ثُمَّ أَمَاتَهُمًا، وَكَذَلِكَ نَقَلَهُ السُّيُوطِيُّ في «خَصَائِصِ النبيِّ عَيَيِيْهِ»، لَكِنَّهُ حَدِيثٌ مَوضُوعٌ كَمَا صَرَّحَ بِهِ ابنُ دِحيَة، وَقَد بَيَّنتُ هَذِهِ المسأَلَةَ في رِسَالَةٍ مُستَقِلَّةٍ. اهـ، «فَصلٌ: وَأَمَّا نَظَافَةُ جِسمِهِ وَطِيبُ رِيجِهِ وَعَرَقِهِ عَلَيهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ»(١)، فَأَينَ الرُّجُوعُ أَيُّهَا العُقَلَاءُ؟!! وَلَو كَانَ مَا نَسَبُوهُ إِلَى القَارِي صَحِيحًا لَتَنَاقَضَ كَلَامُهُ تَنَاقُضَاً لَا يَقَعُ فِيهِ طَالِبُ عِلمِ فَضلًا عَنِ القَارِي، فَهَا هَكَذَا تُقرَأُ الكُتُبُ، وَمَا هَكَذَا تُورَدُ الإِبِل، وَأَنتَ ذَا تَرَى ـ أَيُّهَا القَارِئُ الكَرِيمُ - أَنَّ هَذَا شَبِيهٌ بِمَا وَقَعَ لِلسُّيُوطِيِّ فِي نَقلِهِ عَنِ الرَّازِيِّ، فَإِنَّا اللهِ وَإِنَّا إِلَيهِ رَاجِعُونَ، عَلَى أَنَّ فِي كَلَام سَيِّدِنَا عُمَرَ بنِ عَبدِ العَزِيزِ هَذَا أَنَّ أَبَا النبيِّ ﷺ مَاتَ عَلَى الكُفرِ؛ لأَنَّهُ لَم يُنكِر عَلَى الْكَاتِبِ إِلَّا أَنَّهُ جَعَلَ كَلَامَهُ فِي حَقِّ وَالِدِ النبيِّ ﷺ مَثَلًا يُـضرَبُ، لَا لِأَنَّهُ قَالَ: إِنَّهُ مَـاتَ كَافِرَاً، فَلَم يُقِم عَلَيه حَدًّا وَلَم يُعَزِّرهُ، وَإِنَّمَا مَنَعَهُ مِن أَن يَكتُبَ لَـهُ، وَأَيُّ عُقُوبَةٍ هَذِهِ لَو كَانَ هَذَا الكَاتِبُ يَفتَرِي عَلَى وَالِدِ النبيِّ عَلَيْ مَا لَيسَ فِيهِ؟! فَيُضَمُّ كَلَامُ عُمَرَ بنِ عَبدِ العَزِيزِ ﴿ إِلَى مَن نَقَلنَا عَنهُم مِن الأَئِمَّةِ، وَللهِ تَعَالَى الْحَمدُ عَلَى مَنِّهِ.

⁽١) ينظر: «شرح الشفا» للملاعلي القاري (١/ ١٧٣).

سي السيدر الأنسور سي المسادلة الماسية

* تنبيهُ: إِيَّاكَ إِيَّاكَ - أَيُّهَا القَارِئُ الكَرِيمُ - إِذَا ذُكِرَت هَذِهِ المسأَلَةُ أَن يَتَسلَّلَ أُو يَتَسَرَّبَ إِلَى قَلبِكَ، أَو يَجرِي عَلَى لِسانِكَ تَنقيصٌ فِي حَقِّهِمَا إِجلَالًا وَتَعظيماً لِحِقِّ المصطفى عَلَيْهُ، وَأَدَبَا مَعَ حَضرَتِهِ، وَقَد بَيَّنتُ لَكَ أَدَبَ أَبِي حَنِيفَة هُ مَعَ النبيِّ المصطفى عَلَيْهُ، وَأَدَبَا مَعَ حَضرَتِهِ، وَقَد بَيَّنتُ لَكَ أَدَبَ أَبِي حَنِيفَة هُ مَعَ النبيِّ عَلَيْهُ فَيُوصِلُكَ بَيَانِ حُكم وَالِدَيهِ عَلَيْهُ، فَلَرُبَّهَا جَرَّكَ شَيطانُ الجَدَلِ فِيهِمَا إِلَى الغَضِبِ فَيُوصِلُكَ وَأَنتَ لَا تَشعُرُ إِلَى الطَّعنِ بِهِ عَلَى الطَّعنِ بِهِ عَلَى الطَّعنِ بِهِ عَلَى اللَّالَةِ وَعَضَبِ اللهُ فِي الدَّارِينِ وَالعِيَادُ بِالله تَعَالَى، وَلُولًا أَخبَارٌ ذَكرَهَا سَيِّدُ الأَنَامِ عَلَيْهُ، وَحُكمٌ السَّنَةِ لَا السَّنَةِ لَا السَّنَةِ لَل المُعْنِ فِي وَلُولًا أَخبَارٌ ذَكرَهَا سَيِّدُ الأَنَامِ عَلَيْهُ، وَحُكمٌ وَلُولًا أَخبَارٌ ذَكرَهَا سَيِّدُ الأَنَامِ عَلَيْهُ، وَحُكمٌ وَلُولًا أَخبَارٌ ذَكرَهَا سَيِّدُ الأَنَامِ عَلَيْهُ، وَحُكمٌ السَّنَةِ لَا السَّنَةِ لَا السَّنَةِ لَا اللَّالَ مِن بَعضِ أَهلِ السُّنَةِ لَلَ وَلَا لَكُ لَكِ مَنَ الشَّيعَةِ، وَزَلَلٌ مِن بَعضِ أَهلِ السُّنَةِ لَمَا الشَّنَةِ لَلَا لَكَ لَكَ، فَلَيسَ فِي ذِكرِهَذَا الأَمرِ فِي ذَاتِهِ ثَوَابٌ، ولَا في تَركِهِ عِقَابٌ أَو عَنَابٌ.

-202-202-202-

وَقَاسِمٌ، وَطَاهِرٌ، وَإِبرَاهِيمُ، كَانُوا بَنِي رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ، وَفَاطِمَةُ، وَرُقَيَّةُ، وَزَينَبُ، وَأُمُّ كُلثُوم رَضِيَ اللهُ عَنهُنَّ كُنَّ جَمِيعاً بَنَاتِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ، وَإِذَا أَشكَلَ عَلَى الإِنسَانِ شَيءٌ مِن دَقَائِقِ التَّوحِيدِ فَإِنَّهُ يَنبَغِي أَن يَعتَقِدَ فِي الحَالِ وَسَلَّمَ، وَإِذَا أَشكَلَ عَلَى الإِنسَانِ شَيءٌ مِن دَقَائِقِ التَّوحِيدِ فَإِنَّهُ يَنبَغِي أَن يَعتَقِدَ فِي الحَالِ مَا هُوَ الصَّوَابُ عِندَ اللهِ تَعالَى إِلَى أَن يَجِدَ عَالِاً فَيَسألُهُ، وَلَا يَسَعُهُ تَأْخِيرُ الطَّلَبِ، ولَا يُعذَرُ بِالتَّوقُّفِ فِيهِ، وَيُكفَرُ إِن وَقَفَ فِيهِ، وَخَبَرُ المعرَاجِ حَقُّ، وَمَن رَدَّهُ فَهُوَ مُبتَدِع ضَالًّ، وَخُرُوجُ الدَّجَالِ،

∙∞∕©±©∕©•

الله الرَّسُولِ عَلَيْهُ القَاسَمُ والطَّاهِرُ وَإِبرَاهِيمً]

قُولُهُ: (وَقَاسِمٌ وَطَاهِرٌ وَإِبرَاهِيمُ كَانُوا بنِي رَسُولِ الله ﷺ) إعلَم - رَحِمَكَ اللهُ تَعَالَى - أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي أَنَّ جَمِيعَ أُولَادِهِ ﷺ مِن السَّيِّدَةِ خَدِيجَةَ بِنتِ خُويلِدٍ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنهَا سِوَى إِبرَاهِيمَ عَلَيهِ السَّلَامُ، فَإِنَّهُ مِن مَارِيَّةَ بِنتِ شَمعُونَ القِبطِيَّةِ المُصرِيَّةِ. اهـ (۱).

وَمَارِيَّةُ بِتَشدِيدِ اليّاءِ وَقَد تُخَفَّفُ. اهي، «المصبَاحُ المنيرُ»(١).

فَأَمَّا «قَاسِمٌ» وَبِهِ يُكنَى ﷺ فَهُوَ أَكبَرُهُم، وَأَوَّلُ مَن مَاتَ مِن أُولَادِهِ ﷺ، فَقَد مَاتَ قَبلَ الإِسلَام وَكَانَ قَد عَاشَ سَنتَينِ، وَقِيلَ غَيرُ ذَلِكَ.

وَأَمَّا «طَاهِرٌ»: فَاختُلِفَ فِيهِ هَل هُوَ لَقَبٌ أَو اسمٌ؟، فَقِيلَ: هُوَ اسمٌ، وَقِيلَ: لَقَبٌ لِعَبدِ الله قَالَ: وَلَدَت لَقَبٌ لِعَبدِ الله، قَالَ الزُّبَيرُ بنُ بَكَّارٍ: أَخبَرَنِي عَمِّي مُصعَبُ بنُ عَبدِ الله قَالَ: وَلَدَت

⁽١) ينظر: «البداية والنهاية» لابن كثير (٨/ ٢٣٧).

⁽٢) ينظر: «المصباح المنير» للفيومي، مادة: (مور).

عَدْ اللَّهُ الْقَاسِمَ وَالطَّاهِرَ، وَكَانَ يُقَالُ لَهُ: الطَّيِّبُ، وَوُلِدَ الطَّاهِرُ بَعدَ النُّبُوَّةِ، وَمَاتَ صَغِيرًا وَاسمُهُ عَبدُ الله. اهـ (۱)، وَابنُ بَكَّادٍ إِمَامٌ في هَذَا الشَّأْنِ.

وَكَلَامُ الإِمَامِ ﴿ يَحَمَّمُ أَن يَكُونَ طَاهِرٌ اسَمَهُ كَمَا يَحَمِّلُ أَن يَكُونَ لَقَبَهُ وَأَنَّهُ ذَكَرَهُ لِشُهِ وَعَلَى كِلَا الإحتِّالَينِ هُمَا وَاحِدٌ، وَذَكَرَ ابنُ سَيِّدِ النَّاسِ عَن ابنِ الكَلبِيِّ أَنَّهُ قَالَ: ثُمَّ عَبدُ الله وَكَانَ يُقَالُ لَهُ: الطَّيِّبُ وَالطَّاهِرُ، قَالَ: وَهَذَا هُو الصَّحِيحُ وَغَيرُهُ تَخلِيطٌ. اهد (٢)، وَاقتِصَارُ الإِمَامِ عَلَى طَاهِرٍ وَحدَهُ يَدل عَلَيه.

قُولُهُ: (وَإِبرَاهِيمُ) أُمُّهُ مَارِيَّةُ القِبطِيَّةُ، وُلِدَ فِي ذِي الحِجَّةِ سَنَةَ ثَهَانٍ لِلهِجرَةِ، وَتُوفِيِّ ابنَ سَتَّةَ عَشَرَ شَهراً، وَدُفِنَ فِي البَقِيعِ اهِ، ذَكَرَهُ ابنُ الجَوزِيِّ فِي «صِفَة الصَّفَوَةِ» (")، وَالأَدِلَّةُ تُشِيرُ إِلى أَنَّ إِبرَاهِيمَ عَلَيهِ السَّلَامُ أَصغَرُ أُولَادِهِ سِنَا وَأَكْبَرُهُم قَدراً حَيثُ قَالَ فِيهِ عَلَيْهِ: «لَو عَاشَ إِبرَاهِيمُ ابنُ النبيِّ لَكَانَ صِدِّيقاً وَأَكْبَرُهُم قَدراً حَيثُ قَالَ فِيهِ عَلَيْهِ: «لَو عَاشَ إِبرَاهِيمُ ابنُ النبيِّ لَكَانَ صِدِّيقاً نَبيًا»، رَوَاهُ الإِمَامُ أَحَدُ بِإِسنَادٍ حَسَنٍ، وَرَوَاهُ ابنُ سَعدٍ أَيضاً (''، وَسُعِلَ ابنُ أَبِي ابنَ النبيِّ عَلَيْهِ؟ قَالَ: «مَاتَ صَغِيراً، وَلَو قُضِيَ أَن يَكُونَ بَعدَ أُوفَى: رَأَيتَ إِبرَاهِيمَ ابنَ النبيِّ عَلَيْهِ؟ قَالَ: «مَاتَ صَغِيراً، وَلَو قُضِيَ أَن يَكُونَ بَعدَ عُكَمُ لِي يَبِي عَلَى ابنُ النبيِّ عَلَيْهِ؟ قَالَ: «مَاتَ صَغِيراً، وَلَو قُضِيَ أَن يَكُونَ بَعدَ عُكَمُ لِي يَبِي عَلَى النَّهُ وَلَكِنَ لَا نَبِيَّ بَعدَهُ»، رَوَاهُ البُخَارِيُّ، وَهُو مَوقُوفٌ لَهُ عُكَمَّد عَلَيْهِ نَبِيٌّ عَاشَ ابنُهُ، وَلَكِنَ لَا نَبِيَّ بَعدَهُ»، رَوَاهُ البُخَارِيُّ، وَهُو مَوقُوفٌ لَهُ عُكمَّد عَلَيْهِ وَالقَلَبَ يَحِزَنُ، وَلَكَ نَتُولُ الْعَنَ تَدَمَعُ ، وَالقَلَبَ يَحِزَنُ، وَلَا نَقُولُ الْمَا يُعرَفِي رَبِّنَا، وَإِنَّا بِفِرَاقِكَ يَا إِبرَاهِيمُ لَمَذُونُونُ ونُ ونَ»، رَوَاهُ البُخَارِيُّ ("، وَقَالَ إِلَا مَا يُرضِي رَبَّنَا، وَإِنَّا بِفِرَاقِكَ يَا إِبرَاهِيمُ لَمَذُونُ ونُونَ»، رَوَاهُ البُخَارِيُّ ("، وَقَالَ الْبَعَرَاقِكَ يَا إِبرَاهِيمُ لَمَذُونُونَ ونَهُ مَا يُولُولُ الْبَعْرَاقِ أَنْ الْمَالُولُ الْمُعْرَاقِ الْمَا يُسْتَعَلَى الْمَالِمُ الْمَالُولُ الْمُؤَاقِلَ عَلَى الْمَعْمِلَ الْمَلْوَلُ الْمُنْ الْمُنْ الْمَالُولُ الْمُؤَالِ الْمُعْرَاقِلَ الْبُولُ الْمُؤَالِ الْمُعْرَاقِ الْمَالُ الْمُؤْمِلُ الْمُعُولُ الْمَا يُعْرَاقُ الْمُؤَالِ الْمُؤَالِ الْمُعْرَاقُ الْمَالُولُ الْمُعْرَاقُ الْمُؤْمِلُ الْمَا يُعْرِقُونَ الْمَا يُعْرَاقُ الْمُولُ الْمَالُولُ الْمُؤْمِلُ الْمَا يُعْرَاقُ الْمُؤْمِ الْمَا لُولُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمَالُولُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ

⁽١) ينظر: «السبرة النبوية» لابن كثير (١/ ٦٠٨).

⁽٢) ينظر: «عيون الأثر» لابن سيد الناس (٢/ ٣٥٧).

⁽٣) ينظر: «صفة الصفوة» لابن الجوزي (١/ ٥٩).

⁽٤) «مسند الإمام أحمد» (١٢٣٥٨)، و«الطبقات الكبرى» لابن سعد (١/ ١٤٠).

⁽٥) «صحيح البخاري» (٦١٩٤).

⁽٦) «صحيح البخاري» (١٣٠٣).

البدرالاندود عَلَيْ المِنَّةِ»، رَوَاهُ البُخَارِيُّ (')، وَلَم يَقُل ذَلِكَ في حَقِّ أَحَدِ مِن عَلَيْ المِنَّةِ»، رَوَاهُ البُخَارِيُّ (')، وَلَم يَقُل ذَلِكَ في حَقِّ أَحَدِ مِن أَولادِه، وفي ذِكرِ الإِمَامِ ﴿ لَأُولَادِهِ عَلَيْهُ وَأَسْرَائِهِم إِشَارَةٌ إِلَى الرَّدِّ عَلَى مَن ذَكَرَ في أُولَادِهِ عَلَيْهُ خِلَافَ ذَلِكَ.

-463-4603-4603-

⁽۱) «صحيح البخاري» (۱۳۸۲).

ابيانُ بَنَاتِه عِلَيْدًا ﴾

قُولُهُ: (فَاطِمَةُ وَرُقَيَّةُ وَزَينَبُ وَأَمُّ كُلثُومٍ كُنَّ بَجِيعاً بَنَاتِ رَسُولِ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَنها: فَهِي أَصغُرُ بَنَاتِهِ عَلَيْ سِنَا وَأَفضَلُهُنَ قَدراً، أَمّا فَاطِمَةُ البَّوُلُ رَضِي اللهُ تَعَالَى عَنها: فَهِي أَصغُرُ بَنَاتِهِ عَلَيْ سِنَا وَأَفضَلُهُنَ قَدراً، وُلِدَت قَبلَ النَّبُولُ رَضِي اللهُ تَعَالَى عَنها: فَهِي أَصغُرُ بَنَاتِهِ عَلَيْ بِنُ أَبِي طَالِب عَلَيْ بِأَمْرِ مِنَ وُلِدَت قَبلَ النَّبُوقَةِ بِخَمسِ سِنِينَ، تَزَوَّجَهَا ابنُ عَمِّها عَلِيٌّ بنُ أَبِي طَالِب عَلَيْ بِأَمْرِ مِنَ وَلِدَت قَبلَ النَّبُوقَةِ بِخَمسِ سِنِينَ، تَزَوَّجَهَا ابنُ عَمِّها عَلِيٌّ بنُ أَبِي طَالِب عَلَيْ بِأَمْرِ مِنَ اللهُ تَعَالَى، قَالَ عَلَيْ إِنَّ اللهُ أَمَرَنِي أَن أُزوِّجَ فَاطِمَةً مِن عَلِيٍّ »، رَواهُ الطَّبَرَانِيُّ ()، قَالَ اللهُ تَعَالَى، قَالَ عَلَيْ إِنَّ اللهُ أَمَرَنِي أَن أُزوِّجَ فَاطِمَةً مِن عَلِيٍّ »، رَواهُ الطَّبَرَانِيُّ ()، قَالَ اللهُ تَعَالَى، قَالَ عَلَيْ إِنَّ اللهُ أَمْرَنِي أَن أُزوِّجَ فَاطِمَةً مِن عَلِيٍّ »، رَواهُ الطَّبَرَانِيُّ ()، قَالَ اللهُ تَعَالَى، قَالَ عَلَيْ إِنَّ اللهُ أَمْرَنِي أَن أُزوِّجَ فَاطِمَة مِن عَلِيٍّ »، رَواهُ الطَّبَرَانِيُّ ()، قَالَ المُنْ مَن عَلَى اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ الْعَلَيْ اللهُ الْعَلَقُومِ وَزَيْنَ .

وَأَمَّا فَضَائِلُهَا رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنهَا: فَكَانَت أَشبَهَ النَّاسِ كَلَامَاً وَحَدِيثاً بِرَسُولِ الله ﷺ، قَالَت الصِّدِّيقَةُ عَائِشَةُ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنهَا: «مَا رَأَيتُ أَحَداً أَشبَهَ كَلَامَاً وَحَدِيثاً مِن فَاطِمَةَ بِرَسُولِ الله ﷺ، وَكَانَت إِذَا دَخَلَت عَلَيهِ رَحَّبَ بِهَا، وَقَامَ كَلَامَاً وَحَدِيثاً مِن فَاطِمَةَ بِرَسُولِ الله ﷺ، وَكَانَت إِذَا دَخَلَت عَلَيهِ رَحَّبَ بِهَا، وَقَامَ إِلَيهَا فَأَخَذَ بِيَدِهَا فَقَبَّلَها وَأَجلَسَهَا في مَجلِسِه». رَوَاهُ الحَاكِمُ بِإِسنَادٍ صَحِيحٍ ".

وقَالَ المَنَاوِيُّ وَالقَارِي: سُمِّيَت فَاطِمَةَ؛ لأَنَّ اللهَ تَعَالَى فَطَمَهَا وَفَطَمَ مَن أَحَبَّهَا مِنَ النَّارِ ('')، وَقَالَ الإِمَامُ البَغَوِيُّ: سُمِّيَت بَتُولاً؛ لإنقِطَاعِهَا عَن نِسَاءِ الأُمَّةِ فَضَلاً وَدِينَا وَحَسَباً. اهـ ('').

⁽۱) «المعجم الكبير» (۱۰/۱۰۰) (۱۰۳۰۵).

⁽٢) ينظر: «مجمع الزوائد» للهيثمي (٩/ ٣٣٠).

⁽٣) «المستدرك» (٤٧٣٢).

⁽٤) ينظر: «منح الروض الأزهر» للقاري (ص: ٣١٥)، و«فيض القدير» للمناوي (١٦٨/١).

⁽٥) ينظر: «شرح السنة» للبغوي (٩/٥).

قَالَ عَلَيْهِ: «فَاطِمَةُ سَيِّدَةُ نِسَاءِ أَهلِ الجُنَّة»، رَوَاهُ البُخَارِيُّ('')، وَقَالَ عَلَيْهِ: «فَاطِمَةُ مِنِّي، فَمَن أَغضَبَهَا أَغضَبَنِي»، رَوَاهُ البُخَارِيُّ '')، وَقَالَ عَلَيْهِ: «إِنَّ اللهَ اللهَ غَيرُ مُعَذِّبِكِ وَلا وَلَدِكِ»، رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتُ ''، وَقَالَ عَلَيْهُ: «إِنَّ اللهَ يَغضَبُ لِغَضَبِكِ وَيَرضَى لِرِضَاكِ»، رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ، قَالَ الهيثميُّ: وَإِسنَادُهُ حَسَنُ ''. يَغضَبُ لِغَضَبِكِ وَيَرضَى لِرِضَاكِ»، رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ، قَالَ الهيثميُّ: وَإِسنَادُهُ حَسَنُ ''.

تُوُفِّيَت فَاطِمَةُ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنهَا بَعدَ رَسُولِ الله ﷺ بِسِتَّةِ أَسْهُرٍ عَلَى أَسْهَرِ اللهَ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ ال

وَأَمَّا رُقَيَّةُ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنهَا: فَهِيَ أَكبَرُ أُولَادِهِ عَلَيْهُ عَلَى الصَّحِيحِ، وَقِيلَ: زَينَبُ أَكبَرُ أُولَادِهِ عَلَيْهُ عَنهَا فِي مَكَّةَ سَنةَ وَيَنبُ أَكبَرُ وَعَلَيهِ الأَكثَرُ، وَاللهُ تَعَالَى أَعلَمُ، وُلِدَت رَضِيَ اللهُ عَنهَا فِي مَكَّةَ سَنةَ ثَلَاثٍ وَثَلَاثِينَ مِن مَولِدِهِ عَلَيْهُ، وَتَزَوَّجَت عُتبةَ بنَ أَبِي لَهَبٍ أُوَّلاً، ثُمَّ طَلَقَهَا لَمَا قَالَ لَهُ أَبُو لَهَبٍ وَلاَّ خِيهِ عُتيبةً: رَأْسِي مِن رَأْسِكُمَا حَرَامٌ إِن لَم تُفَارِقَا ابنتَي مُحَمَّدٍ، فَقَارَقَهَا وَلَم يَكُن دَحَل بِمَا، ثُمَّ تَزُوَّجَهَا عُثمَانُ عَلَى المَدينَةِ، ثُمَّ تُوفِيت رَضِيَ اللهُ تَعَالَى وَهَا عَثمَانُ عَلَى اللهُ تَعَالَى عَنهَا وَالنبي عَلَيْهُ بِبَدِرٍ فِي السَّنَةِ التَّانِيَةِ مِنَ الحِبَشَةِ وَإِلَى المَدينَةِ، ثُمَّ تُوفِيّت رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنهَا وَالنبي عَيْقَةً بِبَدِرٍ فِي السَّنَةِ التَّانِيَةِ مِنَ الحِجرةِ.

وَأَمَّا زَينَبُ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنهَا: فَوُلِدَت سَنَةَ ثَلَاثِينَ مِن مَولِدِهِ ﷺ، وَأُدرَكَتِ الإِسلَامَ وَهَاجَرَت، وَتُوُفِّيت سَنَةَ ثَمَانٍ مِنَ الهِجرَةِ عِندَ زَوجِهَا وَابنِ خَالَتِهَا أَبِي العَاصِ لقيطِ بنِ الرَّبِيعِ.

⁽١) "صحيح البخاري" (٣٦٢٤).

⁽٢) «صحيح البخاري» (٢) ٣٧١٤).

⁽٣) «المعجم الكبير» (١١/ ٢٦٣) (١١٨٥). وينظر: «مجمع الزوائد» للهيثمي (٩/ ٣٢٦).

⁽٤) «المعجم الكبير» (١/ ١٠٨) (١٨٢). وينظر: «مجمع الزوائد» للهيثمي (٩/ ٣٢٨).

سال الأنسور سال الماسية البسدر الأنسور سال الماسية الم

وَأَمَّا أُمُّ كُلثُومٍ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنهَا: فَكَانَت قَد تَزَوَّجَت بِعُتَبَةَ بِنِ أَبِي لَهَ وَاسمُهُ لَمَبُ أَو لَقَبُهُ، فَقَد رَوَى الحَاكِمُ عَن أَبِي عَقرَب قَالَ: كَانَ لَمَبُ بِنُ أَبِي لَهَ بِي لَمُ اللهُ مَّ سَلِّط عَلَيهِ كَلبَكَ»، فَخَرَجَ فِي قَافِلَةٍ يُرِيدُ يَسُبُّ النبيَّ عَلَيْهِ، فَقَالَ النبيُ عَلَيْهِ: «اللَّهُمَّ سَلِّط عَليهِ كَلبَك»، فَخَرَجَ فِي قَافِلَةٍ يُرِيدُ الشَّام، فَنزَلَ مَنزِلاً فَقَالَ النبيُ عَلَيْهِ، قَالُوا لَهُ: كَلاّ، فَحَطُّوا مَتَاعَهَم الشَّام، فَنزَلَ مَنزِلاً فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ دَعوة مُحمَّد عَلِيهِ، قَالُوا لَهُ: كَلاّ، فَحَطُّوا مَتَاعَهَم حُولَهُ وَقَعَدُوا يَحُرسُونَهُ، فَجَاءَ الأَسَدُ فَانتَزَعَهُ فَذَهَبَ بِهِ. اهم، قَالَ الحَاكِمُ: صَحِيحُ الإسنَادِ وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ "، فَطَلَّقَهَا لَمَا أَمْرَهُ أَبُوهُ بِذَلِكَ، وَلَمْ يَكُن دَخَلَ بِهَا كَذَلِكَ، وَلَمْ يَكُن دَخَلَ بِهَا كَذَلِكَ، الإسنَادِ وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ "، فَطَلَّقَهَا لَمَا أَمْرَهُ أَبُوهُ بِذَلِكَ، وَلَمْ يَكُن دَخَلَ بِهَا كَذَلِكَ، وَلَا يَعْمَلُ أَعْمَانُ بُعِدَ وَفَاةٍ رُقَيَّةً، وَتُوفِيَّت سَنَةَ تِسعِ مِنَ الْمِجرَةِ، رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنهُم.

-2000-2000-2000-

⁽۱) «المستدرك» (۳۹۸٤).

﴿ [حُكمُ مَا قَد يُشكِلُ عَلَى الْسُلِم مِن دَقَائِقِ عِلمِ التَّوحِيدِ]

ثُمَّ انتَقَلَ الإِمَامُ ﴿ إِلَى حُكمِ مَا قَد يُشكِلُ عَلَى المسلِمِ مِن دَقَائِقِ عِلْمِ التَّوحِيدِ فَإِنَّهُ يَنبَغِي لَهُ أَن يَعتَقِدَ فِي الْحَالِ فَقَالَ: (وَإِذَا أَشكَلَ شَيءٌ مِن دَقَائِقِ عِلْمِ التَّوحِيدِ، فَإِنَّهُ يَنبَغِي لَهُ أَن يَعتَقِدَ فِي الْحَالِ مَا هُوَ الصَّوَابُ عِندَ الله تَعَالَى إِلَى أَن يَجِدَ عَالِماً فَيسالَلهُ)؛ أي: إِذَا التَبسَ عَلَى المَصدِّقِ مِمَا هُوَ الصَّوَابُ عِندَ الله تَعَالَى إِلَى أَن يَجِدَ عَالِماً فَيسالَلهُ)؛ أي: إِذَا التَبسَ عَلَى المَصدِّقِ بِهَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ عَلَيْ إِجْمَالاً شَيءٌ مِن دَقائِقِ عِلْمِ التَّوحِيدِ؛ كَشُمُولِ عِلْمِهِ تَعَالَى لِلكُلِّلَاتِ وَالجُزئِيَّاتِ، وَحُدُوثِ الْعَالَمِ، وَحَشرِ مَا فَنِي مِنَ الأَجسَادِ؛ فَإِنَّ كَثِيرًا مِن لِلكُلِّلِيَاتِ، وَحُدُوثِ الْعَالَمِ، وَحَشرِ مَا فَنِي مِنَ الأَجسَادِ؛ فَإِنَّ كَثِيرًا مِن للكُلِّلِي وَحُدُوثِ الْعَالَمِ، وَحَشرِ مَا فَنِي مِنَ الأَجسَادِ؛ فَإِنَّ كَثِيرًا مِن المُحمَّدِ وَالقَدِيمِ أَصلاً، وقَد لَا يَخْطُرُ لَهُ حَشرُ الأَجسَادِ، فَإِنَّ كَثِيرًا مِن المَّحْفِقِ وَلَا يَعلَى المَّا مِن غَير إِحْمَالٍ وَلَا إِمِهالٍ مَا هُو الصَّوَابُ المحمُودُ بِحُسنِ فَي الْحَالِ عَلَى الإِحْمَالِ مِن غَير إِحْمَالٍ وَلَا إِمِهالٍ مَا هُو الصَّوَابُ المحمُودُ بِحُسنِ مُقَتَضَى الشَّرِعِ وَالعَقلِ فِي ذَلِكَ الأَمر بِخُصُوطِهِ، وَأَنَّهُ الْحَقُّ عِندَ الله تعالى؛ أي: في عِلمِهِ وَحُكمِهِ؛ بِأَن يَقُولَ مَثَلًا: إِنَّ مَا أَرَادَ اللهُ تَعَالَى مِنهُ فَهُو حَقٌ وَاقِعٌ، فَإِنَّ هَذَا القَدرَ يَكفِيهِ إِلَى أَن يَجِدَعَ عَالِمُ إِنَ مَا أَرَادَ اللهُ تَعَالَى مِنهُ فَهُو حَقٌ وَاقِعٌ، فَإِنَّ هَذَا القَدرَ يَكفِيهِ إِلَى أَن يَجِدَ عَالِمُ إِنَ مَا أَرَادَ اللهُ تَعَالَى مِنهُ فَهُو حَقٌ وَاقِعٌ، فَإِنَّ هَذَا القَدرَ يَكفِيهِ إِلَى أَن يَجِدَ عَالِمًا بِرَقَعَلِ عِلْمِ التَّوجِيدِ وَلِيسَ أَيَّ عَلَى الْمَالِي عَلَى الْحَدْدِ وَلِيسَ أَيْ عَلَى الْمَالِي عَلَى الْمَالِ الْعَلَى الْمَالَوْدَ اللهُ الْمَالْمُ وَالْعَلَى مِنْ الْمُعَلِي الْمَالِقُولُ عَلَيْ الْمَالَةُ وَلَا الْعَلَى الْمَا الْمُولُولُ الْمَالَوْدُ الْمَالِقُولُ الْمَالَةُ الْمَا الْمَالِقُولُ الْمَالَوْدُ الْمَالِقُولُ الْمَالَو

(وَلَا يَسَعُهُ)؛ أَي: لَا يَجُوزُ لَهُ (تَأْخِيرُ الطَّلْبِ)؛ أَي: طَلَبِ العَالَمِ لِيَسَأَلَهُ إِذَا أَمكَنَ لَهُ ذَلِكَ (وَلَا يُعذَرُ بِالتَّوقُّفِ) فِيهَا أَشكَلَ عَلَيهِ مِنَ الضَّرُورِيَّاتِ؛ لأَنَّ التَّوقُّف وَعَدَمَ القَولِ بِوَاحِدٍ مُعَيَّنِ مِن الطَّرَفَينِ فِيهَا يَجِبُ اعتِقَادُهُ كَالإِنكارِ (وَيُكفَرُ التَّوقُّف وَعَدَمَ القَولِ بِوَاحِدٍ مُعَيَّنِ مِن الطَّرَفَينِ فِيهَا يَجِبُ اعتِقَادُهُ كَالإِنكارِ (وَيُكفَرُ إِللَّوَقَفَ) وَلَم يَعتقِد إِجَمَالاً أَنَّ مَا أَرَادَهُ اللهُ تَعَالَى مِنهُ حَقَّ؛ لِعَدَمِ العُدرِ بِالضَّرُ ورِيَّاتِ إِلنَّ رَقَائِقٍ عِلمِ التَّوجِيدِ فَرضُ كِفَايَةٍ، اللهِ يَعَلَمُ البياضي في «شَرح الإِشَارَاتِ» (().

⁽١) ينظر: «شرح إشارات المرام» للبياضي (ص: ٨٧).

معراج النبي عَلَيْهُ حق]

قَولُهُ: (وَخَبَرُ المِعرَاجِ) إِلَى السَّمَاءِ بِجَسَدِهِ ﷺ وَرُوحِهِ (حَقٌّ)؛ أي: ثَابِتٌ وَاقِعٌ قَد جَاءَت بِهِ الرِّوَايَاتُ المشهُورَةُ عَن ثَلَاثَةٍ وَثَلَاثِينَ صَحَابِيًّا ذَكَرَهَا كُلَّهَا العَلَّامَةُ البياضي في «شَرح الإِشَارَاتِ»('')، وهو مُجمَعٌ عَلَيهِ عِندَ أهل السُّنَّةِ فِيهَا بَعدَ الصَّحَابَةِ، وَأَنكَرَتهُ أَكثَرُ المعتَزِلَةِ وَضَاقَت عَنهُ عُقُولُهُم فَاستَبعَدُوهُ، وَالجوابُ عَن قَولِهِم أَنَّهُ كَمَا استَبعَدَت عُقُولُهُم صُعُودَ الجِسمِ الكَثِيفِ مِنَ الأَرضِ إِلَى سِدرَةِ المنتَهَى فَوقَ السَّمَاوَاتِ العُلَى في مُدَّةٍ قَلِيلَةٍ، فَكَذَلِكَ يَلزَمُهُم أَن يَستَبعِدُوا نُزُولَ الجِسم اللَّطِيفِ مِنَ السَمَاوَاتِ العُلَى إِلَى الأَرضِ في تِلكَ المَّدَّةِ بَل في أَقَلَّ مِنهَا، فَإِن كَانَ مِعرَاجُ النبيِّ مُحَمَّدٍ ﷺ في اللَّيلَةِ الوَاحِدَةِ مُمْتَنِعَاً لزِمَهُم أَن يَكُونَ نُزُولَ جِبِرِيلَ عَلَيهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مِنَ السَّمَاوَاتِ إِلَى مَكَّةَ فِي لَحَظَةٍ وَاحِدَةٍ مُتَنِعاً؛ لِتَسَاوِي الأَجسَام في تَمَام الماهِيَّةِ، وَمَا جَازَ عَلَى وَاحِدٍ مِنهَا جَازَ عَلَى البَاقِي، ثُمَّ إِنَّ الْحَرَكَةَ الْوَاقِعَةُ فِي الْقَدْرِ الْيَسِيرِ مِنَ الزَّمَنِ مُمْكِنَةٌ فِي ذَاتِهَا، وَلَيسَت مُمَتَنِعَةً بِدَلِيل حَادِثَةِ الإِسرَاءِ وَإِحضَارِ عَرْشِ بِلقِيسَ مِنَ اليَمَنِ إِلَى الشَّام، وَكَذَلِكَ نُزُولُ جِبرِيلَ وَغيرِهِ مِنَ المَلَائِكَةِ عَلَيهِم السَّلَامُ إِلَى الأَرضِ بِمُدَّةٍ يَسيِرَةٍ، وَقَد نَصَّ القُرآنُ عَلَى ذَلِكَ كُلِّهِ، فَلَمَا كَانَ مُمْكِناً فِي بَعضِ الأَجسَامِ وَلَمْ يَلزَمُ مِن فَرضِ وُقُوعِهِ مُحَالٌ، عَلِمنَا أَنَّهُ مُكِنُ الوُّجُودِ، وَاللهُ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى الممكِنَاتِ، وَلَو حَكَمنَا بِهَذَا الإمتِنَاع لَكَانَ ذَلِكَ طَعناً فِي نُبُوَّةِ الْأَنبِيَاءِ قَاطِبَةً، بَل نقول لهم: أنتم المطالَبُونَ بِإِقَامَةِ الدَّلِيلِ عَلَى امتِنَاعِهِ وَأَنَّى لَهُم ذَلِكَ، وَلَو لَم يَكُن إِخبَارُهُ عَلَيْ عَن حَقِيقَةِ العُرُوجِ وَأَنَّهُ كَانَ بِرُوحِهِ وَجَسَدِهِ لَمَا أَنكَرَهُ كُفَّارُ مَكَّةَ غَايَةَ الإِنكارِ حَتَّى إِنَّ بَعضَ مَن كَانَ أَسلَمَ قَد ارتَدَّ

⁽١) ينظر: «شرح إشارات المرام» للبياضي (ص: ٢٧١).

البَّرَدُّدِهِم في صِدقِ النبيِّ عَلَيْهُ فِيهِ، وَإِذ قَد أَخبَرَ بِهِ الصَّادِقُ المصدُّوقُ عَلَيْهُ، وَثَبَت النَّقُلُ عَنهُ بِالأَخبَارِ الصَّحِيحَةِ المشهُورَةِ التي تُفِيدُ العِلمَ الاستِدلَالِيَّ وَأَجمَعَت عَلَيهِ النَّقُلُ عَنهُ بِالأَخبَارِ الصَّحِيحَةِ المشهُورَةِ التي تُفِيدُ العِلمَ الاستِدلَالِيَّ وَأَجمَعَت عَلَيهِ القُرُونُ اللَّاحِقَةُ وَجَبَ التَّصِدِيقُ بِهِ، وَلِذَلِكَ قَالَ فَي: (مَن رَدَّهُ فَهُو مُبتَدعٌ ضَالً) القُرُونُ اللَّاحِقَةُ وَجَبَ التَّصدِيقُ بِهِ، وَلِذَلِكَ قَالَ فَي: (مَن رَدَّهُ فَهُو مُبتَدعٌ ضَالً) وَإِنَّا لَم يُحفَر مُنكِرُهُ؛ لِعَدَم قَطعِيَّةِ الدَّلائِلِ، فَثَبَتَ بِهَذَا كُلِّهِ أَنَّ القولَ بِامتِناعِ المعرَاجِ وَلِنَّا لَم يُحفِر بِامتِناعِ الْمَالُ لِنُبُوّةِ الأَنبِياءِ؛ لأَنَّ قَولُ بِامتِناعِ نُزُولِ جِبرِيلَ عَلَيهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ، وَفِيهِ إِبطَالُ لِنُبُوّةِ الأَنبياءِ؛ لأَنَّ قَولُ بِامتِناعِ نُزُولِ جِبرِيلَ عَلَيهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ، وَفِيهِ إِبطَالُ لِنُبُوّةِ الأَنبِياءِ؛ لأَنَّ القولَ بِأَصلِ النُبُوّةِ كَمَا بَيَنَا، وَفِيهِ تَكذِيبٌ أَيضاً لِحَبَر القُولَ بِأَصلِ النُبُوّةِ كَمَا بَيَنَا، وَفِيهِ تَكذِيبٌ أَيضاً لِحَبَر القَولَ بِقُبصَ القَولِ بِأَصلِ النَّبُوّةِ كَمَا بَيَنَا، وَفِيهِ تَكذِيبٌ أَيضاً لِحَبَر القَولَ بِقُولِ المَلائِكَةِ، وَإِذَا كَانَ هَذَا بَاطِلاً كَانَ مَا أَنكَرُوهُ لَا اللَّهُ وَالسَّلامُ اللَّهُ الْوَلَا كَانَ هَذَا بَاطِلاً كَانَ مَا أَنكَرُوهُ لَا اللَّولَا اللَّهُ اللَّهُ الْعَلَى اللَّهُ اللَّهُ الْوَلَا عَلَى اللَّهُ الْعَلَالُ اللَّهُ الْعَلَامُ اللَّهُ الْعَلَامُ اللَّهُ الْعَلَامُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْعَرَامِ المَلائِكَةِ الْعَلَامُ الللللَّهُ الْمَالِمُ اللَّهُ الْمُلْولِيلُ اللْعَلَامُ اللَّهُ اللَّهُ الْمَالِيلُولُ الْمَالِيلُولُ الْمَالِيلُولُ الْمُولِ الْمَالِيلُولُ الْمَالِولُ الْمَالِيلُولُ الْمِلْولِ المَلْولِ الْمَلْولِ السَلَامُ اللَّهُ الْمَالُولُ الْمُولِ الْمَالِولُ الْمَالِولُ الْمَالِولُ الْمُولِ الْمَلْولِ الْمَالِولُ الْمَالَّالَةُ اللَّهُ الْمُعَلِّى الْمُؤَالِ الْمَالِقُولُ الْمَالِولُ الْمَالِيلُولُ الْمَالَةُ الللَّهُ الْمَالِولِ الْمَالِمُ الْمَالِولُ الْمَالِولُ الْمَالِولُ الْم

قَالَ العَلَّامَةُ التَّفَتَازَانِيُّ: وَالحَقُّ أَنَّهُ فِي اليَقَظَةِ إِلَى المسجِدِ الأَقصَى بِشَهَادَةِ الكِتَابِ وَإِجَاعِ القَرنِ الثَّانِي وَمَن بَعدَهُم، ثُمَّ إِلَى السَّهَاءِ بِالأَحَادِيثِ المشهُورَةِ ثُمَّ إِلَى السَّهَاءِ بِالأَحَادِيثِ المشهُورَةِ ثُمَّ إِلَى الجَنَّةِ أُو إِلَى العَرشِ. اهـ (۱).

وَأَمَّا تَمَسُّكُهُم بِقُولِ الصِّدِّيقَةِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنهَا وَقُولِ سَيِّدِنَا مُعَاوِيَةَ ﴿ وَأَنتَ خَبِيرٌ بِأَنَّهُ عَلَى مُعَاوِيَةَ ﴿ وَأَنتَ خَبِيرٌ بِأَنَّهُ عَلَى مُعَاوِيَةَ ﴿ وَأَنتَ خَبِيرٌ بِأَنَّهُ عَلَى فَرَضِ صِحَّةِ رِوَايَتِهِ لَا يَصلُحُ حُجَّةً فِي مُقَابَلَةِ مَا وَرَدَ مِنَ الأَحَادِيثِ وَأَقُوالِ كِبَارِ الصَّحَابَةِ وَإِجمَاعِ القُرُونِ اللَّاحِقَةِ. اهـ (٢).

-202--202--202-

⁽١) ينظر: «شرح المقاصد» للتفتازاني (٢/ ١٩٣).

⁽٢) ينظر: «شرح المقاصد» للتفتازاني (٢/ ١٩٣).

انُزولُ سَيِّدِنَا عِيسَى عَلَيهِ السَّلَامُ]

قُولُهُ: (وَنُزُولُ عِيسَى عَلَيهِ السَّلَامُ مِنَ السَّمَاءِ) هَذَا مِمَّا قَد أَجَعَت عَلَيهِ الأُمَّةُ، وَلَمْ يُخَالِف فِيهِ إِلَّا مَن ضَلَّ فِكْرُهُ، وَضَاقَ عَقلُهُ عَن قُدرَةِ الله تَعَالَى؛ كَالفَلَاسِفَةِ وَشِر ذِمَةٍ لَا يُؤبهُ بِهِم مِن المُعتَزِلَةِ وَغَيرِهِم مِثَن شَرَدُوا عَن سَبِيلِ الحَقِّ، قَالَ الإِمَامُ ابنُ عَطِيَّةَ: وَأَجَعَت الأُمَّةُ عَلَى مَا تَضَمَّنهُ الحَدِيثُ المَتَواتِرُ مِن أَنَّ عِيسَى في السَّمَاءِ ابنُ عَطِيَّةَ: وَأَجَعَت الأُمَّةُ عَلَى مَا تَضَمَّنهُ الحَدِيثُ المَتواتِرُ مِن أَنَّ عِيسَى في السَّمَاءِ حَيُّ، وَأَنَّهُ يَنزِلُ في آخِرِ الزَّمَانِ. اهـ (۱).

وَقَالَ العَلَّامَةُ السَّفَّارِينِيُّ: قَد أَجَعَت الأُمَّةُ عَلَى نُزُولِ عِيسَى ابنِ مَريَمَ عَلَيهِ السَّلَامُ، وَلَم يُخَالِف فِيهِ أَحَدٌ مِن أَهلِ الشَّرِيعَةِ، وَإِنَّهَا أَنكَرَ ذَلِكَ الفَلَاسِفَةُ وَالمَلَاحِدَةُ عِنْ لَا يُعتَدُّ بِخِلَافِهِ. اهـ(٢).

وَقَالَ الإِمَامُ الكَوثَرِيُّ: وَاستَمَرَّت الأُمَّةُ خَلَفَاً عَن سَلَفٍ عَلَى الأَخذِ جَا. اهـ (٣).

وَقَالَ الإِمَامُ أَبُو حَيَّانَ: وأَجْعَت الأُمَّةُ عَلَى أَنَّ عِيسَى عَلَيهِ السَّلَامُ حَيُّ في السَّكَاءِ وَسَيَنزِلُ إِلَى الأَرضِ. اهـ(١٠).

وَقَالَ العَلَّامَةُ السَّيِّدُ الآلُوسِيُّ: وَلَا يَقدَحُ فِي ذَلِكَ مَا أَجَمَعَت الأُمَّةُ عَلَيهِ...

⁽١) ينظر: «المحرر الوجيز» لابن عطية (١/ ٤٥٧).

⁽٢) ينظر: «لوامع الأنوار البهية» للسفاريني (٢/ ٩٤).

⁽٣) ينظر: «نظرة عابرة في مزاعم من ينكر نزول عيسى عليه السلام قبل الآخرة» للكوثري (ص: ١٠٥).

⁽٤) ينظر: «النهر الماد» لأبي حيان (؟؟).

مِن نُزُولِ عِيسَى عَلَيهِ السَّلَامُ آخِرَ الزَّمَانِ. اهـ('')، وَكَذَلِكَ قَالَ العَلَّامَةُ مُحَمَّدُ مَن نُزُولِ عِيسَى عَلَيهِ السَّلَامُ آخِرَ الزَّمَانِ. اهـ('')، وَكَذَلِكَ قَالَ العَلَّامَةُ مُحَمَّدُ شَفِيعِ الدُّيُوبَندِيُّ فِي مُقَدِّمَةِ «التَّصرِيحِ» ('').

هَذَا؛ وَقَد تَوَاتَرَت الأَحَادِيثُ فِي نُزُولِهِ عَلَيهِ السَّلَامُ، وَمِثَن نَصَّ عَلَى تَوَاتُرِهَا الإِمَامُ الطَّبَرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ»، وَالإِمَامُ ابنُ عَطِيَّةَ، وَالإِمَامُ أَبُو الوَلِيدِ بنُ رُشدٍ، وَالسَّفَّارِينِيُّ، والحافظ ابنُ كَثِيرٍ، وَالشَّوكَانِيُّ، وَالعَلَّامَةُ المَحَدِّثُ السَّيِّدُ مُحَمَّدُ جَعفَرٍ الكَتَّانِيُّ، وَالإِمَامُ الكَوثَرِيُّ، وَالإِمَامُ الكَشمِيرِيُّ وَأَلَّفَ فِيهِ «التَّصرِيح بِهَا تَوَاتَرَ فِي الكِتَّانِيُّ، وَالإِمَامُ الكَشمِيرِيُّ وَأَلَّفَ فِيهِ «التَّصرِيح بِهَا تَوَاتَرَ فِي الْرُولِ المسيحِ»، ذَكَرَ فِيهِ أَكثَرَ مِن مِثَةِ حَدِيثٍ وَأَثْرٍ فِي نُزُولِهِ عَلَيهِ السَّلَامُ، وَالعَلَّمَةُ مُحَدِيثٍ وَأَثْرٍ فِي نُزُولِهِ عَلَيهِ السَّلَامُ، وَالعَلَّامَةُ مُحَدِيثٍ وَأَثْرٍ فِي نُزُولِهِ عَلَيهِ السَّلَامُ، وَالعَلَّامَةُ مُحَدِيثٍ وَأَثْرٍ فِي اللَّيْوِينِ المُعْولِي المُسْتِعِ الدُّيُوبَانِدِيُّ وغيرهم.

وَقَالَ الإِمَامُ النَّوَوِيُّ: فِيهِ الأَحَادِيثِ المشهُورَةُ. اهـ (٣).

وَقَالَ ابنُ عَبدِ البَرِّ: وَالآثَارُ فِي نُزُولِ عِيسَى عَلَيهِ السَّلَامُ ثَابِتَةٌ وحَجِّهِ البَيتَ وَطَوَافِهِ ثَابِتَةٌ عَنِ النبيِّ ﷺ ﴿ '' .

وقَالَ القَاضِي عِيَاضٌ: نُزُولُ عِيسَى عَلَيهِ السَّلَامُ وَقَتْلُهُ الدَّجَّالَ حَقُّ وَصَحِيحٌ عِندَ أَهلِ السُّنَّةِ؛ لِلأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ في ذَلِكَ، وَلَيسَ في العَقلِ وَلَا في الشَّرعِ مَا يُبطِلُهُ فَوَجَبَ إِثبَاتُهُ، وَأَنكَرَ ذَلِكَ بَعضُ المعتزِلَةِ وَالجَهمِيَّةُ، اهـ (٥٠).

وقَد ذُكِرَ نُزُولُ عِيسَى عَلَيهِ السَّلَامُ فِي القُرآنِ فِي أَربَعَةِ مَواضِعَ، وَبَلَغَت الأَخبَارُ الوارِدَةُ فِي نُزُولِهِ عَلَيهِ السَّلَامُ عَنِ النبيِّ ﷺ مَبلَغَ التَّواتُرِ المعنويِّ، أَمَّا

⁽١) ينظر: «روح المعاني» للآلوسي (١١/ ٢١٣).

⁽٢) ينظر: «التصريح» (ص: ٤٨).

⁽٣) ينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٢/ ١٨٩).

⁽٤) ينظر: «التمهيد» لابن عبد البر (١٤/ ١٨٩).

⁽٥) ينظر: «إكمال المعلم» للقاضي عياض (٨/ ٤٩٢).

سَهُ مُوسِدُهُ البِسدِ الأنسور سَهُ مُوسِدُهُ البِسدِ الأنسور مَهُ مُوسِدُهُ مَواضِعُ ذِكْرِهِ فِي القُرآنِ:

فَالْأَوَّل: فِي قَولِهِ تَعَالَى: ﴿وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي المُهْدِ وَكَهْلاً﴾ [آل عمران: ٤٦]، وَمَعلُومٌ أَنَّ سَيِّدَنَا عِيسَى عَلِيهِ السَّلَامُ رُفِعَ قَبلَ الكُهُولَةِ، وَكَانَ عُمُرُهُ ثَلَاثَةً وَثَلَاثِينَ عَامَاً وَسِتَّةَ أَشْهُر.

الثَّاني: فِي قَولِهِ سُبحَانَهُ: ﴿إِذْ قَالَ اللهُ يَاعِيسى ابْنَ مَرْيَمَ اذْكُرْ نِعْمَتِي عَلَيْكَ وَعَلَى وَعَلَى وَعَلَى وَعَلَى وَعَلَى وَالنَّانِ فِي الْمُهْدِ وَكَهْلاً ﴾ [المائدة: ١١٠]، وَالدَّتِكَ إِذْ أَيَّدَتُكَ بِرُوحِ الْقُدُسِ تُكَلِّمُ النَّاسَ فِي المُهْدِ وَكَهْلاً ﴾ [المائدة: ١١٠]، قَالَ ابنُ زَيدٍ: قَد كَلَّمَهُم عَلَيهِ السَّلامُ فِي المهدِ، وَسَيْكَلِّمُهُم إِذَا قَتَلَ الدَّجَّالَ وَهُو يَومَئِذٍ كَهُلُ. اهـ (۱).

الثَّالِثُ: فِي قَولِهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿ وَإِن مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلاَّ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا ﴾ [النساء: ١٥٩]، الضَّمِيرُ فِي «بِهِ» يَعُودُ عَلَي عِيسَى عَلَيهِ السَّلَامُ كَمَا جَزَمَ بِهِ تُرجُمَانُ القُرآنِ ابنُ عَبَاسٍ ﴿ مَهُ مَلَ عَيْسَى عَلَيهِ السَّلَامُ كَمَا جَزَمَ بِهِ تُرجُمَانُ القُرآنِ ابنُ عَبَاسٍ ﴿ مَهُ مَلَ وَاهُ الطَّبَرِيُّ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ كَمَا فِي «فَتح البَارِي» (١) ، وَبِهِ فَسَرَهُ أَبُو هُرَيرةً ﴿ كَمَا فِي الطَّبَرِيُّ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ كَمَا فِي «فَتح البَارِي» (١) ، وَبِهِ فَسَرَهُ أَبُو هُرَيرةً وَ الْكَيْ وَلَكِن إِنَّا الْمَسْرِيِّ حَيثُ قَالَ: قَبَلَ مَوتِ عِيسَى، والله إِنَّهُ الآنَ لَحَيِّ وَلَكِن إِذَا نَزَلَ آمَنُوا بِهِ أَجْعُونَ. اهـ، ونقله الطَّبَرِيُّ عن أَكْثَرِ أَهْلِ العِلْم ورَجَّحَهُ (١).

الرَّابِعُ: قَولُهُ جَلَّ ذِكرُهُ: ﴿ وَإِنَّهُ لَعِلْمٌ لِّلسَّاعَةِ فَلاَ تَمْتَرُنَّ بِهَا وَاتَّبِعُونِ هَذَا صِرَاطٌ مُّسْتَقِيم ﴾ [الزخرف: ٦٦] قُرِئَ: «لَعَلَمٌ» بِفَتحِ اللَّامِ، قَالَ ابنُ عَبَّاسٍ ﴿ ا

⁽۱) أخرجه الطبري في «تفسيره » (٥/ ٤١٤).

⁽٢) ينظر: «تفسير الطبري» (٧/ ٦٦٤)، و«فتح الباري» لابن حجر (٦/ ٤٩٢).

⁽٣) «صحيح البخاري» (٣٤٤٨)، و«صحيح مسلم» (١٥٥) (٢٤٢).

⁽٤) ينظر: «تفسير الطبري» (٧/ ٦٦٥)، و(٧/ ٦٧٢).

خُرُوجُ عَيسَى عَلَيهِ السَّلَامُ قَبلَ يَومِ القِيَامَةِ، رَوَاهُ الحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ ()، وَقَالَ الحَسَنُ فِي قَولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَإِنّهُ لَعِلْمٌ لِّلسَّاعَةِ ﴾ [الزخرف: ٢١]: نُزُولُ عِيسَى عَلَيهِ السَّلَامُ، وَمِثلُهُ عَن قَتَادَةَ، وَابنِ زَيدٍ، وَكثِيرٍ غَيرِهِم ()، وَالأَحادِيثُ عَلَيهِ السَّلَامُ، وَمِثلُهُ عَن قَتَادَةَ، وَابنِ زَيدٍ، وَكثِيرٍ غَيرِهِم ()، وَالأَحادِيثُ الصَّحِيحَةُ فِي نُزُولِهِ عَلَيهِ السَّلَامُ ثَابِتَةٌ مُتَوَاتِرَةٌ لَا يُنكِرُهَا إِلَّا مُبتَدِعٌ ضَالًا قَد ضَاقَ عَقلُهُ عَن قُدرَة الله، وَمَا قَالَهُ بَعضُ المنكرِينَ لِنُزُولِهِ عَلَيهِ السَّلَامُ مِن أَنَّ مَدَارَ حَدِيثِ النُّزُولِ عَلَى أَبِي هُرَيرَةً ﴿ فَحَهلُ فَاضِحٌ، وَقُصُورٌ وَاضِحٌ، فَقَد مَدَارَ حَدِيثِ النُّزُولِ عَلَى أَبِي هُرَيرَةً ﴿ فَحَهلُ فَاضِحٌ، وَقُصُورٌ وَاضِحٌ، فَقَد مَدَارَ حَدِيثِ النُّزُولِ عَلَى أَبِي هُرَيرَةً وَالنَّواسِ بنِ قَالَ الحَافِظُ ابنُ كَثِيرٍ: فَهَذِهِ أَحَادِيثُ مُتَوَاتِرَةٌ عَن رَسُولِ اللهِ عَلَيهِ مِن رَوَايَةِ أَبِي هُرَيرَةً، وَابنِ مَسعُودٍ، وَعُثَهَانَ بنِ أَبِي العَاصِ، وَأَبِي أَمَامَةَ، وَالنَّوَّاسِ بنِ المَعانَ، وَعَبدِ الله بنِ عَمرِو بنِ العَاصِ، وَجُمِعٌ بنِ جَارِيَةَ، وَأَبِي سَرِيحَة سَمِعَانَ، وَعَبدِ الله بنِ عَمرِو بنِ العَاصِ، وَجُمَعٌ بنِ جَارِيَةَ، وَأَبِي سَرِيحَةً حُذَيفَةَ بنِ أَسِيدٍ، رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنهُم، اهـ (").

فَمِنهَا حَدِيثُ «الصَّحِيحَينِ» عَن أَبِي هُرَيرَةَ ﴿ قَالَ ﷺ: «وَالذِي نَفسِي بِيدِهِ لَيُوشِكَنَّ أَن يَنزِلَ فِيكُم ابنُ مَريَمَ حَكَماً عَدلاً، فَيكسِرَ الصَّلِيب، وَيَقتُلَ الجِنزِير، وَيَفيضَ المال حَتَّى لَا يَقبَلَهُ أَحَدٌ... ثُمَّ قَالَ أَبُو هُرَيرَةَ ﴿ وَاقرَقُا الْجِنزِير، وَيَفِيضَ المال حَتَّى لَا يَقبَلَهُ أَحَدٌ... ثُمَّ قَالَ أَبُو هُرَيرَةَ ﴿ وَاقرَقُا إِن شِئتُم: ﴿ وَإِن مِّن أَهْلِ الْكِتَابِ إِلاَّ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ إِن شِئتُم: ﴿ وَإِن مِّن أَهْلِ الْكِتَابِ إِلاَّ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شِهِيدًا ﴾ [النساء: ١٥٩] ('')، قولُهُ: «يكسِرُ الصَّلِيبَ»؛ أي: يُبطِلُ دِينَ النَّصرَانِيَّةِ؛ لأَنَّهُم شَهِيدًا ﴾ [النساء: ١٥٩] ('') مَوْدُهُ وَمَا قَتلُوهُ وَمَا قَتلُوهُ وَمَا صَلْبُوهُ وَلَكِن شُبِهُ هُمُ ﴾ [النساء: ١٥٩] فَيكسِرُهُ عَلَيهِ السَّلَامُ؛ لِيُظْهِرَ بُطلَانَ زَعمِهِمْ، صَلَبُوهُ وَلَكِن شُبِّهُ هُمُ هُمُ النساء: ١٥٩]

⁽۱) «المستدرك» (۳۰۰۳).

⁽٢) ينظر: «تفسير الطبرى (٢٠/ ٦٣٢) في بعدها.

⁽٣) ينظر: «تفسير ابن كثير» (٢/ ٤٦٤).

⁽٤) "صحيح البخاري" (٢٤٤٨)، و"صحيح مسلم" (١٥٥) (٢٤٢).

وَعِيسَى عَلَيهِ السَّلَامُ لَمَ يَزَل نَبِيًّا بَعدَ رَفَعِهِ؛ لأَنَّ النَّبَيَّ لَا تَزُولُ نُبُوَّتُهُ بِالموتِ خِلَافًا لِلحَشَوِيَةِ، بَل يَبقَى نَبِيًّا إِلَى يَومِ القِيَامَةِ، فَعَدَمُ زَوَالْهَا بِالرَّفعِ أُولَى، وَحِينَ يَنزِلُ يَحَكُمُ بِشَرِيعَةِ نَبِينَا مُحَمَّدٍ عَلَيْهُ، لِقَولِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ: «حَكَمًا عَدلاً»، وَلِقُولِهِ عَلَيْهُ: «أَلَا يَحَكُمُ بِشَرِيعَةِ نَبِينَا مُحَمَّدٍ عَلَيْهُ، لِقُولِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ: «حَكَمًا عَدلاً»، وَلِقُولِهِ عَلَيْهُ: «أَلَا يَحَلِيفَتِي فِي أُمَّتِي مِن بَعدِي»، رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ في «الأوسَطِ» (()، وَفِيهِ السَّدُوسِيُّ وَهُو خُتَلَفٌ فِيهِ (()، وَقَالَ عَلَيْهُ: «أَنَا حَظُّكُم مِنَ الأَنبِيَاءِ، وَأَنتُم حَظِّي مِنَ الأُمَمِ»، وَوَاهُ البَرَّارُ (()، وَقَالَ الْهَيْمَيُّ: رِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ غَيرَ أَبِي حَبِيبَةَ، وَقَد صَحَّحَ لَهُ التَّرِمِذِيُّ حَدِيثًا، وَذَكَرَهُ ابنُ حِبَّانَ فِي الثَّقَاتِ، اهـ (().

وَقَالَ ﷺ: «لَو كَانَ مُوسَى حَيَّاً بَينَ أَظَهُرِكُم مَا حَلَّ لَهُ إِلَّا أَن يَتَبِعَنِي»، رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحَدُ أَهُ وَمُجَالِدُ بنُ سَعِيدٍ وَإِن ضُعِّفَ مِن قِبَلِ حِفظِهِ لَكِن الذِي رَوَاهُ عَنهُ مَا مُ أَحَدُ أَن وَمُحَالِدُ بنُ سَعِيدٍ وَإِن ضُعِّفَ مِن قِبَلِ حِفظِهِ لَكِن الذِي رَوَاهُ عَنهُ مَلَّاهُ بنُ زَيدٍ، وَهُو مِن القُدَمَاءِ الذِينَ رَوَوا عَنهُ قَبَلَ أَن يَتَغَيَّرَ حِفظُهُ، وَفِي رِوَايَةِ مَلَّا فُر بنُ زَيدٍ، وَهُو مِن القُدَمَاءِ الذِينَ رَوَوا عَنهُ قَبَلَ أَن يَتَغَيَّرَ حِفظُهُ، وَفِي رِوَايَةِ أَحَدَ، وَالطَّبَرَانِيِّ، وَالبَزَّادِ: «يَجِيءُ عِيسَى بنُ مَريَم ﷺ مِنَ المشرِقِ مُصَدِّقاً بِمُحَمَّدٍ أَحَدَى مِلَيْهِ وَعَلَى مِلَّيهِ» (١٠) وَعَلَى مِلَّيهِ وَعَلَى مِلَيهِ وَعَلَى مِلَّيهِ وَعَلَى مِلْتَهِ وَعَلَى مِلْتَهِ وَلَا اللّهُ مَا اللّهُ مَا اللّهِ وَعَلَى مِلْتَهِ وَعَلَى مِلْتَهِ وَعَلَى مِلْتَهِ هُ وَعَلَى مُعَلِّهُ وَعَلَى مِلْهِ وَعَلَى اللّهِ وَعَلَى مِلْهُ وَعَلَى مِلْهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَعَلَى مِلْهُ وَعَلَى مِلْهِ وَلَهُ وَلَهُ وَلَيْهُ وَعَلَى مِلْهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَا لَعُمْ مِلْهُ وَلَوْهِ الْعَلَقِيْلُ وَعَلَى مِلْهِ وَعَلَى مُلْهِ وَلَوْلَهُ وَلَا اللْهُ وَلَا لَهُ وَلَا مِلْهُ وَلَا لَا لَا عَلَيْهِ وَعَلَى مِلْهُ وَلَا عَلَيْهُ وَلَهُ وَلَا لَا عَلَيْهُ وَلَا عَلَاهُ وَالْهَ وَلَا لَوْلَا عَلَيْهِ وَالْعَلَى مِلْهُ وَلَا لِلْهُ مِلْهِ مُلِقَالًا مُعَمِّلًا وَالْهُ وَلَا لَا عَلَى مِلْلِيْهِ وَعَلَى مِلْهُ وَلَا عَلَاهُ وَلَا عَلَى مِلْهِ مِلْهِ وَلَا عَلَى مِلْهِ وَلَا عَلَيْهِ وَلَا عَلَى مِلْهِ وَلَا عَلَيْهِ وَالْعَلَاقُ وَلَا عَلَى مِلْهُ وَلَا عَلَى مِلْهُ وَلَا عَلَى مِلْهُ وَلَالْهُ وَلَا عَلَى مِلْهُ وَلَا عَلَى مَا عَلَى مَا عَلَى مِلْهُ وَلَا عَلَا عَلَى مِلْهِ وَلَا عَلَالْهُ وَلَا عَلَا عَلَا عَلَا مُلْعِلَاقُ وَالْمُ وَالْعَلَاقُ وَالْعَلَاقُ وَالْعَلَاقُ وَالْع

ويَدُلُّ لذَلِكَ أَيضًا مَا رَوَاهُ ابنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» عَن أَبِي هُرَيرَةَ ﴿ قَالَ: سَمِعتُ رَسُولَ الله عَلَيْ يَقُولُ: «يَنزِلُ عِيسَى ابنُ مَريَمَ فَيَوُّمُّهُم، فَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرَّعَةِ قَالَ: سَمِعَ اللهُ لَمِن حَمِدَهُ الحَدِيثُ () ، فَفِيهِ أَنَّهُ يَقُولُ فِي الرَّفعِ مِن رُكُوعِهِ: الرَّعَةِ قَالَ: سَمِعَ اللهُ لَمِن حَمِدَهُ الحَدِيثُ () ، فَفِيهِ أَنَّهُ يَقُولُ فِي الرَّفعِ مِن رُكُوعِهِ:

⁽١) «المعجم الأوسط» (٤٨٩٨).

⁽٢) ينظر: «مجمع الزوائد» للهيثمي (٨/ ٣٧٧).

⁽٣) «مسند البزار» (٤٠٩٢).

⁽٤) ينظر: «مجمع الزوائد» للهيثمي (١٠/٥٦).

⁽٥) «مسند الإمام أحمد» (١٤٦٣١).

⁽٦) «مسند الإمام أحمد» (٢٠١٥١)، و«المعجم الكبير» للطبراني (٧/ ٢٦٥) (٧٠٨٢)، و«مسند البزار» (٤٦٣٥).

⁽۷) «صحیح ابن حبان» (۱۸۱۲).

سَمِعَ اللهُ لَمِن حَمدَهُ، وَهَذَا الذِّكُرُ خَاصُّ بِهَذِهِ الأُمَّةِ كَمَا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ الإِمَامُ الشُّيُوطِيُّ فِي «كتاب الإِعلامِ بِحُكمِ عِيسَى عَلَيهِ السَّلامُ» (().

وَأَحْرَجَ ابنُ عَسَاكِرَ عَن أَبِي هُرَيرَة ﴿ قَالَ: ﴿ يَهِيطُ المسِيحُ ابنُ مَرِيمَ فَيُصَلِّ الصَّلَوَاتِ، وَيَجَمَعُ الجُمَعَ ﴾ (*) و ﴿ أَل ﴾ في ﴿ الصَّلَوَاتِ ﴾ لِلعَهدِ ؛ لأَنَّهَ الأَصلُ ، فَتَكُونُ الصَّلَوَاتِ ، وَكَذَا إِقَامَةُ الحَمسَ صَلَوَاتٍ المفرُوضَة عَلَى هَذِهِ الأُمَّةِ ، وَهَذَا العَدَدُ مِنَ الصَّلَوَاتِ ، وَكَذَا إِقَامَةُ الجُمْعِ لَيسَ إِلّا في شَرِيعَةِ نَبِينًا عُكِي ، وَشَرِيعَةُ نَبِينًا عَلَيْهِ لا تُنسَخُ بَل هِي بَاقِيةٌ إِلَى يَومِ القِيَامَةِ ، وَلَيسَ يَحَكُمُ عِيسَى عَلَيهِ السَّلَامُ كَمَا قِيلَ بِمَذَهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ ﴿ اللَّ يَكُونَ عليهِ السَّلامُ كَمَا قِيلَ بِمَذَهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ ﴿ اللهُ يَكُونَ عليهِ السَّلامُ كَمَا قِيلَ بِمَذَهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ ﴿ اللهُ يَكُمُ عَلَيهِ السَّلامُ عَبَيهِ السَّلامُ عَبَيهِ السَّلامُ عَلَيهِ السَّلامُ عَلَيهِ السَّلامُ عَبَيهِ السَّلامُ عَلَيهِ السَّلامُ عَبَيهِ السَّلامُ عَبَيهِ السَّلامُ عَلَيهِ السَّلَامُ الْعَلَامُ وَوَرَدَت بِهِ الأَحَادِيثُ وَانعَقَدَ عَلَيهِ الإِجْمَاعُ. اهـ (*).

وَعُوداً عَلَى دَلَا ثِلِ نُزُولِهِ عَلَيهِ السَّلَامُ فَقَد قَالَ ﷺ: «الأَنبِياءُ إِخوَةٌ لِعَلَّاتٍ، أُمَّهَا تُهُم شَتَّى وَدِينُهُم وَاحِدٌ، وَأَنَا أُولَى النَّاسِ بِعِيسَى بِنِ مَريَمَ؛ لأَنَّهُ لَم يَكُن بَينِي وَبَينَهُ نَبِيٌّ، وَإِنَّهُ نَازِلٌ، فَإِذَا رَأَيتُمُوهُ فَاعِرِفُوهُ، رَجُلاً مَربُوعاً إِلَى الحُمرَةِ وَالبَيَاضِ، عَلَيهِ ثَوبَانِ مُمَصَّرَانِ، كَأَنَّ رَأْسَهُ يَقطُرُ وَإِن لَم يُصِبهُ بَلَلٌ، فَيَدُقُ الصَّلِيب، وَيَقتُلُ عَلَيهِ ثَوبَانِ مُمَصَّرَانِ، كَأَنَّ رَأْسَهُ يَقطُرُ وَإِن لَم يُصِبهُ بَلَلٌ، فَيَدُقُ الصَّلِيب، وَيَقتُلُ الخِنزِيرَ، وَيَضَعُ الجِزيَةَ، وَيَدعُو النَّاسَ إِلَى الإسلَامِ، فَيُهلِكُ اللهُ فِي زَمَانِهِ المِللَ كُلَّهَا إِلَا الإسلَامَ، وَيُعَتُلُ اللهُ فِي زَمَانِهِ المُسِيحَ الدَّجَالَ، وَتَقَعُ الأَمَنَةُ عَلَى الأَرضِ حَتَّى الْأَسُودُ مَعَ الإِبِلِ، والنِّارُ مَعَ البَقرِ، وَالذِّنَابُ مَعَ الغَنَمِ، وَيَلَعَبَ الصَّبِيانُ تَرتَعَ الأُمُنَةُ عَلَى الأَرضِ حَتَّى تَرتَعَ الأُسُودُ مَعَ الإِبِلِ، والنِّارُ مَعَ البَقرِ، وَالذِّنَابُ مَعَ الغَنَمِ، وَيُلَعَبَ الصَّبِيانُ تَرتَعَ الأُسُودُ مَعَ الإِبِلِ، والنِّارُ مَعَ البَقرِ، وَالذِّنَابُ مَعَ الغَنَمِ، وَيَلَعَبَ الصَّبِيانُ

⁽١) ينظر: «الإعلام بحكم عيسى عليه السلام» للسيوطي، مطبوع ضمن «الحاوي للفتاوي» (٢/ ١٨٩).

⁽۲) «تاریخ مدینة دمشق» (۷۷/ ۵۰۲).

⁽٣) ينظر: «الحاوي للفتاوي» للسيوطي (٢/ ١٨٨).

بِالْحَيَّاتِ لَا تَضُرُّهُم، فَيَمكُثُ فِي الأَرضِ أَربَعِينَ سَنَةً، ثُمَّ يُتَوَفَّ وَيُصَلِّي عَلَيهِ

بِحِيابِ أَدْ تَصَرَهُمُ عَيْمُكُ فِي الْأَرْضِ الْبَعِينُ سَنَهُ مَمْ يَنُوفَ وَيَصَلَي عَلَيْهِ الْمُسْنَدِ» (أَنَّ مَا جَهُ، وَأَحَدُ فِي «المُسْنَد» (أَنَّ مَا أَبُو دَاوُدَ، وَابِنُ مَا جَهُ، وَأَحَدُ فِي «المُسْنَد» (أَنَّ مَا الْحَافِظُ الْمُالِمُونَ وَيَدَفُنُونَهُ أَنَّ الْمُالِمُونَ وَيَعْلَمُ اللّهُ الْمُؤْمِنِ عَلَيْهِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَجْرِ: سَنَدَهُ صَحِيحٌ (أَنَّ).

وَأَمَّا وَقتُ نُزُولِهِ: فَعِندَ صَلَاةِ الظُّهرِ عَلَى الصَّحِيحِ وَالصَّوَابِ كَمَا سَيَأْتِي تَحقِيقُهُ، وَأَمَّا مَوضِعُ نُزُولهِ: فَفِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ:

الأَوَّلُ: وَهُوَ أَشْهَرُهَا وَأَصَحُّهَا بَل هُوَ الْحَقُّ الذِي لَا يَنبَغِي خِلَافُهُ أَنَّهُ عِندَ المَنارَةِ المَنارَةُ مَشْهُورَةٌ عِندَ البَابِ البَيضَاءِ شَرقِيَّ دِمَشْقَ، رَوَاهُ مُسلِمٌ (٢)، وَهَذِهِ المَنارَةُ مَشْهُورَةٌ عِندَ البَابِ الشَّرقِيِّ.

الثَّاني: أَنَّهُ يَنزِلُ عَلَى مِئذَنَةِ العَرُوسِ في المسجِدِ الأُمَوِيِّ بِدِمَشْقَ.

الثَّالِثُ: أَنَّهُ يَنزِلُ فِي القُدسِ وَاللهُ تَعَالَى أَعلَمُ، وَهَذَانِ القَولَانِ الأَخِيرَانِ لَا دَلِيلَ صَحِيحٌ عَلَيهِما، وَإِنَّمَا ذَكَرَهُمَا ابنُ كَثِيرِ احتِهَالاً، وَالسُّيُوطِيُّ نَقَلَ عَنهُ أَنَّ هُنَاكَ رَوَايَةً فِي الأُردُن، بَينَما قَالَ ابنُ كَثِيرٍ: وَفِي «صَحِيحٍ مُسلِم»... أَنَّهُ يَنزِلُ مِنَ السَّمَاءِ عَلَى المُنَارَةِ البَيضَاءِ شَرقِيَّ دِمَشَق، وَلَعَلَّ أَصلَ مُسلِم»... أَنَّهُ يَنزِلُ مِنَ السَّمَاءِ عَلَى المُنَارَةِ البَيضَاءِ شَرقِيَّ دِمَشَق، وَلَعَلَّ أَصلَ لَفظِ الحَدِيثِ عَلَى المُنَارَةِ البَيضَاءِ الشَّرقِيَّةِ بِدِمَشَق، وَقَد بَلَغَنِي أَنَّهَا كَذَلِكَ فِي بَعضِ الأَجزَاءِ وَلَمَ أَقِف عَلَيهِ إِلَى الآنَ. اهـ. «البِدايةُ والنِّهاية» (''.

وَقَالَ فِي مَحَلِّ آخَرَ: كَأَنَّهُ وَاللهُ أَعلَمُ مَروِيٌّ بِالمعنَى بِحَسَبِ مَا فَهِمَهُ الرَّاوِي، وَقَالَ هُوَ يَنزِلُ عَلَى المَنَارَةِ الشَّرقِيَّةِ بِدِمَشْقَ، وَقَد أُخبِرتُ بِهِ وَلَمَ أَقِف عَلَيهِ إِلَى الآنَ

⁽١) «سنن أبي داود» (٤٣٢٤)، و «سنن ابن ماجه» (٧٨٠٤)، و «مسند الإمام أحمد» (٦٢٧٠).

⁽٢) ينظر: «فتح الباري» لابن حجر (٦/ ٤٩٣).

⁽٣) «صحيح مسلم» (٢٩٣٧) (١١٠).

⁽٤) ينظر: «البداية والنهاية» (٩/ ٢٠٤).

وَقَالَ أَيضًا: وَوَقَعَ لِكَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ فِي غَالِبِ ظُنُونِهِم أَنَّهَا المنارَةُ الشَّرقِيَّةُ التي ذُكِرَت فِي حَدِيثِ النَّوَّاسِ بنِ سَمعَانَ، فَلَعَلَّ الحَدِيثَ انقَلَبَ عَلَى بَعضِ التَّوَاةِ. اهـ (٢).

فَهَا أَنتَ ذَا تَرَى أَنَّهُ احتِهَالُ مُجُرَّدٌ عَنِ الدَّلِيلِ، بَل ظَنُّ وَتَخمِينٌ بَنَاهُ عَلَى مَا رَآهُ فِي زَمَنِهِ مِن بِنَاءِ وَتَزيِينِ المنَارَةِ الشَّرقِيَّةِ لِلجَامِعِ الأُمُويِّ بِحِجَارَةٍ بِيضٍ، وَأَنه لَم يَكُن يُوجَدُ فِي زَمَنِهِ فِي دِمَشْقَ مَنَارَةٌ بَيضَاءُ غَيرُهَا فَظَنَّ أَنَّهَا هِي، فَقَالَ: وَقَد بُنِيَت فِي يَكُن يُوجَدُ فِي زَمَنِهِ فِي دِمَشْقَ مَنَارَةٌ بيضَاءُ غَيرُهَا فَظَنَّ أَنَّهَا هِي، فَقَالَ: وَقَد بُنِيت فِي هَذِهِ الأَعصَارِ فِي سَنَةٍ إحدَى وَأَربَعينَ وَسَبعِ مَئَةٍ مَنَارَةٌ لِلجَامِعِ الأُمُويِّ بَيضَاءُ مِن حَجَارَةٍ مَنحُوتَةٍ عِوَضَا عَنِ المنارَةِ التي هُدِمَت. اهـ (٣).

هَذَا عَجِيبٌ كَيفَ لَم يَرَهَا وَلَم يَعرِفهَا وَالإِمَامُ النَّووِيُّ رَحِمهُ اللهُ تَعَالَى قَد ذَكَرَهَا فَقَالَ: وَهَذِهِ المَنَارَةُ مَوجُودَةٌ اليَومَ شَرقِيَّ دِمَشَق. اهـ (1). لَا يُقَالُ: لَعَلَّهَا مِئذَنَةُ الجَامِعِ الأُمَوِيِّ نَفسُهَا؛ لأَنَّ ابنَ كَثِيرٍ قَالَ: وَقَد بُنِيَت في هَذِهِ الأَعصَارِ في سَنَة إحدى وَأَربَعِينَ وَسَبعِ مِئَةٍ. اهـ، وَالنَّووِيُّ تُوُفِيِّ في سَنَة سِتٍّ وَسَبعِينَ وَسِتِّ مَئَةٍ؛ أي: قَبلَ حَسٍ وَسِتِينَ سَنَةً مِن بِنَائِهَا بَيضَاءَ، وَمَا قَالَهُ مِن وُجُودِ رِوَايَةِ نُزُولِهِ مِئَةٍ، فَسَنَدتُكُم كُلَّ الرِّوَايَاتِ التي تُثِيتُ وَتُوكِّدُ خِلَافَهُ، وَيُبطِلُ ظَنَّهُ، وَيُبطِلُ ظَنَّهُ، وَيُبطِلُ ظَنَّهُ، وَيُبدِدُ وَهُمَهُ أَنَّ نِسبَةَ المنارَةِ لِشَرقِ المسجِدِ الأُمَوِيِّ صَحِيحٌ، وَأَمَّا نِسبَتُهَا لَلِدِينَةِ وَمُشْقَ نَفْسِهَا: فَغَيرُ صَحِيحٍ أَلبَتَّةَ؛ لأَنَّ جِهَةَ المسجِدِ الأُمَوِيِّ الْكُمُويِّ إِلَى الغَربِ وَالجَنُوبِ وَمَشْقَ نَفْسِهَا: فَغَيرُ صَحِيحٍ أَلبَتَّةً؛ لأَنَّ جِهَةَ المسجِدِ الأُمَوِيِّ الْمَويِّ إِلَى الغَربِ وَالجَنُوبِ وَالجَنُوبِ وَالجَنُوبِ وَالجَنُوبِ وَالجَنُوبِ وَمَشْقَ نَفْسِهَا: فَغَيرُ صَحِيحٍ أَلبَتَّةً؛ لأَنَّ جِهَةَ المسجِدِ الأُمَويِّ إِلَى الغَربِ وَالجَنُوبِ وَمَشْقَ نَفْسِهَا: فَغَيرُ صَحِيحٍ أَلبَتَّةً؛ لأَنَّ جِهَةَ المسجِدِ الأُمَويِّ إِلَى الغَربِ وَالجَنُوبِ وَالجَنُوبِ وَمَشْقَ نَفْسِهَا: فَغَيرُ صَحِيحٍ أَلبَتَةً؛ لأَنَّ جِهَةَ المسجِدِ الأُمْوِيِّ إِلَى الغَربِ وَالجَنُوبِ

⁽١) ينظر: «البداية والنهاية» (١٢/ ٩٢٥).

⁽٢) ينظر: «البداية والنهاية» (١٨/ ٤٢٢).

⁽٣) ينظر: «تفسير ابن كثير» (٢/ ٢٦٤).

⁽٤) ينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٨/ ٦٧).

مِن دِمَشَقَ، وَالأَحَادِيثُ كُلُّهَا تَقُولُ: «شَرقِيَّ دِمَشَق» لَا شَرقِيَّ المسجِدِ، وَإلَيكَ مَا يَدفَعُ تِلكَ الظُّنُونَ، وَيُزِيلُ اللَّبسَ، وَهُو مَا رَوَاهُ عَبدُ الملِكِ القُرطُبِيُّ المعرُوفُ بِابنِ حَبيبٍ صَاحِبُ الإِمَامِ مَالِكِ عَلَىهِ، عَنِ النبيِّ عَلَيْهِ قَالَ: «يَنزِلُ عِيسَى عَلَيهِ السَّلَامُ عِندَ بَابِ دِمَشْقَ الشَّرقِيِّ عِندَ المنارَةِ البَيضَاءِ لِسِتِّ سَاعَاتٍ إِلَى الدَّجَّالِ في ثَوبَينِ عِندَ بَابِ دِمَشْقَ الشَّرقِيِّ عِندَ المنارَةِ البَيضَاءِ لِسِتِّ سَاعَاتٍ إِلَى الدَّجَّالِ في ثَوبَينِ دِمَشْقِيَّينِ». اهـ (۱).

وَاللَّامُ فِي قَولِهِ: «لِستِّ سَاعَاتِ» لَامُ الوَقتِ؛ أي: لِسِتِّ سَاعَاتٍ مَضَت مِن نَهُ ولِهِ عَلَيهِ السَّلَامُ.

وَرَوَى الْحَافِظُ نُعَيمُ بنُ حَمَّادٍ عَن كَعبٍ قَالَ: «يَنزِلُ عِيسَى ابنُ مَريَمَ عَلَيهِ السَّلَامُ عِندَ المنَارَةِ البَيضَاءِ التي عِندَ بَابِ دِمَشْقَ الشَّرقِيِّ» (٢٠).

فَهَذَانِ نَصَّانِ فِي ذَلِكَ يَرفَعَانِ مَا ظَنَّهُ ابنُ كَثِيرٍ وَتَبِعَهُ عَلَيهِ غَيرُهُ، وَفِي رِوَايَةِ التِّرِمِذِيِّ: «إِذ هَبَطَ عِيسَى ابنُ مَريَمَ بِشَرقِيٍّ دِمَشْقَ عِندَ المنارَةِ البَيضَاءِ» (أ)، وَفِي رِوَايةِ الطَّبَرَانِيِّ قَالَ ﷺ: «أُرِيتُ ابنَ مَريَمَ عَلَيهِ السَّلَامُ يَحُرُجُ مِن عِندِ يُمنَةِ المنارَةِ البَيضَاءِ شَرقِيَّ دِمَشْقَ وَاضِعٌ يَدَهُ عَلَى أَجنِحَةِ الملككينِ، ثُمَّ قَالَ: وَالأَرضُ تُقبَضُ البَيضَاءِ شَرقِيَّ دِمَشْقَ وَاضِعٌ يَدَهُ عَلَى أَجنِحَةِ الملككينِ، ثُمَّ قَالَ: وَالأَرضُ تُقبَضُ لَهُ» (أ).

وَرَوَى القُرطُبِي نَفْسُهُ أَيضاً عَن عَبدِ الرَّحَنِ بنِ سَمُرَةَ ﴿ أَنَّهُ حَدَّثَ: ﴿ أَنَّ وَمَشْقَ تُعصَمُ مِن دُخُولِ الدَّجَالِ، قَالَ: فَبَينَا مَن فِيها مِنَ المسلِمِينَ يَستَرِيثُونَ وَمَشْقَ تُعصَمُ مِن دُخُولِ الدَّجَالِ، قَالَ: فَبَينَا مَن فِيها مِنَ المسلِمِينَ يَستَرِيثُونَ نُزُولَ الدَّجَالُ اللَّهِمِنِينَ المعتصِمِينَ بِجَبَلِ الخَلِيلِ بِعَقَبَةِ أَفِيقٍ، وَهُم نُزُولَ عِيسَى وَقَد نَزَلَ الدَّجَالُ بِالمؤمِنِينَ المعتصِمِينَ بِجَبَلِ الخَلِيلِ بِعَقَبَةِ أَفِيقٍ، وَهُم

⁽۱) «أشر اط الساعة» (۳۱).

⁽٢) «الفتن» (١٥٩٩).

⁽٣) «سنن الترمذي» (٢٢٤٠).

⁽٤) «مسند الشاميين» (٢٥٢٥).

يَتَحَدَّثُونَ في مَسجِدِ دِمَشْقَ مَا بَينَ الظُّهرِ وَالعَصرِ إِذْ نَزَلَ عِيسَى ابنُ مَريَمَ عِندَ المَنَارَةِ البَيضَاءِ شَرقِيَّ دِمَشْقَ، فَيَصعَدُ دَرَجَ المسجِدِ، ثُمَّ يَدخُلُ فَيُصَلِّي إِلَى عَمُودٍ مِن عُمُدِهِ، ثُمَّ يَرجِعُ عِيسَى بِالمسلِمِينَ إِلَى المسجِدِ وَقَد أَذَّنَ المسلِمُونَ لِصَلَاةِ العَصرِ فَتَقُومُ الصَّلَاةُ عَلَيهِ، فَيَتَقَدَّمُ ذَلِكَ الإِمَامُ الهَاشِمِيُّ، فَيُقَدِّمُ الإِمَامَ عِيسَى عَلَيهِ السَّلَامُ فَيُصَلِّي بِهِم العَصرَ وَلَا يُصَلِّي بِهِم غَيرَهَا، وَهُوَ رَجُلٌ صَالِحٌ مِن بَنِي هَاشِم، ثُمَّ يَخْرُجُ عِيسَى عَلَيهِ السَّلَامُ لَيلَةَ يَومِهِ الذِي نَزَلَ فِيهِ وَمَعَهُ ثَلَاثَةُ آلَافِ صِدِّيقٍ مِن أُهلِ دِمَشْقَ إِلَى الذِينِ بِجَبَلِ الْخَلِيلِ مِنَ المسلِمِينَ وَهُم تِسْعَةُ آلَافٍ مِنَ المَقَاتِلِينَ وَاثْنَا عَشَرَ أَلْفَا مِنَ الذُّرِّيَّةِ فَيَصِيرُونَ إِحدَى وَعِشرِينَ أَلْفَا، فَيَأْتِيهِم في وَجهِ المسجِدِ وَقَد أَذَّنَ مُؤَذِّنُهُم لِصَلَاةِ الصُّبح... فَيَمسَحُ عَلَى وُجُوهِهِم وَيُبَشِّرُهُم بِدَرَجَاتِهِم في الجنَّةِ، ثُمَّ تُقَامُ الصَّلَاةُ فَيَقَدُّمُهُم إِمَامُ القَومِ فَيَقُولُ عِيسَى كَمَا قَالَ أَوَّلَ مَرَّةٍ، فَيَتَقَدَّمُ بِهِم الهَاشِمِيُّ فَيُصَلِّي بِهِم لَا يُصَلِّي صَلَاةً غَيرَهَا، وَهُوَ رَجُلٌ مِن بَنِي هَاشِم وَهُوَ إِمَامُ المسلِمِينَ يَومَئِذٍ، فَإِذَا فَرَغُوا مِنَ الصَّلَاةِ زَاعَمَ بِهِم عِيسَى عَلَيهِ السَّلَامُ إِلَى الدَّجَّالِ فَيَقَتُلُهُ وَيَقَتُلُ أَصحَابَهُ، ثُمَّ يَحْرُجُ بِإِثْرِ ذَلِكَ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ فَيُهلِكُهُم اللهُ عَلَى يَدَيهِ" اهـ (١)

وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ تُفَسِّرُ الرِّوَايَاتِ كُلَّهَا وَتَرفَعُ الإِشكَالَ الذِي وَقَعَ، وَيُؤَيِّدُهَا رِوَايَةُ الْحَاكِمِ بِإِسنَادٍ صَحِيحٍ عَن حُذَيفَةَ بِنِ أَسِيدٍ قَالَ: ﴿إِنَّ الدَّجَّالَ لُو خَرَجَ فِي رُوَايَةُ الْحَاكِمِ بِإِسنَادٍ صَحِيحٍ عَن حُذَيفَةَ بِنِ أَسِيدٍ قَالَ: ﴿إِنَّ الدَّجَّالَ لَو خَرَجَ فِي النَّاسِ، وَخِفَّةٍ زَمَانِكُم لَرَمَتهُ الصِّبيَةُ بِالخَذَفِ، وَلَكنَّ الدَّجَّالَ يَخُرُجُ فِي الْعَضِ مِنَ النَّاسِ، وَخِفَّةٍ مِنَ الدَّينِ، وَسُوءِ ذَاتِ البَينِ، فَيَرِدُ كُلَّ مَنهَلٍ، فَتُطوَى لَهُ الأَرضُ طَيَّ فَروَةِ الكَبشِ مِنَ الدِّينِ اللَّينِ، فَيعْلِبَ عَلَى خَارِجِهَا وَيَمنَعَ داخِلَهَا، ثُمَّ جَبَلَ إِيلياءَ فَيُحاصِرَ عَلَي عَلَى خَارِجِهَا وَيَمنَعَ داخِلَهَا، ثُمَّ جَبَلَ إِيلياءَ فَيُحاصِرَ عِصَابَةً مِنَ النَّسِلِمِينَ، فَيَقُولَ لَمُّم الذِينَ عَلَيهِم ما تَنتَظِرُونَ بِهَذَا الطَّاغِيَةِ أَن تُقَاتِلُوهُ وَصَابَةً مِنَ النُسلِمِينَ، فَيَقُولَ لَمُّم الذِينَ عَلَيهِم ما تَنتَظِرُونَ بِهَذَا الطَّاغِيَةِ أَن تُقَاتِلُوهُ

⁽١) «أشراط الساعة» (٣٣).

حَتَّى تَلَحَقُوا بِاللهِ أَو يُفتَحَ لَكُم، فَيَأْ عَرُونَ أَن يُقَاتِلُوهُ إِذَا أَصبَحُوا فَيُصبِحُونَ وَمَعَهُم عِيسَى ابنُ مَريَمَ (() فَإِنَّ ظَاهِرَهَا يُفيدُ المعِيَّة لَا النُّزُول، ثُمَّ رَأَيتَ العَلَّمَة السَّفَّارِينِيَّ قَد جَمَعَ الرِّوايَاتِ قَرِيبًا عِمَّا جَمَعتُهُ فَقَالَ: وَحَاصِلُ وَجِهِ الجَمعِ بَينَ السَّفَّارِينِيَّ قَد جَمَعَ الرِّوايَاتِ قَرِيبًا عِمَّا جَمَعتُهُ فَقَالَ: وَحَاصِلُ وَجِهِ الجَمعِ بَينَ السَّفَّارِينِيَّ قَد جَمَعَ الرِّوايَاتِ قَرِيبًا عِمَّا جَمَعتُهُ فَقَالَ: وَحَاصِلُ وَجِهِ الجَمعِ بَينَ الرِّوايَاتِ أَنَّ سَيِّدَنَا عِيسَى عَلَيهِ السَّلَامُ يَنزِلُ أَوَّلاً بِدِمَشَقَ عَلَى المَنارَةِ البَيضَاءِ لِسِتِ المقدِسِ غَوثَا لِلمُسلِمِينَ وَيَلحَقُهُم في صَلَاةِ سَاعَاتٍ مِنَ النَّهَارِ، ثُمَّ يَأْتِي إِلَى بَيتِ المقدِسِ غَوثَا لِلمُسلِمِينَ وَيَلحَقُهُم في صَلَاةِ الصَّبِحِ. اهـ (*).

يَدُلُّ لِذَلِكَ أَنَّ رِوَايَةَ مُسلِم وَغَيرِهِ نَصُّ فِي المَكَانِ حَيثُ قَالَ ﷺ: "عِندَ المَنارَةِ" "، وَ "عِندَ حَقِيقَةٌ فِي المَكَانِ، و "أل" فِي "المنارَةِ" لِلعَهدِ، وَلَا يُمكِنُ أَن تَكُونَ لِلعِنسِ، فَهِيَ إِذَا مَنَارَةٌ مَعرُوفَةٌ، وَهُو إِنَّما يَنطَبِقُ عَلَى المنارَةِ المعرُوفَةِ المعهُودَةِ، وَعِنَا لِلجِنسِ، فَهِيَ إِذَا مَنَارَةٌ مَعرُوفَةٌ، وَهُو إِنَّما يَنطَبِقُ عَلَى المنارَةِ المعرُوفَةِ المعهُودَةِ، وَعِنَا يَزِيدُ فِي إِثْبَاتِ مَا قُلنَاهُ أَنَّ النبيَ ﷺ مَنارَةٌ وَلَم يُسمِّها مِئذَنَةً، وَالمئذَنَةُ حَقِيقةً مَكَانُ الأَذَانِ، وَالمنذَنَةُ، وَالمنذَنَةُ عَلِيشِ مَكَانُ النُّورِ، وَجَازاً العَلامَةُ وَالمئذَنَةُ، وَالمنذَنَةُ، وَالمنذَنَةُ، وَالمنذَنةُ، وَالمنذَنةُ، وَالمنارَةُ حَقيقةً اللهُ مَا يُضِيءُ وَيُنزِرُ، أَو هِيَ مَكَانُ النُّورِ، وَجَازاً العَلامَةُ وَالمئذَنةُ، وَالتي عِندَ البَابِ الشَّرقيِّ شَرقِيَّ دِمَشْقَ مَنارَةٌ وَلَيسَت مِئذَنَةً لِسجِدٍ، وَلَا يُؤَدُّنُ فِيهَا، وَتُدهَنُ بَينَ حِينٍ وَآخَرَ بِاللَّونِ الأَبيَضِ، وَهَذِهِ المنارَةُ كَانَت قَد بُنِيتَ فَرَسِع مِئَةٍ، بَنَاهَا عَلاءُ الدِّينِ بنُ الحَجِيجِ، وَكَانَ تَاجِراً كَبِيراً بَنَاهَا بِأَمْرٍ مِنَ القَاضِي فَنَ مَوْلُ عَلَى إِعادَةٍ بِنَائِهَا؛ لأَنَّهَا كَانَت مَبنِيَّةً فِي زَمَنِ الإِمَامِ النَّوَوِيِّ كَمَا سَلَفَ،

وَأَمَّا رِوَايَةُ ابنِ مَاجَه: فَعَلَى فَرضِ صِحَّتِهَا لَيسَت نَصَّاً فِي نُزُولِهِ مِنَ السَّهَاءِ؛ لأَنَّ فِيهَا: «وَإِمَامُهُم رَجُلٌ صَالِحٌ فَبَينَا إِمَامُهُم قَد تَقَدَّمَ يُصَلِّي بِهِم الصُّبِحَ إِذ نَزَلَ

⁽۱) «المستدرك» (۸۲۱۲).

⁽٢) ينظر: «لوامع الأنوار البهية» للسفاريني (٢/ ١٠٢).

⁽۳) «صحيح مسلم» (۲۹۳۷) (۱۱۰).

⁽٤) ينظر: «خلاصة الأثر» للمحبى (١/ ٣٧٠).

عَلَيهِم عِيسَى ابنُ مَريَمَ الصَّبِحَ»(۱)، فَمَعنَاهَا أَنَّهُ جَاءَهُم، كَمَا يُقَالُ: نَزَل فَلَانٌ عَلَيهِم عِيسَى ابنُ مَريَمَ الصَّبِحَ»(۱)، فَمَعنَاهَا أَنَّهُ جَاءَهُم، كَمَا يُقَالُ: نَزَل فَلَانٌ عَلَيهِم ضَيفًا، وَلَكِنَّ الحَدِيثَ لَا يَصِحُّ؛ لأَنَّ فِيهِ إِسمَاعِيلَ بنَ أَبِي رَافِع، وَالجُمهُورُ

عَلَى أَنَّهُ ضَعِيفٌ مَترُوكٌ.

وَأَمَّا رِوَايَةُ نُعَيمِ بِنِ حَمَّادٍ: «حَتَّى يَنزِلَ عِيسَى ابنُ مَرِيمَ بِإِيليَاءَ وَفِيهَا جَمَاعَةٌ مِنَ المسلِمِينَ» (٢) : فَفِيهَا إِسحَقُ بِنُ أَبِي فَروَةَ، وَهُوَ مُتَّهُمٌ، فَلَم يَبقَ إِلَّا حَدِيثُ مُسلِم نَصَّا فِي أَنَّهُ عَلَيهِ السَّلَامُ يَنزِلُ عِندَ المَنَارَةِ البَيضَاءِ شَرقِيَّ دِمَشَق، وَرِوَايَةُ البَيضَاءِ اللَّرِمِذِيِّ : «بِشَرقِيِّ دِمَشَقَ عِندَ المَنَارَةِ البَيضَاءِ» (٢) ، وَرِوَايَةُ ابنِ حَنبَلٍ في «الفِتَن» : (شَرقِيَّ دِمَشَقَ عِندَ المَنَارَةِ البَيضَاءِ (٢) ، وَروايَةُ البَعَوِيِّ في «تَفسِيرِهِ» : (شَرقِيَّ بَابِ (شَرقِيَّ بَابِ دِمَشَقَ عِندَ المَنَارَةِ البَيضَاءِ (٢) ، وَروايَةُ البَعْوِيِّ في «تَفسِيرِهِ» : (شَرقِيَّ بَابِ دِمَشَقَ عِندَ المَنَارَةِ لِسِتِ مِنَ النَّهَارِ (٢) ، وَرِوايَةُ ابنِ عَسَاكِرَ : (يَخْرُجُ عِيسَى عِندَ المَنَارَةِ عِندَ بَابِ الشَّرقِيِّ ، ثُمَّ يَأْتِي مَسجِدَ دِمَشْقَ (٧) ، وَغَيرُهَا عِمَّا سَبَقَ .

هَذَا؛ وَإِنَّنِي أَكَادُ أَقطَعُ بَعدَ كُلِّ مَا سَبَقَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ سِوَى هَذَا القَولِ الذِي قَرَّرتُهُ مَعَ كَثرَةِ الرِّوَايَاتِ وَاجتِهَاعِهَا عَلَى أَنَّ نُزُولَهُ عَلَيهِ السَّلَامُ إِنَّهَا هُوَ عِندَ المَنَارَةِ المعرُوفَةِ شَرقِيَّ دِمَشْقَ، فَزَالَتِ الأَوهَامُ، وَطَاحَتِ الشُّكُوكُ وَالظُّنُونُ، وَللهِ الحَمدُ وَالمَنَّةُ.

⁽۱) «سنن ابن ماجه» (۲۰۷۷).

⁽٢) «الفتن» (١٥٩١).

⁽٣) «سنن الترمذي» (٢٢٤٠).

⁽٤) «الفتن» لحنبل بن إسحاق (٢٩).

⁽٥) «تفسير البغوي» (٥/ ٢٠٧).

⁽٦) «معجم الصحابة» (٣/ ١٤١).

⁽۷) «تاریخ مدینة دمشق» (۱/ ۲۲۸).

وَيَأْتُمُّ بِالمَهِدِيِّ ﴿ قَالَ ﷺ: ﴿إِذَا نَزَلَ ابنُ مَرِيمَ مِنَ السَّمَاءِ فِيكُم وَإِمَامُكُم مِن السَّمَاءِ فِيكُم وَإِمَامُكُم مِنكُم ﴾ (() ، وَقَالَ: ﴿ فَيَنْزِلُ عِيسَى ابنُ مَرِيمَ عَلَيهِ السَّلَامُ فَيَقُولُ أَمِيرُهُم _ المهدِيُّ: تَعَالَ فَصَلِّ ، فَيَقُولُ أَمِيرُهُم فَي اللَّمَّةِ » رَوَاهُ مُسلِمٌ (() ، فَيَقُولُ: لَا ، إِنَّ بَعضَكُم عَلَى بَعضٍ أُمرَاءُ تَكرِمَةً لِهِذِهِ الأُمَّةِ » رَوَاهُ مُسلِمٌ (() ، فُمَّ يَحُجُّ عَلَيهِ السَّلَامُ ، قَالَ ﷺ: ﴿ لَيُهِلَّنَ ابنُ مَريَمَ بِفَجِّ الرَّوحَاءِ حَاجًا ، أو مُعتَمِرًا ، أو لَيُثنِيهِمَا » ، رَوَاهُ مُسلِمٌ (() ، وَيَأْتِي قَبرَ النَّي ﷺ فَيُسَلِّمُ عَلَيهِ ، رَوَاهُ الحَاكِمُ (() .

فَإِن قِيلَ: مَا الحِكمَةُ فِي نُزُولِ عِيسَى عَلَيهِ السَّلَامُ دُونَ غَيرِهِ مِنَ الأَنبِيَاءِ عَلَيهِم السَّلَامُ؟

فَالجَوَابُ: أَنَّ الحِكمَةَ فِي نُزُولِهِ عَلَيهِ السَّلامُ دُونَ غَيرِهِ هُوَ الرَّدُّ عَلَى اليَهُودِ فِي زَعمِهِمْ أَنَّهُمْ قَتَلُوهُ، فَبَيَّنَ اللهُ تَعَالَى كَذِبَهُم، وَأَنَّهُ هُوَ الذِي يَقْتُلُهُم، وَهَذَا أُوجَهُ الأَقْوَالِ كَمَا قَالَهُ الحَافِظُ ابنُ حَجَرٍ (٥).

وَأَمَّا كَيفِيَّةُ رَفعِهِ عَلَيهِ السَّلَامُ: فَقَد رَوَى النَّسَائِيُّ فِي «الكُبرَى»، وَابنُ أَبِي حَاتم، عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ رضيَ اللهُ تعالى عنهُما شَيبَةَ، وَالضِّياءُ فِي «المختَارَة»، وَابنُ أَبِي حَاتم، عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ رضيَ اللهُ تعالى عنهُما قَالَ: لَمَّا أَرَادَ اللهُ أَن يَرفَعَ عِيسَى إِلَى السَّمَاءِ خَرَجَ عَلَى أَصحَابِهِ وَفِي البَيتِ اثنَا عَشَرَ رَجُلاً مِنَ الحَوَارِيِّينَ؛ يَعنِي: فَخَرَجَ عَلَيهِم مِن عَينٍ فِي البَيتِ وَرَأْسُهُ يَقطُّرُ فَقَالَ: إِنَّ رَجُلاً مِنَ الحَوَارِيِّينَ؛ يَعنِي: فَخَرَجَ عَليهِم مِن عَينٍ فِي البَيتِ وَرَأْسُهُ يَقطُّرُ فَقَالَ: إِنَّ مِنكُم مَن يَكفُرُ بِي اثنتَي عَشرَةَ مَرَّةً بَعدَ أَن آمَنَ بِي، ثُمَّ قَالَ: أَيُّكُم يُلقَى عَليهِ شَبهِي مِنكُم مَن يَكفُرُ بِي اثنتَي عَشرَةَ مَرَّةً بَعدَ أَن آمَنَ بِي، ثُمَّ قَالَ: أَيُّكُم يُلقَى عَليهِ شَبهِي فَيْكُم مَن يَكفُرُ بِي اثنتَي عَشرَةً مَرَّةً بَعدَ أَن آمَنَ بِي، ثُمَّ قَالَ: أَيُّكُم يُلقَى عَليهِ شَبهِي فَيْكُم مَن يَكفُرُ بِي اثنتَي عَشرَةً مَرَّةً بَعدَ أَن آمَنَ بِي، ثُمَّ قَالَ: أَيُّكُم يُلقَى عَليهِ شَبهِي فَيْعَامَ وَيَكُونَ مَعِي فِي دَرَجَتِي؟ فَقَامَ شَابٌ مِن أَحدَثِهِم سِنَّا فَقَالَ لَهُ: اجلِس، ثُمَّ أَعَادَ عَليهِم فَقَامَ الشَّابُ فَقَالَ: اجلِس، ثُمَّ أَعَادَ عَليهِم فَقَامَ الشَّابُ فَقَالَ: الْجَلِس، ثُمَّ أَعَادَ عَليهِم فَقَامَ الشَّابُ فَقَالَ:

⁽١) أخرجه البخاري في « صحيحه» (٣٤٤٩)، ومسلم في « صحيحه» (١٥٥) (٢٤٤).

⁽۲) «صحیح مسلم» (۱۵۲) (۲٤۷).

⁽۳) «صحیح مسلم» (۱۲۵۲) (۲۱۲).

⁽٤) «المستدرك» (٢٦٢٤).

⁽٥) ينظر: «فتح الباري» لابن حجر (٦/ ٤٩٣).

أَنَا، فَقَالَ: أَنتَ هُو ذَاكَ، فَأُلقِيَ عَلَيهِ شَبَهُ عِيسَى، وَرُفِعَ عِيسَى مِن رَوزَنَةٍ فِي البَيتِ إِلَى السَّمَاءِ، قَالَ: وَجَاءَ الطَّلَبُ مِنَ اليَهُودِ فَأَخَذُوا الشَّبَةَ فَقَتَلُوهُ ثُمَّ صَلَبُوهُ، وَكَفَرَ بِهِ بَعضُهُم اثْنَتَي عَشرَةَ مَرَّةً بَعدَ أَن آمَنَ بِهِ، وَافْتَرَقُوا ثَلَاثَ فِرَقٍ، فَقَالَت طَائِفَةٌ: كَانَ الله الله فِينَا مَا شَاءَ ثُمَّ صَعِدَ إِلَى السَّمَاءِ، وَهَوُلاءِ اليَعقُوبِيَّةُ، وَقَالَت فِرقَةٌ كَانَ ابنُ الله فِينَا مَا شَاءَ ثُمَّ رَفَعَهُ الله إلَيهِ، وَهَوُلاءِ النَّسطُورِيَّةُ، وَقَالَت فِرقَةٌ كَانَ فِينَا عَبدُ الله وَرسُولُهُ مَا شَاءَ ثُمَّ رَفَعَهُ الله إلَيهِ، وَهَوُلاءِ النَّسطُورِيَّةُ، وَقَالَت فِرقَةٌ كَانَ فِينَا عَبدُ الله وَرسُولُهُ مَا شَاءَ ثُمَّ رَفَعَهُ الله إليهِ، وَهَوُلاءِ السَّلِمُونَ، فَتَظَاهَرَت الكَافِرَتَانِ عَلَى السَلِمُونَ، فَتَظَاهَرَت الكَافِرَتَانِ عَلَى السَلِمَةِ فَقَتَلُوهَا، فَلَم يَزَل الإِسلامُ طَامِسَا حَتَّى بَعَثَ الله مُحَمَّدًا عَلَيْ (")، قَالَ ابنُ كَثِيرٍ: وَإِسنَادُهُ صَحِيحٌ ""، قَالَ ابنُ كَثِيرٍ: وَإِسنَادُهُ صَحِيحٌ "".

أَمَّا قَولُهُ تَعَالَى: ﴿إِذْ قَالَ اللهُ يَاعِيسَى إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [آل عمران: ٥٥]: فَفِيهِ طَريقَانِ:

الأُوَّلُ: إِجرَاءُ الآيَةِ عَلَى ظَاهِرِهَا مِن دُونِ تَقدِيمٍ وَلَا تَأْخِيرٍ.

الثَّاني: أَنَّ فِيهَا تَقدِيهَا وَتَأْخِيراً، فَعَلَى الأَوَّلِ يَكُونُ لِقَولِهِ تَعَالَى: ﴿مُتَوَفِّيكَ ﴾ مَعَانٍ:

الأَوَّلُ: قَابِضُكَ مِن غَيرِ مَوتٍ؛ مِن قَولِم، تَوَفَّيتُ حَقِّي مِن فُلَانٍ وَاستَوفَيتُهُ: إِذَا أَخَذَتَهُ كَامِلاً، يَدُلُّ عَلَيهِ قَولُهُ تَعَالَى حِكَايَةً عَن عِيسَى عَلَيهِ السَّلامُ: ﴿ فَلَمَّا تَخَذْتَهُ كَامِلاً، يَدُلُّ عَلَيهِ قَولُهُ تَعَالَى حِكَايَةً عَن عِيسَى عَلَيهِ السَّلامُ: ﴿ فَلَمَّا تَعَنَّى وَأَنَا حَيُّ؛ تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾ [المائدة: ١١٧]؛ أي: فَلَمَّا قَبَضتَنِي وَأَنَا حَيُّ؛ لأَنَّ قَومَهُ عَلَيهِ السَّلَامُ إِنَّمَا تَنَصَّرُوا بَعدَ رَفعِهِ إِلَى السَّمَاءِ لَا بَعدَ مَوتِهِ.

الثَّاني: مَعنَاهُ أَنِّي مُتَمِّمٌ عُمُرَكَ، وَمَعنَاهُ عَاصِمُكَ مِن أَن يَقتُلُوكَ، فَأَتَوَفَّاكَ وَفَاةً لَا قَتَلاً؛ لأَنَّ التَّوَقِيِّ أَخذُ الشَّيءِ وَافِياً، فَهِيَ بِشَارَة لَهُ عَلَيهِ السَّلَامُ أَنَّهُم لَن يَقتُلُوهُ،

⁽۱) «سنن النسائي الكبرى» (۱۱۵۲۷)، و «مصنف ابن أبي شيبة» (۳۱۸۷٦)، و «المختارة» (۱۱۰/۳۷) (۲۲۳۳).

⁽۲) ينظر: «تفسير ابن كثير» (۲/ ٥٥٠).

يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الحَصرُ فِي قَولِهِ سُبحَانَهُ: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ ﴾، وَفِيهِ إِشَارَةٌ أَيضاً إِلَى أَنَّهُ رُفِعَ بِجَسَدِهِ وَرُوحِهِ، وَأَمَّا عَلَى القَولِ الثَّانِي: فَفِيهَا تَقدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ؛ لأَنَّ العَطفَ إِنَّهَا جَاءَ بِالوَاوِ، وَهِيَ لِمُطلَقِ الجَمعِ، فَلَا تَقتَضِي التَّرتِيبَ بِالإِجمَاعِ، وَمَا نُقِلَ عَن الشَّافِعِيِّ رَدَّهُ النَّووِيُّ وَنَفَى صِحَّتَهُ.

قال أبو عليّ الفَارسيُّ: أجمعَ نُحَاةُ البَصْرةِ والكُوفةِ على أنَّما للجَمْع المُطْلَق (١٠).

وقالَ الإِمَامُ الجَصَّاصُ: وَقَالَ لِي أَبُو عُمَرَ غُلَامُ ثَعْلَب: الوَاوُ عِندَ العَرَبِ لِلجَمْعِ وَلَا دِلَالَةَ عِنْدَهُمْ فِيها عَلَى التَّرْتِيبِ، وَأَخْطأَ مَنْ قَالَ: إِنَّهَا تَدُلُّ عَلَى التَّرْتِيبِ، وَأَخْطأَ مَنْ قَالَ: إِنَّهَا تَدُلُّ عَلَى التَّرْتِيبِ، اهـ(''.

وَالمعنَى: إِنِّى رَافِعُكَ إِلَيَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الذِينَ كَفَرُوا وَمُتَوَفِّيكَ بَعدَ نُزُولِكَ مِنَ الذِينَ كَفَرُوا وَمُتَوَفِّيكَ بَعدَ نُزُولِكَ مِنَ الشَّاءِ؛ كَقُولِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْلاَ كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُسَمَّى ﴾ السَّاء؛ كَقُولِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْلاَ كَلِمَةٌ سَبَقَت مِن رَبِّكَ، وَأَجَلٌ مُسَمَّى لَكَانَ لِزَامَا، وَكَقُولِ الشَّاعِرِ: [من الوافر]

أَلَا يَا نَخلَةً مِن ذَاتِ عِرقٍ عَلَيكِ وَرَحَمَةُ اللهِ السَّلَامُ أَلَى: عَلَيكِ وَرَحَمَةُ اللهِ.

وَهَذِهِ الْأَقُوالُ كُلُّهَا مُوَافِقَةٌ لِإِجمَاعِ أَهلِ الحُقِّ مِن أَنَّ عِيسَى عَلَيهِ السَّلَامُ رُفِعَ بجَسَدِهِ حَيَّا يَقِظاً.

فَإِن قِيلَ: إِذَا كَانَ مَعنَى التَّوَفِّي الرَّفعَ، يَكُونُ قَولُهُ تَعَالَى: ﴿ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ ﴾ [آل عمران: ٥٥] تَكرَارَاً؟

⁽١) ينظر: «المحصول» للرازي (ص: ٣٦٣).

⁽٢) ينظر: «الفصول في الأصول» للجصاص (١/ ٨٦).

البدر الأندور مسلم المسلم الم

-200-200-200-

وَيَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ، وَطُلُوعُ الشَّمسِ مِن مَغرِبِهَا، وَنُزُولُ عِيسَى عَلَيهِ السَّلَامُ مِن السَّهَاء، وَسَائِرُ عَلَامَاتِ يَومِ القِيَامَةِ، عَلَى مَا وَرَدَت بِهِ الأَخبَارُ الصَّحِيحَةُ حَقُّ كَائِنٌ، وَاللهُ تَعَالَى يَهدِي مَن يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُستَقِيمٍ.

+@7@=®7®+

﴿ [خُروجُ يَأْجُوجَ ومَأْجُوجَ]

قُولُهُ: (ويَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ) قَالَ تَعَالَى: ﴿ حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ مِن وَلَدِ وَمَأْجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٍ ينسِلُون ﴾ [الأنباء: ١٩٦]، يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ مِن وَلَدِ يَافِثِ بِنِ نُوحٍ عليه السَّلَامُ عَلَى المعتَمَدِ كَمَا قَالَهُ الْحَافِظُ فِي «فتح البَارِي» (١)، يَافِثِ بِنِ نُوحٍ عليه السَّلَامُ عَلَى المعتَمَدِ كَمَا قَالَهُ الْحَافِظُ فِي «فتح البَارِي» (١) رَوَى الْحَاكِم والطَّبَرَانِيُّ عَن ابنِ عَبَّاسٍ ﴿ عَن النبيِّ عَلَيْهِ قَالَ: «إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَا جُوجَ مِن وَلَدِ آدَمَ» (١)، وَرَوَاهُ الدُّولَابِيُّ فِي «الكُني» عَن أَبِي مُوسَى الأَشعَرِيِّ وَمَأْجُوجَ مِن وَلَدِ آدَمَ» (١) مُمَيدٍ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَن عَبدِ الله بنِ سَلَامٍ كَمَا فِي «فتح البَارِي» (١).

وَيَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ اسْمَانِ أَعجَمِيَّانِ غَيرُ مَصرُوفَينِ لِلْعَلَمِيَّةِ وَالْعُجمَةِ، يُقرَآنِ بِالْهَمْزِ والتَّسْهِيلِ، قَرَأَ بِالْهَمْزِ عَاصِمٌ، وَقَرَأَ الجُمهُورُ بغيرِ هَمَزُ (٥)، وَقِيلَ: هُمَا اسمَانِ عَرَبِيَّانِ وَاشْتِقَاقُهُمَا مِن «أَجَّتِ النَّارُ»، عَلَى زِنَةِ يَفْعُولُ ومَفْعُولُ.

⁽١) ينظر: «فتح الباري» لابن حجر (١٠٦/١٣).

⁽٢) «المستدرك» (٨٦٠٧)، و«المعجم الكبير» (١١/ ٣٦٦) (١٢٠٣٤).

⁽٣) «الكني» للدولابي (١٢٣٩).

⁽٤) ينظر: «فتح الباري» لابن حجر (١٠٧/١٣).

⁽٥) ينظر: «التيسير في القراءات السبع» للداني (ص: ١٤٥).

وَقَالَ ﷺ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَيلٌ لِلعَربِ مِن شَرِّ قَد اقتَرَبَ، فُتِحَ اليَومَ مِن رَدم يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مِثلُ هَذِهِ، وَحَلَّقَ بِأُصبُعِهِ الإِبَهَامِ وَالتي تَلِيهَا، قَالَت زَينَبُ بِنتُ جَحشِ: فُقُلتُ: يَا رَسُولَ الله أَنهلِكُ وَفِينَا الصَّالِحُونَ؟! قَالَ: نَعَم إِذَا كَثُرَ الْحَبَثُ»، رَوَاهُ الشَّيخَانِ^(۱)، وَخَصَّ العَربَ بِالذِّكرِ؛ لأَنَّ المقصُودَ مِنَ الشَّرِّ في الحَدِيثِ مَا سَيَقَعُ مِنَ الفِتَنِ بَينَهُم؛ كَقَتلِ سَيِّدِنَا عُثَهَانَ ﴿ وَمَا يَتلُو ذَلِكَ مِنهَا، لَا خُصُوصُ خُرُوجٍ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ كَمَا تُوهِمُهُ رِوَايَةُ «الصَّحِيحِينِ»؛ لأَنَّهُ لَا اختِصَاصَ لِلعَرَبِ بِذَلِكَ؛ فَإِنَّ فَسَادَ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ يَعُمُّ الأَرضَ، وَجُمَلَةُ: «فُتِحَ اليَومَ مِن رَدْمِ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ» جُملَةٌ استِئنَافِيَّةٌ، وَلَيسَت بَيَانَاً لِلشَّرِ المذكُورِ، فَقَد رَوَى أَبُو دَاوُدَ عَن أَبِي هُرَيرَةَ ١٠٠ عَن النَّبِيِّ عَيْكِيُّ: ﴿ وَيلٌ لِلعَرَبِ مِن شَرِّ قَد اقتَرَبَ أَفلَحَ مَن كَفَّ يَدَهُ»(٢)، وَرَوَى ابنُ حِبَّانَ عَن أَبِي هُرَيرَةَ ﴿ قَالَ: ذَكَرَ النبيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «وَيلُ لِلعَرَبِ مِن شَرِّ قَد اقتَرَبَ مِن فِتنَةٍ عَميَاءَ صَمَّاءَ بَكَمَاءَ، القَاعِدُ فِيهَا خَيرٌ مِنَ القَائِم، وَالقَائِمُ فِيهَا خَيرٌ مِنَ الماشِي، وَالماشِي فِيهَا خَيرٌ مِنَ السَّاعِي، وَيلٌ لِلسَّاعِي فِيهَا مِنَ الله يَومَ القِيَامَةِ»(٣)، وَرَوَى ابنُ أَبِي شَيبَةَ عَن أَبِي هُرَيرَةَ ﴿ قَالَ: «وَيلْ لِلعَرَبِ مِن شَرِّ قَد اقتَرَبَ، إِمَارَةُ الصِّبيَانِ، إِن أَطَاعُوهُم أُدخِلُوا النَّارَ، وَإِن عَصَوهُم ضَرَبُوا أَعنَاقَهُم "(1).

وَرَوَى الإِمَامُ أَحَدُ عَن أَبِي هُرَيرَةَ ﴿ عَن النبِيِّ عَلَيْ قَالَ: ﴿ وَيلٌ لِلعَرَبِ مِن شَرِّ قَد اقتَرَبَ، يَنْقُصُ العِلمُ وَيَكثُرُ الهَرجُ، قُلتُ: يَا رَسُولَ الله، مَا الهَرجُ؟، قَالَ:

⁽۱) «صحيح البخاري» (٣٣٤٦)، و«صحيح مسلم» (٢٨٨٠).

⁽٢) «سنن أبي داود» (٤٢٤٩).

⁽۳) «صحیح ابن حبان» (۲۷۰۵).

⁽٤) «مصنف ابن أبي شيبة» (٣٧٢٣٦).

مسلم المسلم الم

وَعَوداً عَلَى خُرُوجِهِم فَقَد قَالَ ﷺ: «سَيُوقِدُ المسلِمُونَ مِن قِسِيِّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ وَنَشَّابِهِم وَأَترِسَتِهِم سَبعَ سِنِينَ»، رَوَاهُ ابنُ مَاجَه وَالتِّرِمِذِيُّ وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ (٣)، القِسِيُّ جَمعُ قَوسٍ، وَالنُّشَّابُ بِضَمِّ النَّونِ السِّهَامُ.

وَقَالَ ﷺ : ﴿إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ يَخِوْرُونَ كُلَّ يَوم حَتَّى إِذَا كَادُوا يَرُونَ شُعَاعَ الشَّمسِ قَالَ لَمُم الذِي عَلَيهِم: ارجِعُوا فَسَنَحفِرُهُ غَدَاً، فَيُعِيدُهُ اللهُ أَشَدَّ مَا كَانَ، حَتَّى إِذَا بَلَغَت مُدَّتُهُم وَأَرَادَ اللهُ أَن يَبِعَثَهُم عَلَى النَّاسِ حَفَرُوا حَتَّى إِذَا كَادُوا يَرُونَ شُعَاعَ الشَّمسِ قَالَ الذِي عَلَيهِم: ارجِعُوا فَسَتَحفِرُونَهُ غَدَاً إِن شَاءَ كَادُوا يَرُونَ شُعَاعَ الشَّمسِ قَالَ الذِي عَلَيهِم: ارجِعُوا فَسَتَحفِرُونَهُ عَدَاً إِن شَاءَ اللهُ تَعَالَى وَاستَثنَوا، فَيَعُودُونَ إِلَيهِ وَهُو كَهَيئَتِهِ حِينَ تَركُوهُ فَيَحفِرُونَهُ وَيَخُرُجُونَ عَلَى النَّاسِ فَينشَفُونَ الماءَ، وَيَتَحَصَّنُ النَّاسُ مِنهُم فِي حُصُونِهِم فَيَرَمُونَ بِسِهامِهِم عَلَى النَّاسِ فَينشَفُونَ الماءَ، وَيَتَحَصَّنُ النَّاسُ مِنهُم فِي حُصُونِهِم فَيرَمُونَ بِسِهامِهِم عَلَى اللهُ عَلَيهِم الدَّمُ الذِي اجفَظَّ، فَيقُولُونَ: قَهَرَنَا أَهلَ الأَرضِ وَعَلَونَا إِلَى السَّمَاءِ، فَيَبَعَثُ اللهُ عَلَيهِم نَعْفَا فِي أَقْفَائِهِم فَيقَتُلُهُم بِهَا، قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: وَلَكَ رَسُولُ الله ﷺ عَلَى اللهُ اللهِ اللهُ عَلَيهِ الذَّمُ الذِي الصَّاءِ فَي النَّاسُ فِينَعْمُ وَقَالَ رَسُولُ الله عَلَيهِم اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيهِم اللهُ اللهُ عَلَيهِم اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيهِ اللهُ عَلَيهِم اللهُ الله

⁽۱) «مسند الإمام أحمد» (۱۰۹۲٦).

⁽٢) «صحيح البخاري» (١٥٩٣).

⁽٣) «سنن الترمذي» (٢٢٤٠)، و «سنن ابن ماجه» (٢٧٦).

⁽٤) «سنن ابن ماجه» (٤٠٨٠)، «المستدرك» (٨٥٠١)، وينظر: «مصباح الزجاجة» البوصيري (٢٠١/٤).

"سَمِعَ، وَنَصَرَ"؛ أَي: فَيَشرَبُونَ كَمَا فِي رِوَايَةِ مُسلِمٍ"، أو يَنزَحُونَ كَمَا فِي رِوَايَةِ الْحَاكِمِ: "فَيَستَقُونَ"، وَيُمكِنُ الجَمعُ بَينَهَا بِأَنَّهُم يَنزَحُونَهُ ثُمَّ يَشرَبُونَهُ، وَقُولُهُ: "فَيَحْفِرُونَهُ"، وَفِي رِوَايَةِ الْحَاكِمِ والتِّرِمِذِيِّ: "فَيَحْرِقُونَهُ"، قَولُهُ: "عَلَيهَا الدَّمُ الذِي اجفَظَّ هُملَةٌ حَالِيَّةٌ، وَاجفَاظً، وَاجفَاظً كَاحمَارٌ وَاطمَأَنَّ: انتَفَخَ وَامتَلاً"، الذِي اجفَظَّ هُملَةٌ حَالِيَّةٌ، وَاجفَاظً، وَاجفَاظً كَاحمَارٌ وَاطمَأَنَّ: انتَفَخَ وَامتَلاً"، وَفِي رِوَايَةِ الْحَاكِمِ: "فَتَرْجعُ مُخَضَّبةً بِالدِّمَاءِ"، وَقُولُهُ: "نَعَفَاً النَّعَفُ بِفَتِحِ الغَينِ: الدُّودُ الذِي يَكُونُ فِي أُنُوفِ الغَنَمِ وَالإِبِلِ، وَقِيلَ: غيرُ ذَلِكَ، وَقُولُهُ: "تَشكَرُ"؛ مِن اللَّودُ الذِي يَكُونُ فِي أُنُوفِ الغَنَمِ وَالإِبِلِ، وَقِيلَ: غيرُ ذَلِكَ، وَقُولُهُ: "تَشكَرُ"؛ مِن بَابٍ فَرِحَ؛ أَي: تَمَتلئ.

وَقَالَ ﷺ فَيَدُ الْبَينُمَا هُم كَذَلِكَ إِذَ أُوحَى اللهُ إِلَى عِيسَى أَنِّي قَد أَخرَجتُ عِبَادَا لِي لَا يَدَانِ لِأَحَدِ بِقِتَالِهِم فَحَرِّز عِبَادِي إِلَى الطُّورِ، وَيَبعَثُ اللهُ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ وَمَأْجُوبَ وَيَعَمُ اللهُ يَلْمَريَّةَ، فَيَشرَبُونَ مَا فِيهَا، وَيَمُرُّ آخِرُهُم فَيَقُولُونَ: لَقَد كَانَ بِهَذِهِ مَرَّةً مَاءٌ، وَيَحَضُرُ نَبِيُّ الله عِيسَى عَلَيهِ السَّلامُ وَأَصحَابُهُ وَيَحْمُرُ نَبِيُّ الله عِيسَى عَلَيهِ السَّلامُ وَأَصحَابُهُ إِلَى الله تَعَالَى، فَيُرسِلُ اللهُ عَلَيهِ السَّلامُ فَيَرغَبُ نَبِيُّ الله عِيسَى عَلَيهِ السَّلامُ وَأَصحَابُهُ إِلَى الله تَعَالَى، فَيُرسِلُ اللهُ عَلَيهِم فَيُحْبِحُونَ فَرسَى كَمُوتِ نَفسٍ وَاحِدَةٍ، ثُمَّ يَهِبِطُ نَبِيُّ الله عِيسَى عَلَيهِ السَّلامُ وَأَصحَابُهُ إِلَى الأَرضِ مَوضِعَ شِبرٍ إِلَّا مَلاَهُ عَلَيهِ السَّلامُ وَأَصحَابُهُ إِلَى الله طَيرَا كَأَعنَاقِ البُختِ فَتَحمِلُهُم وَتَتنهُم، فَيُرسِلُ الله طَيراً كَأَعنَاقِ البُختِ فَتَحمِلُهُم فَتَطرَحُهُم حَيثُ شَاءَ وَمَعُونَ مُواه مُسلِمٌ (١).

⁽۱) «صحيح مسلم» (۲۹۳۷) (۱۱۰).

⁽٢) «المستدرك» (٨٥٠١).

⁽٣) «سنن الترمذي» (٣١٥٣)، و «المستدرك» (١٠٠٨).

⁽٤) ينظر: «تاج العروس» للزبيدي، مادة: (جفظ).

⁽٥) «المستدرك» (١٠٥٨).

⁽٦) «صحيح مسلم» (٢٩٣٧) (١١٠).

قُولُهُ: «لَا يَدَانِ لِأَحَدِ»؛ أَي: لَا قُدرَةَ، قَولُهُ: «فَحَرِّز»؛ أَي: ضُمَّهُم وَاحفَظهُم، قَولُهُ: «فَحَرِّز»؛ أَي: ضُمَّهُم وَاحفَظهُم، قَولُهُ: «فَرسَى» كَقَتلَى لَفظاً وَمَعنَى، قَولُهُ: «زَهمُهُم» بِفَتحِ الزَّاي وَتُضَمُّ، فأَمَّا الفَتحُ: فَدَسَمُهُم، وَبِالضَّمِّ: رَائِحَةُ اللَّحمِ السَّمِينِ المنتِنِ، وَ«نَتنُهُم» بِفَتحِ النُّونِ وَسُكُونِ التَّاءِ، قَولُهُ: «البُختُ» الإِبلُ الخُرَاسَانِيَّةُ مَنسُوبَة إِلَى بُختَنَصَّرَ.

وَعَن عَبِدِ الله بِنِ عَمِرِ وَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنهُمَا، عَن النبيِّ عَلَيْ قَالَ: «إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مِن وَلَدِ آدَمَ وَلَو أُرسِلُوا لَأَفسَدُوا عَلَى النَّاسِ مَعَايِشَهُم، وَلَن يَمُوتَ مِنهُم رَجُلٌ إِلَا تَرَكَ مِن ذُرِّيَتِهِ أَلفاً فَصَاعِداً، وَإِنَّ مِن وَرَاتِهِم ثَلَاثَ أُمَم يَمُوتَ مِنهُم رَجُلٌ إِلَا تَرَكَ مِن ذُرِّيَتِهِ أَلفاً فَصَاعِداً، وَإِنَّ مِن وَرَاتِهِم ثَلاثَ أُمَم تَاوِيلَ وَتَارِيسَ وَمَنسَكَ»، رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ كَمَا فِي «جَمْعَ الزَّوَائِد» (()، وَرَوَى ابنُ أَبِي شَيبَةَ فِي «المَصنَّف»، عَنِ النَّبِيِّ قَالَ: «مَعقِلُ المسلِمِينَ مِنَ اللَّاحِمِ وَمَعقِلُهُم مِن يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ بَيتُ وَمَعقِلُهُم مِن يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ بَيتُ الطَّورِ» (()، وَرَوَى أَيضاً عَن يَزِيدَ بنِ عُبَيدِ الله قَالَ: «رَأَى ابنُ عَبَّاسٍ غِلَمَاناً يَنزُو بَعضُهُم عَلَى بَعضٍ، قَالَ: هَكَذَا يَخُرُجُ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ» (()، وَقُولُهُ: «يَنزُو»؛ أَي: بَعْضُهُم عَلَى بَعضٍ يَلعَبُونَ.

وَاعلَم _ عَلَّمَنِي اللهُ تَعَالَى وَإِيَّاكَ _ أَنَّ مَا وَرَدَ مِن غَرَابَةِ أَشكَالِهِم وَعَجَائِبِ صِفَاتِهِم لَم يَصِحَّ فِيهِ شَيءٌ عَن النبيِّ عَلِيْهُ، وقَد ذكرَ الحَافِظُ ابنُ كَثِيرٍ فِي «تَفسِيرِه» أَنَّ مَا وَرَدَ عَن ابنِ مُنبِّهِ، وَمَا رَوَاهُ ابنُ أَبِي حَاتم فِي أَشكَالِهِم وَصِفَاتِهِم وَآذَانِهِم وَطُولِهِم وَقِصَرِ بَعضِهِم فِيهِ غَرَابَةٌ وَنكَارَةٌ وَلَا تَصِحُّ أَسَانِيدُهَا. اهـ '').

⁽١) «المعجم الكبير» (١٣/ ٥٦١) (١٤٤٥٦) وينظر: مجمع الزوائد للهيثمي (٨/ ١٣).

⁽٢) «مصنف ابن أبي شيبة» (١٩٤٤٧).

⁽٣) «مصنف ابن أبي شيبة» (٣٧٥٤٤).

⁽٤) ينظر: «تفسير ابن كثير» (٥/ ١٩٥).

وَقَالَ العَلَّامَةُ أَبُو حَيَّانَ الأَندَلُسيُّ: وَقَد اختُلِفَ فِي عَدَدِهِم وَصِفَاتِهِم وَلَمَ يَصِحَّ فِي ذَلِكَ شَيءٌ. اهـ (١). وَكَذَلِكَ قَالَ العَلَّامَةُ الآلُوسِيُّ في «تَفسِيرِهِ» (٢).

أَقُولُ: وَالذِي يَقطَعُ الشَّغَبَ، وَيَقِي الوُقُوعَ فِي العَطَبِ، قَولُ سَيِّدِ العَجَمِ وَالْعَرَبِ عَلَيْ: "إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مِن وَلَدِ آدَمَ"، وَقَولُ عَبْدِ الله بنِ عَمرِ وَالْعَرَبِ عَلَيْ: "إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مِن وَلَدِ آدَمَ"، وَقَولُ عَبْدِ الله بنِ عَمرِ وَرَخِي اللهُ تَعَالَى عَنهُمَا: "إِنَّ اللهَ جَزَّا الحَلقَ عَشرَةَ أَجزَاءٍ، ثُمَّ قَالَ: وَجَزَّا بَنِي آدَمَ عَشرَةَ أَجزَاءٍ، فَجَعَلَ تِسعَة أَجزَاءٍ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ، وَجُزءاً سَائِرَ النَّاسِ»، رَوَاهُ عَشرَة أَجزَاءٍ، فَجَعَلَ تِسعَة أَجزَاءٍ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ، وَجُزءاً سَائِرَ النَّاسِ»، رَوَاهُ الحَاكِمُ وصَحَّحَهُ، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ ''، وكَذَلِكَ اتِّفَاقُ النَّسَابِينَ كَمَا ذَكَرَه الإِمَامُ الحَينِيُّ فِي «عُمدَة القَارِي» عَلَى أَنَّ التُرك والصَّقَالِبَةَ وَيَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مِن وَلَدِ الْعَينِيُّ فِي «عُمدَة القَارِي» عَلَى أَنَّ التُرك والصَّقَالِبَة وَيَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مِن وَلَدِ الْعَينِيُّ فِي «عُمدَة القَارِي» عَلَى أَنَّ التُرك والصَّقَالِبَة وَيلُ مُر الأَلوانِ، صُهبُ الشُّعُورِ، يَن نُوحٍ عَلَيهِ السَّلَامُ (°). والصَّقَالِبَةُ: جِيلٌ مُرُ الأَلوانِ، صُهبُ الشُّعُورِ، يُن نُوحٍ عَلَيهِ السَّلَامُ (°). والصَّقَالِبَةُ: جِيلٌ مُرُ الأَلوانِ، صُهبُ الشُّعُورِ، تُن بُونَ بِلَادَ الْخَرَرَ وبَعضَ بِلادِ الرُّومِ، بَينَ بَلغَرَ وقُسطَنطِنِيَّة، وقِيلَ للرَّجُلِ وصُعْرُهُمُ بِلادَ الْخَزَرَ وبَعضَ بِلادِ الرَّومِ السَّقَالِيَةُ وَيلَ للرَّجُولِ وصَعْرَعَة فَي سَعِهمَ إِلادَ الْخَرَرَ وبَعضَ بِلادَ التَّارِ، وَصَوَّبَ الصَّفَذِيُّ فِي سَعِيمِ التَصَعِيمِ التَّصَعِيمِ التَّصَعِيمِ التَصَعِيمِ التَصَعِيمِ التَّصَعِيمِ التَصَعِيمِ السَعِهِمُ (*)، واللهُ تَعَالَى أَعلَمُ .

هَذَا وَفِي الْجِتَامِ نَسَأَلُهُ سُبِحَانَهُ حُسْنَ الْجِتَامِ، وَنَقُولُ مُقِرِّينَ: آمَنَّا بِالله وَبِهَا جَاءَ مِن عِندِ الله جَلَّ شَأَنُهُ

⁽١) ينظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٧/ ٢٢٥).

⁽۲) ينظر: «روح المعاني» للآلوسي (۸/ ٣٦٥).

⁽٣) تقدم تخريجه.

⁽٤) «المستدرك» (٨٥٠٦).

⁽٥) ينظر: «عمدة القاري» للعَيني (١٤/ ٢٠٠).

⁽٦) «تاج العروس» (مادة: صلب).

⁽٧) ينظر: «تصحيح التصحيف» للصفدي (ص: ٢٤٤).

سَلَّهُ عَلَى ذَلِكَ نَلقَاهُ تَعَالَى غَفَّاراً لَذُنُوبِنَا، ورَاضِياً عَنَّا رِضَاءً لَا سَخَطَ بَعدَهُ كَمَا أَرَادَ اللهُ، عَلَى ذَلِكَ نَلقَاهُ تَعَالَى غَفَّاراً لَذُنُوبِنَا، ورَاضِياً عَنَّا رِضَاءً لَا سَخَطَ بَعدَهُ مِن غَيرِ سُؤَالٍ، وَلَا حِسَابٍ، وَلَا عِقَابٍ، وَلَا عِتَابٍ، وَأَن يُسكِنَنَا الفِردَوسَ الأَعلَى مِن غَيرِ سُؤَالٍ، وَلَا حِسَابٍ، وَلَا عِقَابٍ، وَلَا عِتَابٍ، وَأَن يُسكِنَنَا الفِردَوسَ الأَعلَى مَن غَيرِ سُؤَالٍ، وَلَا حِسَابٍ، وَلَا عِقَابٍ، وَلَا عِتَابٍ، وَأَن يُسكِنَنَا الفِردَوسَ الأَعلَى مَنْ فَي الدَّارَينِ، والحَمدُ تَفَضُّلاً مِنهُ سُبحَانَهُ وَتَكُرُّ مَا ، كَمَا نَسأَلُهُ سُبحَانَهُ حُسنَ القَبُولِ فِي الدَّارَينِ، والحَمدُ لله الذِي بِنِعمَتِهِ تَتِمُّ الصَّالِحَاتُ.



الفهرس كهد

0	متن الفقه الأكبر
١٣	الفقه الأكبر أزهرية
۲۷	الفقه الأكبر سعود
٤٣	مُقَدِّمَةُ الْكِتَابِمُقَدِّمَةُ الْكِتَابِ
٤٦	[بَيَانُ الخِلَافِ بَيْنَنَا مَعَاشِرَ المَاتُرِيدِيَّةِ وَبَينَ الأَشَاعِرَةِ]
٤٧	[حُكْمُ عِلْمِ التَّوْحِيدِ]
٥١	[بيانُ أصلِّ التَّوْحيد]
٥ ٤	[بيانُ مَعْنى الإِيمانِ]
٥٧	[للإيهانِ عِنْدنا كُنَّان]
٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	[الإيهانُ بالمَلائِكة]
νξ	[عِصْمةُ الملائِكة]
٧٦	[الإيمانُ بالكُتُب السَّمَاويَّة]
	[الإيهانُ بالرُّسُل]
	[الإيهانُ بالبَعْثِ بعدَ المَوْت]
۸۲	
۸۳	[حَشْرُ الوُحُوشِ وَالدَّوَابِّ وَالحَشَراتِ]
	[الإيهانُ بالقَدَر]
۸۸	[الإِيهَانُ بالحِسَابِ]
	[الإِيهانُ بالمِيزَان]
90	
	[يَستَحِيلُ أَن يَكونَ اللهُ تَعَالَى وَاحِداً مِن طَرِيقِ العَدَدِ].

-48084-	-48 0 8n-	- 18 PR	ور	ـــدر الأنــــ	البــــــ	~48 Q 84~	803	- William
1.0		• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	•••••	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	• • • • • •	•••••	حْدانيَّة]	[دَليلُ الوَ
١٠٦	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	•••••	• • • • • • • • • • • • •	• • • • • • •	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	تَّمانُع]	[بُرْهانُ ال
11		•••••	•••••	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •		عَانَهُ]	د عَنْهُ سُبْحَ	[نَفْيُ الْوَلَ
118		• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	•••••	ىارَى]	دِ والنَّصَ	بإيمانِ الْيَهُو	مَنْ يَحْكُمُ	[الرَّدُّ على
۱۲۰	•••••	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	•••••	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	•••••	ۣجَلَّ]	ابِهِ لله عزَّ و	[نفيُ الْمُشَ
177	•••••	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	•••••	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •		۰]	لله وأسماؤُ	[صِفاتُ ا
۱۲۳	•••••	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	•••••	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	•••••	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	، الذَّاتيَّة]	[الصِّفَاتُ
170	•••••	•••••	•••••	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	• • • • • •	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	يَاة]	[صِفَةُ الحَ
۱۲۸	•••••	•••••	•••••	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •			دْرَة]	[صِفَةُ الْقُ
۱۳۱		• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	•••••	• • • • • • • • • • •		• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	ئم]	[صِفَةُ العِ
١٣٤	•••••	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	•••••	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •			نَكَام]	[صِفَةُ الكَ
١٤٠	•••••		•••••	• • • • • • • • • • •		ىر]	نَمْع وَالبَصَ	[صِفَتا الــًا
188		• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	•••••	• • • • • • • • • •		• • • • • • • • • •	رَادَةِ]	[صِفَةُ الإِ
180	•••••	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	•••••	• • • • • • • • • •		• • • • • • • • • •	، الفِعْليَّة].	[الصِّفَاتُ
۱٤٧	•••••	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	•••••	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •		• • • • • • • • • •	خْلِيق]	[صِفَةُ التَّ
۱٤۸	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	•••••	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •		• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	<u>ُزِيق</u>]	[صِفَةُ التَّر
		• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •						
		• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •					_	-
1 8 9	•••••		•••••	• • • • • • • • • •		••••••	ئْىنْع]	[صِفَةُ الصُّ
		•••••						
		• • • • • • • • • •						
109		• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	•••••	نةً]	لا مَخْلُوة	تْ مُحْدثةً و	لبَارِي ليسَ	[صِفَاتُ ا
۱٦٠	•••••	•••••	• • • • • •	• • • • • • • • • •		ِيم]	لقُرْآنِ الكَرِ	[تعریفُ ا

	~2000 × ~2000	ـــــــــدر الأنـــــــور	ړ∽ الب_	il Olivinal	Bru B.
۱٦٤			• • • • • • • • • •	مُرْآنِ]	[مَسْأَلةُ خَلقِ الله
١٨٢		• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	نَ مَحْلُوقةٌ] .	[بيانُ أنَّ الحُرُورَ
۱۸٤	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	[لله غيرُ مَخْلُوق	[بَيانُ أنَّ كلامَ ا
١٨٦		• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	لأَشْيَاء]	لَهُ شَيْءٌ لا كا	[بيانُ أنَّه سُبحاً
۱۹۷	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	[ءَ وقَضَاهَا	لَهُ قَدَّرَ الأَشْيا	[بيانُ أنَّهُ سُبحاً
۲۰۱				وَالرِّضَا]	[صِفَتا الغَضَبِ
۲۰٥	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	ل]	الماً في الأَزَ	ِ وجلَّ كانَ عَ	[بيانُ أنَّ اللهَ عزَّ
۲۰۸		هُ سُبْحانَهُ في الأَزَل]	شِيئةَ صِفاتُ	ءَ والقَدَرَ وَالَمَ	[بيانُ أنَّ الْقَضا
۲۱۱	,	عَدَمِهِ مَعدُومَاً]	رَمَ فِي حَالِ	نَهُ يَعلَمُ المَعدُو	[بَيَانُ أَنَّهُ سُبْحا
۲۱۸				لمْرة]	[بيانُ مَعْنى الفِه
٠٠٠. ٢٢٢		[· عَلَى إِيمَان	يَ عَلَى كُفْرٍ وَلا	[بيانُ أَنَّهُ لا جَبْرَ
۲۲٤			لرَ الكَافِر]	حانَهُ يَعْلَمُ كُفُ	[بيانُ أنَّ الله سُبْ
۲۲۸		على الحَقِيقَةِ، واللهُ خَ			
۲۳۷	مِه وقَضائِه]	ل والمعاصي كلُّها بعلْ	مرِ الله تعالم	تِ وجبَتْ بأ	[بيانُ أنَّ الطَّاعا
۲٤٠	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·		• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	ءِ]	[عِصْمةُ الأَنْبيا
Y 0 V	[486	الله أبو بَكْر الصِّدِّيق	سُولِ الله عَجَ	النَّاسِ بَعْدَ رَ	[بيانُ أنَّ أفضلَ
۷۶۲		هُ تَعالى عَنْهُ]	بِ رضيَ الله	مَرَ بنِ الخَطَّار	[بيانُ فَضائلِ عُ
۲۷٤	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	نهُ][ئ	ِضِيَ اللهُ عَ	انَ بنِ عَفَّانَ رَ	[بيانُ فَضْلِ عُثْم
۲۷٥	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •				
۲۷۸	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	لِلَّهِ إِلَّا بِخَيْرِ]	سُولِ الله ﷺ	أُصْحابِ رَهُ	[الكَفُّ عنْ ذِكْر
۲۸۳			[4	بِنَا مُعاوِيةً ﴿	[بَيَانُ فَضْلِ سَيِّ
۲۸۷		••••••		. بنِ مُعاويةً].	[الكلامُ في يزيدَ
		•	_		
791			برةً]	ئَيْن سُنَّةٌ مُتَوازِ	[المُسْحُ على الْخُنَّا

~42 () 23 y ~	سيري الأنسور سيري المناسور سيري المناسور المناسور
۲۹۳	
۲۹٤	[بَيَانُ أَنَّ الصَّلاةَ خلفَ كُلِّ بَرِّ وفَاجِرٍ مِنَ الْمُؤمِنين جَائزةٌ]
790	[بيانُ أَنَّهُ لا يُكفَرُ مُسْلمٌ بِذَنْبٍ ولو كَبِيرةً ما لم يَسْتحِلَّ]
799	[بيانُ أَنَّا لا نقولُ بقولِ الْمُرْجَّنَة: الْمُؤْمَنُ لا تَضْرُّهُ الذُّنُوبُ]
۳٠٦	[بيانُ أنَّ الرِّياءَ يُبطلُ ثوابَ الأَعْمال]
٣٠٨	[بيانُ أنَّ العُجْبَ مِثْلُ الرِّيَاءِ]
۳۱۱	
۳۱٥	
۳۲۳	[بيانُ أنَّ الله عزَّ وجلَّ يُرَى في الآخِرَةِ وَيراهُ الْمُؤْمِنُون]
۳۳۲	[بيانُ أنَّ الإِيهانَ هُوَ الإِقْرارُ والتَّصْدِيقُ]
۳۳۲	[بَيَانُ أَنَّ الإِيهَانَ لَا يَزيدُ وَلَا يَنْقُصُ]
۳۳۸	[بَيَانُ مَعْنَى الإِسْلَامِ]
۳٤٠	[بَيَانُ أَنَّهُ لا يَكُونُ إِيمَانٌ بِلَا إِسْلَامٍ]
۳٤٣	[بَيَانُ أَنَّ اسمَ الدِّينَ يَقَعُ عَلَى الإِيمَانِ وَالإِسْلَامِ وَالشَّرَائِعِ كُلِّهَا]
٣٤٤	[بَيَانُ مَعْنَى مَعْرِفةِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ حَقَّ المَعْرِفَةِ]
۳٤٧	[بَيَانُ أَنَّهُ لَا أَحَدَ يَقْدرُ أَنْ يَعْبُدَ اللهَ تَعَالَى حَقَّ عِبَادَتِهِ]
٣٤٨	[بيانُ أَنَّ الْمُؤْمِنينَ كُلَّهُمْ مُسْتَوُونَ فِي المَعْرِفةِ واليَقِينِ مُتَفَاوِتُونَ فيهَا دُونَ الإِيهَانِ].
	[بيانُ أنَّ الله تَعَالَى مُتَفضِّلُ على عِبَادِه]
	[بيانُ أنَّ شَفاعةَ الأَنْبياءِ عليهمُ السَّلامُ حَقُّ]
	[بيانُ أَنَّ وَزْنَ الأَعْمَالِ بالمِيزان يومَ القِيامَةِ حَتُّ]
	[بيانُ أنَّ حَوْضَ النَّبِيِّ عَيَّاقِةٍ حَقِّ]
	[بيانُ أنَّ القِصاصَ فِيهَا بَينَ الخُصُومِ بِالحَسَنَاتِ يَومَ القِيَامَةِ حَقُّ]
۳٦١	[بيانُ أنَّ الجِنَّةَ والنَّارَ كَعْلُوقَتانِ الْيَوْمَ]
٣٦٤	[بَيانُ أَنَّ الجَنَّةَ والنَّارَ لاِ تَفْنَيانِ أَبَداً]

- LE DEN - LE	Den weder	ــــــدر الأنــــــور	الب_	-42 OB3-	~8 \$ \$	~8 0 8
٣٦٥			بداً]	نَ لا تموتُ أَ	لحُورَ العِيرَ	[بيانُ أنَّ ا
٣٦٦		` يَفْنَيانِ]	ديًّانِ لا	عِقابَ سَرْم	لثَّوابَ وال	[بيانُ أنَّ ا
۳٦٧	لِياءُ عَدْلاً]	فَضْلاً، ويُضِلُّ مَنْ يَث	, يشاءُ	لَّ يَهدي مَنْ	للهَ عزَّ وجَأ	[بَيَانُ أَنَّ ا
٣٦٩						[بَيانُ مَعْنو
٣٧١			[ر	ِ ونَكِيرِ حَوُّ	لُمؤالَ مُنْكرٍ	[بيانُ أنَّ ـُ
٣٧٧		بْر حَقُّ]	. في القَ	ح إلى الجُسَد	عادةَ الرُّو	[بيانُ أنَّ إ
۳۸۱	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •			رَ حَقُّ]		
۳۸۷		ي حقٌّ جَائزٌ]	لمُؤْمنيز	طتُه لعُصَاةِ ا	قَبْر وضَغْد	[عَذابُ ال
٣٩٣		وجلَّ بالفَارسيَّة]				
		لً ليسَ مِنْ طريقِ طُ				
۳۹۸	يَّة]	على الغُرَابِ الغُرَابِ الغُرَابِ	لِ الله اَ	لٌ على رسو	لقُرآنَ مُنزَّا	[بيانُ أنَّ ا
٤٠١	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •			_		[الكَلامُ فِي
٤٥٠		إِبرَاهِيمً]	لَّاهِرُ وَإِ	لقَاسمُ والطَّ		
٤٥٣	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •		•••••			[بيانُ بَناتِه
٤٥٦	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	ائِقِ عِلمِ التَّوحِيدِ] .	مِن دَقَ	عَلَى الْسلِم	قَد يُشكِلُ	[حُكمُ مَا
٤٥٧	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	•••••••	• • • • • •			[معراج ال
٤٥٩	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	•••••••••	امُ]…	عَلَيهِ السَّلَا	-	_
٤٧٥	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	•••••				[خُروجُ يَا

